

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة التراث القومي

الاعمال القومية لساطع الحصري

القسم الثالث

ابو خلدون ساطع الحصري

الاعمال القومية
لساطع الحصري

القسم الثالث



مركز دراسات الوحدة العربية

لسلة التراث القومي

الاعمال القومية لساطع الحصري

القسم الثالث

ابو خلدون ساطع الحصري

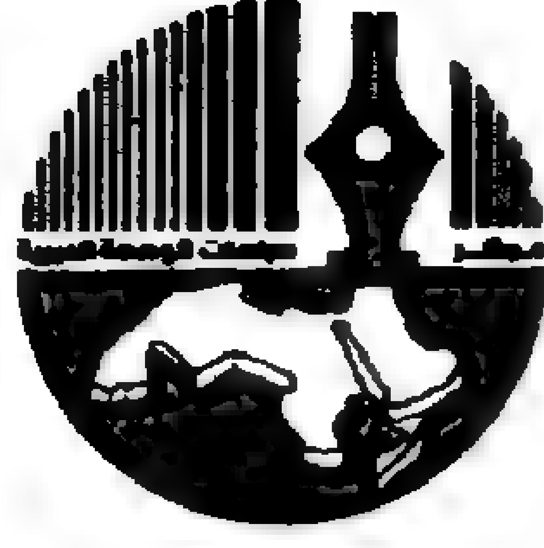
« الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية »

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية « سادات تاور » شارع ليون ـ ص.ب: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ بيروت ـ لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤ ـ برقياً « مرعربي »
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي

بيروت: تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٥

حول القومية العربية



مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة التراث القومي

الاعمال القومية لساطع الحصري: (١٤)

حول القومية العربية

ابو خلدون ساطع الحصري

« الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة

عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية »

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية « سادات تاور » ـ شارع ليون ـ ص. ب : ٦٠٠١ ـ ١١٣ بيروت ـ لبنان

تلفون ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤ ـ برقياً : « مر عربي »

تلكس : ٢٣١١٤ مارابي

طبعة خاصة(*)

بيروت : أيار/مايو ١٩٨٥

(*) نشر هذا الكتاب لأول مرة عام ١٩٦١ .

المحتويـات

القسم الاول

محاورات ومناقشات

القسم الثاني

انتقادات

القسم الثالث

مقالات

مُقدمة

إن الأفكار والمعلومات الجديدة التي نكتسبها بطرق شتى ـ من التفكير الذاتي والتجربة الشخصية إلى مطالعة الكتب والجرائد، وسماع الدروس والمحاضرات، واستطلاع الآراء والأخبار من الأشخاص ـ تثير في أذهاننا أفاعيل كثيرة ومتنوعة.

والأفكار والمعلومات المذكورة قد تكون جديدة، بكل معنى الكلمة. في هذه الحالة، إنها تنضم إلى معلوماتنا السابقة، وتزيد ثروتنا الفكرية. ثم، قد تبدأ في توليد فِكَر وفروع جديدة أخرى، بالتفاعل مع ما كان لدينا من فكر ومعلومات مكتسبة قبلاً.

غير أن الأفكار والمعلومات الجديدة، قد تكون مخالفة لما كان قد استقر في أذهاننا سابقاً. في هذه الحالة، إنها تحتم علينا أن نطرح من أذهاننا، ونستبعد من نطاق تفكيرنا، كل ما كان مخالفاً لها.

غير أن الأفكار والمعلومات السابقة التي ذكرناها، كثيراً ما تكون قد ولدت في أذهاننا فروعاً عديدة، ونتائج كثيرة. إن رسوخ الأفكار الجديدة في نفوسنا تمام الرسوخ، في هذه الحالة، لا يكتفي بطرح واستبعاد ما كان مخالفاً لها مخالفة صريحة، فحسب، بل يتطلب استبعاد كل ما كان ناتجاً عن الأفكار السابقة أيضاً.

ولكن نتائج الفكرة القديمة وفروعها المتأصلة في أذهاننا قد لا تبدو جلية الارتباط معها وظاهرة التناقض مع الفكرة الجديدة.

ولهذا السبب، كثيرا ما نجد أن الأفكار الجديدة تعيش في أذهان البعض مع فروع الأفكار المناقضة لها، لعدم تعمقهم في بحث النتائج واستقصاء المستلزمات.

إن أمثلة هذه الحالة كثيرة ومتنوعة جداً. إني سأدرج فيما يلي مثالين لتوضيح هذه الحقيقة الهامة، بالنسبة إلى «الفكرة القومية».

(أ) إننا نتكلم أمام جماعة من السامعين عن «الدولة والأمة»، ونوضح لهم الفرق بين مفهوم الدولة وبين مفهوم الأمة. ونقول لهم: إذا كان مدلولاهما ينطبقان بعضهما على بعض ـ بصورة فعلية ـ في بعض البلاد، فإنهما يختلفان بعضهما عن بعض اختلافاً كلياً في البلاد الأخرى؛ ونؤكد لهم ـ في آخر الأمر ـ ان البلاد العربية من البلاد التي يختلف فيها مدلول الدولة عن مدلول الأمة، اختلافاً كبيراً جداً، ونطلب اليهم أن يحرصوا على التمييز بين المدلولين في تفكيرهم السياسي والاجتماعي.

وبعد أمثال هذا الحديث، نجد أن مخاطبينا يقتنعون بصحة رأينا في هذا المضمار، ويقولون معنا: «إن الدولة شيء والأمة شيء آخر».

ولكننا نلاحظ أن الخلط بين المدلولين كان قد ولّد في أذهانهم ـ قبل ذلك ـ كثيراً من المعلومات الخاطئة. إنهم كانوا كوّنوا فكرة عن الكثير من البلاد، دون أن يميزوا بين ما فيها من شؤون متعلقة بالدولة وأخرى متعلقة بالأمة. إن الفكرة الجديدة ـ التي تبنوها واقتنعوا بها ـ تتطلب منهم أن يعيدوا النظر في الكثير من معلوماتهم السابقة، على أساس التمييز بين الدولة وبين الأمة. ومع ذلك نجد أن الكثيرين منهم لا يكلفون أنفسهم عناء التعمق في التفكير لتصحيح كل ما كان مرتبطاً بالرأي السابق ـ الذي أدرجوا خطأه أخيراً ـ ولذلك يحتفظون بالكثير من الآراء الخاطئة التي كانت تكونت في أذهانهم قبل اكتسابهم الفكرة الجديدة، واقتناعهم بها. ولذلك، نجد أن بعضهم ـ مثلا ـ يشترك مع من يعترض على قول القائلين بأن «اللغة أهم عناصر القومية»، بذكر بلجيكا وسويسرا، دون أن ينتبهوا إلى أن كل واحد من هذين القطرين دولة، لا أمة؛ وأن بلجيكا دولة مؤلفة من قوميتين، وسويسرا دولة مؤلفة من ثلاث؛ بل أربع قوميات.

(ب) إننا نلاحظ حالة مماثلة لذلك تماما، في قضية «العالم العربي» و«الشرق الاوسط» أيضا عندما نناقش البعض حول هذا الموضوع، ونقول لهم: «إن فكرة الشرق الاوسط وليدة نظرات الدول الامبريالية؛ وأنها تترك قسماً هاماً من البلاد العربية خارج نطاقها وبعكس ذلك تربط قسماً آخر من البلاد العربية ببلاد غير عربية بتاتاً. ولذلك يجب علينا أن نترك جانباً فكرة «الشرق الاوسط»، ونتمسك بفكرة «العالم العربي» نجد أن الكثيرين يقتنعون بصحة رأينا هذا، ويقولون معنا بوجوب استبعاد تعبير شرق الاوسط ومدلوله من تفكيرنا القومي.

ولكننا نلاحظ بعد ذلك، أن أذهان هؤلاء قد تبقى محمّلة بالكثير من الآراء والمعلومات المتعلقة بالشرق الاوسط، وذلك قد يؤدي بهم إلى الاستمرار في الخلط بين ما يخص الشرق لاوسط وبين ما يخص العالم العربي. وكثرة الكتب والمقالات التي تصدرها المطابع الغربية عن الشرق الاوسط، تقوي فيهم هذه النزعة، وتسهل عليهم هذا الانزلاق.

إن اقتناعهم بوجوب التمييز بين الشرق الاوسط وبين العالم العربي تمييزاً صحيحاً، كان يحتم عليهم أن يعيدوا النظر في الكثير من الآراء والمعلومات التي كانوا قد كوّنوها قبلا، ولكنهم لا يكلفون أنفسهم هذا العناء في البحث والتفكير.

أعتقد أن هذين المثالين يغنيانني عن ذكر أمثلة أخرى، لتبيان وتوضيح هذه الأمور الهامة.

ولكن، أود أن يلاحظ أن الأمور التي ذكرتها آنفا، تكتسب خطورة خاصة في بعض الأحوال، ذلك عندما تكون الفكرة الجديدة من نوع «المبادىء الاساسية».

ومن المعلوم أن كل «مبدأ» يتطلب توجيه التفكير اتجاهاً خاصاً، ولذلك يكون كثير المستلزمات. فإن المبدأ الجديد، لا يكتفي بطرح واستبعاد الآراء والمعلومات السابقة المنافية له، حتى ولا بطرح واستبعاد كل ما كان لتلك الآراء والمعلومات من فروع ونتائج... بل إنه يستلزم ـ فضلا عن ذلك كله ـ النظر إلى الأمور بنظرات جديدة؛ وذلك يقتضي ـ بطبيعة الحال ـ إعادة النظر في سلم «القيم» التي كانت استقرت في الأذهان واستحكمت في النفوس.

إن مبدأ «العروبة»، وبتعبير أدق، مبدأ «العروبة أوّلا»، من أبرز الأمثلة على ذلك.

إن اعتناق هذا المبدأ، يتطلب منا أموراً كثيرة: أولا التحرر من جميع الآراء والنزعات التي تخالف المبدأ المذكور. ثم تقييم الأمور تقييماً جديدا، ينتهي بنا إلى تكوين «سلّم قيم» جديد، يختلف عما كنا ألفناه سابقاً.

ولذلك كله، أقول: يترتب على كل من يؤمن بقوميته، أن يكمل ويوسع معلوماته عن الأمة العربية، ويعمق ويرسخ إيمانه بوحدتها... وفقا للأسس التي شرحتها آنفا.

إن الأبحاث المسطورة بين دفتي هذا الكتاب ـ وقد كتبت في تواريخ مختلفة، خلال العامين الماضيين ـ تهدف إلى خدمة هذه الغاية الهامة.

١٩٦١/٢/١٠

أبو خلدون
ساطع الحصري

القسم الأول

محاورات ومناقشات

حول الايمان والمعرفة

ـ ١ ـ

سألني جماعة من الشبان: هل الايمان يسبق المعرفة أم المعرفة تسبق الايمان؟ وقالوا: إنهم تناقشوا كثيراً حول هذه المسألة، فبعضهم قال إن الايمان يسبق المعرفة، وبعضهم زعم أن المعرفة تسبق الايمان. ولذلك جاءوا ليعرضوا خلافهم عليّ، وليعرفوا رأيي في هذا الموضوع.

طبعاً، إني فهمت الدافع إلى مناقشتهم لهذه المسألة، وأدركت العلاقة بينها وبين ما يكتب ويقال حول القومية العربية في هذا المضمار. فقررت أن أبدي رأيي في القضية، أولاً على الشكل الذي عرضوها علي، ثم أتوسع فيها، لأتناولها من أساسها.

فقلت لهم:

ـ لا تبحثوا عن جواب قاطع لهذا السؤال. لا تنتظروا حلا حاسماً لهذه المسألة، حلاً يصح في مختلف الأزمنة والأمكنة وفي جميع الأحوال. لأن للايمان أنواعاً. فمن الطبيعي أن يكون تقدمه على المعرفة، أو تبعيته للمعرفة، من الأمور التي تختلف باختلاف نوع الايمان، وباختلاف الظروف الزمانية والمكانية التي تحيط به وتلازمه.

فإن هناك «الايمان» المنتشر في البيئة، الذائع بين الناس، والمتأصل في النفوس، منذ أجيال عديدة. وهذا النوع من الايمان ينتقل من الكبار الى الصغار، من الراشدين إلى الناشئين، عن طريق التلقين المستمر، والايحاء المتواصل. وأما المعرفة ـ وأما مجموعة الفِكَر التي تؤلف المعرفة المرتبطة بموضوع الايمان ـ فإنها تأتي بعد ذلك، لتنوِّره وتوسعه، وتحققه، وتزيد من قوة مقاومته للتأثيرات المخالفة له. فنستطيع أن نقول: في هذا النوع من الأمور والأحوال، الايمان يسبق المعرفة بكل تأكيد.

إن الايمان الديني والمذهبي، في مجتمعنا الحالي، وفي المجتمعات الحالية بوجه عام، من هذا القبيل: إذ من المعلوم أن الأطفال يتلقنون ويكتسبون هذا الايمان من آبائهم وأمهاتهم. إنهم يصبحون مسلمين أو مسيحيين، سنيين أو جعفريين، كاثوليك أو اورثوذوكس أو بروتستان، قبل أن يعرفوا شيئاً عن هذه الأديان والمذاهب. إنهم لا يتعلمون خصائص الدين والمذهب الذي يعتنقونه إلا بعد أن يرتبطوا به، ويؤمنوا به، تبعاً لتلقينات الأسرة التي ينحدرون منها، والبيئة التي ينشأون فيها.

ولكن «الايمان» قد لا يكون من هذا القبيل. قد يكون متعلقاً بأمر جديد، غير منتشر في البيئة، غير متأصل في النفوس، حتى أنه قد يكون مخالفاً لما هو ذائع بين الناس ومتأصل في النفوس. وطبيعي أن هذا النوع من الايمان ـ هذا الايمان الجديد ـ لا يمكن أن يستولي على النفوس، إلا بعد التغلب على الايمان القديم، وبعد اقتلاع جذور ذلك الايمان. وبديهي أن ذلك لا يمكن أن يتم دون تفكير وتأمل. ولهذا السبب نستطيع أن نقول، إن الايمان في أمثال هذه الأحوال لا يمكن أن يسبق المعرفة.

إن الايمان القومي، في بلادنا هذه، وفي أحوالنا الحاضرة، هو من هذا القبيل: إنه حديث العهد بكل معنى الكلمة. إنه لم يتتشر بعد انتشاراً كافياً يسمح لنا بأن نقول: إنه أصبح متأصلاً في النفوس. فإن جيل الأمس، جيل الشيوخ، مثلي، كان يجد نفسه بين تيارات عديدة، تدفعه أو تجذبه إلى اتجاهات مختلفة، تبعده عن الاتجاه القومي، وذلك مثل التيارات والنزعات التي كانت تعرف باسم «الجامعة العثمانية» و«الجامعة الاسلامية»، و«الرابطة الشرقية». وأبناء ذلك الجيل كانوا في حاجة إلى التغلب على تلك التيارات القوية والقديمة، لكي يتوصلوا إلى «الايمان بالقومية العربية». أما الجيل الحاضر ـ جيلكم أنتم ـ فهو لا يزال يتعرض إلى تأثير تيارات مختلفة، تنازع «الايمان بالقومية العربية»، بل تعاديه. فإن هناك النزعات الاقليمية التي تربط نفوس الكثيرين بالدول التي قامت بعد الحرب العالمية ربطا يبعدهم عن الايمان بوحدة الأمة العربية. وهناك النزعات العالمية التي اخذت تتسرب إلى نفوس البعض، بأشكال مختلفة، وصارت تزدري النزعات الوطنية والقومية، وذلك فضلا عن التيارات التي تعادي القومية العربية تحت ستار الدين، دون أن تقدر حقائق الدين ومصالح الدين تقديرا صحيحا.

ولذلك كله، لا يسوغ لنا أن نقول: إن الايمان يسبق المعرفة في شؤون القومية العربية، في بلادنا هذه، وفي احوالنا الحاضرة.

وأود أن تلاحظوا بأني قلت «في بلادنا هذه وفي أحوالنا الحاضرة». بمعنى: إني قيدت الأمر بالزمان والمكان، لأني أعرف أن ما قلته الآن لا ينطبق على أحوال جميع

البلاد. فإن البلاد التي اتمت تطورها القومي، فاستطاعت أن تكوّن دولة قومية تامة، حيث تنطبق فيها القومية على الوطنية تمام الانطباق، تكون في حالة تختلف عن ذلك اختلافا كليا: يتأصل فيها الايمان القومي، فيأخذ في الانتقال من الكبار إلى الصغار عن طريق الايحاء والتلقين، كما يحدث في انتقال الدين. فمن الطبيعي أن نجد، في تلك البلاد، أن الايمان القومي أيضاً يسبق المعرفة.

ولا أشك في أن الأحوال ستتطور في البلاد العربية أيضاً في هذا الاتجاه. وسيأتي وقت يصبح فيه الإيمان القومي متأصلاً في جميع النفوس، فيتسرب إلى قلوب الصغار وعقولهم من آبائهم وأمهاتهم، ومن البيئة الاجتماعية التي ترعاهم.

- ٢ -

بعد الوصول إلى هذا الحد من الشرح والايضاح، رأيت أن أتعمق قليلاً في البحث، فقلت:

- إني شرحت لكم رأيي في سؤالكم المتعلق بالاسبقية بين الايمان وبين المعرفة. ولكن بعد هذه الايضاحات، أود أن ألفت أنظاركم إلى أمر هام آخر يتصل بهذه القضية: إن الايمان والمعرفة ليسا أمرين منفصلين بعضهما عن بعض انفصالا تاماً. بل يوجد بينهما ارتباط قوي جداً، يجعل كل واحد منهما يؤثر في الآخر، ويتطور مع الآخر، وإن كان أحدهما يبرز أكثر من الآخر في بعض الظروف.

كلكم تعلمون أن المعرفة عبارة عن مجموعة أفكار. ويجب أن تلاحظوا في الوقت نفسه أن الايمان - بوجه عام - لا يخلو من عنصر «الفكر». فإن الايمان يعني - في حقيقة الأمر - الاعتقاد بفكرة ما، اعتقادا جازماً، ممزوجا بعاطفة، تجعلها تسيطر على العقل والقلب في وقت واحد.

كما أن للفِكَر أيضاً أنواعا عديدة، من حيث الارتباط بالعواطف. فإن هناك «فكر مجردة» بكل معنى الكلمة. إنها لا تتصل بأية عاطفة. فتسبح في أجواء المجردات المحضة. ولكن هناك «فِكَراً» أخرى، تتصل بالعواطف اتصالا وثيقا؛ تتأثر بها وتؤثر فيها. فهناك فكر مشبوبة بالعواطف، ومشحونة بطاقات دافعة ومحركة. هذه الفِكَر - هذه «الفِكَر القوانية - تلعب دوراً هاماً في تكوين الايمان، وتبعيد كل ما يخالفه عن الأذهان.

طبيعي أن النظر إلى الايمان والمعرفة بهذه النظرات العلمية الدقيقة، لا يترك لمسألة «الأسبقية» اهمية كبيرة. بل يجعل تلك المسألة ثانوية، حتى أنه يجعلها - في بعض الظروف - واهية.

عندما نسعى إلى نشر الفكرة القومية، وبث الايمان بالقومية العربية، يجب أن نتوسل بكل الوسائل من تعريف، واقناع، وتلقين، وإيحاء، وتحبيب، وتحميس. يجب أن نخاطب العقول والقلوب، يجب أن نهتم بجميع ضروب المعرفة والايمان.

وأما النسبة بين مبلغ اهتمامنا بكل واحدة من هذه الوسائل المختلفة، فطبيعي أنها يجب أن تختلف باختلاف الافراد والجماعات التي نوجه إليهم خطاباتنا وكتاباتنا، ونركز حولهم جهودنا الاقناعية والإيحائية. ويجب أن نأخذ بنظر الاعتبار أعمارهم ومستويات معارفهم، وأنواع ثقافاتهم، وألوان التيارات الفكرية والسياسية التي أثرت ولا تزال تؤثر فيهم.

فيجب أن نعمل وفق خطط متنوعة، خاصة بكل من: تلاميذ المدارس الابتدائية، وتلاميذ المدارس الثانوية، طلاب الدراسات العالية، وسواد الناس، وطبقة المثقفين.. من الشبان والكهول، ومن الصغار والراشدين.

- ٣ -

بعد الانتهاء من هذه الايضاحات، سألت الشبان إذا كانوا في حاجة إلى المزيد من الايضاح، أو إذا كان لديهم اعتراض على أي قسم من أقسام حديثي الطويل. وقد لاحظت على وجوه الجميع علائم الاقتناع، باستثناء أحدهم الذي كان متردداً في الأمر. وعندما دعوته إلى التصريح بكل ما يجول في خاطره، دون تردد، قال:

- كان يقول البعض أن الاستاذ الحصري يحصر همه في حدود الآراء والمعلومات والنظريات المتعلقة بالقومية العربية، ولا يهتم بالناحية الايمانية منها. ولذلك أخذت أتأمل في الأمر، على ضوء المعلومات التي سمعناها منكم الآن.

وأنا قلت له، عندئذ: أشكرك على صراحتك. لأنك باطلاعي على هذا الرأي، فتحت أمامي المجال لتصحيح آراء هؤلاء:

إن القول بأني لا أهتم بالناحية الايمانية من القومية العربية لا يعبر عن الحقائق الراهنة تعبيراً صحيحا. راجعوا أقدم الكتب التي نشرتها عن قضايا القوميات: «آراء وأحاديث في الوطنية والقومية» تجدوا فيها نظرات عامة ملقاة على القضية من وجوهها المختلفة: الوطنية والقومية، عوامل القومية، بين الوحدة العربية والوحدة الاسلامية، الوطنية والاممية، بين العروبة وبين الفرعونية... وتجدون بين هذه الأبحاث، بحثاً خاصاً عنوانه «الايمان القومي». ثم افتحوا كتابي «العروبة أولاً» تجدوا في مقدمته كلمة صريحة عن وجوب «بث الايمان بوحدة الأمة العربية»، وترون في ذلك أني لم أهمل الناحية الايمانية من القومية.

لا أنكر أن سائر كتاباتي المتعلقة بالقومية عالجت الأمر من الناحية النظرية: إنها حامت حول الآراء، وتطرقت إلى الكثير من المعلومات، ولكن يجب أن تلاحظوا أن جميع تلك المقالات والمحاضرات كانت موجهة إلى الطبقة المستنيرة والمثقفة من المواطنين. ومعظمها يتألف من ردود وانتقادات على ما كتبه ونشره كبار الاساتذة الكتاب، والأدباء، اعتراضاً على الاتجاهات القومية، ودفاعاً عن النزعات الاقليمية. وطبيعي أن تلك الآراء والكتابات يجب أن تعالج وتعارض بالآراء والمعلومات. لأن الرأي لا يمكن أن ينقض ويهدم إلا بالرأي.

وأنتم تعلمون، ولا شك، أن في العالم العربي آراء ونظريات كثيرة لا تسلِّم بوحدة الأمة العربية، بل تعارضها معارضة شديدة، وتعمل على بث الايمان بعكسها. إذا استعرضتم المقالات التي انتقدتها ونشرت ردودي عليها في كتبي المختلفة، وإذا لاحظتم المكانة العلمية والأدبية والاجتماعية التي كان يتمتع بها أصحاب تلك الآراء والكتابات، . . . قدّرتم الضرورات التي الجأتني - ولا تزال تلجئني - إلى الاهتمام بها، وبذل الجهود وصرف الاذهان عن الاعتماد عليها.

إنكم تجدون في مستهل القسم الأعظم عناوين المقالات التي انتقدتها. ولكني أؤكد لكم بأن كتاباتي التي لم تصرح بأنها رد ونقد على مقالة منشورة أو حديث مطبوع، هي أيضاً مكتوبة رداً على آراء سمعتها وناقشتها شفهياً في مجالس خاصة، وعلمت أنها تجول في خواطر الكثيرين وتعبر عن اعتقاد جماعة من المفكرين.

ولاظهار الحقيقة في هذا المضمار أود أن أذكر لكم بعض الامثلة:

كنت أتكلم مع أحد كبار رجال الفكر والثقافة في مصر، عن العروبة وعن الوحدة العربية. وخلال الحديث، قال لي مخاطبي: ولكن، يا استاذ، متى كانت مصر مع سائر البلاد العربية؟

إني لم أستغرب هذا السؤال، بل وجدته طبيعياً، لعلمي بما كان يدرس من التاريخ في المدارس الثانوية، وحتى في المدارس العالية. كان الاهتمام ينحصر بدورين من تاريخ مصر: في البداية تاريخ المصريين القدماء، وفي النهاية تاريخ أسرة محمد علي. وأما ما حدث في مصر بين التاريخين المذكورين، فكان يهمل إهمالاً غريباً، فتترك مصر تعوم بين ما كانوا يسمونه تاريخ الإسلام من ناحية، وتاريخ أوروبا من ناحية أخرى. ولهذه الأسباب، لم أستغرب سؤال الاستاذ، وشعرت بضرورة تصحيح وإتمام معلوماته التاريخية، فقلت له:

- إسمح لي يا أستاذ، أن أعكس القضية، وأسألك متى كانت مصر منفصلة عن سائر البلاد العربية؟

وأخذت أتكلم عن الأدوار التاريخية التي كانت مصر ـ خلالها ـ متحدة مع هذا القطر، أو ذاك القطر، أو جميع الأقطار من البلاد العربية الحالية.

ولاحظت أن بياناتي هذه أثارت استغرابه، وزعزعت اعتقاده قليلا، ولكنها لم تقنعه تماماً. لأن الابحاث التاريخية التي أشرت إليها كانت شبه مجهولة لديه.

ولكني بعد هذه المحاورة، قررت أن أهتم بهذه القضية، وأرسم خارطة زمنية تبين العلاقات التي قامت بين مختلف الاقطار العربية منذ ظهور الاسلام، وتظهر تلك العلاقات إلى العيان.

وبعد مراجعة الكتب التاريخية، وتجربة طرائق الرسم المختلفة، توصلت إلى رسم «خارطة زمنية» تلفت الانظار.

والاستاذ عندما رأى الخارطة المذكورة، بعد مدة، قال، على الفور:

ـ صحيح، هذا، ما كنت أعرفه.

لقد فكرت أن أمثال الاستاذ الذي كلمني وناقشني في الموضوع، يجب أن يكونوا كثيرين. ولذلك نشرت الخارطة المذكورة ـ مصغرة ـ في كتابي «العروبة بين دعاتها ومعارضيها». ثم نشرتها مكبرة بين مطبوعات «معهد الدراسات العربية العالية».

أظن أن هذا المثال يغنيني عن ذكر أمثاله الكثيرة. ومع هذا، أرى أن أتوسع قليلا في هذا الموضوع:

نحن نود أن نبث بين الجميع الايمان بمستقبل الأمة العربية، نود أن نجعل الشبيبة تؤمن إيماناً قوياً بأن للأمة العربية رسالة سامية، يجب أن تؤديها، ولا شك في أنها ستؤديها . . . في المستقبل القريب أو البعيد.

ولكن، كيف السبيل إلى غرس هذا الايمان في القلوب، إذا كان كل ما سبق وسيطر على الاذهان لا يترك مجالا لنشوء مثل هذا الايمان؟

إني كنت ذكرت البعض من الآراء التي تثبط العزائم وتحطم الآمال في هذا المضمار في بحثي عن «الايمان القومي» في كتابي «الوطنية والقومية»:

«تاريخنا، ماضينا؟ هل كان مجيداً حقيقة في دور من أدواره؟ ماذا كان لنا غير الحروب والفتوحات التي لم تستمر طويلا؟ الخلفاء؟ أما كانوا يتنافسون ويتخاصمون على الدوام، وينغمسون في الملذات، في أكثر الأوقات؟ العلماء؟ ألم تكن مؤلفاتهم مملوءة بالاغلاط والسخافات؟ زد على ذلك: أما كان معظمهم من الاعاجم؟ وأخيراً: هل تعدى عملهم حدود النقل والترجمة والتكرار؟».

تأكدوا أن هذه الملاحظات والاعتراضات لم أختلقها وأتخيلها أنا. . بـل إني كنت سمعتها وقرأتها. . في مناسبات مختلفة، من كتب ومقالات كثيرة. إني انتقدتها في المقالة المذكورة ـ وفي تـوطئة كتـابي «دراسات عن مقـدمة ابن خلدون»، ثم نقلت وانتقـدت أمثالها الكثيـرة في كتبي المختلفة مـع ذكر مصـادرها لأني وجـدت هذا يقـول: العرب محرومون من الاحساس بالمستقبل، وذلك يزعم أن الشقاق طبـع في العرب، وهـذا ما يدعي أن العرب ساميون فلا يمكن أن يرتفعوا إلى مرتبة الآريين. وذلك يقول إن البيئة الطبيعية التي يعيش فيها العرب لا تساعد على النشاط البدني والفكري.

والآن، أسألكم: هل يمكن أن يجد «الايمان بمستقبـل الامة العـربية» سبيـلا إلى العقول والقلوب، بين أمثال هذه الآراء والمـزاعم؟ أفلم يكن تخليص العقول والقلوب من سيطرة هذه الآراء الباطلة الوسيلة الأولى التي لا بد من التوسل بها لغرس «الايمان» في النفـوس، مـع صيـانتـه من تـأثيـرات مختلف التيـارات التي تعصف بـه من مختلف الجهات؟

أود أن اوضح لكم رأيي في هذه القضية وفي امثالها الكثيرة ، بتشبيه مادي يحـوم حـول امور يسلم بهـا الجميع : كلكم تعـرفون الشـروط الأساسيـة التي تتوقف عليهـا أعمال الزراعة والغراسـة : إذا أردنا أنْ نـزرع في الأرض أي نوع من أنـواع النباتـات المفيـدة أو نغرس فيهـا أي نوع من أنـواع الأشجار المثمـرة أو غير المثمـرة . . . تـرتب علينـا ـ قبل كـل شيء ـ أن نقتلع من تلك الأرض النبـاتـات والإشجـار التي سبق أن استقرت فيها ، ومدت جذورها إلى أطرافها وأعماقها .

فضلاً عن ذلك ، لا يجوز لنا أن نكتفي بحصـد النباتـات الظاهـرة على الأرض وبقطع الاشجار القائمة فيهـا ، بل يجب علينـا أن نعمل لاستئصـال الجذور والفـروع الممتدة تحت التراب أيضاً .

وفي الأرض ، يجب أن نلاحظ أن اقتلاع واستئصـال النباتـات والجذور القـديمة أيضـاً لا يكفي لضمان النجـاح في الزراعـة والغراسـة ، بل يتـرتـب علينا السهـر على عملية اخرى ، هي وقـاية مـزروعاتنـا ومغروسـاتنا من تـأثيرات الـرياح التي تهب من جهـات مختلفـة ، وتـأتي ببـذور جـديـدة ومتنـوعـة ، قـد تنبت في الأرض ، وتنـافس مزروعاتنا الغذاء والحياة ، بل قد تعمل على خنقها أيضاً .

أعتقد أن هذا التشبيـه ، يساعـد على تبيـان رأيي في هذه القضيـة بكل وضـوح وجلاء :

إن بث الايمان بوحدة الأمة العربية في ظروفنا الحالية يتطلب بذل الجهود الكثيرة

لاستئصال جذور الآراء والمعتقدات المخالفة التي تسلطت على اذهان الكثيرين ، مع مواصلة الجهود لوقاية هذا الايمان من تأثير التيارات التي تعمل لزعزعته وإضعافه . . بوسائل شتى .

ذيل :
الفكر والعاطفة(*)

. . . إن المشاهدات الاعتيادية تدل دلالة واضحة على وجود علاقات قوية بين الفكر والعاطفة . والابحاث العلمية تؤيد ذلك تأييداً قاطعاً .

فإن الأفكار والخواطر كثيراً ما تثير الاشجان وتهيج العواطف . كما أن العواطف بدورها كثيراً ما تثير الأفكار وتوجه المحاكمات .

وهكذا يؤثر كل من الأفكار والعواطف بعضها في بعض تأثيراً بيناً ، يكون قوياً في بعض الأحوال وضعيفاً في الأحوال الاخرى .

ومما يجب أن لا يغرب عن البال : ان الافكار والعواطف تتجهان تارة اتجاهاً واحداً ، فتقويان بعضها البعض في ذلك الاتجاه . غير انهما تتجهان أحياناً اتجاهين مختلفين ، وتتصادمان من جراء هذا الاختلاف . وهذا التصادم ينتهي طوراً بغلبة الأفكار على العواطف ، وطوراً بانتصار العواطف على الأفكار .

وكل هذا يكون تارة مفيداً وطوراً مضراً . لأن العواطف في حد ذاتها تكون تارة حسنة وطوراً سيئة ، فمن الطبيعي أن يكون تأثيرها في الأفكار أيضاً تارة مفيداً وطوراً مضراً . فإنها مرة تقوي الأفكار وتساعدها على المضي في الاتجاه الحسن . ولكنها طوراً تضلل المحاكمات وتبعدها عن سواء السبيل .

(*) لقد نصحت الشبان الذين تحدثت اليهم ، وعنهم ، في المقالة السابقة أن يقرأوا ما كنت كتبته عن « الفكر والعاطفة » في كتابي : آراء وأحاديث في العلم والأخلاق والثقافة (القاهرة : مطبعة الاعتماد، ١٩٥١) ، لكي يكّونوا فكرة أدق عن مسألة « الايمان والمعرفة » . ولكن بما ان نسخ الكتاب المذكور قد نفدت منذ مدة ، رأيت ان أنقل فيما يلي الجزء المتعلق بذلك من بحث « العلم والأخلاق » في الكتاب المذكور .

وأما الأفكار والمحاكمات ، فهي أيضاً تثير العواطف الحسنة في بعض الأحوال ، والعواطف السيئة في بعض الأحوال . كما انها كثيراً ما تضعف حرارة تلك العواطف ، حتى أن تأثيرها في هذا المضمار قد يصل إلى حد إخماد العواطف وإطفائها تماماً .

وأما المفاضلة بين الأفكار والعواطف ، فمما لا مبرر له أبداً . لأن كلاً منهما ضروري للحياة النفسية ، ولا فضل لأحدهما على الآخر ، على الاطلاق .

ونستطيع أن نقول : أن أحسن السجايا تتكون عندما تكون العاطفة منورة بأنوار الفكر ، كما يكون الفكر مشبوباً بحرارة العاطفة .

ويجب أن لا ننسى أن ما نسميه « المثل العليا » ليست إلا « افكاراً سامية مصحوبة بعواطف حارة » تنجذب اليها العقول والقلوب ، وتتوجه نحوها الجهود والعزائم .

وأما تأثير كل من الأفكار والعواطف في السلوك والأخلاق ، فيمكن أن يتلخص بالعبارات التالية ، التي تقرر رأي جميع المفكرين والباحثين في هذه الأمور :

« إن العواطف تعمل عمل المحرك الحقيقي في السلوك ، والدافع الاصلي للارادة . وأما الأفكار ، فإنها لا تحرك الارادة مباشرة ، وإنما تنير لها الطرق والمسالك » .

وقد اوضح الفيلسوف الالماني المشهور « شوبنهاور » هذه الحقيقة بتشبيه طريف ، يستند إلى قصة « المقعد والاعمى » المشهورة ، حيث قال :

« إن العاطفة تشبه الأعمى ، والفكر يشبه المُقعد . فإن العاطفة ـ مثل الرجل الاعمى ـ تملك قوة الحركة والسير ، ولكنها محرومة من نعمة البصر . انها تعجز عن رؤية الطرق ، فلا تستطيع أن تعين الاتجاهات التي يجب أن تسير نحوها .

« وأما الفكر ، فهو مثل الرجل المقعد : يتمتع بباصرة حادة ، يرى الطريق وكل ما يحيط بالطريق ، فيستطيع أن يعين الاتجاهات التي يجب أن يسير نحوها . ولكنه محروم من قدرة الحركة ، فلا يستطيع أن يسير نحو الأماكن التي يشاهدها بعينيه ، مع انه يدرك وجوب التوجه نحوها ، وضرورة الوصول اليها » .

إن عمل الفكر والعاطفة في حياة الانسان ، يشبه إلى حد كبير ، عمل المقعد والاعمى في تلك القصة المشهورة

لا شك في أن هذا التشبيه الطريف يمثل علاقة كل من الأفكار والعواطف بالسلوك والأخلاق تمثيلاً واضحاً .

ومع هذا ، إذا أردنا أن نوضح الحقيقة اكثر من هذا أيضاً ، نستطيع أن نلجأ إلى تشبيه آخر ، فنقول :

إن الانسان يشبه السفن البخارية ، والعاطفة تشبه المكائن المحركة للسفينة ، وأما الفكر فيشبه الابرة المغناطيسية التي تعيّن الاتجاه ، والناظور الذي يساعد على رؤ ية المسافات البعيدة ، والمصابيح الكشافة التي تشق ظلام الليل .

وبناء على هذا التشبيه ، نستطيع أن نقول : لولا العواطف لما استطاعت السفينة أن تتحرك من مكانها ؛ ولولا الأفكار ، لفقدت السفينة كل وسائل الاتجاه ، فضلّت الطريق . ولربما ارتطمت بالصخور فتحطمت .

إن هذين التشبيهين يوضحان تأثير كل من الأفكار والعواطف في افعال الانسان ، ويشيران في الوقت نفسه إلى نوع العلاقات التي تقوم بين العلم والأخلاق .

غير إني أرى أن اصرح في هذا المقام ، بأنني لم اذكر هذين التشبيهين ، إلا بقصد تصوير الأمر بأمثلة مادية محسوسة . ولكني أعرف في الوقت نفسه ، أن هذين التشبيهين ايضاً لا يعبران عن حقائق الأحوال تعبيراً صحيحاً . وذلك لأن علاقة الفكر بالعاطفة ـ والعلم بالاخلاق ـ اكثر إعضالاً . وأشد تعقيداً مما يستفاد من هذين التشبيهين .

إذ يجب أن لا يغرب عن البال : إن الأعمى والمقعد المذكورين في التشبيه الأول شخصان منفصلان بعضهما عن بعض انفصالاً تاماً . وانهما يبقيان منفصلين ومستقلين ، حتى عندما يقرران التعاون والتساند في الحياة ، فلا الأعمى يبعث القوة في المقعد ، ولا المقعد يحيي الباصرة في الأعمى . إنما الأول يستفيد من عيني الثاني ، فيسير في الاتجاه الذي يعينه له . والثاني يستفيد من عضلات الأول ، ويسير محمولاً على كتفيه . والعلاقة بينهما تبقى محصورة على كل حال في التعاون للوصول الى غاية مشتركة .

وكذلك الأمر في الماكينة البخارية والابرة المغناطيسية والمصابيح الكشافة ، التي جاء ذكرها في التشبه الثاني . فإن كل هذه الاشياء مستقلة بعضها عن بعض استقلالاً تاماً . وكل منها يعمل في تحريك السفينة عملاً مستقلاً ، ولا يؤثر في عمل غيره اقل تأثير ، فلا الابرة المغناطيسية ـ مثلاً ـ تزيد في قوة الماكينة البخارية ، ولا الماكينة المذكورة تغير شيئاً من صحة الأبرة وحساسيتها . فالعلاقة بين هذه الاشياء المختلفة تبقى منحصرة في « الاشتراك في الخدمة لغاية واحدة ، وفقاً لمشيئة ربان السفينة » .

ولكن قضية « الفكر والعاطفة » تختلف عن كل ذلك اختلافاً كبيراً . فإن الفكر

والعاطفة لم يكونا من الأمور المستقلة بعضها عن بعض . مثل الإبرة المغناطيسية والماكينة البخارية ، او مثل الرجل المقعد والرجل الأعمى . بل انهما ـ في حقيقة الأمر ، مظهران متلازمان من مظاهر الحياة النفسية . وهما يرتبطان في جذور مشتركة ، ويؤثران ، بعضهما ، في بعض تأثيراً مباشراً . والعلاقة بينهما لا تنحصر في « التوجه إلى اتجاه واحد » فحسب ، بل انها تتضمن « التأثير المباشر » إلى حد «التفاعل المتقابل» و« التمازج الفعلي » أيضاً .

ويتبين من ذلك كله : ان العلاقة بين الفكر والعاطفة ، تكون اكثر عمقاً ، واعظم اتساعاً ، واشد استحكاماً من العلائق التي يشير اليها التشبيهان المذكوران آنفاً .

كان المفكر الفرنسي المشهور « ألفرد فوييه » قد لاحظ أن الأفكار لا تخلو من قوة دافعة ، صغيرة أو كبيرة ، وبنى على هذه الملاحظة نظرية نفسية وفلسفية خاصة عرفت باسم نظرية « الفكر القوانية » Idées-Forces ، وكان من أسس هذه النظرية : إن الحادثات النفسية متحدة بالأصل . وان بين « التمييز » وبين « الترجيح » رابطة محكمة ، لا تترك مجالاً لفصل الارادة عن العقل ، وإن التفكير ليس ببعيد عن « الفعل » ، بل هو « فعل » ، وربما كان اسمى صور « الفعل » .

وكان « ألفرد بينه » ـ قد وضع قبل وفاته بمدة وجيزة ـ نظرية نفسية قال فيها : « إن الفكر والعاطفة هما بمثابة طورين نفسيين ، كلاهما مقدمة للفعل وتوطئة له » . ولهذا السبب نجد احياناً العاطفة تصطبغ بصبغة فكرية ، كما نجد احياناً أن الفكر يصطبغ بصبغة عاطفية .

وجميع النظريات النفسية الحديثة تتفق في القول بأن الحياة النفسية تؤلف كلاً ، وبأن الحوادث النفسية التي نسميها بأسماء مختلفة لم تكن إلا من مظاهر هذا الكل .

ولذلك كله : يجوز أن نقول « أن سلوك الانسان يتبع العواطف اكثر مما يتبع الافكار » ، على شرط أن لا ننسى ان العواطف والأفكار تتلازم وتتفاعل على الدوام .

حول معنى كلمة ناسيوناليزم

- ١ -

سألني يوماً أحد الأساتذة الذين أعتز بصداقتهم ، رأيي في كتاب مطبوع باللغة الفرنسية عنوانه « مذاهب‌الناسيوناليزم» .اسم مؤلفه : « جاك بلونكار داساك » .

وقال أن احد زملائه كتب له عن الكتاب المذكور ، واقترح عليه ان يشتركا في ترجمته إلى اللغة العربية . ولذلك جاء ليستشيرني ، ويعرف رأيي فيه .

أنا ما كنت أعرف الكتاب الذي تحدث عنه . والاستاذ السائل ايضاً ما كان رآه وقرأه ، إنما عرف اسمه واسم مؤلفه من الرسالة التي كان تلقاها من زميله . ولذلك ، ما كان يمكنني أن أبدي رأياً في فائدته أو عدم فائدته لقراء العربية .

ولكني كنت اعرف ان الفرنسيين صاروا - منذ مدة غير قصيرة - يستعملون كلمة « ناسيوناليزم » بمعان تختلف كثيراً عن معناها الأصلي - الذي كان قد تقرر وذاع في القرن التاسع عشر ، خلال حركات الاستقلال والاتحاد التي قامت في مختلف البلاد الأوروبية .

إنهم صاروا يطلقون اسم « ناسيوناليزم » و« ناسيوناليست » على بعض المذاهب والأحزاب السياسية المعروفة بال« يمينية » وبـ « الوطنية المتطرفة » ، على الرغم من كونها مخالفة لمبدأ القوميات مخالفة صريحة .

إن التباعد الذي حصل - بهذه الصورة - بين المعنى الأصلي لكلمة « ناسيوناليزم » ، وبين هذا المعنى الجديد قد استرعى اهتمام « رنيه جوهانه » René Johannet عندما ألف كتابه المعروف عن « مبدأ القوميات » . ولاحظ التشوش الذي

يحصل في الاذهان من جراء التعبير عن هذين المعنيين المختلفين بكلمة واحدة ؛ فرأى من الضروري أن يصوغ كلمة جديدة للدلالة على المعنى الأصلي الذي كان يقصد من كلمة « ناسيوناليزم » . واقترح أن تسمى النزعات والمذاهب التي تتصل بمبدأ القوميات بـ « ناسيوناليتاريزم » Nationalitarisme ، ويسمى أصحاب تلك النزعات والمذاهب بـ « ناسيوناليتاريست » Nationalitaristes على أن نترك كلمتي « ناسيوناليزم » و« ناسيوناليست » إلى المعاني التي أعطتها إياها الأحزاب السياسية الآنفة الذكر .

ومع ذلك ظل معظم الكتاب في فرنسا يستعملون كلمة « ناسيوناليزم » للدلالة على المعنيين دون تمييز .

وأما كلمة « القومية » التي صرنا نستعملها نحن ، فهي تقابل المعنى الاصلي لكلمة « ناسيوناليزم » ، ولا تقابل معناها الأخير .

ولكني لاحظت ـ مع الأسف الشديد ـ ان طائفة من كتابنا لم ينتبهوا إلى هذه الأمور الهامة ، وصاروا يظنون أن كل ما يقرأونه في الكتب أو المقالات الفرنسية عن الـ « ناسيوناليزم » يتعلق بالـ « قومية » وأعتقد أن هذه النظرة الخاطئة كانت من جملة الأسباب التي أدت إلى انتشار بعض الآراء المغلوطة عن « القومية » بوجه عام ، وعن « القومية العربية » بوجه خاص .

لقد بينت هذه الملاحظات لصديقي السائل ، وقلت له :

إن حكمنا في فائدة أو عدم فائدة الكتاب الذي ذكرتموه يجب أن يتبع المعنى الذي قصده المؤلف من كلمة « ناسيوناليزم » الواردة في عنوانه .

بما أني لا أعرف الكتاب ، لا استطيع أن أبدي رأياً نهائياً فيه . غير أني استطيع أن اقول : لما كان الكتاب مطبوعاً حديثاً ، فأغلب الاحتمالات ، هو ، أن يكون المؤلف قد قصد من كلمة « ناسيوناليزم » معناها الذي شاع بين الفرنسيين ، ولم يقصد معناها الأصلي القديم . وإذا كان الأمر كذلك ، فلا فائدة ترجى من ترجمة الكتاب ، بالنسبة إلى مسألة القوميات .

ولهذه الملاحظات رجوت الاستاذ أن يجلب الكتاب ، لكي ندرسه . من هذه الوجوه الأساسية ، ونطلع على حقيقة مواضيعه ، لنستطيع أن نبدي رأياً صائباً في شأنه .

وعندما وصل الكتاب ، أخذت أتصفحه ، مبتدئاً من فهرس محتوياته ، وعلمت ، على الفور ، أن أبحاثه لا تمت بصلة الى « المذاهب القومية » .

لأن المؤلف خصص فصلاً لاستعراض آراء ومذاهب كل من موريس باريس ،

وشارل موراس ، وفيليب بيتان في فرنسا . وانريكو كورراديني ، وموسوليني في ايطاليا ، وادولف هيتلر في المانيا ، وبريمودي ريفرا في اسبانيا ، وسالازار في البورتغال . ومن المعلوم أن محور آراء ومذاهب هؤلاء لم يكن « القومية » ، بل هو « اليمينية » .

وعندما طالعت أبحاث الكتاب ، تأكدت من صحة حكمي هذا ، لأن المؤلف نفسه يوضح المعنى الذي قصده من كلمة « ناسيوناليزم » بصراحة تامة . ويشرح كيفية ابتعاد معنى الكلمة المذكورة عن معناها الأصلي ، بشيء من التفصيل :

لقد نشر « موريس باريس » Maurice Barès في جريدة « الفيغارو » ـ بتاريخ ٤ تموز ١٨٩٢ ـ مقالة ، بعنوان « النزاع بين الناسيوناليست وبين الكوزموبوليت » تكلم فيها عن النزاع القائم « بين الشعراء المتمسكين بتقاليد فرنسا الكلاسيكية ، وبين الرومانتيكيين المعجبين بـ « تولستوي ، وايبسن ، ومترلينك » .

إنه استعمل في مقالته هذه كلمة الـ « ناسيوناليست » معاكساً لكلمة الـ « كوزموبوليت » . ثم صار يستعمل الكلمة المذكورة بنفس المعنى في مقالاته السياسية . وبعد ذلك أخذ بعض الكتاب يقتفون اثره في هذا المضمار . وفي الأخير صارت الكلمة تستعمل للدلالة على المذاهب السياسية التي تهدف إلى تقوية الدول القائمة ، وتمجيد أوطانها ، والدفاع عن وحدتها ضد التيارات « الكوزموبوليتية ، والأنترناسيونالية » ـ أي العالمية والأممية ـ التي تعمل على تفتيتها . وبيّن أن هذه المذاهب السياسية تقف موقفاً معادياً للحريات الديمقراطية ، لزعمها أنها تفسح المجال الى تسرب وانتشار النزعات العالمية والأممية .

ويقول المؤلف بأن استعمال كلمة « ناسيوناليزم » بهذا المعنى قد بدأ في فرنسا ، ولكنه بعد ذلك سرى إلى ايطاليا وإلى بلاد اخرى .

ويصرح في الوقت نفسه بأن هذا المعنى يختلف عن المعنى الذي كان ذاع في القرن التاسع عشر ـ والذي أصبح من الأوفق التعبير عنه بكلمة « ناسيوناليتاريزم » وفقاً لاقتراح « جوهانه » في فرنسا .

وفي الأخير ، يضيف إلى ذلك ، إن هذا المعنى الجديد الذي اكتسبته كلمة « ناسيوناليزم » ، ليس مختلفاً عن معناها القديم فحسب ، بل هو معاكس له أيضاً . وللبرهنة على ذلك ينقل ما قاله « شارل موراس » في هذا المضمار :

« إن الناسيوناليزم ليس الناسيوناليتاريزم ، بل هو عكسه . . » وذلك يعني أن مذهب « الناسيوناليزم » الذي يقول به ويدعو اليه شارل موراس وأتباعه ، يختلف عن مذهب

القائلين بمبدأ القوميات ، حتى انه يقف موقفاً معاكساً للمبدأ المذكور وينكره .

يتبين من كل ما سبق : أن كلمة « ناسيوناليزم » التي تظهر في عنوان الكتاب ، والتي تتكرر مئات ومئات المرات بين صحائفه ، لا تعني « القومية » بمعناها الحقيقي ؛ إنما تعني النزعات والاحزاب السياسية التي سميت بهذا الاسم ، ولو لم تقرّ « مبدأ القوميات »، وتلتزم معنى الكلمة الأصلي .

ولإظهار هذه الحقيقة بوضوح أكبر ، أرى أن أقف قليلاً عند بحث « انريكو كورراديني » Enrico Corradini في الكتاب المذكور .

يكتب المؤلف عنوان الفصل المذكور ، كما يلي :

أنريكو كورراديني
أو ولادة الناسيوناليزم الايطالية

ثم يبدأ بحثه بالكلمة التالية : « إن الناسيوناليزم الايطالية - كحركة سياسية - ولدت في اليوم الثالث من شهر أيلول سنة ١٩١٠ في فلورانسا . وذلك بتأليف جمعية « أسوسياسيونه ناسيوناليستا ايطاليانا » .

Associacione Nazionalista Italiana

لو ترجمنا كلمة «ناسيوناليزم» التي نقرأها في هذه العبارة بكلمة « القومية » لوجب علينا أن نقول :

« إن القومية الايطالية - كحركة سياسية - ولدت في فلورانسا سنة ١٩١٠ . . » .

وغني عن البيان أن هذا القول يكون جليّ البطلان ، لمخالفته لأثبت وقائع تاريخ ايطاليا المعاصرة .

ذلك لأن « الفكرة القومية » كانت الإبرة الموجهة للسياسة الايطالية ، قبل تأسيس الجمعية المذكورة بمدة طويلة . فإن « مانتيشيني ، وماتسيني ، وآزغليو ، وغاريبالدي وكافور » - وأمثالهم كثيرون من رجال الفكر والسياسة - كانوا عملوا لنشر فكرة « القومية الايطالية » في مختلف أنحاء البلاد ، منذ اوائل الربع الثاني من القرن التاسع عشر . والجهود التي بذلها هؤلاء وأمثالهم في سبيل تحقيق الوحدة الايطالية كانت تكللت بالنجاح ، قبل تأسيس الجمعية المذكورة ، بمدة نصف قرن كامل .

وإذا رجعنا إلى ترجمة حال مؤسس الجمعية « كورراديني » علمنا انه ولد بعد مرور خمسة أعوام على تحقق الوحدة الايطالية ، وتأكدنا من أنه نشأ وترعرع في ظل

المملكة الإيطالية الموحدة التي قامت على أساس « القومية الايطالية » .

فالقول مع كل ذلك « أن القومية الايطالية ـ كحركة سياسية ـ ولدت سنة ١٩١٠ ، بتأليف الجمعية المذكورة على يد الشخص المشار اليه . . . يكون من اسخف الأقوال التي يستبعد صدورها من قلم كاتب عاقل يعرف ـ ولو شيئاً قليلاً من تاريخ ايطاليا .

ولكن المؤلف نفسه يرشدنا إلى حقيقة الأمر في هذا المضمار ، ويعلمنا بأن المقصود من كلمة « ناسيوناليزم » الواردة في بحثه هذا أيضاً ، ليس «القومية» حسب معناها الأصلي . ويصرح بأنه يرجح التعبير عن المعنى المذكور بكلمة « ناسيوناليتاريزم » ، وفقاً لاقتراح بعض الباحثين .

ولذلك ، نجده يقول بعد العبارة التي نقلتها آنفاً :

« قبل كل شيء ، لنبعد عن بحثنا ـ كما فعلنا خلال بحثنا عن مدرسة الناسيوناليزم الفرنسية ـ « الناسيوناليتاريزم » .

وبعد الاستشهاد بما جاء في الأنسيكلوبدية الايطالية عن هذا الموضوع ينتهي إلى القول :

« إن الناسيوناليزم في ايطاليا ـ مثل الناسيوناليزم في فرنسا ـ تقف موقفاً صريحاً وحازماً ضد الناسيوناليتارية وضد الديموليبرالية » ـ يعني : ضد مبدأ القوميات وضد مبدأ الحريات الديمقراطية .

وبناء على ما سبق ، تستطيع أن تقول : يجوز لنا أن نترجم كلمة « الناسيوناليزم » الواردة في هذا الفصل أيضاً بكلمة « الوطنية » ولكنه لا يجوز لنا أن نترجمها بكلمة « القومية » ، لكونها « ضد القومية » بصورة صريحة .

إن أهداف الحزب السياسي الذي ألفه « أنريكو كورراديني » تضفي على هذه القضية مزيداً من الوضوح والقطعية ، فإننا نجد بين الاهداف المذكورة ، الأمور التالية :

تقوية سلطة الدولة ضد عوامل التفتيت ـ رفع مكانة النظام الملكي ـ تقوية التنظيمات العسكرية ـ تذكير الايطاليين بالامبراطورية الرومانية ـ تحشيد وتوحيد طاقات الشعب الايطالي نحو الفتح الاستعماري .

وطبيعي ، اننا إذا أردنا ان نصف الحزب المذكور ـ بناء على هذه الاتجاهات والاهداف السياسية ـ لوجب علينا أن نقول : انه « حزب وطني يميني متطرف ـ يدفع

الدولة الى الفتوحات الاستعمارية ، لتكوين امبراطورية جديدة » .

على أن لا يغرب عن بالنا ان الحزب المذكور ضد مبدأ القوميات وضد الحريات الديمقراطية .

بعد هذه التفاصيل ، لا أرى لزوماً إلى ذكر ما جاء في فصول الكتاب . فإن المؤلف ـ في جميع تلك الفصول أيضاً ـ ، لا يتكلم عن « القومية » ، بل إنما يتكلم عن الاحزاب السياسية التي تكونت في عصرنا هذا ، وسميت باسم « ناسيوناليست » ، على الرغم من مخالفتها لمبدأ القوميات ، مخالفة صريحة .

ولا أراني في حاجة إلى القول ـ بعد هذه المسرودات ـ أن الاستاذ الذي عرَّفني بالكتاب المذكور ، صرف النظر عن ترجمته ، بعد ان اطلع على حقيقة مواضيعه ، وقدر بُعد تلك المواضيع عن « القومية » بمعناها الصحيح .

الحوظة هامة

أرجو أن يلاحظ بأني تكلمت هنا عن تغير « معنى كلمة ناسيوناليزم » ، ولم اتكلم عن تغير « مفهوم الناسيوناليزم » . وغني عن البيان ان تغير معاني الكلمات التي تستعمل للدلالة على الاشياء ، لا يعني تغير الاشياء المذكورة نفسها .

والفرق بين الأمرين المذكورين كبير جداً . انه يشبه ـ تمام الشبه ـ الفرق بين « تغيير لقب شخص » من الاشخاص ، وبين تغيير الشخص نفسه ، وبتعبير آخر : تغير شخصيته .

وبناء على ذلك يجب ان يلاحظ ان « تطور معنى كلمة ناسيوناليزم » لا يعني أبداً « تطور معنى القومية » . إن عدم التمييز بين هذين الأمرين ، قد يجرّ الباحثين الى أغلاط كبيرة جداً ، في فهم حقيقة القومية . فيجب أن نعرف حق المعرفة : أن « تطور معنى كلمة ناسيوناليزم » شيء « وتطور مفهوم القومية ، أو معنى القومية » شيء آخر .

ـ ٢ ـ

إني كنت ألاحظ منذ مدة غير قصيرة ، الأخطاء التي يقع فيها بعض الكتاب من جرّاء توهمهم ان كل ما يقرأونه تحت عنوان الـ « ناسيوناليزم » ، يتعلق بالقومية . وكنت أتكلم بمناسبات عديدة عن وجوب التعمق في درس هذه الأمور بنظرات انتقادية جدية . وكنت أفعل ذلك استناداً إلى ما لاحظته في بعض الكتب والمقالات من أخطاء ناجمة عن عدم الانتباه الى هذه الدقائق .

وبعدما اطلعت على الكتاب المذكور ، صرت استشهد به ايضاً ، لزيادة البرهنة على تعدد المعاني التي تدل عليها كلمة « ناسيونـاليزم » ، وعلى تباعد هذه المعاني ـ في بعض الأحوال ـ عن مفهوم القومية بعداً كبيراً .

وعندما تكلمت عن ذلك مرة ، أمام بعض الشبان ، في مناسبة من المناسبات ، لاحظت على وجوه البعض منهم علائم الاستغراب ، ولم استبعد أن يكون ذلك الاستغراب مصحوباً بشيء من عدم الاقتناع .

ولذلك ، رأيت أن أتوسع في الايضاح لإزالة الاستغراب ، وضمان الاقتناع . فقلت :

لماذا تستغربون ذلك ؟ هل تنطبق معاني الأسماء على حقائق المسميات ، في كل الأحوال ؟

إن الأمر واضح كل الوضوح في أسماء الأعلام ، فمن الأمور البديهية التي لا تحتاج إلى برهان : ان معاني الأسماء التي يسمى بها الأشخاص كثيراً ما تختلف عن صفات وأحوال هؤلاء .

فكثيراً ما نجد ـ مثلاً ـ ان رجلاً يسمى « مسعود » ، ويبقى محتفظاً بهذا الاسم ولو كان أبعد الناس عن السعادة .

وامرأة تسمى « ذكية » ، ـ وتبقى محتفظة بهذا الاسم ـ ولو كانت قليلة الذكاء حتى ولو كانت أقرب إلى الغباء من الذكاء .

كما تجد أحياناً ـ مثلاً ـ رجلاً قصير القامة ، ومع ذلك يلقب بلقب «الطويل» ـ بسبب اسم عائلته ـ ، وبعكس ذلك قد نصادف رجلاً طويل القامة ، ومع ذلك يلقب بلقب « القصير » ـ كذلك نظراً لأسم اسرته .

ويجب أن نلاحظ أن أسماء الاحزاب والمنظمات كثيراً ما تشبه اسماء الأعلام ، لهذا الاعتبار : قد تختلف معانيها اللغوية عن سعانيها الاصطلاحية اختلافاً كبيراً .

فمن العبث ـ مثلاً ـ أن نبحث عن علاقة بين اسم « الحزب الحر العراقي » ـ الذي كان تألف في بغداد في أوائل عهد الحكم الوطني ـ وبين أهدافه الحقيقية وتصرفاته الفعلية .

إننا نجد أمثلة عديدة على هذه الحالة ، خارج البلاد العربية أيضاً ، وربما كانت أبرز تلك الأمثلة ، هي المنظمة الدولية التي سميت باسم « هيئة الأمم المتحدة » . ومن المعلوم أن هذا الاسم لا ينطبق ابداً على تنظيمات الهيئة المذكورة واعمالها لأنها لا

تضم « الأمم » ، بل تضم « الدول » ، فالشعوب غير المستقلة لا تجد مكاناً لها في الهيئة المذكورة ، مهما كان شأنها ، في حين أن « الدول » تجد فيها الأمكنة التي تريدها ، ولو كانت اجزاء من أمة واحدة .

إن الاسم الذي سمي به كل واحد من الحزبين المتنافسين على الحكم في الولايات المتحدة الامريكية ايضاً يعطينا مثالاً واضحاً جداً لهذه القضية . لو اعتمدنا على الاسماء ، لتوهمنا أن الفارق بين الحزبين هو ، نظر كل منهما إلى الديمقراطية وإلى الجمهورية . فإن احدهما يلتزم الديمقراطية ويخالف الجمهورية ، والآخر - بعكس ذلك - يلتزم الجمهورية ويخالف الديمقراطية . ولكن الحقيقة تختلف عن ذلك كل الاختلاف : لأن كليهما يتمسكان بالديمقراطية وبالجمهورية في وقت واحد ، وعلى حد سواء ، وإنما يختلفان في أمور اخرى ، لا تمت بصلة ما ، لا إلى الديمقراطية ولا إلى الجمهورية .

وأما تسمية احدهما باسم « الديموقراطي » والثاني باسم « الجمهوري » ، فلا تختلف عن تسمية شخص - مثلاً - باسم « محمود » وشخص آخر باسم « مسعود » .

أنا لا أرى لزوماً لتكثير هذه الأمثلة ، وأعتقد أن كل من يتأمل هذه الامثلة ، لا يستغرب أبداً تسمية بعض الاحزاب السياسية التي تألفت في مختلف البلاد الأوروبية باسم « ناسيوناليست » على الرغم من بعدها عن التفكير في قضايا القوميات ، وحتى على الرغم من مخالفتها لمبدأ القوميات .

ولا أراني في حاجة إلى القول بأن اعتبار مناهج واعمال تلك الاحزاب من لوازم القومية أو من نتائجها . . يكون خطأً فادحاً جداً .

إن هذه الحقائق يجب أن تبقى نصب اعين الكتاب الذين يهتمون بقضايا القوميات .

حول وحدة سوريا ومصر

- ١ -

في الأيام التي كان قد كثر فيها الحديث والنقاش حول « الوحدة العربية » - بمناسبة الاستفتاء العام الذي تقرر اجراؤه لتوحيد مصر مغ سوريا وتكوين الجمهورية العربية المتحدة - التقيت بعدة جماعات من الاساتذة الذين كانوا بعيدين عن تحبيذ الوحدة المذكورة ، فناقشتهم الأمر ، من وجوه عديدة ، في اوقات مختلفة ، فرأيت أن أدون فيما يلي أهم خطوط المناقشات التي جرت بيني وبينهم حول هذه المسألة :

بدأ احدهم الحديث متسائلاً : ألا ترى أن هذه الوحدة سابقة لأوانها ؟

وأنا أجبت عن هذا السؤال ، بشيء من الحيرة : تقولون سابقة لأوانها ؟ ونحن كنا ننتظرها ، ونتوق اليها ، وإلى ما هو أوسع وأشمل منها ، منذ مدة طويلة ؟

وعاد الأستاذ المعترض يسألني : ألا ترى أن هناك مشاكل كبيرة تعترض سبيل هذه الوحدة ؟

وأنا اجبته : وهل في هذه الدنيا شيء خال من المشاكل ؟ إن كل تغيير في الأوضاع القائمة ، يصطدم - بطبيعة الحال - بمشاكل وصعوبات كثيرة . ويترتب على رجال الفكر والعمل ، أن يبذلوا الجهود اللازمة للتغلب على هذه المشاكل والصعوبات . وإلا لو أحجم رجال الفكر والعمل عن مجابهة المشاكل في سبيل الاصلاح ، لما تيسر اي تقدم في الشؤون البشرية .

ولكن الاستاذ اعترض على قولي هذا ايضاً : غير أن هناك مشاكل أساسية . مثلاً ، هناك فرق كبير بين مستوى الثقافة في كل من مصر وسوريا .

فاضطررت إلى تفنيد ملاحظته هذه ، قائلاً : أنا لا أود أن أناقشكم على مقدار هذا الفرق ونوعه . ولكني أرى أن أسألكم : ماذا يهم ذلك ؟ هل يتساوى مستوى الثقافة في المدن المختلفة ، داخل مصر نفسها ؟ مثلاً ، ألا يوجد فروق كبيرة بين مستويات الثقافة ، في القاهرة ، وأسوان ، ودمياط ؟ وهل يخطر على بال أحد أن يقول : إن هذه المدن لا يمكن أن تؤلف دولة واحدة ، لأن مستويات الثقافة فيها غير متساوية ؟

ثم أسألكم : هل تستطيعون أن تدّعوا ـ مثلاً ـ أن الفرق بين مستوى الثقافة في كل من القاهرة ودمشق ، اكبر من الفرق بين مستوى الثقافة في كل من الاسكندرية وأسوان ؟ .

وحاول استاذ آخر ، أن يقدم دليلاً أقوى ، فقال : ولكن هناك فروقاً كبيرة بين مصر وسوريا ، من حيث مستوى المعيشة ايضاً ؟ .

وأنا اجبت على هذه الملاحظة بالأسئلة . . التالية : وماذا يترتب على هذا الاختلاف ؟ أفلا يوجد في مصر نفسها ، اختلاف في مستويات المعيشة بين المدن المختلفة ، بل وفي الاحياء المختلفة من المدينة الواحدة ؟ وإذا حصرنا بحثنا في مدينة القاهرة نفسها : أفلا يوجد فروق كبيرة بين مستوى المعيشة في دور الزمالك وبين مستوى المعيشة في عشش الترجمان ؟

أنا لا افهم ، كيف ، ولماذا ، تعتبرون امثال هذه الفروق مانعة للوحدة بين مصر وسوريا ؟

وتقدم احد الاساتذة بدليل اقوى من كل ما سبق وقال باطمئنان اعظم :

ـ هناك مشكلة هامة جداً ، مشكلة اساسية ، بكل معنى الكلمة : لا يوجد اتصال جغرافي بين مصر وسوريا . فكيف يمكن تكوين دولة قوية منهما ؟

وأنا اجبته ، بكل هدوء : انكم تقصدون بكلامكم هذا ، طبعاً ، الاتصال من البرّ ؛ لأن الاتصال من البحر بين مصر وبين سوريا موجود وسهل . فهل تعتقدون أن الاتصال البري ضروري لربط اجزاء الدولة الواحدة ؟ هل يوجد اتصال بري ـ مثلاً ـ بين فرنسا وبين كورسيكا ، وبين ايطاليا وبين سردينيا ؟ وإذا اردتم مثالاً اقرب الينا : هل يوجد اتصال بري بين بلاد اليونان ، وبين جزر قريط ورودس . . مثلاً ؟ لا شك انكم لا تجهلون مقدار الجهود التي بذلها ، والتضحيات التي اختارها اليونانيون لتوحيد تلك الجزر مع بلادهم البرية . لاحظوا على الخريطة المسافة البحرية التي تفصل جزيرة رودس ـ مثلاً ـ عن ميناء « بيره ئوس » الذي يعتبر مرفأ عاصمة الدولة اليونانية . هل

هي اقل من المسافة التي تفصل سواحل مصر عن سواحل سوريا ؟ . .

ولكن الاستاذ المعارض اراد أن يرد على امثلتي هذه ، بقوله : ولكن الدول التي تذكرها ، دول بحرية . وبلاد اليونان ، بلاد بحرية من قديم الزمان . .

وأنا قابلت حجته هذه ، بالأسئلة والملاحظات التالية :

ـ هل الدول تكون بحريّة بالولادة ؟ ألم تتكوّن اساطيل الدول ، بجهود ابنائها ، حسب الحاجة التي تشعر بها ؟ ماذا يمنع مصر وسوريا من أن تكوِّنا ـ بعد الوحدة ـ اسطولا تجارياً يسهل المواصلات بين الجزأين ، واسطولاً حربياً يضمن الدفاع عن سواحلهما ، وعن طرق مواصلاتهما البحرية بأنجح الاساليب ؟ هذا ، ومن جهة اخرى : الم تكن كل من سوريا ومصر في حاجة إلى اسطول حربي يضمن الدفاع عن سواحلها ، ولو بقيتا منفصلة بعضها عن بعض ؟ أفلم يكن من الاوفق أن تكوّنا اسطولاً مشتركاً عوضاً عن اسطولين مختلفين ؟ ثم إذا رجعنا إلى التاريخ ، الم تكن « أرواد » و « اوغاريت » ـ في السواحل السورية ـ من أهم القواعد البحرية في قديم الزمان ؟ وإذا التفتنا إلى التاريخ الاقرب من ايامنا ، افلا نتذكر أنه كان لمصر اسطول قوي جداً ، لعب دوراً هاماً ، خلال حروب ثورة اليونان ؟

ولكني ، بعد هذه الأسئلة ، رأيت أن اترك « مثال اليونان » جانباً ، وقلت :

ـ إني ذكرت لكم اليونان والجزر اليونانية ، لقربها منا . ولكني استطيع أن اذكر امثلة اخرى ، بعيدة عنها ، وإن كانت احدث استقلالاً منا :

هذه باكستان ، تتألف من جزأين يفصل بينهما ، براً ، اكثر من الف وستمائة كيلو متر من الاراضي الاجنبية عنها . واما من البحر فلا يمكن الاتصال بين جزأيها المذكورين ، إلاّ بعد قطع مسافة تبلغ اضعاف اضعاف المسافة التي تفصل اللاذقية عن الاسكندرية . فهل قال احد : كيف يمكن تأليف دولة واحدة بين هذين القطرين المتباعدين ؟

ثم انظروا إلى اندونيسيا . . فإنها تتألف من آلاف الجزر ، التي لا يتصل بعضها ببعض الا عن طريق البحر . فهل قال احد : كيف يمكن أن تؤلف هذه الجزر الكثيرة دولة واحدة ؟

فكيف يجوز لكم ، أمام كل هذه الاحوال الراهنة ، أن تعتبروا عدم وجود اتصال بري بين مصر وسوريا مانعاً لقيام الوحدة بين البلدين ؟

في جلسة اخرى ، حاول أحد الأساتذة أن يضع المسألة على بساط البحث في ميدان أوسع ، فسألني :

- هل تعتقد حضرتك أن الوحدة بين سوريا وبين مصر « طبيعية » ؟

وأجبت عن سؤاله هذا ، على الفور : أنا لا أشك في ذلك ، ولا أجد أيَّ داعٍ للشك في ذلك . ثم شرحت رأيي في هذا الموضوع بشيء من التفصيل :

- إن « الطبيعي » لا يعني « المادي » فحسب ، وكما يوجد اوضاع واحوال « طبيعية » بالنسبة إلى عالم الماديات ، يوجد كذلك اوضاع واحوال « طبيعية » بالنسبة إلى عالم الانسانيات ، من اجتماعية وسياسية . ولا شك في انكم تسلّمون معي بأن لعالم الاجتماعيات قوانين واوضاعاً « طبيعية » خاصة به ، مثل ما لعالم الماديات .

وأنا اعتقد أن وحدة سوريا ومصر « طبيعية » ، مثل سائر الأحداث المتعلقة بالأجواء والبحار والجبال .

أولاً ، إن أهالي سوريا ومصر أبناء لغة واحدة وثقافة واحدة .

ثم ، إن القطرين المذكورين كوَّنا دولة واحدة في عهود عديدة وطويلة من التاريخ . لا تنسَ أن مصر كانت متحدة مع سوريا في عهد الدولة الايوبية ، وطوال عهد دولة المماليك ، وذلك فضلاً عن العهود التي كان خلالها القطران داخل نطاق وحدات اوسع منهما .

وزد على ذلك ، فإن كلا البلدين وصلا إلى اوضاع متماثلة ، من الوجهة السياسية والدولية : كلاهما استقلّ استقلالاً تاماً لا شائبة فيه ، وكلاهما تخلّص من الاحتلال الاجنبي : إذ نجحا في اجلاء الجيوش الاجنبية عن بلادهما ، دون أن يتركا لأية دولة اجنبية قاعدة عسكرية - جوية كانت أو بحرية ، ودون أن يرتبطا بأية معاهدة تحد من استقلالهما وسيادتهما بأية صورة من الصور .

وفي الأخير ، يجب أن لا ننسى أن كل واحد من القطرين المذكورين كان قد اختار لنفسه « الحكم الجمهوري » ، وتعوّد عليه . وها انكم ترون الآن أن ممثلي البلدين يطلبان اندماج دولتيهما بحماس منقطع النظير . . فماذا تريدون أكثر من ذلك ، لأجل أن تسلموا أن « الوحدة بين القطرين » طبيعية ، بكل معنى الكلمة ؟

وقد علق احد الحاضرين على سؤالي هذا ، بسؤال وجهه إليّ قائلاً : ومهما كان الأمر ، أفلا ترى - يا استاذ - إن اتحاد سوريا مع العراق كان أكثر طبيعية من اتحاده مع

مصر ؟ اني اتصلت بعدد من الشبان العراقيين ، ووجدتهم يقولون ذلك ، أفلا تجد بأنهم محقون في هذا القول ؟

وأنا سارعت في الرد عن هذا السؤال ، قائلاً :

ـ أنا لا أرى أي مبرر لمثل هذا السؤال . لأني لا أجد أي تضارب بين اتحاد سوريا مع مصر وبين اتحادها مع العراق ، لأني اعتقد بوحدة الأمة العربية . واقول بأن الحدود القائمة الآن بين الدول العربية ، ما هي إلا من مواريث الحكم الاجنبي والاحتلال الاستعماري . فيجب أن تزول ، واعتقد بأنها ستزول حتماً في المستقبل ، القريب أو البعيد .

ولكن ، عندما وصلت إلى هذا الحد من الحديث ؛ قاطعني مخاطبي بسؤال آخر :

ـ وهل تعتقد يا أستاذ ، أن اتحاد الأقطار العربية المختلفة ، في درجة واحدة من السهولة والاحتمال ؟ افلا تجد أن اتحاد سوريا مع العراق اسهل من اتحادها مع مصر، لاتصالها براً من ناحية ، ولكثرة العلائق الاقتصادية القائمة بينهما من ناحية اخرى ؟

فاضطررت أن اقابل سؤاله هذا بحديث طويل :

ـ أنا اعرف أن درجة السهولة والاحتمال ، بأمر الاتحاد ، تختلف كثيراً ـ في الاحوال الحاضرة ، من بلد إلى آخر . ولكني لا أقيس درجة هذه السهولة بطول الحدود المشتركة . كما أني لا اقدر مبلغ هذا الاحتمال بحجم المبادلات التجارية . بل اعتقد أن هناك أمراً اهم من كل ذلك في هذا المضمار . هذا الأمر هو : مبلغ التشبع بروح القومية العربية ، ومبلغ الاستعداد للعمل وللتضحية في هذا السبيل .

وفضلا عن ذلك ، أنا اعرف أن هذه الأمور ليست من الاشياء المستقرة التي تجمد على حالة واحدة ؛ بل هي من الامور التي تتغير بتغير الظروف . فيجوز لنا أن نتناقش فيما هو اكثر احتمالاً ، في ظروف معينة . ولكنه لا يجوز لنا أن نخرج في نقاشنا هذا عن حدود « بحث الاحتمالات » وإذا سارت الامور بخلاف ما كنا نخمّنه ونتوقعه ، وجب علينا أن نقول بأحد الامرين : أما أن نقول بأننا أخطأنا في تخميننا للامور وتنبؤنا للاحداث ، واما أن نقول أن الاحوال تبدلت كثيراً منذ ابدينا رأينا في هذا المضمار . ولكن لا يجوز لنا أن نقول : أن هذا غير طبيعي ، أو هذا غير جائز . ولا يسوغ لنا أن نعترض على « الوحدة » التي أتت في ترتيب يخالف ما كنا نتوقعه . واما الذين لا يسيرون على مثل هذه الخطة ، ويعارضون « الوحدة » التي تتم خلاف تخميناتهم ، فانهم يبرهنون بذلك على عدم ايمانهم بالعروبة ، وعلى تمسكهم باقليمية

مقنعة ، ترمي إلى توسيع حدود الاقليم الذي ينتسبون اليه ، دون أن يتوقوا إلى وحدة الأمة العربية ، وحدة حقيقية .

وبعد هذه الايضاحات ، رأيت أن اتوسع في الحديث :

ـ قلت لكم في بداية حديثي عن هذه القضية باني لا ارى أي مبرر للتكلم عن الوحدة بين سوريا والعراق وبين سوريا ومصر كأنهما أمران متناقضان . والآن ، يحق لي أن اقول : إذا كان العراقيون ـ الذين نقلتم الينا حديثهم ـ يؤمنون حقاً بأن الوحدة بين سوريا والعراق أسهل من الوحدة بين سوريا ومصر . . فما عليهم الا أن يعملوا لتوحيد العراق ايضاً مع سوريا ومصر ، لكي تصبح سوريا أداة اتصال واتحاد بين مصر وبين العراق . . ما دام « الأصعب » قد تحقق ، فليقدموا هم على تحقيق ما يعتبرونه « الأسهل » . . هذا ، إذا كانوا حقيقة من المؤمنين بوحدة الأمة العربية .

ومهما كان الأمر ، فما دمتم تتكلمون عن الاحتمالات ، يجب أن تدخلوا في حساباتكم الوقائع التالية ايضاً :

إن الحكومة العراقية ، منذ مدة تناهز العشر سنوات ، تبذل جهوداً متوالية في سبيل اجتذاب سوريا اليها . إنها أرسلت الوفود تلو الوفود ، وانفقت المبالغ الطائلة لتحقيق غرضها هذا . ومع ذلك ، إن دعاياتهم هذه لم تثمر الثمرة التي كانوا يتوخونها منها . وبعكس ذلك ، مصر لم تبذل جهداً يذكر لدعوة سوريا للاتحاد معها ، ومع ذلك ، قد اندفع السوريون لطلب الاتحاد مع مصر ، بحماس لا يمكن لأحد أن ينكره .

وهنا ، قاطعني احد الحاضرين ، بقوله :

ـ وهذا ما يجعلنا نستغرب الأمر ، ونعتبره غير طبيعي .

ولكني واصلت حديثي قائلاً :

ـ إن استغرابكم للأمر ، لا يخولكم حق اعتباره غير طبيعي . فضلاً عن انكم لو درستم الاحوال دراسة جدية ، لما وجدتم اي داع لاستغراب هذا الأمر .

وإذا استعرضتم معي ما حدث في كل من العراق وسوريا ومصر ، منذ ربع قرن ، في ميدان السياسة القومية ، لما ترددتم في الاتفاق معي في هذا الشأن :

قبل ربع قرن ، كانت الدولة العراقية الدولة العربية الوحيدة التي تقول بالعروبة ، وتعمل للعروبة . لاحظوا أني قلت « الدولة العربية » ولم اقل الشعب العربي . لأني اعرف أن اهالي سوريا وفلسطين كانوا عندئذ اعمق ايماناً بالعروبة وأشد

توقاناً للوحدة العربية . غير أنهم كانوا محرومين من دولة وطنية ، ومخضعين لحكم اجنبي شديد الوطأة . ولذلك قلت الدولة العراقية كانت الدولة العربية الوحيدة التي تتبنى فكرة القومية العربية ، وتسعى للعمل من اجلها . فضلاً عن أن الدول كانت اعترفت بها كدولة ذات سيادة ، وقبلتها عضواً في « عصبة الأمم » .

في ذلك التاريخ كانت سوريا تنظر إلى العراق بعين الغبطة . وكانت تتمنى أن تصل في سبيل الاستقلال إلى المرحلة التي كانت وصلت اليها شقيقتها الدولة العراقية .

ولكن الأمور تغيرت بعد ذلك تغيراً كبيراً ، في كل من العراق وسوريا ومصر :

(أ) تغيرت اوضاع حكومة العراق ، حتى انقلبت رأساً على عقب : بعد موت الملك فيصل الأول فالملك غازي وياسين الهاشمي ، ومنذ تولى وصاية العرش الأمير عبد الاله أخذت سياسة العراق تتردد وتتذبذب ، حتى انجلت ـ بعد احداث سنة ١٩٤١ ـ عن رجعية صريحة في ميداني القومية والاستقلال . صارت الحكومة تتنكر للفكرة العربية ، تغلق النوادي القومية وتعتقل القوميين ، وتجرد المناهج الدراسية من الأبحاث التي تذكي روح الوطنية والقومية . . كما أنها أعادت البلاد إلى سيطرة الانكليز في شتى الشؤون الداخلية ، حتى انتهت إلى تمديد وتوسيع قيود المعاهدة العراقية البريطانية تحت ستار ما اسموه باسم « حلف بغداد » .

وخلاصة القول : تجردت الدولة العراقية ، من جميع المزايا التي كانت اكتسبتها في ميداني السياسة القومية والسياسة الاستقلالية .

(ب) ولكن ، في الوقت الذي كانت الامور تسير في العراق هذا السير الرجعي السريع والصريح ، تقدمت الجمهورية السورية نحو الاستقلال بخطوات ثابتة ، حتى اصبحت أول دولة عربية تتخلص من براثن الاحتلال تخلصاً تاماً ، وتستقل فعلاً دون أن تتقيد بأية معاهدة تحدّ من سيادتها . وبعد ذلك وجدت مجالا واسعاً لتقرير سياسة قومية صريحة تعبر عما كان يختلج في قلوب الجميع : فوضعت في دستورها مادة تنص على أن الشعب السوري جزء من الأمة العربية ، كما وضعت فيه مادة تحتم على رئيس الجمهورية أن يقسم بأنه سيعمل لتحقيق الوحدة العربية ، ومادة أخرى تحتم على نُوّاب الأمة أيضاً أن يقسموا بأنهم سيعملون لتحقيق الوحدة العربية .

فصارت بذلك الجمهورية السورية ، أول دولة عربية تعلن على رؤوس الاشهاد : بانها ستعمل كل ما في وسعها لتحقيق الوحدة العربية .

(ج) وأما مصر ، فبعد أن كانت ـ قبل ربع القرن الذي نستعرض أحداثه ـ

بعيدة كل البعد عن التفكير في سياسة عربية ، أخذت تشعر بعروبتها بصورة تدريجية . حتى أن شعورها هذا أخذ يزداد بسرعة ويضطرم اضطراماً ، بعد كارثة فلسطين ـ التي ايقظت النفوس النائمة من سباتها العميق ـ ولا سيما بعد قيام ثورة ١٩٥٢ ، واعلان الجمهورية التي حررت البلاد من عهود الفساد والخمول والاستسلام وقيضت لها زعيماً شاباً يتوق إلى الاصلاح ويؤمن بالعروبة ، ويعمل بروح ثوروية .

وانتهت الجمهورية المصرية أيضاً إلى اعتناق « العروبة » بصورة رسمية ، وأخذت تعمل في سبيلها ، على رؤوس الاشهاد ، بحزم وثبات .

وإن اردنا أن نلخص نتائج هذه الاحداث ، استطعنا أن نقول :

في العراق : حكومة تتنكر لفكرة القومية العربية ، وتزداد تنكراً لها سنة بعد سنة ، كما تزداد خضوعاً للتأثيرات الأجنبية .

في سوريا : جمهورية تتحرر من الحكم الأجنبي ، وتنطلق في سياسة « القومية العربية » بصراحة وإيمان وثبات .

وفي مصر : جمهورية تتحرر من الحكم الأجنبي ، وتلتزم « فكرة العروبة » ، فتندفع إلى العمل في سبيلها بروح ثورية مضطرمة .

وبعد هذه الايضاحات ، قلت للحاضرين :

ـ اعتقد انكم عندما تلاحظون هذه الحقائق الراهنة ، لا تجدون أي داع لاستغراب ما حدث وما يحدث الآن . . فلا تستطيعون أن تقولوا : إن اتحاد سوريا مع مصر كان « غير طبيعي » .

بل تسلمون معي بأن كل ما حدث ، كان نتيجة لسير التطورات السياسية والنزعات القومية في البلاد الثلاثة المذكورة . وانه كان بمثابة التقاء تيارين قويين ، اتجها اتجاهاً واحداً في احداث العالم العربي .

ـ ٣ ـ

طبيعي ، ان قضية « سوريا والعراق » كانت تشغل بال العراقيين ايضاً .

وقد التقيت ، في تلك الايام وبعدها ، بجماعات من الشبان والاساتذة العراقيين ، واطلعت على وجهات نظرهم ، وكررت عليهم الكثير مما قلته للأساتذة المصريين .

وقد لاحظت أن الشبان العراقيين الذين التقيت بهم وتناقشت معهم ، كانوا يمثلون ثلاثة اتجاهات ، فيمكن جمعهم في ثلاث فرق :

(أ) فريق الذين يؤمنون بوحدة الأمة العربية ايماناً صادقاً ، فيفرحون باتحاد سوريا مع مصر ، ويتمنون أن يتوسع هذا الاتحاد بانضمام العراق إلى البلدين .

(ب) فريق الذين يرددون رأي رجال الحكم في العراق ، ويؤمنون باقليمية عراقية ، ويتمنون توسيع هذه الاقليمية بضم سوريا اليها ؛ ومع ذلك يتظاهرون بالايمان بالقومية العربية ، ويحاولون أن يخدعوا مخاطبيهم بمظاهر هذا الايمان الكاذب ، ويعترضون على اتحاد سوريا مع مصر بقولهم « أن هذا يخالف مصلحة العروبة » ، ويزعمون أن الطبيعة تقتضي اتحاد سوريا مع العراق ، لا مع مصر .

(ج) فريق الذين ينخدعون بدعايات الفريق الثاني ويزعمون بأن مصلحة العروبة تقضي باتحاد سوريا مع العراق ، دون مصر : ولا ينتبهون إلى أنهم بهذه الطريقة يخالفون ابسط مقتضيات الايمان بوحدة الامة العربية ، ويخدمون مآرب الاقليميين ، دون أن يشعروا بما يختفي وراء دعايات هؤلاء ، الخداعة .

وغنيّ عن البيان أن التمييز بين الفريقين الأخيرين - أي : بين المخادعين وبين المخدوعين ، بهذه « الاقليمية المقنّعة » - كان من الصعوبة بمكان ، في الكثير من الاحوال . لأن الدوافع الحقيقية للآراء التي يبدونها ما كانت تظهر إلى العيان إلا بعد مناقشتهم مناقشة دقيقة .

قال لي البعض ممن كانوا يتمنون أن تتحد سوريا مع العراق لا مع مصر : نحن كنا نسمع أن حزب الشعب في سوريا يريد الاتحاد مع العراق . ولا نفهم الآن ، اين ذهبت اصوات منتسبي الحزب المذكور ؟

فرأيت أن اشرح لهم حقيقة الأحوال ، بوضوح تام . فقلت لهم :

- إن ما سمعتموه كان صحيحاً . ولكن ذلك كان في وقت مضى . واقول لكم اكثر من ذلك : ليس حزب الشعب وحده ، بل حزب الكتلة الوطنية - حتى سائر الأحزاب القومية - كانت تود الاتحاد مع العراق ، ولكني ارجو أن تلاحظوا بأني اقول : كان ، في وقت مضى . وذلك قبل أن تتغير سياسة الحكومة العراقية تغيراً اساسياً ، وقبل أن يطلع ساسة سوريا على حقيقة تلك السياسة ومراميها الخفية . لأن اتصالهم برجال الحكم في العراق ، قد اظهر لهم - بما لا يدع مجالاً لأي شك - بأن ما تصبو اليه الحكومة العراقية ، لم يكن توحيد البلدين لخدمة العروبة ، بل انما كان خلق عرش لعبد الاله - يتولاه بالاصالة أو بالنيابة ، عندما يصل فيصل الثاني سن الرشد ، فينتهي

بذلك عهد وصايته على عرش العراق .

وانتم تعلمون ولا شك بأن عبد الإله كان حمل مجلسي النواب والاعيان على تغيير الدستور ـ بطريقة تخالف أصرح أحكامه المتعلقة بشروط تعديل الدستور ـ فأخذ لنفسه سلطات واسعة النطاق ، تفوق السلطة التي كان يتمتع بها مؤسس الدولة فيصل الأول عشرات المرات .

واظن انكم لا تجهلون بأن عبد الاله اعاد البلاد إلى احضان الانكليز .

وغني عن البيان ، أن ساسة سوريا ، لم يبقوا غافلين عما حدث ويحدث في العراق . فكان من الطبيعي أن يغيروا رأيهم في الاتحاد مع العراق ـ بعد ما اطلعوا على حقيقة احوال العراق ، واكتشفوا النوايا الحقيقية التي كانت تكمن وراء دعايات حكامه المعلومين .

ولا تنسوا أن السوريين كانوا قد تشبعوا بروح الوحدة العربية منذ مدة طويلة ، حتى أنهم حتموا على رئيس الجمهورية وعلى النواب القسَم بالعمل في سبيل تحقيق الوحدة العربية . ويجب أن تتأكدوا بأنهم لا يعتبرون « الوحدة مع مصر » غاية مقصودة لذاتها ، بل يعتبرونها خطوة في سبيل تحقيق الاتحاد العربي العام .

وقد لاحظت أن حديثي هذا اثر في نفوس الحاضرين تأثيراً بيناً ؛ فرأيت أن اتمم هذا التأثير بكلمة تساعد على تمييز المخدوعين من المخادعين ، فقلت :

ـ بعد أن اوضحت لكم الاحداث والاوضاع على حقيقتها ، أود أن اصارحكم بأمر هام في هذه القضية :

أنا لا افهم لماذا تفكرون فيما إذا كان اتحاد سوريا مع العراق اوفق ، ام اتحادها مع مصر اوفق ؟ إذا كنتم تؤمنون حقيقة بالقومية العربية ، وتعتقدون بوجوب اتحاد جميع البلاد العربية ، يجب أن لا تسمحوا لأنفسكم بالتفكير بمثل هذه الأسئلة : ماذا يهم أن يبدأ الاتحاد اولاً بين هذا القطر أو ذاك القطر ، أو بينه وبين غيره من الاقطار ، ما دامت الغاية المتوخاة هي : اتحاد جميع الاقطار ؟

المسألة الأساسية ، هي في حقيقة الامر ، الايمان أو عدم الايمان بوحدة الامة العربية .

وقال احد الذين ما كنت قد استطعت أن اقطع فيما إذا كان من المخادعين أو المخدوعين ـ وإن كنت قد تبينت في تفكيره الشيء الكثير من آثار الاقليمية :

ـ الصحيح، أنا في شك من صميمية المصريين في أمر العروبة. أنا لا أفهم،

كيف يمكن أن يتغيروا فجأة هذا التغير العظيم ، فيصبحوا من المؤمنين بالعروبة ، بعد أن كانوا من المنكرين لها ؟

ولكني قلت له : يجب أن لا تستغرب ذلك ، إذا كنت تؤمن ايماناً صادقاً بوحدة الأمة العربية . بل كان يجب أن تستغرب تأخرهم في هذا الايمان .

وبما أنه كان حاضراً في جلستنا عراقيان آخران ، رأيت أن اتوسع في هذا البحث ، فقلت :

ـ اولاً ، أود أن اقول بأنكم تخطئون خطأً عظيماً عندما تزعمون أن هذا التغير حدث فجأة . فإن تباشير هذا التغير كانت بدأت قبل هذه الايام بمدة غير قصيرة ، وكان طبيعياً أن تبدأ منذ زوال ظروف الحرب العالمية الاولى . وقد قدّر لي أن اتبع صفحات هذا التغير ، خطوة فخطوة ، ولذلك أنا لا اوافقكم ابداً في اعتبار هذا التغير فجائياً . ولو كان سريعاً عظيماً .

وأنا كنت اعلنت آثار مشاهداتي في ذلك ، على رؤوس الاشهاد ، قبل مدة طويلة : ارجعوا إلى المقالة التي كنت نشرتها في جريدة البلاد ببغداد ، تحت عنوان « دور مصر في النهضة القومية العربية » ، قبل نحو ربع قرن . وبما اني ادرجت المقالة المذكورة في الكتاب الذي نشرته سنة ١٩٤٤ ، تحت عنوان « آراء وأحاديث في الوطنية والقومية »[١] ، يمكننا أن نرجع اليها بسهولة الآن .

وتناولت الكتاب المذكور ، من رفوف الكتب ؛ وبمراجعة الفهرست علمت أن المقالة مدرجة فيه من الصفحة ١٤١ إلى الصفحة ١٤٤ . منقولة من جريدة البلاد الصادرة في ١٩ نيسان ١٩٣٦ . واستلفت انظار الحاضرين إلى ما كنت قلته في نهاية المقالة ـ في اعقاب عودتي من القاهرة ، بعد اداء المهمة الرسمية التي كنت توليتها ، باسم الحكومة العراقية :

قلت : يسرني جداً أن أرى هذه السنة في مصر ، اختماراً اجتماعياً عميقاً ، يدفعها نحو الفكرة العربية بقوة شديدة ، ويجعلها تشعر بواجبها الطبيعي ورسالتها القومية شعوراً واضحاً . . . ولا شك في أن هذه ليست الاّ مقدمة مباركة ، سيعقبها شعور فياض نحو القومية العربية ، وعمل جبار في سبيل انهاض هذه القومية » (ص ١٤٤) .

هذا ما كنت نشرته في جريدة بغدادية ، قبل مدة تناهز ربع قرن .

---

(١) ساطع الحصري [ابو خلدون] ، آراء واحاديث في الوطنية والقومية (القاهرة : مطبعة الرسالة ، ١٩٤٤) .

وأود أن لا تظنوا بأني كتبت ذلك من قبيل المجاملة . بل أود أن تتأكدوا من أني عبرت بالكلمة المذكورة ـ عما شاهدته ولمسته فعلاً هناك ، في مناسبات عديدة .

وهناك امران يدلان دلالة قاطعة ، على بعدي عن « المجاملة » ، عند كتابة المقالة المذكورة :

اولا : إن الحكومة المصرية كانت ـ عندئذ ـ بعيدة كل البعد عن تحبيذ وتأييد ذلك « الاتجاه العربي » . فما كان من المعقول أن تجامل بمثل هذه الاقوال .

ثانياً : إني كتبت ونشرت في الوقت نفسه نقداً لاذعاً لنظام التعليم القائم في مصر ، في ذلك التاريخ[٢] وطبيعي أن ذلك كان بعيداً جداً ، عن مراعاة مبدأ ما يسمى « المجاملة » .

وفضلاً عن ذلك ، لا بد انكم تعلمون ، بأني ـ بعد مدة قليلة ـ لم أتأخر عن توجيه اشد الانتقادات على اشهر الادباء المصريين ، من جراء آرائهم المخالفة لروح القومية والوطنية .

فلا يحق لكم ـ لهذه الاسباب العديدة ـ أن تعزوا ما كتبته عندئذ إلى « رغبة المجاملة » . وأكرر بأني قلت ما قلته عندئذ ، عن ايمان صادق ، نتيجة مشاهدات وملاحظات واقعية .

ولا أود أن اشرح لكم الآن ، ما لاحظته من روح التقبل ، ومن الاستعداد للتجاوب مع النزعة القومية ، بين طلبة معهد التربية ، عندما توليت تدريسهم مادة « اجتماعيات التربية » و « التربية الوطنية » ، مدة ثلاث سنوات ، اعتباراً من صيف سنة ١٩٤٧ .

ولذلك كله ، أنا لا اسلم ابداً بصحة قولكم : إن التغيير كان فجائياً ، وغير طبيعي .

ولكن مخاطبي ، عارضني بعد تردد قائلا :

ـ أنا درست في الجامعة المصرية ، واتصلت بالكثيرين من الشبان المصريين ، خلال سنوات دراستي العديدة . ولذلك ، لا استطيع أن امنع نفسي من الاستغراب : كيف حدث هذا التغير بمثل هذه السرعة ؟

---

(٢) ساطع الحصري ، آراء واحاديث في التربية والتعليم (القاهرة : مطبعة الرسالة ، ١٩٤٤) ، ص ١٧٤ ـ ١٨٤ .

وأنا قلت له : اظن أنه مضى على دراستك في مصر نحو خمسة عشر عاماً . هل قدرت اهمية الاحداث التي توالت على مصر خلال هذه المدة حق قدرها ؟

لو فكرت قليلاً فيما حدث من تغييرات اساسية في المانيا بين سنة ١٨٠٨ وبين سنة ١٨١٣ ـ أو ما حدث في تركيا بين سنة ١٩١٩ وبين سنة ١٩٢٣ . . لما سمحت لنفسك أن تستغرب ما حدث في مصر منذ دراستك فيها .

فضلا عن ذلك ، يلوح لي انك خلال دراستك في مصر لم تلاحظ الاحوال ملاحظة دقيقة ، تجعلك تنتبه إلى دبيب الحياة الذي اخذ يصعد في شجرة الوطنية ، فلم تشعر باستعداد البراعم للانفتاح .

وأنا اشبه استغرابك لهذه الاحداث الاجتماعية ، باستغراب من يتساءل : هذه الشجرة : كيف ازدانت فجأة بالازهار ، بعد أن كانت عبارة عن مجموعة اغصان جرداء ؟ . . أو استغراب من يتساءل : هذا الشخص ، كيف اظهر هذه القوة الخارقة في الملاكمة ، بعد أن كان ـ قبل ذلك بمدة وجيزة ـ نائماً بلا حراك . !

اقول ذلك ، لأني كثيراً ما شبهت نهضات الامم ، باليقظات التي تعقب النوم والسبات ؛ وقلت غير مرة : اعتقد أن هذا سيحدث في المستقبل . . كما اعتقد أن هذه الاشجار الجرداء ، ستورق وتزهر عند حلول الربيع .

والنقاش الذي جرى بيني وبين محدثي المذكور خلال هذا الحديث وبعده ـ برهن لي أنه لم يكن من المخدوعين . بل ربما كان ـ على احسن تقدير ـ ممن يخادعون انفسهم ، عن طريق عدم الانتباه إلى الدوافع والمآرب الحقيقية التي تسيطر على تفكيرهم ، وتجعلهم يخضعون لتوجيهاتها ، دون أن يشعروا بها ، أو يعترفوا بتأثيرها .

ـ ٤ ـ

أنا كنت اعرف ـ كما كان يعرفه الكثيرون ـ أن في العراق جماعة من الساسة والكتاب الذين لا يؤمنون بوحدة الامة العربية ، ومع ذلك يتظاهرون بالدعوة اليها ، ليجذبوا الشبان القوميين إلى جانبهم ثم يوجهوهم الوجهة التي تتطلبها سياستهم . كما كنت اعرف أن سلوك هؤلاء اساء كثيراً إلى سمعة « الفكرة القومية » في العراق ، وألحق بها اضراراً فادحة جداً .

ومن المعلوم أن زعيم تلك الجماعة ، عندما رأى أن وحدة سوريا مع مصر تحققت فعلاً ، ثار ثورة غريبة على هذه الوحدة ، زاعماً أنها مخالفة للطبيعة وأنها استفزاز للعراق ، وصار يكتب ضدها ، دون أن يتخلى عن « التوقيع » الذي كان اختاره لنفسه : « اتحادي » .

فقد التقيت في تلك الايام ، بأحد اصدقائي الذي كان من المعجبين به والمدافعين عنه ، ورأيته يصرح باستنكاره لأمثال تلك الكتابات ، ويقول : هذه غلطة كبيرة ، وهفوة فادحة . . . انجر اليها الرجل في حمأة الكفاح السياسي .

وأما أنا فقلت له : انا لا أعتبر تلك الكتابة وليدة غلطة عابرة أو هفوة طارئة ، بل اعتقد أنها تكشف عن مكنونات النفس ، وتعبر عن الآراء الحقيقية .

ولكن صديقي عارضني ، قائلا : لا يحق لك أن تسيء الظن بالرجل إلى هذا الحد . وأنا لا ارى أي داع للشك في صدق ايمانه بالقومية العربية .

وأنا اجبته : إن إساءة الظن ليست من ديدني . وأنا سأترك جانباً كل ما عرفته وسمعته عنه ، وسأستشهد على صحة قولي هذا بخطاب كان القاه بنفسه في مجلس النواب ، قبل سنتين ، وكان رأى أن ينشره بعد ذلك في كتابه « واقع السياسة العراقية » .

وبعد ذلك تناولت الكتاب المذكور ، وفتحت صفحته الثانية والتسعين واخذت اقرأ منها بعض الفقرات من الخطاب الذي القاه في مجلس النواب العراقي يوم الخميس ١٥ - ٣ - ١٩٥٤ :

« سادتي ، نحن نرحب بأي تعاون عربي ، وبأي اتحاد عربي . فليأت هذا الاتحاد بين مصر وسوريا ، وبين سوريا والاردن ، وبين الاردن والسعودية . نحن نؤيد هذا الاتحاد . . . » .

عندما وصلت إلى هذه الكلمة . . قاطعني صديقي متسائلاً : ارأيت ، كيف أنه كان يقول ، « فليأت هذا الاتحاد بين مصر وسوريا . نحن نؤيد هذا الاتحاد ؟ » الا ترى أنه بهذه الكلمة يظهر ايمانه التام بالوحدة العربية ؟

ولكني قلت له : أرجو أن تصبر قليلاً ، لنقرأ ما قاله بعد هذه العبارة ، قبل أن نصدر حكماً له أو عليه .

وواصلت قراءة البيان الرسمي :

« نحن نؤيد هذا الاتحاد ، على أن يكون على اساس الواقع الجغرافي والقومي والاقتصادي والسياسي . إن الحقائق كلها تدل على أن زج سوريا في هذا المحور ليس في مصلحة سوريا . لأنها لا تستطيع أن تستغني عن العراق . وكل عربي مخلص يعتقد بضرورة اتحاد سوريا مع العراق . لأن سوريا يجري فيها نفطنا ، وتمر فيها قوافلنا إلى البحر المتوسط ، وفراتنا واحد ، وبحرنا واحد . والعراق السوق الطبيعي لسوريا . سوريا مركز حضارتنا الاولى . وفي سوريا قامت اول حضارة عربية بعد الاسلام . العراق هو سوريا ، وسوريا هي العراق ، فكل عمل وكل سياسة تتجاهل هذه

الحقائق ليست من السياسة القومية العليا في شيء . المخلصون العرب يدعون إلى اتحاد سوريا مع العراق . وكل عراقي وسوري مخلص يؤمن بذلك . وإذا كانت هناك ظروف لا تسمح بهذا الاتحاد ، يجب أن يتم التعاون بين القطرين . وإذا منع هذا التعاون ، يجب أن تقف سوريا على الحياد . واما أن تزج سوريا في موقف يعاكس فيه العراق ، فهو ليس في مصلحة سوريا ، ولا من مصلحة العرب في شيء . وعليه فإن هذا المحور ضالّ وضارّ بالمصلحة العربية . المصلحة العربية تتطلب التعاون الوثيق بين سوريا والعراق ، إذا لم نقل الاتحاد . فليفهم ذلك جلياً ، المتزعمون للنهضة العربية والمتكلمون باسم الشعوب العربية » (ص ٩٢ - ٩٣) .

بعد الانتهاء من قراءة هذه الفقرات ، سألت صديقي : أرأيت كيف انتهى إلى شجب اتحاد سوريا مع مصر بكل شدة ، على الرغم مما كان قاله في بداية حديثه في هذا المضمار ؟ ماذا يبقى من قيمة لما قاله في بداية الحديث ، بعد كل ما قاله بعد تلك البداية ؟ افلا ترى التناقض التام الذي يظهر بين ما قاله في بداية بياناته هذه ، وما قاله في نهايتها ؟

افلا يحق لي أن اقول، استناداً إلى هذا البيان الرسمي : إن كل ما قرأناه هذه الايام - صادراً عن قلمه - لم يكن اثر غلطة جديدة بل كان تكراراً صريحاً لما كان قد اعلنه قبل سنتين ، بصورة مبرقعة !

أنا اعتبر هذا القسم من البيان الرسمي ، من أبرز الامثلة على التفكير الملتوي الذي لا يحفل بالمنطق ، ولا يهدف إلى شيء غير خداع السامعين والقراء .

حول الاستفادة من تجارب الأمم

- ١ -

كان الحديث يدور حول « سياسة الحياد أو سياسة الانحياز » ، أيـام كان الـرأي العام العربي يهتم بهذه المسألة اشد الاهتمام .

وظهر لي أن جماعة من الحاضرين كانـوا متأثـرين بالحجـة التي كان اطلقهـا احد سـاسة العـراق : « السياسـة التي يجب ان نتبعها هي السيـاسـة التي اختـطتهـا تـركيـا لنفسها » .

كان يقول هؤلاء : يجب علينا أن نستفيد من تجارب الأمم التي سبقتنا في ميادين التحرر والتقدم . ويجب أن نقتـدي بتركيـا ، لأنها ادرى منا بـدقائق السيـاسة العـالمية وخفاياها .

بعد أن تناقشوا فيما بينهم نقـاشاً طـويلاً وحـاداً حول هـذه القضايـا ، ارادوا ان يعـرفوا رأيي في المـوضوع ، وقـد حدد السؤال احـد المأخـوذين بالفكـرة المـذكـورة ، بقوله : « افلا يجب ان نستفيد من تجارب الدولة التركية ، ونقتدي بها » ؟

امام هذا السؤال ، رأيت من الضـروري ان ابدي رأيي بشيء من التفصيـل ، فقلت :

لا شـك أن مبدأ « الاستفـادة من تجـارب الأمم التي سبقتـا في ميـدان التحـرر والنهـوض » مبـدأ سليم وقـويم . ولكن هـذه الاستفـــادة تستلزم درس « التجـارب » المذكورة درساً دقيقاً ، يشمل جميع الظروف ، وجميع الـدوافع ، وجميـع النتائـج . من المعلوم انه حتى في العلوم الطبيعية ـ « التجربة » لا تكتسب قيمة علمية ، وتوصـل الى

نتائج صحيحة ، إلا بملاحظة جميع الظروف التي تحيط بها ، وبتتبع جميع الاحداث التي تتوالى خلالها ، والتي تظهر بعدها . وغني عن البيان أن درس الظروف يكتسب خطورة اشد واعظم من ذلك فيما يمكن أن نسميه « تجارب الأمم » .

فلندرس تفاصيل « التجارب التركية » على ضوء هذه القاعدة الاساسية ، ولنتتبع السياسة التي التزمتها الدولة التركية في امر « الحياد أو الانحياز » :

فلنترك جانباً كل ما يتعلق بعهد السلطنة العثمانية ، ولندرس ما حدث في هذا المضمار ، منذ عهد اتاتورك ، مؤسس الجمهورية التركية الحديثة :

أ ـ من المعلوم أن الدول المتحالفة ـ عند انتهاء الحرب العالمية الأولى ـ قررت ترك غرب الاناضول إلى اليونان . واليونانيون انزلوا جيوشهم إلى ازمير . واخذوا ينتقلون منها إلى داخلية البلاد ، مستندين إلى قرار الحلفاء الرسمي ، ومساعدة بريطانيا العظمى الفعلية . والاتراك ـ تحت زعامة مصطفى كمال الذي لقب فيما بعد بلقب أتاتورك ـ خاضوا غمار الحرب التي عرفت باسم « حرب الاستقلال » ، وبدأت سنة ١٩١٩ ، وانتهت بانتصارهم على الجيوش اليونانية انتصاراً حاسماً ، سنة ١٩٢٢ .

خلال الحرب المذكورة لم يتردد الاتراك في التوجه الى روسيا السوفياتية : انهم تلقوا منها شحنات كبيرة من الاسلحة والعتاد والذهب ، وعقدوا معها اتفاقية صداقة ودفاع ، واستفادوا من تلك المعونات ، في التغلب على الجيوش اليونانية الغازية ، ومن وراء اليونان ، على الحلفاء الذين كانوا خولوها حق الاستيلاء على تلك البلاد ، فضلاً عن انهم كانوا ساعدوها بالأموال والعتاد .

ويتبين من ذلك : ان الجمهورية التركية دشنت اعمالها السياسية ـ بعد الحرب العالمية الاولى ـ بالاتفاق مع روسيا ، وبالاستعانة بروسيا . .

ب ـ ولكن ، قبيل الحرب العالمية الثانية ، تغيرت الأحوال السياسية ، تغيراً اساسياً :

بذل الحلفاء جهداً كبيراً لجذب تركيا ، وضمان اتفاقها معهم ضد دول المحور ، حتى انهم قدموا لها رشوة ثمينة تحقيقاً لغرضهم المذكور : تركوا لها لواء الاسكندرونة . وبعد المفاوضات التي جرت في هذا الشأن ، وقعت تركيا على اتفاقية ، تحتم عليها الوقوف بجانب الدول المتحالفة ـ ضد دول المحور ـ في الحرب القادمة . غير انها أدخلت في هذه الاتفاقية مادة تنص على أنها لا تلزم الدولة التركية الاشتراك في حركة توجه ضد روسيا .

وعندما بدأت الحرب العالمية الثانية ، تمسكت تركيا بأحكام هذه المادة ،

والتزمت سياسة الحياد .

ولكن ، عندما انضمت روسيا إلى الحلفاء في محاربة دول المحور ، لم يعد يحق لتركيا أن تبقى على الحياد مستندة إلى المادة المذكورة . ومع هذا فإنها أخذت تعتذر بنقص تجهيزاتها وتخلق الاعذار تلو الاعذار للمماطلة في تنفيذ احكام الاتفاقية التي كانت وقعت عليها . واستطاعت بذلك ان تجنب بلادها ويلات الحرب . انها لم تعلن الحرب على المانيا ، إلا بعد ما ثبت قرب انكسارها .

وخلاصة القول : ان تركيا التزمت سياسة الحياد ، طوال الحرب العالمية الثانية ، على الرغم من المعاهدة التي كانت وقعت عليها ، وقبضت ثمنها .

ج ـ ولكن بعد ذلك ـ بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ـ خلال التسويات والتكتلات الجديدة ، اتبعت الجمهورية التركية سياسة الانحياز إلى كتلة الدول الغربية التي تتزعمها الولايات المتحدة الامريكية ، ضد كتلة دول الشرق التي تتزعمها روسيا السوفياتية . وانضمت الى المنظمات السياسية والعسكرية التي تكوّنت لهذا الغرض .

إذن ، نحن امام ثلاث سياسات مختلفة ، التزمتها تركيا ـ في أمر الحياد أو الانحياز ـ خلال اربعة عقود من السنين :

أولاً : الاتفاق مع روسيا .

ثانياً : الحياد الفعلي بين المتحاربين .

ثالثاً : الاتفاق مع كتلة الدول الغربية .

ومما يجب ملاحظته في هذا المضمار ، ان مفكري الاتراك وساستهم اليوم ، لا يقولون ان السياسات السابقة كانت خاطئة . بل ، بعكس ذلك ، انهم يسلمون بأنها كانت صائبة وحكيمة ، بالنسبة إلى زمانها .

إنهم يبجلون السياسة الحكيمة التي اتبعها أتاتورك ، في الاتفاق مع روسيا في تلك الأيام العصيبة . ويقولون : انه استطاع أن يستفيد من الاسلحة الروسية والأموال الروسية ، لمحاربة المعتدين وإفنائهم ، دون ان يترك مجالاً لبلشفة البلاد .

كما أنهم يعترفون بالفضل لعصمت اينونو ، من جراء السياسة التي اتبعها خلال الحرب العالمية الثانية . لأنه استطاع أن يجنب البلاد ويلات الحرب ، على الرغم من التزامات الاتفاقيات السابقة . ومما يلفت النظر ، انه حتى أشد خصوم اينونو ، ومعارضي سياسته الداخلية ، لم ينكروا عليه هذا الفضل في يوم من الأيام .

ولكن . . . جميع هذه الاحداث والسياسات السابقة لم تمنع الاتراك من تحبيذ السياسة الجديدة التي سارت عليها حكوماتهم ، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، والتي جعلتهم يستفيدون من امريكا ، لمقاومة مطامع روسيا ، الموجهة ضد بعض الأجزاء من بلادهم الحالية .

ـ ٢ ـ

بعد الانتهاء من استعراض هذه الوقائع والحقائق ، يجدر بنا أن نتساءل ، ما هو الدرس الذي يحق لنا أن نستخلصه من تجارب تركيا ؟

أعتقد أن الدرس المنطقي الذي يجب أن يستفاد من ذلك ، واضح كل الوضوح : وضع مصالح البلاد العليا فوق كل الاعتبارات ، وتكييف السياسة الخارجية ، وفق مقتضيات المصالح القومية ، في مختلف ظروف السياسة العالمية .

ولهذه الأسباب ، اقول ، دون تردد : أن الذين يزعمون ان تجارب تركيا تستلزم انحيازنا إلى كتلة الدول الغربية ، يخرجون عن جادة الحق والصواب : إما أنهم لم يدرسوا « السياسة التركية » دراسة جدية ، وإما انهم لم يرجعوا إليها إلا ليأخذوا منها ما يلائم السياسة التي يدعون اليها ، غير ملتفتين إلى كل ما يخالفها مخالفة صريحة .

فأرى انه يحق لكل باحث ان يسألهم : لماذا تذكرون سياسة تركيا الحالية ، وتغضون النظر عن ضروب السياسة التي كانوا اتبعوها في ظروف سابقة ، والتي جنوا منها ثماراً يانعة جداً ؟ فضلاً عن ذلك : بماذا تستطيعون ان تجرحوا قول من يدعي أن ظروف العالم العربي الحالية تشبه ظروف تركيا الماضية ، اكثر مما تشبه ظروفها الحالية ؟

وعلى كل حال ، استطيع أن أقول : ان التزام سياسة الانحياز والدعوة اليها ، مستنداً إلى تجارب الجمهورية التركية ما هو إلا ضلال وتضليل .

ـ ٣ ـ

ولكن ، لأجل تقدير وتثمين السياسة التي اتبعها الاتراك في أمر الحياد أو الانحياز ـ في هذه الظروف المختلفة ، يجب أن نضع نصب أعيننا نوع العلاقات التي قامت بين تركيا وبين روسيا منذ قرون عديدة .

من المعلوم أن تاريخ الدولة العثمانية ـ خلال القرون الثلاثة الاخيرة ـ مشحون بأخبار الحروب التي نشبت بينها وبين روسيا ، وبأخبار البلاد العثمانية التي استولت عليها ، وادخلتها تحت حكمها المباشر ، من ناحية ، وبأخبار البلاد التي عملت روسيا

على فصلها من السلطنة ، وجعلتها تستقل عنها ، بعد الحروب التي شنتها عليها من ناحية اخرى .

إن وقائع هذا التاريخ وويلاته لم تبق مسطورة ومطمورة بين صحائف الكتب ، بل ظلت تعيش في ذاكرة الشعب حادة وحارة ، في جميع انحاء البلاد التركية .

وكل من يتجول في تلك البلاد ، يصادف قرى كثيرة ، تعرف باسم « قرى المهاجرين » « مهاجر كويي » .

والمهاجرون الذين يؤلفون سكان تلك القرى ، هم « اللاجئون » الذين اضطروا إلى ترك البلاد التي كانوا قد استوطنوها ـ مع كل ما كان لهم من املاك واموال ـ والتجأوا إلى البلاد التركية الباقية تحت سلطان الدولة ، وذلك هرباً من مظالم الروس واتباع الروس الذين استولوا على بلادهم .

إن اهالي قرى المهاجرين المنبثة في مختلف انحاء الاناضول . . . لم ينقطعوا عن رواية أحداث وآلام تلك الأيام الماضية ، بصورة تثير وتديم النفور والعداء نحو روسيا ، جيلاً بعد جيل .

فكثيراً ما كان هؤلاء ، يخوفون الاطفال ـ عندما يريدون أن يحملوهم على النوم أوعلى الاستكانة ـ بقولهم : « الآن يأتي الموسكوف » .

وهناك مثل ذائع بين الاتراك ، يقول ـ في مقام المبالغة في الاستفظاع : « هذا عمل فظيع . . حتى الموسكوف لم يقوموا بمثله » .

وأحد شعرائهم المشهورين ، عندما كتب قصيدة ضد الانكليز ـ في بداية الحرب العالمية الاولى ـ لم يجد تعبيراً يستثير نفوس الناس منهم أحسن من القول بأنهم « موسكوف البحار » .

وبعد انتهاء الحرب العالمية الاولى ، عندما أقدمت الحكومة الجديدة على محاكمة الرجال « الذين جروا البلاد الى الحرب » ، انبرى أحد كتابهم المشهورين ، يدافع عنهم بقوله : من العبث أن نتساءل : لماذا دخلت الدولة الحرب ضد الحلفاء ؟ . . لأن الطبيعة والتاريخ ، يحتمان على الدولة العثمانية أن تقف في صف أعداء الروس .

بعد تذكر هذه الحقائق الهامة ، يجب أن نلاحظ : ان أتاتورك لم يتردد في الاستنجاد بالروس ـ على الرغم من كل ذلك ـ عندما رأى ان اليونانيين استولوا على ولاية أدرنة من ناحية وولاية ازمير من ناحية ، واخذوا يزحفون الى داخلية البلاد . أنه أخذ الاسلحة والأموال والعتاد من روسيا . واستطاع بعد ذلك ، أن يرد اليونانيين على

اعقابهم . ثم يوالي الهجوم عليهم ، الى أن يرميهم إلى البحر .

أفلا يترتب على الذين يـدعون إلى الاستفـادة من تجارب الجمهـورية التـركية أن يأخذوا بنظر الاعتبار هذا القسم من تلك التجارب أيضـاً ، ويقدروهـا حق قدرهـا ، نظراً للدور العظيم الذي لعبته في حياة الدولة التركية الجديدة ؟

حول مدلول الاستراتيجية

في نهاية حديثي عن « الشرق والشرقيون » في كتاب « دفاع عن العروبة » ، تطرقت الى بحث « الاستراتيجية » ، فكتبت ما يلي :

« سألني أحدهم يوماً :

ـ « لماذا لا تلقي في معهد الدراسات العربية العالية محاضرات عن استراتيجية الشرق الأوسط ؟

« فأجبته على الفور :

ـ « لاننا لا نعترف بوجود الشرق الأوسط . انما نقول بوجود العالم العربي ، وندرس هذا العالم . « وأما ما يسمونه « استراتيجية الشرق الأوسط » فما هو ـ في نظرنا ـ إلا : استراتيجية الدول الغربية في البلاد التي يطلقون عليها اسم الشرق الأوسط »(٣) .

يظهر أن جماعة من الشبان لم يقتنعوا بما جاء في هذه الفقرة المقتضبة فجاءوا ليطلبوا مني مزيداً من المعلومات حول قضايا الاستراتيجية . فاضطررت أن أشرح لهم ما قصدته بتلك العبارة العابرة ، بشيء من التفصيل ، فقلت لهم ما يلي :

ـ ١ ـ

يتكلم ويكتب البعض عن « الاستراتيجية » كأنها من الاشياء الثابتة والمستقرة ، مثل الجبال والوديان والبحار .

(٣) ساطع الحصري ، دفاع عن العروبة (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٥٦) ، ص ١٤٢ .

ولكن ، في حقيقة الأمر ، ان مفهوم « الاستراتيجية » من الأمور النسبية والتابعة ، التي تختلف باختلاف الظروف الزمانية والمكانية ، تبعاً للأوضاع والغايات السياسية فضلاً عن الاهداف العسكرية والوسائل الحربية .

ولذلك ، كلما نسمع أو نقرأ تعبير « استراتيجية الشرق الأوسط » ، أو « استراتيجية الشرق » ـ بوجه عام ـ يترتب علينا أن نسأل الاسئلة التالية ـ بقطع النظر عن مبلغ ونوع علاقتنا بما يسمونه « الشرق » بوجه عام ، و« الشرق الأوسط » بوجه خاص : اية استراتيجية ؟ استراتيجية أية دولة ؟ استراتيجية البلاد للدفاع عن نفسها ، أم استراتيجية الدول التي لها مصالح ومطامع فيها ؟ وإذا كان المقصود الأمر الأخير : فاستراتيجية اية دولة من الدول ، أو أية كتلة من الكتل الدولية ؟ هل هو استراتيجية البلاد في نظر انكلترا وامريكا ، أم في نظر السوفيات ؟ يجب علينا أن نتساءل ونتأمل في كل ذلك ، لأن كل حالة من هذه الحالات تتطلب حلولاً خاصة بها ، تختلف عن الحلول الأخرى اختلافاً جوهرياً .

إن هيئات اركان الحرب ـ في الدول المختلفة ، وفي الكتل الدولية المختلفة ـ تقرر خططها ، بملاحظة احوال الأراضي بالنسبة إلى الغايات المتوخاة من الحركات العسكرية ، فضلاً عن انها تحسب حساباً لأحوال الدول التي يحتمل أن تشترك في الحرب بجانب أحد الطرفين المتخاصمين من ناحية ، ولأحوال الدول التي يؤمل أن تلتزم سياسة الحياد بين الطرفين حياداً مطلقاً أو حياداً نسبياً ، من ناحية اخرى ، وذلك لأن التجارب والوقائع المختلفة تدل على أن بعض الدول تلتزم الحياد التام ، وتستطيع أن تحتفظ بموقفها الحيادي في كل الأحوال ؛ ولكن بعض الدول تعلن حيادها فلا تشترك في الحرب ، ومع هذا تعطف على أحد الطرفين اكثر مما تعطف على الطرف الثاني ، فلا تتأخر عن مساعدته بصور شتى ـ كلما وجدت سبيلاً إلى ذلك ـ ، دون أن تشترك في الحرب بصورة فعلية . فضلاً عن أن بعض الدول المحايدة تضطر إلى تقديم بعض المساعدات الى احد الطرفين ، مكرهة .

والاستراتيجية تخضع ـ لهذه الاساليب المتنوعة ـ لكثير من الاعتبارات السياسية ، بجانب خضوعها للملاحظات الجغرافية ، والاعتبارات العسكرية المحضة .

وطبيعي أن هيئات أركان الحرب ، تقرر خططها ، مع ملاحظة كل حالة من هذه الأحوال المتنوعة، ومع وزن كل احتمال من الاحتمالات المختلفة .

ولهذه الاسباب تختلف الاستراتيجية المتعلقة بالبلد الواحد اختلافاً كبيراً جداً باختلاف هذه الأحوال والاحتمالات .

ولتكوين فكرة واضحة عن مدى هذا الاختلاف ، يجدر بنا أن نستعرض الخطط الاستراتيجية التي اتبعت في تواريخ مختلفة ، لغزو ايطاليا من ناحية ، ومصر من ناحية اخرى ، وذلك لنكون قد اخذنا مثالاً من العالم العربي ، ومثالاً من خارج العالم العربي :

من المعلوم أن : هنيبعل - أي آنيبال - في القرون الاولى ، ورؤساء البرابرة في القرون الوسطى ، ونابوليون في القرون الاخيرة . . استولوا على ايطاليا من الشمال ، مجتازين جبال الألب ، ولكن الحلفاء خلال الحرب العالمية الثانية ، استولوا عليها من الجنوب . وطبيعي أن الخطط الاستراتيجية التي اتبعت في كل حالة من هذه الأحوال . اختلفت اختلافاً كبيراً جداً ، باختلاف اتجاه الحركات من ناحية ، وباختلاف وسائل الحرب المستعملة من ناحية اخرى .

وأما مصر ، فمن المعلوم أنها تعرضت إلى هجمات وغزوات من جهات مختلفة : في القرون الأولى ، تارة من الجنوب ، من جهة الحبشة ، وطوراً من الشمال ، من جهة السويس . ولكن في القرون الاخيرة ، تعرضت إلى هجمات من الشمال ، شرقاً وغرباً ، براً وبحراً . فان نابليون قام بغزوها بحراً من الشمال . والجيوش العثمانية - خلال الحرب العالمية الأولى - حاولت الاستيلاء عليها بغزوها براً العالمية الثانية - حاولت احتلالها براً من جهة الشمال الغربي ، بالزحف من ليبيا . وأما دول العدوان الثلاثي - قبل بضع سنوات - فقد حاولت غزوها من جهة الشمال الشرقي براً وبحراً وجواً .

وغنيّ عن البيان أنه كان لكلّ واحدة من هذه الغزوات والمحاولات استراتيجية خاصة بها ، تختلف عن غيرها كل الاختلاف من جميع الوجوه .

وكل هذا ، فضلاً عن الخطط الاستراتيجية الخاصة التي لا بد من ان تضعها أو تلتزمها الجمهورية العربية المتحدة نفسها للدفاع عن بلادها ضد الاحتمالات المختلفة . . . فضلاً عن الحركات التي قد تضطر إلى القيام بها للدفاع عن سائر البلاد العربية .

إن هذه الملاحظات المتنوعة والهامة ، هي التي حملتني على القول بأن الاستراتيجية ليست من الأمور الثابتة المستقرة ، بل هي من الأمور النسبية التي لا بد من أن تتغير وتتنوع ، بتغير الأحوال وتنوع الاهداف .

وبعد هذه الايضاحات ، أرى أن أكرر ما كنت كتبته سابقاً ، فأقول : أن

معظم ما قرأته عن الاستراتيجية في البلاد العربية أو في الشرق الأوسط ، يعني ـ في حقيقة الأمر ـ استراتيجية الدول الغربية في البلاد العربية ، ولا يعني أبداً استراتيجية البلاد العربية نفسها .

ـ ٣ ـ

ولكن هناك امران هامان آخران ، لا بد من اخذهما بنظر الاعتبار ، عند التفكير في قضايا القوميات :

أولاً : أن الحروب العصرية جعلت امر تموين الجيوش البرية والبحرية والجوية بما تحتاج اليه من اغذية واسلحة وعتاد وأدوية ووقود . . مع استكمال وسائل نقل الجيوش والعتاد والمؤن ـ من طرق وسكك وموانىء ومطارات ـ . . . من اهم الأمور واعقدها في الأعمال الحربية . وهذه الأمور صارت تلعب دوراً هاماً جداً ، في الاستراتيجية ، المحلية منها والعالمية .

ولذلك نجد أن بعض المواقع من الكرة الأرضية ، تكتسب ـ فجأة ـ خطورة استراتيجية غريبة ، في الحروب الاخيرة ، مثل ميناء مورمانسك الذي لعب دوراً هاماً في تموين روسيا بالاسلحة الامريكية خلال الحرب العالمية الثانية ، مع أنه قبل ذلك ، ما كان يتمتع بأية شهرة استراتيجية . ونستطيع أن نقول : أن وسائل الحرب الجديدة تخلف كل يوم حاجات استراتيجية جديدة .

إن دول الكتلة الغربية صارت تهتم بإنشاء الموانىء والمطارات والقواعد العسكرية ، في بعض المواقع التي ما كان يلتفت اليها أبداً ، صناديد الاستراتيجية قبلاً . وصارت المانيا تبحث عن « ميادين تدريب وتمرين » لجيوشها ، وقواعد تخزين لأسلحتها . . خارج بلادها ، واخذت تقوم بالمفاوضات وتعقد الاتفاقات لأمثال هذه الاغراض ، مع عدة دول اوروبية .

وفرنسا انشأت في بلاد المغرب مطارات خاصة لتدريب طياريها ، وتمرينهم على مختلف شؤون الطيران ، لأنها لاحظت أن الأحوال الجوية السائدة في مختلف انحاء فرنسا نفسها لا تساعد على قيام الطيارين بالتدريبات اللازمة سوى ايام محدودة ، بعكس بلاد المغرب التي ساعد جوها على تدرب الطيارين طوال السنة تقريباً .

والولايات المتحدة الامريكية ، تبحث عن اوفق المواقع لاقامة قواعدها الصاروخية أو لتخزين اسلحتها الذرية ، وتموين غواصاتها الذرية . حتى مناطق القطب الشمالي ، اكتسبت اهمية استراتيجية كبيرة .

خلاصة القول : أن قضايا الاستراتيجية تتعرض إلى تغييرات كبيرة من هذه الوجوه المختلفة .

ثانياً ـ ان الاستراتيجية تخضع ـ في بعض الأحوال ـ إلى مقتضيات السياسة المحضة ، وتضطر إلى تضحية اهم مطاليبها ، في سبيل تلبية مطاليب رجال السياسة .

وربما كان ابرز الامثلة على ذلك ، ما حدث ، خلال الحرب العالمية الاولى ، في الحركات العسكرية التي قام بها الحلفاء لتحطيم السلطنة العثمانية :

إن أقصر وانجح الطرق لتحقيق الغرض المذكور ـ من الوجهة العسكرية والاستراتيجية البحتة ـ كان غزو اراضي الدولة المذكورة من خليج الاسكندرونة .

لأن انزال الجيوش إلى سواحل الخليج المذكور كان من الأمور السهلة جداً . فضلاً عن أن وسائل دفاع العثمانيين عن تلك الجهات من البلاد تكاد تكون معدومة تماماً .

زد على ذلك ، أن نتائج الحركات العسكرية التي تبدأ من هناك كانت خطيرة ومضمونة بكل معنى الكلمة : إنها كانت تؤدي إلى انقطاع الروابط التي كانت تربط جميع الولايات العربية بجسم الدولة وعاصمة السلطنة ، فضلاً عن أنها ما كانت تصطدم بعداء الاهالي ، حتى انها كان يمكن ان تعزز بثورة الأرمن القاطنين في كيليكيا .

ولذلك ، طلب القواد البريطانيون المتمركزون في مصر اتباع هذه الخطة ، منذ الأيام الاولى من الحرب . وخاصة اللورد كيتشنر الحّ على دولته بالتزام هذه الخطة ، وتشدد في الإلحاح ـ بوجه خاص ـ بعد فشل حملة الدردانيل ، ومع ذلك ، فإن هيئة اركان الجيش البريطانية ، امتنعت عن العمل بها ، ليس لملاحظات استراتيجية ، لأن كل الابحاث العسكرية كانت تؤيدها تأييداً تاماً ومطلقاً ، بل لاعتبارات سياسية .

وذلك ، لأن فرنسا عارضت الخطة المذكورة معارضة شديدة ، تحت تأثير اطماعها السياسية : من المعلوم أنها كانت تطمع بامتلاك سوريا منذ مدة طويلة . وكانت قد حصلت على موافقة الانكليز على ذلك موافقة صريحة ، بمناسبات عديدة . ولكنها كانت مشغولة عندئذ ، باستكمال اسباب الدفاع عن بلادها ضد غزو الالمان . فما كان في استطاعتها أن ترسل جنوداً إلى الاسكندرونة للاستيلاء على سوريا . فالغزو من الاسكندرونة كان لا بد أن يتم على يد الجيوش الانكليزية ، أو الجيوش المجندة من المستعمرات البريطانية . وذلك كان من شأنه أن يضعف المكانة المعنوية التي دأبت فرنسا على اكتسابها في تلك البلاد منذ قرون عديدة . وربما كان ادى إلى بقاء سوريا تحت حكم الانكليز ، وقضى بذلك على آمال فرنسا التقليدية .

ولهذه الاسباب ، عارضت فرنسا خطة الغزو من الاسكندرونة ، بكل ما لديها من قوة . وبريطانيا العظمى اضطرت إلى العدول عن اتباع تلك الخطة - على الرغم من اقتناعها بأنها كانت اسلم واحسن الخطط من الوجهة الاستراتيجية(٤) .

ومن المعلوم أن جيوش الحلفاء - ولا سيما الجيوش البريطانية - بعد فشل حملتهم على الدردانيل - ، صاروا يزحفون على تركيا من اطرافها البعيدة عن المركز ، بسبب استبعادهم خطة الغزو من الاسكندرونة : انهم واصلوا الزحف عليها ، أولاً من البصرة ، ثم من السويس ، وفي الأخير من سالونيك . ولم يستطيعوا أن ينزلوا بالسلطنة العثمانية الضربة القاصمة ، إلا بعد أن اتفقوا مع الزعيم السياسي اليوناني « فنزيلوس » على الرغم من معارضة ملك اليونان - وحشدوا جيشاً قوياً في سالونيك . انهم زحفوا من هناك - بعد ارغام بلغاريا على الاستسلام - ، نحو عاصمة السلطنة - القسطنطينية . . واضطروها الى طلب الهدنة .

خاتمة

اعتقد أن الحقائق التي ذكرتها آنفاً كافية للبرهنة على خطأ آراء الذين يتكلمون عن « الاستراتيجية » كأمر مطلق من ناحية ، وعلى خطأ آراء الذين ينزعون إلى تفسير كل شيء بعوامل الجغرافيا الطبيعية من ناحية اخرى .

---

(٤) اني فصلت المفاوضات التي جرت بين فرنسا وبين بريطانيا العظمى ، حول مشروع الغزو من الاسكندرونة في كتابي : يوم ميسلون : صفحة من تاريخ العرب الحديث (بيروت : مكتبة الكشاف ومطبعتها ، [١٩٤٧]) .

حول ما يقولونه عن القومية العربية والقوميات الاوروبية

- ١ -

سألني جماعة من الشبان رأيي في « القومية العربية والقوميات الاوروبية » ، وأوضحوا لي السبب الذي دفعهم إلى هذا السؤال : انهم قرأوا في « المقدمة » التي كتبها احد الشبان لكتاب يتضمن طائفة من الآراء والابحاث في القومية العربية العبارات التالية :

« إن مفهوم القومية الموضح في هذا الكتاب ، هو نقيض المفهوم القومي الاوروبي الذي يعتمد على المنطق المجرد ، والذي يعتبر أن تطور القوميات يجري حسب قواعد مشتركة ثابتة ، تصح على جميع الامم ، والذي يمثله الآن إلى حدّ ما الاستاذ ساطع الحصري . . . وبذلك جاء هذا المفهوم للقومية العربية جديداً تماماً . وهو مفهوم منبث من التجربة العربية ، ويرفض استخدام تجربة القوميات الاخرى لأكثر من الاطلاع والاستنارة وإغناء الثقافة » .

ولهذا السبب فإنهم رأوا أن يستفسروا مني رأيي فيما جاء في المقدمة المذكورة بوجه خاص ، وفي قضية « القومية العربية والقوميات الاوروبية بوجه عام » .

وأنا عندما قرأت المقدمة المذكورة بتمامها استغربتها جداً . لأنها لا تدل على فهم خاطىء لآرائي فحسب ، بل تنم عن فهم خاطىء لما نسميه « القوميات الاوروبية » ايضاً . فرأيت أن اوضح الامور للحاضرين ، بتفصيلات وافية :

أولاً : أنا لا اعرف أن هناك قومية تعتمد على المنطق المجرد ، لا في اوروبا ، ولا في غير اوروبا .

ثانياً : أنا - شخصياً - لم اعتمد على « المنطق المجرد » ، لا في أبحاثي القومية

ولا في أبحاثي الاخرى .

ثالثاً : أنا لا اسلم بوجود « قوميات اوروبية » تتساوى في امرها جميع الشعوب التي تقطن قارة اوروبا ، وتختلف بها عن جميع الشعوب التي تقطن خارج القارة المذكورة . بل اعتقدت ـ ولا ازال اعتقد ـ بأن تطور القوميات جرى على انماط متنوعة ، حتى في القارة الاوروبية نفسها .

إن محاضراتي في « نشوء الفكرة القومية » توضح ذلك تمام الايضاح :

إن المحاضرات المذكورة كانت القيت في « قاعة الجمعية الجغرافية بالقاهرة بدعوة من كلية الآداب » في اوائل سنة ١٩٤٨ .

وقد قلت في المحاضرة الاولى التي كانت القيت بتاريخ (١٩٤٨/١/١٧) كما هو مصرح في كتابي المطبوع :

« ومما تجب ملاحظته في هذا الصدد أن نشوء فكرة حقوق القوميات لم تجر في كل البلاد على وتيرة واحدة ، بل انها جرت في مختلف البلاد على انماط متنوعة تختلف باختلاف الاحوال السياسية والاطوار الاجتماعية والعوامل التاريخية التي كانت قائمة فيها .

« وعندما نستعرض تاريخ الحركات القومية في مختلف البلاد الاوروبية ، نجد انفسنا امام نماذج عديدة ، يختلف بعضها عن بعض بمعالم واضحة .

« وأنا ارى من المفيد أن اشير هنا إلى ابرز هذه النماذج ، لاعطاء فكرة عامة عن سير الحركات القومية ، بمختلف مظاهرها » .

وبعد استعراض هذه النماذج استعراضاً عاماً ، شرحت ـ في المحاضرات التالية ـ تاريخ نشوء الفكرة القومية في كل من المانيا ، وبلغاريا ، ويوغوسلافيا ، واليونان ، ورومانيا ، والبانيا ، وبين الاتراك العثمانيين ، وفي الاخير ، تكلمت عن نشوء الفكرة القومية في البلاد العربية .

إن التفاصيل المسرودة في تلك المحاضرات تدل دلالة قاطعة على أنها لم تعتمد على المنطق المجرد ، كما أنها لم تترك مجالاً للزعم بأن تطور القوميات يجري على نمط واحد ، في جميع البلاد .

إن مقارنة بسيطة بين ما جاء فيها عن نشوء الفكرة القومية في كل من المانيا وبلغاريا ـ مثلاً ـ تظهر إلى العيان الفروق العظيمة التي اتصف بها تطور الامور في الامتين المذكورتين .

واما مراجعة ما جاء فيها عن نشوء الفكرة القومية عند الاتراك العثمانيين من ناحية ، وفي البلاد العربية من ناحية اخرى ، فانها تظهر فروقاً اعظم من ذلك ايضاً .

هذا ، وأود أن لا يفهم من قولي هذا بأني انفي وجود عوامل عامة في شؤون القوميات . وأرى أن اصرح ـ بعكس ذلك ـ أني اعتقد أن لعالم الاجتماعيات قوانين عامة وعوامل اساسية ، مثل ما لعالم الماديات . كما أن للنزعات القومية ايضاً قوانين عامة وعوامل اساسية ، مثل ما لسائر مظاهر الحياة الاجتماعية .

إني قلت وكتبت مراراً : إن الأمة كائن اجتماعي حيّ ، لها حياة وشعور ، وأن حياتها في اللغة وشعورها بالتاريخ .

في الواقع أن قولي هذا يتضمن حكماً عاماً . غير أن هذا الحكم لم يكن وليد « تفكير منطقي مجرد » ، بل هو نتاج مشاهدات وملاحظات عن الحياة النفسية والاجتماعية والوقائع التاريخية . كما أنه لا ينفي وجود فروق بين مختلف القوميات ، مثل الفروق التي تلاحظ بين مختلف الاحياء .

ـ ٢ ـ

وقال لي احد هؤلاء الشبان المستفسرين :

ـ إن بعض المؤلفين والأساتذة لا يكتفون بالاشارة إلى وجود فروق اساسية بين القومية العربية والقوميات الاوروبية . بل يشرحون هذه الفروق . ويقولون ـ مثلاً ـ أن القوميات الاوروبية استعلائية واستيلائية ، ولكن القومية العربية مجردة عن نزعة الاستعلاء والاستيلاء ، بل هي : قومية مسالمة انسانية .

في الواقع أنا ايضاً كنت قرأت في كتب عديدة آراء واقوالاً مماثلة لذلك . وكنت لاحظت ـ مثلاً ـ في بحث عن « القومية العربية » المزاعم التالية :

« تختلف القومية العربية عن القوميات الاوروبية التي نشأت في القرن التاسع عشر . فهذه القوميات حين تحررت ابتداء من الثورة الفرنسية ، كان يتبع كل تحرر لها خروجها إلى مجال الاستعمار للاستعباد والتحكم بالشعوب الاخرى » .

وأنا اعتقد أن هذه الآراء والمزاعم خاطئة بكل معنى الكلمة :

أنا اسلم بأن « القومية العربية » ليست ـ ولن تكون ـ استعلائية واستيلائية . بل أنها « قومية مسالمة » ، تعرف ما لها وما عليها من حقوق وواجبات تجاه سائر القوميات .

ولكني لا اسلم بأن القوميات التي ظهرت في اوروبا في القرن التاسع عشر . كانت استعلائية واستيلائية . ولا ارى من الحق والصواب أن تربط قضايا الاستعمار والاستعباد بظهور القوميات المذكورة .

لأن من الحقائق التي لا يمكن ولا يجوز تجاهلها : ان استعمار الاوروبيين لمختلف قارات العالم ، واستعبادهم لشعوبها المستضعفة ، كان قد بدأ واستشرى قبل القرن التاسع عشر بكثير .

وأحداث « الاستعمار الاوروبي » ، ومظالم المستعمرين الاوروبيين واعتسافاتهم الفظيعة ، كانت سبقت كثيراً . . الثورة الفرنسية التي يشيرون اليها والحركات القومية التي يتكلمون عنها .

ومما يجب أن لا يغرب عن البال : ان اعمال « اصطياد الزنوج من القارة الافريقية ، ونقلهم إلى البلاد الامريكية، لتسخيرهم هناك للقيام بأشق الخدمات تحت ضربات السياط » . . . ومعاملتهم معاملة الحيوانات . . كانت اصبحت من الأمور المألوفة قبل القرن التاسع عشر بعدة قرون .

كما يجب أن يلاحظ في هذا المضمار ، أن استعمار الهولنديين والبرتغاليين لسواحل المحيط الهندي وللجزر الاندونيسية ـ مثلاً ـ كان قد تم في أزمنة لا تسمح بربطها بالحركات القومية وبأحداث تحرر الشعوب ، بوجه من الوجوه .

صحيح أن الايطاليين اقدموا على الاستعمار بعد حركاتهم التحررية القومية . ولكن كان ذلك بعد مرور ثلاثة عقود من السنين على نجاح الحركات بتحقيق وحدة البلاد الايطالية . فضلاً عن أن ذلك قد حدث بعد ما كوّنت بريطانيا العظمى امبراطوريتها المشهورة « التي لا تغيب عنها الشمس » ، . . وبعدما مدّت فرنسا مخالب استعمارها على بلاد كثيرة في القارات الامريكية والافريقية والآسيوية ، ولا سيما بعد أن رسخت سيطرتها على الجزائر التي تقع على ساحل البحر الابيض المتوسط ووسعت نطاق احتلالها هناك حتى تونس التي تقع بالقرب من جزيرة صقلية الايطالية .

إننا نستطيع أن نقول نفس الشيء ، بالنسبة إلى المانيا ايضاً .

فكيف يجوز أن نربط حركات الاستعمار والاستعباد بالحركات القومية التي قامت في اوروبا في القرن التاسع عشر ؟

واعتقد أن السبب الاصلي للغلط الذي انزلق اليه ـ ولا يزال ينزلق اليه ـ غير واحد من مؤلفينا هو أحد الأمرين التاليين ، أو كلاهما معاً :

(أ) انهم تأثروا كثيراً بما كتبه الكثيرون من الفرنسيين والبريطانيين ضد الحركات القومية بوجه عام ، بسبب الخسائر الفادحة التي الحقتها بمصالح بلادهم ومطامحها الجشعة .

(ب) إنهم لم ينتبهوا إلى التطور الذي حدث في معنى كلمة « ناسيوناليزم » في اوروبا ، وخلطوا بين مبدأ القوميات ، وبين خطط واعمال الاحزاب والمنظمات اليمينية المتطرفة التي سمت نفسها باسم : « ناسيوناليست » .

واعتقد أن ما كتبته في بحث سابق في هذا الكتاب نفسه ، عن معنى كلمة « ناسيوناليزم » يغنيني عن كل شرح وإيضاح ، في هذا المقام .

وأؤكد : إن دراسة الوقائع دراسة علمية صافية ، لا تترك أي مجال لربط حركات الاستعمار والاستعباد بحركات تحرر القوميات الاوروبية .

لماذا لا نعتبر الارض من المقومات الاساسية للامة ؟

- ١ -

في الكلمة الختامية التي لخصت بها نتائج ابحاثي المتعلقة بمختلف النظريات التي حامت حول معنى الأمة - في كتابي « ما هي القومية ؟ » - ، قلت :

« إن اسّ الأساس في تكوين الأمة وبناء القومية ، هو : وحدة اللغة ووحدة التاريخ .

« لأن الوحدة في هذين الميدانين ، هي التي تؤدي إلى وحدة المشاعر والمنازع ، ووحدة الآمال والآلام ، ووحدة الثقافة . . . وبكل ذلك ، تجعل الناس يشعرون بأنهم ابناء أمة واحدة ، متميزة عن الأمم الاخرى » .

ثم أضفت إلى ذلك ما يلي :

« ولكن لا الدين ، ولا الدولة ، ولا الحياة الاقتصادية تدخل بين مقومات الأمة الأساسية .

كما أن « الرقعة الجغرافية ايضاً لا يمكن أن تعتبر من المقومات الأساسية » .

إن اسباب حكمي المتعلق بالدين والدولة والحياة الاقتصادية كانت قد شرحت في الكتاب المذكور بتفصيلات وافية - خلال استعراض النظريات وانتقادها .

غير أن اسباب حكمي المتعلق بقضية « الرقعة الجغرافية » و « الارض المشتركة » ما كانت صارت موضوع بحث خاص ، خلال استعراض النظريات وانتقادها ، لذلك رأيت أن اذكر تلك الاسباب في الكلمة الختامية ، فقلت بعد العبارة الاخيرة ما يلي :

« لأن التاريخ يعطينا امثلة كثيرة وبليغة على :

« اولا : إن الرقعة الجغرافية التي تقطنها الامة تتوسع وتتقلص بتوالي السنين .

« ثانياً : إن الامة الواحدة قد تنتقل من رقعة جغرافية إلى رقعة جغرافية اخرى .

« ثالثاً : إن الرقعة الجغرافية الواحدة قد تضم جماعات من أمم مختلفة (ص ٢٥٢) .

وكنت ظننت أن هذه القضايا لا تحتاج إلى المزيد من الشرح والايضاح . غير أني لاحظت بعد مدة ، أن بعض القراء لم يقتنع بما جاء في هذه الكلمات المقتضبة ، وصار بعضهم يطلب مني شرح الامر بتفصيل أزيد ، وبعضهم يعترض على رأيي في هذا المضمار .

ولهذه الاسباب ، صارت هذه المسألة موضوع محاورات ومناقشات عديدة ، بيني وبين بعض الاساتذة والشبان .

- ٢ -

سألني احدهم يوماً : لماذا لا ندخل الارض المشتركة بين مقومات الامة الاساسية ؟ هل تعيش الامة دون ارض ؟

فرأيت أن ابدأ جوابي عن هذا السؤال ، بتحديد الموضوع . فقلت :

- بديهي أن الانسان من المخلوقات التي تعيش على الارض ، لا في البحر أو في الهواء . وطبيعي أن الجماعات التي تتألف من الافراد البشرية ايضاً تعيش على الارض ، لا في البحر أو في الهواء . وذلك سواء أكانت الجماعة صغيرة مثل الاسرة او العشيرة أم كبيرة مثل الدولة أو الامة .

ولكن المسألة ، ليست تقرير « ما اذا كانت الامة تعيش على الارض ، أم تعيش في الهواء » ؟ بل هي : تقرير « ما اذا كانت الارض تميز الامم بعضها عن بعض » حتى يصح اعتبارها من مقومات الامة الاساسية .

وطبيعي اننا عندما نمتنع من ادخال الارض بين مقومات الامة الاساسية ، لا نكون قد انكرنا أن الامة تعيش على الارض ، انما نكون قد اظهرنا اعتقادنا بأن الأرض ليست من الأمور التي تميز الامم بعضها عن بعض .

ولكني لم الاحظ على وجه مخاطبي ما يدل على الاقتناع التام ، ولذلك رأيت أن الجأ إلى مثال اكثر بداهة واشد بلاغة من مثال الارض ، فقلت :

ـ نحن نعلم أن الانسان يأكل ويشرب وينام ويستيقظ . ومع ذلك لا نعتبر الأكل والشرب والنوم واليقظة من خصائص الانسان ، نقول مثلا : انه حيوان عاقل ، أو انه حيوان ناطق ، أو انه حيوان ذو يدين ومنتصب القامة . . . الخ . ولكننا لا نقول انه يأكل ويشرب وينام ويستيقظ ، لاننا نعرف أن هذه الصفات ، مما يشترك فيه الانسان مع الكثير من الحيوانات .

إن موقفي من قضية « الامة والارض المشتركة » لا يختلف عن ذلك أبداً : اني لا انكر أن الامة ـ مثل جميع انواع الجماعات البشرية ـ تعيش على الأرض ؛ ولكني انكر أن الارض تميز الامم بعضها عن بعض ، أو تميزها عن سائر أنواع الجماعات البشرية .

وطلب مني احد المستوضحين ، أن أذكر بعض الامثلة على ما جاء في قولي « أن الرقعة الجغرافية الواحدة قد تضم جماعات من أمم مختلفة » .

فذكرت له الامثلة الواضحة التالية :

في الاسكندرية تعيش جاليات ايطالية وجاليات يونانية دون أن تفقد قوميتها الايطالية أو اليونانية .

في مدينة الجزائر ، جماعات من الفرنسيين ، استوطنوها منذ اجيال عديدة ، ولدوا ونشأوا وترعرعوا فيها ـ بجانب الجزائريين العرب ـ ومع ذلك فإنهم لا يزالون ينتسبون إلى الامة الفرنسية .

إن مدينة استانبول ـ التي كانت تسمى إلى وقت قريب باسم القسطنطينية ـ ظلت موطناً لعشرات الآلاف من اليونانيين الذين عاشوا وترعرعوا فيها منذ الفتح العثماني ـ بجانب الأتراك ـ دون أن يفقدوا قوميتهم اليونانية ، ودون أن يصبحوا جزءاً من الامة التركية ، مثل اغلبية سكان المدينة وحكامها الحاليين .

إن الرقعة الجغرافية المعروفة باسم سويسرا ، يقطنها ثلاث ـ بل أربع ـ قوميات مختلفة . ليس القطر المذكور بأجمعه ، بل حتى بعض المدن وبعض القرى منه موطن لجماعات من الالمان ، ومن الطليان أو من الرومان .

إن بلجيكا تضم قوميتين مختلفتين . حتى في بعض القرى الصغيرة منها ، تعيش جماعات فلاماندية واخرى فالونية .

إن امثال هذه الاحوال كثيرة جداً .

وقال لي احد الشبان :

ـ ولكن ، يا استاذ ، معظم رجال القانون ، حتى معظم باحثي القومية ، يذكرون « الارض المشتركة » أو « الارض المعلومة » .. خلال تعريفهم للامة ، ويعتبرونها من مقومات الامة الأساسية .

فقلت له : انهم يفعلون ذلك ، لانهم لا يميزون الأمة عن الدولة تمييزاً صريحاً . ربما قالوا أن الامة شيء ، والدولة شيء آخر ، غير انهم لم يتنبهوا إلى مستلزمات هذا التمييز ، ولم يتعمقوا في بحث نتائجه الطبيعية .

لا شك في أن « الارض المشتركة » ، « الارض المعلومة » ، «الارض المحدودة بحدود » .. من لوازم الدولة الأساسية . لأن مفهوم الدولة يتضمن « الحكم والادارة والسيادة » ، فلا بد أن يكون لذلك حدود معينة ، يرفرف عليها علم الدولة ، ويجري فيها حكم الدولة وسيادتها . ولكن الامة .. لا يكون لها « أرض مشتركة » أو « أرض معلومة الحدود » .. إلا اذا كوّنت دولة « قومية موحدة » ..

وبعد هذه الايضاحات ، رأيت أن اذكر اولاً مثالاً من البلاد الأوروبية ، ثم انقل البحث إلى البلاد العربية . فقلت :

ـ من الامور المعلومة لدى الجميع ، أن البولونيين ، كانوا محرومين من « أرض مشتركة » قبل الحرب العالمية الاولى ، لأن بلادهم كانت اقتسمت بين ثلاث دول مختلفة ، منذ مدة تزيد على قرن ونصف قرن ، وكل قسم من هذه الاقسام الثلاثة دخل في نطاق « الاراضي المشتركة » العائدة إلى كل واحدة من تلك الدول . فلو سلمنا برأي القائلين بوجوب اعتبار « الارض المشتركة » من مقومات الامة الاساسية ، لوجب علينا أن نقول : إن الامة البولونية ما كانت موجودة قبل الحرب العالمية الاولى ، لانها كانت محرومة من « أرض مشتركة » . وغني عن البيان أنه لا يجوز لنا أن نقول ذلك . لأننا نعرف أن الامة البولونية كانت موجودة وفاعلة ، على الرغم من حرمانها من « دولة خاصة » ومن « ارض مشتركة » . إن تكوّن الدولة البولونية بعد الحرب العالمية الاولى ، كان أقوى دليل على وجود الامة البولونية قبل تلك الحرب ايضاً .

ويجب أن نلاحظ في الوقت نفسه أن الامة البولونية أصبحت صاحبة « ارض مشتركة » بعد الحرب العالمية الاولى ، لانها كوّنت دولة واحدة . وأمّا لو كانت انقسمت إلى دول عديدة ، لبقيت محرومة من « أرض مشتركة » .

وغني عن البيان أن هذا هو الذي حصل في البلاد العربية .

لو سلّمنا بوجوب اعتبار « الأرض المشتركة » أو « الارض المعلومة » من مقومات الامة الاساسية ، لترتب علينا أن ننكر وجود « الامة العربية » ، كما يترتب علينا أن نضفي صفة « الامة » على اهالي كل دولة من الدول العربية على حدة .

طبيعي ، أن النظر إلى الامور بهذه النظرات ، مما يحبذه الاقليميون ولكن يأباه القوميون .

- ٣ -

لقد أصغى الشاب إلى هذا الشرح والايضاح بكل انتباه واهتمام . وعندما انتهيت من الكلام ، بادر إلى إظهار قناعته قائلاً :

- صحيح ، أن رأيكم هو الاوفق لمصلحة القومية العربية .

ولكني لم أر من الموافق أن اترك الامر عند هذه النتيجة التي اراد أن يتوصل اليها الشاب ، لأنها قد تضعف الفكرة الاصلية ، وربما ادت إلى التشكيك في صحتها . فواصلت الحديث ، لزيادة الايضاح ، دفعاً لكل التباس . فقلت :

- ومع ذلك اود أن لا تظنوا باني استبعدت « الارض المشتركة » من عداد « مقومات الامة الاساسية » مراعاة لتطلبات القومية العربية . بل اود أن تتأكدوا بأني فعلت ذلك مستنداً إلى كل ما عرفته عن تواريخ الامم ونواميس الاجتماع ، عن طريق مطالعة الكتب من ناحية وعن طريق المشاهدة المباشرة ، من ناحية اخرى .

اعتقد أن ما قلته عن البولونيين ، قبل حديثي عن البلاد العربية ، يدل على ذلك دلالة كافية . ومع هذا ، ارى أن اذكر لكم أمثلة ووقائع اخرى ، لتزدادوا تأكداً من الامر ، وتذيعوها بين زملائكم الذين تلتقون بهم وتتناقشون معهم بشتى الشؤون القومية .

من المعلوم أن اليونانيين لم ينفصلوا عن الدولة العثمانية ، فيستقلوا في دفعة واحدة ، بل انفصلوا عنها في خمس دفعات متباعدة . وعندما استقل القسم الاول منهم ، في جزء من بلاد اليونان الحالية ، فكونوا « الدولة اليونانية » ، بقي القسم الاعظم منهم تحت الحكم العثماني المباشر ، ولم ينفصل عنها ، وينضم إلى الدولة اليونانية المستقلة ، الا بصورة تدريجية ، جزءاً فجزءاً ، خلال مدة تزيد على القرن الكامل . وطبيعي أن اليونانيين بقوا محرومين من « ارض مشتركة » طوال هذه المدة .

خذوا مثلاً جزيرة كريت : إنها ظلت ولاية عثمانية ، بعد استقلال اليونان ، مدة تناهز ثلاثة ارباع القرن . فهل يجوز لنا أن نقول : إن اهالي الجزيرة المذكورة لم يكونوا من اجزاء الامة اليونانية طوال هذه المدة ، لأنهم كانوا يعيشون في ارض مشتركة بينهم وبين جماعات من الاتراك ، ومنفصلة عن سائر البلاد اليونانية انفصالا مادياً ؟ إن الثورات التي قاموا بها وكرروها المرات بعد المرات ، خلال عشرات السنوات ، تعطينا الجواب الفعلي عن هذا السؤال ؛ فلا تترك مجالاً للشك في أنهم كانوا ينتسبون إلى الامة اليونانية ، على الرغم من انهم كانوا محرومين من « أرض مشتركة » تربطهم بسائر اليونانيين .

وكذلك الامر في جزيرة رودوس ، ومجموعة الجزر التي عرفت باسم « الدوديكانز » ـ بمعنى الجزر الاثني عشر ـ أن الجزر المذكورة كانت منفصلة عن البلاد اليونانية ، حتى الحرب العالمية الثانية ، طوال الحكم العثماني اولاً ، وخلال الحكم الايطالي الذي اعقب ذلك مؤخراً . إن اهالي الجزر المذكورة ، حافظوا على قوميتهم اليونانية ، على الرغم من حرمانهم من « ارض مشتركة » بينهم وبين سائر اليونانيين .

وتأملوا في واقعة أقرب إلينا من ذلك ايضاً : جزيرة قبرص . اربعة اخماس سكانها من اليونانيين وخمسهم من الاتراك . حكم الجزيرة الاتراك العثمانيون مدة قرون عديدة ، ثم خلف هؤلاء في حكمها الانكليز ، منذ مدة تناهز ثلاثة ارباع القرن . إن « الاشتراك في ارض الجزيرة » لم يجعل قاطنيها امة واحدة ، كما أن « عدم الاشتراك في الارض » لم يحل دون بقاء الاتراك القاطنين فيها اتراكاً ـ يتوجهون بقلوبهم نحو حكومة انقرة ـ كما أنه لم يحل دون بقاء الاغريق فيها اغريقاً ـ يتوجهون بقلوبهم نحو حكومة اثينة .

إن المناورات السياسية التي قامت بها بريطانيا خلال السنوات الاخيرة ، انتهت إلى جعل الجزيرة المذكورة « جمهورية مستقلة » ، داخلة في الكومونولث البريطاني . ولكن من البديهي أن ذلك لم يغير شيئاً من « قومية » سكان الجزيرة .

ولأعطيكم أمثلة ابرز من ذلك ايضاً ، أود أن انتقل إلى بلاد البلقان : اني عشت وعملت في مختلف انحاء تلك البلاد مدة ثمانية اعوام ، اطلعت على أحوال سكانها إطلاع الشاهد العَيَان . رأيت بعض المدن والقرى التي يقطنها البلغار والأتراك ، وأخرى يقطنها اليونانيون والأتراك ، واخرى يقطنها الصرب والاتراك ، وأخرى يقطنها الصرب والألبان . . وذلك بجانب الكثير من المدن والقرى التي يقطنها جماعات من الاتراك والبلغار واليونانيين أو جماعات من اليونانيين والاتراك والألبان . . . وكل ذلك فضلاً عن بعض القرى التي يقطنها جماعات من « الفلاخ » ـ

١٤ ـ ٢٠٤٧ .

مثل اهالي رومانيا . إن كل واحدة من الجماعات المذكورة كانت قد احتفظت بقوميتها منذ قرون عديدة ، على الرغم من اشتراكها في الارض مع الجماعات الاخرى . وظلت تتوجه نحو « دولة أمتها » ، وتعمل للالتحاق بها ، على الرغم من عدم وجود ارض مشتركة بينها وبين سائر امتها .

ومن المعلوم أن الحروب البلقانية اظهرت كل ذلك إلى العيان .

وترون من ذلك ، بكل وضوح أني كوّنت فكرتي من عدم جواز اعتبار الارض من « مقومات الأمة الاساسية » ، بناء على مشاهداتي وملاحظاتي الشخصية ـ في الدرجة الاولى ـ وذلك قبل أن تنقسم الدول العربية إلى دول ودويلات ، فتنشأ في كل واحدة منها جماعات من الاقليميين .

ولهذا السبب استطيع أن اقول أنه لا يحق لاحد أن يزعم بأن رأيي في هذا المضمار متأثر بنزعتي القومية اكثر من تأثره بأبحاثي العلمية .

ـ ٤ ـ

وقد اطلعت على « نقد » وجه إلى رأيي في أمر « الارض المشتركة » ، بالاستناد إلى ملاحظة من نوع آخر تماماً :

قال الناقد : إن زانقفيل كان من الذين يقولون بأن الارض ليست من عناصر القومية الاساسية ، والبرهان الذي يقدمه على ذلك حالة « بني اسرائيل » . ونحن اذا سلمنا برأي القائلين بأن الارض ليست من عناصر الامة الاساسية ، وجب علينا أن نعترف بأن « بني اسرائيل » امة ، وخسرنا بذلك قضية فلسطين .

غير اني لم اجد أي مبرر معقول لهذه الملاحظة الغريبة التي قرأتها في كتاب مطبوع باللغة العربية .

لأن حقنا في فلسطين لا يتبع ـ بوجه من الوجوه أمر « التسليم أو عدم التسليم بأن الارض من عناصر القومية الاساسية » ولا يرتبط بصورة من الصور بأمر « الاعتراف أو عدم الاعتراف بأن بني اسرائيل امة » . بل حقنا في فلسطين يستند إلى أنها بلادنا منذ عشرات القرون ، وانها موطن ابناء امتنا منذ آلاف السنين ، وان الصهاينة اغتصبوها منا اغتصاباً ، بمساعدة المستعمرين ، في ظروف يعرفها الجميع .

إن سخافة هذا الربط ، تبرز إلى العيان ، بوضوح اعظم من ذلك ، بالملاحظة التالية :

لنفرض أن فلسطين لم يُستـول عليها ويـطرد سكانها الصهيـونيون ؟ بـل استولى عليها ، وهاجـر اليها وطـرد سكانها الفـرنسيون ، أو الايـطاليون ، أو الالمـان ، أو اية جماعة من الجمـاعات التي لا مجـال للشك في أنها « امـة » ، فهل كـونهم منتسبـين إلى « أمة » يعطيهم حق البقاء فيها ، وينزع منا حق العمل لاستردادها !

ولهذه الاسباب ، قلت وأقـول : إن الربط بـين قضية فلسـطين وبين النـظريات القومية ، خطأ عظيم ، يجب أن نتجنبه بكل اهتمام .

واكرر ما قلته آنفاً : إن « الارض المشتركة » أو « الارض المعلومـة والمعينة » من لوازم الدولة ، ومميزاتها ، ولكنها ليست من مقومات الامة . لأن الامة لا تكون صاحبة « أرض مشتركة ومعلومة » الا عندما تكوِّن « دولة قومية موحدة » ، حيث تنطبق حدود الدولة على حدود القومية تمام الانطباق .

ذيل:
حول عنصر التاريخ في تكوين القومية

نقل لي احد الشبان ما سمعه من احدى محطات الاذاعة في نقد كتابي « ما هي القومية » .

قال الناقد : إن الاستاذ الحصري صرح في الكلمة الختامية التي انهى بها الكتاب « بأن الاساس في تكوين الأمة وبناء القومية هو : وحدة اللغة ووحدة التاريخ » مع انه لم يتكلم عن وحدة التاريخ في صفحات كتابه التي تسبق الكلمة المذكورة ، والتي تزيد على ٢٥٠ صفحة .

ولكني استغربت هذا النقد . وفتحت الكتاب ، وقرأت ما كتبته فيه ، خلال بحثي في تعريف مانتشين :

إن « وحدة الأصل لا يجوز أن تعتبر من الصفات المميزة للأمة ، بوجه من الوجوه .

« في الواقع أن ابناء الأمة الواحدة يعتبرون بعضهم بعضاً أقارب واشقاء ، كأنهم منحدرون من أصل واحد ، كما أنهم يسمون أسلافهم باسم الاجداد بوجه عام .

« ولكن هذه القرابة التي يشعر بها ويتكلم بها ابناء الأمة الواحدة هي قرابة معنوية ، تنشأ من الروابط الاجتماعية المختلفة ـ ولا سيما من الاشتراك في اللغة وفي التاريخ ـ فلا تدل بوجه من الوجوه على قرابة الأصل والدم » (ص ٤٥) .

يلاحظ ، اني ذكرت هنا « التاريخ » بجانب اللغة ، وفضلاً عن ذلك ، بعد شرح هذه القرابة المعنوية قلت :

« ومهما كان الأمر ، ان وحدة الأصل يجب أن تخرج من كل تعريف يتعلق بالأمة . فمن الأوفق الاستعاضة عن ذلك بـ « وحدة التاريخ » . لأن وحدة التاريخ هي التي تلعب أهم الأدوار في تكوين القرابة المعنوية التي أشرت اليها آنفاً ، وفي توليد « وهم وحدة الأصل » الذي يسود الأذهان » (ص ٤٦) .

يلاحظ اني تكلمت هنا أيضاً عن التاريخ ، وصرحت بأنه من أهم عوامل « القرابة المعنوية » وقلت بأنه يجب ان يأخذ مكاناً خاصاً في تعريف الأمة ، عوضاً عن « وحدة الأصل والدم » ، التي يجب أن تستبعد من تعريفها .

فالقول بأني لم أتكلم عن وحدة التاريخ قبل الكلمة الختامية ، يخالف الواقع مخالفة صريحة . في الواقع اني لم أعد إلى بحث ذلك بعد الفقرتين المذكورتين ، ولكن السبب في ذلك ، هو : أن هذه القضية لم تكن مدار جدال ونقاش بين الباحثين . وانا حصرت ابحاثي في كتابي « ما هي القومية » ؟ في نطاق استعراض النظريات المختلفة وانتقادها .

هذا ، فضلاً عن أني كنت شرحت دور التاريخ في تكوين القومية في مؤلفاتي الاخرى ـ ولا سيما في كتابي « الوطنية والقومية » .

عود الى مسألة : من هو العربي ؟

في كتابي « آراء وأحاديث في القومية العربية » ، كنت وصفت المناقشة التي جرت في قاعة « جمعية الوحدة العربية » ، حول سؤال : « من هو العربي » ؟

كان الاستاذ الذي فتح باب المناقشة قال : « العربي هو من يتكلم العربية ، ويريد أن يكون عربياً » . وأما أنا ، فقد اعترضت على القيد الأخير ، قائلاً « قد يكون المرء عربياً ، غير واع لعروبته » .

ورد عليّ الاستاذ المحاضر متسائلاً : « إذا لم يرد هو أن يكون عربياً ، فكيف تستطيع أن تعتبره عربياً ؟ . ألم يكن من الأوفق أن نجعل الارادة شرطاً من شروط العروبة » ؟

غير أني أجبت عن هذا السؤال بالكلمات التالية :

« عندما نجد شخصاً لا يعترف بعروبته ، ولا يعتز بها ، على الرغم من كونه عربي اللسان ، وعلى الرغم من انتسابه الى شعب عربي ، يجب علينا أن نبحث عن الأسباب التي تحمله على الوقوف هذا الموقف :

« فإن ذلك ، قد يكون ناتجاً عن الجهل : فيترتب علينا أن نعرفه الحقيقة ،

« وقد يكون ناشئاً عن الغفلة والانخداع ، فعلينا أن نوقظه ، ونهديه سواء السبيل ،

« وقد يكون ناتجاً عن فرط الانانية ، فيجب علينا أن نعمل للحد من انانيته .

« ومهما كان الأمر ، لا يجوز لنا أن نقول : « انه ليس بعربي ، ما دام لا يريد أن يكون عربياً ، ما دام لا يعترف بعروبته » أو ما دام يأنف من العروبة .

« انه عربي ، شاء هو أم أبى ، اعترف هو بذلك او لم يعترف ـ في الحالة الحاضرة . انه عربي ، جاهل ، أو غافل ، أو عاق ، او خائن ، ولكنه عربي على كل حال . عربي فاقد الوعي والشعور وربما كان في الوقت نفسه فاقد الضمير » (ص ٦٥ ـ ٦٦) .

يظهر أن الرأي الذي كنت سردته فنشرته بهذه الكلمات الموجزة ، لم يسترع اهتمام البعض ، ولم يؤثر في اعتقاد البعض الآخر . وظل بعض الكتّاب والاساتذة يقول ويكتب « ان العربي ، هو من يتكلم العربية ، ويريد أن يكون عربياً » .

وذلك اضطرني إلى تكرار مناقشة المسألة المذكورة في مجالس عديدة وبمناسبات شتى ، وحملني على شرح رأيي في هذا المضمار ، بالمزيد من التفصيلات ، عدة مرات .

قال لي احد المعترضين يوماً :

« أقول بكل صراحة ، أنا لا استطيع أن اعتبر الشخص عربياً . . عندما أراه هو نفسه ينكر عروبته ، ولا يريد أن يكون عربياً » .

فرأيت ان اسلك طريقاً آخر لإقناعه ، فسألته :

ـ اريد أن اعرف : ماذا سيكون موقفكم ، ماذا يجب أن يكون موقفنا ـ امام من يقول انا عربي ، بعد أن كان ينكر عروبته ؟ هل يجب أن نقول : انه ما كان عربياً ، ثم صار عربياً ؟ أم يجب أن نقول : أنه ما كان يشعر بعروبته ، فما كان يعترف بها ، ولكنه بعد ذلك ادرك حقيقته وشعر بعروبته ، وصار يعترف بها ؟

وبعد سرد هذا السؤال ، رأيت أن ادعمه بأمثلة واقعية ، فقلت :

ـ مثلاً ، اني كنت قرأت قبل نحو سنتين مقالاً لأحمد بهاء الدين ، يعترف فيه بأنه كان بعيداً عن التفكير بالعروبة ، ثم يشرح الظروف والعوامل التي جعلته يستفيق من غفلته ، ويشعر بعروبته .

وخلال السنة الماضية ، قرأت مقالة لصلاح عبد الصبور ، يصف فيها ، بصراحة وبلاغة ، تاريخ وجدانه النفسي ، ويشرح التحول الذي حدث في رأيه وشعوره ، والذي أعاده إلى عروبته .

إذن ، امامنا اعتراف علني صريح ، صادر من قلم اثنين من ألمع كتّابنا الشبان : هل يجوز لنا ، ان نقول ـ والحالة هذه ـ أن أحمد بهاء الدين ما كان عربياً ، ثم صار عربياً ؟ وهل يسوغ لنا أن نقول : أن صلاح عبد الصبور لم يكن عربياً ،

إنما صار عربياً ، اعتباراً من تاريخ نشر اعترافه ، او اعتباراً من تاريخ « التحول » الذي شرحه في مقالته ؟

بديهي ، إن امثال هذه الأقوال تكون سخيفة بكل معنى الكلمة . واما التفكير العلمي المنطقي ، فإنه يحتم علينا أن نقول ـ امام هذه الواقعات ـ أن فلاناً كان غافلاً عن قوميته ، غير واعٍ لعروبته ، ولكنه بعد ذلك استيقظ من غفلته ، وصار يشعر بعروبته .

وقد لاحظت أن الاستاذ المعترض قد تأثر من ايضاحاتي هذه . ومع ذلك لم يشأ أن يتخلى عن فكرته السابقة ، فقال :

ـ ولكن هذه احوال شاذة . فهل يجوز لنا أن نبني احكامنا على الأحوال الشاذة ؟

وأما أنا ، فأجبت عن سؤاله هذا ، قائلاً :

ـ لا . . . هذه ليست احوالاً شاذة . انا ذكرت هذين الاعترافين ، لأنهما منشوران في جريدة ومجلة . ولكني اؤكد بأني سمعت اعترافات مماثلة لذلك ، من عشرات وعشرات الكتاب والمفكرين ، خلال محادثاتي الخاصة .

وفضلاً عن ذلك ، إذا أمعنّا النظر في مقالة أحمد بهاء الدين أو صلاح عبد الصبور ، وجدنا أنها لا تصف حالة الكاتب وحده ، بل تتناول حالة جيله بأجمعه . .

وبما أن مقالة صلاح عبد الصبور كانت لا تزال محفوظة في درج مكتبي ، أخرجتها منه ، وأعطيتها الى مخاطبي ، ورجوته أن يقرأها ، مع التأمل ـ بوجه خاص ـ في الأسطر التي اشرت اليها بالقلم الأحمر .

وهذه هي اهم الفقرات الواردة في المقالة ، بالنسبة إلى المسألة التي نتناقش فيها :

قال صلاح عبد الصبور ، في مقالته المنشورة في جريدة الصحافة الصادرة في ١٨ حزيران سنة ١٩٥٩ ، تحت عنوان « كيف عدت إلى عروبتي » ؟

« سعدت بالكتابة ليوميات الصحافة . وكان سر سعادتي ان هذه اليوميات ، يزمع لها المشرفون عليها ، ان تكون ممثلة لأقطار امتنا العربية ، من الخليج إلى المحيط ، وفي ذلك التفات واضح إلى وحدة امتنا العربية ، التي تستعصي على التجزئة الزائفة والتقسيم المصطنع .

« وحين انشأت اكتب ، تذكرت تاريخ وجداني النفسي في حيرته وضلاله ، وشكه وحيرته حتى اهتدى الى عروبته .

« ونحن في الأقليم الجنوبي قد خضنا إلى عروبتنا طريقاً طويلاً . كانت تتوزعنا فيه مسالك شتى ، واتجاهات متباينة ، فرضتها علينا ظروف تطورنا الفكري والسياسي منذ ميلاد اقليمنا الحديث . . » .

وبعد وصف تلك المسالك وشرح تلك الظروف يقول محرر المقالة :

« . . . فكّرت في ذلك كله ، وانا أتأهب للكتابة ، وفكرت في الطريق الذي خضته عائداً إلى عروبتي .

« لم تعلمنا المدرسة شيئاً عن العروبة ، بل لعلها ألقت في نفوسنا ان العروبة شأنها شأن الفرعونية والاغريقية ، والعثمانية . كلّها موجات حضارية مرت على سطح الحياة في مصر ، ثم انحدرت .

« وخرجنا من المدرسة لنجد الحياة حولنا مقلوبة ، والأوضاع خاطئة ، والحاجة ملحّة إلى الاصلاح . ولنجد الثقافة تمتهن ، والأدب يضلل ، والفكر يلتوي في مسارب الانتهازية والتدجيل .

« واصبح معظمنا حائراً بين المذاهب والاتجاهات موزع النفس بين وسائل الاصلاح ، لا يكاد يستقر له قرار بين احداها .

« وكانت العروبة بعيدة عن قلوبنا » .

وبعد وصف التغير الذي حدث في مشاعره ، تحت تأثير عوامل مختلفة ، يختم المحرر مقالته بالكلمات التالية :

« إنني كلما فكرت في حياة وجداني ، عرفت ان العروبة ، هي نهاية الطريق ، لأنها الكلمة الأصلية ، النابعة من النفس ، التي تنمو معنا وتمتد ظلالها الفكرية والنفسية والنظرية على أيدينا ، وتفاءلت بالخلاص للحائرين ، واليقين للمترددين ، والعودة لكل ضالّ عن الركب .

وتفاءلت بالوحدة القادمة المنتصرة من الخليج إلى المحيط » .

طبيعي أن الاستاذ المعارض ـ عندما قرأ المقالة ـ اضطر الى التسليم بأنها تصف حالة جيل بأجمعه . وأنا رأيت ـعندئذٍـ أن اضيف إلى اقوالي السابقة ، الأمور التالية ، بغية تعميق وترسيخ قناعته في هذه القضية ، فقلت :

أوّد أن تتأكدوا أن هذه الحالة ليست خاصة بمصر ، بل لها امثال كثيرة جداً ، في سائر البلاد العربية ، ولو كانت اقدم تاريخاً منها . وأقول اكثر من ذلك : انها ليست خاصة بالعرب وحدهم ، بل لها امثال كثيرة وكثيرة جداً ، في تواريخ سائر الأمم التي اخذت تشعر بقوميتها ، بعد غفلة طويلة . مثلاً ، اننا نجد لها امثالاً عديدة ، في تاريخ نشوء الفكرة القومية في المانيا ، وايرلندا ، وبلغاريا .

إن مفكـري تلك البلاد وكتـابهـا ايضـاً اجتـازوا فتـرات طـويلة من الـزمن ، لم يشعروا بقوميتهم الخاصة . وظلوا ـ مدة من الزمن ـ حـائرين بـين تيارات متضـاربة ، قبل أن يلقوا بأنفسهم إلى تيار القومية الجارف .

إن ما عرفته عن حقائق تاريخ الأمم المذكورة ، هو الذي حملني عـلى القول بـأن الأمة كائن حي ، له حياة وشعور . وعدم وجود الشعور ، لا يعني عدم وجود الأمة . بـل أن الأمة التي لا تشعـر بشخصيتها القـومية اليـوم ، قد تشعـر بها غـداً ، وبتعبـير اصح : لا بد من أن تشعر بها غداً .

وسـألني احدهم بعـد الاستماع الى احـدى المنـاقشـات التي جـرت حـول هـذه القضية :

ـ ولكن ، ما الفائدة من خوض غمـار هذه المسـائل ؟ هـل يترتب عليهـا نتيجة عملية ؟

وأنا اجبته ، دون تـردد : لا شك في أن لهـذه المسألـة اهمية كبـرى ، وانا اذكـر جيداً ، ان الكثيرين من الكتّاب والساسة كانوا يقولون « فلنترك مصـر جانبـاً ، ما دام المصريون انفسهم لا يعترفون بعروبتهم » . ولكني كنت ارد عليهم ، بقولي « أن مصر عربية ، فإذا كان المصريون لا يشعرون بذلك في الحالة الحاضرة ، فلاّ مجـال للشك في أنهم سيشعرون بعروبتهم ، وسيعترفون بها ، وسيعملون من اجلها » عاجلاً أو آجلاً .

ولا اراني في حاجة إلى القول بأن الوقائع جاءت مؤ يدة لهذا الحكم تأييداً تاماً .

اهم مسائل التربية من وجهة الوطنية والقومية

« كارلتون واشبرن » من كبار رجال التربية في الولايات المتحدة الامريكية ، قد اشتهر بوجه خاص بالطريقة التي استحدثها للتعليم الاستفرادي ، في مدارس « وينتكا » ؛ قام ـ سنة ١٩٣١ ـ برحلة استطلاعية إلى مختلف انحاء العالم ، درس خلالها اتجاهات التربية الاساسية السائدة في مختلف البلاد .

إنه نشر قبيل رحلته هذه في امهات المجلات التربوية ، سلسلة اسئلة موجهة إلى رجال التربية والتعليم ـ على شكل كتاب مفتوح ، وطلب منهم عنها أجوبة تحريرية . كما أنه عندما اجتمع برجال التربية في البلاد المختلفة وجه اليهم بعض الاسئلة الشفهية ، حول اهم المسائل التربوية التي تشغل بال المفكرين .

وعندما جاء إلى بغداد ، التقى بي ايضاً ، واستطلع رأيي في المسائل المذكورة .

وأنا ـ بعد المحاورات التي جرت بيني وبينه ـ خصصت عدداً من « مجلة التربية والتعليم » التي كنت اصدرها في بغداد ، لـ « كارلتون واشبرن » ؛ نشرت فيه المحاضرات التي القاها على المعلمين ، والمقالة التي كتبتها عن « طرائق التعليم الاقتياسي ، والأساليب الاستفرادية في التدريس » ـ مستعرضاً فيها المحاولات والتجارب التي قامت في كل من سويسرا وبلجيكا وفرنسا ، وألمانيا ، وامريكا ، كما نشرت في العدد المذكور اسئلة واشبرن ، مع اجوبتي عنها .

إن الاسئلة والأجوبة المذكورة كانت تشمل اسس التربية بوجه عام غير انه ، كان بينها ما يحوم حول اهداف التربية الوطنية والقومية بوجه خاص .

وقد رأيت من المفيد أن انقل فيما يلي هذا القسم من تلك الأسئلة والأجوبة ،

تاركاً اقسامها الأخرى جانباً ، لأنها ـ على الرغم من أهميتها ـ لا تتصل بمواضيع أبحاث هذا الكتاب .

١ ـ الأسئلة

أ ـ اولى المسائل التي أثارها كارلتون واشبرن ـ في خطابه المفتوح المنشور في امهات مجلات التربية ـ كانت تحوم حول « التربية والمجتمع » :

« ما هي الغايات التي تحاولون الوصول اليها بواسطة التربية ، فيما يخص المجتمع ؟

(١) هل تبتغون أن توجدوا بفضل التربية ، مجتمعاً من نوع خاص ؟ وإذا كان الأمر كذلك ، فما هو هذا النوع ؟

(٢) أو تحاولون تكييف الطفل لنوع من المجتمع موجود في الحال الحاضر ؟ فإذا كان الأمر كذلك ، فما هو هذا النوع ؟

(٣) أو تهتمون بتنشئة كل فرد على أحسن ما يمكن من الصور ، دون أن تقرروا لأنفسكم غاية اجتماعية معينة سلفاً ، لأنكم تأملون أن الأفراد الذين سينشأون بهذه الصورة يستطيعون أن يحلوا المشاكل الاجتماعية على وجه أحسن مما يستطيع حلها الجيل الحاضر ؟

(٤) إذا كانت احدى هذه الفرضيات الثلاث لا تحدد هدفكم الاجتماعي بوضوح ، فهل تتفضلون بتثبيت وتوضيح هذا الهدف » ؟

ب ـ وأما اهم الأسئلة الشفهية التي القاها واشبرن على رجال التربية والتعليم خلال اجتماعه بهم في بلادهم ـ حول المسألة الآنفة الذكر ، فكانت تتلخص بما يلي :

« ـ هل يجب أن نربي الطفل للمحافظة على النظام الاجتماعي الحالي ؟ أو لايجاد نظام اجتماعي جديد ، وفقاً للآراء التي نقررها من الآن ؟ ام يجب أن نربيه لأجل نفسه ، ونترك « أمر المحافظة على المجتمع الحالي » أو « تجديد المجتمع المذكور » على عاتقه ؟

« ـ هل يجب ان نربي الأطفال بصورة تحملهم على وضع منافع بلادهم ومجدها فوق كل شيء ؟ أو بصورة تسوقهم إلى تضحية هذه المنافع في سبيل سعادة العالم ؟

« ـ هل يجب أن نكسب الأطفال « وطنية شديدة » . حتى إذا حدث يوماً من الأيام « تنازع » بين قناعاتهم الوجدانية وبين مطاليب الدولة ، تتغلب في انفسهم مقتضيات « طاعة الدولة » على « القناعات الوجدانية » ؟

« ـ كيف يجب أن ندرس التاريخ ؟ كعلم موضوعي على قدر الامكان ؟ ام كواسطة دعاية قومية ، تخدم تنمية بعض العواطف والميول ؟

« ـ هل يجب ان نسمح للاطفال في المدارس أن يتناقشوا في كل مسألة ، مهما كانت دقيقة ؟ وإذا كان الأمر كذلك ، فهل يترتب على المعلم أن يحملهم على قبول وجهة نظر خاصة ؟ وما هي هذه الوجهة : وجهة نظره هو ، أو وجهة نظر الحكومة ؟ » .

ج ـ وأما أجوبتي عن الأسئلة التحريرية والشفهية المذكورة ، فتتضح من التفاصيل التالية : انقلها من العدد (٣١ و٣٢) من مجلة التربية والتعليم ـ من مجلدها الخامس الذي كان صدر سنة ١٩٣٢ .

٢ ـ المجتمع الحالي والمجتمع القادم

إن الأمم التي تكون قد وصلت إلى درجة كافية من الرقي والتقدم والقوة والمجد ، تستطيع أن تجعل « استقرار النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الراهن » هدفاً من اهدافها الاصلية في التربية والتعليم ، فتوجه جهود مدارسها نحو مهمة « جعل الجيل الجديد عاملاً على حفظ النظام الراهن من حيث الأساس ـ مع السعي وراء انمائه وتقويته على قدر الامكان » .

غير أن الأمة العربية لم تكن في هذه الحالة ، ولهذا لا يسوغ لمربيها أن يجعلوا (المحافظة على الوضع الراهن) هدفاً من اهداف التربية الاسمى .

نحن نشعر بالتأخر العظيم والنقائص الكبيرة التي بلي بها مجتمعنا الحالي ؛ ولذلك نسعى وراء إيجاد مجتمع جديد ، يختلف عن مجتمعنا الحالي اختلافاً كلياً ، من جميع الوجوه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية .

ونحن لا نجهل نوع هذا المجتمع بوجه عام : بل نعلم أن الأمة العربية ظلت متأخرة في مضمار الرقي والحضارة تأخراً كبيراً ، ومحرومة من ثمار العلوم والفنون العصرية الحديثة حرماناً أليماً . ونجد أن بعض أبنائها في بعض الجهات لا يزالون يعيشون كما كان يعيش اجدادهم في القرون الوسطى ، إن لم نقل في القرون الأولى . ولذلك نريد أن نتلافى هذا التأخر ، ونصلح هذا النقص ، لكي تصبح امتنا متمتعة بنعم الحضارة العصرية من جميع نواحيها ، ومتبوئةً المكان الذي يليق بها ، نظراً لعظمة ماضيها .

إننا نعلم أن الأمة العربية غلبت على امرها ، وحرمت من نعم « الوحدة والاستقلال » منذ عهد بعيد ، وقد تقاسمتها الدول المستعمرة اخيراً ، وأخذت تسعى بكل ما لديها من قوة وسلطان ، لترسيخ نفوذها المادي والمعنوي في البلاد التي استولت عليها . والتفرقة الادارية التي حدثت بهذه الصورة عقدت المشاكل الاساسية ، كما

زادت الحيرة في « الفكرة القومية » . إن هذه الفكرة لم تنم النمو اللازم من جراء تأثير النزعات الدينية والمذهبية من جهة ، والتسويلات الاستعمارية من جهة اخرى ؛ كما اخذت تتصادم بمقتضيات المشاكل الاقليمية أيضاً ، بصور شتى .

كل هذه الأحوال ، ترينا بوضوح تام ، الواجبات التي تترتب علينا في هذه الظروف : فعلينا أن نسعى لتوحيد البلاد العربية ، لتكون أمة قوية عصرية ، تستعيد مجدها الغابر ، وتدخل في مصاف الأمم الراقية . ولذلك لا نستهدف في تربيتنا « المحافظة على المجتمع الحالي » بل نسعى لجعل الجيل الجديد عاملاً لتكوين « المجتمع الراقي » الذي ننشده على الدوام .

أما طريقة « الاهتمام بتنشئة الفرد بأحسن ما يمكن من الصور ، على أمل أن يحل مشاكل المستقبل بنفسه ، دون أن نفكر في شكل المجتمع القادم منذ الآن » فهي طريقة لا نستطيع الالتفات اليها أبداً ، لأنها قد تلائم احوال الأمم التي تسير في مقدمة الحضارة ، والتي تستطيع أن تقول في نفسها : « ان الزمان يخدمني دائماً » . قد تلائم احوال الأمم التي تكون راضية مطمئنة على سجايا ابنائها ، والتي تستطيع أن تقول دائماً : « لا بد أنهم يعملون ما يقتضيه الصالح العام » . . . غير اننا بعيدون عن هذه الأحوال بعداً كبيراً ، بل بعكس ذلك ، تجد أن كل فرد منا ، معرض لتيارات معاكسة متناقضة . . . كما نجد أن معظم التيارات الحاكمة ، مخالفة لمصالحنا القومية . فإذا تركنا الأمور على حالها دون أن نسعى للسيطرة على هذه التيارات - بقوة التربية - ودون أن نجتهد لتوجيهها نحو تكوين المجتمع الجديد الذي ننشده - عن طريق التربية - نكون قد تركنا الاجيال الجديدة عرضة لتأثير العوامل الخارجية الاجنبية التي تخالف مصالحنا القومية مخالفة تامة .

ولهذا السبب نحن مضطرون لحشد جهودنا في تربية الجيل الجديد ، نحو الغاية القصوى التي ننشدها ، وهي توحيد الأمة العربية وترقيتها .

٣ - الفرد والمجتمع

كثيراً ما يتناقش المربون في مسألة تقديم وتفضيل المطالب والخصال الفردية على الاجتماعية ، أو الاجتماعية على الفردية ، في الجهود والمقاصد التربوية .

إنني لا اتردد في ترجيح المطالب والخصال الاجتماعية ، نظراً لأحوالنا العامة لأن العرب - بوجه عام - أقوياء من حيث الخصال الفردية ، ضعفاء من حيث الخصال الاجتماعية . فيجب علينا أن نجعل امر « ازالة هذا الضعف » من اهم المرامي في جهودنا التربوية

إننا نرى فعلاً عدداً كبيراً من افراد العرب ينجحون نجاحاً باهراً ، في جميع اقطار العالم وفي جميع نواحي الاعمال . . . نشاهد ذلك على الأخص في المهاجر ، بين العرب الذين يعيشون خارجاً عن مواطنهم الاصلية ، في الصين والهند الشرقية ، وفي امريكا الشمالية والجنوبية . كل ذلك يدل دلالة جلية على قوة الخصال والقابليات الفردية في الأمة العربية . فيمكننا أن نقول : أن ما يحتاج اليه العربي قبل كل شيء واكثر من كل شيء ، هو « التربية الاجتماعية » التي تقوي وتنمي في نفسه روح التضامن والطاعة والتضحية ، فتضمن له النجاح لا كفرد قائم بنفسه فقط ، بل كشخص خادم لأمته ايضاً .

ولذلك أقول بلا تردد : يجب علينا أن نهتم بتقوية الخصال الاجتماعية اكثر من اهتمامنا بتنمية القوى الفردية .

٤ ـ تعليم التاريخ

إن تعليم التاريخ بصورة علمية بحتة ، وبنظرة موضوعية ذاتية مطلقة ، مجرداً من جميع أنواع التأثرات الذاتية والقومية . . . اذا كان ممكناً في المدارس العالية ، فهو متعسر جداً في المدارس الثانوية ، ومتعذر مطلقاً في المدارس الابتدائية .

فالمعلم لا يستطيع أن يدرس إلا جزءاً صغيراً من التاريخ ، ولا يستطيع أن يتوسع إلا في قسم قليل من الوقائع ، فيضطر لذلك إلى « انتخاب » قسم من الوقائع والابحاث . وبديهي أن الانتخاب يتضمن بطبيعته « التأثير الذاتي ، والترتيب القصدي » . فما دام الانتخاب ضرورياً ، فمن الطبيعي أن يأخذ الاتجاه الذي تقتضيه التربية الوطنية والقومية ، ولا سيما أنه لا توجد بين ايدي المعلمين واسطة تربوية اثمن وانجع من دروس التاريخ لانماء العواطف الوطنية والقومية وتقويتها .

ولذلك نرى من واجبنا أن نتخذ دروس التاريخ محوراً للتربية القومية .

إن هذه الملاحظة العامة ، تكتسب خطورة خاصة ، بالنسبة إلى تاريخ الأمة العربية : لأن امهات الكتب الموضوعة فيه مكتوبة ـ بوجه عام ـ بنزعة ذاتية ، تبتعد عن « الحقيقة المحضة » بعداً كبيراً . فما كتب منها باللغة العربية ، تأثر بالنزعة الدينية اكثر من تأثره بالنزعة القومية ، أو مستوحى من الكتابات الغربية ، وأما ما كتب منها باللغات الأوروبية فبعيد أيضاً عن الحياد التام ، بسبب نظر الاوروبيين الخاص إلى الشرقيين بوجه عام ، والعرب بوجه خاص ، فإن النضال العنيف الذي استمر قروناً طويلة بين الشرق والغرب ، والتباعد المعنوي الذي حصل بين الفريقين بسبب هذا النضال ، جعل الغربيين يتباعدون عن الحياد في الأمور المتعلقة بالشرق والعرب بوجه

عام ، ويتعصبون على العرب تعصباً صريحاً في كثير من الأحيان .

فيترتب علينا أن نعيد النظر في تاريخنا بنزعة تربوية قومية ، ونبحث في زواياه عما يفيدنا في جهودنا التجديدية من جهة ، وفي مرامينا القومية من جهة اخرى .

وبهذا الاعتبار لا أتردد في القول بأن دروس التاريخ عندنا ، يجب أن ترمي إلى « التربية القومية » قبل كل شيء ، فتسعى لازالة آثار الدعايات السابقة أولاً ، ولتجديد وتقوية نزعة الوحدة وأمل النجاح ثانياً .

إن بعض الأمم لم تتردد في الأقدام على « خلق الخرافات وابتداع الاكاذيب » في دروسها التاريخية ، في سبيل الوصول إلى غاياتها القومية . ونحن نعتقد أن الأمة العربية لا تحتاج إلى خلق الخرافات لمثل هذه الغايات : فتاريخها حافل بدروس المجد والعبر ، فلا يحتاج إلى شيء غير الانتخاب المعقول ، والعرض الملائم دون تضليل واختلاق .

٥ ـ السياسة في المدارس

إن كلمة « السياسة » من الكلمات التي تشمل معاني متنوعة جداً . ولها وجهتان مهمتان : وجهة السياسة العليا الأساسية ، ووجهة السياسة الفرعية اليومية . إن الوجه الأول يتضمن « التربية الوطنية » فتدخل لذلك في نطاق وظائف المدارس بصورة طبيعية . وأما الوجهة الثانية ، فتتأثر بالنزعات الحزبية ، وتتغير بتغيير الموظفين والوزارات ، فيجب ان تبقى خارج نطاق اشتغال المدارس والتلاميذ ، لأن هذه المسائل السياسية من الأمور المعضلة التي ترتبك العقول في حلها ارتباكاً كبيراً ، لأسباب كثيرة ، اهمها : قربها منا قرباً يمنع علينا امكان الاحاطة بجميع وجوهها ، وعلاقتها بالاشخاص علاقة تسبب تصادم العواطف والمنافع حولها ، وعدم امكان الاطلاع على حقيقة الأمر فيها إلا عن طريق « السماع والنقل » في أكثر الاحيان ، وكثرة « عوامل الضلال والتضليل » التي تعمل عملها في انتشار الشائعات وتطورها في غالب الاحيان .

هذه الأسباب كلها تجعل من الصعب جداً « الوقوف على الحقيقة » في هذه الأمور ، فمن الأوفق ان نحافظ على بكارة أفكار الجيل القادم ، لكي لا تتأثر منا أو من غيرنا ، قبل أن تصل إلى درجة من النضوج تستطيع بواسطتها ان تحصل على فكرة خاصة ، عن علم وبحث .

هذا ، ويجب أن نلاحظ من جهة أخرى أن اشتغال المدارس بهذا النوع من

السياسة ، يولد بعض الحزازات حولها ، ويستوجب التهجم عليها ، فمن واجبنا ان نترك المدارس تجاه ذلك في « موقف حيادي تام » ، لكي تتفق جميع الاحزاب والاشخاص على احترامها احتراماً حقيقياً .

٦ ـ السلم العام

كثيراً ما يبحث الغربيون عن السلم العام ، ويقومون بدعايات واسعة النطاق لبث فكرته بين أمم العالم . فقد أخذ رجال التربية في أوروبا وامريكا يهتمون بمسألة « التربية لتقوية نزعة السلم اهتماماً كبيراً » .

أما نحن فنلاحظ أولاً ، انه لم يوجد إلى الآن على وجه البسيطة أمة ضحَّت بمنافعها ومصالحها في سبيل خدمة سائر الأمم . فكل ما يقال ويدعى في هذا الباب لا يخرج ـ في الحالة الحاضرة ـ عن نطاق « الدعاية » التي لا تخل في بعض الأحيان من قصد « التضليل والخداع » . إن الأمم الكبيرة أيضاً أنهكت قواها في سبيل التسابق والتنازع فيما بينها ، فأخذت تبحث عن الوسائل التي تؤدي إلى « حفظ الأحوال الحاضرة » دون تضحية النفوس والأموال . فإذا اردنا أن نعمل على تقوية هذه الفكرة يجب أن نعمل على بثها أولاً بين الأمم القوية المسيطرة ، دون أن نتغافل عن وجوب اقترانها بنزعة قوية نحو « عدم التعدي على حقوق الغير » و« مراعاة حقوق الأمم المستضعفة » بلا تمويه ولا مخادعة . وأما الأمم المستضعفة ، لا فائدة من بث فكرة السلم بينها ، بل قد يكون في ذلك خطر على تحقيق فكرة السلم نفسها .

زارتني قبل مدة غير يسيرة امرأة امريكية من داعيات السلم العام . فقلت لها في سياق الحديث : انني احب السلم وأود أن اراه سائداً على العالم . فسألتني : ما هي الوسائل التي توسلت بها في المدارس العراقية لبث هذه الفكرة بين الطلاب ؟ واقترحت عليّ ترتيب سلسلة محاضرات في بعض المدارس ؛ غير انني اجبتها قائلاً :

إن فكرة السلم يجب أن تنتشر بين الأمم القوية المسيطرة ، لا بين الأمم الضعيفة المستعبدة . فإن رسوخها في نفوس الأمم المستضعفة لا يؤدي إلى شيء غير « الاستسلام » ، وانني أعتقد أن نمو فكرة « الاستسلام » عند الأمم الصغيرة لا يساعد على توطيد السلم العام ، بل بعكس ذلك يعرقل انتشاره بين الأمم ، لأن تفشي روح الاستسلام في الأمم الضعيفة يزيد في اطماع الأمم القوية ، وزيادة الاطماع تؤدي إلى حدوث التنازع وذلك ينتهي بإخلال السلم العام . فالسلم العام لا يتوطد إلا بانتشار فكرة « مراعاة حقوق الغير » بين الأمم القوية من جهة ، ونشوء فكرة « مقاومة التعدي والدفاع عن النفس » عند الأمم المستضعفة من جهة أخرى . ولهذا السبب انني اعتقد

اعتقاداً جازماً أن بث « فكرة المقاومة والدفاع » عند هذه الأمم يخدم السلم العام اكثر مما يخدمه انتشار فكرة السلم بينها . فإذا أردتم السلم حقيقة فابذلوا جهودكم لبث فكرته بين الأمم القوية الطامعة ، لا بين الأمم الضعيفة المغلوبة .

إن رأيي في هذا الموضوع لم يتغير منذ ذلك الحين .

وفيما يلي بعض الفقرات من محاضرتي عن « الوطنية والاممية » .

٧ ـ الوطنية والاممية

أعتقد أن الأضرار التي تنجم من الاصغاء إلى الدعاية الاممية لا تكون متساوية في كل البلاد ، بل انها تزداد أو تنقص تبعاً لحالة « الوطنية » فيها .

تصوروا امة ناهضة ، متحدة ، متصفة بشعور قومي عميق ، ونزعة وطنية شديدة ، قد تأصلت الوطنية والقومية في نفوس أبنائها ، حتى انها دخلت طور الافراط والتعدي ، فصارت تحمل القوم على التوسع على حساب غيرها من الأمم . لا شك في أن رياح النزعة الأممية إذا هبت على امة كهذه لا تستطيع أن تقتلع شجرة الوطنية من جذورها . . فلا يتعدى تأثيرها حدود بعض الأمور الطفيفة ، من نوع اسقاط الأوراق ، او كسر الاغصان . إن انتشار فكرة الأممية بعض الانتشار بين أبناء تلك الأمة لا يزعزع بناء الوطنية زعزعة خطرة ، وكل ما يعمله ينحصر في كسر ثورة الافراط ، وتخفيف اطماع التوسع والاستعمار .

ثم تصوروا امة ـ على عكس ذلك ـ متأخرة في حضارتها متفرقة في سياستها ، مترددة في وطنيتها . استيقظت من سبات عميق في عهد قريب . فلم يمض على يقظتها هذا الوقت الكافي لاختمار الفكرة القومية في نفوس أبنائها ، فلم يتم بعد « تكوّن الشعورالقومي» و « تأصل النزعة الوطنية » في تلك النفوس . لا شك في أن تأثير رياح « الأممية » على امة كهذه يكون خطراً جداً ، لأنه يوقف اختمار الفكرة القومية في مبادئها ، ويحول دون تكوّن الشعور القومي العام في بدء عهده ويميت تباشير النزعة الوطنية الحقة قبل ان تتأصل في النفوس .

إنني اعتقد بأن نظرة واحدة إلى حالة البلاد العربية والأمة العربية ـ على ضوء هذه الايضاحات ـ تكفي للدلالة دلالة قطعية على أن انتشار نزعة الاممية ـ ولو انتشاراً قليلاً ـ يكون مضراً جداً ، بل مهلكاً وقتالاً بالنسبة إلى ابناء الضاد .

فيجب علينا أن نبذل اقصى الجهود لمنع تسرب النزعة الأممية الى النفوس في جميع الاقطار العربية(٥) .

(٥) نقلاً عن كتابي : آراء واحاديث في الوطنية والقومية .

حول مؤلفاتي المتعلقة بالقومية

لقد تلقيت أسئلة كثيرة ، عن مؤلفاتي المتعلقة بالقومية بوجه عام والقومية العربية بوجه خاص ، وذلك في تواريخ مختلفة .

وكان بعضها شفهياً وبعضها تحريرياً . بعضها من اشخاص كنت أعرفهم قبلاً ، وبعضها من اشخاص لم أتعرف اليهم ابداً . وكان بعضهم يطلب مني تزويده بقائمة تامة عن مؤلفاتي التي تحوم حول المواضيع المذكورة ، ليرى ما اذا كان قد اطلع عليها جميعها .

وكان بعضهم يستفسر عن تاريخ صدور الطبعة الاولى ، مع الظروف التي كانت لازمتها . وكان بعضهم يستوضح مني الترتيب الذي يحسن مراعاته ، عند الاقدام على مطالعتها جميعها . وبعضهم يسألني : ما هي اهمها في نظري ، وأحبها إلى قلبي .

وطبيعي أن هذه الاسئلة المختلفة استوجبت جعل مؤلفاتي المذكورة موضوع محاورات أو مخابرات انفرادية ، مرات عديدة . وبناء على تعدد هذه الاسئلة وتكررها من وقت إلى آخر ، رأيت أن انشر التوضيحات التالية ، لكي لا يبقى لزوم للرد عليها وعلى أمثالها ، بصورة انفرادية .

- ١ -

إن ما كتبته ونشرته عن القومية ينقسم إلى نوعين أساسيين :

أ ـ الكتابات التي تعرض وتشرح مسائل القومية ونظرياتها عرضاً مباشراً .

ب ـ الكتابـات التي تبحث المسائل المذكورة ، عن طريق انتقاد الآراء الخاطئة التي تنشر في هذا المضمار .

إن الأبحاث المدرجة في كتابي « محاضرات في نشوء الفكرة القومية » وفي كتابي « ما هي القومية ؟ » كلها من النوع الاول .

واما الابحاث الواردة في كتابي « العروبة بين دعاتها ومعارضيها » ، وفي كتابي « آراء وأحاديث في القومية العربية » ، مثلاً ، من النوع الثاني .

وطبيعي أن هذه الابحاث ايضاً تتضمن كثيراً من المعلومات والنظريات تعرض عن طريق « الانتقاد والمناقشة » ، فتكون بمثابة توسيع وتعميق وتوضيح للآراء والنظريات المسرودة في النوع الاول من الكتابات ، وهي تستهدف ـ بوجه عام ـ زيادة التأكيد عليها ببراهين تفصيلية ، حسب مقتضيات « النقد والنقاش » . ولذلك يحسن مطالعتها بعد مطالعة ابحاث النوع الاول .

هذا ، ولا بد لي من التصريح بأن كتابي « آراء وأحاديث في الوطنية والقومية » ـ وهو أقدم الجميع ـ تضمن ابحاثاً من النوعين . فيمكن أن يعتبر بمثابة « مدخل تمهيدي » للكتب الاخرى .

ـ ٢ ـ

وبناء على ما تقدم ، فإني ارتب مؤلفاتي المتعلقة بالقومية كما يلي :

آراء واحاديث في الوطنية والقومية

طبع الكتاب لأول مرة في القاهرة سنة ١٩٤٤ . غير أن ابحاثه كانت قد نشرت قبل ذلك في بعض الجرائد والمجلات الصادرة في بغداد والقاهرة ، وذلك بين سنة ١٩٢٨ وسنة ١٩٣٩ .

الابحاث العامة الاساسية المدرجة فيه ، هي :

الوطنية والقومية ـ عوامل القومية ـ الايمان القومي ـ بين الوطنية والاممية ـ بين الوحدة العربية والوحدة الاسلامية ـ بين الماضي والمستقبل ـ دور مصر في النهضة القومية العربية .

واما الابحاث الانتقادية المدرجة فيه ، فهي :

بين مصر والعروبة (رداً على الدكتور طه حسين) ـ العلم للعلم أم العلم للوطن (رداً على توفيق الحكيم) ـ الوحدة العربية والوحدة الاسلامية (رداً على تصريحات الشيخ المراغي) .

محاضرات في نشوء الفكرة القومية

صدرت طبعتها الاولى سنة ١٩٥١ . وهي تتألف من ست محاضرات ألقيت في قاعة الجمعية الجغرافية بالقاهرة ، في اوائل سنة ١٩٤٨ . اعيد طبعها عدة مرات ، دون تغيير أو إضافة .

المحاضرة الاولى تلقي نظرة عامة على نشوء الفكرة القومية في أوروبا ، والمحاضرات الثلاث التي تليها تفصّل كيفية نشوء الفكرة القومية ، في ألمانيا ، وفي بلاد البلقان ، وعند الاتراك العثمانيين ـ واما المحاضرتان الاخيرتان ، فتبحثان في نشوء الفكرة القومية في البلاد العربية ، حتى تاريخ انشاء جامعة الدول العربية .

ما هي القومية ؟

صدر هذا الكتاب في أواسط سنة ١٩٥٩ ، وهو يتكون من « ابحاث ودراسات على ضوء الاحداث والنظريات » ويجمع طائفة من المحاضرات التي كانت ألقيت في معهد الدراسات العربية العالية التابع لجامعة الدول العربية بين سنة ١٩٥٣ و ١٩٥٧ .

أبحاثه تتضمن التعريفات والنظريات المختلفة التي ظهرت حول « ماهية الأمة » ـ وذلك من النظريات الألمانية حتى النظريات الماركسية . وتلقى نظرات تفصيلية على القضايا الاساسية التالية :

اللغة والقومية ـ القومية ومشيئة التعايش المعشري ـ القومية والحياة الاقتصادية ـ القومية والدّين : في البلاد الأوروبية ، وفي البلاد العربية . ـ (مع تفاصيل حول رأي جمال الدين الافغاني في القومية ـ رأي علي عبد الرازق في الخلافة ـ القومية العربية والديانة الاسلامية) .

آراء واحاديث في القومية العربية

صدرت طبعته الاولى سنة ١٩٥١ في القاهرة ، واما طبعته الثانية فقد صدرت سنة ١٩٥٦ في بيروت مع زيادة بحثين جديدين .

الابحاث التي نشرت في الطبعة الاولى ، وكررت في الطبعة الثانية ، هي :

مقدمة : في التيارات الفكرية حول القومية ـ محاضرة في القومية العربية ، القيت في قاعة جمعية الوحدة العربية بالقاهرة ، في أواخر سنة ١٩٥٠ ـ المناقشات التي جرت حول المحاضرة المذكورة .

سلسلة مقالات انتقادية حول مصر والعروبة : بين المؤمنين بعروبة مصر وبين دعاة الانعزالية ـ رد على المعارضين الذين يستشهدون بالتاريخ : شهادة تاريخ اليونان ـ شهادة تاريخ الأتراك ـ دلالة تاريخ الولايات المتحدة الامريكية ـ بين العروبة وبين الفرعونية .

(جميع هذه الابحاث والانتقادات كانت موجهة إلى طائفة من مشاهير الكتاب والساسة في مصر) .

واما المباحث التي أضيفت إلى الكتاب في طبعته الثانية فهي :

مقدمة بمناسبة الدستور المصري الجديد .

وذيل عن « اسباب تأخرنا في الوعي القومي » .

العروبة بين دعاتها ومعارضيها

صدرت طبعته الاولى في بيروت سنة ١٩٥٢ . اعيد طبعه عدة مرات ، دون تغيير او اضافة .

أبحاثه الرئيسية موجهة إلى جماعات من الكتاب والساسة في لبنان :

بين الخيالية والواقعية ـ ردود على جريدة العمل ، لسان حال الكتائب اللبنانية ـ نقد آراء انطون سعادة ، مؤسس الحزب السوري القومي .

وفي نهاية الكتاب بحث عن العروبة في نظر الدول العربية والأحزاب السياسية ـ وخريطة زمنية ، تبين علاقات الاقطار العربية المختلفة ، منذ ظهور الاسلام وانتشار العروبة .

العروبة اولا

صدرت طبعته الاولى في اوائل سنة ١٩٥٥ في بيروت ، وأعيد طبعه عدة مرات ، دون تغيير أو اضافة .

أبحاثه الرئيسية متنوعة :

١٤ ـ ٢٠٧١

وقائع واحداث يجب أن نتذكرها ، ونتأمل فيها ، ونتعظ بها : بين حلب وبين عمان ـ من حائل إلى العسير ؛ ومن جدة إلى الظهران .

مزالق التشبيهات : أصفار سعد زغلول ـ مرآة عبد الرحمن عزام .

استعراض ونقد المناقشات التي جرت في ندوة دار الهلال ، حول سؤال « من أنا ، ومن أنت ؟ » : الرابطة الافريقية ـ الرابطة الاسلامية ـ رابطة البحر المتوسط ـ النزعة الفرعونية ـ رابطة العروبة .

نحو الولايات العربية المتحدة والدولة العربية الكبرى ـ إلى من يقول مصر أولاً .

نقد مقالة الاستاذ شفيق غربال ، عن « الجامعة الاسلامية واتحاد العرب » .

دفاع عن العروبة

صدرت طبعته الاولى سنة ١٩٥٦ في بيروت ، اعيد طبعه دون تغيير أو اضافة .

مباحثه الرئيسية ، هي :

القومية الاعتباطية التي دعا اليها انطون سعادة والتي يعمل لها مريدوه الحاليون .

نظرات إلى تاريخ الامة العربية : نقد مقالات عن « العرب وغريزة الاحساس بالمستقبل » ـ وحول « ماضي العرب » ـ وحول « العرب في سويسرا » .

العالم العربي والشرق الأوسط : الشرق والشرقيون ـ الشرق الأدنى والشرق الأوسط .

وحدة اللغة ووحدة القومية : مناقشة الاعتراضات المبينة على أمثلة الولايات المتحدة الامريكية ، وأمريكا اللاتينية ، وبلجيكا وسويسرا .

ـ ٣ ـ

إن مباحث الكتب المذكورة آنفاً تحوم بأجمعها حول القوميات بوجه عام والقومية العربية بوجه خاص .

ولكن الكتب التالية تتضمن بعض المباحث التي تتصل بالقومية العربية اتصالاً مباشراً ، بجانب مباحث اخرى تتعلق بالتاريخ واللغة والثقافة في البلاد العربية :

صفحات من الماضي القريب

صدر سنة ١٩٤٨ في بيروت ، أهم أبحاثه : فيصل الكبير ـ حول انهيار فرنسا ـ بين القوى المادية والقوى المعنوية ـ اصول ستر الحقائق ـ اختلاف الآراء باختلاف وجهات النظر ـ جامعة الدول العربية ـ لا داعي لليأس (بمناسبة أحداث العالم العربي) .

آراء واحاديث في اللغة والأدب

صدر سنة ١٩٥٨ ، في بيروت .

اهم أبحاثه : الأدب والقومية العربية (بمناسبة انعقاد مؤتمر ادباء العرب) .

نظرية الاقليمية في الأدب العربي ـ نظرية الرسوس في الأدب العربي .

قضية الفصحى والعامية ـ الفروق الجوهرية بين تاريخ وأوضاع اللغة العربية واللغة اللاتينية .

نظرات انتقادية على قواعد اللغة العربية .

حول الاصطلاحات العلمية .

آراء واحاديث في التاريخ والاجتماع

صدرت طبعته الاولى سنة ١٩٥١ في القاهرة ، اعيد طبعه دون تغيير أو اضافة سنة ١٩٦٠ ، في بيروت .

أهم أبحاثه :

القديم والجديد ، في الحياة الاجتماعية .

تعليم التاريخ والعلاقات الدولية .

اسطورة فضل الحملة الفرنسية على النهضة المصرية .

اسطورة تأثير حوادث ١٨٦٠ في النهضة الادبية بلبنان .

مسألة تاريخية ، في مجلة تركية .

معنى كلمة العرب في مقدمة ابن خلدون .

هل الشقاق طبع في العرب ؟

الضلال والتضليل في الأبحاث التاريخية .

حول الوحدة الثقافية العربية

صدر سنة ١٩٥٩ . أهم أبحاثه :

نقد كتاب « الوحدة الثقافية العربية » .

الاستقلال الثقافي (بمناسبة تحرر سوريا ، من النظم التعليمية التي فرضتها عليها فرنسا) .

ثقافة البحر الابيض المتوسط (رداً على دعاة رابطة البحر الابيض المتوسط) .

البلاد العربية والدولة العثمانية

صدرت طبعته الأولى سنة ١٩٥٧ في القاهرة ، ولكن طبعته الثانية صدرت سنة ١٩٦٠ في بيروت ، مع توسع واضافات هامة .

يبدأ الكتاب بمدخل تمهيدي ، يبين كيفية تأسس الدولة العثمانية وتوسعها ، مع نظرات عامة إلى نظام الادارة والحكم فيها .

ثم ينقسم إلى قسمين :

القسم الأول يبحث عن « البلاد العربية تحت الحكم العثماني » ـ أهم أبحاث هذا القسم :

عصور انحطاط الدولة العثمانية ـ مع أمثلة من وقائع بغداد والشام .

عصر الاصلاح والتجديد في الدولة العثمانية ـ مع تفاصيل عهد : حركة التنظيمات ـ عهد المشروطية ـ الاستبداد الحميدي ـ مكافحة الاستبداد ـ المشروطية الثانية .

الأراء والاتجاهات السياسية : بين الجمعيات التركية في المحيط العثماني العام ـ بين الهيئات العربية في المحيط العربي الخاص ـ التفاوض والالتفاف حول حقوق العرب ـ التنكيل بأحرار العرب خلال الحرب العالمية الاولى .

وأما القسم الثاني ، فيبحث في « البلاد العربية بين الدولة العثمانية وبين الدول الاوروبية » . وهذا القسم ـ بأجمعه ـ اضيف إلى الكتاب في طبعته الثانية .

أهم أبحاث هذا القسم :

انحسار الحكم العثماني عن البلاد العربية : احتلال الجزائر ، فتونس ، فمصر ، فطرابلس الغرب من قبل فرنسا وبريطانيا وايطاليا .

اقتسام مناطق النفوذ في آسيا العثمانية ، بوجه عام ، وفي آسيا العربية بوجه خاص .

الاتفاقات السرية التي كانت عقدتها الدولة العثمانية مع الدول الاوروبية الكبرى ، قبيل الحرب العالمية الاولى : التفاهم والاتفاق مع بريطانيا ، في شأن شط العرب ، والخليج العربي ، والملاحة النهرية في الرافدين ، وفي شأن المحميات وحضرموت ـ التفاهم والاتفاق مع فرنسا في شأن السكك الحديدية والمرافىء البحرية ، والمؤسسات الفرنسية ـ التفاهم والاتفاق مع المانيا .

وفي الكتاب ملاحق عن :

الأيالات العربية في أوائل القرن التاسع عشر ـ الولايات العربية في أوائل القرن الحالي ـ الادارة العسكرية في أوائل القرن التاسع عشر ـ القانون الأساسي العثماني .

يوم ميسلون

صدر سنة ١٩٤٧ ، في بيروت .

يتضمن مذكراتي عن الاحداث التي انتهت إلى يوم ميسلون .

تتقدم المذكرات ابحاث عن العوامل والمقدمات : أطماع فرنسا في سوريا ـ التنازع الدولي حول البلاد العربية : قبل الحرب العالمية ، وخلال الحرب العالمية ، وبعد الحرب العالمية .

وقد ذيل الكتاب بوثائق كثيرة ، وصور عديدة .

آراء واحاديث في التربية والتعليم

نشر سنة ١٩٤٤ في القاهرة . وهو يضم طائفة من الابحاث والمقالات التي كانت نشرت في مجلة التربية والتعليم ـ ببغداد ـ بين سنة ١٩٢٨ وسنة ١٩٣٢ . ومجلة الرسالة ـ بالقاهرة ـ بين سنة ١٩٣٢ وبين سنة ١٩٣٨ .

بين ابحاثه التربوية العديدة ، ابحاث تتصل بالتربية الوطنية .

ينقسم الكتاب إلى ثلاثة اقسام .

القسم الاول : مشاهدات وملاحظات في حياة التربية والتعليم .

أهم ابحاث هذا القسم : التأليف والتوزين في اعمال التربية والتعليم ـ حرية الحمار ـ التربية بالثقة ـ اندفاعات النفس وتسويلات المحيط .

القسم الثاني : محاضرات ومقالات في التربية والتعليم .

اهمها : التربية الاجتماعية ـ الخدمة العسكرية والتربية العامة ـ اهم مسائل التربية ـ آراء وملاحظات حول هذه المسائل ـ تيارات التربية والتعليم ـ التعليم الاقتباسي ـ من حدائق الاطفال إلى دور الصغار ـ الوظائف الحكومية والمهن والاعمال الحرة .

القسم الثالث : مقالات حول نظام التعليم في مصر .

اهمها : نقد نظام التعليم في مصر (سنة ١٩٣٦) ـ مسألة تعليم اللاتينية واليونانية في المدارس الثانوية (حول دعاية الدكتور طه حسين) .

آراء واحاديث في العلم والاخلاق والثقافة

صدر سنة ١٩٥١ في القاهرة .

يتضمن طائفة من المقالات التي كانت نشرت قبلاً في بعض الجرائد والمجلات .

الابحاث التي تتصل بالقومية العربية والبلاد العربية اتصالاً مباشراً :

الثقافة العربية وثقافة الشرق الادنى : ترجمة الرسالة التي كنت ارسلتها إلى جوليان هكسلي ، مدير اليونسكو السابق ، رداً على ما كتبه عن البلاد العربية في التقرير الذي رفعه إلى مؤتمر اليونسكو .

العلاقات الثقافية بين البلاد العربية ـ حاضرها ومستقبلها .

ابحاثه العامة التي تهم البلاد العربية ايضاً :

نظم التعليم في سياسة الاستعمار .

العلم والاخلاق والثقافة ـ المعاهدات الثقافية والاتفاقيات الفكرية ـ التعاون الثقافي بين الامم المتحدة : اليونسكو ، مع نقد نظامها الاساسي .

مفهوم السعادة وروح النشاط ، عندنا وعند الغربيين ـ الاخلاق الفعالة والفضائل الايجابية .

حولية الثقافة العربية

صدر منها خمسة مجلدات بين سنة ١٩٥٠ وسنة ١٩٥٧ ـ طبعت في القاهرة .

تتضمن معلومات تفصيلية عن : تاريخ التعليم ، ونظم الادارة ، ومناهج الدراسة ، واحصائيات المدارس ، في مختلف مراحل التعليم ـ والمؤسسات الثقافية . ـ وذلك في مختلف البلاد العربية ؛ الداخلة في جامعة الدول العربية ، والباقية خارجها ـ الثقافة العربية خارج البلاد العربية : في مختلف المؤسسات العلمية والتعليمية ، وبين الجاليات العربية .

السنة الاولى : حتى ١٩٤٩ ـ ١٩٥٠ صدرت سنة ١٩٥٠
السنة الثانية : عن ١٩٥٠ ـ ١٩٥١ صدرت سنة ١٩٥٢
السنة الثالثة : عن ١٩٥١ ـ ١٩٥٢ صدرت سنة ١٩٥٣
السنة الرابعة : عن ١٩٥٢ ـ ١٩٥٣ صدرت سنة ١٩٥٤
السنة الخامسة : عن ١٩٥٣ ـ ١٩٥٧ صدرت سنة ١٩٥٧

(حولية السنة الثانية تتضمن معلومات هامة عن سياسة التعليم التي اتبعتها فرنسا في كل من الجزائر وتونس ومراكش) .

رسائل إلى بول مونرو

(نقد التقرير الذي وضعته اللجنة الامريكية) .

صدر في بغداد سنة ١٩٣٢ .

ابحاثها تحوم حول قضايا معارف العراق ، ومع ذلك تتطرق إلى امور كثيرة لا تخلو من الاتصال بأحوال معارف البلاد العربية الاخرى ، من وجهة سياسة التعليم .

تقارير عن احوال المعارف في سوريا واقتراحات في اصلاحها

نشر الجزء الأول منه في دمشق سنة ١٩٤٤
ونشر الجزء الثاني منه في دمشق سنة ١٩٤٥

فيها ابحاث كثيرة تمس شؤون التعليم في سائر البلاد العربية . وترسم سياسة قومية ، لشؤون التربية والتعليم .

القسم الثاني

انتقــادات

نظرات انتقادية حول
كتاب القومية العربية للدكتور محمد انيس(*)

لقد صدر في القاهرة ـ في اواخر سنة ١٩٥٨ ـ كتاب بعنوان « دراسات في العالم العربي » ، يضم مجموعة « المحاضرات والدراسات » التي القاها جماعة من اساتذة كلية الآداب بجامعة القاهرة ، على مدرسي المواد الاجتماعية .

واما مواضيع المحاضرات والدراسات المذكورة ، فهي ـ على التوالي ـ الشخصية والوحدة الاقليمية في العالم العربي ـ تاريخ الشرق القديم ـ تاريخ الشرق الادنى ـ قناة السويس ـ التطورات الاجتماعية في العالم العربي ـ القومية العربية .

إن البحث الاخير ـ بحث القومية العربية ـ يضم المحاضرات التي القاها الدكتور محمد انيس ، استاذ التاريخ في الجامعة المذكورة . ويقع في ٤٤ صفحة .

وبما اني وجدت فيه كثيراً من الامور والآراء التي تتعلق بمفهوم القومية ومقوماتها ، رأيت أن القي عليها بعض النظرات الانتقادية .

ـ ١ ـ

أ ـ يحدد الدكتور محمد انيس مواضيع محاضراته بالكلمات التالية :

« ولقد رأينا أن نقصر كلامنا في هذه المحاضرات القليلة على تطور الوحدة العربية من الناحيتين النظرية والعملية ـ ورأينا أن نقسم الموضوع إلى ثلاثة عناصر : أولاً ـ ما هي القومية العربية وما مقوماتها ؟ : ثانياً ـ متى وكيف ظهرت ؟ : وثالثاً ـ كيف تطورت منذ ظهورها ، وبالذات حول مفهوم الوحدة حتى اليوم ؟ » .

(*) محمد انيس ، « القومية العربية ، » في : دراسات في العالم العربي ، ص ٣٠٤ ـ ٣٤٧ .

وبعد ذلك يقول : « إن تاريخ القومية العربية هو في الواقع تاريخ كفاح الشعوب العربية في سبيل تحررها ووحدتها . والشعوب العربية هي الشعوب التي تسكن العالم العربي من الخليج الفارسي إلى المحيط الاطلسي وتمتد من بلاد العراق حتى مراكش ومن جبال طوروس حتى اليمن » (ص ٣٠٥) .

ب ـ بعد هذا التصريح ، يشرع الدكتور محمد أنيس في سرد آرائه ، فيقول :

« وهناك حقيقتان لا بد من الالتفات اليهما حول تكوين العالم العربي اليوم . الحقيقة الاولى : إن العالم العربي الذي يضم الشعوب العربية يقسم إلى ثلاث وحدات متميزة محلياً داخل الوحدة العربية العامة ، وهذه هي : وحدة الشرق العربي ، ووحدة حوض النيل ، ووحدة المغرب » (ص ٣٠٥) .

ولكن ، كل ما أعرفه عن أحوال العالم العربي ـ معرفة اتصال ودرس ـ يمنعني من تأييد هذا الرأي . فإني لا أرى اي سبب معقول لتقسيم العالم العربي إلى الوحدات المحلية الثلاث التي يذكرها الاستاذ المحاضر ، ولا سيما ، لا اجد اي مبرر ـ علمي ، سياسي ، قومي ـ لترك حوض « وادي النيل » خارج ما يسمونه « الشرق العربي » .

في الواقع ، أن الاستاذ يكتب ـ بعد العبارات الأنفة الذكر ـ بعض السطور التي تخفف قطعية التقسيم المذكور بعض التخفيف . اذ يقول :

« وهذا التقسيم لا يرجع بالضبط إلى عوامل جغرافية بقدر ما يرجع إلى العامل التاريخي . ونقصد بذلك النمو التاريخي المتميز لكل وحدة من هذه الوحدات خلال القرن التاسع عشر والنصف الاول من القرن العشرين . فهو ليس تقسيماً قديماً وأصيلاً ، ولا يعدو قرناً ونصف قرن من الزمان في التاريخ الطويل للعالم العربي الذي يربو في جملته على اكثر من أربعة عشر قرناً » ، (ص ٣٠٥) .

إن هذه الملاحظة كان يجب أن تحمل الاستاذ على التخلي عن فكرة التقسيم إلى ثلاث وحدات محلية ، او على الاقل ، على العدول عن اعتبار ذلك « حقيقة يجب الالتفات اليها حول تكوين العالم العربي اليوم » .

ولكنه لم يفعل ذلك ؛ بل يسترسل في شرح وتعليل وتأكيد رأيه هذا ، إلى أن يقول :

« الاستعمار هو المسؤول عن تقسيم العالم العربي إلى وحدات ثلاث . وقد أدى هذا التقسيم إلى أن تطورات كل وحدة من هذه الوحدات الثلاث في مصيرها ومشاكلها واهداف الحركة الوطنية فيها في خطوط مخالفة لبعضها البعض إلى حد بعيد » . (ص ٣٠٥)

غير أن الاستاذ المحاضر يسهو هنا عن حقيقة ثابتة اخرى ، وهي : أن

الاستعمار قسم البلاد العربية إلى اكثر من ثلاث وحدات ، ينطبق على كل واحدة منها جميع الامور المذكورة آنفاً تمام الانطباق .

وأما الحقيقة فهي : إن تقسيم العالم العربي إلى الوحدات الثلاث المذكورة كان ينطبق على احوال « ما قبل الحرب العالمية الأولى » ، ولكنه لم يعد ينطبق على احوال « ما بعد الحرب العالمية الثانية » ـ ولا سيما على احوال « منتصف القرن العشرين » ـ ، بوجه من الوجوه .

فانه قبل الحرب العالمية الاولى ؛ كانت آسيا العربية تابعة إلى الدولة العثمانية ، تبعية فعلية ، في حين أن وادي النيل كان تحت حكم بريطانيا العظمى ، واما المغرب فكان تحت حكم فرنسا . ولهذا السبب ، كان يصح تقسيم العالم العربي في ذلك التاريخ إلى الوحدات الثلاث التي يذكرها الاستاذ ـ وذلك بقطع النظر عن ليبيا التي كانت قد انفصلت عن الدولة العثمانية ودخلت تحت حكم ايطاليا .

ولكن ، بعد الحرب العالمية الاولى ، تغيرت الاحوال تغييراً جوهرياً . اولاً انقسمت آسيا العربية إلى عدة وحدات ، قسم منها دخل تحت الانتداب البريطاني . وصار يتطور في فلك النظم الاقتصادية والتشريعية البريطانية ، ويتأثر باللغة الانكليزية ، وبالثقافة الانكلوساكسونية ؛ وقسم آخر منها دخل تحت الانتداب الفرنسي ، وصار يتطور في فلك النظم الاقتصادية والتشريعية الفرنسية ، ويتأثر باللغة الفرنسية وبالثقافة الفرنسية . في حين أن القسم الثالث بقي خارج انتداب الدولتين المذكورتين .

فضلاً عن أن القسم الذي دخل تحت الانتداب الفرنسي نفسه انقسم إلى قسمين اساسيين ، يختلف بعضهما عن بعض اختلافاً بيناً ، من حيث درجة التأثر بفرنسا ، ومبلغ الخضوع لفرنسا . وحدث ما يشبه ذلك في القسم الذي دخل تحت انتداب بريطانيا العظمى . وصار كل من هذه الاقسام يختلف بعضها عن بعض ، على النمط الذي ذكره المحاضر ، خلال حديثه عن الوحدات الثلاث .

غير انه ـ من جهة اخرى ـ قد حدث في وادي النيل ايضاً تطورات هامة : صارت مصر تخرج عن « العزلة » التي كانت انساقت اليها قبلاً ، واخذت تزداد اتصالاً بسائر الاقطار العربية ، وتتجاوب معها ، فتتأثر منها وتؤثر فيها .

ولهذه الاسباب ، عندما انتهت الحرب العالمية الثانية ، كانت قد تغيرت احوال العالم العربي تغيراً كلياً ، لم يبق معه اي مجال لتقسيم العالم المذكور إلى الوحدات الثلاث التي ذكرها الاستاذ .

بعد الحرب المذكورة ـ في منتصف القرن العشرين ـ لم يعد في استطاعة احد أن يزعم ـ مثلاً ـ أن المملكة السعودية تشبه العراق اكثر مما تشبه مصر ، أو أن سوريا لا تختلف عن العراق اكثر مما تختلف عن مصر .

ومهما كان الأمر ، فلا شك في أن الاستاذ محمد انيس ، عندما زعم أن العالم العربي مقسم إلى ثلاث وحدات محلية ، بعد عن الحقائق الراهنة بعداً كبيراً .

ج ـ أنا اعرف أن فكرة اعتبار العالم العربي مقسماً إلى ثلاث وحدات ، كانت تجول في اذهان الكثيرين من رجال الفكر والسياسة ، ـ حتى انها كانت تنعكس على اقلام البعض منهم ، قبل صدور مقالة الدكتور محمد انيس ، منذ مدة غير قصيرة .

وأعرف أن البعض من هؤلاء كان يتمسك بهذه الفكرة ، من جراء عدم الانتباه إلى ما حدث من تطورات هامة منذ الحرب العالمية الاولى . والبعض كان ينجذب إلى هذه الفكرة ، تحت تأثير النظرات الخاطئة المبنية على العلائق الجغرافية . والبعض الآخر كان ينساق اليها بنوع من النعرة الاقليمية المتبرقعة .

وفي الأخير ، كان البعض منهم يتبنى هذه الفكرة ، مخدوعاً بالآراء التي كان يبثها رجال السياسة الذين يهدفون إلى ابعاد مصر عن حركات الوحدة العربية .

وأنا لم انقطع عن انتقاد هذه الفكرة ، واظهار مخالفتها لحقائق الاحوال والمصالح العروبة . . حتى أشرت إلى ذلك ، بأسلوب لا يخلو من العنف ، في مقدمة كتابي « دفاع عن العروبة » ، في اواسط سنة ١٩٥٥ حيث قلت :

« . . . ومما يؤسف له كل الاسف ، أن بعض الكتاب والساسة في مختلف البلاد العربية ـ لم يقدروا أخطار هذا الاتجاه ، حتى أنهم صاروا يحبذونه ويدافعون عنه .

« وقد فات هؤلاء ، أن المكانة التي يتمتع بها العالم العربي في السياسة الدولية ، تستند ـ في الدرجة الاولى ـ إلى وقوعه في ملتقى القارتين ، وإلى سيطرته على هذا الملتقى بمخالب قوية وأجنحة واسعة ، تمتد من طرفيه إلى مسافات شاسعة . إن انشطار العالم العربي على النمط الذي أشرت اليه آنفاً . يفقده هذه المكانة الخطيرة ، ويذهب بكل ما له من اهمية سياسية واستراتيجية .

« ومن المعلوم أن السياسة الدولية ـ ولا سيما السياسة البريطانية ـ بذلت جهوداً متواصلة لاحداث هذا الانشطار ، منذ صدور وعد بلفور ، وذلك بدق « الإسفين » الذي اسموه في بادىء الأمر باسم « الوطن القومي لليهود » ، والذي انتهوا إلى تسميته باسم « دولة اسرائيل » .

« وأنا اعتقد أن الاتجاه الذي حبذه بعض الكتاب والساسة ـ بدون تفكير وروية ـ يكون بمثابة اضافة اسفين معنوي جديد ، إلى ذلك الاسفين المادي البغيض . . » (ص ١١ ـ ١٢) .

ولكن ، بعد ذلك ، قد قرت عيناي ـ كما قرت عيون المؤمنين بالعروبة ـ بمشاهدة « تحقق الوحدة بين مصر وسوريا » و « تكوّن الجمهورية العربية المتحدة » .

د ـ اني لا أود أن اشك في أن الدكتور محمد انيس قد كتب بحثه هذا ، قبل الوحدة المصرية السورية . وإلّا لما قال ـ « أن العالم العربي مقسم إلى ثلاث وحدات محلية » ، تختلف كل واحدة منها عن الوحدة التي تنتسب اليها الاخرى .

ولكني لا أرى مجالاً للشك أيضاً في أن بحثه نشر ـ في الكتاب المعلوم ـ بعد قيام الوحدة المذكورة ؛ وأنه قرأ البحث قبل نشره ، بدليل أنه قد ذكر في خاتمة البحث « الوحدة المصرية السورية » ، وأشار إلى « ظهور الجمهورية العربية المتحدة » .

ولذلك استغرب كيف أنه لم ينتبه إلى ضرورة تغيير ما كان كتبه في هذا المضمار ، بعد توّحد سوريا مع مصر ـ فعلاً .

ـ ٢ ـ

أ ـ عندما ينتقل المؤلف إلى بحث « مفهوم القومية » ، يقول :

« ولعل خير تعريف للامة ، هو : إن الامة هي جماعة ثابتة من الناس مؤلفة تاريخياً لها لغة مشتركة وارض واحدة وحياة اقتصادية مشتركة وتكوين نفسي مشترك يجد له تعبيراً في الثقافة المشتركة » (ص ٣١٠) .

ثم يعدد « المقومات الخاصة بالامة » مستنداً إلى ما جاء في هذا التعريف ، ويحيل القراء الذين يودون التوسع في معرفة « مقومات الامة العربية » ، إلى أربع مقالات منشورة في أعداد مجلة « الثقافة الوطنية » الصادرة في بيروت خلال سنتي ١٩٥٧ و ١٩٥٨ ، وكذلك إلى كتاب « معنى القومية العربية » للدكتورجورج حنا .

إن ذلك يدل دلالة صريحة على أن الدكتور محمد أنيس يتبنى نظرية الماركسيين في هذا المضمار . لأن التعريف الذي اعتبره « خير تعريف حديث » انما هو التعريف الذي وضعه ستالين سنة ١٩١٣ وأيده سنة ١٩٢٩ ، كما أن المجلة التي أحال اليها القراء هي مجلة الحزب الشيوعي في لبنان .

اني كنت استعرضت وناقشت النظرية المذكورة بتفاصيل وافية في المحاضرات

التي كنت ألقيتها في معهد الدراسات العربية العالية ؛ ثم نشرت انتقاداتي هذه في فصل خاص من كتابي « ما هي القومية ؟ » (فصل « القومية والحياة الاقتصادية » ـ نظرية ستالين . ص ١٦٠ ـ ١٧٧) .

وقد قلت هناك : « إن هذه النظرية خاطئة خطأً فاحشاً . وهذا الخطأ يبرز إلى العيان ، ويصل إلى درجة البداهة ، عندما نتذكر أن ستالين كان قد سخَّف ـ بشدة وبحق ـ رأي القائلين بأن الدولة يجب أن تعتبر من المقومات الأساسية للأمة . لأننا نعلم أن الحياة الاقتصادية ترتبط بالدولة ارتباطاً وثيقاً ، فاستبعاد الدولة من عداد مقومات الامة الأساسية يستلزم ـ منطقياً ـ استبعاد الحياة الاقتصادية التابعة لها أيضاً من عداد المقومات الأساسية ، واما استبعاد الدولة مع استبقاء الاقتصاد ، فيدل على تناقض صريح ، لا يمكن الدفاع عنه بوجه من الوجوه » (ص ١٧١) .

ثم أوضحت هذا بالتفاصيل التالية :

« ومما لا يجهله أحد : إن الحواجز الجمركية تنشأ على حدود الدول ، لا على حدود الأمم . والدولة تسيطر على الحياة الاقتصادية بصور ووسائل شتى . لأنها هي التي تنشىء الموانىء وطرق المواصلات ، وهي التي تعقد المعاهدات التجارية ، وترفع أو تخفض التعريفات الجمركية وهي التي تقرر نظام النقد ونظم الضرائب ، وتنشىء السدود والخزانات ، وتحفر الترع ، وتنظم شؤون الريّ . . وبتعبير اقصر : هي التي ترعى وتوجه الحياة الاقتصادية ـ بجميع فروعها الزراعية والصناعية والتجارية ـ بهذه أو بغيرها من الوسائل الفعّالة . ولذلك ، لا يمكن فصل الحياة الاقتصادية عن أمور الحكم وشؤون الدولة .

« فاذا تجزأت الامة الواحدة ـ مثلاً ـ ودخلت أجزاؤها المختلفة تحت حكم دول عديدة ، فقدت على الفور حياتها الاقتصادية المشتركة . لأن كل جزء منها صار يتبع نظاماً اقتصادياً جديداً ، يختلف عن الذي تتبعه أجزاؤها الاخرى . فكيف يجوز أن نقول أنها فقدت صفة « الامة » ، ما دامت قد حرمت من الحياة الاقتصادية المشتركة » .

« إن كل ما قاله ستالين . . . . عن سخافة رأي القائلين بضرورة الدولة لتكوين الامة ، ينطبق تمام الانطباق على نظريته القائلة بوجوب وجود حياة اقتصادية مشتركة لتكوين الامة » (ص ١٧٣) .

وبعد شرح ذلك بتفاصيل وافية ، انتهيت إلى القول بأن « الحياة الاقتصادية المشتركة » ليست من « عوامل تكوين الامة » ، بل هي من « نتائج » تكون « الدولة القومية الموحدة » (ص ١٧٧) .

ولهذه الاسباب ، أقول الآن : إن الدكتور محمد أنيس أخطأ بتبنّي نظرية ستالين في القومية ، خطأً كبيراً .

ب ـ عندما يعدد الاستاذ المؤلف « المقومات الخاصة بالأمة » ـ مستنداً إلى تعريف ستالين الآنف الذكر ـ ، يقول :

« . . لا بد من توافر هذه المقومات جملة وكاملة لتكوين الامة . ولكن بعض الكتاب يكتفون بواحدة منها في تعريف الامة . فالاستاذ ساطع الحصري في دراساته المتعددة حول موضوع القومية العربية يرى أن الامة العربية تتألف من الناطقين بالضاد . فهو بذلك يعتبر اللغة العربية المقوم الوحيد للقومية » (ص ٣١١) .

إني قرأت هذه العبارة بحيرة عميقة ، لأني لم أقل في يوم من الأيام أن اللغة هي المقوم الوحيد ، أنا قلت أن اللغة اهم المقومات ، فضلاً عن اني قرنتها ـ على الدوام ـ بالتاريخ .

يستشهد المؤلف على قوله هذا بكتابي « العروبة بين دعاتها ومعارضيها » ، إذ يشير اليه في الهامش الذي يتبع عبارته المذكورة (ص ٣١١) .

ولكن ، من يرجع إلى كتابي المذكور ، يجد فيه ـ خلال نقد آراء انطون سعادة ، مؤسس الحزب الذي عرف باسم الحزب القومي السوري ـ العبارات التالية :

« إن أهم عناصر القومية ، هي : اللغة والتاريخ » (ص ٩٦) .

« إن وحدة اللغة ، هي أهم وأمتن الروابط التي تربط الأفراد بعضهم ببعض . وهي أفعل العوامل التي تؤثر في تكوين شخصيات الامم » (ص ١٣٢ ـ ١٣٣) .

يلاحظ أن التعبيرات الواردة هنا ، هي : أهم العناصر ، أمتن الروابط ، أفعل العوامل . . . وكلها ، بعيدة كل البعد عن مدلول « المقوم الوحيد » .

مثلاً ، قد جاء عن اللغة ، في فصل « عوامل القومية » من كتابي « آراء وأحاديث في القومية والوطنية » ـ العبارات التالية :

« إن اللغة هي روح الامة وحياتها ، انها بمثابة محور القومية وعمودها الفقري ، وهي من أهم مقوماتها ومشخصاتها » (ص ٣٠) .

« إن اللغة والتاريخ ، هما العاملان الأصليان اللذان يؤثران أشد التأثير في تكوين القوميات » . (ص ٣١) .

« ولكن العوامل التي تؤثر في تكوين الأمم وتمييز بعضها من بعض لا تنحصر في

اللغة والتاريخ ، بل أن هناك عوامل اخرى تؤثر في ذلك تأثيراً واضحاً ، فتقوّي تارة تأثير العاملين الأساسيين المذكورين آنفاً ، وتضعف ذلك التأثير طوراً » (ص ٣٢) .

كما جاء في كتابي « ما هي القومية ؟ » العبارات الصريحة التالية :

« إن أسّ الأســس في تكوين الامة وبناء القومية هو : وحدة اللغة ووحدة التاريخ . لأن الوحدة في هذين الميدانين هي التي تؤدي إلى وحدة المشاعر والمنازع ، ووحدة الآلام والآمال ، ووحدة الثقافة . . . وبكل ذلك تجعل الناس يشعرون بأنهم أبناء امة واحدة ، متميزة عن الامم الاخرى » (ص ٢٥١) .

أفلا يتبين من هذه الشواهد العديدة ، فضلاً عن تفاصيل كتاباتي الصريحة في اللغة والقومية ، أن الدكتور محمد أنيس عندما قال في المحاضرات التي القاها على جماعة من مدرسي المواد الاجتماعية « إن الاستاذ ساطع الحصري . . . يعتبر اللغة العربية هي المقوم الوحيد للقومية » . . . قد خالف أهم القواعد التي يجب مراعاتها في الأبحاث العلمية : الا وهي : التزام الدقة والامانة في نقل الآراء ؟

- ٣ -

أ - في بحث « ظهور القومية العربية » يربط المؤلف ظهور القوميات بزوال الاقطاع وظهور الرأسمالية حيث يقول :

« الحركة القومية العربية - مثل الحركات القومية في اوروبا - ترتبط في ظهورها ارتباطاً جذرياً بعاملين : اولاً ، بداية انهيار الاقطاع كنظام متفرد سائد في العلاقات الاجتماعية الاقتصادية . وثانياً ، بداية ظهور العلاقات الرأسمالية في الانتاج الاقتصادي ، وما يرتبط بهذا العامل من ظهور الطبقة المتوسطة المشتغلة بالتجارة والساعية إلى السيطرة على الاقتصاد الوطني . . . » (ص ٣٣١) .

ثم يوضح ذلك بالتفاصيل التالية :

« فالاقطـاع من شأنه تفتيت المجتمع وتجزئته إلى وحدات منعزلة أو شبه منعزلة فكرياً واجتماعياً واقتصادياً . فعلى الرغم من أن مقومات الامة موجودة في المجتمع من لغة وتاريخ وغير ذلك ، الا أن الاقطاع كان يحول دون نمو هذه المقومات ودون انصهارها وتبلورها . فالأوضاع الاقطاعية تضعف هذه المقومات وتقيم في وجهها العقبات وتحرمها من النمو والازدهار .

« ومن ناحية اخرى ، فان النظام الرأسمالي وما يتطلب من سوق وطنية واحدة واقتصاد قومي موحد يحل محل المراكز الاقتصادية المبعثرة التي تمثل النظام الاقطاعي ، وتطور طرق المواصلات والاتصال والتقدم العلمي في كافة الميادين كالصحافة وغيرها تمثل كل هذه عاملاً ، أساسياً في ظهور القومية » .

« وليس معنى ذلك أن النظام الرأسمالي قد خلق القومية من العدم واصطنعها اصطناعاً ، وانما كانت القومية امكانيات ومقومات ضيقة وغير مترابطة بسبب الاقطاع . فجاء النظام الرأسمالي فأتاح الفرصة لهذه الامكانيات وطوّرها لا رغبة منه في خلق القومية ، ولكن سعياً وراء تحقيق مصالحه الخاصة .

« لهذا كله يرتبط ظهور القومية كظاهرة تاريخية بانهيار الاقطاع وظهور الرأسمالية » (ص ٣١٧ - ٣١٨) .

يلاحظ أن الاستاذ المؤلف يربط - في هذه الفقرات - ظهور الحركات القومية بعاملين أساسيين ، هما انهيار الاقطاع وظهور الرأسمالية .

في الواقع أنه يضيف إلى هذين العاملين - في اواسط الفقرات المذكورة - بعض العوامل الأخرى ، مثل التقدم العلمي والصحافة ؛ غير أنه لا يتخلى عن فكرة « ارتباط ظهور القومية بانهيار الاقطاع وظهور الرأسمالية ، ارتباطاً جذرياً » . حتى انه ينتهي إلى القول بأن « النظام الرأسمالي يسعى إلى تحقيق مصالحه الخاصة » عن طريق دعم القومية .

ب - يتبين مما سبق أن المؤلف يتبنّى في هذه القضية أيضاً نظريات الماركسيين .

إني كنت ناقشت نظرية الماركسيين في ظهور القوميات ، في فصل « القومية والرأسمالية » من كتابي « ما هي القومية ؟ » (ص ١٧٨ - ١٨٥) .

قلت في مستهل الفصل المذكور : « من المعلوم أن النزعات القومية اكتسبت قوة كبيرة وصارت تؤثر في تكوين الدول وتفليشها خلال القرن التاسع عشر . والرأسمالية أيضاً نشأت وترعرعت خلال القرن المذكور .

« فقد اعتبر الماركسيون هذا « التزامن » دليلاً على وجود علاقات سببية بين الامرين ، وزعموا أن الرأسمالية سببت قيام الحركات القومية ، لأن الدولة القومية تشكل اوفق النظم وافضلها لتحقيق مطالب الرأسمالية » (ص ١٧٨) .

وبعد نقل ما قاله في هذا المضمار « لينين » سنة ١٩١٤ ، و « ستالين » سنة ١٩٢٩ ، أبديت الملاحظات التالية :

« يلاحظ أن أس الاساس في ملاحظات لينين - في هذه القضية - هو قوله أن توحيد البلاد التي يتكلم أهاليها لغة واحدة يؤدي إلى توسيع السوق التجاري وتوحيده وفق ما تتطلبه الحاجات الرأسمالية .

« وقد اعتبر لينين ذلك دليلاً قاطعاً على ارتباط الحركات القومية بمتطلبات الرأسمالية .

« ولكن ، يجدر بنا أن نتساءل : هل قامت كل الحركات القومية على اساس توحيد البلاد التي يتكلم اهاليها لغة واحدة ؟

« إن اثبت واظهر وقائع التاريخ المعاصر لا تسمح بالرد على هذا السؤال بغير النفي الباتّ : كلا .

« فان الحركات القومية إذا قامت في بعض الاحوال على اساس توحيد البلاد التي يتكلم اهاليها لغة واحدة ، فانها قامت في كثير من الاحوال ـ بل في معظم الأحوال ـ على اساس انفصال البلاد التي يتكلم اهاليها لغة تختلف عن لغة الدولة التي تحكمها .

« وإذا كان النوع الاول من الحركات القومية قد ادى إلى رفع الحواجز الجمركية وتوحيد الاسواق التجارية ، الا أن النوع الثاني منها قد ادى ـ بعكس ذلك ـ إلى اقامة حواجز جديدة ، وتشتيت وتضييق الاسواق التجارية ، فاتجه بذلك اتجاهاً يخالف ـ بل يعاكس ـ الاتجاه الذي تتطلبه الرأسمالية العصرية التي اشار اليها لينين .

« ومن المعلوم أن النوع الاخير من الحركات القومية كان سبق النوع الأول منها ، كما أنه كان اكثر عدداً واشد شمولاً منها : فان انفصال بلجيكا عن هولندا ، واستقلال اليونان عن الدولة العثمانية قد سبقا اتحاد ايطاليا ثلاثة عقود من السنين . وسبقا اتحاد المانيا بأربعة عقود . والحركات القومية التي قامت بها الشعوب التي كانت تابعة لامبراطورية النمسا قضت على الوحدة الاقتصادية التي كانت قائمة فيها ، وأوجدت ستة اسواق مختلفة . واما الحركات القومية التي قامت بها الشعوب التابعة للدولة العثمانية ، فقد اوجدت نحو اربعة عشر سوقاً مختلفة .

« خلاصة القول : إن الحركات القومية التي قامت في مختلف البلاد منذ بداية القرن التاسع عشر ، ادت إلى توحيد الاسواق وتوسيعها في بعض الأحوال ، وبعكس ذلك ـ إلى تشتيت الاسواق وتضييقها في احوال اخرى .

« اعتقد أن هذه الحقائق والوقائع وحدها تكفي لهدم نظرية لينين من اساسها .

« فان لينين بنى حكمه على امثلة المانيا وايطاليا ، وغض النظر عن جميع الامثلة الاخرى . وبتعبير آخر : انه اخذ بعض الوقائع التي تبدو ملائمة لنظريته ، ولم يلتفت إلى عشرات الوقائع التي تخالفها مخالفة صريحة ، وخرج بذلك على اصول البحث العلمي السليم » (ص ١٨١ ـ ١٨٢)

ج ـ اعتقد أن هذه الملاحظات تغنيني عن التعليق على الاسس التي بنى عليها الدكتور محمد انيس آراءه التي ذكرتها آنفاً .

مع هذا ، ارى أن اضيف إلى ذلك ، الملاحظات والحقائق التالية :

(۱) إن خطأ فكرة ارتباط الحركات القومية بقضايا الاقطاع والرأسمالية ، إذا كان لا يظهر إلى العيان بوضوح تام في تاريخ غرب اوروبا ووسطها ـ بسبب « تزامن » الاحداث هناك ـ فانه يظهر بكل وضوح وجلاء ، في شرق اوروبا ، لعدم « تزامن » الاحداث المذكورة .

من المعلوم أن الحركات القومية في بلاد اليونان قامت في العقد الثاني من القرن التاسع عشر ، وأدت إلى تكوين « الدولة اليونانية المستقلة » في العقد الثالث من القرن المذكور . وأظن أنه ليس في استطاعة احد أن يدعي بأن في ذلك التاريخ ، كان قد حدث تغير يذكر في اوضاع الاقطاع والرأسمالية في تلك البلاد .

وكذلك الامر في الحركات القومية التي حدثت في سائر بلاد البلقان . وأظن أنه ليس في استطاعة احد أن يزعم بأنها كانت ترتبط بظهور الرأسمالية ، وتتمشى مع مطاليبها في « خلق الاقتصاد الموحّد » .

(۲) خلال الحديث عن الحركة القومية العربية، يربطها المؤلف ببداية «ظهور العلاقات الرأسمالية في الانتاج الاقتصادي» ، وما يرتبط بذلك العامل من ظهور الطبقة المتوسطة المشتغلة بالتجارة والساعية إلى السيطرة على الاقتصاد الوطني (ص ٣١٧) .

ولكني لا اظن أن الاستاذ المؤلف ـ أو أي استاذ وباحث آخر ـ يستطيع أن يدلنا على « الطبقة المشتغلة بالتجارة والساعية إلى السيطرة على الاقتصاد القومي » التي لعبت دوراً في حركات القومية العربية .

(۳) إن احداث « الحركات القومية » في البلاد العربية ، ربما كانت من اوضح واقطع الأدلة على عدم ارتباط تلك الحركات بقضايا الاقطاعية والرأسمالية .

إذ ، من المعلوم أن هذه الحركات اشتركت فيها جماعات من الاغنياء ، ومتوسطي الحال ، والفقراء . كما أن صفوف الذين خالفوا تلك الحركات ايضاً كانت تتألف من الاغنياء ومتوسطي الحال والفقراء .

إن التزام النظرات الطبقية الماركسية في شؤون القومية العربية ، يحول دون ملاحظة الأمور ملاحظة علمية دقيقة .

(٤) يقول المؤلف « من الثابت أن النظام الاقطاعي في شكله القديم في سوريا والعراق ـ

ممثلاً في نظام الزعامات والتيمارات ـ قد الغي في أواخر الثلاثين من القرن التاسع عشر » ؛ ويربط بين ذلك وبين بدء الحركات القومية .

ولكن ، يجب أن نلاحظ أن النظام المذكور كان يختلف عن نظام الاقطاع المعروف في البلاد الاوروبية اختلافاً كبيراً .

لأن « منح مقاطعة من المقاطعات إلى شخص من الاشخاص ، ما كان يعني تمليكه القرى والأراضي التي تؤلف تلك المقاطعة . انما كان يعني تفويضه حق جباية الاعشار وسائر الرسوم والضرائب المترتبة عليها . وكانت الاراضي والقرى والمزارع تبقى تحت تصرف مالكيها ، على أن يدفعوا الضرائب التي تفرض عليها إلى صاحب المقاطعة ، أو من يوكله لتسلمها »[1] .

وفضلاً عن ذلك ، انها ما كانت تنتقل بالوراثة . بل كانت تمنح للأشخاص مقابل اعمال ووظائف معينة ، ينتهي حق تصرفهم بها بانتهاء وظائفهم المذكورة . فالغاء نظام الزعامات والتيمارات كان يعني ـ في حقيقة الأمر ـ « تخصيص رواتب معينة للموظفين » ، يتناولونها من خزينة الدولة ، عوضاً عن أن يتناولوا جبايتها من القرى والمزارع التي كانت تعرف باسم الخاص والزعامة والتيمار .

ولذلك ، استطيع أن أؤكد بأنه : يخطىء من يزعم بأنه قد ترتب على الغاء النظام المذكور نتائج مماثلة لما ترتب على زوال الاقطاع في أوروبا .

وبناء على كل ما تقدم ، أكرر ما قلته قبلاً :

إن التزام النظرات الماركسية في ابحاث القومية بوجه عام ـ والقومية العربية بوجه خاص ـ وربط تلك الابحاث بقضايا الطبقات الاجتماعية وبشؤون الاقطاع والرأسمالية . . . يحول دون ملاحظة الأمور على وجهها الصحيح .

ذيل

لقد لاحظت في الاحداث التاريخية المسرودة في مقالة الدكتور محمد انيس عن « القومية العربية » ، عدداً غير قليل من الأمور التي تستوجب البحث والنقاش .

غير اني لن أناقشها هنا ، لأنها لا تدخل في موضوعات هذا البحث[2] .

(١) كتابي : البلاد العربية والدولة العثمانية ، ط ٢ (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٦٠) ، ص ٢٩ .

(٢) مع العلم بأني كنت اشرت الى امثال البعض من تلك الأمور التاريخية في : المصدر نفسه ، ص ٧١ ، كما اني كنت بحثت في امثال البعض الآخر في كتابي : آراء واحاديث في التربية والاجتماع (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٦٣) .

غير أني أرى أن اقف قليلاً عند إحدى القضايا المسرودة في المقالة ، بسبب علاقتها بإحدى كتاباتي السابقة :

لقد جاء في حاشية الصفحة ٣٣٩ من المقالة ، العبارة التالية ـ بمناسبة الحديث عن « فشل الجامعة العربية » :

« الاستاذ ساطع الحصري يعتبر ان الامانة العامة للجامعة وعبد الرحمن عزام بالذات مسؤول عن فشل الجامعة العربية . والحقيقة ان مثل هذا الرأي تصوير قاصر للموقف » .

إن من يقرأ هذه العبارة ـ دون أن يرجع إلى نص ما كنت كتبته انا ـ يتوهم اني حصرت مسؤولية فشل جامعة الدول العربية في أمانتها العامة وحدها ، وأنكرت مسؤولية الدول نفسها .

في حين أن ذلك يخالف الواقع مخالفة تامة :

إن البحث الذي يشير اليه المؤلف ، هو بحث « مرآة عبد الرحمن عزام » المنشور في كتابي العروبة اولاً ، الذي كان قد صدر في أوائل سنة ١٩٥٥ .

ولإظهار الحقيقة في هذه القضية ، أنقل فيما يلي سبعة اسطر أساسية من البحث المذكور :

« لا شك في أنه (أي عبد الرحمن عزام) يستطيع أن يذكر لنا قضايا عديدة ، تقع مسؤوليتها ـ بكل تأكيد ـ على دولة عربية ، أو مجموعة من الدول العربية ، أو جميع الدول العربية .

« ولكن أنا أيضاً استطيع أن اذكر له ـ بعكس ذلك ـ عشرات من الأمور الهامة ، التي لم تتدخل فيها دولة من الدول العربية بوجه من الوجوه ، والتي تقع مسؤوليتها على الأمانة العامة نفسها ، بكل تأكيد » (ص ٧٠ ـ ٧١) .

ويتبين من الفقرة الأولى ، اني ذكرت ـ بكل تأكيد ـ وجود قضايا عديدة ، تقع مسؤوليتها على دولة عربية واحدة ، أو مجموعة من الدول العربية ، او جميع الدول العربية .

ويتبين من الفقرة الثانية ، اني قلت بوجود قضايا اخرى تقع مسؤوليتها على الأمانة العامة نفسها .

إذن ، إني لم احصر المسؤولية في جهة واحدة ـ كما توهم ذلك عبارة الاستاذ المؤلف ـ بل وزعت المسؤولية بين الدول العربية وبين الامانة العامة لجامعة الدول العربية .

ولم اكتف بهذا الكلام العام ، بل اوضحت الأمور التي تعود مسؤوليتها على الأمانة العامة نفسها ، في الصحائف الثلاث التي تلت الفقرة التي نقلتها آنفاً .

وانهيت حديثي في هذا المضمار بالكلمة التالية :

« فكيف نستطيع أن نسلم مع ذلك ، امام كل هذه الحقائق والوقائع ، ان مسؤولية هذه الأمور كلها تعود إلى احوال البلاد العربية بوجه عام » ؟ (ص ٧٣) .

ويتبين من كل ذلك ، اني لم اطلق الكلام جزافاً ، بل عينت وجوه المسؤولية ، بصراحة تامة .

فضلاً عن ذلك ، اني انتقدت آراء عزام المنشورة في مجلة المصور - في عددها الصادر في ١٧ - ٣ - ١٩٥٣ - . وفي بحث آخر من كتابي المذكور (ص ١١٦ - ١٢٦) .

ومن البديهي ، انه ليس في استطاعة احد أن يقول : ان مسؤولية الآراء الصادرة من لسان عبد الرحمن عزام خلال « مناقشة » جرت في « ندوة دار الهلال » ، تعود الى دولة من الدول العربية .

وقد نقلت - في البحث المذكور - أقوال عزام جزءاً فجزءاً ، وعلقت عليها قسماً فقسماً .

وعندما نقلت قوله عن البلاد العربية « بأنها ساحة حياة لمصر » ، قلت :

« هذا القول أن دلَّ على شيء - اكثر من دلالته على ارتجال الآراء دون تفكير وروية - فإنما يدل على البعد عن التفكير القومي السليم ، وعن النظر السياسي الحكيم » (ص ١٢٢) .

وعندما نقلت قوله : « نحن مصريون اولاً ، وعرب ثانياً ، ومسلمون ثالثاً » ، قلت :

« ويعلمنا بذلك أن تفكيره القومي ، لم يوصله بعد ، حتى إلى مرحلة القول بأن مصر والعروبة أمران متلازمان » (ص ١٢٢) .

وبعد الانتهاء من نقل ونقد آرائه ، قسماً فقسماً ، كتبت الأسطر التالية :

« إن الاستاذ عبد الرحمن عزام ، كان أول أمين عام لجامعة الدول العربية . انه شغل هذا المنصب الهام سبع سنوات متواليات .

« إن ما قاله في الندوة يكتسب خطورة خاصة ، لهذا السبب .

« إنه قال : « نحن مصريون أولاً وعرب ثانياً . . » انه قال عدة مرات « مصر والبلاد العربية » ، ولم يقل « مصر وسائر البلاد العربية » .

« وفضلاً عن ذلك ، انه اعتبر سوريا وسائر البلاد العربية ساحة حياة لمصر ، وسوقاً لحياتها الاقتصادية .

« ولا اراني في حاجة إلى القول بأن من يتولى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، هذه المدة الطويلة ، كان يجب أن ينظر إلى الأمور القومية بنظرات تختلف عن هذه النظرات الاقليمية ، اختلافاً كبيراً .

« إني من الذين يعتقدون بأن لمصر مكانة خاصة وممتازة في العالم العربي ، وأتمنى - بكل جوانحي - أن تعمل مصر في سبيل تحقيق الوحدة العربية ، ما عملته بروسيا في سبيل تحقيق الوحدة الألمانية ، وما عملته « بيادامونته » في سبيل تحقيق الوحدة الايطالية .

« ولذلك أرى من حقي ومن واجبي أن أسأل الاستاذ عبد الرحمن عزام وجميع مناصريه : هل قال احد من بناة الوحدة الألمانية أو الوحدة الايطالية ، ما يقوله عزام الآن ؟

« هل كان يقول احد من زعماء القومية في بروسيا « نحن بروسيون أولاً ، والمان ثانياً ؟ » .

« وهل قال احد من هؤلاء - مثلاً - أن بافاريا ساحة حياة لبروسيا ، أو ان ساكسونيا سوق للصناعات البروسية ؟

« ثم ، لو كان قال هؤلاء ، مثل هذه الأقوال ، هل كان يمكن أن يحققوا ما حققوه ؟

« إن تاريخ الوحدة الالمانية يعطينا اجوبة حاسمة على هذه الاسئلة :

« إن زعماء الحركة القومية في بروسيا لم يقولوا في يوم من الأيام « بروسيا أولاً ، المانيا ثانياً . . » بل كانوا يقولون دائماً « لا فرق بين بروسيا وبين سائر البلاد العربية » .

« إنهم كانوا يقولون : « بروسيا في خدمة الفكرة الالمانية » . . و « رسالة بروسيا السامية هي تحقيق الوحدة الالمانية » .

« كما أن جميع القوميين في جميع البلاد الالمانية ، كانوا يقولون « المانيا فوق الجميع » . (ص ١٢٤ - ١٢٦) .

ثم انهيت حديثي بالكلمة التالية :

« إني اعتقد ان حديث عبد الرحمن عزام يكوّن وثيقة تاريخية هامة ، بهذا الاعتبار ، لأنها تكشف الستار عن أهم وأعمق الاسباب في « فشل الامانة العامة لجامعة الدول العربية في أداء الرسالة القومية التي عهد بها اليها » (ص ١٢٦) .

وأظن أن الدكتور محمد أنيس ، سيلاحظ مما تقدم ، أن ما كنت قلته عن الأمين العام السابق كان مبنياً على سلسلة طويلة من الحقائق الواقعية .

نقد كتاب
مقدمات اجتماعية لدراسة النظرية العامة للقومية تأليف : الاستاذ محمد خليل بكير

نظرة اجمالية

بين مطبوعات « معهد الدراسات العربية العالية التابع لجامعة الدول العربية » كتاب يقع في ٣٣٥ صفحة ، ويحمل على غلافه العنوان التالي : « مقدمات اجتماعية لدراسة النظرية العامة للقومية » .

والغلاف المذكور يعلمنا ـ في الوقت نفسه ـ ان الكتاب يتألف من « محاضرات ، ألقاها الاستاذ محمد بكير خليل ، على طلاب المعهد » سنة ١٩٥٨ .

إن أول ما استوقف نظري عندما تصفحت هذا الكتاب ، كان عنوانه ، لأن العنوان المطبوع في أعلى الصحائف ، وفقاً للخطة المتبعة في مطبوعات المعهد ، يختلف عما هو مطبوع على الغلاف . . فإنه « محاضرات في القومية العربية » من الصفحة الاولى حتى الصفحة ١١١ ، ثم « محاضرات في علم الاجتماع » حتى نهاية الكتاب .

يتبين من ذلك : ان عنوان المحاضرات ، قد تغير ـ خلال الطبع ـ مرتين . فإنه كان « في القومية العربية » خلال طبع الملزمات الاولى ، ثم تحول إلى « محاضرات في علم الاجتماع » خلال طبع بقية الملزمات . وفي الأخير ، تحوَّل مرة اخرى ، بعد إتمام طبع الملزمات ، وعند طبع الغلاف . وعندئذ ، وعندئذ فقط ، أصبح « مقدمات اجتماعية لدراسة النظرية العامة للقومية » .

إني لا أرى لزوماً للبحث عما تدل عليه هذه التغييرات ، ولكني أرى من الضروري أن أشير إلى أمر آخر ، وهو : أن مواضيع الكتاب لا تتناسب مع أي واحد من هذه العناوين الثلاثة ، لأن الكتاب المذكور لا يتضمن أي بحث « في القومية

العربية » ، وأما تعبير « النظرية العامة للقومية » فلا يظهر بين دفتي الكتاب سوى مرتين : الأولى في حاشية الصفحة ١٩ ، بمناسبة عارضة ، والثانية في « الفهرس » المطبوع في نهاية الكتاب ، فضلاً عن أن البحث الذي يقابل في متن الكتاب تعبير « النظرية العامة للقومية » المذكور في الفهرس ، وهو البحث الذي يتلو بحث « الوحدة المحلية والاقليمية » ، يحمل عنوان « الأمم والشعوب » ، لا « النظرية العامة للقومية » . (الفرع الثالث من الفصل الثالث ، ص ١٥٧ ـ ١٧٢) .

وإذا تركنا قضية العناوين جانباً ، واستعرضنا مباحث الكتاب ، وجدناها متخومة باستطرادات متشابكة ، يعوزها الشيء الكثير من الوضوح والانسجام ، ولا ينقصها الأخطاء العلمية ، وحتى الأحكام المتناقضة في بعض الأحيان .

إني لا أرى مجالاً في هذا المقام لنقد الكتاب بوجه عام . ولذلك سأحصر بحثي ونقدي على ما جاء فيه عن « عناصر القومية ومقوماتها » ، أو : « مقاييس القومية » حسب تعبير المؤلف ـ وذلك في جزء من الفصل المذكور (ص ١٥٩ ـ ١٦٤) .

يتكلم الاستاذ المحاضر في هذه الصحائف بالتتالي عن الجنس ، واللغة ، والثقافة ، والتقاليد ، فيقول : « إن القومية لا يمكن أن تكون مقيسة بواحد من المقاييس ، أو بها كلها مجتمعة » . ثم يزعم ان « الأساس الأول للقومية لا يعدو أن يكون بيئة جغرافية تجمع بين فرد وآخرين » . وبعد بحث شديد الارتباك في معنى البيئة التي يقصدها ، ينتهي إلى القول بأن « المقياس في القومية هو الرغبة في الحكم الذاتي الذي يجمع شمل الجماعة كلها » .

ويتوقف الاستاذ عند هذا الحد من البحث والتحليل ، فلا يقول لنا : « ما هي حدود الجماعة التي يشير اليها » ، ولا « ما هي الدوافع التي تؤدي إلى نشوء الرغبة في الحكم الذاتي » التي يذكرها . في حين أن البحث العلمي في عوامل القومية أو مقاييسها ، انما يعني ـ في حقيقة الأمر ـ البحث عن هذه الأسباب والدوافع .

فلا أغالي إذا قلت ـ والحالة هذه ـ ان التعريف الذي يتوصل اليه ، والمقياس الذي يعتمد عليه المؤلف في هذا المضمار ، لا يختلف كثيراً عن « قياس المتر بالمتر ، وتعريف الماء بالماء » .

نظرات تفصيلية

النقد الاجمالي السابق ، كنت كتبته في السنة الماضية ، عقب مطالعتي لمحاضرة الاستاذ محمد بكير المطبوعة .

ولكن عندما فكرت في هذه السنة في نشره بين دفتي كتابي هذا ، أعدت مطالعة المحاضرات المذكورة ، فقررت ان اردف النقد الاجمالي المذكور بنقد تفصيلي ، على

أساس نقل كل ما جاء في المحاضرات المطبوعة عن عناصر القومية ومقاييسها بنصوصها الكاملة ، لمناقشتها من وجوهها المختلفة .

إن الآراء المتعلقة بعناصر القومية مسرودة في المحاضرات المذكورة في نحو ست صفحات متتالية، (ص ١٥٩ ـ ١٦٤) دون اي تقسيم . غير اني ـ خلال النقل ـ سأقسم المسرودات الى عدة اقسام ، تسهيلاً للعرض والنقل . وسأعلق على كل قسم على حدة . ومع هذا ، لن أحذف شيئاً منها خلال هذا التقسيم والتقطيع ، كما أني لم ادخل اي تغيير على ترتيبها وتسلسلها . وذلك لتمكين القراء من تكوين فكرة صحيحة وتامة عن المسلك الذي سلكه المؤلف في سرد الآراء واثباتها .

ـ ١ ـ

يبدأ الاستاذ المؤلف ابحاثه المتعلقة بعناصر القومية ، ببيان اختلاف القومية عن الجنس(٣) ، قائلاً : « ان الفوارق بين أمة وأخرى لا يمكن ان تستند إلى الجنس أو تفسر بالجنس » . ويشرح ذلك بالعبارات التالية :

« إن الأمة والقومية Nation-Nationality من الكلمات الغامضة المدلول ، والتي تنطوي على شيء كثير من التعقيد ، بحيث يصبح من العسير تفصيلها أو تحديدها ، ومن اليسير الخلط بينها وبين عناصر لا تمت اليها بصلة :

من ذلك قولهم بالصلة بين الأمة والجنس في حين ان هذه الصلة لا وجود لها ، كما أن القومية والجنس مدلولان يختلفان عن بعضهما كل الاختلاف ، والقول بأن قومية معينة تتألف من جنس معين هو نسيجها وقوامها أو هيكلها ومميزاتها ، أو حتى المادة الخام في تكوينها ، قول لم يقم عليه دليل علمي ، ولا يخرج عن مجرد افتراض ثبت بطلانه بما لا يدع مجالاً للشك . ولنعلم علم اليقين انه لا يوجد في العالم ما يسمى بالجنس النقي Pure race ، لا في اوروبا ولا في العالم اجمع » (ص ١٥٩ ـ ١٦٠) .

لا شك في أن هذا القول صائب تماماً . وهذه المسألة لم تعد تثير اي اختلاف بين المفكرين والكتاب في زماننا هذا .

ولكن المؤلف عندما يواصل شرح هذه القضية يلتزم مسلكاً لا يخلو من الالتواء ، فلا يمنعه من التورط في مهاوي الاغلاط ، كما سيتضح مما يقوله عقب الفقرات التي نقلتها آنفاً :

---

(٣) يستعمل المؤلف كلمة الجنس ، مثل الكثيرين من امثاله ، مقابل كلمة «race» . اني ارجح استعمال كلمة «رس» التي تدل في اللغة العربية على « اصل الشيء » ، وذلك لشيوع استعمال كلمة الجنس في عدة معان اخرى . ومع ذلك سأحافظ على كلمة « الجنس » خلال نقل عبارات المؤلف بطبيعة الحال .

« . . إذا تعمدنا تحليل كلمة نقيّ هذه وقصدنا بها مدلولاً محدداً نقيس به هذا النقاء . وقد يجوز لنا أن نتبين اقساماً معينة في الأسرة الانسانية ، استناداً إلى أسس نبني عليها هذا التقسيم كاللون مثلاً ، حين نتكلم عن الأبيض والقوقازي ، أو الجنس الأصفر أو المغولي ، وهو يتضمن في نفس الوقت الجنس الأحمر أو الهنود الامريكيين ، والجنس الأسود أو الزنوج . ولكن المهم أنه لا يمكننا أن نتتبع خيطاً واحداً أو سلالة واحدة في هذه الأجناس كلها ، بحيث نرجعها إلى اصل واحد سرت عناصره إلى الأجيال كلها . لا يمكن أن يقال عن هذه كلها أنها فصائل أو انواع تندرج تحت جنس أصلي كان نقياً في يوم ما . وكل ما استطاع اثباته الدليل البيولوجي العلمي ، هو ان هذه كلها مجرد ألوان أو عناصر من الآدمية في معناها الواسع أتت عبر مرحلة طويلة مريرة من الصراع بينها وبين البيئة الجغرافية وكل ما فيها من مقومات مادية أخرى . وإنما اختلفت هذه العناصر باختلاف البيئات والظروف والعزلة أحياناً والاتصال احياناً أخرى . . أما فيما يختص بالاقسام الفرعية في جماعة معينة ، فمرد هذه كلها إلى الأصل المشترك الذي مزقه الغزو والاستعمار والهجرة والاختلاط ، فسحق ما انطوى عليه من وحدة أو ما بقي له من طابع . والذين يمجدون قومية معينة ، لأنهم يردونها إلى جنس معين أصله ثابت وفرعه في السماء ـ على نحو ما قال هوستون شمبرلين عن الجنس التيوتوني « وتين » عن الجنس اللاتيني ، يبتكرون خرافة لا تمت إلى العلم بصلة ، إنما تستهدف إذلال عناصر أخرى من الآدميين ـ وهذا على الأقل هو الدرس الذي تعلّمه العالم من فلسفة النازية في الجنس . لقد كانت هتلر العظيم حقاً بجميع المقاييس نظرية قاسية خاطئة في الجنس ، اختتمها مرة بقوله : « ان الشعوب الشرقية أحرى بها ألا تعيش ، ويجب أن تدرب كما تدرب الكلاب الصغيرة » (ص ١٦٠) .

يلاحظ أن الاستاذ المؤلف قد تطرق ـ في هذا القسم من بحثه ، إلى مسائل عديدة . مثل اصول الأجناس ، وتأثير البيئات ، وتفاضل الجماعات ، في حين أن هذه المسائل لا ترتبط بمسألة نقاوة أجناس الأقوام ، بوجه من الوجوه . فإن التسليم بأن الأقوام الحالية ليست نقية الجنس لا يستلزم القول بعدم تفاضل الاجناس . فإن المرء يستطيع أن يقول بأن كل قومية تؤلف خليطاً من اجناس عديدة ، ويزعم ـ في الوقت نفسه ـ إن البعض من هذه الخليطات تفضل على غيرها . وذلك يدل دلالة قطعية على أن قضية تفاضل أو عدم تفاضل الاجناس ، مما يجب درسها وبحثها بحثاً مستقلاً عن قضية نقاوة جنسية الأقوام .

وفضلاً عن ذلك ، يوجد بين الأمور التي حشرها المؤلف بهذه الصورة في هذا البحث ، بعض المزاعم التي تخالف الواقع . فإن الزعم المتعلق برأي « تين » في تفوق الجنس اللاتيني ، من هذا القبيل : من المعروف عن « هيبوليت تين » انه كان يعزو لكل جنس خصائص معينة ، وكان يقول ـ مثلاً ـ ان للجنس اللاتيني خصائص تختلف عن خصائص الجنس الانكلوساكسوني ، ولكنه لم يعتبر هذه الخصائص دليلا على التفوق .

من المعلوم ان « تين » كان نشر نظريته في « الرس ، والبيئة ، والزمان » في المدخل الذي كتبه لمؤفه المشهور في « تاريخ الأدب الانكليزي » . إن مراجعة مدخل الكتاب المذكور ، تكفي للتأكد من صحة ما اقول . ومن المعلوم أيضاً أن « بول لاكومب » انتقد تلك النظرية ، بكل تفاصيلها . وقال أن الخصائص التي عزاها « تين » إلى الاجناس ، كلها خيالية واعتباطية ، لا تستند إلى حقائق واقعية . ولكنه لم يذكر له أي رأي في تفاضل الاجناس .

ولذلك كله . أستطيع أن اؤكد ، أن ما ذكره الاستاذ المؤلف عن رأي « تين » لا ينطبق على حقائق الأمور .

إني أقول نفس الشيء بالنسبة إلى ما زعمه بأن « هتلر العظيم حقاً بجميع المقاييس » قال « ان الشعوب الشرقية احرى بها الا تعيش ويجب أن تدرب كما تدرب الكلاب الصغيرة » . فإني اعتقد ان هذا القول ما هو إلا من مفتريات خصومه العتيدين ـ وكان معظمهم من اليهود . انهم كانوا اختلقوا ذلك ، بغية استثارة الشرقيين والعرب عليه . وأظن أن ما هو معلوم لدى الجميع عن الجهود التي كان يبذلها ـ والدعايات الواسعة التي كان يقوم بها ـ هتلر وأعوانه لاجتذاب الشرقيين والعرب الى صفه . . يكفي لاستبعاد صدور القول المذكور منه .

ومع كل ذلك ، ارى ان اتساءل : ما الموجب ، وما الفائدة ، من اقحام امثال هذه القضايا في مسألة « الأمة والجنس » وتفريعها وتعقيدها ، بهذه الابحاث الاستطرادية ؟

ـ ٢ ـ

بعد الفقرات المنتهية بأقوال هتلر ، يقول المؤلف :

« إذا تبينا أن الفوارق بين امة واخرى لا يمكن ان تستند إلى الجنس أو تفسر بالجنس ، كان معنى ذلك انه لا يوجد مقياس واحد من أي نوع ، يستطيع أن يفصل بين امة واخرى .

« سيقال أن اللغة هي المقياس . ولكن امة كبيرة متماسكة كسويسرا تتكلم عدة لغات ، في حين أن لغة واحدة كاللغة الانكليزية أو الاسبانية هي اللغة المستعملة من شعوب كثيرة .

« ومثل هذا يقال عن الدين : تفصيل ذلك ان التقدم العلمي وما اقترن به من استنارة قضى على فكرة الاله القومي أو الاقليمي ، في حين ثبتت فكرة إله واحد لا يمت إلى القوميات او الجنس (الجنس غير النقي) بصلة ، هو الاله الذي يعبده العالم كله .

« قد يقال الثقافة بوصفها تلك القوة الجبارة التي تربط بين شعوب الأرض المتنافرة منها

والمؤتلفة ، والتي هي في الحقيقة ميراث توارثته البشرية عبر صراع طويل مرير بينها وبين القوى المادية . ولكن ما دام هذا هو طابعها وتاريخها ، فلا جدال في أن الزعم بانها مقياس القومية أو حدودها زعم باطل ، بل اكثر بطلاناً من القول بنظرية الجنس . الحقيقة هي أن الثقافة لا تفرق بين قومية واخرى ، وانما تجمع بين القوميات جميعاً وتربط بين الماضي والحاضر . ومتى بلغت الثقافة بقوم مبلغ النضوج سمت بهم فوق الاعتبارات القومية . وربما تخلوا عنها أو لم يؤمنوا بها ، وهذا النوع من التفكير يبدو في افق العالم الحاضر » (ص ١٦١) .

إن هذه الفقرات تستوجب عدة تعليقات :

أ ـ الفقرة الأولى منها تعطينا نموذجاً واضحاً للاحكام الغريبة التي نصادفها في عدد غير قليل من صفحات الكتاب : لأنها تعتبر « ثبوت عدم إمكان تفسير الفوارق بين امة واخرى بالجنس » دليلاً على « عدم إمكان قياس تلك الفوارق بأي شيء كان » .

وغني عن البيان ، ان هذا الاستدلال ، لا يتمشى مع مقتضيات المنطق ، بوجه من الوجوه .

ب ـ ان الفقرة الثانية ، تحاول اخراج اللغة من بين الأمور التي يمكن أن تفسر أو تقيس الفوارق المذكورة ، وذلك بالحجج المسرودة في سطرين .

في حين ان الابحاث التاريخية والاجتماعية تدل على أن اللغات من أهم العوامل في تكوين القوميات . وأنا كنت شرحت مسألة « صلة القومية باللغة » في مؤلفاتي السابقة بكل تفصيل[٤] وشبهت أقوال من ينكر هذه الصلة بالحجج المماثلة لحجج المؤلف ، بقول من ينكر الجاذبية الأرضية بحجة ان الدخان يصعد إلى السماء ، وان الطيور تطير في الهواء[٥] .

أنا لا أرى لزوماً إلى تكرار أو تلخيص تلك الابحاث والمناقشات ، في هذا المقام ، بل سأكتفي بالاشارة الى غرابة الخطة التي يتبعها الاستاذ المؤلف في درس وعرض مسائل القومية : انه يحاول حسم مسألة «القومية واللغة » في سطرين ، مع أن هذه المسألة من أهم المسائل ، بالنسبة إلى تحديد معنى القوميات بوجه عام ، والقومية

---

(٤) ساطع الحصري [ابو خلدون]: آراء واحاديث في الوطنية والقومية (القاهرة: مطبعة الرسالة، ١٩٤٤) ، ص ٢٨ ـ ٣٠ ، ١٢٤ ـ ١٢٧ ، وما هي القومية ؟ ابحاث ودراسات على ضوء الاحداث والنظريات (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٥٩) .

(٥) انظر للحصري : آراء واحاديث في الوطنية والقومية ، ص ١٢٠ ، وما هي القومية ؟ ابحاث ودراسات على ضوء الاحداث والنظريات ، ص ٨٠ .

العربية بوجه خاص ، وذلك في حين انه يخصص لبحث « القومية والجنس » أكثر من صحيفتين ، مع أن مسألة الجنس لم تعد موضوع خلاف بين الباحثين في هذا الزمان ، كما انها لا تمس قضايا القومية العربية بوجه من الوجوه .

ج ـ الفقرة الثالثة : تحوم حول « الدين » وتستبعده من بين الأمور التي يمكن ان تفسر الفوارق القومية . ان هذا الرأي صائب وسليم من حيث الاساس . غير أن الدلائل المسرودة للبرهنة على صحته لم تكن مُقنِعة أبداً . لأن الذين يقولون بوجوب ربط القومية بالدين ، لا يقولون ذلك لزعمهم بأن لكل قومية إلهاً خاصاً بها ، بل يقولونه لأسباب تختلف عن ذلك كل الاختلاف . ولذلك ، إن ما جاء في الفقرة القصيرة المذكورة عن أن التقدم العلمي وما اقترن به من استنارة قضى على فكرة الاله القومي أو المحلي ، وأثبت فكرة الاله الواحد لا يمس شيئاً مما يزعمه هؤلاء ، فيترك المسألة باقية على حالها .

هذا ، فضلاً عن أن مسألة « الاله الواحد الذي يعبده العالم كله » تفتح باباً لنقاش ، لا يمت إلى الموضوع بأية صلة كانت .

إن مسألة « القومية والدين » تحتاج الى بحث جدي ، فلا يمكن ان تعالج بمثل الكلمات المسرودة في الكتاب[٦] .

د ـ واما الفقرات التي تلي بحث الدين فكلها تحوم حول « الثقافة » وتكوِّن مجموعة غريبة من الأخطاء الفادحة .

فإن المؤلف يخطىء خطأ مبيناً عندما يدعي : « ان الثقافة لا تفرق بين قومية واخرى ، وإنما تجمع بين القوميات جميعاً » ؛ وكذلك عندما يقول : « ان الزعم بأن الثقافة مقياس القومية او حدودها زعم باطل ، بل أكثر بطلاناً من القول بنظرية الجنس » .

ولكنه يبلغ الحد الأقصى من الأخطاء ، عندما يدعي : ان الثقافة « متى بلغت بقوم مبلغ النضوج ، سمت بهم فوق الاعتبارات القومية ، وربما تخلوا عنها أو لم يؤمنوا بها ، وهذا النوع من التفكير يبدو في الافق الآن » .

ولا أراني في حاجة إلى الايضاح ، ان هذا الزعم الأخير ، زعم خطير جداً . لأنه يزعزع فكرة القومية من اساساها ، إذ يجعل بقاءها منوطاً بعدم نضوج الثقافة .

---

(٦) الحصري : آراء واحاديث في الوطنية والقومية ، ص ٣٢ ـ ٤١ و٩٤ ـ ١٠٢ ، وما هي القومية ؟ ابحاث ودراسات على ضوء الاحداث والنظريات ، ص ١٨٧ ـ ٢٤٩ .

فيجدر بنا أن نتساءل ، أمام هذا الزعم الخطر : أية امة من الأمم الراقية ، تسامت فوق الاعتبارات القومية ، فتخلت عن قوميتها ؟

من المعلوم ان الامريكان والانكليز، والالمان والفرنسيس، يعتبرون ـ بلا جدال ـ أنضج الأمم وأرقاها من حبث الثقافة . فهل تخلت احدى هذه الأمم عن قوميتها ؟

إن الاستاذ المحاضر ، يزعم أن « هذا النوع من التفكير يبدو في افق العالم الحاضر » .

ولكني أرى من الواجبات المترتبة علينا ، تحذير شبان العرب من الانخداع بهذا السراب .

ـ ٣ ـ

بعد الفقرات التي نقلتها آنفاً ، ينتقل المؤلف الى موضوع آخر ، فيقول :

« وأخيراً ذهبوا الى أن الفارق بين قومية واخرى أو بين جنس وآخر ، يبدو في الصورة المادية للانسان . وهو قول لا يستند إلى دليل علمي أيضاً . والسبب في ذلك هو أن اية مقاييس نستطيع الاعتماد عليها ـ سواء أكانت طول الجبهة وعرضها أو شكل الفك أو محيط العين ، أو شكل الأنف ـ لا يمكن أن توجد في جنس واحد أو قومية واحدة بمعزل عن غيرها من القوميات . وإنما تظهر في قوميات واجناس عدة . ولكن لا توجد امة واحدة تحتكر لنفسها ميزة من هذه الميزات أو سمة من هذه السمات ، بحيث تبدو واضحة في كل افرادها ، فتقول استناداً اليها أن هذا هو الجنس الآري أو الجنس الجرماني مثلاً . لقد ثبت بما لا يدع مجالاً للشك أن هذه السمات الجثمانية تخضع لتغير كبير من جانب البيئة ، وهذا هو ما انتهت اليه أبحاث لجنة الهجرة الامريكية ، إذ قالت ان العناصر الأوروبية التي استقرت في امريكا تعرضت لتغير كبير في حجم الرأس وشكله ، بحيث لم يعد هناك فارق في شكل الرأس بين الأوروبيين وغيرهم من الأجناس . كذلك يقول « فلندرز بتري » ان قبائل اللمبرد كانوا يتميزون برأس طويل ، ولكنهم في ظرف بضع مئات من السنين فقدوا هذا الطابع ، وتميز رأسهم Brachycéphalic أي أن سعة الجمجمة لو نظرت اليها من أعلى تساوي على الأقل اربعة أخماس الطول » ، (ص ١٦٢) .

ولكن مدلول تعبير « الصورة المادية للانسان » الوارد هنا ، لا يختلف ـ في حقيقة الأمر ـ عن مدلول « الاجناس البشرية » التي سبق بحثها قبل قضايا اللغة والدين والثقافة . ولذلك لا أرى لزوماً إلى اضافة شيء إلى تعليقاتي السابقة ، واكتفي بالتأكيد عليها ، مع الاشارة الى غرابة الخطة المتبعة في الكتاب ، بتجزئة القضية الواحدة إلى جزئين . وتبعيد هذين الجزأين بعضهما عن بعض بسلسلة مسائل تقحم بينهما إقحاماً .

بعد بحث « الصورة المادية للانسان » ، يحاول المؤلف أن يصل إلى نتيجة ، فيقول :

« ننتهي من هذا كله إلى أن القومية لا بد وأن تنطوي على معنى أبعد وأعمق من هذا كله . ولا يمكن أن تكون مقيسة بواحد من هذه المقاييس ، أو بها كلها مجتمعة » (ص ١٦٢) .

ولكنه ، بعد ذلك يعود إلى بحث قضية اخرى ، ويقول :

« كذلك لا جدال في أن التقاليد المتوارثة والأوضاع التي اصطلح عليها دهراً طويلاً ، قد بولغ في اهميتها أو قيمتها ، بدليل ان الامريكيين الذين لا شك في ان لهم قومية يعتزون بها ، شعب غير متجانس يضم عناصر من اغلب امم الأرض التي تميزت بحضارة عريقة وبدساتير قوية تنتظم الدين والدنيا ، في حين أن الكنديين والاستراليين وغيرهم من العناصر المتحدرة من الجنس الانكليزي الأصلي ، تقول بأنها امم منفصلة عن انكلترا أو لها طابعها الخاص » (ص ١٦٢) .

وبعد هذه الكلمات المتعلقة بالتقاليد ، يعود إلى اتمام كلمته الختامية ، قائلاً :

« واذن ، فالذي نستطيع أن نقوله إزاء هذا كله هو : ان الاساس الأول للقومية لا يعدو أن يكون بيئة جغرافية تجمع بين فرد وآخرين ، وتوحي اليهم بانهم نبت ارض واحدة ، يتقاسمون خيراتها ويساهمون في إنباتها ، وانهم استناداً إلى هذا الوضع يخضعون لمؤثرات واحدة ، ويستطيعون استغلال موارد واحدة ، وان عناصر هذه البيئة الجغرافية هي وحدها التي تحدد مقامهم وارزاقهم وممكناتهم ، وما يمكن أن يعترض نشاطهم من أمل أو يأس في هذا الجهاد المشترك » (ص ١٦٣) .

يتبين من صراحة هذه الفقرات ، ان المؤلف يعتبر « البيئة الجغرافية » الأساس الأول للقومية ، ويعزو اليها وزناً يفوق اوزان وحدة اللغة والدين والثقافة والتقاليد بأجمعها .

إن هذا الرأي يخالف حقائق التاريخ ونواميس الاجتماع مخالفة كلية . غير إني لا أرى لزوماً لشرح رأيي في هذه القضية . لأن المؤلف نفسه ، لا يكاد ينتهي من سرد هذا الرأي وشرحه ، حتى يأخذ في التراجع عنه ، وبتعبير أدق : يأخذ في سرد سلسلة آراء تهدم الرأي المذكور من اساسه . لأنه يقول ما يلي ، عقب العبارة الاخيرة ، من الفقرات المنقولة آنفاً :

« وفي هذا المحيط المحدود الذي تقوم بينه وبين بيئات اخرى حدود - ليس من الضروري ان تكون جغرافية ، بل لغوية او تقليدية أو دينية ، أو مجرد عداوة للقبائل الاخرى المجاورة ، أو عوائق اقتصادية أو حتى مجرد وجود جماعة اخرى تختلف عنها في الاسم - تقف عندها هذه المشاعر كلها وهذا

الارتباط بالأرض ، بل تقف عندها كل العوامل والمؤثرات التي احكمت الصلة بين افراد هذه الجماعة المعينة » (ص ١٦٣) .

وبهذه الصورة ، يقلل المؤلف من شأن البيئة الجغرافية ـ التي كان اعتبرها الاساس الأول للقومية ، ويعيد إلى روابط اللغة والتقاليد شيئاً من المكانة ـ التي كان أنكرها عليها . . وفي الوقت نفسه يهبط بكل هذه العوامل الى منزلة « عداوة القبائل » ، أو « اختلاف اسمائها » .

ـ ٥ ـ

ولكن المؤلف لا يقف عند هذا الحد من الآراء المتباينة ، بل يواصل بحثه ، ويحاول ايضاح مقصده بالفقرات التالية :

« نريد ان نقول أن الطابع القومي في مراحله الاولى يرتكز حول ملكية الأرض ، بوصفها العامل الأول في ارتباط الجماعة وتماسكها . ولكن ملكية الأرض هذه لا تستنفد معنى القومية . تفصيل ذلك أن الصراع بين قومية واخرى طالما احتدم حول هذا المتاع المشترك على نحو ما حدث في ايرلندة والبلقان . وإذن فلا بد من تحديد لهذه الفكرة . فنقول ان المقصود هنا هو الشعور الخفي بوحدة الجماعة وتماسكها المنبعث في اول الأمر من ملكية الأرض إبان مرحلة خلت من ضروب الانقسام الداخلي التي طالما استحدثتها الفوارق بين الطبقات ، أو التمييز بين جنس وآخر ، لم يمزقها الانقسام الديني أو الصراع المذهبي او استعباد فريق لآخر ، أو نوع من الإذلال فرضته المدنية فأثقل كاهل الأفراد وأورثهم ضعفاً وقنوطاً وضيقاً بالحياة واسبابها . في مثل هذا الجو النقي الذي يتميز اول ما يتميز بالاستقرار والتحرر من الفقر والعوز ، ينمو هذا الشعور بوحدة الجماعة ، تذكيه الحياة في بيئة واحدة واسلوب من الحياة واحد ، وأوضاع متعارف عليها واحدة واطماع واحدة ايضاً ، لا تعرف معنى الصراع والعنف والبطء والكفر بالنعمة ، نريد أن نقول أن المعنى الأول من معاني القومية هو توفر حالة نفسية تنسج حولها نسيج الحياة الجماعية ، ومن اجل ذلك ـ من اجل هذا الطابع النفسي ـ يتضح بأن الشعور بالقومية مثله كمثل الشعور بالجماعية ـ يتفاوت من حيث الدرجة : لقد كان من المحتمل أن تستحيل امريكا إلى عدد من القوميات المتنافرة فيما بينها في وقت من الأوقات ولكن الطباعة والطرق الحديدية الحديثة والتعليم الشعبي ، احدثت الشعور بالجماعة وتماسكها . مثل القوميات كمثل الجماعات التي لا تعرف حدوداً جغرافية ابداً » (ص ١٦٣ ـ ١٦٤) .

في هذه الفقرات ، يتطرق المؤلف إلى مسائل عديدة ، ويبدي حولها سلسلة من الآراء التي تحتاج إلى بحث وتعليق :

أ ـ يزعم « ان الطابع القومي في مراحله الاولى يرتكز حول ملكية الأرض ،

بوصفها العامل الأول في ارتباط الجماعة وتماسكها » و« ان الشعور الخفي بوحدة الجماعة وتماسكها » ينبعث « في اول الأمر من ملكية الأرض . . . » .

ولكن ابحاث التاريخ والاجتماع لا تقر هذا الزعم ، لأنها تثبت أن الحياة الاجتماعية ـ مع عواملها وروابطها العديدة ـ سبقت كثيراً « ملكية الأرض » على اشكالها المختلفة .

ب ـ يتكلم المؤلف عن « الشعور بوحدة الجماعة وتماسكها » ، وعن « الشعور بالوحدة القومية » كأنهما متماثلان ، وكأن كل ما يصح في أي منهما يصح في الآخر أيضاً .

ولكن ذلك يخالف طرائق البحث السليمة . لأن للجماعة انواعاً كثيرة ، يختلف بعضها عن بعض اختلافاً كبيراً ، من حيث التركيب ومن حيث الشمول . مثلاً ، جميع « المشتركين في نادٍ واحد أو فرقة رياضية واحدة » يؤلفون جماعة من نوع خاص ، كما أن جميع « المتنسبين الى العشيرة الواحدة » يؤلفون جماعة من نوع آخر . وكذلك « تبعة الدولة الواحدة » ، وكذلك « متنسبي الأمة الواحدة » . وغني عن البيان ان « تماسك الأفراد » في كل نوع من هذه الأنواع ـ وفي الأنواع الاخرى ـ ، يتجلى بشكل خاص . فلا يجوز لنا أن نقيس تماسك افراد العشيرة الواحدة بتماسك افراد الأمة الواحدة . فضلاً عن انه يجب علينا أن نلاحظ أن تماسك افراد العشيرة قد يصل إلى حد يعرقل نشوء النزعة القومية في نفوسهم ، حتى انه قد يؤدي إلى تغلب « العصبية القبلية » على « النزعة القومية » .

ويتبين من ذلك : ان قضايا وحدة الأمة وتماسكها يجب أن تكون موضوع دراسة خاصة ، فلا يجوز أن تقرر قياساً على قضايا تماسك الجماعات بوجه عام .

ج ـ ويقول المؤلف أن « الشعور بوحدة الجماعة ينمو في الجو النقي الذي يتميز اول ما يتميز بالاستقرار والتحرر من الفقر والعوز » ، ويزعم ان هذا الشعور يتقوى بنضال الحياة في بيئة واحدة . . . « لا تعرف معنى الصراع والصلف والبطر والكفر بالنعمة » .

ولكني اعتقد أن كل ما هو معروف عن حقائق التاريخ ونواميس الاجتماع لا يؤيد هذه المزاعم بوجه من الوجوه . وأظن أن مجرد التفكير في الأسئلة التالية ، يكفي للتأكد من خطأ المزاعم المذكورة :

شعور الألمان بوحدتهم ، هل نشأ في عهد « لا يعرف معنى الصراع والصلف والكفر بالنعمة » ؟ والوحدة الايطالية ، هل تمت بعد أن تحرر الايطاليون من الفقر والعوز ؟

وفي الأخير : العرب ، أفلا يشعرون بوحدتهم ، إلا بعد أن يتحرروا من الفقر والعوز ، وبعد أن يكوّنوا بيئة لا تعرف الصراع والكفر بالنعمة ؟

هذا ، وأظن بأني لا أكون من المغالين إذا قلت : « ان الشعور بوحدة الجماعة ، لو كان يرتبط ـ فعلاً ـ بـ « التحرر من الفقر والعوز » ، فلا ينمو إلاّ في « بيئة لا تعرف معنى الصراع والصلف والبطر والكفران بالنعمة » . . . لما تكوّنت في هذه الدنيا جماعة تشعر بالوحدة ، ولأصبح مثل « الشعور بالوحدة » ، كمثل العنقاء ، لا وجود له إلا في خيال الناس .

د ـ ان الفقرة الاخيرة من المسرودات التي نقلتها آنفاً ، تقرر أن « مثل القوميات ، كمثل الجماعات لا تعرف حدوداً جغرافية أبدية » .

هذا القول لا يخالف الحقيقة . ولكنه يناقض ـ إلى حد كبير ـ ما كان ذهب اليه المؤلف ـ في احدى فقراته السابقة ـ ؛ « ان الأساس الأول للقومية ، لا يعدو أن يكون بيئة جغرافية » .

ـ ٦ ـ

بعد كل ما أسلفنا نقله ونقده من الآراء والمزاعم ، يشعر المؤلف بوجوب الوصول إلى حكم صريح في هذه القضية ، فيقول :

« وإذن فلنتساءل ما هو مقياس وحدة الأمة أو الشعور بهذه الوحدة ؟ الجواب على هذا أن المقياس هو الرغبة في الحكم الذاتي الذي يجمع شمل الجماعة كلها رغم أوجه الخلاف والشبه بين فرد وآخر . لا جدال في أن كل أمة تريد أن تتحد تحت حكومة واحدة ، بدليل ما ثبت من الوجهة التاريخية من أن نشأة القوميات تركزت حول المطالبة بحكومة واحدة تخضع لها عناصر السكان كلها » (ص ١٦٤) .

ولكن ، يجب أن نلاحظ أن كل ما جاء في هذه الفقرات ، لا يتضمن حكماً أو تعريفاً ، يمكن الاكتفاء به ويصح الوقوف عنده . لأنه :

عندما يقال « إن مقياس وحدة الأمة ، هو الرغبة في الحكم الذاتي » ، لا بد أن يتبادر إلى الذهن هذا السؤال ؛ ولكن ، ما هي أسباب هذه الرغبة ؟ لماذا ترغب بعض الجماعات في الحكم الذاتي ، ولا ترضى البقاء تحت رعاية الدولة الفاتحة ؟

وعندما يقال « إن نشأة القوميات تركزت حول المطالبة بحكومة واحدة تخضع لها عناصر السكان كلها » ، لا بد أن يتبادر إلى الذهن الأسئلة التالية : أي السكان ؟ ما هو شمول تعبير عناصر السكان كلها ؟ ما هي الصفات التي يتصف بها هؤلاء ؟ وبماذا يختلفون عن الجماعات الأخرى من السكان ؟

إن المؤلف لم يفكر بمثل هذه الأسئلة . ولذلك لم يشعر بأن الحكم الذي وصل إليه ، لا يحل أي مسألة من المسائل التي تحوم حول معاني القومية :

في الواقع أنه يحاول أن يشرح رأيه بتفصيل أزيد ، فيقول ـ بعد الفقرات السابقة ، مباشرة :

« وهذا هو الوضع الصحيح للأمة وأهدافها التي تتركز حول تنمية الشعور بوحدة الجماعة وتماسكها ـ تلك الوحدة التي كان من المحتمل أن تتمزق أمام عدد من السلطات والولاءات التي يصطدم بعضها ببعض ، فتمزق عواطف الأفراد وتفقدهم الولاء لأية سلطة زمنية كانت أو دينية ، أو قد تطوح بهم في أتون أمرين أحلاهما مر : إما الولاء الأجوف لامبراطورية واسعة مترامية الأطراف تهبط بالفرد إلى مرتبة العبيد ، وبالقومية إلى لون من الحياة في الأجمة لا ضوء فيها ولا حياة ولا مثال ، أو العالمية Cosmopolitanisme ، وهي فلسفة لا يستسيغها غير يائس من دينه وقوميته وعشيرته ورحمة الله . لا جدال في أن نشأة حكومة قومية مستنيرة تحول بين الحياة الفردية وبين أن تكون مبعثرة على هذه الصورة لا رابط لها ولا ضابط ولا دستور . ولا جدال كذلك في أن الشعور بالجماعة ووحدتها هو الحافز على خدمة المصلحة والتفاني في سبيلها » (ص ١٦٤) .

يلاحظ أن المؤلف ـ بكل هذه الكلمات ـ لم يوضح أمراً من الأمور التي كانت في حاجة إلى التوضيح ، ولا أعطى جواباً على سؤال من الأسئلة التي كانت تنتظر الجواب . إنما تطرّق إلى مسائل أخرى ، هي أيضاً في حاجة إلى إيضاح ؛ فإنه تكلم عن « الوحدة التي كان من المحتمل أن تتمزق » ، وذكر « الحكومة القومية المستنيرة » ، و « الامبراطورية الواسعة المترامية الأطراف » ، ولكن كل ما قاله في هذا الباب كان في منتهى الاقتضاب ، فكان من الطبيعي أن يثير سلسلة من الأسئلة الاستيضاحية : ما هي العوامل التي تؤدي إلى تمزيق الوحدة ، وما هي العوامل التي تحول دون تمزقها ؟ ما معنى « الحكومة القومية » ؟ وبماذا يتميز هذا النوع من الحكومات عن أنواعها الأخرى ؟ ماذا تعني كلمة الامبراطورية ؟ ما هو الفارق بين الامبراطوريات ، وبين سائر الحكومات ؟ . . . الخ .

لو فكر المؤلف في هذه الأسئلة ، والأسئلة التي كنت سردتها قبلاً ، وشعر بضرورة بحثها للتوصل إلى أجوبة صحيحة في شأنها ، لما وجد سبيلاً إلى ذلك إلا بالرجوع إلى « وحدة اللغة » و « وحدة الثقافة » التي كان استبعدها وأهملها قبلاً ، و « وحدة التاريخ » التي لم يلتفت إليها أبداً .

عندئذ ، وعندئذ فقط ، كان يمكن أن يتوصل إلى احكام علمية حول معنى القومية وعواملها .

- ٧ -

هذا ، وقبل أن أختم تعليقاتي على الفقرات الأخيرة التي نقلتها آنفاً ، أرى أن أتوقف قليلاً عند ما جاء فيها عن « العالمية » :

لقد قال المؤلف أنها « فلسفة لا يستسيغها غير يائس من دينه وقوميته وعشيرته ورحمة الله » .

أنا لست من القائلين بالعالمية وبعكس ذلك ، قد حذرت الشبان ، بعدة مناسبات ، من الانخداع بدعايات العالميين . ومع هذا ، لا أفهم معنى ربط العالمية باليأس من الدين ومن القومية ، ومن رحمة الله . فضلاً عن ذلك أرى أن أعيد إلى الأذهان - بهذه المناسبة - الرأي الذي كان أبداه خلال بحثه - قبلاً - في « وحدة الثقافة » :

انه كان زعم - عندئذ - بأن الثقافة « متى بلغت بقوم مبلغ النضوج سمت بهم فوق الاعتبارات القومية ، وربما تخلوا عنها أو لم يؤمنوا بها ، وهذا النوع من التفكير يبدو في أفق العالم الحاضر » . (ص ١٦١) .

ولذلك ، يجدر بنا أن نتساءل : السمو فوق الاعتبارات القومية ، أفلا يعني السير نحو العالمية ؟ أفلا يقول دعاة العالمية : يجب علينا أن نسمو بعقولنا وعواطفنا فوق الوطنية وفوق القومية ، فنعتبر الكرة الأرضية وطناً لنا ، وأبناء البشر بأجمعهم مواطنين ؟ أفلا يوجد - والحالة هذه - شيء من التناقض بين القول « أن نضوج الثقافة يؤدي إلى السمو فوق الاعتبارات القومية » ، وبين القول « بأن العالمية ، لا يستسيغها غير يائس من دينه وقوميته وعشيرته ومن رحمة الله » ؟

هذا ، ولا بد لي أن أشير إلى الأمر التالي أيضاً : أن هذين القولين في كتاب واحد وفصل واحد ، أما المسافة بينهما فتقل عن ثلاث صحائف !

- ٨ -

يظهر أن الأستاذ المؤلف اعتبر أن مهمته في بحث « عوامل القومية » قد انتهت بالفقرات التي نقلتها آنفاً ، بنصوصها الكاملة ؛ ولذلك ، رأى أن ينتقل إلى بحث آخر ، فأخذ يتكلم عن « محاذير القومية » ، ويحاول أن يرسم للنزعة القومية حدوداً ، حدوداً يجب أن لا تتعداها ، لكي لا تصبح مضرة .

وهذا ما يقوله ، بعد الفقرات التي كنت نقلتها قبلاً :

« حتى إذا بلغنا هذه المرحلة ، استطعنا أن نلمس ما نتعرض له من خطورة : تفصيل ذلك أن

نضوج الفكرة الجماعية وسيطرتها إلى درجة معينة قد تزين للناس الاعتزاز بقوميتهم وتورثهم الحماقة، زعماً منهم أنهم قد بلغوا مستوى الكمال، ولكن الحقيقة هي أن القومية يجب أن تكون معيناً لنشاط تحتضنه وتقوم عليه، ولكنه نشاط حر طليق بأسمى معاني الكلمة. فلا يتقيد بهذه القومية أو يقيم لها وزناً، بل ينبغي أن يكفر بها إذا ما اصطدمت بالمعايير المثالية، وفكرة القومية من الأفكار التي يعوزها التجديد والتكييف الدقيق. وإلا كانت وبالاً على أهلها والقائمين بها» (ص ١٦٥).

بهذه العبارات الصريحة، يعلن الأستاذ المؤلف اعتقاده بأن «القومية» و «الاعتزاز بالقومية» قد تكون وبالاً على أهلها والقائمين بها؛ ويدعو قرّاءه إلى عدم التقيد بالقومية، بل إلى الكفر بها. إذا ما اصطدمت بالمعايير المثالية.

ولكن، أمام هذه الدعوة الخطيرة، لا بد لنا أن نتساءل:

ما هي المعايير المثالية التي يجب أن نضحي قوميتنا في سبيلها؟

من المعلوم أن طائفة كبيرة من ساسة الغرب وكتابه، كانوا يفتخرون بالـ «عمران» الذي أوجدوه في البلاد التي «استعمروها». فهل يجب علينا أن نعتبر هذا «العمران» من المعايير المثالية التي يجب أن نكفر بقوميتنا في سبيلها؟

ومن المعلوم أيضاً، أن طائفة من المفكرين كانوا يزعمون أن «تقدم الحضارة، بوجه عام» يجب أن يكون «المثل الأعلى» في الشؤون البشرية. ولذلك يجب أن تضحي الشعوب المتأخرة، لكي لا تعرقل سير الحضارة، فهل يجب علينا أن نشارك هؤلاء، ونعتبر «مقتضيات تقدم الحضارة» من المعايير المثالية التي يجب أن نضحي بقوميتنا في سبيلها إذا اقتضى الأمر؟

أنا لا أرى لزوماً لذكر أسئلة أخرى، لإظهار فداحة «الدعوة» المسطورة في هذه الفقرات[7].

ولكني أرى من المفيد أن ألفت الأنظار - في هذا المضمار - إلى الأمر التالي:

إن هذه الدعوة الخطيرة، تأتي بعد عشرة أسطر فقط من الكلمة التي كان خطها المؤلف في شجب العالمية!

---

(٧) وأرى أن أصرح بما أعتقده في هذا المضمار: أن العمل في سبيل «توحيد الأمة العربية، وإيصالها إلى أقصى مراتب الرقي والاعتلاء» لكي تستطيع أن تساهم في حركات تقدم البشرية مساهمة فعالة، يجب أن يكون مثلنا الأعلى فلا يجوز لنا أن نحول أنظارنا عن ذلك، لأي سبب من الأسباب.

نظرة ختامية

هذه هي مجموعة الآراء التي عرضها الأستاذ محمد خليل بكير، على أنها «النظرية العامة للقومية».

يلاحظ أنها تترك القارىء حائراً أمام طائفة كبيرة من الأقوال المتشابكة والمتضاربة، عاجزاً عن تكوين فكرة صريحة عن معنى القومية وعواملها.

ولكنها، مقابل ذلك، تحذره صراحة من الاعتزاز بالقومية، وتوحي إليه الاعتقاد بأنها ستزول من العالم متى تبلغ الثقافة مبلغ النضوج؛ وفي الأخير، تدعوه إلى الكفر بالقومية إذا ما اصطدمت بالمعايير المثالية.

هذا، ولتقدير خطورة هذه الآراء والأقوال حق قدرها، يجب أن لا ننسى، أنها من جملة المحاضرات التي ألقيت على طلاب معهد الدراسات العربية العالية التابع لجامعة الدول العربية؛ وهي مسطورة في كتاب أصدره المعهد المذكور.. ذلك المعهد الذي أنشىء لغرض «إقامة القومية العربية على أسس علمية صحيحة» و«تقوية الوعي القومي في العالم العربي، مع إشاعة الشعور بوحدة الأمة العربية، وبث الإيمان بوحدتها».

نقد كتاب
التيارات العظيمة لتاريخ العالم(*)
تأليف : جاك بيرن

هذه المقالة تستعرض طائفة من الأغلاط الفادحة التي لاحظتها في كتاب ضخم عن التاريخ العام ألفه مؤرخ مشهور . وكنت كتبتها باللغة الفرنسية ، وأرسلتها إلى المجلة الامريكية المسماة « جريدة الشرق الأوسط » (ميدل إيست جورنال) والمجلة المذكورة نشرتها مترجمة إلى اللغة الانكليزية ، في عددها الصادر في ربيع سنة ١٩٥٩ .

وقد رأيت الآن أن أترجمها إلى اللغة العربية ، وأدرجها في هذا الكتاب ، لألفت بها أنظار كتابنا ومؤرخينا إلى الأغلاط الفادحة التي قد تنحشر في صحائف مؤلفات الغربيين ـ ولو كانوا من كبار المؤرخين عندما يتكلمون عنا وعن بلادنا . . . وأعتقد أن المقالة تعطيهم أمثلة قاطعة ، لتعلقها بأحداث الأمس القريب التي لا تزال ماثلة في أذهان شهودها المعاصرين .

وذلك لأني ألاحظ ـ مع الأسف الشديد ـ أن البعض من كتابنا وأساتذتنا يثقون بكل ما يقرأونه في طائفة من مؤلفات الغربيين ثقة عمياء ، ولا يكلفون أنفسهم عناء البحث في مصادر مروياتهم ، ودوافع آرائهم ، وفقاً لما تقضيه أصول « النقد التاريخي » .

لعل الأمثلة التي سيجدونها في هذا المؤلف المشهور ، تقنعهم بضرورة بحث القضايا المماثلة لها بنظرات انتقادية ، وتحملهم على إعادة النظر في الكثير من الأمور والآراء التي كانوا قد اقتبسوها من الكتب الغربية ، دون نقد واستقصاء .

(*) Jacques Pirenne, *Les grands courants de l'histoire universelle*, 7 vols. (Neuchâtel: Editions de la Baonnière, 1944 - 1956).

حول مؤلف جاك بيرن

المؤرخ البلجيكي المشهور « جاك بيرن » J.Pirenne ، نشر مؤلفاً ضخماً يقع في سبعة مجلدات ويبلغ مجموع صحائفها ٤٧٢٦ صفحة بعنوان : « التيارات العظيمة لتاريخ العالم » .

المجلد الأول كان قد ظهر سنة ١٩٤٤ ، ولكن المجلد الأخير لم يصدر إلا في نهاية سنة ١٩٥٦ .

لقد درست المجلدين الأخيرين في هذا المؤلف (عدد صحائفهما ٧٩٥ و ٩٥٨) بانتباه كبير واهتمام خاص ، لكي اطلع على ما جاء فيه عن أحداث العالم العربي وتياراته .. ودهشت من كثرة وفداحة الأخطاء والأغلاط التي لاحظتها فيها .

وبما أنه لا مجال لتعداد وتصحيح تلك الأغلاط كلها في هذا المقال ، سأكتفي بذكر أبرز وأبلغ نماذجها .

- ١ -

إليك أولاً ، سلسلة من الأخطاء الواقعية ، التي تدل على أن مصادر أبحاث المؤلف كانت غير كاملة وغير كافية :

أ - يخلط جاك بيرن بين « عبدالله » ملك الأردن ، وبين « عبدالاله » الوصي على عرش العراق إذ يقول ما يلي ، بمناسبة ثورة رشيد عالي الكيلاني :

« جاءت الحرب ،وثورة العراق . وانكلترا ، بعد أن أخمدت الثورة نصبت ملك الأردن عبدالله - الصادق الوفي لها - وصياً على الملك القاصر فيصل الثاني » (جزء ٧ ص ٦١٢) .

ولكن ملك الأردن « عبدالله » لم يصبح وصياً على ملك العراق أبداً . الوصي كان « عبدالاله » خال الملك القاصر . وفضلاً عن ذلك ، أنه كان يشغل منصب الوصاية ، منذ سنة ١٩٣٩ ، وذلك يعني : قبل الحرب والثورة التي يشير إليهما المؤلف .

ومما تجب ملاحظته في هذا المضمار ، أن هذا الزعم الخاطىء ، لم يكن وليد سهو عابر ، أو ذهول عارض ، بل هو معبر عن اعتقاد راسخ في ذهن المؤلف . لأنه يكرر الزعم المذكور في صحائف عديدة من مختلف فصول الكتاب (ص ٣٠٥ ، ٦١٢ ، ٦٢١) . وفضلاً عن ذلك ، أنه يقرر بعض الأمور التي تستند على هذا الزعم وتنتج منه ، كما سيتضح من النصوص التالية :

ب ـ يتوهم المؤلف أنه قد عقد ميثاق اتحاد بين العراق وبين الأردن . ويوصل الأمر في هذا المضمار إلى حد ذكر تاريخ الميثاق وتعيين مضمونه .

وإليكم ما يكتبه في هذا الشأن :

« لوندرة ، مستمتعة بصداقة عبد الله المطيعة ـ عبد الله الذي كان ملكاً في الأردن ، وفي الوقت نفسه وصياً على الملك في العراق ـ توصلت سنة ١٩٤٦ ، إلى تكوين اتحاد بين البلدين ، يضع سياستهما الخارجية وشؤونهما الدفاعية تحت سلطة مشتركة » (ج ٧ ، ص ٣٠٥) .

ومما يلفت النظر ، أن المؤلف يكرر هذا الزعم في فصل آخر من الكتاب بمزيد من الدقة والصراحة إذ يقول :

« كنا بينّا سابقاً ، أن عبد اللّه ، ملك الأردن ووصي العراق ، حمل البلدين في شهر أيلول (سبتمبر) من سنة ١٩٤٦) ، وبإيحاء من انكلترا ـ على عقد ميثاق يضعان بموجبه سياستهما الخارجية وشؤونهما الدفاعية تحت إدارة مشتركة ، ويكونان بينهما اتحاداً جمركياً » (ج ٧ ، ص ٦٢١) .

ولكن هذا الميثاق ـ ميثاق ١٩٤٦ الذي يتكلم عنه المؤرخ بهذه العبارات الصريحة ـ ليس له أي ظل من الحقيقة . أنه لم يوجد إلا بين صحائف كتابه .

ج ـ أن المؤلف يعرض مشروع سوريا الكبرى المشهور ، أيضاً بشكل مغلوط ، إذ يكتب ما يلي :

« إن عبد اللّه ، بعد أن وحّد العراق والأردن ، أثار مسألة سوريا الكبرى ، التي كان يجب أن تشمل ـ فضلاً عن العراق والأردن ـ سوريا ولبنان وفلسطين . ولكن مجلس النواب اللبناني أفشل هذا المشروع ، بالامتناع عن الانضمام إليه » (ج ٧ ، ص ٦٢١) .

هنا ، يجب أن نلاحظ أولاً ، أنه يكرر مرة أخرى أمر « توحّد الأردن والعراق على يد الملك عبداللّه » ، كأنه حقيقة واقعة . ثم أنه يوسع حدود « مشروع سوريا الكبرى » خلافاً للواقع . فإن سوريا الكبرى التي دعا إليها الملك عبدالله ما كان يشمل لا العراق ولا لبنان . ولذلك ما كان أي داع لبحثه ومناقشته في مجلس النواب اللبناني . فضلاً عن أن هذا الزعم كان يستوجب التساؤل : لماذا لم يتحقق سائر أقسام المشروع ، طالما كان يشمل العراق وسوريا والأردن وفلسطين ؟ ولماذا فشل ، لمجرد امتناع مجلس النواب في لبنان ، على زعم المؤلف المؤرخ ؟ ولكن الحقيقة في هذا الأمر هي : أن مشروع سوريا الكبرى ما كان يرمي إلى شيء سوى توحيد سوريا والأردن تحت تاج الملك عبداللّه . وسوريا لم تشأ أن تتخلى عن نظامها الجمهوري في هذا السبيل لأنها كانت تعرف حق المعرفة أن عبداللّه كان محروماً من الوطنية ، وخاضعاً للتأثيرات الأجنبية تمام الخضوع .

د ـ خلال البحث عن كيفية تأسس الانتداب الفرنسي على سوريا ، يذكر المؤلف الثورات التي قامت في « مناطق العلويين الكائنة بين لبنان وبين الاسكندرونة » ويزعم أن هذه المناطق كانت ترفض الاندماج بسوريا . ويضيف إلى ذلك قوله :

« وجب على فرنسا ثلاثة أشهر لكي تخضعها على ذلك » (ج ٦ ، ص ٣٢٨) .

ولكن الحقيقة في هذا الأمر ، هي : أن ثورات المناطق المذكورة كانت موجهة ضد فرنسا ، لا ضد سوريا ، فضلاً عن أنها كانت بدأت قبل تقرير الانتداب ، وقبل احتلال الفرنسيين لمدينتي دمشق وحلب . وللتأكد من ذلك يكفي الرجوع إلى نص الانذار الذي كان وجهه الجنرال « غورو » إلى الملك فيصل : فإن الجنرال كان يتهم في الانذار المذكور الحكومة السورية بإثارة زعماء العلويين ضد فرنسا ، ودعم ثورتهم عليها .

هـ ـ وفي بحث « تكون الملكية في العراق » ، يقول المؤلف :

« قد صادف فيصل هناك مقاومات من قبل الشيعة الذين يؤلفون نصف السكان ؛ لأنه كان سنياً ، بسبب نشأته في الجزيرة العربية . انه اضطر إلى مجابهة ثورة عنيفة ، أخمدها مستنداً إلى الارستقراطية التركية ـ العربية » (ج ٦ ، ص ٣٢٨) .

ولكن هذا الادعاء عارٍ من كل أساس . ان « ثورة الشيعيين العنيفة ضد فيصل » التي يتكلم عنها المؤلف لا تقابل أي واقع تاريخي . بل بعكس ذلك ، من المعلوم لدى الجميع ، أن فيصل قوبل في العراق بترحاب حار وحماسي من قبل الشيعة ، قبل السنة ، وأكثر من السنة ؛ وذلك لأنه كان من نسل « الإمام علي » أول أئمة الشيعة .

و ـ وفي بحث « تكوين الدولة الأردنية » ، يكتب المؤلف ما يلي :

« في سنة ١٩٢٤ ، حدثت بعض الاضطرابات . وانكلترا اتخذتها ذريعة ـ على الفور ـ لفصل كل الأراضي شبه الصحراوية التي تقع شرق نهر الأردن عن فلسطين . وكوّنت منها المملكة الأردنية » (ج ٦ ، ص ٣٣٥) .

ولكن الأراضي المذكورة لم تكن جزءاً من فلسطين ، أبداً . انها كانت تؤلف « متصرفية » تابعة إلى ولاية سوريا ، في العهد العثماني . وأما بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ، عندما تكونت « الحكومة العربية السورية » ، فقد صارت جزءاً متمماً لها . ولم تنفصل عن سوريا ، إلا بعد ذلك ، بسبب الاتفاقيات التي تم عقدها بين فرنسا وانكلترا . فإن الجيوش الفرنسية التي احتلت سوريا لتأسيس الانتداب الفرنسي عليها ـ سنة ١٩٣٠ ـ توقفت في جنوب حوران ، تاركة الأقسام الباقية من سوريا تحت

تصرف بريطانيا العظمى ، وفقاً للاتفاقيات التي أشرت إليها آنفاً . وبهذه الصورة انفصلت الأردن عن سوريا ، لا عن فلسطين ، سنة ١٩٢٠ لا سنة ١٩٢٤ ، كما يزعم ذلك المؤلف المؤرخ ، في كتابه الضخم .

ـ ٢ ـ

بجانب هذه الأخطاء والنواقص الواقعة ، المتعلقة بالأحداث المسرودة ، لقد لاحظت سلسلة أخطاء تقديرية ، تتعلق بالآراء والأحكام المسرودة بمناسبة تلك الأحداث .

وإذا كان النوع الأول يمكن أن يعلل بنقص الوثائق والمستندات ، فإن النوع الأخير منها لا يمكن أن يعلل إلا بـ « نقص الموضوعية » ، ويدل على « تحيّز سياسي » في الأمور المتعلقة بالعالم العربي ، كما سيلاحظ من الأمثلة التالية :

أ ـ إليكم نصاً يتعلق بمصر المعاصرة :

« مصر ، على الرغم من ضعفها الاقتصادي ، وعلى الرغم من حرمانها من الخبراء العلميين والمؤسسات العلمية ، تزعم بأن حضارتها تحلّق من علٍ على حضارة الشعوب المسيحية ، لأنها من وحي الله » (ج ٧ ، ص ٦٧٤) .

إن هذا الزعم عار من كل أساس :

فإن مصر لا تخلط بين الحضارة وبين الدين . ولا تسمي أبداً الحضارة موضوع البحث في هذا النص باسم « حضارة الشعوب المسيحية » ، ولكنها تسميها باسم « الحضارة الغربية » أو « الحضارة الأوروبية » ، أو « الحضارة العصرية » . وهي بعيدة كل البعد عن إهمالها أو استصغار قيمتها ؛ بل تبذل جهوداً متوالية لاقتباسها واستمثالها .

إن جامعاتها الأربع التي تسير على طراز الجامعات الأوروبية ، والتي تضم بين جوانبها ٧٢٠٠٠ طالب وطالبة ، مع ما يتبعها من كليات ومعاهد عالية ، ومن مكتبات اختصاصية ومختبرات علمية وعملية . . . تشهد ضد المزاعم المذكورة ببلاغة كبيرة .

ب ـ عندما يتكلم المؤلف ، عن « الثورة المصرية » ، يعزو إلى « الملكية » دوراً لا يخلو من غرابة ، تتعدى كل الحدود .

إليكم ما يقوله في هذا الشأن :

« إن إلغاء الملكية في القاهرة ، قد وسّع وعمّق الهوة المحفورة بين مصر وبين العالم الغربي . فإن الملك كان يمثل في مصر الاتصال السياسي الوحيد مع العالم الخارجي . وعندما زال الملك لم تعد العلاقات مع مصر تعرض منظراً سياسياً ، فصارت تصطدم بالقومية والصوفية الاسلامية » (ج ٧ ، ص ٦٧٦) .

يتحتم عليّ أن اعترف بأني وقعت في حيرة عميقة ، عندما قرأت هذه المزاعم الواهية ، في كتاب علمي ، يحمل عنوان « التيارات العظيمة في تاريخ العالم » . ولكن حيرتي هذه زالت ، بعد مدة وجيزة ، عندما قرأت في صفحة أخرى من الكتاب ، العبارات التالية :

« يجب على الدول المستعمرة أن لا تنظر إلى أعمال التنجيل évangélisation أي التنصير كعمل يخدم الدين فحسب ، بل يجب أن تنظر إليها كواسطة سياسية تضمن ربط أهالي المستعمرات إلى الدول المستعمرة ربطاً نهائياً » (ج ٧ ، ص ٧٠١) .

وهذا ـ كما يلاحظ ـ بمثابة « بيان إيمان سياسي » يتسم بطابع استعماري صريح . وهو يفسر لنا دوافع معظم المزاعم الباطلة التي بثها المؤلف في الكثير من فصول كتابه ، عن « القومية العربية » .

ج ـ وعند بحث مسألة « الوحدة العربية » ، يكتب المؤلف المؤرخ ما يلي :

« ان النقليات عبر الصحراء بالكاميونات ، التي أوجدتها الحرب ، كانت خلقت بين الشعوب العربية « وهم الوحدة » (ج ٦ ، ص ٣٢٥) ولكن هذا الزعم مشوب بأغلاط عديدة :

(١) أن النقليات بالكاميونات عبر الصحراء ، لم تبدأ إلا بعد مرور عدة أعوام على انتهاء الحرب .

(٢) أن فكرة الوحدة العربية كانت تجول في الخواطر منذ عدة عقود من السنين قبل نشوب الحرب العالمية الأولى ، وقبل بدء النقليات المذكورة آنفاً .

(٣) أن الحرب كانت بعيدة عن خلق فكرة الوحدة العربية . بل بعكس ذلك ، أنها كانت أوجدت ظروفاً سياسية جديدة ، صارت تعمل على الدوام لمحاربة الفكرة المذكورة وإضعافها . فإن سياسة الدول الامبريالية لم تنفك عن العمل في سبيل خلق الفوارق بين البلاد العربية ، وذلك بأن وضعت البلاد المذكورة تحت حكم دول أوروبية مختلفة ، وكوّنت سلسلة من الدول العربية ، وفرضت على كل واحدة منها نظاماً إدارياً وتشريعياً واقتصادياً وثقافياً يختلف عما فرض على غيرها . وحركة « الوحدة

العربية » ليست في حقيقة الأمر ، إلا « ثورة » على هذه الحدود والفوارق التي خلقها وفرضها الحكم الأجنبي .

إن المؤلف المحترم يؤكد هنا أن وحدة الشعوب العربية ليس إلاّ وهماً . ولكني اعتقد أن مؤرخاً لا يجهل احداث وصفحات الوحدة الألمانية والوحدة الايطالية ـ مثلاً ـ كان يجب أن يتجنب إبداء أمثال هذه الأحكام البتّاتة .

(٤) ان المؤلف لا يقدر تقديراً كافياً الفرق بين حركة الوحدة العربية وبين حركة الوحدة الاسلامية . وكثيراً ما يخلط بينهما ، ولا ينتبه إلى ما بينهما من فروق أساسية . وفضلاً عن ذلك أنه يبدي في هذا المضمار بعض الآراء التي تنم عن « اعتقاد سابق » بأن « كل العرب مسلمون » .

إليكم إحدى هذه المدعيات الدالة على ذلك :

« لبنان ليس دولة عربية بالتعبير الصحيح . لأن المسيحيين والمسلمين متساوون فيه » (ج ٧ ، ص ٦٣٨) .

ولكننا نحن نعلم حق العلم بأن هؤلاء المسيحيين عرب مثل المسلمين . والعربية ، هي لغتهم البيتية كما أنها لغتهم الكنائسية . انهم يقرأون الكتاب المقدس باللغة العربية ويستمعون إلى المواعظ الدينية أيضاً باللغة العربية . فضلاً عن أنهم يرتلون أناشيدهم الدينية أيضاً باللغة المذكورة . وخلاصة القول : لهم كنائس مختلفة : كاثوليكية ، أورثوذوكسية ، بروتستانتية . . ولكن كلها عربية .

وكذلك الحال ، بين مسيحيي سوريا وسائر البلاد العربية .

وعدد كبير من هؤلاء المسيحيين ساهموا في حركات القومية العربية مساهمة فعالة . وكان بينهم أدباء وساسة بارزون قدموا للقضية العربية خدمات جُلّى .

هذا ، ومن جهة أخرى ، يجب أن لا يغرب عن البال ، أن العرب المسلمين ثاروا على حكم الأتراك ـ الذين كانوا مسلمين مثلهم ، وفضلاً عن أنهم كانوا يتولون منصب الخلافة الاسلامية . انهم ثاروا على الدولة العثمانية المسلمة قبل أن يثوروا على الدول الأوروبية التي احتلت بلادهم وصارت تحكمهم .

ان الزعم ـ على الرغم من جميع هذه الحقائق ـ بأن مسيحيي البلاد العربية ليسوا عرباً ، والخلط بين الوحدة العربية وبين الوحدة الاسلامية ما هو إلا تمسك بأذيال الآراء الباطلة التي لم تعد تنطبق على شيء من الحقائق الراهنة .

وأنا أعتقد أن هذه المزاعم الباطلة ليست إلا من مواريث المسألة الشرقية

١٤ ـ ٢١١٨

القديمة ، كما كان يراها المشاهدون الاوروبيون ، في الهيئة السياسية التي كانت تغمر تركية ما قبل الحرب .

لأن هناك ، كانت العلائق بين المسيحيين والمسلمين تتسم بطابع الخصومة العميقة ، التي كثيراً ما كانت تتجلى باصطدامات ومنازعات دموية . وذلك لأن الفارق بين المسلمين وبين المسيحيين في تركيا لم يكن ذا صفة دينية فحسب ، بل كان في الوقت نفسه ذا صبغة قومية فإن كل الأتراك كانوا مسلمين ، وكل المسيحيين كانوا غير أتراك . فهم إغريق ، بلغار ، صرب ، رومان ، أرمن . . . وكان لكل واحدة من هذه الطوائف المسيحية لغة قومية ، وتاريخ قومي ونزعات قومية مستوحاة من تاريخها ومشبوبة بأدبها .

ولكن الأحوال في العالم العربي تختلف عن كل ذلك اختلافاً أساسياً ، ان الفارق بين المسيحي وبين المسلم في البلاد العربية فارق ديني بحت : ولم يكن أبداً مبطناً بفارق قومي . ليس لمسيحيي البلاد العربية لغة خاصة ولا تاريخ سياسي خاص . ولذلك فإن علاقاتهم مع المسلمين لا يمكن أن تقاس ـ بوجه من الوجوه ـ بالعلاقات التي كانت تظهر بين المسلمين والمسيحيين في تركية ما قبل الحرب ، في عهد السلطنة العثمانية .

إن هذه الحقيقة الأساسية ، كان يجب أن لا تخفى عن أنظار مؤلف يتولى أمر درس وإظهار « التيارات العظيمة لتاريخ العالم » .

نقد كتاب
مؤتمر لوزان وآثاره في البلاد العربية(*)
تأليف : الدكتور فاضل حسين

اني كتبت غير مرة عن قضية « التاريخ القومي » ، وقلت بوجوب كتابة التاريخ المذكور بالدقة التي تتطلبها النظرات العلمية والاعتبارات القومية ، في وقت واحد .

وقد علمت ـ مع الأسف ـ أن بعض الأساتذة قد انتقدوني على ذلك ، ظناً منهم بأني أدعو إلى تحريف الأخبار واختلاق الأمجاد . ولكن ذلك لم يـدر في خلدي ، في وقت من الأوقات ، فضلاً عن أني أعتقد تمام الاعتقاد بأن تاريخنا القومي زاخر بالمفاخر والأمجاد ، إلى درجة تغنينا ، ليس عن الاختلاق فحسب ، بل حتى عن المغالاة أيضاً . ولا أشك في أن كل ما يعوزنا في هذا المضمار ، هو : حسن الاختيار ، واتقان العرض .

أما الذي حملني ـ والذي لا يزال يحملني ـ على طلب كتابة تاريخنا بنظرات علمية وقومية في وقت واحد ، فهو : ملاحظتي أن معظم مؤلفاتنا المتعلقة بتاريخنا ، بعيدة كل البعد عن مراعاة مقتضيات البحث العلمي في سرد الأخبار وتعليلها ، بقدر ما هي بعيدة عن مراعاة مقتضيات التربية القومية ، في انتخاب الأبحاث وإبرازها بصورة تساعد على تقوية الروح الوطنية ، مع التوسع والتعمق فيها أكثر من غيرها .

ومن أهم العوامل التي تبعد مؤلفاتنا التاريخية عن انتهاج الطريق السوي ، هو : فرط اعتماد مؤلفينا ومؤرخينا على كل ما جاء في الكتب الغربية عنا ، اعتماداً أعمى ، دون أن يلاحظوا أن شدة اختلاف مصالح الغربيين عن مصالحنا ، مع كثرة

(*) فاضل حسين ، مؤتمر لوزان وآثاره في البلاد العربية (القاهرة : جامعة الدول العربية ، معهد الدراسات العربية العالية ، ١٩٥٨) .

الآراء السيئة التي انتشرت بينهم عنا ، لأسباب عديدة ، منذ أجيال طويلة . . كثيراً ما تخرج كتابهم ومؤرخيهم عن طرائق البحث العلمي السوي ، وتجعلهم يكتبون عنا وعن تاريخنا من الآراء والأخبار ما لا يتفق والحقائق العلمية بوجه من الوجوه .

ولذلك أجد أن بعض الذين يزعمون « أنهم يكتبون بروح علمية ويريدون أن يبرروا بذلك عدم التفاتهم إلى النواحي القومية ، إنما ينقلون إلينا ـ دون أن يشعروا ـ نتاج « النظرات القومية » الخاصة بالكثيرين من المؤلفين والمؤرخين الغربيين .

إني انتقدت ـ في بحث آخر ، منشور في هذا الكتاب ، أحد المؤلفات التاريخية الغربية المشهورة ، وأظهرت فداحة الأخطاء المسرودة فيه ، بغية البرهنة على ضرورة التعمق في الأبحاث التاريخية بنظرات انتقادية وعلمية حقيقية ؛ ورأيت أن انتقد هنا ، أحد المؤلفات التاريخية العربية ، لاظهار فداحة الأغلاط التي ينجرف إليها البعض من مؤلفينا ، عندما لا يقدرون أهمية المبادىء التي أشرت إليها .

وقد اخترت لهذا الغرض ، كتاب « مؤتمر لوزان وآثاره في البلاد العربية » . وذلك لسببين أساسيين :

أولاً : لأن موضوع الكتاب يتصل بصفحة من أهم صفحات حياتنا القومية المعاصرة ، اتصالاً وثيقاً .

ثانياً : لأن الكتاب صادر عن « معهد الدراسات العربية العالية » الذي يجب أن يكون أشد حرصاً من جميع المعاهد ، على التزام الخطط العلمية والأهداف القومية في وقت واحد ـ كما صرح بذلك نظاماه الأساسي والداخلي .

مؤتمر لوزان وآثاره في البلاد العربية

هذا كتاب من منشورات « معهد الدراسات العربية العالية » التابع لجامعة الدول العربية . وهو يتألف من « محاضرات . . . ألقاها الدكتور فاضل حسين على طلبة قسم الدراسات التاريخية في المعهد المذكور سنة ١٩٥٨ » .

يقع الكتاب في سبعين صفحة . وينقسم إلى ستة فصول ، معنونة بالعناوين التالية : المسألة الشرقية ـ معاهدة لوزان ـ الامتيازات الأجنبية ـ الديون العثمانية العامة ـ مشكلة الموصل ـ مشكلة الاسكندرونة .

ويلي هذه الفصول خاتمة تحت عنوان « نتائج عامة » ، تقع في صفحتين ، وفهرس للمراجع يقع أيضاً في صفحتين .

١٤ ـ ٢١٢١

ونظراً لأهمية المباحث المدرجة في الكتاب ، رأيت أن ألقي عليه بعض النظرات الانتقادية ، من الوجهتين العلمية والقومية .

- ١ -

في الفصل الثاني المخصص لمعاهدة لوزان ، يكتب المؤلف المحاضر ما نصه :

« كان الحلفاء أرسلوا مصطفى كمال باشا في أواخر ربيع ١٩١٩ إلى الأناضول كمفتش عام للقوات المرابطة في أرضروم وسيواس ، وعينته الحكومة العثمانية في الوقت نفسه والياً على أرضروم » .

ولكن كل ما جاء في هذه الفقرة مخالف للحقائق الواقعة مخالفة غريبة :

أولاً : أن إرسال مصطفى كمال باشا إلى الأناضول كان قد تم بناء على قرار الحكومة العثمانية ، لا قرار الحلفاء .

ثانياً : أن الحكومة عينته مفتشاً على الجيش التاسع المرابط في شرق الأناضول ، ولم تعينه والياً على أرضروم . وهو لم يتول الولاية المذكورة أو أية ولاية أخرى ، في يوم من الأيام .

ثالثاً : أن الحلفاء لم يعلموا بقرار الحكومة في هذا المضمار إلا بعد أن تم تنفيذه . حتى أنهم عندما علموا به احتجوا عليه ، وطلبوا من الحكومة إلغاء المفتشية المذكورة وإعادة مصطفى كمال من تلك الجهات .

يلاحظ من ذلك أن ما جاء في الكتاب من أن الحلفاء هم الذين أرسلوا مصطفى كمال باشا إلى الأناضول ، تقلب الحقائق رأساً على عقب .

ومما تجدر الاشارة إليه أن خطأ الكتاب في هذا المضمار لم يكن من نوع الأخطاء البسيطة ، بل هو من نوع الأخطاء الفادحة الهامة ، لأنه يدل على عدم فهم اتجاهات السياسة التي كان يلتزمها الحلفاء بالنسبة إلى تلك المنطقة ، قبل الحرب العالمية وبعدها .

من المعلوم أن الولايات الشرقية من الأناضول ـ التي كان يقطنها جماعات كثيفة من الأرمن ـ كانت تؤلف أحد جناحي المسألة الشرقية الحادة . وتاريخ المسألة المذكورة مليء بالطلبات التي قدمتها الدول العظمى إلى الباب العالي لاصلاح أحوال تلك الولايات مراعاة لحقوق الأرمن القاطنين فيها ، وبالمفاوضات التي جرت حول تلك الطلبات . ومن الثابت أن آخر الاتفاقيات التي عقدت بين روسيا وبين الدولة العثمانية قبيل الحرب العالمية الأولى ، كانت تضمنت سلسلة من الأحكام التي ترمي

إلى إشراك الأرمن في إدارة تلك الولايات إشراكاً فعلياً .

وخلال الحرب العالمية ، اتخذ الأتراك ثبوت تهمة التجسس على بعض الأرمن ، ذريعة لحل مشاكل تلك الولايات حلاًحاسماً ، بطريقة خاصة : قرروا «تهجير» جميع الأرمن من تلك الولايات ، وعدم إبقاء أرمني واحد فيها . وصاروا يرحلونهم جماعات جماعات ـ شيوخاً وشباناً ، ونساء ورجالاً ـ نحو البلاد العربية ؛ وفضلاً عن ذلك اتخذوا ترتيبات عديدة ، لتقتيل عدد كبير منهم في الطريق ، بأساليب شتى . ومن المعلوم أن معظم الأرمن الذين يقطنون البلاد العربية في الحالة الحاضرة ، هم البقية الباقية ممن تم ترحيلهم وتهجيرهم من تلك الولايات أو هم من أولاد أو أحفاد هؤلاء .

ان سياسة « التهجير والتقتيل » التي اتبعها الأتراك نحو أرمن الولايات الشرقية ، كانت أثارت سخطاً شديداً عليهم في البلاد الغربية ، وكانت الولايات المتحدة الامريكية من أشد الساخطين عليهم من جراء تلك السياسة .

وعندما احتل الحلفاء عاصمة الدولة ، وأخذوا يوفدون ممثليهم ومراقبيهم إلى مختلف الولايات ـ عقب الهدنة ـ أخذوا يهتمون اهتماماً شديداً بالأرمن ، وصاروا يجمعون أطفالهم المعرضين للتتريك في مختلف دور الأيتام التركية ـ فضلاً عن أنهم حتموا على الدولة محاكمة المسؤولين عن عمليات التهجير والتقتيل ، ومعاقبتهم بأشد العقوبات .

وطبيعي في تلك الظروف كان أن أجمع الرأي العام الغربي على فصل الولايات الشرقية عن الدولة العثمانية ، وإعادة الأرمن إليها . حتى أن رجال السياسة أخذوا يبحثون في الحدود التي يجب أن تقرر للدولة الأرمنية التي ستؤلف هناك ، فضلاً عن أنهم فكروا في وضعها تحت انتداب الولايات المتحدة الامريكية ، نظراً لحاجتها الشديدة إلى الحماية المادية والمساعدة المالية .

وبعد ملاحظة هذه الحقائق ، يجدر بنا أن نتساءل : كيف يعقل أن يفكر الحلفاء في إيفاد قائد تركي عظيم إلى تلك الولايات ؟ ولا سيما أن مصطفى كمال باشا كان قد اشتهر بشدة الشكيمة في حروب الدردنيل وأظهر مقدرة عظيمة في معركة « آنافارطا » التي تقرر فيها مصير تلك الحروب .

وفضلاً عن ذلك ، أن الحلفاء كانوا حتموا على الحكومة العثمانية ـ بموجب أحكام هدنة مودروس ـ أن تحل جيوشها وتكتفي بما يقتضيه الأمن الداخلي وحده ، كما فرضوا عليها أن تجمع أسلحتها في مخازن معينة ، تبقى تحت مراقبة ممثلي الدول

المتحالفة ، فكيف يعقل أن يقدموا على تقوية الجيش وتوحيده في الولايات الشرقية المذكورة ، بتعيين مفتش عام تركي كبير وشهير؟

ان الحقيقة هي عكس ذلك تماماً : لقد لاحظ الأتراك أخطار التيارات الفكرية التي ارتسمت في المحافل الغربية نحو مستقبل الولايات الشرقية، كما شعروا أن الحكومة لن تستطيع أن تدافع عن تلك الولايات، ولذلك رأوا من الضروري تكوين جمعيات أهلية ، تتولى الدفاع عن حقوق الأتراك القاطنين هناك ، ضد مدعيات الأرمن ، ومؤيدي الأرمن . وفعلاً أخذوا يكونون في مختلف أنحاء تلك الولايات جمعيات ، سميت باسم « مدافعة حقوق جمعيتي » بمعنى « جمعية الدفاع عن الحقوق » ورجال الوطنية في العاصمة استطاعوا أن يقنعوا الحكومة بإيفاد مصطفى كمال باشا إلى شرق الأناضول بصفة مفتش عام للجيش ، لكي ينظم ويوحد حركات المقاومة والدفاع .

ومن المؤكد أن ذلك تم دون علم الحلفاء . وقواد الحلفاء ، عندما علموا بسفر مصطفى كمال باشا إلى الأناضول ، هاجوا وماجوا ، واحتجوا وانتهوا إلى طلب الغاء الوظيفة واستدعاء القائد إلى العاصمة .

ان الوثائق التركية المنشورة تذكر ـ بكل تفصيل ـ تاريخ قرار وزارة الحربية ومجلس الوزراء ، في تعيين مصطفى كمال باشا مفتشاً عاماً على منطقة الجيش التاسع ، كما تذكر التعليمات التي تقررت لتعيين صلاحياته ، وتبين المخابرات التي جرت بين الباب العالي وبين قواد الحلفاء ، بعد وصول مصطفى كمال باشا إلى صامسون : ونعلم منها أن المذكرة التي أرسلت إلى الباب العالي في طلب إلغاء وظيفة المفتشية واستدعاء مصطفى كمال ، كانت موقعة بتوقيع « ميلنه » Millné قائد جيوش الحلفاء في منطقة البحر الأسود .

يتبين من هذه التفاصيل أن ما جاء في الكتاب في هذا الصدد ، يخالف الواقع مخالفة كلية ، كما أنه يخرج عن حدود « الممكن والمعقول » .

ولا أدري إلى أي مصدر استند صاحب المحاضرات في قوله هذا ، كما لا أدري كيف لم يدرك كاتب ذلك المصدر « عدم معقولية » هذا الخبر .

لأني أعتقد أن قليلاً من « النقد التاريخي » كان يكفي لاستبعاد صحة أمثال هذه الأخبار والأقوال .

ـ ٢ ـ

في الفصل الرابع المخصص لمشكلة الموصل ، جاء ما يلي ، تحت عنوان « تعليق » :

« كانت ولاية الموصل تحت الادارة العراقية والبريطانية حين إجراء التحقيق الذي قامت به اللجنة الموفدة من عصبة الأمم . فكان لبريطانيا أفضلية على تركيا في التأثير على سير التحقيق والتأكيد على الأمور الاقتصادية التي أولتها اللجنة أهمية خاصة ، وكانت تركيا قد تركت الولاية منذ سبع سنوات ، وفقدت الاتصال مع مؤيديها والعاطفين عليها . أضف إلى ذلك أن بريطانيا دولة معظمة وعصرية منظمة ، فاستطاعت تقديم المعلومات التي طالبت بها اللجنة بوجه أفضل وأسرع ، بينما كانت تركيا في حالة مضطربة بعد ما حل بها من كوارث الحرب وليس لديها من الخبرة في تنظيم وتقديم المعلومات والوثائق ما كان لدى بريطانيا .

« وقد تفوقت بريطانيا في مضمار الدعاية في العراق ، وأمام لجنة التحقيق في عصبة الأمم ، وأمام الرأي العام العالمي تفوقاً كبيراً أدى إلى نجاحها في النهاية بالاحتفاظ بولاية الموصل للعراق . ان أكثر ما كتب عن مشكلة الموصل كان تحت تأثير المصادر البريطانية وتوجيهات الدعاية الغربية ، وما رافق ذلك من مشاورات ومساومات ، دارت أكثرها بالسر في المحافل الدولية الغربية ، ومن المؤكد أن بريطانيا صرفت أموالاً طائلة لتحقيق أغراضها .

« أضف إلى هذا وذاك أن المشكلة في أساسها ترجح كفة العراق فيها على كفة تركيا ، فزادت عدالة مطاليب العراق في رجحان كفته وكفة بريطانيا في حل المشكلة » (ص ٤٧) .

إني قرأت هذه العبارات بحيرة عميقة ، واستغربت صدور مثل هذه الأقوال من قلم أستاذ عربي ، يلقي محاضراته على طلاب معهد الدراسات العربية العالية ، التابع لجامعة الدول العربية .

إن قضية الموصل كانت من أهم القضايا التي تعرضت فيها « العروبة » إلى خطر عظيم ، في ناحية حساسة جداً من بلادها ، بسبب سعة ولاية الموصل من ناحية ، وأهمية موقعها من ناحية أخرى ، فكان يجب أن يأخذ « حق العرب فيها ، وجهودهم في سبيل الاحتفاظ بها » المكانة الأولى في بحث قضية الموصل ، ولكن العبارات التي نقلتها آنفاً تتكلم عن القضية كأنها نشبت بين تركيا وبين بريطانيا ، ولا تشير إلى حق العرب إلا إشارة عابرة ، في نهاية البحث ، بعد أن أطالت الحديث عن مهارة بريطانيا في الدعاية ، وبعد أن أكدت أنها صرفت أموالاً طائلة .

هذا فضلاً عن أنها تنطوي على أغلاط كبيرة في سرد الوقائع وتعليلها ، وتقصير فظيع في بحث الوقائع الهامة منها ، كما سيتضح من التفاصيل التالية :

عندما ذهبت اللجنة إلى الموصل وبدأت تستقصي آراء الناس ، وجهت إلى البعض أسئلة ترمي إلى معرفة ما إذا كانوا يرجحون تركيا أم بريطانيا . والحكومة العراقية عندما علمت ذلك احتجت على اللجنة بشدة ، وطلبت منها أن تعدل عن تلك الطريقة ، وتنظم أسئلتها على أساس التخيير بين تركيا والعراق ، لا بين تركيا وبريطانيا .

لو كان المؤلف المحاضر درس قضية الموصل دراسة علمية وافية ، لأنتبه إلى هذه

النقطة الهامة، ولما أغفل ذكر هذه الواقعة ، ولما سمح لنفسه أن يكتب ما كتبه في العبارات الآنفة الذكر ، وتجنب عرض القضية وكأنها قضية قائمة بين تركيا وبريطانيا .

ولزيادة التأكيد على أهمية هذه النقطة ، أود أن أسجل هنا الحديث الذي جرى بين اللجنة وبين الشيخ عجيل الياور ، رئيس عشائر شمر في ذلك التاريخ . قال الرجل :

« أنا ـ مع عشائري ـ حاربت مع الأتراك ضد الانكليز ، وبقيت أحاربهم ـ بجانب الأتراك ـ من جنوب العراق حتى شماله ، وعندما استولى الانكليز على الموصل ، انسحبت ـ مع عشائري ـ إلى الشمال ، إلى ديار بكر ، وبقيت هناك ، مع الأتراك ، ولكني . . عندما علمت بأنه تكوّن في العراق حكومة وطنية ، تركت الأتراك ، ورجعت إلى العراق . . » ثم ختم حديثه بقوله : « وتفهمون من ذلك : اني أود أن أبقى مع العراق ، بطبيعة الحال » .

وكلامه هذا ـ مع منظره الوقور والمهيب ـ أثر في رئيس اللجنة تأثيراً قوياً جداً .

ولذلك ، أكرر القول بأن عرض قضية الموصل كخلاف قام بين بريطانيا وتركيا ، يخالف مقتضيات البحث العلمي ودواعي القومية العربية في وقت واحد .

في الواقع لا يمكن أن ننكر أن بريطانيا التزمت جانب العراق في قضية الموصل ، وقدمت بذلك للعراق خدمة كبيرة ، ولو كانت قد فعلت ذلك تمشياً مع مصالحها ، ولكن لا يجوز أن ننكر أيضاً أن العراق لم يبق متفرجاً على سير القضية ، بل لعب فيها دوراً فعالاً جداً .

إن اعتماد المؤلف على المصادر الغربية وحدها ، وعدم تعمقه في درس القضية بالاهتمام الذي تستلزمه وجهات النظر العراقية والعربية . . جعله يقف هذا الموقف الغريب ، ويقع في سلسلة أخطاء فادحة ، في هذه الصفحة من محاضراته .

أولاً ، أنه يحاول تعليل تفوق بريطانيا على تركيا في أمر الدعاية بقوله :« تركيا تركت الولاية منذ سبع سنوات ، وفقدت الاتصال مع مؤيديها والعاطفين عليها » .

ولكن قوله هذا أيضاً لا يتفق مع الحقائق الراهنة بوجه من الوجوه .

من المعلوم أن الأتراك خلال حكمهم الطويل في العراق ، كانوا أقاموا سلسلة من القواعد العسكرية في المواقع الاستراتيجية التي تقع على طريق إيران . وكل واحدة من هذه القواعد العسكرية صارت بمرور الزمان مركزاً لتجمع جاليات وطوائف تركية ، وتكوّنت بذلك هناك سلسلة من المدن والقرى الكبيرة والصغيرة التي يتألف جميع سكانها أو معظم سكانها من عناصر تركية ـ ولو كانت محاطة بقرى وعشائر غير

١٤ ـ ٢١٢٦

تركية . والدولة العثمانية اعتنت بتلك المدن والقرى عناية خاصة ، حتى عندما قررت تأسيس مدرسة سلطانية في ولاية الموصل ، لم تؤسسها في مركز الولاية كما كانت تفعل في سائر الولايات ، بل أسستها في مدينة كركوك ، لتكون في وسط بيئة تركية ، وقد نشأ من أهالي المدينة المذكورة بعض الكتاب والساسة الذين ارتقوا فيما بعد إلى مناصب الولاية وحتى الوزارة في الجمهورية التركية .

إن تركيا لم تفقد « الاتصال بالمؤيدين لها والعاطفين عليها » بعد الحرب العالمية الأولى ، كما يزعم المؤلف المحاضر ، بل وزعت عليهم منشورات كثيرة ، بعضها صادر عن أقلام أبناء المنطقة نفسها . حتى أنه كان قد تكوّن فريق موالٍ للأتراك في مدينة الموصل نفسها ، وكانت حدثت مصادمات عديدة بينهم وبين الوطنيين من أهل الموصل . ومما يعرفه الجميع هناك ، أن تلك المصادمات كانت قد أدت إلى جرح البعض من هؤلاء .

ولعل أبرز الأدلة على عدم فقدان الأتراك الاتصال بالعاطفين عليهم ، ما حدث من الأحداث الهامة يوم وصول لجنة عصبة الأمم إلى مدينة الموصل :

كان أحد أعضاء اللجنة هنغارياً ، وهو الكونت تلكي . وكان رئيساً لجمعية الصداقة التركية الهنغارية منذ مدة طويلة . يظهر أنه اتفق مع الخبير التركي الجنرال جواد باشا ، الذي كان يرافق اللجنة ، وساهم في تنفيذ الخطة التي كانت تقررت بالاتفاق مع فريق العاطفين على تركيا : عندما وصلت اللجنة إلى دار الضيافة التي كانت تقع خارج المدينة ، لبس جواد باشا ملابسه الرسمية المزركشة ، وزيّن صدره بالأوسمة والأنواط الكثيرة اللماعة ، وخرج برفقة الكونت تلكي من الباب الخلفي للبناية ، حيث كان ينتظر جماعة من الموالين والعاطفين ، متخفين في مواقع مختلفة . وحالاً أخذوا يتجمعون حوله ، ثم صاروا يخرجون الأعلام التركية التي كانوا يخفونها تحت ملابسهم ، وبدأوا يهتفون لتركيا ، ويسيرون في مظاهرة مثيرة ، وصار عدد المشتركين في المظاهرة يزداد بسرعة غريبة . وكل شيء يدل على أنهم كانوا يعتقدون أنهم عندما يصلون إلى رأس السوق حيث المقاهي ، سيتأثر الناس من منظر الأعلام التركية المتماوجة ، وملابس الباشا المزركشة ، وأوسمته المتألقة . . . وسينضمون إلى المظاهرة . وقد ثبت أن طائفة من مرتبي المظاهرة كانوا قد اندسوا بين رواد المقاهي ، ليستثيروا حماسة هؤلاء للعثمانيين ويغروهم بالاشتراك في المظاهرة ، عند وصول الموكب إلى هناك .

ولكن ، كان في الطريق الذي يفصل دار الضيافة عن السوق والمقاهي ، المدرسة الثانوية ، وعندما علم طلاب المدرسة المذكورة بقيام المظاهرة ، خرجوا

١٤ ـ ٢١٢٧

مجتمعين ، وهجموا على المتظاهرين بعنف وحماس ، وأخذوا يمزقون الأعلام التي يحملونها ، فاضطروهم بذلك إلى التبعثر والفرار . وأما الباشا ـ مع الكونت تلكي ـ فاضطرا إلى العودة إلى دار الضيافة مهرولاً ومتخاذلاً .

ورئيس اللجنة ـ الذي كان سويدياً ـ عندما علم بخروج زميله العضو الهنغاري مع الخبير التركي ، دون علم منه ، تنفيذاً لخطة موضوعة ، وجه اللوم إليه من جراء الهجوم الذي تعرض إليه خلال تصرفه هذا .

وقد تلت هذه الواقعة سلسلة وقائع أخرى ، لا أرى لزوماً لذكرها هنا ، لأني أعتقد أن هذه الواقعة وحدها تدل دلالة قاطعة على خطأ المؤلف المحاضر في قوله « إن الأتراك كانوا فقدوا الاتصال مع مؤيديهم والعاطفين عليهم » .

ومع هذا ، أرى أن أذكر أمراً آخر ، لأبرهن على الخطأ الذي يقع فيه الكتاب ، عندما يتسرسلون في الاعتماد على المصادر الأجنبية في القضايا القومية .

فإن جميع دوائر الحكومة العراقية قدمت تقريراً يبين ما حدث من تقدم في ولاية الموصل منذ زوال الحكم التركي ، ولاسيما منذ بدء الحكم الوطني .

وكاتب هذه السطور كان زوّد اللجنة ـ فضلاً عن التقرير المتعلق بتقدم المعارف في الولاية ـ بوثائق تركية عديدة ، تنقض دعاواهم المتعلقة بولاية الموصل ، بما كان قد صدر عنها بأقلام أساتذتهم وعلمائهم ، قبل نشوب الحرب العالمية :

فإن مادة « موصل » في « قاموس الأعلام » المشهور ، تبدأ بالعبارة التالية : « الموصل من العراق » . ان القاموس المذكور مؤلف من قبل شخص واحد ، هو « شمس الدين سامي » ولكنه يحمل على غلافه ـ تحت اسمه العبارة التالية : « قد طبع بتقدير وتحسين وزارة المعارف العمومية » . وغني عن البيان أن ذلك يكسب القاموس نوعاً من الصفة الرسمية .

وفضلاً عن ذلك ، فكتاب الجغرافيا الذي كان المقرر للمدارس الابتدائية في جميع البلاد العثمانية ، تأليف « محمد صفوت » كان ينهي كل فصل من فصوله بخلاصة صغيرة ، تحت عنوان « أزبرلة جك شيلر » بمعنى « ما يجب حفظه في الذهن » . وفي الفصل الخاص بولاية الموصل في الكتاب المذكور ، تبدأ « الخلاصة » التي يفرض على التلاميذ حفظها بعبارة « ولاية الموصل من أجزاء العراق » . ومما يزيد في أهمية هذه الوثيقة ، أن الكتاب مطبوع من قبل وزارة المعارف العمومية .

وهناك أمثلة أخرى ، لا أرى لزوماً إلى تعدادها كلها ، بعد ما ذكرت هاتين الوثيقتين الرسميتين .

وأعتقد أنه يحق لي بعد التفاصيل الآنفة الذكر ـ أن أكرر استغرابي وأسفي لسرد قضية الموصل بالشكل المسرود في الكتاب ، بما فيه من مخالفة للوقائع ، مع البعد عن الاعتبارات القومية .

ـ ٣ ـ

إني شرحت الأخطاء والأغلاط المندسة في البحثين السابقين بشيء من التفصيل ، بناء على خطورتها . ولكن يجب عليّ أن أقول : إني لاحظت في الكتاب أخطاء كثيرة أخرى ، أكتفي بالاشارة إلى أهمها :

أ ـ قد جاء في الصفحة الثانية من الكتاب ، ما يلي :

« وقد ألف أورخان (١٣٢٦ ـ ١٣٥٩) جيشاً من أبناء المسيحيين الذين أسلموا . وقد سمي بالجيش الجديد ، « يني تشري » أو « الأنكشارية » » .

ولكن الحقيقة ، هي : أن الجيش المذكور لم يتألف من « أبناء المسيحيين الذين أسلموا » بل تألف من « أطفال المسيحيين الذين كانوا يسبون وهم صغار » وينشأون نشأة خاصة دون أن يعرفوا شيئاً عن آبائهم وأمهاتهم . والأتراك كانوا يسمونهم « ديوشيرمه » بمعنى « مقطوفين » ، لأنهم كانوا « يقطفون » خلال غارات خاصة ترتب لهذا الغرض .

وغني عن البيان أن هذه نقطة مهمة جداً ، في تكوين الجيش المذكور ، لأن الأنكشارية كانوا يفقدون صلاتهم بأهليهم وذويهم منذ نعومة أظافرهم ، وينشأون نشأة إسلامية بحتة ، ثم يعدون لأعمال الحرب والقتال .

ب ـ وجاء في الصفحة المذكورة نفسها ما يلي :

« فتح سليم الأول (١٥١٢ ـ ١٥٢٠) سوريا (١٥١٦) والجزائر (١٥١٦) ومصر (١٥١٧) . . . » .

ولكن سليم الأول لم يفتح الجزائر : انه لم يذهب إلى الجزائر ، ولم يرسل جيشاً إلى الجزائر . إنما صاحب الجزائر ـ بارباروس خيرالدين ـ تقدم بنفسه إلى الدولة ، ووضع نفسه وبلاده تحت خدمتها . إن تسمية هذا الحادث بـ « الفتح » ، وذكر الأمر بين فتح سوريا وفتح مصر ؛ لا يتفق مع مقتضيات الدقة التي يجب أن تتصف بها الأبحاث التاريخية .

ج ـ وجاء في الصفحة الثالثة ، ما يلي :

« أما اليمن فقد تم فتحها في عهد سليم الثاني (١٥٧٠) والعراق في عهد مراد الرابع (١٦٣٨) .

ولكن ذلك لا يعبر عن الواقع تعبيراً صحيحاً . فإن فتح القطرين المذكورين كان قد جرى في عهد سليمان القانوني ، قبل التاريخين المذكورين بمدة غير قصيرة . (أي : بين سنتي ١٥٣٤ و١٥٥٥ . وأما سنة ١٦٣٨ التي يذكرها الكتاب ، فهي سنة « إعادة فتح بغداد » على يد مراد الرابع ، الذي لقب لذلك بلقب « فاتح بغداد الثاني » .

د ـ وقد جاء في الصفحة الخامسة ، ما يلي :

« قد نشبت حرب أخرى سنة ١٧١٨ ، وعقد صلح بساروفتز . وبموجبه توسعت النمسا شرقاً ، ووصلت بحر إيجه » .

وهنا أيضاً غلط غريب : لأن النمسا لم تصل بحر إيجه ، لا بموجب الصلح المذكور ، ولا بعده .

هـ ـ وفي الصفحة السابقة ، يكتب المؤلف العبارات التالية :

« وقد أصدر السلطان عبد الحميد لائحة إصلاح ثانية ، لتهدئة الدول الغربية ، ومنعها من التدخل في شؤون تركيا الداخلية . وتعرف اللائحة باسم خطي همايون ، وقد أدخلت في صلب معاهدة باريس » .

وفي هذه الفقرة خطآن غريبان :

أولاً : « خطي همايون » يعني « مرسوم ملكي » بوجه عام . وهو لم يكن اسماً خاصاً باللائحة المذكورة . وأما الاسم الخاص للخط الهمايوني المبحوث عنه ، فكان « تنظيمات خيرية خط همايوني » .

ثانياً : أن اللائحة المذكورة لم تدخل في صلب معاهدة باريس ، بل أشير إليها إشارة عابرة .

و ـ وقد جاء في الصفحة الثامنة ما يلي ، عند البحث في معاهدة سان استفانو ١٨٧٨ وما طرأ عليها من تعديلات :

« . . . أعلن استقلال صربيا والجبل الأسود ، واعترف باستقلال بلغاريا ، بعد تقليص حدودها » .

ولكن هذا القول أيضاً يخالف الواقع : إن معاهدة برلين لم تعترف « باستقلال

بلغاريا ، بعد تقليص حدودها » . بل اعترفت لها بحكم ذاتي ، تحت سيادة الدولة العثمانية . وأما استقلال بلغاريا عن الدولة العثمانية ، فلم يتم إلاّ بعد مرور ثلاثين عاماً على معاهدة برلين ، وذلك سنة ١٩٠٨ .

إني أكتفي بذكر هذا القدر من الأغلاط ، لإظهار مبلغ بعد الكتاب عن الدقة العلمية ، بعد أن أظهرت ـ قبلاً ـ مبلغ تقصيره في النواحي القومية .

نقد كتاب
دراسات في العالم العربي(*)
تأليف : الدكتور جمال حمدان

« دراسات في العالم العربي » .

هذا عنوان كتاب ألفه الدكتور جمال حمدان ـ أستاذ الجغرافيا في جامعة القاهرة ، ونشره سنة ١٩٥٨ .

وقد قدم المؤلف كتابه إلى القراء قائلاً :

« هذه ثلاثة أبحاث علمية يجمعها أنها تعالج موضوعاً حيوياً من موضوعات الساعة التي تهم المواطن العربي والباحث العلمي في السواء . والموضوع الأول والثاني منها مرتبطان ارتباطاً مباشراً . ويترتب كل منهما على الآخر . أما الموضوع الثالث فيركز البؤرة على جزء معين من العالم العربي .

وبعد ذلك ، أوضح مواضيع كل واحد من هذه الأبحاث الثلاثة .

ونفهم من ذلك ـ ومن مجموع الكتاب :

ان البحث الأول معنون بعنوان « الشخصية الاقليمية للعالم العربي » . ويقع في ٢٨ صفحة (من ٧ إلى ٣٤) .

والبحث الثاني معنون بعنوان « الوحدة الاقليمية للعالم العربي » ويقع في ٢٧ صفحة (من ٣٧ إلى ٦٣) .

وأما البحث الثالث ، فإنه معنون بعنوان « الجمهورية العربية المتحدة ـ دراسة في الجغرافيا السياسية » ويقع في ٤٥ صفحة (من ٦٧ إلى ١١١) .

(*) جمال حمدان ، دراسات في العالم العربي (القاهرة ، ١٩٥٨) .

إني رأيت من الضروري أن ألقي نظرات انتقادية تفصيلية على كل واحد من هذه الأبحاث الثلاثة .

ومما تجدر الاشارة إليه : أن البحثين الأول والثاني من هذه الدراسات كانا نشرا ضمن « مجموعة المحاضرات والدراسات » التي ألقاها جماعة من أساتذة كلية الآداب بجامعة القاهرة التي كانت تحمل ـ هي أيضاً ـ عنوان « دراسات في العالم العربي » . والتي كنت ذكرتها خلال نقدي لمقالة « القومية العربية » للدكتور محمد أنيس .

وعندما قارنت بين ما كان نشر في المجموعة المذكورة وبين ما نشر في الكتاب المستقل ـ حول هذين البحثين ـ وجدت بينهما بعض الفروق ، غير أني لاحظت أن هذه الفروق تنحصر في إضافة بعض الفقرات ، وحذف بعض الفقرات ، أو تقديم وتأخير بعض الفقرات والأبحاث . . . فلا تغيّر شيئاً من الأساس .

ولذلك رأيت أن أدرس وأنقد الأبحاث المذكورة كما جاءت في الكتاب المستقل .

١ ـ الشخصية الاقليمية للعالم العربي

ـ ١ ـ

أ ـ يبدأ المؤلف هذا البحث بالسؤال التالي :

« هل للعالم العربي شخصية إقليمية منفردة يتميز بها عن غيره من مناطق العالم ؟ هل له خصائص تفارق بينه وبين غيره ، خصائص تتكرر وتتواتر في مختلف نواحي وجوده » ؟

ويجيب عن هذا السؤال بقوله : « ليس من الضروري أن يكون لكل منطقة شخصية إقليمية متفردة ، وليس من الضروري أن تكون الشخصية الاقليمية للمنطقة كاملة التفرد والتمايز عن غيرها . ولكن لا مفر من أن نعد العالم العربي واحداً من بين تلك المناطق النادرة التي تمتاز بشخصية إقليمية متفردة لدرجة ليست أقل من مذهلة » .

ثم يوضح قوله هذا بما يلي : « فهناك نغمة أساسية وإيقاع مشترك يرين على جميع نواحي الوجود الطبيعي ويتكرر بإلحاح في كل جوانب الحياة البشرية في الماضي والحاضر . هذا القاسم المشترك الأعظم هو : أن العالم العربي إقليم اتصال ـ اقليم الاتصال المثالي بالضرورة . هو أساساً جبهة الالتحام ومنطقة الالتقاء بين عدة وحدات اقليمية على الأرض . ولا تقتصر هذه الصفة الأولية على محتويات الاقليم الداخلية من طبيعية وبشرية ، بل وتنصرف إلى الموقع الخارجي كذلك ، فالعالم العربي اقليم اتصال مورفولوجياً ووظيفياً ـ موقعاً ومناخاً ونباتاً ، بنية وتركيباً ، حيوياً وجنسياً ، في التاريخ والسياسة ، في الحضارة والثقافة » (ص ٧) .

وبعد هذه الكلمات الصريحة ، يشرع المؤلف في تقديم البراهين على صحة رأيه

هذا ، بسلسلة ملاحظات من الجغرافيا الطبيعية والجغرافيا البشرية ، ومن الأحوال الجيولوجية والوقائع التاريخية ومن الأمور السياسية والاعتبارات الاستراتيجية .

ويمكن القول : أن بحث « الشخصية الاقليمية للعالم العربي » يدور ـ من أوله إلى آخره ـ حول هذا المحور الأساسي ؛ ويستهدف البرهنة على أن العالم العربي اقليم اتصال والتحام ، ومعبر وممر . . . من جميع الوجوه المادية والمعنوية .

ب ـ لا جدال في أن العالم العربي يضم « مناطق اتصال » هامة جداً .

غير أن اعتبار العالم المذكور ـ بمجموعه ـ اقليم اتصال والتحام ، تعميم خاطىء ، لا يجيزه المنطق العلمي ، بوجه من الوجوه .

ومن الغريب أن المؤلف نفسه ، يذكر في بحث آخر من كتابه هذا ، بعض الحقائق التي تظهر هذا الخطأ إلى العيان :

في البحث الثالث ، الخاص بـ « الجمهورية العربية المتحدة » ، يتكلم المؤلف عن أهمية « موقع » كل من سوريا ومصر ؛ وبعدما يبين ما يتعلق بسوريا ، ينتقل إلى موقع مصر ، فيقول ما نصه :

« تعد مصر المدخل الحقيقي لافريقيا من الشمال . فليست ليبيا الصحراوية ، ولا المغرب الجبلي المعزول بمدخل فعال ، أما مصر ، فهي ـ بفضل النيل ـ الدهليز الوحيد إلى قلب القارة » (ص ٦٨) .

إذن نحن هنا أمام أقوال وآراء صريحة ، كل الصراحة :

إن ليبيا ليست مدخلاً فعالاً ـ وبالتالي ليست معبراً أو ممراً ـ للقارة الافريقية ، لأنها صحراوية .

كما أن المغرب أيضاً ليس مدخلاً ـ وبالتالي معبراً ـ فعالاً للقارة المذكورة ، لأنه جبلي معزول .

وأما مصر ، فهي الدهليز الوحيد لقلب القارة .

أفلا يحق لنا أن نستنتج من ذلك : أن تعبيرات « منطقة الاتصال والالتحام ، المعبر والممر . . » تصح بالنسبة إلى مصر ولكنها لا تصح بالنسبة إلى ليبيا ، ولا بالنسبة إلى المغرب ؟

وغني عن البيان أن ذلك يخالف « النظرية الأساسية » المسرودة في بحث « الشخصية الاقليمية للعالم العربي » مخالفة صريحة : هناك كان يزعم المؤلف أن العالم العربي بمجموعه يكوّن منطقة اتصال وارتطام ؛ ولكنه هنا يصرح بأن بلاد المغرب وليبيا

ليست من مناطق الاتصال والارتطام .

وأما أسباب انزلاقه إلى هذا الموقف الخاطىء والمتناقض في هذه القضية ، فتتبين من التفاصيل التالية :

ج ـ أن ملاحظات الدكتور جمال حمدان وآراءه في هذا البحث مشوبة بشائبة أساسية ، هي : عدم التمييز بين مدلول الشرق الأوسط ومدلول العالم العربي تمييزاً صريحاً .

انـه كثيراً ما يخلط بينهما ؛ ولذلك يعمم على العالم العربي الكثير من ملاحظاته ومطالعاته المتعلقة بالشرق الأوسط .

في حين أن مدلول الشرق الأوسط ـ كما هو معلوم ـ يختلف عن مدلول العالم العربي اختلافاً بيناً . فإن الشرق الأوسط لا يشمل إلا الجزء الشرقي من العالم العربي ، فضلاً عن أنه يضيف إلى هذا الجزء بلاد تركيا وإيران ، التي لا تمت إلى العروبة بأية صلة . وطبيعي أن هذا الاختلاف الهام يستوجب دراسة العالم العربي دراسة خاصة ، مستقلاً عما يعرف باسم الشرق الأوسط .

ولكن الأستاذ المؤلف لا يعير هذه القضية ما تستحقه وتتطلبه من الاهتمام .

فيذكر التعبيرين ـ في عدة مواضع ـ مربوطين بعضهما ببعض ، تارة بـ « واو العطف » ، وطوراً بـ « أو الترديد » ، وتارة أخرى بكلمة « خاصة » .

فيقول في موضع : الشرق الأوسط والعالم العربي (ص ٧) .

وفي موضع آخر : الشرق الأوسط أو العالم العربي (ص ٢٠) .

وفي موضع ثالث : الشرق الأوسط وخاصة العالم العربي (ص ١٩) . كأن الشرق الأوسط والعالم العربي ، شيء واحد . أو شيئان مترادفان أو كأن العالم العربي جزء من الشرق الأوسط .

وفضلاً عن ذلك ، يتكلم عن « الشرق الأوسط » في أكثر من عشرة مواضع من بحث « الشخصية الاقليمية للعالم العربي » (ص ١١ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢١ ، ٢٥ ، ٢٦ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠ و ٣١) كما أنه يستشهد في أكثر من ثلاثين موضعاً بكتب ومقالات انكليزية وامريكية ، تحمل عناوين « جغرافية الشرط الأوسط » ، و « تاريخ الشرق الأوسط » و « اقتصاديات الشرق الأوسط » ، لمؤلفيها فيشر ، وكون كارافان ؛ وبوللار ، وبادو ، وهوسكنسي .

وبكل ذلك يخلط بين الشرق الأوسط والعالم العربي خلطاً لا تسوّغه شيمة

البحث العلمي بوجه من الوجوه.

د ـ في الواقع، إن المؤلف يشير، في موضع واحد من بحثه هذا، إلى شيء من الفرق بين الشرق الأوسط وبين العالم العربي. غير أنا إذا أمعنا النظر فيما يقوله في هذا المضمار، وجدنا أنه يشير في حقيقة الأمر إلى الفرق بين القسم العربي من الشرق الأوسط وبين القسم «غير العربي» منه، دون أن يتناول العالم العربي بمجموعه ـ ذلك العالم الذي يمتد «من الخليج إلى المحيط» حسب التعبير المسطور في موضع آخر من الكتاب:

يقول الدكتور جمال حمدان، في فصل «التاريخ والحضارة» من بحثه هذا:

«ان الطبيعة عينت العالم العربي في وظيفة الوساطة التجارية العالمية، الترانسيت، فالشرق الأوسط اسم على مسمى، فهو أوسط وقعاً وموقعاً: الشرق الأوسط هو الشرق الوسيط، وتسميته الشرق الأوسط لذلك أصح من تسمية الشرق الأدنى القديمة.

«ولا شك في أن هناك أجزاء خارج العالم العربي ومتاخمة له يصدق عليها التعميم، ولكنها لم تكن أبداً في الصميم: فإيران والأناضول يشاركان في الموقع العام، ولكن مع ميل إلى التطرف وزيادة في الصعوبة الطبوغرافية» (ص ١٧ ـ ١٨).

يلاحظ: أن هذه الفقرات تبدأ بذكر «العالم العربي» ولكنها تنتقل بعد ذلك ـ وعلى الفور ـ إلى الشرق الأوسط وتتكلم عنه: «فالشرق الأوسط اسم على مسمى.. فهو أوسط وقعاً وموقعاً.. هو الشرق الوسيط.. الخ».

كأن العالم العربي عبارة عن الشرق الأوسط، باستثناء إيران والأناضول!

هـ ـ ويوجد في الصفحة التالية من الفصل المذكور التباس وتقصير في تحديد مدلول العالم العربي، أظهر مما سبق أيضاً.

إذ يقول المؤلف: «والخلاصة أنه في العلاقات التجارية في العالم القديم، بينما وضعت العلاقات المكانية الشرق الأدنى (شمال غرب افريقيا) موضع المسيطر على تجارة أوروبا ـ افريقيا، وضعت الشرق الأوسط وخاصة العالم العربي موضع المسيطر على تجارة أوروبا ـ آسيا وهي الأكثر أهمية» (ص ١٩ ـ ٢٠).

ويتبين من إمعان النظر في هذه الفقرات:

أولاً: أن المؤلف التزم اصطلاحاً غريباً بتسمية شمال غرب افريقيا باسم «الشرق الأدنى»، وذلك على الرغم من تسمية ذلك القطر منذ قرون عديدة باسم

« المغرب » ، وتقسيمه أحياناً إلى المغرب الأقصى ، والأوسط والأدنى ، وعلى الرغم من شيوع استعمال تعبير « الشرق الأدنى » لتسمية جزء من أقصى الغرب في قارة آسيا

ثانياً : أنه ربط العالم العربي بالشرق الأوسط ربطاً صريحاً ، وترك شمال افريقيا خارج شمول العالم المذكور . إذ قال : « الشرق الأوسط وخاصة العالم العربي ، المسيطر على تجارة أوروبا ـ آسيا » .

هذا ، والأسطر التي تلي الفقرات التي نقلتها آنفاً ، تجعل هذا الالتباس والتقصير أكثر بروزاً ، إذ جاء فيها ما يلي :

« وأنه في الحالة الأخيرة كان الموقف كالآتي : كل من أوروبا والشرق الأقصى « مقر » على نهاية خط شرياني للحياة والحركة ، والعالم العربي أو الشرق الأوسط « ممر » مباشر رئيسي بينهما » (ص ٢٠) .

إني ألفت الأنظار إلى العبارة الأخيرة : العالم العربي أو الشرق الأوسط ممر رئيسي مباشر بين أوروبا والشرق الأقصى .

من البديهي أن ذلك يضيّق كثيراً حدود العالم العربي ، ويترك شمال افريقيا خارج تلك الحدود .

و ـ ويتبين من كل ما سبق : أن مدلول تعبير « العالم العربي » لم يتبلور في بحث الدكتور جمال حمدان بالوضوح الكافي ؛ بل ظل غامضاً ، والتبس مع مدلول الشرق الأوسط ، في أكثر الأحيان . وعلى كل حال ، لم يظهر على وجهه الصحيح أبداً .

وأما نظريته الأساسية في اعتبار « العالم العربي منطقة التصاق والتحام وارتطام بوجه عام » فقد بنيت على هذا الخطأ الأساسي والتقصير الصريح .

هذا ، والخريطة التي أدرجها المؤلف في الصفحة ٣٤ من كتابه ـ نقلاً عن فيرجريف ـ تظهر هذا التقصير إلى العيان ، بما لا يترك أي مجال للشك في هذا المضمار .

فإن الخريطة المذكورة تظهر « منطقة الارتطام » ـ بين المنطقتين المدعوّتين باسم قوة البحر وقوة البر ـ بكل وضوح وجلاء : إن نظرة واحدة إلى الخريطة المذكورة (وقد نقلناها نقلاً عينياً ، في الصفحة التالية) تكفي للتأكد من أن المنطقة المذكورة لا تشمل المغرب وليبيا ، ولذلك لا تنطبق على « العالم العربي » ، بمعناه الحقيقي .

(سيجد القراء في الصفحات التالية من نقدنا هذا دلائل قاطعة أخرى على هذا الخطأ الأساسي ، الذي يشوب بحث الدكتور جمال حمدان) .

في فصل السياسة من بحث « الشخصية الاقليمية للعالم العربي » ، يتطرق الدكتور جمال حمدان إلى عدة مسائل تستوقف النظر وتستوجب النقاش :

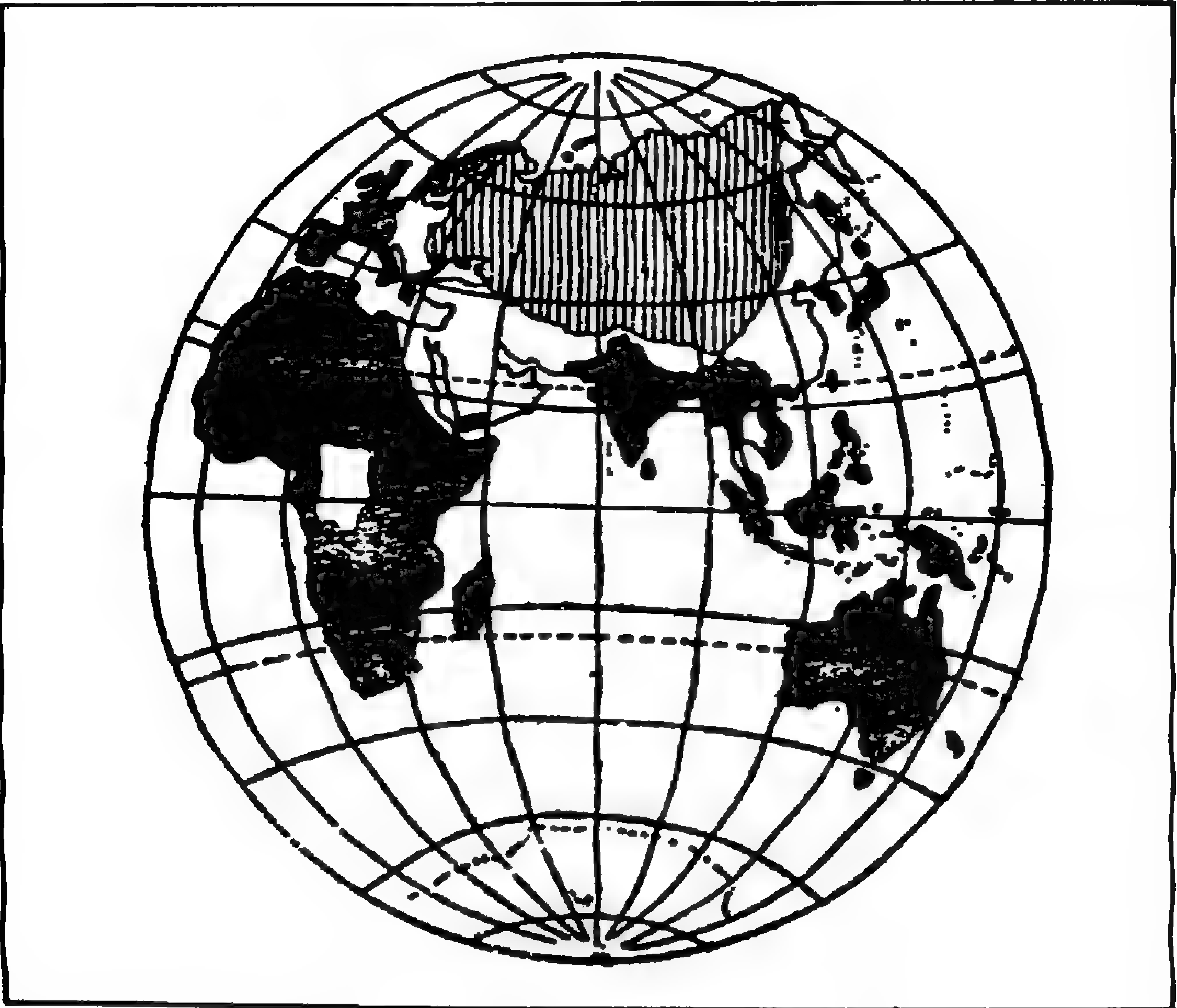
أ ـ عندما يتكلم عن « معادلة الصراع بين قوة البر وقوة البحر » ، يقول :

« وأول حالة للمعادلة الجديدة هو الصراع بين الفرس قوة البر واليونان قوة البحر . وسنلاحظ أن كلتا القوتين كان لا بد لها أن تجتاح العالم العربي ، وتستولي عليه . وقد كان ، وعلى التوالي » (ص ٢٠) .

خريطة رقم (١)

(شكل ٣) قوى البر والبحر ومنطقة الارتطام

[عن فير جريف]



إستناداً إلى : جمال حمدان ، دراسات في العالم العربي (القاهرة ، ١٩٥٨) ، مع العبارة المطبوعة تحتها .

إن هذا القول يستوجب النظر والنقد من وجوه عديدة :

أولاً : التكلم عن العالم العربي خلال الحروب التي نشبت بين الفرس واليونان ، أي في الأزمنة التي سبقت الميلاد بنحو خمسة قرون ، يتطلب شيئاً من التحفظ لأن حدود العالم المذكور ، مثل سائر الشؤون البشرية ، تغيرت تغيراً هائلاً منذ ذلك التاريخ . فمن المعلوم أن كثيراً من البلاد لم تكن عربية قبلاً ، ثم أصبحت عربية ، وظلت عربية إلى الآن . وأما خلال الحروب الآنفة الذكر ، فالعالم العربي كان مقصوراً على الجزيرة العربية وحواشيها تقريباً ، فلا يجوز لنا أن نتكلم عن العالم العربي على الاطلاق في مثل هذه الأحوال . بل لا بد لنا أن نلتزم الدقة العلمية في التعبير ، فنقول « البلاد التي تؤلف العالم العربي الآن » عوضاً عن أن نقول « العالم العربي » دون تحديد وتقييد .

ثانياً : بعد ملاحظة هذه القضية يجدر بنا أن نتساءل : « ما هي البلاد التي تنازع عليها واجتاحها ـ على التوالي ـ كل من الفرس واليونان ؟ » .

إن شهادة التاريخ في هذا المضمار صريحة وقاطعة : إن تلك البلاد كانت أولاً آسيا الصغرى ، ثم بلاد الشام ، وفي الأخير القطر المصري . وأما بلاد المغرب فقد بقيت خارج نطاق التنازع الفارسي اليوناني على طول القرون .

وذلك يعني : أن البلاد التي تنازع عليها واجتاحها على التوالي كل من الفرس واليونان كانت بلاد الشرق الأوسط أو الأدنى ؛ وما كانت تضم إلا جزءاً من البلاد التي تكوّن العالم العربي الحالي .

وغني عن البيان : أن هذه القضية تعطينا مثالاً جديداً على « الخطأ الأساسي » الذي ظل يلازم أبحاث الدكتور جمال حمدان وآراءه في « الشخصية الاقليمية للعالم العربي » : خطأ عدم التمييز بين مدلول الشرق الأوسط ومدلول العالم العربي تمييزاً كافياً ، وتعميم شؤون وصفات الأول على الثاني ، دون مسوّغ منطقي وواقعي .

ثالثاً : يخلع المؤلف على الفرس صفة قوة البر ، وعلى اليونان صفة قوة البحر ؛ ولذلك يعتبر الصراع الذي قام بينهما خلال الحروب الميدية المشهورة ، صراعاً بين قوة البر وقوة البحر .

ولكن الوقائع التاريخية الثابتة ، لا تسمح لنا بتأييد هذه النظرة ، بوجه من الوجوه .

لأن الحروب المذكورة ـ المعروفة باسم الحروب الميدية ـ لم تبدأ إلا بعد أن استولى الفرس على آسيا الصغرى وسيطروا على سواحل بحر إيجة الشرقية بأجمعها ؛ وبعد أن

عبروا الدردنيل واستولوا على سواحل تراكيا التي تقع شمال البحر المذكور أيضاً . انهم كانوا اصبحوا يملكون قوة بحرية كبيرة ، وصاروا « دولة برمائية ـ آمفيبية ـ بكل معنى الكلمة » .

ومن المعلوم أن واقعة سالامين المشهورة كانت معركة بحرية ، جرت أمام السواحل اليونانية . ومن المؤكد أن الأسطول المهاجم كان متفوقاً على الأسطول اليوناني تفوقاً بارزاً ؛ وكان قد تقدم على شواطىء آثينة نفسها ، ودخل المضيق الذي يفصل جزيرة سالامين عن آتيكا . وأما انتصار الأسطول اليوناني في هذه المعركة ، فقد تم بناء على مناورة ماهرة ، قام بها مستفيداً من كثرة تعاريج المضيق : فقد انسحب إلى أضيق مكان فيه ؛ وانتظر دخول الأسطول المهاجم إلى المضيق وتقدمه فيه . . وبعد ذلك أخذ يشن على سفنه الغارات المفاجئة ، مما يجعلها تفقد مجال الحركة والمناورة ، وتصطدم بعضها ببعض ، وتمنى بخسائر فادحة .

وخلاصة القول : أن هذه المعركة الهامة والفاصلة كانت قد جرت بين قوتين بحريتين ، لا بين قوة بحرية وقوة برية .

ب ـ ولإزالة الشكوك التي قد تساور بعض الأذهان في هذه القضية ، أود أن أتوسع قليلاً في هذا البحث ، بشرح ما حدث بعد المعركة المذكورة :

ان الزعيم الأثيني المشهور « تميستوفليس » كان قد أدرك ما كان للظروف الاستثنائية من دور هام في الانتصار : فسارع إلى تحذير مواطنيه من الاستكانة إلى النصر الذي أحرزه أسطولهم . وصار يقول لهم : ان الفرس لا بد أن يعيدوا الكرة علينا . فإننا إذا لم نقوِّ اسطولنا ، لا نستطيع أن ننتصر عليهم مرة أخرى . فيجب علينا أن نبذل قصارى جهودنا لانشاء اسطول قوي يضمن لنا دفع هجمات الفرس علينا .

انه ظل يحث مواطنيه على ذلك ، إلى أن نجح في إقناعهم ، وجعلهم يوافقون على تخصيص جميع موارد منجم الفضة ، الذي كان اكتشف حديثاً ، لإنشاء الأسطول .

وبهذه الصورة استطاعت أثينة أن تكوّن اسطولاً قوياً .

ومع ذلك فقد ظل الأسطول الفارسي ، أقوى من الأسطول اليوناني . حتى أن المؤرخين يقررون أن عدد سفن الأسطول الفارسي كان يقرب من ثلاثة أضعاف السفن التي تأتمر بأوامر اسكندر الكبير .

ولهذا السبب عندما قرر القائد الفاتح المشار إليه غزو آسيا وتقويض

الامبراطورية الفارسية ، لم يعتمد على الأسطول ، بل ساق قواته من البر ، انه لم يستعمل السفن إلا لعبور الدردانيل . ومن المعلوم أنه استولى على سواحل آسيا الصغرى وسوريا وموانئها ، من البر ، لا من البحر . حتى أنه عندما وصل إلى أسوار صور ، اضطر ألى حصار المدينة براً ؛ ولم يستطع الاستيلاء عليها إلّا بعد سلسلة من حركات الهجوم والحصار التي استمرت سبعة أشهر .

وبناء على كل ما تقدم ، نستطيع أن نؤكد : أن اعتبار الحروب التي قامت بين الفرس واليونان بمثابة « صراع بين قوة البحر وقوة البر » ، لا يتفق مع الحقائق الثابتة بوجه من الوجوه .

إن النظر إلى الأحداث التاريخية بمثل هذا المنظار المبسّط يحول دون رؤية الكثير من العوامل الاجتماعية والحضارية ، ويبعد الابحاث عن جادة الصواب بعداً كبيراً .

ج ـ يعتمد المؤلف في أمر « الصراع بين قوى البر وقوى البحر ، ومنطقة الارتطام التي تتكون بين القوتين » على نظرية هالفورد ماكيندر الانكليزي اعتماداً تاماً . حتى أنه يحاول تطبيق النظرية المذكورة على أحوال السياسة العالمية الحاضرة ، فيقول :

« وليس « المعسكر الاشتراكي » والمدعو « العالم الحر » إلا الألفاظ الدارجة للقوة البرية والبحرية بالضبط » (ص ٣١) .

ولا أراني في حاجة إلى البرهنة على أن النظر إلى السياسة العالمية الحاضرة بمثل هذا المنظار يحول دون إدراك حقيقة الأمور .

ولكن المؤلف لا يقف عند هذا الحد من « التعليل الجغرافي » ، بل يتعدى ذلك كثيراً ، حيث يقول ، عقب العبارات التي نقلتها آنفاً :

« وليست الكتلة الثالثة أو كتلة الحياد الإيجابي في جوهرها الحقيقي إلا منطقة الارتطام بالضبط » .

ثم يواصل توضيح رأيه هذا ، بقوله :

« بل ليس من الصدفة مطلقاً أن أقطاب الحياد الايجابي هم ثلاثة من أكثر أجزاء منطقة الارتطام حساسية وخطراً : يوغوسلافيا ، مصر ، الهند ! . . » (ص ٣١) .

وذلك يعني : أن يوغوسلافيا الكائنة في جنوب وسط القارة الأوروبية ، ومصر الكائنة في شمال شرق القارة الافريقية ، والهند الكائنة في جنوب وسط القارة

الآسيوية . . كلها أجزاء من « منطقة ارتطام » بين قوى البر وقوى البحر ، أي بين المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي . وهي أشد حساسية وخطراً من سائر أجزاء المنطقة المذكورة ، من حيث الارتطام . وهذا الحال ، هو الذي حتم عليها التزام سياسة الحياد الايجابي .

أمام هذه المزاعم ، يجدر بنا أن نتأمل الأمور والأسئلة التالية :

هل يصح اعتبار يوغوسلافيا داخلة في منطقة الارتطام بين المعسكرين ؟ ولا سيما ، هل يصح اعتبارها في موقع أشد حساسية وخطراً من سائر أجزاء المنطقة المذكورة ، ومن تركيا بوجه خاص ؟ من المعلوم أن تركيا تسيطر على المضايق التي تصل البحر الأسود بالبحر الأبيض المتوسط ، وتحكم جميع السواحل الجنوبية من البحر المذكور . فضلاً عن أنها تتاخم روسيا براً في جهات القافقاس . ولهذا السبب صارت أهم ميادين التنافس الروسي البريطاني منذ قرون . فيجب أن نعتبرها من أهم مناطق الارتطام بين قوتي البحر والبر . فيحق لنا أن نتساءل : لماذا انضمت تركيا ـ والحالة هذه ـ إلى إحدى الكتلتين ، في الوقت الذي التزمت يوغوسلافيا الحياد الايجابي ؟

ثم ، من المعلوم أن بحر الأدرياتيك من أضيق البحار الداخلية . ومع ذلك ، فقد توزعت سواحله بين ثلاث دول مختلفة : ايطاليا ، يوغوسلافيا وألبانيا . وكل واحدة من هذه الدول اتخذت لنفسها سياسة تختلف عن سياسة غيرها اختلافاً كلياً : الأولى انضمت إلى المعسكر الغربي ، والثانية التزمت الحياد الإيجابي ، والثالثة انضمت إلى المعسكر الشرقي . فكيف يمكن تعليل هذه الأحوال بالاعتبارات الجغرافية ، الارتطامية أو غير الارتطامية ؟

ومن جهة اخرى : هل يصح اعتبار الهند داخلة في منطقة الارتطام التي يتكلم عنها المؤلف ؟ ولا سيما هل يمكن القول بأن الهند اشد حساسية وخطراً من سائر اجزاء المنطقة المذكورة ؟ ومن ايران بوجه خاص ؟ من المعلوم أن ايران تتاخم روسيا من جهتها الشمالية بحدود طويلة جداً ، كما أنها تطل على الخليج العربي والبحر المحيط الهندي بسواحل اطول من ذلك ايضاً . ولذلك صارت ميدان تنازع وتصارع بين روسيا وانكلترا منذ قرنين من الزمان . ومع كل ذلك فانها لم تلتزم سياسة الحياد الايجابي ، اسوة بما فعلته الهند . فكيف يمكن التأليف بين هذه الحقائق ، وبين نظرية الدكتور جمال حمدان التي تربط بين سياسة الحياد الايجابي وبين خصائص منطقة الارتطام ؟

وفي الاخير : من المعلوم أن شبه الجزيرة الهندية من اشد مناطق العالم تحديداً بحدود طبيعية ، حيث يحيط بها البحر من جميع الجهات ، باستثناء جهتها الشمالية التي

تتحدد بجبال هيمالايا الشاهقة . ومع ذلك فانها انقسمت إلى دولتين ، احداهما انضمت إلى المعسكر الغربي ، أو البحري حسب تعبير المؤلف ، والثانية التزمت سياسة الحياد الايجابي . فكيف يمكن تعليل هذه الحقائق بالعوامل الجغرافية ، ولا سيما بنظرية الصراع بين قوى البحر وقوى البر ؟

اعتقد أن قليلا من التفكير في هذه الامور يكفي لتقدير فداحة الاخطاء التي ينزلق اليها الباحثون عندما يسترسلون في تعليل وتفسير مثل هذه الشؤون البشرية بالاعتبارات الجغرافية ، كما يفعل الدكتور جمال حمدان في بحثه هذا عن « الشخصية الاقليمية للعالم العربي » .

د ـ قبل أن اختم هذا البحث ، أود أن اضيف إلى ما سبق ، ملاحظة اخرى ، تظهر إلى العيان ما في هذه المزاعم من احكام اعتباطية ، بوضوح أتم :

لقد اعتبر الاستاذ المؤلف الهند ـ في الفقرات التي نقلتها آنفاً ـ من اهم أجزاء منطقة الارتطام ، وبنى على ذلك بعض الاحكام . ولكن الخريطة التي نشرها في الصفحة ٣٤ من كتابه ـ والتي نقلناها في الصفحة ٢٣٧ من كتابنا هذا ـ تترك الهند خارج منطقة الارتطام تماماً ، وتدخلها في عداد قوى البحر ـ مثل اوروبا الغربية واستراليا واليابان ! اذن : إننا نجد الهند ، بهذه الصورة ، في موضع من الكتاب وبين اجزاء منطقة الارتطام ، وفي موضع آخر بين اقسام قوة البحر . والمسافة بين الوضعين المذكورين عبارة عن ثلاث صحائف ، لا غير !

ـ ٣ ـ

يصرح الدكتور جمال حمدان في نهاية بحثه هذا بانه اعتمد فيما عرضه من آراء على نظرية ماكيندر . في الواقع انه يعترف بأن النظرية المذكورة قد تنتقل إلى ذمة التاريخ بسبب الانقلابات القادمة ، ومع هذا يزعم بانها صحيحة ، بالنسبة إلى فترة طويلة من التاريخ ، وستبقى صحيحة في المستقبل ايضاً لمدة غير بعيدة من الزمن .

اني سأنقل فيما يلي ما جاء في الكتاب في هذا المضمار ، لأعطي فكرة تامة عن نظرات المؤلف ، قبل أن انتقدها ؛ في صفحتها هذه ايضاً :

أ ـ يقول المؤلف : « هذه هي الشخصية السياسية الكامنة الكاملة للمنطقة : منطقة انتقال واتصال . نفس الشخصية الاقليمية التي عرضت لنا من قبل مراراً . ولقد اعتمدنا في تحليلنا لهذه الشخصية على نظرية ماكيندر ـ المعدلة والمنقحة على يد فيرجريف Fairgrieve خاصة ـ عن الصراع بين القوى البرية والبحرية . . ولكن هناك انتقادات كثيرة وجهت إلى النظرية . فاذا كان هناك

استمرار تاريخي في الخطوط الاستراتيجية العامة للعالم ، فان هناك من الادلة ما يشير إلى أننا نشهد بذور انقلاب استراتيجي خطير ، لا يمكن التنبؤ به تماماً . وإننا على عتبة حقبة استراتيجية جديدة تماماً في تاريخ الكوكب . هذه هي الاستراتيجية الذرية التي نقلت الصراع من الارض إلى الفضاء ، من الاستراتيجية الارضية Géostrategy إلى الاستراتيجية الغازية Atmostrategy ، من المرحلة الكوكبية Global إلى المرحلة الكواكبية Planetary .

« إن هذا الانقلاب لا شك يلغي الاستراتيجية التقليدية من قوة بر وبحر ومنطقة ارتطام ، ويلغي فكرة الموقع إلى حد بعيد ، ويهدد بأن يضع نظرية ماكيندر عن الثالوث الاستراتيجي في ذمة التاريخ ، وأن يجعل معادلته لا تمثل ولا تتفق الا مع فترة معينة من التاريخ ـ عابرة مهما طالت وليست ابدية .

« ولكن ، من الناحية الاخرى تؤكد التجربة التاريخية أنه يندر أن يكون ظهور استراتيجية جديدة يلغي القديمة تماماً وفي يوم وليلة ، بل تتعاصران لفترة تطول أو تقصر وسيتعين على القوى الصغرى خاصة لوقت طويل أن تفكر وتخطط في ظل الاستراتيجية القديمة لحد بعيد . ولهذا لا ينبغي أن ننبذ نظرية الثالوث الاستراتيجي كلية ، أو على الاقل الا نتجاهل الدرس الذي تعلمه . كما أن تشخيص الشخصية لمنطقتنا لا يتأثر ، وتظل طبيعتها ، كإقليم اتصال ، قائمة على الرغم من هذه الانتقادات » ، (ص ٣٣ ـ ٣٤) .

ب ـ يتبين من هذه التصريحات ، أن الدكتور جمال حمدان يؤمن بصحة نظرية ماكيندر في الثالوث الاستراتيجي ـ المكوّن من قوة بر وقوة بحر ومنطقة ارتطام ـ ايماناً راسخاً ، ويزعم أنها كانت صحيحة ، ولا تزال صحيحة ، وستبقى صحيحة ، إلى أن تتغير استراتيجية العالم من أساسها ، بتأثير القوى الجديدة التي ستنطلق في عصر الذرة وعصر الفضاء .

فيجدر بنا أن نتساءل ، دون أن ننتظر انقلابات عصر الذرة وعصر الفضاء :
هل كانت النظرية صحيحة في العصور الماضية ؟ وهل هي صحيحة في عصرنا هذا ؟

إن المؤلف كان قد طبق النظرية المذكورة على احداث القرون الاولى ، عندما زعم أن الصراع بين قوة البحر وقوة البر تجلّى بأجلى مظاهره في الحروب الفارسية اليونانية ، حيث كان الفرس يمثلون قوة البر ، واليونانيون قوة البحر ، وكانت البلاد العربية منطقة ارتطام بين القوتين . وانا أظهرت في بحثي السابق مبلغ مخالفة هذه المزاعم لحقائق التاريخ .

كما أنه طبق النظرية المذكورة على الاحوال الحاضرة عندما زعم أن المعسكر الاشتراكي يمثل قوة البر ، والمعسكر الرأسمالي يمثل قوة البحر ، وبلاد الحياد الايجابي

٢١٤٤ ـ ١٤

تمثل اهم اجزاء منطقة الارتطام . وأنا بينت آنفاً ما في هذه المزاعم من احكام اعتباطية لا تنطبق على حقائق الأمور بوجه من الوجوه .

بقيَ عليّ ـ لإتمام نقد هذه النظرية ـ أن أتساءل الآن : هل هي تنطبق على احداث الماضي القريب ؟

من المعلوم أن الدول العظمى الست في اوروبا كانت قد تكتلت في أواخر القرن الماضي ـ في معسكرين متصارعين ؛ عرف احدهما باسم الاتفاق الثلاثي والثاني باسم الائتلاف الثلاثي .

فهل تم هذا التكتل على اساس اتفاق الدول البحرية من جهة والدول البرية من جهة أخرى ؟

لا شك في أن جواب هذا السؤال ، مما لا يختلف فيه اثنان ؛ كلا ! فان كل واحدة من هاتين الكتلتين ضمت دولة بحرية واخرى برية واخرى برمائية ؛ فان انكلترا التي كانت أقوى دولة بحرية ائتلفت مع روسيا التي كانت اقوى دولة برية ، وفرنسا التي كانت دولة برمائية ؛ كما أن ألمانيا البرمائية كانت اتفقت مع النمسا والمجر البرّيتان ، وايطاليا البحرية . اذن فإن التنافس والتناحر والصراع بين هاتين الكتلتين لم تكن صراعاً بين قوى البر وقوى البحر .

في الواقع ، عندما نشبت الحرب العالمية الاولى ، لم تبق ايطاليا وفية لمعاهداتها ، فانفصلت عن دول الاتفاق ، وانضمت إلى دول الائتلاف ، ولكن انكلترا ظلت تحارب بجانب روسيا البرية .

اذن ، فان الحرب العالمية الاولى ، ايضاً لم تكن من نوع « الصراع بين القوى البرية والقوى البحرية » .

وأما الحرب العالمية الاخيرة ، فانها لم تختلف عن الأولى ، من هذه الوجهة ؛ انها نشبت بين كتلتين ، ضمت كل واحدة منها دولة أو دولاً بحرية وبرية وبرمائية . انكلترا دخلت الحرب بجانب روسيا ، وايطاليا دخلتها بجانب ألمانيا . ولذلك لا يصح اعتبار هذه الحرب ايضاً بمثابة « صراع بين قوى البر وقوى البحر » . وهذا ، بقطع النظر عن القوى الجوية التي لعبت خلال هذه الحرب اهم الادوار .

وبناء على جميع الحقائق والملاحظات التي سردتها آنفاً ، أستطيع أن أؤكد : ان نظرية ماكيندر ـ في الثالوث الاستراتيجي المبحوث عنه ـ لا تنطبق على الوقائع الثابتة ، لا في التاريخ القديم ، ولا في التاريخ الحديث .

ج ـ ولكن ، أمام هذه النتيجة القاطعة ، لا بد أن يتبادر إلى الذهن هذا السؤال : من اين استلهم ماكيندر نظريته هذه ؟ ألم يحاول الاستناد إلى واقعة من الوقائع التاريخية ، وحقيقة من الحقائق العلمية ؟

اني ايضاً ، وجهت إلى نفسي هذا السؤال ، في حينه . واما الجواب الذي استطعت الوصول اليه ـ رداً عليه ـ فكان ما يلي :

لقد استلهم ماكيندر نظريته هذه من « السياسة البريطانية العليا » . كما كانت ترتسم في اذهان ساستها ، عندما كانت دولتهم قد وصلت إلى « قمة الامبريالية » ، في اواخر القرن التاسع عشر ، كما يتبين من التفاصيل التالية :

إن ماكيندر ـ السير هالفورد ماكيندر Sir Halford Mackinder ـ كان من علماء الجغرافيا ، ولكنه امتهن السياسة ، وساهم في توجيه سياسة بلاده مساهمة فعالة ، في داخل البرلمان وخارجه . ولهذا السبب نال رتبة الـ « سير » ية ؛ فضلاً عن أنه عين « معتمداً سامياً في اوكرانيا » ، عندما احتلتها الدول المتحالفة بعد انتصارهم على ألمانيا ، مستفيدين من تفكك اوصال الدولة الروسية ، بسبب الثورة البلشفية .

إنه وضع نظريته اولاً في مقالة نشرها سنة ١٩٠٤ في مجلة الجمعية الجغرافية بعنوان « المحور الجغرافي للتاريخ » Geographical pivot of History . ثم وسع الآراء المسرودة في المقالة المذكورة وشرحها في كتاب بعنوان « المثل الديموقراطية وحقائقها »[٨] Democratic Ideals and Reality .

ويتبين من ذلك : انه وضع نظريته المذكورة خلال انغماسه في شؤون السياسة البريطانية .

وأما حالة بريطانيا في تلك الآونة ، فهي مما يعرفها الجميع : انها كوّنت امبراطورية واسعة الارجاء ، لم يعرف التاريخ لها مثيلاً ؛ امبراطورية تحكم بلاداً منتشرة في جميع القارات والبحار ، ولذلك لا تغيب الشمس عنها أبداً . انها كانت استطاعت أن تزيح من ميدان التنافس البحري كل الدول السابقة لها : من البرتغال والاسبان ، إلى هولندا وفرنسا ، وأصبحت سيدة البحار بلا منازع ، وأساطيلها كانت بلغت حداً من العظمة والضخامة ، اصبح معها من الممكن أن تحشد في كل بحر اسطولاً يفوق اسطولي اقوى الدولتين القائمتين على شواطىء البحر المذكور .

---

(٨) Halford Mackinder, *Democratic Ideals and Reality: A Study in the Politics of Reconstruction* (New York: H. Holt and Company, 1919)

ومع كل ذلك ، كانت بريطانيا العظمى تخشى دولة واحدة ، هي روسيا . لأنها كانت تحكم بلاداً واسعة في قارتي اوروبا وآسيا ، وكان لها موارد وامكانيات طبيعية وبشرية هائلة . ولكن ـ من حسن حظ بريطانيا ـ أن روسيا كانت دولة برية بكل معنى الكلمة ، محرومة من سواحل حرة ، تساعد على تكوين اسطول قوي ، يستطيع أن ينافس أو يهدد الاساطيل البريطانية لأن البحار التي تمتد شمال روسيا وشمالها الشرقي ، كانت تتجمد خلال اشهر عديدة من السنة ، فلا تعطي مجالاً لتكوين وتحريك قوة بحرية فيها . وأما سواحلها الكائنة في البحر الأسود ، فهي ايضاً ما كانت تساعد على تكوين اسطول يستطيع أن يلعب دوراً عالمياً ، لأن البحر المذكور ما كان يتصل بالبحر الابيض المتوسط الا عن طريق مضيقين طويلين تحكمها دولة اجنبية .

وأما سواحلها الكائنة في بحر البالطيك ، فهي ايضاً لم تكن أحسن حالاً من ذلك ، بهذا الاعتبار .

فكل سياسة روسيا كانت تتوخى ـ قبل كل شيء وأكثر من كل شيء ـ الوصول إلى البحار الحرة الدافئة . ومقابل ذلك ، كل سياسة بريطانيا كانت تتركز قبل كل شيء ، وأكثر من كل شيء حول الحيلولة دون توسع روسيا نحو احد هذه البحار .

ولذلك دأبت بريطانيا العظمى على منع وصول روسيا إلى سواحل البحر الابيض المتوسط ، وذلك عن طريق الدفاع عن تركيا ، ببروتوكولات ومعاهدات لندن ، وباريس ، وبرلين .

كما أنها لم تنفك عن السعي وراء بسط نفوذها على القسم الجنوبي من ايران ، واحكام سيطرتها على الخليج العربي ، لكي تحول دون وصول روسيا إلى سواحل المحيط الهندي .

وفي الاخير ، عندما استطاعت روسيا أن تحصل على مخرج مطل على البحر المحيط الهادي ـ في ناحية دافئة وحرة منه ـ في الشرق الاقصى ، وأنشأت هناك ميناء « بورت آرثور » المشهور ، اتفقت بريطانيا مع اليابان ، وشجعتها على محاربة روسيا ، واستطاعت ـ بهذه الصورة ـ أن تبعد روسيا من ذلك المخرج والميناء أيضاً .

ويتبين من كل ذلك ، أن أساس اسس السياسة البريطانية في أواخر القرن الماضي ، كان يتلخص بما يلي :

بذل أقصى الجهود لإدامة ما لبريطانيا من سيادة على البحار ، ولإبقاء روسيا في حالة دولة برية بكل معنى الكلمة ، ولتأمين ذلك تقوية ودعم جميع الدول التي تفصل روسيا عن البحار الحرة ، بكل الوسائل الممكنة .

٢١٤٧ـ١٤

إن ماكيندر قد نشأ وعمل وفكر وكتب في هذا العهد من الامبريالية البريطانية . فليس من المستغرب أن ينظر إلى العالم بمنظار الامبريالية البريطانية ، وأن ينزع نزوعاً شديداً إلى تبرير وتدعيم سياسة بلاده هذه ـ وتنويرها وتوجيهها ما استطاع إلى ذلك سبيلا ـ بملاحظات جغرافية وتاريخية .

والنظرية التي وضعها بهذه الصورة انما هي بمثابة تعميم ما لاحظه من مظاهر الصراع القائم بين بريطانيا وروسيا في ذلك العهد ، وتشميلها إلى أصول العالم في سائر العصور[٩] .

هذا هو منشأ نظرية ماكيندر وهذه هي ماهيتها .

تلك النظرية التي اعتمد عليها الدكتور جمال حمدان ، وحاول تطبيقها على العالم العربي .

د ـ اني اجد في كتاب ماكيندر وآرائه المختلفة نقيصة أساسية أخرى ، أهم من كل ما شرحته آنفاً . وهي عدم تقديره لقوة تأثير الفكرة القومية في توجيه السياسة والتاريخ حق قدرها .

انه يتكلم في كتابه « المثل الديمقراطية » على الدوام عن الجبال والبحار، والصحارى والسهول : يذكر كثيراً من المعلومات التاريخية والجغرافية ؛ ولكنه لا يذكر كلمة « القومية » الا مرة واحدة ، باشارة مقتضبه . في صفحة واحدة من الكتاب (الصفحة ٢٣٤) . هذا ، مع انه كتب على غلاف الكتاب ، تحت عنوانه ، بانه « دراسة في سياسات اعادة البناء » (A study in the Politics of reconstruction) وكان يقصد بذلك ـ بطبيعة الحال ـ اعادة بناء الدول الأوروبية في اعقاب الحرب العالمية الاولى لأن الكتاب صدر سنة ١٩١٩ ؛ اي : عقب انتهاء الحرب العالمية الاولى ، خلال جريان مذكرات الصلح ، وقبل انعقاد المعاهدات التي نتجت عنها .

ومن المعلوم أن « مبدأ القوميات » لعب اهم الادوار في المذكرات والمعاهدات المذكورة ، ولا نغالي اذا قلنا أن المبدأ المذكور صار بمثابة الابرة الموجهة لرجال السياسة في معظم قراراتهم المتعلقة بتقسيمات اوروبا السياسية ، ورسم خارطتها الجديدة .

إن ماكيندر ، ظل في كتابه بعيداً جداً عن تقدير قوة المبدأ المذكور ونتائجه السياسية الهامة .

---

(٩) إن العالم الافرنسي « جان غوتمان » Jean Gottman في كتابه : سياسة للدول وجغرافيتها La politique des Etats et leur géographie شبه ماكيندر بـ« ردیارد کیلنغ » المشهور ، من حيث العمل على تبرير وتدعيم السياسة الامبريالية البريطانية (ص ٤٣ من الكتاب) .

في الواقع أن الحركات القومية كانت أوجدت تغييرات هامة في أوروبا ، قبل ذلك ايضاً . ولكنها ما كانت أثرت بعد ، في الممتلكات والمستعمرات البريطانية تأثيراً ذا بال ، ولهذا السبب لم يعر « ماكيندر » لقوة القوميات ما تستحقه من الاهتمام .

ولكن ، بعد ذلك ، أخذت الحركات القومية تزلزل بناء الامبراطورية البريطانية زلزلة متواصلة إلى أن نجحت في تقويض اركانها ، وحرمت التاج البريطاني من أهم واثمن وأعظم درره .

ومن المعلوم أن الامبراطورية البريطانية انهارت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، دون أن تتعرض إلى هجمات الجيوش الروسية ، كما كان يخشى ذلك ماكيندر وأمثاله البريطانيون . بل انقرضت بتأثير عواصف « الروح القومية » ، التي لم يحسب لها ماكيندر حساباً يذكر ، في ابحاثه الجغرافية والتاريخية والسياسية .

وأعتقد أن هذه هي أكبر النواقص التي يجب أن تنتقد عليها نظريات ماكيندر .

هـ ـ هـذا ، وقبل أن اختم الكلام عن ماكيندر أود أن اشير إلى « الدستور السياسي » المشهور الذي كان وضعه في كتابه :

« إن من يحكم شرق اوروبا يحكم قلب العالم القديم (أي :ألـ هارتلاند) .

« ومن يحكم القلب المذكور يحكم الجزيرة العالمية (أي : مجموع قارات أوروبا وآسيا وافريقيا) .

« ومن يحكم الجزيرة العالمية يحكم العالم بأجمعه »[١٠] .

ماكيندر ، قد عزا أهمية كبيرة جداً إلى كلماته هذه ، وقال : يجب على رجال السياسة أن يتذكروها على الدوام ، وأن يكرروها كل يوم ، بدون انقطاع .

ولكن الأحداث السياسية التي توالت ، لم تترك أي مجال للدفاع عن أمثال هذه الآراء ، لأنها برهنت برهنة قاطعة على أن حكم العالم لا يمكن أن يتيسر لأية دولة من الدول ، مهما عظمت قواها المادية . لأن هناك « قوميات » لا يمكن أن تبقى راضخة لحكم دولة أجنبية عنها . مهما بلغت سطوة الدولة المذكورة وجبروتها .

ولعل أبرز واقطع الأدلة على ذلك كان استقلال ايرلندا . لأن الامبراطورية البريطانية لم تستطع أن تحتفظ بسيادتها وسيطرتها على ايرلندا فاضطرت إلى الاعتراف

---

(١٠) Mackinder, Ibid., p. 234.

باستقلالها . . وذلك على الرغم من ضآلة عدد الايرلنديين ليس بالنسبة إلى مجموع سكان الامبراطورية البريطانية فحسب بل حتى بالنسبة إلى سكان الجزيرة البريطانية نفسها . . . وعلى الرغم من كون وطن الايرلنديين جزيرة تقع غرب الجزيرة البريطانية ، بعيدة عن القارة الاوروبية . . وعلى الرغم من كون الجزيرة المذكورة بمثابة نجمة تقع بالقرب من القوس الغربي للجزيرة البريطانية ولا تنفصل عنها الا بمضيق متعرج . . . وعلى الرغم من انها كانت من أهم واخطر المواقع الحساسة في الاستراتيجية البريطانية .

بناء على كل ما تقدم ، نستطيع أن نقول : إن القومية الايرلندية تغلبت على اعظم وأقوى الامبراطوريات ، التي عرفها التاريخ ، وبرهنت على بطلان آراء ماكيندر ، من اقرب المواضع إلى بلاده .

- ٤ -

في ثنايا بحث « الشخصية الاقليمية للعالم العربي » يقدم المؤلف بعض الآراء التي تستوقف النظر ، حول الشرق والغرب ، والشرق الاوسط الادنى ، واستراتيجية الشرق .

أ - يزعم الدكتور جمال حمدان أن لتقسيم البلاد إلى شرق وغرب أساساً مادياً متيناً من الجغرافيا الطبيعية . إذ يقول - في فصل النواحي البشرية - ما يلي :

« . . . فهناك قاطع صحراوي يكاد يمثل اللامعمور ، يمتد على محور جنوبي غربي - شمالي شرقي ، ابتداء من الاطلسي حتى الهادي تقريباً ، شاملاً الصحراء الكبرى وصحراء العرب وصحاري ايران ووسط آسيا ومنغوليا حتى يتصل شمالاً بصحارى الجليد في سيبيريا . هذا هو نطاق صحارى منتصف العالم عند هربرتسن Mid - World Desert Belt ، أو هو بحق خط الاستواء الصحراوي من كتلة العالم القديم . فهو - ولهذا مغزى بشري حضاري بعيد المدى - الفراغ العازل الذي فصل أساساً بين ، خلف ما يسمى الشرق والغرب » (ص ١١) .

ويستند الاستاذ في قوله هذا ، على ما جاء في كتاب « جغرافية القرن العشرين » لغريفيث تايلور ، نقلا عن « فاوست » .

اني قرأت الكثير من الآراء والنظريات حول « وصف وتعريف وتحديد » ما يسمى الشرق والغرب ، والشرق الادنى والشرق الاوسط والشرق الاقصى ، وقد

استعرضت طائفة منها في كتابي « دفاع عن العروبة »(١١) .

إن النظرية التي تبناها ونقلها الدكتور جمال حمدان في هذه الفقرات ، تضيف إلى سلسلة تلك الآراء حلقة اخرى ، لا تقل غرابة عن غيرها :

لأنها تعتبر « النطاق الصحراوي الذي يمتد من الاطلسي حتى الهادي » منطقة عازلة بين الشرق والغرب و « السبب الموجد والخالق » لما يسمى الشرق والغرب .

ويستفاد منها : إن البلاد التي تقع شمال هذا النطاق الصحراوي تؤلف « الغرب » ، والبلاد التي تقع جنوبه تؤلف « الشرق » .

إذا سلمنا بهذه النظرية ، وجب علينا أن نخرج آسيا الصغرى ـ أي الاناضول ـ وتركيا من عداد بلاد الشرق لانها تقع شمال النطاق الصحراوي الآنف الذكر ، وتؤلف « منطقة جبلية » بعيدة عنه .

ولكن التاريخ يذكرنا بأن القسطنطينية كانت عاصمة الدولة البيزنطية في القرون الاولى والوسطى ، وصارت عاصمة السلطنة العثمانية في القرون الاخيرة . ومن المعلوم أن بيزنطة كانت تعرف باسم « الامبراطورية الرومانية الشرقية » ؛ كما أن السلطنة العثمانية كانت تعتبر أهم الدول الممثلة للشرق ، والمحور الأساسي لما سمي باسم « المسألة الشرقية » .

إذن : فان هذه النظرية تؤدي إلى نتائج مخالفة لكل ما هو معروف ومألوف ، منذ قرون عديدة .

والحقيقة أن كل هذه النظريات ـ وكل هذه التسميات ـ لا تستند إلى اساس علمي صحيح . لأن مدلول هذه الكلمات كلها من الامور الاعتبارية والاصطلاحية ولهذا السبب تتغير بتغير الأزمنة والأمكنة .

فاذا رجعنا إلى المدلول الأصلي لكلمة الشرق والغرب ، لاحظنا أن لكل موقع غرباً خاصاً به ، وشرقاً خاصاً يقابله . واذا سار شخص من الاشخاص نحو الشرق ، انتقلت البلاد التي كانت في شرقه ـ بالتدريج ـ إلى غربه ، وبعكس ذلك ، إذا سار نحو الغرب ، أخذت تنتقل البلاد التي كانت في غربه ـ بالتدريج ـ إلى شرقه . ويتبين من ذلك : إن صفة الشرق والغرب لا تلازم أي مكان من الأمكنة .

---

(١١) ساطع الحصري ، « الشرق والشرقيون ، » في : الحصري ، دفاع عن العروبة (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٥٦) ، ص ١٢٠ ـ ١٣٠ .

في الواقع ، أنه قد تكوّن لكل من هاتين الكلمتين « مدلول اصطلاحي » ، حيث صارت بعض البلاد تسمى شرقية وبعضها الآخر غربية ، بقطع النظر عن موقع الاشخاص الذين يسكنونها أو يتكلمون عنها . كما أن هذه « البلاد الشرقية » قسمّت إلى ثلاث مناطق ، سميت باسم « الشرق الأدنى ، والأوسط ، والأقصى » . لكن هذه المدلولات الاصطلاحية أيضاً لم تبق ثابتة ، بل تغيرت كثيراً ؛ تبعاً لوجهات نظر الباحثين فيها من ناحية ، ولمتطلبات مصالحهم السياسية من ناحية اخرى .

اني كنت شرحت ذلك بتفاصيل وافية في كتابي « دفاع عن العروبة » وذكرت فيها أمثلة رسمية صريحة ، عن تبديل الاسماء ومدلولاتها ، حسب متطلبات السياسة الحديثة (١٢).

اني لا أرى لزوماً لتكرار تلك الأبحاث هنا .

ولكني أود أن اشير إلى نقطة اخرى : إن الدكتور جمال حمدان يتبنى تعبيري « الشرق الأوسط » و « الشرق الأدنى » ؛ غير انه يرى تغيير مدلولاتهما ؛ يرجح تعبير « الشرق الأوسط » على التعبير القديم « الشرق الأدنى » (ص ١٨) : ومع ذلك ، لا يتخلى عن تعبير « الشرق الأدنى » بتاتاً ، بل يرى أن ينقله إلى شمال غرب افريقيا (ص ١٩) .

اني لا اذكر ذلك لاظهار مبلغ مخالفة المؤلف لما هو معروف ومألوف منذ قرون : انما اذكر ذلك لأعطي مثالاً بارزاً وقريباً ، على تبعية هذه التسميات إلى وجهات النظر .

إن الذي يجب أن نعرفه حق المعرفة في هذا المضمار ، هو : إن هذه التسميات التي نسترسل في تكرارها بكل مناسبة ، انما هي وليدة وجهات نظر الغربيين المستندة إلى مصالحهم السياسية ، فمن العبث أن نبحث لها عن دعائم ترمي إلى تثبيتها .

ولا سيما ، يجب أن لا ننسى : إن شخصية العالم العربي لا تظهر على وجهها الصحيح ـ كما قلت ذلك سابقاً ـ الا بتحريرها من « فكرة الشرق الاوسط أو الادنى » ، مع ما لها من مواريث ومخلفات متنوعة .

يجب علينا أن نسعى إلى حمل الاوروبيين على التخلي عن اعتبارنا جزءاً من الشرق ـ الذي يصفونه تارة بالـ « ادنى » وطوراً بالـ « اوسط » ـ عوضاً أن نقتدي بهم فيما هم واقعون فيه من خطأ علمي صريح ، بالتمسك بفكرة الشرق الادنى أو الاوسط ، تمشياً مع نظراتهم السياسية الماضية ، أو خدمة لمصالحهم ومطامحهم الحالية .

---

(١٢) المصدر نفسه ، ص ١١٧ و ١٤٢ .

ب ـ يتكلم المؤلف كثيراً عن « الاستراتيجية » ، ويذكرها أكثر من عشرين مرة ، خلال بحثه عن « الشخصية الاقليمية للعالم العربي » ـ داخل تركيبات متنوعة ، مثل : التاريخ الاستراتيجي ، المغزى الاستراتيجي ، الاهمية الاستراتيجية ، الاستراتيجية الاقليمية ، الاستراتيجية السياسية ، استراتيجية العالم القديم ، استراتيجية العالم العربي ، استراتيجية الارض ، استراتيجية الفضاء .

اني درست وناقشت قضية الاستراتيجية ، في بحث سابق ، مدرج في هذا الكتاب ؛ وشرحت الاسس التي لا بد من مراعاتها ، عند التكلم عن الاستراتيجية .

إن ما ذكرته هناك يغنيني عن اطالة الحديث فيما جاء عنها في كتاب الدكتور جمال حمدان . وسأكتفي بإلفات الأنظار إلى ما جاء في احدى صحائف الكتاب ، وذلك لاظهار مهاوي الخطأ التي ينزلق اليها الباحثون ، عندما ينسون « نسبية الاستراتيجية » ، وينقلون ما كتبه بعض الغربيين عنها ، على علاته :

يقول المؤلف ـ في فصل « السياسة » من بحثه ـ عندما يتكلم عن نتائج حفر قناة السويس :

« . . . ومرت فترة طويلة اتخذت القوى المختلفة من بحرية وبرية مواقف تكتيكية متناقضة متعارضة من حين لآخر ، بحيث اخفت العداوات التقليديةُ أو الصداقات الموروثة أو العنادية العارضة في توازن القوى الحقائق الاستراتيجية الكامنة الجديدة ، ودور العالم العربي فيها . فأحياناً كانت انكلترا تصادق الروسيا وتقف موقف برود إزاء تركيا عنداً في فرنسا التي تساعد تركيا التي أصبحت عدواً تقليدياً للروسيا . واحياناً تساعد انكلترا إيران ضد الروسيا . ولكن كل هذه التناقضات اخذت تصفي نفسها بالتدريج ، بينما اخذت الخطوط الاستراتيجية الدائمة الأصلية تتبلور وتتصل . فالعداوات الموروثة بين الدول البحرية اثناء صراعها الداخلي أعمتها عن حقيقة أهم ، وهي أن مصالحها جميعاً مشتركة ضد قوة البر الجديدة ، وان مضارباتها لتمزيق الدولة العثمانية كانت خطأً استراتيجياً ، وادركت دورها الحقيقي كدولة حاجزية في منطقة الارتطام » (ص ٢٨) .

إني اجد في هذه المسرودات مآخذ عديدة . ولكن لا ارى لزوماً إلى شرحها كلها . فسأكتفي بالفات الانظار إلى امرين هامين منها :

ـ يتكلم المؤلف عن تمزق الدولة العثمانية ، ويعزو ذلك إلى مضاربات الدول الاوروبية البرية والبحرية .

ولكن الحقيقة خلاف ذلك تماماً ، لأن تلك المضاربات اخرت تمزق الدولة المذكورة ، وأطالت عمرها . واما اسباب تمزقها الحقيقية فكانت نشوء الفكرة القومية

عند الشعوب المختلفة التي كانت قد أدخلتها تحت حكمها . من المعلوم أنها كانت جمعت تحت سلطانها عشر قوميات ، يختلف بعضها عن بعض بلغاتها وتاريخها وأديانها ومذاهبها . فكان من الطبيعي أن تتمزق ، بانفصال واستقلال تلك القوميات .

إن فرط اعتماد المؤلف على المؤلفات الانكليزية ـ مع تركيز تفكيره على النواحي الجغرافية ـ أخفى عن انظار (دقته) « الدوافع القومية » . تلك الدوافع الهامة التي كان يجب أن تبقى نصب الاعين خلال الدراسات التي تحوم حول العالم العربي .

ـ يتكلم الدكتور جمال حمدان في هذه الفقرات عن « الحقائق الاستراتيجية الكامنة الجديدة » ، وعن « الخطوط الاستراتيجية الدائمة الاصلية » ؛ وينتهي الى القول بأن مضاربات الدول لتمزيق الدولة العثمانية كانت « خطأ استراتيجياً » ، لأن الدولة المذكورة كانت تعمل عمل « الدولة الحاجزة في منطقة الارتطام » .

هنا نجد مثالاً بارزاً على الاخطاء التي ينزلق اليها الباحثون ، عندما يتكلمون عن « الاستراتيجية » بصورة مطلقة ، دون أن يربطوها بدولة معينة وبغاية محددة :

الخطوط الاستراتيجية الأصيلة . . . بالنسبة الى من ؟ وعلى من ؟

الخطأ الاستراتيجي . . من وجهة نظر من ؟ لضرر أية دولة ، وفائدة أية دولة ؟ هل لضرر الدولة العثمانية ، ام لضرر القوميات التي كانت تابعة لها ؟ ام لضرر بريطانيا العظمى والدول المشتركة المصالح معها ؟

يظهر أن المقصود هنا ، هو : مصلحة بريطانيا العظمى في الدرجة الأولى ، ومصلحة الدول المشتركة معها ، ضد روسيا في الدرجة الثانية . ومما يؤكد ذلك ، ان المؤلف يشير في موضعين من مسروداته هذه الى ما جاء في كتاب « بولارد » عن « بريطانيا والشرق الأوسط » .

على كل حال ، لا مجال للشك في أن « الخطأ الاستراتيجي » الذي أشار اليه المؤلف ـ مستنداً إلى الكتاب المذكور ـ لم يكن من وجهة اضراره بمصلحة الدول والشعوب التي انفصلت عن الدولة العثمانية ، بل كان من وجهة اضراره بمصلحة بريطانيا وشركائها .

هذا ، ويجدر بي أن أضيف الى ما تقدم الحقيقة السياسية التالية ، التي يجب أن يمعن النظر فيها :

إن « حلف بغداد » الذي أنشأته بريطانيا ، والذي سعت كثيراً ـ مع أهم حلفائها ـ إلى ادخال البلاد العربية فيه . . كان بمثابة ملافاة « الخطأ الاستراتيجي » المبحوث عنه ، وذلك لمصلحة بريطانيا العظمى وحلفائها ، بطبيعة الحال !

ج ـ إني أرى أن أقف قليلاً عند بعض الآراء المسرودة في الصفحة التالية للفقرات التي نقلتها ونقدتها آنفاً .

ـ يقول المؤلف : « ومن الطريف والمهم أن الصراع قبل ذلك بين فرنسا وانكلترا في الشرق الأوسط كان يعرف حينئذ بأنه صراع على ملء « الفراغ » بعد اضمحلال تركيا » (ص ٢٨ ـ ٢٩)

ويشير هنا أيضاً إلى كتاب « بولارد » الآنف الذكر . في حين أن دوافع ذلك الصراع كانت ـ في حقيقة الأمر ـ مطامح كل منها في امتلاك بعض الاجزاء من الدولة العثمانية وتنافسها عليها .

ـ ويقول المؤلف : « وسيلاحظ انه منذ كشف طريق الرأس كان العالم القديم يسير بسرعة إلى أن يصبح كائناً عضوياً واحداً أو نظاماً سياسياً واحداً » (ص ٢٩) .

وأمام هذا القول ، لا بد لنا من ان نتساءل : كيف ، وأين ؟ كيف وأين ، أخذ يسير العالم القديم بسرعة نحو الصيرورة « كائناً عضوياً واحداً ، أو نظاماً سياسياً واحداً » ؟

وأعتقد أن الجواب الوحيد الذي يمكن الحصول عليه ، رداً عن هذا السؤال ، هو : عندما أخذت الاقطار تتجمع ـ سياسياً ـ تحت راية الامبراطورية البريطانية وسيادتها .

أعتقد ان الحقائق التي ذكرتها انفاً ، تظهر الى العيان ، مهاوي الأغلاط التي ينزلق اليها المؤلفون ، عندما يغالون في الاعتماد على كتب الغربيين في أمثال هذه المواضيع ، ويقدمون على تبني ونقل الآراء المسرودة فيها ، دون أن يبذلوا جهداً لتمحيصها . ودون أن ينتبهوا إلى دوافعها وأغراضها الحقيقية .

٢ ـ الوحدة الاقليمية للعالم العربي

ـ ١ ـ

أ ـ عندما قرأت هذا البحث ، رأيت أن أتساءل : ما هو الفرق ـ بالضبط ـ بين « الشخصية الاقليمية للعالم العربي » ، وبين « الوحدة الاقليمية للعالم العربي » ؟ وهل هو فرق كبير وهام ، إلى درجة تستلزم ـ أو : تسوّغ ـ جعل كل واحدة منها موضوع دراسة خاصة ، مستقلة عن دراسة الأخرى ؟

يقول المؤلف في « تقديم » الكتاب :

« الموضوع الأول والثاني مرتبطان ارتباطاً مباشراً ، ويترتب كل منهما على الآخر » (ص ٣) .

ثم يوضح ويلخص ما بينهما من فروق ، بقوله :

« فإذا كان الموضوع الأول نظرياً فلسفياً ، فإن الثاني امتداد تطبيقي له ، يدخل في ميدان الدراسات الجيوبوليتيكية » (ص ٤) .

ولكني أرى أن هذا القول لا ينطبق على الواقع الذي أمامنا انطباقاً تاماً . لأن بحث « الوحدة الاقليمية » الذي بين أيدينا الآن ، لا يخلو من آراء « نظرية فلسفية » ، مثل بحث « الشخصية الاقليمية » الذي تكلمنا عنه قبلاً ، وبعكس ذلك ، فان البحث السابق المذكور يتضمن الكثير من الآراء « الجيوبوليتيكية » ، مثل هذا البحث ، ـ ولا سيما في فصل « السياسة » الذي شغل اكثر من نصف مجموع صحائفه .

إني لا أود أن أقول بذلك ، ان لا فرق بين البحثين . بل ـ بعكس ذلك ـ قد لاحظت بينهما بعض الفروق الهامة ، غير أن الفروق المذكورة ، لم تكن من نوع الذي ذكره المؤلف في « تقديمه » ، بل هي من نوع آخر ، تماماً :

يوجد في هذا البحث بعض الآراء التي تنقض الكثير من الأمور المسرودة في بحث « الشخصية الاقليمية » السابق ، وتستلزم ـ منطقياً ـ تعديل تلك المسرودات وتصحيحها .

حتى أني ، لو لم أقرأ في « تقديم » المؤلف قوله بأن الموضوعين مرتبطان ارتباطاً مباشراً ، لزعمت بأن هذا البحث ، قد كتب بعد مرور مدة على كتابة البحث الأول .

إن التفاصيل التالية ، ستظهر ذلك الى العيان .

ب ـ عندما يتكلم المؤلف عن « التجانس » في العالم العربي ، يقول :

« ليس هناك ما يبرر المبالغة التي يتحدث بها كثير من الكتاب عن « التنافر البشري » المزعوم في المنطقة . ـ إلاّ لأنهم يخلطون كثيراً بين الشرق الأوسط بما فيه تركيا وايران الذي يصبح حقاً شديد التنافر . وبين العالم العربي الذي ترين عليه مسحة سائدة من التجانس » (ص ٣٩ ـ ٤٠) .

ثم يتوصل الى هذا الحكم الصريح :

« الكتاب الذين يتكلمون عن العالم العربي من هذه الناحية كجزء من الشرق الأوسط أو الادنى إنما يتجنون بذلك على حقيقة العالم العربي » (ص ٤٠) .

وبعد ذلك ينقل المؤلف ما قاله كل من جنتر وفيشر في هذا المضمار ليظهر مبلغ التجني الذي ينجم عن عدم التمييز بين العالم العربي وبين الشرق الاوسط أو الادنى .

هنا ، يصيب المؤلف كبد الحقيقة .

ولكن هذه الحقيقة التي قدرها وصرح بها هنا ، كان يجب ان تحمله على اعادة النظر في كل ما كان كتبه في بحث « الشخصية الاقليمية للعالم العربي » السابق ، لأنه هو ايضاً كان قد خلط هناك كثيراً بين الشرق الأوسط وبين العالم العربي ،كما بينا ذلك في نقدنا للبحث المذكور .

وغني عن البيان أن الأحكام الخاطئة التي تنجم عن الخلط بين العالم العربي وبين الشرق الأدنى أو الأوسط ، لا تنحصر في ما يتعلق بأمر التجانس والتنافر ، بل تتعدى ذلك إلى الكثير من الأمور المتنوعة الاخرى أيضاً .

فكان يترتب على المؤلف ـ بعد أن لاحظ هنا هذا التجني على حقيقة العالم العربي ـ ان يعيد النظر في كل ما كان كتبه قبلا ، فيجرد بحثه عن « شائبة عدم التمييز بين العالم العربي وبين الشرق الأوسط تمييزاً صريحاً ومستمراً » .

ج ـ عندما يتكلم الدكتور جمال حمدان عن قضية التجانس والتنافر في العالم العربي ، يذكر أوجه التنوع والتباين ، ثم يقول :

« ولا يضيرنا أن نقرر هذا ، لأنه يبدد الغموض الذي استغله المعترضون أصحاب نظرية التشكيك في امكانية الوحدة ، الذين يتكلمون عن التركيب الداخلي للعالم العربي كما لو كان متحفاً خلاسياً أو موزايكو متنافراً تنافراً لا أمل في توحيده . ومن الناحية الاخرى نقرر هذا ليضع حداً لمن يحاولون الدفاع عن الوحدة بالبحث عن تجانس جغرافي ـ بل جيولوجي ! ـ مطلق ، فهو دفاع فج ، يسيء إلى القضية اكثر مما يدعمها » (ص ٤٦ ـ ٤٧) . .

هنا أيضاً يصيب المؤلف كبد الحقيقة .

ولكنه يخالف ـ بأقواله هذه ـ كثيراً من الاتجاهات الفكرية التي كان قد اتبعها في بحثه الأول . لأنه كان حاول هناك ان يبرهن على ان للعالم العربي شخصية اقليمية ، لكونه اقليم اتصال وارتطام بوجه عام . حتى انه اندفع في سبيل تدعيم رأيه هذا ، إلى حد الاستشهاد بالملاحظات الجيولوجية . (ص ١٠) .

إن الحقيقة التي سردها هنا ، كان يجب أن توجه أبحاثه وجهة غير التي سار عليها هناك .

ولكن من الغريب ان المؤلف لم يخلّص نفسه من نزعة السعي وراء « الدلائل الجغرافية » للبرهنة على امكانية الوحدة العربية ، حتى في بحثه هذا ، خلال حديثه عن « الوحدة الاقليمية للعالم العربي » .

فإن ما جاء في هذا البحث عن « النظائر الجغرافية » ، إنما هو من نتائج النزعة المذكورة ، ويدخل ـ بطبيعة الحال ـ في نطاق « الدفاع الفج الذي يسيء إلى القضية اكثر مما يدعمها » .

إن التفاصيل التالية ـ عن قضية النظائر الجغرافية ـ ستظهر ذلك إلى العيان :

ـ ٢ ـ

أ ـ عندما يتكلم الدكتور جمال حمدان عن « الوحدة التركيبية » للعالم العربي ، يقول :

« أما من حيث النواحي الطبيعية ، فيمكن القول بأن هناك نوعاً من التجانس المركب » ، بمعنى أن هناك تنافراً ولكنه يأخذ صورة متكررة على شكل « نظائر جغرافية » Geog. Parallels متتالية .
« ويمكننا أن نربط بين درجات التجانس أو التنافر البشري والطبيعي في إطار هذه النظائر الجغرافية على النحو الآتي: الحلقة السعيدة(*) عقد متصل بدرجة قلت او كثرت من وحدات تركيبية متباينة، لكن في سمترية وتناسق غريبين في الترتيب والموقع والوظيفة . فهناك ثلاثة أنواع من البيئات أو ثلاثة أزواج من النظائر الجغرافية ، يتمثل كل نوعٍ من وحدتين كل وحدة منهما متشابهة من حيث التركيب ومن حيث الوظيفة . وفضلاً عن هذا فإن كل متشابهتين تقعان في الحلقة موقع التقاطع أو التناظر . فالبيئة الفيضية تتمثل في الرافدين يناظرها النيل في مصر . والبيئة البحرية تتمثل في « اللفانت » تناظرها عمان وحضرموت ، والبيئة الجبلية تتمثل في كردستان تناظرها اليمن . اما خارج الحلقة السعيدة ، فنجد اقليم المغرب وحدة جبلية ـ بحرية تناظر الشام البحرية واليمن الجبلية ، بينما تناظر صحراء العرب الصحراء الكبرى » . (ص ٤٠ ـ ٤١) .

ب ـ اني اعتقد ان هذه النظرات خاطئة تماماً . كما اعتقد ان ربط فكرة الوحدة العربية بمثل هذه النظرات الجغرافية يسيء الى القضية إساءة بالغة .

إني لا اعرف امة من الامم تتكلم عن نظائر أرضية للبرهنة على وحدتها القومية . كما اعتقد أن فكرة الوحدة العربية ليست في حاجة إلى مثل هذه الفرضيات التي تقوم على « جبر الحقائق » جبراً صريحاً :

يعتبر المؤلف جبال كردستان نظيرة لجبال اليمن ، ولكني أعتقد أنه لا مجال علمي ومنطقي لمثل هذا التنظير : فان جبال اليمن تقع على سواحل بحرين ، في حين أن جبال كردستان تقوم في نواح بعيدة عن البحار ، فضلا عن أن جبال اليمن كلها

(*) يقصد : آسيا العربية .

تدخل في نطاق العالم العربي ، في حين أن جبال كردستان تمتد إلى ما وراء حدود العالم العربي ، في تركيا وايران .

ويعتبر المؤلف الصحراء العربية مناظرة للصحراء الكبرى . في حين أن صحراء العرب تقع في قلب بلاد عربية ، واما الصحراء الكبرى فتقع بين بلاد عربية وبين بلاد غير عربية .

ثم يقول المؤلف « أن المغرب وحدة جبلية ـ بحرية تناظر الشام البحرية واليمن الجبلية » ولكن . لماذا يعتبر اليمن جبلية ولا يعتبرها جبلية بحرية ؟ ولماذا يعتبر الشام بحرية ، ولا يعتبرها بحرية جبلية ؟ ثم ، ألا توجد فوارق كبيرة بين الشام وبين المغرب ، من حيث الاوضاع الطبيعية ؟ فإن بلاد الشام تطل على بحر واحد ، في حين أن بلاد المغرب تطل على بحرين ، كما أن الجبال تمتد في الشام من الشمال إلى الجنوب ، في حين أنها تمتد في المغرب من الشرق إلى الغرب . وغني عن البيان أن هذه الاوضاع تؤثر على احوال المناخ تأثيراً قوياً جداً .

يتبين من كل ما سبق أن الآراء « التنظيرية » التي يسردها المؤلف في هذا المضمار ، لا تستند على أسس علمية .

وغني عن البيان أنه إذا قام احد وقال : إن جبال اليمن تناظرها جبال أثيوبيا ، وجبال الاطلس تناظرها جبال اسبانيا . يستطيع أن يقدم دلائل علمية أقوى من ذلك بكثير .

ج ـ وفضلا عن كل ما تقدم ، انا لا أرى اية فائدة من أمثال هذه التنظيرات . فان عروبة البلاد المذكورة ، هي في سكانها ، في لغتها وتاريخها وثقافتها وفيما ينجم عن ذلك من روابط معنوية ، لا في جبالها أو انهارها أو ابحارها .

إن بلاد الاندلس كانت عربية ، وبقيت عربية مدة تزيد على سبعة قرون : ولكنها بعد ذلك ، فقدت عروبتها منذ مدة تزيد على اربعة قرون ، وذلك على الرغم من أنه لم يتغير شيء من جبالها وبحارها خلال هذه القرون الطويلة .

وبعكس ذلك ، المغرب لم تكن عربية حتى القرن السابع والثامن للميلاد . ولكنها صارت بعد ذلك عربية ، وبقيت إلى الآن عربية ؛ وذلك ليس بسبب اوضاع جبالها ، بل بسبب استعراب اهاليها ، تحت تأثير سلسلة طويلة من الأحداث التاريخية والاجتماعية .

د ـ ولكن الدكتور جمال حمدان لا يكتفي ـ خلال جهوده التنظيرية ـ بمقارنة الاحوال الطبيعية ، بل يتعدى ذلك إلى تنظير الأحوال البشرية والسياسية أيضاً .

انه يقول ـ خلال مقارنة بلاد الشام مع نظيرتها حضر موت وعمان ـ :

« وكنتيجة للتوجيه الخارجي تشترك المتشابهات في التفرد بصفات حضارية دخيلة وملامح أجنبية ـ وإن تكن بقدر بطبيعة الحال لا يؤثر في التجانس القاعدي ـ كالرواسب الافرنجية وخاصة الفرنسية ، والمؤثرات الدينية المسيحية في لبنان . والرواسب الهندية والايرانية والشيعية في عمان وحضر موت » (ص ٤٣) .

إن هذه الأقوال تخالف الحقائق العلمية وتنافي المصالح السياسية في وقت واحد .

لانها تذكر الرواسب الافرنجية بجانب المؤثرات الدينية المسيحية ، كما انها تذكر الرواسب الهندية والايرانية بجانب الشيعية .

ولكن ـ من المعلوم ؟ أن المسيحيين في لبنان عرب ، كما أن الشيعة في حضر موت وعمان عرب . فوضعهم في منزلة واحدة مع الفرنجة والفرنسيين من جهة ، ومع الهنود والايرانيين من جهة ثانية . . لا يدل على فهم صحيح لمعاني القومية بوجه عام ، والقومية العربية بوجه خاص .

وفضلاً عن ذلك ، يجب أن لا يغرب عن البال في هذا المضمار ، أن معتنقي الديانة المسيحية في البلاد العربية ، ليسوا محصورين في لبنان وحده ، بل يوجد عرب مسيحيون في العراق وفي الاقليم السوري والاقليم المصري من الجمهورية العربية المتحدة ايضاً . حتى أن عدد العرب المسيحيين في مصر يبلغ عدة أضعاف عدد الذين يعيشون في لبنان . كما أن معتنقي المذهب الشيعي في البلاد العربية ليسوا محصورين في حضر موت وعمان ، بل يوجد عدد كبير منهم في العراق وفي الإقليم السوري وفي لبنان ؛ حتى أن عدد الشيعة في العراق يزيد على مجموع نفوس حضرموت وعمان .

إن الدراسات التي تقدم عن العالم العربي ، كان يجب أن تكون احسن فهماً لحقيقة القومية العربية ، وأدق بحثاً عن احوال الامة العربية .

هـ ـ وهناك دلائل عديدة اخرى ، على أن المؤلف لم يبذل في بحثه هذا ، جهداً جدياً لتوضيح وتثبيت معنى القومية بوجه عام ، والقومية العربية بوجه خاص .

لأنه نظر اليها بمنظار جغرافي ، جسَّم العوامل الجغرافية ، وحمله على المغالاة فيها مغالاة شديدة ، وعلى اهمال دور اللغة اهمالاً يكاد يكون كلياً .

فنراه يقول في موضع من بحثه : « استقلال الشخصية الاقليمية يعطي الخامة الاقليمية الكاملة للقومية » (ص ٣٧) .

ويقول في موضع آخر : « الجغرافيا امّ الوحدة ، والتاريخ أبوها » (ص ٥٨) .

كما أنه يقول في موضع آخر : « .. إن الشخصية الاقليمية القاعدية ، مفهوم القومية » (ص ٦١) .

وفضلاً عن ذلك ، انه يعطي إلى عوامل « الجنس واللغة والدين » اهمية متساوية ، ويذكر الثلاثة معاً في مواضع عديدة ، وبمناسبات مختلفة (ص ٣٩ ، ٤٦ ؛ ٤٩ ، ٥٠) .

ومثلاً ، عندما يتكلم عن الوحدة المورفولوجية ، يقول :

« فالتجانس القاعدي جنسياً ولغوياً ودينياً هو قانون للتركيب الداخلي في العالم العربي . اما الشذوذ الحقيقي فهو الاقليات الدخيلة ، ولكنها لا تمثل الا نسبة عددية محدودة . فقد قدر مجموع الاقليات الجنسية واللغوية والدينية في كل المنطقة بنحو ١٢٪ من مجموع السكان » (ص ٣٩) .

يلاحظ أن المؤلف يتكلم هنا عن التجانس « جنسياً ولغوياً ودينياً » ، كما يتكلم عن الاقليات « الجنسية واللغوية والدينية » ، كأن التجانس أو عدم التجانس في اي واحد من هذه الامور الثلاثة يتساوى في الاهمية والتأثير . وفضلا عن ذلك ، انه يعتبر ما يسميه « الاقليات الدينية » من « الاقليات الدخيلة » .

وغني عن البيان بأن كل ذلك لا يتلاءم مع مفهوم القومية العربية الصحيح بوجه من الوجوه .

بما اني شرحت عوامل القومية وعناصرها في كتبي الاخرى ، ولا سيما في كتابي « ما هي القومية » بتفاصيل وافية ، لا ارى لزوماً للتوسع في هذه القضية هنا .

و ـ لعل العبارة التالية ، من ابرز الامثلة على شدة الغموض الذي يكتنف « فكرة القومية » في هذه « الدراسات » ؛ يقول المؤلف ، عندما يتكلم عن الوحدة السياسية :

« .. أصبح ممكناً لدول خلاسية تماماً كالاتحاد السوفيتي أن تصل إلى درجة نادرة من التماسك السياسي . فما بالك بالعالم العربي شبه المتجانس ، حيث لا تعارض بين القوميات المحلية وبين القومية العربية الاقليمية » (ص ٦٠) .

اذن : العالم العربي يضم « قوميات محلية » ، و « قومية عربية اقليمية » !

ـ ٣ ـ

أ ـ ينهي الدكتور جمال حمدان بحثه في « الوحدة الاقليمية للعالم العربي » ، بالتطرق إلى قضايا الأولوية ، في طريق الوحدة ، فيقول :

« ثم هناك بعد ذلك الاعتراض على الوحدة العربية بأن الأولوية واضحة لوحدات اصغر داخلها . وفي هذا الصدد مدرستان مختلفتان تمام الاختلاف : هناك المدرسة التطورية أو التدريجية التي ترى من الأفضل والأيسر أن تبدأ الوحدة العربية بكوكبات من الوحدات الاقليمية الأصغر ، تتألف في الواقع من الوحدات الجغرافية التي تمتاز بدرجة اخص من الوشائج والارتباط والاتصال والاراضي ، والتكامل الاقتصادي والتاريخي والحضاري : « الهلال الخصيب » بجناحيه ، بما فيه الكويت ، وقد سمي بـ « سوريا الكبرى » وذلك على اساس أن العراق والشام هما بدرجة ما كمصر والسودان ، يربطهما الفرات ولو جزئياً كما يربط النيل الاخيرتين رباطاً تاماً . أو كل جناح من الهلال على حدة : العراق والكويت من ناحية ، وسوريا الطبيعية من ناحية اخرى . ثم الجزيرة العربية وحدها كوحدة ، ومصر السودان ككوكبة النيل ، وقد يضم اليها البعض ليبيا . واخيراً اقليم المغرب كوحدة اخرى . ورواد هذه المدرسة السياسية لا يعتبرون هذه الاتحادات في النهاية كوحدات كاملة في ذاتها ونهائية أو « قوميات مستقلة » ، بل أن كل كوكبة منها هي بين الدول العربية « كالتوائم الاشقاء » ؛ فهي وحدات « مرحلة » ، وحدات موقتة انتقالية بالضرورة ، تمهيداً لتوحيدها كلها مع بعضها البعض في الإطار العربي الموحد ، على اساس أن التوحيد على درجتين أدعى إلى التحصن ضد الرجات السياسية والاقتصادية .

« واما المدرسة الاخرى ، فهي المدرسة الجمودية ، التي ترى أن اتحاد كل كوكبة من هذه الكوكبات غاية ونهاية في ذاتها وقوالب جامدة ، وأن كلاً منها يمثل « امة كاملة » و « قومية تامة » . فهذا الاتجاه تمزيقي في صورة توحيدي ، ظاهره الوحدة وباطنه الانفصال . ولذا تبنته إلى القلب كل الحركات الهدامة من الداخل أو الخارج : من الداخل ـ النعرات المحلية الراجعة الضيِّقة الافق كالقوميين السوريين اصحاب « سوريا للسوريين » والسياسة « الأسرية » dynastic اي اطماع الاسرات الحاكمة ، كالهاشمية اصحاب مشروع « سوريا الكبرى » او الهلال الخصيب ؟ ومن الخارج ـ قوى الاستعمار التي وجدت في هذا اللون من الوحدة وسيلة مقنعة لتخريب العروبة وخلق معسكرات داخلية فيها يضاربونها ببعضها البعض . هؤلاء هم اصحاب « افريقيا للافريقيين » ، لا دفاعاً عن افريقيا وانما ابعاداً لمصر عن العالم العربي الآسيوي . ومنهم فرنسا التي دست فكرة « القومية البربرية » تمزيقاً للعرب وعزلاً لمصر ، بخلق حلف غرب البحر المتوسط . ومن الناحية العلمية البحتة ، هذه الاتجاهات المغرضة تقوم على أساس خاطىء من صميمه : أخذ المحليات ، والشخصيات المحلية التابعة على انها قوميات وشخصيات اقليمية مستقلة وهي لهذا ، لا قيمة لها ، ولا تعد عقبة تؤثر في امكانيات الوحدة الوظيفية العربية الكاملة » (ص ٦١ ـ ٦٣) .

ب ـ إن ما يقوله الدكتور جمال حمدان ـ في الفقرات التي نقلتها آنفاً ـ لا يصف التيارات الفكرية والسياسية القائمة حول الوحدة ـ وصفاً صحيحاً ، ولا يدل على دراسة علمية دقيقة .

فانه يحصر الامر بين مدرستين ، يسمي احداهما باسم « المدرسة الجمودية » . والاخرى باسم « المدرسة التطورية أو التدريجية » . ويحشر فيها سماه « المدرسة الجمودية» نزعات وتيارات متنوعة جداً ، تختلف بعضها عن بعض اختلافاً كبيراً . واما المدرسة التي نعتها بالتدريجية ، فيحصرها في دائرة الآراء القائلة بوجود كوكبات معينة ، يجب أن تتوحد قبل غيرها . ويسهو بذلك عن أهم الاتجاهات ، وافعل التيارات .

إن من المعلوم أن هناك جماعات تعارض « الوحدات الجزئية » ، دون أن تنفي وحدة الامة العربية ، وتقول بوجوب اتحاد الدول العربية كلها دفعة واحدة ، لكي لا يختل التوازن القائم بينها .

ولكن هناك جماعات اخرى تعترض على آراء هؤلاء ، فلا ترى أي سبب معقول إلى تأجيل الاتحاد إلى حين يتيسر « الاتحاد العام » ؛ انها لذلك ، دون أن تنتظر حصول استعداد يماثله في سائر البلاد العربية . ولكنها لا ترى اي مبرر لتعيين البلاد التي يجب أن تتوحد قبل غيرها ، فتقول : يجب أن نرحب بكل وحدة ، دون أن نتقيد بأمثال الكوكبات التي يدعو اليها منتسبو المدرسة التي يذكرها الدكتور جمال حمدان .

وبما أني تكلمت عن هذه التيارات ، أولاً في كتابي « العروبة أولاً » ، ثم في بحثين آخرين من ابحاث كتابي هذا ، لا أرى لزوماً لإعادة تفصيل الامر هنا ، وسأكتفي بألفات الانظار إلى الامور التالية :

ـ إن اتحاد سوريا مع مصر ، الذي تم فعلاً وكوّن الجمهورية العربية المتحدة ، لا يدخل في نطاق أية واحدة من المدرستين التي تكلم عنهما الدكتور جمال حمدان . وبما أنه خصص بحثاً مستقلاً عن الجمهورية المذكورة في كتابه هذا ، كان يجب عليه أن يلاحظ هذه الواقعة ، ويعيد النظر فيما كتبه عن تيارات الوحدة العربية .

ـ إن كل واحد من « مشروع سوريا الكبرى » و « مشروع الهلال الخصيب » مذكور أولاً في نطاق المدرسة التطورية ، ثم في نطاق « المدرسة الجمودية » . وذلك يدل دلالة قاطعة على أن النظريات التي املت البحث المذكور كانت مشوشة وسحابية .

ـ إن الدكتور جمال حمدان قد لاحظ ـ في أواخر بحثه هذا ـ الغرض الخفي الذي يدفع اصحاب نظرية « افريقيا للافريقيين » ؛ وصرح ـ بحق ـ أن هذا الغرض هو « ابعاد مصر عن العالم العربي » .

ولذلك ، أستغرب كل الاستغراب ، كيف ولماذا ، لم ينتبه إلى أن فكرة « كوكبة

٢١٦٣ ـ ١٤

النيل » التي يذكرها خلال وصفه للمدرسة الاولى لا تختلف عن ذلك كثيراً ؟

٣ ـ الجمهورية العربية المتحدة

يصف المؤلف بحثه هذا بأنه « دراسة في الجغرافيا السياسية » ويقسمه إلى ثلاثة اقسام :

- ـ الوزن السياسي للدولة الجديدة .
- ـ التركيب السياسي للدولة الجديدة .
- ـ التنسيق السياسي للدولة الجديدة .

إن ملاحظاتي وتعليقاتي على ما جاء في هذا البحث ، ستقتصر على ما يتصل بمفهوم القومية العربية وعواملها .

ـ ١ ـ

في هذا البحث ايضاً يقدم المؤلف عدة آراء ، تنقض وتناقض بعض الآراء التي كان سردها في البحثين السابقين :

أ ـ يقول المؤلف : إن مصر « تعد المدخل الحقيقي لأفريقيا من الشمال ، فليست ليبيا الصحراوية ، ولا المغرب الجبلي المعزول بمدخل فعال » (ص ٦٨) .

وذلك يناقض ما كان ذهب اليه في بحثه الاول « أن البلاد العربية » بمجموعها « منطقة اتصال وارتطام ، معبر وممر » ، كما شرحت ذلك في بداية نقدي للبحث المذكور .

ب ـ ويقول : « تسمية الطوائف والمذاهب الاسلامية المختلفة كالشيعة ، والدروز ، والعلويين ، بأقليات دينية خطأ واضح مرفوض » (ص ٧٦) . وهو مصيب في هذا القول .

ولكن ، لا بد لنا أن نذكر بأنه عندما تكلم عن الوحدة التركيبية في العالم العربي ، وقدم سلسلة نظائر ومتشابهات ، كان ذكر « الشيعية » مع « الرواسب الهندية والايرانية » حيث قال :

« . . . الرواسب الهندية والايرانية والشيعية في عمان وحضر موت » (ص ٤٣) .

وجعل بذلك « الشيعية » بمنزلة « الرواسب الاجنبية » .

ج ـ ويقول المؤلف ـ « أن التجانس التام » غير مطلوب « بين اقليمي الدولة » .

لأنه « يضاد التكامل الوظيفي العضوي الفعال » بين الاقليمين . ثم يعقب على ذلك بقوله :

« ونحن نضغط هذه الفكرة . لأن آراء فجة ظهرت في الموضوع ، بل حاول البعض أن يبحث عن التجانس والتشابه بين الاقليمين في الجيولوجيا وبنية الارض » (ص ١٠٣) .

لا شك في أن المؤلف مصيب في هذا القول ايضاً . غير أنه لا بد لنا أن نلاحظ أن هو نفسه كان قد تكلم عن « تشابه التركيب الجيولوجي » ـ خلال بحثه عن « الشخصية الاقليمية للعالم العربي » . وذلك ليس بالنسبة إلى اقليمي الجمهورية العربية المتحدة فحسب ، بل بالنسبة إلى سائر أقطار العالم العربي بأجمعها (ص ١٠) .

ـ ٢ ـ

ويعتبر المؤلف ـ في هذا البحث ـ « التجانس الجنسي واللغوي والديني » في منزلة واحدة من الاهمية ، كما كان فعل في البحثين السابقين .

غير أن نتائج هذا الخطأ تظهر هنا بوضوح اعظم ، بسبب تطبيق الامر على قضية الاقليات ، كما سيتضح من التفاصيل التالية :

(١) يقول المؤلف ـ عندما يتكلم عن « التجانس الداخلي :

« لا يهمنا هنا الا التجانس التركيبي البشري بمجالاته الأنتروبولوجية واللغوية والدينية . ولا يهمنا أن نناقش هذه الاصول في أبعادها التاريخية ، لأن هذا مكانه دراسة عامة عن العالم العربي ككل . وانما يكفي هنا أن ندرس التركيب المعاصر مباشرة . فنجد أن التجانس هو النغمة الاساسية فيه . أما عناصر التنافر ـ الاقليات ـ فثانوية بالتأكيد ، وذلك على أساس الحجم فنسبها عامة محدودة ؛ وعلى أساس التوزيع فتوزيعها غالباً هامشي ؛ وعلى أساس المدة فمعظمها حديث العهد جداً ؛ وعلى أساس مبرر وجودها ، فأغلبها مجلوب لأسباب سياسية محضة . ويشترك اقليما الجمهورية في وجود الاقليات الدينية ـ المسيحية أساساً ؛ أما تسمية الطوائف والمذاهب الاسلامية المختلفة في سوريا كالشيعة والدروز ، والعلويين بأقليات دينية فخطأ واضح مرفوض تعمد نشره الاستعمار . وهو ليس في الحقيقة إلا جموداً دينياً تحجر في بيئات محلية جبلية منعزلة » . (ص ٧٦) .

(٢) إن في الفقرات التي نقلتها آنفاً عدة امور تستوقف النظر وتستوجب التأمل :

أولا : يلاحظ أن المؤلف عندما يذكر « الطوائف والمذاهب الاسلامية المختلفة ، كالشيعة والدروز والعلويين » يقول : أن ذلك « في حقيقة الامر ليس الا جموداً دينياً تحجر في بيئات محلية جبلية منعزلة » . وغني عن البيان أن امثال هذه الاقوال تنافي مقتضيات السياسة القومية الرشيدة لأن اولى قواعد السياسة المذكورة يجب أن تكون « احترام جميع الاديان والمذاهب القائمة في البلاد ، وتجنب كل ما يجرح عواطف معتنقيها ومشاعرهم الخاصة » .

ثم ، يلاحظ أن المؤلف يقول : « إن تسمية الطوائف والمذاهب الاسلامية المختلفة بأقليات دينية ، خطأ تعمد نشره الاستعمار » ؛ ولكنه لم ينتبه ـ في هذا المضمار ـ إلى أن التمسك بفكرة الاقليات الدينية المسيحية ايضاً مما تعمد نشره الاستعمار .

ولعل من ابرز الادلة على ذلك ، الخطة التي كان اتبعها رجال الاستعمار في « الاسكندرونة » ، قبل تسليمها إلى الاتراك : إنهم فرضوا على السكان أن يسجلوا انفسهم كمنتسبين إلى احدى الطوائف التالية : الطائفة التركية ، الطائفة العلوية ، الطائفة العربية ، الطائفة الأرمنية ، الطائفة الكردية ، طائفة الروم الارثوذكس ، والطوائف الاخرى » وبهذه الصورة انهم خصوا الفروق الدينية والمذهبية بمنزلة تعادل منزلة الفروق اللغوية . مع أن ذلك كان مخالفاً لأثبت حقائق الاجتماع . فالعلويون عرب اقحاح ، ليس لهم لغة خاصة وتاريخ سياسي خاص . كما أن الروم الارثوذكس ايضاً عرب ، بكل معنى الكلمة . ليس لهم لغة غير اللغة العربية ، ولا تاريخ غير تاريخ العرب . فضلا عن انهم بذلوا جهوداً جبارة لتثبيت أركان عروبتهم ، في اواخر القرن الماضي ، بتحويل لغة المواعظ والصلوات في كنائسهم إلى العربية . وأظهروا تمسكهم بالعروبة ـ بوجه خاص ـ عندما رفعوا إلى مقام البطركية بطركاً عربياً من دعاة تعريب الصلوات ، دون أن يعبئوا بالحرمان الديني الذي أعلنه عليهم البطاركة الثلاثة الآخرون[١٣] .

وغني عن البيان أن غاية المستعمرين من تنظيم التسجيل ، بالشكل الذي ذكرته آنفاً ، كانت : تقليل النسبة بين العرب وبين الاتراك ، تسهيلاً لتنفيذ السياسة التي قرروها ، لفصل الاسكندرونة عن البلاد العربية .

(٣) والدكتور جمال حمدان ـ عندما ساوى بين التجانس من النواحي

---

(١٣) تفصيل ذلك في كتابي : محاضرات في نشوء الفكرة القومية (القاهرة : مطبعة الرسالة ، ١٩٥١) ، ص ١٨٨ .

الانتروبولوجية واللغوية والدينية ـ في بحثه هذا ، وفي بحثه السابق ـ قد تبنى نظرات هؤلاء وآراءهم ، دون أن ينتبه إلى دوافعها الخفية .

فان نزوعه الشديد إلى تغليب النظرات الجغرافية على العوامل الاجتماعية من ناحية ، واعتماده المفرط على معظم ما يكتبه الغربيون من ناحية اخرى . . . حجب عن انظاره حقائق الامور القومية ، وحال دون رؤيته « القومية العربية » على وجهها الصحيح .

(٤) اني ارى من المفيد أن اكرر هنا ، ما كتبته مراراً عن قضية « المسلم والمسيحي » في العالم العربي .

لقد تعود الاوروبيون أن ينظروا إلى قضية « علاقات المسلمين بالمسيحيين » بالنظرات التي كانوا اكتسبوها من ملاحظة احوال الدولة التركية ، في عهد السلطنة العثمانية ، ومن المعلوم أن تلك الدولة كانت ـ وظلت ـ مدة قرون عديدة محوراً للمسألة الشرقية .

ولكن الفروق بين المسلمين والمسيحيين في السلطنة العثمانية ، لم تكن من نوع الفروق الدينية البحتة ، بل كانت ، في حقيقة الامر ، من نوع الفروق القومية ، بأوسع معانيها . لأن الاتراك كما هو معلوم ، بأجمعهم مسلمون . وأما المسيحيون فكانوا في ذلك العهد : يونانيين ، بلغار ، صرب ، أرمن ، فلاخ وكان لكل من الطوائف المسيحية المذكورة لغة خاصة وتاريخ خاص ومن ثم مشاعر ونزعات خاصة . فالاحداث التي كانت تظهر في السلطنة العثمانية بمظهر الحركات والخلافات الدينية ، كانت في حقيقة الامر حركات وخلافات قومية ، تستغل الفروق الدينية .

وفضلا عن ذلك ، كانت الدولة العثمانية دولة دينية ، لا تعترف بالمساواة بين منتسبي الأديان والمذاهب المختلفة . وهذا ما كان يزيد المسألة الشرقية تعقيداً ، ويحول الخلافات بين المسلمين والمسيحيين إلى خصومات عميقة وخطيرة .

ولكن العالم العربي يختلف عن العالم العثماني اختلافاً اساسياً ، من هذه الناحية . لأن المسيحي العربي لا يختلف عن المسلم العربي من الوجهة القومية ، اذ ليس له لغة خاصة غير اللغة العربية . ولا تاريخ خاص غير التاريخ العربي . وكلهم يجتمعون تحت لواء قومية واحدة وذلك بعكس الأحوال التي كانت سائدة في عهد السلطنة العثمانية .

(٥) وفضلاً عن كل ما تقدم ، أنا لا أرى لزوماً للتكلم عن الاكثرية والاقلية بين المسلمين والمسيحيين في العالم العربي ، لأن قضية الاكثرية والاقلية تكون موضوع

البحث في الميادين التي تختلف وتتضارب فيها « الحقوق والمصالح » بين طائفة واخرى . ولكن في الميادين التي تتساوى فيها الحقوق فيكون باستطاعة كل طائفة أن تتمتع بجميع حقوقها ـ كاملة غير منقوصة ـ مهما كان عدد منتسبيها ـ فلا يكون أي داع للتكلم عن الاكثرية والاقلية .

وعندما تعترف الدولة بحرّية الأديان ، وتلتزم سياسة قومية بكل معنى الكلمة ، تستطيع كل جماعة دينية ومذهبية أن تقوم بكل ما لها من فروض وطقوس ، مهما كان عدد منتسبيها ضئيلاً بالنسبة إلى الجماعات الاخرى .

والمسيحيون العرب في البلاد العربية يستطيعون أن يقوموا بكل واجباتهم الدينية والمذهبية ، سواء أكان عددهم بنسبة عشرين أو عشرة في المائة . أو عشرة أو واحد في الالف .

ولهذا السبب ، أقول : لا داعي للتكلم عن الأكثرية أو الاقلية الدينية ، في ميدان القومية .

فيجب علينا أن نقدر هذه الحقائق حق قدرها ، ونحرر انفسنا من الاتجاهات الفكرية الموروثة عن الحكم العثماني القديم من ناحية ، ومن الآراء السياسية المستعارة من مؤرخي المسألة الشرقية البائدة من ناحية اخرى .

ـ ٣ ـ

أ ـ إننا نجد في بحث « الجمهورية العربية المتحدة » أيضاً ، امثلة بارزة على مغالاة الدكتور جمال حمدان في أمر « تأثير الطبيعة الجغرافية في الشؤون البشرية » .

إنه يقول ـ خلال الكلام عن « التنسيق السياسي للدولة الجديدة :

« . . في النظم الادارية والحكم المحلي لا بد من ادراك فارق هام بين الاقليمين ، املته الجغرافيا الطبيعية . فمصر الفيضية الواحيَّة التي تتجسم حول النيل تمتاز بطبيعتها باستعداد قوي للمركزية ، بينما سوريا المخلخلة سكانياً المعتمدة على الامطار أساساً ، والتي تقطعها الجبال تجنح بوضوح إلى التشتيت واللامركزية .

« وينعكس هذا ببلاغة في النظام العاصمي في الاقليمين . فالقاهرة (٣ ملايين حالياً) تمتاز بضخامة جسيمة وتشمخ عالية فوق كل المدن الاقليمية بصورة حاسمة » (ص ١٠٣) .

وبعد ذلك ، يقارن المؤلف عدد السكان في كل من المدن المصرية الثلاث الاولى ـ حسب تعداد سنة ١٩٤٢ ـ ويبين انه : إذا اعتبر مجموع سكان القاهرة

١٠٠ ، يكون مجموع سكان الاسكندرية ٤٣,٩ (أي اقل من النصف) ، وسكان بور سعيد ٨,٤ (اي اقل بكثير من العشر) . وبناء على ذلك ، يقول :

فالعاصمة هي القاهرة بين المدن المصرية اسماً وفعلاً ! فما ابعد الفرق بين سوريا . . . فقد ظلت العاصمة بأزمان لا تتساوى فحسب مع مدينة اخرى في الاقليم ، بل انما كانت احدى الحالات القليلة في العالم التي فيها لا تكون العاصمة هي المدينة الاولى Primate City . فان حلب ظلت تفوق دمشق باستمرار حتى الامس القريب » (ص ١٠٤) .

وبعد ذلك يقارن عدد السكان في المدن السورية الثلاث الاولى ، ويبين انه : اذا اعتبر مجموع سكان دمشق ١٠٠ ، يكون عدد سكان حلب ٩٩,٧ ، وعدد سكان حمص ٣٢,٣ (وذلك حسب ارقام سنة ١٩٥٦) .

ثم يواصل بسط رأيه ، قائلا :

« بل ان من الممكن أن نتتبع الفارق في الانعكاسات والاستجابات الجغرافية في الاقليمين إلى تنظيم المواصلات الداخلية فيهما . فطبيعة مصر الململمة جعلت للقطار اليد العليا في المواصلات بين اجزائها ، بينما الأولوية المحققة هي للسيارة والطرق في سوريا المضرسة هنا والمبعثرة هناك . وهكذا نجد بوجه عام انه إذا كان النظام المركزي ممكناً في مصر ، فلا بد من مزيد من الحكم المحلي واللامركزية في الاقليم السوري ، وليس من الممكن تنميط النظام الاداري في الاقليمين بغية تجانس موهوم » . (ص ١٠٤) .

يلاحظ من ذلك أن المؤلف يعلل « النظام الاداري ، والنظام العاصمي ، ونظام المواصلات » في كل من اقليمي الجمهورية العربية المتحدة بتأثيرات الجغرافيا الطبيعية .

فلنتعم النظر في هذه التعليلات ، لنرى مبلغ حظها من الصواب :

ب ـ يزعم الدكتور جمال حمدان « أن سوريا تجنح إلى « اللامركزية » . لأن « الجغرافيا الطبيعية تملي عليها هذا النظام » .

وأمام هذا الزعم ، يجدر بنا أن نتساءل : هل جنحت سوريا ـ حقيقة ـ إلى نظام اللامركزية في الشؤون الادارية ؟

إن كل من يعرف احوال الجمهورية السورية ، لا يمكن أن يتردد لحظة واحدة ، في الرد على هذا السؤال بالنفي البات : كلا !

فانها لم تنظم ادارتها على اساس اللامركزية ؛ بل بعكس ذلك ، غالت في « المركزية » إلى اقصى حدود المغالاة .

ومن قبيل المثال ، اذكر فيما يلي بعض الامور التي كنت لاحظتها في سوريا ، سنة ١٩٤٤ :

إن استئجار بناية صغيرة تقع في أقصى أقاصي البلاد ، كان يتطلب موافقة رئيس الوزراء ، حتى ولو كان بدل ايجارها الشهري عبارة عن بضع جنيهات !

وأصغر الموظفين الذين يعينون في أصغر قرية بأصغر درجات الرواتب ، ما كان يستطيع أن يستلم راتبه ، ما لم يصادق على تعيينه ديوان المحاسبات القائم في العاصمة !

حتى أن استخدام الخدم والفراشين ايضاً كان يستلزم اجراء مخابرات رسمية بين الوزارة المختصة وبين وزارة المالية ، للحصول على موافقة ديوان المحاسبات !(١٤) .

في الواقع أن الحكومة السورية بذلت ـ بعد ذلك ـ كثيراً من الجهود لتخفيف وطأة هذه المركزية الشديدة ولكنها لم تجنح أبداً إلى التزام نظام اللامركزية .

ونستطيع أن نقول لذلك : إن الاستاذ المؤلف علل وفسر ـ هنا ـ بالعوامل الجغرافية أمراً ، هو في الحقيقة « غير واقع » و « غير موجود » .

ج ـ يشير المؤلف إلى الفارق الكبير بين اقليمي الجمهورية العربية المتحدة ، من حيث ما يسميه « النظام العاصمي » ويبين كيف أن القاهرة ـ عاصمة الاقليم الجنوبي ـ تشمخ على سائر المدن المصرية ، في حين أن دمشق ـ عاصمة الاقليم الشمالي ـ لا تتفوق على مدينة حلب ، من حيث عدد السكان ، تفوقاً يذكر . ثم يزعم أن سبب هذا الفارق الكبير هو الاحوال الجغرافية .

ولكن ، من المعلوم أن مواقع العواصم قلما تتقرر بالاعتبارات الجغرافية ، بل ترتبط في معظم الاحوال بالاحداث التاريخية والتقلبات السياسية . مثلا ، لا يمكن لأحد أن يعلل صيرورة مدينة باريس عاصمة للدولة الفرنسية بأوضاعها الجغرافية ، بل بعكس ذلك ، لا يمكن لأحد أن ينكر أن باريس من اسوأ العواصم من حيث الموقع الجغرافي ، لقربها من الحدود الشمالية . إن باريس صارت عاصمة فرنسا ـ على الرغم من هذه المحاذير الجغرافية ـ بسبب الدور الهام الذي كان لعبه امراؤها في تكوين الدولة الفرنسية ، منذ القرون الوسطى .

---

(١٤) تفاصيل ذلك في كتابي : تقارير عن حالة المعارف في سوريا واقتراحات لاصلاحها (دمشق ، ١٩٤٤) ، وتقارير عن إصلاح التعليم في سوريا (دمشق ، ١٩٤٥) .

إننا نستطيع أن نقول نفس الشيء بالنسبة إلى برلين ، وإلى فيينا ، وإلى الكثير من العواصم الاخرى .

هذا ، فضلا عن أن بعض الدول تضطر إلى تغيير عاصمتها ، بسبب تغير اوضاعها العامة ، ومن اقرب الامثلة على ذلك انتقال العاصمة في روسيا من بترسبورغ إلى موسكو ، وفي تركيا من استانبول إلى انقرة .

فلا بد من الرجوع إلى التاريخ السياسي والاجتماعي ، لمعرفة اسباب تكوّن العواصم وازدهارها .

ولهذه الأسباب ، يجدر بنا أن نتساءل ـ امام مزاعم المؤلف هذه ـ ما هو « العمر العاصمي » لكل من القاهرة ودمشق ؟ اقول : العمر العاصمي قياساً إلى تعبير (النظام العاصمي) الذي استعمله المؤلف .

منذ اي تاريخ صارت القاهرة عاصمة ؟ ومنذ اي تاريخ صارت دمشق عاصمة ؟

إن اجوبة هذه الاسئلة تلقي نوراً ساطعاً على القضية وتظهر إلى العيان العوامل الأصلية للفارق الذي اشار اليه المؤلف :

من المعلوم أن القاهرة صارت عاصمة ، وظلت عاصمة منذ تاريخ تأسيسها ، أي : منذ مدة تزيد على ألف وثلاثمائة من السنين . حتى عندما صارت مصر تابعة إلى دولة اخرى ، ظلت القاهرة المركز الاداري الرئيسي لجميع أنحاء القطر المصري .

واما دمشق ، فلم تصبح عاصمة للدولة السورية الاّ منذ مدة قصيرة ، لا تزيد على أربعين عاماً .

في الواقع أنها كانت صارت عاصمة الدولة الاموية ، في اواخر القرن السابع للميلاد . الا انها لم تحتفظ بهذه الصفة إلا مدة تسعين عاماً ، إذ فقدت صفة العاصمة ، عند قيام الدولة العباسية . واما بعد ذلك ، فانها لم تصبح عاصمة ، الا لبضع دول صغيرة ، ولمدد قصيرة . وعلى كل حال . إنها فقدت كل صفات العاصمة منذ مدة تزيد على سبعمائة عام . وفضلا عن ذلك انها لم تصبح ـ طوال هذه المدة ، مركزاً ادارياً لجميع البلاد السورية ، بل انها صارت مركزاً لجزء منها ، لأن سوريا كانت تقسم إلى ثلاث أو اربع ولايات ، تتساوى في الحقوق والصلاحيات .

واما مدينة حلب ، فانها صارت عاصمة لدولة بني حمدان ، ثم للبعض من ملوك الطوائف ـ ثم صارت مركز ادارة لولاية كبيرة .

إنها اكتسبت اهمية كبيرة جداً ، في عهد السلطنة العثمانية ، لأنها اصبحت ملتقى الطرق التي تربط بين عاصمة السلطنة والاناضول ، وبين سوريا والحجاز من ناحية ، والعراق مع بعض الولايات الشرقية من ناحية اخرى ، ولذلك صارت من اهم واكبر مدن السلطنة .

حتى انه ـ عندما أخذ رجال الفكر والسياسة في الدولة العثمانية يفكرون في نقل العاصمة من استانبول ، لقرب الحدود البلغارية منها ، عقب الحرب البلقانية ، اقترح استاذ الحرب الألماني المشهور « فون درغولتس » جعل حلب عاصمة للسلطنة .

لكن انقراض السلطنة العثمانية ـ وانفصال البلاد العربية عنها ـ بعد الحرب العالمية الأولى ، غيّرا هذه الأوضاع تغييراً أساسياً : فقدت حلب اهميتها بكونها مدينة مركزية ، إذ اصبحت مدينة هامشية ، تقع بالقرب من الحدود الجديدة . وبعكس ذلك ، اكتسبت دمشق اهمية خاصة ، وأصبحت عاصمة دولة جديدة . ويجب أن لا يغرب عن البال ، انها صارت بعد الاحتلال الفرنسي ، عاصمة لـ « دولة دمشق » وحدها ، ثم صارت عاصمة لدولة سوريا التي وحدت بين دمشق وحلب ، دون أن تشمل اللاذقية والسويداء . ولم تصبح عاصمة لسوريا الحالية بصورة فعلية ، إلا بعد الحرب العالمية الاخيرة .

ويتبين من ذلك : ان المؤلف ، عندما حاول تعليل اوضاع مدن القاهرة ودمشق وحلب بعوامل الجغرافيا الطبيعية ، لم ينتبه إلى هذه العوامل التاريخية الهامة ، وظل بعيداً عن تقدير الأسباب الحقيقية بعداً كبيراً .

د ـ عندما تكلم المؤلف عن الفارق بين اقليمي الجمهورية العربية المتحدة ، من حيث نظام المواصلات الداخلية ، قال : إن للقطار اليد العليا في المواصلات في الاقليم الجنوبي ، في حين أن للسيارة والطرق الاولوية المحققة في الاقليم الشمالي ، وزعم أن أسباب ذلك ، أيضاً ، هي الأحوال الجغرافية .

إن هذا التعليل « تبسيط مفرط » للأمور ، يغيّر معالم الحقيقة ، إذ يحجب عن الانظار الكثير من العوامل الهامة التي تؤثر في تكوين وسائل المواصلات بين مختلف أجزاء البلاد .

أولاً ، يجب أن يلاحظ ـ بوجه عام ـ أن القطارات والسيارات أصبحت ـ في البلاد الراقية ـ متممة بعضها البعض . وأما الأولوية بينهما ، فقد أصبحت من الامور النسبية ، التي تختلف باختلاف انواع النقليات وغاياتها المختلفة . ولذلك صارت الدول تهتم ـ بوجه عام ـ بإنشاء السكك الحديدية من ناحية ، وطرق السيارات من

ناحية أخرى . حتى سويسرا - المشهورة بكثرة تضاريسها ووعورة مسالكها - سترت بلادها بشبكة من السكك الحديدية المتنوعة ، بجانب شبكة من الطرق الرئيسية والفرعية .

وأما بالنسبة إلى اقليمي الجمهورية العربية المتحدة ، فيجب أن نذكر الحقائق التالية ، في هذا المضمار :

- مصر كانت انشأت سككاً حديدية هامة ، قبل اختراع السيارات وإدخالها بين وسائل المواصلات بصورة عملية .

غير أن سوريا تأخرت كثيراً في هذا الميدان .

- إن مصر كانت سيدة نفسها في تنظيم وسائل مواصلاتها . وكانت تستطيع أن تنفق عليها ما وسعها الانفاق .

ولكن سوريا كانت تابعة إلى السلطنة العثمانية تبعية مباشرة ، فلا تستطيع أن تنفق شيئاً من مواردها الا بناء على قرار الحكومة المركزية ، في عاصمة السلطنة . ومن المعلوم أن الدولة العثمانية كانت شديدة المركزية ، وكانت تصرف معظم موارد البلاد المالية أولاً لشؤون العاصمة ، ثم لشؤون الولايات الاوروبية ، وما كانت تترك منها إلى الولايات الآسيوية والعربية الا شيئاً ضئيلاً .

- إن الدولة العثمانية لم تتول إنشاء سكة حديدية ، سوى السكة المعروفة باسم « خط الحجاز » ، الذي يمتد بين دمشق والمدينة المنورة ، فإن الخط المذكور كان أنشىء بمعرفة مهندسين عثمانيين ، وبالتبرعات التي جمعت من مختلف البلاد العثمانية والاسلامية ، وأما سائر السكك الحديدية الموجودة في مختلف انحاء السلطنة فقد كانت أنشئت بمعرفة شركات أجنبية .

- والامتيازات التي كانت تمنح للشركات لإنشاء السكك الحديدية كانت ترتبط - بوجه عام - بضمانة كيلو مترية : فكانت تحتم على الحكومة أن تدفع إلى الشركة كل سنة ما يجب لإبلاغ واردها إلى « المبلغ المضمون » عن كل كيلو متر من السكة . ولهذا السبب كانت قضايا السكك الحديدية ترتبط بامكانيات الدولة المالية ارتباطاً وثيقاً .

- وفضلاً عن ذلك ، فإن امتيازات السكك الحديدية كانت ترتبط بغايات سياسية ، وتثير منافسات حادة بين الدول الاوروبية . إن المشاكل السياسية التي لازمت « سكة حديد بغداد » مشهورة ومعلومة لدى الجميع . ولكن مشاريع السكك الحديدية المتعلقة بسوريا أيضاً صارت موضوع منافسات ، ومفاوضات واتفاقات بين فرنسا والمانيا من ناحية ، وبين كل منها والدولة العثمانية من ناحية أخرى .

ـ إن انشاء سكة حديدية بين حلب واسكندرونة ، مع ربطها بسكة حديد بغداد ، من ناحية ؛ وانشاء سكة حديدية بين طرابلس الشام وحماه ودير الزور ، مع ربطها بسكة حديد بغداد ، من ناحية اخرى . كان من جملة المشاريع التي وضعت على بساط البحث قبل الحرب العالمية الأولى ؛ على أن المشاريع المذكورة لم تتحقق ، بسبب نشوب الحرب المذكورة(١٥) .

ويتبين من كل ما سبق : ان السكك الحديدية في البلاد الشامية كانت جزءاً من نظام سكك حديد السلطنة العثمانية ؛ وكانت أنشئت على أساس حاجات السلطنة نفسها وخدمة لمصالحها ، في حدود امكانياتها المحدودة .

ولذلك ، كانت سوريا قليلة الحظ من السكك الحديدية . وأما التقسيمات السياسية التي منيت بها البلاد المذكورة ، بعد الحرب العالمية الاولى ، فقد زادت أوضاع السكك المذكورة سوءاً على سوء :

فان القسم الاعظم من سكة حديد بغداد ـ التي كانت تمتد داخل ولاية حلب ومتصرفية دير الزور ـ ألّف الحدود الشمالية من البلاد ، وصارت السكة الحديدية المذكورة ـ الحد الفاصل بين تركيا وسوريا ؛ وأما أقسامها الباقية فأصبحت قريبة من الحدود المذكورة . ولهذه الأسباب فقدت السكة المذكورة الشيء الكثير من صلاحيتها كواسطة مواصلات داخلية .

وأما سكة حديد الحجاز ، فلم يبق منها داخل سوريا ، سوى الجزء الصغير الممتد بين دمشق ودرعا .

وأما سكة حديد دمشق ـ حماه ـ حلب ، فكانت سيئة الترتيب في حد ذاتها ؛ لأنها كانت تتألف من قسم ذي خط ضيّق وقسم ذي خط عريض ؛ ومن الطبيعي أن ذلك كان يحدث مشاكل عديدة ، لضرورة نقل الركاب والبضائع من عربات وشاحنات القسم الضيّق إلى عربات وشاحنات القسم العريض ، وبالعكس .

وفضلاً عن ذلك ، فان فصل البقاع عن سوريا ، أدخل قسماً من هذه السكة الحديدية في الأراضي اللبنانية ، وذلك زاد مشكلة على المشكلة الأساسية .

ولهذه الأسباب نستطيع أن نؤكد أن نظام السكك الحديدية في سوريا كان في منتهى الشذوذ ، فكان بعيداً عن الانطباق على حاجات البلاد كل البعد .

---

(١٥) تفاصيل قضايا سكك حديد بغداد ، في كتابي : **البلاد العربية والدولة العثمانية** ، ص ١٩١ ـ ٢٠٠ و ٢١٠ ـ ٢١٢ ، و **سكك حديد سوريا** ، ص ٢١٠ ـ ٢١٢ و ٢١٧ ـ ٢١٩ .

والدكتور جمال حمدان ، أخطأ عندما توهم أن هذا النظام كان « طبيعياً » ، واخطأ اكثر من ذلك أيضاً ، عندما زعم أنه مما « أملته الجغرافيا الطبيعية » .

ومما يظهر هذا الخطأ إلى العيان ، إن الجمهورية العربية المتحدة قررت انشاء سكة حديدية طويلة ، تمتد بين اللاذقية وحلب ودير الزور والقامشلي ، استجابة للضرورات الاقتصادية والعمرانية .

هـ ـ مع ذلك ، غني عن البيان أن هناك فارقاً آخر بين اقليمي الجمهورية العربية المتحدة ، من حيث نظام المواصلات . وهو : النقل النهري ، الذي يلعب دوراً كبيراً جداً في الاقليم الجنوبي ، مع أنه لا يلعب دوراً يستحق الذكر في الاقليم الشمالي . وهذا لا شك في انه يرتبط بالطبيعة الجغرافية . ولكن من الغريب أن المؤلف لم ير لزوماً لذكره .

و ـ في نهاية الفقرات التي نقلتها آنفاً ، يعود المؤلف إلى قضية المركزية واللامركزية ؛ فيقول :

« إذا كان النظام المركزي ممكناً في مصر . فلا بد من مزيد من الحكم المحلي واللامركزية في الاقليم السوري . وليس من الممكن تنميط النظام الإداري في الاقليمين بغية تجانس موهوم » .

ولكن ربط نظام المركزية واللامركزية ـ بهذه الصورة ـ بطبيعة البلاد الجغرافية ، لا يتفق مع نواميس الاجتماع .

لأن مثل المركزية واللامركزية ، كمثل الديمقراطية والاوتوقراطية ، أو الجمهورية والملكية . . . انها تتقرر بالنزعات السياسية والاحداث التاريخية ؛ وتتغير بتغير النزعات وتوالي الاحداث في البلد الواحد . فلا يمكن تعليلها بالعوامل الجغرافية التي لا تتغير بتغير النزعات والاحداث السياسية والتاريخية .

وأنا ممن يعتقدون أن اللامركزية في الادارة ضرورية للاقليم الجنوبي بقدر ما هي ضرورية للاقليم الشمالي ، لانها اسلم طرق الادارة ، وانجع الوسائل لزيادة اهتمام الناس بالصالح العام اهتماماً فعلياً .

خاتمة

يتبين من تعليقاتي السابقة : إن « دراسات » الدكتور جمال حمدان « في العالم العربي » ، مشوبة بعدة شوائب هامة :

١ ـ لا تميز بين الشرق الاوسط وبين العالم العربي تمييزاً كافياً ؟

٢ ـ إنها تضع التجانس الجنسي واللغوي والديني في منزلة واحدة من الاهمية .

٣ ـ إنها تغالي في تأثير العوامل الجغرافية مغالاة شديدة ، تخفي عن الانظار الكثير من الحقائق الاجتماعية والقومية .

ونتج عن كل ذلك : إن مفهوم « القومية » ظل غامضاً جداً ، ولم يتبلور أبداً في هذه الدراسات .

وإتماماً لتعليقاتي ، أود أن اشير إلى بعض الفقرات التي تدل على صحة ما أقول ، دلالة قاطعة :

لقد قال المؤلف ـ خلال كلامه عن امكان توحيد البلاد العربية ـ

« العالم العربي . . شبه متجانس ، حيث لا تعارض بين القوميات المحلية وبين القومية العربية الاقليمية » . (ص ٦٠) .

إن تعبير « القوميات المحلية » و « القومية العربية الاقليمية » الوارد هنا يظهر بكل وضوح وجلاء مبلغ الغموض والتشوش الذي يمازج فكرة « القومية » في هذه الدراسات .

فضلا عن ذلك ، نجد المؤلف ينتقد ـ بحق ـ النعرة الفرعونية والنعرة الفينيقية . ولكنه يبني نقده هذا على الملاحظات التالية ، إذ يقول :

« وقد كان الخطأ الجغرافي في ذلك أخذ الشخصية المحلية الثانوية ، وليس الشخصية الاقليمية القاعدية ، على أنها مفهوم القومية » . (ص ٦١) .

يلاحظ أن المؤلف يتكلم هنا عن « خطأ جغرافي » ، ويصرح بأن مفهوم القومية هو « الشخصية الاقليمية القاعدية ، لا الشخصية المحلية الثانوية » ويجعل بذلك « القومية » تابعة إلى الجغرافيا تبعية مطلقة .

ولكنه ـ خلال ابحاثه هذه ـ لا يعطي فكرة صريحة عن الامور التي تميز ما يسميه « الشخصية المحلية الثانوية » عما يسميه « الشخصية الاقليمية القاعدية » .

فيجدر بنا أن نسأل : ما هو المعيار الذي يخولنا ـ مثلاً ـ حق عدم اعتبار وادي النيل « شخصية اقليمية قاعدية » حسب تعبير المؤلف وما هي حجتنا في عدم اعتبار « ليبيا الصحراوية » حداً فاصلا بين « شخصيتين اقليميتين قاعديتين » ؟

إننا عندما نفكر ملياً في امثال هذه الاسئلة ، لا يمكننا أن نجد لها أجوبة مقنعة من البراهين الجغرافية ، بل لا بد لنا من الرجوع إلى عوامل اللغة والتاريخ .

١٤ ـ ٢١٧٦

ولإزالة كل الشكوك التي قد تساور بعض الأذهان في هذا المضمار ، أود أن الفت الانظار إلى القضية التالية :

من المعلوم أن بلاد الاندلس كانت مدة قرون عديدة ـ داخل « العالم العربي » : أي أنها كانت من اجزاء « الشخصية الاقليمية القاعدية ، التي هي مفهوم القومية العربية » حسب تعبير المؤلف . كما أنه من المعلوم أن البلاد المذكورة كانت من أزهى وأنشط أجزاء العالم العربي ولكن ، من المعلوم ايضاً ، انها خرجت من نطاق العالم العربي ، منذ مدة تناهز الخمسة قرون .

خلال هذه المدة ، لم يتغير موقع الاندلس ومناخها ؛ بقيت جبالها حيث كانت ، وظلت انهارها تجري في مجاريها القديمة . فما الذي تغير فيها حتى اخرجها عن نطاق العالم العربي ؟ او جعلها خارج « الشخصية الاقليمية القاعدية للعالم العربي » ، حسب تعبير المؤلف ؟

فالجواب المنطقي والعلمي لهذا السؤال لا يحتمل الخلاف والجدال :

ذلك ، لأنه لم يبق في الاندلس شعب يتكلم العربية كما أن تاريخ تلك البلاد انفصل عن تاريخ الامة العربية . فصار لها لغة خاصة بها ، وتاريخ خاص يختلف عن تاريخ العرب بجذوره واتجاهاته اختلافاً كلياً .

ويتبين من ذلك : ان الذي يكوّن اساس القومية هو اللغة والتاريخ لا الجغرافيا .

إن الدراسة عن العالم العربي ، إذا تعامت عن هذه الحقيقة ، تبقى بعيدة عن ادراك مفهوم القومية بوجه عام والقومية العربية بوجه خاص .

نقد كتاب
مبدأ القوميات وأصوله التاريخية(*)
تأليف : هانري هاوزر

- ١ -

أ - لقد نشر هانري هاوزر Henri Hauser - أستاذ التاريخ بجامعة ديجون في فرنسا - كتاباً صغيراً ، بعنوان « مبدأ القوميات ، وأصوله التاريخية » . وذلك خلال الحرب العالمية الأولى ، سنة ١٩١٦ .

ان الحرب المذكورة كانت نشطت الابحاث والمناقشات والدعايات المتعلقة بقضايا القوميات ، بمقياس واسع جداً . لأن الحلفاء عندما أصدروا تصريحاتهم المتعلقة بأغراض الحرب ، أعلنوا أنهم سيعملون بمبدأ « حق تقرير المصير » ، فسيحررون الشعوب المحكومة ، وسيساعدونها على تكوين دول خاصة بها . وطبيعي أن هذه الوعود والتصريحات حملت الكثيرين من الساسة والعلماء على زيادة الاهتمام بمسائل القوميات ، لتعيين الشعوب التي يجب أن تنفصل عن الدول التي تحكمها حالياً ، لكونها ذات قومية خاصة ، مختلفة عن قومية حكامها ؛ وذلك لكي تكون دولة خاصة بها ، أو تلحق بدولة أخرى من قوميتها نفسها .

ولهذا السبب ، كثرت النشرات التي تحوم حول مسائل القوميات ، وكان بعضها يختص بقومية واحدة ، وبعضها يشمل جميع القوميات ، بوجه عام .

(*) Henri Hauser, *Le principe des nationalités: ses origines historiques* (Paris: F. Alcan, 1916).

هذا النقد كنت كتبته قبل سنوات . وكان يجب أن أدخله في فصل « نظرية المشيئة » من كتابي « ما هي القومية » ؟ على أني لم أعثر عليه - بين مسوداتي الكثيرة - عند نشر الكتاب المذكور . وبما أني عثرت عليه أخيراً ، رأيت أن أنشره هنا - بين انتقادات الكتب على أن يعتبر في الوقت نفسه تكملة لبحث نظرية « مشيئة التعايش المشتركي » المدرج في كتابي « ما هي القومية » ؟ .

إن الكتاب الذي نشره هانري هاوزر كان من النوع الثاني . ولذلك اكتسب شهرة كبيرة ـ على الرغم من صغره ـ وشغل مكانة مرموقة بين المؤلفات التي تبحث في « القوميات » .

ب ـ لقد التزم هاوزر في كتابه هذا نظرية « المشيئة » ، التي تعتبر « مشيئة التعايش المعشري » أس الأساس في تكوين القوميات وتحديدها.

من المعلوم أن النظرية المذكورة كانت أصبحت حبيبة الفرنسيين ، منذ عرضها أرنست رينان ، في المحاضرة التي ألقاها في مدرج الصوربون ، سنة ١٨٨٢ .

وهاوزر ، تبنى في كتابه النظرية المذكورة ، وسعى إلى الدفاع عنها بكل ما لديه من قوة إقناع . غير أنه لم يستصغر شأن اللغة في تكوين القوميات ـ كما كان فعل ذلك أرنست رينان ، واضع النظرية. لأنه خلال السنوات الأربع والثلاثين التي انقضت بين تاريخ إلقاء محاضرة رينان وتاريخ نشر كتاب هاوزر ، كانت حدثت سلسلة طويلة من الوقائع التي أظهرت إلى العيان ارتباط القومية باللغة فلم تترك أي مجال للشك في هذا المضمار : فإن الثورات والحروب التي قامت في بلاد البلقان ـ فانتهت إلى تكوين الدول المعلومة ـ كانت قد استندت بأجمعها إلى اللغات التي يتكلم بها السكان . كما أن النزعات والمطالبات القومية التي ظهرت وتبلورت بكل وضوح في أوروبا الوسطى ـ في البلاد التابعة لامبراطورية النمسا والمجر ـ أيضاً كانت تستند ـ من حيث الأساس ـ إلى اللغات . فما كان في استطاعة هاوزر أن يغض النظر عن تلك الوقائع . فرأى نفسه مضطراً إلى التسليم بدور اللغة في تكوين القوميات . ومع ذلك لم يشأ أن يتخلى عن نظرية المشيئة ـ الملائمة لمصالح فرنسا وأطماعها ـ . ولهذا السبب بحث عن طريقة تؤلف بين تلك الوقائع الثابتة وبين نظرية المشيئة فتوصل إلى نظرية زعم أنها تؤيد نظرية المشيئة دون أن تنكر أناللغة كانت من العوامل القومية في الكثير من الأحوال .

فيجدر بنا أن ندرس ما جاء في كتاب هانري هاوزر ، بكل اهتمام .

ـ ٢ ـ

يبدأ هاوزر أبحاثه باستعراض العوامل التي يعزى إليها تكوين القوميات وينتقدها على التوالي .

أ ـ يتناول مسألة « علاقة الدولة بالقومية » فيقول :

ان الدولة ليست مسنداً ضرورياً ، ولا مسنداً كافياً ، للقومية ، وإلا ، لكان من أسخف الأمور أن نتكلم ـ كما يتكلمون الآن ـ عن القوميات التي تحكمها امبراطورية « النمسا والمجر » .

ب ـ ثم ينتقل إلى مسألة « الرسوس ـ الأصول » . ويستبعدها من بين عوامل القومية ، كما استبعد الدولة .

ج ـ وبعد ذلك ينقل البحث إلى مسألة « علاقة الدين بالقومية » ، فيقول :

ان الدين يلعب دوراً أهم من ذلك ، في أمور القوميات .

فإن كاثوليكية « بولندا » ، لعبت دوراً كبيراً جداً في حفظ كيانها : إنها حالت دون اندماج البولونيين مع سائر السلافيين المجاورين لهم ـ على الرغم من كونهم متحدي الرس معهم ـ لأن هؤلاء كانوا ارثوذكسي المذهب ، كما أنها حالت دون اندماجهم بسكان شرق ألمانيا ، لأن هؤلاء كانوا لوثريين .

وكذلك الأمر في ايرلندا . فإن الايرلنديين استطاعوا أن يحافظوا على كيانهم بفضل اختلافهم في المذهب مع سكان الجزر البريطانية وسكان الأولستر .

ولكن ، هناك أحوال كثيرة تناقض ذلك بكل تأكيد : فلا القومية الألمانية ، ولا القومية السويسرية ، ولا القومية الناشئة في أمريكا الشمالية تشهد لصالح « علاقة القومية بالدين » . لأن هذه القوميات تضم جماعات من الكاثوليك ، مع جماعات من البروتستان .

ويتبين من ذلك : أن وحدة الدين والمذهب أيضاً ليست مسنداً ضرورياً ، ولا مسنداً كافياً لتكوين القومية .

د ـ وفي الأخير ، ينقل هاوزر الحديث إلى مسألة علاقة القومية باللغة ، فيقول :

« يحلو للمرء كثيراً أن يعزو إلى عنصر اللغة تأثيراً أساسياً في أمور القومية ، ولا شك في أن للعنصر المذكور تأثيراً كبيراً جداً في هذا المضمار ، فان اللغة ليست مجموعة كلمات فحسب ، بل هي في الوقت نفسه ، « منظمة فكرية » من نوع خاص ، انها توجه التفكير إلى حد كبير ، بما لها من قواعد صرفية ونحوية معينة . والتكلم بنفس اللغة يعني إلى حد كبير ، التفكير على نفس النمط » .

ثم يذكر هاوزر ، سلسلة وقائع تاريخية ، لتأييد هذه النظرة ، إذ يقول :

ومن الحقائق الثابتة تاريخياً أن اللغة لعبت دوراً هاماً في تكوين القومية ، ولاسيما في ادامتها ، والمحافظة على كيانها .

ماذا كان يمكن أن تكون حالة ايطاليا ـ لو لم تكن هناك اللغة الايطالية ، على الرغم من التقسيمات السياسية ، وعلى الرغم من اختلاف اللهجات ؟ حتى في الحالة الحاضرة ، ان المطالبات القومية الايطالية ـ المعروفة باسم الـ « ايرره دانتيزم » irrédentisme تقوم على أساس لغوي : فإن الخلاف الايطالي السلافي القائم في شمال

شرق بحر الادرياتيك يستند إلى احصاء عدد المتكلمين بالايطالية وعدد المتكلمين بالسلافية .

ان الوحدة الألمانية ايضاً ، استندت إلى وحدة اللغة ، كما عبر عن ذلك « آرنت » في شعره المشهور .

كما أن بولندا مدينة في أمر حفظ كيانها إلى لغتها ـ بجانب كاثوليكيتها ، لأن كاثوليكيتها ، إذا استطاعت أن تصونها من الاندماج في سائر البلاد السلافية ، ما كان يمكن أن تصونها من مغبة الاندماج في النمسا ، التي كانت كاثوليكية مثلها .

ان اهمية اللغة في امور القوميات ، تظهر إلى العيان ، بوجه خاص ، من الحقيقة التالية : أن الحواجز اللغوية تنطبق ـ في أكثر الأحوال ـ على الحدود الفاصلة بين القوميات . كما هو الحال في الشلزويغ والهولشتاين : فإن الحدود الفاصلة بين الدانمركيين والألمان ، ليست الحدود السياسية ، بل هي الحدود التي يرسمها حاجز اللغة .

إن ذلك ينطبق ، في خطوطه الرئيسية ، على أحوال النمسا والمجر أيضاً : ان حدود القوميات التشيكية ، والمجرية ، والخرفاتية ، مرسومة ـ تقريباً ـ في حدود المناطق الجغرافية التي تكون فيها لغة غالبية السكان هي التشيكية ، أو المجرية أو الخرفاتية .

وكذلك الأحوال في بلاد البلقان ، باستثناءات قليلة : فإن المتكلم باللغة اليونانية ، هو هليني ، والمتكلم باللغة الصربية هو يوغوسلافي ، والمتكلم باللغة البلغارية هو بلغاري .

في الواقع ان الباحثين لاحظوا أن اللغات الدارجة في السوق ـ في تلك البلاد ـ قد تختلف عن اللغات المألوفة في البيوت . ولكن ذلك لا يغير شيئاً من حقيقة الأمر ، لأن اللغة التي يجب أن تبحث عنها في هذا المضمار ، هي اللغة الدارجة في البيوت ، اللغة التي يسمعها الأطفال من شفاه أمهاتهم ، منذ نعومة أظفارهم .

هـ ـ وبعد إظهار أهمية اللغة في تكوين القوميات وفي المحافظة على كيانها ، بهذه الأمثلة البارزة ، يتساءل هاوزر :

« ولكن ، هل نستطيع أن نذهب إلى أبعد من ذلك ، فنقول لشعب من الشعوب : قل لي ما هي لغتك ، لكي أقول لك : من أنت ، وما هي قوميتك » ؟

ثم يجيب عن هذا السؤال بالملاحظات التالية :

« لقد اعترفنا بأننا نستطيع أن نقول ذلك ـ بوجه عام ـ بالنسبة إلى شعوب اوستريا والمجر . كما

أننا نستطيع أن نقول ذلك ـ إلى حد كبير ـ بالنسبة إلى شعوب البلقان .

« ولكنا لا نستطيع أن نعمم ذلك على سائر الشعوب .

« لأن التاريخ قد هيأ ـ مسبقاً ـ بضعة أجوبة حاسمة وظافرة على مذهب القائلين بأن القومية واللغة شيء واحد ، وأهم وأبرز هذه الأمثلة ، هي : سويسرا ، والالزاس ، وبلجيكا » .

وبعد إيضاح هذه الأمثلة الثلاثة ، يقول :

« إذن نحن أمام وقائع متناقضة : هناك حالات تكون فيها اللغة علامة القومية . ولكن هناك حالات أخرى ، لا تظهر فيها علاقة ما بين اللغة والقومية ، بل قد يظهر بينها تناقض صريح .

« فما هو السبيل للخروج من هذا المأزق ؟ » .

« إن درس هذه الحالات المختلفة قد يساعدنا على النفوذ إلى قلب المسألة » .

وبعد هذه الملاحظات التمهيدية ، يقول هاوزر ، ما يلي :

« لماذا صارت اللغة عامل قومية بين البولونيين وبين اليونانيين ؟ لأن يوناني آسيا والجزر ، وبولونيي الأقسام الثلاثة من بولونيا القديمة ، يشعرون بأنهم يونانيون أو بولونيون ، بواسطة اللغة ، ومن خلال اللغة ، فاللغة صارت علامة القومية بالنسبة إليهم ، لأنهم هم أنفسهم أضفوا عليها هذه القيمة ، بإرادة معشرية ، محسوسة قليلاً أو كثيراً » .

وبعد بعض الايضاحات على قوله هذا ، يوصل كلامه قائلاً :

« وبعكس ذلك ، فإن الاشتراك في اللغة لا يكون « عامل قومية مشتركة » ، عندما لا يكون محسوساً بهذه الصفة » .

و ـ ان الرأي الذي يتوصل إليه هاوزر هنا ، لهو رأي بالغ الغرابة :

اللغة تكون عامل قومية عندما يشاء ذلك أصحابها ، لكنها لا تكون عامل قومية ، إذا لم يشأ ذلك المتكلمون بها !

ولكن البحث العلمي كان يقتضي التساؤل : لماذا يشاء البعض ، ولماذا لا يشاء البعض الآخر ؟

فالقول بأن اللغة تكون عامل قومية ، عندما يشاء أصحابها أن تكون عامل قومية . . . يكون بمثابة تعريف الشيء بالشيء نفسه ، وتعليل الواقعة بالواقعة نفسها .

ويظهر أن هنري هاوزر نفسه ، قد شعر بما في قوله هذا من ضعف منطقي ،

فبادر إلى التعقيب على كلمته الآنفة الذكر ـ على الفور ـ بما يلي :

« اننا نبدو بمظهر من يقول « توتولوجيا » ، tautologie (يعني : من يكرر القول بمقام التعليل والبرهنة) ومع ذلك نعتقد بأنه لا يمكن الاحاطة بالحقيقة أكثر من ذلك » .

ولكني أعتقد أن هنري هاوزر لو كان تعمق قليلاً في درس أمثلة سويسرا وبلجيكا ـ كما كانت فعلت ذلك أنا في أبحاثي العديدة السابقة ـ دون أن يقيد تفكيره بقيود نظرية المشيئة ، لرأى أنه كان في الامكان الوصول إلى كبد الحقيقة ، دون اللجوء إلى أمثال هذه « الكلاميات » ـ التي تتهرب من بحث الحقيقة ، فتكرر الكلام بشكل آخر ، من غير أن تقدم له أي برهان .

ـ ٣ ـ

أ ـ إني أعتقد أن التعليل الذي يقدمه هانري هاوزر في كتابه هذا ، لا يختلف عن التعليلات التي كان يقف عندها الفلاسفة ـ السكولاستيك ـ في القرون الوسطى ؛ إنهم كانوا يزعمون بأنهم توصلوا إلى تعليل الحادثات ، عندما يقولون مثلاً « ان الأفيون يخدر ، لأن له خاصية التخدير » ، أو يزعمون « ان الماء يصعد في المضخات ، لأن الطبيعة تنفر من الخلاء » .

ومن المعلوم أن طرائق البحث العلمية نبذت أمثال هذه التعليلات الكلامية .

ب ـ ولتوضيح رأيي في هذا المضمار ، أعود إلى التشبيه الذي كثيراً ما كررته خلال مناقشاتي السابقة لمسألة علاقة اللغة بالقومية :

إننا نستطيع أن نشبه جاذبية اللغة بالجاذبية الأرضية .

فإننا نشاهد كل يوم حالات تسقط فيها الأجسام إلى الأرض ، وحالات لم تسقط فيها بل تبقى في محلها ، كما نشاهد بعض الحالات التي ترتفع فيها الأجسام في الهواء .

فهل نقول : ان الاجسام تسقط عندما تميل إلى السقوط ، ولا تسقط عندما لا تميل إلى ذلك ، وترتفع في الهواء عندما تميل إلى الارتفاع ؟

وهل ننكر وجود الجاذبية الأرضية ـ لمجرد مشاهدتنا ارتفاع بعض الاجسام في الهواء ؟

من المعلوم أن علماء الطبيعة ، بعد استقراء هذه الحادثات المتنوعة ، توصلوا إلى الحكم بأن جميع الأجسام تسقط إلى الأرض ما لم يكن هناك مانع يحول دون سقوطها ، وما لم يكن هناك دافع آخر ، يدفعها بقوة تخالف اتجاه الجاذبية الأرضية . وفي كل

الأحوال ، ـ وحتى في حالات الارتفاع في الهواء ـ فالجاذبية الأرضية لا تنقطع عن التأثير في الأجسام .

ولماذا ننكر تأثير اللغة في تكوين القوميات ، لمجرد مشاهدتنا بعض الحالات التي لا يظهر فيها هذا التأثير جلياً ؟

إن البحث العلمي السليم ، يحتم علينا أن نتعمق في درس هذه الحالات الشاذة ، لنرى ما إذا لم يكن هناك عوامل أخرى تحول دون ظهور هذا التأثير إلى العيان . ولا يسوّغ لنا إنكار تأثير اللغة في تكوين القومية ، إلا إذا تأكدنا من ذلك بعد استيفاء بحث القضية من جميع وجوهها المختلفة ، بكل ما تستلزمه من تفاصيل .

ج ـ ومن الغريب أن هاوزر ـ في موضوع آخر من كتابه ـ رأى أن يتوسع بعض التوسع في بحث القضية ، وتقرب هناك إلى كبد الحقيقة تقرباً كبيراً ، ولكنه لم يلبث أن تباعد عنها ، دون أن ينتبه إلى ما يترتب على مسروداته من نتائج هامة :

فإنه عندما انتقل إلى بحث « صعوبة تطبيق مبدأ القوميات بحذافيره » ، أشار إلى تشابك القوميات وتداخلها في بعض المناطق الجغرافية ، فقال :

« في بلاد البلقان ـ مثلاً ـ ليس في الامكان إعطاء الدولة الصربية حدوداً تستوعب كل الصرب دون إدخال بعض المدن والمناطق البلغارية والألبانية والكوتشوفلاخية في حدود تلك الدولة . وبعكس ذلك لا يمكن جمع كل المنتسبين إلى القومية البلغارية في دولة واحدة ، دون إدخال بعض المدن والمناطق الصربية واليونانية والكوتشوفلاخية . فلا بد من تسوية الأمور على أساس التسامح المتقابل ، والتساهل في تطبيق مبدأ القوميات . فيجب أن يوافق الصرب ـ مثلاً ـ على بقاء جماعات منهم داخل حدود بلغاريا ، ومقابل ذلك ، يجب أن يوافق البلغار على بقاء جماعات منهم داخل حدود صربيا . هذه ضرورة لا بد من الرضوخ لأحكامها .

وكذلك الأمر في النواحي الشمالية ، والشمالية الشرقية من بحر الادرياتيك ، في مناطق تريستة ودالماتيا المعلومة . فإن هناك أيضاً نشاهد تشابكاً غريباً بين القومية الايطالية والقومية اليوغوسلافية . فإن مدينة تريستة إيطالية ، غير أنها محاطة من جميع جهاتها بمناطق سلافية . كما أن البقع الايطالية الموجودة في دالماتيا مفصولة بعضها عن بعض بقطاعات سلافية . ولذلك يستحيل تطبيق مبدأ القوميات في تلك البلاد دون قيد أو شرط . فلا بد من تسوية الأمور ـ هناك أيضاً ـ على أساس التسامح المتقابل ، والتساهل المتبادل في هذا المضمار .

وفضلاً عن ذلك كله ، ان تحديد الحدود الفاصلة بين الدول يقتضي ملاحظة أمور عديدة أخرى ، مثل الحاجات والاعتبارات التي تحوم حول الاقتصاد والدفاع ، والوصول إلى ميناء بحري .

إن هذه الأمور أيضاً تستلزم التساهل في تطبيق مبدأ القوميات ، لكي يتيسر تكوين دول قومية قابلة للحياة » .

د ـ ان الملاحظات والآراء التي أبداها هاوزر في هذا المضمار صائبة تماماً .

وفعلاً ، إن تسويات الصلح التي تمت بعد الحرب العالمية الأولى ـ في القارة الأوروبية ـ اضطرت الدول إلى تقييد أمر تطبيق مبدأ القوميات ، بمثل هذه الاعتبارات .

ولكن . . . كان يجب على المؤلف أن يلاحظ ـ عندما كتب هذا القسم من بحثه ، أن الضرورات التي ذكرها ـ بغية تسوية الأمور بعد الحرب ، في البلاد المذكورة كانت قد عملت عملها قبل ذلك ، في بلاد أخرى . فإن أحوال سويسرا وبلجيكا ـ وحتى أحوال الألزاس ـ التي كان اعتبرها ـ في بداية بحثه ـ دليلاً على عدم تأثير اللغة في تكوين القومية ، إنما هي وليدة الضرورات المماثلة لما ذكرها بالنسبة إلى بلاد البلقان وبلاد الادرياتيك .

لو كان هانري هاوزر نظر إلى الأمور المذكورة بنظرات علمية حيادية ـ دون أن يبقى مجروراً إلى نظرية المشيئة لدوافع سياسية ، لتوصل إلى معرفة الحقيقة ، دون أن يتوقف عند تعليلات توتولوجية ، فيشوه بحثه ، بتكرار الكلام في مقام البرهان .

ولكن الأغرب من كل ذلك ، ان هاوزر قد عمم الحكم الذي انتهى إليه في أمر اللغة ، على أمر الرسّ والدين أيضاً ، فقال :

الرس ، الدين ، اللغة . . . كل هذه الأمور تكون أو لا تكون عوامل قومية ، نظراً لدخولها أو عدم دخولها ـ كعامل ـ في الشعور المعشري » .

وزعم أنه بهذا التفسير والتعليل ، قد خرج من المأزق الذي كان ذكره في بداية حديثه ، وأزال التناقض الذي أشار إليه عندئذ .

ولكن . . من الحقائق التي لا مجال لإنكارها ، ان « الشعور المعشري » ليس من الأمور التي تبقى جامدة على حالة واحدة . بل هو من الأمور التي تتغير وتتطور كثيراً ، بمرور الزمان ، وتوالي الأحداث .

فالتفكير العلمي السليم يتطلب من الباحثين أن يسعوا وراء استكشاف العوامل التي تؤثر في تطور ذلك الشعور ، والبحث عن الأقوى والأثبت والأدوم من تلك العوامل ، . . لا أن يعتبروا الشعور نفسه عاملاً أساسياً ثابتاً ويتوقفوا عنده .

والمؤلف هانري هاوزر عندما ارجع هذه الأمور كلها إلى قضية « الدخول أو عدم الدخول في الشعور المعشري » ، لم يتوصل إلى حل مسألة من المسائل التي أثارها ، ولا إلى إزالة تناقض من التناقضات التي ذكرها ؛ إنما حاول أن يخفيها عن الأنظار ، بستار خداع من الكلام الذي لا يتضمن أي دليل وبرهان .

القِسم الثالِث
مَقــالاَت

البلاد العربية أمام الاستعمار الأوروبي

نظرات عامة إلى الاستعمار الأوروبي

- ١ -

أهداف الاستعمار وأنواعه

أ ـ لقد اعتاد علماء الاجتماع أن يقسموا المستعمرات إلى ثلاثة أنواع أساسية :

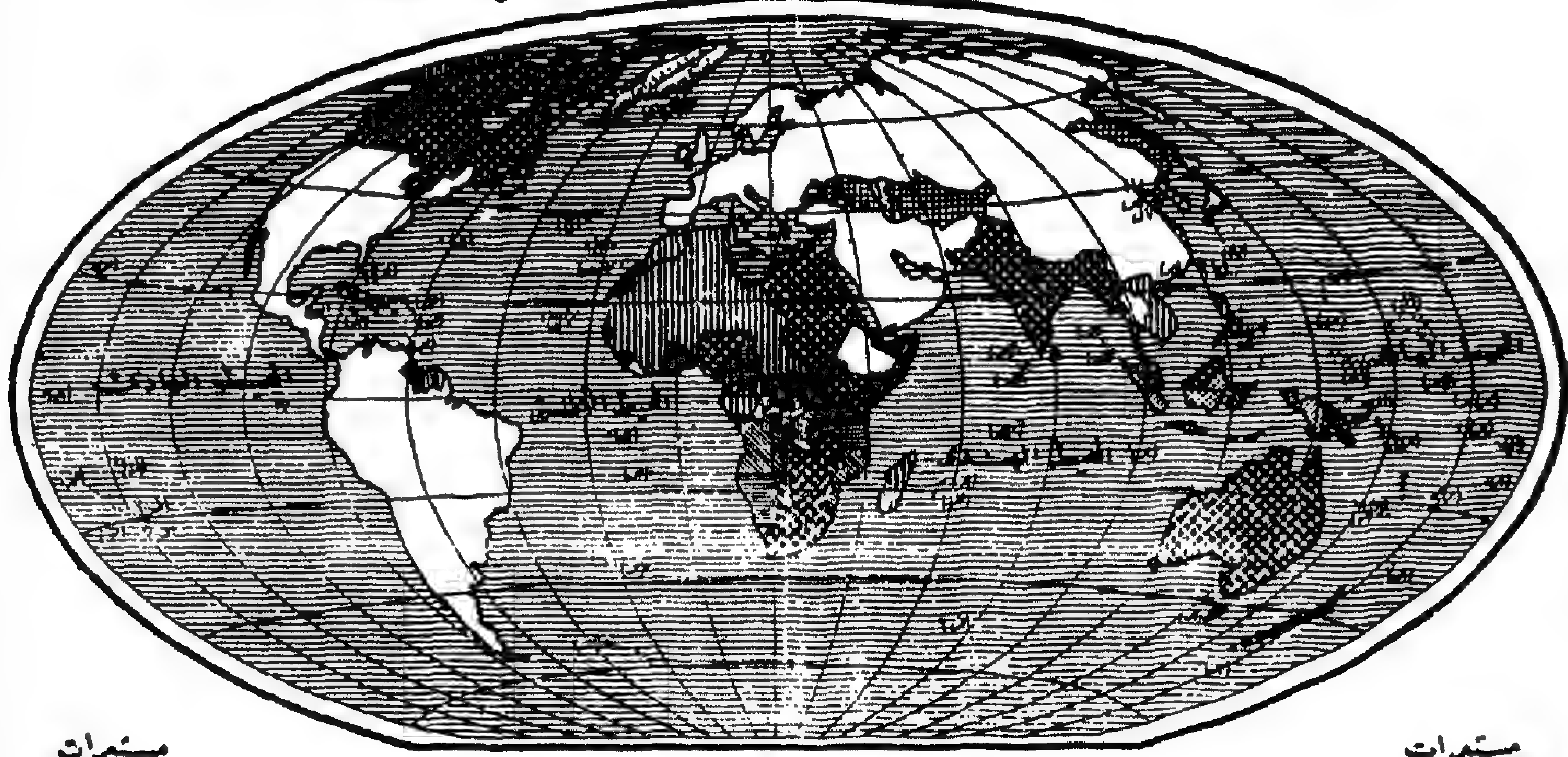
ـ مستعمرات الاتجار
ـ مستعمرات الاستغلال
ـ مستعمرات الاستيطان

يبدأ المستعمرون عادة بالاستعمار التجاري : فيختارون ميناء أو موقعاً جغرافياً مهماً ، يؤسسون فيه مستعمرة صغيرة ، يتخذونها مركزاً للاتجار . ومن هذا المركز ينشئون صلاتهم مع داخلية البلاد وأطرافها . وهكذا يعملون على احتكار تجارة البلاد ، من غير أن يستولوا على أقسامها الداخلية : فغايتهم من هذه المستعمرة تنحصر في ضمان « الاتجار » بأسهل الصور والأساليب .

غير أنهم كثيراً ما لا يقفون عند هذا الحد طويلاً . بل انهم يقدمون على التغلغل في داخلية البلاد ، ويستولون على جميع منابع الثروة الموجودة فيها . وهم لا يكتفون في هذا السبيل بتأسيس ما تحتاج إليه التجارة من مؤسسات . بل يتوسعون في تأسيساتهم داخل البلاد . ويستولون على كل ما يجب الاستيلاء عليه لاستغلال مرافقها المختلفة . فالغاية الأصلية من أمثال هذه المستعمرات تكون « الاستغلال » .

خريطة رقم (٢)

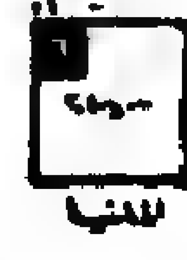
الاستعمار الأوروبي



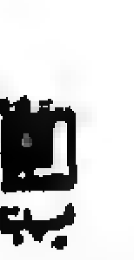
سنة ١٩١٤

ص ٢١٦









غير أن بعض المستعمرين لا يكتفون بذلك أيضاً : فانهم لا يقصرون خططهم على استغلال المرافق الاقتصادية وحدها ، بل يسيرون على « سياسة استيطانية » أيضاً ، جاعلين من البلاد التي يستعمرونها وطناً جديداً للمهاجرين من أبناء جلدتهم . ولا حاجة إلى القول أن هذا النوع هو أهم أنواع الاستعمار ، وأشدها خطراً على أهالي البلاد التي تقع تحت مخالب الاستعمار .

ان أبرز الأمثلة على « مستعمرات الاتجار » هي المستعمرات التي أنشأتها الدول الأوروبية على سواحل الصين . وأما احسن الأمثلة على مستعمرات الاستغلال فهي الهند سابقاً . واما احسن النماذج لمستعمرات الاستيطان فيظهر في تاريخ امريكا ، واستراليا ، حيث اتخذ المهاجرون من الانكليز وغيرهم وطناً جديداً .

وقد يتطور الاستعمار في بعض البلاد من نوع إلى آخر : فقد تطور ـ مثلاً ـ الاستعمار في الهند من شكل الاتجار إلى شكل الاستغلال . وتحول في كندا واستراليا من الاستغلال إلى الاستيطان .

وقد ينفذ الاستعمار في بعض البلاد بنوعين مختلفين في وقت واحد : فقد احتل الفرنسيون الجزائر مستعمرين إياها لاستغلالها ، ثم أخذوا يرمون إلى سياسة الاستيطان في بعض اقسامها .

ب ـ ان الغايات الثلاث التي ذكرناها آنفاً هي الغايات الأساسية التي عملت عملها في إنشاء وتأسيس المستعمرات ، غير أن المستعمرين أخذوا يستهدفون من وراء الاستعمار غايات أخرى لا تقل أهمية عنها .

ربما كان أهم هذه الغايات ، هي الغايات الحربية . فبعض الدول تقصد من وراء استعمار بعض البلاد ايجاد « قواعد ارتكاز وحركة وتموين . . . لجيوشها وأساطيلها وطياراتها » .

وبعض الدول لا تكتفي بذلك أيضاً ، بل تعمل على تكوين جنود من أهالي المستعمرات ، لتعزيز قواتها المحاربة .

وبعضها تدفع بجنود المستعمرات خلال الحرب إلى مواطن الخطر ، في الصفوف الأمامية ، لتوفر بذلك أرواح الآلاف من جنودها الأصليين .

ـ ٢ ـ

استفحال الاستعمار الأوروبي

أ ـ الاستعمار من الأمور المألوفة منذ التاريخ القديم . ولكنه اكتسب خطورة

عظيمة ، في أوائل القرون الأخيرة . عقب اكتشاف امريكا وأستراليا .

واستفحل الاستعمار الأوروبي ، وشمل جميع القارات في القرن التاسع عشر .

ب ـ ان أهم الأمور التي امتاز بها القرن التاسع عشر ، هي ثلاثة :

ـ انتشار مبدأ القوميات .
ـ قيام الثورة الصناعية بفضل اختراع المكائن .
ـ استفحال الاستعمار الأوروبي .

نستطيع أن نقول أن الأمر الأخير ، كان من نتائج الأمرين الأولين :

ان انتشار مبدأ القوميات ، لم يترك أمام الدول مجالاً للتوسع في القارة الأوروبية ، فتوجهت أنظار تلك الدول إلى خارج القارة المذكورة .

كما أن اختراع المكائن زاد الانتاج الصناعي زيادة هائلة . فصارت الدول تضطر إلى البحث عن أسواق لتصريف منتجاتها من جهة ، وتحتاج إلى استيراد المواد الأولية الضرورية لتغذية مصانعها من جهة أخرى . وكان الاستعمار أقصر الطرق وأضمنها لتحقيق هذين الغرضين : لأن الدولة تستطيع أن تفرض على مستعمراتها الأوضاع الاقتصادية التي تريدها ، وتحتكر لنفسها جميع مواردها وأسواقها .

ولذلك ، اندفعت الدول الأوروبية وراء سياسة الاستعمار اندفاعاً عنيفاً .

ج ـ ومما ساعد على استفحال الاستعمار :

ـ تفوق الأوروبيين الهائل من حيث وسائل الاخضاع ووسائط التدمير .

ـ المهابة التي اكتسبها الأوروبيون في نظر أهالي المستعمرات من جراء هذه القوى المادية .

ـ روح الخضوع والاستسلام التي استولت على نفوس هؤلاء الأهالي نتيجة للعاملين المذكورين .

وما كان يقف دون التوسع الأوروبي الاستعماري في مختلف القارات ، إلا أمران :

ـ التنافس الذي كان يقوم بين الدول الأوروبية نفسها .

ـ قسوة المناخ التي كانت تجعل المعيشة في بعض المناطق والأقاليم خارج طاقة الأوروبيين البدنية .

ولكن الأحداث السياسية المتتالية حملت الأوروبيين في آخر الأمر على « الاتفاق »

في أمر « اقتسام مناطق النفوذ والاستعمار » ـ على اساس المفاوضة والمساومة والمعاوضة ـ وزال بذلك العائق الأول ، بصورة تدريجية .

كما أن تقدم العلوم والصناعات مكن الأوروبيين من استكمال وسائل الحياة الصحية والعيشة الهنيئة في مختلف الأقاليم . وتضاءل بذلك العائق الثاني أيضاً .

ولذلك استفحل الاستعمار وانتشر ، حتى شمل مجاهل افريقيا وبلغ المناطق المتجمدة من الكرة الأرضية .

د ـ ان الخريطة رقم (٢) الملحقة بهذه الصحيفة تبين المستعمرات التي كانت قائمة في القارات الأربع : افريقيا ، آسيا ، أوقيانوسيا ، وامريكا ـ سنة ١٩١٤ ، عند بدء الحرب العالمية الأولى . كما أنها تبين مساحة الدول المستعمرة ، بالنسبة إلى مساحة البلاد التي تستملكها وتستعمرها .

(المربعات الكبيرة تمثل مساحة المستعمرات ، والمربعات الصغيرة ـ السوداء ـ تمثل مساحة البلاد الأصلية) .

ويتبين من الأرقام المدرجة بجانب المربعات وداخلها : ان مساحة بريطانيا العظمى نفسها ٣٠٤,٣٠٠ كيلومتر مربع ، ولكن مساحة مستعمراتها ٣٣,٠٠٠,٠٠٠ كيلومتر مربع . وإذا حسبنا النسبة بين الرقمين ، علمنا أن البريطانيين كانوا يحكمون ـ في ذلك التاريخ ـ بلاداً تبلغ مساحتها السطحية (١٠٨) أمثال بلادهم الأصلية .

ان حسابات مماثلة لذلك تبين أن مساحة المستعمرات الفرنسية كانت تبلغ (١٨) ضعفاً لمساحة فرنسا نفسها . ومساحة المستعمرات الهولندية كانت تبلغ (٢١) ضعفاً لمساحة هولندا نفسها . . الخ .

ويلاحظ من الخريطة أن القارة الافريقية ، كانت أكثر القارات مرتعاً ومسرحاً للاستعمار . لأنه لم يكن بها ـ في ذلك التاريخ ـ دولة مستقلة سوى « الحبشة » .

ـ ٣ ـ

اعتسافات المستعمرين

لقد رافق الاستعمار الاوروبي ضروب من المظالم الفظيعة التي كانت كثيراً ما تصل إلى درجة « الابادة بالجملة » ، بلا رحمة ولا شفقة .

وعندما احتاج المستعمرون إلى أيد عاملة لاستثمار المرافق الاقتصادية في

أمريكا ، راحوا يصطادون الزنوج في افريقية كما كانوا يصطادون الوحوش ، وينقلونهم بالسفن إلى امريكا كما ينقلون الأغنام ، ويشغلونهم هناك ، تحت ضربات السياط القاسية كما يشغلون البغال والثيران .

إن الضمير العام الأوروبي ما كان يستفظع هذه الأعمال . ولذلك ما كان المستعمرون يرون لزوماً لكتم أخبار هذه التصرفات الفظيعة .

ولكن عندما بدأ الضمير الاوروبي يستيقظ شيئاً فشيئاً ، أخذ المستعمرون يختلقون نظريات عديدة ، لإسكات الضمائر الحساسة ، وتبرير الاعمال الاستعمارية .

أقدم هذه النظريات كانت التشكيك في كون هؤلاء من بني آدم : كان الباحثون يختلفون في أمر نشأة الاقوام المعلومة : هل نشأ الانسان في نقطة واحدة من الأرض ، ثم انتشر منها إلى سائر الاقطار ؟ أم نشأ في أقطار مختلفة ؟ هل جميع الاقوام من نوع واحد ، أم هم من أنواع مختلفة ؟ وبتعبير آخر : هل الاقوام تنحدر من أصل واحد ، أم أنها تنحدر من أصول عديدة ؟ عرف الرأي الاول بالـ Monogénisme (وحدة المنشأ) والرأي الثاني بالـ Polygénisme (تعدد المنشأ) .

وقد استفاد دعاة الاستعمار من الرأي الثاني ، فصاروا يقولون : هؤلاء ليسوا من بني نوعنا ، بل هم من نوع آخر ، فلا جناح علينا اذا لم نعاملهم كما نعامل بني نوعنا .

وعندما انتهت الابحاث العلمية إلى تقرير الرأي الاول ـ والبرهنة على أن جميع الاقوام من نوع واحد ـ لجأ كتاب الاستعمار إلى نظرية أخرى ، وصاروا يقولون : « ولكن هؤلاء من الرسوس الدنيا المحرومة من قابلية التقدم ؛ فمن حق الرسوس العليا بل من واجبها أن تسود عليها وتستخدمها لخير البشرية » .

كما أنهم صاروا يقولون : إن الرس الابيض يؤدي رسالة سامية ، ويتحمل عبئاً ثقيلا .

وفي الاخير ، تقدموا خطوة أخرى في سبيل تبرير الاستعمار ، فقالوا : إن الاراضي ليست ملكاً لمن يسكنها ، بل هي ملك للبشرية جمعاء . فاذا كانت مسكونة بشعب غير راق ، يكون من حق الشعوب الراقية بل من واجبها أن تستولي عليها ، وتستعمرها خدمة لمصلحة البشرية العامة .

إن دعاة الاستعمار حاولوا أن يستندوا إلى أمثال هذه الآراء ، لتخدير الضمير العالمي ، وادامة الاستعمار الغربي .

- ٤ -

انحسار الاستعمار

ومع ذلك كله ، أخذت قوى الاستعمار تضعف وتتضاءل ، منذ أوائل القرن الحاضر ، ولا سيما بعد الحرب العالمية الاولى ، ووصلت إلى حالة النزاع والتلاشي بعد الحرب العالمية الثانية .

ولهذا التضاؤل عوامل عديدة :

أولاً ـ تلاشت فكرة الرسوس العليا والرسوس الدنيا . وكان الفضل الأول والاكبر في زعزعة هذا الاعتقاد ، لنهضة اليابان وتقدمها السريع المعلوم .

ثانياً ـ الحرب العالمية الاولى أوجدت تيارات فكرية هامة :

(أ) الدعايات التي قام بها كل واحد من الطرفين المتحاربين ضد الطرف الآخر ، في مختلف انحاء العالم ، بما فيها المستعمرات والبلاد المعدة للاستعمار ، أثرت في النفوس تأثيراً عميقاً ، وقضت على سطوة الاوروبيين المعنوية ومهابتهم .

(ب) ارغام الجيوش المكونة من اهالي المستعمرات على خوض غمار المعارك ، عدة سنوات ، عوّد هؤلاء على تحمل اهوال الحرب ، وأزال من قلوبهم الفزع من أزيز الرصاص ودوي المدافع .

(ج) اليقظة الفكرية والقومية التي أخذت تدب بين اهالي المستعمرات قوت فيهم روح التكاتف والتضامن ، ودفعتهم إلى المقاومة السلبية المنظمة في بعض البلاد ، وإلى الثورة المسلحة الدموية في بعض البلاد الاخرى .

ثالثاً ـ الحرب العالمية الاخيرة ، قوّت ووسعت جميع العوامل المذكورة آنفاً ، وأحيت في نفوس أهالي المستعمرات « آمال التحرر » ، ودفعتهم إلى العمل والتضحية في هذا السبيل .

- ٥ -

قناع الانتداب

إن سياسة الاستعمار ، لم تستسلم لهذه العوامل دفعة واحدة ، بل حاولت أن تقاومها وتكافحها بوسائل وصور شتى .

إن « سياسة الانتداب » كانت من أبرز الوسائل التي توسل بها الاوروبيون لستر أغراضهم الاستعمارية ، ولإطالة عمر الاستعمار ، على الرغم من العوامل المذكورة آنفاً .

قالوا : إننا نسلم مبدئياً بأن الشعوب يجب أن تستقل . إلا أننا نلاحظ أن هناك شعوباً متأخرة لا تستطيع أن تدير شؤونها بنفسها في حالتها الحاضرة ؛ فهي في حاجة إلى مساعدة الشعوب المتقدمة . فلنضع كل واحد من الشعوب المتأخرة تحت انتداب شعب راق ، يساعده على التقدم والنهوض ، إلى أن يستكمل وسائل الحكم الذاتي والاستقلال القومي .

إن سياسة الانتداب ـ بشكلها النظري الآنف الذكر ـ كانت بمثابة تطبيق مبدأ « الوصاية » المألوفة في الاحوال الشخصية المدنية ، على الشؤون الدولية : كما أن القاضي لا يترك أموال القاصرين وأملاكهم بيدهم ، بل يعين وصياً عليهم ، ليدير شؤونهم إلى أن يبلغوا سن الرشد ، وكذلك يجب أن تفعل « عصبة الامم » : يجب أن تعتبر بعض الشعوب « قاصرة » في الحياة الادارية والسياسية ، فيجب أن تعين دولة من الدول وصية عليها ، إلى حين وصولها إلى درجة من الرقي الاجتماعي ، والنضوج السياسي ، بمساعدة الدولة المنتدبة عليها .

(وقد صدر قرار من عصبة الامم ، بوضع سوريا تحت انتداب فرنسا ، وفلسطين والعراق تحت انتداب بريطانيا) .

ولكن هذه السياسة الجديدة كانت في حقيقة الامر بمثابة « قناع خداع » ، قصد منها تطمين مطامح المستعمرين من وراء الستار .

لأن المبدأ الأساسي في الوصاية ، هو أمانة الوصي على العمل لصالح القاصر ، وعطفه عليه وعلى مصالحه . ولكن الانتداب الآنف الذكر كان بمثابة « ترك اموال القاصر بيد مغتصبيها ، مع منحهم لقب الوصي » .

لأنه ترك البلاد في أيدي المحتلين الطامعين ، يحكمونها ويستغلونها بصفتهم منتدبين عليها .

ومن المعلوم أن البلاد العربية قاست الأمّرين للتخلص من ربقة الانتداب ، ولا تزال تقاسي الكثير من آثاره ومخلفاته .

الاستعمار الاوروبي للبلاد العربية

- ١ -

قبل الحرب العالمية الأولى

أ - إن الاستعمار الاوروبي الذي مدّ مخالبه إلى أقاصي بلاد العالم ، كان من الطبيعي أن ينزع إلى بسط سيطرته على البلاد العربية أيضاً .

ولكن ذلك تأخر كثيراً بالنسبة إلى استعمار سائر البلاد .

فان الاستعمار الاوروبي لم يبدأ في ترسيخ أقدامه في قطر من الاقطار العربية الا في نهاية العقد الثالث من القرن التاسع عشر ، حين احتلت فرنسا مدينة الجزائر ، سنة ١٨٣٠ ، وأخذت توسع نطاق احتلالها للبلاد الجزائرية . وفضلاً عن ذلك ، هذه الخطوة الاولى لم تتبعها خطوات اخرى ، الا بعد فترات بعيدة . فان فرنسا لم تحتل تونس وتبسط حمايتها عليها الا بعد مرور نصف قرن ، كما أنها لم تقدم على احتلال مراكش الا بعد مرور ثمانية عقود من السنين ، على احتلالها للجزائر .

وكذلك بريطانيا العظمى : إنها احتلت عدن سنة ١٨٣٩ ، ولكنها لم تقدم على احتلال مصر الا بعد مرور ثلاثة واربعين عاماً على ذلك التاريخ ، كما انها لم تبسط حمايتها على الكويت الا بعد مرور ستة عقود من السنين على احتلالها عدن .

ب - وكان لسير حركات الاستعمار على هذا المنوال أسباب عديدة . ولكن اهم هذه الاسباب كان - بلا شك - « تنافس الدول العظمى وتنازعها » .

فان كل قطر من الاقطار العربية كان مطمح انظار دول عديدة . فكل دولة من الدول العظمى كانت تطمع في بعض الاقطار ، وتسعى إلى تقوية نفوذها فيها ، استعداداً لاستكمال الوسائل اللازمة لامتلاكها . كما أنها كانت تبذل اقصى الجهود للحيلولة دون توسع نفوذ منافسيها فيها . وطبيعي أن النتيجة التي تؤدي اليها هذه المنافسات كانت « ابقاء ما كان على ما كان » فترة طويلة من الزمان ، وذلك انتظاراً لسنوح الفرص والظروف التي تساعد على احتلال البلد ، دون محاربة دولة أوروبية اخرى ؛ أو لحصول اتفاق بين الدول المتنافسة على أساس المساومة والمعاوضة .

ولهذا السبب ، نجد أن تاريخ الاستعمار الاوروبي في كل جزء من أجزاء البلاد

١٤ - ٢١٩٨

العربية مليء بأخبار المفاوضات السياسية التي جرت بين الدول ، قبل بدء الاحتلال أو بعده[1] .

من المعلوم ـ مثلا ـ أن فرنسا عارضت احتلال بريطانيا لمصر ، وظلت تعارضه ، إلى أن اتفقت معها على أساس : أن تكون هي حرة في عمل ما تشاء في المغرب . ومقابل ذلك تصبح بريطانيا حرة في عمل ما تشاء في مصر .

وألمانيا . . أعلنت بأنها ستدافع عن استقلال المغرب وستحول دون احتلال فرنسا لتلك البلاد . ولم تتزعزع عن موقفها هذا ، الا بعد مفاوضات ومساومات طويلة ، انتهت إلى اتفاق ينص على أن تترك فرنسا احدى مستعمراتها الافريقية لألمانيا ، ومقابل ذلك تعترف ألمانيا لفرنسا بحرية العمل في المغرب .

وايطاليا ، لم تقدم على احتلال طرابلس الغرب وبني غازي ، الا بعد مفاوضات ومساومات طويلة جرت بينها وبين كل من فرنسا وبريطانيا ، وألمانيا ، والنمسا ، واسبانيا .

ج ـ خلال السنوات التي مضت بين احتلال الجزائر ونشوب الحرب العالمية الاولى ، كان الاستعمار الاوروبي قد شمل معظم البلاد العربية : ففرنسا كانت قد احتلت بلاد المغرب ـ من المحيط الاطلسي إلى شواطىء تونس ـ باستثناء منطقة الريف التي تركت لاسبانيا . وايطاليا ، كانت احتلت طرابلس الغرب وبني غازي وألحقتها بمملكتها ، وأما بريطانيا العظمى فكانت رسخت اركان احتلالها وحكمها في مصر والسودان ، كما بسطت اجنحة حكمها وحمايتها على سواحل جنوب الجزيرة العربية والخليج العربي ، من باب المندب حتى الكويت .

ولم يبق ـ من البلاد العربية ـ خارج نطاق احتلال واستعمار الدول الاوروبية سوى الولايات العربية التابعة للدولة العثمانية في آسيا .

وفضلاً عن ذلك : فإن هذه الولايات العربية نفسها غدت ميداناً لمنافسات ومساومات طويلة ، انتهت إلى تحديد مناطق نفوذ كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا فيها . فان الاتفاقات السرية التي تم عقدها بين الدول المذكورة من ناحية ، وبين كل واحدة منها والدولة العثمانية من ناحية اخرى ـ خلال النصف الثاني من سنة ١٩١٣ والنصف الاول من سنة ١٩١٤ ـ أي : بين انتهاء الحروب البلقانية وبدء الحرب العالمية الاولى ـ كانت اقرت مناطق النفوذ في الولايات العربية كما يلي :

---

(١) انظر تفاصيل هذه الاتفاقات في : ساطع الحصري [ابوخلدون] ، البلاد العربية والدولة العثمانية ، ط٢ (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٦٠) .

سوريا : القسمـان الجنوبي والـوسطي منهـا ، حتى بعد ستـين كيلو متراً شمـال حماه ، منطقة نفوذ لفرنسا ؛ والقسم الشمـالي منها ، حتى بعـد ستين كيلو متـراً جنوب حلب منطقة نفوذ لألمانيا .

العراق : شط العرب والخليج منطقـة نفوذ خـاصة ببـريطانيـا ، من شمال شط العـرب حتى الموصـل ، منطقـة مشتركـة بـين بـريـطانيـا وألمـانيـا ، من المـوصـل حتى حلب واسكندرونة منطقة خاصة بألمانيا[٢] .

ـ ٢ ـ

خلال الحرب العالمية الأولى

أ ـ إن دخول الدولة العثمانية الحرب بجانب ألمانيا والنمسا ـ ضد روسيا وانكلترا وفرنسا ـ هيأ لهذه الدول الفرصة لتحقيق اطماعها في البلاد العثمانية بوجه عـام والبلاد العربية بوجه خاص .

بدأت مفاوضات سياسية بين الدول المؤتلفة الثـلاث على كيفيـة اقتسام ميـراث الدولة العثمانية بعد انتهاء الحرب ، منذ اواسط سنة ١٩١٥ . وانتهت هذه المفاوضات باتفاقيتين سريتين ، عقدت الاولى منها بين الدول الثلاث في شهر آذار (مارس) سنة ١٩١٦ . والثانية بين فرنسا وانكلترا ، ـ اتماماً للاتفاقية الاولى ـ في شهر أيـار (مايـو) من السنة المذكورة .

حددت روسيا حصتها ـ بالاتفاقية الاولى ـ بالمضايق والقسـطنطينيـة وبالـولايات الشرقية ، وتركت أمر التصرف في شؤون الولايات العربية إلى فرنسـا وانكلترا ، عـلى أن تؤسس حكومة اسلامية مستقلة في الجزيرة العربية ، وأن تـوضع القـدس والأماكن المقدسة المجـاورة لها تحت ادارة دوليـة ، وفق الشروط التي تتقـرر فيها بعـد بين الـدول الثلاث .

وأما فرنسا وانكلترا فقد حددت حصتها في الاتفاقيـة التي عرفت بـاسم اتفاقيـة « سـايكس ـ بيكو » بـالنسبة إلى المتفـاوضين « مـارك سايكس » الانكليـزي و « جورج بيكو » الفرنسي .

وقد شملت احكام هذه الاتفاقية كيلكيا وسـوريا وفلسـطين والعراق . وقسمت هذه البلاد إلى خمس مناطق ، ثلاث منها ساحلية ، واثنتان داخليتان .

---

(٢) لمزيد من التفاصيل ، انظر : المصدر نفسه ، ص ٢٠١ ـ ٢٢٤ .

وقد لونت المناطق الساحلية ـ في الخارطة الملحقة بالاتفاقية ـ باللون الأحمر والأزرق والأسمر . لذلك عرفت باسم المناطق الحمراء والزرقاء والسمراء . وأما المنطقتان الداخليتان ، فقد تركتا بلا لون ، وعرفتا باسم « منطقة أ » و « منطقة ب » .

وقد شملت المنطقة الزرقاء البلاد الساحلية من بر الشام ، من الناقورة إلى الاسكندرونة ، وتركت لفرنسا .

وشملت المنطقة الحمراء بغداد والبصرة ، وتركت لانكلترا .

وأما المنطقة السمراء ، فقد انحصرت في فلسطين وجعلت منطقة دولية حيادية .

وأما منطقتا « أ » و « ب » فقد نصت الاتفاقية على أن تؤلف فيهما دولة عربية مستقلة ـ أو حلف دول عربية برئاسة رئيس عربي ، على أن يكون مقام ممتاز لفرنسة في منطقة ألف ، ولإنكلترا في منطقة باء . فيكون لكل واحدة من هاتين الدولتين في المنطقة المذكورة حق الأولوية في المشروعات الاقتصادية والقروض المحلية ، وحق الانفراد في تقديم المستشارين والموظفين الأجانب الذين تطلبهم الدولة العربية ، أو حلف الدول العربية ، لتنظيم شؤون تلك المنطقة .

إن الاتفاقية تبيح لفرنسا في المنطقة الزرقاء ، ولإنكلترا في المنطقة الحمراء أن تنشئا نظام الحكم الذي تريانه . وتصرح بأن لهما أن تديرا هذه المنطقة ادارة مباشرة ، أو أن تديراها بالواسطة بعد الاتفاق مع الدولة العربية ، أو حلف الدول العربية المذكور آنفاً .

وتنص الاتفاقية على انشاء ادارة دولية في المنطقة السمراء ، يعين شكلها بعد استشارة روسيا من جهة ودولة الحجاز من جهة اخرى .

وتدخل الاسكندرونة في المنطقة الفرنسية على أن يكون ميناؤها حراً لتجارة الامبراطورية البريطانية ، وتدخل حيفا في المنطقة الانكليزية على أن يكون ميناؤها حراً لتجارة فرنسا ومستعمراتها والبلاد العربية الواقعة تحت حمايتها .

ويتعهد كل من الطرفين المتعاقدين أن لا يتنازل عما له من حقوق في المنطقة المخصصة له ، وأن لا يعطي تلك الحقوق لدولة اخرى ـ سوى للدولة العربية أو لحلف الدول العربية ـ من دون أخذ موافقة الطرف الآخر . كما يتعهد كل من الطرفين بألا يمتلك ـ وألا يسمح لدولة ثالثة بأن تمتلك ـ اقطاراً في ولايات الجزيرة العربية .

هذه الاتفاقية كانت سرية ، وبقيت مكتومة حتى نهاية سنة ١٩١٧ ، حيث اشاع أخبارها الروس ، بعد انهيار القيصرية وقيام البلشفية .

كانت انكلترا عقدت هذه الاتفاقية مع فرنسا في الوقت الذي كانت تفاوض امير مكة المكرمة الشريف حسين « وتعده » بالعمل لضمان استقلال البلاد العربية .

وظلت الدول المتحالفة تعلن على الملأ بأنها لا تطمع في توسيع نطاق حكمها ، وانها تحارب لأجل تحرير الشعوب المغلوبة على امرها . . . حتى بعد عقد هذه الاتفاقية . . ولا سيما بعد اشتراك الولايات المتحدة الامريكية في الحرب .

ب ـ إن دخول ايطاليا الحرب بجانب الدول المتحالفة ـ ضد المانيا والنمسا والدولة العثمانية ـ استوجب اعطاءها حصة من ميراث الدولة الاخيرة . غير أن الحصة التي تم الاتفاق عليها في هذا الشأن كانت خارج البلاد العربية ، في النواحي الغربية الجنوبية من الاناضول .

إن الخارطة (رقم ٣) ، تبين كيفية اقتسام أراضي الدولة العثمانية ـ في الاتفاقيات التي عقدت خلال الحرب العالمية . إن احكام اتفاقية سايكس بيكو ، المتعلقة بالبلاد العربية ، أيضاً تظهر على هذه الخارطة .

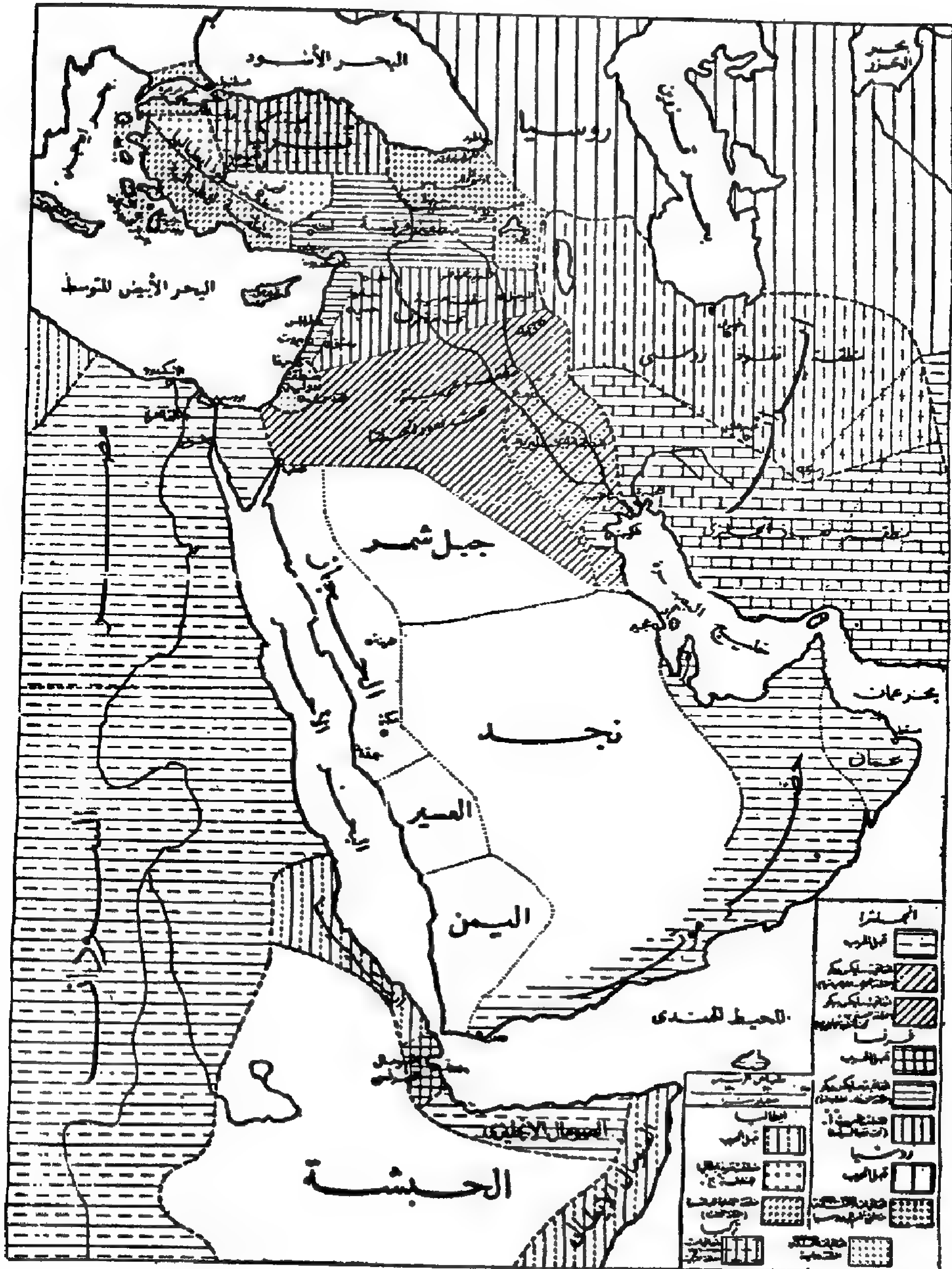
ج ـ واما الحركات الحربية ، فقد سارت بطبيعة الحال وفق ما تقتضيه امكانيات الدول المتحالفة وخططها الاستراتيجية .

ففرنسا كانت هدفاً لهجوم ألمانيا الاساسي ، فأصبحت أهم ميادين القتال . ولذلك ما كانت تستطيع أن ترسل قوى عسكرية إلى خارج بلادها ، وأن تشترك اشتراكاً فعلياً في الحركات الحربية التي ستجري لاخضاع الدولة العثمانية . وروسيا أيضاً كانت عرضة لهجوم الجيوش الالمانية المباشر ، فكانت في حاجة ملحة للاتصال مع حلفائها عن طريق المضائق ، لتستطيع أن تلعب دوراً يؤثر في سير الحرب . ولهذه الاسباب ، ترتب على بريطانيا أن تتحمل وحدها ـ تقريباً ـ أعباء الحرب في الميادين التي تتصل بالدولة العثمانية . كان عليها اولاً : أن تحكم الحصار على السواحل العثمانية ، ثم تسعى إلى فتح الدردنيل لضمان الاتصال بروسيا ، وتعمل كل ما يجب عمله لارغام تركيا على الاستسلام .

وكان رجال الجيش البريطاني رأوا منذ بداية الامر ، أن اسهل وأسلم الطرق لارغام تركيا على الاستسلام ، هي : انزال الجيوش إلى خليج الاسكندرونة لشطر أراضي الدولة المذكورة من وسطها ، غير أن فرنسا عارضت هذه الخطة معارضة شديدة ، لأنها ما كانت في حالة تسمح لها بالاشتراك في تلك الحركات الحربية ، وكانت تعتقد أن احتلال سوريا من قبل الجيوش البريطانية يضعف المكانة التي كانت اكتسبتها هي في تلك البلاد ، ويعرقل تحقيق مطامعها فيها . وبريطانيا عدلت عن

خريطة رقم (٣)

اتفاقيات تقسيم الدولة العثمانية
١٩١٥ - ١٩١٧



١٤ - ٢٢٠٣

تنفيذ الخطة المذكورة ، مراعاة لعواطف الفرنسيين . وعندما فشلت حملة الدردنيل عاد اللورد كيتشنر إلى مشروع الاسكندرونة ، وبذل جهوداً كبيرة لاقناع رجال فرنسا بذلك . غير أن هؤلاء لم يعدلوا عن معارضتهم . ولذلك اضطرت بريطانيا إلى الاكتفاء بتوجيه حملاتها العسكرية على الدولة العثمانية من أطرافها البعيدة عن قلبها : من البصرة من ناحية ، ومن السويس من ناحية اخرى .

فاحتلت بريطانيا العراق ـ بعد حروب طويلة ـ بالجيوش التي نقلتها من الهند ، كما احتلت فلسطين بالجيوش التي حشدتها في مصر .

ومن جهة اخرى ، شجعت « شريف مكة » على العصيان وساعدته على تكوين جيش يستطيع أن يتغلب على الجيوش التركية .

فرنسا ما كانت تحبذ اقدام الانكليز على مفاوضة امير مكة . لانها كانت تشعر بأن الوعود التي ستقدم اليه كان لا بد أن تعرقل تحقيق مطامع فرنسا في سوريا . ومع ذلك ، عندما أعلن الامير الثورة ، اضطرت فرنسا إلى الاعتراف بملكيته على الحجاز ، وفضلا عن ذلك أرسلت بعثة عسكرية لتمثلها لديه .

ورئيس البعثة المذكورة ـ الجنرال بريمون ـ عندما اتصل برجال الثورة ولاحظ ما كان يجيش في صدورهم من نوازع وآمال ؛ رأى من الضروري صيانة البلاد السورية من تأثير الثورة العربية . فاقترح على حكومته أن تعمل لحصر حركات جيش الملك حسين داخل ولاية الحجاز نفسها ، وعدم افساح المجال لها للتقدم نحو الشمال . والتقرب من سوريا(٣) .

غير أن ساسة فرنسا وقوادها العسكريين ، لاحظوا شدة اهتمام البريطانيين بالثورة العربية ، فلم يجدوا ـ في ظروف الحرب العامة ـ مجالاً إلى العمل باقتراح الجنرال المذكور .

فسارت جيوش الثورة العربية ـ بقيادة الامير فيصل ـ نحو الشمال ، واستولت على شرق الاردن ، ومن هناك واصلت الزحف شمالا ـ مدعومة بالجيش البريطاني ـ حتى دخلت دمشق فحمص وحماه فحلب . . وارغمت الجيوش التركية على الجلاء عن البلاد السورية بأجمعها .

ولكن ، خلال هذه الحركات الاخيرة ، كانت المانيا ، والمتفقون معها ـ فقدوا الامل في النصر ، وطلبوا وساطة ويلسون لانهاء الحرب . وفرنسا بعدما تأكدت من

---

(٣) انظر التفاصيل في : ساطع الحصري ، يوم ميسلون : صفحة من تاريخ العرب الحديث (بيروت : مكتبة الكشاف ومطبعتها ، [١٩٤٧]) ، ص ٥٧ ـ ٦١ .

زوال الخطر عن بلادها ، سارعت إلى طلب الاشتراك في احتلال سوريا . فقرر اللنبي ـ القائد العام لقوات الحلفاء في تلك الديار ـ تقسيم البلاد الشامية إلى ثلاث مناطق تدار عسكرياً : المنطقة الجنوبية ، تضم القسم الساحلي من حدود مصر حتى رأس الناقورة ، وتدار من قبل الجيش البريطاني . المنطقة الغربية ، تضم القسم الساحلي اعتباراً من شمال رأس الناقورة ، وتدار من قبل الجيش الفرنسي . والمنطقة الشرقية ، تتألف من ولايتي سوريا وحلب ، وتدار من قبل الجيش العربي ، بقيادة الامير فيصل .

وأعلن اللنبي : ان هذا تدبير اداري محض ؛ اتخذ تمشياً مع قواعد حقوق الدول التي تقضي بادارة « بلاد العدو المحتلة » عسكريا ، حتى عقد الصلح بين المتحاربين ، وصرّح بأن ذلك لن يؤثر على مستقبل تلك البلاد . الذي لا بد من تقريره على مائدة الصلح .

ـ ٣ ـ

بعد الحرب العالمية

أ ـ عندما وقّعت الدولة العثمانية على « اتفاقية الهدنة » في « مودروس » ، كانت أوضاع « الولايات العربية » تتلخص بما يلي :

العراق ـ بأجمعه تحت احتلال الجيش البريطاني .

سوريا ـ مقسمة إلى ثلاثة اقسام : قسمها الساحلي الجنوبي تحت احتلال الجيش البريطاني ، قسمها الساحلي الشمالي تحت احتلال الجيش الفرنسي . اقسامها الداخلية تحت ادارة الجيش العربي .

واما الحجاز ، ونجد ، واليمن . . فقد انفصلت عن السلطنة العثمانية بصورة فعلية ، دون أن تنكب باحتلال دولة من الدول الاوروبية .

ولكن المطامع والنوازع السياسية التي تحوم حول البلاد المذكورة وتتجاذبها ، كانت متضاربة ومتشابكة جدا :

كان هناك أماني الاستقلال والنهوض التي تجيش في صدور رجال الثورة وأحرار العرب .

وكانت الآمال المنبعثة من المبادىء المشهورة التي اعلنها ويلسون وحمل الدول المتحالفة على تأييدها ؛ ومن التصريحات الصادرة عن بعض القواد ـ باسم الحكومة ـ

معلنة بأنهم لم يأتوا إلى البلاد كفاتحين ، انما أتوها كمحررين . .

وكانت هناك وعود بريطانيا المقررة في مكاتبات « حسين وماكماهون » حول استقلال البلاد العربية .

ولكن ـ خلافاً لكل ذلك ـ كانت هناك اطماع فرنسا وانكلترا التقليدية في حكم البلاد المذكورة واستعمارها . واتفاقية سايكس ـ بيكو المعقودة بينهما لتعيين حصة كل منهما .

وفي حومة هذه الامور المتضاربة ، أخذ مؤتمر الصلح ـ المنعقد في باريس ـ على عاتقه تقرير مصير البلاد التي كانت تابعة إلى السلطنة العثمانية ـ ومن جملتها البلاد العربية .

ب ـ من المعلوم أن مقاليد المؤتمر المذكور كانت في ايدي « الاربعة الكبار » : ويلسون ، لويد جورج ، كليمانصو ، واورلاندو . . رؤساء حكومات الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا العظمى وفرنسا وايطاليا .

وكان صوت ويلسون يعلو على أصوات الجميع ، في بادىء الامر . لأن النصر لم يتم الا بفضل اشتراك بلاده في الحرب . فضلا عن أن الولايات المتحدة الامريكية لم تتعرض إلى شيء من أهوال الحرب ، بل خرجت منها وهي أقوى مما كانت عليه قبلاً ، من جميع الوجوه المادية والمعنوية .

وتمسك ويلسون في المؤتمر بمبادئه المعلومة حول حق الشعوب في تقرير مصيرها ؛ وفتح أبواب المؤتمر لسماع مطالب الشعوب وأمانيها(٤) .

وعندما سمع مطالب الوفود العربية ، رأى من الضروري استفتاء الشعب في سوريا ، قبل اتخاذ اي قرار في شأنها .

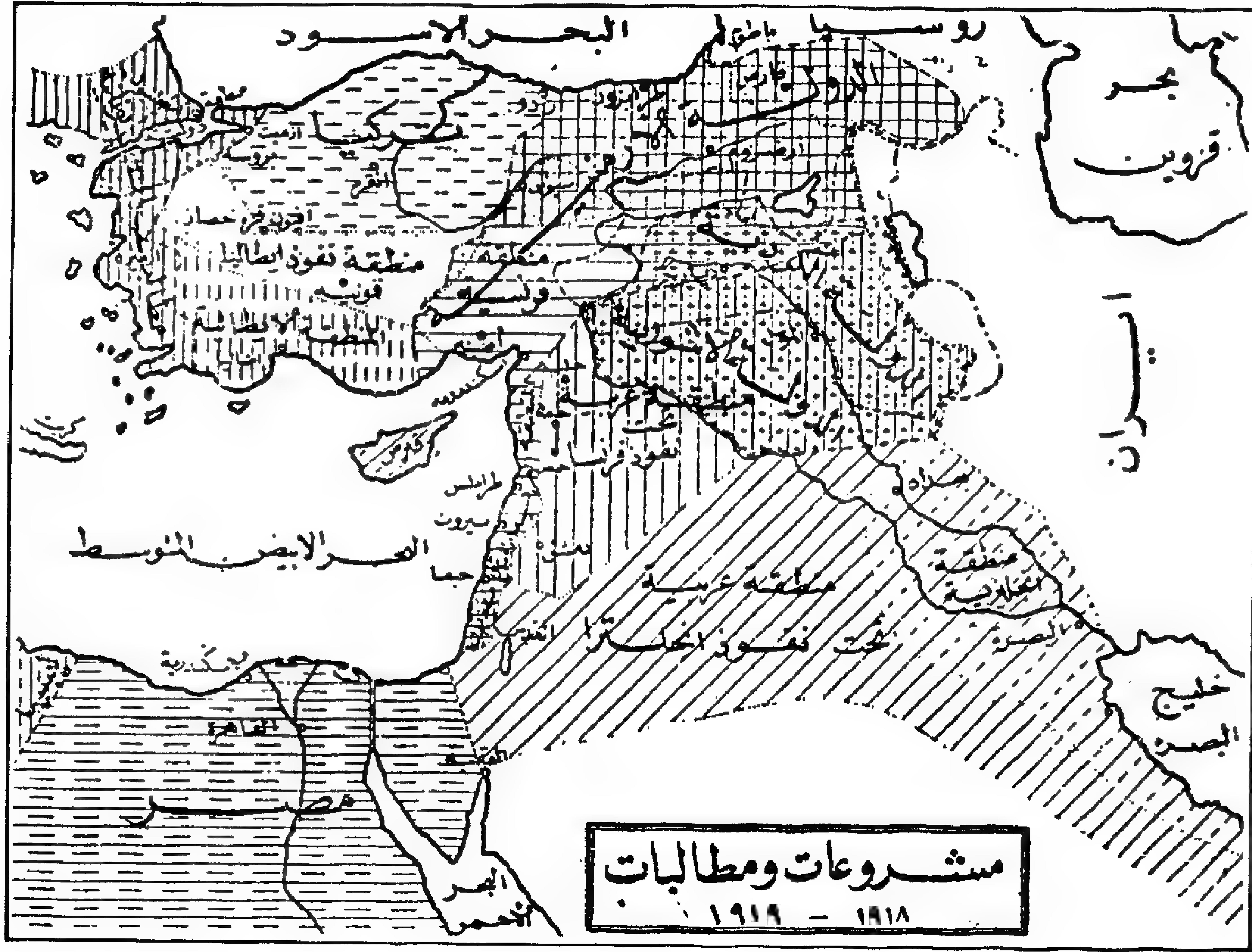
ولكن كليمنصو ولويد جورج ، لم يستصوبا هذا الرأي الذي كان لا بد من أن يعرقل تحقيق مطامعهما المضمرة : وأخذا يماطلان في الامر بحجج شتى ؛ فاضطر ويلسون إلى الانفراد في أمر الاستفتاء ، وارسل لجنة امريكية لاستطلاع مطالب الشعب واحواله .

واللجنة سافرت إلى سوريا ، وقامت بالابحاث اللازمة فيها ، ولكن . . قبل أن

---

(٤) لقد تلقى مؤتمر الصلح،من مختلف الجماعات السياسية ، كثيراً من المطالب والمشاريع ، لتكوين بعض الدول الجديدة . وكان ثلاثة منها تتصل بالبلاد العربية من بعض جهاتها ، فضلا عن انها كانت تتضارب وتتشابك في الكثير من اقسامها ـ كما يتضح من الخارطة (رقم ٤) المطبوعة في الصفحة التالية .

خريطة رقم (٤)



٢٢٠٧ - ١٤

تفرغ من كتابة تقريرها ، تغير الرأي العام في امريكا تغيراً جوهرياً أدى إلى عودة ويلسون إلى بلاده ، فانسحابه من رئاسة الجمهورية . وانتهت الامور السياسية هناك على أساس تقرير مبدأ « عدم التدخل في الشؤون الاوروبية » .

وبذلك تركزت مقاليد مؤتمر الصلح في أيدي لويد جورج وكليمانصو وحدهما - (لأن صوت ايطاليا كان ضعيفاً من حيث الاساس) .

ولكن هذين العاهلين لم يكونا على وفاق تام في أمر « الاقتسام » . في الواقع ، أن اتفاقية « سايكس - بيكو » المعلومة كانت قررت حصة كل منهما من ميراث الدولة العثمانية . غير أن بريطانيا العظمى ، لم تشأ أن تتخلى عن الموصل وعن فلسطين - عملاً بأحكام الاتفاقية المذكورة - بعد أن فتحتهما بجيوشها وركزت حكمها فيهما . فأخذت تقول بوجوب اعادة النظر فيها ، بحجة تغير الاحوال والاوضاع : زعمت أن احكام الاتفاقية المذكورة كانت تقررت مراعاة لمصالح روسيا ومطالبها ؛ وبما أن روسيا خرجت عن صفوف الحلفاء ، اصبح من الضروري اعادة النظر فيها .

وأخذت بريطانيا العظمى تتفاوض وتتساوم مع فرنسا من جديد ، إلى أن اتفقت معها على الاسس التالية :

الموصل تبقى في أيدي بريطانيا ، على أن تعطي لفرنسا حصة من نفطها .

فرنسا تكون حرة في عمل ما تشاء في القسم الداخلي من سوريا أيضاً ، على أن تترك لبريطانيا حرية العمل في كل البلاد التي تقع جنوب درعا .

ج - خلال جريان هذه المفاوضات - سراً - بين فرنسا وبريطانيا ، كانت سوريا حوّلت الادارة العسكرية إلى ادارة مدنية ، وجمعت مؤتمراً يمثل جميع أقسام البلاد الشامية ، ثم أعلنت استقلال البلاد ، - بحدودها الطبيعية - وطلبت جلاء الجيوش الفرنسية والبريطانية من جميع أقسامها .

ولكن فرنسا وبريطانيا ، لم تعترفا بهذا الاستقلال . وبما أنهما كانتا اتفقتا على تسوية خلافاتهما - كما ذكرنا ذلك آنفاً - حملتا مجلس الصلح على اتخاذ قرار نهائي بشأن البلاد المذكورة : « ستكون العراق وفلسطين تحت انتداب بريطانيا العظمى ، وسوريا ولبنان تحت انتداب فرنسا » .

وبعد ذلك ، حشدت فرنسا الجيوش اللازمة في لبنان ، وزحفت منها على دمشق ، فاحتلت سوريا - بعد واقعة خان ميسلون - ، بحجة تنفيذ القرار المتعلق بالانتداب .

بهذه الصورة ، بسط الاستعمار الأوروبي أجنحة سيطرته على جميع البلاد العربية الممتدة بين شواطىء البحر الأبيض المتوسط وجبال ايران .

وبما أن بريطانيا العظمى ، كانت فرضت حمايتها على الامارات والمشيخات القائمة في جنوب الجزيرة العربية وفي سواحل الخليج العربي ، منذ مدة طويلة ، كما أنها كانت أعلنت « الحماية » على مصر ، منذ بداية الحرب . . وبما أن سائر أقسام أفريقيا العربية كانت دخلت ـ قبلاً ـ تحت سيطرة ايطاليا وفرنسا واسبانيا . .

أصبح الاستعمار الأوروبي مسيطراً على جميع البلاد العربية ـ تحت اسم الالحاق أو الحماية أو الانتداب ـ ، من المحيط إلى الخليج والجبال ـ باستثناء الحجاز ونجد واليمن . . وذلك سنة ١٩٢٠ .

د ـ ولكن ، من المعلوم ، أنه بعد ذلك التاريخ ، قامت في البلاد العربية سلسلة طويلة من الثورات ، انتهى معظمها إلى التحرر من الحكم الأجنبي والسيطرة الاستعمارية ، وذلك في تواريخ مختلفة . والآن ، لم يبق من البلاد العربية تحت الحكم الأجنبي سوى الجزائر من جهة ، والجنوب العربي والخليج العربي من جهة اخرى .

هذا ، والثورة البطولية التي يخوض غمارها الجزائريون منذ سبع سنوات لا تترك مجالاً للشك في أن تحررها لن يتأخر كثيراً ؛ كما أن اليقظة القومية التي صارت تدب في جنوب الجزيرة العربية والخليج ، تجعلنا نأمل أملاً قوياً بأن تحرر تلك البلاد العربية ايضاً سيتم في وقت غير بعيد .

خاتمة(*)

وقبل أن اختتم هذا البحث ، أرى أن اشير إلى الحقيقة التالية :

إن الاستعمار الأوروبي الذي جثم طويلاً على صدور مختلف الاقطار العربية ، قد خلّف ، قبل أن يزول ، كثيراً من البذور والآثار الضارة .

وأنا اعتقد أن أضر وأخطر هذه البذور والآثار ، كان : تجزئة البلاد إلى دول ودويلات عديدة ، وفصل بعضها عن بعض بحدود مصطنعة ، وتوجيه كل منها اتجاهاً يختلف عن اتجاه غيرها . . وبالنتيجة : تهيئة البيئة الصالحة لتنمية « روح الاقليمية » في كل واحدة منها .

(*) ان تركت « الصهيونية » خارج نطاق بحثي هذافلأنها« حركة استعمارية من نوع خاص » ، تختلف عن « الاستعمار الأوروبي من وجوه عديدة ، وإن كانت وليدته ورضيعته المدللة . وقد اشتركت ـ ولا تزال تشترك ـ فيها ، وفي تغذيتها وتقويتها ، امريكا مع أوروبا ، انها يجب أن تكون موضوع بحث خاص ، مستقل عن بحث « الاستعمار الأوروبي » هذا .

إني كنت عبرت عن رأيي هذا ، في الكلمة التي صدرت بها كتابي « العروبة أولاً » ، تحت عنوان « ما أغربنا ! » سنة ١٩٥٤ .

أود أن اكرر تلك الكلمة هنا ، ختاماً لهذا البحث :

إننا ثرنا على الانكليز ، ثرنا على الفرنسيين . . .

ثرنا على الذين استولوا على بلادنا ، وحاولوا استعبادنا . . .

كررنا الثورات الحمراء عدة مرات ، وواصلنا الثورات البيضاء عدة عقود من السنين . . .

وقاسينا في هذا السبيل ألواناً من العذاب ، وتكبدنا أنواعاً من الخسائر ، وضحينا كثيراً من الأرواح . . .

ولكنا :

عندما تحررنا من نير هؤلاء . . أخذنا نستقدس الحدود التي كانوا أقاموها في بلادنا ، بعد أن قطعوا أوصالها . . .

ونسينا ان تلك الحدود ، إنما كانت حدود « الحبس الانفرادي » ، و« الاقامة الاجبارية » التي كانوا فرضوها علينا . . ! . . .

الأرض والانسان

إن مسألة « تأثير المناخ وسائر الأحوال الجغرافية ، في الأحوال البشرية والاحداث التاريخية » ، أثارت تأملات الكثيرين من الفلاسفة والعلماء ، فصارت موضوع ابحاث وكتابات متنوعة ، منذ القرون الأولى .

وهذه الأبحاث نشطت ، وتوسعت ، وتنوعت ـ بوجه خاص ـ منذ أواخر القرن الماضي ؛ وكوّنت « فروع علوم » جديدة سميت بأسماء خاصة ، مثل :

انتروبوجغرافيا	Anthropogéographie
سوسيوجغرافيا	Sociogéographie
جيوسوسيولوجيا	Géosociologie

وفضلاً عن ذلك ، فإن هذه الابحاث لم تبق محصورة في ميادين النظريات ، بل تعدت ذلك إلى ميادين التطبيقات في شؤون الحرب والسياسة ، فكوّنت فرعين عمليين هما :

جيوبوليتيك	Géopolitique
جيوستراتيجي	Géostratégie

والمؤلفات التي دوّنت نتائج هذه الابحاث المختلفة ، تضمنت كثيراً من الحقائق الهامة ، ولكنها لم تخل من الآراء الخاطئة والنظريات الواهية ذلك لأن بعض الباحثين كان يتسرع في « التعميم » ، ويزعم أن ما شاهده في بعض الأمكنة وبعض الأزمنة ، ينم عن « قانون عام » ، يشمل سائر الأمكنة والأزمنة . وينزلق ـ لهذا السبب ـ إلى مهاوي الأغلاط ، بطبيعة الحال .

كما أن بعض الباحثين كان يتأثر بالاعتبارات السياسية ، وينجذب نحو الآراء والنظريات التي تلائم مصالح بلاده وتدعم نزعاتها السياسية ، ويتباعد بذلك عن مناحي الابحاث العلمية السليمة .

وأمثال هذه النزعات السياسية لم تتجل في الابحاث التطبيقية فحسب ، بل كثيراً ما سيطرت على الابحاث النظرية البحتة ، التي تبدو مجردة عن الغايات النفعية أيضاً .

مثلاً : الآراء والنظريات التي نشرها « فردريك راتسل » الالماني ، لم تنجُ من تأثيرات « مطالب السياسة الالمانية » التي كانت معروفة في زمانه ، وذلك على الرغم من سعة أبحاثه الجغرافية ، وشدة نزعاته العلمية .

كما أن الآراء والنظريات التي سردها « هالفورد ماكيندر » الانكليزي ، صارت انعكاساً لمتطلبات « سياسة الامبراطورية البريطانية » في عهد وصولها إلى أوج العظمة والاتساع ، وذلك بسبب انغماسه في تلك السياسة بصورة فعلية .

ولهذه الأسباب أقول : أن معرفة الحقائق في هذه القضايا ، تتطلب تمحيص الآراء والنظريات المسرودة في المؤلفات المذكورة بنظرات انتقادية علمية جدية .

إني كنت لاحظت ـ منذ مدة غير قصيرة ـ أن الآراء والنظريات الخاطئة عن « تأثير البيئة الطبيعية في الشؤون البشرية » صارت تسيطر على اقلام الكثيرين من كتاب العرب ـ في ميادين الأدب والعلم والسياسة : صار عدد غير قليل منهم يتبنى كل ما يصل إلى علمه عن هذه الآراء والنظريات على علاتها ، دون أن يتعمق في درس تفاصيلها . أو يلاحظ ظروف نشرها ، ودون أن يتتبع ما قام حولها من مناقشات ، وما أدخل عليها من تعديلات وتصحيحات نتيجة تلك المناقشات .

ولذلك رأيت أن ألفت الأنظار إلى خطأ هذه الاتجاهات الفكرية ، اولا ـ سنة ١٩٥٢ ـ في كتابي « العروبة بين دعاتها ومعارضيها » ، ثم ـ سنة ١٩٥٥ ـ في كتابي « دفاع عن العروبة » . وذلك أولاً خلال نقدي لآراء انطون سعادة ، ثم بمناسبة نقدي لفكرة « الشرق الأوسط »(*) .

ولكني لاحظت ـ منذ ذلك التاريخ ـ ان هذه النظريات الخاطئة صارت تسيطر على دراسات البعض من أساتذة الجامعات ، حتى أنها أخذت توجه كتاباتهم المتعلقة بالقومية العربية .

(*) ساطع الحصري [أبو خلدون] : العروبة بين دعاتها ومعارضيها (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٥٢) ، ص٧٩ ـ ٨١ و١٣١ ـ ١٣٥ ، ودفاع عن العروبة (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٥٦) ، ص٥٢ ـ ٦١ و١١٠ ـ ١٤٢ .

فقد تعددت الكتب والمقالات التي تزعم أن البيئة الطبيعية تقرر تاريخ الأمة ، وتوحي إلى القراء الاعتقاد بنوع من « الحتمية » ، بل « القدرية » ، الجغرافية .

ولذلك رأيت أن أتناول هذه القضايا ـ بتفصيلات وافية ـ في هذا الكتاب . فانتقدت كتاب الدكتور جمال حمدان ، من جراء استرساله في ربط أمور القوميات بخصائص الجغرافيا الطبيعية ، ثم كتبت المقالات التالية ، لاعطاء فكرة اجمالية عن تاريخ هذه الآراء والمذاهب ، مع نقد نظرية « الحتمية الجغرافية » .

نظرات تاريخية

ـ ١ ـ

أ ـ إن الآراء المتعلقة بتأثير الطبيعة والمناخ في الأمور البشرية ، بدأت تظهر في المؤلفات الفلسفية منذ القرون الاولى . فإن بقراط وافلاطون وارسطو كانوا في مقدمة الباحثين في هذا التأثير .

وبعد ذلك ، ظلت أمثال تلك الآراء والابحاث تتكرر وتتوسع في مؤلفات الكثيرين من الفلاسفة ، ولا سيما في كتب فلاسفة التاريخ .

انا لن استعرض هنا كل ما قاله الفلاسفة في هذا المضمار ، خلال القرون المختلفة . بل سأكتفي بإلقاء نظرة سريعة الى ما كان قاله « مونتسكيو » في ذلك ، في كتابه « روح القوانين » المنشور سنة ١٧٤٨ . لأن المفكر المشار اليه كان أكثر الفلاسفة توسعاً في هذه الابحاث وأشدهم مغالاة في تعليل الأمور البشرية بتأثير الأحوال الطبيعية . فقد خصص نحو ثمانين فصلا من فصول مؤلفه المذكور لبحث هذه التأثيرات . فمعرفة البعض مما قاله مونتسكيو في هذا المضمار ، تغنينا عن الرجوع إلى ما قاله أسلافه قبلا .

أنقل فيما يلي بعض النماذج من آراء مونتسكيو في هذا الشأن .

« إن سكان البلاد الحارة يكونون جبناء ، مثل الشيوخ ، في حين أن سكان البلاد الباردة يكونون شجعان ، مثل الشبان . . .

« حساسية الانسان للذة والألم ، تكون ضعيفة في البلاد الباردة ، وأقوى من ذلك في البلاد المعتدلة ، وتصل إلى درجة الافراط في البلاد الحارة . . .

« سكان البلاد الباردة يمتازون بكثرة الفضائل ، وقلة المفاسد ، وقوة الصراحة ، وقلة الأنانية . فإننا ، كلما انتقلنا من الشمال إلى الجنوب ، نكون قد تباعدنا عن مناطق الاخلاق الفاضلة ، فشاهدنا

أمماً تنقص فيهم روح التشوف والاقدام والكرم ، ويزداد فيهم الكسل والأنانية ، وتتفشى بينهم المفاسد والجرائم . . .

« أقوام الشمال تتغلب دائماً وابداً على اقوام الجنوب . . .

« الحرية والديمقراطية لا تتأسس إلا عند امم الشمال . وأما أمم الجنوب فتتصف بالعبودية والاستسلام ، بوجه عام . كما أن دولها لا تعرف معنى للحرية والديمقراطية ، فتكون مستبدة وظالمة ، بدون استثناء . . .

« إن المناخ هو الذي عين وقرر الحدود الفاصلة بين بلاد الديانة الاسلامية وبلاد الديانة المسيحية . .

« إن تأثير المناخ ، تجلى حتى في تقرير الحدود بين فرعي المسيحية ، أي : بين الكاثوليكية والبروتستانتية . . .

« عدد التكايا والاديرة ـ مثل عدد الرهبان والدراويش ـ يزداد بازدياد حرارة الاقليم . . . » .

إن كتاب مونتسكيو مليء بمزاعم مماثلة لهذه ، في أمر تعليل الأمور البشرية بتأثير الطبيعة .

ولكن بطلان هذه المزاعم لا يحتاج إلى شرح طويل : فإن الابحاث التاريخية والاجتماعية تدل دلالة قاطعة على أن الجبن والشجاعة ، والفضيلة والأنانية . . مثل سائر مظاهر الحياة الاخلاقية تتبع سلسلة طويلة ومتشابكة من العوامل ، ولذلك تختلف من مدينة إلى مدينة في الأقليم الواحد ، ومن حي إلى حي في المدينة الواحدة ، ومن دار إلى دار في الحي الواحد ، كما أنها تختلف من عصر إلى عصر في المدينة الواحدة ، وفي الأقليم الواحد . وأما الأديان والمذاهب ، فلا تتقيد بأقاليم معينة ، بل تنتشر في شتى الاقاليم ، كما أنها تتوسع في بعض الأقاليم ، وتنحسر عن بعض الاقاليم ، بتوالي العصور .

فتعليل امثال هذه الأحوال الاجتماعية بتأثير الطبيعة والمناخ ، يبعدنا عن ادراك حقائق الأمور(٦) .

ب ـ إن اخطاء مزاعم مونتسكيو هذه ، كانت لفتت انظار البعض من معاصريه ، وحملتهم على نقده في حياته ، وكان « فولتير » المشهور على رأس هؤلاء المنتقدين .

---

(٦) تفاصيل آراء مونتسكيو ومنتقديه في هذا المضمار في « بحث ابن خلدون ومونتسكيو » من كتابي : دراسات عن مقدمة ابن خلدون (القاهرة : دار المعارف ، ١٩٥٣) ، ص ٢٢٠ ـ ٢٢٩ .

ومع هذا ظل بعض الفلاسفة يؤمنون ـ مثله ـ بتبعية الشؤون البشرية إلى الطبيعة الجغرافية .

ربما كان أبرز هؤلاء ، من حيث التمسك بهذا الاعتقاد ، هو الفيلسوف الفرنسي فيكتور كوزن Victor Cousin (١٧٩٢ ـ ١٨٦٧) فإنه تطرق إلى هذه القضية في المقدمة التي كتبها لمؤلفه الضخم « تاريخ الفلسفة » . حيث قال :

« نعم ـ أيها السادة ! . . اعطوني خارطة بلد ما ، واعلموني تضاريسها ، مياهها ، مناخها ، رياحها ، وكل معالم جغرافيتها الطبيعية ، واطلعوني على محصولاتها الطبيعية ، مجموعة نباتاتها وحيواناتها . . . وأنا اتعهد بأن أقول لكم ـ مقدماً ـ ماذا سيكون « انسان ذلك البلد » ، وماذا سيكون الدور الذي سيلعبه في التاريخ ، . . ليس بصورة عارضة ، بل بالضرورة . . وليس في عهد من عهود التاريخ ، بل في جميع أدوار التاريخ . . . كما أقول لكم في آخر الأمر ، ماذا ستكون الفكرة التي سيدعو إلى تمثيلها . . . » .

ولكن هذه المزاعم لا تستند إلى وقائع ثابتة ، وتجانب الحقيقة مجانبة كلية .

فإن نظرة واحدة إلى تاريخ بلاد اليونان ـ مثلاً ـ تكفي لاظهار بطلان تلك المزاعم الى العيان :

من المعلوم أن جغرافية بلاد اليونان الطبيعية لم تتغير طوال عصور التاريخ المدون . ومع هذا ، قد تعرضت أحوال سكانها العقلية والاجتماعية والسياسية إلى تغيرات وتطورات كثيرة وهائلة . تلك البلاد التي كانت مولداً ومنبتاً لما سماه أرنست رينان بـ « المعجزة اليونانية » . . لم تتمتع بحياة فكرية زاهرة إلا مدة عصور معدودة . انها كانت ـ قبل ذلك ـ موطناً لقبائل همجية ، وصارت بعد تلك العصور الزاهرة مسرحاً لحياة الركود والخمول والانحطاط . . حتى اصبحت ـ في عصر من العصور الاخيرة مرتعاً لقطاع الطرق الذين عرفوا باسم « حرامية الجبال » . وذلك قبل أن تبعث الأمة اليونانية من رقدتها الطويلة ، فتأخذ مكاناً يليق بماضيها بين الأمم العصرية .

ولا حاجة إلى القول أن تغير الأحوال على هذا المنوال لم يكن من الأمور الخاصة ببلاد اليونان ، بل له أمثال كثيرة جداً في تواريخ مختلف بلاد العالم .

فالقول ـ والحالة هذه ـ بأن « الجغرافيا » تقرر خصائص الأقوام وتعين تواريخ الدول ، لا يتفق مع الحقائق الثابتة ، بوجه من الوجوه .

ج ـ ومن الغريب أن عالم الطبيعيات المشهور « بوفون » Buffon (١٧٠٧ ـ

١٧٨٨) كان فهم علاقة الانسان بـالأرض بصورة أحسن بكثـير مما فهمهـا مونتسكيـو وكوزن . لأنه وصف تأثير الانسان في الأرض وصفاً رائعاً ، إذ قال :

« منذ نحو ثلاثين قرناً من الزمان ، انضمت قدرة الانسان إلى قدرة الطبيعة . وبفضل ذكائه : نشأت صنوف الحيوانات الأهلية ، وخضعت لحكم الانسان ، وصارت تطيعه على الدوام . وقد جُفِّفت المستنقعات ، وحُصرت مجاري الأنهر ، وأزيلت الجنادل . . وفتحت المماشي والميادين الواسعة بين الغابات . . ازدانت الحقول بالمزروعات والمغروسات . فأصبح وجه الأرض ـ بأجمعه ـ يحمل طابع قدرة الانسان . تلك القدرة التي ـ وإن كانت تـابعة إلى قـدرة الطبيعـة ـ كثيراً مـا عملت أكثر منهـا ، وعلى كل حال ساعدت عمل الطبيعة مساعدة رائعة . .

« والإنسان هو الكائن الحي الوحيد الذي يستطيع أن يعيش ويتكاثر في كل اقاليم الأرض بدون استثناء » .

ولا شـك في أن تـأثـير الانسـان في الأرض يجب أن يـلاحظ بجـانب تـأثـره من الأرض .

ـ ٢ ـ

أ ـ إن أبحاث « تأثـير الأرض في الانسان » لم تبق تحت احتكـار الفلاسفـة ، بل صـارت تجذب اهتمـام علماء الجغرافيـا أيضاً ، وذلـك منذ الـربـع الأخـير من القـرن الماضي ، بوجه خاص .

وطبيعي أن هؤلاء لم يرخوا العنان إلى التأملات المجردة في هذا الميدان ـ كما كان فعل الفلاسفة ـ ، بل تقيدوا في ابحاثهم هذه بقيود الواقعات ، ولـذلك استـطاعوا أن يكتشفوا كثيراً من الحقائق .

ومع هذا ، فإنهم لم يسلموا تماماً من نزعة « المغالاة في تقدير مبلغ تأثير العوامـل الجغرافية في الشؤون البشرية » ، ولذلك انزلق طائفة منهم إلى آراء ونظريات خاطئة ، تارة مدفوعين بروح التسرع في التعميم ، وطوراً منقادين إلى جاذبية السياسة ، وطـوراً آخر متأثرين بهذين العاملين في وقت واحد .

ب ـ إن اول عالم جغرافي أقدم على القيام بأبحـاث واسعة النـطاق لمعرفـة وجوه تأثير الأحوال الجغرافية في الشؤون البشرية ـ وتوصل الى احكام ونظريات هامة في هذا الميدان ـ كان الاستاذ الألماني « فردريك راتسل » F.Ratzel (١٨٤٤ ـ ١٩٠٤) .

لقـد نشـر ، سنـة ١٨٨٢ كتـابـاً ضخـماً بعنـوان « أنتـرويـو جيـوغـرافي » Anthropogéographie يعني« الجغرافيا البشرية » . ثم أصدر له مجلداً ثانياً سنة ١٨٩٢ .

وبعـد ذلك وسـع أبحاثـه هذه وأصـدر عنها طبعـة جديـدة ، سنة ١٨٩٧ . وفي نفس السنة نشر كتاباً في « الجغـرافيا السيـاسية » عـلى أساس تفسـير وتعليل الـواقعات . ثم اصدر سنة ١٩٠٠ كتيباً بعنوان « البحر كمصدر عـظمة للدول » . وفي نفس السنـة ، نشر في « حولية علم الاجتماع » Année Sociologique ـ التي تصـدر في باريس ـ مقـالة هامة ، تحت عنوان « الأرض والمجتمع والـدولة » ، عـرض فيها زبـدة النظريـات التي كان قد توصل اليها من ابحاثه الشاملة والطويلة .

إن المؤلفـات المذكـورة احتوت كثيـراً من المعلومــات الجغـرافيـة والاتنـوغـرافيـة واظهرت عدداً غير قليل من الحقائق الهامة . ولكنها لم تخـل من بعض الآراء والأحكام الخاطئة .

ج ـ إن أبحاث راتسل ومؤلفاته أوجدت حركة فكرية قوية في المانيا ، ووجدت كثيراً من الانصار والتلاميذ ، الذين صاروا يقتدون به في أبحاثهم المختلفة .

وقد توسع هؤلاء الأخلاف ـ بوجه خاص ـ في النواحي السيـاسية من الجغـرافيا البشـرية . ورأوا أن يسمـوا هذه الأبحـاث الجديـدة باسم خـاص ، فـوضعـوا كلمـة « جيوبوليتيك » Géopolitik للدلالة على هذا الفرع من العلوم الجغرافية .

وبعد الحرب العالمية الأولى ، أسس أحد تلاميذ راتسل « كارل فون هافشهوفر » K.Von Haushofer معهداً خاصاً للدراسات الجيوبوليتكيـة ، وأخذ يصـدر مجلة خاصـة بهذا النوع من الابحاث .

د ـ ولكن آثار وأصداء أبحـاث ونظريـات راتسل لم تبق منحصـرة بألمـانيا . بـل تعدتها إلى بلاد اخرى ، ولا سيا إلى امريكا .

وقـد تولت البـاحثـة الامــريكيـة « ميس ألن تشـرتشـل سمبـل » Ellen Churchill Semple (١٨٦٣ ـ ١٩٣٢) نشر آراء راتسل مع تطبيقهـا على أحـوال امــريكـا بوجـه خـاص . فقد نشـرت أولاً ـ سنة ١٩٠٣ ـ كتـاباً بعنـوان « تاريـخ امـريـكـا ، وعوامله الجغرافية » . ثم نشرت سنة ١٩١١ ؛ كتاباً أشمل موضوعاً من ذلك ، بعنوان « تـأثير البيئة الجغرافية » وصرحت تحت العنوان المذكور بأنـه « مؤسس على مـذهب راتسل في الأنتروبوجغرافيا » .

Influence of geographical environment, on the basis of Ratzel system of Anthropogeography.

وقد اعقبها في امثـال هذه الابحـاث ، في امـريكـا علماء عديـدون وكان أقـدمهم وأشهرهم « ألسوورث هنتنجتون » Ellswarth Huntington .

هـ ـ وأما في انكلترة ، فأول وأهم الباحثين في هذه الأمور كان السير « هالفورد ماكيندر » Halford Mackinder (١٨٦١ ـ ١٩٤٧) .

إنه كان من علماء الجغرافيا ، ولكنه صار في الوقت نفسه من رجال السياسة . وقد تولى أعمالاً هامة ، في داخل البرلمان وخارجه ، حتى أنه صار مندوباً سامياً في اوكرانيا ، عندما احتلها الحلفاء ، خلال التفتت السياسي الذي حدث في روسيا ، عقب قيام الثورة البلشفية .

لقد اشتهر ماكيندر في عالم العلم ، أولاً ، بالكتاب الذي نشره سنة ١٩٠٣ ، عن « الجزر البريطانية وبحارها » .

ثم نشر سنة ١٩٠٤ مقالة تحت عنوان « المحور الجغرافي للتاريخ » . Geographical Pivot of History في مجلة الجمعية الجغرافية البريطانية .

وبعد ذلك وسع الآراء والنظريات الأساسية التي كان عرضها في المقالة المذكورة ، بتفاصيل اوفى ، في كتاب نشره سنة ١٩١٩ ، بعنوان « المثل الديمقراطية وحقائقها » .

فقد اشتهر الكتاب المذكور ، واعيد طبعه عدة مرات .

وقد تولى توسيع نظريات ماكيندر واتمامها ، انكليزي آخر ، هو « فيرجريف » Fairgreeve .

و ـ في فرنسا أيضاً ، اتخذ علماء عديدون قضية « تأثير الجغرافيا في الأمور البشرية » موضوع أبحاث ودراسات خاصة ، ونشروا عنها كثيراً من الكتب والمقالات ، تحت عنوان « الجغرافيا البشرية » Géograghie humaine .

وكان في مقدمة هؤلاء الجغرافيين « فيدال دولابلاش » Vidal de la blach (١٨٤٥ ـ ١٩١٨) و« جان برون » Jean Bruhnes (١٨٦٩ ـ ١٩٣٠) .

كما اشتهر « أليزه ركلوس» Elisée Reclus (١٨٣٠ ـ ١٩٠٥) بمؤلفه الضخم « الانسان والأرض » L'homme et la Terre .

ـ ٤ ـ

أ ـ إن مسألة « تأثير الأحوال الطبيعية في الأمور البشرية » أثارت اهتمام علماء الاجتماع أيضاً ، بطبيعة الحال .

فإنهم ، عندما اخذوا يدرسون احوال المجتمعات البشرية ويستقصون عوامل تطورها ، رأوا من الضروري أن يدرسوا « البيئة الطبيعية » التي يعيش فيها كل نوع من أنواع تلك المجتمعات .

فريدريك لوبلاي F. Le Play (١٨٠٦ ـ ١٨٨٨) وأدمون ده مولان E.Demoulin (١٨٥٢ ـ ١٩٠٧) ، وفيكتور برانفورد Victor Branford (١٨٤٤ ـ ١٩٠٣) وباتريك جد Patrik Gedde (١٨٥٤ ـ ١٩٣٢) كانوا في مقدمة هذا الرهط من الباحثين . فانهم عندما وضعوا خططهم العلمية لدرس المجتمعات البشرية ، وقاموا بأبحاث اجتماعية وفقاً لتلك الخطط ، أفردوا مكاناً خاصاً للبيئة الطبيعية ، في تلك الأبحاث .

هذا ، ومن جهة اخرى ، كان من الطبيعي أن يلتفت علماء الاجتماع إلى الآراء والنظريات التي أبداها علماء الجغرافيا حول هذه المسألة ، ويسلطوا عليها أنوار أبحاثهم الاجتماعية ، لاظهار أوجه الخطأ والصواب فيها .

وفعلاً ، قد خصص « أميل دوركهايم » Emile Durkheim (١٨٥٨ ـ ١٩١٧) ـ مؤسس المدرسة الفرنسية المشهورة في علم الاجتماع ـ فصلاً لذلك في « حولية علم الاجتماع » L'Année Sociologique التي تولى نشرها ، منذ اواخر القرن الماضي . وقد بدأ يستعرض آراء راتسل الألماني ـ الذي ذكرته آنفاً ـ ويعلق عليها ، اعتباراً من سنتها الاولى . انه قدر أبحاث « راتسل » حق قدرها ، ومع انه وجد فيها كثيراً من الأخطاء ، قد اعتبر تلك الأخطاء من « الأمور الطبيعية التي تحدث عند بدء استكشاف الحقائق في ميادين علمية جديدة » . ولذلك دعا إلى متابعة تلك الأبحاث ، واعتبرها جزءاً من « المرفجة الاجتماعية » .

وبعد ذلك ، تعددت وتوالت أبحاث علماء الاجتماع في هذا المضمار ، في مختلف البلاد ، تارة عن طريق الدرس المباشر ، وطوراً عن طريق تبني أبحاث علماء الجغرافيا أو انتقادها .

ولذلك ، قد أفرد « سوروكين » Sorokin ـ الروسي المتأمرك ـ في كتابه « النظريات السوسيولوجيةالمعاصرة» ـ الذي نشر سنة ١٩٢٨ ـ فصلاً خاصاً بما سماه « المذهب الجغرافي في علم الاجتماع » ، استعرض وانتقد فيه أهم الآراء والنظريات المتعلقة بهذه المسألة .

والآن ، نستطيع أن نقول : أن مؤلفات « علم الاجتماع » العامة تخصص ـ بوجه عام ـ فصلاً لأبحاث « البيئة الطبيعية والمجتمع البشري » ، تظهر فيه وجوه التأثير والتأثر ، أي : التفاعل ، بين البيئة والمجتمع .

ب ـ غني عن البيان ان صنوف العلماء الذين أشرت اليهم آنفاً ـ علماء الجغرافيا وعلماء الاجتماع ـ ما كانوا يكتفون بدرس مسألة « البيئة والمجتمع » كما تتجلى في الأحوال الحاضرة ، بل كانوا يضطرون إلى تشميل أبحاثهم على أحوال العصور الماضية ، ولذلك كانوا يستعينون ـ على الدوام ـ بالمعلومات والأبحاث التاريخية .

وطبيعي أن علماء التاريخ أنفسهم لم يبقوا غير مكترثين بهذه المسائل ، بل صاروا يلقون عليها اضواء ابحاثهم التاريخية .

ولهذا السبب ، نجد : أولاً في مؤلفات « فلاسفة التاريخ » ، ثم في مؤلفات « التاريخ » بوجه عام ، بحوثاً جغرافية تصف مسارح الاحداث التاريخية ، وتتطرق إلى تأثير العوامل الطبيعية في تلك الاحداث .

ج ـ يتبين من كل ما سبق ، ان مسألة « الأرض والانسان » أو « البيئة والمجتمع » ، صارت موضوع أبحاث علم الاجتماع والتاريخ والجغرافيا .

إن تضافر ابحاث هؤلاء كان ضرورياً ، لكي يتيسر درس هذه المسألة المعقدة ، دراسة عميقة شاملة من جميع الوجوه المختلفة .

وأرى من المفيد أن أذكر في هذا المقام ما قاله المؤرخ المفكر الفرنسي « هانري بر » Henri Berr في هذا المضمار .

من المعلوم أن العالم المشار إليه تولى رئاسة الاختصاصيين الذين ألفوا كليات « تطور البشرية » L'Evolution de l'humanité ، ودأب على كتابة مقدمة كل مجلد من مجلداتها .

وقد جاء في المقدمة التي كتبها للمجلد الذي يحمل عنوان « الأرض وتطور البشرية » La terre et l'évolution لمؤلفه لوسيان لوفبور « Lucien Lefebur ال العبارات الصريحة التالية :

« ان مسألة تأثير البيئة ، لا يمكن أن يختص بها الجغرافي الصِّرف . لأن الجغرافي الصرف ـ الجغرافي المتجغرف ـ Le géographe géographisant يميل إلى أحد الأمرين : إما لا يكترث بالتاريخ ، وإما ينظر إليه من خلال الجغرافيا . دراسة هذه المسألة المعقدة ، يجب أن يقوم بها جغرافي مؤرخ ، أو مؤرخ جغرافي ، على ان يكون ـ فضلاً عن ذلك ـ من دارسي علم الاجتماع » .

ومهما كان الأمر ، فإن تضافر الأبحاث الاجتماعية والتاريخية والجغرفية التي قام بها العلماء حول هذه المسألة ساعد كثيراً على غربلة الآراء واستجلاء الحقائق ، وأدى إلى نتائج يمكن أن تعتبر « صائبة وعملية » .

إني سأعرض فيما يلي ، أهم هذه النتائج ، وهي مسألة « الحتمية الجغرافية » .

نظرية الحتمية الجغرافية

- ١ -

أ ـ ما هو مدى تأثير العوامل الجغرافية في الأحوال الاجتماعية والأحداث التاريخية ؟

هل يصل هذا « التأثير » إلى حد « التحتيم » ؟

هل تتحكم العوامل الجغرافية المختلفة في مصائر الأمم ، وتوجّه تاريخها اتجاهاً محتوماً ؟

لقد أجاب بعض الباحثين عن هذه الأسئلة بالايجاب .

وكان « فردريك راتسل » الألماني ـ الذي يعتبر الأب الأول للجغرافيا البشرية ـ في مقدمة هؤلاء .

لأنه اعتبر الأرض الأساس الأول للحياة الاجتماعية .

وقد زعم أن الانسان « فردي الطبع » . وقال : ان كل فرد من الأفراد الذين يؤلفون المجتمع يكون مستقلاً في حد ذاته ـ حاكماً لنفسه بنفسه ـ . وأما ارتباطه بالأفراد الآخرين فلا يتم إلا بواسطة الأرض .فالارض ، هي « الرابطة الأساسية الوحيدة » التي تضمن « التماسك » بين أفراد الشعوب .

وهذه النظرية ـ نظرية اعتبار الأرض العامل الأساسي والرابطة الأصلية في تكوين المجتمعات البشرية ـ ، كان من الطبيعي أن تدفع « راتسل » إلى مهاوي المغالاة في تقدير قوة العوامل الجغرافية ، وتوصله إلى حد الاعتقاد بما يسمى « حتمية التأثيرات الجغرافية » .

وفعلاً ، عندما أراد أن يظهر شدة تأثير العوامل المذكورة في الشؤون البشرية الحالية والماضية ـ في المقالة التي نشرها في حولية علم الاجتماع والتي لخص فيها أهم آرائه الأساسية ـ قال بكل صراحة :

« إن الأرض ، هي التي تنظم مقدرات الشعوب ، بعنف أعمى » .

ب ـ ولكن الأبحاث العلمية والاجتماعية ، لا تقر هذه الآراء ، بوجه من الوجوه :

أولاً ـ قد ثبت من هذه الأبحاث العلمية أن الروابط الاجتماعية هي « روابط معنوية » في الدرجة الأولى . و ـ كما قال « اميل دوركهايم » (١٨٥٨ ـ ١٩١٧) ان مشاعر الأفراد ترتبط بعضها ببعض ارتباطاً مباشراً ، بروابط أصلية تماماً . روابط أصلية ، لا تمت إلى الأرض بأية صلة » .

فلا مجال للشك في أن للروابط الاجتماعية جذوراً كثيرة وعميقة في النفس البشرية .

وأما الأرض ، فلا تنضم إلى تلك الروابط ؛ إلا بعد تكوّن المجتمعات وتقدمها ، فلا تكون أعم تلك الروابط ، ولا أهمها .

لذلك : نستطيع أن نقول : ان اعتبار الأرض « الرابطة الأساسية » في تكوين المجتمع ، يخالف أثبت حقائق علم الاجتماع .

ثانياً ـ يجب أن نلاحظ أن تأثير البيئة الطبيعية في الانسان لا يشبه تأثيرها في الجمادات والنباتات ، وحتى ولا تأثيرها في سائر الحيوانات . لأن الانسان لا يبقى جامداً أمام تأثيرات الطبيعة ، بل يسعى إلى مقاومتها ومغالبتها بصور ووسائل شتى . فإنه ينفعل ويتأثر من الطبيعة من ناحية ، ويفعل ويؤثر فيها من ناحية أخرى . انه يسعى على الدوام للتخلص من تأثيراتها التي تضر به . وإذا لم يستطع التخلص منها تماماً ، فهو يتوصل إلى تخفيف وطأتها إلى حد كبير ، حتى أنه ينجح في تسخير الكثير من قواها لخدمة مصالحه وأغراضه ، بأساليب مختلفة . ولذلك يختلف مبلغ تأثير الطبيعة في الأمور البشرية باختلاف درجة الحضارة . فيكون قوياً في الأقوام البدائية ، ولكنه يضعف عند الأمم المتمدنة ، ويزداد ضعفاً كلما تقدمت الأمم في طريق الحضارة . حتى أنه يمكن القول بأن تاريخ الحضارة ، ليس إلا قصة كفاح الانسان ضد الطبيعة ، ومنقبة نجاحه في استثمارها .

ج ـ لقد التزم بعض العلماء رأياً مماثلاً لرأي « راتسل » في أمر « حتمية » العوامل الجغرافية . ولكن معظم العلماء الباحثين ـ ولا سيما المعاصرين ـ فطنوا إلى ما في هذا الرأي من البعد عن الحقائق الثابتة ؛ وانكروا « الحتمية » déterminisme في هذه الأمور ؛ وقالوا « ان البيئة الطبيعية تحدد الامكانيات ، ولكنها لا تحتم الاحداث » وانتهوا بذلك إلى نوع من « الامكانية » possibilisme .

وقد عبر الاستاذ « فاللو Vallaux » من أساطين علماء الجغرافيا البشرية في فرنسا ـ عن هذا الرأي بالعبارة التالية :

« ان تأثير الطبيعة سلبي . لا ايجابي ، انه يمنع حدوث بعض الأمور ، ولكنه لا يحتم حدوث أي أمر من الأمور » .

لا شك في أنّ هذا الرأي صائب من حيث الأساس . ومع هذا ، انه يحتاج إلى شيء من التقييد والتوضيح : لأن حدود الممكنات وغير الممكنات ـ في هذه الميادين ـ لم تكن مطلقة وثابتة ، بل هي نسبية ومتحولة . إنها تتغير تبعاً لسير الحضارة البشرية ، وتقدم العلوم والفنون . فكثير من الأمور التي كانت تعتبر « غير ممكنة » في العصور السالفة ، أصبحت ممكنة ـ وتحققت فعلاً ـ في الحالة الحاضرة . ولا شك في أن كثيراً من الأمور التي تبدو « غير ممكنة » في يوم من الأيام ، قد تصبح « ممكنة » في يوم من الأيام ، في المستقبل القريب أو البعيد .

وفضلاً عن ذلك ، فإن قوة العزيمة ، وشدة الجلد ، وروح المثابرة التي ترافق وتوجه أعمال بعض الشعوب أيضاً تلعب دوراً هاماً في هذا المضمار .

إن قضية « تأثير البيئة الطبيعية في الشؤون الاجتماعية والأحداث التاريخية » يجب أن تبحث في ضوء جميع هذه الحقائق المختلفة .

د ـ وإذا أردنا أن نعرض أمثلة بارزة على الحقائق الآنفة الذكر عن أحوال البلاد العربية ، نستطيع أن نذكر تاريخ تدمر والكويت .

من المعلوم أن « تدمر » كانت تمتاز بموقع جغرافي هام جداً ، في العهود التي كانت المواصلات والمناقلات عبر بادية الشام تتم بقوافل الجمال . ولذلك صارت تدمر مدينة عظيمة ، تزهو بهياكل كبيرة ، وتزدان بتماثيل كثيرة ؛ وأصبحت عاصمة لدولة تسيطر على طرق تجارية عديدة . ولكن أهمية هذا الموقع زالت بتغير طرق المواصلات ، وتطور وسائل المناقلات . ولذلك فقدت المدينة مكانتها ، وتحولت ـ بمرور الزمان ـ إلى أطلال لا يعيش في جوارها إلا عدد محدود من فلول العشائر ، ولا يزورها إلا رواد الخرائب ومحبو الآثار .

أما الكويت ، فبعكس ذلك ، ما كانت تتمتع بأي موقع ممتاز ، حتى أواخر القرن الماضي . موقعها ، مناخها ، لبعدها عن الأنهر والجبال . . كل أحوالها الطبيعية . . كان يجعل من المستحيل أن تنشأ فيها غير قصبة ، يعيش فيها بعض الصيادين ، ويؤمها بعض العشائر .

ولكن في أواخر القرن الماضي ، اكتسب موقع الكويت ـ فجأة ـ أهمية خاصة : لأن مشروع خط بغداد الألماني ، كان وضع على أساس إيصال السكة الحديدية حتى الكويت ، على أن ينشأ هناك مرفأ اصطناعي ، وقاعدة بحرية كبيرة . وتصبح الكويت

بذلك منتهى للسكة الحديدية الطويلة التي سترتبط سواحل المحيط الأطلسي بشواطىء الخليج العربي ـ مارة من مدخل البوسفور ؛ كما تصبح مبدأ خطوط بحرية عديدة، تتشعب إلى مختلف أنحاء البحر المحيط الهندي ، في سواحل آسيا وافريقيا .

غير أن . . معارضة بريطانيا العظمى لهذا المشروع الألماني ، وأحداث السياسة الدولية والحرب العالمية ، حالت دون تحقق هذه الامكانيات .

ومع ذلك . . ان التطورات التي حدثت في ميادين العلوم والصنائع والحضارة العامة . . أوجدت في الكويت ـ بعد مدة وجيزة ـ إمكانيات جديدة : فالآبار التي حفرت لاستخراج النفط من تحت الطبقات الأرضية العميقة ، والوسائل التي أعدت لنقل النفط من هناك إلى مختلف أقطار العالم ـ عبر البحار أو عبر الصحارى ـ غيرت احوال الكويت تغييراً جوهرياً ، وساعدت على نشوء مدينة كبيرة عصرية ، محل تلك القصبة الصغيرة القديمة .

هـ ـ يلاحظ أن هذه التغييرات الكبيرة ، هذه التغييرات التي أدت إلى اندراس تدمر ، أو إلى ازدهار الكويت ، لم تنجم عن تغير الأحوال الطبيعية ، إنما نجمت عن تغير الأحوال البشرية .

وقد يقال : إن ذلك لا ينفي تأثير الطبيعة ؛ إذ لا يمكن لأحد أن ينكر ـ مثلاً ـ أن الفضل في ازدهار الكويت يعود إلى النفط .

ولكن ، أمام هذا القول ، يجب أن لا يغرب عن البال أن النفط المذكور كان موجوداً تحت طبقات الأراضي الكويتية ، منذ مئات الآلاف من السنين . إنه لم يخرج إلى سطح الأرض من تلقاء ذاته ، ولم يتول تحريك المكائن بنفسه . . بل خرج من الأرض ، ثم تحول إلى الشكل الذي يحرك المكائن ، بفضل أعمال الانسان وجهوده .

فإن الانسان ، بعد أن اختبر خواص المواد واكتشف قوانين الطبيعة ، بفضل الأبحاث والتجارب التي تلاحقت منذ قرون عديدة في مختلف بلاد العالم ، اكتسب القدرة على تسخير القوى والمواد الطبيعية لخدمته . انه استطاع أن يكتشف مخازن النفط الكائنة في أعماق الطبقات الأرضية ، وأن يخرج النفط المذكور إلى سطح الأرض ، مع الغازات التي ترافقه ؛ ثم ، أن يعالجه بالأساليب والوسائل والمكائن التي تضمن انطلاق القوى الكامنة فيه من مكمنها ، في الأوقات التي يريدها ، في الأمكنة التي يختارها ، وفي المقادير التي تقتضيها مصالحه المختلفة .

ولذلك نستطيع أن نقول : ان الطبيعة هنا أصبحت « متأثرة » ، أكثر مما كانت « مؤثرة » .

فالتأثير الفعلي الحقيقي ، كان من الانسان ، لا من الطبيعة .

وإذا أردنا المزيد من الدقة في التعبير ، استطعنا أن نقول : نحن هنا أمام « تفاعل » يقوم بين الانسان وبين الطبيعة ، وينتهي إلى تسخير قوى الطبيعة لخدمة حاجات الانسان وإراداته .

ـ ٢ ـ

أ ـ ان المثالين اللذين ذكرتهما آنفاً ـ لكونهما من البلاد العربية ـ ليسا من الأمور الشاذة أو النادرة ، بل لهما أمثال كثيرة وكثيرة جداً ، في البلاد العربية وفي غير البلاد العربية ، في تواريخ المدن وفي تواريخ الأقطار .

ولزيادة التأكيد على صحة ما قلته آنفاً ، رأيت أن أعرض فيما يلي ، بعض الأمثلة البليغة الأخرى .

ب ـ كل من يلقي نظرة عامة على أحوال انكلترا الحالية ، يجد تطابقاً شديداً بين أحوالها السياسية والاقتصادية وبين خصائصها الجغرافية والجيولوجية .

إن ملاحظة هذا التطابق ، هي التي حملت الكثيرين من المؤلفين على اعتبار البلاد المذكورة من أبرز الأمثلة على تأثير الطبيعة في الأحوال البشرية .

يقول هؤلاء : ان انكلترا صارت دولة بحرية عظيمة ؛ لأن شواطئها وخلجانها ، وأنهارها وأحوال البحار المحيطة بها . . . تجمع أحسن وأكمل الشروط المساعدة لأعمال الملاحة والتجارة . . كما أنها صارت دولة صناعية قوية ، لأن طبقاتها الأرضية غنية بالمعادن الضرورية لازدهار أرقى الصناعات .

ولكن . . يجب أن لا يغرب عن البال : أن بريطانيا العظمى لم تصبح دولة بحرية إلا منذ بضعة قرون ؛ كما أنها لم تصبح دولة الصناعات الهامة إلا منذ قرنين .

انها كانت بلاد المرعى والزراعة بكل معنى الكلمة . وكانت محرومة حتى من الوسائل اللازمة لنسج الصوف الذي تنتجه أغنامها الكثيرة . فكانت تصدر الصوف إلى بلاد الفلاندر ، لينسج هناك ، ثم يعاد منسوجاً إلى بلادها الأصلية ، أو يرسل إلى سائر البلاد . إنها كانت محرومة حتى من السفن التجارية اللازمة لتصدير الصوف وتوريد المنسوجات . فإن هذه النقليات كانت تتم بواسطة سفن هولندية .

إن كل ما كان في جزيرة بريطانيا ـ بسواحلها وخلجانها وأنهارها وجبالها ـ من الشروط المساعدة للملاحة لم يكف لجعل الانكليز بحارة ؛ ولم يضمن جعل انكلترا دولة بحرية ، قبل القرن الخامس عشر .

ان اسبانيا ، والبرتغال ، وهولندا ، وحتى فرنسا . قد سبقت انكلترا في ميادين الملاحة والتجارة والاستعمار.وظل سكان الجزيرة ـ مدة قرون وقرون ـ شبه منطوين على أنفسهم ،لا يستفيدون من البحار المحيطة بجزيرتهم ،فضلاً عن بحار العالم الأخرى .

وأما فلزات المعادن والفحم المطمورة تحت طبقات أرضهم ، فلم تصبح موارد ثروة لهم ـ إلا منذ مدة لا تتجاوز كثيراً قرنين من الزمان .

ان هذه الحقائق يجب أن تبقى نصب الأعين ، عند التفكير في مسألة « حتمية » أو « عدم حتمية » التأثيرات الجغرافية في الشؤون البشرية والوقائع التاريخية :

إن انكلترا ، التي أصبحت ـ في القرن الماضي ـ صاحبة أضخم الأساطيل التجارية والحربية في العالم .

انكلترا ، التي صارت تحكم بلاداً شاسعة في القارات الخمس ، حتى صار يقال ـ بحق ـ أن الشمس لاتغيب عن امبراطوريتها أبداً .

انكلترا هذه . كانت قبل ذلك قابعة في جزيرتها ، ومحرومة من أساطيل تضاهي أساطيل البرتغال أو هولندا الصغيرة ، على الرغم من كون البلدين المذكورين محرومين من مزايا الجزر التي تتمتع بها بريطانيا .

وانكلترا التي اشتهرت في عصرنا هذا . . وفي العصر الماضي بجودة منسوجاتها ، حتى صارت تغزو بها أسواق العالم . . . كانت قبل بضعة قرون تستورد من الخارج المنسوجات اللازمة لإكساء سكانها . وخلاصة القول : إن انكلترا كانت محرومة من الأساطيل ، على الرغم من وفرة جميع المواد الأولية اللازمة لها(٧) .

كل ذلك يدل دلالة قاطعة على أن العوامل الجغرافية ليست محتمة المفعول . بل ان في حياة الأمم ، عوامل أهم وأفعل بكثير من العوامل الجغرافية .

ج ـ وأما « هولندا » ، فتكوّن نموذجاً معكوساً لانكلترا : بلاد حرمتها الطبيعة من كل الموارد والمواهب . ومع ذلك ، قد استطاع سكانها أن يؤسسوا دولة بحرية قوية ، لعبت في تاريخ الحضارة دوراً مرموقاً .

بلاد . . تتألف من أراض منخفضة ، تقطّعها الخلجان والبحيرات والمستنقعات . سواحلها تتعرض ـ على الدوام ـ إلى هجمات الأمواج التي تهيجها

---

(٧) تفاصيل ذلك في كتابي : دفاع عن العروبة ، ص ٥٤ ـ ٦١ .

عـواصف المحيط الأطلسي ، وتتكسّر ـ من وقت لآخـر ـ بتأثـير تلك الهجمات ، فـلا تستقر على حال . ولكن سكانها استطاعوا أن يحـولوا تلك الأراضي إلى حقـول خصبة وحدائق غناء ، تمتد بين مدن جميلة ، ومرافىء عـظيمة ؛ وذلـك عن طريق ردم البحـر والبحيـرات الواسعـة ، وبناء السـدود الـطويلة والمحكمـة التي تقـاوم أعنف هجمـات البحر . وأما الأتربة والأحجار والأخشاب التي كانوا يحتاجـون إليها ، لـردم البحيرات ، وبنـاء السـدود ، وإنشـاء المدن والمـوانىء . . فإنهم نقلوهـا من مسافـات بعيـدة . ومن الثابت ـ مثلاً ـ أنهم جلبـوا الأحجار من جبـال الأردن ، والبلاد السكنـدينافيـة . . كما أنهم اشتروا الغابات من ألمانيا ، لينقلوا أخشابها وأحطابهـا إلى بلادهم ليستعملوهـا في بناء أسس المدن والسدود .

وأصبح كل شيء هناك ، من صنع الانسان .

إنهم صـاروا يقـولـون ـ بحق ـ « ان الله خلق البحـار ، وأمـا السـواحـل فنحن أوجدناها » .

ولكن ، يحق لهم أن يقولوا أكثر من ذلك ؛ لأن ليس السـواحل وحـدها ، بـل معظم الأراضي أيضاً كانت من صنع أيديهم . وقد صدق من قال : ان هولندا وليـدة روح العمل بجلد ومثابرة ، وإن أراضيها مجبولة بالعرق والدموع ، بقدر ما هي مكونة من الرمل والطين .

د ـ طبيعي أن بناء البلاد على المنوال الذي ذكرته آنفاً ، كان يتطلب إنفاق شيء غير قليل من المال . والهولنديون استطاعوا أن يحصلوا على الأموال المـذكورة أيضـاً عن طريق العمل المتواصل :

أولاً ، عن طريق صيد الأسماك ، التي كانوا أتقنوا تمليحها وضمنوا تسـويقها ، ثم عن طـريق الملاحـة ، التي برعـوا فيهـا ، حتى استـطاعـوا أن يحتكـروهـا في بعض البحـار . وفي الأخـير ، عن طـريق استثمـار واستغـلال الجزر الأنـدونيسيـة ، التي استطاعوا أن يستملكوها ، على الرغم من بعدها الشاسع عن بلادهم الأصلية .

وبناء على ذكر الجزر الأندونيسية ، يجدر بنا أن نسجل الأمر التالي أيضا :

بديهي ، أن ما من عامل جغرافي يستطيع أن يفسر ويعلل استمـلاك تلك الجزر الكثيـرة والكبيرة ـ التي تمتـد بين المحيط الهنـدي والمحيط الهـادي ، من قبـل هـولنـدا الصغيرة ، القابعة في شمال غرب أوروبا ، على ساحل المحيط الأطلسي .

هـ ـ ان احـوال « بلاد العـالم الجديـد » ـ التي كـانت بقيت في معـزل عن العـالم القديم ـ أيضاً تساعد على إظهار « العلاقة بين الطبيعة وبين الانسـان » على وجهها الصحيح .

من المعلوم أن أحوال تلك البلاد ـ أي استراليا وأمريكا ، ولا سيما أمريكا الشمالية ـ تبدلت تبدلاً كلياً منذ أوائل القرن السادس عشر ، ـ وعلى الأخص : خلال القرن الماضي ـ ؛ لقد تغير فيها كل شيء ، انتشر فيها صنوف من الحيوانات وأنواع من النباتات ، التي لا تمتّ بأية صلة إلى مجموعات نباتاتها وحيواناتها الأصلية . لقد هاجر إليها واستوطنها جماعات كبيرة ومختلفة من سكان « العالم القديم » ، وتكوّن فيها شعوب جديدة ، ودول عديدة ، وصل بعضها إلى أقصى مراقي القوة والرفاه والازدهار ، في ميادين الزراعة والتجارة والصناعة والعمران والعلوم والآداب . وكل ذلك أدّى إلى تغير مظاهر البلاد ومعالمها تغيراً هائلاً .

وخلاصة القول : تكوّن هناك « عالم جديد » ، بكل معنى الكلمة .

ومما يجب ملاحظته أن هذه التغيرات لم تحدث من جراء تغير « طبيعة » تلك البلاد ، بل حدثت من جراء تغير أحوال الشعوب التي تعيش عليها وتعمل فيها .

قد يقال : ولكن هذه الشعوب لم تتقدم هذا التقدم الخارق ، إلاّ بفضل الثروة الطبيعية التي وجدتها في تلك البلاد . غير أنه يجب أن يلاحظ ـ مقابل هذا القول ـ أن السكان القدماء ما كانوا استفادوا من تلك الثروة الطبيعية ، طوال القرون التي مضت قبل وصول السكان الجدد إليها . ونستطيع أن نقول : إن تلك المواد لم تكتسب قيمتها الحالية ، فلم تصبح جديرة بالتسمية باسم « الثروة »إلاّ بفضل أعمال وجهود هؤلاء.

وقد قال « أوغبرن » و « يتمكوف » ـ من مشاهير أساتذة علم الاجتماع في أمريكا ـ « أن وجود المواد لا يستلزم استعمالها » ولا شك في أن هذا القول صائب وذو دلالة هامة : إن الطبيعة تحتوي أنواعاً كثيرة من المواد ، وكميات هائلة من القوى الكامنة . ولكنها لا تعلّم الانسان كيفية الاستفادة من تلك المواد ومن تلك القوى الكامنة . ولذلك ، لا تصبح هذه المواد والقوى مفيدة وفاعلة ، إلا بفضل عمل الانسان وجهوده المستندة إلى العلم والبحث والتجربة .

خاتمة البحث

يتبين من كل ما تقدم : ان قول القائلين بأن « الجغرافيا توجه التاريخ » ، أو « البيئة الطبيعية تتحكم في مصائر الشعوب » ، قول خاطىء ، لا يستند إلى أي أساس علمي .

ولذلك ، عندما نريد أن نبين « علاقة الانسان بالبيئة الطبيعية » ، يجدر بنا أن نتكلم عن « التفاعل بين الانسان وبين البيئة الطبيعية » ، عوضاً عن الكلام عن « تأثير البيئة الطبيعية في الانسان » .

الوحدة القومية ووحدة الصراع(*)

إن الوقائع والانقلابات السياسية التي توالت منذ قرن ونصف قرن ، والأبحاث الاجتماعية التي تناولت تلك الوقائع والانقلابات طول هذه المدة ، دلت دلالة قاطعة على :

ان العناصر الأساسية في تكوين القومية هي : وحدة اللغة ووحدة التاريخ ، وما ينتج عن ذلك من مشاركة في المشاعر والمنازع ، وفي الآلام والآمال .

ولا شك في أن جميع الناطقين بالضاد ، جميع أبناء البلاد العربية ، تتوفر فيهم هذه العناصر والمقومات الأساسية ، ولذلك فإنهم يكوّنون امة واحدة .

واما الدول والدويلات ، والإمارات والمشيخات العديدة التي انقسمت اليها البلاد المذكورة ، والحدود التي فصلت بين هذه الاقسام المختلفة ، فليست الّا عوارض طارئة ، نتجت عن مصالح السياسة الاستعمارية ؛ فلا بد من أن تتهدم وتتلاشى أمام تيار العروبة الجارف .

ومن دواعي الغبطة والابتهاج ، ان هذه الحقائق الهامة صارت تنتشر خلال السنوات الاخيرة ، بسرعة كبيرة ؛ في مختلف الاقطار العربية ؛ وأخذت تتغلغل في نفوس مختلف طبقات شعوبها ، وتتحول إلى « ايمان بوحدة الامة العربية ، على الرغم من تعدد دولها » .

فيحق لنا أن نبتهج اشد الابتهاج بتطور فكرة القومية العربية ، بهذه الصورة ، إلى عقيدة سياسية واجتماعية ، تترسخ في النفوس ، وتتغلب فيها على النزعات الاقليمية الناجمة عن الظروف السياسية الماضية .

(*) نشرت في : العربي، العدد ٣ (شباط / فبراير ١٩٥٩) .

ولكن . . . مما يؤسف له كل الأسف ، أن بعض الكتاب لا يتورعون عن التشكيك في صحة هذه الاتجاهات القومية ، بناء على ملاحظات ارتجالية .

فبعضهم يستخف بالفكرة القومية بذاتها . . . وبعضهم يحاول زعزعة الاسس التي تقوم عليها . . . وبعضهم يطالب بتغيير اتجاهها .

فيجدر بنا أن نقف قليلاً عند الاهم من هذه الآراء المعارضة ، ونناقشها في ضوء الحقائق التاريخية والاجتماعية .

يقولون : إن البشرية قد اجتازت مرحلة « التنظيم القومي » ، ووصلت إلى مرحلة « التكتل الاممي » .

يقول ذلك عدد كبير من الكتاب والمفكرين في أوروبا وامريكا ؛ ويأخذ عنهم هذا القول ـ على علاته ـ بعض الكتاب في البلاد العربية ؛ ويتخذونه مقدمة يتوصلون منها إلى الحكم التالي :

« لا يليق بنا ، ونحن نعيش في القرن العشرين ، أن نواصل السير وراء الفكرة القومية » .

ولكن ، أرى أنه يجب علينا أن نلاحظ :

ان الامم الاوروبية ، إذا كانت وصلت ـ حقيقة ـ إلى مرحلة التكتل الاممي ، انما وصلتها كل واحدة منها في حالة « دولة قومية ، مستقلة وموحدة » ؛ ولم تتخلَّ عن شخصيتها المتميزة لغيرها ، في أوضاعها الجديدة . فيجب علينا ، نحن ايضاً ، أن نحقق وحدتنا القومية ، لكي نستطيع أن نحافظ على شخصيتنا ، في التكتلات الاممية التي يتكلمون عنها .

اني كنت شبهت قول القائلين بأن عصر القوميات قد انتهى نظراً لانتهائة في اوروبا ، بقول من يذهب إلى أن موسم الامطار قد انتهى من العالم ، نظراً لانتهائه في بعض الاقطار من الكرة الارضية . . . أو : بقول من يظن أن موسم نضوج الاثمار قد فات ، نظراً لانتهاء نضوج الأثمار في بعض الأشجار التي يشاهدها، متوهماً أن كل انواع الأشجار تنضج في وقت واحد ، في جميع الاشجار ، في جميع اقطار العالم .

إني اتمسك بهذا التشبيه ، واكرره ، الآن ايضاً . لأني لا ارى مجالاً للشك في أن شعور أمة من الامم بذاتيتها ، انما يتم عندما تصل الامة إلى درجة من النضوج السياسي والاجتماعي . وهو ، لهذا السبب لا يخلو من الشبه بحادث « البلوغ » عند بني الانسان ، أو التزهر والإثمار عند انواع النباتات .

وغني عن البيان أن ذلك لا يحدث في جميع الشعوب وفي جميع الانواع في وقت واحد ؛ بل أنه يتقدم عند البعض ويتأخر عند البعض الآخر . وذلك تحت تأثير سلسلة طويلة من العوامل الداخلية والخارجية .

ويجب أن لا ننسى أن انتصار الفكرة القومية في البلاد الاوروبية نفسها ، انما تم في تواريخ مختلفة ومتباعدة . . . فان الوحدة اليوغوسلافية ـ مثلاً ـ لم تتحقق الا بعد مرور ستة عقود من السنين على تحقق الوحدة الايطالية . كما أن استقلال ايرلندا عن بريطانيا العظمى قد تأخر عن استقلال اليونان عن السلطة العثمانية . . مدة لا تقل عن القرن الكامل .

وعلى كل حال ، يجب أن نعلم العلم اليقين ، أن اليقظة القومية ليست من الامور التي تحدث وتتحقق في عصر معين أو موسم محدد .

وقد قال بعض الكتاب : « إن الفكرة القومية التقليدية ، المستندة إلى اللغة والتاريخ ، انما هي من النظريات البالية التي تعود إلى القرن الماضي . واما الاساس الحقيقي للقومية بوجه عام ، وللقومية العربية بوجه خاص ، فهو وحدة الصراع » . وبتعبير آخر : « هو الحاجة إلى توحيد العمل للتغلب على العدو المشترك الرابض أمام الجميع » .

لا شك في أن « الوحدة في الصراع ، في سبيل القضاء على العدو المشترك » مما يزيد شعوب الامة وأفرادها تماسكاً على تماسكها . ولكن ذلك لا يمكن أن يعتبر أساساً لتكوين القومية ، بوجه من الوجوه .

لأن « الصراع ضد العدو المشترك » قد يجمع بين دول وقوميات مختلفة . وغني عن البيان أن التجمع الذي يتم على هذا الاساس مهما كان شكله ومداه ـ لا يمكن أن يغالب الزمان ، بل يزول بزوال دوافع الصراع المذكور ، أو بتغير اتجاهاته وأهدافه .

والتاريخ يعطينا على ذلك امثلة لا تعد ولا تحصى ، وربما كان أقرب تلك الأمثلة وأبلغها ما حدث خلال الحرب العالمية الاخيرة :

مما لا يخفى على احد ، أن الكفاح ضد المانيا النازية استلزم اتفاق امريكا وانكلترا مع روسيا السوفيتية ، وحمل الدول المتحالفة المذكورة على العمل المشترك ، للتغلب على العدو المشترك ، طوال سني الحرب . ولكن . . . عندما تم الانتصار على المانيا ، فلم يبق عدو مشترك أمام المتحالفين ، انتهى التحالف الذي كان قد تولد من « وحدة الصراع » وترك محلّه إلى عداء أشد من العداء السابق للتحالف ، وخصام اكثر ضراوة مما كان قائماً قبل عهد « وحدة الصراع » .

وغني عن البيان ، أن الوحـدة التي تهدف اليهـا فكرة « القـومية العـربية » . . . الوحدة التي تنجم « عن وحدة اللغة ووحدة التاريـخ ، وما يتتج عن ذلك من وحـدة المشـاعر والمنـازع ، ووحـدة الآمـال والآلام . . » لا يمكن أن تتعـرض إلى مثـل هـذه التقلبات . بل تكـون « وحدة طبيعيـة » تستمر مـدى الحياة ، لانها تكـون ـ في حقيقة الامر ـ مظهراً من مظاهر حياة الامة نفسها .

ولا بد لي من التصريح بأني لم اقصد بقولي هذا ، استبعاد أمر « وحدة الصراع » من ميـدان السياسـة العربيـة . بل بعكس ذلـك أنا اقـول بوجـوب التفاهـم والتعـاون والتحالف مع الدول والشعوب التي تصارع ـ مثلنا ـ الاستعمار وآثار الاستعمار .

ولكني افصل هذه القضية عن قضية « الوحدة القومية » فصلاً تاماً .

واكرر القول بأن « الوحدة العربية » التي نتوق اليها ، والتي ندعو إلى المثابرة على العمـل لتحقيقها ، لا تعني « تـوحيد الاعمـال والمسـاعي في ميـادين محـدودة لغـايـات معينة » ، بل تعني : « تـوحيد الاعمـال والمساعي في جميـع الميادين » ؛ وبتعبـير أقصر واشمل : انها تعني « توحيد الحياة القومية » بكل ما في هذه الكلمة من معانٍ سامية .

عصر القوميات : في اوروبا وفي آسيا وافريقيا(*)

لقد اتفقت كلمة المؤرخين والباحثين على تسمية القرن التاسع عشر باسم « عصر القوميات » .

وأنا لا اعترض على هذه التسمية ، من حيث الاساس . غير اني اعتقد أن الدقة العلمية تحتم علينا أن نقيد ذلك بقيد صغير ، ولكنه هام ، فنقول : « عصر القوميات في اوروبا » .

لأن القرن المذكور ـ وبتعبير أدق : القرن الذي امتد بين انتهاء الحرب النابليونية وانتهاء الحرب العالمية الاولى ، أو بين معاهدات فيينا وتوابعها ومعاهدات فرساي ولواحقها ـ إذا كان عصر « انتصار القوميات » بالنسبة إلى البلاد الاوروبية ، فانه كان عصر شيء آخر بالنسبة إلى البلاد الافريقية والآسيوية . . . انه كان عصر « استفحال الاستعمار » .

حقاً ، ان القرن المذكور كان « عصر انتصار القوميات ، في البلاد الاوروبية » ، بكل معنى الكلمة .

فان خارطة أوروبا السياسية تغيرت خلال القرن المذكور تغيراً أساسياً ، في اتجاه ثابت عام : هو تكوين دول قومية ، في مختلف أنحاء القارة الاوروبية .

خلال هذا القرن :

توحدت ألمانيا ، فكونت دولة عظيمة ، قامت مقام الدول والدويلات الألمانية الكثيرة .

(*) نشرت في : العربي، العدد ٥ (نيسان / ابريل ١٩٥٩) .

وتـوحدت ايـطاليا ، بعـد أن حررت جميـع أقطارهـا من الحكم الأجنبي ، ومن حكم الملوك والأمراء الاقليميين .

واستقلت بـولونيـا ، ووحدت اقـطارها الثـلاثة التي كـانت مقتسمة بـين روسيـا والمانيا والنمسا .

وتكوّنت دولة يوغوسلافيا ، ووحدت أقطارها التي كانت موزعة بين امبراطـورية النمسـا والسلطنة العثمانية .

وفضـلاً عن ذلـك كله : فقـد انفصلت فنلنـدا عن روسيـا ، والنـرويـج عن السويد ، وبلجيكا عن هولندا .

كـما تكوّنت عـدة دول جديـدة : اليونـان ، وألبانيـا ، ورومانيـا ، وبلغـاريـا ، وتشيكوسلوفاكيا . .

ومقابل ذلك : انقرضت امبراطورية النمسا والمجر ، وتوزعت البـلاد التي كانت تابعة لها ، بين سبع دول مختلفة . .

كـما انقرضت السلطنـة العثمانيـة ، وتوزعت بـلادها الاوروبيـة بـين خمس دول مختلفة ، فضلاً عن جـزئها الـذي بقي تابعـاً للجمهوريـة التركيـة التي خلفت السلطنة المذكورة .

إن كل هذه التبدلات والتطورات العظيمة ، انما حدثت وفق مقتضيـات « مبدأ القـوميات » عـلى أساس « استقـلال الأمم عن الدول الأجنبيـة التي تحكمهـا ، واتحـاد الأمم التي كانت مجزأة وموزعة بين دول عديدة » ، وبتعبير أقصر : على أسـاس تكوين « الدول القومية » .

وغني عن البيان أن هذه التطورات والتقلبات السيـاسية الخـطيرة لم تحـدث كلها مرة واحدة ، وبصورة فجائية ، بل حدثت في تواريخ مختلفة ، بعـد سلسلة طويلة من الأحـداث الفكريـة ، والاقتصاديـة والاجتماعيـة ، ومن الثورات والحـروب الداخليـة والخارجية . فالوحدة اليوغوسلافية مثلاً لم تتحقق الا بعد مرور ستـة عقود من السنـين على تحقق الوحدة الايطالية ، فضلاً عن انها قطعت مراحل عديدة منذ نيل « صربيـة » و « الجبل الأسود » الحكم الذاتي ، فالاستقلال عن الدولة العثمانيـة إلى حين انفصـال سائر الاقطار اليوغوسلافية عن الامبراطورية النمساوية المجرية .

كما أن استقلال ايرلندا عن بريطانيا العظمى ، تـأخر عن استقـلال اليونـان مدة تناهز القـرن الكامـل ، فضلاً عن أنـه لم يتم الا بفضل سلسلة ثـورات توالت مـدة لا تنقص عن ذلك .

ومما يجب أن لا يغرب عن البال ، أن فكرة « حقوق القوميات » قوبلت بمعارضة شديدة في اوروبا نفسها ، ليس من قبل رجال السياسة فحسب ، بل من قبل الكثيرين من رجال الفكر والقلم ايضاً .

لأن هؤلاء كثيراً ما كانوا يتأثرون بسياسة الدول التي ينتسبون اليها ، فينظرون إلى قضايا القوميات بمنظار مصالحهم الوطنية ؛ ولذلك كثيراً ما كانوا يسلمون بحقوق القوميات إلى بعض الأمم ، وينكرونها بالنسبة إلى بعضها الآخر . كما كانوا يتفننون في اختراع « المبررات » لآرائهم ومواقفهم هذه تارة باسم : « المصالح الدولية » ، وطوراً باسم « المثل الانسانية السامية » .

مثلا ، « ارنست رنان » الشهير ، صرح في كتابه « مستقبل العلم » بأنه يؤيد مبدأ القوميات ، عندما تكون الأمة المحكومة أرقى من الأمة التي تحكمها ، ولكنه لا يرى رأي الذين يلتزمون هذا المبدأ على الاطلاق . لأنه يعتقد بأن ما يتطلبه « تقدم البشرية وتكاملها » يجب أن يسمو فوق جميع الاعتبارات في هذا المضمار .

وبديهي ، أنه كان يعني بذلك : إن الأمم المحكومة لا تستحق الاستقلال ، اذا كانت أقل تقدماً من الأمم التي تحكمها .

إن الكتاب والمفكرين الذين كانوا ينظرون إلى أمور القوميات بمثل هذه النظرات المتحيزة كانوا كثيرين في مختلف البلاد الاوروبية .

مثلا : كارل ماركس وأصحابه كانوا يؤيدون ثورة البولونيين على روسيا ، ولكنهم كانوا يستنكرون ثورة المجريين على النمسا ، وحجتهم في ذلك كانت قولهم : إن البولونيين أكثر تقدماً من الروس ، ولكن المجريين أشد رجعية من النمساويين .

والمؤرخ المفكر الاسباني المشهور « دومارغال » ايضاً لم يسلم بحق المجريين في الثورة على النمسا ، في الوقت الذي كان يعتبر ثورة البولونيين على روسيا « ثورة مقدسة » . والسبب الذي حمله على هذا التمييز ، كان نظريته المتعلقة بالنظم الفدرالية .

وأما « الحقوق القومية » للشعوب الأسيوية والافريقية ، فمن الطبيعي انه ما كان يفكر بها أحد من كتاب القرن التاسع عشر في اوروبا .

لأن جميع الكتاب ، والمفكرين كانوا يزعمون ـ في ذلك الزمان ـ أن الشعوب المذكورة ليست متأخرة فحسب ، بل هي محرومة من قابلية التقدم ايضاً .

إن أبرز وأغرب الأمثلة على التمييز بين « الاوروبيين » و « غير الاوروبيين » في

أمر « الحقوق القومية » صادفتها في كتاب مطبوع باللغة الفرنسية سنة ١٨٦٠ في « مبدأ القوميات » .

كان المؤلف ، ماكسيمين دولوش ، من أشد المتحمسين للمبدأ المذكور . انه كان في رومانيا سنة ١٨٥٧ ، حين اندفع أهالي الامارتين ـ مولدافيا وفلاخيا ـ يتنادون للاتحاد ، ويعملون على تحقيقه بكل حماس ، على الرغم من مخالفة الدول العظمى لذلك ، وشاهد بعينيه مظاهر ذلك التيار القومي الشديد .

كما أنه كان في ايطاليا سنة ١٨٥٩ ، عندما اندفع الايطاليون فيصوّتون للوحدة بحماس منقطع النظير . وشاهد بأم عينه كيف كان الناس يؤلفون قوافل طويلة ، يشترك فيها الشيوخ والشبان ، الرجال والنساء من أهالي المدن والأرياف ، يصفقون للوحدة بسرور وابتهاج .

ولذلك نرى المؤلف يسجل في كتابه مناظر هذا الاندفاع ومناقبه بكل تقدير واعجاب ، ويدافع عن مبدأ القوميات عن خبرة وإيمان . حتى انه يقول بوجوب تحقيق الوحدة الالمانية ايضاً ، مخالفاً في ذلك معظم ساسة فرنسا وكتابها .

ومع كل ذلك ، في نفس الكتاب ، عندما يذكر شعوب افريقيا الشمالية ـ بمناسبة من المناسبات ـ يقول بوجوب وضعها تحت حكم دول جنوب اوروبا . . . وبعد أن يقسّم المغرب الأقصى والأوسط والأدنى ـ مع ليبيا ـ بين اسبانيا ، وفرنسا ، وايطاليا ، ينتهي إلى القول بوجوب وضع مصر تحت حكم اليونان ! .

ومن الغريب أن الكاتب الالماني المعروف « ماكس نورداو » ايضاً اشترك في هذا النوع من التفكير ، على الرغم من اشتهاره بالجرأة في الرأي ، وعلى الرغم من تحمسه لمبدأ القوميات تحمساً منقطع النظير .

فنراه في البحث الذي نشره عن « القومية » يهزأ ـ بأسلوب لاذع عنيف ـ بكل من لا يقدر أهمية الفكرة القومية حق قدرها ، فيقول :

« إن الذين فقدوا البصيرة ، وحدهم ، يزعمون بأن الفكرة القومية هي من الآراء الطارئة التي لن تلبث أن تندثر وتتلاشى كما تندثر الموضات وتتلاشى » .

ثم يؤكد ماكس نورداو إيمانه بالقضايا القومية بهذه العبارات الحاسمة :

« إن الوعي القومي ، من الأمور التي تحدث بالضرورة وبصورة طبيعية ، في مرحلة معينة من التطور البشري ، في الأفراد وفي الجماعات » .

« انه من نوع الظواهر والحوادث الطبيعية التي لا يمكن منعها ، حتى ولا تأخيرها . . وذلك مثل

حوادث المد والجزر في البحر ، وحرارة الشمس في الصيف » .

ومع ذلك ، نراه يقول ، في الفصل الذي كتبه عن « مستقبل البشر » :

« إن بلاد شمال افريقيا ستكون مهجراً للشعوب الأوروبية . واما سكانها الحاليون ، فسينزحون إلى الجنوب ، إلى البلاد الاستوائية ، حيث يفنون هناك . . » .

ولا غرابة والحالة هذه ، اذا صار القرن التاسع عشر عصر « انتصار القوميات » في أوروبا ، و ـ في الوقت نفسه ـ عصر « استفحال الاستعمار » في آسيا وافريقيا .

واذا تعمقنا في البحث قليلا ، توصلنا إلى حقيقة هامة اخرى ، وعلمنا : أن انتصار الفكرة القومية في اوروبا ، كان من جملة الاسباب التي أدت إلى استفحال الاستعمار في آسيا وافريقيا .

ذلك لأن انتصار مبدأ القوميات في اوروبا ، لم يترك أمام اية دولة من الدول أي مجال للتوسع في القارة المذكورة نفسها . لأن جميع دولها أصبحت قومية ، ولأن حدود تلك الدول تقررت وفقاً لمقتضيات مبدأ القوميات ، إلى اقصى حدود الامكان .

ولذلك اضطرت الدول الطامحة إلى تحويل انظار توسعها إلى خارج القارة الاوروبية .

ومن المعلوم أن الاستعمار الأوروبي للقارة الامريكية كان قد بلغ مداه قبل القرن المذكور ، وتتالت الحركات الاستقلالية في مختلف أقطارها . وفي الأخير ، أعلن مونرو مبدأ « أميركا للاميركيين » فلم يترك للدول الأوروبية مجالاً لتوسع جديد في تلك القارة ايضاً .

ولهذه الاسباب كلها ، توجهت أطماع التوسع بكليّتها نحو القارتين الآسيوية والافريقية .

وهذا العامل ، بانضمامه إلى العوامل الاقتصادية المعروفة ، دفع الدول الاوروبية إلى التهافت على استعمار تلك البلاد ، بسرعة وبشراهة .

ولذلك شهد العالم هذا الحادث الغريب :

في الوقت الذي كانت خارطة اوروبا السياسية تتغير وتتطور وفق ما يرتضيه مبدأ « حقوق القوميات » ، صارت خارطة آسيا وافريقيا تتخطط وتتكون وتتقسم وفق مصالح المستعمرين ومساوماتهم المعقدة ، دون ادنى التفات إلى الاعتبارات القومية .

وهذا هو الذي جعل القرن التاسع عشر ؛ عصر « انتصار القوميات » من جهة ، وعصر « استفحال الاستعمار » من جهة اخرى .

ولكن . . من الطبيعي أن هذه الاحوال ، ما كان يمكن أن تدوم إلى الابد .

بل كان من الطبيعي ، أن تستيقظ الشعوب الآسيوية والافريقية من سباتها ، الواحدة بعد الاخرى ، وأن تتزود بأسباب الحضارة العصرية من ناحية ، وتعي حقوقها القومية وتطالب بها ، وتثور على مستعمريها من ناحية اخرى .

من المعلوم أن البعض من الشعوب المذكورة استطاعت أن تقطع شوطاً كبيراً في هذا السبيل ، منذ بداية القرن الحالي ، ولا سيما منذ نهاية الحرب العالمية الأخيرة ، ولكن لا يزال أمام معظمها طريق طويل وشاق ، محفوف بضروب من الموانع والعراقيل ، من الاشواك والادغال ، من المهاوي والوديان .

ومع كل ذلك ، لا شك في أن الفكرة القومية ستتغلب في آخر الأمر ، على جميع هذه الموانع والعراقيل . . وستنتصر في البلاد المذكورة كما كانت قد انتصرت من قبل ، في القارة الاوروبية .

ولهذا السبب ، سيكون القرن الحالي : عصر « انتصار القوميات » في القارتين الآسيوية والافريقية وعصر انهيار وتلاشي الاستعمار في جميع القارات .

ولا شك في أن الأمة العربية ستكون أكثر المستفيدين من ذلك .

لأنها ـ في الحالة الحاضرة ـ أشد المتضررين من الاستعمار ومن رواسبه ومخلفاته الخطيرة .

١٤ ـ ٢٢٣٩

أمنية الوحدة(*)

إن فكرة « القومية العربية » تعني : الإيمان بوحدة الأمة العربية ، وتتطلب العمل بما يستوجبه هذا الإيمان ، وذلك بالتفاني في خدمة هذه الأمة ، للمساهمة في ضمان تقدمها ، ووصولها إلى أوج الرفعة والقوة والكمال ، في ميادين العلم والثقافة والاقتصاد والاجتماع والسياسة .

فعلى كل واحد منا أن يؤمن أصدق الإيمان ، بأن الوطن العربي يمتد من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي وجبال زاغروس ، ويشمل جميع البلاد التي يتكلم أهاليها باللغة العربية . وأما الدول والدويلات القائمة في هذه البلاد فإنها وليدة المناورات والمساومات والمقاسمات التي قامت بين الدول المستعمرة ، خلال حكمها لها وسيطرتها عليها . والحدود التي تفصل هذه الوحدات السياسية بعضها عن بعض ـ في الحالة الحاضرة ـ ليست إلا الخطوط التي رسمتها والسدود التي شيدتها الدول المستعمرة ، حين اتفقت على تحديد مناطق نفوذها أولاً ، وحين اقتسمتها اقتسام الغنائم أخيراً .

فيترتب على كل عربي أن يعلم ذلك العلم اليقين ، فيسعى إلى تطهير نفسه من رواسب النزعات الاقليمية التي ولدتها وخلفتها عهود الانحطاط والاستعمار ؛ وعليه أن ينظر إلى تلك الحدود نظرته إلى الأسلاك الشائكة التي تحيط بالمعتقلات ، فيجعل أمنيته القصوى ، ومثله الاعلى : إزالة تلك الحدود من الأراضي ومن النفوس ، لتوحيد البلاد العربية ، تحت ظلال راية العروبة الشاملة .

أعرف أن هنا وهناك . . جماعات من ضعيفي الإيمان يقولون : «هذا محال . . . هذه البلاد المترامية الأطراف لا يمكن أن تتوحد تحت راية واحدة » .

(*) نشرت في : العربي ، العدد ٦ (ايار/مايو ١٩٥٩) .

وأما أنا فأدعو هؤلاء إلى التأمل في تقسيمات العالم السياسية ، في الحالة الحاضرة .

فإن راية واحدة ترفرف على بلاد شاسعة تمتد بين المحيط الأطلسي والمحيط الهادي في امريكا الشمالية ، وراية واحدة أخرى تظلل بلاداً مترامية الأطراف ، تمتد من بحر البلطيق في غرب أوروبا إلى المحيط الهادي في شرق آسيا .

وفي جنوب آسيا دولة كبيرة تضم ما يقرب من أربعمائة مليون من السكان . وفي شرق تلك القارة ووسطها دولة أخرى ، يناهز تعداد سكانها الستمائة مليون .

وهناك دولة كبيرة يفصل بين جزأيها الشرقي والغربي أكثر من ألف وخمسمائة كيلومتر من الأراضي الأجنبية .

وهناك دولة تتألف من نحو ثمانين مليوناً من السكان ، مبعثرين على آلاف من الجزائر الصغيرة والكبيرة .

فكيف يجوز لأحد منا ، والحالة هذه أن يشك في إمكان توحيد البلاد العربية تحت راية واحدة ، مع أن هذه البلاد يتصل بعضها ببعض اتصالاً جغرافياً مباشراً ، ومع أن سكانها يرتبط بعضهم ببعض ارتباطاً معنوياً قوياً ، بلغة واحدة وبتاريخ طويل .

وفضلاً عن ذلك كله ، أود أن أذكّر هؤلاء المتشككين ، بأن البلاد العربية كانت قد اتحدت فعلاً تحت راية واحدة ؛ والمسافات التي تفصل أقسامها المختلفة لم تحل دون اتحادها في العصور التي ما كانت تعرف لا البخار ولا الكهرباء ، ولا الطباعة والصحافة والاذاعة . . في العصور التي كانت تنحصر وسائل المواصلة والمناقلة فيها ، في الجمال والبغال في البر ، والزوارق والمراكب الشراعية في البحر .

فكيف يجوز لأحد منا أن يعتبر تلك المسافات مانعة للاتحاد في عصرنا هذا . . في عصر البواخر والسيارات والطيارات التي تغلبت على المسافات وقصّرت الأرض تقصيراً هائلاً .

لا ننس أننا نعيش الآن في عصر صار الخطاب الذي يلقى في الدار البيضاء - مثلاً - يسمع ؛ في لحظة واحدة ، في القاهرة وبغداد ؛ فضلاً عن أن الانتقال من أقصى غرب البلاد العربية إلى أقصى شرقها أصبح من الممكن أن يتم في مدة أقصر من المدة التي كان يقتضيها الانتقال من بيروت إلى دمشق ، أو من القاهرة إلى أسيوط ، في العصور الغابرة .

فيجدر بنا أن نتساءل : ما أهمية هذه المسافات ، أمام وحدة اللغة ووحدة

التاريخ ووحدة المشاعر التي تربط البلاد العربية ، بعضها ببعض ؟

وقد عرفت طائفة من ضعاف الإيمان بالقومية العربية ، يقولون على الدوام : « ان الوحدة العربية وهم وخيال ؟ فلنكن واقعيين ، فلا نسير وراء الخيال » .

وأما أنا ، فأقول لهؤلاء : ان كثيراً من الأمور التي كانت تعتبر من الخياليات في الماضي ، أصبحت من الأمور الواقعية في الحالة الحاضرة . ولا شك في أن كثيراً من خيالات اليوم ستصبح ـ بدورها ـ من الحقائق الراهنة في الغد القريب أو البعيد .

ذلك ، لأن كل الخيالات ليست من نوع الأضغاث والأحلام . بل ان للخيال كثيراً من الأنواع الخلّاقة التي تلعب دوراً هاماً في حياة الأفراد والأمم . لأنها تحوم حول الأمور الممكنة والمرتقبة ، وتساعد كثيراً على تحقق المرغوب والمقصود ، وإخراجهما إلى حيز الوجود .

« فيجدر بنا أن لا ننسى : أن الأزهار والأثمار تنبت في مخيلة البساتنة والفلاحين ، قبل أن تنمو وتزدهر في الحقول والبساتين . . . والعمارات تبنى وتقوم في مخيلة المعماريين ، والبواخر تتشكل وتتركب في أذهان المهندسين ، والانصاب والتماثيل تتكوّن وتقام في مخيلة الفنانين . . . قبل أن تشاد وتصنع وتنحت وتنصب ـ فعلاً ـ فتخرج إلى عالم الوجود حقيقة .

« ولذلك نستطيع أن نقول : ان الخيال مصدر وباعث للكثير من الآمال والأعمال . كما نستطيع أن نؤكد : انه ما من اصلاح تم وتقدم حصل ، ولا من نهضة تحققت ورسالة انتشرت . . إلا وكانت قد بدأت على شكل مشروع تخيلته الأذهان ، وأمل جاش في الصدور ، ومثل أعلى توجهت إليه وتعلقت به النفوس » .

« وأنا لا أتردد في القول : بأن الخيال يكون في بعض الأحوال أشد حيوية من الواقع ، لأن « الواقع الحالي » كثيراً ما يمثل « الماضي البالي » ، في حين أن الخيال الحالي قد يكون مبعثاً « للمستقبل الحقيقي » .

واعتقد أن فكرة الوحدة العربية ـ الآن ـ هي من أحسن الأمثلة على هذا النوع من الخيال .

ومما لا يجب أن يغرب عن بال أحدنا : أن فكرة « الوحدة العربية » قد اجتازت طور « الخيال المحض » ، و« الأمنية البعيدة المنال » ، ودخلت في طور « التنفيذ والتحقيق » .

فإننا الآن « لسنا في بداية الطريق المؤدي إليها » ، بل دخلنا فيه فعلاً ، وقطعنا

فيه شوطاً كبيراً ، بعد اقتحام الكثير من العوائق والعقبات . . . وإن كان ما بقي أمامنا الآن ، لا يزال طويلاً وشاقاً .

إن استعراضاً سريعاً لما حدث خلال العقود الأربعة الأخيرة من تاريخنا المعاصر ، يكفي لاظهار ذلك إلى العيان ، بكل وضوح وجلاء :

فقبل أربعين عاماً ، كانت البلاد العربية من أقصى شرقها إلى أقصى غربها ترزح تحت احتلال الدول وسيطرتها ، السافرة أو المقنّعة بأقنعة الحماية والانتداب . وما كان بقي قطر عربي مصوناً من الاحتلال الأجنبي ، سوى الحجاز ونجد مع القسم الشمالي من اليمن فضلاً عن أن هذه الأقطار أيضاً كانت تتخبط في بحر من المشاكل الاقتصادية والسياسية ، وتتعرض إلى ألوان من المناورات الاستعمارية والاستغلالية .

والوعي القومي ـ في ذلك التاريخ ـ كان ضئيلاً جداً ، والمؤمنون بوحدة الأمة العربية ، والمدركون لرسالتها السامية كانوا « فئة قليلة » بكل معنى الكلمة . فضلاً عن أن بعض الزمر من تلك الفئة ، كانت أخذت تفقد إيمانها في إمكانيات الأمة ، أمام جبروت القوى الاستعمارية ، وعنف وسائلها الطاغية .

ولكن . . . منذ ذلك التاريخ ، تغيرت الأحوال تغيراً أساسياً .

لقد تحررت معظم الأقطار العربية من السيطرة الأجنبية ، ولم يبق تحت حكم المستعمرين سوى (الجزائر) من ناحية ، والمناطق الجنوبية والجنوبية الشرقية من الجزيرة العربية ، من ناحية أخرى .

وقد جلت الجنود الأجنبية عن أهم الأقطار العربية جلاءً تاماً ، وانحصرت في بعضها الآخر في عدد محدود من المطارات والقواعد العسكرية .

وفضلاً عن ذلك :

قد توحدت دويلات حلب ودمشق وجبل الدروز وجبل العلويين التي كان أنشأها الفرنسيون ، فكونت (الجمهورية السورية) .

وتوحدت نجد مع الحجاز والعسير ، فكونت (المملكة العربية السعودية) .

ثم اتحدت سوريا مع مصر ، وكوّنت (الجمهورية العربية المتحدة) .

وفي الأخير ، ارتبطت الجمهورية المذكورة مع المملكة اليمنية باتحاد فدرالي ، فكوّنت (اتحاد الدول العربية) .

هذا ، ومن جهة أخرى ـ وهذه الجهة أهم من كل ما سبق ، وأشد دلالة على

المستقبل من كل ما سبق ـ ، فقد عم الوعي القومي جميع البلاد العربية ، واكتسب قوة عظيمة ، وصارت فكرة القومية العربية تتغلغل في النفوس ، بشدة متزايدة تزايداً سريعاً ؛ ولا نغالي إذا قلنا أنها أخذت شكل تيار جارف ، تضطر الحكومات إلى مجاراته ، اضطراراً يشتد يوماً فيوماً .

وكل هذه التطورات الهامة ، قد حدثت في الوقت الذي كانت أصوات التواكل والقنوط والرجعية لا تزال تردد القول : محال . . محال !

إن ما تم تحقيقه من مستلزمات الوحدة العربية منذ ذلك التاريخ ، ولا سيما خلال السنوات الخمس الأخيرة ، لا يترك مجالاً لاعتبار القضية (خيالية) ، بعد الآن .

إن التطورات التي استعرضتها آنفاً ، يجب أن تقوي إيماننا بإمكان تحقيق ما تبقى من مستلزمات الوحدة المذكورة ، ويجب أن تدفعنا إلى العمل في هذا السبيل بعزم أقوى ، واندفاع أشد .

وقبل أن أختم هذا البحث ، أرى من الضروري أن أصرح في هذا المقام ، بأني عندما استعرضت وعرضت مكاسب السنين المذكورة ـ من وجهة فكرة القومية العربية ـ لم أرد أن أتجاهل أو أتناسى ما حل بنا من خسائر ومصائب في هذا المضمار .

إني أعرف أن التطورات التي حدثت خلال العقود الأخيرة من تاريخنا المعاصر لم تأت في صالح قضيتنا على الدوام ؛ واعترف بأننا تعرضنا خلال هذه المدة إلى بعض الخسائر والمصائب أيضاً . . . ومع ذلك فإني اعتقد أن مكاسب القومية العربية ـ خلال السنين المذكورة ـ فاقت خسائرها تفوقاً كبيراً ، فضلاً عن أنها زودتنا بالقوى المادية والمعنوية لتلافي تلك الخسائر ، والتغلب على تلك المصائب .

كما أعرف أن إحدى تلك المصائب كانت أشد هولاً وأعظم خطراً ، من كل مصائبنا الماضية وهي لا تزال تدمي قلوبنا ، وتعرض مستقبلنا إلى أشد الأخطار .

ومع هذا ، ألاحظ ـ من ناحية أخرى ـ أن هذه المصيبة الأخيرة فتحت عيون الكثيرين من الغافلين ، وصارت بمثابة (ناقوس الخطر) الذي يدق بشدة وبدون انقطاع ، فلا يترك مجالاً للنوم والغفلة أبداً .

انها أظهرت وجسّدت أضرار الانقسام السياسي الذي مني به العالم العربي ، وجعلتها تلمس لمس اليدين ، وتصدم أنظار كل ذي عينين .

ولا شك في أن ظهور هذه الأضرار إلى العيان ، بهذه الصورة المجسّمة ، من

شأنه أن يقوي الوعي القومي ، وأن يرسِّخ الايمان بوحدة الأمة العربية ، ويدفع جميع أبناء العروبة إلى العمل في سبيل تحقيق الوحدة الشاملة بقوة لا تقهر ، وبإيمان لا يتزعزع .

وإني لقوي الأمل ، بل ولشديد الإيمان ، بأن هذه المصيبة ستكون من أقوى العوامل التي ستوحِّد مشاعرنا وتقوي عزائمنا ، وستجعلنا نسير نحو الوحدة ، بكل ما لدينا من قوى مادية ومعنوية ، ومن عزم وإيمان .

وإن كنت لا أنكر أن الطريق الباقي أمامنا ، لا يزال طويلاً ، ومحفوفاً بشتى المهاوي والمخاطر . ولكنني آمل أملاً قوياً ، بل اعتقد اعتقاداً جازماً ، بأن روح العروبة الحقة ، ستقتحم كل العراقيل ، وستنتصر في آخر الأمر ، انتصاراً حاسماً ؛ في كل الميادين .

وبمناسبة الحديث عن « الأمل » ، أود أن أعيد إلى الأذهان اسطورة « باندور » Pandor التي كنت جعلتها موضوعاً لاحدى محاضراتي ، قبل نحو ربع قرن من الزمان .

اسطورة « باندور » هذه من أمتع الأساطير اليونانية ، وأشدّها تضمّناً لمعنى فلسفي خلاق .

إنها يمكن أن تلخص كما يلي :

كانت باندور إلهة جمة الجمال ، تكونت من عطايا جميع الآلهات . فإن كل إلهة من الآلهات الموجودة في ذلك الحين أعطتها شيئاً من خصائصها . ولهذا السبب سميت هذه الإلهة الجديدة باسم « باندور » بمعنى « عطية الكل » .

عندما غضب « جوبيتر » على « هركول » ، فأراد أن ينتقم منه ، فكر في إغرائه بواسطة باندور . فسلمها علبة سحرية ، وطلب إليها أن توصلها إليه ، دون أن تفتحها وتطلع على ما فيها .

وحملت باندور هذه العلبة غير أنها لم تستطع أن تتغلب على حب التشوّف والاستطلاع في نفسها ، ففتحت العلبة في طريقها . وعند ذلك أخذ يخرج ويتدفق منها جيش عرمرم من المساوىء والشرور ، وينتشر في الأرض بسرعة عاصفة مع أزيز هائل .

اندهشت باندور من كل ذلك ، وأخذت تبذل كل ما لديها من قوة لاعادة غطاء العلبة بسرعة . . غير أنه . . إلى أن تتمكن من ذلك ، كان قد خرج من العلبة جميع الشرور ، ولم يبق فيها إلا شيء واحد .

وكان الشيء الذي بقي في العلبة ـ مقابل جميع تلك المساوىء والشرور . . هو « الأمل » .

بعد أن نقلت هذه الأسطورة إلى سامعيّ ، قلت في ذلك التاريخ ما يلي :

« حالة العالم العربي الآن ـ أيها السادة ، تشبه الحالة التي حدثت عند انفتاح علبة باندور . . . لقد انتشرت المصائب والشرور في العالم العربي فلم يبق بين أيدي أبنائه شيء غير « الأمل » . .

« فيجب علينا أن لا ننسى أن الأمل ؛ هو من أثمن عوامل العمل . ولذلك ، يجب علينا أن نتمسك بأهدابه تمسكاً شديداً ، فلا نترك مجالاً إلى تسلل القنوط إلى القلوب .

« فليكن قلب كل واحد منا شبيهاً بعلبة باندور : يحفظ الأمل . . . ولا يكتفي بحفظه فحسب ، بل يسعى إلى تغذيته وتقويته ، إلى أن يتحول إلى إيمان لا يتزعزع ، يدفعنا إلى العمل المتواصل ، بروح التضحية والاخلاص » . . .

هذا ما كنت قلته ، قبل نحو ربع قرن من الزمان ، لجمع من الشبان الناهضين .

غير أني اليوم ، عندما أعدت قراءة هذه الأسطر ، شعرت بسرور حاد يغمر جوانحي . لأني قد لاحظت بأنه لم يعد يحق لي أن أقول : « لم يبق شيء غير الأمل » . لأنه ، لم ينقطع « الأمل » من التأثير في نفوس العاملين المخلصين تأثيره السحري الباهر . فإن جهود هؤلاء قضت على الكثير من المساوىء والشرور ، وأكسبت البلاد العربية الكثير من المزايا والمحاسن . . . ولذلك جعلت « الأمل » الآنف الذكر جديراً بالتحول إلى « الإيمان » .

فالإيمان بوحدة الأمة العربية وبمستقبلها الباهر ، يجب أن يكون رائد كل منا ، بعد الآن .

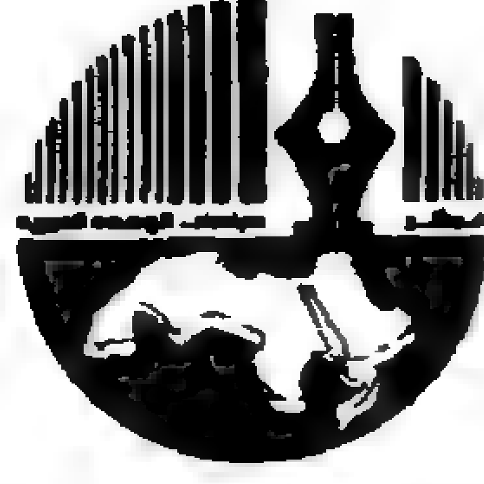
الاعمال القومية لساطع الحصري

طبعة خاصة يصدرها
مركز دراسات الوحدة العربية

١ ـ آراء واحاديث في الوطنية والقومية
٢ ـ أحاديث في التربية والاجتماع
٣ ـ صفحات من الماضي القريب
٤ ـ العروبة بين دعاتها ومعارضيها
٥ ـ محاضرات في نشوء الفكرة القومية
٦ ـ آراء واحاديث في العلم والاخلاق والثقافة
٧ ـ آراء واحاديث في القومية العربية
٨ ـ آراء واحاديث في التاريخ والاجتماع
٩ ـ العروبة اولاً!
١٠ ـ دفاع عن العروبة
١١ ـ في اللغة والأدب وعلاقتهما بالقومية
١٢ ـ حول الوحدة الثقافية العربية
١٣ ـ ما هي القومية
١٤ ـ حول القومية العربية
١٥ ـ الاقليمية جذورها وبذورها
١٦ ـ ثقافتنا في جامعة الدول العربية
١٧ ـ ابحاث مختارة في القومية العربية

الاقليمية

جذورها وبذورها



مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة التراث القومي

الاعمال القومية لساطع الحصري: (١٥)

الاقليمية

جذورها وبذورها

ابو خلدون ساطع الحصري

«الآراء الـواردة في هذا الكتـاب لا تعبر بـالضـرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

بناية «سادات تاور» ـ شارع ليون ـ ص.ب. : ٦٠٠١ ـ ١١٣ بيروت ـ لبنان
تلفون ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤ ـ برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي

طبعة خاصة(*)
بيروت : أيار / مايو ١٩٨٥

(*) نشر هذا الكتاب لأول مرة عام ١٩٦٣ .

المحتويـات

١٥ ـ ٢٢٥٣

كلمة المؤلف

هذه مجموعة من الملاحظات والمقالات التي دونتها وكتبتها في أوقات مختلفة ، خلال السنة ونصف السنة الماضية .

انها لا تكوّن دراسة كاملة .

ولكنها تظهر الكثير من الحقائق ، وتلقي ضوءاً كشافاً على الكثير من الأمور .

ولذلك ، اعتقدت ان نشرها سيكون مفيداً لتنوير أفكار الكثيرين من شباب العرب ، هذه الايام .

برمانا ٢٠ آب ١٩٦٣

آبو خلدون
ساطع الحصري

الاقليميـــة

مقارنة بليغة

معلوم أن مجموع سكان اندونيسيا لا يختلف كثيراً عن مجموع سكان البلاد العربية .

والاندونيسيون يعيشون مبعثرين على عدة آلاف من الجزر الكبيرة والصغيرة . ومع ذلك استطاعوا أن يؤلفوا دولة واحدة قوية وموحدة .

في حين ان العرب ألفوا العديد من الدول ، ولم يستطيعوا انيجدواإلى الوحدة سبيلاً ، وهم يعيشون الآن منقسمين إلى ثلاث عشرة دولة داخلة في هيئة الأمم المتحدة(*) ، فضلاً عن المشيخات والإمارات والسلطنات التي تعيش على هامش الحياة السياسية .

لماذا ؟

لماذا استطاع الاندونيسيون أن يتحدوا في دولة واحدة في الوقت الذي بقي العرب منقسمين إلى دول عديدة ؟

ما هي أسباب هذا التباين الكبير الذي حصل بين أحوالنا نحن العرب وبين أحوال الاندونيسيين ، من حيث الوحدة وعدم الوحدة ؟

هل الاندونيسيون أرقى منا ثقافة وعلماً وحضارة ؟

هل هم متفوقون علينا من حيث روح التضحية والفداء ؟

(*) ألف الحصري كتابه هذا عام ١٩٦٣ ، وقد ازداد عدد « الدول » العربية منذ ذلك الحين فأصبح ٢١ « دولة ». (المحرر)

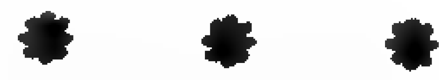
١٥ - ٢٢٥٨

هل هم أغنى منا برجال من ذوي الكفاءات العالية ، في الإدارة وفي السياسة ؟

إن كل ما هو معلوم عن أحوالنا وعن أحوالهم ، يحملنا على الرد على هذه الأسئلة بالنفي البات :

ـ كلا . . . إن الاندونيسيين لا يتفوقون على العرب ، في أي ميدان من هذه الميادين .

فلا مجال منطقياً لتعليل ما بيننا وبينهم من تباين عظيم في ميدان التكوين السياسي ، بأمثال هذه الأمور .



وأما الأسباب الحقيقية لهذا التباين ، فتعود إلى إختلاف الظروف التاريخية التي لازمت تكوين كل من الدولة الاندونيسية والدول العربية ، في العصر الحديث .

إن التفاصيل التالية تظهر هذه الحقيقة بكل وضوح وجلاء :

إن البلاد الاندونيسية ، استعمرتها دولة أوروبية واحدة هي هولندا. والاندونيسيون عاشوا عدة أجيال ، خاضعين أو مخضعين للاستعمار الهولندي . وعندما أخذوا يثورون على الاستعمار ، كانوا يثورون على الدولة الواحدة ، ثورة موحدة .

وعندما تتوجت ثوراتهم هذه على الدولة المستعمرة المذكورة ، كان من الطبيعي أن تتولد منها دولة وطنية واحدة .

وبتعبير آخر : ان الثورة الاندونيسية انتزعت الحكم والسلطان ، مرة واحدة ، من دولة مستعمرة واحدة ، ولذلك كوّنت دولة أندونيسية واحدة .

وأما البلاد العربية ، فقد نكبت باستعمار دول أوروبية عديدة : فرنسا وانكلترا ، في الدرجة الأولى ، وايطاليا واسبانيا في الدرجة الثانية .

وهذا الاستعمار أنشب مخالبه في مختلف أجزاء البلاد العربية ، في أزمنة مختلفة ، وفي ظروف متباينة ، وبأشكال متنوعة .

وكانت هذه الأشكال متنوعة جداً : من الاستعمار المباشر والسافر ، والاستعمار المقنّع بقناع الحماية الرسمية ، أو الاحتلال الموقت ، إلى الانتداب والوصاية ، المقترنة بقرارات عصبة الامم المتحدة .

وصار كل جزء من أجزاء البلاد العربية يكافح الاستعمار المسلّط عليه ،

بوسائطه الخاصة ، في أوقات مختلفة تبعاً للفرص المتاحة له ، ضمن شكل الإستعمار المفروض عليه .

وأدّت ثورة كل جزء من أجزاء البلاد العربية إلى تكوين حكومة وطنية ، تتمتع باستقلال جزئي ، مقيد بقيود عديدة ، مقترنة باحتلال عسكري فعلي .

وصارت هذه الحكومات الوطنية تتدرج من الاستقلال الجزئي المقيد ، إلى الاستقلال التام الناجز ، بوسائطها الخاصة ، وبفضل جهود أهاليها ، ومستفيدةً من الفرص المؤاتية لها . . . وكل ذلك في أوقات مختلفة ، معظمها متباعدة .

ولذلك كله تكونت في البلاد العربية ، دول عديدة . . .

* * *

هذا هو السبب الأصلي في انقسام البلاد العربية إلى دول عديدة ، خلافاً لما حدث في اندونيسيا .

دوافع الإقليمية

بعد أن تبينا أسباب تعدد الدول العربية ، يجدر بنا أن نتساءل : لماذا لم تتوحد هذه الدول العربية ، بعد تكونها ؟ ولا سيما بعد تحريرها من السيطرة الأجنبية تحريراً تاماً ، وبعد استقلالها استقلالاً ناجزاً ؟

إن أسباب ذلك جلية واضحة ، لا يمكن أن تكون مدار جدل أو خلاف :

إن كل دولة من الدول العربية التي تكوّنت ثم استقلت في أوقات وظروف متباينة ـ كما أسلفنا ـ صارت مركزاً ، بل بؤرة لوطنية خاصة بها ، وأخذت تستقطب ولاء الأهلين لها . ولذلك تولّد في كل واحدة منها « نوازع المحافظة على الكيان السياسي القائم » . وما نسميه اليوم باسم « الاقليمية » ما هو إلا « مجموع هذه النوازع » التي تعمل في اتجاه يخالف مقتضيات الوحدة العربية ، وتعرقل إنطلاقها .

ويتبين من ذلك : ان الاقليمية ترتبط إرتباطاً وثيقاً بالدولة ، فتكون « نتيجة طبيعية » لتعدد الدول العربية .

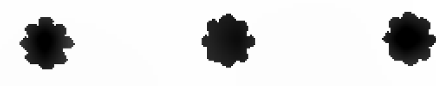
أقول نتيجة طبيعية ، لأن الحياة السياسية الداخلية والخارجية في الدول القائمة ، تغذي « بطبيعتها » النوازع الاقليمية .

لأن لكل دولة من الدول القائمة معالم خاصة ، مشهودة وملموسة ، وسلطات فعلية تظهر وتثبت وجودها بشتى المناسبات . لكل دولة علَم خاص بها ، وشرطة خاصة ، بملابس وشارات خاصة ، وجيش خاص ، ونشيد رسمي خاص ، وأوراق هوية وجوازات سفر وأوراق نقدية ونقود خاصة . . .

وبتعبير أقصر : ان لكل دولة من الدول العربية القائمة سلسلة من الامور

الخاصة بها ، يراها كل فرد من أفرادها منذ نعومة أظفاره ، ويألفها ، ويرتبط بها نفسياً ، ويشعر من جرائها بأنه يختلف عن غيره من منتسبي الدول العربية الأخرى .

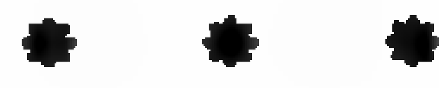
وأما فكرة القومية العربية ـ عند تعدد الدول ـ فتكون محرومة من أمثال هذه المعالم المادية الملموسة . وتبقى في حالة نزعة معنوية ، تجول في الخواطر وتختلج في الصدور ، فلا تجد أية مساعدة من طبيعة الحياة الادارية والسياسية القائمة ، بل قد تجد منها معارضة شديدة ، وتصطدم على الدوام بالنوازع الاقليمية .



وفضلاً عن ذلك ، فإن هناك عوامل كثيرة تقوي وتنمي النزعات الإقليمية ، على حساب الروح القومية .

لأن الدولة تسن القوانين ، وتنظم الاقتصاد ، وتتولى التربية والتعليم ، وتوجه الثقافة والاذاعة . . . وتراقب الصحافة . . . ولذلك ينتج من تعدد الدول وإختلاف اتجاهاتها ، الشيء الكثير من الفوارق الجديدة ، من هذه الوجوه المختلفة ، بين منتسبي الدول المذكورة .

هذا ، ويتكوّن في كل دولة ، طائفة من الزعماء والحكام والساسة . . . الذين ترتبط منافعهم ومطامعهم بالأوضاع السياسية القائمة ، فينزعون إلى المحافظة على كيان الدولة ، ولا يرضون بزوال الكيان ، داخل دولة موحدة .



وفي الأخير : ينضم إلى هذه العوامل الداخلية المتنوعة ، عوامل خارجية عديدة ، تعمل في نفس الاتجاه ، وتقوي النوازع الاقليمية .

لأن الدول الطامعة بخيرات البلاد ، ترى من مصلحتها أن يستمر التباعد والتخالف بين الدول العربية ، بل أن يزداد ويتفاقم . ولذلك تبذل كل ما في وسعها من جهود لإثارة الروح الإقليمية في مختلف البلاد العربية ، وتقتنص كل الفرص للعمل على تقويتها حتى تضمن مقاومتها ضد نوازع الوحدة العربية .

الخلاصة : ويتبين من كل ما تقدم :

ان الإقليمية وليدة تعدد الدول العربية .

وتعدد الدول العربية وليد الإستعمار .

فيجب على كل فرد عربي ان يكافح الاقليمية كما كان يكافح الاستعمار . يجب عليه أن يكافح الاقليمية ، أولاً في خبايا نفسه ، ثم بين بني قومه ، بكل قواه .

فهذه الحقائق يجب أن ترسخ في الأذهان رسوخاً تاماً ، فلا تغيب عن البال أبداً :

الاستعمار الأوروبي الذي جثم طويلاً على صدور مختلف الأقطار العربية ، قد خلّف ، قبل أن يزول ، كثيراً من البذور والآثار الضارة .

إن أخطر وأضر هذه البذور والآثار كان : تجزئة البلاد إلى دول ودويلات عديدة ، وفصْل بعضها عن بعض بحدود مصطنعة ، وتوجيه كل منها اتجاهاً يختلف عن اتجاه غيرها . . . وبالنتيجة : تهيئة البيئة الصالحة لتنمية « الروح الاقليمية » في كل واحدة منها .

إني كنت عبرت عن هذه الحقيقة ، في الكلمة التي صدرت بها كتابي « العروبة أولاً »، تحت عنوان : « ما أغربنا !» سنة ١٩٥٤ . وأرى من المفيد أن أكررها الآن : ما أغربنا !

ما أغربنا !

اننا ثرنا على الانكليز ، ثرنا على الفرنسيين . . . ثرنا على الذين استولوا على بلادنا ، وحاولوا استعبادنا . . .

كررنا الثورات الحمراء عدة مرات ، وواصلنا الثورات البيضاء عدة عقود من السنين . . .

وقاسينا في هذا السبيل ألواناً من العذاب ، وتكبدنا أنواعاً من الخسائر ، وضحينا كثيراً من الأرواح . . .

ولكنا :

عندما تحررنا من نير هؤلاء . . أخذنا نستقدس الحدود التي كانوا أقاموها في بلادنا ، بعد أن قطعوا أوصالها . . .

ونسينا ان تلك الحدود ، إنما كانت حدود « الحبس الانفرادي » و « الاقامة الجبرية » التي كانوا فرضوها علينا !

(دفاع عن العروبة ـ ١٩٥٤).

١٥ ـ ٢٢٦٤

جذور الاقليمية وبذورها

إن عمليات « مكافحة النوازع الاقليمية » و « ترسيخ الايمان بوحدة الامة العربية » ليست من الامور البسيطة السهلة ، بل من الامور المعقدة التي تحتاج إلى عمل متواصل ، مقترن بالشيء الكثير من التبصر واليقظة .

ذلك لأن النوازع الاقليمية تشبه ـ إلى حد كبير ـ النباتات البرية التي تنمو وتنتشر بفعل الطبيعة : انها تغرز جذورها في التراب ، وتنشر بذورها إلى مختلف الجهات .

ولهذا السبب ، إن قطع وحصد ما هو ظاهر وقائم منها ، لا يضمن القضاء عليها ، بل ان التخلص منها يتوقف على اقتلاع جذورها واتلاف بذورها .

وكذلك الأمر في النوازع الاقليمية : فالقضاء عليها يتطلب اقتلاع جذورها من أعماق النفس ، واتلاف بذورها .

وإذا ما رأينا شخصاً اشترك معنا في استنكار الاقليمية ، وقال معنا بوحدة الأمة العربية ، لا يجوز لنا أن نستنتج من أقواله هذه ، انه قد تخلص من النوازع الاقليمية تخلصاً تاماً ، لأن جذور الاقليمية قد تبقى كامنة في خبايا نفسه ، وإذا ما ارتوت بماء المنفعة ، انتعشت ، ونمت ، وظهرت إلى العيان .

ان أحداث الوحدة والانفصال بين سوريا وبين مصر ، أعطتنا أمثلة كثيرة وحيّة على ذلك ، كما سيتضح من الأبحاث التالية :



إني كنت حاولت إلفات الأنظار إلى أمثال هذه الأمور ـ بوجه عام ـ عندما

شرحت في مقدمة كتابي « حول القومية العربية » التنازع الذي يقوم بين الفكرة الجديدة التي يكتسبها المرء ، وبين بقايا الفكرة السابقة التي كان يعتقد بها قبلاً .

إذ قلت هناك :

« . . . ان الأفكار والمعلومات الجديدة ، قد تكون مخالفة لما كان قد استقر في أذهاننا سابقاً . في هذه الحالة ، انها تحتم علينا أن نطرح من أذهاننا ونستبعد من نطاق تفكيرنا ، كل ما كان مخالفاً لها .

غير أن الأفكار والمعلومات السابقة التي ذكرناها ، كثيراً ما تكون قد ولّدت في أذهاننا فروعاً ونتائج كثيرة . إن رسوخ الأفكار الجديدة في نفوسنا تمام الرسوخ ، في هذه الحالة ، لا يكتفي بطرح واستبعاد ما كان مخالفاً لها مخالفة صريحة فحسب ، بل يتطلب استبعاد كل ما كان ناتجاً عن الأفكار السابقة أيضاً .

ولكن نتائج الفكرة القديمة وفروعها المتأصلة في أذهاننا قد لا تبدو جلية الارتباط معها وظاهرة التناقض مع الفكرة الجديدة .

ولهذا السبب ، كثيراً ما نجد الأفكار الجديدة تعيش في أذهان البعض مع فروع الأفكار المناقضة لها ، لعدم تعمقهم في بحث النتائج واستقصاء المستلزمات » .

وبعد ذكر بعض الأمثلة لتوضيح هذه الحقيقة بالنسبة إلى الفكرة القومية ، نقلت البحث إلى « المبادىء » فقلت :

« ولكني أود أن يلاحظ أن الامور التي ذكرتها آنفاً تكتسب خطورة خاصة في بعض الأحوال ، ذلك عندما تكون الفكرة الجديدة من نوع « المبادىء الأساسية » .

« من المعلوم أن كل « مبدأ » يتطلب توجيه التفكير إتجاهاً خاصاً ، ولذلك يكون كثير المستلزمات .

فان المبدأ الجديد لا يكتفي بطرح واستبعاد الآراء والمعلومات المنافية له ، حتى ولا بطرح واستبعاد كل ما كان لتلك الآراء والمعلومات من فروع ونتائج . . بل يستلزم ـ فضلاً عن ذلك كله ـ النظر إلى الأمور بنظرات جديدة . وذلك يقتضي ـ بطبيعة الحال ـ إعادة النظر في سلّم « القيم » التي كانت استقرت في الأذهان واستقرت في النفوس» .

« ان مبدأ « العروبة » ـ وبتعبير أدق : مبدأ « العروبة أولاً » من أبرز الأمثلة على ذلك :

« ان إعتناق هذا المبدأ يتطلب منا أموراً كثيرة ، أولاً : التحرر من جميع الآراء والنزعات التي تخالف المبدأ المذكور ، ثم تقييم الأمور تقييماً جديداً ، ينتهي بنا إلى تكوين « سُلّم قيم » جديد ، يختلف عما كنا ألفناه سابقاً ».

ولذلك كله أقول : يترتب على كل من يؤمن بقوميته أن يكمل ويوسع معلوماته عن الأمة العربية ، ويعمق ويرسخ أبحاثه بوحدتها .. وفقاً للأسس التي شرحناها آنفاً . »

* * *

ان أحداث « الوحدة والإنفصال » بين سوريا وبين مصر ، تستلزم بحث الأمور في ضوء هذه الحقائق .

١٥ - ٢٢٦٧

ميول الموظفين

إن طائفة الموظفين تكون ـ بوجه عام ـ أشد ارتباطاً بالدولة القائمة ، ولذلك تكوّن مرتعاً خصباً لتوازع الاقليمية .

لأن الموظف يعتاش بالراتب الذي يتقاضاه من صندوق الدولة ، كما أنه يأمل أن يترفع في درجات الرواتب ضمن النظام المألوف ، في إطار حاجات الدولة وممكناتها . ولهذا السبب يتهيب من تغير الأوضاع القائمة ، فيكون أميل إلى إعتبار الدولة أساس الوطنية ، وينزع إلى ترويج مبدأ « المحافظة على كيان الدولة ».

إني كنت لاحظت عمل نفسية الموظفين في قضايا الوطنية والاقليمية ، في العراق ، منذ السنوات الأولى لقيام الحكم الوطني .

إن ظروف العراق في عهد الدولة العثمانية كانت جعلت عدد حملة الشهادات العالية محدوداً جداً . وعندما غادر البلاد مدرسو المدارس الثانوية الذين كانوا من الأتراك ، صار طائفة من معلمي المدارس الابتدائية يتولون مهام التدريس في المدارس الثانوية . وهذا فتح أمام أمثالهم آمال التقدم في وظائف التعليم الثانوي وفي الادارة والتفتيش . ولكن ، عندما تقرر اشتراط الحيازة على شهادة دراسة عالية لتولي التدريس في المدارس الثانوية واستقدام المدرسين الذين تحتاج إليهم المدارس المذكورة من سائر البلاد العربية ، جاء ذلك بمثابة ضربة لآمال هؤلاء ، فصاروا يعتبرون المدرسين الذين يأتون من خارج العراق « دخلاء » على البلاد ، ويتوسلون بشتى وسائل الدعاية على هؤلاء وعلى ادارة المعارف التي استقدمتهم . ثم حاولوا أن يعززوا دعاياتهم هذه باستقالات جماعية .

إني لا أرى لزوماً لتفصيل الوقائع المذكورة في هذا المقام . غير اني أرى من الضروري أن أشير إلى ان كل ذلك كان يحدث في الوقت الذي كانت حدود المملكة العراقية غير مقررة بصورة نهائية .

وكنت قد أشرت إلى ذلك في الكتاب الذي وجهته إلى أحد كبار موظفي التعليم الذي كان استقال بدوره احتجاجاً على أمر « الدخلاء » .

قلت في الكتاب المذكور ـ وكان مؤرخاً بتاريخ ٢٢ أيلول/سبتمبر سنة ١٩٢٢ :

إني لعاجز عن فهم معنى الوطنية التي تعتبر السوريين والمصريين دخلاء .

وأشرت إلى الحركة التي كانت قامت في جنوب العراق بغية فصل البصرة عن المملكة العراقية ، ثم سألت :

لو نجحت تلك الحركات ، وانفصلت البصرة عن العراق ، هل كنتم تعتبرون أهالي البصرة أيضاً دخلاء ؟

وبعد ذلك أشرت إلى شمال العراق ، وذكرت محاولة الفرنسيين إدخال الموصل في نطاق حكمهم الانتدابي ، ومطالبات الأتراك الذين كانوا لا يزالون يقولون بوجوب ضم الموصل إلى تركيا ، وسألت :

لو تحققت تلك المحاولات ونجحت تلك المطالبات ، هل كنتم تدخلون الموصلاويين أيضاً في عداد الدخلاء ؟

وفي الأخير ، أنهيت كتابي بالعبارات التالية :

إني أخشى من شرور هذا النوع من الوطنية الكاذبة على الأمة العربية عامة وعلى البلاد العراقية خاصة ، ألف مرة اكثر مما اخشى عليها ، من مدرعات الانكليز ومفرقعاتهم ، أو من طيارات الفرنساويين ورشاشاتهم .

إن نغمات « الدخلاء » ظلت ترن في الآذان مدة غير قصيرة .

حتى انه ، عندما صارت فكرة العروبة تنتشر في المدارس ، وقف أحد المدرسين يعلن :

إن فكرة الوحدة العربية ، دسيسة اختلقها السوريون ليتنعموا بخيرات العراق .

ولكن عندما تقوت الفكرة وانتشرت أكثر من ذلك ، لم يعد يجرؤ المعارضون أن يحاربوها مباشرة ، وصاروا يقولون :

(نحن نحبذ الوحدة ، ولكننا نريدها دون توظف) .

وصار بعد ذلك تعبير : الوحدة دون توظف .

من الشعارات التي راجت مدة من الزمن ، ولا سيما بين سنة ١٩٣٠ وسنة ١٩٣٥ .

* * *

إن شعار « الوحدة دون توظف »، يعطينا مثالاً بارزاً على الاقليمية التي تتقنع بقناع الوحدة . كما انه يظهر ـ في الوقت نفسه ـ الدور الذي تلعبه منافع الموظفين في امر الاقليمية والوحدوية ، بكل وضوح وجلاء .

* * *

إن حسابات الموظفين النفعية ، إذا كانت قد ظهرت إلى العيان في الظروف التي ذكرتها آنفاً في العراق ، فانها لم تخلُ من التأثير في قضايا الاتحاد والانفصال في سوريا أيضاً في السنوات الأخيرة .

أسعد الأمم وأشقى الأمم

ما أسعد الامم التي حققت وحدتها القومية وما أشقى الامم التي ظلت بعيدة عن تحقيق وحدتها القومية

ما أسعد الأمم التي حققت وحدتها القومية ، واستكملت شخصيتها السياسية ، فاستطاعت أن تجعل حدودها الدولية منطبقة على حدودها القومية !

ذلك لأن مفهوم الوطن عند أمثال هذه الأمم يكون واضح المعالم ومستقر الشكل : الأمة تكوّن دولة مستقلة موحدة ، فتتعين حدود الوطن عندها بحدود الدولة القائمة التي تجمع شمل الأمة بأجمعها تحت راية واحدة .

ولذلك ، لا تكون الوطنية عند هذه الأمم موضع خلاف ومثار جدل . وجميع أفراد الأمة يفهمون الوطن على طراز واحد ، ولا يختلفون في تقرير واجباتهم الأساسية نحو هذا الوطن المشترك العام .



ولكن ما أتعس الأمم التي ظلت بعيدة عن تحقيق وحدتها القومية ، واستكمال شخصيتها السياسية ، فلم تستطع أن تجعل حدودها الدولية منطبقة على حدودها القومية !

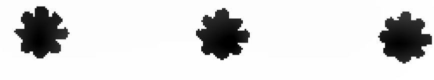
إن مفهوم الوطن عند هذه الأمم لا يكون واضح المعالم ومستقر الشكل ، لأن تعدد الدول المسيطرة على شؤون الأمة يجعل مفهوم الوطن معقداً ومشوشاً في الأذهان .

ذلك لأن الوطنية عند تلك الأمم تتصل بمفاهيم عديدة : فيكون هناك « الوطن الخاص » الذي يتحدد بحدود كل دولة من الدول القائمة . . و « الوطن العام » الذي يشمل جميع الاراضي التي تسكنها شعوب الأمة على اختلاف دولها وأوضاعها

السياسية . . و « الوطن الفعلي » الذي تعترف بـه الدول ، و « الـوطن المثالي » الـذي تنشده نفوس المواطنين ، وتتوق إلى رؤ يته مظللاً براية مشتركة في المستقبل القـريب أو البعيد . .

ويتعبير أقصر ، يكون هناك « الوطن الراهن » و « الوطن المنشود ». . « الـوطن الدولي » و « الوطن القومي ».

ولا حاجة إلى البيـان : ان كل واحـد من هذين المفهـومين يحتم عـلى المواطنـين واجبات خاصة ، من نوع خاص .



ولكن عقـول جميع النـاس لا يمكن أن تستـوعب هـذين المفهـومـين المتـداخلين بسهولة . لأن أنظار الجميع لا تمتد إلى ما وراء الحدود القائمـة على وتيـرة واحدة ، ولا تتطلع إلى المستقبل القريب أو البعيد بنظرات متشابهة . كما أن عقول جميع المواطنين لا تستطيع أن تؤ لف بين مقتضيات هذين المفهومين تأليفاً منطقياً عملياً .

ولهذه الأسباب كلها ، تكون الوطنية موضع خلاف ومثار جدل بين المواطنين .

فينقسم النـاس إلى فريقـين ، إزاء قضايـا الوطن والـوطنية الاسـاسيـة : فـريق الاقليميين وفريق القوميين .

فريق الذين يقصرون أنظارهم داخل حدود الدولة التي ينتسبون اليها ، من غـير ان يفكروا بما وراءها ، فيعتبرون كل ما بقي خارج تلك الحدود أجنبياً .

وفـريق الذين لا يـرضون بـالانحباس داخـل هذه الحـدود ، بل يتـطلعـون إلى الحدود القومية التي تمتد إلى ما وراءها . .

فريق الذين يكتفون بالوطن المعترف به دولياً . . وفريق الذين يرسلون أبصارهم إلى ما وراء ذلك ، ويتوجهون بعقولهم وقلوبهم إلى الوطن المثالي ، الذي يجب أن يجمع جميع شعوب الأمة تحت راية واحدة .

« فريق الاقليميين » الذين ينكرون وحـدة الامة ، ويقـولون بتعـددها تبعـاً لتعدد دولهـا ، و « فريق القـوميين » الـذين يعتقدون بـوحدة الأمـة ، عـلى الـرغم من تعـدد الدول .



إن اختلاف النظر بين هذين الفريقين يؤدي إلى اختلاف النزعات بطبيعة الحال ، وهذا الاختلاف يكتسب شكلاً حاداً في بعض الأحيان .

يتهم الاقليميون معارضيهم بالتقصير في واجباتهم نحو الدولة القائمة ، في حين أن القوميين يتهمون هؤلاء بعدم إدراك واجباتهم نحو الأمة .

يدّعي الإقليميون أن القوميين يسيرون وراء الأوهام والخيالات ، في حين أن القوميين يقولون عن هؤلاء انهم لا يدركون سمو معاني الأمة والوطن فيتمسحون بأذيال الأحوال الحاضرة والأوضاع الراهنة .

ومن الطبيعي ان الدول الاجنبية التي تطمع في تلك البلاد ، تجد في هذه الاوضاع والاختلافات مجالاً واسعاً للقيام بالدسائس والدعايات التي تضمن لها مصالحها الخاصة ، وتعمل لاذكاء نيران الخلاف بتقوية الاقليمية بشتى الوسائل والأساليب ، لتحول دون اتحاد الامة لتكوين دولة قوية .

هذا ، والنفعيون من أهل البلاد أيضاً ، لا يتأخرون عن إستغلال هذه الاوضاع : فيسعى قسم منهم لتقوية الاقليمية ، تارة للاحتفاظ بالمنافع التي اكتسبها ، وطوراً للحصول على منافع جديدة وتحقيق أطماع كبيرة .

ويتخذ قسم منهم النزعة القومية مطية للوصول إلى أهداف شخصية ، ويسيء إلى سمعة الفكرة السامية التي يستغلها بهذه الصورة لغاياته النفعية .

ويظهر بين النفعيين فريق آخر ، يستفيد من هذه الاوضاع للتحلل من واجباته الوطنية والقومية ، ولازدراء النزعات القومية والوطنية على حد سواء .

وتتضافر هذه العوامل المتنوعة والمتضاربة كلها . . . على زيادة البلبلة في الافكار *والنزعات ، وإشاعة الفوضى في البلاد واضرام نيران التفرقة بين المواطنين .*

ان الامة الالمانية قبل سنة ١٨٧٠ ، والامة الايطالية قبل سنة ١٨٦٠ ، كانت في هذه الحالة .

والامة العربية لا تزال في هذه الحالة .

كنت كتبت المقالة المدرجة أعلاه في ٢٢ آذار ١٩٥١ ، ونشرتها في مقدمة كتابي « آراء وأحاديث في القومية العربية » .

أعيد نشرها ههنا ، وأنا أشعر بمرارة الشقاء الذي أشرت إليه فيها ، بشدة أعظم من ذي قبل ، بسبب أحوالنا الحالية .

مسؤولية قادة حزب البعث في الانفصال(*)

(*) اني كنت أبديت رأيي في هذا المضمار ، إلى مندوب مجلة الحوادث البيروتية بتاريخ ١٥/ ١٠/ ١٩٦١ . أن الحقائق التي انكشفت والوقائع التي توالت بعد ذلك أيدت الرأي المذكور تمام التأييد ولذلك رأيت أن أعيد نشره هنا في الصفحة التالية .

إن إيماني بمستقبل الامة العربية الزاهر ووحدتها المحتومة . . لم يتزلزل ، على الرغم من النكسة الأليمة التي منيت بها أخيراً . . .

وأنا لا أشك في أن « تاريخ الوحدة العربية » سيحكم على ساسة سوريا الذين أيدوا الحركة الانفصالية بأشد الأحكام وأقساها ، وأحكامه هذه ستكون بالغة الصرامة - بوجه خاص - على قادة حزب البعث الذين كانوا يتباهون بحمل ألوية الوحدة العربية ونشرها بين الناس . . .

وأما منطق البيان الذي أصدره البعض منهم - تبريراً لموقفهم هذا - فيشبه كل الشبه منطق من يقول : « هذا الوليد لا يزال غير سليم من العيوب ، فلنقتله الآن ، لكي نحييه بالشكل الذي نريده في مستقبل الأيام . . . »

وأعتقد أن شباب البعث - مثل سائر شباب العرب الواعي - لا يمكن أن يؤيد هذه المواقف الهدامة .

بيروت ، ١٥/١٠/١٩٦١ .

حول بيان شكري القوتلي

حول بيان القوتلي

معلوم ان محطة الاذاعة في دمشق أخذت تذيع ـ بعد خيانة ٢٨ ايلول ١٩٦١ ـ سلسلة بيانات صادرة عن لفيف من رجال السياسة ، وأساتذة الجامعة ، ومحرري الصحف ، وعلماء الدين ، تبريراً لحركة الانفصال .

إن أحد البيانات المذكورة تضمن الكلمة الصريحة التالية :

من المحقق المؤكد أن النظام الذي يجوز تطبيقه في مصر ، لا يمكن ولا يجدي تطبيقه في سوريا لاختلاف البيئات جغرافياً ، وبشرياً ، وإجتماعياً .

لا شك في ان كل مفكر ينعم النظر في مضامين هذه الكلمة لا يتردد في الجزم بأنها يجب أن تكون صادرة من لسان ـ ومن قلم ـ رجل كان معارضاً لقيام الوحدة بين مصر وسوريا ، من أساسها .

ولكن الحقيقة غير ذلك تماماً : فان هذه الكلمة قد صدرت من لسان رجل كان يعتبر من كبار العاملين للوحدة المذكورة !

انها صدرت عن لسان شكري القوتلي الذي تولى تعميد تلك الوحدة يوم كان رئيساً للجمهورية السورية ، فصار يلقب لذلك بلقب « المواطن العربي الأول » في الجمهورية العربية المتحدة الجديدة !

نعم ، انها من بيان أذاعه شكري القوتلي من محطة الاذاعة في دمشق مساء يوم ٢١ ـ ١٠ ـ ١٩٦١ ، ونشرته الصحف الصادرة في اليوم التالي !

إن المواطن العربي الأول شكري القوتلي ، هو الذي أذاع هذه الكلمة ، وزعم

ـ بصيغة التأكيد ، ودون أي قيد وتحديد ـ : « ان النظام الذي يجوز تطبيقه في مصر ، لا يمكن ولا يجدي تطبيقه في سوريا ، لاختلاف البيئات جغرافياً وبشرياً وإجتماعياً » .

وطبيعي ، أن أول ما يتبادر إلى الأذهان ، أمام هذا الزعم ، السؤال التالي :

« إذا كان هذا ما يعتقده شكري القوتلي ، فكيف ولماذا طلب الوحدة بين مصر وسوريا ، وساهم في تحقيقها ؟ » .

ولكني لن أتوقف عند هذا السؤال ـ على الرغم من وجاهته وخطورته ـ بل سأتركه جانباً ، وسأناقش الكلمة المنقولة آنفاً ، بقطع النظر عن قائلها .

* * *

إختلاف البيئات جغرافياً وبشرياً وإجتماعياً ، هل يستلزم إختلاف النظم ، بوجه عام ؟ ألا تضم كل دولة ـ لها شيء من الإتساع ـ بيئات متنوعة ، يختلف بعضها عن بعض من الوجوه الجغرافية والبشرية والإجتماعية ؟ وفي داخل حدود الجمهورية السورية نفسها : ألا توجد بيئات متنوعة عديدة ، يختلف بعضها عن بعض إختلافاً كبيراً من هذه الوجوه ؟ مثلاً ، أفلا تختلف « البيئات » بين محافظة اللاذقية وبين محافظة دير الزور ، جغرافياً وإجتماعياً ؟ اللاذقية التي تمتد بين البحر وبين الجبال المكسوة بالغابات ، ألا تختلف « جغرافياً » عن دير الزور البعيدة عن البحر والمحرومة من الجبال ؟ فضلاً عن ذلك ، أفلا تختلف البيئتان المذكورتان « بشرياً وإجتماعياً » أيضاً ، لإختلافهما من حيث الحياة المدنية والعشائرية ، والأحوال الدينية والمذهبية ؟

أفلا يوجد إختلافات مماثلة بين جبل الدروز وبين حلب ، وبين حوران وبين الجزيرة أيضاً ؟

وهذه الإختلافات ، هل حالت دون خضوع جميع هذه المحافظات لنظام واحد ؟

وأفلا يتبين من كل ذلك أن ما جاء في الكلمة التي نقلناها آنفاً لا يدل على تفكير علمي سليم ، في ميدان السياسة بوجه عام ، وفي ميدان السياسة القومية بوجه خاص ؟

ولكن في هذه القضية ناحية هامة أخرى ، لا بد من إلفات الأنظار إليها :

إن الفرنسيين عندما إحتلوا سوريا وفرضوا إنتدابهم عليها ، قسموها إلى دويلات حلب ، ودمشق ، وجبل الدروز ، وبلاد العلويين . وذلك بعد أن فصلوا

عنها سنجق الاسكندرون والأقضية الأربعة ، وحاولوا أن يبرروا عملهم هذا بملاحظات تشبه إلى حد بعيد ملاحظة شكري القوتلي التي نقلناها وناقشناها آنفاً .

وكان من مفاخر حلب ـ في التاريخ الحديث ـ انها لم تلتفت إلى مغريات الاستقلال بدولة خاصة بها . وعندما أتاحت لها فرنسا فرصة إنتخاب مجلس تمثيلي ـ ظناً منها بأن المجلس المذكور لا بد أن يؤيد ويثبت الاستقلال الممنوح لها ـ لم تتردد في هدم آمال الفرنسيين في هذا المضمار ، بتقرير إنهاء الاستقلال ، والإنضمام إلى دمشق . ولذلك لم تعش دولة حلب إلا نحو خمس سنوات .

وبعد هذه التجربة ، عدلت فرنسا عن سياسة إجراء إنتخابات لتثبيت كيان الدويلات التي خلقتها ، وأبقت دولتي جبل الدروز وبلاد العلويين خارج نطاق الجمهورية السورية مدة تقرب من ربع قرن .

ولكن الحكومات السورية ـ على إختلاف ألوانها ومشاربها ـ لم تنقطع عن الاحتجاج على هذه الأوضاع ، وظلت تطالب بإلحاق تلك البلاد بها ، إلى أن تم ذلك ، في أعقاب الحرب العالمية الثانية .

ومن مفاخر أهالي الجبلين المذكورين : انهم رضوا بهذا الإندماج ـ على الرغم من « إختلاف بيئاتهم » عن البيئات السورية الأخرى « جغرافياً وبشرياً وإجتماعياً » ـ دون أن يطلبوا أنظمة خاصة ببلادهم ، وخضعوا للأنظمة السورية العامة .

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا المضمار : ان الكتلة الوطنية لعبت دوراً هاماً في هذه النتيجة . ومعلوم أن شكري القوتلي كان من أركان الكتلة المذكورة ، وإن إدماج الدويلتين بالجمهورية السورية قد تم في عهد رئاسته الأولى لها .

ومما يملأ النفوس أسىً ، انه نسي كل ذلك عندما أذاع بيانه الأخير ، وتكلم عن إختلاف البيئات جغرافياً وبشرياً وإجتماعياً ، كما كان فعل الفرنسيون قبل نحو أربعين من الأعوام .



ولكن مآسي بيان شكري القوتلي لا تنحصر في الكلمة التي نقلتها وناقشتها آنفاً ، فإن في البيان المذكور أمراً هاماً آخر ، لا بد من الإشارة إليه ، والتأمل فيه :

يخاطب البيان قادة الانقلاب الانفصالي ـ مع الجماعات التي التفت حول هؤلاء ـ بالعبارات التالية :

أيها المواطنون الأعزاء ، اخواني وأبنائي ، بعد غياب يزيد على الشهرين(*) ، سمعت من البعيد بأنباء وثبتكم وإنتفاضة جيشكم الأمين ، لأني أعرفكم معرفة رفقة لصيقة وسير على الطريق الطويل . وأعرف أنه لا يمكن مهما بلغت عظائم الأمور ، ان تجتمعوا على باطل وان تجمعوا على ضلال .

أعتقد انه لا يمكن لأي قارىء أن يندهش من صدور هذه الكلمات التملقيّة من لسان شكري القوتلي ، إذا ما تذكر أهم أحداث الماضي القريب في سوريا :

لأنه ، قبل نحو أربعة عشر عاماً كانت قد قامت في دمشق حركة مماثلة لحركة ٢٨ أيلول ١٩٦١ ، وهوت بشكري القوتلي من كرسي رئاسة الجمهورية وطردته من البلاد وفضلاً عن ذلك أخذت تلاحقه بشتى الإتهامات والإهانات .

ولا أدري ، كيف انه لم يتذكر تلك الأحداث ، عندما سمح لنفسه ان يكتب ويذيع هذه الكلمات ، تملقاً لقادة الإنفصال .

ولا أدري ماذا يمكنه أن يقول ، إذا ما ذكّره أحدهم بتلك الأحداث وقال له : « قياساً على ما تقوله الآن ، هل تعترف بأنك كنت تستحق تلك الإتهامات والإهانات ، ما دام كان قد أجمع عليها جماعات مثل التي قامت بحركة ٢٨ أيلول . وما دامت تقول الآن : انها لا تجتمع على باطل ، ولا تجمع على ضلال . . . ».

(*) كان في سويسرا .

ذيل

- ١ -

في العدد الخامس والعشرين من مجلة بناء الوطن الصادر في تموز/ يوليو ١٩٦١ ، مقالة عنوانها « ثورة ٢٣ يوليو » بقلم شكري القوتلي .

وقد جاء في المقالة ـ بعد الحديث عن الثورتين المصرية والسورية ـ العبارات التالية :

لقد انتصرت الثورتان والتقت الارادتان في تصميم ثوري واحد ، وهدف قومي مشترك ، جمعته الآمال والآلام ووحدة المصير ، فكانت الجمهورية العربية المتحدة .

وبعد بعض التفاصيل ، انتهت المقالة بالعبارات التالية :

ونحن ، إذ نذكر ذلك كله ، لواثقون بأن القائد الملهم جمال عبد الناصر ، لمحققٌ ما يصبو إليه العرب من أمانٍ قومية في الوحدة الكاملة والسيادة الشاملة .

إن المدة التي مضت بين نشر هذه المقالة وبين إذاعة البيان الآنف الذكر ، كانت نحو ثلاثة أشهر . وإذا افترضنا ان المقالة كتبت قبل نشرها بمدة شهر واحد ، علمنا أن المدة التي مضت بين كتابة المقالة ونشر البيان كانت نحو أربعة أشهر ، تقريباً .

فيجدر بنا أن نتساءل : ماذا حدث خلال هذه الأشهر الأربعة ـ حتى تحول ـ في نظر شكري القوتلي « القائد الملهم » إلى رئيس « حكم التعسف والارهاب ». ذلك الحكم الذي بات خلاله « المواطنون لا يأمنون على حياتهم بعد أرزاقهم »؟

وأظن أن معرفة ما جدّ خلال الأشهر المذكورة لا يحتاج إلى بحث طويل ، فانه غير خافٍ على أحد من المتتبعين للأمور : « صدور قوانين التأميم »، وما نجم عن ذلك من « اختلال مصالح الرأسماليين » .

- ٢ -

لقد نشر الكاتب الافرنسي المعروف « بنوا مشن » Benoist-Méchin في كتابه ربيع عربي[١] Un Printemps Arabe الحديث الذي جرى بينه وبين الرئيس شكري القوتلي ، إبان اعلان الوحدة بين سوريا وبين مصر .

كان الكاتب في حيرة شديدة من تتابع الاحداث . كان يعجز عن تعليل ما يشاهده من اندفاع الجماهير ـ على إختلاف طبقاتهم ـ نحو الوحدة مع مصر ، وكان يقول : ان ما تكسبه مصر من هذه الوحدة ظاهر إلى العيان ، ولكن ماذا تكسب سوريا منها ؟ ويعترف بأنه يشق عليه ـ وهو الفرنسي ـ أن يفهم : كيف توافق سوريا على أن تخسر ، في جملة واحدة : اسمها ، جيشها ، علمها ، وسيادتها ، فتتحول من « دولة مستقلة » إلى « ولاية ». ويتساءل : هل يمكن أن يتم كل ذلك ، دون أن يحدث غصة في القلب ؟

وعندما شرح هواجسه هذه إلى الرئيس شكري القوتلي قام الرجل من كرسيه ، وأمسك يده وأوصله إلى الشباك المطل على الميدان ، حيث كانت الجماهير تهدر بأهازيج الوحدة ، وتسبح في بحر من الفرح والحبور وقال له :

ـ خذ الجواب على سؤالك من هذه الجماهير .

ثم أخذ يبين له حقيقة الاوضاع العربية فقال :

ـ إن الحدود الفاصلة بين الدول العربية الآن ، ليست خطوطاً وحدوداً ، بل هي : جروح . . .

كما قال :

ـ خلال بضعة أيام ، سأحوّل سلطاتي إلى جمال عبد الناصر ، وهذا لن يكون « تنازلاً عن الرياسة » بل سيكون « تتويجاً لحياتي السياسية ».



(١) Jacques Gabriel Benoist - Méchin. **Un printemps arabe** (Paris: Albin Michel, 1953).

٢٢٨٥ ـ ١٥

إني كنت قرأت حديث شكري القوتلي في كتاب « بنوا مشن » بتقدير وإعجاب .

غير اني . . عندما قرأت بيانه الآنف الذكر ، لم أستطع أن أمنع نفسي عن التساؤل :

- انه كان اعتبر تسليم سلطات رئاسة الجمهورية السورية إلى جمال عبد الناصر رئيس الجمهورية العربية المتحدة « تتويجاً لحياته السياسية » . ولكني لا أدري ماذا يجب أن يعتبر « البيان » الذي أصدره تأييداً للانفصال وتملقاً لرجال الانفصال ؟

حول مشروع حزب البعث

مشروع الوحدة الاتحادية
الذي وضعته القيادة القومية لحزب البعث

- ١ -

لقد وضع حزب البعث العربي الاشتراكي ، في أوائل سنة ١٩٦٢ ، مشروعاً لإعادة الوحدة بين سوريا وبين مصر ، على أسس جديدة .

وقد نشر المشروع المذكور في نهاية البيان الذي أصدرته القيادة القومية للحزب ، في أيار سنة ١٩٦٢ .

وفيما يلي نص المشروع ، كما جاء في البيان المذكور :

« شكل الوحدة ومضمونها يجب أن يكون بدولة واحدة إتحادية ، على الأسس التالية :

أولاً : دولة الوحدة هي دولة واحدة إتحادية ، برئيس واحد ، ونائب رئيس واحد ، وحكومة إتحادية ، ومجلس نيابي ، ومجلس إتحادي ، ومحكمة إتحادية ، وإدارات ومؤسسات ومجالس ولجان إتحادية .

إن الشرط في الرئيس ونائب الرئيس أن لا يكونا من إقليم واحد ، وانتقاؤهما من الإقليمين يرمز إلى التكافؤ بين الإقليمين وإلى المشاركة في أمور الدولة الواحدة ، وان الحكومة الاتحادية تختص بالشؤون الكبرى للدولة كوحدة ، بما في ذلك شؤون دفاعها وسياستها الخارجية وشؤونها الإقتصادية وسياسة التنمية والتخطيط .

ويكون الوزراء الاتحاديون من الاقليمين ، وتضمن مشاركتهم الفعلية وسلطتهم الكاملة في شؤون وزاراتهم ، ويستعينون بمجالس عليا في التربية والتعليم والدفاع والاقتصاد تضم أعضاء من الاقليمين .

أما الهيئة التشريعية فتتألف من مجلسين ، مجلس نيابي ينتخب على أساس عدد السكان ، ومجلس إتحادي ينتخب على أساس التساوي بين ممثلي الإقليمين . وكل تشريع يصدر عن المجلس النيابي ، لا يقرُّ إلا إذا وافق عليه المجلس الاتحادي . وبهذا يضمن عدم تسلط الإقليم الكبير على الإقليم الصغير ويتحقق تكافؤ الإقليمين بالدولة الواحدة . وتبتّ المحكمة الاتحادية في تفسير القوانين وفي النزاعات التي تحدث بين سلطات الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية ، أو فيما بين الحكومات المحلية نفسها .

ثانياً : يحتفظ كل إقليم بسلطاته المحلية التي لا تتعارض مع السيادة السياسية لدولة الوحدة . ويتم ذلك بواسطة مجلس نيابي إقليمي وحكومة إقليمية مسؤولة أمام المجلس ومؤلفة من رئيس ووزراء أقليميين . وتدير السلطة التشريعية والتنفيذية الاقليميتان شؤون الاقليم المتعلقة بالتربية والتعليم والثقافة والصحة والبلدية والقروية والمواصلات داخل الاقليم وغير ذلك .

ثالثاً : ان الوحدة عملية بناء مستمرة ، ويجب الانطلاق من واقع الفوارق الاقليمية ، والسير بها تدريجياً نحو التنسيق فالتوحيد . ويترك للحكم الاقليمي حرية التشريع فيما يتعلق بالحريات العامة والتنظيم الشعبي والأوضاع الاقتصادية وغيرها على ضوء أحوال الاقليم الواقعية ، دون تجاهل ضرورة التنسيق والتوحيد وفق الأهداف القومية والاجتماعية والاقتصادية للدولة كلها » .

- ٢ -

هذا هو المشروع الذي وضعه حزب البعث العربي الإشتراكي .

إن أول ما يلفت النظر في هذا المشروع ، هو : إهتمامه بالفوارق الإقليمية ، إنه يتكلم عن واقع « الفوارق الإقليمية » ويحتم العمل « على ضوء أحوال الإقليم الواقعية » .

وذلك يدل على انجراف حزب البعث العربي الإشتراكي بتيار « إقليمية صريحة » .

هذه الإقليمية تطل برأسها منذ الفقرات الأولى من المشروع ، حيث يشترط في الرئيس ونائب الرئيس أن لا يكونا من إقليم واحد . وتظهر إلى الميدان بكل قوتها في الفقرات الأخيرة من المشروع ، حيث يترك للحكم الإقليمي حرية التشريع فيما يتعلق بالحريات العامة والتنظيم الشعبي والأوضاع الإقتصادية .

هذا إتجاه جديد في بيانات حزب البعث ، يخالف المبادىء الأساسية التي كان اعلنها ، كما يتضح من التفاصيل التالية :

أولاً : إن الفقرة الثانية من المبدأ الأول من دستور حزب البعث العربي تنص على ما يلي :

« الأمة العربية وحدة ثقافية ، وجميع الفوارق القائمة بين أبنائها عرضية وزائفة ، تـزول جميعها بيقظة الوجدان العربي ».

ويتبين من ذلك : أن الحزب كان يعتبر الفوارق القائمة بين أبناء الأمـة العربيـة عرضية وزائفة . ولكنه في مشروعه الأخير يعطي لتلك الفوارق العرضية والزائفة مكانة خاصة في بناء الوحدة الإتحادية .

ثم ، ان المادة الخامسة عشرة من « المبادىء العامة » المسطورة في دستـور الحزب تنص على ما يلي :

« الرابطة القـومية هي الـرابطة الـوحيدة القـائمة في الـدول العربيـة التي تكفل الإنسجـام بين المـواطنين وانصهـارهم في بوتقـة واحدة . وتكـافح العصبيـات المذهبيـة والـطائفيـة والقبليـة والعـرقيـة والإقليمية ».

ويتبين من ذلك : أن المبادىء العامة المقررة في دستور الحزب تستوجب مكافحة العصبيات الإقليمية . ولكن المشروع يراعي الإقليمية كل المـراعاة ، حتى انـه يزوّدهـا بـوسائـل التقوّي والنـماء ، لانه يتـرك للحكم الإقليمي « حريـة التشـريـع فيـما يتعلق بالحريات العامة والتنظيم الشعبي . . . » وغني عن البيان أن ذلك يفسح المجال لتقـوية الروابط الإقليمية على حساب الرابطة القومية .

لأن ـ نـظراً لحرية التشريـع الممنـوحـة للحكم الإقليمي في هـذه الميـادين ـ من الممكن ، مثـلا ، أن يقرر أحـد الإقليمين حـرية الصحـافة بـأوسع وأتم معـانيها ، في الوقت الذي قد يقيد الإقليم الآخر الصحافة بأشد القيود وأقساها .

وكذلك ، من الممكن أن يقـرر أحد الإقليمـين منع تكـوين الأحزاب السيـاسية منعـاً باتـاً ، في الوقت الـذي قد يقـرر الإقليم الآخر مبـدأ الحريـة التـامـة في تكـوين الأحزاب .

وبديهي أن كل ذلك يفسح المجال لزيادة الفوارق بين الإقليمين ، مـع توسيعهـا وتعميقها وتقويتهـا ، وبالتـالي يؤدي إلى أضعاف عمـل الرابـطة القوميـة التي يجب أن تكون العامل الأساسي في بناء دولة الوحدة .

* * *

قد يقال ـ رداً على هذه الملاحظات : ولكن المشروع يقيد الحرية المذكورة ببعض القيود : « دون تجاهل ضرورة التنسيق والتوحيد ، وفق الأهداف القومية والإجتماعيـة والإقتصادية للدولة كلها ».

ولكن هذا القيد مطاط وغير محـدد المعالم . فـلا يمكن أن يؤثر في سـير الأمور ، تجاه الصراحة التامة الواردة في أمر « حرية التشريع فيما يتعلق بالحريات العامة والتنظيم الشعبي . . . »

وأوضح دليل على ذلك أن القيادة القومية لحزب البعث العربي الإشتراكي نفسها تجـاهلت القيد المـذكور تمـاماً ، عنـدما قـررت المشروع . لأن عـدم « تجاهـل ضرورة التنسيق والتوحيد » يستلزم - أول ما يستلزم - عدم ترك حريـة التشريـع في أمثال هـذه الأمور الأساسية إلى الحكم الإقليمي .

ولذلك أكرر ما قلته آنفاً بكل تأكيـد : ان حزب البعث ، عنـدما قـدم المشروع الذي نتكلم عنه الآن ، قد خالف مبادئه الأساسية وتنكر لعقائده الأصلية .

* * *

قد يخطر ببال أحد البعثيين أن يقول لي : إنك تسيء تفسير المبـادىء المدونـة في دستور الحزب . ولذلك تخطيء في حكمك عليه .

ولكني أعتقد أن المبادىء التي نقلتها آنفاً صريحة كـل الصراحـة ، فلا تتـرك أي مجال لسوء الفهم أو لسوء التفسير .

ومع ذلك ، أرى أن استشهد بكتابات ميشال عفلق أيضاً ، لإزالة الشكوك التي قد تساور أذهان البعض ، بناء على أمثال هذه الملاحظات .

ومعلوم أن المشـار إليه عميـد الحزب وأمينـه العام ، كـما انه مؤسسـه الأول مع صلاح الدين البيـطار . فلا بـد من اعتبار كتـاباتـه بمثابـة « الشروح » لمبـادىء الحزب المذكور . وقد تكلم ميشـال عفلق عن « الفروق » بين الأقطار العربية ، في مقالتـه عن « وحدة النضال في المغرب العربي » المنشورة في كتابه « في سبيل البعث » وأوضـح فيها رأيه - ورأي حزبه - في هذه الفروق ، بشيء من التفصيل .

وقد قال ، فيما قاله ، في المقالة المذكورة :

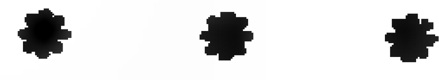
« أمـا إذا فهمنا من الفـروق أكثر ممـا تمثل هـذه الكلمة ، وأغرقنـا وبـالغنـا في إعـطاء الأهميـة للفروق ، عندها سنجد فرقاً بين مدن سـورية وعنـدها يتعـذر كل عمـل . إذا رضينا أن نستـرسل في طريق التفريق والتمييز واعطاء الأهمية للفروق فإن ضمن القطر الواحد ثمة فروقاً بين منطقة وأخرى ، وهذا في عرف العمل السياسي والعمل القومي غير جائز مطلقاً : الاسترسال في التمييز .

إذن في مفهوم العمل السياسي والقومي كلمة « فروق » لهـا حدود لا يجـوز أن نتجاوزهـا ، ولها مستوى لا يجوز أن تهبط عنه . فإذا قيل مثلاً أن ثمة فروقاً بين اليمن وبين باقي الأقطار العربية ، لأن

اليمن معزولة منذ قرون ، وفي حالة إجتماعية متخلفة جداً ، بقيت على حياة القرون الوسطى الموغلة في القديم . وإذا قيل بان ثمة فرقاً تحسن مراعاته بين المملكة العربية السعودية وبين الأقطار العربية الاخرى فأيضاً يمكن أن نسلم نوعاً ما بهذا الفرق . لأنه لم يوجد بعد في المملكة العربية السعودية ما يسمى رأياً عاماً ، ما يسمى شعباً ومواطنين . . فالوضع بدوي عشائري ، مغلق ، معدوم الثقافة ، معدوم النور وحرية الرأي . ولكن لا يجوز مطلقاً أن نذهب لأبعد من ذلك . عندها نكون عملياً كأننا نخضع لمنطق الاستعمار نفسه ، الاستعمار الذي يتذرع بفروق ثانوية مصطنعة ليمنع توحيد الأمة وليمنع توحيد نضالها ضده : أو انه هو يخلق هذه الفروق »[٢] .

يتبين من ذلك ان ميشال عفلق يحدد الأحوال التي يجوز فيها مراعاة « الفروق » ، فيقول : يجوز ان نراعي الفروق بين اليمن وبين باقي البلاد العربية ، كما يجوز ان نراعي الفروق بين المملكة السعودية وبين باقي البلاد العربية ولكن لا يجوز مطلقاً ان نذهب إلى أبعد من ذلك .

فيجدر بنا ان نتساءل : ألم يذهب حزب البعث إلى أبعد من ذلك كثيراً ـ وكثيراً جداً ـ عندما جعل مراعاة الفوارق الإقليمية بين مصر وبين سوريا أس الأساس في بناء الوحدة الإتحادية التي إقترحها ، في بيانه المشهور ؟



وقبل أن أختم هذا البحث ، أرى أن ألفت الأنظار إلى ما قاله ميشال عفلق في مقالته عن « وحدة النضال ووحدة المصير » :

« فواقعنا المتأخر المتردي قائم على احدى الدعائم الكبرى للتأخر والتردي ، ألا وهي التجزئة ، يفكر بعقلية التجزئة ويعمل بدوافعها ، حتى عندما يفكر بالوحدة ويعمل لها . وليس أشد الأفكار خطراً على الوحدة العربية هي الأفكار الإقليمية والشعوبية الصريحة المفضوحة ، وإنما هي الأفكار التي يروجها دعاة الوحدة الرائجة ، أي وحدويو التجزئة »[٣] .

إني أوافق على ما قاله ميشال عفلق في هذا المضمار . غير إني أرى أن أقول في الوقت نفسه ، واتماماً لقوله :

وهذا ما فعله حزب البعث العربي الإشتراكي ، عندما قرر مشروعه الجديد في الوحدة الإتحادية : انه صار يفكر بعقلية التجزئة ، ويعمل بدوافعها ، ودخل بذلك في عداد « وحدويو التجزئة » الذين أشار إليهم الأمين العام للحزب ميشال عفلق . . .

---

(٢) ميشال عفلق ، « وحدة النضال في المغرب العربي ، » في : في سبيل البعث (دمشق : دار الطليعة ، ١٩٥٩) ، ص ٢٤٤ ـ ٢٤٥ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ٢٣٩ .

نقاش مع أستاذ بعثي

نقاش مع أستاذ بعثي

لقد التقيت في بيروت ، خلال شهر نيسان/ ابريل ١٩٦٣ ، باستاذ من زعماء حزب البعث العربي الإشتراكي في سوريا فرأيت أن أصارحه بما صرت أعتقده في الحزب ، فقلت له :

ـ ان الحزب قد خرج عن كونه حزباً عقائدياً ، يتمسك بالمبادىء ، وينشر الايمان بوحدة الأمة العربية ، وتحول إلى حزب سياسي عادي ، يسعى إلى الحكم ، ويضحي بمبادئه في سبيل الحكم .

وتوضيحاً لقولي هذا ، أشرت إلى البيان الذي كانت أصدرته القيادة القومية للحزب ، ودعت فيه إلى تكوين وحدة إتحادية تستند إلى « واقع الفوارق الإقليمية »، حتى انها ضمنته أحكاماً تؤدي إلى تزييد الفوارق الإقليمية وتعميقها . وذلك في حين أن الحزب كان قام على أساس مكافحة تلك الفوارق ، والسعي وراء إزالتها . . وفي هذا ما فيه من تنكّر صريح لمبادىء الحزب الأساسية .

ولكن الأستاذ البعثي أراد أن يدفع هذه التهمة عن الحزب قائلاً :

ـ إنهم فعلوا ذلك لكي يدخلوا العراق في الوحدة ، فتكون الوحدة ثلاثية ، لا ثنائية . وطبيعي أن هذا يعني توسيع نطاق الوحدة .

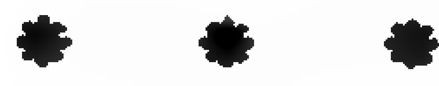
غيراني أجبته : هذا التأويل لا يتحمل ـ مع الأسف ـ البحث والتحليل ، لأن :

أولاً : ان مشروع الوحدة الإتحادية التي أشرت إليها منشور في بيان صدر في أواسط شهر أيار من سنة ١٩٦٢ يعني قبل ثورة العراق ، بمدة تناهز الثمانية أشهر .

ثانياً : المشروع المذكور يتكلم عدة مرات عن الاتحاد بين إقليمي مصر وسوريا ، ولا يذكر العراق ، ولا يشير إلى الوحدة الثلاثية .

فلا مجال منطقي لتعليل التحول المذكور بثورة العراق .

وأرى انه يجدر بزعماء حزب البعث ، أن يكونوا صريحين ، فيقولوا : لقد أخطأنا عندما أهملنا « واقع الفوارق الإقليمية ». والآن غيرنا خطّتنا . غير انه لا يجوز لهم أن يقولوا : نحن على خطتنا الأصلية سائرون .



ثم نقلت البحث إلى ناحية أخرى ، فقلت : إن مخالفة الحزب لمبادئه الأصلية لا تنحصر بما صار يقوله عن « واقع الفوارق الإقليمية »، بل تتعدى ذلك إلى موقفه من « مبدأ الحرية » أيضاً .

انه ـ عندما تولى الحكم في سوريا ـ ترك هذا المبدأ جانباً ، واسترسل في إغلاق الجرائد ، وتعطيل المدارس ، وفرض منع التجول في طول البلاد وعرضها . . وكان من أول أعمال الحكومة البعثية : منع القواد السوريين ـ الذين كانوا يعيشون في القاهرة منذ بداية الإنفصال ـ من دخول البلاد ، وإعادتهم إلى حيث كانوا . وغني عن البيان أن هذا العمل يخالف أوليات حقوق الانسان ، وينافي مبدأ الحرية تمام المنافاة . . .

ولكن الأستاذ البعثي ، أراد أن يدافع عن العمل الأخير ، فقال :

ـ لماذا طاروا إلى دمشق ، قبل أن يستأذنوا الحكومة ؟ ان العراقيين الذين كانوا في القاهرة ، لم يعودوا إلى بغداد إلا بعد صدور الأذن لعودتهم من حكومة الثورة العراقية . كان على القواد السوريين ، ان يقتدوا بهؤلاء ، فيستأذنوا الحكومة السورية ، قبل أن يركبوا الطيارة .

وقد ظهر لي من كلام الأستاذ هذا انه يستند إلى معلومات ناقصة في هذه القضايا ، فقلت له :

ـ إن العراقيين الذين انتظروا قرار الحكومة العراقية قبل ان يطيروا إلى بغداد ، كانوا ممن سبق وصدرت عليهم أحكام بالاعدام . فكان من الطبيعي أن لا يعودوا إلى العراق قبل أن تصدر حكومة الثورة قراراً بإبطال تلك الأحكام .

والدليل على ذلك : كان في القاهرة عراقيون لاجئون ، غير محكومين ولا

مطلوبين للمحاكمة ، إن هؤلاء رجعوا إلى العراق منذ الأيام الأولى للثورة ، إنهم طاروا ، دون أن ينتظروا صدور قرار أو اذن من الحكومة العراقية .

أما القواد السوريون الذين أرجعتهم الحكومة السورية فما كانوا محكومين ، ولا مطلوبين للمحاكمة ، فما كان أي موجب لينتظروا صدور قرار أو اذن بشأنهم .

إن حق كل فرد في أن يعيش في بلاده ، يعتبر من أعرق حقوق الانسان ، وأهم مستلزمات الحرية .

ولذلك قلت : إن هذا العمل ما كان يليق بحكومة تولت الحكم عقب ثورة قامت « لغسل عار الانفصال » كما يقولون . انه عمل يشبه « إدامة الانفصال »، وينم عن روح حزبية ذميمة ، فضلاً عن انه يخالف مبدأ الحرية مخالفة صارخة ، ذلك المبدأ الذي كان الحزب لا ينقطع عن اعلانه كل يوم وفي كل مناسبة .

يخالف مبدأ الحرية مخالفة صارخة ، ذلك المبدأ الذي كان الحزب لا ينقطع عن إعلانه كل يوم وفي كل مناسبة .

* * *

ولكن الأستاذ البعثي ، عندما شعر بقوة انتقاداتي هذه ، أراد أن يدافع عن عمل الحزب المذكور ، بحجة أخرى ، فقال :

ـ ولكن هؤلاء كانوا من عوامل الخطأ والانحراف في عهد الوحدة . . .

وأجبته : إذا كان لدى الحكومة ما يبرر الحكم عليهم ، فإنه كان يجب عليها أن تعتقلهم وتحاكمهم ، لا أن تمنعهم من الدخول إلى بلادهم وتعيدهم إلى القاهرة ، ليواصلوا العيش هناك كلاجئين سياسيين ، كما كانوا يعيشون في عهد الإنفصال .

ولكنه كرر قوله بصيغة التأكيد : تأكد يا أستاذ ، انهم كانوا أهم أسباب الإنحراف في عهد الوحدة . إنهم مسؤولون عن كل ما حدث .

قلت : أنا أتكلم عن المبادىء . ولا أعرف إذا كانوا مسؤولين أم لا . ولكني أقول مرة أخرى : إذا كانت الحكومة تعتقد بأنهم مسؤولون ، فقد كان يجب عليها أن تعتقلهم وتعاقبهم ، بعد محاكمتهم .

هذا ، والشيء الذي أعرفه حق المعرفة ـ ولا بد من انك تعرفه حق المعرفة ـ ان هؤلاء لم يشتركوا ـ على أي حال ـ في جريمة « تأييد الانفصال ». ولذلك أستغرب كل الاستغراب ، بل استهجن كل الاستهجان ، منعهم من دخول البلاد ، من قبل

حكومة يرأسها من كان اشترك في جريمة « تأييد الانفصال »، وتولى الحكم إثر ثورة قامت « لغسل جريمة الانفصال ».

* * *

بعد هذا النقاش الذي جرى حول قضية منع القواد السوريين من دخول البلاد ، نقلت الحديث إلى قضية الصحافة وسألته :

ـ وما قولك في تعطيل الجرائد ، وإلغاء إمتيازاتها ، وعدم الترخيص بالصدور لغير جريدتين بعثيتين ؟ إن حرية الصحافة من أهم مظاهر حرية الرأي . فهل يتفق هذا العمل مع مبدأ الحرية الذي ينادي به حزب البعث ؟

قال : وهل يجوز أن تترك الصحافة حرة ، دون أي قيد ؟

قلت : طبيعي ، ان حرية الصحافة يجب أن تقيدببعض القيود ، مثل كل أنواع الحرية . ولكن هذه القيود لا يجوز أن تعمل إلى حد حصر حق إصدار الصحف بحزب البعث وحده . إن الحزب كان يقول قبلاً « لا حرية لأعداء العروبة » وكان يجد لقوله هذا مؤيدين ، بطبيعة الحال . ولكنه الآن صار يعمل ولسان حاله يقول : « لا حرية في ميدان الصحافة لغير البعثيين ». وفي هذا ما فيه من خروج صريح وتام على مبدأ الحرية بوجه عام ، وحرية الصحافة بوجه خاص .

ولكن الاستاذ البعثي رد على قولي هذا ، بنظرية أخرى ، فقال :

ـ إن حزب البعث ظل يعمل ويناضل في سبيل العروبة منذ عشرين عاماً . واكتسب خبرة طويلة في هذا المضمار ، فيحق له ـ بل يجب عليه ـ أن يوالي قيادة الرأي العام ، لكي لا يترك مجالاً لتضليله .

قلت : إني أرى في هذا القول دليلا على غرور حزبي خطير . أنا لا أريد الآن أن أدخل في بحث حول خدمات الحزب السابقة ، ولا في نوع الخبرة التي إكتسبها ، لأني أرى أن ما يهم الآن هو ما يفعله الحزب الآن ، وما سيفعله في مستقبل الأيام . إن الخدمات السابقة مهما تكن عظيمة ، لا تستطيع أن تضمن للحزب عدم الإنحراف عن الطريق السويّ ، ولا أن تحول دون إنحداره إلى وديان التردي والإنحطاط .

إن روح الحزبية الضيقة ، من أخطر الآفات التي تتعرض إليها الجماعات . إنها تعمي الأبصار ، وتحول دون رؤية الحقائق وتفسح مجالاً واسعاً إلى الضلال . فعلى الأحزاب بوجه عام ، وعلى الأحزاب التي تنزع إلى العقائدية بوجه خاص ، ان تتجنب اغواءات الغرور ، ومنزلقات الأنانية ، وتكف عن النظر إلى أعمالها بنظارات وردية ، وإلى أعمال غيرها بنظارات قاتمة سوداء . ومع الأسف ، هذا ما يفعله الآن ، قادة

حـزب البعث الذين تـولوا الحكم في سـوريا . إنهم يعملون بـروح الحزبيـة العمياء ، مستسلمين لدواعي الأنانية الحزبية .

ولكنه قال : إن الحزب بريء من كل ما تقول . انه لا ينقطع عن العمل بعقلية واعية ، وعيون يقظة ، وفق مخططات مدروسة دراسة موضـوعية . ومن أوضـح الادلة على ذلك ، انه استنكر خطط أكرم الحوراني وفصله .

وقلت له عندئذ : على ذكر قصة أكرم الحوراني ، أعتقد أنه يجدر بكم أن تكونوا أكـثر تبصراً في الأمـور . إنكم تقولـون عنـه الآن ، انـه إنتهـازي إقليمي ، منـاور ، خائن . فهل تستطيعون أن تؤكدوا أنه لم يبق في الحزب من يشبهه من هـذه الوجـوه ؟ ثم ، هل يمكنكم أن تدعوا دون أن تخرجوا عن جادة المنطق والصواب ـ إن إنتهـازات أكرم الحوراني وإقليميته لم تلعب دوراً هداماً خلال عهـد الوحـدة ؟ وذلك في غفلة من سائر أركان الحزب ، على أحسن الفروض ؟

ولكن الاستاذ البعثي رد علي بسرعة وثورة ، قائلاً :

ـ لا . . لا . . إنهم لم يكـونـوا غـافلين . . إنـه كـان معـروفـاً لـديهم بتلك الصفات ، إنهم كانوا يعرفونه . . .

إن قوله هذا ، أدهشني تماماً ، فقلت له مندهشاً :

ـ تقول انهم كانوا يعرفونه ! إذا صح ما تقول ، وجب أن نحكم بأنهم كانوا أكـثر من غافلين : كانوا مذنبين !

لو قلت لي أن أكرم الحوراني ما كـان متصفاً بتلك الصفـات قبلاً ، ولكنـه تردى أخيراً . . . أو قلت لي : انهم انخدعوا بمظاهره ، فلم يكتشفوا حقيقته إلا أخيراً . . . لـو قلت أحد هـذين القـولـين ، لكنتَ قـدمت لهم بعض الأعـذار ، وبعض الأعـذار المخففة . ولكنك عندما تصرح بأنه كان معروفاً من قبـل ، وإنهم كانـوا يعرفـونه من قبل . . . تفتح بـاباً للتسـاؤ ل : لماذا إذن ظلوا يشتـركون معـه مدة لا تقـل عن عشرة أعوام ؟ يدخلون الوزارات بالاتفـاق معه ويـواصلون العمل معـه ، ويستقيلون معه ، ويوقعون على وثيقة الانفصـال معه ؟ يفعلون كـل ذلك ، مـع علمهم بأنـه انتهازي ، إقليمي ، مناور ! هل كانوا يـريدون أن يستفيـدوا من مناوراتـه ومداوراتـه ؟ أم كانـوا يقابلون مناوراته بمناورات أخرى ، تُضمن لهم منافعها ، وتبعد عنهم شررها ؟ هـذا ، إذا كان ما قلته الآن موافقاً للواقع . وأعترف بأن ذلك أدهشني تماماً . أدهشني إلى حد جعلني أشك في صحة ما تقول .

ولكن الأستاذ البعثي أكد صحة ما قاله في هذا المضمار ، وأضاف إليه أمراً آخراً ، فقال :

نعم ، أنا متأكد من انهم كانوا يعرفونه حتى انهم اطلعوا جمال عبد الناصر على ذلك .

وقوله هذا زادني استغراباً للأمر :

ـ تقول انهم اخبروا جمال عبد الناصر . . ذلك يعني : انهم قالوا له ان أكرم الحوراني انتهازي مداور ، في الوقت الذي كانوا يعملون معه . وكانوا يظهرونه بمظهر الرئيس الرسمي للحزب ! إذن جمال عبد الناصر كان محقاً تماماً ، عندما قال ـ بحيرة وألم ـ إن كل واحد منهم كان يتكلم على الآخر ، ويطعن بالآخر .

ولكن الأستاذ البعثي واصل حديثه الدفاعي ، وقال :

ـ نعم ، انهم أخبروا جمال عبد الناصر . ولكن جمال عبد الناصر عندما عرف ذلك ، صار يقرب جماعة أكرم الحوراني . . .

وسألته على الفور : من هم الأشخاص الذين قرّبهم جمال عبد الناصر ، بسبب إنتسابهم إلى أكرم الحوراني . وبعدما عرف أن المومى إليه انتهازي مداور ؟

أجاب الاستاذ عن سؤالي ، بكل اطمئنان :

ـ هؤلاء القواد . . الذين أردت أنت ، يا أستاذ ، أن تدافع عنهم في بداية حديثنا هذا . .

وأنا قلت عندئذ : من ؟ القواد ، أكرم ديري ورفاقه ؟ تقول انهم من جماعة أكرم الحوراني ! هؤلاء القواد الذين عارضوا حركة الانفصال من يومها الأول . . . وعاشوا في القاهرة كلاجئين سياسيين طول أيام الانفصال . . أكرم ديري ورفاقه ، الذين وقفوا في مؤتمر شتورا ، وفضحوا مزاعم خليل الكلاس وزملائه الذين كانوا يأتمرون بأوامر الحكومة الانفصالية ! انك تدعي بأن هؤلاء كانوا من اتباع أكرم الحوراني ؟!

وختمت حديثي قائلا : أنا كنت أعرف ، وكنت أقول دائماً : ان الحزبية العمياء تحول دون رؤية الحقائق ، ولذلك تشوش الأفكار وتضلل الأذهان :

واليوم وجدت نفسي أمام أمثلة جديدة ، تبرهن على صحة ذلك برهنة قاطعة .

حول الوحدة والاتحاد

رأيي المنشور في أخبار اليوم

كانت « أخبار اليوم » قد سألت ـ في أواسط سنة ١٩٥٤ ـ « عدداً من ساسة العرب عن رأيهم في الوحدة »... « كيف تتحقق ؟ وهل هم يؤيدون إعداد برنامج لإنشاء وحدة عربية في ظل إمبراطورية واحدة ؟ أم يرون قيام ولايات متحدة عربية حرة ، تجمعها سياسة واحدة ، وإقتصاديات واحدة ، وتعاون دفاعي واحد ؟ أم يرون أن تتحالف دولتان أو ثلاث معاً » .

وأنا كنت ممن تلقوا تلك الأسئلة وأجابوا عليها(٤) .

أنقل فيما يلي الجواب المذكور ، بنصوصه الكاملة :

« أعتقد أن إتحاد الأقطار العربية ، سيكون ـ ويجب أن يكون ـ على أساس « النظام الفدرالي » .

لا أشك في انه سيحدث « اندماج تام » بين بعض الأقطار ، ولكني أعتقد أن ذلك لن يكون عاماً .

وأما « الامبراطورية ذات المركزية التامة » ، فيجب أن تستبعد من الأذهان ، لأن نظام المركزية الشديدة الذي ألفته الحكومات العربية القائمة الآن لا يتلاءم مع حاجات العصر الحديث ، ولا يضمن مصالح الشعوب الحقيقية .

وأنا أعتقد بوجوب تخليص الدول العربية من المركزية التي اعتادتها إلى الآن . فمن الطبيعي أن لا أحبذ تأسيس مثل هذه المركزية في الدول العربية العامة التي

---

(٤) نشر جوابي في حينه في : أخبار اليوم ، ٥/ ٦/ ١٩٥٤ .

ستتكون من إتحاد هذه الدول في مستقبل الأيام .

* * *

إن الديمقراطية الصحيحة لا تقوم على الحياة البرلمانية وحدها ، بل انها تستمد قوة من المجالس البلدية والمجالس المحلية أيضاً . وأعتقد أن عدم تقدم الحياة الديمقراطية الحقيقية في البلاد العربية يتأتى ـ في الدرجة الأولى ـ من حصر إهتمامنا بالانتخابات النيابية وحدها ، وعدم تقديرنا لوجوب الاهتمام بالمجالس المحلية .

لأن الانتخابات لأمثال هذه المجالس ـ المحدودة النطاق والمحدودة الاهداف ـ تكون خير إعداد للانتخابات البرلمانية . والعمل في هذه المجالس يكون من أنجح الوسائل للتمرين على العمل في البرلمان .

* * *

وأعتقد انه سيأتي يوم يقوم فيه برلمان عربي عام ، فوق البرلمانات التي نشاهدها الآن » .

إن الآراء التي أبديتها في هذا الجواب لم تكن وليدة ساعتها ، بل كانت مما أقول به منذ مدة غير قصيرة ، حتى انني كنت قد نشرتها في مناسبات عديدة(٥) .

غير ان نشرها في أخبار اليوم لفت الأنظار إليها أكثر من ذي قبل . ومما زاد الاهتمام بها : انها كانت منشورة بين جواب علي علوبة وبين جواب عبد الرحمن عزام .

علي علوبة كان ـ في جوابه ـ يعارض فكرة الاتحاد بين الدول العربية ، بأي شكل كان . ويرى وجوب بقاء الدول العربية على حالها ، على أن تتعاون في بعض الميادين .

وأما عبد الرحمن عزام ، فكان يشير إلى « الجامعة العربية » التي تأسست « منذ نحو عشر سنوات » ، ثم يقول « قد آن الأوان أن يتطور التعاون إلى نوع من الاتحاد أوثق ، وان لم يكن إتحاداً فدرالياً ، فأقرب ما يكون إلى ذلك » . ويصرح في الأخير بأنه

(٥) انظر لساطع الحصري [أبو خلدون] : العروبة بين دعاتها ومعارضيها (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٥٢) ، ص ٣٥ ـ ٣٧ ، وتقارير عن اصلاح التعليم في سوريا (دمشق، ١٩٤٥).

لا يدعو إلى إتحاد إمبراطوري ، ولكنه لا يقول « ان ذلك لن يحدث ، أو يناسب العصر الحاضر ».

ان جوابي إلى أخبار اليوم صار موضوعاً لمحادثات ومناقشات جرت بيني وبين البعض من رجال الفكروالسياسة .

إني لا أرى لزوماً إلى تفصيل أو تلخيص تلك المحادثات في هذا المقام ، غير أني أرى من الضروري أن أذكر إحداها ، لأن تذكري لها هذه الأيام ، هو الذي دفعني إلى كتابة هذه الأسطر ، مع إعادة نشر ذلك الجواب :

أحد الاساتذة السوريين ـ وكان ممن أقدر فيهم سعة الثقافة وسلامة التفكير ـ قال لي ، عندما اطلع على جوابي في أخبار اليوم :

ـ أستاذ ، كتابتك هذه ستخيب آمال الكثيرين من الشبان ، لأن المعروف عنك ـ في أوساط الشبيبة ـ انك وحدوي تام . .

وأما أنا فقلت له ـ جواباً على ملاحظته هذه :

ـ أظن انه لا يوجد فيما كتبته شيء يجوز اعتباره خروجاً على الوحدوية ، لأني تكلمت عن إتحاد الأقطار العربية العام ، وصرحت بأنه سيحدث إندماج تام بين بعض الأقطار ، غير ان ذلك لن يكون عاماً .

وذلك لأني أظن ـ مثلا ـ ان بلاد المغرب ستدخل ـ مع سائر البلاد العربية ـ في إتحاد فدرالي ، دون أن تندمج بها إندماجاً تاماً .

وأوضحت له رأيي هذا بعض التوضيح ، دون أن أحاول اقناعه تماماً ، لأني قد شعرت في قرارة نفسي شيئاً من الارتياح المعنوي من حديثه هذا ، ولأني علمت منه أن هناك من يطلب من الوحدة أكثر مما أطلبه أنا . . وفكرت في انه لا ضرر من طلب المزيد .

* * *

ولكن . . . كم كانت دهشتي عظيمة ، وكم كان ألمي عميقاً . . عندما علمت ، غداة نكبة ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٦١ ، ان الاستاذ المذكور سار في صفوف الانفصاليين ، ثم . . دخل وزارة الانفصال . . حتى انه تولى رئاسة الوزارة المذكورة ، مدة من الزمان .

مواقف حزب البعث
من مسألة الوحدة أو الاتحاد

- ١ -

من المؤكد ان قادة حزب البعث وقفوا في مسألة الوحدة او الاتحاد موقفين مختلفين : الأول سنة ١٩٥٨ ، والثاني سنة ١٩٦٢ .

أ ـ سنة ١٩٥٨ :

عقب ١٤ تموز/ يوليو سنة ١٩٥٨ في العراق ، ذهب ميشال عفلق إلى بغداد ، مع جماعة من رجال الفكر والسياسة المتسبين إلى عدة أقطار عربية .

وعندما دار الحديث بينهم عن الوحدة أو الاتحاد ، رفع عفلق صوته بأداء حاسم وبتّار ، فقال :

ـ إما وحدة ، إما بلاش .

ثم ، عندما جلس في بهو « الاوتيل » ، كرر رأيه في هذه القضية ، أمام جمع من رجال الثقافة والصحافة ، ودعمه بالبراهين التالية :

ـ لا شك في أن القوى الاستعمارية ستبذل كل جهدها للقضاء على هذه الوحدة الجديدة . . فإذا صارت الرابطة بين العراق وبين الجمهورية العربية المتحدة ضعيفة ورخوة ـ مثل الروابط الاتحادية ـ استطاع الاستعمار أن يفصمها بسهولة . فيجب أن تكون الرابطة قوية ـ مثل رابطة الوحدة ـ لكي تستطيع أن تصمد أمام هجمات الاستعمار ، فلا تنفصم بفعل ضرباته المتوالية .

ومعلوم أن بيانات ميشال عفلق صارت ـ في حينها ـ موضوع مناقشات حادة ،

في المحافل وفي الجرائد العراقية .

ب ـ سنة ١٩٦٢ :

أصدرت « القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي » ـ خلال شهر أيار/ مايو سنة ١٩٦٢ ـ بياناً، قدمت فيه مشروعاً لإعادة الوحدة بين مصر وسوريا على أسس جديدة .

وكان المشروع يدعو إلى « الإتحاد » وإن كان يسمي ذلك باسم « الوحدة الإتحادية »، حتى انه كان يجعل الاتحاد ضعيفاً إلى حد منح كل واحد من الاقليمين « حق التشريع في الحريات العامة » كما شرحت ذلك في بحثي السابق .

على كل حال ، كان المشروع يعني « إتحاداً ، لا وحدة » ويناقض بذلك فكرة « إما وحدة ، وإما بلاش » مناقضة تامة .

ـ ٢ ـ

ولكن ـ بعد الاطلاع على هذين الموقفين الصريحين ـ يجدر بنا أن نتساءل : ماذا كان موقف حزب البعث من الوحدة أو الاتحاد قبل سنة ١٩٥٨ ؟

إن هذا السؤال ، يوصلنا إلى روايتين متضاربتين : صدرت الأولى عن ميشال عفلق ، والثانية عن صلاح الدين البيطار .

أ ـ ما رواه ميشال عفلق :

قال ميشال عفلق في حديث أدلى به إلى محرر جريدة « لوموند » الإفرنسية : انه كان أعد مشروعاً فدرالياً منذ سنة ١٩٥٦ ، ولكنه اضطر إلى التخلي عنه ، نزولاً عند رغبة جمال عبد الناصر الذي كان يلتزم الوحدة . والجريدة نشرت حديثه في عددها الصادر في اليوم الحادي والعشرين من شهر آذار/ مارس سنة ١٩٦٣ ، أي : بعد ثورتي سوريا والعراق .

يلاحظ أن هذا القول يتألف من شطرين :

الشطر الأول يفيد بأن ميشال عفلق كان أعد مشروعاً للاتحاد الفدرالي منذ سنة ١٩٥٦ .

والشطر الثاني يفيد بأن جمال عبد الناصر كان معارضاً للفدرالية ، وميشال عفلق تخلى عن فكرته الأصلية ، ووافق على قيام الوحدة ، بسبب إصرار جمال عبد الناصر .

ولكني عندما قرأت حديث ميشال عفلق في الجريدة المذكورة ، لم أستطع أن أمنع نفسي من الشك في صحة رواياته هذه .

وقد شككت في صحة ما جاء في الشطر الأول ، لأن المقالات المنشورة في كتابه « في سبيل البعث » لم تتطرق إلى بحث الوحدة أو الاتحاد ، من قريب أو بعيد ، فضلاً عن أن الشعار الذي أطلقه في بغداد كان يناقض فكرة الفدرالية مناقضة تامة .

وفضلاً عن أنه كان كتب في كتابه « معركة المصير الواحد » ما يلي :

« قبل شهرين من الزمن وضع في سوريا ميثاق قومي بين الأحزاب . وكان حزبنا يطالب بالاتحاد التام مع مصر . وقد رفضت ذلك الأحزاب الأخرى بدون استثناء . . . »[٦] .

وقد شككت في صحة ما جاء في الشطر الثاني أيضاً ، لأني لم أسمع ولم أقرأ ـ قبلاً ـ أي حديث يدل على أن مسألة الوحدة أو الاتحاد صارت موضوع مناقشة في القاهرة سنة ١٩٥٨ ، بل بعكس ذلك ، كنت علمت ـ كما علم الجميع ـ أن جمال عبد الناصر كان يتردد في الوحدة وكان يرى وجوب الاعداد لها مدة خمس سنوات ، فضلاً عن اني كنت قرأت حديثاً لميشال عفلق نفسه ، يذكر فيه تردد جمال عبد الناصر ، ويفتخر بأنه هو الذي استطاع ان يقنعه بإقامة الوحدة بدون تأخير .

إن هذه الشكوك التي ساورتني عند مطالعة حديث ميشال عفلق المنشور في الجريدة الفرنسية ، تحولت ـ بعدئذ ـ إلى يقين ، وذلك عندما اطلعت على رواية صلاح الدين البيطار .

ب ـ رواية صلاح الدين البيطار

ويتبين مما جاء في محضر الجلسة الأولى من المرحلة الثانية من محادثات الوحدة في القاهرة ، ان صلاح الدين البيطار تطرق إلى فكرة الاتحاد بصورة عرضية . إذ قال فيما قاله :

« . . . شفت عبد المحسن . . وشفت محمود رياض . . وفهمت منهم . . بأنه كان فيه خوف من الجيش ذاته . . كيف نقيم وحدة وفي إمكانيات الجيش السوري أن يقوم بإنقلابات ؟ . .

وأنا جمعتهم بالواقع ـ أحمد عبد الكريم وأمين النفوري بالذات . . وبينت لهم أن الموضوع . . هو عدم ثقة بضباط الجيش ضمن الوحدة إذا صارت . . فإذا حدث هذا فاعتقد أنا . . الشروط تكون في جانب قيام الوحدة .

---

(٦) عفلق ، في سبيل البعث ، ص ٤٦ .

وعلى هالأساس اجتمعوا كلهم وجاءوا وعلى رأسهم عفيف البزري ، يريدون وحدة كاملة ، بعد أن قدموا مذكرة . . وأنا كنت جايب مشروع وحدة إتحادية بالأصل . . وأرادوا أن يقيموها في ٢٤ ساعة . . وأنا جئت معهم »[٧] .

ويتضح من هذه الكلمات التي سردها صلاح الدين البيطار أمام أعضاء الوفود ، وبحضور ميشال عفلق :

انه عندما أتى إلى القاهرة مع قواد الجيش السوري كان يحمل مشروعاً للوحدة الاتحادية ، غير انه ترك المشروع المذكور جانباً ، بناءً على إرادة قواد الجيش الذين كانوا يطلبون إقامة الوحدة الكاملة على الفور .

وغني عن البيان : إن ذلك يناقض مزاعم ميشال عفلق التي ذكرناها آنفاً ، وأظهرنا ارتيابنا في صحتها ارتياباً شديداً .

إذا أردنا أن نلخص ما جاء آنفاً ، نستطيع أن نقول :

أولاً : ان ما قاله ميشال عفلق عن « انه تخلى عن فكرة الاتحاد الفدرالي بناءً على معارضة جمال عبد الناصر لهذه الفكرة » يخالف الحقائق الثابتة مخالفة كلية .

ثانياً : يظهر أن فكرة الفدرالية كانت تجول في خواطر البعض من قادة حزب البعث ، ولكنها لم تصبح موضوع دراسة جدية وقرار صريح في الحزب . ولذلك أهملها صلاح الدين البيطار ، مراعاة لإرادة قواد الجيش . وأما ميشال عفلق ، فانه أطلق شعاراً مضاداً للفدرالية ، عندما قال : « إما وحدة ، وإما بلاش . . » .

- ٣ -

وإتماماً لهذا البحث ، لا بد من ذكر مشروع آخر ، ظهر من محافل حزب البعث ، خلال شهر آذار/ مارس سنة ١٩٦٣ .

إن السيد علي صالح السعدي نائب رئيس وزراء العراق حمل إلى دمشق مشروعاً « للتعاون بين الدول العربية المتحررة »، أعلنه في مؤتمر صحافي ، بحضور رئيس وزراء سوريا السيد صلاح الدين البيطار .

ونص المشروع المذكور على ما يلي :

« أولاً ـ وضع مشروع بيان مشترك بين الشقيقة الكبرى الجمهورية العربية المتحدة ومع

---

(٧) صلاح الدين البيطار ، محاضر محادثات الوحدة ، ص ٥٦ .

الشقيقات الجزائر واليمن وجمهورية سوريـا ، يخول الجيـوش العربيـة في الدول المتحـررة حق التدخـل وإنزال الجنود وإجتيـاز حدود أي بلد من البلدان العـربية المتحـررة الخمسة عنـد تعرضـه لأي عدوان خـارجي أو مؤامرات داخليـة إستعماريـة أو رجعية تهـدف إلى الاطاحـة بـالحكم التقـدمي في البلدان الخمسة .

ثانياً : تشكيل قيادة عسكرية مشتركة وإلحـاق ضباط إرتبـاط بهذه القيـادة يمثلون دوائر الاركـان العامة في الجيوش الخمسة ، ووضع قوات مشتركة تحت أمرة هذه القيـادة ، ويكون من اختصـاصات هـذه القيادة وضـع سياسـة موحـدة للتجهيز والتسليـح والتـدريب وتـوحيـد الأنـظمـة والمصـطلحـات العسكرية .

ثالثـاً : تشكيل قيادة سياسية عليا للتخطيط السـياسي في الدول الخمس » .

هذا ، وقد حبذ صلاح الدين البيطار المشروع المذكور كما أن السيد طالب شبيب ، وزير خارجية العراق ، تولى مهمة عرضه على جمـال عبد الناصر في القاهرة .

وبما أن السـادة علي صالح السعدي وصـلاح الدين البيـطار وطالب شبيب كلهم من زعـماء حزب البعث ، نستـطيع أن نقـول : ان ما جـاء فيه يـدل عـلى مـوقف من مواقف حزب البعث .

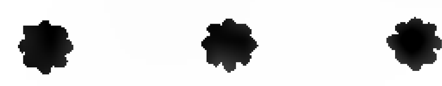
خلاصة المواقف

يتبين من كل ما سبق أن قادة حزب البعث ، وقفوا ثلاثة مواقف مختلفة ، خلال مدة تقل عن خمس سنوات :

إنهم قالوا أولاً : إما وحدة ، وإما بلاش ؛

بعد ذلك قالوا : لا وحدة ، بل إتحاد ،

ثم قالوا : لا وحدة ، ولا إتحاد ، بل تعاون .



أعتقد أن هذه المواقف الثلاثـة ، مع مـا بينها من اختـلاف وتباين ، تـدل دلالة واضحة على سطحية التفكير السياسي .

إن قـادة حزب البعث كثيراً مـا يتبـاهـون بقـدم عهـدهم في الكفـاح من أجـل الوحدة . ولكن كل شيء يدل على أن جهودهم استهدفت التنظيمات الحزبية أكثر مما تستهدف توضيح العقائد ، ودرس الخطط ، وتقرير المشاريع .

وحدة ليبيا في نظر جريدة البعث

لقد قرأت في جريدة البعث ـ في عددها ٤٥ الصادر في ١٥ نيسان ١٩٦٣ ـ خبراً عن ليبيا ، تحت عنوان : « ليبيا تعود القهقرى للمركزية ».

والخبر كان ينص على ما يلي :

« ليبيا ١٦ ـ وافق مجلس النواب الليبي على قانون يقضي بدمج ولايات ليبيا الثلاث ـ طرابلس وبرقة وفزان ـ معاً في دولة مركزية واحدة .

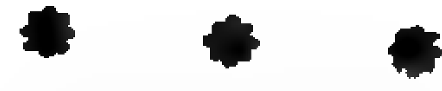
وقد ذكر الدكتور محي الدين الفكيني رئيس الوزراء وهو يشرح القانون المذكور أمام مجلس النواب ، ذكر أن المجالس الإدارية القائمة في البلاد سوف تلغى ، وان جميع أجزاء ليبيا ستصبح منذ الآن تحت إشراف الحكومة المركرية».

وجريدة البعث نشرت هذا الخبر تحت عنوان « ليبيا تعود القهقرى نحو المركزية »، وذلك يعني انها اعتبرت اندماج الولايات الثلاث ـ وتحوّل ليبيا من دولة « إتحادية » إلى « دولة موحدة » ـ تقهقراً .

وبتعبير آخر : انها كانت تتمنى أن لا يحصل هذا الدمج ، فتبقى ليبيا « دولة إتحادية »، مؤلفة من ثلاث ولايات ، لكل منها نُظّار ومجلس نُظّار وسلطات وميزانيات خاصة بها .

إذن ، جريدة « البعث » التي تنطق بلسان « حزب البعث » ـ الذي نشأ كحزب عقائدي ، فاعتبر « وحدة الأمة العربية » أسّ الأساس لمعتقداته ـ . . . هذه الجريدة تردّت إلى حد استنكار « توحّد ليبيا » واعتبار هذا التوحد تقهقراً إلى الوراء !

لامجال للشك في أن هناك تقهقراً ، ولكن هذا التقهقر لم يحدث في ليبيا ، بل إنما حدث في سياسة حزب البعث ومعتقداته ، التي تجلت في ما جاء في جريدته في هذا المضمار .



ولإظهار فداحة هذا التقهقر بكل قوتها ، يجدر بنا أن نتذكر الأسباب التي كانت استوجبت جعل ليبيا « دولة إتحادية ».

إني كنت نشرت ذلك ـ سنة ١٩٥٠ ـ قبيل استقلال ليبيا على شكل دولة إتحادية ، لأني كنت وجدت في قصتها ، أبرز الأمثلة على عمل الاستعمار في تكوين الدول العربية المختلفة .

وقد قلت في محاضرة نشرت في كتابي : آراء وأحاديث في القومية العربية :

« من المعلوم أن ليبيا كانت حتى سنة ١٩١١ ولاية عثمانية تعرف بإسم « ولاية طرابلس الغرب ». ثم أصبحت مستعمرة إيطالية عرفت بإسم « تريبوليتانا » Tripolitana وهي الآن سائرة نحو الاستقلال ، ولكنها معرضة إلى خطر التجزئة من الوجهة السياسية .

ذلك لأن الحرب العالمية الثانية جعلت هذا القطر العربي ميدان صراع عنيف بين جيوش المحور وبين جيوش الحلفاء ، وخلقت فيه أوضاعاً جديدة .

أولاً ـ احتلت جيوش فرنسا الحرة القسم الجنوبي الذي تقع فيه مدينة « فزان ». ثم احتلت الجيوش البريطانية القسم الشمالي الشرقي الذي تقع فيه مدينة « بني غازي »، والذي يعرف بإسم « برقة ». وفي الأخير احتلت الجيوش البريطانية القسم الباقي من القطر ، وهو القسم الشمالي الغربي الذي تقع فيه مدينة طرابلس الغرب ، والذي يعرف بإسم ليبيا .

وطمعت فرنسا في الاحتفاظ بمنطقة فزان التي كانت استولت عليها ، لضمها إلى مستعمراتها الافريقية . وفعلا عهدت بإدارتها إلى حكامها العسكريين العاملين في جنوب الجزائر .

كما طمعت انكلترا في إبقاء منطقة برقة تحت نفوذها الدائم ، ولذلك اتخذت التدابير اللازمة لإجلاء جميع الإيطاليين عنها ، كما انها اخذت تعد العدة لجعلها إمارة عربية خاضعة لنفوذها .

وأما منطقة طرابلس الغرب التي استولت عليها الجيوش البريطانية في آخر الأمر ، فلم تر انكلترا لزوماً لأن يشملها نفوذها الدائم ، ولم تقدم على إجلاء الإيطاليين المستعمرين عنها ، بل إنها أرادت أن تسترضي إيطاليا بإعادة سيطرتها على تلك المنطقة تحت الوصاية ، وكما تعلمون ، اتفق بيفن مع اسفورزا على تقسيم القطر المذكور إلى ثلاث مناطق ، تكون الوصاية على واحدة منها لإيطاليا وعلى الثانية لفرنسا ، وعلى الثالثة لإنكلترا .

وقد حبذت فرنسا هذه الخطة كل التحبيذ ، لأنها كانت ترى أن قيام دولة عربية متاخمة لتونس ، يزلزل دعائم حكمها في المغرب العربي ، ويشجع أهالي تلك البلاد على طلب الاستقلال وعلى العمل في سبيل الاستقلال . ولذلك رجحت فرنسا عودة الحكم الإيطالي إلى تلك المنطقة على قيام دولة عربية فيها .

ولهذه الأسباب تعرضت ليبيا إلى خطر التجزئة ، من جراء مطامع الدول الثلاث المذكورة .

ولكن . . مشروع بيفن ـ اسفورزا قوبل ـ كما تعلمون ـ بمعارضة شديدة في محافل هيئة الأمم المتحدة . بل أن إيطاليا نفسها ـ عندما تأكدت من أن الوصاية لن تعطى لها ـ صارت ترجح عدم تجزئة القطر الطرابلسي ، وأخذت تدعو الدول المحبة لها إلى العمل في هذا السبيل .

وفي الأخير ، قرر مجلس هيئة الأمم المتحدة عدم تجزئة ليبيا ، على أن تؤسس فيها دولة مستقلة سنة ١٩٥٢ .

بذلك تخلصت ليبيا من الخطر الذي كان داهمها . ولكنها ، هل تخلصت من هذا الخطر نهائياً ؟ اني أشك في ذلك كثيراً . لأن كل الأمور تدل دلالة واضحة على أن المطامع الإستعمارية لا تزال تعمل عملها هناك ، وانها تتخذ كل الوسائل الممكنة لتحقيق بغيتها ولو عن طريق ملتوية .

ومن أبرز الأدلة على استمرار هذه الأطماع والأعمال أن المجلس الإستشاري الذي ألفه مندوب هيئة الأمم هناك ، يستند إلى فكرة المناطق الثلاث ، إذ تمثّل فيه كل منطقة بعدد متساوٍ من الأعضاء ، على الرغم من تفاوت عدد سكان هذه المناطق الثلاث ، تفاوتاً كبيراً جداً ، إذ أن مجموع نفوس فزان لا يزيد على ٥٠,٠٠٠ في حين أن عدد سكان برقة يقرب من ١٥٠,٠٠٠ ، ومجموع سكان ليبيا يزيد على ٧٥٠,٠٠٠ .

وخلاصة القول : كل شيء يدل على انه لا يزال أمام ليبيا ، وأمام جامعة الدول العربية ، وأمام هيئة الأمم المتحدة ، مهمة شاقة ، للقضاء على المطامع الإستعمارية التي تحوم حول ليبيا ، ولدفع خطر التجزئة الذي لا يزال يتهددها »[٨] .

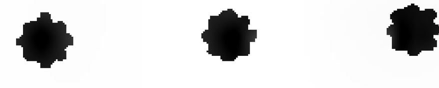
هذا ما كنت قلته عن القضية الليبية ، في محاضرتي عن « القومية العربية » سنة ١٩٥٠ .

ومن المعلوم أن ليبيا قد تغلبت ـ بعد ذلك ـ على جميع العقبات بمشاق عظيمة ، وذلك بمساعدة جامعة الدول العربية من ناحية ، وبمؤازرة كتلة محبي الحق في هيئة الأمم المتحدة من ناحية أخرى .

---

(٨) انظر : ساطع الحصري ، آراء وأحاديث في القومية العربية.(القاهرة : مطبعة الاعتماد ، ١٩٥١)، ص ٤٤ ـ ٤٧ .

واستقلت ليبيا ، على شكل « دولة إتحادية »، جعلت كل واحدة من المناطق الثلاث ـ التي كان حددها الإستعمار وفق مطامعه ـ « ولاية » تتمتع بسلطات خاصة .

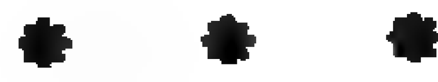


هذه الأسباب ، هي التي أدت إلى جعل الدولة الليبية « دولة إتحادية » لا « دولة موحدة » .

وبعد تجربة استمرت مدة تزيد على عشرة اعوام ، استطاعت الدولة الليبية أن تتخلص من النظام السياسي الذي كانت اضطرت إلى تبنيه تحت ضغط ظروف الحرب والإستعمار ، وتحولت إلى « دولة موحدة » .

فيجدر بكل عربي أن يغتبط بهذه النتيجة ، وأن يهنىء الدولة الليبية على خطوتها هذه ، تهنئة حارة .

أفليس من الغريب ان نرى « جريدة البعث » الناطقة باسم « حزب البعث » ، تعتبر هذه الخطوة « تقهقراً » !



ولإظهار غرابة تقسيم ليبيا إلى ثلاث ولايات ، ترتبط بنظام إتحادي ـ بوضوح أعظم ـ أود أن أفترض تقسيم سوريا الحالية إلى ثلاث ولايات ، تتكون احداها من تدمر وما يحيط بها من بادية الشام ، والثانية من جبل العلويين ، وتشمل الثالثة جميع الأقسام الباقية من سوريا .

لو كانت سوريا قُسّمت على هذا النمط ، وجعلت دولة إتحادية مؤلفة من هذه الولايات الثلاث ـ كما كانت ليبيا دولة إتحادية مؤلفة من ولايات : طرابلس ، وبرقة ، وفزان ، هل كانت جريدة البعث ـ الناطقة بإسم حزب البعث ـ تتمنى استمرار تلك الحالة ؟ وهل كانت تعتبر إدماج تلك الولايات في دولة موحدة . . . تقهقراً ؟

١٥ - ٢٣١٧

خطاب إلى صلاح الدين البيطار

خطاب إلى صلاح الدين البيطار(*)

عزيزي الأستاذ صلاح البيطار ،

بعد تحية العروبة ، أقول :

في الأيام التالية لحدوث نكسة ٢٨ أيلول الفجيعة ، عندما وردت الأخبار التي تفيد بأنك اشتركت مع الساسة الذين اجتمعوا لتأييدها ، لم أصدقها .

وأما عندما قرأت ـ بعد ذلك ـ البيان الذي صدر بتوقيع صلاح البيطار بمفرده ، قلت : يظهر أن دوامة الأحداث أذهلته ، ودوخت رأسه ، فأفقدته البصيرة ، فلا بد من أن يمضي بعض الوقت ليستيقظ من ذهوله ، فيستطيع أن يرى الأمور على حقيقتها .

ولكن قبل بضعة أسابيع ، عندما قرأت حديثك الذي نشره محمد باقر شري في جريدة الكفاح البيروتية ، تحت عنوان « صلاح البيطار يروي اسرار تجربته في عهد الوحدة » علمت بأنك قد استيقظت من غفلتك الأولى ، غير انك لم تهتد بعد إلى سواء السبيل .

وقد دونت ما عنّ لي من ملاحظات إنتقادية على حديثك المذكور ووضعتها في الملف الذي أجمع فيه الملاحظات والتعليقات التي أكتبها من حين إلى حين ، لأرجع إليها ، عند الحاجة .

(*) هذا الخطاب ، كنت كتبته عندما كنت في جنيف صيف سنة ١٩٦٢ . غير اني لم أرسله إليه في حينه ، لكي لا يقع في أيدي رقابة الحكومة الانفصالية في دمشق .

غير اني عندما أطلعت ـ قبل بضعة أيام ـ على بيان « القيادة القومية لحزب البعث العربي الإشتراكي » المنشور في الجرائد البيروتية ، علمت ـ بكل أسف ـ بأنك وزملاءك القادة قد انتهيتم إلى موقف جديد ، أخف ما يجب أن يقال فيه ، هو : انه « تنكر صريح » للمبادىء الأساسية التي قام عليها ودعا إليها وكسب العطف والتأييد من أجلها « حزب البعث العربي الإشتراكي » منذ تأسيسه .

وبعد أن أطلت النظر في البيان المذكور ، قلت في نفسي : لا يجوز أن أترك ملاحظاتي المتعلقة بهذه الأمور الخطيرة ، بين أوراقي الخاصة ، بل يجب علي أن أكتب أهم أقسامها إلى صلاح البيطار ، لألفت أنظاره وأنظار زملائه إلى أخطار « الموقف » الذي انزلقوا إليه .

إني أكتب إليك الملاحظات الإنتقادية التالية ، لهذا الغرض :

ملاحظات
حول الحديث المنشور
في جريدة الكفاح البيروتية بتاريخ ١٩٦٢/٥/٢٤

ـ ١ ـ

لقد جاء في حديثك المنشور في جريدة الكفاح ، ما نصه بحروفه :

« لم يكن الرئيس ليترك لنا معالجة أمور كنا نحن نعرفها ولنا خبرة بها ، وعندما قامت ثورة ١٤ تموز ، اقترحت على الرئيس ـ على اعتبار اننا نعرف طبيعة ما يجري في العراق ـ ان أذهب أنا شخصياً لدراسة الموقف ، ولقد ظننت أن الرئيس وافق على ذلك . إلا أن ما حدث هو العكس تماماً ، فبدلاً من أن أذهب أنا أرسل مكاني السراج . وبدلاً من أن تدرس الأمور بالخبرة الموضوعية درست بإسلوب آخر » .

إني قرأت هذه الأسطر بإستغراب شديد : لو كان الرئيس قد أرسل بدلاً منك رجلا مصرياً ، لكان بعض الوجه لما تزعمه من خطأ في تصرفه . ولكنه ـ كما تقول ـ السراج . والسراج سوري مثلك ، ووطني مثلك . فلا أدري كيف سوّغتَ لنفسك أن تذكر هذا التصرف .

ـ بعد ما مضى عليه ما يقرب من أربع سنوات ـ في مقدمة الادلة على أخطاء الرئيس .

أفلا يحق لي أن أجد في ذلك أثراً من آثار « روح التحزب » الذي يعمي الأبصار ؟

إن المعلومات التي كانت قد تجمعت لدي عن أحداث الوحدة ـ قبل الإنفصال وبعدها ـ دفعتني إلى الحكم على أن المشكلات والخلافات لم تكن ـ في حقيقة الأمر ، ومن حيث الأساس ـ قائمة بين سوريا وبين مصر ، بل إنما كانت قائمة ـ أكثر من

ذلك ـ في سوريا نفسها ، بين الجماعات السورية التي لم تنفك عن التنافس والتخاصم فيما بينها . فكان من الطبيعي أن تحتار مصر أمام هذه الأحوال وتصبح ـ في آخر الأمر ـ كبش الفداء بين هذه التيارات المتخاصمة .

إن ما جاء في جريدة الكفاح ـ عن لسانك ـ في قضية العراق ، أعطاني دليلاً جديداً على صدق حكمي في هذا المضمار .

ولأظهار الحقيقة في هذا الأمر ـ بوضوح أعظم ـ أرى أن أطلب إليك التأمل في السؤال التالي ، والاجابة عليه ، بكل صراحة :

لو كان الرئيس لبى طلبك وأرسلك بدلا من السراج وترك لك معالجة قضايا العراق بعد ثورة ١٤ تموز ، كما كنت تريد . . لو فعل ذلك كله ، هل تعتقد حقيقة ، بأنك كنت تستطيع أن تؤثر في سير الأحداث هناك ، بما لك « من معرفة في طبيعة ما يجري في العراق » حسب تعبيرك ؟

هذا ، ولكي لا أترك أمامك مجالاً للتردد كثيراً ، أردف السؤال الآنف الذكر بالأسئلة التالية :

ألم يذهب إلى العراق ، بعد ثورة ١٤ تموز ، ميشال عفلق ؟ أفلم يكن هو أحد أركان ـ ان لم أقل أهم أركان ـ « ثالوث القيادة » في حزب البعث العربي الاشتراكي ؟ ثم : أو لم يكن في العراق ـ في ذلك التاريخ ـ فرع لحزب البعث ، مع قيادته القطرية ؟ أفلم يدخل الأمين العام للحزب المذكور ، إلى الوزارة التي تألفت عقب الثورة ؟ أفلم يأت الأمين العام المشار إليه ـ فضلا عن جماعات من وطنيي العراق ـ إلى دمشق وإلى القاهرة ؟ وفي الاخير : أفما جاءت احداث العراق بعد الثورة ، مفاجأة لجميع هؤلاء ؟ . .

فلا أظنك تستطيع أن تدعي بأنك « أعرف » من جميع هؤلاء بطبيعة ما يجري في العراق ، ولا سيما أعرف من زعماء حزب الاستقلال الذين ظلوا يعارضون ويصارعون العهد البائد هناك ، منذ أكثر من ثلاثين عاماً .

ـ ٢ ـ

في ردك على سؤال المحرر المتعلق بالديمقراطية ، قد التزمت جانب الاعتدال ، وقدرت مشاكل الديمقراطية ، وأشرت إلى المحاذير التي تنجم عنها في بعض الظروف مثل ظروفنا الحالية ، إذ قلت :

« إن الذين يدعون الديمقراطية ، المطلقة ، يريدون أن يؤكدوا بطريق غير مباشر ، فشل الديمقراطية ، وانها طريق خاطىء ، وانها تؤدي إلى الهدم .

في ظروفنا الحالية ، يجب أن تتم ممارسة الديمقراطية بحكمة « وتؤدة » .

إني أوافق على رأيك هذا ، من حيث الأساس .

هذا ، وأرى أن ألفت أنظارك إلى الحقيقة المؤلمة التالية :

إن الذين يدعون إلى الديمقراطية المطلقة ـ خلافاً للرأي الذي بدأت به تصريحاتك في هذه القضية ـ والذين لا ينقطعون عن ترديد أنغام الديمقراطية جاعلينها محوراً أساسياً لدعاياتهم ـ بأحاديثهم وكتاباتهم ـ ليسوا قليلين ، حتى بين الأشخاص والكتاب المعروفين بانتسابهم إلى حزب البعث .

ـ ٣ ـ

وقد قلت في ردودك عن أسئلة محمد باقر شري ، حول جمال عبد الناصر :

« نحن لا نريد أن نضحي بالرئيس جمال عبد الناصر في سبيل الديمقراطية . . لا شك في أن وجود الرئيس هو ضرورة لتحقيق هذه الوحدة » .

ولكن ، أفلا تعرف أن زميلك ميشال عفلق كان يقول عكس ذلك في بيروت ، وكان ينشر البغضاء ضد عبد الناصر بقوله « لا خير منه » .

وقد ظهر إلى العيان ، أن الركن الآخر من « ثالوث القيادة » في حزب البعث ، أكرم الحوراني ، يحمل حقداً دفيناً على الرئيس عبد الناصر . وقد نشرت جريدة النهار حديثاً له ، جاء فيه بصيغة التأكيد بأن جمال عبد الناصر « ليس إشتراكياً ولا وحدوياً » . وقد قرأت في بعض الجرائد ، بأنه ذهب في هذا المضمار إلى أبعد من ذلك أيضاً ، وصار يتهمه بالخيانة للوطن والتآمر مع الأجانب . . أيضاً .

إن هذه الاختلافات الأساسية التي ظهرت بين أقوال « ثالوث القيادة » في « حزب البعث العربي » ، تستوجب التسجيل والتأمل .

انها تدل على ارتجال الآراء ، دون درس وتبصر ، وتفسر ـ في الوقت نفسه ـ أسباب البلبلة التي صارت تسود محافل البعثيين .

ومما يجدر الاشارة إليه في هذا الصدد : ان « بيان القيادة القومية لحزب البعث

العربي الاشتراكي » ـ الذي سأنتقل إلى بحثه فيما يلي ـ وصف الاعتماد على جمال عبد الناصر بـ « تقديس الفرد ».

ولا شك في انك قد علمت بأن أحد المتحدثين في إذاعة دمشق ، أراد أن يجعل هذه القضية موضوع « مزايدة » وقال : « تأليه الفرد ».

ملاحظات حول
البيان الصادر باسم القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي والمنشور في الجرائد البيروتية في ١٩٦٢/٦/٤

ان البيان الذي صدر أخيراً باسم « القيادة القومية » لا يحمل توقيع أحد . غير اني أعرف بأنك من مؤسسي الحزب وزعمائه الأصليين ، فلا أشك في انك قد اشتركت في تقرير البيان المذكور وصياغته ، ولذلك رأيت أن أكتب إليك ملاحظاتي عليه مخاطباً هيئة القيادة ، وأرسلها إليك لتطلع أعضاءها عليها :

- ١ -

إنكم تنتقدون أعمال وخطط دعاة الانفصال ، وأنا أضم صوتي إلى أصواتكم في هذا المضمار .

وتقولون عن طوائف الانفصاليين « انها تعمل ليل نهار على التركيز على أخطاء الوحدة وتجسيمها . . » .

كما تقولون : « انها لا ترى في صورة الوحدة إلا أخطاءها ، فتردد ذكرها وتجترها ليلاً ونهاراً » .

إني أستهجن معكم هذه الخطط والأعمال ، كل الاستهجان .

غير أني أقول - في الوقت نفسه - انكم - قادة حزب البعث - تتحملون قسطاً كبيراً من مسؤولية هذه الأحوال :

لأنك سرتم ، مدة غير قصيرة ، سيرة هؤلاء في هذا المضمار : استرسلتم في ترديد كلمات « الاخطاء والانحرافات ، والتسلط الفردي والتسلط الاقليمي . . ». وفعلتم ذلك بتعبيرات عامة مطاطة ، تتسع لكل شيء ، وتفسح مجالاً لكل تأويل ،

وقطعتم في هذا الطريق شوطاً كبيراً ، حتى أن أعداء الوحدة لم يحتاجوا إلا إلى خطوة واحدة ، ليقولوا بوجوب تكريس الانفصال .

ان البيانات العديدة الصادرة باسم حزب البعث ـ فضلاً عن التصريحات المنشورة عن لسان أحد أركان « ثالوث القيادة » في الحزب ـ تشهد على صحة ما أقول شهادة صارخة .

ولا بد لي من الاشارة إلى انه حتى بيانكم الأخير الذي أصدرتموه باسم القيادة القومية للحزب بغية الدعوة إلى إعادة الوحدة على أسس جديدة ـ حتى ذلك البيان لم يشذ عن سابقاته في هذا المضمار .

ـ ٢ ـ

لقد قلتم في البيان الأخير :

« إن منطق الوحدة يفرض علينا أن نتعمق في دراسة تجربة الوحدة التي انتكست وأن نقسو بالنقد على الاخطاء والانحرافات ومسببيها ، لنستخرج منها نظرية جديدة ونهجاً جديداً في النضال من أجل تجديد الوحدة على أسس موضوعية » .

وأنا أيضاً أقول بوجوب التعمق في دراسة تجربة الوحدة ، والتوسع في استقصاء عوامل انفصالها . ولكني أقول ـ في الوقت نفسه ـ ان هذه الدراسة يجب أن تجري بنظرات علمية حقيقية ، متجردة عن نوازع الحقد والحزبية ويجب أن تشمل ـ مثلاً ـ تصرفات ساسة سوريا وموظفيها وأطماع تجارها ورأسمالييها . .

أقول ذلك ، لأني لاحظت ـ مع الأسف الشديد ـ ان البيان يحصر الأخطاء والانحرافات في جهة واحدة ويعزوها إلى ما يسميه « الحكم الفردي والتسلط الاقليمي » ، دون أن يشير ، ولو إشارة عابرة ، إلى أخطاء وانحرافات رجال السياسة في سوريا ، بما فيهم قادة حزب البعث .

إنكم فرضتم على أنفسكم التكلم عن أخطاء حكام القاهرة ، بقسوة ، ولكنكم لم تبيحوا لها البحث في أخطاء قياداتكم ، ولو بدون قسوة .

ـ ٣ ـ

لقد قلتم في البيان : « ان الاستعمار وأعوانه كانوا صمموا منذ اليوم الأول لقيام الوحدة على ضرب تلك الوحدة ، سواء أداخلتها الاخطاء والانحرافات ، أم لم تداخلها » .

إن قولكم هذا صائب تماماً ، وهو يعبر عن حقيقة هامة ، وأنا أؤيده كل التأييد .

ولكني أقول ـ في الوقت نفسه ـ ان هذه الحقيقة كان يجب أن لا تخلو من التأثير على أعمالكم .

فإن الاعتراف بهذه الحقيقة يستلزم التعمق والتوسع فيها ، بالتأمل في هذا السؤال : « ماهي الوسائل التي توسل بها ـ وكان من الطبيعي ومن المتوقع أن يتوسل بها ـ الاستعمار وأعوانه في هذا المضمار ؟»

طبعاً ، أن هؤلاء لم يهملوا استعمال « سلاح المال » لشراء الذمم واصطناع الأعوان والعملاء في هذا المضمار .

ولكنهم اعتمدوا ـ وكان من الطبيعي أن يعتمدوا ـ أكثر من ذلك بكثير على « الأسلحة النفسية » لإثارة النعرات الاقليمية ، وتحريك أعصاب النفعية ، واستغلال الأطماع الشخصية ، وإثارة الشكوك والمخاوف في النفوس .

وكان من أهم وأخطر وأفعل الوسائل التي توسلوا بها لتحقيق أغراضهم هذه هي : إشاعة الأكاذيب والمفتريات ، عملا بالقول المشهور ، افتروا « افتروا على الدوام . لا بد أن يبقى أثر من ذلك في النفوس ».

ومن المعلوم أن أجهزة الدعاية المعادية للعروبة نشطت إلى العمل في هذا السبيل ، منذ الأيام الأولى للوحدة ، ولم تنقطع عن العمل في هذا المضمار ـ ليلاً ونهاراً ـ بنشر سلسلة من الأخبار الكاذبة بمهارة فائقة ، وأساليب خداعة . . . حتى صارت تسيطر على أذهان الكثيرين .

كان يترتب على جميع القوميين المؤمنين بوحدة الأمة العربية ، أن يحاربوا هذه الاذاعات والاشاعات الكاذبة ، ويحولوا دون انخداع الناس بها .

ولكن ، مع الأسف الشديد ، ان محافل حزب البعث لم تلتفت إلى هذا الواجب . وفضلاً عن ذلك ، صارت تسترسل في انتقاد الاوضاع بتعبيرات مطاطة ، وتردِّد نقرات « ضرورة الحزبية والديمقراطية » بدون انقطاع .

ولهذا السبب ، صار يختلط في اذهان الكثيرين من المواطنين ، إشاعات عملاء الاستعمار ، مع تقولات قادة حزب البعث . وذلك سهَّل ـ إلى حد كبير ـ انخداع الناس بها ، دون ان ينتبهوا إلى مصادرها الأصلية وأغراضها الحقيقية .

إني شاهدت هذه الأحوال ، مرات عديدة ، بنفسي .

وقد حدث غير مرة ، عندما حاولت تكذيب بعض الشائعات التي كنت متأكداً من عدم صحتها ، وسعيت لاظهار أغراض المستعمرين وأعوانهم من اختلاقها . . . أن جوبهت بهذا الجواب :

ـ ولكن البعثيين أنفسهم يقولون . .

إن من لم يتنبه إلى هذه الأفاعيل النفسية ، يبقى بعيداً عن فهم أهم العوامل التي سهلت على الانفصاليين أن يضربوا ضربتهم المعلومة .

ولا شك في انكم اطلعتم على سيل الاكاذيب والمفتريات الفظيعة التي صارت تتدفق من ألسنة هؤلاء وأقلامهم ، وصارت تنتشر على كل الجهات بواسطة إذاعات دمشق ، وسائر الاذاعات التي هرولت إلى النقل عنها .

أفلا يحق لي أن استغرب ، عدم عثوري على عبارة واحدة ، أو إشارة واحدة ، إلى هذه المفتريات بين أسطر بيانات الحزب الطويلة ؟

ـ ٤ ـ

واما « المشروع » الذي اختتمتم به بيان « القيادة القومية » لأجل إعادة الوحدة وتجديدها . . . فاني قرأته بحيرة عميقة . لاني وجدته مشوباً بـ « نعرة إقليمية » . . تنافي المبادىء الأساسية التي قام عليها ودعا إليها « حزب البعث العربي الاشتراكي » .

فإنكم في المادة الأولى منه تشترطون أن « لا يكون الرئيس ونائب الرئيس من إقليم واحد » وتتكلمون عن « الاقليم الكبير والاقليم الصغير » وتطلبون (تكافؤ الإقليمين)فتتبنون بذلك « فكرة الإقليمية » .

واما في المادة الثالثة من المشروع ، فتغوصون في بحر الاقليمية حتى اذقانكم ، حسب التعبير المشهور . إذ تتكلمون فيها عن « واقع الفوارق الاقليمية » وتطلبون ان يترك لكل إقليم من الاقليمين حرية التشريع في ضوء « أحوال الاقليم الواقعية » .

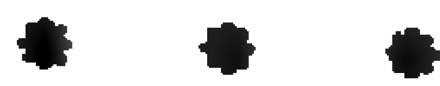
إني لست من أنصار المركزية ، بل بعكس ذلك أدعو إلى اللامركزية ، بكل معنى الكلمة ، وقد انتقدت المركزية المألوفة عند الدول العربية القائمة في الحالة الحاضرة بمناسبات عديدة ، وصرحت بعدم جواز التزام المركزية في الدولة العربية الموحدة القادمة . ولكني أعتقد أن مراعاة « الأحوال والحاجات المحلية » ، وتكوين إدارات ومجالس محلية ، مع تزويدها بالسلطات اللازمة لمعالجة تلك الحاجات ، شيء ، والدعوة إلى التمسك بأحوال الاقليم الواقعية شيء آخر .

كنت أظن انكم ـ وحزبكم ـ ممن يعتقدون ـ معي ـ أن « الفوارق الإقليمية » الموجودة الآن ، لهي من آثار ومخلفات الاستعمار ، فيجب السعي سعياً حثيثاً وراء تخفيفها وإزالتها بصورة تدريجية .

ولهذا السبب ، استغربت كل الاستغراب ، كيف انكم تريدون الآن أن تتمسكوا بتلك الفوارق ، حتى انكم تفسحون المجال إلى تزييدها وتقويتها ، بمنح كل إقليم حرية التشريع « على ضوء أحوال الاقليم الواقعية » .

في الواقع انكم تقيدون هذه الحرية بعض التقييد بقولكم « دون تجاهل ضرورة التنسيق والتوحيد وفق الأهداف القومية والاجتماعية والاقتصادية للدولة كلها » .

ولكن أفليس من بديهيات الأمور أن « الأهداف القومية والاجتماعية والاقتصادية للدولة كلها » تتطلب السير نحو « إزالة الفوارق الاقليمية » لا تقويتها ـ وفق مشروعكم ـ بتخويل كل إقليم حق وضع تشريعات جديدة ، تزيد ما بين الاقاليم من فوارق ، حتى في الحريات العامة ، والأوضاع الاقتصادية .



نعم ، انكم تودون أن تعطى لكل إقليم « حرية التشريع »، حتى « فيما يتعلق بالحريات العامة والاوضاع الاقتصادية » .

وهل فكرتم في النتائج التي لا بد أن تنجم عن مثل هذه الحرية ؟

حسب نصوص هذا المشروع ، يسوغ ـ مثلاً ـ أن يسمح أحد الاقليمين بتكوين الاحزاب بكل حرية ، وفي الوقت نفسه ، يمنع الاقليم الآخر العمل الحزبي منعاً باتاً .

وكذلك ، يسوغ ، أن يلتزم أحد الاقليمين مبدأ الحرية في التجارة والاقتصاد ، في الوقت الذي يعمل الاقليم الآخر بسياسة الاقتصاد الموجه والتجارة المقيدة .

ولا أدري كيف تستطيعون ان تزعموا ـ والحالة هذه ـ بإمكان تكوين دولة « قابلة الحياة » تحت هذه الشروط ؟

انكم تسمون هذه الدولة باسم « دولة الوحدة الاتحادية » ولكني أعتقد انها أحرى باسم « دولة الوحدة الاسمية » .

حول الايمان والمعرفة

الايمان والمعرفة

في كتابي « حول القومية العربية» مقالة في « الايمان والمعـرفة »كنت كتبتهـا تثبيتاً للمحادثة التي جرت بيني وبين جماعة من الشبان الذين كـانوا يتسـاءلون : هـل الايمان يسبق المعرفة ، أم المعرفة تسبق الايمان ؟

في المقالة المـذكورة ، كنت قلبت هـذه المسألـة على وجـوهها ، وأظهـرت الأمور والـظروف التي يسبق فيها الايمـان المعرفـة ، والأمـور والـظروف التي ـ بعكس ذلـك ـ تسبق فيها المعرفة الايمان . وكنت سردت رأيي في هذه المسألة سرداً مباشـراً ، دون أن أبحث عما يقوله غيري في هذا المضمار .

ولكني ـ بعد كتابة ونشر الكتاب المذكور ـ عندما قرأت مقـالات الاستاذ ميشـال عفلق المنشـورة في كتابـه « في سبيـل البعث »، علمت : انـه يـزعم أن الايمـان يسبق المعرفة في كل الأحوال . ولاحظت أن هذا الـزعم يلعب دوراً هامـاً في تفكير الاستـاذ عفلق ، وفي تكوين حزب البعث الذي أسسه مع جماعة من أصحابه ومريديه .

لأنـه يعتقد اعتقـاداً قاطعـاً أن الايمان يجب أن يسبق المعـرفة في كـل الاحوال ، فيطلب من مريديه أن يؤمنوا قبل أن يفكروا .

إذن ، نحن هنا أمام مسألة خطيرة ، لا نغالي إذا قلنا : انها تكوّن حجر الزاوية في تعاليم الاستاذ ميشال عفلق ، وفي تنظيمات حزب البعث .

ولذلك رأيت أن أعود إلى بحث هذه المسألة ، بتفاصيل وافية .

الايمان والمعرفة
في مقالات ميشال عفلق

في كتاب الاستاذ ميشال عفلق مقالة عنوانها « القومية حبّ قبل كل شيء ». وقد جاء فيها :

« الايمان يجب أن يسبق كل معرفة ويهزأ بأي تعريف ، بل انه هو الذي يبعث على المعرفة ويضيء طريقها »[9] .

يلاحظ أن الأستاذ عفلق يصدر حكماً عاماً وقاطعاً عندما يقول « الايمان يجب أن يسبق كل معرفة ». وأعتقد أن مقالتي السابقة ـ التي أعدت طبعها بين دفتي هذا الكتاب ـ برهنت على خطأ أمثال هذه الأحكام العامة .

ولكن الأستاذ يزعم ـ فضلاً عن ذلك ـ « ان الايمان هو الذي يبعث على المعرفة ويضيء طريقها ». فلا بدّ لي من مناقشة هذا الزعم أيضاً :

إن التاريخ إذا ذكر لنا بعض الوقائع التي كان الايمان فيها باعثاً للمعرفة ، فانه يذكر لنا وقائع كثيرة كان الايمان فيها ـ بعكس ذلك ـ معرقلاً للمعرفة .

إن إيمان قساوسة القرون الوسطى ، قد حملهم على أن يطلبوا من « غاليليو » أن يستغفر الله عن الاثم الذي ارتكبه عندما زعم « أن الأرض تدور ».

وإيمان الإنكشارية ـ في الدولة العثمانية ـ بكرامة وبركة « الحاج بكتاش الولي » حال دون فهمهم « فوائد التعليم العسكري » وحملهم على مقاومة الاصلاحات العسكرية .

---

(٩) عفلق ، في سبيل البعث ، ص ٤٥ .

وإيمان العرب المسلمين بخلافة آل عثمان ، وبقدسية مقام تلك الخلافة . . أخّر كثيراً نشوء الفكرة القومية في البلاد العربية .

هذه الوقائع التاريخية ـ وأمثالها الكثيرة ـ تدل دلالة قاطعة على أن زعم الاستاذ في هذه القضية لا يستند على أساس صحيح .

* * *

ولكن الاستاذ ميشال عفلق يشمّل نظريته هذه على العلاقات التي يجب أن تقوم بينه وبين مريديه أيضاً .

لأنه يقول في مقالته « نبرات الصادقين » ما يلي :

« حجتنا قوية . . ولكنا لم نكثر من استخدام الاقناع ، لسنا بعد في دور الاقناع . إننا نريد أن نعرف من قبل بنا ويؤثرنا على غيرنا من مجرد سماع نبرات صوتنا ومشاهدة حركتنا العادية وسلوكنا اليومي نريد أن نعرف الذين يدركون بالغريزة أي هواء صاف تستنشق ، وفي أي جو نزيه نحيا ، دون أن نحتاج للبراهين والعلم والاثبات والارقام »[10] .

ويتبين من أقواله هذه بكل وضوح : انه يطلب من مريديه أن يثقوا به من مجرد سماع نبرات صوته ، ويرتبطوا به بالغريزة دون أن يبحثوا عن دلائل وبراهين .

* * *

إن آثار هذه النزعة وهذه الخطة ، تظهر من ثنايا عدة مقالات أخرى في كتاب الأستاذ ميشال عفلق :

في خاتمة مقالته « نحن وخصومنا » يتكلم عن « الايمان العملي »، ويصف نوع الايمان الذي ينشده في مريديه ويقول :

« عندما نشيد بالايمان لا نقصد به ذلك الايمان النظري بالفكرة العربية لأنه سهل في متناول الجميع ، ولكنا نعني به إيمان الفرد بفكرته وصوابها ، وبصدق نفسه وقوتها ، وضمان الظفر الأخير لها ، ثم إيمانه بوجود كل هذه الصفات عند قادته الذين تتمثل فيهم فكرته وفضائله . هذا هو الايمان العملي الجدير بالتقدير »[11] .

---

(١٠) المصدر نفسه ، ص ١ .

(١١) المصدر نفسه ، ص ٢٨ .

إذن ، انه يطلب من مريديه أن يؤمنوا بقادتهم ، لأنهم يمثلون « الفكرة والفضائل » .

إن رأي الأستاذ عفلق في هذا المضمار ، يبدو بوضوح أتم ، في مقالته « البعث العربي إرادة الحياة » ، حيث يقول :

« القادة الحقيقيون هم الذين يعرفون أن يطيعوا الفكرة . كما أن الأعضاء المخلصين هم الذين يطيعون القادة ، أي انهم يطيعون الفكرة من خلال توجيه القادة »[١٢] .

ولكن ما الذي يضمن إطاعة القادة للفكرة ؟ كيف يمكن أن يعرف « الأعضاء المخلصون » فيما إذا كان القادة ظلوا مطيعين للفكرة ، أم خرجوا عليها ؟

يظهر أن الأستاذ عفلق لا يرى مبرراً لأمثال هذه الأسئلة : على الأعضاء المخلصين أن يؤمنوا بأن قادتهم يعملون ويفكرون على الدوام بوحي من الفكرة ، فيترتب عليهم أن يفكروا ويعملوا على الدوام بتوجيه من قادتهم .

---

(١٢) المصدر نفسه ، ص ٢٩٦ .

الإيمان والمعرفة
رأيي المنشور سابقاً

- ١ -

سألني جماعة من الشبان : هل الايمان يسبق المعرفة أم المعرفة تسبق الايمان ؟ وقالوا : انهم تناقشوا كثيراً حول هذه المسألة ، فبعضهم قال أن الايمان يسبق المعرفة ، وبعضهم زعم أن المعرفة تسبق الايمان . ولذلك جاءوا ليعرضوا خلافهم عليّ ، وليعرفوا رأيي في هذا الموضوع .

طبعاً ، اني فهمت الدافع إلى مناقشتهم لهذه المسألة ، وأدركت العلاقة بينها وبين ما يكتب ويقال حول القومية العربية في هذا المضمار . فقررت أن أبدي رأيي في القضية ، أولاً على الشكل الذي عرضوه علي ، ثم أتوسع فيها ، لأتناولها من أساسها .

فقلت لهم :

لا تبحثوا عن جواب قاطع لهذا السؤال . لا تنتظروا حلاً حاسماً لهذه المسألة ، حلاً يصح في مختلف الأزمنة والأمكنة وفي جميع الأحوال . لأن للايمان أنواعاً . فمن الطبيعي أن يكون تقدمه على المعرفة ، أو تبعيته للمعرفة ، من الأمور التي تختلف باختلاف نوع الإيمان ، وباختلاف الظروف الزمانية والمكانية التي تحيط به وتلازمه .

فإن هناك « الإيمان » المنتشر في البيئة ، الذائع بين الناس ، والمتأصل في النفوس ، منذ أجيال عديدة . وهذا النوع من الايمان ينتقل من الكبار إلى الصغار ، من الراشدين إلى الناشئين ، عن طريق التلقين المستمر ، والإيحاء المتواصل . وأما المعرفة ـ وأما مجموعة الفكر التي تؤلف المعرفة المرتبطة بموضوع الايمان ـ فانها تأتي بعد

ذلـك لتنوّره وتوسعـه ، وتحققـه ، وتزيـد من قوة مقـاومته للتـأثيرات المخـالفـة لـه .
فنستطيع أن نقول : في هذا النـوع من الأمور والأحـوال ، الايمان يسبق المعـرفة بكـل تأكيد .

إن الايمان الديني والمذهبي ، في مجتمعنا الحـالي ، وفي المجتمعات الحـالية بـوجه عام ، من هذا القبيل ، إذ من المعلوم أن الاطفال يتلقنون ويكتسبون هـذا الايمان من آبائهم وأمهاتهم . إنهم يصبحون مسلمين أو مسيحيين، سنيين أو جعفريين ، كاثوليك أو أورثوذوكس ، أو بروتستانت قبل أن يعرفوا شيئاً عن هذه الأديـان والمذاهب . انهم لا يتعلمون خصائص الدين والمذهب الذي يعتنقونه إلاّ بعد أن يـرتبطوا بـه ، ويؤمنوا به ، تبعاً لتلقينات الأسرة التي ينحدرون منها ، والبيئة التي ينشأون فيها .

ولكن « الإيمان » قد لا يكون من هذا القبيل . قد يكـون متعلقاً بـأمر جـديد ، غير منتشر في البيئة ، غير متأصل في النفوس ، حتى انه قد يكون مخالفاً لما هو ذائع بين الناس ومتأصل في النفوس . وطبيعي أن هذا النوع من الايمان ـ هذا الايمان الجديـد ـ لا يمكن أن يستولي على النفوس ، إلاّ بعد التغلب على الايمان القـديم ، وبعد اقتـلاع جذور ذلك الايمـان . وبديهي أن ذلـك لا يمكن أن يتم دون تفكـير وتـأمـل . ولهـذا السبب نستـطيع أن نقـول ، أن الايمـان في أمثـال هـذه الأحـوال ، لا يمكن أن يسبق المعرفة .

إن الايمـان القومي ، في بـلادنا هـذه ، وفي أحوالنـا الحـاضـرة ، هـو من هـذا القبيل : انه حديث العهد بكل معنى الكلمة . إنه لم ينتشر بعد إنتشاراً كافياً يسمح لنا بأن نقول : انه أصبح متـأصلاً في النفـوس . فإن جيـل الأمس ـ جيل الشيـوخ مثلي ـ كان يجد نفسه بين تيارات عديدة ، تدفعـه أو تجذبـه إلى اتجاهـات مختلفة ، تبعـده عن الاتجـاه القومي ، وذلـك مثل التيـارات والنزعـات التي كانت تعـرف باسم « الجـامعة العثمانية » و « الجامعة الاسلامية »، و « الرابطة الشرقية » وأبناء ذلك الجيـل كانـوا في حـاجة إلى التغلب عـلى تلك التيارات القـوية والقـديمة ، لكي يتـوصلوا إلى « الإيمـان بالقومية العربية » . اما الجيل الحاضر ـ جيلكم أنتم ـ فهو لا يزال يتعرض إلى تـأثيرات مختلفة ، تنازع « الإيمان بالقومية العربية »، بل تعاديه . فإن هنـاك النزعـات الاقليمية التي تربط نفوس الكثيـرين بالـدول التي قامت بعـد الحرب العـالمية ربـطاً يبعدهم عن الإيمان بوحدة الأمة العربية . وهناك النزعـات العالميـة التي أخذت تتسـرب إلى نفوس البعض ـ بأشكال مختلفة ـ ، وصارت تزدري بالنزعات الوطنية والقومية ، وذلك فضلا عن التيارات التي تعادي القومية العربية تحت ستار الدين ، دون أن تقدر حقائق الدين ومصـالح الدين تقديراً صحيحا .

ولذلك كله ، لا يسوغ لنا أن نقول : أن الإيمان يسبق المعرفة في شؤون القومية العربية ، في بلادنا هذه ، وفي أحوالنا الحاضرة .

وأود أن تلاحظوا بأني قلت « في بلادنا هذه وفي أحوالنا الحاضرة » يعني : اني قيدت الأمر بالزمان والمكان ، لأني أعرف أن ما قلته الآن لا ينطبق على أحوال جميع البلاد . فان البلاد التي أتمت تطورها القومي ، فاستطاعت أن تكوّن دولة قومية تامة ، ـ حيث تنطبق فيها القومية على الوطنية تمام الانطباق ـ تكون في حالة تختلف عن ذلك اختلافاً كلياً : يتأصل فيها الايمان القومي ، فيأخذ في الانتقال من الكبار إلى الصغار ـ عن طريق الايحاء والتلقين ـ كما يحدث في انتقال الدين . فمن الطبيعي أن نجد ، وفي تلك البلاد ، أن الايمان القومي أيضاً يسبق المعرفة .

ولا أشك في أن الأحوال ستتطور في البلاد العربية أيضاً في هذا الاتجاه . وسيأتي وقت يصبح فيه الايمان القومي متأصلاً في جميع النفوس ، فيتسرب إلى قلوب الصغار وعقولهم من آبائهم وأمهاتهم ، ومن البيئة الاجتماعية التي ترعاهم .

ـ ٢ ـ

بعد الوصول إلى هذا الحد من الشرح والايضاح ، رأيت أن أتعمق قليلاً في البحث فقلت :

ـ إني شرحت لكم رأيي في سؤالكم المتعلق بالاسبقية بين الايمان وبين المعرفة . ولكن بعد هذه الايضاحات ، أود أن ألفت أنظاركم إلى أمر هام آخر يتصل بهذه القضية : ان الايمان والمعرفة ليسا أمرين منفصلين بعضهما عن بعض انفصالاً تاماً . بل يوجد بينهما ارتباط قوي جداً ، يجعل كل واحد منهما يؤثر في الآخر ، ويتطور مع الآخر ، وان كان أحدهما يبرز أكثر من الآخر في بعض الظروف .

كلكم تعلمون ان المعرفة عبارة عن مجموعة أفكار . ويجب أن تلاحظوا في الوقت نفسه أن الايمان ـ بوجه عام ـ لا يخلو من عنصر « الفكر » . فإن الايمان يعني ـ في حقيقة الأمر ـ الاعتقاد بفكرة ما ، اعتقاداً جازماً ، ممزوجاً بعاطفة ، تجعلها تسيطر على العقل والقلب في وقت واحد .

كما أن للفِكَر أيضاً أنواعاً عديدة ، من حيث الارتباط بالعواطف .

فإن هناك « فِكَراً مجردة » بكل معنى الكلمة . انها لا تتصل بأية عاطفة فتسبح في أجواء المجردات المحضة . ولكن هناك « فِكَراً » أخرى ، تتصل بالعواطف اتصالاً وثيقاً ، تتأثر بها وتؤثر فيها . فهناك فكر مشبوبة بالعواطف ، ومشحونة بطاقات دافعة

ومحركة . هذه الفِكر ـ هذه « الفِكَر القوانية » ـ تلعب دوراً هاماً في تكوين الايمان ، وتبعيد كل ما يخالفه عن الاذهان .

طبيعي أن النظر إلى الايمان والمعرفة بهذه النظرات العلمية الدقيقة ، لايترك لمسألة « الأسبقية » أهمية كبيرة . بل يجعل تلك المسألة ثانوية ، حتى انه ـ يجعلها في بعض الظروف ـ واهية .

عندما نسعى إلى نشر الفكرة القومية ، وبث الايمان بالقومية العربية ، يجب أن نتوسل بكل الوسائل ـ من تعريف ، واقناع ، وتلقين ، وإيحاء ، وتحبيب ، وتحميس ـ يجب أن نخاطب العقول والقلوب ، يجب أن نهتم بجميع ضروب المعرفة والايمان .

وأما النسبة بين مبلغ اهتمامنا بكل واحدة من هذه الوسائل المختلفة ، فطبيعي انها يجب أن تختلف باختلاف الأفراد والجماعات التي نوجه إليهم خطاباتنا وكتاباتنا ، ونركز حولهم جهودنا الاقناعية والإيحائية . ويجب أن نأخذ بنظر الاعتبار أعمارهم ومستويات معارفهم ، وأنواع ثقافاتهم ، وألوان التيارات الفكرية والسياسية التي أثرت ولا تزال تؤثر فيهم . . .

فيجب أن نعمل وفق خطط متنوعة ، خاصة بكل من : تلاميذ المدارس الابتدائية ، وتلاميذ المدارس الثانوية ، طلاب الدراسات العالية ، وسواد الناس ، وطبقة المثقفين . . . من الشبان والكهول ، ومن الصغار والراشدين .

ـ ٣ ـ

بعد الانتهاء من هذه الايضاحات ، سألت الشبان إذا كانوا في حاجة إلى المزيد من الإيضاح ، أو إذا كان لديهم اعتراض على أي قسم من أقسام حديثي الطويل ، وقد لاحظت على وجوه الجميع علائم الاقتناع ، باستثناء أحدهم الذي كان متردداً في الأمر . وعندما دعوته إلى التصريح بكل ما يجول في خاطره ، دون تردد ، قال :

ـ كان يقول البعض أن الأستاذ الحصري يحصر همه في حدود الآراء والمعلومات والنظريات المتعلقة بالقومية العربية ، ولا يهتم بالناحية الايمانية منها . ولذلك أخذت أتأمل في الأمر ، في ضوء المعلومات التي سمعناها منكم الآن .

وأنا قلت له ، عندئذ : أشكرك على صراحتك . لأنك باطلاعي على هذا الرأي ، فتحت أمامي المجال لتصحيح آراء هؤلاء :

إن القول بأني لا أهتم بالناحية الايمانية من القومية العربية لا يعبّر عن الحقائق

الراهنة تعبيراً صحيحاً . راجعوا أقدم الكتب التي نشرتها عن قضايا القوميات : « آراء وأحاديث في الوطنية والقومية » تجدوا فيها نظرات عامة ملقاة على القضية من وجوهها المختلفة : « الوطنية والقومية ، عوامل القومية ، بين الوحدة العربية والوحدة الاسلامية ، الوطنية والاممية ، بين العروبة وبين الفرعونية . . . وتجدون بين هذه الابحاث ، بحثاً خاصاً عنوانه « الايمان القومي ». ثم افتحوا كتابي « العروبة أولاً » تجدوا في مقدمته كلمة صريحة عن وجوب « بث الايمان بوحدة الأمة العربية »، وترون من ذلك اني لم أهمل الناحية الايمانية من القومية .

لا أنكر أن سائر كتاباتي المتعلقة بالقومية عالجت الأمر من الناحية النظرية : انها حامت حول الآراء ، وتطرقت إلى الكثير من المعلومات، ولكن يجب أن تلاحظوا أن جميع تلك المقالات والمحاضرات كانت موجهة إلى الطبقة المستنيرة والمثقفة من المواطنين. ومعظمها يتألف من ردود وانتقادات على ما كتبه ونشره كبار الأساتذة الكتّاب ، والأدباء ، اعتراضا على الاتجاهات القومية ، ودفاعا عن النزعات الاقليمية . وطبيعي أن تلك الآراء والكتابات يجب أن تعالج وتعارض بالآراء والمعلومات . لأن الرأي لا يمكن أن ينقض ويهدم إلا بالرأي .

وأنتم تعلمون ، ولا شك ، أن في العالم العربي آراءً ونظريات كثيرة لا تسلم بوحدة الأمة العربية ، بل تعارضها معارضة شديدة ، وتعمل على بث الايمان بعكسها . إذا استعرضتم المقالات التي انتقدتها ونشرت ردودي عليها في كتبي المختلفة ، وإذا لاحظتم المكانة العلمية والأدبية والاجتماعية التي كان يتمتع بها أصحاب تلك الآراء والكتابات ، . . . قدّرتم الضرورات التي ألجأتني ـ ولا تزال تلجئني ـ إلى الإهتمام بها ، وبذل الجهود وصرف الاذهان عن الاعتماد عليها .

انكم تجدون في مستهل القسم الاعظم عناوين المقالات التي انتقدتها .ولكني أؤكد لكم بأن كتاباتي التي لم تصرح بأنها رد ونقد على مقالة منشورة أو حديث مطبوع ، هي أيضاً مكتوبة رداً على آراء سمعتها وناقشتها شفهياً في مجالس خاصة ، وعلمت انها تجول في خواطر الكثيرين وتعبر عن اعتقاد جماعة من المفكرين .

لإظهار الحقيقة في هذا المضمار ، أود أن أذكر بعض الأمثلة :

كنت أتكلم مع أحد كبار رجال الفكر والثقافة في مصر ، عن العروبة وعن الوحدة العربية .

وخلال الحديث ، قال لي مخاطبي : ولكن ، يا أستاذ متى كانت مصر مع سائر البلاد العربية ؟

إني لم أستغرب هذا السؤال ، بل وجدته طبيعياً ، لعلمي بما كان يدرّس من التاريخ في المدارس الثانوية ، وحتى في المدارس العالية . كان الاهتمام ينحصر بدورين من تاريخ مصر : في البداية تاريخ المصريين القدماء ، وفي النهاية تاريخ أسرة محمد علي . وأما ما حدث في مصر بين التاريخين المذكورين ، فكان يهمل إهمالاً غريباً ، فتترك مصر تعوم بين ما كانوا يسمونه تاريخ الاسلام من ناحية ، وتاريخ أوروبا من ناحية أخرى . ولهذه الأسباب ، لم أستغرب سؤال الاستاذ ، وشعرت بضرورة تصحيح وإتمام معلوماته التاريخية ، فقلت له :

ـ اسمح لي يا أستاذ ، أن أعكس القضية ، وأسألك متى كانت مصر منفصلة عن سائر البلاد العربية ؟

وأخذت أتكلم عن الأدوار التاريخية التي كانت مصر ـ خلالها ـ متحدة مع هذا القطر ، أو ذاك القطر ، أو جميع الأقطار من البلاد العربية الحالية .

ولاحظت أن بياناتي هذه أثارت استغرابه ، وزعزعت اعتقاده قليلاً ، ولكنها لم تقنعه تماماً ، لأن الأبحاث التاريخية التي أشرت إليها كانت شبه مجهولة لديه .

ولكني بعد هذه المحاورة ، قررت أن أهتم بهذه القضية وأرسم خارطة زمنية تبين العلاقات التي قامت بين مختلف الأقطار العربية ـ منذ ظهور الاسلام ـ، وتظهر تلك العلاقات إلى العيان .

وبعد مراجعة الكتب التاريخية ، وتجربة طرائق الرسم المختلفة ، توصلت إلى « رسم خارطة زمنية » تلفت الأنظار .

والأستاذ عندما رأى الخارطة المذكورة ، بعد مدة ، قال ، على الفور :

ـ صحيح ، هذا ، ما كنت أعرفه .

لقد فكرت أن أمثال الاستاذ الذي كلمني وناقشني في الموضوع ، يجب أن يكونوا كثيرين . ولذلك نشرت الخارطة المذكورة ـ مصغّرة ـ في كتابي « العروبة بين دعاتها ومعارضيها ». ثم ، نشرتها ـ مكبرة ـ بين مطبوعات « معهد الدراسات العربية العالية ».

أظن أن هذا المثل يغنيني عن ذكر أمثاله الكثيرة .

ومع هذا ، أرى أن أتوسع قليلاً في هذا الموضوع :

نحن نود أن نبث بين الجميع الايمان بمستقبل الأمة العربية ، نود أن نجعل

الشبيبة تؤمن إيماناً قوياً بأن للأمة العربية رسالة سامية ، يجب أن تؤديها ، ولا شك في انها ستؤديها . . في المستقبل القريب أو البعيد .

ولكن ، كيف السبيل إلى غرس هذا الايمان في القلوب إذا كان كل ما سبق وسيطر على الأذهان لا يترك مجالاً لنشوء مثل هذا الايمان ؟

إني كنت ذكرت البعض من الآراء التي تثبط العزائم وتحطم الآمال في هذا المضمار من بحثي عن « الايمان القومي » في كتابي « الوطنية والقومية » :

« تاريخنا ؟ ماضينا ؟ هل كان مجيداً حقيقة في دور من أدواره ؟ ماذا كان لنا غير الحروب والفتوحات التي لم تستمر طويلا ؟ الخلفاء ، أما كانوا يتنافسون ويتخاصمون على الدوام ، وينغمسون في الملذات ، في أكثر الأوقات ؟ العلماء ، ألم تكن مؤلفاتهم مملوءة بالاغلاط والسخافات ؟ زد على ذلك : أما كان معظمهم من الأعاجم ؟ وأخيراً : هل تعدى عملهم حدود النقل والترجمة والتكرار ؟ . . » .

تأكدوا أن هذه الملاحظات والاعتراضات لم اختلقها وأتخيلها أنا . . بل اني كنت سمعتها وقرأتها . . في مناسبات مختلفة ، من كتب ومقالات كثيرة . إني انتقدتها في المقالة المذكورة ـ وفي توطئة كتابي « دراسات عن مقدمة ابن خلدون » ـ ثم نقلت وانتقدت أمثالها الكثيرة في كتبي المختلفة مع ذكر مصادرها لأني وجدت هذا يقول : العرب محرومون من الاحساس بالمستقبل ، وذلك يزعم أن الشقاق طبع في العرب ، وهذا يدعي أن العرب ساميون فلا يمكن أن يرتفعوا إلى مرتبة الآريين . وذلك يقول أن البيئة الطبيعية التي يعيش فيها العرب لا تساعد على النشاط البدني والفكري . . .

والآن ، أسألكم : هل يمكن أن يجد « الايمان بمستقبل الأمة العربية » سبيلا إلى العقول والقلوب ، بين أمثال هذه الآراء والمزاعم ؟ أفلم يكن تخليص العقول والقلوب من سيطرة هذه الآراء الباطلة هو الوسيلة الأولى التي لا بد من التوسل بها لغرس « الإيمان » في النفوس ، مع صيانته من تأثيرات مختلف التيارات التي تعصف به من مختلف الجهات ؟

أود أن أوضح لكم رأيي في هذه القضية وفي أمثالها الكثيرة بتشبيه مادي يحوم حول أمور يسلم بها الجميع :

كلكم تعرفون الشروط الاساسية التي تتوقف عليها أعمال الزراعة والغراسة :

إذا أردنا أن نزرع في الأرض أي نوع من أنواع النباتات المفيدة أو نغرس فيها أي نوع من أنواع الأشجار المثمرة أو غير المثمرة . . . ترتب علينا ـ قبل كل شيء ـ أن

نقتلع من تلك الأرض النباتات والأشجار التي سبق أن استقرت فيها ، ومدت جذورها إلى أطرافها وأعماقها .

فضلاً عن ذلك ، لا يجوز لنا أن نكتفي بحصد النباتات الظاهرة على الأرض وبقطع الأشجار القائمة فيها ، بل يجب علينا أن نعمل لاستئصال الجذور والفروع الممتدة تحت التراب أيضاً .

وفي الأخير ، يجب أن نلاحظ أن اقتلاع واستئصال النباتات والجذور القديمة أيضاً لا يكفي لضمان النجاح في الزراعة والغراسة ، بل يترتب علينا السهر على عملية أخرى ، هي : وقاية مزروعاتنا ومغروساتنا من تأثيرات الرياح التي تهب من جهات مختلفة ، وتأتي ببذور جديدة ومتنوعة قد تنبت في الأرض ، وتنافس مزروعاتنا الغذاء والحياة ، بل قد تعمل على خنقها أيضاً . . .

أعتقد أن هذا التشبيه ، يساعد على تبيان رأيي في هذه القضية بكل وضوح وجلاء .

إن بث الايمان بوحدة الأمة العربية ـ في ظروفنا الحالية ـ يتطلب بذل الجهود الكثيرة لاستئصال جذور الآراء والمعتقدات المخالفة التي تسلطت على أذهان الكثيرين مع مواصلة الجهود لوقاية هذا الايمان من تأثيرات التيارات التي تعمل لزعزعته وإضعافه . . بوسائل شتى .

الأخطاء في الحياة

لقد كثرت الأحاديث عن الأخطاء ، تبريراً للانفصال ، أو تعليلاً له .

ولكني أعتقد أن كل من يربط بين الانفصال وبين الأخطاء يرتكب خطأ عظيماً ، يدل على تقصير كبير في الفهم السياسي ، فضلا عن ضعف شديد في الايمان القومي .

لأن الخطأ والصواب من الأمور الدارجة والمألوفة في الحياة الفكرية والسياسية . فلا يسلم من الخطأ في بعض الأمور أي انسان ، مهما كان عظيماً وعبقرياً .

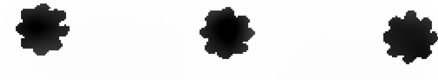
فلا نغالي إذا قلنا : أن الطريق إلى الصواب مرسوم ومرصوف بالاخطاء في معظم الأحوال .

كان الرياضيون القدماء يسمون احدى طرائق الحساب باسم « الحساب بالخطأين » : يفرضون حلاً للمسألة الحسابية على وجه التخمين ، ثم يحسبون النتيجة التي تترتب على فرضهم هذا ، ويقدرون الفرق الذي يظهر بين هذه النتيجة وبين المطلوب في المسألة . بعد ذلك يقومون بحسابات مماثلة على فرض آخر . ويتوصلون إلى الحل الصحيح بالاستناد إلى نتائج الحلين الخاطئين .

والباحثون في الكيمياء والفيزياء والفسلجة وفي سائر العلوم الطبيعية أيضاً يقومون بأبحاث وتجارب كثيرة ، بناء على الفرض والتخمين . ثم يتتبعون نتائج فرضياتهم هذه ، ليستكشفوا أوجه الخطأ والصواب فيها . فلا يتوصلون إلى معرفة الحقائق ـ في معظم الأحوال ـ الا بعد سلسلة من الأبحاث والتجارب المستندة إلى الفرضيات الخاطئة .

وغني عن البيان أن احتمالات الخطأ في الحياة السياسية تكون أكثر وأهم من ذلك ، بسبب تعقد العوامل المؤثرة فيها تعقداً هائلاً . ولذلك لا نجد في التاريخ زعيماً سياسياً أو قائداً عسكرياً خلت خططه وأعماله من الخطأ طول حياته .

إن العظيم في هذه الميادين ليس من لا يخطىء ولا يفشل أبداً ، بل هو الذي يعرف كيف يستفيد من الأخطاء ويصحح الخطط ، وكيف يواصل العمل بعد الفشل بأنجع الوسائل ، إلى أن تكلل أعماله بالنجاح التام .



ومما تجدر الاشارة إليه في هذا المضمار : أن أوجه الخطأ والصواب في الأمور السياسية لا تظهر إلى العيان ، مثل ما تظهر في المسائل الرياضية والتجارب الطبيعية . ولذلك تختلف وتتضارب الآراء فيها في معظم الأحوال . فما يسمى « المعارضة » في الحياة السياسية يقوم على أساس الاعتقاد بأن الحكومة القائمة مخطئة في أعمالها ومخططاتها . ومن المعلوم أن المعارضة تشتد وتضطرم ، عندما تزعم أن أخطاء الحكومة قد أصبحت كثيرة وخطيرة .

ولذلك كله أقول : لو صارت أخطاء الحكومات سبباً لقيام الحركات الانفصالية ، لتفككت أوصال الدول ولما بقي على وجه الأرض دولة واحدة .

خلاصة القول :

اني أستنكر « أحاديث الأخطاء » التي تهدف إلى تبرير الانفصال أو تعليلها .

وأما « أبحاث الأخطاء » التي تهدف إلى معرفة الحقائق ، تمهيداً لاستخلاص الدروس العملية منها . . . فلا أعترض عليها ، بل بعكس ذلك ، أراها مفيدة وضرورية .

غير اني أعتقد أن هذه الأبحاث يجب أن تجري بروح علمية ، ونظرة موضوعية ، كما يجب أن تشمل أخطاء الذات وأخطاء الغير على حد سواء .

النقد الذاتي
في خطاب الرئيس جمال عبد الناصر

قام الرئيس جمال عبد الناصر بنقد ذاتي دقيق وشامل ، وأعلن نتائجه إلى الرأي العام العربي ، بصراحة وشجاعة ، بالخطاب التاريخي الذي ألقاه في اليوم السادس عشر من شهر أكتوبر (تشرين الأول) سنة ١٩٦١ ، أي بعد مرور نحو شهر ونصف شهر على يوم نكبة الانفصال الفجيعة .

يبدأ الخطاب بإلفات الأنظار إلى خطورة الموقف قائلاً :

لقد دقت الساعة التي يتحتم فيها على كل مواطن أن ينتبه إلى نفسه ،

دقت الساعة التي يتحتم فيها على كل مواطن أن ينتبه إلى وطنه ،

دقت الساعة التي يتحتم فيها على كل مواطن أن ينتبه إلى ما يجري حوله على امتداد الأرض العربية كلها . . .

فنحن الآن ، ايها المواطنون ، على نقطة من نقط التاريخ الحاسمة في مصير الأمم . نقطة يمكن منها أن يتحدد المصير ويتشكل الغد ، بإرادة الله التي تلهم إرادة أمتنا وتوجه خطاها . .

نحن أمام نقطة من نقط التاريخ الحاسمة .

وبعد استعراض الموقف السياسي بشيء من التفصيل ينتقل إلى النقد ، فيقول ما يلي :

أيها المواطنون ،

من أول واجباتي في هذه اللحظة أن أدرس معكم وتدرسوا معي الدروس المستفادة

من انقضاض الرجعية في سورية ، مرة أخرى . فليس هدفي من هذه الدراسة أن أؤثر على مجرى الحوادث في سورية ذاتها ، وإنما هدفي الأول والأخير أن تكون الفائدة للنضال العربي كله ولمعركته الاجتماعية الشاملة من أجل حق الانسان العربي في حياته وفي كرامته . وأشعر الآن انه لا بد لي من أن أواجه معكم بشجاعة وشرف أخطاءنا التي يسرت للرجعية انقضاضها وحصولها على رأس الجسر الذي حصلت عليه في دمشق .

أولاً :

لقد وقعنا ضحية وهم خطير ، قادتنا إليه ثقة متزايدة بالنفس وبالغير . فقد كنا دائماً نرفض المصالحة مع الاستعمار . ولكننا وقعنا في خطأ المصالحة مع الرجعية . لقد تصورنا انه مهما كان من خلاف بيننا وبين العناصر الرجعية ، فانهم أبناء نفس الوطن وشركاء نفس المصير . ولكن التجربة اثبتت لنا خطأ ما كنا نتوهمه .

اثبتت التجربة أن الرجعية وهي من ركائز الاستعمار لا تتورع عن الارتكاز عليه بدورها لقلب النضال الشعبي .

أثبتت التجربة أن الرجعية على استعداد للتحالف مع الاستعمار ذاته ، لتستعيد مراكزها الممتازة التي تتمكن بها من مباشرة استغلالها ، حتى وان أدى ذلك إلى أن تمكن له من التحكم في مقدرات الشعوب التي تنتمي إليها .

ولقد غير الاستعمار طريقة تسلله إلى أرضنا ، في حين أننا لم نغير طريقة مواجهتنا له . كنا لا نزال نقاوم احلافه العسكرية وقواعده ، بينما كان هو يتوارى وراء الرجعية وفي قصورها العالية والمشيدة من استغلال الجماهير . وبذلك كانت ضرباتنا ضده تطيش أخيراً في الهواء ، ولا تصيبه ، لأنها كانت موجهة إلى المكان الذي لم يكن موجوداً فيه .

كنا نوجه ضرباتنا إليه في الاحلاف والقواعد وكان هو غيَّر مكانه وتوارى في القصور وفي خزائن أصحاب الملايين .

ولا بد لنا الآن لسلامة النضال الشعبي أن نخلص أنفسنا من هذا الوهم الخطير الذي تركنا أنفسنا له . لا بد لنا من أن نقاتل الاستعمار في قصور الرجعية وأن نقاتل الرجعية في أحضان الاستعمار .

ويتصل بهذا الوهم ، وهم تصور امكان المصالحة مع الرجعية على أسس وطنية ، ذلك اننا في الوقت الذي أعلنا فيه ايماننا بامكانية إزالة متناقضات الطبقية سلمياً داخل إطار من الوحدة الوطنية كانت الرجعية تمشي في طريق آخر معاكس .

لم تكن القوى الرجعية بمثل طبيعة الجماهير وسماحتها ونبلها . ولقد رأينا في سورية كيف تكتلت الرأسمالية والاقطاع والانتهازية مع الاستعمار للقضاء على مكاسب الجماهير ولضرب الثورة الاشتراكية ولاسترداد جميع امتيازاتها ، ولو بالقوة المسلحة ، ولو بإراقة الدماء . كنا نأخذ الارض من الاقطاعيين سلمياً ، ونعوضهم عنها لنعطيها للفلاحين . وفي سورية الآن يقتل بالرصاص أي فلاح يتردد لحظة في التسليم بحقه المشروع في أرض لكبار الاقطاعيين .

أردناها بيضاء من أجل العدل ولم يتورعوا من أن يجعلوها حمراء ملطخة بالدم ، استمراراً للظلم والاقطاعية .

كنا نحلم بان تكون الثورة تنبض بقلب رحيم ، ولكن الرجعية لم تتخل عن طبيعتها العدوانية ولم تتردد في اتباع أي وسيلة إلى غاياتها المستغلة الشرسة حتى وسيلة القتل . بل استغلت الرجعية كل طيبة الجماهير وسماحتها ونبلها ، في الوقت الذي بقيت لها فيه الأموال الطائلة ، في هذا الوقت كله لم تشعر الرجعية بذرة من العرفان تجاه هذه الحرية التي تركت لها من غير استحقاق. وإنما العكس كان موقفها. فلقد استعملت هذه الحرية لتضرب الشعب ولتخرب ولتدمر ولتنقلب على اهدافه وخططه وأحلامه وتشعل فيها النار جميعاً لا تهتم ولا تبالي .

ثانياً :

لقد وقعنا في خطأ كبير لا يقل أثراً عن الوهم الخطير الذي نسينا أنفسنا فيه ، هذا الخطأ هو عدم كفاية التنظيم الشعبي . لقد كانت وسيلتنا إلى التنظيم الشعبي هي تكوين الاتحاد القومي ليكون إطاراً من حول صراع الطبقات ، وكان خطأنا اننا فتحنا الطريق إلى الاتحاد القومي أمام قوى الرجعية . كانت نتيجة هذا الخطأ ، أن الرجعية التي تسللت إلى الاتحاد القومي تمكنت من شلّ فاعلياته الثورية وحوّلته إلى مجرد واجهة تنظيمية لا تحركها قوى الجماهير ومطالبها الحقيقية . ولعل الظاهرة التي تبلور هذا الخطأ هي أن بعض الذين يتصدرون اليوم في قيادة الحركة الرجعية الانفصالية في سورية كانوا هم أنفسهم من المتصدرين في تنظيمات الاتحاد القومي . من هنا فان أهم ما يواجهنا اليوم هو إعادة التنظيم الشعبي . وليكون الاتحاد القومي اداة ثورية للجماهير الوطنية وحدها صاحبة الحق والمصلحة في التغيير الثوري لا بد أن يكون الاتحاد القومي للعمال والفلاحين ، وللمثقفين ، ولأصحاب المهن ، وللملاك الذين لا تقوم ملكيتهم على الاستغلال ، وللضباط الذين كانوا طليعة يوم التغيير الكبير في ٢٣ يوليو ، لأصحاب الثورة الحقيقية ولحماتها وللمدافعين عنها . للذين تتحقق بالاشتراكية آمالهم . للذين يملكونها ويملكها أبناؤهم أصحاب الأمل وأصحاب المستقبل .

ثالثاً :

اننا لم نبذل الجهد الكافي في توعية الجماهير الواسعة بحقوقها ، وتعريفها بقدرتها وطاقاتها الكامنة على حماية هذه الحقوق . واني لأسمع من بعض الناس أن هذا الجيل من الأمة العربية قد حمل مسؤوليات في النضال تنوء بها أجيال . . . ولكني دعوني اذكركم جميعاً انه ليس أمامنا من سبيل الا أن نستمر في ثورتنا إلى نهايتها ، حتى تحقق أهدافها . فان الثورات الشعبية لا تعرف الاجازات . وإذا توقفت الثورة الشعبية قبل بلوغ أهدافها ، فانها لا بد أن تنتكس وتجد نفسها مرغمة أمام أعدائها على ان تسلم لهم بما حصلت عليه من انتصارات مرحلية في فترات النضال ، ثم يترتب عليها بعد ذلك أن تبدأ الطريق الثوري من أوله .

لهذا فلست أرى سبيلاً أمامنا غير المضي في الثورة وفي رفع أعلامها . والسبيل الحقيقي لاستمرار النضال في غير ملل ولا تراخٍ هو توسيع القيادة الثورية والقاعدة الثورية معاً ، وتوعية الجماهير المعبأة توعية مستمرة وعميقة تكفل قيادات متجددة للنضال الشعبي وقواعد تمتد إلى كل مركز في الوطن . ومن أجل هذا فإن نقابات العمال والاتحادات التعاونية للفلاحين والجامعات والمنظمات المهنية والجمعيات النسائية ينبغي لها أن تتحول جميعاً إلى مراكز للاشعاع الفكري الخلاق الذي يدفع العمل الثوري المتجدد . . أن كل قرية ، كل مصنع ، كل كلية وكل مدرسة ، كل نقابة مهنية ، كل رجل ، كل امرأة ، كل شاب ، كل طفل ، في هذا الوطن ، يجب أن يتحول إلى خلية ثورية حية .

رابعاً :

إننا لم نستطع أن نطور جهاز الحكم إلى مستوى العمل الثوري . وظللنا حتى الآن ـ ونحن نخوض أقسى المعارك ضد الاستعمار والرجعية ـ نعمل بنظم ولوائح قديمة ، مضى الزمن عليها ، بل كانت كلها من وضع الاستعمار والرجعية .

ولقد تحمل الحكم كثيراً من الأعباء الجديدة ، ولكننا لم نعمل على تطويره ليستطيع تحمل الدفع الثوري ، وفي بعض الأحيان لم يستطع هذا الجهاز الحكومي أن ينقل إلى الجماهير احساساً جديداً بأنه مجرد خادم لمصالحها ، وإنما أصبحت مصالح الجماهير هي المسخرة لخدمة الجهاز الحكومي بكل ما فيه من خلل . وبهذا لم تعد في الجهاز الحكومي القدرة الكاملة على أن يكون من أدوات الثورة بل تحول في بعض الظروف ليصبح عبئاً على الثورة . وهذا أمر لا بد من وضعه في موضعه الصحيح ، مهما كانت العقبات والحواجز .

وإنما يتعين في تقديري أن يعاد تنظيم جهاز الدولة ، وأن يُهزّ من أعماقه هزاً ليكون أداة حركة ثورية في خدمة الجماهير ، لا ليكون أداة تجميد وركود وعزلة ، لا تتجاوب مع الواقع الجديد .

ولا بدّ لإتمام ذلك : أن يعاد تنظيمه وأن يوضع كل واحد فيه حيث يجب أن يكون ، وأن يكون لكل فرد من الذين يخدمون الجماهير في نواحيه المختلفة حقه المتكافىء مع ما يبذله من خدمة للشعب ومن جهد نزيه .

خامساً :

لقد استطاعت عوامل كبيرة في مجتمعنا أن تفتح ثغرات للانتهازية . ولقد كانت التركة التي ورثتها ثقيلة ، سواء في أجهزة الحكم وأحوالها ، أو في الطبيعة الاجتماعية وأحكامها ، ثم ما ينتج عن ذلك كله من آثار نفسية على الجماهير .

ولقد كان الثمن الذي دفعناه من أجل تسلل بعض العناصر الانتهازية غالياً كثيراً . فإن بعض العناصر المؤمنة وجدت نفسها مرغمة على اتخاذ موقف سلبي من حركة النضال الشعبي ، أو لم تجد الموقع الذي تستطيع أن تقف فيه وتسهم باخلاص في توجيه النضال الشعبي .

* * *

ولست أخفي عليكم أن أكثر ما كان يحز في نفسي في أيام معاركنا العظيمة وفي ذرى انتصاراتنا الضخمة ، ما أحس به من صراع على السلطات والاختصاصات ، ومن أنانية وأثرة ، ومن ابتعاد عن الاهداف الكبرى للجماهير اقتراباً من أسباب فردية وشخصية .

ولا بد الآن من عملية تقييم كاملة ، تعيد صياغة مُثل المجتمع وأخلاقه على نحو جديد ، أكثر ارتفاعاً وأشد عمقاً .

أيها المواطنون ،

أرى أن يكون حديثي إليكم واضحاً لا مواربة فيه .

لقد كان واجبي الأول أن أضع الحقائق كلها أمام الشعب ، أن أشير إلى الطريق الذي لا طريق غيره لبناء الوطن ولبناء المواطن ، لتحرير الأرض ولتحرير الانسان .

إن النضال الشعبي في حاجة إلى المزيد من القوى الشعبية .

إن الثورة الاشتراكية في حاجة إلى المزيد من الثورات الاشتراكية .

١٥ - ٢٣٥٤

إن الحرية السياسية والاجتماعية لا يصونها ولا يدعمها غير مزيد من الحرية السياسية والحرية الاجتماعية .



وأقول لكم هنا ، اننا لسنا في حاجة إلى قوانين اشتراكية جديدة ، وإنما نحن في حاجة إلى عمل اشتراكي ليدعم ما نملكه فعلاً من القوانين الاشتراكية .

إننا لسنا في حاجة إلى إجراءات ثورية جديدة وإنما نحن في حاجة إلى عمل ثوري ، يحقق الاجراءات الثورية التي أصبحت لها قوة القانون .

إني لست ضد الملكية الفردية ، ولكني ضد الملكية المستغلة . . إن الملكية الفردية أمانة لا بد لصاحبها أن يصونها عن الاستغلال بقدر ما يطلب من الدولة أن تصونها بحماية القوانين .

إن ملكية الأرض في حدود القانون الحالي ليست ملكية استغلالية . وملكية المباني تحت ظروف الضرائب الموضوعة عليها الآن ليست ملكية استغلالية . والاستثمار في أي مجال من مجالاته المفتوحة للنشاط الفردي وما ينتج عن هذا الاستثمار ويخضع للضرائب المالية ، ليس ملكية استغلالية . والمهن الحرة الشريفة وكل ما تعود به على أصحابها في إطار النظام العام ليس ملكية استغلالية .

إن مجتمعنا الاشتراكي فيه مجال لكل العاملين ، ولكني أقول لكم بوضوح لا يحتمل الضلال أن مجتمعنا ليس فيه مجال لأصحاب الملايين .

اني لست ضد الارث . ان الارث في تقديري شرع سماوي وقطعة من الطبيعة البشرية ذاتها ، ولكني أريد أن يصبح الارث في الكفاية وليس في الحاجة . . . في الصحة وليس في المرض . . . في العمل وليس في البطالة . . وفي العلم وليس في الجهل .

اريد مجتمعاً تذوب فيه الفوارق بين الطبقات عن طريق تكافؤ الفرص بين المواطنين . أريد مجتمعاً يستطيع فيه الفرد الحر أن يحدد لنفسه مكانه فيه على أساس كفايته وقدرته وخلقه . لا أريد مجتمعاً تحقق فيه الشعارات الثورية كمجرد شعارات ولكن أريد مجتمعاً يموج بالعمل الثوري من أجل الحرية السياسية والحرية الاجتماعية .

أيها الأخوة المواطنون ،

لقد أعطيت هذه الثورة العربية عمري ، وسيبقى لهذه الثورة العربية عمري ،

ولسوف أبقى هنا ما أراد الله لي أن أبقى ، أقاتل بجهدي كله من أجل مطالب الشعب ، وأعطي حياتي كلها لحق الجماهير في الحياة .

لقد أعطتني هذه الأمة من تأييدها ما لم يكن يخطر بأحلامي . وليس عندي ما أعطيه لها غير كل قطرة من دمي .

أيها المواطنون ،

لقد دقت ساعة العمل الثوري . وسنعمل بإرادة الله وبإرادة الله سوف ننتصر .

* * *

يلاحظ أن هذا النقد الذاتي مشبوب بحرارة الايمان ، ومقرون بشجاعة أدبية لا مثيل لها في التاريخ .

ان كل من ينعم النظر في مواد هذا النقد الذاتي .. قد لا يقر البعض منها ، وقد يراها غير كافية فيقترح أن يضاف إليها بعض النقاط الاخرى ولكن .. مهما كان الامر ، لا يستطيع أن يمنع نفسه من الانحناء أمام هذا الاخلاص وهذه الصراحة بكل تقدير واعجاب واجلال .



موقف قادة حزب البعث

إن قادة حزب البعث العربي الاشتراكي لم يقوموا بنقد ذاتي ، أو انهم لم يعلنوا نتائج نقدهم الذاتي ، إذا كانوا قد قاموا به فيما بينهم ـ ، وعلى كل حال : زعموا انهم لم يرتكبوا سوى خطأ واحد ، هو موافقتهم على حل الحزب في سوريا .

ولكنهم قالوا ـ في الوقت نفسه ـ انهم فعلوا ذلك بناء على طلب جمال عبد الناصر واخـحه . بهذه الصورة ، ألقوا مسؤولية الخطأ المذكور أيضاً على عاتق الرئيس المصري ، ونزهوا أنفسهم عن كل خطأ .

ولكن أحوال الحزب الداخلية والنفسية ـ التي بدأ الستار ينكشف عنها منذ اليوم الأول من حركة كارثة الانفصال لا تترك أي مجال لتنزيه الحزب عن الأخطاء ، بل تحمّله ـ بكل تأكيد ـ مسؤولية اخطاء جسيمة وخطيرة . إذ من المعلوم أن اثنين من قادة الحزب الثلاثة اشتركوا في التوقيع على وثيقة الانفصال . كما انه تبين من تصريحات زعماء الحزب انفسهم : انه كان بين قادته الكبار من كان انتهازياً وإقليمياً ، وبين اعضائه البارزين من كان كذوباً وجاسوساً .



إني لن أحاول استعراض أخطاء الحزب في هذا المقام ، لأني أشرت إلى بعضها في فصول اخرى من هذا الكتاب ، بل سأكتفي بإلفات الأنظار إلى الموقف الذي وقفه قادة الحزب وزعماؤه ، تجاه النقد الذاتي الذي أعلنه الرئيس جمال عبد الناصر :

لو التزم قادة الحزب العمل بما يقتضيه « حسن النية وحسن السياسة » في هذا المضمار ، لوجب عليهم : أولاً : أن يقابلوا تصريحات الرئيس السالفة الذكر بالتقدير

التام ، ثم يحاولوا إتمام سلسلتها بحلقات اخرى ، إذا اعتقدوا أن هناك أخطاء اخرى ، لا بد من ملاحظتها ، لتجنب حدوث أمثالها في المستقبل .

ولكنهم التزموا خطة معاكسة لذلك تمام المعاكسة : فانهم ، أولاً تجاهلوا تلك التصريحات ، ثم قالوا : « ان الاعتراف بالأخطاء لا يكفي ، بل لا بد من تصحيح الأخطاء »، وذلك دون أن يسألوا أنفسهم « هل من سبيل إلى تغيير ما مضى وفات ؟ » وفي الأخير تناسوا تصريحات النقد الذاتي ، وواصلوا ترديد أحاديث الأخطاء ، دون انقطاع . .

هذا ، مع أن معظم ما قالوه وكتبوه في هذا المضمار ، إذا خرج من جو الابهام والغموض ، ما كان يخرج عن نطاق تصريحات الرئيس المصري ، إلا بعبارات « التسلط الفردي والتسلط الاقليمي » .

وغني عن البيان أن هذا السلوك كان ينافي كل ما يستلزمه حسن النية وحسن السياسة ، في أمثال هذه الأمور .



لماذا سلكوا هذا المسلك ؟

قال لي أحد البعثيين ، عندما سمع انتقاداتي هذه : ـ انهم سلكوا هذا المسلك لكي يقطعوا الطريق على الانفصاليين الذين كانوا يرددون شعارات الاخطاء . فاضطروا أن يقولوا : « نعم أخطاء ، كثيرة وخطيرة ، ولكنها لا تبرر الانفصال » .

هذا التعليل لم يقنعني أبداً. فقلت لمخاطبي: ان ما تقوله لا يمكن أن يبرر، بوجه من الوجوه ، عدم الانقطاع عن ترديد أحاديث الأخطاء مع تجسيمها في مختلف المناسبات .

فضلاً عن أن ذلك لا يدل على تفكير سليم في معالجة القضايا القومية . تقول انهم كانوا يواصلون التهجم على جمال عبد الناصر ، لكي يحاربوا الانفصاليين . أفلا يدل ذلك على انهم كانوا يهتمون باقوال الانفصاليين السوريين ، أكثر مما يهتمون بمستلزمات القومية وبعواطف المصريين ؟ انهم كانوا يحسبون حساباً لاتجاهات الانفصاليين ، ولا يحسبون حساباً لردود الفعل التي كان لا بد أن تحدثها كتاباتهم وأقوالهم هذه في نفوس المصريين ، ولا سيما بعد الاهانات التي لحقتهم في الأيام الأولى من كارثة الانفصال . .

ولا أدري ، كيف انهم لم يتنبهوا إلى أن عملهم هذا كان بمثابة تحريش الجروح المؤلمة ، واستفزاز النفوس المتألمة ؟

* * *

إني قرأت العشرات من أعداد جريدة حزب البعث ، ولم أجد بينها نسخة واحدة خلت من ترديد أخطاء الحكم الناصري ، بجانب عبارات التسلط الفردي والتسلط الاقليمي .

وأذكر اني قرأت مرة في أحد أعداد « البعث » ـ وكنت في جنيف ـ مقالة طويلة مكتوبة رداً على دعايات أكرم الحوراني ، يستمر البحث فيها بهدوء منطقي ونظرة موضوعية ، وعندما أتممت قراءة حقلها الثاني ، قلت في نفسي « هذه أول مرة أقرأ في جريدة البعث مقالة خلت من كلمات الأخطاء والتسلط ». ولكن عندما وصلت إلى نهايتها ، صدمت صدمة عنيفة ، لاني علمت أن محرر المقالة لم يرد أن ينهيها دون أن يضرب على وتر الأخطاء .

* * *

إن سلوك جريدة البعث في هذا المضمار ، ذكرني بقصة الشيخ الروماني القديم الذي كان آلى على نفسه أن لا ينهي خطبة من خطبه ـ مهما كان موضوعها ـ دون أن يقول :

« يجب هدم قرطاجة ».

كما ذكرني بسلوك كليمانصو الذي كان اعتاد ، أيام الحرب العالمية الأولى ، أن يقول في نهاية كل خطبة من خطبه في البرلمان الفرنسي :

« والالمان في نوايون » (أي : انهم في القرب من باريس).

كأن الجريدة تعتبر جمال عبد الناصر عدواً لدوداً يجب تهديمه ، وعدم الانقطاع عن تذكير الناس بأخطائه .

ومن الغريب ، انه في الوقت الذي كانت جريدتهم تسلك هذا المسلك ، كان البعض من قادتهم يقول ويكرر القول :

« اننا لسنا ضد جمال عبد الناصر . . اننا لا نسعى وراء وحدة تستبعد جمال عبد الناصر ».

ولكن يجدر بنا أن نتساءل : إذا كانوا يعتقدون حقيقة أن الوحدة لا بدّ أن تتم مع جمال عبد الناصر ، فلماذا يوالون الحديث عن أخطاء حكم عبد الناصر ، ولا ينقطعون عن ترديد الأخطاء ، متجاهلين ومتناسين اعترافاته الخالصة والمخلصة ؟

إني لم استطع أن أعلّل ذلك ، إلا بأحد الأمرين التاليين :

إما عدم خلوص النية ، وإما عدم تقدير العواقب .

وبتعبير آخر : اما انهم كانوا يقولون غير ما يضمرون وإما انهم ما كانوا يتبصرون في عواقب ما يقولون .

ولذلك أقول ، في كلتا الحالتين ، انهم كانوا ينحرفون عن الطريق السويّ الذي يؤدي إلى خدمة القومية العربية ، وتحقيق الوحدة العربية .

حول قصة الكيان السوري

الكيان السوري

الكيـان ، المحـافـظة عـلى الكيـان ، الـدفـاع عن الكيـان ، عـدم التفـريط في الكيان . . .

هــذه الكلمـات والتعبيـرات كـانت ـ حتى ٢٨ أيلول/ سبتمبـر ١٩٦١ ـ من خصـائص لبنان . ولكنهـا ، بعد التـاريخ المـذكور ، صـارت تظهـر وتنتشر في سـوريا أيضـاً ، حتى أن عـدة جـرائـد بيـروتيـة[١٣] أشـارت إلى ذلـك ، وصـارت تتكلم عن « سوريا اللبنانية » وتعلن اغتباطها من « لبننة سوريا » .

ومن أغرب الأمور : ان رجال « حزب البعث العربي » أيضاً أخـذوا يفكرون في الكيان السوري . غير أن قادتهم ، عندما لاحظوا أن ذلك يعرضهم لأسئلة محرجة رأوا أن يتجنبوا هذا الاحراج باستعمال كلمة غير الكيان ، فصاروا يتكلمون عن « الـوجود السوري » .

وبذلك أصبح الكيان السـوري أو الوجـود السوري مـدار حديث الكثيـرين في سوريا ، على اختلاف ميولهم السياسيـة . حتى أن بعضهم أخذ يتبـاهى بقدم الـوجود السوري ، إن سوريـا كانت مـوجودة من آلاف السنـين ، ويتخذ ذلـك ذريعة لـطلب استمرار الوجود السوري .

ولكن ، حقائق التاريخ لا تؤيد مزاعم هؤلا بوجه من الوجوه ، بل تشهـد على أن سوريا الحالية حديثة الوجود والكيان .

---

(١٣) مثل سؤال محمد باقر شري في جريدة : الكفاح ، ٢٤/ ٥/ ١٩٦٢ .

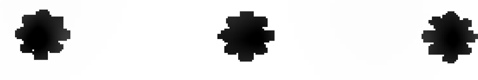
في الواقع أن مدن دمشق وحلب واللاذقية وحماه وحمص ودرعا والسويداء والرقة ودير الزور . . . كانت موجودة منذ آلاف من السنين ، غير أن تجمع هذه المدن لتكوين سوريا ـ بمعناها الحالي ـ لم يتم إلا بين سنة ١٩١٨ وبين سنة ١٩٤٣ .



في الواقع أن دمشق كانت عاصمة الدولة الأموية ، ولكن ذلك لا يجوز أن يعتبر دليلاً على وجود سوريا في عهد الدولة المذكورة ، لأن أراضي الدولة الأموية كانت تمتد من أسوار الصين إلى سواحل المحيط الأطلسي . واما سوريا فما كانت تظهر على تلك الأراضي ، حتى على شكل وحدة إدارية .

وكذلك الأمر في عهود الدول التي قامت بعد الأمويين فانها أيضاً لم تعرف في تقسيماتها الادارية شيئاً يشبه سوريا الحالية من قريب أو من بعيد .

فالتكلم عن قدم الوجود السوري ـ أو الكيان السوري ـ إن دل على شيء ، فإنما يدل على الانخداع بمظاهر الكلمات ، دون الالتفات إلى مدلولاتها الحقيقية .



ولاظهار هذه الحقيقة إلى العيان ، وتبيين كيفية تكوّن سوريا الحالية بوضوح تام . . . رسمتُ خريطة زمانية ، تلخص التطورات التي حدثت في بلاد الشام منذ بداية الحرب العالمية الأولى حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، وكتبت المقالة التالية لشرح الخريطة المذكورة .

بلاد الشام :
من بداية الحرب العالمية الأولى
إلى نهاية الحرب العالمية الثانية

في عهد الدولة العثمانية

البلاد التابعة إلى الدولة العثمانية ، كانت تقسم - من الوجهة الإدارية - إلى ولايات ، والولايات إلى متصرفيات والمتصرفيات إلى قائمقاميات .

غير أن بعض القائمقاميات كانت تربط بمركز الولاية رأساً ، دون وساطة متصرفية من المتصرفيات ، كما أن بعض المتصرفيات كانت تربط بوزارة الداخلية رأساً ، دون وساطة ولاية من الولايات . وهذه المتصرفيات كانت تسمى « مستقلة » بمعنى أنها مستقلة عن ولايات .

وفي بداية الحرب العالمية الأولى ، كانت بلاد الشام تنقسم إلى ثلاث ولايات وثلاث متصرفيات مستقلة ، هي ولايات سوريا وحلب وبيروت ، ومتصرفيات دير الزور والقدس ولبنان .

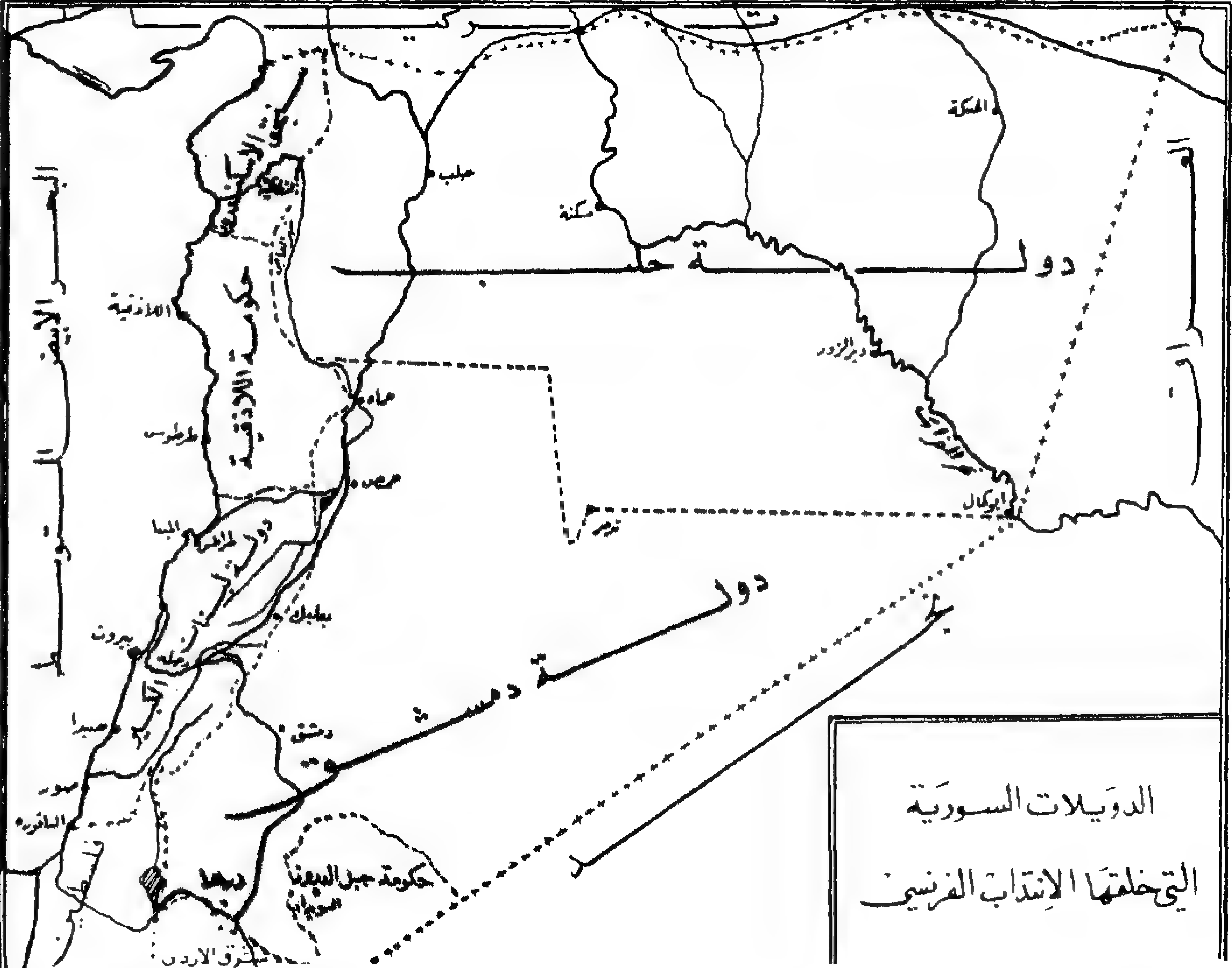
وكانت ولاية سوريا تضم فضلاً عن مركز الشام (دمشق) والأقضية التابعة لها ، متصرفيات حماه وحوران والكرك .

وكانت ولاية بيروت تضم فضلا عن مركز بيروت والأقضية التابعة لها ، متصرفيات نابلس وعكا وطرابلس واللاذقية .

واما ولاية حلب ، فكانت تضم فضلا عن مركز حلب والأقضية التابعة لها ، متصرفية أورفه ومتصرفية مرعش .

وكانت جميع هذه الولايات والمتصرفيات تدار وفقاً للقوانين والأنظمة المقررة لجميع البلاد العثمانية . غير أن متصرفية لبنان كانت تتمتع بامتيازات إدارية خاصة ، ولذلك كانت تسمى « متصرفية ممتازة » .

خريطة رقم (٢)



١٥ - ٢٣٦٧

عهد انتهاء الحرب العالمية الأولى

عند انتهاء الحرب العالمية الأولى ـ وجلاء الجيوش العثمانية من جميع أقسام البلاد الشامية ـ اعتبرت البلاد المذكورة من « بلاد العدو المحتلة » ـ وفقاً للتعبير المقرر في حقوق الدول ـ فوجب إدارتها عسكرياً ، إلى حين عقد الصلح .

وأمر القائد العام اللنبي بتقسيم البلاد إلى ثلاث مناطق عسكرية ، وعهد بإدارتها إلى كل من الجيش البريطاني والجيش الفرنسي والجيش العربي .

منطقة الجيش البريطاني : تكوّنت من القسم الساحلي الجنوبي من بلاد الشام ، وضمت متصرفية القدس المستقلة ، مع متصرفيتي نابلس وعكا اللتين كانتا تابعتين إلى ولاية بيروت .

منطقة الجيش الفرنسي : تكوّنت من القسم الساحلي الشمالي من بلاد الشام ، وضمت متصرفية لبنان القديمة ، مع بيروت وصيدا وصور جنوبا ، وطرابلس واللاذقية شمالاً .

وأما منطقة الجيش العربي : فقد تكوّنت من الأقسام الداخلية من بر الشام ، من شمال حلب حتى جنوب معان وضمت أقسام ولاية سوريا ومتصرفية دير الزور ومركز حلب والأقضية التابعة للمركز ، باستثناء الأقضية الساحلية (اسكندرون وانطاكية) التي دخلت في منطقة الجيش الافرنسي .

ومما تجب ملاحظته : أولاً ، أن متصرفية دير الزور ، كان قد تم احتلالها من قبل الجيش البريطاني الذي أتى من العراق ، ولكنها بعد ثورة رمضان الشلاش ألحقت بمنطقة الجيش العربي في سوريا .

ثانياً : ان منطقة الجيش الفرنسي كانت تشمل ـ فضلاً عن البلاد الشامية المذكورة آنفاً ـ كليكيا (أي : ولاية أضنة) والألوية والأقضية الشمالية من ولاية حلب (كلس ، أورفه ، مرعش).

هذه الأقسام من ولاية حلب لم تدخل في منطقة الجيش العربي .

المملكة العربية السورية

ان منطقة الجيش العربي صارت مركزاً للحركات الرامية إلى تكوين الدولة السورية بحدودها الطبيعية : انعقد فيها المؤتمر السوري العام ، من ممثلين لجميع البلاد الشامية ، وتكوّن فيها إدارة مدنية ، مع مجلس للمديرين . إلاّ أن القيادة العامة اعترضت على ذلك بحجة أن حقوق الدول لا تسمح بتأليف حكومة مدنية قبل عقد

الصلح . ومع ذلك استمر مجلس المديرين في العمل ، قائلاً انه مجلس استشاري تابع إلى قيادة الجيوش الشمالية العربية .

وفي الأخير ، قرر المؤتمر السوري العام اعلان استقلال سوريا بحدودها الطبيعية ـ من جبال طوروس حتى رفح ـ مع انتخاب الأمير فيصل بن الحسين ملكا عليها .

وقد تم اعلان الاستقلال في اليوم الثامن من شهر آذار/ مارس سنة ١٩٢٠ . وكان يتضمن ـ في الوقت نفسه ـ طلب جلاء الجيوش الأجنبية عن جميع الأراضي السورية ، أي جلاء الجيوش الفرنسية عن القسم الساحلي الشمالي ، والجيوش البريطانية عن القسم الساحلي الجنوبي .

ولكن الدولتين المذكورتين لم تعترفا بـ « المملكة العربية السورية » التي تكوّنت بهذه الصورة ، وحملتا مجلس عصبة الأمم على تقرير انتداب فرنسا وانكلترا على البلاد .

وفرنسا ـ بعد الاتفاق مع انكلترا ـ حشدت جيوشها في المنطقة الساحلية ، وزحفت منها إلى سوريا الداخلية ، وقضت على المملكة العربية السورية ، وفرضت انتدابها على سوريا بقوة السلاح .

الدول التي خلقتها فرنسا

ان نظام الانتداب قسم البلاد الشامية إلى قسمين ، ووضع قسمها الجنوبي تحت الانتداب البريطاني وقسمها الشمالي تحت الانتداب الفرنسي .

وفرنسا ، عندما زحفت على سوريا الداخلية ـ بعد يوم ميسلون ـ لم تحتلها بكاملها ، بل تركت قسمها الجنوبي إلى بريطانيا ، وهذه أنشأت هناك ـ أي : في متصرفية الكرك القديمة ـ إمارة عرفت باسم « إمارة شرق الأردن » .

وأما فرنسا ، فقد أخذت تتصرف في البلاد التي وقعت تحت انتدابها ، كما تشاء . فأنشأت فيها ـ بين سنة ١٩٢٠ وسنة ١٩٢٢ ـ ست وحدات سياسية ، أضفت على كل واحدة منها صفة « المستقلة » لكونها مستقلة عن غيرها من البلاد السورية ، ولو كانت خاضعة لسيطرتها ، هي :

أ ـ دولة لبنان الكبير :

تكوّنت من متصرفية جبل لبنان القديمة ، مضافاً إليها بيروت ، مع صيدا وصور جنوباً ، وطرابلس الشام شمالاً ، والأقضية الأربعة شرقاً .

ب ـ حكومة اللاذقية المستقلة :

تكوّنت من متصرفية اللاذقية التي كانت تابعة إلى ولاية بيروت ، وسمتها « حكومة » ليحكمها حاكم افرنسي .

ج ـ سنجق الاسكندرون :

تكوّن من قضاءي اسكندرون وانطاكية ، اللذين كانا تابعين إلى مركز ولاية حلب القديمة ، سمته « سنجق » ليحكمه حاكم افرنسي ، منفصلا عن سائر أقسام سوريا بحجة مراعاة الأقلية التركية القاطنة فيه .

د ـ حكومة جبل الدروز المستقلة :

تكوّنت من جبل الدروز ، وأسمتها « حكومة » ليحكمها حاكم افرنسي ، منفصلة عن سائر أقسام البلاد السورية .

هـ ـ دولة دمشق :

تكوّنت مما تبقى من ولاية سوريا القديمة ، بعد فصل جبل الدروز وشرق الأردن ، والأقضية الأربعة منها .

بهذه الصورة انقسمت البلاد الشامية إلى ثماني دول وحكومات ، اثنتان منها تحت الانتداب البريطاني ، وستّ منها تحت الانتداب الفرنسي .

إن الخريطة المرفقة مع هذا البحث تبين التقسيمات السياسية للبلاد « المشمولة بالانتداب الافرنسي ».

اتحاد الدول السورية المستقلة

وقد أنشأت فرنسا اتحاداً بين ثلاث من الدول المذكورة بموجب دستور أصدرته سنة ١٩٢٢ .

وقد نصت المادة الأولى من الدستور على ما يلي :

قد أنشيء اتحاد بين دول السورية المستقلة المؤلفة من دولة حلب ودولة دمشق وأراضي العلويين .

ونصّت المادة السادسة من الدستور المذكور على ما يلي :

يؤلف المجلس الاتحادي من خمسة ممثلين لدولة دمشق وخمسة لدولة حلب وخمسة لبلاد العلويين .

ونصّت المادة السابعة من الدستور المذكور على ما يلي :

يلتئم المجلس الاتحادي بالمناوبة تارة في الشام وتارة في حلب في كل منها سنة واحدة .

إن الاتحاد الذي أنشأته فرنسا بهذه الصورة بين دول حلب ودمشق واللاذقية عاش نحو ثلاث سنوات ، ثم زال بسبب اندماج دولتي حلب ودمشق ، وتكوين الدولة السورية .

اندماج دولتي دمشق وحلب

أرادت فرنسا أن تثبت كيان « دولة حلب » بقرار يصدر من مجلس تمثيلي ، وقررت اجراء انتخابات نيابية ، اعتقاداً منها بأن المجلس المذكور لا بد أن يتمسك بالاستقلال الممنوح لدولة حلب .

ولكن المجلس التمثيلي لدولة حلب ، عندما اجتمع ، قرر الاندماج مع دولة دمشق .

ولذلك اضطرت فرنسا إلى توحيد الدولتين المذكورتين تحت اسم « الدولة السورية ».

ولكنها أبقت سنجق الاسكندرون ، وحكومتي جبل الدروز واللاذقية منفصلة ومستقلة عن الدولة السورية .

اللغة الرسمية في الدول التابعة للانتداب الفرنسي

إن مبلغ سيطرة فرنسا على الدول والحكومات التي أنشأتها في البلاد الشامية ـ ومبلغ تدخلها في شؤونها الداخلية ـ يتجلى بوضوح تام ، مما أقرته عن اللغة الرسمية ، في الدساتير التي وضعتها لكل واحدة منها :

أ ـ ان المادة العاشرة من القانون الأساسي المقرر لكل من حكومة اللاذقية وحكومة جبل الدروز سنة ۱۹۳۰ ، تنص على ما يلي :

اللغتان العربية والفرنساوية هما اللغتان الرسميتان

ب ـ المادة العاشرة من الدستور المقرر لدولة لبنان سنة ۱۹۲٦ ، تنص على ما يلي :

اللغة العربية هي اللغة الوطنية الرسمية في جميع دوائر الدولة . واللغة الفرنسية هي أيضاً لغة رسمية . وستحدد بقانون خاص الأحوال التي تستعمل فيها .

ج ـ والمادة الرابعة والعشرون من الدستور المقرر لدولة سوريا سنة ١٩٣٠ تنص على ما يلي :

اللغة العربية هي اللغة الرسمية في جميع دوائر الدولة ، إلا في الأحوال التي تضاف إليها بهذه الصفة لغات أخرى ، بموجب القانون أو بموجب اتفاق دولي .

يلاحظ أن الفروق بين هذه النصوص الثلاثة كبيرة جداً .

في جبل الدروز وفي اللاذقية : اللغة العربية واللغة الفرنسية لغتان رسميتان في درجة واحدة .

في لبنان : اللغتان العربية والفرنسية رسميتان ، غير أن اللغة العربية تتقدم على اللغة الفرنسية ، لأن اللغة الفرنسية لن تستعمل إلاّ في الأحوال التي سيحددها قانون خاص .

وأما في سوريا ، فاللغة العربية هي اللغة الرسمية الوحيدة ولا ذكر للغة الفرنسية على الاطلاق . وان كان هناك إشارة إلى امكان استعمال لغات أخرى في الأحوال التي تتقرر بموجب قانون خاص أو بموجب قانون دولي .

مفاوضات سنة ١٩٣٦

هذه التقسيمات استمرت دون أي تغيير ، حتى قبيل الحرب العالمية الثانية .

فرنسا ـ بعد سلسلة من الاحداث ـ تخلت عن سنجق الاسكندرون إلى تركيا ، لتضمن انضمامها إلى الدول المتحالفة ، خلال الحرب العالمية الثانية ، التي أخذت تستعد لها ـ مع حلفائها ـ بكل ما لديها من قوى عسكرية وسياسية .

وأما حكومتا اللاذقية وجبل الدروز، فقد وضع في اتفاقية ١٩٣٦ مادة تنص على الحاقهما بالجمهورية السورية . غير أن عدم موافقة البرلمان الفرنسي على الاتفاقية المذكورة حال دون تنفيذ أحكام تلك المادة .

ولهذا السبب ، لم تندمج اللاذقية وجبل الدروز بالجمهورية السورية ، إلاّ خلال الحرب العالمية الثانية ، وذلك عند اعلان انتهاء الانتداب الفرنسي ، وتقرير استقلال الجمهورية السورية .

* * *

يتبين من كل ما سبق : أن أراضي الجمهورية السورية الحالية كانت ـ قبل أربعين عاماً ـ(*) مقسمة بين خمس دول وحكومات مستقلة بعضها عن بعض .

انها لم تكتسب حدودها الحالية إلا منذ عشرين عاماً(*)فقط .

كما يتبين أن حدود سوريا الحالية لا تنسجم مع أي من الأوضاع التاريخية الماضية ، ولا تنطبق على شيء من أوضاع الجغرافيا الطبيعية .

فالقول ـ مع كل ذلك ـ أن سوريا كانت موجودة منذ مئات أو آلاف السنين يخالف الحقائق الثابتة مخالفة تامة .

إن الخريطة الزمنية الملحقة بهذا البحث ، تظهر إلى العيان كيفية تطور تقسيمات بلاد الشام ، من بداية الحرب العالمية الأولى حتى نهاية الحرب العالمية الثانية .

(مما تجدر الاشارة إليه : اننا لم نر مجالاً لإظهار سنجق الاسكندرون في الخريطة المذكورة ، فاكتفينا بإظهار موقعها على الخريطة الجغرافية).

لقد استعملنا في الخريطة وفي البحث ، تعبير « بلاد الشام » اسوة بما كان يفعله أجدادنا في كتب التاريخ والجغرافيا .

الحوظة :

إن تاريخ إلحاق منطقتي جبل الدروز وجبل العلويين بسوريا يحتاج إلى بعض التوضيح : كان الجنرال كاترو أعلن ـ في أواخر سنة ١٩٤١ ـ إلحاق المنطقتين بسوريا على ان تحتفظا باستقلالها الاداري والمالي . وبما انها ما كانتا تتمتعان بالاستقلال في الأمور الاخرى ، كان الالحاق اسمياً فقط . وأما إلحاق المنطقتين إلحاقاً تاماً فلم يتم إلا سنة ١٩٤٢ .

(*) عند كتابة هذا الكتاب عام ١٩٦٣ . (المحرر)

نماذج من التفكير الضال والمضلل

في الصفحات التالية طائفة من نماذج التفكير الضال والمضلل الذي لاحظته بين جماعات من السوريين

قبل الانفصال وبعده

حول قضية قضائية

حول قضية تجارية

لجان المصالحة وتأثيرها في موارد المحامين

في المجلس الاعلى للجامعات

حول تعبير الامين العام

قصة ساعات الدروس الاضافية

حول ساعات الدروس الاسبوعية

قصص الكرامة

حول قضية قضائية

كلما التقيت ببعض السوريين في القاهرة أو في بيروت أو في جنيف ، وكلما سمعت منهم أخبار تذمر الناس من الوحدة ، كنت أطلب إليهم أن يذكروا وقائع معينة ، وأناقش البعض منهم على دلالة الوقائع التي يروونها .

وإن أنس لا أنسَ الملاحظة الغريبةَ التي صدمني بها أحد هؤلاء ، وكان من المثقفين المرموقين :

قصّ عليّ ، بانفعال شديد ، تفاصيل قضية قضائية ، قال انها انتهت إلى حكم جائر ، أهدر حقاً ثابتاً . . . وأنهى حديثه بالكلمات التالية :

ـ ظلم صريح . . ظلم فادح . .

إني لم أستوعب وقائع القضية تماماً ، ولكني لم أشأ إطالة الحديث في القضية نفسها ، فوجهت إلى مخاطبي هذا السؤال :

ـ القاضي . . . الذي حكم ، هل كان مصرياً ؟

قال : ـ لا . . كان سورياً .

ثم سألته : والقانون الذي يحكم بموجبه أمثال هذه القضايا ، هل كان جديداً ؟

قال : لا ، القانون قديم . .

قلت له عندئذ : إذن ما هي علاقة هذه القضية بالوحدة ؟ المحاكم ، في كل بلاد العالم ، تعجز أحياناً عن إحقاق الحقوق ، إما من جراء فقدان الوثائق الثبوتية ، وإما من جراء خطأ ، وفي بعض الأحيان من جراء سوء استعمال السلطة . أما كان

يحدث أمثال ذلك في سوريا نفسها ، قبل وحدتها مع مصر ؟ فلماذا تربطون هذه القضية بالوحدة وتعتبرون الوحدة مسؤولة عنها .

وأما مخاطبي ، فقد فاجأني بالجواب التالي :

ـ أما كان يجب على الوحدة أن تصلح الأمور ، فلا تترك مجالاً لاهدار الحقوق ؟

* * *

إن هذا الجواب كشف أمام عينيّ اتجاهاً خطيراً في التفكير الهدام .

يظهر أن الرجل كان ينتظر من الوحدة أن تأتي بمعجزة ، كأنها تملك عصا سحرية ، تستطيع أن تغير كل الأحوال وتصلح كل الأمور في حملة واحدة ، فتحقق ما عجزت عن تحقيقه أرقى بلاد العالم : المدينة الفاضلة التي يسود في جميع أرجائها العدل المطلق والخير العميم . . .

* * *

ولكني ، بعد ذلك ، عندما زادت اتصالاتي برجال سوريا ، لاحظت أنّ هذا الاتجاه الفكري الخطير لم يكن شاذاً ، وخاصاً ببعض الاشخاص ، بل كان سائداً عند الكثيرين ، من مختلف الطبقات .

إن كل مطلب ، كل تشكٍّ ، كل تظلم كان يوجه إلى الوحدة . وكانت الوحدة تعتبر مسؤولة عن كل خطأ حكومي ، وعن كل تقصير إداري ، بل عن كل ما يأتي مخالفاً لمصالح هذا أو ذاك من الأشخاص والهيئات .

غني عن البيان ، أن أهم عوامل هذا النوع من التفكير الهدام كان شدة أنانية البعض ، وسذاجة تفكير البعض الآخر ، بجانب قلة إهتمام الكثيرين بالصالح العام ، وضعف التربية السياسية بين المثقفين .

ولكن مما لا مجال للشك فيه : ان إيحاءات وتضليلات الاذاعات المعادية للوحدة لعبت دوراً هاماً في هذا المضمار . لانها لم تنقطع عن التوسل بكل وسائل الحرب النفسية بمهارة فائقة ، فثابرت على تغذية هذا النوع من التفكير الهدام وتقويته بكل إهتمام .

ومما يؤسف له كل الأسف : ان القوميين الوحدويين ـ على اختلاف أنواعهم ـ لم ينتبهوا إلى هذه الأنواع من الاتجاهات والتوجيهات الفكرية الخطيرة ، ولم يبذلوا أي جهد لمكافحتها بوسائل ناجعة .

قضية تجارية

زارني يوماً في القاهرة ـ قبل الانفصال ـ أحد ساسة سوريا الكبار ، وكان ممن يتكلمون كثيراً عن الوحدة العربية ، والقومية العربية . حتى انه كان أهداني نسخة مطبوعة بالاستنسيل ، من المحاضرات التي ألقاها في الكويت حول القومية العربية .

فرأيت أن أستطلع بعض الأمور منه ، فكلمته عما أسمعه من وجود تذمر بين السوريين .

وهو ، اكد وجود التذمر ، فقال :

ـ بما اني أعرف بأنك تبحث على الدوام عن وقائع موضوعية اذكر لك احدى القضايا :

وأخذ يقصّ عليّ ما حدث في عالم التجارة من جراء توزيع الـ « بوتوغاز » . ذكر لي اين كان يستحضر الغاز ، ومن اين كانت تأتي (المخازن) الحديدية التي يكبس فيها الغاز ، فتوزع على البيوت ، ثم شرح لي كيف ان بعض التجار المصريين أرادوا أن يحتكروا تجارتها ، وقال :

ـ احتججنا على ذلك ، وتعبنا كثيراً حتى تغلبنا على هؤلاء المحتكرين . . .

* * *

وأنا ، بعدما أصغيت إلى كل ما قاله في هذه القضية التجارية ، قلت له :

ـ إذن ، ان القضية انتهت على خير ما يرام . .

وأما هو ، فأجاب : ولكن ، بعد التعب . .

هذا الجواب الصغير أثار في ذهني سلسلة من الملاحظات :

ان ميدان التجارة قلما يخلو من أعمال الاحتكار والمحتكرين ، وفي كل البلاد كثيراً ما يظهر من بين التجار ، من يريد أن يضمن لنفسه أعظم الأرباح بأقصر الطرق ، فيقتنص الفرص لاحتكار تجارة بعض السلع ، للاستئثار بالارباح . وسوريا نفسها عرفت أمثلة كثيرة على ذلك في مختلف الظروف والعهود . وأنا أذكر جيداً ، بأني عندما كنت هناك ـ بين سنة ١٩٤٤ وبين سنة ١٩٤٧ ـ كنت أسمع كثيراً من الأخبار عن جشع التاجر الفلاني ، وعن كيفية احتكاره للسلع الفلانية . حتى اني كنت أسمع أحياناً تقولات عن انتساب التاجر الفلاني إلى الوزير الفلاني وعن كيفية استغلاله لهذا الانتساب . . فليس من المستغرب أن يظهر من بين التجار المصريين من يحاول اقتناص الظروف لاحتكار تجارة بعض الأشياء . ولكن ما يجب استغرابه واستنكاره في هذا المضمار : ان تلصق أمثال هذه الأعمال والمحاولات بـ « الوحدة »، وان تسجل على ذمتها ، حتى بعد أن تتم معالجتها والقضاء عليها .

وعندما ذكرت هذه الملاحظات إلى محدثي الزائر قال :

ـ كل هذا صحيح ، ولكنك تعرف أن الناس لا يفكرون في هذه الأمور بهذه الصورة ، بل يتأثرون منها كثيراً . فيتذكرونها ويذكرونها حتى بعد ملافاتها ، ولا سيما إذا تمت الملافاة بعد تعب .

وأنا قلت له عندئذ : ولكن ، أليس من واجب الساسة المفكرين أمثالكم أن ينوروا الناس في حقائق هذه الأمور ، فيحولوا دون انتشار وتفشي أمثال هذه التهم الجائرة على الوحدة ؟

وهو رد على سؤالي هذا ، بقوله :

ـ نحن نسعى . . ولكن ، تعرف ، أن الناس . . .

* * *

هذا الحديث كان قد جرى بيني وبين السياسي السوري ، في أوائل سنة ١٩٦١ .

ولكن ، بعد أشهر معدودة ، علمت انه قد انضم إلى الانفصاليين وصار يتقدم صفوفهم ، باندفاع غريب .

وتأكدت عندئذ ، انه هو أيضاً كان يفكر مثل تفكير ما كان يسميه « الناس ». وربما كان من الذين استغلوا هذا النوع من التفكير لتبرير الانفصال وتأييده .

لجان المصالحة أضرت المحامين

في الأيام الأولى من حركة الانفصال التقيت في بيروت بأحد الوجهاء السوريين .

وفي خلال الحديث الذي جرى بيني وبينه عن أحداث الانفصال انتقل الكلام إلى سلوك أحد المحامين ـ وكان قد تولى إحدى الوزارات ـ وقال لي الوجيه السوري :

ـ ماذا يعمل ؟ قطعوا أرزاقه . قطعوا أرزاق المحامين . فماذا يعمل ؟

ـ استغربت هذا الكلام وسألته :

ـ كيف قطعوا أرزاق المحامين ؟

وهو أجاب على سؤالي ، مؤكداً :

ـ نعم ، قطعوا أرزاق المحامين . لأنهم بعد أن كوّنوا « الاتحاد القومي » ألفوا فيه « لجان مصالحة » وصار الكثيرون من أصحاب الدعاوى يحلّون قضاياهم في اللجان المذكورة فلا يذهبون إلى المحاكم . ولذلك لم يعودوا في حاجة إلى وساطة المحامين . ولهذا السبب قلت لك : انهم قطعوا أرزاق المحامين .

* * *

استمعت إلى هذه الكلمات ، بشيء من الذهول :

كيف يمكن أن تصل روح الانانية ونوازع النفعية إلى هذا الحد من الاستشراء ؟ كيف يمكن أن يصل الضلال والتضليل إلى حد تحويل الحسنات إلى سيئات ؟

فانه من الأمـور التي لا يمكن أن يختلف فيها اثنـان من ذوي العقول : أن لجـان المصـالحـة ، إذا كـانت قـد نجحت حقيقـة في التـأليف بـين الكثيـرين من أصحــاب الدعاوى . . . فلم تترك لديهم أي حاجة إلى مراجعة المحاكم والمحامين فإن هذا يجب أن يسجل لها في دفتر الحسنات ، بمداد من الذهب .

واما ادخـال ذلـك في عـداد « السيئـات » بحجـة انـه يقلل أربـاح طـائفـة من المحامين . . . دون الالتفات إلى الخدمات الثمينة التي يقـدمها إلى الالـوف المؤلفة من المواطنين الآخرين فيجب أن يعتبر من أبرز أمثلة الضلال وأقصى درجات التضليل .

في مجلس الجامعات

نحن واحد ،وهم ثلاثة .

هذه العبارة كثيراً ما سمعتها وقرأتها عن لسان طائفة من أساتذة الجامعة السورية .

كانوا يقولون : نحن واحد ، وهم ثلاثة . . وكانوا يقصدون من قولهم هذا : في سوريا جامعة واحدة ، وفي مصر ثلاث جامعات . ولذلك تتغلب الجامعات المصرية على الجامعة السورية .

هذه العبارة تدل على بعد قائليها عن التفكير العلمي السليم والروح الجامعية القويمة ، وتنمّ ـ في الوقت نفسه عن روح إقليمية دفينة .

لأنها تفرض « تكتل الجامعات المصرية ضد الجامعة السورية »، و « تحزب الأساتذة المصريين بأجمعهم على الأساتذة السوريين بدون استثناء »، وهذا يخالف الحقيقة والواقع والعقل والمنطق .

لأن من الحقائق التي لا يجهلها أحد ممن يتصلون بالجامعات ، ويعرفون شيئاً عن أحوال أساتذتها : ان كل جامعة تضم بين أساتذتها ـ حتى بين الذين يعملون في كلية واحدة ـ عدداً غير قليل ممن يختلف بعضهم عن بعض اختلافاً كبيراً ، من حيث الاتجاهات الفكرية والميول الاجتماعية ، والنوازع السياسية . إذ يوجد بينهم المحافظون والمجددون ، كما يوجد بين المحافظين منهم المعتدل والمتطرف ، وبين المجددين منهم المتروي والمتسرع ، ويوجد من يرى التدرج والاعتدال في التجديد ، ومن يقول بوجوب السير فيه بأقصى السرعة وإلى أبعد مدى .

ولديّ أمثلة عديدة من جميع الجامعات العربية ، أولا بالنسبة إلى أساتذة كليات الآداب والتربية ، وثانياً بالنسبة إلى كليات الحقوق والتجارة .

ولذلك أستطيع أن أقول ، بكل تأكيد : ربّ استاذ سوري يستطيع أن يتفاهم مع بعض الاساتذة المصريين ، أكثر مما يستطيع أن يتفاهم مع زملائه السوريين . كما انه ربّ استاذ مصري يتفق في الرأي مع بعض الاساتذة السوريين أكثر مما يتفق مع البعض من زملائه المصريين .

والذي ينتظر من أساتذة الجامعات ـ عندما يجتمعون لمناقشة بعض الأمور واتخاذ بعض القرارات ـ ان يدرسوا القضايا دراسة موضوعية ، وفق ما تقتضيه أساليب البحث العلمي ، دون أن يتحزبوا لجامعتهم ، أو يتعصبوا لاقليمهم .

فيجب عليهم أن لا يتحزبوا ويتعصبوا إلا للفكرة .

ومن المعلوم أن الفكرة الواحدة ، قد تجمع حولها أساتذة من مختلف الجامعات ، كما انها قد تصطدم بمعارضة مؤلفة من أساتذة ينتسبون إلى مختلف الجامعات .

* * *

ولذلك كله ، أكرر القول : ان عبارة « نحن واحد ، وهم ثلاثة » تدل على البعد عن التفكير العلمي والروح الجامعية ، كما انها تنم عن نزعة إقليمية دفينة .

حول تعبير الأمين العام

سمعت من إذاعة دمشق حديثاً لأحد أساتذة الجامعة ، عن ذكرياته المتعلقة بالاجتماعات التي عقدت في القاهرة لتنسيق شؤون الجامعات ، في أوائل عهد الوحدة . وقد وصف الأستاذ ذكرياته هذه بالمريرة .

والواقعة التي ذكرها خلال حديثه هذا تعود إلى مناقشة تعبيري « السكرتير العام » و « الأمين العام » .

عندما اقترح الاستاذ المتحدث ترجيح تعبير « الأمين العام » المقرر في الجامعة السورية على تعبير « السكرتير العام » المقرر والمعتاد في الجامعات المصرية ، اعترض عليه مدير جامعة القاهرة ، وتبعه في الاعتراض عدة أساتذة من جامعات القاهرة وعين شمس والاسكندرية . وبعد نقاش طويل ، قررت الاكثرية ترجيح تعبير « الأمين العام »، وفقاً لاقتراح الاستاذ .

وبعد الخروج من الجلسة ، سمع الأستاذ بعض الأساتذة المصريين يتحدثون فيما بينهم « صحيح تعبير الأمين العام حلو ».

* * *

أن من يتأمل في هذه الواقعة بصورة منطقية ، وفق ما يقتضيه « الانصاف الفكري »، لا بد من أن يعتبرها دليلاً على انتصار الرأي الأصوب ، لأن أكثرية الأساتذة المصريين صوتوا بجانب اقتراح السوريين ، مع انهم كانوا ثلاثة أضعاف هؤلاء ، على ما يقولون .

٢٣٨٥ ـ ١٥

ولكن منطق الاستاذ المتحدث يقلب الأمور رأساً على عقب ، ويذكر هذه الواقعة بين ذكرياته المريرة عن عهد الوحدة !

* * *

ومما تجدر الاشارة إليه في هذا المقام : في اليوم الذي سمعت ذلك من إذاعة دمشق ، كنت أعلم العلم اليقين أن تعبير « السكرتير العام » كان قد زال من جميع الجامعات المصرية منذ مدة تزيد على السنتين لاني كنت تلقيت العديد من الرسائل والاحصاءات الصادرة من جامعات القاهرة وعين شمس والاسكندرية وأسيوط ، كلها موقعة بتوقيع الأمين العام للجامعة .

كما اني كنت أعلم أن « قانون تنظيم الجامعات » الصادر سنة ١٩٥٩ كان قد أقر تعبير « الأمين العام »، حتى أن المذكرة التفسيرية الملحقة بالقانون أشارت إلى هذا التغيير في التعبير ، وقالت أن ذلك يتمشى مع مقتضيات الفصاحة فضلاً عن انه أحسن دلالة على المعنى المقصود .

ولذلك تساءلت : ماذا يجب أن يسمى ذكر هذه الواقعة ، بعد أن تم حلها على أحسن الصور ، وبعد أن مضى عليها ما يقرب من ثلاث سنوات ، ولا سيما ذكرها تحت عنوان « الذكريات المريرة » .

يظهر أن الأستاذ كان يريد أن يقبل اقتراحه على الفور دون أي اعتراض ، أما ، وقد ظهر بين الحاضرين من اعترض عليه ، فقد أصبح من حقه أن يذكر ذلك بمرارة ولو كانت المناقشة قد انتهت بقبول اقتراحه !

* * *

أعتقد أن هذه القصة ، تعطي نموذجاً بليغاً على خطل تفكير الاساتذة الانفصاليين ، وتظهر للعيان النوايا السيئة التي كانت تغذي أحاديثهم السامة .

قصة الساعات الأضافية

عبد الكريم زهر الدين ـ الذي تولى وزارة الدفاع في عهد الانفصال ـ قال في أحد أحاديثه الأذاعية الكثيرة :

انهم أتوا إلى البلاد بعدد كبير من المعلمين المصريين ، في الوقت الذي كان الكثيرون من السوريين الذين يحملون الشهادات العالية يتضورون جوعاً في الشوارع .

إني تألمت كثيراً ، عندما سمعت هذه الكذبة الكبيرة . ولكن بعد قليل من التأمل ، قلت في نفسي : ان بُعد هذا الادعاء عن الحقيقة لا يمكن أن يغيب عن أنظار أحد من السوريين العاقلين ، فلا لزوم للاهتمام به أبداً .

* * *

ولكن . . . بعد نحو ستة أشهر من ذلك التاريخ ، التقيت في جنيف بأحد الاساتذة الدمشقيين ، وكان من حملة الدكتوراه ، وخلال الحديث الذي جرى بيني وبينه عن أحداث سوريا الأخيرة ، أخذ يدافع عن حكم الانفصال بشدة وحماس . فرأيت أن اناقشه في الآراء التي كان يبديها في سبيل تبرير الانفصال . وتكلمت عن سيل الأكاذيب والمفتريات الذي أخذ يتدفّق من إذاعة دمشق . وذكرت له بهذه المناسبة ما قاله عبد الكريم زهر الدين عن قصة المعلمين المصريين ، وسألته :

ـ لقد سمعت باذني قوله « أتوا بعدد كبير من المعلمين المصريين ، في الوقت الذي كان حملة الشهادات العالية من السوريين يتضورون جوعاً في الشوارع » هل هذا القول صحيح ؟ هل يوجد في شوارع سوريا ـ حقيقة ـ من يتضور جوعاً ، مع انه حامل شهادة عالية ؟

والاستاذ الدكتور رأى نفسه مضطراً إلى الاجابة عن سؤالي هذا بالنفي ، فقال : لا . . .

غير انه بعد شيء من التوقف والتردد ، أضاف :

ـ ولكن المعلمين السوريين قد تضرروا فعلاً ، من مجيء المعلمين المصريين .

عندئذ سألته مستفهماً : ـ كيف ؟

فقال : ـ كان الأساتذة السوريون يأخذون ساعات تدريس إضافية ويتقاضون مقابل ذلك مكافآت نقدية . ان مجيء الاساتذة المصريين ، حرمهم من هذه الدروس الاضافية ، والأجور الاضافية .

* * *

لقد دهشت من سماع هذه الكلمة ، وهي تصدر من لسان أستاذ سوري يحمل شهادة الدكتوراه .

لأنه ، من المعلوم أن تكليف المعلمين بتدريس ساعات اضافية ـ علاوة على نصابهم النظامي ـ من الأمور التي تعوق حسن سير التعليم ، فلا يجوز اللجوء إلى ذلك ، إلا عند الضرورة القصوى ، على أن تبذل أقصى الجهود لازالة تلك الضرورة بأقصى ما يمكن من السرعة ، لتأمين تقدم التربية والتعليم في مختلف المدارس على الوجه الأكمل .

ويتبين من ذلك أن تخليص المدارس من ترتيبات الساعات الاضافية[١٤] يجب أن يسجل في جدول الحسنات ، وأن يقابل بالتصفيق الحاد .

---

(١٤) لأجل تنوير الاذهان في هذه القضية ، أرى أن أشرح قليلاً مسألة « الساعات الاضافية » لكي يطلع عليها القراء الذين قد يكونون قليلي الاتصال بالانظمة المدرسية :

إن الأنظمة المرعية في إدارات المدارس وملاكات المدرسين تحدد عدد ساعات التدريس التي يكلف بها المعلمون في مختلف درجات التعليم .

وعند تقرير هذا « النصاب النظامي » يؤخذ بنظر الاعتبار حاجة المعلمين إلى تحضير الدروس وتوسيع المعلومات . إذ من المعلوم أن المعلم ، مهما كان متمكناً من موضوع دروسه ، فانه يحتاج إلى التفكير في كيفية توضيح الموضوع وتفهيمه للطلاب ، وفي كيفية حمل الطلاب على التفكير فيه بأساليب مجدية . وذلك فضلاً عن حاجته إلى توسيع معلوماته وتنمية ثقافته . . بدون انقطاع . . فضلاً عن حاجته إلى الاستجمام الفكري .

والادارات التي تشرف على شؤون المدارس ، قد تضطر إلى تكليف بعض المعلمين تدريس ساعات تزيد على النصاب المقرر في الأنظمة . عندئذ تمنح لهم مكافأة نقدية ، متناسبة مع عدد الساعات الاضافية ، ولهذا السبب يعتبر ذلك من التدابير المؤقتة ، التي لا يجوز اللجوء إليها إلا عند الضرورة ، والتي يجب التخلص منها . . لأجل ضمان حسن سير أمور التربية والتعليم في المدارس .

وأما اعتبار ذلك من « مساوىء عهد الوحدة »، فإن دل على شيء فإنما يدل على « عدم الاصغاء إلى نداء العلم والواجب »، و « التفكير في المنافع المادية التي تجنيها طائفة محدودة من المعلمين » أكثر من « التفكير في المنافع المعنوية التي ينالها التلاميذ ».

١٥ - ٢٣٨٩

ساعات الدرس الاسبوعية

في الاسابيع الأولى من قيام الحكم الانفصالي في سوريا سمعت من إذاعة دمشق ، حديثاً جرى بين أحد المذيعين أو أحد الصحافيين ، وبين الأستاذ الجامعي الذي تولى وزارة التربية والتعليم .

أهم الاسئلة التي وجهت إلى الوزير ، خلال هذه المحادثة ، كانت :

ـ ماذا ستعمل الوزارة لتلافي نقص المعلمين ، بعد ذهاب المصريين ؟

والأستاذ الوزير قال في جوابه ما يدل على انه لا يرى لزوماً لذلك القدر من المعلمين ، وأوضح رأيه هذا بالتفاصيل التالية :

ـ كان عدد الساعات الاسبوعية في مناهج الدراسة ٢٨ لكنهم زادوا هذا العدد ، وابلغوه إلى الـ ٣٦ ، وذلك لكي يرسلوا إلى هذه البلاد عدداً أكبر من المعلمين المصريين .

وأفهم سامعي الاذاعة أن « العودة إلى المناهج السابقة تزيل الإشكال ، فضلاً عن انها تتمشى مع أسلم قواعد التربية والتعليم » .

* * *

إذن ، قد ادعى الاستاذ الوزير ، في حديثه الاذاعي المذكور :

ان رجال التربية والتعليم في عهد الوحدة زادوا عدد ساعات الدروس الاسبوعية ، خلافاً لما تقتضيه أصول التربية والتعليم السليمة ، وانهم فعلوا ذلك بقصد زيادة عدد المعلمين المصريين الذين يعملون في سوريا .

طبيعي ، أن صدور هذه التهمة الخطيرة من لسان أستاذ جامعي ، سبق أن تولى وظائف هامة في وزارة التربية والتعليم ، وخبر شؤونها مدة غير قصيرة . . . كان مما يحمل الكثيرين على تصديقها ، وعلى استفظاع هذا العمل الذي أقدم عليه المصريون في عهد الوحدة .

ولكن قليلاً من السعي وراء معرفة الحقيقة في هذه القضية ـ دون الانخداع بماضي راويها ـ يكفي للتأكد من أن كل ذلك مخالف لحقائق الأمور مخالفة تامة ، وهو « افتراء محض » لا يستند إلى أي أساس صحيح .

لأن الساعات الاسبوعية التي يذكرها وينتقدها الأستاذ الوزير ، لم تكن من مقررات عهد الوحدة ، بل كانت من الامور المقررة قبل الوحدة .

فإن الجداول المربوطة بـ « اتفاق وحدة الثقافة العربية » الذي كان عُقد بين « الجمهورية السورية ، والمملكة الاردنية ، والجمهورية المصرية » من أبلغ الشهود على هذه الحقيقة .

ولذلك ، أكرر القول بأن كل ما جاء في حديث الأستاذ الوزير ، حول هذه القضية ، إنما هو « اختلاق محض ، وافتراء فظيع » .

وأنا ، بعد سماع الحديث المذكور ، تأملت كثيراً في الأمور ، وقلت لنفسي :

إذا كان الاستاذ الجامعي الذي تولى وزارة التربية والتعليم في أوائل حكم الانفصال قد سمح لنفسه أن يفتري على المصريين وأن يسعى لتضليل السوريين في هذه القضية . . على الرغم من توفر الدلائل المادية الحاسمة لاظهار الحقيقة في أمرها . . فيجب علينا أن لا نستغرب أبداً ، إذا استرسل سائر الوزراء في الكذب والافتراء . . . في الأمور التي لا تظهر الحقيقة فيها بمثل هذه السهولة ، وبمثل هذه الدلائل المادية البليغة .

قصص الكرامة

الكرامة . . . الكرامة . . . كرامة المواطن . . . كرامة السوريين . . . كرامة سوريا . . .

هذه الكلمات صارت تدور على ألسنة الكثيرين في سوريا ، منذ ٢٨ أيلول ١٩٦١ ، وصارت تنعكس على صفحات الجرائد ، وتنتشر بأصوات الاذاعات . . .

ويجدر بالباحث أن يتساءل : ماذا يقصدون من هذه الكلمات على وجه التحديد ؟

من المعلوم أن مدلول كلمة « الكرامة » لهو من المعاني المجردة التي تنطبق على أمور كثيرة ومتنوعة جداً . ولذلك نجد أن هذه الكلمة تأخذ في أذهان البعض معنى يختلف عما يقصده منها الآخرون اختلافاً هائلاً .

والآن ، عندما فكرت في كتابة هذه الأسطر ، تواردت إلى ذهني سلسلة طويلة من الأمثلة الواقعية التي تدل على تنوع معاني الكرامة تنوعاً غريباً جداً .

سأذكر فيما يلي البعض منها ، لإظهار تباين الميادين التي تقحم فيها كلمة الكرامة إقحاماً .

* * *

هذه واقعة كنت أحد شهودها :

أحد وجهاء المدينة يشكو من مدير مدرستها : انه قرر أن يمرن طائفة من التلاميذ على تمثيل مسرحية قصيرة . وأعطى إلى ابن السيد الوجيه دور « مساح الأحذية »، ولكن الوجيه الكبير لا يرضى لابنه أن يقوم بدور مساح الأحذية ، الفقير

الحقير . ويجد في ذلك ما يمس كرامته ، ويخل بالمكانة التي يتمتع بها بين أهل بلدته . ولذلك يطلب من المسؤولين ، أن يأمروا المدير بالعدول عن خطته ، حفظاً لكرامة الوالد الوجيه .

* * *

وهذا مثال واقعي آخر ، لا أزال أذكره بكل تفاصيله وكل ملابساته :

في حفلة كشافية نظمت ليشهدها وفد دولي ، خصص محل لجلوس أعضاء الوفد . أحد الوجهاء صعد على المنصة المعدة لهذا الغرض ، وجلس على أحد كراسيها ، وعندما رأى الموظف المسؤول عن تنظيم الحفلة ذلك ، ذهب إليه وطلب منه أن يترك المحل المذكور ، ولكن السيد الوجيه وجد أن قيامه من الكرسي بعد أن جلس عليه أمام أعين الجميع ، يخل بمكانته وكرامته . وأراد أن يبقى في محله . غير انه عندما رأى اصرار الموظف ، قام غاضباً ، وغادر مكان الاحتفال . ثم راح يشتكي من الموظف الذي نال من كرامته .

* * *

وهذا مثال ثالث ، جرت حوادثه في سوريا نفسها :

كانت الجامعة السورية تتألف من كليتين فقط : كليتي الطب والحقوق . تقرر توسيع الجامعة بانشاء ثلاث كليات أخرى ، هي كليات الآداب والعلوم والهندسة ، وذلك مع اصلاح أحوالها ، وترقية مستوياتها . وفي اللجنة المؤلفة لهذا الغرض ، اتجه التفكير إلى البحث عن أستاذ مصري ، ليتفرغ إلى إدارة الجامعة بشكلها الجديد ، وينفخ فيها الروح الجامعية المنشودة . ولكن عدداً كبيراً من أساتذة كلية الطب استاءوا من هذا التفكير ، وأعدوا مضبطة تتضمن استقالتهم الجماعية ، ليحفظوا كرامة الأساتذة السوريين .

(كان ذلك سنة ١٩٤٦)

* * *

إني لا أرى لزوماً لذكر امثلة أخرى ، لأني أعتقد أن هذه الأمثلة الواقعية تكفي لإعطاء فكرة واضحة عن فسحة الميادين التي تطلق فيها كلمة الكرامة بمعانيها المتباينة والمتباعدة .

* * *

بعد إلفات الأنظار إلى الحقائق والوقائع التي ذكرتها آنفاً ، أعود إلى دعايات الانفصاليين المستندة إلى قضايا الكرامة فأقول :

انهم استغلوا ما في كلمة الكرامة من تنوع المعاني مع شدة التأثير في النفوس . . . فصاروا يكثرون الحديث عن الكرامة ، ويذيعون بين الناس بكل الوسائل وبكل المناسبات : ان عهد الوحدة استهان بكرامة سوريا والسوريين .

فقد قال عبد الكريم زهر الدين في إحدى خطبه الكثيرة :

لا هدف لنا إلا كرامة هذا البلد التي حاول المصريون أن ينالوا منها .

انه قال على وجه الاطلاق ، دون أن يصرح بنوع الكرامة التي يقصدها . . وغني عن البيان أن هذا الاطلاق كان يفسح المجال لكل واحد من سامعيه أن يعطي كلمة الكرامة المعنى الذي يلائم مزاجه .

ولكن حديثاً آخر أذيع من دمشق ، التزم نوعاً من الصراحة ، وحدد المعنى المقصود بعبارات رنانة .

كان الحديث يخاطب جمال عبد الناصر :

لقد تعودنا أن يذهب أصغر واحد فينا إلى رئيس الجمهورية أو إلى رئيس الوزراء ، فيقرع الباب متى شاء ، ويكلمه كما يكلم جاره وصديقه ، فجئت انت ففبركت لنفسك حجاباً كحجاب كسرى أنو شروان في سابق العصر والاوان فلا يستطيع أن يصل إليك أي إنسان

يظهر أن ما جاء في هذا الحديث تجاوب مع ميول الكثيرين من الانفصاليين ، وصاروا يقولون بكل مناسبة : اننا كنا نراجع رئيس الجمهورية بكل حرية ، ولكنا الآن صرنا لا نستطيع الدخول حتى على المدير بدون استئذان .

ولكن ، كل من يتأمل في أمثال هذه الاقوال بروح الانصاف وبنظرات موضوعية ، يضطر إلى التسليم بالحقيقتين التاليتين :

أولاً : ان ما يقولونه كان مخالفاً للواقع مخالفة تامة .

ثانياً : ان ما يطلبونه بهذا الكلام يخالف الأسس الادارية المقررة في كل أنحاء العالم المتمدن .

فإن ما يقولونه كان مخالفاً للواقع ، لأن الحكومة السورية كانت تباعدت عن التقاليد العشائرية منذ مدة طويلة ـ فلا صحة أبداً لما يقولونه من أن أصغر واحد فيهم

كـان يطرق بـاب رئيس الجمهوريـة أو رئيس الوزراء متى شـاء ، فإن زيـارة المـدراء ، فضلاً عن الوزراء ورئيس الوزراء ورئيس الجمهورية ، كانت مقيدة بقيود ومواعيد .

في الواقع ، انـه كان هنـاك من يستطيـع أن يزور رئيس الجمهـورية دون ميعـاد مسبق . ولكن هؤلاء ، أولاً كـانوا محـدودي العدد ، ثم كـانوا يعـرفون أوقـات فـراغ الرئيس من الأعمال الرسمية ، فيزورونه في تلك الأوقات .

كما ان ما يطلبونه ويتوقون إليه بأمثال هذه الأقوال من تمكين الافراد من الالتقـاء برئيس الجمهورية أو رئيس الوزراء مما لا تقرّه أشد وأعرق البلاد ديمقراطية في العالم .

ففي كـل البلاد ، حتى الـدخول عـلى مديـر دائرة من الـدوائر يتم وفق أصـول وقواعد مقررة ، ويتقيد بقيود عديدة .

إن الذين يزعمون أن أمثال هذه القيود تمس كرامة الناس ، يظهرون بذلك عدم فهمهم لمعنى الحكومة المنظمة وعدم تقديرهم لمقتضيات الصالح العام .

ومما يؤسف له كل الأسف ، أن الدعايات التي قامت على المصريين بأمثال هـذه الأقوال ، وجدت كثيراً من الآذان الصاغية ، التي صارت تتأثر منها ، دون أن تنتبه إلى دافعها ومراميها السيئة والمغرضة .

نظرات في آراء ميشال عفلق

لقد ذكرت وانتقدت ـ في الابحاث السابقة ـ البعض من آراء ميشال عفلق : في الوحدة والاتحاد ، وفي الايمان والمعرفة .

وفي الصفحات التالية ، استعراض وانتقاد لأهم آرائه الأخرى .

ولا بد لي من التصريح بأن ما سيطالعه القراء في الصفحات التالية ، ما هـو إلا جـزء من الأخطاء والانحـرافات الفكـرية والعلميـة الكثيرة التي لاحـظتها في مقـالات ميشال عفلق المنشورة في كتابه « في سبيل البعث » .

إني أكتفي بنشـر هذا الجـزء الآن ، لأني أرى انه يكفي لكشف الستـار عن نوع العقليـة التي أملت تلك المقالات ، ويُـظهر مبلغ بعـدهـا عن منـاحي التفكـير العلمي والبحث الجدي ، بكل وضوح وجلاء .

الغرور والمباهاة

إن أولى مقالات الأستاذ ميشال عفلق المنشورة في كتابه « في سبيل البعث » تبدأ بالعبارات التالية .

الآن ، تنطوي صفحة من تاريخ نهضتنا العربية وصفحة جديدة تبدأ . تنطوي صفحة الضعفاء الذين يقابلون مصائب الوطن بالبكاء وبأن يقولوا « لا حول ولا قوة إلا بالله »، صفحة النفعيين الذين ملأوا جيوبهم ثم قالوا « لا داعي للعجلة كل شيء يتم *بالتطور البطيء »، صفحة الجبناء الذين يعترفون بفساد المجتمع إذا ما خلوا* لأنفسهم حتى إذا خرجوا إلى الطريق كانوا أول من يطأطىء رأسه لهذه المفاسد . .

وتبدأ صفحة جديدة ، صفحة الذين يجابهون المعضلات العامة ببرودة العقل ولهيب الايمان ، ويجاهرون بأفكارهم ولو وقف ضدهم أهل الأرض جميعاً ، ويسيرون في الحياة عراة النفوس كما لو كانوا في غرفة نومهم . . هؤلاء هم الذين يفتتحون عهد البطولة .

عهد البطولة وأكاد أقول عهد الطفولة ، لأن النشء الذي يتأهب اليوم لدخول هذه المعركة له صدق الأطفال وصراحتهم (ص ٢١) .

يلاحظ : ان عهد البطولة الذي يعلن الاستاذ ميشال عفلق ميلاده بهذه العبارات البلاغية . . قد بدأ في اليوم ـ بل في الآن ـ الذي فكر فيه حضرته وقرر أن يتآزر مع بعض أصحابه لنشر فكرته .

إن مجرد تفكير الأستاذ في هذا الأمر ، كان كافياً لفتح هذا العهد الجديد في

تاريخ النهضة العربية ، حتى قبل أن يقوم بأي عمل ، وقبل أن ينجز أي عمل في هذا المضمار .

* * *

إن آثار « الغرور والمباهاة » التي تظهر بهذه الصورة في المقالة الأولى من الكتاب ، تتكرر وتتوسع وتتقوى في عدة مقالات أخرى .

يعلن الأستاذ عفلق بأصرح العبارات ، انه يحمل ـ هو وزملاؤه ومريدوه ـ

« رسالة الامة العربية الخالدة » .

إذ يبدأ مقالته « نحن وخصومنا » بالعبارات التالية :

وبعد ، فهل تجوز المقارنة بين هذا النوع الفاسد المبتذل من الناس ، ذوي النفوس الحقيرة والأهداف الشخصية الوضيعة ، وبيننا نحن ، حملة الرسالة العربية الخالدة (ص ٢٧) .

ويصرح في مقالات أخرى : ان هذه الرسالة الخالدة لم يحملوها هم من تلقاء أنفسهم ، بل تلقوها من يد « القدر »، من يد « قدر الأمة العربية ». وفضلاً عن ذلك ، انهم تلقوا معها « حق الأمر والكلام » بقوة أيضاً .

انه يكتب في المقالة نفسها العبارات التالية :

ان الجو الصادق الصافي الذي تخلقه حولنا ، هو وحده كاف لكي يهدي الناس وينتشلهم من كوم أولئك ويطلعهم على الحياة الحرة السامية التي يحنون إليها منذ القديم . ان القدر الذي حملنا هذه الرسالة خولنا أيضاً حق الأمر والكلام بقوة ، والعمل بقسوة (ص ٢٧) .

ان زعم الأستاذ ميشال عفلق في هذه القضية يشبه ـ إلى حد كبير ـ مزاعم ملوك القرون الوسطى الذين كانوا يدعون : ان لهم « حق الأمر والنهي والحكم والسلطان بتفويض من الله » .

والفارق بين الزعمين يكاد ينحصر في اسم القوة التي خولت هذا الحق : الملوك كانوا يزعمون بأنهم يأمرون ويعملون بتخويل من الله ، وأما ميشال عفلق وجماعته فيزعمون انهم يأمرون ويعملون بتخويل من القدر .

* * *

ان هذا الزعم يجر ـ بطبيعة الحال ـ إلى « الاستعلاء ».

وفعلاً ، يعلن ميشال عفلق ـ بمناسبات عديدة ـ استعلاء حزبه على سائر الأحزاب . سائر الأحزاب على الاطلاق ، القائمة حالياً ، والتي يمكن أن تقوم في مستقبل الأيام .

إذ يقول في مقالته « البعث العربي حركة تاريخية » :

فالانقلاب الذي يدعو إليه حزب البعث العربي لا يستطيع أن يدعو إليه أي حزب آخر (ص ٢٩٤).

ويقول في مقالته « نظرتنا الحية إلى الحزب » :

أستطيع أن أقول : ان حركتنا أصبحت قدر الأمة العربية في هذا العصر (ص ٢٩٩).

ويقول في موضع آخر من المقالة المذكورة :

. . . أدعوكم إلى المزيد من النشاط والاستبسال والتضحية في سبيل حركتكم التي أصبحت كما قلت قدر الأمة العربية ، والتي لا يمكن لأي حركة أخرى ان تنافسها أو تحتل مكانها (ص ٣٠٠).

ويختم المقالة المذكورة بقوله .

. . . لكي نكون في مستوى القدر الذي اختارنا لتلبية حاجات أمتنا واختار الأمة العربية لتكون في المواقف الحاسمة في التاريخ منقذاً وهادياً (ص ٣٠٢).

ويتبيّن من كل ما سبق : أن حزب البعث ـ في نظر ميشال عفلق ـ هو « الحزب المختار »، الحزب الذي اختاره القدر لتلبية حاجات الأمة العربية . فلا يمكن لأي حزب آخر أن يضاهيه أو أن ينافسه .

* * *

إن الغرور عندما يصل إلى هذا الحد من المغالاة ، لا بد من أن يؤثر في اتجاهات التفكير والعمل ، ويدفع صاحبه إلى انتحال حصة كبيرة من الشرف في الكثير من حركات الثورة والنهضة التي قامت في مختلف البلاد العربية ، دون الالتفات إلى الحقائق التاريخية والتيارات الاجتماعية .

ان هذا الاتجاه يظهر من ثنايا العديد من مقالات الاستاذ ميشال عفلق ـ ولا سيما من ثنايا مقالته « البعث العربي حركة تاريخية »، ويصل إلى القمة خلال حديثه عن

تأثيرات كارثة فلسطين ، في مقالته « حصيلة مرحلة من النضال . . والتهيؤ لمرحلة جديدة » .

انه يشير في بحثه هذا إلى التأثير الذي أحدثته كارثة فلسطين في الضمير العربي ، فيقول :

وهكذا طرحت على الشعب العربي من أعماق المأساة مشكلات وجوده الموحد وصورة هذا الوجود الاجتماعية الموضوعية وعلاقته بالوجود الانساني ، فانبثقت ثورتا مصر والجزائر وارتبطت مصر بالمصير العربي بشكل واع وجدي . وبرزت السياسة العربية المتحررة (ص ٢٠٦) .

ثم يضيف إلى ذلك ـ على الفور ـ الملاحظات التالية :

وما كانت كارثة فلسطين لتحدث كل هذا الأثر العميق ولتعطي كل هذه النتائج الايجابية لو لم يسبقها قبل بضع سنوات في سوريا والأردن والعراق ولبنان اتجاه عربي واضح الأهداف قائم على أسس نظرية نضالية جديدة ، غيّر وجهة العرب العميقة في هذه المرحلة من تاريخهم وتاريخ الانسانية ، وهو الاتجاه الذي مثلته حركة البعث (ص ٢٠٦) .

إذن ، فإن ثورة مصر وثورة الجزائر أيضاً مدينتان لحزب البعث بدين كبير ! . .

أعتقد أن مزاعم الأستاذ ميشال عفلق هذه لا تحتاج إلى تعليق .

الايمان

في كتاب الأستاذ ميشال عفلق مقالة صغيرة عنوانها « الايمان » تبدأ بالعبارات التالية :

ان أساس عملنا الخالد ، الأساس الذي لا يتبدل ولا يستغنى عنه هو (الايمان)، والتفاؤل مظهر بسيط من مظاهر الايمان (ص ٢٩) .

يلاحظ أن الأستاذ يخلع على عمله ـ وعمل زملائه ـ نعت « الخالد » ويصرح بأن أساس هذا العمل الخالد هو الايمان .

انه يذكر كلمة الايمان هنا بمفردها ، دون أن يحدد المعنى الذي يقصده منها . مع انه ـ من المعلوم ـ أن مدلول هذه الكلمة من المعاني المجردة التي لا يمكن فهمها وتصورها إلا عند ربطها بكلمة أخرى ، تحدد نوعها .

الايمان ؟ ولكن بأي شيء ؟ . .

الايمان بدين من الاديان السماوية ؟ الايمان بيوم القيامة ؟ الايمان بالعلم ، بالطب ، بالتربية ، الايمان بمستقبل الأمة العربية ؟ الايمان بكرامة الأولياء ؟ بوحدة الأمة العربية ؟ . .

للايمان ، آلاف وآلاف من المعاني . فما هو معنى الايمان الذي يذكره الأستاذ هنا ، ويعلن انه أساس عمله الخالد ؟

يظهر أن الأستاذ عفلق نفسه شعر بما في قوله هذا من غموض وابهام ، فقال ـ عقب الأسطر التي نقلتها آنفاً :

هذه نظرة غيبية بلا شك ، ولكن الحياة برمتها تقوم عليها منذ أن وجدت الحياة الانسانية . وإذا طرحت هذه النظرة جانباً لا يبقى تاريخ ، ولا يبقى انسان . (ص ٢٩) .

ولكن هذه الكلمات لا توضح الأمور ، بل تزيدها غموضاً وابهاماً :

إذ ما هي هذه النظرة الغيبية التي لولاها لما بقي تاريخ ولا بقي إنسان ؟ وما هو هذا الايمان الذي لا يفهم إلا بهذه النظرية الغيبية ؟

* * *

قد يقول قائل : أن المقصود من كلمة « الايمان » الواردة في هذه المقالة ، لا بد أن يكون « الايمان بالقومية العربية »، نظراً لأن أبحاث الكتاب كلها تحوم حول القومية العربية .

غير أن قليلاً من التأمل في الكلمات التي نقلتها آنفاً ، يكفي لاستبعاد هذا التأويل والتوجيه : هل يمكن أن نقول : لولا الايمان بالقومية العربية ، لما كان التاريخ ولا كان الانسان !

فضلاً عن ذلك ، فإن الفقرات التالية من المقالة لا تترك أي مجال لمثل هذا التأويل ، لأنها تتضمن تفضيل الايمان على الوحدة العربية وعلى الحرية ، وعلى العدل الاجتماعي .

وهذا ما يقوله الاستاذ ميشال عفلق ، عقب العبارات التي نقلها آنفاً :

لو أعطونا ملك الأرض ، لو أعطونا اليوم أو غداً في أي وقت ، الدولة العربية التي تتحقق فيها أهداف البعث (وحدة حرية اشتراكية)، وقالو أن الايمان سيكون مفقوداً من حياة البشر الذين يكوّنون هذه الدولة المثلى ، لقلنا اننا نفضل أن نبقى أمة مجزأة وأمة مستعمَرة ومستغَلة ، مظلومة ومستعبَدة حتى نصل من خلال الآلام ، من خلال الصراع بيننا وبين قدرنا ، بيننا وبين أنفسنا ، إلى استكشاف حقيقتنا الانسانية التي لا تقاس بالمادة ولا بالتعبير عنها (ص ٢٩).

ولكن ما هو هذا الايمان الذي يفضله الأستاذ عفلق على الوحدة وعلى الحرية وعلى العدل الاجتماعي وعلى المجتمع المثالي ؟ والذي يرجح الحرمان من كل هذه الأمور على الحرمان منه ؟

لا يمكن أن نفهم ذلك ، من أي فقرة من فقرات المقالة ، ولا من سياق مجموعها .

وأظن انه من العبث أن نفكر في ذلك ، ما دام الأمر يدخـل في ميدان الغيبيـات والماورائيات .

ولا سيـما أن تفكير الاستـاذ ميشـال عفلق الغيبي والمـاورائي لا يقف عنـد هـذا الحد ، بل يمضي في هذا السبيل ، فيكتـب مـا يلي أيضـاً ، عقب الفقرات التي نقلتهـا انفاً :

هذا الايمان لا يستطيع أحد أن يفخر بـأنه أوجـده وخلقه ، هـو في اعماق كـل إنسان ، وفي أعماق كل إنسان عربي . وقد شـاء قدر امتنـا وتراثنـا وقيمتها الـروحية وحقيقتها الانسانية أن يعبر هذا الايمان عن نفسه بين مجموعة من الشباب ، كانوا أبعد ما يكونون من السياسة ورخص السياسة (ص ٢٩) .

إذن فإن الايمان الذي ـ هو موضوع مقال الأستاذ عفلق ـ قد عبَّر عن نفسه بين مجمـوعة من الشبـاب الذين التفـوا حولـه . لان « قدر امتنـا وتراثنـا وقيمتها الـروحية وحقيقتها الانسانية شاءت ذلك » ! . .

إن مـا جـاء في كـل هـذه الأسـطر ، لا يختلف كثيـراً عن نمـاذج « التفكـير السكولاستيكي » المسطورة في تواريخ فلاسفة القرون الوسطى .

١٥ ـ ٢٤٠٥

القومية العربية

من أهم الأمور التي تستوقف الأنظار وتستوجب الاستغراب في مقالات الأستاذ ميشال عفلق المنشورة ، هو قلة أبحاثه المتعلقة بفكرة القومية العربية وبوحدة الأمة العربية ، وشدة الغموض الذي يكتنف آراءه في هذه الأمور ، فيجعلها مائعة ورجراجة في كثير من الأحوال .

لعل نظريته في سبق الإيمان للمعرفة قد لعبت دوراً هاماً في موقفه هذا . ولكني أعتقد أن أهم الأسباب التي دفعته إلى هذا الموقف تعود إلى زعمه بأن الفكرة القومية من البديهيات التي لا تحتاج إلى دليل وبرهان وبأنها مغروزة في أعماق كل انسان عربي .

يقول ميشال عفلق في احدى مقالاته المنشورة في كتابه « معركة المصير الواحد » :

فلم نفكر طويلاً في البحث والتنقيب عن مقومات الأمة العربية ، وهل لها من المقومات والروابط المشتركة بين جميع أقطارها وابنائها ما يبرر وحدتها ووحدة نضالها ووحدة اهدافها . فذلك واضح يفرض نفسه فرضاً ، ولا يجادل فيه إلا المكابرون وإلا ذوو الأغراض من المستعمرين الذين ادخلوا التشكك في أذهان بعض أبناء شعبنا ، واستغلوا حالة الجهل وحالة التفرقة وحالة انخفاض مستوى الحياة ومستوى الحضارة والوعي في أمتنا ، فاطلقوا هذه الشكوك ليتركونا نجادل البديهيات (ص ٥٨).

يتبين من فحوى هذه العبارات الصريحة : أن الأستاذ عفلق يزعم بأن وحدة

الأمة العربية من البديهيات ، واما الجدال الذي يقوم حول الوحدة ، فهو من آثار الاستعمار والجهل والانحطاط .

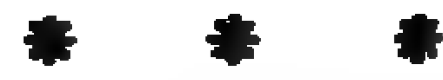
ولكن كيف يجوز لنا أن نعتبر هذه الوحدة من الأمور البديهية ، مع اننا نعرف ـ كما يعرف الجميع ـ أن الملايين من الناس لم يسلموا بها قبلاً ، ومئات الآلاف منهم لا يزالون بعيدين عن التسليم بها إلى الآن ؟

يقول الأستاذ عفلق : أن السبب في ذلك هو الاستعمار الذي استغل الجهل والانحطاط و . . . لإحداث البلبلة في النفوس . ولا ينتبه إلى أن قوله هذا يدل ـ في الوقت نفسه ـ على أن أمر الوحدة ليس من البديهيات .

فإن البديهيات ، هي ما يسلم بها العقل السليم دون أن يحتاج إلى دليل وبرهان ، فلا يستطيع أن ينكرها أيّ إنسان ، إلا إذا كان مختل العقل والشعور .

فلا الاستعمار ، ولا الجهل ، ولا الانحطاط . . يستطيع أن يضلل الناس في البديهيات .

ولذلك نستطيع أن نؤكد أن اعتبار وحدة الأمة العربية من البديهيات التي لا تحتاج إلى برهان يخالف العقل والمنطق والواقعات مخالفة تامة .



ومع هذا ، نجد أن الأستاذ عفلق يكرر زعمه هذا في العديد من مقالاته المنشورة في كتابه « في سبيل البعث »، بشتى المناسبات ، وبمختلف الصيغ والعبارات .

انه يقول في مقالته « القومية العربية والنظرية القومية » :

ان القومية العربية لدى البعث هي واقع بديهي ، يفرض نفسه دون حاجة إلى نقاش أو جدال (ص ١٠٢).

ويقول بعد بضعة أسطر أخرى :

لهذا ، لا موجب لان نناقش في اننا عرب أم لا ولكن يجب أن نختار ونحدد مضمون العروبة في المرحلة الحاضرة ، اتكون رجعية أم تقدمية ؟ اتستقيم مع الاستعمار والاستبداد أم شرطها الحرية ؟ وهل تبقى مع التجزئة أم الوحدة شرط أساسي لها (ص ١٠٢).

إن هذه الأقوال تدل على التنكر لحقائق الحياة الاجتماعية والسياسية القائمة في البلاد العربية .

يقول الأستاذ : لا موجب لأن نتناقش في اننا عرب أم لا ، بل يجب أن نحدد موقفنا من الرجعية والتقدمية .

ولكن ، ألا يمكن أن يقول البعض « اننا لسنا عرباً ، ولكننا تقدميون بكل قوانا »، ويقول البعض الآخر « اننا عرب . غير اننا لا نستسيغ التقدمية التي تدعون إليها »؟ أفلا يوجد في البلاد العربية في يومنا هذا أحزاب وجماعات تلتزم القول الأول ، وأحزاب وجماعات أخرى ، تلتزم القول الثاني ؟

ويتبين من ذلك : أن نقاشنا في الرجعية أو التقدمية لا يغنينا عن النقاش في اننا عرب أم لا .

وكذلك : نقاشنا في الحرية والاستبداد ، لا ينفي حاجتنا إلى حل مسألة « هل نحن عرب أم لا ؟ »

وأما نقاشنا في مسألة « هل الوحدة شرط أساسي للقومية أم لا »، فلا يمكن أن يوصلنا إلى حل معقول ، إلاّ بعد أن نبحث ونقرر : هل العرب أمة واحدة أم أمم متعددة ؟

ويتبين من كل ذلك : أن ترك المسائل المذكورة خارج نطاق البحث والنقاش ـ وفقاً لما يطلبه الاستاذ عفلق ـ لا يتمشى مع مقتضيات التفكير العلمي الصحيح ، بوجه من الوجوه .

* * *

ويقول ميشال عفلق في مقالة أخرى ، تحت عنوان « القومية حب قبل كل شيء » :

القومية التي ننادي بها هي حب قبل كل شيء . هي نفس العاطفة التي تربط الفرد بأهل بيته . لأن الوطن بيت كبير والأمة أسرة واسعة (ص ٤٤).

إن هذا القول صحيح من حيث الأساس ، غير انه ناقص جداً ، وقاصر عن تعيين المقصود تقصيراً كبيراً .

صحيح ، أن الوطن بيت كبير ، والأمة أسرة واسعة ، ولكن ما هي حدود هذا البيت الكبير ، وما هو شمول هذه الأسرة الكبيرة ؟

البيت الكبير الذي يسمى الوطن ، ما هي حدوده ؟ .. هل هي حدود الدولة العربية القائمة في الأردن أو في لبنان مثلاً ؟ أم هي أراضي سوريا الطبيعية ، كما كان يحددها الجغرافيون ؟ أو كما كان يتخيلها انطون سعادة ؟ أم هي ما يسمى الشرق العربي ؟ أم ما يعرف باسم العالم العربي ؟

والأسرة الكبيرة التي تسمى الأمة : ما هي سعتها ؟ هل هي ـ مثلاً ـ أسرة الاردنيين ؟ أم أسرة اللبنانيين ؟ أم أسرة المسلمين ، أم أسرة الموارنة ، أم أسرة السنّة ، أم أسرة الجعفرية ؟ أم هي الأسرة التي تجمع كل الناطقين بالضاد ؟

صحيح ، أن القومية هي حب قبل كل شيء . ولكن من المعلوم أن للحب أنواعاً وحدوداً . فانه قد يقتصر على مجموع أفراد القبيلة الواحدة ، أو على أفراد مجموعة من القبائل المتآخية . وقد يتركز حول مجموع الأفراد الذين يعيشون في ظل علم واحد ، أو يدينون بدين واحد ، أو بمذهب واحد . وقد يشمل مجموعاً كبيراً من الأفراد الذين ينتسبون إلى دول عديدة . فلا بد من التساؤل : أي نوع من أنواع الحب يكوّن القومية ؟

إذن ، أمامنا سلسلة من الأسئلة التي تحتاج إلى أجوبة صريحة ، مدعومة بالدلائل والبراهين .

ان الأستاذ ميشال عفلق لا يهتم بهذه المسائل ـ وبأمثالها العديدة ـ لا في مقالته هذه ولا مقالاته الاخرى ، مع ان المسائل المذكورة صارت فعلاً موضوع أبحاث ومناقشات في الكثير من البلاد العربية ، وبعضها لا يزال يسيطر على تفكير الكثيرين في مختلف البلاد ، حتى ان بعضها أصبح أساساً لسياسة بعض الدول العربية .

* * *

وقد عنون الأستاذ ميشال عفلق احدى مقالاته بعنوان « في القومية العربية »، وقال فيها :

لا يحتاج العرب إلى تعلم شيء ليصبحوا قوميين بل إلى اهمال كثير مما تعلموه حتى تعود إليهم صلتهم المباشرة بطبعهم الصافي الاصيل . القومية ليست علماً ، بل هي تذكر ، حي (ص ٤٤).

ولكن ، ما هي « المعلومات » التي يجب أن يهملها العرب ، لكي يصبحوا قوميين ؟ المقالة لا تعطي أي جواب على هذا السؤال .

يقول الاستاذ « القومية ليست علماً » وأنا لا أعرف ان أحداً قال أو كتب ان القومية علم . ومع هذا ، يجب ان نعلم ان القومية كسائر الأمور المادية والمعنوية ـ تكون ، ويجب ان تكون ، موضوعاً لأبحاث علمية .

وأما القول بأن « القومية تذكر ، تذكر حيّ »، فلا يستند إلى أي أساس علمي .

فإن التذكر ـ مهما كان حياً ـ قلما يوصل المرء إلى الشعور بقوميته ، بل كثيراً ما يبعده عنها . . . في الظروف التي اجتازتها ولا تزال تجتازها البلاد العربية .

بعد الحرب العالمية الأولى ، عندما انفصلت البلاد العربية عن الدولة العثمانية ، كانت ذكريات الكثيرين تشدهم إلى أيام الدولة المذكورة وتجعلهم يتحسرون عليها . حتى ان شاعراً عراقياً مشهوراً تساءل في قصيدة معروفة « أين عزي في دولة الأتراك ؟ » ثم أخذ يذرف الدموع عليها بقوله « أنا مما فقدته ، أنا باكي . . »

واما الذين نشأوا في عهود التجزئة ، بين مناظر الأعلام وانغام الأناشيد وأصداء الاحتفالات . . . التي يتعلق معظمها بالدولة أو الدويلة التي ينتسبون إليها . . . فإن ذكريات معظم هؤلاء صارت تربطهم بالكيانات الاقليمية أكثر مما تدفعهم نحو القومية العربية .

فكيف يجوز أن يقال : « القومية تذكر ، تذكر حي »؟

وفي المقالة التي عنوانها « القومية العربية والنظرية القومية » ـ والتي نقلنا وناقشنا البعض من فقراتها آنفاً ـ يقول الأستاذ ميشال عفلق :

فرّق الحزب منذ تأسيسه بين الفكرة العربية ، وعنينا بها القومية العربية ، وبين النظرية القومية فقال أن الفكرة العربية هي بديهية خالدة . وهي قدر محبب لانها حب قبل كل شيء . اما النظرية القومية فهي التعبير المتطور عن هذه الفكرة الخالدة بسبب الزمان والظروف . إن هذه النظرية تتمثل اليوم ـ حسب اعتقادنا ـ في الحرية والاشتراكية والوحدة (ص ١٠٢ ـ ١٠٣) .

إن التفريق بين القومية العربية وبين النظرية القومية ، أمر طبيعي وضروري ، وهو يتمشى مع ما هو مسلم ومألوف في جميع العلوم وفي جميع الابحاث العلمية .

فإن « نظرية الجزر والمد » ـ مثلاً ـ لا تعني حادثة الجزر والمد نفسها ، إنما تعني « معلوماتنا المنسقة عن الحادثة المذكورة » : أسباب حدوثها ونظام تطورها في الزمان والمكان . . . الخ .

و « نظرية الارادة » ـ كذلك ـ لا تعني الارادة نفسها إنما تعني مجموع ما لدينا من المعلومات المنسقة عنها : عواملها ، علاقاتها بسائر الحوادث النفسية ، تأثرها منها وتأثيرها فيها ، ونظام تطورها ، أسباب قوتها وضعفها . . .

ويتبين من هذين المثالين ـ وأمثالهما التي لا تعد ولا تحصى ـ انه لا يجوز الخلط بين « الشيء نفسه » وبين النظرية المتعلقة بذلك الشيء . ولذلك ، فإن التفريق بين القومية العربية وبين النظرية القومية ، في محله تماماً .

غير أن التفكير العلمي يستلزم التفريق بين الأبحاث النظرية وبين الابحاث العلمية التطبيقية ، وبالتالي بين النظرية القومية وبين السياسة القومية .

ويلاحظ أن الأستاذ ميشال عفلق لا يفرق بين هذين الأمرين لأن ما يذكره هنا عن النظرية القومية مثلا هو ـ في حقيقة الأمر ـ أقرب بكثير إلى ما يجب أن يسمى « السياسة القومية » .

ان عدم تفريق الأستاذ بين هذين الأمرين زاد آراءه وكتاباته تعقيداً على تعقيدها وغموضاً على غموضها .

وأما ما جاء في هذا القسم من مقالة الاستاذ عفلق عن بداهة الفكرة القومية فهو يخالف حقائق الأمور مخالفة كبيرة ، كما بينا ذلك في أبحاثنا الأخرى .

البطولة والخلود

إن كلمات الأبطال والبطولة والخالدة والخلود . . يرددها ميشال عفلق كثيراً ، في مختلف المقالات وبشتى المناسبات ويقرنها ـ في بعض الأوقات ـ بآراء تمتاز بالطرافة في التعبير ، وان اعوزها الشيء من الدقة والوضوح في التفكير .

فإنه يستهل مقالته القصيرة في « المستقبل » بالعبارات التالية :

ليس بيننا وبين المستقبل الذي يتحدث عنه البعث العربي والذي هو موضوع عملنا ونضالنا زمن حسابي يقدر بالاشهر والسنين .

انه زمان نفسي نستطيع أن نحققه منذ الآن وان نملكه فنملك به الخلود .

ليس المستقبل هو الزمان الذي سيأتي ، فأبطال العرب لم يخلدوا لأنهم أتوا بأعمال عظيمة ، بل انهم أتوا بأعمال عظيمة لأنهم آمنوا بالخلود . فالمستقبل هو المستوى النفسي والفكري الذي علينا أن نصل إليه في الحاضر .

لسنا بحاجة إلى سنين ولا إلى أشهر . فقد يصل المرء إلى هذا المستقبل في ثانية واحدة ، عندما يدرك الفرد ذاته المثالية ويعي ويصمم (ص ٣٥) .

لا أدري من ذا الذي يستطيع أن يفهم شيئاً واضحاً من كل هذا الكلام ؟

« المستقبل الذي يتحدث عنه البعث العربي » ليس « الزمان الذي سيأتي ». هل يجب أن نفهم من ذلك أن للبعث العربي لغة خاصة به ، تأخذ فيها كلمة المستقبل « معنى » يختلف عما هو مدون في القواميس ، ومعلوم لدى الجميع ؟

« ان المرء يستطيع أن يصل إلى هذا المستقبل بثانية واحدة »، ولكن كيف ؟

هـل يعمل مثل عمـل « البصـارة » التي تـزعم انها تجعـل زبـائنهـا يشـاهـدون مستقبلهم رأي العين ، في المرآة الخاصة بها أو في قعر البئر التي أمامها ؟ أم يطلب تخيل هذا المستقبل بقوة وشدة ، حتى يتراءى للمرء كأنه ماثل أمامه ؟

ولكن ، إذا كان هذا هو المقصود ، فلماذا لا يعبر عنه بلغة التفكير الواضـح ، فيقال : باستطاعتنا أن نتمثل المستقبل ونتخيله من الآن ؟

وإذا كان المقصود غير ذلك ، فما هو السبيل إلى فهمه ؟

هذا ، ومما تجدر الاشارة إليه أن بقية العبارات الواردة في مقـالة « المستقبـل » لا تزيل شيئاً من هذا الغموض ، بل تزيد الأمر غموضاً .

إذ يواصل الأستاذ ميشال عفلق حديثه في المقالة المذكورة على نفس النمط إلى أن يختمها بالعبارات التالية :

. . . فلن نقول للعرب انكم ستصلون إلى الحياة الموحدة الحرة الاشتراكية ، وبكلمة واحدة ، للحياة البعثية ، في المستقبل عنـدما يتحقق البعث العـربي ، وإنما نقـول لهم هذه هي صورتها منذ الآن . هذه الحياة التي تزول فيها الفروق الاجتماعية والحواجز الاقليمية والنعرات الطائفية ، وكل أثر للعبودية والمصلحة الخاصة والجهل والتقليد . عندها يأتي المستقبل إلينا ، وينمو فينـا فلا يعـود شيئاً منفصـلاً وخارجـاً عنـا (ص٣٥) .

مـاذا يمكننا أن نفهم من هـذه العبارات ؟ هـل يريـد أن يقول الأستـاذ عفلق : عندما نتخيل المستقبل بكل ما لنا من قوة خيال ، يكون المستقبل قد أتى إلينا ، وأصبح جزءاً منا ، فلا يعود شيئاً خارجاً عنا ؟

غير اننا ، إذا فسرنا هذا الكلام ، بهذه الصورة ، يبقى أن نستوضح أمراً آخر : هذا المستقبل ، عندما يأتي إلينا ـ بهذه الصورة أو بصـورة أخرى ـ كيف يجعلنـا « نملك الخلود » حسب تعبير الأستاذ عفلق ؟



بعـد كل هـذه الأسئلة الاستيضاحيـة ، يجب أن أعترف انـه يـوجـد في المقـالـة المـذكورة عبـارة واحدة واضحـة المعنى وضوحـاً تامـاً ، هي قولـه : « أبطال العـرب لم يخلدوا لأنهم أتوا بأعمال عظيمة ، بل انهم أتوا بأعمال عظيمة لأنهم آمنوا بالخلود » .

لا شـك في أن قـول الأستـاذ عفلق هنـا واضـح ومفهـوم . ولكن : هـل هـو صحيح ؟ هل الزعم الذي يعبر عنه هذا القول يطابق حقائق الأمور ؟

لا يوجد في سطور المقالة كلها أي برهان على صحة هذا الزعم . غير انه يـوجد في صحائف التاريخ براهين عديدة على بطلانه .

لعل أقدم وأبرز هذه البراهين هو : قصة « أروسترات » Erostrate المشهورة في تاريخ اليونان : أراد الرجل أن يخلد اسمه في التاريخ . غير أن « ارادة الخلود » التي تملكت مشاعره لم تحمله على الاتيان بأعمال عظيمة ، بل دفعته إلى ارتكاب جناية : أقدم على اشعال النار في معبد أفزيس الذي كان أنفس آثار الفن اليوناني في ذلك التاريخ .

* * *

ومع ذلك ، يظهر ان الأستاذ ميشال عفلق كان مأخوذاً بطلاوة التعبير الذي لازم فكرته هذه ، فكررها في مقالة أخرى ، وأغرقها في بحر الغموض .

إذ كتب في مقالته عن « الجيل العربي الجديد » العبارات التالية :

ولا يكون حكم الجيل الجديد حياً، إلا إذا كان له في فكره ونفسه مجتمع مثالي يستمد منه قيمه ويسأله الحكم على تفكيره وعمله . فالمجتمع الواقعي يهدد الشباب بأكبر الخطر إذ هو من جهة يرشحهم لمهام الابطال ، ومن جهة أخرى يرضى منهم بأبسط الأعمال . فلا بدّ من الترفع والتغاضي عن المقاييس الواقعية ومن استلهام مقاييس المهمة التاريخية ، أي المقاييس الخالدة . فالخلود ليس سير الحاضر إلى المستقبل بل نقل المستقبل إلى الحاضر . وأن أبطال العروبة في الماضي المجيد لم يخلدوا لأنهم قاموا بالاعمال العظيمة بل قاموا بالأعمال العظيمة لأنهم كانوا في حياتهم يعيشون في نطاق الخلود (ص ٧٣).

« الخلود ليس سير الحاضر إلى المستقبل ، بل نقل المستقبل إلى الحاضر » « أبطال العروبة في الماضي المجيد كانوا يعيشون في حياتهم في نطاق الخلود » لا أدري ماذا يقصد الأستاذ من هذه العبارات ، وماذا يفهم منها مريدوه ؟

* * *

ولاتمام البحث عن رأي الأستاذ ميشال عفلق في البطولة والخلود ، لا بد من ملاحظة العبارات التي ختم بها مقالته « القومية قدر محبب » :

وقد يكون القدر أحياناً قاسياً ولكنه عادل أبداً فهو لا يوزع البطولة إلا بنسبة الصعوبة ولا يورث المجد إلا بقدر الجهد . فلن تكون في نظره بطولة الذين يجاهدون اليوم ليحرروا بلادهم من استعمار الاجنبي وخطر التجزئة وينشلوها من هوة الجهل والفقر ، بأقل من بطولة قتيبة وابن نصير . وإذا كان عصر الرشيد والمأمون قد اتسع لانتاج الفلسفات والآداب فسيكون كل واحد من أبطال اليوم في نظر الجيل الآتي موضوع ملحمة خالدة وتكون تضحيته منشأ فلسفة جديدة (ص ٤٩).

إذن ، فليـطمئن جميع المنـاضلين والمجاهـدين ، لأن كل واحـد منهم ـ نعم كل واحد منهم ـ سيكون موضوع ملحمة خالدة !

١٥ ـ ٢٤١٥

نوازع الاستعلاء

إن كتاب ميشال عفلق « في البعث العربي » ينتهي بفصل يتألف من سلسلة أسئلة وأجوبة . وأحد هذه الأسئلة يثير نوازع الاستعلاء التي تجيش في صدره ، فيظهرها إلى العيان .

هذا هو نص السؤال :

ما هو موقفكم من الفئات التي أخذت أخيراً ترفع شعارات القومية ؟ (ص ٣٣٧) .

والأستاذ عفلق يستهل جوابه بالعبارة التالية :

ان تبني مختلف الفئات للشعارات العربية التي ينادي بها البعث لدليل على قوة العقيدة القومية . (ص ٣٣٧) .

وبعد أربعة أسطر من الشرح لهذا الحكم ، يقول :

على ان نجاح الفكرة القومية وانتشارها هذين لا يعفيان معتنقيها الأصليين من متابعة العمل والنضال لزيادتها توضيحاً وتعميقاً وترسيخاً لأنهم بصورة طبيعية أقدر على ذلك من الجماعات الأخرى . فهذا الفارق بين حمل الفكرة ، يوم كان حملها ثورة على الواقع وتحدياً له ، وبين تبني الفكرة نفسها بعد أن راجت وتم نجاحها لا بد أن يكون له آثار عملية في المرحلة الحاضرة بالذات وفي المستقبل ، حتى عندما نسلم بصدق مقاصد الذين أخذوا يتبنونها لما يعتور هذا التبني من سطحية وأخطاء (ص ٣٣٧) .

إن القسم الأول من هـذا الجواب معقـول ومصيب . ولكن القسم الثـاني منـه يتضمن سلسلة مزاعم ومدعيات بعيدة عن الصواب :

أولاً : ينعت ميشال عفلق جماعته بـ « المعتنقين الأصليين للفكرة القومية » .

ولكن هذا النعت لا يدل على اتجاه معقـول في التفكير وفي التعبير . إذ لا معنى لتعبير « المعتنقين الأصليين للفكرة » لأن الفكرة ليست من الأشياء المادية التي تـرتبط بـ « حيز معين » ، فلا يعقل تقسيم معتنقيها إلى « أصليين » و « غير أصليين » .

ويفهم من سياق الكلام ، ان المقصود من هذا التعبير هو « المعتنقين الأولين ، أو الاقدمين » .

ولكن هذا الزعم يخالف الحقائق الثابتة مخالفة كلية . فإن الفكرة القوميـة ، كان لها معتنقون كثيـرون في مختلف البلاد العـربية ، قبـل تكـوُن حـزب البعث بمـدة غـير قصيرة . فالزعم بأن « البعثيين كانوا أول المعتنقين للفكرة القوميـة » لا يستند عـلى أي أساس صحيح ، وإنما يدل على التعامي عن حقائق الآراء السياسية التي أخذت تتخمر وتتبلور في عدة بلاد عربية منذ أوائل العقد الثالث من القرن الحالي .

ويتبين من كل ذلك : ان ميشال عفلق قال ما قـاله في هـذا المضمار تحت تـأثير « نزعة التبجح » التي ذكرناها سابقاً .

* * *

ومن الغريب أن ميشال عفلق يبني على هذا الزعم الباطل زعماً آخـر : إذ يدعي أن جماعته ـ لكونهم المعتنقين الأصليين للفكرة القومية ـ هم ، بطبيعة الحال ، أقدر من الجمـاعـات الأخـرى « لمتـابعـة العمـل والنضـال لـزيـادة تـوضيـح الفكـرة وتعميقهـا وترسيخها » .

إن ثبوت بطلان الزعم الأول ، لا يترك لزوماً لتنفيذ الزعم الذي يستند عليـه . ومـع هذا ، أنـا سأنـاقش الزعم الأخـير مستقـلاً عن الـزعم الأول . ولهـذا السبب ، سأسلم ـ جدلاً ـ بأن البعثيين كانوا أول المعتنقـين للفكرة القـومية ـ كـما يدعي ميشـال عفلق ـ ثم سأسأل : هـل ذلك يجعلهم أقـدر من غيرهـم لاتمـام العمل ؟ وهـل يكون الاقدم هو « الاقدر » في كل الأحـوال ؟ وهل يبقى الأسبق ، هـو « الأفضل » عـلى مر الزمان ؟

إن أجوبة التاريخ ـ بفروعه المختلفة ـ لهذه الأسئلة ، صريحة وحاسمة :

فإن تاريخ الحياة الفكرية يعطينا أمثلة عديدة على أن أول الباحثين في موضوع من المواضيع قد لا يكونون أقدر من غيرهم لاتمام بحث الموضوع المذكور ، كما يعطينا أمثلة عديدة على أن أول من يتوصل إلى اكتشاف حقيقة من الحقائق قد يخطىء في تعليلها ، وقد ينحرف عن سواء السبيل في استنباط النتائج المترتبة عليها . . . والحقيقة المذكورة قد لا تتجلى على وجهها الصحيح والتام ، إلا على أيدي مفكرين وباحثين آخرين ، يكونون أحسن تقديراً للأمور ، وأعمق تفكيراً فيها .

وتاريخ الحياة السياسية ـ بدوره ـ يعطينا أمثلة كثيرة على ان الأحزاب التي تتألف لغاية من الغايات قد تعجز عن تحقيق الغاية المذكورة ، وقد تبتلى بضروب من التردي والفساد ، وقد تنحرف عن السبل المؤدية إلى تحقيق غايتها الأصلية ، وقد يصل بها الانحراف والفساد إلى حد التنكر لمبادئها الأساسية ، وقد تتحول إلى منظمة لا تخدم شيئاً غير نفسها . واما تحقيق الغاية الأصلية فقد يتم على أيدي أحزاب حديثة ، تتولى العمل والكفاح بعقلية جديدة ، وبتنظيمات جديدة .

وفضلا عن ذلك ، فإن التاريخ يعطينا أمثلة عديدة على انه حتى الأحزاب التي استطاعت أن تؤدي إلى بلادها خدمات فعلية جليلة في فترة من الزمان ، حتى تلك الأحزاب قد لا تبقى مصونة من عوامل التردي والفساد ، فقد تصبح بمرور الزمن حجر عثرة في سبيل اصلاح الأمور وتحقيق الأهداف .

ولا اراني في حاجة إلى ذكر أمثلة على ذلك من تاريخ البلاد الاوروبية لأن تاريخ البلاد العربية نفسه يعطينا أمثلة عديدة على هذه الأمور : وربما كان حزب الوفد في مصر ، وحزب مصالي الحاج في الجزائر من أحدث وأبلغ هذه الأمثلة .

ويتبين من كل ما تقدم : ان زعم ميشال عفلق بأن جماعته تكون ـ بطبيعة الحال ـ أقدر من الجماعات الاخرى على متابعة العمل والنضال ، لكونها أقدم منها ، لا يستند إلى أي أساس علمي صحيح .

* * *

ومن الغريب أن ميشال عفلق نفسه كان قد انتبه إلى بعض النواحي من احتمالات تطرق الخلل إلى حزبه . وكان كتب العبارات التالية ، في مقالته « نظرتنا الحية إلى الحزب » :

فيجب أن أنبه إلى ناحية أخرى ، بأنه بقدر ما تتوسع الحركة ، وبقدر ما يتسع نطاقها ويكبر عدد أعضائها يصبح واجب الفرد فيها أكبر من ذي قبل . فكل حركة ـ وهذه طبيعة الحركات الاجتماعية ، وطبيعة المجتمعات ـ معرضة لأن تفقد من

عفويتها ، من حريتها ، من أصالتها ، وأن تطغى عليها الشعارات التقليدية ، أن تطغى عليها الألفاظ ، أن تصبح صنماً . فليس الأشخاص هم الذين يصبحون أصناماً فحسب ، فقد تصبح الحركة صنماً وقد تصبح أفكارها أصناماً ، وهذا شر ما تبتلى به حركة تريد أن تخلق وتبدع (ص ٣٠٠) .

يظهر أن ميشال عفلق عندما أدلى بجوابه ، كان قد نسي ما كان كتبه سنة ١٩٥٥ ، وإلا لما ادعى أن جماعته أقدر من الجماعات الأخرى ، لكونها أقدم منها .



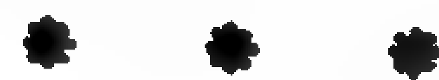
ولكن مدعيات ميشال عفلق في تفوق حزبه على الأحزاب الأخرى ، لا تنتهي عند هذا الحد ، بل انها تذهب إلى أبعد من ذلك أيضاً :

انه يزعم خلال جوابه أن جماعة حزب البعث حملوا الفكرة « يوم كان حملها ثورة على الواقع وتحدياً له »، في حين أن «الجماعات الأخرى تبنت الفكرة بعد أن راجت وتم نجاحها ». ويدعي أن هذا الفارق يكسب حزبه تفوقاً كبيراً على الجماعات الجديدة .

ولكن ما يقوله في هذا الصدد أيضاً لا يدل على تفكير علمي سليم .

فإن قوله « ان جماعته حملوا الفكرة يوم كان حملها ثورة على الواقع » يوسع معنى الثورة توسيعاً غريباً ، ويحط من منزلتها كثيراً . لأننا ، لو اعتبرنا حمل الفكرة ـ مجرد حمل الفكرة ـ « ثورة » لوجب علينا أن نعد الثورات بمئات الآلاف ، والثوار بعشرات الملايين . .

وأما قوله : « بعد أن راجت الفكرة وتم نجاحها »، فإذا دل على شيء فإنما يدل على استصغار الفكرة القومية وتجاهل مشاكلها الحقيقية، ولا أدري كيف يجوز لمفكر قومي أن يسلم بأنه « قد تم نجاح الفكرة القومية » في الوقت الذي يراها لا تزال تتصارع مع المئات من القوى المعادية لها . وفي الوقت الذي يشعر شعوراً قوياً ، بأن نجاحها لا يزال يتطلب من المؤمنين بها المزيد من الجهود ومن التضحيات .



وفضلاً عن ذلك ، ارى أن ميشال عفلق يبالغ مبالغة كبيرة في « قيمة » هذا الفارق الذي يدعي وجوده بين حزب البعث وبين الأحزاب الوحدوية ، ويخطىء كثيراً في النتائج التي يستنبطها من الفارق المذكور .

فإنه ، أولاً يشك في صدق نوايا تلك الجماعات : ثم يقول : « حتى إذا سلمنا بصدق نواياهم » فيجب أن نعرف أن فكرتهم تكون معرضة للسطحية والأخطاء .

لا شك في أن عمق الايمان أو سطحيته ، سلامة التفكير أو سخافته ، صدق النوايا أو انتهازيتها . . . كلها أمور هامة يجب أن لا تغيب عن الأنظار ، عند البحث في أعمال الأحزاب والجماعات .

غير أن مما لا شك فيه أيضاً ، أن « القِدم » لا يعصم الأحزاب ومنتسبيها من الخطأ والسطحية والانتهازية .

وأما الزعم بأن احتمال الانزلاق إلى مهاوي الانانية والانتهازية ينحصر في الأحزاب الحديثة ـ كما يبدو ذلك من كلام ميشال عفلق ـ فلا يمكن أن يعلل إلا بسوء فهم نواميس الحياة الاجتماعية بوجه عام ، ونواميس الحياة السياسية بوجه خاص .



وقبل أن اختم بحثي هذا ، أرى أن انقل ـ فيما يلي ـ الأسطر الباقية من الجواب أيضاً ، ليطلع القراء على كل ما قاله ميشال عفلق ، في هذه القضايا :

فنحن إذن نرحب بأن ترفع الفئات الاخرى شعاراتنا ولكن على حذر وتحفظ يضمنان أن تحتفظ الفكرة القومية بأصالتها وبكل طاقتها الثورية . إذ لو اكتفى الناس بتبني نتائج الثورة دون أن يصعدوا إلى أسبابها ومقدماتها وأسسها ، لكانت معرضة دوماً للانتكاس أو التخلي عنها في حال تبدل الظروف . فما نقصده بالحذر والتحفظ إنما هو الاصرار والالحاح ، في المجال الفكري والعقائدي ، على ربط النتائج بالمقدمات لترتفع بالشعارات القومية العربية من مستوى الاستهلاك السياسي إلى مستوى القناعة (ص ٣٣٧ ـ ٣٣٨)

يلاحظ أن ميشال عفلق يكرر هنا مزاعمه السابقة الذكر بتعابير أخرى . ويتكلم عن « تبني نتائج الثورة دون الصعود إلى مقدماتها » وأعتقد أن ما قلته آنفاً عن « الثورة » وعن « تبني نتائج الثورة » لا يترك لزوماً إلى المزيد من الكلام ، للبرهنة على خطأ هذه المزاعم .

غير اني أرى من المفيد أن أقف قليلاً عند الكلمات الأخيرة من الجواب :

يتكلم ميشال عفلق عن « المجال الفكري العقائدي » ، ويقول بوجوب « الترفع بالشعارات القومية العربية عن مستوى الاستهلاك السياسي » .

ولا مجال للشك في ان هذا أمر هام جداً . ولكن مما لا مجال للشك فيه أيضاً : ان حاجة حزب البعث إلى العمل في « المجال الفكري العقائدي » لا تقل عن حاجة الأحزاب الأخرى إلى ذلك .

وأعتقد أن آراء ميشال عفلق التي استعرضتها وناقشتها في هذا الفصل تظهر هذه الحاجة إلى العيان .

التفكير المجرد والأفكار الضبابية

الأستاذ ميشال عفلق ، يحذر قراءه ومريديه ـ بمناسبات عديدة ـ من التفكير المجرد ، ومن الألفاظ الجوفاء .

انه محق في هذا التحذير .

ولكن ، من الغريب انه ـ هو نفسه ـ لا يعمل بما أوصى به في هذا المضمار . فكثيراً ما يستسلم لدواعي التفكير المجرد .

وأستطيع أن أقول : انه يغوص في بحر المجردات . . بتعبير أدق : انـه يحلق في أجواء المجردات والماورائيات ، بأجنحة من الألفاظ الجوفاء والعبارات الضبابية .

فيما يلي بعض الأمثلة على ذلك :

ـ ١ ـ

مـا هـو القدر

يعبر ميشال عفلق عن رأيه في معنى القدر ، بالكلمات التالية ، في مقالته « من معاني الانقلاب » :

فكرة القدر تابعة لحيوية الأمة . فتارة تكون عامل حيوية ودفع ، وتارة عامل جمود وتأخر . فالقدر مثلاً هو المثل الأعلى تنشده الانسانية . أي اننا نحن نريده . ثم بعد ذلك ، يخرج عنا ويأمرنا فيما بعد (ص ١٨٣) .

أفليس هذا الكلام نتائج تفكير مجرد ؟ تفكير انطلق إلى حدود التجريد ، حتى تجرد من كل معنى مفهوم ومعقول ؟

القدر هو المثل الأعلى تنشده الانسانية . . .

اننا نحن نريده . .

ثم يخرج منا . . ويأمرنا . .

لا أدري من يستطيع أن يفهم بشيء من الوضوح ـ وبالنظر إلى هـذه العبارات ـ ما هو القدر ، في نظر ميشال عفلق ، على ضوء هذه العبارات ؟

واما العبارات التي تـلي ما نقلنـاه آنفاً ، فـلا توضـح المقصود ، بـل تزيـد الأمر غموضاً :

للقـدر مفهوم عـامي ، وهو أن الانسـان لا استطاعـة له ولا قـوة ولا حـول . والقدر بمعنى آخر مناقض لذلـك : هو المثـل الأعلى الـذي نسعى له . هـو التعبير عن ارادتنا ، ولكن لكي نعطي هذا المثل قوة فوق قوة الفرد ، نجعله شيئاً أزلياً ، أي من قـوانين الكـون . ويجب أن نصل إلى ذلـك ، أي أن نصبح أكـثر من أفراد ، نصبح التاريخ ، نصبح الطبيعة (ص١٨٣) .

إذن : « القدر هو المثل الأعلى الذي نسعى له » ؟

إذا كان الأمر كذلك ، فلماذا لا نسمي الأمور بأسمائها المألوفة والمفهومة ؟ لـماذا نسمي ذلك باسم « القدر » ونفتح باباً للالتباس ، مع ما يسميـه الأستاذ عفلق « المعنى العامي » ؟

ولكن الأستاذ يطلب منا أشياء أخـرى : هذا المثـل الأعلى يجب أن نجعله شيئـاً أزلياً . . ونحن يجب أن نصبح التاريخ . . بل يجب أن نصبح الطبيعة . .

لـماذا ؟ وكيف ؟ من المستحيـل أن يفهم المرء ذلـك ، مـا لم يغص في ديـاجـير المجردات الغيبية ، ويتخلى عن مناحي التفكير العلمي .

* * *

هذا ، ولا يظن ظانّ بأن هذه العبارات وردت في المقالة ، بصورة عرضيـة ، في إغفاءة من التفكير الجدي . لأن الأستاذ عفلق يعود إلى هذا الموضوع في محـل آخر من المقالة ، ويكرر فكرته بتعابير أخرى :

القدر في المفهوم العامي شيء سلبي ، يقيدنا ويقتل فينا الحرية . أما إيمـاننا بمـا يكون محبباً فيعني اننا تقمصنا القدر . وليـس ثمة تناقض ، بل يعني الايمان بالـروح .

فسيرنا الشاق والجهاد الذي نبذله للوصول إلى الغاية ، كان له تصميم سابق لا يحد من حريتنا . لكننا يجب أن نؤمن بأننا ننفذ إرادة الحرية (ص ١٨٤) .

يلاحظ أن هنا أيضاً سلسلة من العبارات الغامضة والأفكار المجردة السحابية : تقمص القدر . . . تنفيذ إرادة الحرية . . .

ومن أغرب الغرائب ، ان الأستاذ ميشال عفلق الذي يسطر كل هذه السطور ، ويطلق كل هذه الآراء الضبابية ، يقول من جهة أخرى :

إن فكرة القدر ليست شيئاً بسيطاً لكي نقرر عدم وجودها أو وجودها . (ص ١٨٣)

ولا بد من التساؤل أمام هذا القول : ما دام الأمر كذلك . . ما دامت هذه الفكرة من الأمور التي لا يمكن تقرير عدم وجودها أو وجودها ، فلماذا التكلم عنها بهذه الصور الغريبة ؟ ولا سيما ، لماذا اتخاذها أساساً لآراء ونظريات عن معنى الانقلاب ؟

- ٢ -

ما هي الاشتراكية ؟

معلوم ان الاشتراكية ، هي احدى الكلمات الثلاث التي تتكرر في شعار « حزب البعث العربي الاشتراكي » وفي اسمه .

فينتظر من ميشال عفلق ان يضع في تعريف معناها ، كل قدرته في التفكير والتعبير .

ولكن هذا ما يقوله في تعريف الاشتراكية :

إذا سئلت عن تعريف للاشتراكية ، فلن أنشده في كتب ماركس ولينين وإنما أجيب : « انها دين الحياة ، وظفر الحياة على الموت . فهي بفتحها باب العمل أمام الجميع ، وسماحها لكل مواهب البشر وفضائلهم ان تتفتح وتنطلق وتُستخدم ، تحفظ ملك الحياة للحياة ، ولا تبقي للموت إلا اللحم الجاف والعظام النخرة » (ص ٢٦)

وأظن أنه يصعب على المرء أن يعثر على مثال أشدّ بلاغة من هذا « التعريف » . . على التفكير المجرد ، الذي يحلق في سماء الغموض على أجنحة من الألفاظ الجوفاء .

- ٣ -

كلمة السر

يختتم ميشال عفلق مقالته عن « الايمان » بالكلمة التالية :

إن طريقنا طويلة . وسوف يمر عليها أفراد وأجيال . لذلك يجب أن يعرف السائرون على هذه الطريق كلمة السر التي تبقي على صحة الطريق واستقامته وأمانته ، وان ينقلها كل فرد لآخر ، وكل جيل لآخر . وكلمة السر هذه ليست نظرية علمية ، وليست دستوراً رياضياً ، ولكنها هي الميزة التي تميز الانسان في كل عصر وكل قطر . . عفويته التي تميز بين الصدق والكذب . فهذه الروح العفوية التي تغذيها التجارب ويصقلها الفكر والبحث ، ولكنها لا توجدها التجارب والعلم والفكر ، هذه هي المقاييس وكلمة السر . (ص ٣٠)

أعتقد أن هذه الكلمة أيضاً من أحسن الأمثلة على التفكير المجرد ، وعلى الأفكار الضبابية التي ينتجها هذاالنوع من التفكير .

- ٤ -

تقديس الفرد وعدم تأليه الانسان

وفيما يلي مثال آخر على التفكير المجرد الذي يلتزمه ميشال عفلق :

كنت دوماً أعتقد بأن فلسفتنا لا يجوز أن تؤله الانسان . وثمة فرق بين الفرد والانسان . ويجب أن نعطي قيمة كبرى للفرد وليس للانسان ، لأن تأليه الانسان يعني وثنية ، أي فقدان الايمان . إذ لا يجوز أن يؤمن انسان بانسان . ومن نتائجها الفتور وهبوط المثل العليا وتحلّل الفرد من المثل الاخلاقية . وأما أن يكون الفرد أهم شيء ، فهذا منسجم مع الفلسفة الروحية . لأن هذه تستند على الضمير والعقل لا على قطيع وجمهور . والروح توجد في الفرد ككائن مستقل يحركه عقله وضميره فهو الأساس . ولا نقول له أنت كانسان بل كفرد في أمة عليك ان تفي شروط امتك وان تحمل العبء الفلاني ، ولكن نقول له انك غاية هذه الحياة . بل انه ـ أي الفرد ـ وسيلة مقدسة .

الديمقراطية تعتمد على الفرد وتقدسه ، وتحترم حريته ، ولكنها لا تؤله الانسان . (ص ١٨٤) .

أعتقد أن كل ما جاء في هذه الكلمة ، لا يحتمل التحليل الجدي والنقد العلمي .

الأخطاء التاريخية

لقد لاحظت في كتاب ميشال عفلق « في سبيل البعث » عدة أخطاء تاريخية خطيرة ، يدل بعضها على نقص في استقصاء الحقائق ، وبعضها على سوء فهم سير التاريخ العام .

أدرج فيما يلي أهم هذه الأخطاء :

- ١ -

قضية الأشوريين

في المقالة المعنونة بعنوان « قوميتنا المتحررة ـ أمام التفرقة الدينية والعنصرية » يقول ميشال عفلق :

وجد دوماً في البلاد العربية مئات من الناس كانوا يتبنون النظرة النازية حتى قبل ظهور النازية نتيجة للجهل . ووجد دوماً من صوّر العروبة بأنها مقتصرة على نوع معين وعدد معين من الناس وانها تتفاخر وتتعالى على الآخرين . وطبيعي أن يحدث هذا رد فعل وان تشعر الأقليات العنصرية بانها مهددة بوجودها أمام مثل هذه القومية . لذلك كان هناك رد فعل على القومية المتعصبة من الأكراد والأشوريين والأرمن . . (ص ٩٣)

يتبين من هذه الفقرات ، ان الأستاذ عفلق يزعم أن حركة الأشوريين كانت رد فعل على القومية المتعصبة . ولكن ذلك يخالف الواقع مخالفة تامة ، ويدل على سوء فهم القضية الأشورية من أساسها :

إن الأشوريين في شمال العراق ، لم يكونوا من سكان البلاد الأصليين ، بل انهم جاءوا إلى العراق مع الجيش البريطاني الذي كان يحتل إيران ، خلال الحرب العالمية الأولى . الانكليز جندوهم ، وجاءوا بهم إلى العراق مع عائلاتهم ، وأحدثوا بجانب المعسكرات مخيمات خاصة بعائلات الأشوريين المجندين . وبعد انتهاء الحرب ، أقطعوا لهم أراضيَ واسعة في الشمال ، وأنشأوا لهم قرى ، وأسكنوهم فيها . ولكن الأشوريين لم يكتفوا بما نالوه من حماية ونعم ، بل صاروا يتجاوزون على أراضي الأهالي الاصليين ، ويحاولون أن يوسعوا أراضيهم بشتى الوسائل . وبما انهم كانوا مسلحين تسليحاً قوياً ، صاروا يزدادون جبروتاً يوماً عن يوم ، حتى أخذوا يتعدون على المدن ، ويلحقون شتى الأضرار بالأهالي الآمنين ، ويزهقون أرواح الأبرياء . وانتهى بهم الأمر إلى حد مقاومة قوى الأمن ، والثورة على الحكومة . عندئذ ، وعندئذ فقط ، اضطرت الحكومة العراقية إلى تجريد حملة عسكرية عليهم .

ويتبين مما سبق : ان حركة الأشوريين لم تكن « رد فعل على القومية المتعصبة »، بل كانت هي نفسها وليدة « قومية طاغية »، تتعدى على القوميات الاخرى ، وتثور على الدولة ، مع ان الأشوريين المذكورين لم يكونوا من سكان البلاد ، ومع انهم كانوا عوملوا بسماحة كبيرة[١٥] .

ـ ٢ ـ

سوريا والمغرب في سياسة فرنسا

يقول ميشال عفلق في احدى مقالاته المنشورة في كتابه « في سبيل البعث »:

إن الفرنسيين جاءوا إلى سوريا ليضمنوا بقاءهم في المغرب (ص ٢٣٤) .

ولكن ذلك يخالف الواقع كما أنه ينافي المعقول .

إذ من المؤكد أن أطماع فرنسا في سوريا ، أقدم بكثير من أطماعها في المغرب .

معلوم أن « حماية الكاثوليك »، وصيانة « تجارة اللفانت » كانت من أهم مشاغل الحكومات الفرنسية منذ قرون عديدة . وإذا لم يستطيعوا ان يستولوا على سوريا ، إلا بعد مرور مدة على استيلائهم على بلاد المغرب ، فأسباب ذلك تعود إلى التنافس الدولي على ميراث ما كانوا يسمونه « الرجل المريض ».

(١٥) هذا، ومما تجدر الاشارة إليه: ان جماعة من الأشوريين كانوا طلبوا من مؤتمر الصلح، بعد الحرب العالمية الأولى ، تكوين دولة أشورية تكون مدينة الموصل عاصمة لها . . خريطة مطالبهم في كتابي : حول القومية العربية (بيروت : دار العلم للملايين، ١٩٥٧) ص ٣٢٢ .

ولا تنس أن حملة فرنسا على مصر ، تحت قيادة نابـوليون ، ومحـاولتها الاستيـلاء على سوريا . . كانت حدثت قبل استيلائها على الجزائر ، بمدة تزيد على ثلاثين عاماً .

هذا من جهة، ومن جهة أخرى: ان نظرة واحدة إلى الخريطة للتأكد من أن الحفاظ على بلاد المغرب ـ بالنسبة إلى فرنسـا ـ كان أسهـل بكثير من الحفـاظ على سـوريا : إن سـواحل بـلاد المغرب تقـع مقابـل سواحـل فرنسـا الجنوبيـة ، في أضيق أقسام البحـر الأبيض المتوسط ، فالاستيـلاء عليها كـان أسهل من الاستيـلاء على سـوريا ، كـما أن البقاء فيها كان أسهل من البقاء في سوريا .

ولذلك ، أكـرر القول بـأن ما ذهب إليـه ميشال عفلق في هـذه القضية يخـالف الواقع التاريخي ، كما انه ينافي المعقول الاستراتيجي .

ـ ٣ ـ

الدين في اوروبا

يقول ميشال عفلق في إحدى مقالاته المنشورة في كتابه في « سبيل البعث » :

الدين دخل اوروبا من الخارج ، فهو أجنبي عن طبيعتها وتاريخها .

ولم ينـزل بلغـاتهم القـومية ، ولا أفصـح عن حـاجـات بيئتهم ولا امتـزج بتاريخها . . (ص ٥٨).

إني قرأت هذه العبارات بحيرة عميقة ، لأنها تدل على التعامي عن أثبت حقائق التاريخ ، والتغافل عن أهم نواميس الاجتماع .

يقـول ميشـال عفلق : ان الـدين في أوروبـا أجنبي عن تـاريخهـا : ولم يمتـزج بتاريخها .

ولكن ، كل المؤرخين وكل الباحثين يقولـون عكس ذلك تمـاماً ، ويؤكـدون أن الدين لعب دوراً رئيسياً في تاريخ البلاد الأوروبية ، ولا سيما طوال القرون الوسطى .

ويدعي ميشال عفلق : ان الدين في أوروبا لم يفصح عن حاجات بيئتهم .

ولكن يـلاحظ انه : لـو كان ذلـك صحيحاً ، لمـا أمكن أن ينتشر فيهـا انتشـاره المعلوم .

ويقول ميشال عفلق : ان الدين في أوروبا لم ينزل بلغاتهم القومية .

ولكنـه لا يفكر ولا يقـول : هل ذلـك حال دون اعتنـاقهم لـه ، ودون تمسكهم

به ؟ ودون تجسيدهم له بمئات الكاتدرائيات ، وعشرات الآلاف من الكنائس ، وآلاف الاناشيد الدينية ، وآلاف الصور والتماثيل ؟

إن ميشال عفلق ، يبني كل هذه المزاعم الباطلة على أساس واحد ، هـو : كون الـديانـة المسيحية لم تنشـأ ـ في بـادىء الأمـر ـ في أوروبـا نفسهـا ، بـل أتت إليهـا من خارجها .

ولكن قد فاته : ان الأفكار والفلسفات والديانات ، وسائر المعنويات ، لا تبقى مرتبطة بمنشأها ومنبتها الأصلي ، بل تنتقل منها إلى مسافات بعيدة ، وكثيراً ما يحدث ، انها تترعرع وتزدهر في البلاد التي انتقلت إليها ، أكـثر بكثير من البـلاد التي شاهـدت ولادتها الأولى .

إن قليـلاً من التـأمـل في تـاريـخ الأديـان والمـذاهب والعلوم والفلسفـات ، والاكتشافات والاختراعات . . . وحتى تاريخ انتشار المزروعات والمغروسات . . يكفي للتأكد من صحة ما أقول .

ولـذلك استغـربت كل الاستغـراب ، الأغلاط الفـاحشة التي تضمنتـه كلمـات ميشال عفلق الآنفة الذكر ، والسطحية الغريبة التي تجلت في تفكيره في هذا المضمار .

التناقض في قضية أساسية

يقول ميشال عفلق في مقالته « الوحدة ثورة تاريخية » ـ المنشورة في كتابه « في سبيل البعث » :

وضعت حركة البعث بذور النظرية القومية بصورة عامة لا للعرب وحدهم وإنما ألحت على حقيقة القومية في حياة البشر ، وما يصح على العرب لا بد أن يصح على غيرهم (ص ٢٦٩) .

يلاحظ أن الأستاذ عفلق يتكلم هنا عن نظرية عامة في القومية ، لا تختص بالعرب وحدهم ، بل تشمل حقيقة القومية في حياة البشر ، اعتقاداً منه ان ما يصح على العرب لا بد أن يصح على غيرهم .

أنا لا أريد البحث في هذا المقام فيما إذا كان هذا الزعم موافقاً للحقيقة أم لا ، كما أني لا أود أن أتساءل عن ماهية هذه النظرية التي يتفاخر بها الأستاذ عفلق . . غير أني أود أن ألفت الأنظار إلى أن ما يقوله هنا يناقض ما يقول به في مقالات أخرى مناقضة تامة .

لأنه كان قال مراراً ، ان القومية العربية تختلف عن سائر القوميات اختلافاً أساسياً لا يترك مجالاً لوضع نظرية تشمل جميع القوميات :

فقد قال في مقالته في « القومية العربية » المنشورة في نفس الكتاب :

كل تفسير للقومية العربية لا ينبعث من صميمها انبعاث الغرسة من الأرض والسنبلة من القمحة يكون تفسيراً ضالاً جامداً ميتاً . وكل نظرية عن العروبة يصح أن تقال على السواء عن فرنسة القرن الثامن عشر وعن اليونان في عهد أفلاطون ،

نظرية زائفة آلية ، لأنها لا تنبىء عن خصائص المكان ولا يستشف منها انسياب الزمن . وليكفّوا عن التذرع بالاشياء الخالدة المشتركة ، إذ لا شيء خالداً ومشتركاً بين البشر غير التحول والاختلاف (ص ٤٤).

يلاحظ أن كاتب المقال يشير هنا إلى الفرق بين القومية العربية ، وبين القومية في القرن الثامن عشر ، والقومية عند اليونان في عهد افلاطون ، ولكنه بعد ذلك يعمم الأمر تعمياً كلياً ، وينتهي إلى القول بأنه « لا شيء مشتركاً بين البشر غير التحول والاختلاف ».

وبديهي ان هذا القول يناقض قوله « ان ما يصح على العرب لا بد أن يصح على غيرهم » مناقضة تامة .

وهذا التناقض يظهر إلى العيان ، بوضوح أعظم فيما كتبه الدكتور سعدون حمادي في مقدمة كتاب ميشال عفلق ، تلخيصاً وتوضيحاً لأرائه السياسية :

هذا المفهوم للقومية (أي المفهوم الذي وضعه ونشره الاستاذ عفلق) . . . نقيض المفهوم القومي الاوروبي الذي يعتمد على المنطق المجرد ويعتبر أن تطور القوميات يجري حسب قواعد مشتركة ثابتة تصح على جميع الامم (ص ٤٤) .

* * *

خلاصة القول : ان الاستاذ ميشال عفلق يقدم لقرائه رأيين متناقضين ، في حقيقة القوميات :

فيقول مرة : لا توجد قواعد مشتركة ثابتة تصح على جميع القوميات .

ويقول مرة أخرى : ان ما يصح على العرب لا بد ان يصح على غيرهم ، فيشمل جميع القوميات .

انه يقدم الرأيين ، دون أن ينتبه إلى ما بينهما من تناقض تام .

وأما أنا ، فأعتقد أن الرأيين خاطئان في وقت واحد : أنا لا أسلم بأن كل ما يصح على العرب لا بد أن يصح على غيرهم .

ولكنني لا أسلم أيضاً بأنه لا يوجد شيء مشترك بين القومية العربية وبين القوميات الأخرى .

وأعتقد بأن هناك بعض القواعد المشتركة في تطور القوميات ، فأقول : ان اللغة والتاريخ ، هما العاملان الأساسيان في تكوين القوميات .

القومية العربية والقومية الاوروبية

يزعم ميشال عفلق : ان هناك « مفهوماً أوروبياً للقومية »، ولكن حركة البعث العربي توصلت إلى مفهوم جديد عن القومية ، يختلف عن المفهوم الأوروبي اختلافاً كبيراً .

والدكتور سعدون حمادي الذي كتب مقدمة لكتاب « في سبيل البعث » تلخيصاً وتقويماً لآراء ميشال عفلق ، قال فيما قاله ، ما يلي :

ان مفهوم القومية الموضح في هذا الكتاب . . هو نقيض المفهوم القومي الاوروبي الذي يعتمد على المنطق المجرد والذي يعتبر ان تطور القوميات يجري حسب قواعد مشتركة ثابتة ، تصح على جميع الأمم ، والذي يمثله الآن إلى حد ما الأستاذ ساطع الحصري . . . وبذلك جاء هذا المفهوم للقومية العربية جديداً تماماً ، وهو مفهوم منبثق من التجربة العربية ، ويرفض استخدام تجربة القوميات الاخرى لاكثر من الاطلاع والاستنارة واغناء الثقافة (ص ٧) .

إن هذه الكلمة تعزو إليّ رأياً لم أقل به أبداً ، كما انها تنم عن فهم خاطىء تماماً عن حقيقة الحركات القومية التي قامت في اوروبا أيضاً .

* * *

إني كنت رددت على هذه المزاعم ـ التي كانت خدعت بعض الشبان ـ في كتاب « حول القومية العربية ».

وسأنقل فيما يلي أهم نقاط الرد المذكور :

أولاً : أنا لا أعرف أن هناك قومية تعتمد على المنطق المجرد ، لا في أوروبا ، ولا في غير أوروبا .

ثانياً : أنا ـ شخصياً ـ لم أعتمد على « المنطق المجرد »، لا في أبحاثي القومية ولا في أبحاثي الأخرى .

ثالثاً : أنا لا أسلم بوجود « قوميات أوروبية » تتساوى في امرها جميع الشعوب التي تقطن قارة أوروبا : وتختلف بها عن جميع الشعوب التي تقطن خارج القارة المذكورة .

بل اعتقدت ـ ولا أزال أعتقد ـ بأن تطور القوميات جرى على انماط متنوعة ، حتى في القارة الأوروبية نفسها .

إن محاضراتي في « نشوء الفكرة القومية » توضح ذلك تمام الايضاح :

إن المحاضرات المذكورة كانت القيت في « قاعة الجمعية الجغرافية بالقاهرة بدعوة من كلية الآداب » في أوائل سنة ١٩٤٨ .

وقد قلت في المحاضرة الأولى التي كانت القيت بتاريخ (١٧/ ١/ ١٩٤٨) كما هو مصرح في كتابي المطبوع :

« ومما تجب ملاحظته في هذا الصدد ان نشوء فكرة حقوق القوميات لم يجر في كل البلاد على وتيرة واحدة ، بل انه جرى في مختلف البلاد على انماط متنوعة ، تختلف باختلاف الأحوال السياسية والاطوار الاجتماعية والعوامل التاريخية التي كانت قائمة فيها ».

« وعندما نستعرض تاريخ الحركات القومية في مختلف البلاد الاوروبية ، نجد أنفسنا أمام نماذج عديدة ، يختلف بعضها عن بعض بمعالم واضحة .

وأنا أرى من المفيد أن أشير هنا إلى أبرز هذه النماذج ، لاعطاء فكرة عامة عن سير الحركات القومية ، بمختلف مظاهرها ».

وبعد استعراض هذه النماذج استعراضاً عاماً ، شرحت ـ في المحاضرات التالية ـ تاريخ نشوء الفكرة القومية في كل من المانيا ، وبلغاريا ، ويوغوسلافيا ، واليونان ، ورومانيا ، والبانيا ، وبين الاتراك العثمانيين ، وفي الأخير ، تكلمت عن نشوء الفكرة القومية في البلاد العربية .

إن التفاصيل المسرودة في تلك المحاضرات تدل دلالة قاطعة على انها لم تعتمد

على المنطق المجرد ، كما انها لم تترك مجالاً للزعم بأن تطور القوميات يجري على نمط واحد ، في جميع البلاد .

إن مقارنة بسيطة بين ما جاء فيها عن نشوء الفكرة القومية في كل من المانيا وبلغاريا - مثلاً - تظهر إلى العيان الفروق العظيمة التي اتصف بها تطور الأمور في الأمتين المذكورتين .

واما مراجعة ما جاء فيها عن نشوء الفكرة عند الاتراك العثمانيين من ناحية ، وفي البلاد العربية من ناحية أخرى ، فانها تظهر فروقاً أعظم من ذلك أيضاً .

* * *

هذا ، ومن جهة الحركات القومية نفسها .

واما النظريات التي ظهرت بمناسبة هذه الحركات ، فهي أيضاً كانت متنوعة ومتعاكسة .

فإن الثلث الأخير من القرن التاسع عشر شهد التنازع الحاد والتصادم العنيف الذي قام بين نظرية الافرنسيين وبين نظرية الالمان . وقد انضمت إلى هاتين النظريتين المتعاكستين - خلال العقد الثاني من القرن الحالي - نظرية جديدة ، تختلف عنهما اختلافاً بيناً هي : النظرية الروسية .

فضلاً عن ذلك ، فإن القرن الحالي شاهد تطوراً غريباً في معنى كلمة « ناسيوناليزم » باعدها عن مدلولات القومية بعداً كبيراً .

إني كنت شرحت كل واحدة من النظريات الألمانية والفرنسية والروسية بتفاصيل وافية ، وناقشتها مناقشة علمية - على ضوء الوقائع التاريخية والأبحاث الاجتماعية - في كتابي « ما هي القومية » كما اني استعرضت تطور معنى كلمة « ناسيوناليزم » خلال القرن الحالي في أحد فصول كتابي « حول القومية العربية »[١٦] .

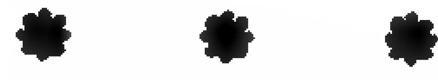
ولذلك كله ، أقول : ان ما جاء في الكلمة البعثية التي نقلتها في مستهل حديثي هذا ، يدل دلالة صريحة على أن ميشال عفلق - ومريديه - لم يكلفوا انفسهم عناء درس هذه الأمور دراسة جدية ، بل أصدروا أحكامهم الاعتباطية ، بعد نظرات خاطفة وسطحية .

* * *

(١٦) المصدر نفسه ، ص ٣١ - ٤٣ .

واما تعبير « المفهوم الأوروبي » الوارد في الكلمة المذكورة ، فانه يذكرني بكلمة « الافرنج » التي كان قد اعتاد الناس ـ حتى وقت قريب ـ أن ينعتوا بها الأوروبيين دون أن يميزوا بين البريطاني وبين اليوناني ـ مثلاً ـ أو بين الروسي والافرنسي ، أو بين السويدي وبين الاسباني .

وأعتقد أن تعبير « المفهوم القومي الأوروبي » الوارد في نظريات ميشال عفلق ليس أقل خطأ وسطحية ، عن تعبير « الافرنج » الذي كان شائعاً بين الناس .



يلوح لي ان آراء ميشال عفلق في قضايا القوميات في أوروبا لم تخرج عن نطاق النظريات السطحية حول وحدة ايطاليا والمانيا لأنه يقول ان القوميات الأوروبية ـ عندما تحررت ـ اندفعت إلى الاستعمار ، وإلى استعباد الشعوب المستضعفة .

ولكن ، قليلاً من البحث العلمي في هذه الأمور ، يكفي لاظهار ما في هذا الرأي من خطأ فاحش :

أولاً : ان أوروبا شاهدت العديد من الحركات القومية التي لم تقترن ، لا بالاستعلاء ولا بالاستعمار .

فإن الايرلنديين ـ مثلاً ـ تحرروا من الحكم البريطاني ، وثبتوا أركان قوميتهم ، بعد نضال عنيف وتضحيات هائلة ، ومع ذلك لم يجنحوا لا إلى التوسع ولا إلى الاستعمار .

ونستطيع أن نقول الشيء نفسه عن الفنلنديين وعن الألبان .

وقد أحصيت نحو عشر من الحركات القومية في أوروبا لم تقترن لا بالاستعلاء ولا بالاستعمار .

ثانياً : حتى أحداث المانيا وايطاليا ، لا تخول الباحث المنصف ، حق ربط الحركات القومية بالاستعمار .

لأن من الحقائق التي لا يمكن ولا يجوز تجاهلها : ان استعمار الاوروبيين لمختلف قارات العالم واستعبادهم لشعوبها المستضعفة كان قد بدأ واستشرى قبل القرن التاسع عشر وقبل وحدة ايطاليا والمانيا .

ان استعمار الهولنديين والبرتغاليين لسواحل المحيط الهندي وللجزر الاندونيسية ـ مثلاً ـ كان قد تم في أزمنة لا تسمح بربطها بالحركات القومية وبأحداث تحرر الشعوب ، بوجه من الوجوه .

صحيح ان الايطاليين أقدموا على الاستعمار بعد حركاتهم التحررية والتوحدية القومية . ولكن كان ذلك بعد مرور ثلاثة عقود من السنين على نجاح الحركات بتحقيق وحدة البلاد الايطالية . فضلاً عن أن ذلك قد حدث بعد ما كوّنت بريطانيا العظمى امبراطوريتها المشهورة « التي لا تغيب عنها الشمس » . . . وبعدما مدّت فرنسا مخالب استعمارها على بلاد كثيرة في القارات الامريكية والافريقية والآسيوية ، ولا سيما بعد أن رسخت سيطرتها على الجزائر التي تقع على ساحل البحر الأبيض المتوسط ووسعت نطاق احتلالها هناك حتى تونس التي تقع بالقرب من جزيرة صقلية الايطالية .

إننا نستطيع أن نقول نفس الشيء ، بالنسبة إلى المانيا أيضاً . فلا يجوز أن نربط حركات الاستعمار والاستعباد بالحركات القومية التي قامت في أوروبا في القرن التاسع عشر .

وأعتقد أن السبب الاصلي للغلط الذي انزلق إليه ـ ولا يزال ينزلق إليه ـ غير واحد من مؤلفينا في هذا المضمار ، هو : أحد الأمرين التاليين ، أو كلاهما معاً :

(أ) انهم تأثروا كثيراً بما كتبه الكثيرون من الفرنسيين والبريطانيين ضد الحركات القومية بوجه عام ، بسبب الخسائر الفادحة التي الحقتها بمصالح بلادهم ومطامعها الجشعة .

(ب) انهم لم ينتبهوا إلى التطور الذي حدث في معنى كلمة « ناسيوناليزم » في أوروبا ، وخلطوا بين مبدأ القوميات ، وبين خطط وأعمال الأحزاب والمنظمات اليمينية المتطرفة التي سمت نفسها باسم « ناسيوناليست » .

وأعتقد أن ما كتبته في كتاب « حول القومية العربية» عن معنى كلمة « ناسيوناليزم » يغنيني عن كل شرح وإيضاح في هذا المقام (ص ٣١ ـ ٤٣) .

* * *

وأؤكد : ان دراسة الوقائع دراسة علمية صافية ، لا تترك أي مجال لربط حركات الاستعمار والاستعباد بحركات تحرر القوميات الاوروبية ، وتبرهن على خطأ الآراء التي يبديها ميشال عفلق ومريدوه في هذا المضمار .

نظرتي إلى حزب البعث

نظرتي إلى حزب البعث

لقد رأيت سنة ١٩٤٥ أن أدرس مواقف الأحزاب السياسية من « العروبة »، وجمعت المناهج والدساتير العائدة إلى الأحزاب الستة عشر التي كانت قائمة في ذلك التاريخ في سوريا والعراق ولبنان .

وعندما استعرضت كل ما جاء فيها عن العروبة وعن الوحدة العربية ، وجدت أن حزب البعث العربي كان يتفوق على جميعها ، من هذه الوجهة ، تفوقاً كبيراً .

لتقدير مبلغ هذا التفوق على وجهه الصحيح ، يجدر بنا أن نلقي نظرات سريعة على المناهج المذكورة ، من زاوية العروبة :

(أ) ان اثنين من الأحزاب المذكورة كانا يعارضان الوحدة العربية معارضة صريحة : الحزب السوري القومي في سوريا ولبنان ، وحزب الكتائب في لبنان .

كان الحزب السوري القومي يعتقد بوجود قومية سورية قائمة بذاتها ، وينفي وجود قومية عربية ، ويتهجم على فكرة العروبة من أساسها .

واما حزب الكتائب اللبنانية ، فكان يقول ـ قبل كل شيء ـ بوجوب الحفاظ على كيان لبنان مستقلاً عن سائر البلاد العربية . ولكن جريدته ـ العمل ـ لم تكتف بذلك ، بل صارت تقول بوجوب بقاء سائر الدول العربية أيضاً مستقلة بعضها عن بعض . واسترسلت العمل على نشر هذه الفكرة خلال أزمة الأردن التي حدثت عقب مقتل الملك عبد الله ، بوجه خاص .

(ب) وكان هناك حزبان لبنانيان ، يلتزمان مبدأ الحفاظ على استقلال لبنان عن سائر البلاد العربية ، ومع ذلك يقولان بوجوب التعاون بينه وبينها ، دون أن يثيرا

قضية اتحاد أو عدم اتحاد سائر البلاد العربية :

حزب الاتحاد الجمهوري كان يقول : « يجب أن يحل التعاون الصادق الصحيح مكان التعاون الشكلي ، وأن يسود الاخلاص وصفاء النية ، العلاقات بين الدول العربية جميعاً ، على أن يظل لبنان ، من ضمن شخصيته سباقاً إلى ذلك .

الجبهة الاشتراكية الوطنية كانت تقول بوجوب « السعي لتجديد الجامعة العربية وجعل سياستها أكثر ايجابية ، ثم تدعيم العلاقات العربية في نطاق ميثاق الجامعة بتعزيز التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي . . »

(ج) أما الأحزاب الأخرى ، فكانت تعتبر العرب أمة واحدة ، وتقول انها يجب أن تتحد .

وفيما يلي أبرز ما جاء في مناهج الاحزاب المذكورة ، في أمر العروبة والوحدة العربية .

حزب عصبة العمل القومي (في سوريا ولبنان) يقول : « ان العرب أمة واحدة ـ الأمة العربية جسم اجتماعي واحد ، كل عضو فيه يقوم بوظيفته التي هي وحدها مقياس أفضليته ـ البلدان العربية بكليتها وطن عربي واحد » .

حزب الأمة الاشتراكي (في العراق) يقول : « يسعى الحزب إلى تنظيم العلاقات بين العراق والدول العربية الاخرى على أساس اتحاد سياسي Fédération يشملها جميعاً ، على أن يبدأ هذا الاتحاد بالدول التي ترغب الانتظام فيه . ويرى الحزب أن جامعة الدول العربية يجب أن تكون وسيلة لتحقيق هذا القصد .

الحزب الوطني الديموقراطي (في العراق) يقول : « يعمل الحزب على تحقيق اتحاد البلاد العربية بدولة اتحادية (فدرالية) » .

حزب الاتحاد الدستوري (في العراق) يقول : بوجوب العمل على « توثيق روابط الاخاء والتفاهم بين الدول والشعوب العربية وذلك بوضع وتشجيع المشروعات التي تستهدف تعزيز وتوسيع مختلف الصلات بين هذه الدول والشعوب وتكفل تقدمها وازدهارها وسيرها متحدة لاستعادة مجد الأمة العربية وانزالها المنزلة اللائقة بها بين أمم العالم المتمدن » .

حزب الاستقلال (في العراق) يقول : بوجوب العمل على « تعزيز الجامعة العربية وجعلها عاملاً في تكوين نظام اتحادي بين البلاد العربية . . » وبوجوب « العناية بالبلاد العربية كافة ولا سيما الأجزاء غير المستقلة منها وتمكينها من تقرير مصيرها وتحقيق استقلالها واتحادها مع دول الجامعة العربية » .

الحزب الجمهوري الديموقراطي (في سوريا) كان يصرح بما يلي :

« يعتبر الحزب القطر السوري جزءاً من الوطن العربي الأكبر ويدعو إلى أن تبذل الجمهورية السورية وسعها لنصرة القضية العربية العامة . ويرى الحزب في جامعة الدول العربية وسيلة تساعد على توثيق الصلات القومية والسياسية والاقتصادية والثقافية بين كافة الاقطار العربية ، وتمهد بذلك السبيل إلى الوحدة العربية الشاملة التي يجب أن تكون هدف العرب الاسمى ».

الحزب الوطني (في سوريا) كان يقول :

« ان العرب في انحاء وطنهم كافة أمة واحدة والسوريون جزء منها . وسياسة الحزب تقوم على هذا الأساس ـ ان الحزب يعمل على تمكين الروابط السياسية والاقتصادية والثقافية والتشريعية وغيرها بين أجزاء الوطن العربي ، توصلاً لتحقيق غاياته القومية على الوجه الصحيح ».

حزب الشعب (في سوريا) كان يقول :

« العرب في مختلف ديارهم أمة واحدة ذات كيان واحد تتوفر فيه عناصر الوحدة الشاملة من روحية وسياسية واقتصادية واجتماعية ـ وإلى أن تتحقق الوحدة المنشودة يرى الحزب أن يسعى إليها بالطريقتين التاليتين : أولاً ـ إقامة اتحاد دولي بين سوريا والاقطار العربية . وثانياً ـ اتخاذ الجامعة العربية وسيلة إلى توحيد السياسة الخارجية والتمثيل الخارجي ، وتوحيد قوى الدفاع . . . الخ ».

كما يقول الحزب بوجوب « السعي لتنظيم وتوجيه الرأي العام نحو الأهداف العربية المشتركة ، وذلك بايجاد الاتصال بين الأحزاب السياسية العاملة على تحقيق تلك الأهداف ».

الحزب العربي الاشتراكي (في سوريا) كان يقول :

« العرب أمة واحدة ، وعليهم أن يؤلفوا دولة واحدة في وطن عربي واحد » ـ «الحزب هيئة نضالية غايتها إذكاء الشعور القومي ، حتى يؤمن كل فرد برسالة الأمة العربية ، ويستعد للنضال في سبيل انشاء كيان عربي سليم ».

حزب البعث العربي (في سوريا) كان يقول :

« العرب أمة واحدة لها حقها الطبيعي في أن تحيا في دولة واحدة وأن تكون حرة في توجيه مقدراتها » ؛ « الوطن العربي وحدة سياسية اقتصادية لا تتجزأ ولا يمكن أي قطر من الأقطار العربية أن يستكمل شروط حياته منعزلاً عن الآخر » ؛ « حزب

البعث العربي حزب عربي شامل تؤسس له فروع في سائر الأقطار العربية ، وهو لا يعالج السياسة القطرية إلّا من وجهة نظر المصلحة العربية العليا » ؛ « مركز الحزب العام هو حالياً دمشق ، ويمكن أن ينقل إلى أي مدينة عربية أخرى ، إذا اقتضت ذلك المصلحة القومية ».

(ومما تجدر الاشارة إليه : ان الحزبين الأخيرين ، اندمجا سنة ١٩٥٣ ، وكونا حزباً واحداً ، سمي باسم « حزب البعث العربي الاشتراكي » وهو لا يزال يعمل إلى الآن بهذا الاسم).

* * *

ويتبين من كل ما تقدم :

أولاً ـ ان حزب البعث العربي لم يكن الوحيد في الدعوة إلى الوحدة ، كما يظن البعض ، وكما صار يدعي ذلك الكثيرون من البعثيين .

ثانياً ـ ان حزب البعث العربي كان يتفوق على سائر الأحزاب بالأمرين التاليين :

أ ـ ان المواد المتعلقة بالعروبة في دستور الحزب المذكور تبلغ اضعاف ما هو مسطور في دساتير الأحزاب الأخرى .

ب ـ ان حزب البعث العربي ، كان يتفرد في التصريح بأنه « حزب عربي شامل »، تؤسس له فروع في سائر الأقطار العربية ، وهو لا يعالج السياسة القطرية إلا من وجهة نظر المصلحة العربية .

* * *

بعد هذا الوصف العام للأحزاب السياسية التي كانت تعمل في ذلك التاريخ ، من وجهة اهتمامها بالعروبة ، لا بد لي من ذكر شيء عن موقفي من الأحزاب المذكورة .

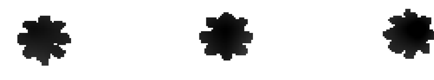
أنا لم انتسب إلى أي حزب كان ، لا في العراق ولا في سوريا . موقفي من الأحزاب السياسية كان ـ على الدوام ـ موقف الباحث والمتفرج ، بوجه عام ، ولم أترك هذا الموقف إلّا بالنسبة إلى الحزبين اللذين كانا يعارضان فكرة العروبة : كان من الطبيعي أن انتقد آراء ومذاهب الحزبين المذكورين ، وافندها بتفاصيل وافية في أبحاثي المتعلقة بالقومية العربية :

فقد نشرت انتقاداتي لآراء انطون سعادة مؤسس الحزب السوري القومي في كتابي العروبة بين دعاتها ومعارضيها[17] كما نشرت انتقاداتي على سلوك اخلاف انطون سعادة في كتابي « دفاع عن العروبة »[18] .

ونشرت ردودي على مزاعم جريدة « العمل » ـ لسان حال حزب الكتائب ـ في كتابي « العروبة بين دعاتها ومعارضيها »[19] .

وأما الأحزاب الأخرى ، فقد نشرت ما جاء في دساتيرها عن العروبة دون أن اعلق عليها[20] .

ومع هذا ، عندما قارنت (لنفسي) بين مناهج الأحزاب المذكورة ، فضلت حزب البعث العربي عليها جميعها .



إن تفضيلي لحزب البعث كان يقترن بشيء من العاطفة لأن مبادىء الحزب كان يتجاوب مع ما كنت أقوله في دروسي ومحاضراتي ومقالاتي ، وفي توجيهاتي التربوية .

ويظهر أن زعماء الحزب المذكور أيضاً كانوا يشعرون بوجود قرابة فكرية بيني وبينهم ، ولذلك أظهروا نحوي ثقة وصداقة في مناسبات عديدة :

ميشال عفلق ، عندما تولى وزارة المعارف ، بعد مقتل حسني الزعيم ، أرسل لي برقية يدعوني بها إلى دمشق ، لمساعدته في بعض الأمور ، مع اني ما كنت التقيت به قبل ذلك ـ على ما أذكر ـ سوى مرة واحدة .

وصلاح الدين البيطار ، عندما جاء إلى القاهرة ، خلال مذاكرات اتفاق الوحدة الثقافية ، أوعز إلى الوفد السوري أن يطلعني على مشروع الاتفاق ويأخذ رأيي فيه .

وأكرم الحوراني ، ارسل لي برقية ـ يوم اعلان الوحدة بين مصر وسوريا ـ قال فيها :

« في فجر هذا اليوم الباسم الذي يتحقق فيه الأمل بتحقيق وحدة القطرين العربيين ، نتطلع إلى الأحرار الملهمين الذين غذوا نفوس هذا الجيل بشعور القومية لنحيي فيهم روح الوطنية التي حملت هذا المشعل دون وهن . فلكم شكر الوطن ».

---

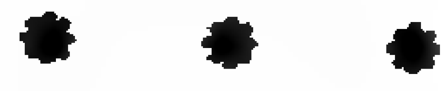
(١٧) الحصري ، العروبة بين دعاتها ومعارضيها، ص ٦٩ ـ ١٣٨ .

(١٨) ساطع الحصري ، دفاع عن العروبة (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٥٦) ، ص ١٥ ـ ٦٣ .

(١٩) الحصري ، العروبة بين دعاتها ومعارضيها ، ص ٦ ـ ٦٨ .

(٢٠) المصدر نفسه ، ص ١٤٩ ـ ١٧١ .

وبعد ذلك ، عندما جاء صلاح الدين البيطار إلى القاهرة وزيراً مركزياً للثقافة ، زرته وزارني مراراً ، وتوطدت بيننا أواصر الصداقة الشخصية .



يتبين من كل ما تقدم ، اني كنت أنظر إلى حزب البعث العربي الاشتراكي نظرة تقدير وتحبيذ ، بسبب المبادىء التي يدعو إليها ، دون أن استقصي الأعمال التي يقوم بها .

غير أن نظرتي هذه أخذت تتعكر بعد ذلك ، عندما اطلعت على طائفة من أقوال وتصرفات زعمائه .

إن أول ما استرعى انتباهي ، وأثار شكوكي ، من هذه الأقوال والتصرفات كان الحديث الذي أدلى به ميشال عفلق إلى الكاتب الفرنسي « بنوا مشان » .

هذا الكاتب كان قام بجولة استطلاعية في مختلف أقسام ما يسمونه « الشرق الأدنى »، ومن جملتها مصر ، وسوريا ، ولبنان ، والعراق ، والأردن ، والسعودية ، والكويت . والتقى في كل منها بزعماء السياسة فيها ، ونشر انطباعاته عن البلاد المذكورة ، مع الأحاديث التي حصل عليها من ساستها في كتاب عنونه بعنوان « ربيع عربي ».

وفي الكتاب المذكور بحث عن لقاء الكاتب مع ميشال عفلق .

خلال الملاقاة ، يتحدث ميشال عفلق عن تاريخ تفكيره ، وعن تاريخ تكوين حزبه ، ويقول في جملة ما يقوله :

ـ . . . لقد نظمنا الشبيبة في حلقات وفروع وقوماندوسات (يعني : فرق الفدائيين والمغاوير) . . .

ولكن عندما ذكر الكلمة الأخيرة ، يقاطعه الكاتب الافرنسي ، مستغرباً ومستفسراً :

ـ قوماندوس مسلح ؟ . . (يعني : فدائيين مسلحين ؟).

ويرد عليه ميشال عفلق :

ـ نعم . . . عندما استطعنا ذلك . . . (ص ٣٣٧) .

ان قول ميشال عفلق هذا قد صدمني صدمة شديدة ، عندما قرأته في الكتاب المذكور ، أكثر مما كان أثار استغراب مؤلف الكتاب ، عندما سمعه منه .

فرق الفدائيين ؟ فرق المغاوير المسلحين ؟

ما الحاجة إليها ، في أعمال حزب عقائدي ؟ ما هي المهام التي تستطيع أن تتولاها هذه الفرق في سبيل تحقيق أهداف حزب البعث العربي الاشتراكي ، في ظروف العالم العربي الحالي ؟ ولا سيما في عهد استشراء نوازع الأنانية والاقليمية استشراءها المعلوم ؟

إن فرق الفدائيين تستطيع أن تتولى مهمة اغتيال بعض الأشخاص . ولكن قضايا القومية العربية ـ وعلى رأسها قضية الوحدة العربية ـ ليست من الأمور المتمركزة في أيدي بعض الأشخاص ، حتى يمكن معالجتها عن طريق اغتيال هؤلاء ، وإزالتهم من الوجود .

إن اعمال الحزب العقائدي ـ في أحوالنا الحاضرة ـ يجب أن تتركز في ميدان المعنويات والنفسيات ، مثل : مكافحة نوازع الأنانية والاقليمية ، بث الايمان بوحدة الأهداف القومية ، والقضاء على روح القنوط والاستسلام . . . وكل ذلك بروح ثورية ، تواصل العمل وفق ما تقتضيه مبادىء الحزب الاساسية .

وغني عن البيان أن هذه الأمور كلها تحتاج إلى جهود الباحثين والواعظين المبشرين الذين يستطيعون أن يخاطبوا العقول والقلوب ويؤثروا في النفوس .

فيترتب على الحزب العقائدي أن يبذل أقصى الجهود لتكوين جماعات من هؤلاء وتزويدهم بالاسلحة المعنوية ، لا لتشكيل فرق من الفدائيين وتزويدهم بالاسلحة المادية .

إن فرق الفدائيين ، تستطيع أن تقضي على حياة بعض الأشخاص المضرين ، ولكنها لا تستطيع أن تقضي على نوازع الأنانية والاقليمية التي تقف سداً منيعاً دون توحد البلاد العربية .

إن الفرق المذكورة تستطيع أن تعمل الشيء الكثير في سبيل ايصال زعماء الحزب إلى سدة الحكم ، ولكنها لا تستطيع أن تعمل شيئاً في سبيل بث الايمان بوحدة الأمة العربية ، وإثارة روح التضحية في سبيل تحقيق الوحدة .

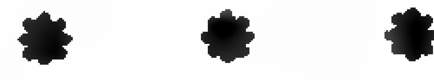
إذن ، ما هو المقصود من تشكيلات فرق الفدائيين في حزب البعث العربي الاشتراكي ؟

وربما كان للحزب تشكيلات سرية ، تعمل بجانب التشكيلات العلنية التي تختص بالأمور الفكرية والنفسية ، وربما كانت فرق الفدائيين جزءاً من تلك التشكيلات السرية . ولكن هذا النوع من التنظيم ، ينطوي على مهاوٍ ومزالق كثيرة ومتنوعة ، أهمها : انه يجعل زعماء الحزب « يظهرون غير ما يضمرون » ، وذلك

يفقدهم مزايا الصدق والصراحة ، ويدفع بهم إلى المواقف التي كثيراً ما تتصارع فيها إغراءات القوة مع مستلزمات الفكرة ، ويتغلب فيها الاهتمام بالقوى المادية على الاهتمام بالقوى المعنوية .

ومهما كان الأمر ، فإن كل ذلك يجعل من الصعوبة بمكان ، أن يحتفظ الحزب بعقائديته الأصلية .

خلاصة القول : ان تصريحات ميشال عفلق لمؤلف كتاب « ربيع عربي »، ولّدت في نفسي كثيراً من الشكوك في سلامة الخطط التي سار عليها حزب البعث العربي الاشتراكي ، في سبيل تطبيق المبادىء وتحقيق الأهداف التي أعلنها .

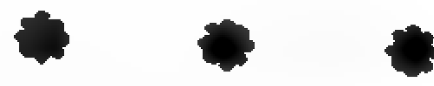


وهذه الشكوك ازدادت وتقوت ، ثم تحولت إلى ما يشبه اليقين ، عندما تيسر لي - بعد ذلك - أن أتصل بعدد غير قليل من الشبان السوريين ، في القاهرة ودمشق وحلب .

إذ علمت من اتصالاتي هذه ، ان حزب البعث العربي الاشتراكي - خلافاً لما كنت أظنه - ما كان استطاع أن يجتذب أكثرية الشبان المخلصين والمثقفين ، وذلك لأن زعماء الحزب عندما تولوا بعض الوزارات ، استرسلوا في العمل بروح التحزب ، في أمور تعيين الموظفين وترقيتهم . كما أن الموظفين البعثيين صاروا يعملون لصالح الحزب أكثر مما يعملون للصالح العام ، وصار الكثيرون ينتمون إلى الحزب ، ويدافعون عنه ، بقصد الانتفاع من الانتساب ، دون أن يؤمنوا بمبادئه إيماناً راسخاً . وكل ذلك أفقد الحزب الشيء الكثير من سمعته .

وصار الكثيرون من الشبان يُعرضون عن الحزب ، ليس اعتراضاً على مبادئه الأصلية ، بل استنكاراً لأعماله التحزبية .

ولهذه الأسباب ، قوبل قرار « حل الحزب في سوريا » - عند قيام الوحدة بين سوريا ومصر - بالارتياح العام ، والترحيب التام ، بين سواد الناس ، وبين معظم بيئات المثقفين ، على حد سواء .



وأما الأحداث التي توالت بعد ذلك - من الاستقالة الجماعية التي قدمها الوزراء البعثيون ، والدعاية المعادية لجمال عبد الناصر التي تولاها ميشال عفلق من بيروت ، إلى التوقيع على وثيقة الانفصال في دمشق . . . فقد أظهرت أن أعمال قادة حزب البعث كانت في واد ، والمبادىء التي كانوا أعلنوها ، والتي كانوا نالوا التأييد والعطف من أجلها ، في واد آخر .

إن انصـرافهم الكلي إلى « التنـظيم الحزبي » ـ الـذي صاروا يسمـونه « التنـظيم الشعبي » ـ طغى على اهتمامهم بالعمل العقائدي ، طغياناً تاماً .

انهم لم يقولوا « العروبة أولا » : بل صاروا يقولون ـ بكل تصرفاتهم ـ « الحزب أولاً » .

انهم لم يجعلوا « الحزب في خدمة القومية العربية » بل جعلوا « القومية العربية في خدمة الحزب ».

* * *

هـذا ، ومقـالات ميشـال عفلق المنشـورة في كتـابـه « في سبيـل البعث » ـ التي اطلعت عليها ودرستها بعد الانفصال أظهرت لي : ان بواعث هـذا الانحراف الخـطير كانت تعمل في نفسية مؤسس الحزب منذ البداية .

انه كان يريد أن يكتسب « مريدين » يطيعونه إطاعة عمياء ـ ويعملون دون وعي وتفكير ـ عوضاً عن أن يسعى إلى تنشئة « مؤمنين » يخدمون القوميـة العربيـة عن وعي وإخلاص .

* * *

وأما تصرفات قادة حزب البعث بعد ثورة ٨ آذار ، فقد أوصلت هذه الانحرافات إلى الحد الأقصى .

أنا لا أرى لزوماً لإطالة الكلام هنا عن هذه الأمـور ، لأن فصول هـذا الكتاب قد تولت هذه المهمة بتفاصيل وافية .

غير اني أرى من المفيد أن أضيف إلى كل ما سبق ، الملاحظتين التاليتين :

(أ) لقـد كتب ميشال عفلق في مقالته « في القومية العربية » العبارات التالية :

جعل القومية فكرة تعتنق ، يضيف إلى طـائفة العـرب طائفـة جديـدة ، ويضع على النفـس العربية طلاء فوق القشور الموجودة التي تغشاها ، ويزيدنا تفرقـة ويباعـد ما بين التجانس وبيننا (ص ٤٤)

أفليس من أغـرب الغرائب أن ميشـال عفلق الذي كـان يعتـرض عـلى « جعـل القومية العربية فكرة تعتنق »، بكل هذه الصراحة وبكل هذه الشدة ، انتهى إلى جعل القومية « حزبية » ينتسب إليها أو يطرد منها حسب أهواء زعمائها ! حـزبية ، تتعـرض

إلى ما تتعرض إليه الأحزاب ـ ولا سيما في البلاد التي لم تستكمل بعد تربيتها الاجتماعية والسياسية ـ من ضروب المساومات والمناورات ، والأحقاد والأطماع !.. ولم ينتبه إلى أن ذلك يزيد التفرقة ويباعد التجانس ، حتى بين المؤمنين بالقومية العربية حق الإيمان !



(ب) وقد كتب ميشال عفلق في كتابه « معركة المصير الواحد » ـ في أواخر سنة ١٩٥٦ ـ العبارات التالية :

أما عبد الناصر ، فهو في شخصه ونفسيته وتفكيره والنظام الذي أوجده والاتجاه الذي اعتنقه واخلص له والقاعدة المنظمة المتينة التي ركز عليها هذا الاتجاه والتي هي نظام الحكم في مصر كنواة جبارة ومنطلق فعال لاستقطاب نضال الشعب في كل مكان واجتذاب كل عناصر الخير والقوة والتقدم الكامنة والمتناثرة في هذا الشعب : ان جمال عبد الناصر هو فعلاً وبالذات موضوع وهدف لهذه المعركة الفاصلة التي يشنها الغرب الاستعماري ، من خلال شخصه على العرب وحريتهم ووحدتهم وتقدمهم (ص ١١١) .

أفليس من الغريب ، أن يشرع ميشال عفلق في مهاجمة جمال عبد الناصر قبل أن يمضي على كتابة هذه العبارات أكثر من ثلاثة أعوام !.. ناسياً انه كان قال ان الغرب الاستعماري يتهجم من خلال شخص عبد الناصر على وحدة العرب وتقدمهم !

فضلاً عن ذلك ، كان كتب ميشال عفلق في المقالة نفسها ، بعد العبارات الآنفة الذكر ، ما يلي :

لو زال عبد الناصر ، فإن ذلك سيرجع بالعرب عشرات السنين إلى الوراء ، إلى زمن الاحتلال والتجزئة والفساد والانحلال . لأن سياسة عبد الناصر الاستقلالية العربية قد رفعت قضية العرب وامكانياتهم درجات حاسمة إلى فوق ، ونقلتها إلى المستوى الجدي الذي يفصل فصلاً حاسماً لا لبس فيه بين الأوضاع الراهنة الفاسدة التي هي سبب ضعف العرب وسيطرة الاستعمار ووجود اسرائيل ، وبين الحياة والأوضاع الجديدة التي يتطلع إليها العرب والتي توفر لهم من أسباب القوة ما يكفل تحررهم ووحدتهم (ص ١١١).

أفليس من الغريب أن ينسى ميشال عفلق وحزبه كل ذلك ، وأن تتولى جريدة البعث ، وإذاعة دمشق ـ هذه الأيام ـ مهاجمة « حكم عبد الناصر »، من بدايته إلى

نهايته ، مع سلسلة من الاكاذيب والمفتريات !



هذا ، وقد كتب ميشال عفلق ما يلي ، في المقالة المذكورة نفسها ، بعد الفقرات الآنفة الذكر :

هذا ما أدركه الاستعمار منذ البدء ، ومنذ أن لمس التجاوب العميق بين سياسة عبد الناصر وبين اندفاعات الشعب العربي في كل قطر . ولكن الفئات الرجعية المتآمرة في الأقطار العربية ظلت إلى ما قبل أيام تنكر هذه الحقيقة وتكابر فيها ، وتتجاهل القفزة التاريخية التي حققها عبد الناصر في حياة الأمة العربية في هذه المرحلة (ص ١١٢).

أفليس من الأمور التي لا بد من تسجيلها على قادة حزب البعث : انهم انضموا في هذا المضمار إلى « الفئات الرجعية المتآمرة » ـ التي أشار إليها أمينهم العام في مقالته هذه ـ وصاروا « ينكرون هذه الحقيقة ويكابرون فيها ويتجاهلون القفزة التاريخية التي حققها جمال عبد الناصر في حياة الأمة العربية » ، متناسين كل ما كان كتبه ميشال عفلق في هذه القضايا .

الاعمال القومية لساطع الحصري

طبعة خاصة يصدرها
مركز دراسات الوحدة العربية

١ ـ آراء واحاديث في الوطنية والقومية
٢ ـ أحاديث في التربية والاجتماع
٣ ـ صفحات من الماضي القريب
٤ ـ العروبة بين دعاتها ومعارضيها
٥ ـ محاضرات في نشوء الفكرة القومية
٦ ـ آراء واحاديث في العلم والاخلاق والثقافة
٧ ـ آراء واحاديث في القومية العربية
٨ ـ آراء واحاديث في التاريخ والاجتماع
٩ ـ العروبة اولاً!
١٠ ـ دفاع عن العروبة
١١ ـ في اللغة والأدب وعلاقتهما بالقومية
١٢ ـ حول الوحدة الثقافية العربية
١٣ ـ ما هي القومية
١٤ ـ حول القومية العربية
١٥ ـ الاقليمية جذورها وبذورها
١٦ ـ ثقافتنا في جامعة الدول العربية
١٧ ـ ابحاث مختارة في القومية العربية

ثقافتنا
في جامعة الدول العربية



مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة التراث القومي

الاعمال القومية لساطع الحصري: (١٦)

ثقافتنا
في جامعة الدول العربية

ابو خلدون ساطع الحصري

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

مركز دراسات الوحدة العربية

ص.ب.: ٦٠٠١ ـ ١١٣ ـ تلفون ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤
برقياً: «مرعربي»ـ تلكس: ٢٣١١٤ مارابي ـ بناية «سادات تاور» ـ شارع ليون
بيروت ـ لبنان

طبعة خاصة(*)

بيروت: حزيران / يونيو ١٩٨٥

(*) نشر هذا الكتاب لأول مرة عام ١٩٦٤ .

المحتويـــات

٢٤٥٦ - ١٦

القسم الثاني

نظرات انتقادية في أعمال

الادارة الثقافية بجامعة الدول العربية

القسم الثالث

معهد الدراسات العربية العالية :

وصف وانتقاد

١٦ - ٢٤٥٨

مقدمة

عندما نشرت «حولية الثقافة العربية» الأولى، صدَّرتها بمقدمة، أوضحت فيها الخطة التي رسمتها لها، والغاية التي توخيتها منها، وبعد ذلك صرحت بأني:

« وصفت الأحوال الراهنة كما هي، وصفاً علمياً حيادياً، دون أن أسمح لنفسي بإبداء رأيي الشخصي فيها، لا استحساناً ولا استهجاناً. وذلك لاعتقادي بأن للنقد ميادين ومناسبات أخرى، غير صحائف هذه الحولية - التي تصدر باسم الادارة الثقافية لجامعة الدول العربية -، والتي يترتب عليها أن تصف الأحوال الثقافية كما توصف خصائص الأرض والمناخ في كتب الجغرافيا الطبيعية».

وقد كررت التصريح المذكور - مع المقدمة نفسها - في السنوات التالية من الحولية أيضا.

وعندما أصدرت السنة الرابعة من «حولية الثقافة العربية» - معتزماً التوقف عندها - قلت في بداية المقدمة الخاصة التي كتبتها لها - بتاريخ ١٠/١٠/١٩٥٣:

« هذه الحولية الرابعة، هي خاتمة حوليات الثقافة العربية التي أخذت على عاتقي مهمة تأليفها، كما قلت، في نهايتها، قبل نحو خمسة أعوام».

« غير أني، في هذه اللحظة التي أتحرر فيها من أعباء تأليف هذه الحوليات، أشعر بأنه يترتب عليَّ واجب آخر، وهو: نقد هذه الأوضاع، وابداء رأيي فيها، مع اقتراح التدابير الكفيلة بإصلاحها.

« إني أشعر بهذا الواجب، وأتمنى - بكل جوانحي -، أن أجد في المستقبل

١٦ - ٢٤٦٠

متسعاً من الوقت ، بين أشغالي الثقافية الأخرى ، لتأدية هذا الواجب أيضاً » .

ولكن ، بعد ثلاث سنوات ، رأيت أن أصدر مجلداً خامساً من الحولية ـ خلافا للقرار الذي كنت أعلنته في الحولية الرابعة ـ على أن أجمع فيه تحولات السنوات الثلاث التي مرت منذ صدور الحولية الأخيرة .

وقلت في المقدمة التي كتبتها للحولية المذكورة ، بتاريخ ١٩٥٦/١١/١٥ :

« وقد اتبعت فيها الخطة الأساسية التي كنت شرحتها في مقدمة الحولية الأولى : سرد الأوضاع والنظم كما هي ، دون نقدها بوجه من الوجوه .

« ولا حاجة إلى البيان أن ذلك لا يعني أني لم أجد فيها ما يستوجب النقد ، بل ، بعكس ذلك ، إن الأوضاع والنظم المذكورة أثارت في ذهني كثيراً من الملاحظات والانتقادات . إلا أني لم أسمح لنفسي بدرج شيء منها في هذه الحولية ، لأني اعتقد أن ذلك يجب أن يكون موضوع كتاب خاص ، أتمنى أن أجد فرصة لنشره في المستقبل » .

ويتبين من كل ما سبق ، أني عندما كنت أشتغل بتأليف الحوليات، واجمع ما احتاج إليه من المصادر والوثائق ، لوصف النظم والمناهج المقررة في مختلف البلاد العربية ، كنت أجد فيها كثيراً من الأمور التي تحتاج إلى نقد وإصلاح . ولكني كنت امتنع عن نشر شيء من ملاحظاتي عليها ، مع شعوري بأن « النقد » أيضا « واجب » يترتب عليّ أن أسعى إلى تأديته في مستقبل الأيام .

إني أنشر اليوم الأبحاث التالية ، بغية تأدية « جزء » من ذلك الواجد .

أقول : « تأدية جزء من الواجب » . لأني لم أحاول فيها تشميل نطاق انتقاداتي على جميع مؤسسات الثقافة والتربية والتعليم القائمة في مختلف البلاد العربية ، بل حصرت بحثي في الأعمال الثقافية التي تقوم بها أجهزة « جامعة الدول العربية » .

وذلك لأن أوضاع ونظم الثقافة والتربية والتعليم في معظم البلاد العربية تغيرت وتطورت كثيراً منذ صدور الحولية الخامسة ، سنة ١٩٥٧ . فأصبح من الضروري درسها ووصفها من جديد ، قبل الاقدام على ابداء الرأي فيها ؛ وهذا ما لم أستطع أن أفعله في الحالة الحاضرة .

ولكن ، أحوال أجهزة الثقافة التابعة لجامعة الدول العربية لم تتغير تغيراً كبيراً ،

منذ التاريخ المذكور : فضلا عن أن عملي بها ـ سابقاً مدة غير قصيرة من الزمن(*) ـ كان حملني على تدوين غير قليل من ملاحظاتي عليها في مذكرات رسمية ، كما أنه سهل عليّ تتبع التطورات التي طرأت عليها إلى الآن ، وجعلني قادراً على أن أبدي آرائي الانتقادية والاصلاحيَة فيها ، مع وصف أحوالها وأعمالها ، بما يلزم لذلك من الدقة والتفصيل .

ولذلك أقدمت على نشر هذه الأبحاث الانتقادية الخاصة بأعمال جامعة الدول العربية في ميدان الثقافة ، متمنياً أن تكون بمثابة « الحلقة الأولى » من « سلسلة أبحاث » تتضمن آرائي الانتقادية في سائر مؤسسات الثقافة والتربية والتعليم في مختلف البلاد العربية .

١٥ / ٧ / ١٩٦١

أبو خلدون
ساطع الحصري

(*) لقد توليت مستشارية الادارة الثقافية سنة ١٩٤٨ ، واستقلت منها في أواخر سنة ١٩٥٠ . وتوليت مديرية معهد الدراسات العربية العالية ـ مع استاذية «القومية العربية» فيه ـ عند تأسيسه سنة ١٩٥٣ ، واستقلت من مديريته سنة ١٩٥٦ ومن أستاذيته سنة ١٩٥٧ .

٢٤٦٢ ـ ١٦

القسم الأول

نظرات عامة في المعاهدة الثقافية
وأجهزة التعاون الثقافي بين البلاد العربية

تحضير المعاهدة الثقافية

- ١ -

معلوم أن جامعة الدول العربية تأسست في اليوم الثاني والعشرين من شهر آذار (مارس) سنة ١٩٤٥. ففي اليوم المذكور وقع على ميثاقها مندوبو الدول العربية السبع - التي كانت «مستقلة» في ذلك التاريخ، وهي: المملكة الأردنية، والجمهورية السورية، والمملكة العراقية، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية اللبنانية، والمملكة المصرية، والمملكة اليمنية[١].

إن المادة الثانية من «ميثاق جامعة الدول العربية» قسمت الأمور التي يجب على الدول المشتركة في الجامعة أن تتعاون فيها «تعاوناً وثيقاً، بحسب نظم كل دولة منها ونظمها» إلى ستة أقسام:

(أ) الشؤون الاقتصادية والمالية.
(ب) شؤون المواصلات.
(ج) الشؤون الثقافية.
(د) شؤون الجنسية والجوازات.
(هـ) الشؤون الاجتماعية.
(و) الشؤون الصحية.

---

(١) وقد انضمت الى الجامعة المذكورة ووقعت على ميثاقها، الدول العربية التي استقلت بعد ذلك: السودان في ١٩٥٦/١/١٩؛ ليبيا في ١٩٥٦/٣/٢٨؛ المغرب وتونس في ١٩٥٨/١٠/١، والكويت في ١٩٦١/٧/٢٠.

ونصت المادة الرابعة من الميثاق على أنه «تؤلف لكل من الشؤون» الستة المذكورة «لجنة خاصة، تمثل فيها الدول المشتركة في الجامعة. وتتولى هذه اللجان وضع قواعد التعاون ومداه وصياغتها في شكل مشروعات اتفاقات تعرض على المجلس للنظر فيها، تمهيداً لعرضها على الدول المذكورة».

«واللجنة الثقافية» كانت إحدى هذه اللجان الستّ التي تألفت، وفق أحكام ميثاق جامعة الدول العربية.

ومما يجدر ذكره في هذا المضمار: إن اللجنة المذكورة كانت اسبق اللجان إلى العمل الجدي، وأنشطها في الإنتاج الفعلي، خلال السنوات الأولى من تأسيس جامعة الدول العربية.

لأنها سارعت إلى العمل بنشاط، خلال اجتماعات «اللجنة التحضيرية لمؤتمر جامعة الدول العربية»، وأعدت مشروع معاهدة ثقافية قدمته إلى اللجنة المذكورة، مع مذكرة إيضاحية.

ومجلس جامعة الدول العربية، وجد المشروع جاهزاً أمامه، في بداية دورة انعقاده الأول، وأقر المعاهدة ـ بعد إدخال بعض التعديلات على المشروع في ١٩٤٥/١١/٢٧.

وهذه كانت أولى المعاهدات التي تم عقدها بين دول الجامعة العربية.

ـ ٢ ـ

ندرج فيما يلي «مشروع المعاهدة الثقافية» الذي اعدته اللجنة الثقافية، مع المذكرة الايضاحية التي ارفقتها به:

أ ـ المذكرة الايضاحية

إلى حضرة صاحب الدولة رئيس اللجنة التحضيرية لمؤتمر جامعة الدول العربية.

إن اللجنة الثقافية لجامعة الدول العربية المكونة من ممثلين عن دول سورية وشرقي الأردن والعراق ولبنان ومصر، والمجتمعة عملاً بقرار اللجنة التحضيرية لجامعة الدول العربية قد عقدت اجتماعها الأول في اليوم العاشر من شهر كانون الثاني/ يناير ١٩٤٥ وألفت من بين أعضائها لجنة فرعية تضم ممثلاً من كل دولة لإعداد المشاريع وعرضها على الهيئة العامة للجنة. وقد عقدت اللجنة الفرعية خمسة اجتماعات واللجنة العامة أربعة اجتماعات. وأدت الأبحاث إلى وضع مشروع معاهدة ثقافية بين دول

الجامعة العربية قبلته اللجنة الثقافية بالاجماع وقررت رفعه إلى اللجنة التحضيرية لجامعة الدول العربية كما قررت رفع هذه المذكرة الايضاحية تضمنها ملاحظاتها على بعض مواد مشروع المعاهدة وتوصيات اخرى استحسنت تقديمها إلى جانب المشروع.

(١) مشروع المعاهدة

ينقسم مشروع المعاهدة إلى قسمين: أولهما يبحث في إنشاء أداة دائمة للتعاون الثقافي بين دول الجامعة العربية (المواد ١ إلى ٩) والثاني يبحث في القواعد العامة للتعاون الثقافي وطرائقه ومداه (المواد من ٩ الى ٢٤).

أما فيما يتعلق بأداة التعاون الثقافي فقد ذهبت لجنتنا إلى وجوب تأليف هيئة واسعة تضم فريقاً من رجال الفكر يمثلون مختلف النواحي الثقافية في البلاد العربية تدعى باسم اللجنة الثقافية لجامعة الدول العربية. وتجتمع مرتين في السنة على الاقل. ولها رئيس وأمين سر يعينهما مجلس الجامعة وتختص بدراسة المبادىء العامة للتعاون الثقافي ورسم الخطط لتنظيمه على أن تتقدم بقراراتها باعتبارها توصيات للحكومات العربية تصبح ملزمة لمن يقبلها من هذه الدول.

ويقوم إلى جانب هذه الهيئة مكتب دائم يتولى تحضير الموضوعات للجنة الثقافية والعمل على تنفيذ ما توافق عليه الدول العربية من قرارات وبوجه عام القيام بكافة الشؤون ذات الصبغة التنفيذية. ويتألف هذا المكتب من رئيس اللجنة وأمين سرها ومن مندوب دائم عن كل من الدول العربية وبذلك تكون قد توفرت فيه عناصر الاستمرار والشعور بالمسؤولية. وقد حرصت لجنتنا على ان تربط اداة التعاون الثقافي بمجلس الجامعة، فرأت أن يعين هذا المجلس رئيس اللجنة والمكتب وأن يقدم الرئيس إلى المجلس تقريراً سنوياًعن أعمال هاتين الهيئتين وأن تكون ميزانيتهما داخلة في ميزانية الجامعة. ولكن لما كان عمل هذه الأداة الثقافي والتعليمي يقتضي الاتصال الدائم بحكومات الدول العربية فقد رأت لجنتنا تيسيراً للعمل أن يتاح لأداة التعاون الاتصال المباشر بالحكومات في الشؤون الداخلة في وظائفها. الأمر الذي يضمن نشاط العمل والاقتصاد في الوقت.

ورغبة في تسهيل مهمة أداة التعاون واتصالها اتصالاً دائماً برجال الفكر في كل بلد على أوسع نطاق ممكن، رأت لجنتنا أن تنشأ في كل دولة هيئة محلية تكون مهمتها العناية بشؤون التعاون الثقافي بين الدول العربية وترك الحرية لكل دولة في كيفية تأليف هذه الهيئة.

على أن اللجنة بالاضافة إلى ما ورد في المشروع المذكور توصي بالامور الآتية:

١ ـ رئيس اللجنة والمكتب: ترى اللجنة أن يختار الرئيس من بين كبار رجال الفكر ممن يتمتعون في العالم العربي بنفوذ أدبي واسع وممن عرفوا بالخبرة والاختصاص في الشؤون الثقافية.

٢ ـ الأعضاء: توصي اللجنة أن يكون اعضاء اللجنة الثقافية كلهم أو بعضهم، من هيئة التعاون الثقافي المحلية، وأن يحرص في انتدابهم على عنصر الاستمرار فلا يتناولهم التبديل إلا إذا استدعت الضرورة ذلك. وعلى كل حال لا يجوز أن يشملهم التبديل جميعاً بين اجتماع وآخر.

٣ ـ الهيئة المحلية: رأت اللجنة أن تترك لكل دولة الحرية في كيفية تأليف هيئة التعاون الثقافي في بلدها، على انها توصي أن يكون احد اعضاء هذه الهيئة المحلية الموظف المختص بشؤون التعاون الثقافي في وزارة المعارف.

(٢) قواعد التعاون الثقافي ومداه

لما كان بين قواعد التعاون الثقافي بضعة امور نضجت دراستها، فقد نصت المعاهدة عليها، ليمكن تنفيذها فور إبرام مشروع المعاهدة. غير أن هناك أموراً تتطلب دراسة عميقة وواسعة باعتبارها أساساً لأعمال أداة التعاون الثقافي، ومن جملة هذه الأمور التي يجب دراستها قبل سواها ما يأتي:

(أ) دراسة مقارنة لأوضاع التعليم ونظمه ومناهجه ومشاكله في البلاد العربية.

(ب) إحصاء لجميع الموارد الثقافية في جميع البلاد العربية يشمل إحصاء جميع دور الكتب العامة ودور النشر والطباعة والنشرات الدورية من جرائد ومجلات عامة أو إختصاصية، وإحصاء واسع لرجال العلم والأدب مع آثارهم ليتسنى للجنة الاستعانة بمن تحتاج إليه منهم في المستقبل.

(ج) دراسة مشكلة تعميم التعليم بين طبقات الشعب في البلاد العربية واتخاذ أنجع الوسائل لمكافحة الأمية والقضاء عليها في أقرب وقت.

(د) اتخاذ الوسائل اللازمة لتأسيس جامعة علمية عربية.

(٣) إبرام مشروع المعاهدة

ترجو اللجنة الثقافية أن تنتهز الدول العربية فرصة الاجتماع القادم للجنة التحضيرية فتقر مشروع المعاهدة الثقافية وتتخذ الاجراءات اللازمة لابرامه من كل دولة، ليشرع في جمع اللجنة الثقافية وتأليف المكتب الدائم بالسرعة الممكنة.

١٦ ـ ٢٤٦٩

(٤) محطة اذاعة عربية

توصي اللجنة بإنشاء محطة إذاعة مرتبطة بمجلس جامعة الدول العربية. وتقترح احالة ذلك للجنة الدعاية لدراسته.

هذه هي الأمور التي رأت لجنتنا تقديمها إلى جانب مشروع المعاهدة، وإني ورفاقي أعضاء اللجنة مغتبطون لما تجلى في جو المناقشات من اتفاق تام في وجهات النظر، الأمر الذي نمّ عن وحدة الشعور لدى رجال الفكر في البلاد العربية، وهي إذ ترفع تقريرها تتمنى على الله أن يجمع كلمة رجال العرب.

ب ـ مشروع المعاهدة الثقافية بين دول الجامعة العربية

إن الدول الموقعة رغبة منها في توحيد اتجاهاتها العامة وتوثيق التعاون بينها في الشؤون الثقافية وزيادة التقارب الذهني والتآلف الروحي بين أبناء البلاد العربية والعمل على تعميم التعليم ورفع المستوى الثقافي العام لشعوبها قد اتفقت على ما يأتي:

مادة ١ ـ تنشأ أداة دائمة لتحقيق التعاون الثقافي بين الدول العربية ولتنفيذ القواعد التي تتضمنها هذه المعاهدة. وتتألف هذه الأداة من:

أ ـ لجنة عامة تسمى «اللجنة الثقافية لجامعة الدول العربية».

ب ـ مكتب دائم يسمى «مكتب التعاون الثقافي لجامعة الدول العربية».

مادة ٢ ـ تؤلف اللجنة الثقافية من رئيس وسكرتير عام يعينهما مجلس الجامعة بالشروط التي يضعها للتوظيف فيه، الأول لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، والثاني لمدة غير محدودة. ومن مندوبين يمثلون كل دولة من الدول الداخلة في الجامعة بحيث لا يزيد عدد مندوبي كل دولة على خمسة ومع مراعاة أن يكون لكل دولة صوت واحد.

وتعقد هذه اللجنة اجتماعات دورية في مختلف البلدان العربية، ويعين المكتب الدائم موعد كل اجتماع ومقره بشرط أن يعقد اجتماعان على الأقل في كل سنة.

مادة ٣ ـ يؤلف المكتب الدائم للتعاون الثقافي من رئيس وسكرتير، هما رئيس وسكرتير اللجنة الثقافية، ومن مندوب دائم عن كل دولة من دول الجامعة يكون احد مندوبيها في اللجنة الثقافية. ويكون مقره السكرتارية الدائمة للجامعة العربية.

مادة ٤ ـ تختص اللجنة الثقافية ببحث نواحي التعاون الثقافي بين دول الجامعة ورسم الخطط العامة لتحقيقه ودراسة المسائل الثقافية والتعليمية المتشابهة في البلاد العربية واقتراح المبادىء العامة التي تسترشد بها الدول العربية في حل تلك المسائل.

ومراجعة المبادىء والخطط على ضوء النتائج التي تسفر عنها التجربة ومقتضيات التطور. على ان تتقدم اللجنة الى الحكومات العربية بتوصيات تنطوي على مشروعات أو اتفاقات ثقافية في هذه الشؤون.

مادة ٥ - يختص مكتب التعاون الثقافي بما يأتي:

أولا: جمع المعلومات والاحصاءات عن الشؤون الثقافية والتعليمية وتطوراتها في مختلف البلاد العربية وابلاغ تلك المعلومات والاحصاءات الى حكومات دول الجامعة العربية، ونشر ما يرى نشره منها.

ثانيا: تحضير الموضوعات التي تدخل في برنامج أعمال اللجنة الثقافية.

ثالثا: اتخاذ الوسائل الكفيلة بتنفيذ ما توافق عليه دول الجامعة من المبادىء والقواعد لتنظيم التعاون الثقافي بينها والقيام بما تعهد به اللجنة الثقافية اليه من الأعمال.

وعلى المكتب أن ينظر فيما يرد عليه من الاقتراحات من مختلف الهيئات والأفراد ويعرض على اللجنة الثقافية ما يدخل في اختصاصها.

وله في حدود اختصاصه ان يتصل بالافراد والهيئات والسلطات المختصة في أية دولة من الدول العربية، كما أن له أن يتقدم بتوصيات للحكومات العربية.

وعليه أن يقدم تقريراً عن أعماله إلى اللجنة الثقافية عند كل اجتماع لها.

مادة ٦ - لكل من اللجنة والمكتب أن يبحث الموضوعات الداخلة في اختصاصه بنفسه أو يستعين على بحثها بالخبراء، كما أن لهما أن يؤلفا لجاناً لبحث موضوعات معينة.

مادة ٧ - يضع كل من اللجنة والمكتب نظامه الداخلي.

مادة ٨ - رئيس اللجنة والمكتب هو واسطة الاتصال بينهما وبين مجلس الجامعة وعليه أن يقدم للمجلس تقريرا مفصلا عن أعمال هاتين الهيئتين في كل سنة. كما أن عليه أن يعرض على مجلس الجامعة الميزانية السنوية التي يعدها المكتب لنفسه وللجنة الثقافية لادماجها في ميزانية الجامعة بعد اقرارها.

مادة ٩ - تتفق دول الجامعة العربية على أن تشكل كل منها هيئة محلية تكون مهمتها العناية بشؤون التعاون الثقافي بين الدول العربية. وتترك لكل دولة الحرية في كيفية تشكيل هذه الهيئة.

مادة ١٠ ـ توافق دول الجامعة العربية على تبادل المدرسين والاساتذة بين معاهدها العلمية بالشروط العامة أو الفردية التي تتفق عليها وعلى أن تعتبر مدة الخدمة لمن كان موظفاً حكومياً من المدرسين أو الاساتذة الذين يشملهم التبادل كأنها خدمة في حكومته مع حفظ حقه من حيث المنصب والترقية والتقاعد.

مادة ١١ ـ توافق دول الجامعة العربية على تبادل الطلبة والتلاميذ بين معاهدها العلمية وقبولهم في الفصول المناسبة على قدر ما يتوافر لدى كل منها من أمكنة الدراسة ومع مراعاة النظم المتبعة في تلك المعاهد، وتسهيلا لذلك تعمل تلك الدول على تعادل مراحل التعليم فيها وشهاداته وينظم هذا التعادل باتفاقات خاصة فيما بينها.

وكذلك تقدم كل دولة منها التسهيلات الممكنة للدولة أو الدول التي تريد انشاء بيوت لاقامة طلبتها في تلك الدولة.

مادة ١٢ ـ تعمل دول الجامعة العربية على تشجيع الرحلات الثقافية والكشفية والرياضية بين البلدان العربية وعقد اجتماعات ثقافية ودراسية للطلبة مع تيسير أسباب كل هذا وبخاصة تسهيل معاملات السفر وخفض نفقاته.

مادة ١٣ ـ تتفق دول الجامعة العربية على تبادل انشاء المعاهد العلمية والتعليمية في بلادها المختلفة.

مادة ١٤ ـ تتعاون دول الجامعة العربية على إحياء التراث الفكري والفن العربي والمحافظة عليه ونشره وتيسيره للطالبين بمختلف الوسائل، كنشر المخطوطات وانشاء معاهد لدراسة الحضارة العربية ودراسة الفقه الإسلامي مقارناً بالقوانين الأخرى.

مادة ١٥ ـ رغبة في مسايرة الحركة الفكرية العالمية تعمل دول الجامعة العربية على تنشيط الجهود التي تبذل لترجمة عيون الكتب الاجنبية القديمة والحديثة وتنظيم تلك الجهود كما تعمل على تنشيط الانتاج الفكري في البلاد العربية بمختلف الوسائل كإنشاء معاهد للبحث العلمي والأدبي وتنظيم مسابقات في التأليف ووقف جوائز على المتفوقين من رجال العلم والأدب والفن.

مادة ١٦ ـ تتعهد دول الجامعة العربية بأن تضع كل منها تشريعاً لحماية الملكية الأدبية والعلمية والفنية لما ينشر في كل بلد من بلاد الجامعة العربية.

مادة ١٧ ـ تسعى دول الجامعة العربية إلى توحيد المصطلحات العلمية بواسطة المجامع والمؤتمرات واللجان المشتركة التي تؤلفها وبالنشرات التي تنشرها هذه الهيئات وتعمل على الوصول باللغة العربية إلى تأدية جميع أغراض التفكير والعلم الحديث

وجعلها لغة الدراسة في جميع المواد في كل مراحل التعليم في البلاد العربية.

مادة ١٨ - تعمل دول الجامعة العربية على توثيق الصلات بين دور الكتب فيها ومتاحفها العلمية والتاريخية والفنية بوسائل شتى كتبادل المؤلفات والفهارس والقطع الاثرية ذات النسخ المتعددة والموظفين الفنيين وتبادل بعثات التنقيب عن الآثار.

مادة ١٩ - تتفق دول الجامعة العربية على توثيق الصلات وتسهيل التعاون بين العلماء والأدباء ورجال الصحافة والمهن الحرة وأهل الفن والتمثيل والموسيقى والسينما والاذاعة.

وذلك بتنظيم زيارات لهم من بلد إلى آخر، وتشجيع عقد المؤتمرات الثقافية والعلمية التعليمية التي توافق على أغراضها، ووضع أماكن ومختبرات (معامل) ومعدات في المعاهد العلمية بكل بلد عربي تحت تصرف علماء البلاد الأخرى لغرض البحث العلمي، وإصدار نشرات دورية عن المؤلفات والبحوث العلمية التي تنشر في جميع البلاد العربية، وإلزام كل مؤلف أو ناشر بأن يرسل إلى مكتب التعاون الثقافي من كل مطبوع يصدره نسخاً تودع في المكتبة الرئيسية لكل من دول الجامعة.

مادة ٢٠ - تتفق دول الجامعة العربية على أن تدخل في مناهجها التعليمية من تاريخ البلاد العربية وجغرافيتها وأدبها ما يكفي لتكوين فكرة واضحة عن حياة هذه البلاد وحضارتها وتعمل على إنشاء مكتبة عربية للتلميذ.

مادة ٢١ - تعمل دول الجامعة العربية على تعريف ابنائها بالأحوال الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية في سائر البلاد العربية وذلك بواسطة الاذاعة والتمثيل والسينما والصحافة، وانشاء متاحف للحضارة والثقافة العربية واقامة معارض دورية للفنون والمنتجات الأدبية ومهرجانات عامة ومدرسية في مختلف البلاد العربية.

مادة ٢٢ - تشجع دول الجامعة العربية إنشاء نوادٍ عربية ثقافية اجتماعية في بلادها.

مادة ٢٣ - تعمل دول الجامعة العربية على توحيد مقاييسها وموازينها ومكاييلها.

مادة ٢٤ - تتخذ دول الجامعة العربية الوسائل اللازمة للتقريب بين اتجاهاتها التشريعية وتوحيد ما يمكن توحيده من قوانينها وإدخال الدراسات القانونية المقارنة للبلاد العربية في برامج معاهدها.

- ٣ -

يلاحظ أن مشروع المعاهدة الثقافية كان يتألف من ٢٤ مادة، الثماني الأولى منها

تبين الجهاز الاداري الذي سيتولى تنظيم أمر التعاون في الشؤون الثقافية، والمواد الباقية تشرح الأمور التي يجب على الدول العربية أن تتعاون على تحقيقها في ميدان الثقافة والتربية والتعليم.

ولكن مجلس جامعة الدول العربية، عندما نظر في المشروع ـ خلال دورة انعقاده الأولى ـ أدخل عليه بعض التعديلات:

أولاً: رأى أن يحذف المواد الثماني الأولى؛ لأنها من الأمور الادارية التنظيمية التي يمكن تقريرها، دون درجها في صلب المعاهدة[٢].

ثم، حذف المادة الثالثة والعشرين، التي تنص على أن «تعمل الدول العربية على توحيد مقاييسها وموازينها ومكاييلها».

وأما المواد الأخرى من المشروع، فقد أقرها، مع حذف بعض الكلمات من مادة، وإضافة بعض الكلمات إلى مادة أخرى[٣].

وفي الاخيرة أضاف إليها أربع مواد جديدة، تبين كيفية التصديق على المعاهدة وكيفية الانضمام اليها أو الانسحاب منها.

وطبيعي أن حذف المواد الثماني الأولى من المشروع، قد استلزم تغيير أرقام المواد: فالمادة التاسعة من المشروع أصبحت المادة الأولى من المعاهدة، والمواد التالية لها أخذت أرقاماً جديدة، على هذا الاساس.

فتقررت المعاهدة على الشكل التالي:

ج ـ المعاهدة الثقافية

مادة ١ ـ تتفق دول الجامعة العربية على أن تشكل كل منها هيئة محلية تكون مهمتها العناية بشؤون التعاون الثقافي بين الدول العربية وتترك لكل دولة الحرية في كيفية تشكيل هذه الهيئة.

---

(٢) وفعلا، هذه المواد التي حذفت من المعاهدة صارت بعد ذلك موضوع قرارات اتخذتها اللجنة الثقافية وصادق عليها مجلس جامعة الدول العربية.

(٣) المادة ١٤ من المشروع ـ التي أصبحت المادة ٦ من المعاهدة: حذف منها الفقرة التوضيحية التي جاءت بعد تعبير «بمختلف الوسائل».

والمادة ٢١ من المشروع التي اصبحت المادة ١٣ من المعاهدة: أضيف إليها، بعد كلمة «الصحافة»، تعبير «أو بغيرها من الوسائل»، كما أضيف إليها، بعد كلمة الثقافة العربية، تعبير «وامدادها بما ييسر نجاحها».

مادة ٢ ـ توافق دول الجامعة العربية على تبادل المدرسين والاساتذة بين معاهدها العلمية بالشروط العامة والفردية التي تتفق عليها، وعلى أن تعتبر مدة الخدمة لمن كان موظفاً حكومياً من المدرسين أو الاساتذة الذين يشملهم التبادل كأنها خدمة في حكومته مع حفظ حقه من حيث المنصب والترقية والتقاعد.

مادة ٣ ـ توافق دول الجامعة العربية على تبادل الطلبة والتلاميذ بين معاهدها العلمية وقبولهم في الفصول المناسبة، على قدر ما يتوفر لدى كل منها من أمكنة الدراسة، ومع مراعاة النظم المتبعة في تلك المعاهد.

وتسهيلاً لذلك تعمل الدول مع احتفاظها بمبادىء التعليم الاساسية المقررة في بلادها على تعادل مراحل التعليم فيها وشهاداته، وينظم هذا التعادل باتفاقات خاصة فيما بينها.

وكذلك تقدم كل دولة منها التسهيلات الممكنة للدولة أو الدول التي تريد إنشاء بيوت لإقامة طلبتها في تلك الدولة.

مادة ٤ ـ تعمل دول الجامعة على تشجيع الرحلات الثقافية والكشفية والرياضية بين البلدان العربية. وذلك في المناطق التي تسمح الحكومات بارتيادها وعقد اجتماعات ثقافية ودراسية للطلبة مع تيسير أسباب كل هذا وبخاصة تسهيل معاملات السفر وخفض نفقاته.

مادة ٥ ـ تتفق دول الجامعة العربية على تبادل انشاء المعاهد العلمية والتعليمية في بلادها المختلفة.

مادة ٦ ـ تتعاون دول الجامعة العربية على إحياء التراث الفكري والفني العربي والمحافظة عليه ونشره وتيسيره للطالبين بمختلف الوسائل.

مادة ٧ : رغبة في مسايرة الحركة الفكرية العالمية تعمل دول الجامعة العربية على تنشيط الجهود التي تبذل لترجمة عيون الكتب الأجنبية القديمة والحديثة وتنظم تلك الجهود، كما تعمل على تنشيط الإنتاج الفكري في البلاد العربية بمختلف الوسائل كإنشاء معاهد للبحث العلمي والأدبي وتنظيم مسابقات في التأليف ووقف الجوائز على المتفوقين من رجال العلم والأدب والفن.

مادة ٨ ـ تتعهد دول الجامعة العربية بأن تضع كل منها تشريعاً لحماية الملكية الأدبية والعلمية والفنية لما ينشر في كل دولة من دول الجامعة العربية.

مادة ٩ ـ تسعى دول الجامعة العربية إلى توحيد المصطلحات العلمية بواسطة

١٦ ـ ٢٤٧٥

المجامع والمؤتمرات واللجان المشتركة التي تؤلفها وبالنشرات التي تنشرها هذه الهيئات وتعمل على الوصول باللغة العربية إلى تأدية جميع أغراض التفكير والعلم الحديث وجعلها لغة الدراسة في جميع المواد في كل مراحل التعليم في البلاد العربية.

مادة ١٠ - تعمل دول الجامعة العربية على توثيق الصلات بين دور الكتب فيها ومتاحفها العلمية والتاريخية والفنية بوسائل شتى كتبادل المؤلفات والفهارس والقطع الأثرية ذات النسخ المتعددة والموظفين الفنيين وتبادل بعثات التنقيب عن الآثار وذلك بالاتفاق فيما بينها.

مادة ١١ - تتفق دول الجامعة العربية على توثيق الصلات وتسهيل التعاون بين العلماء والأدباء ورجال الصحافة والمهن الحرة وأهل الفن والتمثيل والموسيقى والسينما والاذاعة - حيث توجد - وذلك بتنظيم زيارات لهم من بلد إلى آخر، وتشجيع عقد المؤتمرات الثقافية والعلمية والتعليمية التي توافق على أغراضها. ووضع أماكن ومختبرات (معامل) ومعدات في المعاهد العلمية في كل بلد عربي تحت تصرف علماء البلاد الأخرى لغرض البحث العلمي، وإصدار نشرات دورية عن المؤلفات والبحوث العلمية التي تنشر في جميع البلاد العربية، وإلزام كل مؤلف أو ناشر بأن يرسل إلى اللجنة الثقافية من كل مطبوع يصدره نسخاً تودع مكتبتها والمكتبة الرئيسية لكل دولة من دول الجامعة.

مادة ١٢ - تتفق دول الجامعة العربية على أن تدخل في مناهجها التعليمية من تاريخ البلاد العربية وجغرافيتها وأدبها ما يكفي لتكوين فكرة واضحة عن حياة هذه البلاد وحضارتها، وتعمل على إنشاء مكتبة عربية للتلميذ.

مادة ١٣ - تعمل دول الجامعة العربية على تعريف ابنائها بالأحوال الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية في سائر البلاد العربية، وذلك بواسطة الاذاعة والتمثيل والسينما والصحافة، أو بغيرها من الوسائل، وبإنشاء متاحف للحضارة والثقافة العربية. وبإمدادها بما ييسر نجاحها، وإقامة معارض دورية للفنون وللمنتجات الأدبية ومهرجانات عامة ومدرسية في مختلف البلاد العربية.

مادة ١٤ - تشجع دول الجامعة العربية إنشاء نوادٍ عربية ثقافية اجتماعية في بلادها.

مادة ١٥ - تتخذ دول الجامعة العربية الوسائل اللازمة للتقريب بين اتجاهاتها التشريعية وتوحيد ما يمكن توحيده من قوانين وإدخال الدراسات القانونية المقارنة للبلاد العربية في برامج معاهدها.

مادة ١٦ ـ يصدق على هذه المعاهدة من الدول الموقعة بالتطبيق لنظمها الدستورية ـ في أقرب وقت ممكن وتودع وثائق التصديق بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية التي تعد محضراً بإيداع وثيقة كل دولة وتبلغه الدول المتعاقدة الأخرى.

مادة ١٧ ـ يجوز للبلاد العربية أن تنضم إلى هذه المعاهدة باعلان يرسل منها إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية الذي يبلغ انضمامها إلى الدول المتعاقدة الاخرى .

مادة ١٨ ـ يعمل بهذه المعاهدة بعد شهر من ايداع وثائق التصديق عليها من دولتين، كما يعمل بها بالنسبة للدولة التي تنضم اليها بعد شهر من تاريخ إيداع وثيقة انضمام كل دولة.

مادة ١٩ ـ يجوز لأية دولة ملتزمة بهذه المعاهدة أن تنسحب منها وذلك بمقتضى إعلان يرسل إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وينتج الاعلان أثره بعد ستة شهور من تاريخ إرساله.

وهذه المعاهدة الثقافية قد وافق عليها مجلس جامعة الدول العربية في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٤٥/١١/٢٧. إلا أن «المملكة العربية السعودية والمملكة اليمنية المتوكلية» أبدتا تحفظات «اقتضتها أوضاعها الخاصة» حسب ما جاء في نشرة الأمانة العامة المعنونة بعنوان «جامعة الدول العربية ـ ميثاقها ونبذة تاريخية عنها» والمطبوعة سنة ١٩٤٧.

ولتبيين مغزى هذه المعاهدة، انقل فيما يلي، ما كنت كتبته في هذا المضمار في «حولية الثقافة العربية» الأولى، التي كانت نشرت سنة ١٩٤٩:

« . . . ويجب أن يلاحظ أن الغاية التي ترمي إليها الدول العربية من عقد هذه المعاهدة الثقافية، لا تقتصر على «تقوية العلاقات الثقافية فيما بينها»، كما هو المعتاد في المعاهدات الثقافية التي تعقد بين الدول الاوروبية والامريكية ـ، بل انها تتعدى ذلك إلى غاية أسمى وأوسع، وهي: تقريب وتوحيد نظم التعليم في مختلف البلاد العربية، وضمان تعاون جميع الدول العربية في سبيل تكوين «ثقافة عربية موحدة» تستمد قوتها من تاريخ الأمة العربية، وتتغذى بجميع مكتسبات العلم الحديث، ومخترعات الحضارة العلمية.

« وذلك لأن جميع الشعوب العربية تعتز بتاريخ مشترك طويل ومجيد، وتتكلم بلغة واحدة، كما أنها تجابه مشاكل خطيرة متشابهة، وتندفع نحو غايات متماثلة. . . فيجب أن تعتبر نفسها ـ لذلك كله ـ بمثابة شعوب منتسبة إلى أمة واحدة ».

«ويلاحظ مفكرو هذه الشعوب أن الظروف السياسية التي سيطرت عليها منذ مدة باعدت بين نظمها التعليمية تباعداً غريباً ، وأوجدت في شؤونها الثقافية الشيء الكثير من البلبلة والفوضى. فأصبح من واجب الدول العربية ـ بعد ان نالت استقلالها السياسي وصارت سيدة شؤونها العامة ـ أن تعمل عملاً متواصلاً لإزالة هذه الفروق الموروثة من الأوضاع السياسية الماضية، وأن تسعى بكل الوسائل الممكنة وراء تكوين «ثقافة عربية عصرية موحدة».

« ونستطيع أن نقول: إن هذا هو الهدف الأسمى الذي تسعى إلى بلوغه جامعة الدول العربية في الشؤون الثقافية، وهذا هو الغرض الأصلي الذي ترمي إليه «المعاهدة الثقافية» المعقودة بين دول الجامعة المذكورة».

أجهزة التعاون الثقافي

- ١ -

لقد اتفقت الدول العربية - منذ بداية تكوين جامعتها - على إنشاء الأجهزة والهيئات التالية، لتنظيم وتنسيق شؤون الثقافة والتربية والتعليم فيها:

أ - اللجنة الثقافية

تتألف من ممثلين للدول المشتركة في الجامعة ، وذلك بموجب المادة الرابعة من « ميثاق جامعة الدول العربية » .

ب - الهيئات المحلية

تتكون في عاصمة كل دولة من دول الجامعة العربية، للعناية بشؤون التعاون الثقافي بين الدول العربية، وذلك بموجب المادة الأولى من المعاهدة الثقافية.

ج - المكتب الدائم

يتألف من ممثلين للدول العربية، وذلك بناء على القرار الذي اتخذته اللجنة الثقافية في دورة انعقادها الأولى في ١٩٤٦/٢/٢٧، والذي وافق عليه مجلس جامعة الدول العربية في جلستها المنعقدة في ١٩٤٦/٤/٤ .

د - الادارة الثقافية

تتألف من موظفين تابعين للأمانة العامة، فلا يمثلون دولة من دول الجامعة .

١٦ - ٢٤٨٠

- ٢ -

وأما الواجبات المترتبة على كل وحدة من هذه الهيئات، فتتضح من التفاصيل التالية:

أ ـ اللجنة الثقافية

لم يقرر لها نظام خاص، ولكن وظائفها تتبين من المعاهدة الثقافية نفسها، وتتضح ـ أكثر من ذلك ـ من المذكرة الايضاحية المرفقة بمشروع المعاهدة الثقافية.

(وقد أدرجناها في الصفحات السابقة من هذا الكتاب).

ب ـ الهيئات المحلية

لم يقرر لها نظام عام، بل ترك أمر تقرير «كيفية تكوينها» إلى الدول العربية نفسها، لتقرر ذلك كل واحدة منها، بالشكل الذي يتلاءم مع تشكيلات الوزارة والادارة التي تهيمن على شؤون الثقافة والتربية والتعليم فيها.

ج ـ المكتب الدائم

قد تقررت كيفية تكوينه وتحددت واجباته في قرار اللجنة الثقافية الذي وافق عليه مجلس جامعة الدول العربية، وينص القرار المذكور على ما يلي:

« تكوين هيئة دائمة، يكون كل من رئيسها وسكرتيرها هو رئيس اللجنة العامة ويكون لكل بلد مشترك في اللجنة العامة ممثل له في الهيئة على أن يتوافر في هذا الممثل شرط الاقامة في القاهرة، مقر الأمانة العامة.

وتتولى هذه الهيئة:

أولاً : إعداد جدول الأعمال لاجتماعات اللجنة العامة.

ثانياً: تحضير المسائل التي تدرج في جدول الأعمال.

ثالثاً : النظر فيما تحيله اللجنة العامة عليها من الأعمال.

رابعاً : النظر فيما يرى الرئيس عرضه عليها من تنفيذ قرارات اللجنة العامة، ومما هو قابل للتنفيذ من المسائل الواردة في المعاهدة الثقافية.

خامساً : جمع المعلومات والاحصاءات والوثائق عن الشؤون الثقافية والتعليمية وتطوراتها في مختلف البلاد العربية، ونشر ما ترى نشره منها.

سادساً : النظر فيما يرد عليها من الاقتراحات من مختلف الهيئات والأفراد ، وعرض ما ترى عرضه من ذلك على اللجنة الثقافية » .

هذا، ومجموعة القرارات المنشورة سنة ١٩٥٦ تضيف إلى ما سبق الملحوظة التالية :

« هذه الهيئة الدائمة هي ما استقرت تسميتها باسم «المكتب الدائم» الذي ما زال يوالي اجتماعاته لتأدية المهمة التي اشير إليها في هذا القرار» .

وأما الغرض الأصلي من تكوين هذا المكتب الدائم ، فيتضح من المذكرة الايضاحية التي كانت أرفقت بمشروع المعاهدة الثقافية .

د ـ الادارة الثقافية

لم يوضع لها نظام يقرر كيفية تكوينها ويحدد واجباتها، ولكنها تولت ـ بصورة فعلية ـ « أمر إعداد الأعمال التي ستعرض على المكتب فاللجنة الثقافية» من ناحية، و« تنفيذ القرارات التي تتخذها اللجنة المذكورة، أو المؤتمرات التي تعقد تحت رعايتها» من ناحية أخرى.

ـ ٣ ـ

ولتكوين فكرة أتم عن الأجهزة الثقافية الآنفة الذكر، لا بد لنا من أن نشير إلى الأمرين التاليين:

أولا : لقد اعتاد مجلس جامعة الدول العربية أن يكوِّن ـ خلال كل دورة من دورات اجتماعه ـ لجنة تسمى «لجنة الشؤون الثقافية والاجتماعية»، ويحيل اليها جميع المقترحات المتعلقة بالثقافة والتربية والتعليم، قبل أن ينظر فيها، ويتخذ قراراً في شأنها.

واللجنة التي تنبثق عن جامعة الدول العربية بهذه الصورة، هي غير «اللجنة الثقافية» الأصلية، التي تعمل خارج أوقات اجتماع مجلس الجامعة، وتقدم إليه تقريراً عن أعمالها.

ثانيا: إن المعاهدة الثقافية تهدف ـ من حيث الأساس إلى تنظيم التعاون الثقافي بين الدول العربية المستقلة المشتركة في ميثاق جامعة الدول العربية، ومع هذا فإنها لم تهمل شؤون سائر البلاد العربية التي كانت محرومة من نعم الاستقلال.

ولذلك، نصت الفقرة الاخيرة من المادة الرابعة من الميثاق على ما يلي:

« يجوز أن يشترك في اللجان الاختصاصية أعضاء يمثلون البلاد العربية الأخرى. ويحدد المجلس الأحوال التي يجوز فيها إشتراك أولئك الممثلين وقواعد التمثيل».

كما جاء في أحد ملاحق الميثاق، ما نصه:

« ملحق خاص بالتعاون مع البلاد العربية غير المشتركة في مجلس الجامعة:

« نظراً لأن الدول المشتركة في الجامعة ستباشر في مجلسها وفي لجانها شؤونا يعود خيرها وأثرها على العالم العربي كله.

« ولأن أماني البلاد العربية غير المشتركة في المجلس ينبغي له أن يرعاها وأن يعمل على تحقيقها.

« فإن الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية يعنيها بوجه خاص أن توصي مجلس الجامعة عند النظر في اشتراك تلك البلاد في اللجان المشار اليها في الميثاق، بأن يذهب في التعاون معها إلى أبعد مدى مستطاع. وفيما عدا ذلك، بألا يدخر جهداً لتعرّف حاجاتها، وتفهم أمانيها وآمالها. وأن يعمل بعد ذلك على صلاح أحوالها وتأمين مستقبلها بكل ما تهيئه الوسائل السياسية من أسباب».

وبناء على صراحة هذه المادة وهذا الملحق، صارت تستعين اللجنة الثقافية والادارة الثقافية ـ في أبحاثها وأعمالها ـ بمفكري البلاد العربية غير المستقلة، وتستفيد من معلومات هؤلاء وتجاربهم أيضاً.

هذا، ومن المعلوم أن الدول العربية التي استقلت بعد إبرام ميثاق جامعة الدول العربية، انضمت إلى الجامعة بصورة رسمية، ووسعت بذلك نطاقها ونطاق لجنتها الثقافية، بطبيعة الحال.

ـ ٤ ـ

وقد انضم إلى الأجهزة الثقافية الأولى التي ذكرناها آنفاً، ـ في تواريخ مختلفة ـ ثلاث مؤسسات ثقافية:

أ ـ معهد المخطوطات العربية

أنشىء سنة ١٩٤٦، وكان إنشاؤه مستنداً إلى أوّل القرارات التي اتخذتها اللجنة الثقافية فور تكوينها.

وهذا نص القرار، الذي يقوم مقام النظام الاساسي للمعهد المذكور:

المادة الأولى - ينشأ معهد اسمه «معهد إحياء المخطوطات ملحق بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

المادة الثانية - مهمة المعهد ما يلي:

(أ) جمع فهارس المخطوطات العربية الموجودة في دور الكتب العامة والخاصة وفهارس المخطوطات التي يمتلكها الأفراد، لتوحيدها في فهرس عام.

(ب) تصوير أكبر عدد ممكن من المخطوطات العربية القيمة.

(ج) وضع هذه المصورات تحت تصرف العلماء أولاً بعرضها لمن يطلبها للاطلاع عليها بواسطة الآلات العارضة المكبرة أو بإعطاء صور مكبرة منها، بأسعار مناسبة أو بإعارة نسخة ثانية منها للعلماء الذين يطلبونها من البلدان الأخرى عن طريق المؤسسات العلمية أو بإرسالها إليهم بأسعار مناسبة.

(د) طبع صور المخطوطات القيمة التي نصها صحيح وخطها مقروء ونشر نصوص المخطوطات ذات الأهمية الكبرى.

(هـ) تنظيم التعاون بين العلماء والمؤسسات العلمية في سبيل نشر المخطوطات، وتزويد الناشرين بالمعلومات اللازمة عن المخطوطات التي يعنون بها. وإعلامهم بأسماء من يعنى بمخطوطات مماثلة لمخطوطهم أو مشابهة له.

(و) إصدار نشرة دورية عما طبع أو يطبع من المخطوطات العربية والاشارة إلى ما هو معد للطبع.

المادة الثالثة - يتمتع هذا المعهد بشخصية معنوية مستقلة فيقبل الاعانات والهبات وينظم الاكتتابات.

المادة الرابعة - يتولى إدارة هذا المعهد مدير دائم يعينه الأمين العام لجامعة الدول العربية بناء على اقتراح رئيس اللجنة الثقافية.

المادة الخامسة - ينتخب الأمين العام لجامعة الدول العربية بناء على اقتراح رئيس اللجنة الثقافية أعضاء من كبار المشتغلين بنشر الثقافة العربية يتكون منهم مجلس أعلى للمعهد.

المادة السادسة - يعين المدير الموظفين الفنيين وغير الفنيين بموافقة المجلس الأعلى.

المادة السابعة - يضع المجلس الأعلى نظام المعهد الداخلي والمالي.

المادة الثامنة ـ يضع المدير مشروع الميزانية ويعرضها على المجلس الأعلى فيرفعها هذا إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لإدماجها في ميزانية الجامعة.

المادة التاسعة ـ للعمل في معهد إحياء المخطوطات العربية مرحلتان، المرحلة الأولى تقتضي جمع الفهارس المنشورة للمخطوطات العربية وصوراً من الفهارس التي لم تنشر لتلك المخطوطات، وفي الوقت نفسه جمع صور لأنفس المخطوطات العربية في العالم.

أما المرحلة الثانية فيشرع في بدئها بتصنيف الفهارس وصور المخطوطات وإعدادها لتوضع تحت تصرف جمهور العلماء والناشرين ومن ثم يدخل المعهد في تنفيذ مهمته بصورة عامة.

ب ـ متحف الثقافة العربية

أنشىء سنة ١٩٤٩ تابعاً للإدارة الثقافية، ويبقى تابعاً لها.
(تفاصيل المتحف، ستعرض خلال الابحاث الانتقادية).

ج ـ معهد الدراسات العربية العالية

أنشىء سنة ١٩٥٣، مستقلاً عن الادارة الثقافية.
«وقد أفردنا له فصلاً خاصاً، في هذا الكتاب».

أعمال اللجنة الثقافية والادارة الثقافية

- ١ -

إن الأعمال التي قامت بها اللجنة الثقافية ـ خلال السنوات الخمس عشرة التي مضت منذ تكوينها ـ تتلخص فيما يلي:

لقد عقدت اللجنة الثقافية ١٤ دورة: في التواريخ والمواقع التالية:

الدورة الأولى ـ عقدت في القاهرة في اوائل سنة ١٩٤٦

الدورة الثانية ـ عقدت في دمشق في أواخر سنة ١٩٤٦

الدورة الثالثة ـ عقدت في القاهرة في الشهر الثامن من سنة ١٩٤٧

الدورة الرابعة ـ عقدت في بحمدون وزحلة في الشهر الثامن من سنة ١٩٤٨

الدورة الخامسة ـ عقدت في الاسكندرية والقاهرة في الشهر التاسع من سنة ١٩٤٩

الدورة السادسة ـ عقدت في الاسكندرية في الشهر الثامن من سنة ١٩٥١

الدورة السابعة ـ عقدت في عمان في الشهر الثامن من سنة ١٩٥٢

الدورة الثامنة ـ عقدت في القاهرة في الشهر التاسع من سنة ١٩٥٣

الدورة التاسعة ـ عقدت في جدة في الشهر الأول من سنة ١٩٥٥

الدورة العاشرة ـ عقدت في القاهرة في الشهر العاشر من سنة ١٩٥٥

الدورة الحادية عشرة ـ عقدت في القاهرة في الشهر الخامس من سنة ١٩٥٦

الدورة الثانية عشرة ـ عقدت في القاهرة في الشهر الخامس من سنة ١٩٥٨

الدورة الثالثة عشرة ـ عقدت في القاهرة في الشهر الرابع من سنة ١٩٥٩

الدورة الرابعة عشرة ـ عقدت في القاهرة في الشهر الأول من سنة ١٩٦١

هذا، و«مقررات اللجنة الثقافية» خلال دورات انعقادها العشر الأولى (من بداية سنة ١٩٤٦ حتى نهاية سنة ١٩٥٥) نشرت في كتاب طبعته الادارة الثقافية سنة ١٩٥٦. وهو يتألف من ١٣٨ صفحة.

الادارة الثقافية أنجزت الأعمال التالية:

(أ) كونت «معهد المخطوطات العربية».
(ب) أسست متحف الثقافة العربية.
(ج) عقدت المؤتمرات التالية:

أولاً: مؤتمرات الثقافة العربية:

المؤتمر الثقافي العربي الأول ـ انعقد في بيت مري في لبنان سنة ١٩٤٧.
المؤتمر الثقافي العربي الثاني ـ انعقد في الاسكندرية سنة ١٩٥٠.
المؤتمر الثقافي العربي الثالث ـ انعقد في بغداد سنة ١٩٥٧.
المؤتمر الثقافي العربي الرابع ـ انعقد في دمشق سنة ١٩٥٩.

ثانياً: مؤتمرات الآثار العربية:

مؤتمر الآثار العربية الأول ـ انعقد في دمشق سنة ١٩٤٧.
مؤتمر الآثار العربية الثاني ـ انعقد في بغداد سنة ١٩٥٧.
المؤتمر الثالث للآثار في البلاد العربية ـ انعقد في فاس سنة ١٩٥٩.

ثالثاً: المؤتمرات العلمية:

المؤتمر العلمي العربي الأول ـ انعقد في الاسكندرية سنة ١٩٥٣.
المؤتمر العلمي العربي الثاني ـ انعقد في القاهرة سنة ١٩٥٥.
المؤتمر العلمي العربي الثالث ـ انعقد في بيت مري في لبنان سنة ١٩٥٧.

رابعاً: مؤتمرات المجامع العلمية:

المؤتمر الأول للمجامع اللغوية العلمية ـ انعقد في دمشق سنة ١٩٥٦.

خامساً : حلقة إعداد المعلم العربي ـ انعقدت في لبنان سنة ١٩٥٧ .

وقد نشرت الادارة الثقافية كتاباً عن كل واحد من هذه المؤتمرات، أدرجت فيه الخطب والتقارير والمحاضرات والمقررات.

كما أنها أصدرت طبعة انكليزية من كتابي المؤتمرين العلميين العربيين.

(د) أقامت مهرجاناً لابن سينا في بغداد سنة ١٩٥٣، ونشرت كتابا عن المهرجان، وكتابا عن مؤلفات ابن سينا ـ بمناسبة المهرجان .

(هـ) أصدرت خمسة مجلدات من «حولية الثقافة العربية».

(و) نشرت ـ فضلا عن كتب المؤتمرات المذكورة آنفا:

٨ كتب مؤلفة، و٢٢ كتاباً مترجماً في ٤٧ جزءاً.

التعاون الثقافي بين البلاد العربية
قبل تكوين اللجنة الثقافية والادارة الثقافية

إن اوجه التعاون الثقافي المنصوص عليها في المعاهدة الثقافية، لم تكن جديدة في بابها، بالنسبة إلى جميع البلاد العربية. فإن التعاون بين بعض البلاد العربية في ميادين الثقافة المختلفة، كان قد بدأ قبل عقد المعاهدة الثقافية وتكوين الادارة الثقافية.

نشير فيما يلي إلى أبرز مظاهر هذا التعاون في الشؤون الثقافية:

(أ) إن المجمع العلمي العربي الذي تأسس في دمشق سنة ١٩١٩ ـ في عهد الحكومة السورية العربية الأولى ـ عين أعضاء مراسلين، من مختلف الأقطار العربية.

وكذلك مجمع اللغة العربية الذي تأسس في القاهرة سنة ١٩٣٢. عين أعضاء عاملين ومراسلين من مختلف البلاد العربية.

(ب) لقد عقدت الجمعيات الطبية العربية بين سنة ١٩٣٧ وسنة ١٩٤٥ ـ أي قبل تكوين الادارة الثقافية بجامعة الدول العربية ـ ثمانية مؤتمرات، اشترك فيها اعضاء من مختلف البلاد العربية. وتذاكروا وتناقشوا في الشؤون الصحية والطبية من ناحية، وفي الاصطلاحات العلمية من ناحية أخرى.

(ج) كونت الجمعيات الطبية المذكورة اتحاداً عاما سنة ١٩٤١.

(د) عقد المحامون العرب أول مؤتمر لهم في دمشق سنة ١٩٤٤.

(هـ) عقد المهندسون العرب أول مؤتمر لهم في الاسكندرية سنة ١٩٤٥.

(و) أقيم «مهرجان شوقي» في القاهرة سنة ١٩٢٧، اشترك فيه أدباء وشعراء من مختلف البلاد العربية.

١٦ ـ ٢٤٩٠

(ز) أقيم «مهرجان المتنبي» في دمشق سنة ١٩٣٦، ومهرجان المعري في دمشق وحلب والمعرة، سنة ١٩٤٤. ساهم في هذين المهرجانين أيضاً أدباء وشعراء وعلماء من مختلف الأقطار العربية.

(ح) جرت مخابرات ومذاكرات هامة بين وزارات معارف مختلف البلاد العربية حول تيسير قواعد اللغة العربية.

(ط) تمت مبادلة بعض الآثار القديمة العربية وصورها، بين بغداد والقاهرة.

(ي) إن زيارات وفود من الطلبة والكشافة والاساتذة بين مصر وسوريا ولبنان والعراق بدأت تتكرر منذ سنة ١٩٣٠.

(ك) لقد درجت بعض البلاد العربية على الاستعانة بأساتذة من أقطار عربية أخرى، منذ بدء الحكم الوطني والتعليم العربي فيها.

مثلا: العراق أخذ يستدعي إلى خدمة مدارسه المختلفة أساتذة من مصر وسوريا وفلسطين ولبنان، منذ سنة ١٩٢٠.

والبحرين استخدمت معلمين سوريين منذ سنة ١٩٢٥.

وفي سنة ١٩٣٥، تم الاتفاق بين وزارتي المعارف المصرية والعراقية على شروط إيفاد واستخدام الاساتذة.

وفي سنة ١٩٤٥ تم اتفاق مماثل لذلك بين وزارتي المعارف المصرية والسورية.

(ل) وفي الاخير لقد تم إعداد «مشروع معاهدة ثقافية» تعقد بين «المملكة المصرية والمملكة العراقية» على أن «تعرض الحكومتان المتعاقدتان هذه المعاهدة على الدول العربية لتنضم إليها إذا شاءت».

ولكن، عندما بدأت مشاورات الوحدة العربية، رؤي من الأوفق تأجيل أمر المشروع المذكور، بأمل جعله موضوع «معاهدة ثقافية» تربط الدول العربية المستقلة *بأجمعها، منذ البداية*.

وفعلا، صار المشروع المذكور أساسا للمعاهدة الثقافية التي عقدت بين دول الجامعة العربية سنة ١٩٤٥.

ولتثبيت هذه الحقيقة التاريخية، ندرج فيما يلي المشروع المذكور، بنصه الكامل.

٢٤٩١ - ١٦

مشروع لائحة المعاهدة الثقافية
بين مصر والعراق
بعد عرضه على مكتب التعاون الثقافي

• المقدمة :

المادة الأولى: تتفق الحكومة الملكية المصرية والحكومة الملكية العراقية على أن تتعاونا تعاوناً وثيقاً في جميع شؤونها الثقافية.

المادة الثانية: تتبادل الحكومتان المتعاقدتان المطبوعات التي تنشر في بلديهما وتعملان كذلك على تبادل الوسائل التعليمية كالسينما والراديو وأجهزة المختبرات (المعامل) وغيرها.

المادة الثالثة: تتعهد الحكومتان المتعاقدتان بحماية حقوق التأليف والترجمة والنشر لكل ما ينشر ويسجل رسمياً في بلد الفريق الآخر من المطبوعات.

المادة الرابعة: توافق الحكومات الملكية المصرية على انتداب الاساتذة المصريين مدرسين ومدرسات الذين تطلبهم الحكومة العراقية على قدر استطاعتها وذلك لغرض التدريس في مدارس العراق بالشروط العامة أو الفردية التي يتفق عليها، وتعتبر مدة الخدمة في العراق لمن كان موظفاً من الاساتذة المذكورين كأنها خدمة في الحكومة المصرية مع حفظ حقوقهم من حيث المناصب والتقاعد والترقية.

المادة الخامسة: تتبادل الحكومتان المتعاقدتان الاساتذة الزائرين لسنة دراسية قابلة للتجديد أو أقل، وذلك بالشروط التي يتفق عليها لكل استاذ على أن تعتبر مدة الخدمة في الحكومة الأخرى كأنها خدمة في حكومة الاستاذ المختص وعلى أن تحفظ حقوق الاستاذ من حيث منصبه وتقاعده وترقيته خلال مدة عمله في معاهد الفريق الآخر.

المادة السادسة: تعمل الحكومتان المتعاقدتان على تقريب مناهج الدراسة مع مراعاة الظروف المحلية لكل من البلدين وتعملان على تعادل مراحل التعليم وشهاداته.

المادة السابعة: تعترف كل من الحكومتين المتعاقدتين بتعادل شهادتيها الابتدائية والثانوية دون إخلال بما قد تحتاج إليه بعض الدراسات العالية من امتحانات إضافية أثناء تلك الدراسات.

المادة الثامنة: توافق الحكومتان المتعاقدتان مع مراعاة أحكام الفقرة الأخيرة من

المادة السابعة على تبادل الطلبة وقبولهم في السنوات أو الفصول المناسبة على قدر ما يتوفر لديها من مقاعد للدراسة.

المادة التاسعة: تعمل الحكومتان المتعاقدتان على تشجيع الاسفار والرحلات الثقافية والكشفية والرياضية بين البلدين وتسهيل معاملات جوازات السفر وخفض أجور وسائل النقل وغيرها.

المادة العاشرة: تعمل الحكومتان المتعاقدتان متفقتين على نشر المخطوطات العربية القديمة وتضعان الخطط لترجمة عيون الكتب الأدبية والعلمية الأجنبية القديمة والحديثة.

المادة الحادية عشرة: تسعى الحكومتان المتعاقدتان في توحيد المصطلحات العلمية بواسطة المجامع والمؤتمرات واللجان المشتركة التي تؤلفها، وبالنشرات التي تنشرها هذه الهيئات.

المادة الثانية عشرة: تشجع الحكومتان المتعاقدتان عقد المؤتمرات العلمية والثقافية والتعليمية التي توافق على أغراضها بالوسائل التالية كلها أو بعضها:

(أ) المساهمة في وضع خطط المؤتمرات.
(ب) تسهيل معاملات جوازات السفر.
(ج) تخفيض أجور السفر.
(د) المساعدة المالية للمؤتمرات وغير ذلك من الوسائل.

المادة الثالثة عشرة: تؤسس الحكومتان المتعاقدتان مكتباً ثقافياً دائماً للعمل على تحقيق المشروعات الثقافية والتعليمية المنصوص عليها في هذه المعاهدة، ويعقد المكتب اجتماعاً عاماً مرة في السنة على الاقل، وتحدد مهمة المكتب وأساليب عمله وتشكيلاته الادارية ومواعيد اجتماعاته ومدتها ببروتوكول خاص.

المادة الرابعة عشرة: تعرض الحكومتان المتعاقدتان هذه المعاهدة على الدول العربية لتنضم إليها إذا شاءت».

القسم الثاني

نظرات انتقادية في أعمال
الادارة الثقافية بجامعة الدول العربية

نظرات انتقادية

بعد أن اطلعنا على تفاصيل المعاهدة الثقافية، وعلى أجهـزة التعاون الثقـافي التي انشئت في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، بغية استكمـال تنفيذ أحكـام المعاهـدة المذكورة،

وبعد أن لخصنا الأعمال التي أنجزتهـا الأجهزة المـذكورة خـلال الأعوام الخمس عشرة التي مضت على انشائها.

يجدر بنا أن نتساءل:

هل أدت أجهزة التعاون الثقافي المذكورة ما يترتب عليها من واجبات خـير أداء؟ أم قَصَّرت في أداء تلك الواجبات؟

وبتعبير أدق: هل كانت الأمور التي أنجزتها الأجهزة المذكورة متناسبة مع السنين التي مضت على إنشائها؟ أم كانت محدودة وضئيلة بالنسبة إلى طول السنين المذكورة؟

وإذا كانت الأجهزة المذكورة قد قصرت في أداء واجباتها، فـما هي أسباب ذلـك التقصير؟ وماذا يجب أن يعمل بعد الآن، لتنظيم وإصلاح أجهـزة التعاون الثقـافي على الوجه الذي يكفل قيامها بأداء ما يترتب عليها من واجبات؟

أعتقد أن أنجع وأقصر الطرق للحصول على أجوبة صحيحـة عن هذه الأسئلة، هـو إمعان النـظر في التقاريـر التي نشرتهـا الادارة الثقافيـة بجامعـة الدول العـربية عن أعمالها ومقرراتها، ومشاريعها، لمعرفة ما أنجزته وما لم تنجزه من تلك المشاريع.

بين يديّ الآن، أولاً التقرير الذي نشرته الادارة المذكورة سنة ١٩٤٨، عن «الأعمال الثقافية التي قامت بها جامعة الدول العربية» حتى ذلك التاريخ. مع العلم بأن الادارة الثقافية كانت اهتمت بالتقرير المذكور اهتماماً خاصاً؛ حتى أنها رأت أن تنشر له طبعة باللغة الانكليزية، وأخرى باللغة الفرنسية، فضلاً عن طبعته العربية.

وبين يديّ، ثانياً، مجموعة القرارات التي نشرتها الادارة الثقافية سنة ١٩٥٦، وضمنتها سلسلة القرارات التي صدرت عن اللجنة الثقافية واقترنت بموافقة مجلس جامعة الدول العربية، منذ انشاء اللجنة المذكورة حتى التاريخ المذكور.

إن القرارات والمشاريع التي سأستعرضها في الصحائف التالية منقولة من المنشورات الرسمية المذكورة.

«تقويم» البلاد العربية

- ١ -

إن إصدار تقويم سنوي عن «البلاد العربية» كان في مقدمة المشاريع، التي فكرت فيها وقررتها وأخذت تعمل على تحقيقها، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وإدارتها الثقافية.

والادارة المذكورة وصفت هذا التقويم، بقولها:

«تقويم للبلاد العربية، يشتمل على كل المعلومات المختلفة المتصلة بالشؤون الثقافية والادارية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ليكون مرجعاً يوثق به في التعرف إلى شؤون هذه البلاد».

ولا شك في أن ذلك كان من أهم المؤلفات التي تحتاج إليها «الثقافة العامة» في جميع البلاد العربية، ومن أوجب الواجبات التي تترتب على الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وعلى إدارتها الثقافية.

ولذلك كان قرار الأمانة والادارة في هذا المضمار جديراً بكل تقدير وتأييد.

ومما تجدر الاشارة إليه: ان أخبار هذا المشروع لم تبق منحصرة في حدود المحافل المتصلة بجامعة الدول العربية، بل أنها أعلنت على الملأ، بالمذكرات المفصلة التي أرسلت إلى ممثلي الدول العربية، وبكتب «التعريف والاعلام والدعاية» التي وزعت على الجرائد وعلى المهتمين بالشؤون العربية.

فالأمانة العامة كانت أصدرت - سنة ١٩٤٧ - كتيباً بعنوان «جامعة الدول

العربية ـ ميثاقها ونبذة تاريخية عنها»، وقد جاء في الصفحة ٢٩ من المطبوعة المذكورة ـ خلال الحديث عن أعمال الادارة الثقافية ـ ما نصه، عن مشروع التقويم:

« وقد عهد إلى أحد الاخصائيين وضع تقويم عام للبلاد العربيّة على أسس حددت لذلك».

والادارة الثقافية نشرت سنة ١٩٤٨ كتيباً بعنوان «نظرة عامة في الأعمال الثقافية لجامعة الدول العربية ١٩٤٦ ـ ١٩٤٨». وقد جاء في الصفحة ٢١ من المطبوعة المذكورة، ما نصه:

« . . . شرعت الادارة الثقافية في جمع تقويم عام عن البلاد العربية، يعرّف بها في شتى نواحيها، ويُطلع على مدى التقدم فيها، فيقدم خلاصة عن نظمها السياسية وعن أحوالها الاقتصادية والصناعية والتجارية والزراعية والثقافية، ويعرض مختصراً لتاريخها ويبحث بحثاً ملخصاً في جغرافيتها، فيتناول كل ذلك على طريقة علمية في البحث والاحصاء والتعداد والبيان، وذكر الأوضاع الصحيحة، وسيكون هذا التقويم معداً قبل انتهاء عام ١٩٤٨، فينشر في أوائل عام ١٩٤٩. والنية متجهة إلى أن يصبح تقويماً سنوياً يظهر كل سنة مرة».

ونظراً لصراحة هذه النشرات الرسمية العلنية، يجب أن يكون «تقويم البلاد العربية» الأول قد صدر سنة ١٩٤٩، كما يجب أن يكون قد صدر منه ـ في الأعوام التالية ـ عشرة أعداد، على أقل تقدير.

ولكن. . . من أغرب الأمور وأدعاها إلى الأسف الشديد. . . أن الادارة الثقافية لم تصدر إلى الآن التقويم الذي أعلنت عنه، بمثل هذه العبارات الصريحة، قبل نحو اثني عشر عاماً!

وقد بقي العالم العربي إلى الآن محروماً من تقويم عام يضع بين أيدي الناطقين بالضاد مصدر معلومات عامة عن بلادهم. . . وذلك على الرغم من مرور ستة عشر عاماً على تأسيس جامعة الدول العربية، وعلى الرغم من مرور أحد عشر عاماً على الموعد الذي ضربته الادارة الثقافية لصدور التقويم.

وغني عن البيان أن هذا نقص كبير، يدل على تقصير فادح.

فالمثقفون الآن يستطيعون أن يجدوا معلومات إجمالية عامة من مختلف شؤون الدول العربية، في الحوليات والتقاويم العامة Almanachs, Annuaires التي تصدر كل سنة في أوروبا وامريكا، بلغات مختلفة؛ كما أنهم يستطيعون أن يحصلوا على معلومات

١٦ ـ ٢٤٩٩

أكثر تفصيلاً من ذلك، عن شؤون بلاد الشرق العربي، في النشرات الدورية التي تختص بشؤون الشرق الادنى، باللغات المذكورة. ولكنهم لا يستطيعون أن يجدوا تقويماً باللغة العربية، يزودهم بأمثال تلك المعلومات عن جميع البلاد العربية وذلك، على الرغم من بيانات الامانة العامة لجامعة الدول العربية، ووعود ادارتها الثقافية.

- ٢ -

فيجدر بنا أن نتساءل: لماذا؟ لماذا لم يصدر «تقويم البلاد العربية» الذي كان يجب أن يصدر سنة ١٩٤٩؟ من المسؤول عن هذا التقصير الفادح، بعد كل تلك الاعلانات الصريحة؟

أعرف أن هناك « جواباً جاهزاً» اعتاد أن يكرره الكثيرون من موظفي الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، رداً على أمثال هذه الأسئلة، إنهم يقولون، دون تردد: الدول العربية... وذلك استناداً على النظرية القائلة بأن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ما هي إلا مرآة تعكس أحوال الدول المذكورة.

إنهم يحاولون - بمثل هذه الأقوال - أن يتخلصوا من مسؤولية الأعمال.

ولكن أمثال هذه الحجج إذا كانت تصح إلى حد ما في بعض الأمور وتكفي لرفع المسؤولية عن كاهل الأمانة العامة وإدارتها الثقافية في تلك الأمور، إلا أنها لا تصح أبداً في هذه القضية، ولا تكفي لتبرئة ذمة الأمانة العامة وإدارتها الثقافية من «عدم اصدار التقويم المذكور»، بوجه من الوجوه.

لأن مجلس جامعة الدول العربية كان أقرَّ في الميزانية اعتماداً قدره ١٠٠٠ جنيه مصري للتقويم، فلا يمكن لأحد أن يعلل عدم صدور التقويم بعدم وجود الاعتمادات اللازمة له.

وقد يقال ربما كان السبب في ذلك تقصير الحكومات العربية في تزويد الأمانة العامة والادارة الثقافية بالوثائق والمعلومات الضرورية لتأليف الحولية.

غير أن قليلاً من البحث، يكفي للبرهنة على بطلان هذه الحجة أيضاً:

معلوم أن الادارة الثقافية أنشأت - سنة ١٩٤٩ - « متحف الثقافة العربية» وأصدرت - سنة ١٩٥٠ - «حولية الثقافة العربية»، ثم أردفت بالحولية المذكورة - في السنوات التالية - أربع حوليات أخرى. وذلك يعني: أن الحكومات العربية لم تبخل على مؤسس المتحف ومؤلف الحولية، ما يحتاج إليه من المعلومات والوثائق الكثيرة والمتنوعة.

فلا مجال للشك في أن ما تم إنجازه في هذين الميدانين، كان يمكن أن يتم في ميدان «تقويم البلاد العربية» أيضاً، لو لم ينقص الأمانة العامة وادارتها الثقافية «شيمة التنظيم والمثابرة» التي تتطلبها أمثال هذه الأعمال.

وتأييداً لذلك، يجب عليّ أن أصرح بأن محفوظات الادارة الثقافية القديمة تضم اضبارات وملفات عديدة وضخمة عن «التقويم». إنها تتضمن جدول المعلومات التي طلبتها الادارة الثقافية والاجوبة الكثيرة التي تلقتها تلبية لطلبها هذا. وفضلاً عن ذلك، إنها تضم مسودات الأبحاث الكثيرة التي كانت أعدت للتقويم المذكور، مع مذكرة تبين ما تم إنجازه من أبحاث التقويم، وما بقي ناقصاً منها. وغني عن البيان أن ما جاء في نشرة الادارة الثقافية الصادرة سنة ١٩٤٨ من أن «تقويم العالم العربي سيكون معداً للطبع في نهاية السنة» ومن أنه «سيطبع خلال سنة ١٩٤٩» كان يستند على ذلك.

وبديهي أن توقف العمل عن اتمام تأليف التقويم، وعدم مواصلة التفكير في أمره، طوال السنوات التي مرت منذ ذلك التاريخ، مما لا يمكن أن يعلل بشيء غير تقصير الأمانة العامة وإدارتها الثقافية في أداء ما يترتب عليهما من واجبات.

- ٣ -

وأود أن لا يفهم من قولي هذا، أني أنفي عن الحكومات العربية كل مسؤولية في هذا المضمار. بل أعتقد أن الحكومات المذكورة أيضاً تتحمل قسطاً من المسؤولية في هذه القضية، ولكن مسؤوليتها هذه ليست في عدم توفير أسباب العمل في هذا السبيل، بل إنما هي في «عدم توجيه اللوم» الى الأمانة العامة وإدارتها الثقافية على إهمالها أمر «تقويم العالم العربي»، على الرغم من المقررات المتخذة والاعتمادات المرصدة، و ـ على وجه أخص ـ على الرغم من الوعود العلنية الصادرة.

- ٤ -

ومما يزيد فداحة هذا الإهمال، أن الادارة الثقافية لجامعة الدول العربية كانت قد أصدرت ترجمة انكليزية وأخرى فرنسية، من تقرير أعمالها المنشور سنة ١٩٤٨، وأعلنت عزمها على طبع التقويم سنة ١٩٤٩، في الترجمتين المذكورتين اللتين وزعتهما على المحافل والهيئات الأجنبية!.

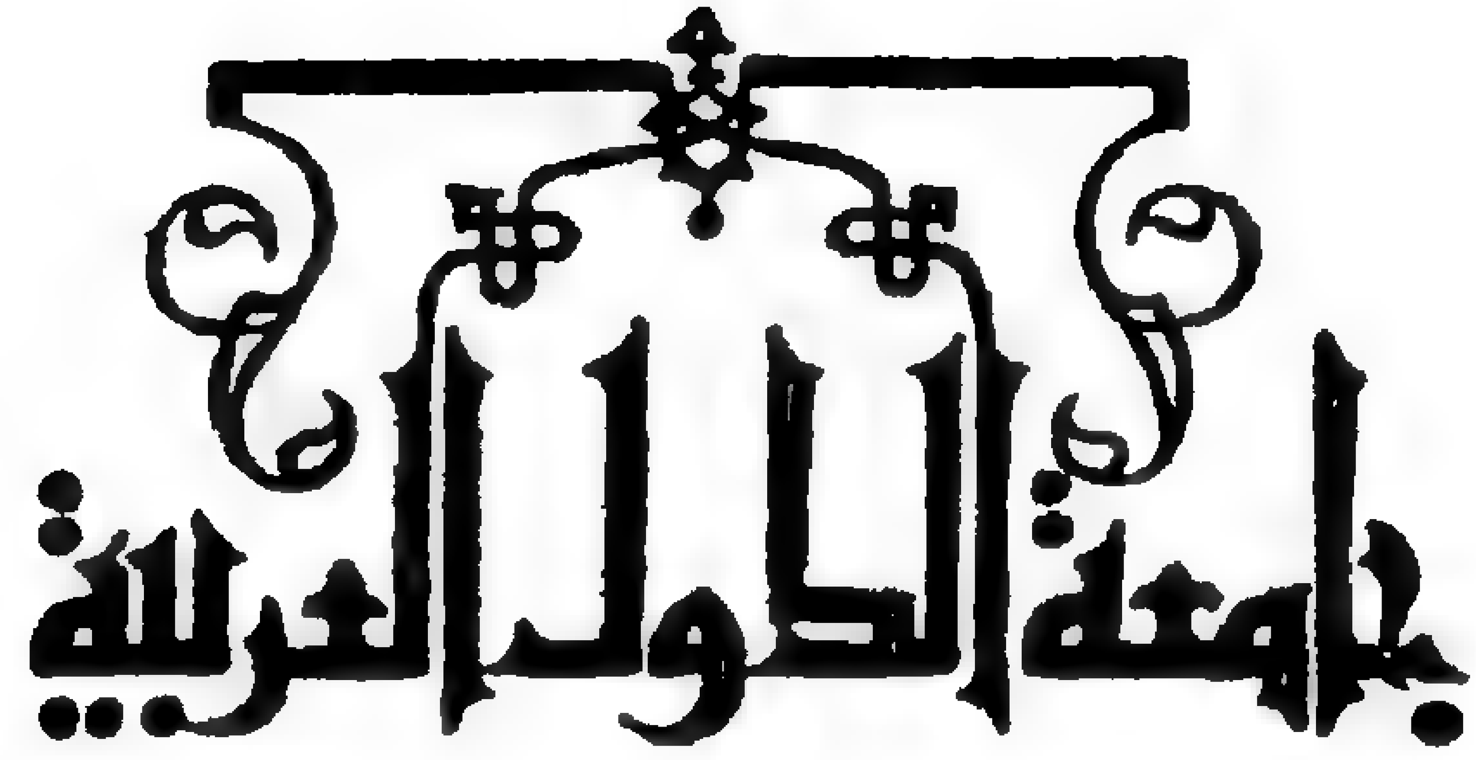
وقد رأيت أن أنشر في الصحائف التالية صوراً زينكوغرافية، عن بيان الإدارة الثقافية في هذا المضمار بالعربية والانكليزية، مع غلاف النشرة العربية والفرنسية.

هذا، ولا يظن أن هذه القضية فريدة في بابها، بل أن هناك اموراً كثيرة تشبه قضية التقويم من وجوه عديدة.

إني رأيت أن أبدأ أبحاثي الانتقادية من سرد هذه القضية، لأنها كانت أعلنت على الملأ، ـ مع تعيين المواعيد والتواريخ ـ في كتب وزعت على الناس وعلى الجرائد، باللغات العربية واللغات الأجنبية.

إني سأسرد فيما يلي سلسلة من الأمور والمشاريع التي لم تنجزها الادارة الثقافية، على الرغم من تقريرها، ومن بدء العمل فيها.

شكل رقم (١)
صورة زينكوغرافية لغلاف نشرة الادارة الثقافية



الأمانة العامة - الإدارة الثقافية

نظرة عامة

في الأعمـــال الثقافيـــة
لجامعة الدول العربية
١٩٤٦ - ١٩٤٨

شكل رقم (٢)

صورة زينكوغرافية لغلاف نشرة الادارة الثقافية باللغة الفرنسية

LIGUE DES ETATS ARABES

Secrétariat Général - Direction Culturelle

BREF APERÇU

SUR

LACTIVITÉ CULTURELLE

DE LA

LIGUE DES ETATS ARABES

LE CAIRE

1948

١٦ - ٢٥٠٤

شكل رقم (٣)

صورة زينكوغرافية لما جاء في نشرة الادارة الثقـافية عن تقـويم البلاد العربية وعن موعد صدوره

وإلى جانب ذلك شرعت الإدارة الثقافيـة فى جمع تقويم عام عن البلاد العربية يعرف بها فى شتى نواحيها ، ويطلع على مدى التقدم فيها ، فيقدم خلاصة عن نظمها السياسية وعن أحوالها الاقتصادية والصناعية والتجارية والزراعية والثقافيـة ، ويعرض مختصراً لتاريخها ويبحث بحثاً ملخصاً فى جغرافيتها ويتناول كل ذلك على طريقة علمية فى البحث والإحصاء والتعداد والبيان ، وذكر الأوضاع الصحيحة ، وسيكون هذا التقويم معداً قبل انتهاء عام ١٩٤٨ ، فينشر فى أوائل عام ١٩٤٩ ، والنيـة متجهة إلى أن يصبح تقويماً سنويا يظهر كل سنة مرة .

شكل رقم (٤)

صورة زينكوغرافية لما جاء في الصفحة ١٨ من نشرة الإدارة الثقافية عن تقويم البلاد العربية وعن موعد صدوره

To enable the public to get an idea of the various features of the Arab countries and the progress they have made, the Cultural Department has begun to compile a general almanac which gives an outline of their political institutions and their general features: economic, industrial, commercial, agricultural and cultural, together with an outline of their history and geography. These topics will be dealt with scientifically, and the almanac will make full use of the results of research work and statistics.

The almanac will be ready by the end of 1948 and will be published early in 1949, and regularly each year thereafter.

فهرس المطبوعات العربية

بين المقررات التي اتخذتها اللجنة الثقافية بجامعة الدول العربية، خلال دورتها الرابعة التي عقدتها في بحمدون وزحله في لبنان؛ في أواخر سنة ١٩٤٨ قرار يتعلق بـ « فهرس المطبوعات العربية»، هذا نصه:

«توصي الدول العربية بأن تجعل الخطة الآتية محل العناية، وأن تعهد إلى الجهات المسؤولة التي يهمها الأمر بأن تضعها موضع التنفيذ.

أولا : تدعى وزارات المعارف وإدارات المطبوعات في البلاد العربية إلى مؤازرة الادارة الثقافية لجامعة الدول العربية لنشر فهرست دوري يشمل كل ما يطبع وينشر من الكتب والمجلات والنشرات في مختلف البلدان العربية وذلك وفقاً للخطط الأساسية التالية:

(أ) تتخذ كل دولة ما تراه من التدابير لتسجيل المطبوعات يوماً فيوماً وتنظيم فهرست يتضمن كل ما صدر خلال الثلاثة الأشهر الاخيرة على أن ترسل نسخة منه - مطبوعة على الآلة الكاتبة - إلى الادارة الثقافية لجامعة الدول العربية. ولها أن تطبع الفهرست المذكور على حدة على أن يكون قطعه موحداً مع قطع الفهارس التي ستنشرها الادارة الثقافية.

(ب) تجمع الإدارة الثقافية الفهارس التي تتلقاها من الدول العربية وتؤلف منها فهرساً عاما تطبعه وتوزعه على جميع البلدان العربية.

(ج) كيفية تنظيم الفهارس وطريقة تصنيف المطبوعات - والتفاصيل التي يجب أن تدرج فيها عن كل كتاب - تحدد بتعليمات يقررها المكتب الدائم للجنة الثقافية.

(د) تتخذ الادارة الثقافية التدابير اللازمة لجمع معلومات مماثلة لذلك عن المطبوعات العربية التي تصدر في البلاد العربية غير التابعة لجامعة الدول العربية وتضم هذه المعلومات إلى الفهارس العامة التي تطبعها.

ثانيا: (أ) يرجى من وزارات المعارف وادارات المطبوعات في الدول العربية أن تهتم اهتماماً كبيراً في شأن الايداع الإلزامي للمطبوعات، لكي تكون الفهارس تامة ومضبوطة وذلك بتنفيذ ما لديها من القوانين واللوائح أو تعديلها أو وضع تشريع جديد.

(ب) يستحسن زيادة عدد النسخ التي يتحتم إيداعها حتى يتيسر لكل دولة أن ترسل نسخة منها إلى مكتبة جامعة الدول العربية.

ثالثاً: تتخذ كل دولة التدابير الفعالة لتنظيم فهارس مفصلة عن الكتب والمجلات التي طبعت في بلادها وتكمل الادارة الثقافية الفهارس بأسماء الكتب العربية التي طبعت في غير بلاد جامعة الدول العربية في هذه المدة. وتشجع الادارة الثقافية لجامعة الدول العربية الجهود التي يبذلها الباحثون في جمع الفهارس وتحريرها بكل الوسائل الممكنة[1].

وقد اقترن هذا القرار بتأييد مجلس جامعة الدول العربية، الذي قرر إصدار توصية بشأنه إلى الدول العربية.

يلاحظ أن مجلس جامعة الدول العربية، عهد بذلك إلى الادارة الثقافية مهمة تأليف وإصدار فهرس المطبوعات العربية.

والإدارة الثقافية أعلنت في الكتيب الذي أصدرته عن أعمالها في السنوات ١٩٤٤ ـ ١٩٤٨ ، أنها « آخذة في إعداد الوسائل لاصدار النشرة الفهرسية بالتعريف بالانتاج العربي في التأليف والنشر » (ص ١٧) .

ولكن . . . مما يؤسف له كل الأسف ، أن النشرة الفهرسية المذكورة لم تصدر إلى الآن ، . . . على الرغم من مرور اثني عشر عاماً على القرار وعلى البيان !

ومع أن إصدار هذا الفهرس كان من أوجب الواجبات لتنسيق وتنظيم وتعريف حركات التأليف والنشر في مختلف الأقطار العربية، لأنه من أنجع وأفعل وأشمل الوسائل التي تساعد على التعارف والتعاون والتفاعل بين رجال الفكر والتعليم، ـ في ميادين العلم والأدب والثقافة العامة في مختلف أنحاء العالم العربي.

---

(١) نقلا عن: *مجموعة مقررات اللجنة الثقافية* (١٩٥٦)، ص ٤٩ ـ ٥١.

وبما تجدر الاشارة إليه، أن تصميم الادارة الثقافية عـلى نشر هـذا الفهرس، قـد ذكر في الصفحة ١٩ من تقريرها المنشور باللغة الانكليزية ، والصفحة ٢٢ من تقريرها المنشور باللغة الفرنسية سنة ١٩٤٨ أيضاً.

كتاب جغرافية البلاد العربية
وأطالس عن البلاد العربية

كان بين المقررات التي اتخذها المؤتمر الثقافي العربي الأول المنعقد في بيت مري في لبنان، سنة ١٩٤٧، قراران يعهدان إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وإلى إدارتها الثقافية، مهمة إعداد ونشر كتاب عن جغرافية البلاد العربية، مع أطالس متعلقة بها.

هذا نص أحدهما: «يوصي المؤتمر الادارة الثقافية بجامعة الدول العربية بأن تتخذ ما يلزم من الاجراء لاعداد أطالس وخرائط جغرافية للبلاد العربية، تتناسب مع مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي». (ص ٣٠ من مجموعة المقررات).

وهذا نص القرار الآخر: «نظراً إلى أن هناك حاجة ماسة إلى مؤلف مفصل يتناول جغرافية البلاد العربية جميعاً، يكون بمثابة مرجع جغرافي يحوي آخر ما وصل إليه العلم، وتحقيقاً لهذه الغاية، يوصي المؤتمر بأن تتولى جامعة الدول العربية تأليف لجنة فنية لاتخاذ الوسائل اللازمة لتنفيذ هذا الاقتراح». (ص ٣١ من مجموعة المقررات).

هذا، واللجنة الثقافية أقرت اقتراحات المؤتمر ـ خلال دورتها الثالثة التي عقدت في القاهرة سنة ١٩٤٧ ـ وقدمتها إلى مجلس جامعة الدول العربية. والمجلس المذكور أيدها في جلسته المنعقدة في ١٩٤٨/٢/٢٢ وأوصى الدول العربية أن تضعها موضع العناية والبحث.

والادارة الثقافية صرحت في الكتيب الذي أصدرته عن أعمالها في السنة

المذكورة، بأنها «كونت لجنة لتأليف كتاب جامع عن جغرافية البلاد العربية» (ص ١٧).

ولكن. . . الكتاب المذكور لم يصدر إلى الآن، كما أن الاطالس والخرائط المطلوبة أيضاً لم تصدر، على الرغم من طول السنين التي مرت على المقترحات والمقررات الآنفة الذكر.

مؤتمرات دورية لمعلمي اللغة العربية

بين المقررات التي اتخذها المؤتمر الثقافي العربي الأول المنعقد سنة ١٩٤٧ حول اللغة العربية قرار ينص على ما يلي:

« ويرى (المؤتمر) عقد مؤتمرات دورية لمعلمي اللغة العربية، تشخص اليها وفودهم من مختلف البلاد للبحث وتبادل الرأي في أساليب التعليم، كي يستفيد بعضهم من تجارب بعض، وكي يتحدثوا في الوسائل والغايات وينهضوا باللغة العربية وآدابها».

وهذا القرار كان من جملة المقررات التي أيدتها اللجنة الثقافية ووافق عليها مجلس جامعة الدول العربية.

وطبيعي أن تنفيذه ـ بإعداد الوسائل اللازمة لعقد المؤتمرات المذكورة والدعوة اليها ـ كان من المهام التي تترتب على الادارة الثقافية.

ومن الغريب أن الادارة المذكورة لم تعمل شيئاً في هذا السبيل، خلال السنوات الأربع عشرة التي مرت على انعقاد المؤتمر الثقافي العربي الأول، وصدور هذا القرار الهام!

مع أن قضايا «كيفية تعليم اللغة العربية، بفروعها المختلفة» لهي من الأمور الجوهرية التي لا بد من أن يتضامن على معالجتها وحلها، العلماء والمربون في مختلف الأقطار العربية. والعمل في هذا السبيل كان يجب أن يكون في مقدمة الأمور التي تهتم بها وتواصل العمل من اجلها الادارة الثقافية بجامعة الدول العربية.

لأن اللغة ـ كما جاء في مقررات المؤتمر ـ « عماد الثقافة العربية» . فتحسين

طرق تعليمها، وترقيتها وتعميمها يجب أن يكون موضع دراسات وأبحاث وتجارب خاصة، دون انقطاع.

ما هي قواعد اللغة التي لا بد من تدريسها في كل مرحلة من مراحل التعليم، وكل درجة من درجات تلك المراحل؟ وما هي أسلم وأنجع الطرق لهذا التعليم، في كل واحدة من المراحل والدرجات؟

ثم ما هي مفردات اللغة التي لا بد من تعليمها ـ تلفظاً وقراءة وتفهماً وكتابة ـ في كل مرحلة من مراحل التعليم، وفي مختلف الأعمال؟

وفي الأخير: ما هي الكلمات العامية التي يجب أن يسعى وراء الاستعاضة عنها بكلمات فصيحة، بصورة تدريجية؟ وما هي الطريقة التي يجب اتباعها للنجاح في هذا التدرج؟

هذه المسائل الاساسية، وأمثالها الفرعية، تتطلب دراسات خاصة، مدعومة بالتجارب والمناقشات .

إن طرائق تعليم العلوم والمواد المختلفة ـ من الحساب والاشياء الى الرسم والاشغال اليدوية ـ من الأمور التي لا يصعب تقريرها، عن طريق الاقتباس من الابحاث التربوية العامة، مع شيء قليل من التكييف. ولكن طرائق تدريس اللغة العربية، لا يمكن اقتباسها من تجارب وأبحاث الأمم الأخرى، بل لا بد من بحثها بحثاً خاصاً ولو بالاستنارة من الابحاث التربوية العامة؛ وذلك لاختلاف اللغة العربية عن اللغات الأخرى. ولا سيما لاختلاف الكتابة العربية عن الكتابات الأخرى.

ولذلك نستطيع أن نقول: ان عدم اهتمام الادارة الثقافية بهذه القضايا ـ واهمالها العمل بتوصيات المؤتمر الثقافي العربي الأول في هذا المضمار، يكون تقصيراً لا يغتفر.

ومما يلفت النظر: أن الادارة الثقافية تطرقت الى امور عديدة، كان يجب أن تذكرها بذلك، وتسترعي اهتمامها بقضايا طرائق تعليم اللغة العربية.

مثلا بحثت اللجنة الثقافية مرات عديدة، في تواريخ مختلفة، في أمر مكافحة الامية ، واتخذت في شأنها مقررات عديدة، ولا حاجة إلى القول ان مكافحة الأمية إذا تطلبت كثيراً من المسائل المالية والادارية، فإنها تتطلب في الوقت نفسه أبحاثاً تربوية. لأن طرائق تعليم الراشدين والكهول، يجب أن تختلف عن طرائق تعليم الأطفال الصغار، بطبيعة الحال.

وفضلا عن ذلك، اتخذت اللجنة الثقافية عدة مقررات لتعليم اللغة العربية في

المهاجر المختلفة. وطبيعي أن ذلك أيضاً يستلزم تحديد وتبسيط القواعد والكلمات التي لا بد من تعليمها. لانشغال اطفال المهاجرين بتعلم أمور محلية كثيرة، وحاجتهم إلى الاقتصاد في الوقت والجهود.

وفي الاخير، اللجنة الثقافية اتخذت مقررات عديدة لتعليم اللغة العربية في بلاد غير عربية، وغني عن البيان أن ذلك أيضاً يستلزم أبحاثاً في طرائق تعليم اللغة العربية، لأن تعليم اللغة العربية لغير ابنائها يتطلب اتباع طرائق خاصة، كما يتطلب تبسيط الابحاث والقواعد، وتحديد الكلمات والتعابير.

من الغريب أن كل هذه الأمور بالاضافة إلى توسع نطاق جامعة الدول العربية وبدء حركة «تعريب التعليم» في بعض البلاد العربية التي استقلت حديثاً لم تحمل الإدارة الثقافية على أداء الواجب الذي ذكرناه آنفا استناداً إلى قرار المؤتمر الثقافي العربي الأول، ذلك الواجب الذي ازداد أهمية منذ صدور القرار المذكور.

السينما الثقافية

- ١ -

لقد اتخذت اللجنة الثقافية - في تواريخ مختلفة قرارات عديدة حول توجيه السينما الثقافية العربية . وعهدت بتنفيذ البعض من هذه القرارات إلى الإدارة الثقافية وإلى الإدارة العامة :

١ - من جملة المقررات التي اتخذتها في دورة انعقادها الثانية سنة ١٩٤٦ ، ووافق عليها مجلس جامعة الدول العربية :

القرار الخامس - توجيه السينما

توصي الدول العربية :

اولاً : بمراقبة الأفلام وتشجيع ما يفيد البلاد العربية منها في الثقافة وفي تعريف هذه البلاد بعضها ببعض وتقوية الروابط بينها .

ثانياً : بدعوة شركات السينما إلى اخذ مناظر منها ومعاونتها على هذا .

ثالثاً : بمراقبة لغات الأفلام وجعلها عربية صحيحة ومعها ترجمة الافلام الاجنبية .

وتوصية الامانة العامة بعمل افلام ملونة للدول العربية » (ص ١٤ من مجموعة المقررات المطبوعة) .

٢ - ومن جملة المقررات التي اتخذتها في الدورة المذكورة نفسها - سنة ١٩٤٦ ، ووافق عليها مجلس الجامعة :

« القرار الثالث عشر ـ وتشجيع السينما

(أ) الدعوة إلى وضع أفلام في موضوعات معينة وتقديم قصص مفيدة ، يكلف بها بعض الكتاب .وتشجيع الشركات على إخراجها بالمال أو بوسائل أخرى .

(ب) وضع أفلام تعليمية توزع على معاهد العلم في البلاد العربية .

(ج) الاستفادة بالأفلام العربية».

(ص ١٤ من مجموعة المقررات المطبوعة) .

٣ ـ ومن جملة المقررات التي اتخذتها اللجنة الثقافية في دورة انعقادها الثالثة ـ سنة ١٩٤٧ ـ ووافق عليها مجلس الجامعة :

القرار الثاني ـ مراقبة الأفلام ـ

« توصي الحكومات العربية بإجراء اللازم لمراقبة الأفلام في البلاد العربية مراقبة دقيقة ، تجعلها غير منافية للأخلاق العربية والآداب العامة » .

(ص ٢٢ من مجموعة المقررات المطبوعة) .

٤ ـ ومن المقررات التي اتخذتها اللجنة في الدورة المذكورة ، ووافق عليها بعد ذلك مجلس الجامعة :

القرار الثامن ـ السينما الثقافية

تتبع الطرق الآتية لاستخدام السينما في تعميم الثقافة العربية :

(أ) تشجيع شركات السينما التي تتقدم لانتاج افلام اجتماعية وتاريخية وغير ذلك ، وتخدم اهداف الجامعة العربية . على ان يكون هذا التشجيع أدبياً محضاً ، وذلك بمثل توصية الدول العربية بتسهيل عرض هذه الأفلام وتوصية الدول العربية أيضاً بتيسير أخذ الأفلام التي يثبت للإدارة الثقافية انها تخدم أغراض الجامعة العربية مثل المناظر الطبيعية والمدنية والعسكرية ونحو ذلك .

(ب) حث الشركات السينمائية على تعريب (دوبلاج) بعض الأفلام السينمائية الثقافية الأجنبية التي تختارها إدارة الثقافة أو توافق على اختيارها مقابل أن توصي وزارة المعارف في دول الجامعة بعرض هذه الأفلام على طلاب مدارسها وعلى الجماهير .

(ج) اختيار موضوعات لأفلام ثقافية قصيرة توضع في البلاد العربية المختلفة ، على أن تتولى بعض الشركات انتاجها وتساهم الإدارة الثقافية ببعض نفقاتها .

(ص ٢٤ من مجموعة المقررات المطبوعة).

٥ ـ ومن جملة المقررات التي اتخذتها اللجنة الثقافية في دورة انعقادها الرابعة ـ سنة ١٩٤٨ ـ ووافق عليها مجلس الجامعة :

القرار الأول ـ الأفلام الثقافية

« توصي الدول العربية بأن تجعل الخطة الآتية محل العناية وأن تعهد إلى السلطات المختصة التي يهمها الأمر بأن تضعها موضع التنفيذ :

(أ) تقوم كل من وزارات المعارف بإنتاج الأفلام القصيرة على حسابها الخاص .

(ب) تختار الوزارة موضوعات هذه الأفلام من مميزات بلادها الإجتماعية والتاريخية ومن معالم نهضاتها الزراعية والصناعية والثقافية وغير ذلك ، بقصد تعريف العالم وخاصة البلاد العربية بذلك .

(ج) يكون إنتاج الفيلم محلياً إذا وجدت الآلات اللازمة لذلك. وإلا فالإدارة الثقافية بجامعة الدول العربية مستعدة للتوسط لإرسال مختصين لتصوير هذه المناظر وتقديم المساعدات .

(د) تطبع الوزارة المختصة عدداً كافياً من الفيلم الذي تنتجه على حسابها، وتزود كل دولة عربية بعدد مناسب من هذه النسخ .

(هـ) يطلب إلى وزارات المعارف بالبلاد العربية أن توعز كل منها بجمع صور عن قطرها ، تصور آثاره الهامة ومشاهده ومصانعه إلى غير ذلك وتطبعها على زجاجات أو أفلام لعرضها في الفانوس السحري . وتهيء منها نسخاً كافية لتوزع على البلاد العربية الأخرى . وإذا تعذر عليها طبعها على الزجاجات والأفلام ، ترسلها إلى الادارة الثقافية لتقوم عنها بهذه العملية على حساب تلك الوزارات .

(و) يطلب إلى السلطات المسؤولة في كل قطر عربي وضع تشريع يُلزم كل صاحب سينما بأن يعرض فيلماً ثقافياً يستغرق نحو عشر دقائق قبل عرض الفيلم الأساسي .

(ز) السعي لإنتاج فيلم عن البلاد العربية تشترك في إخراجه هذه البلاد ويعرض فيها ويوضع أيضاً باللغات الأجنبية ليعرض في مختلف بلاد العالم .

وقد تحفظ سعادة مندوب المملكة العربية السعودية بكل ما يتعلق بالسينما » .

« ملحق هذا القرار .

علاوة على ما جاء في القرار الآنف الذكر ، لقد قررت اللجنة الثقافية إتباع الخطة التالية في تنظيم أمور الأفلام الثقافية :

أولاً - في الأفلام الثقافية الأجنبية :

١ - يطلب إلى وزارات المعارف أن يكون لديها عدد كاف من الآلات العارضة للسينما من حجم ١٦ ملليمتراً للفيلم ، إذ أن الأفلام الثقافية تصنع عادة من هذا الحجم .

٢ - تجمع الإدارة الثقافية ما تستطيع من الكشوف والنشرات الخاصة بالأفلام الثقافية في المجلات المختلفة في مصر وفي الخارج وتتوسط بإرسال نسخ من هذه الكشوف والنشرات لوزارة المعارف .

٣ - تستعرض الإدارة الثقافية هذه الأفلام وتخبر الوزارات عما تراه مفيداً منها .

٤ - تقوم الإدارة الثقافية بالتوسط لجلب الأفلام التي تنتجها إدارة معارف أي بلد عربي إلى أي بلد عربي آخر ولحسابه . وتضع خطة ذلك بالإستعانة بالممثلين الثقافيين للبلاد العربية الموجودين في القاهرة .

٥ - تهيء الإدارة الثقافية الإيضاحات اللازمة لكل فيلم ينتخب ، وتطبعها وترسلها إلى الوزارة المختصة لتعهد بها إلى شخص يلقيها عند عرض الفيلم .

٦ - تسجل الإدارة الثقافية الإيضاحات اللازمة لبعض الأفلام على اسطوانات وترسلها إلى الوزارة التي تطلبها لإذاعتها مع الفيلم .

ثانياً - في الأفلام المنتجة محلياً :

١ - تنتخب الإدارة الثقافية بعض الموضوعات التي يحسن إنتاج أفلام عنها في كل بلد عربي ، وترسل إليه على سبيل الإقتراح .

٢ - أن تعهد الإدارة الثقافية إلى لجنة من الخبراء بالإنتاج السينمائي في البلدان العربية ، ببحث وسائل رفع مستوى الأفلام السينمائية العربية وإقتراح ما تراه كفيلاً بتمكينها من أن تقوم بنصيبها في ترقية الحياة العربية .

٣ - أن يعنى بالأفلام الجغرافية والرياضية .

٤ - أن يعنى بإصلاح الإخراج الفني للأفلام لتقدم السينما العربية في ميدانها التقدم المطلوب .

٥ - وجوب متابعة السعي وراء وضع القرار الآتي الذي سبق أن أقره مجلس الجامعة الموقر موضع التنفيذ . وهذا القرار ، هو :

توصي الحكومات العربية بإجراء اللازم لمراقبة الأفلام في البلاد العربية مراقبة دقيقة تجعلها غير منافية للأخلاق العربية والآداب » .

(ص ٤٧ ـ ٤٩ من مجموعة المقررات المطبوعة).

(٦) ـ ومن جملة القرارات التي إتخذتها اللجنة الثقافية في دورة انعقادها السادسة ـ سنة ١٩٥١ ـ وصادق عليها مجلس الجامعة :

« القرار السابع ـ السينما الثقافية

يوصي المجلس بأن تعنى الدول العربية بتصوير أفلام تعليمية وتعريفية عن حياة كل منها تخصص لها الميزانية الكافية وتخدم غايتين ، أولاهما تعريف العرب بعضهم ببعض تعريفاً يشمل طبيعة البلاد وحياة السكان ومظاهر النهضة ، وثانيتها تعريف العالم الخارجي بالحياة العربية ونهضتها في العهد الحديث تعريفاً يبدد أثر الدعايات المغرضة في هذا السبيل . كما يؤكد المجلس ما سبق أن أوصى به من أن تخصص الجامعة الميزانية الكفيلة بتحقيق هذا الغرض فيما يتصل بأعمال الإدارة الثقافية».

(ص ١٠٠ و١٠١ من مجموعة المقررات المطبوعة)

٧ ـ وقد جاء في فقرة من أحد القرارات التي اتخذتها اللجنة الثقافية في دورتها الثامنة المنعقدة سنة ١٩٥٣ ما يلي :

أن يعهد إلى الإدارة بالتعاون مع إدارة الاستعلام والنشر بأن تبادر بدراسة موضوع استخدام التمثيل والسينما لتحقيق أهداف الجامعة العربية ولتعريف أبناء البلاد العربية بأحوالها على أن تتقدم بإقتراحاتها إلى اللجنة الثقافية في دورتها القادمة مع النظر في عقد مؤتمر عربي لبحث هذا الأمر في أقرب فرصة ممكنة » .

(ص ١١٢ من مجموعة القرارات المطبوعة).

ـ ٢ ـ

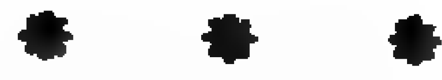
ولا بد لنا من أن ننقل فيما يلي ، ما قالته الإدارة الثقافية نفسها في هذا المضمار ، في الكتيب الذي نشرته بعنوان « نظرة عامة في الأعمال الثقافية لجامعة الدول العربية ١٩٤٦ ـ ١٩٤٨ . يعني بعد صدور القرارات الخمسة الأولى التي نقلناها آنفاً ، وقبل صدور القرارين الاخيرين :

السينما :

« وضعت اللجنة الثقافية خطة للتعاون بين البلاد العربية في سبيل الإستفادة من السينما في تعميم الثقافة بين الجماهير والطلاب ، فقررت : (١) إنتخاب عدد من

الأفلام الثقافية الأجنبية يعرب ويعرض في دور السينما في البلاد العربية . (٢) تعريب بعض الأفلام التعليمية لتعمم في المدارس المختلفة بالبلاد العربية . (٣) أخذ أفلام قصيرة عن البلاد العربية تصور مظاهر حياتها ومعالم نهضتها وآثارها فتعرض في دور السينما . (٤) تشجيع المخرجين على إنتاج أفلام عادية تصور بعض صفحات من تاريخ الامة العربية ونهضتها وحضارتها . وأوصت اللجنة الثقافية بأن يسن تشريع تشترك فيه الأقطار العربية بإلزام كل صاحب سينما بأن يعرض فيلماً ثقافياً يستغرق نحو عشر دقائق قبل عرض الفيلم الاساسي . تلك هي المقررات التي تنظم التعاون بين البلاد العربية للاستفادة من السينما في ميدان الثقافة والتعليم . وهي أصول ستعمد الإدارة الثقافية إلى تنفيذها . وقد شرعت بالفعل في الاتصال برجال الفن واستطلعتهم رأيهم في وسائل ذلك التنفيذ ووضعت منهجاً مفصلاً للعمل ترجو أن يثمر عن قريب».

(ص ١٨ ـ ١٩ من الكتيب).



وعلى الرغم من كل هذه المقررات والبيانات لم تنجز الإدارة الثقافية أي شيء في هذا المضمار .

ومما تجدر الإشارة إليه ، أن قرار الإدارة الثقافية المتعلق بذلك ، قد أعلن في تقريرها المطبوع باللغة الانكليزية (ص ٢٠) وبتقريرها المطبوع باللغة الفرنسية (ص ٢١) سنة ١٩٤٨ .

الاذاعـــة

لقـد اتخذت اللجنـة الثقافيـة ـ في تواريـخ مختلفة ـ عـدة قرارات لـلاستفادة من الاذاعـة في نشر الثقـافة العـربية، وقـد استحصلت على مـوافقة مجلس جـامعة الـدول العربية عليها:

(١) بين القرارات التي اتخذتها اللجنة الثقافيـة في دورة انعقادهـا الثانيـة ـ سنة ١٩٤٤ ـ قرار يتعلق بالاذاعة، ينص على ما يلي:

القرار الثالث ـ تقوية الاذاعة

« توصية الدول العربية بتقوية مصادر الاذاعة والاستقبال في كل بلد عربي لتسمع واضحة في بلاد العرب كلها وباستعمال اللغة العربية الفصحى قدر المستطاع » .

(ص ١٣ من مجموعة القرارات المطبوعة).

(٢) وبين مقررات الدورة المذكورة، قرار آخر ينص على ما يلي:

القرار الرابع ـ الاذاعات العربية والمدرسية

« توصية الدول العربية بأن تنظم اذاعة مدرسية يتـولاها رجـال التعليم والتربيـة لتثقيف النشء في البلاد العربية وتنشئته نشأة عربية قويمة. وأن توافق على إذاعة برامج عربية تتولى وضعها اللجان الثقافية وتشترك في اذاعتهـا البلاد العـربية في مـواعيد يتفق عليها. وترمي هذه البرامج إلى التعريف بالبلاد العربية حـاضرهـا وماضيهـا وما ظهـر فيها من المؤلفات والتراجم وتقوية الشعور العربي في الجماهـير وتوجيههم إلى المقـاصد التي تعمل لها جامعة الدول العربية وما يتصل بها » .

(ص ١٤ من مجموعة المقررات المطبوعة).

(٣) وبين مقررات الدورة المذكورة قرار آخر يتصل بالاذاعة وينص على ما يلي:

« القرار الثاني عشر ـ الاذاعة

(أ) توجيه الاذاعة في البلاد العربية إلى رفع مستوى الجماهير في المبادىء والاخلاق.

(ب) التعاون بين ادارات الاذاعة العربية المختلفة.

(ج) تكليف المكتب الدائم لجامعة الدول العربية بتنظيم هذه الناحية وتحقيق هذه الأغراض.

(ص ١٦ من مجموعة المقررات المطبوعة).

(٤) وبين مقررات الدورة الرابعة المعقدة سنة ١٩٤٨، قرار ينص على ما يلي:

«القرار الرابع ـ الاذاعة

يعهد مجلس الجامعة إلى الأمانة العامة بدراسة إنشاء محطة اذاعة كبرى تضمن نشر الثقافة العربية والتعريف بها في داخل البلدان العربية وخارجها. وإلى أن يتم تحقيق هذا المشروع يوصي بالاستفادة في هذا الصدد من محطات الاذاعة الموجودة حاليا وتنسيق برامجها وتقويتها.

(ص ٥١ من مجموعة القرارات المطبوعة).

(٥) وبين مقررات الدورة المذكورة نفسها قرار آخر، يتصل بالاذاعة، وينص على ما يلي:

(أ) تتبع الطرق الاتية للاستفادة من الاذاعة في نشر الثقافة العربية على الجماهير وطلاب المدارس:

ـ إذاعة حفلات ثقافية شهرية مسجلة تشمل اغاني وأناشيد وموسيقى وقصصاً ومسرحيات قصيرة ومسامرات وغير ذلك تتخللها معلومات ثقافية تحقق أغراض الجامعة العربية.

ـ اعداد أحاديث في الثقافة العربية يقوم بها كبار المحدثين، ثم تسجل لتذاع من محطات الاذاعة في البلاد العربية.

ـ إعداد برامج ثقافية مدرسية مسجلة تتناول الموضوعات التي تناسب عقليات

الطلبة وبرامجهم وتوزع على البلاد العربية لتذيعها على طلاب مدارسها.

(ب) توصي الادارة الثقافية بأن تعنى بالاذاعة عن البلاد العربية غير الممثلة في الجامعة كالمغرب العربي والامارات العربية.

(ج) تدعو الادارة الثقافية القائمين على الاذاعة في البلاد العربية إلى الاجتماع لتنسيق برامج الاذاعات وتوحيد اتجاهاتها.

(د) على الادارة الثقافية إشراك الطلبة ما أمكن في الأحاديث والحفلات المذاعة لتكون قريبة إلى قلوب زملائهم الطلبة. فلا تصطبغ بطابع الوعظ والدروس والمحاضرات.

(ص ٥٢ من مجموعة المقررات المطبوعة).

ولا نغالي إذا قلنا: إن جميع هذه التوصيات والقرارات بقيت حبراً على ورق.

استكتاب مقالات

بين المقررات التي اتخذتها اللجنة الثقافية ـ خلال دورة انعقادها الثالثة سنة ١٩٤٧ قرار، هذا نصه:

القرار السادس ـ استكتاب مقالات

«تستكتب الادارة الثقافية مقالات تعالج القضايا العربية الثقافية، على أن تختار الكتاب من بين الاخصائيين في مختلف البلاد العربية وفي مختلف فروع العلم. وأن تنشر هذه المقالات في صحف البلاد العربية الكثيرة الانتشار. وكذلك في الصحف الاجنبية إذا اقتضى الحال، بعد ترجمتها»

(ص ٢٣ من مجموعة المقررات المطبوعة).

هذا القرار اقترن ـ بعد ذلك ـ بموافقة مجلس جامعة الدول العربية أيضاً.

وقد شرعت الادارة الثقافية في العمل بهذا القرار، وقالت في الكراسة التي نشرتها عن أعمالها سنة ١٩٤٨، ما يلي، في هذا المضمار:

تعميم الثقافة عن طريق الصحافة

«*يتجه الكتاب في الصحف والمجلات العامة إلى عرض آرائهم في الموضوعات* التي تهم الرأي العام. ولكنهم قد يغفلون نواحي لها أهميتها في توجيه ذلك الرأي من الناحية الثقافية، وفي اطلاعه على ما يجب أن يطلع عليه. وقد رأت الادارة الثقافية أن تساهم في هذا السبيل وأن تحاول تعويض النقص الذي يحدث فيه، وذلك، أولاً ـ بوضع بيان بالموضوعات الثقافية التي تقل معالجة الكتاب لها، مع أن لها أهمية قصوى في حياة الأمة العربية. وثانياً ـ بتوزيع هذه الموضوعات على كبار الكتاب والباحثين

لمعالجتها في مقالات متوسطة الحجم تنشر في الصحف والمجلات، فيطلع الرأي العام عليها ويستفيد منها، وقد وضعت الادارة الثقافية هذا العام بياناً بموضوعات قيمة، وقد وزعته على نحو من أربعين من رجال الفكر والأدب والعلم. وهي تتلقى مقالاتهم وتوالي نشرها في الصحف والمجلات. وستجمع كل سنة ما ينشر من تلك المقالات لطبعها في سفر خاص تنشره بين الناس. فتزداد الاستفادة من هذه الابحاث».

(ص ١٩ و٢٠ من الكراسة).

وفعلا، أصدرت الادارة الثقافية ـ سنة ١٩٤٩ ـ الجزء الأول من كتاب عنونته بعنوان «العالم العربي». ويقع هذا الجزء في ١٦٢ صفحة، ويضم ١٦ مقالة. وبعد أربع سنوات ـ أي سنة ١٩٥٣ ـ أصدرت الكتاب الثاني منه. وهو يقع في ١٩٤ صفحة، ويضم ١٧ مقالة.

ولكنها بعد ذلك، انقطعت عن العمل في هذا السبيل. فلم تصدر جزءاً آخر من «العالم العربي» ـ طوال السنوات التي مرت منذ صدور الكتاب الثاني!

ترتيب محاضرات

١ ـ بين القرارات التي اتخذتها اللجنة الثقافية خلال دورة انعقادها الثالثة ـ سنة ١٩٤٧ ـ قرار، هذا نصه:

القرار السابع ـ ترتيب محاضرات

«ترتب الادارة الثقافية محاضرات في الشؤون العربية الثقافية لكبار الاساتذة في البلاد العربية المختلفة على أن ينتقل هؤلاء المحاضرون بين عواصم البلاد العربية وفق خطة مرتبة. وتوصي حكومات الدول العربية بأن تفسح المجال لاذاعة هذه المحاضرات وتعميم نشرها في الصحف المحلية. ويراعى في اختيار المحاضرات والموضوعات الأوقات المناسبة للأقطار المختلفة».

(ص ٢٣ من مجموعة القرارات المطبوعة).

٢ ـ وقد جاء في تقرير الادارة الثقافية عن سنة ١٩٤٩ ما يلي:

محاضرات متنقلة

ترى الادارة الثقافية أنه من المفيد أن ترتب محاضرات لكبار الاساتذة في الشؤون العربية، على أن ينتقل هؤلاء المحاضرون بين عواصم البلاد العربية وفق خطة مرتبة. وستوصي الادارة الثقافية حكومات دول الجامعة بأن تفسح المجال لاذاعة هذه المحاضرات ولتعميم نشرها في الصحف المحلية. وقد خصص مبلغ ٣٠٠٠ جنيه لإيفاد ١٥ أستاذاً محاضراً خلال السنة القادمة، على أن يتكلف كل محاضر نحو ٢٠٠ جنيه نظير الانتقال وبدل السفر والمكافأة على المحاضرات. ويراعى في اختيار المحاضرات والموضوعات الأوقات المناسبة للأقطار المختلفة.

ولكن الادارة الثقافية لم تقم في هذا المضمار بعمل يستحق الذكر.

١٦ ـ ٢٥٢٨

مؤتمر لبحث خصائص الثقافة العربية ومقوماتها

بين القرارات التي اتخذها مؤتمر الثقافة العربية الثاني الذي انعقد في الاسكندرية خلال صيف سنة ١٩٥٠، قرار هام، هذا نصه:

الاعداد للمؤتمر الثقافي العربي الثالث

« يقترح تأليف لجنة برياسة الدكتور طه حسين وباشتراك ممثلي الحكومات العربية والإدارة الثقافية بجامعة الدول العربية، للمعاونة على الإعداد للمؤتمر المقبل. ويكون من أعمالها:

١ - وضع كتاب عن خصائص الثقافة العربية ومقوماتها والمشكلات التي تواجهها في العصر الحاضر.

٢ - وضع كتاب في وصف خصائص الثقافات الغربية للمقابلة والموازنة.

٣ - جمع الوثائق والاحصاءات عن حال الثقافة الحاضرة في البلدان العربية والاتجاهات السائدة فيها في التربية والسلوك في الحياة، سواء أكان ذلك عن طريق طلب البيانات أم المشافهة أم الاطلاع والتطواف في الاقطار العربية.

٤ - دعوة الهيئات المختصة وكبار رجال الثقافة والفكر في الجامعات وغيرها لدراسة المشكلات التي سيتناولها المؤتمر المقبل وإبداء الرأي فيها قبل انعقاده. وتختص لجنة الثقافة في المؤتمر بالعناية بالمشكلات التالية التي تقترح جعلها محوراً لبحوث المؤتمر المقبل:

(أ) طبع التعليم العام في مختلف البلاد العربية بالطابع القومي القائم على

خصائص الثقافة العربية وخير ما في الثقافات الغربية على أن يعنى في ذلك عناية خاصة بتيسير تثقيف المرأة العربية.

(ب) تحقيق الوحدة اللغوية في المجتمع العربي حتى تصبح اللغة الفصحى لغة العلم والحياة معاً.

(ج) دراسة ظواهر الحياة الاجتماعية في البلاد العربية واقتراح الوسائل لطبعها بطابع قومي يجمع بين المحافظة على التقاليد الصحيحة والانتفاع بما في الحضارة الانسانية المعاصرة من خير».

إن الادارة الثقافية لم تتخذ أي تدبير فعلي لعقد المؤتمر المذكور.

وأما مؤتمر الثقافة العربية الثالث الذي انعقد ببغداد سنة ١٩٥٧، فلم يبحث المسائل آنفة الذكر.

التأليف والترجمة

- ١ -

لقد اتخذت اللجنة الثقافية - في تواريخ مختلفة - قرارات عديدة في شؤون الترجمة والتأليف، وحصلت على موافقة مجلس جامعة الدول العربية عليها:

(١) بين القرارات المتخذة خلال دورة انعقاد اللجنة الثانية - سنة ١٩٤٦ -، قرار هذا نصه:

القرار الثاني - تشجيع التأليف

« توصي الحكومات العربية بتأليف هيئات للتأليف والترجمة والنشر ووضع جوائز للمؤلفين والمترجين والناشرين في كل قطر على حدة».

ومجلس جامعة الدول العربية وافق على هذا القرار، وفضلا عن ذلك قرر بصفة خاصة اصدار توصية إلى الدول العربية بشأنه»

(ص ١٣ من مجموعة القرارات المطبوعة).

(٢) وبين القرارات المتخذة في الدورة المذكورة قرار آخر - يتصل بهذا الموضوع - هذا نصه:

« **القرار الثامن - تشجيع التأليف:**

(أ) يقترح على الجامعة أن تنشىء جوائز عامة للمؤلفين والمترجين والناشرين في البلاد العربية كلها.

(ب) نشر صحيفة دورية تعرّف بالانتاج في العالم العربي على الوجه المبين في التقرير المرفوع إلى اللجنة.

(ج) تزويد مكتبة الجامعة بالكتب بطريق الشراء والاستهداء من المؤلفين والناشرين والمقتنين.

(د) تتصل اللجنة الثقافية بالحكومات العربية والهيئات الثقافية المختلفة لايصائها بالتأليف في موضوعات معينة أو ترجمة كتب معينة. وتنسيق العمل بين هذه الهيئات وتبلغها بعضها أعمال بعض حتى لا تختلف الوجهات أو يتكرر العمل.

(هـ) على الجامعة أن تختار في كل عام أحسن المؤلفات في العالم العربي وتنوه بها وتسجلها في سجل خاص للكتب الممتازة.

(ص ١٥ من مجموعة القرارات المطبوعة).

(٣) بين مقررات الدورة السادسة المنعقدة سنة ١٩٥١ قرار هذا نصه:

« القرار الثامن ـ تشجيع التأليف والكتابة والترجمة:

(أ) تخصص الادارة الثقافية جائزتين لتشجيع التأليف تمنحان سنوياً، وتضع شروط منحهما لجنة تؤلف لهذا الغرض. وتخصص الجائزة الأولى لأحسن كتاب عربي علمي أو أدبي يخدم فكرة تتصل بتحقيق أهداف الجامعة العربية العامة. وتخصص الجائزة الثانية لتكليف مؤلف عربي أو أكثر بوضع كتاب يستكمل وجهاً من أوجه النقص في مجال التأليف العربي المتصل بدراسة حياة العرب وإنتاجهم الفكري وحضارتهم.

(ب) يعهد المجلس للادارة الثقافية بأن تتخذ من الوسائل ما تراه كفيلا بتنسيق الجهود التي تبذلها الحكومات والهيئات العربية في ترجمة الكتب بقدر الامكان».

(ص ١٠١ من مجموعة المقررات المطبوعة).

(٤) وبين مقررات الدورة الثامنة المنعقدة سنة ١٩٥٣ قرار هذا نصه :

« توصي اللجنة الادارية الثقافية بالعناية بترجمة الكتب التي توضح أصول تدريس العلوم الى اللغة العربية أو تأليف تلك الكتب وتزويد الحكومات العربية بنسخ منها. ويطلب من وزارات المعارف في تلك الحكومات اقتناء عدد مناسب من هذه الكتب».

(ص ١٠٨ من مجموعة القرارات المطبوعة).

(٥) وبين المقررات المتخذة في الدورة المذكورة، قرار آخر يتعلق بالترجمة والتأليف:

« توافق اللجنة على أن تتبادل الدول العربية قوائم أسماء الكتب المؤلفة التي تراها جديرة بالتشجيع.

توافق اللجنة على أن يضع وزراء المعارف مخصصات في ميزانيات وزاراتهم لتشجيع التأليف والترجمة والنشر » .

(ص ١١١ من مجموعة المقررات المطبوعة).

- ٢ -

يلاحظ أن هذه القرارات الصادرة في تواريخ مختلفة - بين سنة ١٩٤٦ وسنة ١٩٥٣ - تتضمن ١١ مادة. ثلاث منها تختص بالدول العربية، والثماني الباقيةتختص بجامعة الدول العربية وادارتها الثقافية.

المواد المختصة بالدول العربية، تتضمن التوصيات التالية:

أن تؤلف كل دولة عربية هيئة للتأليف والترجمة، وأن تضع جوائز للمؤلفين والمترجمين والناشرين - وأن تضع في ميزانيات وزارات معارفها الاعتمادات اللازمة لذلك - وأن تتبادل قوائم بأسماء الكتب المؤلفة التي تراها جديرة بالتشجيع.

وأما المواد المختصة بالادارة الثقافية بجامعة الدول العربية، فهي تعهد إليها من ناحية، مهمة القيام بأعمال عديدة تتعلق بالترجمة والتأليف، ومن ناحية أخرى، تضع على عاتقها مهمة «تنسيق جهود هيئات الترجمة والتأليف التي ستتألف في الدول العربية».

فيجدر بنا أن نتساءل: ماذا عملت الادارة الثقافية بجامعة الدول العربية لتنفيذ القرارات المذكورة:

١ - إن «الصحيفة الدورية» التي كان يجب أن تتولى مهمة «التعريف بالانتاج العربي» لم تصدر إلى الآن، على الرغم من مرور نحو خمسة عشر عاماً على تاريخ صدور القرار المتعلق بذلك.

٢ - إن «السجل الخاص بالكتب الممتازة» الذي كان يجب أن يختار كل سنة «أحسن المؤلفات في العالم العربي وينوه بها» لم يخرج إلى حيز الوجود إلى الآن. والإدارة الثقافية لم تتخذ أي تدبير يضمن تنظيم مثل هذا السجل.

٣ ـ و«المكتبة» التي أوصى بها مجلس جامعة الدول العربية، لم تنل ما تستحقه من الاهتمام، ومقتنياتها ظلت محدودة وضئيلة إلى الآن.

حتى أن مكتبة الادارة الثقافية لا تضم نسخة من معظم الكتب التي أوصت بترجمتها، وأدخلتها في القوائم التي أرسلتها إلى وزارات معارف الدول العربية ـ فضلاً عن بعض الكتب التي قررت أن تتولى ـ هي نفسها ـ أمر ترجمتها ونشرها.

٤ ـ وأما أمر «تنسيق جهود الدول العربية في أمر الترجمة» فقد اهتمت به الادارة الثقافية اهتماما كبيرا، في بادىء الأمر. ولكنها لم تلبث أن أهملته إهمالا كلياً، فانقطعت عن العمل في هذا المضمار.

٥ ـ وأما أمر تولي «ترجمة بعض الكتب»، فلم تلتزم الادارة الثقافية في هذا الشأن خطة معقولة تتلاءم مع رسالة جامعة الدول العربية. ولذلك كان معظم الكتب التي تولت ترجمتها ونشرها الإدارة المذكورة، مما لا يتصل بالشؤون العربية، فضلاً عن أنها لا تنم عن خطة مدروسة دراسة جدية.

إن قوائم الكتب المذكورة تدل على تغلب روح الارتجال، مع تأثير الأهواء الشخصية في هذا الأمر.

ـ ٣ ـ

إن ما ذكرته في المادتين الأخريين قد لا يقنع البعض الذين تعودوا الاهتمام بالكم أكثر من الاهتمام بالكيف، وكذلك البعض الذين لم يكلفوا أنفسهم عبء البحث فيما يدخل وما لا يدخل في نطاق مهام الإدارة الثقافية لجامعة الدول العربية.

ولذلك أرى أن أتوسع قليلاً في قضايا الترجمة والتأليف.

فأنقل أولا ما قالته الإدارة الثقافية نفسها في هذا الشأن في تقرير الأعمال الذي نشرته سنة ١٩٤٨.

ترجمة أمهات الكتب العالمية في اللغات المختلفة إلى اللغة العربية.

« مما ترمي إليه المعاهدة الثقافية توحيد جهود الدول العربية في الاستفادة من نتاج الفكر العالمي وفي السير في ركب الحضارة العالمية.

وقد رأت اللجنة الثقافية أن تعنى بهذا الأمر عنايتها بغيره، فوجدت أن أول ما تحسن المبادرة إليه هو تنظيم الاستفادة من المؤلفات التي أنتجها الفكر العالمي. ووضعت ثمرتها قرائح الكتاب والعلماء والمفكرين. وقد وجدت أن عدداً من أمهات

١٦ ـ ٢٥٣٥

الكتب العالمية قد ترجم إلى اللغة العربية ولكن عدداً كبيرا منها لما يترجم، وأن جهوداً كبيرة يجب أن تبذل في هذا السبيل، وأن توزيع العمل ضروري وأن التنظيم لازم. فوضعت خطة لذلك يمكن تلخيصها فيما يلي:

- حصر مبدئي لأمهات الكتب العالمية من قديمة وحديثة في مواد العلوم والفنون والآداب.

- انتخاب قسم من هذه المؤلفات المحصورة وتوزيعها على الدول العربية وعلى الإدارة الثقافية.

- قيام كل دولة عربية وإلى جانبها الإدارة الثقافية بتحقيق ما يقع عليه اختيارها في ترجمته من أمهات الكتب.

وشرعت الإدارة الثقافية بوضع هذه الخطة موضع التنفيذ وبدأت بالأمر الأول، فوجدت بعد البحث والنظر الطويل والاستعانة بالاخصائيين أنه يجب أن يستوحى في حصر أمهات الكتب المبادىء التالية:

١ - العناية بالمؤلفات التي احدثت اتجاها جديدا أو مدرسة جديدة في الثقافة الإنسانية من أدب وعلم وفن، أو بكلمة واحدة المؤلفات التي تعد عيناً من عيون الكتب العالمية.

٢ - العناية بأحسن المؤلفات الجامعة التي تستوفي البحث عن أعظم التيارات الفكرية والأدبية والفنية والتطبيقية العامة التي وجهت الانسانية أو توجهها اليوم.

٣ - العناية بأهم الكتب التي تتناول بالبحث فروع العلم والأدب والفن بدرجة متوسطة من التفصيل والعمق توافق الثقافة العامة.

٤ - العناية بأهم الكتب التي كتبت عن البلاد العربية في شتى نواحيها من تاريخية وجغرافية وعلمية وإقتصادية إلى غير ذلك.

بعد أن وضعت هذا البرنامج اتصلت ببعض الهيئات العالمية الاختصاصية وحصلت منها على كشوف بأسماء الكتب التي ترى تلك الهيئات انها تدخل في المضمار المحدد آنفاً. وعهدت الإدارة الثقافية إلى الاخصائيين العرب بوضع كشوف بالكتب المهمة على هذا النحو كل في مادة اختصاصه، ولما وافتها الكشوف جميعها ألّفت لجاناً لدراستها والتنسيق بينها وإنتخاب عدد معين من الكتب المذكورة فيها يصلح لأن يوزع على البلاد العربية والإدارة الثقافية ليترجم في غضون خمس سنوات، وقد انتخبت هذه اللجان (٢٥٨) كتاباً وأرسلت الإدارة الثقافية الكشوف الموزعة على مواد العلوم

والفنون والآداب إلى البلاد العربية لتنتخب منها ما ترى أن تضطلع بترجمته ولتعلم كل دولة عربية الإدارة الثقافية بنتيجة إنتخابها منها أو عما لم يذكر فيها بما ترى أنه يصلح للترجمة ، وتنسيق الإدارة الثقافية بين رغبات الدول العربية في الإنتخاب ، وينتهي من كل ذلك إلى توزيع نهائي يشرع في تنفيذ مضمونه في غضون السنوات الخمس القادمة ، على أن الإدارة الثقافية لم تشأ أن تنتظر نتيجة التوزيع ، بل إنتخبت من هذه الكشوف (١٣) كتاباً كبيراً عهدت إلى مترجمين إختصاصيين من البلاد العربية بترجمتها ، وهم دائبون على تلك الترجمة » .

ـ ٤ ـ

هذا ما كانت فعلته وقررته وأذاعته على الناس ، الإدارة الثقافية ، سنة ١٩٤٨ .

ويجدر بنا أن نضيف إلى ما تقدم : أن الإدارة الثقافية فكرت ملياً في المبادىء التي يجب أن تراعيها في إنتخاب وتقرير المؤلفات التي ستتولى ترجمتها ونشرها هي بنفسها . وبعد مناقشات طويلة ، قررت الأمور التالية :

(أ) يجب على الإدارة الثقافية أن تنتخب الكتب التي ستتولى ترجمتها ونشرها ، من بين التي تتصل بالبلاد العربية والشؤون العربية إتصالاً وثيقاً .

(ب) كما يجب عليها أن تختار من بين الكتب المذكورة ، المؤلفات الاختصاصية الكبيرة ، التي لا تقدم دور الكتب على ترجمتها وطبعها ، كما يصعب على دولة من الدول العربية أن تتكلف بنفقات ترجمتها وطبعها ، على وجه الانفراد .

(ج) وأما المؤلفات العلمية والأدبية التي تبقى خارج نطاق ما سلف ، فعلى الإدارة الثقافية أن تترك أمر ترجمتها إلى الدول العربية ، على أن تقوم هي بمهام التنسيق ، لكي لا تتكرر ترجمة الكتاب الواحد من بلدين مختلفين .

غير أن . . الإدارة الثقافية « بعد أن قامت بالأبحاث الآنفة الذكر ، وانتهت من تنظيم قوائم الكتب التي ستتولى ترجمتها هي ، من ناحية ، والكتب التي ستطلب إلى الدول العربية أن تعمل على ترجمتها ونشرها من ناحية أخرى . . أخذت تنحرف شيئاً فشيئاً ـ عن الخطة التي رسمتها ، وصارت تخرج ـ هي نفسها ـ على المبادىء التي كانت قررتها . . وصارت تترجم وتنشر طائفة من الكتب الصغيرة والمتفرقة ، التي لا يتصل معظمها بشأن من شؤون البلاد العربية ، ولا يدخل حتى في قائمة من القوائم التي كانت أعدتها على يد اللجان الإختصاصية في مختلف فروع العلم والأدب » .

واخر ظاهرة من ظواهر هذا الإنحراف كانت إنصراف الإدارة الثقافية إلى ترجمة مسرحيات شكسبير .

أن سلوك الإدارة في هذا المضمار ، أثار في محافل الأدب والثقافة كثيراً من الإنتقادات ، وتساءل البعض : ما الفائدة من ترجمة جميع آثار شكسبير ؟ وقال البعض : أن مسرحيات شكسبير قد نالت ـ في الماضي ـ أكثر نصيب من اهتمام الأدباء والمترجمين . فلماذا ترجحها على سائر الآثار الأدبية ؟ ولكن آباء المشروع قالوا ـ رداً على هذه الإنتقادات ـ أن الترجمات السابقة كانت ناقصة ، فضلاً عن انها كانت مترجمة عن الترجمات الافرنسية ، ونحن نريد أن نترجم جميع آثار شكسبير ، من أصولها الانكليزية .

ولكني أعتقد أن المسألة التي يجب أن تناقش وتحل في هذا المضمار ، ليست فائدة أو عدم فائدة ترجمة روايات شكسبير ، ولا لياقة أو عدم لياقة تقديمها على سائر الآثار الأدبية العالمية . . . بل هي : ترجمتها أو عدم ترجمتها على يد جامعة الدول العربية ، وعلى نفقة الجامعة المذكورة . . ولا أشك في أن المسألة عندما تُفرغ على هذا الشكل ، لا تترك أي مجال للنقاش حولها . . لأن من البديهي ـ أنّ تولّي الإدارة الثقافية بجامعة الدول العربية أمر ترجمة روايات شكسبير . . لا يختلف ابداً عن : قيام « جمعية المهندسين » بترجمة كتب عن فحول الموسيقيين .

هذا ، ويجدر بي أن أشير ـ في ختام هذا البحث ، إلى أن عدد الكتب التي ترجمتها ونشرتها الإدارة الثقافية منذ تأسيسها حتى صيف هذه السنة كان ٢٢ كتاباً في ٤٧ جزءاً .

وأما عدد المؤلفات التي تتصل بالشؤون العربية ، بين الكتب المذكورة فلا يتجاوز عدد أصابع اليد !

حول التربية الوطنية

أن المؤتمر الثقافي العربي الأول المنعقد سنة ١٩٤٧ ، اتخذ قرارات هامة جداً في « التربية الوطنية ».

وكان من أهم هذه القرارات ما نصه :

« يرى المؤتمر أن التربية الوطنية عملية تربوية متعددة الجوانب ، لا تقتصر على ما يعطى من دروس خاصة بها ، بل تتغلغل في سائر مواد الدراسة من جهة . كما يستعان على تحقيقها من جهة أخرى بوسائل تدريبية وعملية مختلفة داخل المدرسة وخارجها ، ولهذا يرى في تسمية الجانب الدراسي منها باسم التربية الوطنية تضييقاً لدائرتها ومخالفة لمفهومها. ولهذا يقترح تسمية المادة الدراسية الخاصة بها باسم **المعلومات الوطنية في المدارس الإبتدائية ، والدراسات الإجتماعية والمدنية في المدارس الثانوية** ».

أن هذا قد يبدو في الوهلة الأولى ، كأنه قرار يحوم حول « تسمية مادة من المواد الدراسية المقررة في مناهج الدراسة الابتدائية الثانوية » . ولكن في حقيقة الأمر انه يرمي إلى هدف أبعد وأسمى من ذلك بكثير : انه يلفت الأنظار إلى « **حقيقة التربية الوطنية** » ، ويشير إلى الأساس الذي يجب أن تبنى عليه التربية المذكورة ، ويقرر انها لا يجوز أن تربط بمادة دراسية واحدة ، بل يجب أن تشمل معظم المواد الدراسية ، وفضلاً عن ذلك أن تتسرب إلى جميع معالم الحياة المدرسية .

إن التربية الوطنية تشبه بهذا الإعتبار ـ إلى حد كبير ـ التربية الفكرية . كما أن التربية الفكرية لا تكون موضوع مادة من المواد الدراسية في المدارس الإبتدائية

والثانوية ، بل تكون « غاية » من الغايات التي يجب أن تتجه نحوها ، وتتضافر على تحقيقها جميع المواد الدراسية ، كذلك التربية الوطنية . فإنها لا يجوز أن تعتبر مادة دراسية تخصص لها بعض الساعات ، في مختلف صفوف الدراسة الإبتدائية والثانوية بل يجب أن تعتبر « غاية » من الغايات التي يجب أن تتوجه نحوها وتتضافر على تحقيقها جهود الكثير من المواد الدراسية ، فضلاً عن الجو المعنوي الذي يجب أن يسود الحياة المدرسية في مظاهرها المختلفة .

ولكن ، مما يؤسف له كل الأسف ، أن هذه الحقيقة التربوية ، لم تسترع اهتمام رجال التربية والتعليم في بعض البلاد ، التي استمرت على تسمية مادة من المواد الدراسية باسم « التربية الوطنية » خلافاً لقرار المؤتمر الثقافي العربي الأول ، الذي اشترك فيه ممثلو جميع الدول العربية . ولذلك امتلأت الأسواق في بعض البلاد بكتب دراسية كثيرة تحمل اسم « التربية الوطنية »، تعطي فكرة مغلوطة جداً عن مفهوم التربية الوطنية .

لا ينكر أن مسؤولية هذه الحالة تقع ـ في الدرجة الأولى ـ على عاتق وزارات المعارف والتربية والتعليم التي لم تقدر أهمية القرار السالف الذكر حق قدره . ولكن لا مجال للشك في أن الإدارة الثقافية لجامعة الدول العربية نفسها أيضاً تتحمل مسؤولية كبيرة في هذا الأمر ، لأنها هي أيضاً لم تقدر أهمية القرار المذكور ولم تلفت انظار الوزارات إليها ، على الرغم من سنوح فرص عديدة كان يمكن ـ بل كان يجب ـ أن تستفيد منها الإدارة المذكورة للعمل على ضمان تنفيذ القرار المذكور ، الذي كان صدر بإتفاق آراء الوفود المشتركة في المؤتمر .

مثلاً : جدول أعمال المؤتمر الثقافي الثاني كان يتضمن مادة تطلب من كل دولة تقريراً عما تم تنفيذه من مقررات المؤتمر الأول ، وبعض التقارير كانت تنص على انه تم تنفيذ المقررات المتعلقة بمادة التربية الوطنية . فكان يجب على الإدارة الثقافية أن تلفت الأنظار إلى أن تغيير اسم المادة كان من جملة المقررات ، ولكنها لم تفعل ذلك ، لأنها هي نفسها لم تنتبه إلى أهمية هذه القضية ، فأهملتها تماماً . ومما يدل على ذلك دلالة قاطعة ، أنها ـ بعد مدة من الزمن ـ صارت تتكلم عن كتاب في « التربية الوطنية للمدارس الإبتدائية والثانوية » .

فإننا نجد بين القرارات التي وافق عليها مجلس جامعة الدول العربية سنة ١٩٥٢ ـ بناء على ما عرضته عليه اللجنة الثقافية ـ قراراً يتعلق بكتب التربية الوطنية .

نتقلها فيما يلي ، عن الصفحة ١٠٣ من مجموعة المقررات المنشورة سنة ١٩٥٦ :

« العناية بالقدر المشترك في كتب اللغة العربية والتاريخ والجغرافيا والتربية الوطنية .

يوصي المجلس الحكومات بألّا تقرر جهات الإختصاص للتدريس إلا الكتب التي عني مؤلفوها باستيعاب القدر المشترك من عناصر الثقافة العربية ، الذي حدده المؤتمر الثقافي الأول المنعقد بلبنان سنة ١٩٤٧ لمناهج اللغة العربية والتاريخ والتربية الوطنية والجغرافيا ».

وفضلا عن ذلك ، نجد بين مقررات مجلس جامعة الدول العربية الصادرة سنة ١٩٥٤ ما نصه :

« يقرر المجلس الموافقة على قرار اللجنة الثقافية الآتي :

توصي اللجنةُ الإدارةَ الثقافية المشتركة بالعمل على تأليف الكتب الآتية ، على أن يقوم بتأليفها ـ ما عدا كتاب الجغرافيا ـ لجان مشتركة من المؤلفين في البلاد العربية .

١ ـ كتاب في تاريخ النهضة العربية الحديثة .

٢ ـ كتاب نموذجي للتربية الوطنية للناشئة العربية . يشتمل على القدر المشترك بين البلاد العربية في هذه المادة . ويعين على تربية وطنية تهدف إلى تزكية روح الوحدة القومية العربية ، ويخصص هذا الكتاب للدراسة في الصفوف العليا من التعليم الثانوي . كما يكون مرجعاً يهتدي به المؤلفون في كتب التربية الوطنية للصفوف الأولى من التعليم العام ».

(نقلا عن : ص ١١٩ ، من مجموعة المقررات المنشورة سنة ١٩٥٦).

يلاحظ أن اللجنة الثقافية تدعو إلى تأليف كتاب في « التربية الوطنية » لتدريسه في الصفوف العليا من المدارس الثانوية ، وتتكلم عن كتب « التربية الوطنية » التي يجب أن تؤلف للتدريس في الصفوف الأولى من التعليم العام .

وغني عن البيان أن في ذلك ما فيه من إهمال وتناسٍ لقرار من أهم القرارات التي كان اتخذها المؤتمر الثقافي العربي الأول ، ووافق عليها مجلس الجامعة ، بناء على عرض اللجنة الثقافية .

إن كتاباً في « التربية الوطنية » يجب أن يؤلف لتوجيه معلمي المدارس ومديريها ، أو للتدريس في دور المعلمين والمعلمات وفي معاهد التربية ـ بين دروس فن

التربية ـ بغية إعداد معلمي المستقبل ، لأداء ما يترتب عليهم من واجبات في « التربية الوطنية » .

ولكن التكلم عن كتب لتدريس مادة « التربية الوطنية » في المدارس الإبتدائية والثانوية ، يدلّ على التغافل عن حقيقة التربية الوطنية ، والإنتقاص من أهميتها ، كما صرح بذلك المؤتمر الثقافي العربي الأول ، في مقرراته المتعلقة بالتربية المذكورة .

تعبيرات دقيقة

من المعلوم أن فقدان الإيمان بوحدة الامة العربية ، أو ضعف هذا الإيمان ، كان يحمل بعض الكتاب والساسة على التحدث عن « **الأمم العربية** » وعن « **الشرق العربي** ».

وغني عن البيان أن تعبير « الامم العربية »، « يدل على اعتبار أهالي كل دولة من الدول العربية « أمة » قائمة بذاتها ، وذلك يخالف الحقائق العلمية كما ينافي المصالح القومية .

وأما تعبير « الشرق العربي »، فلا يشمل ـ بطبيعة الحال ـ بلاد المغرب العربي ، فيترك بذلك نحو ثلث البلاد العربية خارج نطاق البحث .

أن آثار هذه الشوائب الفكرية ، قد تسللت ـ مع الأسف ـ إلى بعض الفقرات من قرارات اللجنة الثقافية بجامعة الدول العربية ، كما يتضح من التفاصيل التالية ، التي ننقلها من « مجموعة القرارات » التي طبعتها الإدارة الثقافية ، سنة ١٩٥٦ .

(أ) قد جاء في الصفحة ٥٥ من الكتاب المذكور ، خلال بحث النشاط العلمي والرياضي ، مانصه :

«نظراً لما للنهضة العلمية من أهمية كبيرة في بناء الحضارة الحديثة ، ولكونها الدعامة القوية التي يجب أن تبني عليها **الامم العربية** نهضتها وتقدمها في ميادين الإقتصاد والإجتماع والسياسة والدفاع ، تقرر اللجنة الثقافية . . . »

يلاحظ أن مقرر اللجنة كتب هنا « **الأمم العربية** »، عوضاً عن « الأمة العربية ».

ويجدر بنا أن نضيف إلى ذلك : أن تعبير « الأمم العربية » الوارد في هذه الفقرة من النشرة المطبوعة ، كثيراً ما كان يتكرر في خطب بعض المسؤولين في الإدارة الثقافية والأمانة العامة ، على الرغم من تكرر التنبيه إلى ما في هذا التعبير من الخطأ الخطير .

(ب) وقد جاء في الصفحتين ١٣١ و ١٣٢ من الكتاب المذكور ـ بين قرارات الدورة التاسعة ، سنة ١٩٥٦ ـ العبارات التالية :

« نظرت اللجنة في المذكرة التي قدمتها الإدارة الثقافية بشأن المباحثات حول العلاقات الثقافية بين الشرق العربي والغرب ، فرأت تكليف الرئيس ـ مستعيناً بالإدارة الثقافية ـ بذل ما يمكن من الجهود والاتصالات للتحقق من الوسائل العملية التي يمكن أن تتخذ لتنظيم التعاون بين رجال الثقافة في الشرق والغرب . . . » .

وغني عن البيان أن مدلول تعبير « رجال الثقافة في الشرق » يشمل العديد من رجال الشعوب غير العربية . وأما مدلول تعبير « الشرق العربي » فلا يشمل إلا جزءاً من البلاد العربية .

(ج) وقد جاء في الصفحة ٣٣ من الكتاب الآنف الذكر ـ بين قرارات الدورة الثالثة المؤيدة لمقررات المؤتمر الثقافي العربي الأول ، سنة ١٩٤٧ ـ العبارات التالية :

« العمل على تخليد ذكرى عظماء الشرق العربي وأحداثه التاريخية بطرق مختلفة ، كاقامة التماثيل ، واطلاق اسمائهم على الشوارع والميادين ، وتسمية كراسي الاستاذية في الجامعات بأسماء النابغين منهم في مجال البحث العلمي ، إلى غير ذلك من الوسائل التي تبرز المثل العليا التي ينبغي أن يتجه نحوها شباب العرب ، فيعتزوا بميراثهم الاجتماعي ، ويشعروا نحو هؤلاء العظماء بالجميل ؛ فيعملوا على المحافظة على هذا التراث ، بل الاستزادة منه » .

لا شك في أن هذا القرار مهم جداً في حد ذاته . غير أن تعبير « عظماء الشرق العربي » الوارد فيه يدل على عدم الانتباه إلى حقيقة العالم العربي والأمة العربية بما تستحقه من الانتباه .

لأن هذا التعبير يخرج ابن رشد ، وابا القاسم الجراح ، وابن طفيل ، وابن بطوطة ـ والكثيرين من أمثالهم ـ من بين العظماء الذين يجب أن نسعى لتخليد ذكراهم ـ ذلك لأنهم لم يكونوا من « عظماء الشرق العربي » !

تشكيلات الادارة الثقافية

١ ـ يتبين من الابحاث الانتقادية المسرودة آنفاً: أن الادارة الثقافية بجامعة الدول العربية أظهرت نشاطاً كبيراً خلال السنوات الأولى من انشائها؛ غير أن نشاطها هذا أخذ يخبو ويتضاءل، بعد ذلك، بسرعة.

وفضلاً عن ذلك، فإن الادارة المذكورة ـ حتى خلال سنوات نشاطها الأولى ـ كانت تكثر من المشاريع دون أن تقرنها بدراسات جدية، ودون أن تتبعها بأفعال تنفيذية.

وخلاصة القول: إن الادارة الثقافية بجامعة الدول العربية، كانت قليلة الحظ من:

(أ) «روح المثابرة» التي تستلزم مواصلة العمل بدون كلل، ومغالبة المشاكل بدون فتور، حتى يتحقق الغرض المنشود.

ومن:

(ب) «شيمة العمل التقني» التي تتطلب دراسة الأحوال ورسم الخطط بالطرق العلمية، مع تثبيت الغايات بصورة واضحة.

إن عدم تحلي الادارة المذكورة بهذه الشيمة وتلك الروح، كان مصدر جميع ضروب الأخطاء والتقصير التي تجلت في أعمالها: إنها لم تنجز معظم المشاريع الهامة التي وضعتها، وتعهدت بها، وأعلنت عنها... فضلا عن أنها قصرت كثيراً في الأمور والدراسات التي كان يجب عليها أن تقوم بها.

٢ ـ وأما السبب الأصلي لهذه الأحوال، فكان ـ على ما اعتقد ـ النقص الأساسي الذي لازم تنظيمات الادارة الثقافية، وأبقاها محرومة من جهاز فني يضمن انجاز الأعمال وفق خطط مدروسة، لتحقيق أغراض جامعة الدول العربية في الشؤون الثقافية.

في الواقع إن اللجنة الثقافية لم تقرر واجبات الادارة الثقافية واختصاصاتها بنظام خاص.

غير أن قليلاً من التأمل في أحوال «الثقافة العربية» «وحاجاتها»، كان يكفي لتعيين تلك الواجبات. ولتبيين ما تستلزمه من أعمال وتنظيمات.

ومن البديهي أنه كان يترتب على الادارة الثقافية أن تقوم بالأعمال التالية في كل نوع من أنواع المهام الملقاة على عاتقها:

(أ) جمع الوثائق والمعلومات.

(ب) تتبع الأحداث والاتجاهات.

(ج) القيام بأبحاث ودراسات.

(د) تقديم اقتراحات وتوجيهات.

(هـ) نشر ما يحسن نشره من هذه المعلومات والأبحاث والاقتراحات.

وكل ذلك كان يستوجب:

(أ) الاتصال المتوالي بوزارات المعارف والهيئات العلمية والأدبية في البلاد العربية الداخلة في الجامعة.

(ب) العمل الدائب للحصول على المعلومات اللازمة عن أحوال وأوضاع الثقافة والتعليم في سائر البلاد العربية بوسائل مختلفة.

(ج) الاتصال بالهيئات الدولية والعالمية التي تعنى بشؤون الثقافة والتعليم، وتتبع كل ما يصدر عنها من أبحاث واقتراحات.

وغني عن البرهان أن أمثال هذه الأمور ما كان يمكن أن تنجز ما لم يتولّها موظفون فنيون يتفرغون لها، ويواصلون العمل من أجلها، بدون انقطاع.

وذلك يدل على أن الادارة الثقافية كانت في حاجة إلى هيئة فنية دائمة، تضم

موظفاً مختصاً بشؤون التربية والتعليم، وآخر مختصاً بالتاريخ، وآخر مختصاً بعلم الاجتماع. . . على أقل تقدير.

٣ ـ ولكن، مع الاسف، إن الادارة الثقافية عند انشائها، لم تقدر هذه القضايا حق قدرها؛ فرأت أن تعالج الأمور بواسطة لجان مؤقتة، تؤلف من بعض الخبراء، لكل قضية على حدة.

ولكن هذه الخطة ما كان يمكن أن تؤدي إلى نتائج مثمرة، لأن «الخبراء» الذين تؤلف منهم أمثال هذه اللجان المؤقتة، كانوا يشتغلون بأشغال كثيرة أخرى، فما كانوا يستطيعون أن يخصصوا وقتاً كافياً لدراسة الشؤون العربية، دراسة جدية، تسمو فوق الملاحظات الارتجالية.

وفضلا عن ذلك، فإن اللجان المؤقتة التي تدعو إليها الادارة الثقافية، كان لا بد أن تتألف من رجال يقيمون ويعملون في القاهرة، وذلك كان يجعل من العسير ضمان الخبرة الكافية في الشؤون العربية، داخل اللجان المذكورة.

فكان لا بد من تكوين «هيئة فنية دائمة» في الادارة الثقافية.

هذا، ومما تجدر الاشارة إليه في هذا المضمار، أن وجود الفنيين الدائمين في الإدارة الثقافية، ما كان يمنعها من الاستعانة بلجان من الخبراء تؤلف لدرس بعض الأمور الهامة، بل من الطبيعي أن اشتراك الفنيين الدائمين في أعمال تلك اللجان، كان يساعد على توجيه المذكرات الوجهة السليمة المثمرة، ويضمن بذلك نجاعة الأعمال والأبحاث.

ولكن الادارة الثقافية لم تر هذا الرأي، فلم تسع إلى تكوين هيئة فنية دائمة.

٤ ـ ولا يظن أن ذلك كان ناجماً عن ضيق الاعتمادات في الميزانية، فإن مراجعة الحسابات العائدة إلى السنوات ١٩٤٨ ـ ١٩٥٠، تؤكد أن الاعتمادات كانت كافية لمثل هذه التشكيلات كل الكفاية. فلا مجال للشك في أن عدم تكوين الهيئة الفنية كان ناتجاً عن عدم اقتناع الادارة بضرورة ذلك. فإنها كانت تقول، على الدوام: نستدعي خبراء، نؤلف لجاناً، كلما احتجنا إلى ذلك، فلا ضرورة لتعيين خبراء دائمين.

وكان من المأمول، أن تتولى الوقائع أمر البرهنة على خطأ هذه النظرية، فتحمل الادارة على تغيير رأيها في هذه القضية.

وفعلاً، قد تعددت النتائج الفعلية التي لا تترك أي مجال للشك في هذا المضمار: فإن النجاح الذي تكلل به أمر انشاء معهد المخطوطات، وتأليف حولية

الثقافة العربية، وتكوين معهد الثقافة العربية، من ناحية. . . وآثار التأخر والتذبذب التي لازمت معظم أعمال الادارة الثقافية الأخرى، من ناحية ثانية. . . كان يجب أن تعتبر من الدلائل القاطعة على حاجة الادارة المذكورة إلى موظفين فنيين متفرغين إلى البحث والعمل، لتخطيط المشاريع وتنفيذها.

ولكن، على الرغم من كل ذلك، ظلت الإدارة الثقافية متمسكة برأيها الأول في هذا المضمار، فلم تتخل عن فكرة معالجة الأمور باللجان المؤقتة.

ولذلك، بقيت الإدارة الثقافية محرومة من خدمات فنيين، مختصين بأي شأن من شؤون الثقافة العربية.

كما بقيت طائفة كبيرة من مشاريعها الهامة، «حبرا على ورق» خلال هذه السنين الطويلة، كما بيّنا ذلك في الأبحاث السابقة.

المكتب الدائــم

١ ـ إن المذكرة الإيضاحية المرفقة بمشروع المعاهـدة الثقافيـة كانت صـرحت بأن مهمة «المكتب الدائم» الأساسية، ستكون: «تحضير المواد للجنة الثقافية، والعمـل على تنفيذ ما توافق عليه الدول العربية من قرارات، وبوجه عام القيام بكافة الشؤون ذات الصبغة التنفيذية».

وأما القرار الذي اتخذته اللجنة الثقافية ووافق عليه مجلس جامعة الدول العـربية حول انشاء «المكتب الدائم»، فقد أضاف إلى هاتين المهمتين طائفة من المهام الأخرى، كان أهمها، «جمع المعلومات والاحصـاءات والوثـائق عن الشؤون الثقافيـة والتعليمية وتطوراتها في مختلف البلاد العربية، ونشر ما ترى نشره منها».

فـأصبحت بذلـك المهام الملقـاة على عـاتق المكتب الدائم واسعـة جداً، تشمـل «تحضير المواد، وتنفيذ المقررات، وجمع الوثائق والمعلومات، ونشر ما ترى نشره منها».

فيجدر بنا أن نتساءل: ماذا يبقى للإدارة الثقافيـة من أعمال، بعـد أن يعهد إلى المكتب الدائم بكل هذه المهام، من تحضير وجمع ونشر وتنفيذ؟

يحق لنـا أن نظن ظنـاً قويـاً: أن فكرة انشـاء «المكتب الدائم» كـانت قد سبقت فكـرة انشاء «الإدارة الثقـافية». ولهـذا السبب أحيلت الأعمـال التنفيـذيـة إلى المكتب الدائم. ومما يقـوي هذا الـظن ويؤيده: أن المـذكرة الايضـاحية ـ عنـدما تكلمت عن كيفية تكوين «المكتب الدائم» قالت «إنه يتألف من رئيس اللجنـة الثقافيـة وسكرتيـرها ومن مندوب دائم عن كل بلد من البلاد المشتركة في الجامعة»، ولم تدخـل بين أعضـاء المكتب «مدير الادارة الثقافية».

وفضلاً عن ذلك، يجب أن لا يغرب عن البال: أن إحالة مهام التنفيذ إلى هيئة عديدة الأعضاء ـ تضم مندوباً عن كل دولة من الدول المشتركة في الجامعة ـ، مما يخالف أوليات أصول الادارة السليمة، ويعرقل اعمال التنفيذ، دون موجب ولا مبرر.

وربما كانت ملاحظة هذه الحقيقة، هي التي استوجبت ـ بعد ذلك ـ انشاء الادارة الثقافية.

ومهما كان الأمر، فإن القرارات المتخذة لم ترسم أي حد فاصل بين مهام وصلاحيات كل من المكتب الدائم والإدارة الثقافية. ولذلك صار نطاق أعمال المكتب الدائم يتوسع أو يتقلص ـ فعلا ـ حسب آراء واجتهادات رئيس اللجنة الثقافية ومدير الادارة الثقافية، ويختلف كثيراً باختلاف الظروف.

٢ ـ ومن جهة أخرى، يجب أن يلاحظ أن المذكرة الإيضاحية ـ كانت تأمل أن يكون كل واحد من المندوبين الدائمين من ذوي الرأي والخبرة في الشؤون الثقافية والتعليمية في بلاده، ولا يستبدل بغيره ـ إلا عند الضرورة القصوى، وذلك «ليتوفر في المكتب الدائم عنصر الاستمرار والشعور بالمسؤولية».

إن قرار اللجنة الثقافية في تكوين اللجنة أيضاً، كان قد بني على هذا الاساس.

غير أن الوقائع لم تأت وفق ما تقتضيه الملاحظات المذكورة.

فإن الدول العربية لم تستطع أن تعين مندوباً خاصاً، ليشترك في مذاكرات المكتب الدائم ـ الذي كان لا بد من أن يجتمع مرة في الأسبوع، على الاقل، ليستطيع إنجاز المهام العديدة الملقاة على عاتقه. ولذلك صارت كل دولة تحيل الأمر إلى أحد موظفي سفارتها في القاهرة، و ـ في أحسن الحالات ـ إلى ملحقها الثقافي الموظف في السفارة.

غير أن الملحقين الثقافيين كانوا يعينون ـ من حيث الاساس والواقع ـ لغرض الاشراف على شؤون الطلبة الذين يدرسون في جامعات القاهرة ومعاهدها التعليمية العليا، فكانوا غارقين في بحر من أشغالها الأصلية، وقلما كانوا يجدون متسعاً من الوقت لدراسة القضايا المعروضة على المكتب دراسة جدية.

فضلاً عن أنهم كانوا ينتخبون من بين ذوي الرأي والمكانة في وزارات معارف بلادهم، وكثيراً ما كانوا يتغيرون لأسباب خاصة، لا تمت بأية صلة إلى أعمال المكتب الدائم.

ولذلك كله، ما كان يتوفر في المكتب الدائم، لا عنصر الاستمرار، ولا عنصر الشعور بالمسؤولية.

وتجاه هذه الأمور الواقعية، كان يجب تلافي الأمر ، بتوسيع تشكيلات الإدارة الثقافية، وتعزيزها بهيئة فنية دائمة، على أن ينتخب أعضاؤها من ذوي الخبرة الحقيقية في الشؤون الثقافية والتعليمية في مختلف البلاد العربية.

٣ ـ ولكن ـ مع الاسف ـ هذه الأمور والحقائق لم تنل حظاً كافياً من الدرس والاهتمام. وبقيت تشكيلات «جهاز التعاون الثقافي في جامعة الدول العربية» على حالتها الأصلية.

ومما يلفت النظر أن هذه التشكيلات كانت تفسح المجال إلى تطويل المعاملات وتكرار المذاكرات، والاسترسال في القرارات دون الاهتمام بتنفيذها:

فالإدارة الثقافية تقدم اقتراحاتها إلى المكتب الدائم.

والمكتب الدائم يتذاكر فيها ويتخذ ما يراه من القرارات في شأنها، ثم يرفع الأمر إلى اللجنة الثقافية.

واللجنة الثقافية تتذاكر فيها، وتتخذ القرارات اللازمة في شأنها، ثم ترفع تقريراً عنها إلى مجلس جامعة الدول العربية.

ومجلس جامعة الدول العربية، يحيلها إلى لجنة الشؤون الثقافية والاجتماعية التي يؤلفها.

واللجنة المذكورة تدرس الأمر، وتقدم تقريرها عنه إلى مجلس الجامعة.

ومجلس الجامعة يقرر الأمر، مستنداً إلى تقرير اللجنة المذكورة.

وعلى هذا المنوال، يمر كل مشروع ـ على التوالي ـ من هذه اللجان، دون أن يحظى بدراسة جدية من إحداها، في معظم الأحوال.

ولهذا السبب، كثيراً ما تتكرر القرارات حول الموضوع الواحد، دون أن ينتبه أحد من المشتركين في المذاكرات إلى أنه كان قد سبق وصدر قرار في هذا الشأن، ودون أن يقدم أحد منهم إلى السؤال: لماذا لم ينفذ القرار السابق إلى الآن؟ ولماذا يطلب قرار جديد في هذا الأمر؟

إن هذه الحالة تظهر بكل وضوح وجلاء من معظم أبحاثي الانتقادية السابقة ـ ولا سيما مما نقلته عن قضايا السينما والاذاعة، بوجه خاص.

ولكني أؤكد أن إضبارات الإدارة الثقافية متخمة بأمثال هذه القرارات المتكررة.

إن كل من يقلب صحائف «مجموعة القرارات» التي نشرتها الإدارة الثقافية سنة ١٩٥٦، بشيء من الانتباه إلى العناوين والمواضيع، يلاحظ كثرة المقررات المتخذة في تواريخ مختلفة حول الموضوع الواحد.

أعتقد أن الوقائع والحقائق التي ذكرتها آنفا لا تترك مجالاً للشك في ان تشكيلات «جهاز التعاون الثقافي» بوجه عام، و«الادارة الثقافية» بوجه خاص تحتاج إلى إصلاحات أساسية.

فيجب على جامعة الدول العربية أن تعيد النظر فيها، لكي يستطيع الجهاز المذكور أن يقوم بدور مثمر وفعال، في تطوير الثقافة العربية وترقيتها.

الأمانة العامة

إن نطاق أبحاث هذا الكتاب ينحصر في حدود الشؤون الثقافية في جامعة الدول العربية. فلا يتعدى ذلك إلى سائر شؤون الجامعة المشار إليها وأمانتها العامة.

ولكن الادارة الثقافية ـ التي استعرضنا أعمالها، تابعة إلى الأمانة العامة، ولهذا السبب لا بد من التساؤل: هل يجب أن تعتبر الأمانة العامة نفسها مسؤولة ـ قليلاً أو كثيراً ـ عن ضروب التقصير والاهمال والانحراف التي تجلت في أعمال الإدارة الثقافية؟

للإجابة عن هذا السؤال، يجدر بنا أن نشير أولاً إلى الحقائق التالية:

إن موظفي الإدارة الثقافية يعتبرون موظفين في الأمانة العامة. فإنهم يعينون، ويرفتون ، ويرفعون، وينقلون، بقرار منها، وكثيراً ما يحدث أن ينقل موظف في الادارة الثقافية إلى إحدى الادارات الأخرى، ويعكس ذلك ينقل موظف من إحدى الإدارات الأخرى إلى الادارة الثقافية.

وفضلاً عن ذلك، في الأمانة العامة وظيفة «المشرف على الادارة الثقافية» تولاها أحيانا أحد مساعدي الأمين العام، وطوراً شخص من غير المساعدين.

وطبيعي أن هذه الحقائق لا تترك أي مجال لرفع مسؤولية أعمال الادارة الثقافية عن كاهل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

ولكن درجة هذه المسؤولية وثقلها، تختلف باختلاف الأعمال والظروف، بطبيعة الحال.

وهناك أحوال، تقع مسؤوليتها على عاتق الأمانة العامة نفسها. وهناك أحوال

تشترك في مسؤوليتها الأمانة العامة والإدارة الثقافية على حد سواء. وهناك أحوال يقع ثقل مسؤوليتها على عاتق الإدارة الثقافية أكثر من عاتق الأمانة العامة نفسها.

إني لا أرى لزوماً لذكر أمثلة على ذلك في هذا المقام.

وأعتقد أن «أحوال الثقافة العربية» التي سأعرضها في الفصل التالي تعطي مثالاً بليغاً على مبلغ اشتراك الأمانة العامة مع الإدارة الثقافية في مسؤولية الأعمال.

متحف الثقافة العربية

- ١ -

إن إنشاء متحف للثقافة العربية، كان من أول الأمور التي فكرت فيها واقترحتها على الإدارة الثقافية بجامعة الدول العربية، عندما اتصلت بها وتوليت مستشاريتها سنة ١٩٤٨.

والإدارة الثقافية حبذت الفكرة، وتبنتها على الفور، وأخذت تستكمل الوسائل اللازمة لتحقيقها.

كانت الإدارة المذكورة تشغل غرفتين من غرف مبنى الأمانة العامة في شارع البستان، وكانت على وشك استئجار شقة تتألف من بضع غرف، في شارع شامبليون لتنتقل إليها. ولكنها، عندما تبنّت فكرة المتحف عدلت عن استئجار الشقة المذكورة، وأخذت تبحث عن بناية كبيرة، تستوعب المتحف فضلاً عن مكاتب موظفيها ودواوينها. وتوفقت - في آخر الأمر - إلى استئجار طابقين مستقلين في فيلا كبيرة في العجوزة، وقررت أن تخصص الطابق الأرضي منها للمتحف، والطابق الأول لمكاتبها ودواوينها.

وأنا شرعت في العمل لتكوين المتحف هناك، بصفتي مستشاراً للإدارة الثقافية.

إن ترتيبات متحف الثقافة العربية وتنظيماته كان يجب ان تهدف إلى تحقيق الغرضين الخاصين الآتيين، فضلاً عن الأغراض التي يهدف إليها كل متحف، بوجه عام:

كان يجب على المتحف أن يظهر الفروق القائمة بين نظم التعليم ومناهج

١٦ - ٢٥٥٦

الدراسة في مختلف البلاد العربية، لاستثارة الهمم على السعي وراء إزالة تلك الفروق.

كما أنه كان يجب على المتحف أن يستكمل الوسائل اللازمة لاستفادة الدول العربية من تجارب بعضها البعض، حتى تقتبس كل دولة أحسن ما تراه عند غيرها، وتكون هي قدوة لغيرها بأحسن ما عندها.

كان يجب تقرير خطة المتحف على هذا الاساس، وخدمة لهذه الأغراض.

إني وضعت خطة المتحف، بالمذكرة الرسمية التالية:

« يجمع المتحف جميع الوثائق والمعلومات المتعلقة بالأقسام التالية، في جميع البلاد العربية.

أ ـ النظام التعليمي العام، وتشكيلات الوزارات والادارات التي تدير شؤون التربية والتعليم.

ب ـ رياض الأطفال.

ج ـ التعليم الابتدائي.

د ـ التعليم الثانوي.

هـ ـ التعليم العالي والجامعات.

و ـ معاهد التربية ودور المعلمين والمعلمات.

ز ـ التعليم المهني.

ح ـ التعليم الشعبي.

ط ـ منظمات الشباب: الكشافة، الفتوة، النوادي.

ي ـ سائر المؤسسات والمعاهد التعليمية.

المكتبات العامة ـ المتاحف والمعارض الدائمة ـ معاهد الأبحاث العلمية ـ المجامع والجمعيات العلمية.

ك ـ المؤتمرات والمهرجانات الدورية.

ل ـ سائر الحركات الثقافية».

« يجمع ويعرض في كل قسم من هذه الأقسام:

أ ـ القوانين والأنظمة المتعلقة بها.

ب ـ مناهج التدريس.

ج ـ أنظمة الامتحانات العامة.

د ـ كتب التدريس.

هـ ـ الاحصاءات والتقارير.

و ـ صور ومخططات المباني النموذجية.
ز ـ مجموعات صور عن أقسام المؤسسة، وعن حياة الطلاب.
ح ـ رسومات ايضاحية وخطوط بيانية.

ويضاف إلى ذلك في قسم التعليم العالي والجامعات ـ شارات المعاهد ـ انتاج المعاهد ـ مؤلفات الاساتذة وأبحاثهم، أطروحات الطلاب، المجلات التي يصدرها الأساتذة والطلاب.

ويضاف في قسم المؤتمرات والمهرجانات: جميع ما ينشر قبل الانعقاد، وخلال الانعقاد، وبعد الانعقاد، مع مجموعة من الطوابع والشارات والأوسمة التذكارية».

« ١ ـ تبذل كل ما يجب من الجهود ـ في بادىء الأمر ـ لجعل المتحف ممثلاً للحالة الحاضرة. وبعد ذلك تجمع الوثائق التي تبين تاريخ المعارف وكيفية تطور المعاهد على قدر الامكان.

٢ ـ في المستقبل، يوسع المتحف، ليشتمل على نماذج من:

أ ـ وسائل التعليم والايضاح.

ب ـ دفاتر الطلاب وأشغالهم.

٣ ـ تنظم اللجنة الثقافية، من وقت إلى آخر، معارض جديدة، عن أمور مختلفة، ثم توزع المعروضات على الأقسام المناسبة لها.

٤ ـ تطلب الادارة الثقافية الكتب والأنظمة والتقارير والصور والمخطوطات من وزارات المعارف والمعاهد المستقلة؛ وأما الرسوم الايضاحية والخطوط البيانية، فتضعها هي، وفقا للمعلومات التي تستخلصها من التقارير والنشرات الرسمية.

٥ ـ تسعى الادارة الثقافية لجمع الوثائق المتعلقة بالبلاد العربية التي لم تستقل بعد، وذلك بشتى الوسائل المختلفة.

٦ ـ تجمع الادارة الثقافية كل ما يمكن من المعلومات والوثائق من جميع المعاهد العلمية والتعليمية التي تتعلق بالثقافة العربية، في البلاد الاجنبية، ولا سيما في المهاجر العربية.

٧ ـ إذا أرادت إحدى الدول العربية، تأسيس متحف مماثل لهذا المتحف تسعى الإدارة الثقافية بتزويدها بالمعلومات اللازمة لذلك، كما أنها تزودها، بنسخ من الرسوم الإيضاحية والخطوط البيانية».

هذه المذكرة وضعت الخطة التي يجب اتباعها في تأسيس المتحف.

وطبيعي، أن الأشياء والوثائق التي يجب أن تقتنى وتعد لتكوين «متحف الثقافة العربية» عملاً بهذه الخطة الاساسية، وتحقيقاً للغايات المتوخاة منها كانت كثيرة ومتنوعة جداً: إنها تشمل كل ما له علاقة بشؤون التربية والتعليم والثقافة في جميع الأقطار العربية، من القوانين والأنظمة والمناهج والاحصاءات والكتب المقررة لكل مرحلة من مراحل التعليم وفي كل نوع من أنواع المدارس، في كل مادة من المواد الدراسية... إلى الاسئلة التي تلقى في الامتحانات العامة كل سنة، لكل مادة من مواد الامتحانات المذكورة، في مختلف معاهد التعليم.. إلى مخططات المباني المدرسية... وإلى الصور التي تبين حياة الطلاب في مظاهرها المختلفة... وإلى الخطوط والرواسم والألواح البيانية التي تظهر إلى العيان تطور الأحوال سنة بعد سنة من ناحية وتنوعها من بلد إلى آخر، من ناحية أخرى... إلى الشارات والطوابع التذكارية والتقارير التي تصدر عن كل مؤتمر من المؤتمرات العربية، وكل مهرجان من المهرجانات التذكارية... وبكلمة واحدة: نماذج من كل الوثائق التي تتعلق بالتربية والتعليم والثقافة في مختلف الاقطار العربية... كان يجب أن تجتمع في متحف الثقافة العربية.

فكان لا بد من تقسيم مقتنيات المتحف ومحتوياته إلى قسمين أساسيين:

(أ) قسم منها يعرض على الأنظار، وفي الجدران أو في الخزانات الزجاجية أو في الألواح الدوّارة، لكي يشاهدها كل من يزور المتحف، مشاهدة مباشرة.

(ب) وقسم آخر منها يحتفظ به في خزانات أو في أدراج أو في علب خاصة، على أن يصنف تصنيفاً معقولاً، لكي يستطيع أن يطلع عليها بسهولة كل من يريد أن يدرس مسألة من مسائل التربية والتعليم والثقافة، أو يبحث في ناحية من نواحيها، في مختلف البلاد العربية.

وكل ذلك كان يستوجب إعداد الاثاث الصالح لهذه الأمور المختلفة. وفضلاً عن ذلك، كان يجب تكبير أهم الصور التي ستعرض على الأنظار، وإعداد الألواح التي ستقارن بين سني الدراسة المقررة لكل مرحلة من مراحل التعليم في مختلف البلاد العربية، وبين الساعات المخصصة لكل مادة من مواد الدراسة، في مختلف مراحل التعليم، في كل بلد من تلك البلاد.. ورسم الخطوط البيانية التي ستظهر تطور ميزانيات التعليم من ناحية، وتطور عدد المدارس وعدد المدرسين وعدد الطلاب... من ناحية أخرى.

إن كل هذه الأمور تمت بسرعة. واحتفل بافتتاح المتحف، بحضور ممثلي جميع الدول العربية، سنة ١٩٤٩.

وفي نفس الوقت ـ وزع على الزوار دليل مطبوع للمتحف، يبين تقسيماته الاساسية، مع بعض الصور التي تظهر أهم مناظره الداخلية.

وقد صُدِّر الدليل المختصر المذكور، بمقدمة تقع في ثلاث صفحات، وتشرح الغرض من تأسيس المتحف.

ونرى من المفيد أن ننقل فيما يلي، المقدمة المذكورة، بنصها الكامل، لتوضيح الغرض المذكور:

ـ ٣ ـ

«رأت الادارة الثقافية لجامعة الدول العربية أن تأخذ على عاتقها مهمة تأسيس «متحف الثقافة العربية» لتحقيق الغرضين التاليين:

اولاً: جمع المعلومات والوثائق المتعلقة بشؤون الثقافة ونظم المعارف في مختلف الاقطار العربية، وتهيئتها للباحثين.

ثانياً: عرض خلاصة تلك المعلومات وأهم تلك الوثائق على الانظار، بغية إعطاء فكرة واضحة عن حالة المعارف والمدارس في كل قطر من الأقطار العربية، مصحوبة بمقارنات احصائية ورسوم بيانية.

وتمشيا مع مقتضيات هذين الغرضين، قررت الادارة الثقافية أن تقسم الوثائق التي تتجمع لديها إلى قسمين أساسيين:

(أ) قسم يحفظ في أمكنة معينة، داخل خزانات خاصة، لكي توضع بين أيدي الباحثين عند الطلب.

(ب) قسم يعرض على جدران الغرف ووجوه الحواجز ورفوف الخزانات، لكي يراها كل من يزور المتحف.

على ألا يبقى المتحف جامداً على شكل واحد مدة طويلة، بل يتبدل ويتجدد من حين إلى حين: فتوضع بعض الوثائق الجديدة محل القديمة، وتنقل بعض الوثائق من قسم المعروضات إلى قسم المحفوظات، أو العكس.

وستواصل الادارة الثقافية العمل لتنمية ثروة المتحف من المحفوظات بدون انقطاع، ولاعادة تنظيم معروضات المتحف مرة في السنة على الأقل. كما أنها ستفتح

من وقت إلى آخر معارض موقوتة بمدة محدودة ، لتوسيع المعروضات المتعلقة ببعض نواحي الحياة الثقافية في مختلف البلاد العربية بوجه عام ، او لزيادة المعروضات المتعلقة بقطر من الاقطار العربية بوجه خاص » .

« وأما الوثائق التي جمعت والتي ستجمع في متحف الثقافة العربية فهي في غاية التنوع: القوانين والأنظمة والتقارير والاحصاءات المتعلقة بشؤون المعارف وأحوالها الحالية والماضية، مناهج الدراسة والكتب المدرسية، والصور التي تبين مختلف نواحي الحياة في المعاهد العلمية والتعليمية على اختلاف أنواعها ودرجاتها، والمخططات التي تبين تقسيمات المباني المدرسية، نماذج الشهادات التي تعطى من جميع معاهد التعليم، ومجموعات من الاسئلة التي وضعت في مختلف الامتحانات العامة، نسخ من الصحف والنشرات التي تصدرها المدارس، مجموعات من الرسائل التي يقدمها الطلاب لنيل الدرجات العلمية، وذلك في كل قطر من الأقطار العربية. ويضاف إلى الوثائق الأنفة الذكر: الأنظمة المتعلقة بالجمعيات العلمية والأدبية والثقافية المؤسسة في مختلف البلاد العربية، ومجموعات من أبحاث هذه الجمعيات ونشراتها، الوثائق المتعلقة بالمؤتمرات العلمية والثقافية المحلية التي تعقد في كل قطر من الاقطار العربية، والمؤتمرات العربية التي تشترك فيها جميع البلاد العربية، الأبحاث والكتب التي تتعلق بهذه المؤتمرات والتي تصدر عنها، والشارات التي تستعمل خلالها، والطوابع التذكارية التي تصدر بمناسبتها، وخلاصة القول: إن كل ما يمت بصلة إلى شؤون العلم والتعليم والتربية والثقافة في جميع البلاد العربية، وكل ما يدل على كيفية تطور تلك الشؤون على مر السنين، سيجد سجلاً له بين معروضات المتحف أو محفوظاته».

« هذا، وترغب الادارة الثقافية رغبة شديدة في توسيع نطاق المتحف إلى أكثر من ذلك أيضاً في المستقبل، لكي يتسع لجمع وعرض أنواع وسائل التعليم ووسائل الايضاح المستعملة في مختلف البلاد في شتى الدروس، حتى يستطيع المتحف أن يقوم بدور إيجابي في توجيه التعليم وتحسينه بصورة فعلية.

والإدارة الثقافية بجامعة الدول العربية، عندما تفتح أبواب هذا المتحف ترى من واجبها أن تصرح بأنها تعرف حق المعرفة، أنه في حالته الحاضرة بعيد عن الكمال الذي تصبو إليه.

وهي تنظر إليه كما تنظر إلى الفسيلة الغضة التي تتمتع بقابلية النمو والازدهار، ولكنها تحتاج إلى رعاية مستمرة وعمل متواصل، لضمان هذا النمو والازدهار.

وإذا ما فتحت الإدارة الثقافية «متحف الثقافة العربية»، بحالته الحاضرة فإنما

تفعل ذلك، لكي تدعو جميع القائمين على هذه لأمور إلى المساهمة في إكمال ما ينقصه وتنمية ثروته على الدوام.

ولهذا فهي ترجو جميع وزارات المعارف، وجميع الهيئات والمؤسسات التي تعنى بشؤون الثقافة والتعليم أن تزودها بما لديها من وثائق ونشرات، كما أنها تدعو جميع رجال العلم والتعليم، وجميع دور الطبع والنشر إلى مساعدة الإدارة الثقافية في هذا السبيل».

- ٤ -

يتبين من صراحة هذه المقدمة: أن «متحف الثقافة العربية» لم ينشأ ليبقى جامداً على هيأة واحدة، بل كان من المقرر أن يتطور ويتوسع، بدون انقطاع. وكان من الطبيعي أن يزداد ثروة سنة بعد سنة، فيصبح - على الدوام - ميداناً لدراسات علمية، تخدم تقدم الثقافة وتوحدها في مختلف الأقطار العربية.

والإدارة الثقافية شعرت بضرورة توسيع المتحف، منذ السنة التالية لانشائه. ففكرت في استئجار الطابق الآخر من البناية، لتنقل إليه مكاتبها. وتحويل الطابق الأول إلى مكتبة وقاعة مطالعة، مع جعله مساعداً لإقامة المعارض الدورية التي يحتاج إليها المتحف، وفقاً للخطة الموضحة في مقدمة الدليل.

وبعد بعض الجهود، نجحت الإدارة الثقافية في إقناع صاحب البناية إلى إيجار الطابق المذكور أيضاً. وكانت الاعتمادات المرصدة في الميزانية للإدارة الثقافية كافية لدفع بدل الإيجار. غير أن النظام المالي الذي كانت قررته الأمانة العامة، كان يستلزم الحصول على موافقتها في أمثال هذه الأمور، و - مع الأسف - لم تقدر الأمانة العامة أهمية هذا المشروع، فرفضت الموافقة على ذلك - على الرغم من وجود الاعتمادات المالية - وبهذه الصورة وأدت مشروع التوسيع، وبقي المتحف عدة سنوات محصوراً في الطابق الأرضي من البناية، وذلك على الرغم من ازدياد احتياجه إلى التوسع - بوجه خاص - من جراء توسع نطاق جامعة الدول العربية بانضمام دول عربية جديدة إليها، وباهتمام الدول المذكورة بأمر «تعريب التعليم»، وتخليص مؤسسات التربية والتعليم والثقافة القائمة فيها من رواسب الاحتلال والاستعمار التي كانت تهيمن عليها.

ولكن - بعد مدة - حدث ما هو أغرب وأهول من ذلك أيضاً: أخذ المتحف يتقلص شيئاً فشيئاً، بعد أن توقف عن النمو، وفقا للخطة التي كانت تقررت له قبلا.

وذلك بدأ، عندما قررت الأمانة العامة، أن تجمع الادارات التابعة لها، في بناية

واحدة، تجاور بنايتها، فنقلت الادارة الثقافية إليها، و« متحف الثقافة العربية» خسر الشيء الكثير من هذا النقل.

غير أن الأمر، لم يتوقف عند هذا الحد، فكلما احتاجت الأمانة العامة إلى غرفة لدواوينها الجديدة اقتطعتها من غرف المتحف، فاضطرت الإدارة الثقافية إلى نقل محتويات تلك الغرفة إلى الغرف الباقية لديها. وتكررت هذه العملية إلى أن انحصر المتحف في غرفتين، تكدست فيهما المقتنيات والمعروضات، فتحول المتحف إلى ما يشبه المخزن، لا يمكن لأحد أن يشاهد فيه شيئاً، ويستفيد منه أبداً.

ولذلك لم يواصل المتحف متابعة تطور شؤون التربية والتعليم في مختلف البلاد العربية، ولم يعن العناية اللازمة لاقتناء وجمع الوثائق الجديدة، فضلا عن أنه أخذ يفقد البعض من مقتنياته السابقة أيضاً، لأسباب عديدة.

- ٥ -

وكان من المأمول، أن تتغير هذه الأحوال كلها، وتتحسن أوضاع متحف الثقافة العربية، عندما تنتهي الأمانة العامة من تشييد مبنى «جامعة الدول العربية الجديد».

ولكن.. مما يثير الأسف والاستغراب.. أن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية عندما قررت تصاميم البناية الجديدة، لم تفكر في المتحف، ولم تستشر أحداً من المهتمين به... فخصصت لمتحف الثقافة العربية أربع غرف عادية، من نوع الغرف التي خصصت لكل مدير من مديري دوائرها المختلفة، ولا تختلف عنها إلا بالفتحات التي تضمن الاتصال بينها من الداخل.

وأصبح «متحف الثقافة العربية» في مبنى «جامعة الدول العربية» الجديد... أقل اتساعاً مما كان عليه في البناية المستأجرة - عند تأسيسه - قبل اثني عشر عاماً!..

أعتقد أن هذا التصرف الغريب، من أبلغ الشواهد على مبلغ تقصير الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، في إدراك وتقدير أهمية الشؤون الثقافية..

وفي المبنى الجديد، أمر آخر، يظهر فداحة هذا التقصير بكل وضوح:

فقد رأت الأمانة العامة أن تنشىء متحفاً لعرض الطوابع البريدية العربية، وخصصت لهذا المتحف الجديد، في المبنى الجديد... أربع غرف - مماثلة تمام المماثلة - للغرف المخصصة لمتحف الثقافة العربية!..

اذن: الثقافة العربية، بجميع مظاهرها المختلفة، وبما لها من مؤسسات متنوعة،

وقوانين وأنظمة وتقارير وكتب وإحصاءات، وصور ورواسم وألواح بيانية، وشارات وطوابع تذكارية.. لا تحتاج ـ في نظر الأمانة العامة وادارتها الثقافية ـ إلى غرف أكثر ما تحتاج إليها «الطوابع البريدية» وحدها!

ولكن هناك أمراً آخر، يظهر فداحة هذا التقصير بوضوح أعظم:

في مدينة جنيف، في سويسرا، أنشأ «مكتب التربية الأممي» معارض دائمة للتربية والتعليم في مختلف بلاد العالم، وأربعة من الدول العربية تشغل الآن أربع قاعات في بناية المعارض الدائمة المذكورة.

أفليس من المؤلم جداً، أن تكون الغرف التي خصصتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ـ في مبناها الجديد ـ لـ «متحف الثقافة العربية» الذي يجب أن يشمل جميع البلاد العربية، أقل سعة بكثير من الغرف التي خصصها «مكتب التربية الأممي» في جنيف لأربع من الدول العربية وحدها!

ذيـــل

ولزيادة التأكيد على مبلغ تقصير الأمانة العامة وإدارتها الثقافية في قضايـا المتحف رأيت أن أضيف إلى ما سبق الأمرين التاليين:

أولاً: بين المقررات التي كانت اتخذتها اللجنة الثقافية، في دورتها الثامنة المنعقدة خلال شهر سبتمبر (أيلول) سنة ١٩٥٣، قرار يتعلق بمتاحف الثقافة العربية.

ومجلس جامعة الدول العربية كان أيّد القرار المذكور، خلال دورته العشرين بجلسة ٢٦/١/١٩٥٤، بالصيغة التالية:

متحف الثقافة

يقرر المجلس الموافقة على قرار اللجنة الثقافية الآتي:

توصي اللجنة بأن تعنى البلاد بإنشاء متاحف ثقافية تمثل نـواحي النشاط الثقـافي في مختلف البـلاد العربيـة. (ق٦٤٢ ـ د ٢٠ ـ ٢٦ ـ ١ ـ ١٩٥٤). (نقلا عن الصفحة ١٢٠ من مجموعة «مقررات اللجنة الثقافية» المطبوعة سنة ١٩٥٦).

ولا حـاجة إلى القـول إن هذا القـرار كان يحتم عـلى الادارة الثقافيـة أن تتصـل بـوزارات التربيـة والتعليم في مختلف البـلاد العـربيـة، وتحملهـا عـلى إنشـاء المتـاحف الثقافية، عملاً بتوصيات مجلس جامعة الدول العـربية، وتسـاعد عـلى إنشاء المتـاحف المذكورة بتـزويدهـا بنسخ من الخـطوط البيانيـة والرسـوم الايضاحيـة ـ مع المعلومات اللازمة لذلك ـ عمـلاً بالفقـرة الأخيرة من المـذكرة التي كـانت صارت أسـاساً لانشـاء متحف الثقافة العربية.

أفليس من الغريب، أن تقدم الادارة الثقافية ـ والأمانة العامة لجامعة الدول العربية ـ على إهمال المتحف الذي كان أنشىء قبل اثني عشر عاماً، عوضاً عن أن تساعد على تكثير أمثاله في سائر الدول العربية، عملاً بتوصيات مجلس جامعة الدول العربية المستندة إلى قرارات اللجنة الثقافية!

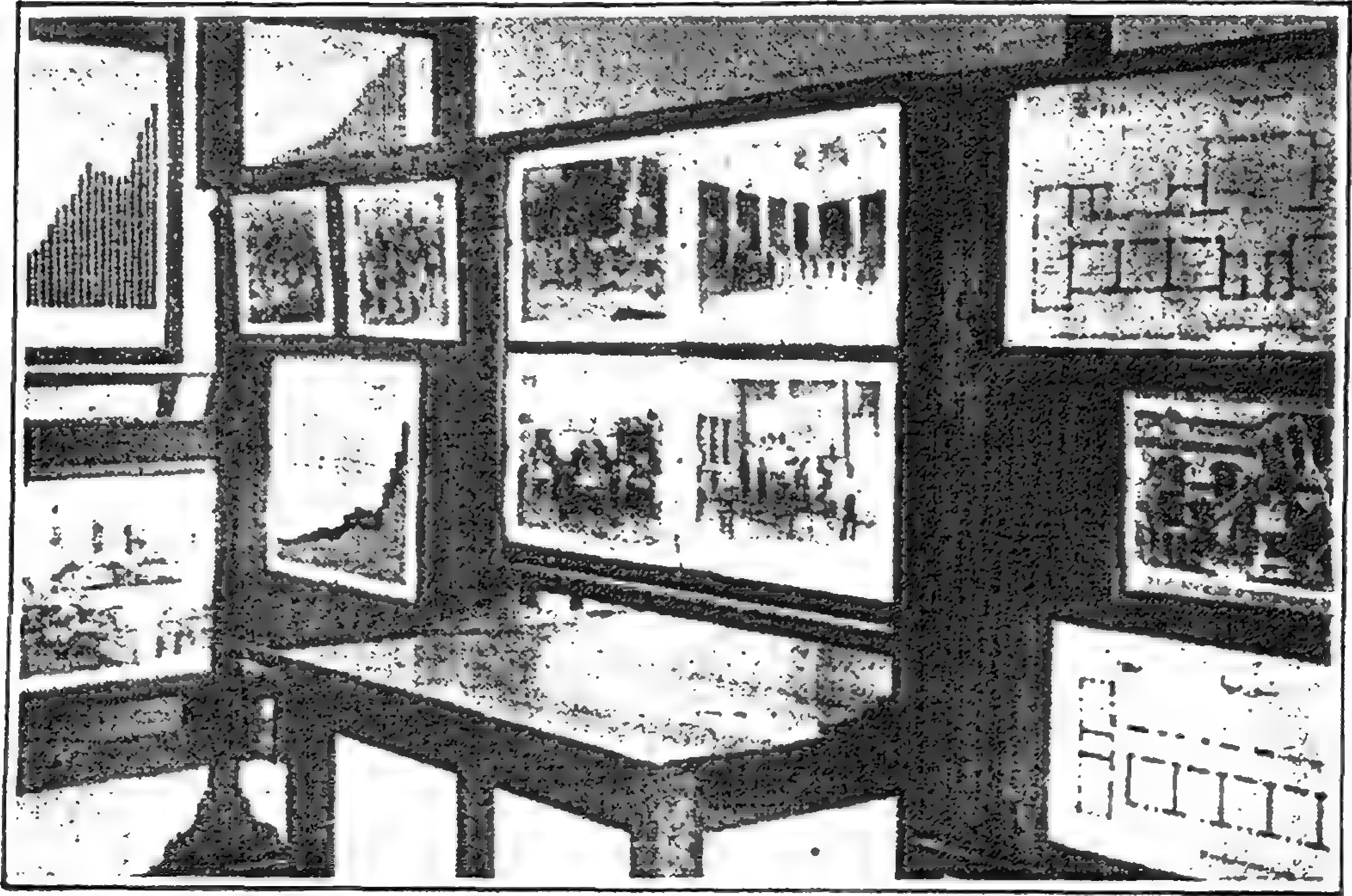
ثانياً: إن مكتب التربية الأممي في جنيف، قرر توسيع وتزييد المعارض الدائمة المنشأة هناك. وأخذ ينشىء قاعات جديدة، لكي يستطيع تخصيص قاعة لكل دولة من الدول المشتركة في المكتب. وطبيعي أن سائر الدول العربية، ستستفيد من هذه التوسيعات، ولذلك ستتضاعف ـ في وقت قريب ـ القاعات المخصصة للدول العربية في مبنى المعارض التابعة لمكتب التربية الأممي في جنيف.

ولا أدري بماذا يجب أن توصف تصرفات الأمانة العامة والادارة الثقافية التابعة لها، التي صارت تضيق الخناق على «متحف الثقافة العربية»... وذلك في الوقت الذي أخذ مكتب التربية الأممي في جنيف يزيد عدد القاعات المخصصة للدول العربية، سنة بعد سنة... خلال تنظيماته العامة؟!

في الصفحات التالية صور زينكوغرافية من دليل «متحف الثقافة العربية» المطبوع سنة ١٩٤٩: غلافه، ومخطط القاعات المنشور فيه، مع طائفة من مناظر المتحف الداخلية، المأخوذة عقب افتتاحه. ننشرها ليطلع عليها الباحثون، ـ إذا ما شاؤوا ـ أن يقارنوا بين الحالة التي كان المتحف عليها، عند تأسيسه قبل اثني عشر عاماً، وبين الحالة التي يشاهدونه عليها، عندما يزورون مبنى «جامعة الدول العربية» الجديد، ويسألون عن «متحف الثقافة العربية» فيه.

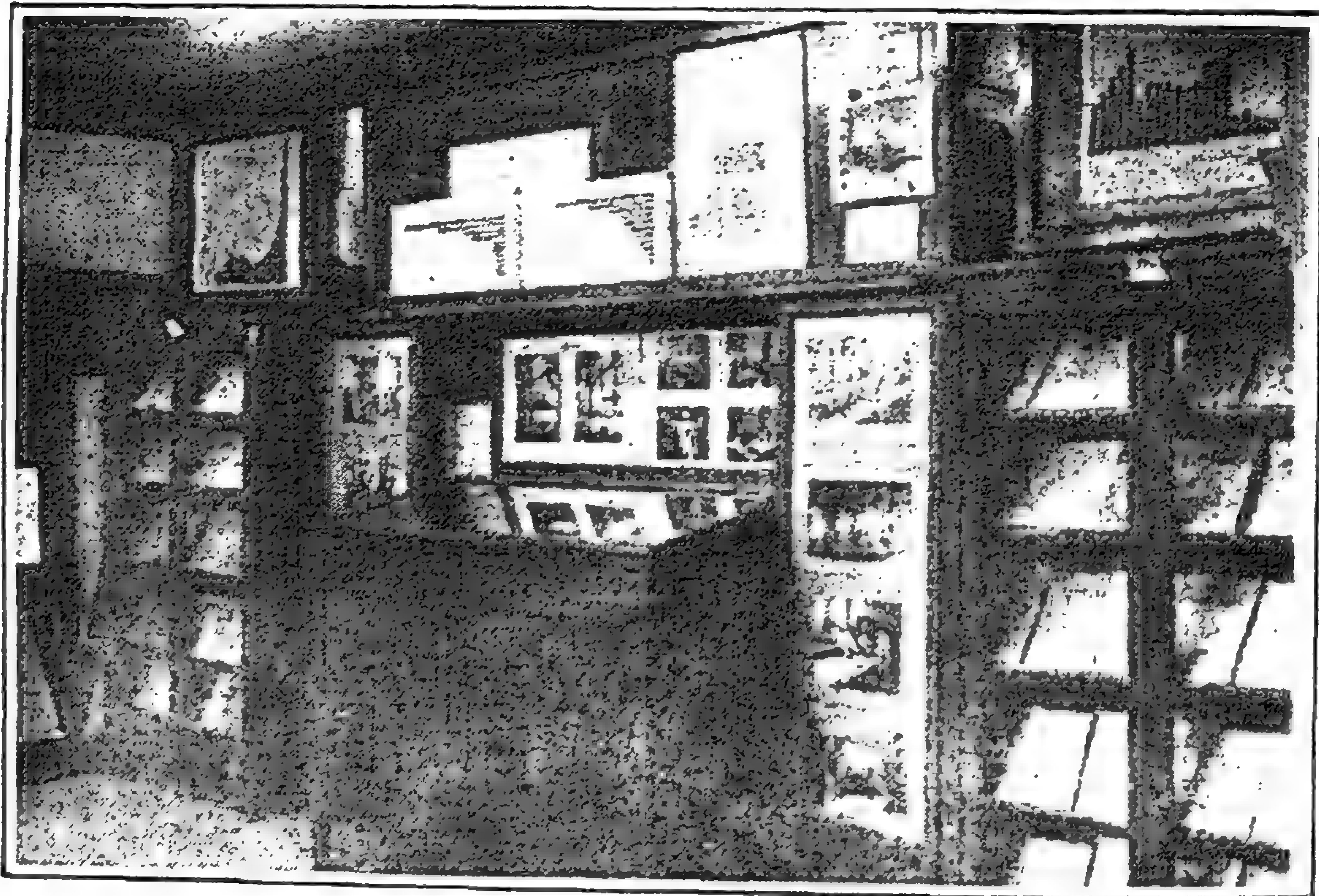
شكل رقم (٥)

متحف الثقافة العربية (منظر داخلي)



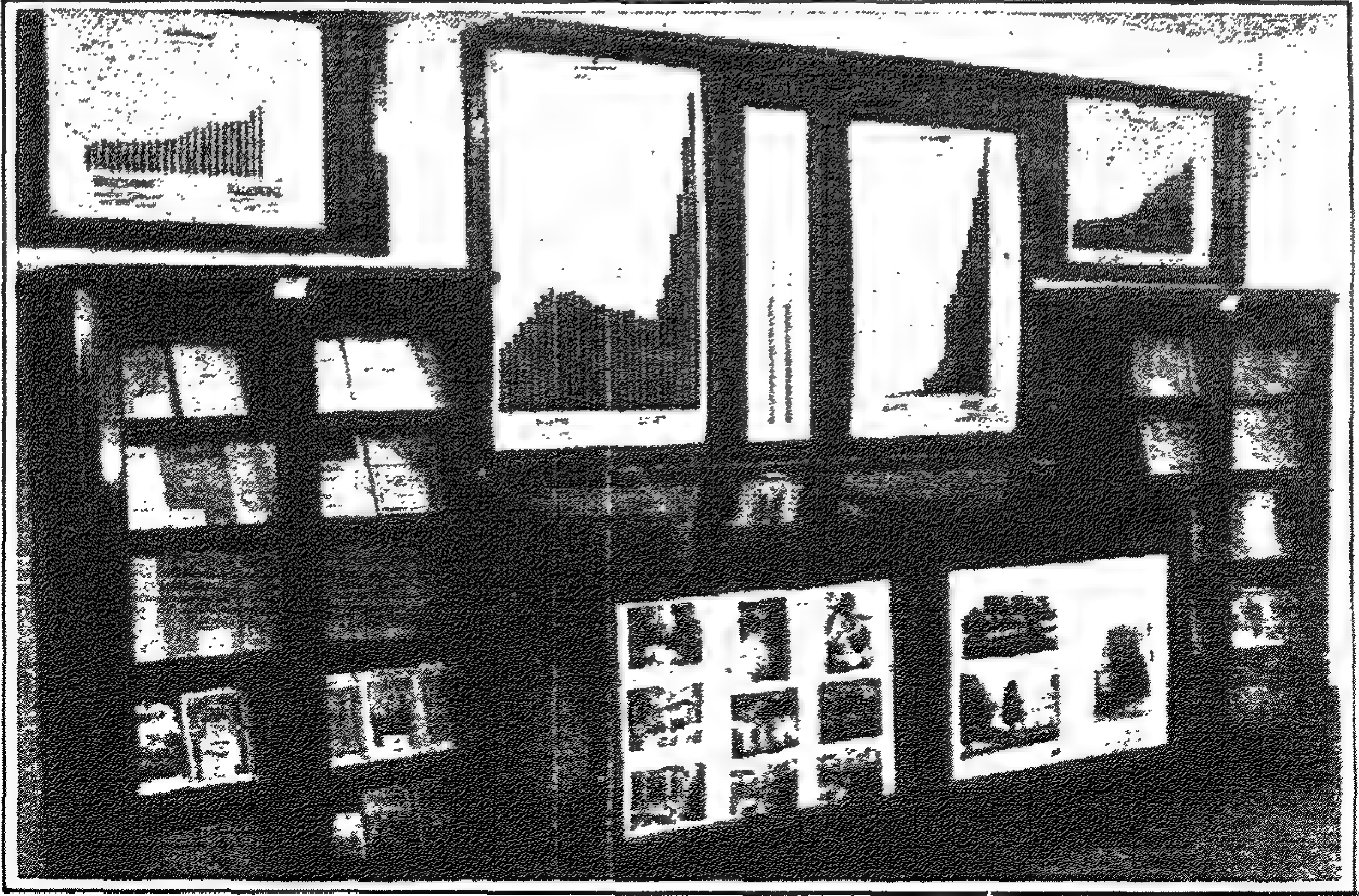
شكل رقم (٦)

متحف الثقافة العربية (منظر داخلي)



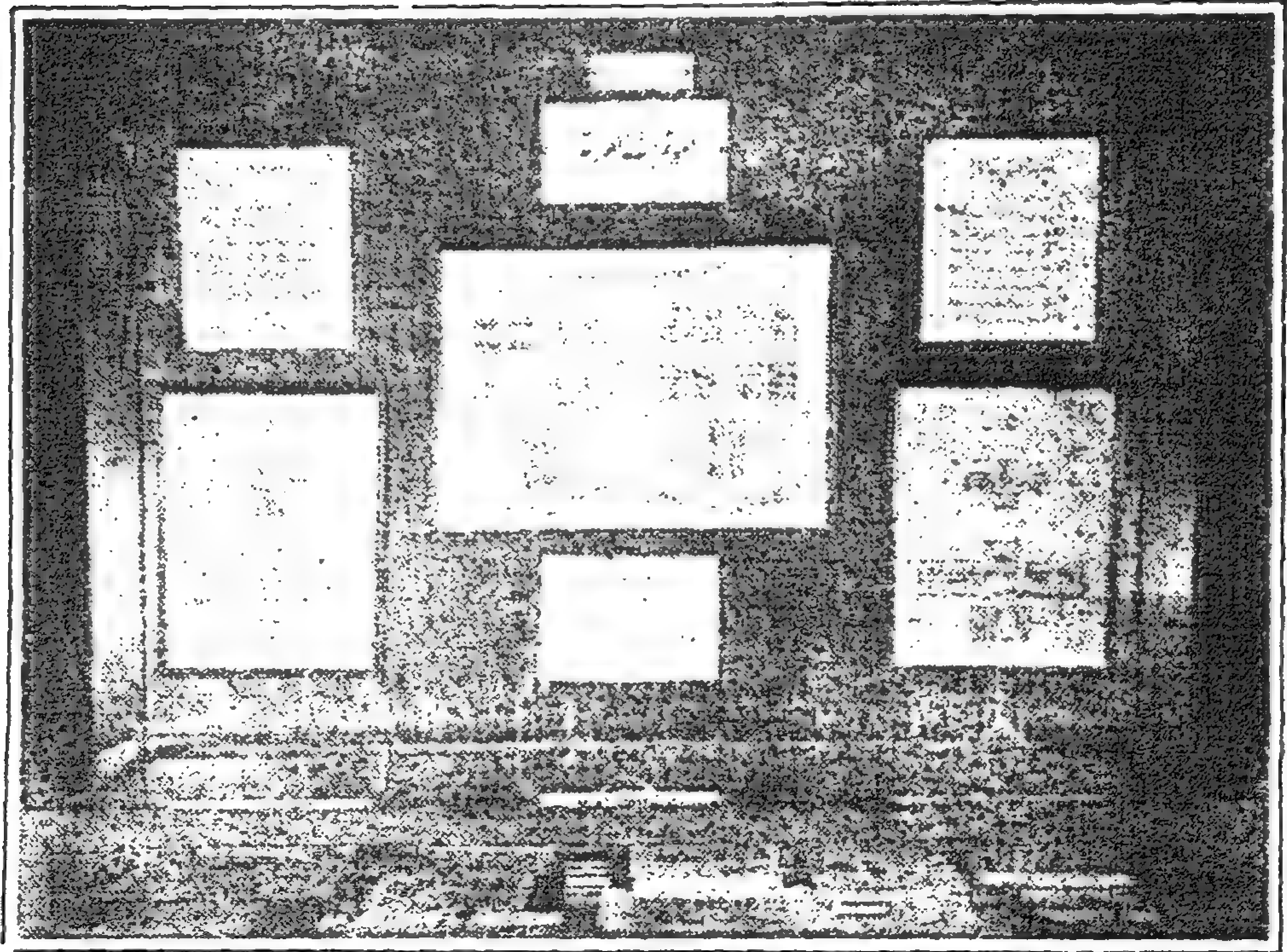
شكل رقم (٧)

متحف الثقافة العربية (منظر داخلي)



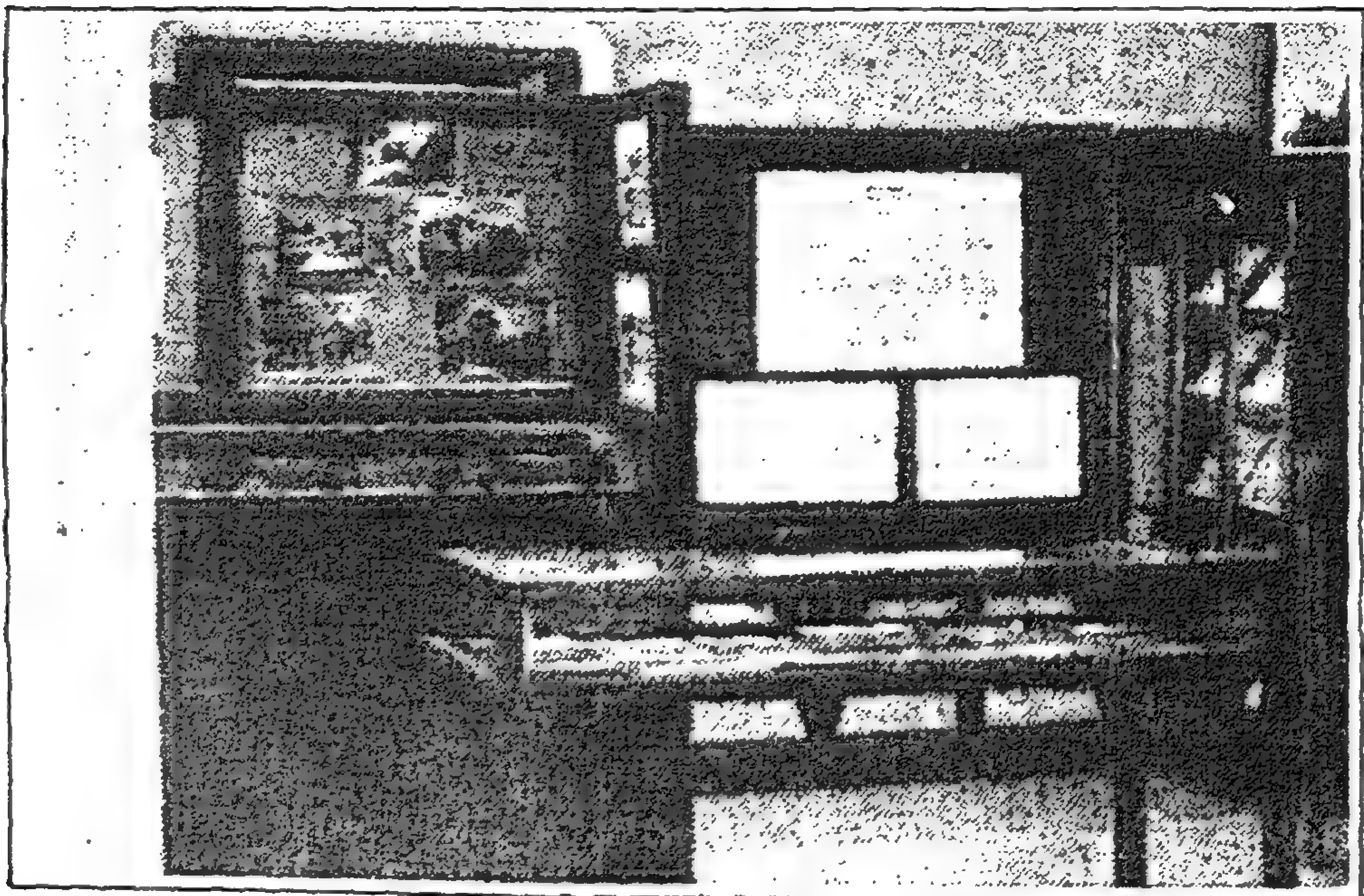
شكل رقم (٨)

من معروضات متحف الثقافة العربية



(شكل رقم (٩)

من معروضات متحف الثقافة العربية



شكل رقم (١٠)

صورة زينكوغرافية لغلاف دليل متحف الثقافة العربية

جامعة الدول العربية

الإدارة الثقافية

متحف الثقافة العربية

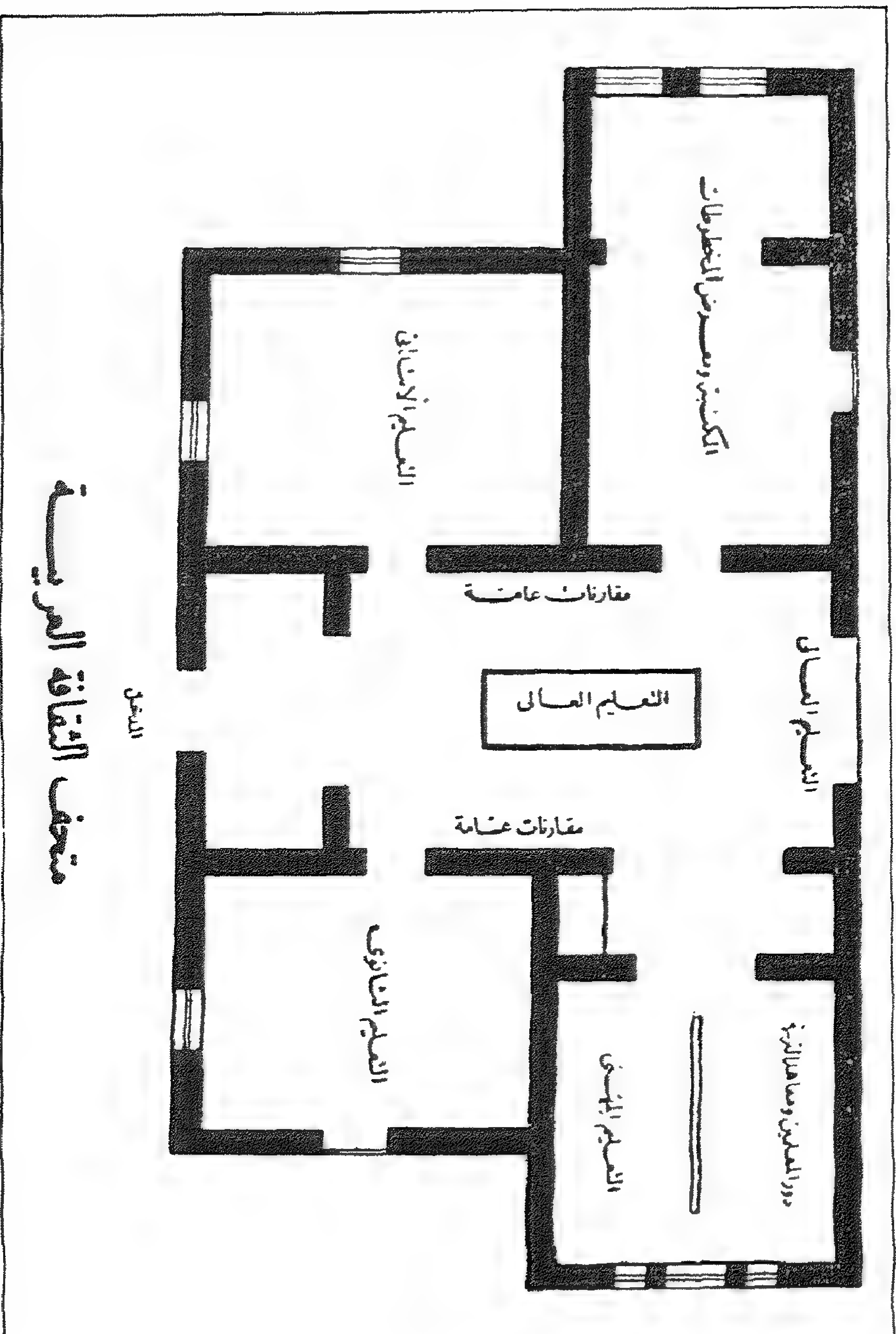
بمبنى الإدارة الثقافية

١٠٢ شارع فاروق الأول — بالعجوزة

القاهرة

١٩٤٩

٢٥٧١ - ١٦



شكل رقم (١١)
مخطط المتحف عند تأسيسه سنة ١٩٤٩

متاحف عربية أخرى

بعد مرور بضع سنوات على إنشاء جامعة الدول العربية ، كانت الحكومة المصرية القائمة إذ ذاك ، أبدت استعدادها لترك بنايات « المناسترلي » الكائنة في « الروضة » مع الحدائق المحيطة بها ، الى جامعة الدول العربية . وكانت الأمانة العامة ألفت لجنة لفحص المباني والحدائق المذكورة ، وإبداء الرأي فيها .

وأنا كنت اشتركت في ابحاث اللجنة المذكورة ، بصفتي مستشاراً للإدارة الثقافية ، واقترحت بين ما اقترحته من الأمور ، إنشاء متحف لجغرافية البلاد العربية هناك .

ولكن الأمانة العامة اعتبرت الموقع المذكور « بعيداً » عن مركز العاصمة ، ورجحت أن تحشر مبنى جامعة الدول العربية الجديد ، بين المباني الضخمة القائمة في ميدان التحرير .

ولذلك فإن فكرة « متحف جغرافيا البلاد العربية » وئدت مع مشروع حدائق المناسترلي الذي ذكرته آنفاً .

ومع ذلك ، لقد اتخذت اللجنة الثقافية ، خلال دورة انعقادها السادسة ـ سنة ١٩٥١ ـ قراراً بإنشاء متاحف أثنوغرافية عربية .

ومجلس جامعة الدول العربية وافق على ذلك ، خلال دورة انعقاده العادية السادسة ـ سنة ١٩٥٢ ـ بالصيغة التالية :

« إنشاء متاحف عربية أثنوغرافية

يوصي المجلس الدول الاعضاء بإنشاء متاحف أثنوغرافية ، تخدم الدراسات البشرية ، ويوصي بأن يكون من خطة تلك المتاحف العربية تبادل النماذج والمعلومات بينها».

(ق ٤٤٧ ـ د ١٦ ـ ٢٣ ـ ٩ ـ ١٩٥٢)

إن هذا القرار بقي حبراً على ورق .

(وأرى أن أشير في هذا المقام إلى أن « متحف جغرافية البلاد العربية » كان يجب أن يشمل ـ بطبيعة الأمر ـ أشياء ومعلومات ووثائق أثنوغرافية أيضاً) .

القسم الثالث

معهد الدراسات العربية العالية :
وصف وانتقاد

نشأة المعهد وسير أعماله

- ١ -

أنشيء معهد الدراسات العربية العالية ، سنة ١٩٥٣ ، بناء على قرار مجلس جامعة الدول العربية . وبدأ عامه الدراسي الاول في ١٩٥٣/١١/٧ .

النظام الأساسي

النظام الأساسي الذي أقره مجلس جامعة الدول العربية للمعهد ، يتألف من ١٤ مادة ، هذه نصوصها الكاملة :

١ ـ أغراض المعهد :

المادة ١ ـ يعمل معهد الدراسات العربية العالية على تحقيق الأغراض الآتية :

(اولاً) إعداد شباب عربي مثقف ثقافة عربية عالية .

(ثانياً) نشر الثقافة العربية عن طريق التدريس والتأليف والنشر والمحاضرات العامة .

(ثالثاً) إقامة القومية العربية على اسس علمية صحيحة .

(رابعاً) تكييف أسس الثقافة العربية بحيث تنتفع من تقدم المدنية الحديثة .

٢ ـ الدراسات التي يقوم بها المعهد :

المادة ٢ ـ يمنح المعهد دبلوماً عالياً لكل من مجموعات الدراسات الآتية :

(أ) مجموعة الدراسات اللغوية وتشمل :

١ ـ الأدب العربي والاتجاهات الأدبية الحديثة في البلاد العربية .
٢ ـ دراسات مقارنة للهجات العربية الحديثة .
٣ ـ إحدى اللغات الأجنبية الحية الشرقية أو الغربية .

(ب) مجموعة الدراسات التاريخية والجغرافية وتشمل :

١ ـ التاريخ العربي .
٢ ـ تاريخ المسألة العربية .
٣ ـ جغرافية البلاد العربية .

(ج) مجموعة الدراسات الإقتصادية والإجتماعية والدولية ، وتشمل :

١ ـ الإقتصاد القومي العربي .
٢ ـ القومية العربية .
٣ ـ جامعة الدول العربية ، والهيئات الدولية الاخرى .

(د) مجموعة الدراسات القانونية ، وتشمل :

١ ـ قوانين البلاد العربية .
٢ ـ القانون المقارن والفقه الإسلامي .

(هـ) أية مجموعة أخرى من الدراسات يقرها مجلس إدارة المعهد .

المادة ٣ ـ يمنح المعهد درجة الماجستير في الدراسات العربية العالية لكل طالب حصل على دبلومين عاليين ووضع رسالة ترضي الممتحنين في موضوع يقره المعهد .

٣ ـ مقر المعهد :

المادة ٤ ـ مقر المعهد مدينة القاهرة . ويجوز للمعهد أن ينشيء فروعاً له في العواصم العربية الأخرى ، على الوجه المبين في النظام الداخلي .

٤ ـ إدارة المعهد :

المادة ٥ ـ يعين مجلس جامعة الدول العربية بناء على إقتراح مجلس الإدارة مديراً للمعهد من بين اساتذته الدائمين لمدة ثلاث سنوات .

المادة ٦ ـ يتكون مجلس إدارة المعهد ، لأول مرة من :

(١) مدير المعهد وتكون له الرئاسة .
(٢) رئيس اللجنة الثقافية بجامعة الدول العربية .
(٣) اساتذة المعهد الدائمين .
(٤) مدير الادارة الثقافية بالامانة العامة لجامعة الدول العربية .
(٥) أربعة من ذوي الرأي في البلاد العربية تكون عضويتهم لمدة سنتين .

المادة ٧ ـ ينظر مجلس إدارة المعهد في المسائل الآتية :

(١) الإشراف على السياسة العامة للمعهد .
(٢) تعيين الأساتذة الدائمين والمحاضرين وسائر موظفي المعهد .
(٣) إعداد ميزانية المعهد ، ولا تصبح الميزانية نافذة إلا بعد موافقة مجلس جامعة الدول العربية ، ويكون لمدير المعهد سلطة كاملة في تنفيذ الميزانية على أن يقدم الحساب الختامي لمجلس جامعة الدول العربية في خلال شهر من انقضاء السنة المالية .
(٤) وضع النظام الداخلي للمعهد وفروعه في العواصم العربية ومكتبته ونظم الامتحانات والبعثات والمحاضرات العامة والمصروفات المدرسية وأسباب الاعفاء منها .

٥ ـ هيئة التدريس بالمعهد :

المادة ٨ ـ اعضاء هيئة التدريس بالمعهد ، هم :

(أولاً) الأساتذة الدائمون .

(ثانياً) المحاضرون من اساتذة زائرين واساتذة منتدبين من بين رجال العلم في البلاد العربية ومن بين المستشرقين للتدريس بالمعهد أو لإلقاء محاضرات عامة .

المادة ٩ ـ تتكون الجمعية العمومية لهيئة التدريس بالمعهد من جميع أعضاء هيئة التدريس ويرأسها مدير المعهد . وتنظر في المسائل الآتية :

(١) تنظيم حركة التدريس والتأليف والنشر والمحاضرات العامة .
(٢) وضع مناهج الدراسات المختلفة وتحديد عدد الدروس .
(٣) إجراء الامتحانات وعرض نتائجها على مجلس إدارة المعهد .
(٤) منح درجة الماجستير والدبلومات العالية .

المادة ١٠ ـ يجوز منح أعضاء هيئة التدريس بالمعهد إجازات علمية يقومون فيها ببحوث عن البلاد العربية المختلفة . ويكون ذلك بالشروط التي يقررها مجلس إدارة المعهد .

٢٥٨٠ ـ ١٦

٦ ـ الطلبة

المادة ١١ ـ يشترط في الطلبة المنتسبين للمعهد أن يكونوا حاصلينَ على درجة في الآداب أو في القانون من إحدى الجامعات أو على درجة أو شهادة أخرى يراها مجلس إدارة المعهد كافية لمتابعة الدراسة فيه .

المادة ١٢ ـ يقبل المعهد بعثات من الطلبة موفدين من الحكومات العربية وغيرها من الحكومات والهيئات العلمية . ويجوز تنظيم دراسات خاصة لهذه الهيئات بقرار من مجلس إدارة المعهد . وللمعهد إيفاد بعثات من طلبته إلى البلاد العربية في مهمات علمية وفقاً للقواعد المبينة في النظام الداخلي .

المادة ١٣ ـ يجوز لمجلس إدارة المعهد أن يأذن لطلبة مستمعين في متابعة بعض الدراسات بالشروط التي يقرها .

المادة ١٤ ـ شروط إنتساب الطلبة لفروع المعهد التي تنشأ في العواصم يقررها مجلس إدارة المعهد .

إن مجلس جامعة الدول العربية ، بعد أن قرر إنشاء المعهد ووافق على نظامه الأساسي اتخذ عدة قرارات فرعية ، حول شؤون المعهد .

١ ـ أقرَّ الاعتمادات اللازمة لتأسيس المعهد ، وتسيير معاملاته خلال السنة المالية .

٢ ـ عين مديراً للمعهد لمدة ثلاث سنوات ، وستة أساتذة دائمين لمدة سنتين .

٣ ـ وأما أعضاء مجلس الإدارة الأربعة الذين يجب إنتخابهم من « ذوي الرأي في البلاد العربية » بموجب الفقرة الأخيرة من المادة السادسة من النظام الأساسي ، فرأى مجلس الجامعة أن يؤجل أمر تعيينهم إلى وقت آخر ، وقرر أن يقوم سائر الأعضاء بجميع إختصاصات مجلس إدارة المعهد ، إلى أن يتم تعيين هؤلاء .

ـ ٢ ـ

وبناء على قرار مجلس جامعة الدول العربية ، باشرت إدارة المعهد أعمالها التأسيسية والتأثيثية ، منذ بداية شهر نيسان (أبريل) سنة ١٩٥٣ : استأجرت بناية كبيرة ، وأنشأت في حديقتها قاعة محاضرات واسعة ، وأدخلت على تقسيمات طابقها العلوي تعديلات هامة ، فساعدت على تحويله إلى مكتبة وقاعات مطالعة ، كما انها أعدت مشاريع الأنظمة التي يحتاج إليها المعهد ، من النظام الداخلي واللائحة المالية إلى

نظام الامتحانات . وقدمت المشاريع المذكورة إلى مجلس إدارة المعهد .

والمجلس المذكور عقد قبل بدء الدراسة تسعة إجتماعات، قرر خلالها أنظمة المعهد ، كما حدد الأبحاث التي ستكون موضوع محاضرات السنة الأولى ، وانتخب الأساتذة الذين سيعهد إليهم مهمة إعداد القاء المحاضرات .

إني لا أرى لزوماً إلى تفصيل الأنظمة والمناهج المذكورة ـ في هذا المقام ، غير اني أرى من الضروري أن أنقل ـ فيما يلي ـ المقدمة التي صُدِّر بها « النظام الداخلي » لأنها تحدد وتوضح المباديء الأساسية التي تقررت لتوجيه أعمال المعهد ومحاضراته .

يتألف النظام المذكور من مقدمة و ١٨ مادة .

هذا ما جاء في المقدمة :

١ ـ ان المهمة الأولى لمعهد الدراسات العربية العالية هي الدرس والبحث :

(أ) درس الأحوال الراهنة في مختلف أقطار العالم العربي ، دراسة علمية من النواحي السياسية والقانونية والإدارية والإقتصادية والأدبية .

(ب) مقارنة هذه الأحوال بعضها ببعض مقارنة دقيقة ، لإظهار الفروق والمشابهات القائمة بين هذه الأقطار من النواحي المذكورة .

(ج) بحث العوامل التي قامت عليها هذه الفروق والمشابهات ، وإستكشاف الظروف التي أوجدتها .

(د) تحري الوسائل التي تساعد على زيادة التقارب بين البلاد العربية .

هذه هي أهم الأغراض التي يسعى المعهد إلى تحقيقها .

والغاية القصوى من كل ذلك هي : تقوية الوعي القومي في العالم العربي مع إشاعة الشعور بوحدة الأمة العربية ، وبث الإيمان بمستقبلها .

٢ ـ ان الدراسات التي يقوم بها المعهد تهدف إلى حمل الطلاب على درس الشؤون العربية ، مع تزويدهم بالوسائل اللازمة لذلك . فيقوم الطالب ببحوث شخصية ، وهو يضع الرسالة التي يتقدم بها لنيل شهادة الماجستير تحت إشراف الأساتذة ، ثم يواصل العمل في هذا السبيل بعد التخرج .

ولذلك تعتبر الدراسات التي يقوم بها الأساتذة أولاً ، والطلبة ثانياً ، والمتخرجون أخيراً من اينع ثمرات المعهد .

ومن أجل ذلك يعمل المعهد على نشر هذه الدراسات والبحوث .

٣ ـ لا يحاول الأساتذة والمحاضرون عرض جميع الأبحاث المتعلقة بالمواد التي يقومون بتدريسها ، بل انهم يكتفون بالتوسع والتعمق في ناحية محدودة من نواحي الموضوع ، ليقتدي الطلاب بهم ، فيدرسوا من تلقاء أنفسهم نواحي الموضوع الاخرى .

٤ ـ ويعمل المعهد على ضمان الاتصال الفكري بين أساتذته والمحاضرين الذين يؤمون المعهد من مختلف الأقطار العربية ، حتى تتوثق الروابط الفكرية بين العلماء والباحثين في الشؤون العربية ، على إختلاف الأقطار التي يقطنونها والجنسيات التي ينتمون إليها .

٥ ـ يتابع المعهد ما يحدث من تطورات في مختلف أقطار العالم العربي ، من حيث الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية والتشريعية والأدبية ، وهو في الوقت ذاته ، لا يهمل متابعة التطورات الأساسية التي تحدث في العالم وتكون ذات أثر محسوس في البلاد العربية .

لذلك يوثق المعهد صلاته بالمعاهد العلمية المختلفة ، ويشترك في المؤتمرات والحلقات التي تعقد لدرس الموضوعات المماثلة لموضوعات دراساته .

ـ ٣ ـ

وبهذه الصورة ، قرر مجلس إدارة المعهد « المبادىء الأساسية » التي ستراعى في دراسات المعهد ، لتحقيق الأغراض المبينة في النظام الأساسي الذي كان قرره مجلس جامعة الدول العربية .

ولكن النظام الأساسي المذكور نفسه كان في حاجة إلى تعديل في أمرين هامين :

أولاً : ان المادة الثانية من النظام المذكور كان جعل دراسة « القومية العربية » جزءاً من مواضيع « قسم الدراسات الإقتصادية والإجتماعية » وحدها . في حين الدراسة كان يجب أن تشمل جميع أقسام المعهد ، وتفرض على جميع طلابه .

ثانياً : ان المادة الثانية من النظام الأساسي كانت تنص على انه « تمنح درجة الماجستير في الدراسات العربية العالية لكل طالب حصل على دبلومين عاليين ووضع رسالة ترضي الممتحنين في موضوع يقره المعهد » .

وذلك يعني : انه يترتب على طلاب الماجستير ان يدرسوا مجموعتين من

مجموعات الدراسات الإقتصادية والإجتماعية ، والأدبية ، والقانونية . وهذا توسع لا يلتئم مع روح الدراسات العالية . فمن الأوفق أن يكتفى بدبلوم واحد من إحدى المجموعات الأربع ، وأن يستعاض عن الدبلوم الثاني بشهادة في دراسة القومية العربية .

ومجلس إدارة المعهد وافق على إقتراح الإدارة في هذا الشأن ، وأقر الأمور التالية :

(أ) إخراج دراسة القومية العربية من مجموعة الدراسات الإقتصادية والإجتماعية ، وجعلها مستقلة عن جميع المجموعات ، ليشترك فيها جميع طلاب المعهد .

(ب) إضافة درس « الشؤون الإجتماعية في البلاد العربية » إلى مجموعة الدراسات الإقتصادية والإجتماعية . وذلك بدلاً من مادة القومية العربية التي أخرجت منها بموجب المادة السابقة .

(ج) جعل الحصول على درجة الماجستير في الدراسات العربية العالية متوقفاً على الحصول على دبلوم عالٍ في أحد الموضوعات الأربعة ، وشهادة عالية في دراسة القومية العربية ، ووضع رسالة ترضي الممتحنين في موضوع يقره المعهد .

ولما كان ذلك كله يتطلب تعديل مادتين من مواد النظام الأساسي رُفع الأمر إلى مجلس جامعة الدول العربية .

غير أنه ، بما أن المجلس المذكور لا يجتمع قبل موعد بدء الدراسة في المعهد رؤي من الموافق تشميل دراسة القومية العربية على جميع طلاب المعهد ، منذ البداية ، دون الانتظار إلى حين صدور قرار مجلس جامعة الدول العربية في هذا الشأن .

وعندما اجتمع المجلس المذكور ـ في ميعاده القانوني ـ أحال إقتراح التعديل الآنف الذكر إلى « لجنة الشؤون الثقافية والإجتماعية » التي ألّفها من بين اعضائه ، حسب عادته .

واللجنة المذكورة ، عندما درست إقتراح التعديل حَبّذته ، ورفعت تقريرها عنه إلى المجلس ، لينظر فيه .

ولكن عندما حلّ موعد النظر في التقرير المذكور في مجلس جامعة الدول العربية : حدث مالم يكن في الحسبان إذ قال أحد أعضاء المجلس : أنا لا أرى لزوماً

للنظر في إقتراح التعديل ، لأني أقترح إلغاء المعهد ، مع نظامه الأساسي . بأكمله . . .

وهذا الإقتراح فتح باباً لمناقشات عديدة في المجلس ، وهذه المناقشات لم تلبث ان انتقلت إلى صفحات الجرائد . وتعددت المقالات التي زعمت بأنه لا لزوم لمعهد خاص لأمثال هذه الدراسات .

إني لا أرى لزوماً ـ في هذا الكتاب ـ لإستعراض الآراء التي ابديت في هذا الشأن ، في قاعة مجلس جامعة الدول العربية ، أو على صفحات الجرائد ، بل سأكتفي بذكر ما حدث بعد ذلك :

ان مجلس جامعة الدول العربية ، لم يشأ أن يبت في الأمر على الفور ، فقرر تأليف لجنة خاصة ، لدرس القضية وتقديم تقرير عنها إلى المجلس ، في دورة إنعقاده القادمة وانتخب لعضوية اللجنة المذكورة أساتذة من عدة بلاد عربية .

ولكن اللجنة التي تقرر تأليفها بهذه الصورة ولهذا الغرض لم تستطع ان تجتمع تلك السنة . وبعد ذلك حصل في أوضاع بعض الأعضاء ـ في بلادهم ـ من التبدلات ما جعل إجتماعهم لدرس القضية من الأمور المستحيلة . فترتب على مجلس جامعة الدول العربية ، أن يعيد النظر في تكوين اللجنة .

غير انه خلال هذه المدة ، كان المعهد قد سار في أعماله ، وطبع طائفة من محاضراته ، مما جعل مجلس جامعة الدول العربية يقتنع بضرورة إبقاء المعهد ، ولذلك قرر المجلس بإجماع الآراء عدم تعيين لجنة اخرى ، واعتبار القضية منتهية .

وبهذه الصورة ، وئد مشروع إلغاء المعهد ، بعد أن ولَّد بلبلة ، استمرت مدة من الزمن .

ومعهد الدراسات العربية العالية وأصل أعماله ، بدون إنقطاع .

والآن ـ أي في منتصف سنة ١٩٦١ ـ أتم المعهد عامه الدراسي الثامن ، وأخذ يستعد لأستقبال عامه الدراسي التاسع .

ـ ٤ ـ

ويتبين من التقرير الذي نشره المعهد ، سنة ١٩٦٠ ، عن الأعمال التي قام بها خلال الأعوام الدراسية السبعة السابقة لذلك التاريخ :

ان عدد دبلومات الدراسات العربية العالية التي منحها المعهد ، منذ بداية

تأسيسه بلغ ١٥١ ، كان ٥٠ منها من قسم الدراسات الأدبية واللغوية ، و٤٤ من قسم الدراسات القانونية ، و٣١ من قسم الدراسات الإقتصادية والإجتماعية ، و٢٦ من قسم الدراسات التاريخية والجغرافية .

وأما عدد درجات الماجستير التي منحها المعهد خلال السنوات السبع المذكورة ، فكان ١٦ . منها ٦ من قسم الدراسات الأدبية واللغوية ، و٥ من قسم الدراسات القانونية ، و٣ من قسم الدراسات التاريخية والجغرافية ، و٢ من قسم الدراسات الإقتصادية والإجتماعية .

هذا ، وعدد الكتب التي نشرها المعهد مطبوعة كان ١٨٥ ، وأما عدد المحاضرات التي طبعها على الآلة الكاتبة ووزعها على الطلاب فكان ٤٦ .

وكان عدد الطلاب المسجلين في السنتين الأولى والثانية من المعهد خلال العام الدراسي المذكور ، قد بلغ إلى ٤٩١ .

انتقادات اساسية

بعد أن أطلعنا على كيفية إنشاء معهد الدراسات العربية العالية ، وعلى أحكام نظامه الأساسي ومقدمة نظامه الداخلي ، وبعد أن ألقينا بعض النظرات الإحصائية على الأعمال التي قام بها منذ تأسيسه ، يجدر بنا أن نتساءل :

هل حقق معهد الدراسات العربية العالية الأغراض العلمية والقومية التي أنشىء من أجلها ؟ وهل هو سائر الآن في الإتجاه الذي يكفل له أداء رسالته السامية ؟

ان كل من يدرس أحوال المعهد وأعماله دراسة جدية علمية ، لا يجد مجالاً للرد على هذه الأسئلة بالايجاب . بل انه يجد نفسه مضطراً إلى التسليم بأن المعهد قد تناسى رسالته العلمية والقومية ، وانحرف عن السبل المؤدية إلى تحقيق تلك الرسالة انحرافاً كلياً .

ان التفاصيل التالية تظهر هذا الإنحراف إلى العيان ، بكل وضوح وجلاء .

- ١ -

ان مجلس إدارة المعهد كان أقر المبادىء الأساسية التي يجب أن تراعى في تدريسات المعهد وامتحاناته ، وأعلنها بكل صراحة :

(أ) كان قد قرر أن يعلن على الطلبة ، قبل بدء الدراسة ، الأمر التالي :

يجب على الطلبة متابعة المحاضرات بنظام ، ومراجعة المصادر التي يوصي بها المحاضرون .

وهذا الإعلان يدل دلالة قاطعة على ان المجلس المذكور كان يرى من الضروري أن لا يكتفي الأساتذة والمحاضرون بالقاء المحاضرات ، بل يجب عليهم ان يرشدوا الطلبة إلى المصادر التي لا بد من أن يراجعوها ويدرسوها ، لتصبح دراسات المعهد دراسات عالية بكل معنى الكلمة .

(ب) وفضلاً عن ذلك ، قد أقر مجلس إدارة المعهد ، المبدأ القويم التالي ، بالمادة الثانية عشرة من النظام الداخلي :

يمتحن الطلبة كل سنة فيما درسوه ، وفيما طلب إليهم درسه .

وذلك يدل على أن المجلس كان قدّر عدم جواز قصر الدراسات والامتحانات على مواضيع المحاضرات التي ستلقى عليهم ، بل رأى من الضروري أن يكلف الطلبة بدرس بعض المواضيع من تلقاء أنفسهم وأن يمتحنوا في تلك المواضيع أيضاً ، بجانب امتحانهم في المواضيع التي ألقاها عليهم المحاضرون .

(ج) وفي الأخير : ان مقدمة النظام الداخلي شرحت المبادىء المذكورة وأكدت عليها ، بتفصيل أزيد وأشد من كل ما سبق . أذ جاء في المقدمة ما نصه :

لا يحاول الأساتذة والمحاضرون عرض جميع الأبحاث المتعلقة بالمواد التي يقومون بتدريسها ، بل انهم يكتفون بالتوسع والتعمق في ناحية محدودة من نواحي الموضوع ، ليقتدي الطلاب بهم ، فيدرسوا من تلقاء أنفسهم نواحي الموضوع الاخرى .

وكل ذلك يدل دلالة قاطعة على أن مجلس إدارة المعهد قدّر معنى « الدراسات العالية » اصحَّ التقدير ، ورأى أن يحتم على الطلاب مراجعة بعض المصادر ، ودرس بعض المواضيع من تلقاء أنفسهم ، مسترشدين في ذلك بمحاضرات الأساتذة وتوصياتهم .

ومما تجدر الإشارة إليه ، أن إدارة المعهد بذلت أقصى الجهود لاستكمال وسائل تنفيذ المبادىء والخطط الهامة التي ذكرناها آنفاً : انها كوّنت المكتبة ونظمتها بأحسن الصور التي تيسر على الطلاب مراجعة المصادر المتعلقة بكل قسم من أقسام الدراسات .

- ٢ -

ولكن .. مما يؤسف له كل الأسف أن المعهد لم يتمسك بهذه المبادىء بل أخذ يتناساها ، إلى أن وصل إلى حد إهمالها إهمالاً يكاد يكون تاماً .

ذلك ، لأن الطلاب الذين التحقوا بالمعهد كانوا ممن يشتغلون بوظائف وأعمال مختلفة ، فكانوا يريدون أن يحصلوا على شهادات المعهد ، بأسهل السبل وأقصرها ، دون أن يتعبوا أنفسهم بمراجعة المصادر ، ودرس الأبحاث من الكتب الموضوعة على رفوف المكتبة ، وكانوا يرون أن الامتحانات يجب أن لا تخرج عن نطاق المواضيع ، التي ألقيت عليهم فعلاً ، خلال المحاضرات . حتى أن طائفة منهم صاروا يذهبون إلى أبعد من ذلك أيضاً في هذا المضمار : إذ صاروا يطلبون حصر الامتحانات في حدود ما يملى عليهم املاءاً خلال المحاضرات ، أو ما يوزع عليهم مطبوعاً بعد المحاضرات .

والمعهد أخذ يساير الطلاب في هذا المضمار ، إلى ان أصبح « عدم امتحان الطلاب في غير المحاضرات التي تلقى عليهم فعلاً » من الأمور المعتادة . وأصبح الطلاب غير ملزمين حتى بمراجعة المصادر التي طبعها المعهد نفسه ، عن المحاضرات التي كانت ألقيت في السنين السابقة .

معلوم أن « حصر الدروس والامتحانات فيما هو مدون بين دفتي كتاب معين »، لهو أسوأ الخطط التعليمية وأضرها للتربية الفكرية ، في الدراسات العالية بوجه عام .

ولكن يجب أن يلاحظ أن هذه الخطة ، إذا كانت منافية لروح الدراسات العالية ، وتطلباتها الأساسية ، بدون استثناء . . . فانها تكون أكثر منافاة لها ، وأشد ضرراً بها ، في المعاهد الإختصاصية التي تكون على شاكلة معهد الدراسات العربية العالية .

لأن المحاضرات التي تلقى في معهد مسائي - مثل معهد الدراسات العربية العالية - لا تكوّن كُلًّا يجوز الاكتفاء به والوقوف عنده . فحصر الامتحانات في نطاق ما تم إلقاؤه وطبعه من محاضرات ، يجرد الشهادات التي تمنح بالاستناد إلى هذه الامتحانات ، من كل قيمة علمية حقيقية .

وفعلاً ، إذا بحث باحث عن مجموعة المعلومات التي تلقاها والخبرة العلمية والفكرية التي اكتسبها الطلاب الذين نالوا دبلومات المعهد في مختلف السنوات ، يجد نفسه أمام نتائج غريبة جداً ، فانه يعرف من بحثه هذا ، مثلا :

ان الطلاب الذين حصلوا على « دبلوم معهد الدراسات العربية العالية » من قسم الدراسات الإقتصادية والإجتماعية ، في سنة من السنوات ، كانوا قد حضروا محاضرات تفصيلية عن « المالية العامة في لبنان » وأدوا امتحاناً فيها ، دون أن يدرسوا النظم المالية في سائر الدول العربية . وأما الذين حصلوا على دبلومات مماثلة لذلك في سنة اخرى ، فكانوا قد درسوا « مالية مصر »، دون ان يدرسوا مالية الدول العربية

الاخرى ، حتى مالية لبنان ، التي كان المعهد قد أصدر كتاباً عنها .

كما أن الطلاب الذين حصلوا على دبلوم الدراسات العربية العالية من قسم الدراسات الأدبية واللغوية في سنة من السنوات كانوا قد تلقوا سلسلة محاضرات عن «الأدب العربي في المهاجر الامريكية». وأدوا امتحاناً فيها، غير أن الطلاب الذين خلفوا هؤلاء ، لم يلزموا بدراسة تلك المحاضرات . ونالوا ما نالوه من شهادات ، دون أن يعرفوا عن أدب المهجر ، أكثر مما يعرفه حملة ليسانس الآداب بوجه عام ، بل أكثر مما يعرفه خريجو المدارس الثانوية في الكثير من البلاد العربية .

ان تاريخ الدراسات والامتحانات في المعهد . . مليء بأمثال هذه الوقائع التي تحمل الباحث على التساؤل : ماهي قيمة الشهادات التي تمنح بالاستناد إلى مثل هذه الدراسات والامتحانات ؟

ان المبادىء الاساسية المسطورة في النظام الداخلي ـ ولا سيما في مقدمته ـ إنما كانت وضعت وقررت لتجنب أمثال هذه النقائص المهمة .

والمعهد ، عندما أهمل هذه المبادىء ، انحرف عن السبل المؤدية إلى تحقيق الأغراض التي أنشيء من أجلها ، انحرافاً صريحاً .

ـ ٣ ـ

ان انحراف المعهد عن المبادىء والخطط الأساسية المقررة له لم يبق منحصراً في حدود شؤون الطلبة ، بل تعدى ذلك إلى ميادين « تقرير مواضيع المحاضرات » و « إنتخاب المحاضرين » أيضاً .

ان النظام الاساسي يشترط على « الطلبة المتسبين للمعهد أن يكونوا حاصلين على درجة في الآداب أو في القانون من إحدى الجامعات ، أو على أي شهادة اخرى يراها مجلس إدارة المعهد كافية لمتابعة الدراسة فيه » (المادة ١١) .

وطبيعي ان هذا كان يعني « ان الدراسة في المعهد ستكون دراسة إختصاصية عالية، تقوم على أساس من دراسة عالية سابقة ، لا تقل عن درجة الليسانس ». وذلك كان يحتم على مجلس الإدارة أن يلتزم الدقة في تقرير مواضيع المحاضرات ، وإنتخاب المحاضرين ، وتتبع سير التدريسات .

ولكن مما يؤسف له كل الأسف ، ان مجلس الإدارة أخذ يتساهل في هذه الأمور شيئاً فشيئاً ، إلى ان انحرف عن السبل المؤدية إلى تحقيق أهدافه العلمية والقومية ، إنحرافاً يكاد يكون تاماً .

في إضبارات المعهد مذكرات رسمية عديـدة ، تتضمن إنتقاد بعض الأوضـاع ، وبعض المحـاضرات ، وبعض المحـاضرين بصـورة تفصيلية ، وتحـاول تـذكـير مجلس الإدارة برسالة المعهد العلمية والقومية .

أنقل فيما يلي بعض الفقرات الأساسية من أهم تلك المذكرات :

(أ) هناك مذكرة وزعت على أعضاء مجلس إدارة المعهد ، سنة ١٩٥٦ ، تقع في ٦ صفحات ، وتبدأ بالمقدمة التالية :

« من المعلوم لدى الجميع أن معهد الدراسات العربية العالية إنما انشيء لتحقيق أغـراض علمية وقومية سامية ، ومجلس جامعة الدول العربيـة منح مجلس إدارة المعهـد كل مـا يحتاج إليـه من سلطات لكي يحقق الأغراض المذكورة ـ ويؤدي رسالته السامية ـ بأحسن الصور وأكملها .

في الواقع ان المعهد قد تعـرض في باديء الأمـر إلى هجوم جـائر ، حـين اقترح أحد الوفـود العربيـة الغاءه ، فقـرر مجلس جامعـة الدول العـربية تـأليف لجنة خـاصة لدرس الإقتراح المذكور . وذلك أوجد حـول المعهد جـواً من القلق ، استمر مـدة من الزمن .

ولكن اللجنـة التي كان تقـرر تأليفهـا لهذا الغـرض لم تجتمع ، ومجلس جـامعـة الدول العربية لم ير لزوماً لتأليف لجنة اخـرى ، بل قـرر اعتبار اللجنـة ملغاة والقضيـة منتهية ، ومنح المعهد كل ما طلبه من اعتمادات ، فأظهر بذلك تقديره لرسالة المعهد ، وثقته بهيئته الإدارية .

أمـام هذه الثقـة ، كان يـترتب علينـا ـ نحن أعضـاء مجلس الإدارة ـ أن نـزداد شعـوراً بعـظم المسؤولية المعنوية الملقاة عـلى عواتقنـا ، ونواصـل البحث عن أحسن السبل وأنجـح الوسـائل لتحقيق أغراض المعهد وتأدية رسالته على أتم الصور ، ناصبين من أنفسنا رقباء عـلى أعمالنـا ، ومتجردين عن جميع الاعتبارات الشخصية التي قد تبعد المعهد عن الهدف المنشود .

ولكن الـذي حدث كـان ـ مع الأسف الشـديد ـ عكس ذلـك تماماً ـ لأنه ـ بعـد زوال فكـرة الالغاء وحصول الاطمئنان على مستقبل المعهد ـ أخذنا نتناسى رسالتـه السـاميـة ، وصرنـا نتباعـد عن السبل المؤدية إلى تحقيقها » .

وبعـد هـذه المقـدمـة ، تشـير المـذكـرة إلى بعض الـوقـائـع ، وتفصـل بعض الوقائع . . . وتنتهي بالتحذير الصريح التالي :

واني ـ بناء على كل ما أشرت إليه وكل ما شرحته آنفاً ـ أرى من الواجب عليّ أن اسجل وأعلن استنكاري لهـذه الأوضاع والاتجـاهات ، وأقـول بكل صـراحـة ـ اراحـة

لضميري المسلكي : إذا استمرت الأحوال على هذا المنوال ، أخشى أن يتحول معهد الدراسات العربية العالية ، إلى مؤسسة « تمنح الشهادات لجماعة من الطلاب ، وتوزع أجور المحاضرات لطائفة من الأساتذة دون أن تسعى سعياً جدياً وراء تحقيق الأغراض العلمية والقومية التي أنشئت من أجلها .

(ب) وهناك مذكرة ختامية ، تقع في ١٠ صفحات ، تشير في نصفها الأول إلى سلسلة من المذكرات السابقة ثم تلخص في نصفها الثاني أظهر وجوه الانحراف في أعمال المعهد .

وفيما يلي أهم الانتقادات المسطورة في هذا القسم الأخير من المذكرة :

« . . . وفي الحالة الحاضرة ـ بعد أن مضى على حياة المعهد عام دراسي آخر ـ أرى أن أقرر الحقائق والوقائع التالية :

(أ) لقد تغلبت « نزعة التدريسات العادية » في المعهد ، على واجبات « الدرس والبحث » غلبة حاسمة .

(ب) لقد رسخت في المعهد عادة إعتبار الطلاب غير مسؤولين في الامتحانات إلا عما يملى عليهم خلال المحاضرات أو ما يطبع لهم بعدها .

(ج) كثر عدد المحاضرين الذين يملون المحاضرات على الطلاب املاء !

(د) كثرت في المعهد المحاضرات التي تدخل في نطاق أعمال الجامعات .

(هـ) ظل المعهد بعيداً عن التساؤل عن « مجموع المعلومات » التي اكسبها ، وأساليب البحث والتفكير التي أورثها الطلاب قبل منحهم الدبلومات .

ولذلك لا أغالي إذا قلت : ان المعهد تناسى رسالته الأصلية وتحول إلى « معهد تدريسات إعتيادية » .

ومن المؤسف جداً ، ان هذا حصل في الوقت الذي أخذت الشؤون العربية تسترعي إهتمام البيئات والمحافل المختلفة ـ خارج المعهد ـ بسرعة متزايدة وشدة متضاعفة .

وأرى ان أسجل هنا ما قلته مراراً لبعض الزملاء ، ان الدراسات العربية خارج المعهد اخذت تتقدم بسرعة أعظم من تقدمها داخل المعهد . فأصبح المعهد ـ في غير قليل من الأمور والدراسات ـ متأخراً عن بيئته ، في الوقت الذي كان يترتب عليه أن يقوم بدور المرشد الموجِّه لتلك الأمور والدراسات .

ولكي ابرهن على اني لم أكن مغالياً في حكمي هذا ، أرى أن أذكر ـ من قبيل المثال ـ حالة الشؤون الأدبية في البلاد العربية .

عند تأسيس المعهد ، كان الأدب العربي الحديث متروكاً ، تقريباً ، خارج نطاق أعمال الجامعات ، وكان اتصال رجال الأدب بعضهم ببعض في مختلف الأقطار العربية ، ضئيلاً جداً .

ولكن الأحوال تغيرت كثيراً منذ ذلك التاريخ .

أ ـ صارت كليات الآداب في الجامعات ، تهتم بالادب العربي الحديث ، حتى أن بعضها أخذت تنشيء أقساماً خاصة بذلك .

ب ـ تعددت مؤتمرات أدباء العرب ، وتوطدت أواصر التعارف والتذاكر بين الادباء المنتسبين إلى الاقطار العربية المختلفة .

ج ـ تكوّن اتحاد للمجامع اللغوية والعلمية العربية ، ووضعت أسس التعاون الفعال بينها .

د ـ كثرت المجلات التي تنشر الآثار الصادرة من اقلام مختلف الادباء في مختلف البلاد العربية .

هـ ـ صارت الجرائد اليومية والسياسية في مختلف الأقطار العربية تخصص صحائف خاصة بالشؤون الادبية .

و ـ نشأت خلال السنوات الأخيرة عدة مذاهب وتيارات أدبية جديدة ، صارت موضوع مناقشات حارة في مختلف الاقطار العربية .

ز ـ الاذاعات العربية أيضاً زادت إهتمامها بالدراسات الأدبية الحديثة وصارت تساهم في نشر الآثار الحديثة .

وكل من يستعرض الآثار والدراسات الأدبية التي صدرت خلال السنتين الاخيرتين ، داخل المعهد وخارجه ، يضطر إلى التسليم بأن المعهد كان مقصراً في هذا المضمار تقصيراً كبيراً ، وظل يتأخر عن حركات البيئة العامة تأخراً بارزاً .

إني أستطيع أن أقول ـ بدون تردد ـ نفس الشيء عن الدراسات الاقتصادية والاجتماعية أيضاً .

ملاحظات فرعية

قبل أن أختم هذه الابحاث الانتقادية ، أرى أن أشير إلى بضع قضايا اخرى :

١ ـ حول تكوين مجلس الإدارة

ان النظام الأساسي الذي قرره مجلس جامعة الدول العربية للمعهد ، كان يضيف إلى مجلس الادارة « أربعة » اعضاء « من ذوي الرأي في البلاد العربية ، تكون عضويتهم لمدة ستتين » (الفقرة الخامسة من المادة السادسة) .

غير ان مجلس الدول العربية عندما عيّن المدير والأساتذة الدائمين ، أجّل أمر انتخاب وتعيين الـ « أربعة من ذوي الرأي في البلاد العربية » إلى وقت آخر ، وقرر ان يقوم بقية الأعضاء بتكوين مجلس الإدارة ، إلى أن يتم تعيين هؤلاء الأربعة .

وإدارة المعهد قدمت إلى المجلس المذكور ـ عندما اجتمع بعد بدء الدراسة في المعهد ـ مذكرة ، تذكره بهذه القضية ، وترجوه الانتهاء من تعيين الأعضاء الأربعة الذين ينص عليهم النظام الاساسي .

وبناء على هذه المذكرة ، جرت بعض المشاورات بين الوفود العربية في هذا الشأن . غير أن إقتراح « إلغاء المعهد » الذي فاجأ مجلس جامعة الدول العربية صار سبباً لتأجيل الأمر مرة اخرى .

وفي الأخير ، عندما قرر المجلس المشار إليه فكرة الالغاء ، لم يلتفت إلى قضية الأعضاء الاربعة . ولذلك أصبحت القضية المذكورة من الأمور المهملة والمنسية تماماً .

وأنا أعتقد أن ذلك أضر المعهد ضرراً بليغاً . لاني لا أشك في انه لو كان انضم

إلى إدارة المعهد ، « أربعة أعضاء من ذوي الرأي في البلاد العربية » حسب نص النظام الأساسي ، لما انحرف المعهد عن السبل المؤدية إلى تحقيق رسالته الانحراف المؤسف الذي شرحته آنفاً .

٢ ـ حول تعيين الأساتذة الدائمين

كان مجلس جامعة الدول العربية عيّن « الاساتذة الدائمين » ـ لأول مرة ـ لمدة سنتين .

وعندما انتهت السنتان المذكورتان رأت إدارة المعهد أن تكون التعيينات الجديدة لمدة ثلاث سنوات . غير أن الأساتذة رأوا أن لا يحدد التعيين بمدة ما ، وكانت حجتهم في ذلك : أن النظام الأساسي لا يتضمن فقرة تنص على وجوب التحديد .

وأنا أعتقد أن القرار الذي اتخذه مجلس إدارة المعهد في هذا الشأن ، كان مخالفاً لمصالح المعهد .

لأن تقدم المعهد وازدهاره كان يستلزم الاستفادة من أبحاث وخدمات الأساتذة النشيطين من مختلف البلاد العربية ، ليس لالقاء بعض المحاضرات فحسب ، بل للمشاركة في أعمال التوجيه والتطوير أيضاً .

من المعلوم أن الدول العربية لا توافق ـ بوجه عام ـ على إعارة خدمات موظفيها وأساتذتها لمدة تزيد على ثلاث سنوات .

لو كانت التعيينات حددت بثلاث سنوات ، لأصبح من السهل على المعهد أن يستقدم أساتذة دائمين من اختصاصيي البلاد العربية المختلفة ، على أساس من التناوب المعقول ، وفق خطة مدروسة .

ان تقرير مبدأ تعيين الأساتذة الدائمين دون تحديد مدة ، مع قلة عددهم ، لم يترك أمام المعهد مجالاً كافياً للاستفادة من خدمات الاختصاصيين في مختلف البلاد العربية ، في تنظيم وتوجيه أعمال المعهد ، وتطوير أبحاثه ودراساته ، وفق ما تقتضيه رسالته السامية ، فضلاً عن انه جعل من العسير عليه أن ينهي خدمات من قد يتبين تقصيره في اداء ما يترتب عليه من واجبات .

هذا ، ولا بد من الاشارة إلى الأمر التالي أيضاً ، في هذا المضمار :

٢٥٩٧ ـ ١٦

كان في المعهد خلال السنوات الثلاث الأولى من حياته ، ثلاثة أساتذة على الأقل ، متفرغين لخدمته تفرغاً تاماً .

غير أن هذه الحالة تغيرت بعد ذلك ، فلم يبق في المعهد استاذ متفرغ ابداً .

٣ ـ حول عدد الطلاب

كان مجلس إدارة المعهد قد قدّر ضرورة تحديد عدد الطلاب ، فقرر ـ في جلسته الخامسة المنعقدة في ٥ ـ ٩ ـ ١٩٥٣ « ان لا يقبل في أي قسم من أقسام المعهد أكثر من ثلاثين طالباً » ، كما قرر أن يمعن النظر في درجات الشهادات التي يبرزها طالبو الالتحاق ، بكل إهتمام .

ولكن المعهد لم يتمسك بهذا القرار ، فأخذ يتساهل في هذه الأمور حتى صار يقبل ضعف ، بل أكثر من ضعف العدد المذكور .

في حين أن المصلحة كانت تقتضي مواصلة العمل بالقرار المذكور ، بل ربما كانت تستلزم المزيد من « التحديد » و « التدقيق » في هذا المضمار .

٤ ـ حول مكتبة المعهد

غني عن البيان أن معاهد الدراسات العالية ، بوجه عام ، تحتاج إلى مكتبات اختصاصية غنية ، توفر لطلبتها وأساتذتها ، كل وسائل الدرس والبحث .

ولكن يجب أن يلاحظ أن حاجة « معهد الدراسات العربية العالية » إلى مكتبة اختصاصية تزيد كثيراً جداً على حاجة سائر معاهد الدراسة إليها . لأن المعهد المذكور مكلف بدراسات كثيرة التنوع وواسعة النطاق ، تشمل شؤون جميع البلاد العربية ، من اجتماعية واقتصادية وأدبية وتشريعية وتاريخية وجغرافية فضلاً عن كونها جديدة في كل معنى الكلمة . فكان لا بد للمعهد أن يبذل أقصى الجهود لتزويد مكتبته بالكتب والمجلات والجرائد الضرورية لدراساته المتنوعة .

ان إدارة المعهد قد قدّرت هذه الحاجة حق قدرها ، فأخذت تعمل في هذا السبيل منذ بداية أعمالها التأسيسية .

انها توسلت بوسائل متنوعة ، لتحقيق هذا الغرض الهام :

(أ) أولاً ، استحصلت من مجلس جامعة الدول العربية قراراً ينص على ما يلي :

« يوصي المجلس جميع الدول العربية بتزويد معهد الدراسات العربية العالية بجميع نشراتها الرسمية ، من جرائد رسمية ، وقوانين وأنظمة وإحصاءات وتقارير وغيرها . وتسجيل المعهد في عداد الدوائر التي ترسل إليها أمثال هذه النشرات الرسمية في المستقبل ، لتكون مرجعاً لدراساته التي يرجى أن تشمل جميع الشؤون العربية ، وفقاً لما تقتضيه طرائق البحث العلمية » .

وبناء على هذه التوصية العامة ، أخذت الإدارة تخابر الوزارات في مختلف البلاد العربية ، وتحصل منها على كل ما كان متوفراً لديها من منشورات ومطبوعات رسمية .

(ب) ومن جهة اخرى وضعت الإدارة خطة عملية تضمن الحصول على مطبوعات البلاد العربية المختلفة ، بأسهل السبل : انها عهدت إلى بعض الاشخاص المولعين بتتبع حركات الطبع والنشر في كل من بغداد ودمشق وبيروت ، مهمة إقتناء وإرسال كل ما كان طبع في قطرهم عن الشؤون التي تدخل في نطاق دراسات أقسام المعهد المختلفة ، مع الاستمرار على شراء وإرسال كل ما ينشر بعد ذلك أيضاً ، أولاً بأول .

وقد زودّت إدارة المعهد هؤلاء الأشخاص بالسلفات المالية التي يحتاجون إليها لشراء الكتب والمجلات ، كما صارت ترسل إليهم سلفات جديدة ، كلما نفد ما كان لديهم من سلفات سابقة .

(ج) وفضلاً عن كل ذلك اتصلت الإدارة بأهم دور النشر وأهم باعة الكتب في مختلف البلاد العربية ، وأخذت تستورد منها أهم الكتب والمجلات الباحثة في شؤون مختلف البلاد العربية ، والمطبوعة باللغات الأجنبية .

(د) اتصلت الإدارة بالكثير من الهيئات الاختصاصية ، مثل البنوك والغرف التجارية والمعاهد والجمعيات العلمية ، بغية الحصول على ما تصدره من كتب ومجلات وتقارير ، ثم وسعت دائرة هذه الاتصالات عندما أخذت تطبع محاضرات المعهد ، وترسل نسخة منها إلى الهيئات المذكورة ، على طريق المبادلة .

وبهذه الوسائل المختلفة ، استطاعت الإدارة أن تكوّن ـ بسرعة ـ مكتبة اختصاصية ، كما هيأت الأسباب التي تضمن توسع المكتبة وازدهارها سنة بعد سنة .

وقد جاء في التقرير الإداري الذي قدم إلى مجلس جامعة الدول العربية ، خلال العام الدراسي الثالث للمعهد ، بعض التفاصيل الهامة عن المكتبة ، أنقل فيما يلي ، أهم أقسامها :

« إهتمت إدارة المعهد بالمكتبة إهتماماً خاصاً ، لكونها أهم واسطة للدراسات

٢٥٩٩ ـ ١٦

التي يقوم بها الأساتذة والطلاب بوجه خاص ، ورجال العلم والبحث بوجه عام . فاستمرت على السعي وراء إقتناء وجمع ما نشر عن العرب وعن البلاد العربية من كتب ومجلات ، باللغة العربية من ناحية ، وباللغات الاخرى من ناحية . . .

« وقد بلغ مجموع المجلدات الموجودة في المكتبة ١٨٠٩٨ ، منها ١٠٧٨٥ باللغة العربية ، و٧٣١٣ باللغات الاخرى .

ان موضوعات نحو ٧٠ في المائة من الكتب المذكورة مختصة بالعرب وبالبلاد العربية ، ونحو ١٨ في المائة منها تتضمن ابحاثاً خاصة بالشؤون العربية إلى جانب أبحاث اخرى ، و١٢ في المائة منها فقط تتعلق بأبحاث علمية عامة .

. . . ولا حاجة إلى البيان أن المكتبة لا تزال بعيدة عن الكمال المنشود ، فيترتب على إدارة المعهد :

أولاً : ان تواصل السعي وراء الحصول على المطبوعات والمنشورات المتعلقة بالشؤون العربية لزيادة ثروة المكتبة على الدوام .

ثانياً : أن تعد جذاذات تفصيلية عن المقالات التي تخص البلاد العربية في مختلف المجلات ، تسهيلاً لمراجعة الباحثين .

ثالثاً : أن تضع وتطبع فهارس تفصيلية عن الكتب والمجلات التي تتعلق بكل قسم من أقسام الدراسات التي يتولاها المعهد ، تعمياً للفائدة » .

ولكن ، خلال السنوات الخمس التي توالت بعد السنوات الثلاث الأولى المذكورة في ذلك التقرير ، لم تفعل إدارة المعهد شيئاً لتنفيذ ما جاء في الفقرتين الاخيرتين ، وقصّرت كثيراً في مواصلة العمل وفق ما جاء في الفقرة الأولى . انها أهملت الخطط العلمية التي كانت وضعت لضمان الحصول على المطبوعات المهمة أولاً بأول ، إهمالاً كلياً ، فضلاً عن انها اخذت تقلل من الإهتمام بالمكتبة بوجه عام .

ان المقارنات التالية تبين ذلك بكل وضوح وجلاء :

أن عدد الكتب التي دخلت مكتبة المعهد خلال السنوات الثلاث الأولى كان بلغ ١٨٠٨٩ . ولكن عدد الكتب التي ضُمت إلى مقتنيات المكتبة خلال السنوات الثلاث التالية كان أقل من ثلث ذلك : انه كان ٥٨٨٥ فقط .

والمبالغ التي انفقها المعهد للمكتبة خلال السنوات الثلاث الأولى كانت بلغت ١٢٤٨٥ جنيهاً . ولكنها ، خلال السنوات الثلاث التالية لم تبلغ نصف المقدار المذكور .

والنسبة بين ما انفقه المعهد للمكتبة وبين مجموع نفقاته ، كانت تزيد ـ خلال السنوات الثلاث الأولى ـ على الخمس : إذ كانت ٢٠,٤٦ في المائة . ولكن هذه النسبة نزلت خلال السنوات الثلاث التالية إلى أقل من ثلث ذلك : إذ كانت ٦,٦ في المائة فقط .

هذا، ولم يواصل المعهد البحث عن مجموعات الجرائد والمجلات القديمة التي تتصل موضوعاتها بالبلاد العربية والشؤون العربية اتصالاً وثيقاً. وفضلاً عن ذلك ، انه أهمل العمل لإقتناء الاعداد والاجزاء الجديدة من المجلات والمنشورات الدورية التي كان قد اقتنى مجموعاتها قبلاً . ولذلك يجد الباحث في المكتبة : ان سلاسل المنشورات التي انقطعت عنها ، خلال السنوات الأخيرة ، قد بلغت العشرات .

فنستطيع أن نؤكد : أن إنحراف المعهد عن السبل المؤدية إلى تحقيق الأغراض التي كان أنشيء من أجلها . . شمل شؤون المكتبة أيضاً .

اقتراحات اصلاحية

- ١ -

كان التقرير الإداري المرفوع إلى مجلس جامعة الدول العربية سنة ١٩٥٦ ، عن أعمال معهد الدراسات العربية العالية خلال السنوات الثلاث الأولى من تأسيسه ، تقريراً مفصلاً يقع في ٣٦ صحيفة ، ويتألف من قسمين وخمسة ملاحق . وكان عنوان قسمه الأول « أحوال المعهد وأعماله »، وعنوان قسمه الثاني « ملاحظات ومقترحات ».

أنقل فيما يلي ، ما جاء في هذا القسم من التقرير ، أولاً عن قضايا الطلبة ، وثانياً عن قضايا الأساتذة والمحاضرين .

١ ـ الطلبة

« إننا شرحنا مهمة المعهد في مقدمة النظام الداخلي بالعبارات الصريحة التالية :

« أن المهمة الأولى لمعهد الدراسات العربية العالية ، هي الدرس والبحث :

(أ) درس الأحوال الراهنة في مختلف أقطار العالم العربي ، دراسة علمية ، من النواحي السياسية والقانونية والإدارية والإقتصادية والأدبية .

(ب) مقارنة هذه الأحوال بعضها ببعض مقارنة دقيقة ، لأظهار الفروق والمشابهات القائمة بين هذه الأقطار ، من النواحي المذكورة .

(ج) بحث العوامل التي قامت عليها هذه الفروق والمشابهات ، واستكشاف الظروف التي أوجدتها .

(د) تحري الوسائل التي تساعد على زيادة التقارب بين الأفكار العربية .

« هذه هي أهم الأغراض التي يسعى المعهد إلى تحقيقها .

والغاية القصوى من كل ذلك ، هي : تقوية الوعي القومي في العالم العربي مع إشاعة الشعور بوحدة الأمة العربية ، وبث الإيمان بمستقبلها » .

كما أننا وضحنا الخطة الأساسية التي يجب اتباعها في الدروس والمحاضرات بالعبارات التالية ، في مقدمة النظام الداخلي :

« ان الدراسات التي يقوم بها المعهد تهدف إلى حمل الطلاب على درس الشؤون العربية ، مع تزويدهم بالوسائل اللازمة لذلك . . .

. . . لا يحاول الأساتذة والمحاضرون عرض جميع الأبحاث المتعلقة بالمواد التي يقومون بتدريسها . بل انهم يكتفون بالتوسع والتعمق في ناحية محدودة من نواحي الموضوع ، ليقتدي الطلاب بهم ، فيدرسوا من تلقاء أنفسهم نواحي الموضوع الاخرى » .

ونعتقد أن هذه الخطة ، هي الخطة المثلى التي يجب اتباعها في الدراسات العالية المتعلقة بالشؤون العربية بوجه خاص .

ولكنا نلاحظ بكل صراحة ، ونعترف بكل إخلاص ، ان المعهد لم يستطع السير على هذه الخطة الأساسية .

وأما أهم الأسباب الموجبة لذلك ، فتعود إلى أحوال الطلاب الذين يلتحقون بالمعهد .

لأنهم ـ باستثناء عدد ضئيل منهم ـ موظفون في دوائر ومصالح مختلفة ، فلا يجدون متسعاً من الوقت للدرس على هذا الأساس . فيكتفون باستذكار ما يلقى عليهم من محاضرات . ويطالبون على الدوام ، بقصر الامتحان على ما يملى عليهم من مباحث ، أو يوزع عليهم من محاضرات .

ان إدارة المعهد بذلت جهداً كبيراً لتزويد المكتبة بالوسائل اللازمة للدرس والبحث ، ورتبت خزانات الكتب على صورة يسهل معها على الطلاب أن يتناولوا الكتب التي يحتاجون إلى مطالعتها . كما انها أعدت المحلات اللازمة لضمان المطالعة المريحة لأكثر من مائة طالب في وقت واحد .

ولكن استفادة الطلاب منها بقيت محدودة جداً .

ولا حاجة للبيان أن هذه الحالة تحتاج إلى معالجة جدية . وهذه المعالجة لا تتم إلا بضمان تفرغ الطلاب إلى الدرس . وذلك لا يتيسر ـ في الظروف الحالية ـ إلا بالأمرين التاليين :

(أ) إهتمام الحكومات العربية بإيفاد طلاب إلى معهد الدراسات العربية العالية ، مثل الذين توفدهم إلى الدراسة في الجامعات .

(ب) تخصيص منح مالية لبعض الطلاب ـ من ميزانية المعهد ـ لتمكينهم من التفرغ للدرس .

لقد كنا فكرنا في أمر البعثات الحكومية ، وقدمنا إلى مجلس جامعة الدول العربية ـ قبل تأسيس المعهد ـ إقتراحاً بذلك . والمجلس الموقر وافق على هذا الاقتراح في دورة انعقاده العادي الثامنة عشرة ، فأصدر قراره التالي :

« يوصي المجلس جميع الدول العربية بإيفاد بعثات لمعهد الدراسات العربية العالية من الموظفين أو غير الموظفين للدرس في مختلف فروعه » .

إلا أن الدول العربية لم تعر هذه التوصية ما تستحقها من الإهتمام ، فانحصرت البعثات الحكومية في طالبين أوفدتهما الحكومة السورية ، وطالبين أوفدتهما الحكومة العربية السعودية .

إننا نقترح على المجلس الموقر أن يؤكد على توصيته السابقة .

ونود أن نصرح بهذه المناسبة أن هذه التوصية يجب أن تشمل الحكومة المصرية أيضاً . لأن الطلاب المقيمين في القاهرة أيضاً لا يمكن أن يستفيدوا من المعهد الاستفادة المطلوبة ، ما لم يكونوا متفرغين للدرس .

وأما إذا لم يتيسر الحصول على طلاب متفرغين للدرس ، فيكون من الأوفق لمصلحة العلم والعروبة أن يكتفي معهد الدراسات العربية العالية بدعوة الأساتذة والمحاضرين للقيام بأبحاث ودراسات علمية عن المواضيع العربية مع القاء سلاسل محاضرات عن تلك الأبحاث ، على أن تطبع المحاضرات ، دون أن يمنح شهادات » .

٢ ـ الأساتذة والمحاضرون

« أن أهم الدراسات التي قام بها الأساتذة ونشرها المعهد تنقسم إلى نوعين أساسيين :

النوع الأول ، يكون بمثابة أبحاث « مونوغرافية » تتولى درس موضوع من

المواضيع في قطر من الأقطار العربية ، ـ مثل اقتصاديات العراق ، أو المالية العامة في لبنان ، أو الحركة الفكرية والأدبية في تونس .

والنوع الثاني ، يتألف من أبحاث تشمل جميع البلاد العربية ، مثل : أحوال السكان في البلاد العربية ، أو البترول في الدول العربية ، أو البدو والعشائر في البلاد العربية .

وبديهي ان النوع الأول من الأبحاث والدراسات يكون بمثابة مواد إنشائية ودراسات تمهيدية للنوع الثاني منها .

ومن المعلوم أن النوع الأول من الدراسات محدود جداً في المكتبة العربية ، وأما النوع الثاني منها ، فيكاد يكون معدوماً .

والسبب في ذلك يعود ـ في الدرجة الأولى ـ إلى ظروف اشتغال رجال العلم والبحث في مختلف البلاد العربية : فإن الجامعات تهتم بالأبحاث النظرية العامة ، وقلما تلتفت إلى الأمور الجارية . وعندما تدرس بعض الشؤون الجارية تدرسها بنظرات محلية ، وقلما توسّع أنظارها إلى سائر البلاد العربية . فضلاً عن أن أساتذة الجامعات مرهقون بالدروس والامتحانات . وأما سائر الدوائر الحكومية الاختصاصية فتوجه جل جهودها نحو إنجاز القضايا العملية ، فلا تجد متسعاً من الوقت لدرس الأمور درساً علمياً ، بعيداً عن ضغط المعاملات اليومية .

فيكون من مصلحة الحكومات العربية والحالة هذه أن تمنح من وقت إلى آخر ، البعض من أساتذتها وموظفيها فرصة التفرغ للبحث والكتابة في مواضيع محدودة من الأمور التي تخص البلاد العربية .

ولا شك في أن معهد الدراسات العربية العالية ، يكون أوفق مركز لاجتماع هؤلاء الباحثين ، ليعملوا فيه مدة من الزمن ، متخلين عن مهام الوظائف الرسمية ، ومتفرغين للبحث والكتابة في موضوع من المواضيع التي تهم جميع البلاد العربية ، فتدخل لذلك في نطاق أعمال معهد الدراسات العربية العالية .

كما انه مما لاشك فيه أن الحكومات تزداد استفادة من خدمات هؤلاء ، عند عودتهم إلى عملهم الأصلي ، بعد إنتهائهم من الأبحاث التي تفرغوا لها .

فنتقدم إلى المجلس الموقر بهذه الملاحظات ، راجين أن يوصي الدول العربية الأهتمام بهذا الأمر أيضاً .

١٦ ـ ٢٦٠٥

إن المذكرة الختامية آنفاً في فصل « الانتقادات الأساسية » هي أيضاً تتضمن إقتراحات تفصيلية هامة .

فإنها ، بعد الإنتهاء من الإنتقادات المسرودة في الفصل المذكور ، تنتقل إلى الإقتراحات . فتقول ما يلي :

« وبناء على كل ما تقدم ، وعلى ضوء تجارب السنوات الماضية ، أعود إلى الإقتراح الأساسي الذي كنت قد تقدمت به إلى مجلس جامعة الدول العربية في تقريري العام عن العام الدراسي الثالث واكرره ، بعد تجريده من القيد الذي كنت قد قيدته به في ذلك الحين . كنت قلت عندئذ « إذا لم يمكن الحصول على طلبة متفرغين إلى الدرس » وبما انه لم يمكن ذلك إلى الآن ، وليس من المأمول أن يتيسر ذلك الآن ، اتخلى عن هذا الشرط ، فأقول :

يجب على معهد الدراسات العربية العالية أن يعدل عن « التدريس » ويركز إهتمامه على « البحث والدرس ».

فيرتب محاضرات عامة في مواضيع عربية مدروسة دراسة جيدة ، دون أن يتقيد بنوع من الطلاب ولا أن يتعهد بمنح نوع من الشهادات . كما يتولى نشر كتب عن الشؤون العربية المختلفة ، على أن تكون محصول دراسات جدية بعيدة عن الارتجال . ويستمر المعهد بدون إنقطاع على جمع الوثائق والمنشورات المتعلقة بالبلاد العربية وشؤونها ، ويوفر وسائل الدرس للباحثين فيها :

وعلى هذا الأساس اقترح الأمور التالية :

أ ـ لا يقبل المعهد طلاباً جدداً .

ب ـ يتخذ التدابير اللازمة لتصفية شؤون الطلاب المسجلين قبلا بأقصر مدة ممكنة .

ج ـ يحوّل المعهد قاعات المحاضرات بصورة تدريجية ـ إلى قاعات مكتبة ومطالعة ، باستثناء القاعة الكبيرة المنشأة في الحديقة .

د ـ يُزداد الاهتمام بجمع وسائل الدرس والبحث في المكتبة وتتخذ التدابير اللازمة لجمع الجرائد والمجلات التي تنشر في مختلف الاقطار العربية مع تنظيم الجذاذات اللازمة عن المقالات المنشورة فيها .

هـ ـ يزاد الاهتمام بجمع الكتب والمجلات التي تنشر عن البلاد العربية في مختلف اللغات الغربية مع محاضر جلسات البرلمانات والمؤتمرات المتعلقة بالشؤون العربية .

و ـ تلغى وظائف الاستاذية الدائمة ويستعاض عنها بمجلس أو مؤتمر يجتمع في السنة مرة واحدة لمدة محدودة لتقرير أعمال السنة المالية .

ز ـ يلتمس من جميع الدول العربية بالحاح إتخاذ ما يلزم من إجراءات لتمكن بعض الأساتذة من التفرغ لدراسة الشؤون العربية لمدة معينة وفقاً للخطة التي عرضتها في تقريري عن العام الدراسي الثالث .

وفي الختام ، أرجو أن يلاحظ : بأن إنتقاداتي وإقتراحاتي هذه لا تمس كيان المعهد بوجه من الوجوه ، بل انها تهدف إلى تطويره لجعله جديراً باسمه وتمكينه من اداء رسالته السامية بأحسن الصور وأنجعها .

هذه هي الاقتراحات الأساسية المسطورة في مذكرة ١٩٥٧ . وما أعرفه ـ وما يستطيع أن يعرفه كل باحث بقليل من الاستقصاء ـ يحملني على تكرار تلك الاقتراحات الآن ، مع المزيد من التأكيد على ضرورة العمل بها .

كلمة ختامية

إن المؤسسات التي تنشأ لأغراض خاصة وأهداف معينة ، يترتب عليها أن : لا تنفك عن التفكير في تلك الأغراض والأهداف ، وعن التوجه نحوها ، والعمل من أجلها ، مع البحث عن أفضل السبل إلى تحقيقها .

وأما المؤسسة التي لا تفعل ذلك . . . المؤسسة التي لا تضع نصب عينيها الأغراض الخاصة التي أنشئت من أجلها ، فتنحرف عن السبل المؤدية إليها . . . تكون قد تنكرت لحكمة وجودها .

انها قد تتأرجح وتتذبذب بين أغراض مختلفة ، تبعاً لأهواء من يتوالون على استلام زمام الإدارة والتوجيه فيها .

وقد تتخلى عن كل الأغراض ، وتعمل دون هدف معين ، فلا تخدم شيئاً سوى منافع موظفيها ومنتسبيها . . .

وكل ذلك يكون ـ بطبيعة الحال ـ على « ضرر » الأغراض الاساسية التي أنشئت من أجلها .

وغني عن البيان : أن هذا الضرر يكون شديداً ـ بوجه خاص ـ عندما تكون الأغراض المذكورة هامة وشاملة ، تصل إلى درجة « الرسالة » .

وطبيعي انه يزداد شدة ، بنسبة سموّ الرسالة المذكورة وخطورتها .

إن هذه الملاحظات ، هي التي حملتني على نشر الأبحاث الإنتقادية المسطورة بين دفتي هذا الكتاب .

٢٦٠٨ ـ ١٦

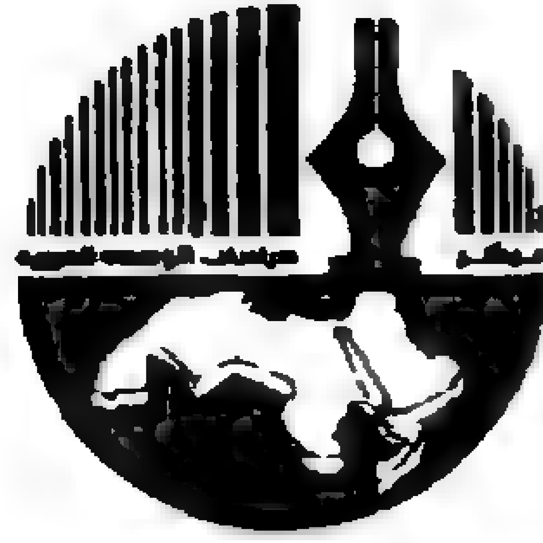
انها تهدف إلى نقد الأعمال والخطط والإتجاهات ، وإظهار ما اعتراها من انحرافات . . . وتدعو إلى الاصلاح ، وفق ما تقتضيه « الرسالة العلمية والقومية السامية » التي أنشئت من أجلها أجهزة الثقافة التابعة لجامعة الدول العربية .

الاعمال القومية لساطع الحصري

طبعة خاصة يصدرها
مركز دراسات الوحدة العربية

١ ـ آراء واحاديث في الوطنية والقومية
٢ ـ أحاديث في التربية والاجتماع
٣ ـ صفحات من الماضي القريب
٤ ـ العروبة بين دعاتها ومعارضيها
٥ ـ محاضرات في نشوء الفكرة القومية
٦ ـ آراء واحاديث في العلم والاخلاق والثقافة
٧ ـ آراء واحاديث في القومية العربية
٨ ـ آراء واحاديث في التاريخ والاجتماع
٩ ـ العروبة اولاً!
١٠ ـ دفاع عن العروبة
١١ ـ في اللغة والأدب وعلاقتها بالقومية
١٢ ـ حول الوحدة الثقافية العربية
١٣ ـ ما هي القومية
١٤ ـ حول القومية العربية
١٥ ـ الاقليمية جذورها وبذورها
١٦ ـ ثقافتنا في جامعة الدول العربية
١٧ ـ ابحاث مختارة في القومية العربية

أبحاث مختارة
في القومية العربية



مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة التراث القومي

الاعمال القومية لساطع الحصري: (١٧)

أبحاث مختارة في القومية العربية

ابو خلدون ساطع الحصري

« الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية »

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية « سادات تاور » ـ شارع ليون ـ ص. ب. : ٦٠٠١ ـ ١١٣ بيروت ـ لبنان
تلفون ٨٠١٥٨٢ ـ ٨٠١٥٨٧ ـ ٨٠٢٢٣٤ ـ برقياً : « مر عربي »
تلكس : ٢٣١١٤ مارابي

طبعة خاصة(*)

بيروت : حزيران / يونيو ١٩٨٥

(*) نشر هذا الكتاب لأول مرة عام ١٩٦٤ ، ويتميز بأنه يحتوي على ابحاث اختارها الحصري بنفسه مما كتب خلال اربعين عاماً ، ورتبها بشكلها الحالي ، مضيفاً لها بعض تعليقاته .

المحتويــات

القسم الأول
نظـرات عامـة

القسم الثاني
أبحاث تفصيلية

١٧ ـ ٢٦١٤

٢٦١٥ ـ ١٧

القسم الثالث

آراء وانتقادات

١٧ - ٢٦١٦

القسم الأول

نظـرات عامّـة

الأمــة العــربية
ماضيها وحاضرها ـ وواجباتها نحو بناء مستقبلها(*)

باسم الله وباسم العروبة أفتتح العام الدراسي الأول لهذا المعهد : معهد الدراسات العربية العالية ، الذي أنشىء بناء على قرار مجلس جامعة الدول العربية .

وأتمنى أن نوفق ـ أنا وزملائي الأساتذة ـ إلى إنجاز المهمة الملقاة على عواتقنا في سبيل خدمة الأمة العربية عن طريق هذا المعهد ، خدمة صادقة .

وأنتهز فرصة هذا الاجتماع العام ، لتوضيح الغاية من إنشاء هذا المعهد ، وتفصيل الخطة التي ستتبعها لتحقيق تلك الغاية .

ـ ١ ـ

كلكم تعلمون أن حياة الأمم وأحوالها لا تسير على وتيرة واحدة ، بل إنها تتغير وتتطور على الدوام ؛ ويكون هذا التطور تارة على شكل تقدم واعتلاء ، وطوراً على شكل تقهقروانحطاط .

والأمة العربية خضعت لهذا القانون العام ، مثل سائر الأمم ؛ وتعرضت لتطورات كثيرة وكبيرة طوال تاريخها المديد . ولكنها شذت عن سائر الأمم بالاختلاف الهائل الذي بدا بين ماضيها وبين حاضرها ، خلال هذه التطورات :

إنها كانت خارقة للعادة في وثبتها نحو المجدوالاعتلاء ،ولكنها صارت بعد ذلك خارجة على المألوف في انحدارها السريع نحو مهاوي التقهقر والانحطاط أيضاً .

(*) المحاضرةالافتتاحيةالتي ألقيت على طلاب معهد الدراسات العربية العالية بحضور هيئة التدريس والادارة في ١٩٥٣/١١/٧ .

فلنلق نظرة سريعة على ماضي الأمة العربية : لنترك جانباً ما يعود منه إلى التاريخ القديم ؛ ولنغض النظر عن الأدوار الهامة التي لعبتها في تاريخ الحضارة ، الشعوب التي نزحت من الجزيرة العربية في مختلف العصور . ولنقف قليلا أمام الوثبة الكبرى التي قامت بها الأمة العربية بعد هجرة النبي العربي العظيم :

قامت الأمة العربية بفتوحات خارقة للعادة ، جعلت حكمها يمتد ـ قبل انتهاء القرن الأول للهجرة ـ حتى شواطىء المحيط الأطلسي من ناحية ، وحتى هضبات الصين وأنهر الهند من ناحية أخرى . وفتح العرب بهذه الصورة خلال قرن واحد ، بلاداً أوسع بكثير مما فتحه الرومان خلال ثمانية قرون .

وقد رافقت هذه الفتوحات السريعة والعظيمة ، وأعقبتها ، حركات ثقافية وحضارية جبارة ، أوصلت العرب إلى أعلى المراتب في العلوم والآداب والصناعات .

صارت الأمة العربية حيناً من الدهر ، أرقى أمم الأرض على الإطلاق في جميع ميادين الحضارة . ومما لا جدال فيه ، أنها كانت معلمة الغرب وباعثة النهضة فيه ، في أواخر القرون الوسطى وأوائل عهد الانبعاث .

والمؤلفات العربية صارت أثمن وأغزر منابع العلم والبحث ، في جميع محافل التفكير ، مدة قرون عديدة . والكلمات العربية التي تسربت إلى اللغات الأوروبية ، ولا تزال تعيش فيها ، تعطينا أبلغ الأدلة على عمق تأثير الأمة العربية في الحضارة الغربية .

مثلاً ، إن القطن والرز والسكر تسمى في عدة لغات أوروبية بأسماء مقتبسة من العربية . مما يدل على أن الأوروبيين تعلموا زراعة هذه المواد وصناعتها من العرب . وإن أرق أنواع المنسوجات تعرف في الغرب باسم « موسلين » Mousseline ، وذلك يشهد على أن تلك المنسوجات كانت تنسب إلى مدينة الموصل المشهورة في شمال العراق . ونوع فاخر من الأقمشة لا يزال يعرف في الغرب باسم الـ « داماسقو » Damasco ، وهذه الكلمة محرفة من اسم « دمشق » . وأدق الجلود تسمى في عدة لغات أوروبية « ماروكين » Marocain ، وهذه الكلمة منحدرة من اسم مراكش . وأجود أنواع الصوف المعروفة في اسبانيا ، يسمى « مرينوس » Marinos ، وأصل هذه الكلمة يرجع إلى « بني مرين » ، الذين ملكوا الأندلس في عهد من عهودها العربية الزاهرة . والجمارك تسمى في كثير من اللغات الأوروبية بأسماء محرفة من كلمة « الديوان » المعروفة في العربية Douane, Dogana.

وكلمة « ماغازين » الدارجة في اللغات الغربية بأشكال مختلفة ، أصلها العربي

٢٦٢١ ـ ١٧

كلمة « مخزن » . وشكلها الاسباني يشهد على هـذا الأصل شهـادة صريحة : Almacen وكلمـة « آرسينال » ، « ترسانـة » التي يستعملها الأوروبيـون للدلالـة عـلى المصانـع والمخازن الحربية والبحرية كذلك ، محرفة من كلمة عـربية هي دار الصنـاعة . وشكـل هذه الكلمة في الاسبانية لا يترك مجالا للشك في هذا الأصل العربي دارسـانا Darsana .

والعلوم نفسـها لا تزال تحتفظ بكثير من الأسماء العـربية : كلمـة ألجبر أو ألجبـرا Algébre مشتقـة من « الجبـر والمقـابلة » وكلمـات الأمبيق Alambic والكحـول Alcool والملغمة Amalgame وآليزارين Alizarine كلها تنحدر من أصول عربية .

واسم آلـة الـرصـد المعـروفـة « آلـداد » Aildade محـرف من كلمـة « العضـاد » العربية . ومن المؤكـد أن أصل كلمـة « آزيموت » Azimut المعـروفة في علم الفلك هـو « السمت » العربية . كما أن أصل كلمة « ناديـر » Nadir التي تدل عـلى عكس الكلمة السابقة هو « النظير » .

حتى أسماء النجوم المعـروفـة عنـد علماء الفلك الغـربيـين لا تخلو من كلمات عـربيـة : آلتـار Altar هـو « النسـر الـطائـر »، وفيغـا Vega هـو « النسـر الـواقـع » . و« فامالحوت » Famalhot ما هو إلا « فم الحوت » ؛ « وبتلجوز » هو « بيت الجوزاء » .

ولا حـاجة إلى القـول إن هذه الكلمـات والاصطلاحـات العلميـة والحضـاريـة المتنوعة ـ وأمثالها الكثيرة ـ التي لا تزال تستعمل في اللغات الغربية إنما هي من مخلفـات عهد كانت فيه اللغة العربية مرجعاً للعلم ، والبلاد العربية موئلاً للحضارة .

في ذلك العهد ، كان رجال الفكر والعلم في البلاد الأوروبية ينهلون من مناهـل العلم القائمة في الأندلس ، ويتهافتون على درس المؤلفات العربية من ترجماتها اللاتينية أو من نصوصها الأصليـة . وصارت الجـامعات تتنـافس على اقتنـاء الكتب العربيـة ، واستكمال وسائل تعليم اللغة العربية ، وكان علماء الفلك مثلا يصـرحون بـأن معرفـة اللغـة العربيـة ضروريـة لمن يريـد أن يحيط بحقائق هـذا العلم . وكان رجـال الفكـر يعتـرفون ـ بـوجه عـام ـ أن التبحـر في العلم والفلسفـة لا يمكن أن يتم من غـير درس المؤلفـات العربيـة . وفي أواخر ذلـك العهد ، صـار المفكـرون ـ في البـلاد الغـربيـة ـ يتساءلون فيما إذا كان يمكن الاستغناء عن اللغة العربية في تحصيل العلوم .

ومن أبلغ الأدلة على ذلـك ما قاله « بترارك » Petrarque الشهير في أوائل القرن الـرابع عشـر للميـلاد . من المعلوم أن بتـرارك يعتبـر من آبـاء الأدب الإيـطالي، ومن المبشرين بالنهضة الأوروبية . وهذه ترجمة حرفية لما كان كتبه هذا الأديب المفكر العظيم في هذا الشأن :

« ماذا تقولون ؟ استطاع شيشرون[1] أن يكون خطيباً بعد ديموستين[2] وصار فيرجيل[3] شاعراً بعد هوميروس[4] ؛ وأنتم تتوهمون مع ذلك بأنه لن ينبغ أحد بعد العرب ! نحن قد ضاهينا اليونان ، حتى إننا سبقناهم في بعض الأحيان ؛ وضاهينا وسبقنا بذلك جميع الأمم . وأنتم تقولون الآن : إننا لن نضاهي العرب !. . . هل تحدرت عبقرية الطليان وخبت إلى هذا الحد ؟ » .

ويتبين من هذه الصيحة الحماسية بكل وضوح وجلاء : أن في عهد بترارك الشهير ، كان في البلاد الأوروبية من يقول بعدم إمكان مضاهاة العرب ، ومن يعتقد باستحالة الاستغناء عن اللغة العربية في الشؤون الفكرية . أفليس من المؤلم حقاً أن تنعكس الآية الآن ، وتقوم بيننا جماعة تتساءل وتتناقش فيما إذا كان يمكن تعليم العلوم الحديثة باللغة العربية ؟

لقد سمعت مناقشة حادة حول هذه المسألة في المؤتمر العلمي العربي الأول الذي انعقد في الإسكندرية قبل بضعة أشهر . واطلعت أخيراً على استفتاء يدور حول هذه المسألة في مجلة الآداب التي تصدر في بيروت . وأعتقد أن هذه الحالة ، هي من أبلغ الأدلة وأصدق المقاييس على البون الشاسع الذي باعد بين ماضي الأمة العربية وبين حاضرها .

لا شك في أن الأمة العربية كانت قد وصلت إلى أعلى المراتب في العلم والحضارة . ولكنها بعد ذلك ، انقطعت عن التقدم ، وجمدت في مكانها ، ثم أخذت تتقهقر في جميع الميادين : مدارسها أهملت العلوم بأجمعها ، علماؤها وأدباؤها صاروا يقتصرون على اجترار الأبحاث الدينية واللغوية القديمة ، من غير ابتكار ولا تجديد .

وقد حدث ذلك كله ، في الوقت الذي أخذ الأوروبيون ينهضون نهضتهم المعلومة ، بفضل العلوم التي اقتبسوها من العرب ؛ ثم صاروا يتقدمون في ميادين الابتكار والاختراع بسرعة كبيرة ، تتزايد يوماً عن يوم . واستمر الحال على هذا المنوال قروناً عديدة ؛ تخلفت خلالها الأمة العربية عن ركب الحضارة والعلوم تخلفاً كبيراً .

نعم ، إننا معاشر العرب تخلفنا عن قافلة الحضارة ، بعد أن كنا نسير في طليعتها ؛ تأخرنا عن معظم شعوب العالم المتمدن ، بعد أن كنا نسبقها جميعاً . وبقينا مدة قرون عديدة ، نزداد تخلفاً وتأخراً في جميع الميادين .

---

(١) Ciceron اشهر خطباء الرومان .

(٢) Démostène أعظم خطباء اليونان .

(٣) Virgel اشهر شعراء الرومان .

(٤) Homère أعظم شعراء اليونان .

وفضلا عن ذلك ، لقد ظللنا غافلين عن تخلفنا هذا ، وغير شاعرين بالأخطار التي صارت تحيق بنا من جراء هذا التخلف . حتى إننا صرنا في حقبة من الزمن ، نعتبر الجمود فضيلة ، ونتمسك بأحوالنا الراهنة تمسكاً شديداً ، إلى أن بدأنا منذ قرن تقريباً ، نشعر بتخلفنا عن ركب الحضارة ، ثم صرنا ندرك الأخطار التي نتعرض لها من جراء بقائنا متخلفين عنه ، وأخيراً أخذنا نعمل لتلافي ما فاتنا خلال هذه الفترة ، وصرنا نساير تطورات العالم الحديث في مختلف ميادين الحياة ، من علم وتشريع واقتصاد وصناعة . وأخذنا ـ منذ ربع قرن بوجه خاص ـ نسرع الخطى في هذا السبيل .

إننا لا نزال بعيدين عن الهدف المنشود ، ولكننا سائرون نحوه على كل حال . إننا لا نزال متخلفين عن قافلة الحضارة ، غير أننا عاملون على اللحاق بها على الدوام .

ـ ٢ ـ

ولكننا بقينا بعيدين عن مسايرة التطورات العالمية في ميدان آخر ، مدة أطول . هذا الميدان ، هو ميدان « الوعي القومي » .

إننا لم نساير التطورات العالمية في هذا الميدان ؛ وتخلفنا عن جميع الأمم في هذا المضمار ؛ وبقينا في شبه غفلة عن هذا التخلف إلى الآن . إننا لم نشعر بعد شعوراً واضحاً بوحدة الأمة العربية ، ولم نقدر بعد تقديراً كافياً فداحة الأضرار التي تعود علينا من جراء بقائنا متخلفين عن التطورات العالمية في هذا الميدان .

فإننا إذا ألقينا نظرة على تاريخ أوروبا منذ أوائل القرن التاسع عشر ، وجدنا أن أهم الانقلابات السياسية فيها حدثت بتأثير « مبدأ حقوق القوميات »، ومن المعلوم أن هذا المبدأ يتلخص بما يلي : إن الدول يجب أن تتأسس على أساس القوميات ، فتكوِّن كل أمة دولة قائمة بذاتها . وتستقل الأمة ، إذا كانت خاضعة لحكم أمة أخرى ، وتتحد الأمة إذا كانت منقسمة إلى دول عديدة .

إن انتشار هذه الفكرة وهذا المبدأ ، أوجد انقلاباً كلياً في الأوضاع الدولية . فقد فكك أوصال بعض السلطنات ، وبعكس ذلك وحّد أجزاء بعض الأمم ، وغيّر بذلك معالم خريطة أوروبا السياسية تغييراً جوهرياً .

لقد اعتدنا أن نظهر اهتماماً خاصاً بأبحاث الثورة الفرنسية . صرنا ندرُس وندرّس وقائع هذه الثورة بكل تفاصيلها ، نستعرض الأحزاب التي تكوَّنت وتتابعت

خلال الثورة ، ونستقصي الاختلافات التي نشبت بين هذه الأحزاب . ولكننا لا نهتم الاهتمام الكافي بالأبحاث المتعلقة بالانقلابات السياسية التي نجمت عن انتشار فكرة القوميات وانتصارها ، لاننا لم نلتفت إلى حقيقة تاريخية هامة ، وهي أن الثورة الفرنسية أدت إلى تغيير نظم الحكومات ، ولكنها لم تمس كيان الدول . في حين أن فكرة القوميات أثرت في كيان الدول نفسها ، وأعادت بناء الكثير منها على أسس جديدة ، تختلف عن الأسس السابقة اختلافاً هائلا .

في الواقع أن الثورة الفرنسية أيضاً أوجدت بعض الانقلابات الدولية ، ولا سيما في عهد الإمبراطورية التي قضت على كيان بعض الدول القديمة ، ومقابل ذلك خلقت بعض الدول الجديدة . إلا أن هذه الأوضاع المصطنعة لم تعمر طويلا ، إذ أنه عندما سقطت الإمبراطورية ، عادت الأوضاع إلى ما كانت عليه قبلا ، دون تغيير ذي بال .

ولكن الانقلابات السياسية والدولية التي حدثت من جراء قيام « مبدأ القوميات » أنتجت أوضاعاً جديدة ، ظلت قائمة إلى الآن . منها أنها سببت انفصال البلجيك عن هولندا ، والنرويج عن السويد ، وإيرلندا عن إنكلترا ، وفنلندا عن روسيا ، واليونان وبلغاريا ورومانيا وصربيا وألبانيا عن تركيا ، والمجر مع الشعوب السلافية عن النمسا . وبعكس ذلك كله ، أدت إلى اتحاد مولدافيا مع فلاخيا لتكوين رومانيا ؛ واتحاد الدول والدويلات الجرمانية لتكوين ألمانيا ، كما أدت إلى وحدة إيطاليا من ناحية ، ووحدة يوغسلافيا من ناحية أخرى .

قارنوا خريطة أوروبا في أوائل القرن التاسع عشر ، مع خريطتها الحالية ، تجدوا أنها تغيرت تغيراً هائلا في معظم أقسامها . ولا نغالي إذا قلنا إنها انقلبت رأساً على عقب في بعض الأقسام . وقد كان العامل الأصلي في جميع هذه الانقلابات الأساسية هو انتصار فكرة القوميات وانتشارها .

أخذت الأمم تشعر بكيانها الخاص وشخصيتها المعنوية ، وصارت تعمل لدعم كيانها القومي بكيان سياسي . ولذلك تفككت أوصال الدول التي كانت مؤلفة من قوميات عديدة ، وبعكس ذلك اتحدت الأمم التي كانت مقسمة إلى عدة دول .

وأما نحن معاشر العرب ، فقد بقينا خلال الانقلابات التي ذكرناها آنفاً ، بعيدين عن الشعور بقوميتنا : استسلمنا أولاً إلى الحكم العثماني استسلاماً يكاد يكون تاماً ، ثم انقسمنا إلى دول ودويلات عديدة ، وبين هذه الأوضاع المعقدة لم نشعر شعوراً واضحاً بأننا أبناء أمة واحدة ، فلم نعقد العزم على لَم شعث هذه الأمة . هذا في الوقت الذي أتم الغرب إعادة بناء دوله على أساس القوميات ، وفي الوقت الذي

أخذت هذه الدول القومية نفسها تتكتل فيما بينها لتكوين منظمات دولية ، تزيدها قوة ومنعة ومهابة .

- ٣ -

لماذا ؟ لماذا تأخرنا في هذا المضمار كل هذا التأخير ؟ إن أسباب ذلك كثيرة ومتنوعة . ولا شك في أن أول هذه الأسباب وأقدمها هو : السلطة المعنوية التي كانت تتمتع بها السلطنة العثمانية ، باعتبارها « دولة الخلافة الإسلامية ».

هذه السلطة المعنوية القوية كانت تخدِّر فينا روح « القومية العربية »، وتجعلنا نعتبر الولاء للسلطنة المذكورة من الواجبات الدينية . لقد اعتدنا أن ننظر إلى التاريخ العثماني كامتداد للتاريخ الإسلامي ، وصرنا لا نشعر بأننا أبناء أمة مغلوبة على أمرها ، مستسلمة لسلطان أجنبي عنها . نسينا أن لنا قومية خاصة متميزة عن الأتراك العثمانيين وعن سائر المسلمين . حتى إننا لم ننتبه إلى أن هذه الأمة أخذت تفقد شخصيتها بسبب إهمال لغتها .

استمر الحال على هذا المنوال مدة طويلة ، حتى إنه عندما بدأت جماعة مستنيرة من الناطقين بالضاد تنتبه إلى ذلك وتطالب بحقوق العرب وتتكلم عن حقوق اللغة العربية ، قامت جماعات كبيرة تعارضهم معارضة شديدة ، زاعمة بأن هذه المطالبات تسيء إلى الرابطة العثمانية وتنافي الأخوة الإسلامية .

واستمر هذا التأثير المعنوي يعمل عمله في نفوس الكثيرين من متنوّري العرب . إلى أن قام الكماليون يحاربون الجيش الذي جرده « الخليفة » ضدهم خدمة لأغراض المستعمرين ، وإلى أن فضح الأتراك أنفسهم أنواع المساوىء التي كانت تتستر وراء ستار « الخلافة الإسلامية ».

ولكنّ هناك عاملا آخر ، انضم إلى هذا العامل القديم وساعد على تأخرنا في ميدان الوعي القومي ، حتى بعد بدء حركات النهضة الأدبية والفكرية والاجتماعية في مختلف الأقطار العربية .

إننا عندما بدأنا نتصل بالغرب ونقتبس منه العلوم والثقافة ، توجهنا بأنظارنا وأذهاننا إلى فرنسا فإنكلترا وحدهما . وأخذنا معلوماتنا التاريخية ونزعاتنا السياسية من الفرنسيس والإنكليز وحدهم . وتأثرنا بنظرات ونظريات هؤلاء دون غيرهم .

ولكن هؤلاء لم يكونوا ممن ينظرون إلى الحركات القومية بعين الرضا والارتياح ، لأسباب تتعلق بمصالحهم الخاصة ومطامعهم السياسية .

ففرنسا كانت أتمت وحدتها السياسية منذ قرون عديدة ، فما كانت تعاني من الشقاء والمشاكل ، ما عانته الأمم المفككة الأوصال ؛ ولذا لم تشعر بحاجة إلى كفاح قومي من النوع الذي احتاجت إليه إيطاليا وألمانيا .

وفضلا عن ذلك ، فإن فرنسا كانت تنزع على الدوام إلى التوسع شمالا حتى نهر الراين ، لأنها كانت تعتبر هذا النهر « حدوداً طبيعية » لها . ولكن تحقيق هذه الأمنية كان يعني الاستيلاء على مقاطعات ألمانية عديدة ، وكان « مبدأ القوميات » ينافي ذلك منافاة تامة .

وفي الأخير ، كانت حركات الوحدة الإيطالية والوحدة الألمانية تهدد مصالح فرنسا في الصميم . فإن تكلل تلك الحركات بالنجاح حرم فرنسا من المكانة الممتازة التي كانت أحرزتها قبلاً ، إذ كانت أعظم الدول وأقواها في غرب أوروبا . وكانت محاطة بدول عديدة ، كلها أقل شأناً منها بدرجات . ولا سيما حدودها الشمالية ، كانت متاخمة لعدة دويلات صغيرة ضعيفة ، ومتنافسة ، ومتنابذة . ولكن انتصار « الفكرة القومية » في أيطاليا وألمانيا ، غيّر هذه الأوضاع ، وجعل فرنسا جارة لدولتين عظيمتين جديدتين ، إحداهما تضاهيها في غير قليل من الأمور ، والثانية تتفوق عليها تفوقاً عظيماً في كثير من الأمور .

ونظراً لجميع هذه الأسباب ، كان من الطبيعي أن يقف كتّاب فرنسا ومفكروها أمام مبدأ القوميات ، موقفا أقرب إلى المقت والسخط ، منه إلى الرضا والارتياح . وكان من الطبيعي أن يلجأ عدد غير قليل من هؤلاء الكتّاب والمفكرين ، إلى اختلاق آراء ونظريات تحدّ من فاعلية « الفكرة القومية » ، وتقلل من شأنها ، وتحول دون رؤية الحوادث التاريخية على وجوهها الصحيحة .

وكذلك إنكلترا ، فهي أيضاً لم تنظر إلى الحركات القومية التي قامت في غرب أوروبا وجنوبها بعين الارتياح . لأن هذه الحركات خلقت دولتين بحريتين جديدتين ، إحداهما في أواسط البحر الأبيض المتوسط ، والثانية على شواطىء المحيط الأطلسي ، وعرضت بذلك « سيادة إنكلترا على البحار » لأعظم الأخطار .

طبعاً ، ما كان في استطاعة الكتّاب والمفكرين في فرنسا وإنكلترا أن ينكروا الحقائق الراهنة . ويتجاهلوا تاريخ وحدة إيطاليا ووحدة ألمانيا . ولكنهم ما كانوا يولونها حقها من الاهتمام ، حتى إنهم لم يتوانوا عن وصمها بوصمات جائرة أيضاً في بعض الأحيان .

وأنا لا أشك في أن تأثرنا بآراء ونظريات الفرنسيس والإنكليز وحدهم . . وعدم

توسعنا في درس الحركات القومية التي قامت في إيطاليا وألمانيا والبلقان ، درساً جديا . . . كان من أسباب تأخرنا في تقدير خطورة الحركات القومية بوجه عام ، وفي تكوين فكرة القومية العربية بوجه خاص .

ولكن أهم العوامل التي عملت على تأخرنا في « ميدان الوعي القومي » هي : الأوضاع السياسية التي خلقتها المطامع الاستعمارية في البلاد العربية ، والنزعات الإقليمية التي تولدت عن تلك الأوضاع .

إن الدول الاستعمارية العظيمة ، استولت على مختلف البلاد العربية قطراً بعد قطر ، في تواريخ مختلفة ، وفي ظروف متنوعة . وصارت تحكمها بأساليب مختلفة . وأوجدت في كل قطر منها أنظمة إدارية وتشريعية وإقتصادية وثقافية خاصة ، تختلف عما في غيرها اختلافاً كبيراً .

وسكان هذه الأقطار العربية المغلوبة على أمرها ، لم يستسلموا إلى السيطرة الأجنبية استسلاماً تاما ، بل أخذوا يكافحونها ويثورون عليها كلما وجدوا إلى ذلك سبيلا . وهذه الثورات أخذت شكلا خاصا في كل قطر من هذه الأقطار ، وانتهت في بعضها إلى تكوين حكومات وطنية ، بعضها « مستقلة استقلالا مقيداً بمعاهدة سياسية واحتلال عسكري » وبعضها « مستقلة استقلالاً مطلقاً » . ولكن ، حتى الأقطار التي استقلت استقلالا غير مقيد بمعاهدة أو احتلال ، لم تتخلص من معظم النظم والأوضاع التي كانت خلقتها وفرضتها السلطات المستعمرة ، إبان حكمها الطويل .

ولاحاجة إلى القول بأن انقسام البلاد العربية بهذه الصورة إلى دول عديدة ، تتميز كل واحدة منها عن غيرها بعلم خاص ، وحكومة خاصة ، ونقد خاص ، وأنظمة خاصة . . . أوجد بعض النزعات الإقليمية . وهذه النزعات انضمت إلى العوامل التي أعاقت تقدمنا في ميدان « الوعي القومي » ، وجعلتنا نتأخر في الشعور بأننا « أبناء أمة واحدة ، على الرغم من اختلاف أوضاعنا السياسية وتعدد دولنا القائمة » .

- ٤ -

هذه هي العوامل الرئيسية التي سببت تأخر الأمة العربية في ميدان « الوعي القومي » ، مدة أطول من تأخرها في سائر الميادين . ولكن يجب أن نلاحظ بعين الغبطة والسرور أن هذه العوامل لم تعد الآن « قوية التأثير » كما كانت قبلا . بل إن هذا التأثير آخذ في التضاؤل شيئاً فشيئاً .

في الواقع أن النزعات الإقليمية المتولدة من انقسام البلاد العربية إلى دويلات

عـديدة ، لا تـزال تسيطر عـلى نفوس الكثيـرين في مختلف الأقطار العـربية . غـير أننا نستطيع أن نجزم بأن هذه النزعات أيضاً محكوم عليها بالتلاشي والزوال .

وذلـك لأن أهم مصادر القـوة في النزعـات الإقليمية هـو عـدم الاطـلاع وعـدمُ التقدير : عدم الاطلاع على ما يجري في سائر البلاد العـربية اطـلاعاً شـاملا ، وعدم الاطلاع على أصول الأحوال الـراهنة ومنـابعها الأصليـة ودوافعها الحقيقيـة ، ثم عدم تقـدير المصـالح الحقيقيـة الأساسيـة التي تربط مختلف البـلاد العربيـة بعضها ببعض ، وعدم تقدير الأخطار التي تنجم عن بقاء البلاد العـربية مجـزَّأة ومفككة الأوصـال ، كما هي الآن .

هذه هي الأمور التي تفسـح المجال لتكـوين النزعـات الإقليمية وإدامتهـا . ولا حـاجة إلى القـول بأن هـذه الأمور لا يمكن أن تستمـر على هـذا المنوال ، بـين تيارات الأحداث التي تجرف العالم جرفاً .

وكلما زاد التعـامل والتعـارف بين الأقـطار العـربيـة . . . وكلما تعمق المفكـرون الوطنيون في بحث حقيقة الأحوال الراهنة من نـاحية ، وكلّما تبصـروا في عواقب هـذه الأحوال من ناحية أخرى . . . وكلما شاهد الناس بأم أعينهم النكبـات التي توالت ولا تزال تتوالى على البلاد العربية من جراء هذا التشتت . . . ضعفت النـزعات الإقليميـة المختلفة ، واستيقظت روح القومية العربية .

ولـذلك كله نستـطيع أن نقـول : إن تطور الأحـوال الاجتماعيـة والسياسيـة في البلاد العربية يسير عـلى الدوام ، نحـو إضعاف النـزعات الإقليميـة ، وتقويـة الإيمان بوحدة الأمة العربية .

ولكن ، يجب ألا يغرب عن بالنا أن التطور الطبيعي يكون بطيئاً بوجه عام ، إذا لم يقترن بمساع جدّية تبذل في سبيل مساعدة هذا التطور والإسراع فيه .

ولا يجوز لنا نحن ـ بعد أن تأخرنا كثيراً في هذا المضمـار ـ أن نترك الأمـور تسير سيرها الطبيعي الوئيـد ، بل يتـرتب علينا أن نعمـل كل مـا يمكن عمله لتعجيل هـذا التطور ، وجعله يسير سيراً أقرب إلى الهرولة ، على قدر الإمكان .

إن أهم أهداف هذا المعهد هو المساهمة في الأعمال التي ترمي إلى تعجيل التطور الذي ذكرته آنفاً ، وتقوية فكرة القومية العربيـة بين جميـع الناطقـين بالضـاد ، بأحسن الصور وأنجع الوسائل .

وقـد حدد النـظام الأساسي الـذي قرره مجلس جـامعة الـدول العربيـة أغراض المعهد ـ في مادته الأولى ـ بالعبارات التالية :

« يعمل معهد الدراسات العربية العالية على تحقيق الأغراض الآتية :

أولاً : إعداد شباب عربي مثقف ثقافة عربية عالية .

ثانياً : نشر الثقافة العربية عن طريق التدريس والتأليف والنشر والمحاضرات العامة .

ثالثاً : إقامة فكرة القومية العربية على أسس علمية صحيحة .

رابعاً : تكييف أسس الثقافة العربية بحيث تنتفع من تقدم المدنية الحديثة » .

إن أولى المهام التي سيتولاها هذا المعهد ، لتحقيق هذه الأغراض هو الدرس والبحث :

(أ) درس الأحوال الراهنة في مختلف أقطار العالم العربي ، من وجوه السياسة والإدارة والاقتصاد والتشريع والأدب درساً علمياً .

(ب) مقارنة هذه الأحوال مقارنة دقيقة لإظهار الفروق والمشابهات القائمة بين هذه الأقطار من الوجوه المذكورة .

(ج) بحث عوامل هذه الفروق والمشابهات ، واستكشاف الظروف التي أوجدتها .

(د) تحري الوسائل التي تساعد على إزالة الفروق وزيادة التقارب والتشابه بين الأقطار العربية .

إن الدروس التي يقوم بها المعهد أيضاً تهدف إلى الدرس والبحث من حيث الأساس :

إنها تسعى إلى حمل الطلاب على درس الشؤون العربية ، مع تزويدهم بالوسائل اللازمة لذلك ، ليقوم كل واحد منهم بأبحاث جديدة ، خلال تحضير الرسالة التي يتقدم بها لنيل شهادة الماجستير تحت إشراف الأساتذة ، ثم يواصل العمل في هذا السبيل بمفرده ، بعد التخرج من المعهد .

ولذلك ، نحن نعتبر الدراسات التي سيقوم بها الأساتذة أولا ، والطلبة ثانياً ، والمتخرجون أخيراً . . . من أينع الثمرات المرجوة من معهد الدراسات العربية العالية .

ولكنا ننتظر من أعمال المعهد ثمرة أخرى ، أهم وأسمى من كل ما ذكرته آنفاً ، ألا وهي : تنشيط الوعي القومي في العالم العربي ، مع إشاعة الشعور بوحدة الأمة العربية وبث الإيمان بمستقبلها . وأرجو ألا يفهم من كلامي هذا ، بأننا سنلجأ إلى

أساليب الدعاية والتبشير . وأؤكد بعكس ذلك ، بأننا سنبني دروسنا ودراساتنا على أسس متينة من العلم الصحيح ، ولن نخرج عن نطاق الأبحاث العلمية في وقت من الأوقات .

ولكننا نعتقد أن مجرد معرفة الحقائق ، مع الاطلاع على الأسباب والمسببات ، ستولد في النفوس إيماناً راسخاً بأن العرب أمة واحدة ، على الرغم من تعدد دولها ، وبأنه لا يمكن لهذه الأمة أن تنال المكانة التي تستحقها ، حتى ولا أن تحافظ على كيانها ـ في هذا العالم المليء بالعواصف ـ طالما بقيت على ما هي عليه من التفرق والتبلبل .

إننا سنسعى إلى تقوية فكرة « القومية العربية » . ولكننا سنفعل ذلك مستندين إلى الحقائق العلمية على الدوام، سندعم جميع دراساتنا ـ من قانونية ، واقتصادية ، وتاريخية ، وأدبية ـ بدراسات ومباحث تحوم حول « القوميات » بوجه عام ، و« القومية العربية » بوجه خاص .

سنستكشف عناصر القومية ومقوماتها ، باستعراض جميع النظريات التي ظهرت والمناقشات التي دارت حولها ، لنتوصل إلى معرفة عناصر القومية العربية ومقوماتها ، على ضوء تلك النظريات والمناقشات ، كما أننا سنتتبع كيفية نشوء « الفكرة القومية »، في مختلف البلاد الغربية والشرقية ، بتفاصيل وافية ، لنستنير بها في أمور « القومية العربية ».

إننا سنهتم بهذه الأبحاث اهتماماً بالغاً ، لأننا لا نرضى أن تكون « القومية العربية » فكرة غامضة ، تجول في الخواطر ، من غير أن تستقر على شكل واضح إنما نريدها فكرة نيرة قوية ، قائمة على أسس متينة وعميقة من العلم الصحيح . . . نريدها فكرة واضحة فعالة ، تهدي العقول ، وتثير العواطف ، وتشحذ الهمم ، وتدفع إلى العمل ، وتبعث الإيمان في النفوس . . . ولذلك قلت : إن أهم الثمرات التي نرجوها من أعمال هذا المعهد ومساعيه ، هي تنشيط الوعي القومي في العالم العربي مع إشاعة الشعور بوحدة الأمة العربية وبث الإيمان بمستقبلها .

وإني لأشعر الآن بسرور عميق وغبطة بالغة ، إذ أفتتح العام الدراسي الأول في هذا المعهد(*) ، وكلي أمل بأنه سيوفق إلى تأدية الرسالة الملقاة على عاتقه ، في سبيل خدمة الأمة العربية ، عن طريق الأبحاث العلمية .

(*) انظر تفاصيل ما حدث في معهد الدراسات العربية العالية في كتابي: ثقافتنا في جامعة الدول العربية (بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٦٢) ، ص ١٣٥ ـ ١٧٠ .

الوطنية والقومية(*)

ـ ١ ـ

الوطنية والقومية من أهم النزعات الاجتماعية التي تربط الفرد البشري بالجماعات وتجعله يحبها ويفتخر بها ويعمل من أجلها ويضحي في سبيلها . ومن المعلوم أن الوطنية هي حب الوطن ، والشعور بارتباط باطني نحوه ؛ والقومية هي حب الأمة ، والشعور بارتباط باطني نحوها .

والوطن من حيث الأساس ، هو قطعة من الأرض ؛ والأمة ـ في حقيقة الأمر ـ هي جماعة من البشر . فنستطيع أن نقول ، بناء على ذلك ، إن الوطنية : هي ارتباط الفرد بقطعة من الأرض تعرف باسم الوطن ، والقومية : هي ارتباط الفرد بجماعة من البشر تعرف باسم الأمة .

ولكن ، مما يجب ملاحظته في هذا الصدد أن مفهوم الوطنية لا يختلف في الحقيقة ، عن مفهوم القومية كل هذا الاختلاف . كما أن حب الوطن يتضمن ، بطبيعته ، حب المواطنين الذين ينتمون إلى ذلك الوطن ، كما أن حب الأمة يتضمن في الوقت نفسه حب الأرض التي تعيش عليها تلك الأمة . ولهذا السبب يتقارب مفهوم الوطنية من مفهوم القومية تقارباً كبيراً .

غير أننا إذا أردنا أن نحيط علماً بماهية هذين المفهومين إحاطة تامة يجب علينا أن نلاحظ علاقة كل منهما بمفهوم ثالث ؛ هو مفهوم الدولة .

(*) من دروس دار المعلمين العالية ببغداد ، اسست الدار المذكورة سنة ١٩٢٣ .

فالدولة هيئة سياسية يعرفها علماء الحقوق والاجتماع بقولهم « جماعة من البشر ، يعيشون في أرض معينة مشتركة : مؤلفين هيئة سياسية مستقلة ذات سيادة ».

يظهر من هذا التعريف المجمل أن مفهوم الدولة يرتبط بمفهوم الوطن من جهة وبمفهوم الأمة من جهة أخرى ، فيكون بذلك بمثابة خط واصل بين هذين المفهومين . ولكن هذا الارتباط لا يكون على نمط واحد في كل الدول والأمم وفي جميع أدوار التاريخ ، بل إنه يلبس أشكالا متنوعة ، فيختلف بين أمة وأمة ، وبين دور ودور .

ونحن نستطيع أن نلخص أهم هذه الأشكال ، كما يلي :

(أ) إن الأمة قد تؤلف دولة واحدة مستقلة ، لها علم خاص وحكومة خاصة وجيش خاص . فالأرض التي تسود عليها تلك الدولة تكون وطناً للأمة بأجمعها ، فيشترك جميع أفراد الأمة وجميع تابعي الدولة في حب ذلك الوطن وتبجيله وخدمته .

في هذه الحالة ، تنطبق الوطنية على القومية تمام الانطباق ، ولا تختلف مطالبها عن مطالب القومية اختلافاً فعليا ، فيكون الوطن « مجموع الأراضي التي تعيش عليها الأمة ، وتدير سياستها الدولة »، والوطنية تماثل القومية تمام المماثلة ، ولا تخالفها أو تعارضها بوجه من الوجوه .

(ب) غير أن الأمة قد تؤلف دولاً عديدة ، كل واحدة منها مستقلة بنفسها . ففي هذه الحالة توجد كل دولة من هذه الدول وطنية خاصة بها ، وتسعى إلى تقوية هذه الوطنية الخاصة بكل قواها ، بينما القومية تتجاوز حدود هذه الدول المفترقة ، وتسعى إلى ربطها جميعها برباط معنوي عام . فلا ترتاح القومية في هذه الحالة ، إلى الوطنيات الراهنة تمام الارتياح ، بل تنزع إلى إنشاء دولة عامة تجمع وتوحد تلك الدول المتعددة بشكل من الأشكال . وتعمل بذلك على توليد « وطنية جديدة عامة »، تسمو فوق جميع الوطنيات الراهنة الخاصة .

فنستطيع أن نقول إن النزعة القومية في مثل هذه الحالات ـ تولد فكرة « وطن معنوي مثالي » أوسع وأعظم وأعلى من الأوطان الراهنة المذكورة ؛ فتصبو النفوس إلى تحقيق هذا « الوطن المرقوب والمرغوب » وتندفع وراء إخراجه من عالم الفكر والتمني إلى عالم الحقيقة والواقع .

ومن البديهي أن القومية في هذه الحالة ، لا تنطبق على الوطنية تمام الانطباق ، بل تختلف عنها اختلافاً بيناً ، لأنها تتطلب تقديم مصالح الأمة العامة على مصالح الأوطان الخاصة ، وتثير مطالب الوطن الموحد المرقوب إلى جانب مطالب الأوطان الراهنة .

١٧ ـ ٢٦٣٣

(ج) وقد تكون الأمة محرومة من دولة خاصة بها ، وتابعة لدولة أجنبية عنها . وفي هذه الحالة ، تفرض الدولة الحاكمة على جميع أفراد الأمم الخاضعة لها « وطنية عامة واسعة النطاق » ، وتطلب منهم أن يرتبطوا بها وبسائر الأمم الخاضعة لها برباط هذه الوطنية ، وأن يخدموها بدافع هذه الوطنية ؛ أما القومية فتعارض ذلك أشد المعارضة ، وتولد في نفوس الأفراد نزوعاً إلى الاستقلال عن الدولة المذكورة ، وتجعلهم يصبون إلى الانفصال عن الأمة الحاكمة ويسعون وراء تكوين دولة خاصة بهم . فيحدث من جراء ذلك نزاع وخصام بين الوطنية التي تفرضها الدولة الحاكمة وبين القومية التي يشعر بها أفراد الأمة المحكومة . فتكون مرامي القومية حينئذ أضيق نطاقاً من أهداف الوطنية . فإن الوطنية التي تغذيها الدولة تطلب من أفراد الأمة الارتباط بجميع أراضي الدولة ، بينما القومية تحمل هؤلاء على الاهتمام بالقسم الخاص بهم دون غيره . إنها تجعلهم يتوقون إلى الانفصال عن الدولة المذكورة ، وعن الأمم الأخرى التي تؤلفها ، وينزعون إلى الاستقلال بوطن خاص أصغر من الوطن العام ، في ظل دولة خاصة أصغر من الدولة القائمة . فنستطيع أن نقول : إن القومية في هذه الحالة ترمي إلى تكوين وطنية جديدة خاصة أضيق نطاقاً من الوطنية الراهنة العامة .

(د) ولكن الأمة قد تكون محرومة من الاستقلال وفي الوقت نفسه مجزأة وموزعة بين عدة دول أجنبية عنها . من الطبيعي أن كل دولة من هذه الدول الحاكمة ـ في مثل هذه الأحوال ـ تفرض على جزء الأمة الخاضع لها وطنيتها هي ، وتعمل على ربط أفرادها برباط هذه الوطنية ، ولكن روح القومية في تلك الأمة المجزأة تعارض ذلك معارضة شديدة ، وتحمل جميع أفراد الأمة في جميع الأقسام المذكورة على مقاومة الحالة الراهنة . وذلك بالاستقلال عن جميع الدول الحاكمة من جهة وبالاتحاد فيما بينها من جهة أخرى ، لتكوين دولة قومية جديدة ، تجمع أقسام الأمة المتجزئة تحت لواء واحد ، على أرض وطن قومي واحد .

هذه هي الأشكال السياسية الأساسية التي تحدد علاقة الأمة بالدولة والوطن ، وتعين علاقة القومية بالوطنية .

إن الأمة السويدية في الحالة الحاضرة ، من أبرز نماذج الشكل الأول . وأما الأمة الألمانية قبل اتحادها سنة ١٨٧٠ فكانت من أحسن الأمثلة على الشكل الثاني ، والأمة البلغارية في عهد خضوعها للدولة العثمانية كانت من أمثلة الشكل الثالث ، وأما الأمة البولونية ـ في الفترة التي مضت بين اقتسامها السابق وبين الحرب العالمية الأولى ـ فكانت من أحسن نماذج الشكل الرابع .

- ٢ -

يتبين من ذلك كله : أن القومية تنطبق على الوطنية تارة ، وتختلف عنها تارة أخرى ، وتأثيرها ينضم إلى تأثير الوطنية أحياناً ، ويخالف ذلك التأثير أحياناً أخرى ، ولكننا إذا تركنا هذه الفروق جانباً وألقينا نظرة إجمالية على سير الوقائع التاريخية ، استطعنا أن نقول : إن القومية أصبحت من أهم العوامل التي تؤثر في تطور الدول وتكوّن الأوطان منذ أوائل القرن التاسع عشر .

وأما قبل ذلك ـ لا سيما في القرون الوسطى وفي القرنين الأولين من القرون الأخيرة ـ فكان الأوروبيون أنفسهم يربطون مفهوم الوطن بمفهوم الدولة ربطاً وثيقاً ، ولا يفرقون بينهما أبداً ، زد على ذلك ، أنهم كانوا يخلطون بين الدولة وبين الوطن والملك أيضاً . فالوطنية حينئذ لم تكن تعني شيئاً غير الارتباط بالملك والمملكة ، وغير الإخلاص لصاحبها . إنها كانت تتطلب الخدمة في سبيل مجد الملك وشرف المملكة ، وبذل المال والنفس في سبيل إدامة ذلك الشرف وتوسيع هذا المجد .

وكثيراً ما كانت البلدان والأمصار تنتقل من حكم إلى حكم ، ومن مملكة إلى مملكة ، من جراء زواج الملوك ومصاهرة الأمراء والبيوتات المالكة . وإذا ما انتقلت مقاطعة من المقاطعات من مملكة إلى أخرى لمثل هذه الأسباب ، كان يصبح من الواجب على أهل المقاطعة أن يطيعوا ملكهم الجديد ويتعلقوا بمملكتهم الجديدة ، وبتعبير آخر : كان يترتب عليهم حينئذ ، أن يكتسبوا وطنية جديدة مختلفة عن وطنيتهم السابقة .

وأما السبب الأصلي لهذه الأحوال كلها ، فكان الاعتقاد القائل بأن الملوك إنما يحكمون بحق موهوب من الله ، ويديرون شؤون الدولة والرعية بمشيئة الله . وعندما تزعزع هذا الاعتقاد ثم زال ، كان من الطبيعي أن يتبدل كل شيء في هذا المضمار تبدلا كليّاً ، فأخذت فكرة القومية تلعب دوراً هاما في تكوين الدول وتقرير الأوطان . ولذلك شهد التاريخ تفكك أوصال بعض الدول من جهة ، واتحاد أقسام بعض الأمم من جهة أخرى ، تحت تأثير النزعات القومية ، كما شهد تغلب حقوق القوميات على الحقوق التي كانت تعزى إلى الملوك وإلى الفتوحات .

- ٣ -

قلنا إن الوطنية والقومية من النزعات الاجتماعية ؛ ويجب أن نلاحظ فوق ذلك ، أن كل واحدة منها ـ مثل سائر النزعات النفسية ـ تولد بعض العواطف وتؤدي

إلى بعض الأفعال : إنها تولد في نفوس الأفراد بعض العواطف ، وتحملهم على القيام ببعض الأعمال .

إن الإنسان يحب أمته تحت تأثير النزعة القومية ، ويشعر نحوها بارتباط قلبي شديد ، ويعتبر نفسه جزءاً منها ، فيفرح لكل ما يزيد مجدها ، ويتألم من كل ما يقلل قوتها . إنه يصبو إلى رؤ يتها قوية وناهضة ، ويفتخر بأمجادها ، ويتألم لمصائبها ، وينزع إلى عمل كل ما يستطيع عمله للدفاع عن كيانها وعن كرامتها .

كما أن الإنسان يحب وطنه تحت تأثير النزعة الوطنية ، فيشعر نحوه بتعلق قلبي عميق ، فيفرح لسعادته ، ويتفجع عند نكبته ، ويسعى لخدمته . حتى إنه لا يتأخر عن التضحية في سبيله ، إذا اقتضى الحال .

وأما إذا بحثنا عن منشأ هاتين النزعتين ، فنستطيع أن نرجعهما من حيث الأساس ، إلى حب الموطن والأهل . ونستطيع أن نقول : إن منبع الوطنية وبذرتها الأولى حب الموطن ، وأما منبع القومية وبذرتها الأصيلة ، فحب الأهل .

ذلك لأن الإنسان يشعر بتعلق عاطفي وارتباط قلبي بالمحل الذي ولد ونشأ وترعرع فيه ، كما يشعر بتعلق باطني نحو أهل ذلك المحل ونحو جميع الناس الذين عايشهم وعاشرهم وألفهم في صغره وصباه .

كلنا يعلم أن الأطفال الصغار يظهرون تعلقاً شديداً بالمحل الذي ينامون ويلعبون فيه: إنهم يرتبطون ارتباطاً معنويا بالغرفة والدار، والحديقة والشارع التي تكون مسرح حياتهم وساحة ألعابهم . إنهم يحسبون تلك المحلات ملكا خاصا بهم ، ويشعرون بنوع من الراحة والاطمئنان حينما يكونون فيها . ويشعرون بشيء من الغربة والقلق حينما يبتعدون عنها . وهذا الشعور يولد في نفوسهم حنيناً نحو مرباهم ، وتشوقاً للعودة إليه . كما أنهم يتعلقون تعلقاً شديداً بأمهاتهم وآبائهم وأترابهم وجيرانهم ، وبكل من يعايشونهم مدة من الزمن . إنهم يشعرون بأمن واطمئنان في حضور هؤلاء ، بينما نجدهم كثيراً ما يعرضون وينفرون من الغرباء .

إن هذا الارتباط المعنوي الذي يتولد في نفوس الأطفال نحو الأهل والمربى ، يتوسع بالتدريج ، ويشمل شيئاً فشيئاً ، الحارة والقرية والمدينة ، وأهل الحارة وأهل القرية وأهل المدينة .

إن هذه الصلة المعنوية والعلاقة النفسية تظهر نفسها بقوة أعظم حينما يغترب المرء عن مسقط رأسه ومسرح صباه ، ويفارق أهله وذويه ، ولا سيما حينما يلاقي في

١٧ - ٢٦٣٦

ديار الغربة أحداً من أبناء بلدته ، أو يسمع شيئاً عن أخبارها ، وعلى الأخص حينما يعود إليها بعد فراق واغتراب .

ونستطيع أن نقول : إن الإنسان يرتبط بموطنه وبأهله بروابط معنوية كثيرة ومتنوعة . فإن كل جزء من أجزاء حياته ، يتعلق بزاوية من زوايا بيته وبلدته . فكل زاوية من زوايا ذلك البيت وكل قسم من أقسام تلك البلدة ، يقوم مقام تذكار مادي يثير في نفسه ذكريات صفحة من صفحات حياته الماضية أو ذكريات منقبة من مناقب النفوس العزيزة عليه .

ولهذه الأسباب كلها ، نجد أن البلدة التي تكون مسقط رأس الإنسان ومرباه ، تشغل مكانة خاصة في معنوياته ، بمناظرها وعاداتها ولهجاتها ، وبكل ما لها من خصائص وأوصاف .

وبما أن تعلق المرء ببلدته وبأهله ، يكون ذا جذور عميقة في أغوار نفسه ، فإننا نجد أن هذا التعلق يكتسب أحياناً شكلا مرضياً، ويولد مرضاً خاصاً، يعرف باسم داء الصلة، نوستالجيا Nostalgia إن بعض الناس يصابون بهذا الداء حينما يفارقون أهليهم ويغتربون عن بلدتهم لأول مرة ، لأن أذهانهم ومخيلاتهم تشتغل بذكرياتها بشدة غريبة ، فيشعرون نحوها بحسرة عصبية وحنين مرضيّ . وقد يستولي عليهم نوع من الوسواس ، فيخيل إليهم أنهم سائرون نحو الموت بعيدين عن بلدتهم وعن أهليهم . وتحت تأثير هذا الحنين المرضيّ يفقدون شهية الطعام ، ويصابون بأرق شديد ، ولا يشفون من هذه الاختلالات النفسية والعصبية ، إلا حينما يعودون إلى بلدتهم ويصلون أرحامهم ويلاقون أهليهم وأصحابهم .

إن تيسر أسباب الانتقال ، ووسائل المخابرة ، قد عود الناس على الأسفار ، فقلل الأشكال المَرَضيّة لهذه الرابطة المعنوية ، ومع هذا فإنه لم يقض عليها بتاتاً .

ومن الأمور الثابتة ، أن الكثيرين ممن تعودوا الأسفار يشعرون بسرور وفرح حينما يلاقون في أسفارهم ما يذكرهم بموطنهم ومسقط رأسهم ؛ ويشعرون بهياج ونشوة ، حينما يعودون إليه ويلتقون بأهليهم وخلانهم بعد مدة من الاغتراب .

إن حب الوطن يشبه حب الموطن الذي شرحناه ، وحب الأمة يماثل حب الأهل الذي وصفناه . فنستطيع أن نقول : إن حب الوطن إنما يتولد من توسع دائرة حب الموطن . كما أن حب الأمة إنما يتولد من توسع نطاق حب الأهل . فإن الإنسان ينظر إلى موطنه كجزء من الوطن ، كما ينظر إلى أهله وأهل بلدته كفرع من المواطنين . ويحب وطنه ومواطنيه ، كما كان يحب بلدته وأهل بلدته ، ويفتخر بوطنه وبأمته ، كما كان يفتخر ببلدته وبأهله وبذويه .

ومع هذا يجب أن يلاحظ في هذا الصدد : أن علاقة المرء بالوطن لا تنشأ من تفاعل ماديّ محسوس ، كما تنشأ علاقته بمسقط الرأس ، وكذلك حدود هذا الوطن لا تتعين بالمشاهدة المباشرة ، كما يحدث ذلك في مسقط الرأس . وذلك لأن الفرد لا يكون قد شاهد عادة ، إلا قسماً صغيراً من الوطن ، ولا يكون قد عاشر إلا فئة قليلة من أبناء الأمة . ولذلك نستطيع أن نقول : إن الروابط التي تربط المرء بوطنه وبأمته ، تنشأ من عوامل فكرية ومعنوية ، أكثر مما تنشأ من أسباب حسية ومادية .

إن العوامل التي تربط الأفراد بعضهم ببعض وتحبب بعضهم إلى بعض ـ فتؤلف منهم أمة واحدة ـ كثيرة ومتنوعة جدا : الاعتقاد بوحدة الأصل والمنشأ ، والاشتراك في اللغة والتاريخ ، والتشابه في العواطف والعوائد ، والتماثل في ذكريات الماضي ونزعات الحال وآمال المستقبل . . . كلها من جملة هذه الروابط المعنوية التي تولد التقارب والتعاطف ، وتكون الأمم والأوطان .

- ٤ -

لقد شبه بعض المفكرين المجتمعات البشرية ، منذ القرون الأولى ، بالعضويات الحيوانية والنباتية . ولكن الميل إلى هذا التشبيه تقوى بوجه خاص ، حينما اكتشف علماء الطبيعة حقيقة العضويات الحيوانية والنباتية ، فقد عرفوا أن العضويات بأجمعها تتألف من أنسجة ، وأن الأنسجة تتكون من عناصر حية ، تعرف باسم الخلايا Cellules أو المصورات Plastides ، وأن كل واحدة من هذه العناصر التي تؤلف العضوية ، حية في حد ذاتها ، تتغذى فتنمو . وتتكاثر فتموت ، مستقلة عن غيرها .

وقد زاد اكتشاف هذه الحقيقة وجوه الشبه بين العضويات والمجتمعات ، لأنه برهن على أن كل عضوية من العضويات الحيوانية والنباتية أيضاً ، إنما هي نوع من المجتمع ، لأنها بمثابة مجتمع مؤلف من خلايا أو مصورات . فاشتد النقاش لذلك بين العلماء الذين يشبهون المجتمعات بالعضوية وبين الذين يعارضون هذا التشبيه . وقد حاول كل فريق أن يظهر وجوه الشبه أو وجوه الخلاف بين المجتمعات والعضويات حسب نزعته الفكرية .

إنني لا أرى مجالا ، ولا ضرورة ، إلى بحث هذه المسألة ومناقشتها هنا بتفاصيلها غير أني أقول : إن المجتمعات البشرية تختلف عن العضويات الحيوانية اختلافاً أساسيا ـ بالرغم من كثرة وجوه الشبه بينها ـ وذلك لأن ارتباط الخلايا في العضويات ارتباط ماديّ ، يخضع لقوانين المادة من حيث الزمان والمكان ، في حين أن ارتباط الأفراد في المجتمعات إنما هو ارتباط معنويّ ، لا يخضع لقوانين الزمان والمكان والمادة .

فإن الخلية الواحدة تكون جزءاً من عضوية واحدة ، ولا يمكنها أن تنتسب إلى عضويتين مختلفتين في وقت واحد . غير أن الفرد الواحد في الحياة الاجتماعية ، قد ينتسب إلى مجتمعين مختلفين في وقت واحد ، لأن الرابطة التي تربط أفراد البشر بعضهم ببعض في المجتمعات ، لم تكن من نوع الروابط المادية ، فلا تتبع قوانين المادة ، ولا تتقيد بقيود التحيز وعدم التنافذ .

هذه هي في نظري ، أهم الفروق التي تميز المجتمعات البشرية من العضويات الحيوانية والنباتية .

فكل فرد من أفراد البشر ، ينتسب عادة إلى عدة جماعات في وقت واحد . وذلك لأن كل نوع من أنواع الروابط الاجتماعية ، يؤلف جماعة من نوع خاص ، ويدخل الفرد في تلك الجماعة . وكل مظهر من مظاهر الحياة الاجتماعية ـ من الأسرة والمهنة واللغة ، إلى الميول الفنية ، والاعتقادات الدينية ، والاتجاهات المذهبية ـ يولد رابطة خاصة ، تربط الأفراد بعضهم ببعض ، وتكوّن منهم جماعات ومجتمعات متنوعة ، بعضها متلائم وبعضها متنافر ، بعضها تابع وبعضها متبوع .

وكل فرد من الأفراد ، يرتبط بجماعات من أبناء نوعه بعدة أنواع من هذه الروابط المعنوية ، فينتسب إلى عدة أنواع من هذه الجماعات والمجتمعات . وهذه الروابط المتنوعة تتجاذب مشاعر الفرد وميوله ، وتجعله يسير وكأنه مدفوع بدوافع عديدة ، ومجذوب بجواذب متنوعة .

غير أن قوة كل نوع من أنواع هذه الروابط وقيمتها ، تختلف بين فرد وفرد ، كما تختلف بين حال وحال ، وبين عهد وعهد .

ولكننا إذا لاحظنا أنواع الروابط التي تكون الجماعات السياسية على وجه أخص ، نجد أن أقواها وأفعلها ، هي نزعة القومية المتولدة من وحدة اللغة والتاريخ . . . وهي التي تتغلب على كل ما سواها ، وتستتبعها استتباعاً .

عوامل القومية(*)

إذا ألقينا نظرة عامة على الانقلابات السياسية التي حدثت منذ أوائل القرن التاسع عشر ، وتحرينا أهم العوامل التي أدت إلى تلك الانقلابات ، نجد أنها تتلخص في عبارة وجيزة ، هي : مبدأ القوميات .

فإن النزعات القومية التي كانت ضئيلة الأثر وقليلة الظهور حتى ذلك التاريخ ، أخذت تتقوى بعد ذلك بسرعة هائلة ، وأصبحت تفرض نفسها على اتجاهات السياسة ، وتسيطر على سير التاريخ . فكثير من الأمم المغلوبة على أمرها أفاقت من سباتها ، وأخذت تشعر بكيانها الخاص ، وصارت تسعى إلى تدعيم هذا الكيان بالحكم الذاتي أولا ، وبالاستقلال التام ثانياً . على حين أن السلطنات التي كانت قائمة قبلاً ، أخذت تتقلص شيئاً فشيئاً ، إلى أن اندرس معظمها ، تاركاً محله لدول قومية عديدة . وبدأت هذه القوميات تختلف وتتنازع ، وظهرت من جراء ذلك مسائل الأقليات وما يتبعها من المشاكل والاختلافات .

وإذا استعرضنا سير هذه الانقلابات ، وجدنا أن جماعات من الناس اعتبرت نفسها من قومية واحدة ، وأخذ أفرادها يشعرون بأنهم أبناء أمة واحدة ، متميزة من الأمم الأخرى ، وصاروا ينزعون إلى الاستقلال عنها .

فيجدر بنا أن نتساءل : ما هي العوامل التي تجعل بعض الناس يشعرون بأنهم أبناء أمة واحدة ، متميزون من أبناء الأمم الأخرى ؟ وبتعبير أقصر : ما هي العناصر التي تكون الأمم ، والعوامل التي تميز بعضها من بعض ؟

(*) من محاضرة ألقيت بنادي المعلمين ببغداد ، سنة ١٩٢٨ .

إن الأجوبة التي أعطيت على هذه الأسئلة اختلفت كثيراً باختلاف الباحثين . ذلك لأن هذه الأبحاث لم تبق في نطاق المسائل العلمية البحت ، بل تأثرت كثيراً بنزعات السياسة ومطاليبها . فإن كل جواب على هذه الأسئلة لا بد من أن يؤيد أو يفند إحدى النظريات السياسية ، ولا بد من أن يأتي موافقاً أو مخالفاً لمطاليب أمة من الأمم أو دولة من الدول .

ولذلك نجد أن العلماء والباحثين اختلفوا في هذا الأمر اختلافاً كبيراً ، بسبب اختلاف نزعات الأمم التي ينتمون إليها ، حتى إننا كثيراً ما نجد بينهم من لم يتورع عن جمع المتناقضات أيضاً ، فإنهم يقولون بنظرية في بعض القضايا ، وبنظرية مخالفة لها في قضايا أخرى مماثلة لها ، وذلك حسب ما تقتضيه منافع الدول التي ينتسبون إليها .

فيجدر بنا أن ندرس هذه المسائل بحذر شديد ، وأن نناقش الآراء والنظريات التي حامت حولها بانتباه تام .

- ١ -

فلنبحث إذن : ما هي العناصر التي تكوِّن القومية وتؤلف الأمة ؟

إن أول ما يخطر على البال ويلفت النظر في هذا الصدد ، هو وحدة الأصل والمنشأ .

يظن الناس عادة أن كل أمة من الأمم تنحدر من أصل واحد ، ويزعمون أن جميع أفراد الأمة الواحدة يكونون بمثابة الأشقاء المنحدرين من صلب أب واحد . ولذلك نجدهم يكررون في كل مناسبة كثيراً من التعبيرات الدالة على هذا الزعم ، كقولهم : « أجدادنا ، آباؤنا ، إخواننا . . . » .

غير أن هذا الظن لا يستند إلى أساس صحيح . لأن جميع الأبحاث العلمية - المستمدة من حقائق التاريخ ومن مكتشفات علم الإنسان ومكتسبات علم الأقوام - لا تترك مجالاً للشك في أنه لا يوجد على وجه البسيطة أمة تنحدر من أصل واحد فعلا ، ولا توجد على الأرض أمة خالصة الدم تماماً .

فإن جميع الأمم التي نعرفها الآن قد تكونت من تداخل عشرات العروق والأجناس ، في مختلف أدوار التاريخ ، حتى إن الأجناس التي عاشت في القرون المتقدمة على أدوار التاريخ ، كانت أيضاً متخالطة ومتداخلة جداً .

ونستطيع أن نقول بكل حزم وتأكيد : إن وحدة الأصل والدم في الأمم إنما هي من الأوهام التي استولت على العقول والأذهان ، من غير أن تستند إلى دليل أو برهان .

لا الإنكليز ولا الروس ، ولا الألمان ، ولا البلغار . . . كانوا متجانسين من حيث الأصل والنسل . بل إن كل واحدة من هذه الأمم إنما تكونت من تداخل وتمازج عشرات الأقوام . حتى الأمة الفرنسية نفسها لا تنحدر من أصل واحد . هذه الأمة التي كانت أسبق الأمم الأوروبية إلى تكوين وحدة سياسية قومية حتى هذه الأمة نفسها إنما تكونت من اختلاط عدد كبير من الأقوام والأجناس . وقد تبين من الأبحاث العلمية التي لا مجال للشك فيها أن عدد الأقوام التي كونت فرنسيي اليوم يتجاوز الستين . ولهذا فإننا إذا قارنا سكان شمال فرنسا بسكان جنوبها ـ من حيث الأوصاف البدنية والخصائص الجنسية ـ وجدنا بينهم بوناً شاسعاً جداً . فإن مشابهة أهالي بعض المقاطعات الشمالية ـ كالبره تاني والنورماندي مثلا ـ للإنكليز والألمان ، أكبر بكثير من مشابهتهم لأهالي سائر المقاطعات ، وبخاصة أهالي المقاطعات الجنوبية .

إن كل الأبحاث العلمية المتعلقة بالأزمنة التاريخية والقبتاريخية Préhistorique تدل دلالة قاطعة على أن تداخل الأقوام والأجناس استمر بدون انقطاع في جميع أقسام فرنسا منذ أقدم الأزمنة. فأصبح الآن من الصعوبة بمكان تعيين « المنبع الأصلي » الذي ترجع إليه القومية الفرنسية وتنحدر منه. وقد اختلف علماء التاريخ فيما بينهم أختلافاً كبيراً حينما حاولوا تعيين هذا المنبع الأصلي : ما هو الشعب الذي يستحق أن ينعت باسم « أجداد الفرنسيين الحاليين ؟» هل هم الغاليون ؟ أم هم الرومان ؟ ام هم الفرنجة ؟ إن كل واحد من هذه الأسئلة الثلاثة صار أساساً لنظرية من نظريات التاريخ : لقد ظل العلماء والمفكرون يتناقشون في ذلك مدة طويلة ، إلى أن عرفوا ما في هذا النقاش من العبث : إن جميع هؤلاء الأقوام وعشرات أمثالهم قد اشتركوا في تكوين الأمة الفرنسية ، فإذا ما بحثنا عن أصل الفرنسيين يجب أن نبحث عن العنصر الذي كان أشد تأثيراً في هذا التكوين ، من الوجهة المعنوية ، لا من الوجهة المادية . ويجب أن نعلم العلم اليقين بأن الفرنسيين إذا انتسبوا إلى الأقوام اللاتينية ، فإنما ينتسبون إليهم من وجهة اللغة والثقافة ، لا من جهة الأصل والدم . وذلك لأن من الحقائق الثابتة علمياً أن دم اللاتين والرومان في فرنسا أقل بكثير من دماء الجرمان .

وهذا هو الحال في جميع الأمم ، فإنها جميعاً مختلطة ومتداخلة من حيث الأصل والدم .

إنني أشبه الأمم من هذه الوجهة بـالأنهر العظيمـة . فمن المعلوم أن كل نهر من الأنهر تجري فيه مياه أتت من منابع ومصادر وروافد مختلفة . والأنهر الكبيرة تكون كثيرة المنابع وعديدة الروافد بوجه عام ، وإذا ما بحثنا عن منبع نهر من الأنهر ، فـإنما نفعـل ذلك بالنسبة إلى ما هو الغالب والأساسي ، ولا نعني بذلك أن جميع مياه النهر تأتي من منبع واحد فعلا .

هذا نهر دجلة ، مثلا : من منـا يستطيـع أن يجزم من أين أتت الميـاه التي تسيل فيه الآن ؟ من منا يستطيع أن ينكر أن هذه المياه آتية من نواح مختلفة جدا . كلنا نعلم أن قطرات هذه المياه قد تكون متأتية من العيون التي تنبـع من تحت التراب أو من بـين الصخور ، وقد تكون متولدة من ذوبان الثلوج المتراكمة على الجبال ، وقـد تكون آتيـة من السيول المتكونة من هطول الأمطار ، وكل ذلـك قد يكـون من جراء مـا حدث في أعالي الزاب ، أو على سفوح حرين ، أو في سهول الموصل ، أو على جبال زاخـو ، أو في ديار بكر . . . ومهما كان الأمر ، فإن جميع هذه المياه المختلفة المصدر تسير الآن جنباً إلى جنب في مجرى واحد ، وتكوّن هذا النهر الذي يجري أمامنا . إننا نـسمي هـذه المياه باسم مياه دجلة ، من غير أن نفكر بمنشأها الخاص ، أو أن نتساءل عن طول المدة التي مضت منذ التحاقها بهذا المجرى الطويل ، وانتسابها إلى هذا النهر العظيم .

إن أحوال الأمم ومنابعها تشبه ذلك شبهاً كبيراً . إن الانكليزي المثقف لا يعرف ما إذا كان بينه وبين شكسبير أو نيوتن أو ميلتون رابطة أصل ونسب ، ومع ذلـك فإنـه يعتبر هؤلاء أجداداً له وأسلافاً ، ويفتخر بهم أكثر مما يفتخر بأجداده الحقيقيين .

وكذلك الفرنسي المثقف : فإنه لا يتساءل عـما إذا كان يجـري في عروقـه حقيقة شيء من دم شارلمان أو راسين أو فولتير ، ومع هذا فهو يعتبـر هؤلاء كلهم أجداداً لـه وأسلافاً ، ويعتز بهم أكثر مما يعتز ببني أسرته الأقربين .

فيجدر بنا نحن العرب أيضاً أن نحـذو حذو هؤلاء : قـد لا نعرف مـا إذا كان يـربطنـا شيء من أواصر القـرابة والنسـب بسعـد ابن أبي وقاص مثـلا ، أو خالـد بـن الـوليد ، أو ابن الهيثم ، أو أبي العـلاء المعرّي . ولكنـا مع ذلـك يجب أن ننتسب إلى هؤلاء وإلى أمثالهم ، ونعتبرهم أجدادنا المعنويين ، ونفتخر بهم أكثر ممـا نعتز ونفتخـر بأبناء أسرنا الحقيقيين .

إن المهم في القرابة والنسب ليس رابطة الدم في حد ذاتها ، بـل هو الاعتقـاد بها والنشوء عليها . وهذا هو الواقع ، بالنسبة إلى الأفراد والجماعات على حـد سواء : إن الاعتقاد بوحدة الأصل ، والشعور بالقرابة ، يعمل عملا هاما في تكوين الأمم ، سواء

أكان ذلك موافقا للحقيقة أم مخالفاً لها ، لأن القرابة بين أفراد الأمم تكون قرابة نفسانية معنوية ، أكثر مما تكون جسمانية ومادية .

ـ ٢ ـ

لقد قررنا أن القرابة في الأمم تكون نفسانية ومعنوية أكثر مما تكون جسمانية ومادية .

ومن البديهي أنه لا يجوز لنا أن نكتفي بتقرير هذه الحقيقة ، بل يجب علينا أن نسعى لتعليلها أيضاً : يجب علينا أن نبحث في الوقت نفسه عن كيفية تولد هذه القرابة المعنوية ، وأن نتحرى الأسباب الموجبة لها ، والعوامل المؤدية إليها .

إن هذه الأبحاث والتحريات توصلنا إلى الحقيقة التالية :

إن أهم العوامل التي تؤدي إلى تكوين القرابة المعنوية التي يشعر بها الأفراد في الأمم المختلفة ، هي اللغة والتاريخ ، فإن الاعتقاد بوحدة الأصل إنما يكون في الدرجة الأولى من الوحدة في اللغة والاشتراك في التاريخ .

فلندرس تأثير كل واحد من هذين العاملين الهامين بشيء من التفصيل :

اللغة : هي أهم الروابط المعنوية التي تربط الفرد البشري بغيره من الناس . لأنها أولاً ، واسطة التفاهم بين الأفراد ، ثم هي فضلا عن ذلك ، آلة التفكير . لأن التفكير ـ حسب تعبير أحد الحكماء ـ ما هو إلا تكلم باطني ، والتكلم إنما هو نوع من التفكير الجهري . وأخيراً ، إن اللغة هي واسطة لنقل الأفكار والمكتسبات من الآباء إلى الأبناء ، ومن الأجداد إلى الأحفاد ، ومن الأسلاف إلى الأخلاف .

هذا ، واللغة التي ينشأ عليها الإنسان ، تكيف تفكيره بكيفيات خاصة ، كما أنها تؤثر في عواطفه أيضاً تأثيراً عميقاً ، فإن اللغة التي يسمعها المرء منذ صغره ، اللغة التي تخاطبه بها أمه منذ أوائل حياته الواعية ، لغة التنويمات والأغاني التي تهز مشاعره منذ طفولته ، تؤثر بطبيعة الحال تأثيراً عميقاً في تكوينه العاطفي . ولذلك تجد أن وحدة اللغة توجد نوعاً من الوحدة في التفكير وفي الشعور ، وتربط الأفراد بسلسلة طويلة ومعقدة من الروابط الفكرية والعاطفية . ونستطيع أن نقول لذلك : إنها تكون أقوى الروابط التي تربط الأفراد بالجماعات .

وبما أن اللغات تختلف بين قوم وقوم ، فمن الطبيعي أن نجد مجموع الأفراد الذين يشتركون في اللغة ، يتقاربون أكثر من غيرهم ، ويتماثلون ويتعاطفون أكثر من

سواهم ، ويتميزون عمن عداهم ، فيؤلفون بذلك أمة متميزة من الأمم الأخرى .

ونستطيع أن نقول لذلك : إن الأمم يتميز بعضها من بعض - في الدرجة الأولى - بلغتها ، وإن حياة الأمم تقوم - قبل كل شيء - على لغاتها .

وإذا أضاعت أمة من الأمم لغتها ، وصارت تتكلم بلغة أخرى ، تكون قد فقدت الحياة واندمجت في الأمة التي اقتبست عنها لغتها الجديدة .

كثيراً ما يرينا التاريخ ، أن بعض الأمم تستولي على أمة أخرى ، وتخضعها لإرادتها ، وتسيِّر شؤونها كما تشاء . إن هذا الاستيلاء يفقد الأمة المغلوبة استقلالها ، ولكنه لا يمس كيانها ، ما دامت الأمة المذكورة محافظة على لغتها الخاصة بها ، وما دامت متميزة من الأمة المستولية عليها بهذه اللغة الخاصة . وقد قال أحد المفكرين : « إن الأمة المحكومة التي تحافظ على لغتها ، تشبه السجين الذي يمسك بيده مفتاح سجنه » . إنها تستطيع أن تفلت من سجنها هذا ، فتسترد حريتها واستقلالها في يوم من الأيام ، لأنها تبقى حية بحياة لغتها ، وتظل محافظة على كيانها كأمة ، برغم انها تكون قد فقدت شخصيتها كدولة . ولكن الأمة المذكورة إذا فقدت - بمرور الزمان - لغتها الخاصة واقتبست وتبنت لغة الدولة المستولية عليها ، تكون قد فقدت الحياة بتاتاً ، واندمجت في كيان الأمة التي أعطتها لغتها الجديدة ، فلا يبقى ثمة أمل لعودتها إلى الحرية والاستقلال .

يتبين من ذلك كله : أن اللغة هي روح الأمة وحياتها ، إنها بمثابة محور القومية وعمودها الفقري ، وهي من أهم مقوماتها ومشخصاتها .

أما التاريخ فهو بمثابة شعور الأمة وذاكرتها . فإن كل أمة من الأمم ، إنما تشعر بذاتها وتكوّن شخصيتها بواسطة تاريخها الخاص .

عندما أقول التاريخ ، لا أقصد بذلك التاريخ المدون في الكتب ، التاريخ المدفون بين صحائف المطبوعات والمخطوطات ، بل أقصد بذلك التاريخ الحي في النفوس ، الشائع في الأذهان ، المستولي على التقاليد .

إن وحدة هذا التاريخ تولد تقارباً في العواطف والنزعات ، إنها تؤدي إلى تماثل في ذكريات المفاخر السالفة وفي ذكريات المصائب الماضية ، وإلى تشابه في أماني النهوض وآمال المستقبل .

ولذلك نستطيع أن نقول : إن الذكريات التاريخية تقرّب النفوس ، وتكوّن بينها نوعاً من القرابة المعنوية . وتكون هذه القرابة المعنوية أشد تأثيراً من القرابة المادية بدرجات . والأمة المحكومة التي تنسى تاريخها ، تكون قد فقدت شعورها ووعيها .

وهذا الشعور والوعي ، لا يعود إليها إلا عندما تتذكر ذلك التاريخ وتعود إليه .

ولهذا السبب ، نجد أن الأمم المستولية والحاكمة ، تعمد قبل كل شيء إلى مكافحة تاريخ الأمة المحكومة ، وتبذل ما استطاعت من الجهود لأجل إقصاء ذلك التاريخ عن الأذهان . إنها تسعى من جهة ، إلى تشويه هذا التاريخ لأجل تجريده من قوة الجذب والتأثير ، كما تعمل من جهة أخرى ، على إلهاء الأذهان بوقائع تاريخها هي وبهر الأنظار بشعشعة التاريخ المذكور .

وأما اليقظات القومية ، بعد عهود الحكم الأجنبي ، فتبدأ عادة بعكس ذلك ، بتذكر التاريخ القومي وبالاهتمام به اهتماماً خاصا .

يتبين من كل ما تقدم : أن اللغة والتاريخ ، هما العاملان الأصليان اللذان يؤثران أشد التأثير في تكوين القوميات . والأمة التي تنسى تاريخها تكون قد فقدت شعورها ، وأصبحت في حالة السبات ، وإن لم تفقد الحياة . وتستطيع هذه الأمة أن تستعيد وعيها وشعورها بالعودة إلى تاريخها القومي وبالاهتمام به اهتماماً فعلياً ، ولكنها إذا ما فقدت لغتها ، تكون عندئذ قد فقدت الحياة ودخلت في عداد الأموات ، فلا يبقى سبيل إلى عودتها إلى الحياة ، فضلا عن استعادتها الوعي والشعور .

- ٣ -

ولكن العوامل التي تؤثر في تكوين الأمم وتميز بعضها من بعض لا تنحصر في اللغة والتاريخ ، بل أن هناك عوامل أخرى تؤثر في ذلك تأثيراً واضحاً ؛ فتقوي تارة تأثير العاملين الأساسيين المذكورين آنفاً ، وتضعف ذلك التأثير طوراً .

إن أهم هذه العوامل ، هو الدين ، لأن الدين يولد نوعاً من « الوحدة » في شعور الأفراد الذين ينتمون إليه ، ويثير في نفوسهم بعض العواطف والنزعات الخاصة التي تؤثر في أعمالهم تأثيراً شديداً ، فالدين يعتبر من هذه الوجهة من أهم الروابط الاجتماعية التي تربط الأفراد بعضهم ببعض ، وتؤثر بذلك في سير السياسة والتاريخ .

غير أن تأثير الدين في تسيير السياسة والتاريخ وتكوين القومية والوطنية على هذا المنوال ، لا يجري على وتيرة واحدة في كل الأحيان . بل إن هذا التأثير يختلف باختلاف الأديان من جهة ، وباختلاف العصور والأدوار من جهة أخرى .

ونستطيع أن نقول لذلك : إن علاقة الأديان بالقوميات من المسائل المعضلة التي تحتاج إلى بحث عميق وتحليل دقيق .

يجب علينا أن نلاحظ في هذا الصدد ـ قبل كل شيء ـ أن الأديان تنقسم من الوجهة الاجتماعية إلى صنفين أساسيين : الأديان القومية ، والأديان العالمية .

ذلك لأن بعض الأديان تنحصر بقوم أو شعب أو مدينة . ومعتنقو هذه الأديان يعتقدون بإله خاص بهم دون غيرهم ، ويزعمون أنه يحميهم دون سواهم . ولذلك فإنهم لا يسعون إلى نشر دينهم ومعتقدهم بين الأنام ، بل بعكس ذلك يسدون أبواب هذا الدين في وجوه سائر الأقوام . ولا حاجة إلى القول أن أمثال هذه الديانات الخاصة ، تكون بمثابة أديان قومية بكل معنى الكلمة . ومن الطبيعي أن الرابطة التي تتولد منها تنضم إلى تأثير اللغة والتاريخ ، وتقوي الروابط التي تربط الأفراد بعضهم ببعض . ولذلك كله نجد أن الحياة الدينية لدى تلك الأقوام ، لا تنفصم عن الحياة السياسية أبداً ، فتزيد أفراد القوم ترابطاً على ترابطهم وتماسكاً على تماسكهم . فنستطيع أن نقول إن الروابط الدينية تكون في هؤلاء الأقوام من عناصر القومية الأساسية .

من المعلوم أن الديانة اليهودية ، وكثيراً من الأديان الوثنية القديمة كانت من هذا القبيل .

ولكن الأحوال تختلف عن ذلك اختلافاً كبيراً ، في الأديان العالمية ، لأن هذه الأديان لا تختص بشعب من الشعوب أو أمة من الأمم ، بل بعكس ذلك تفتح أبوابها لجميع الأقوام ، وتدعو إلى اعتناقها جميع الأنام ، على اختلاف لغاتهم وأجناسهم . إن هذه الأديان إنما تسعى إلى الانتشار بين أكبر عدد ممكن من الأفراد والجماعات ، وتميل إلى إيجاد رابطة أعم من روابط اللغة والتاريخ ، وتخلق بذلك نوعاً من الجو الأممي الذي يحيط بكثير من الأقطار ويغمر كثيراً من الأقوام .

ومن البديهي أن أصحاب هذا الصنف من الديانات كثيراً ما يميلون إلى معارضة القوميات . ومن المعلوم أن الديانة المسيحية والديانة الإسلامية من جملة هذه الأديان العالمية التي لعبت دوراً هاما في سير التاريخ .

قلنا إن هذه الديانات تسعى إلى خلق نوع من الجو الأممي الذي يجمع مختلف الأقوام ، ويغمرهم غمراً . ولكنه ، يجب علينا أن نتساءل : هل نجحت الأديان العالمية التي ذكرناها ، فيما كانت تنزع إليه في هذا الصدد ؟ وهل أوجدت بهذه الصورة رابطة أقوى وأعم من الروابط القومية الأخرى ؟

إن التاريخ يشهد على عكس ذلك تماماً : إن الأديان العالمية لم تنجح في ذلك ، إلا داخل نطاق محدود ، وإلاّ مدة قصيرة جدا . إنها لم تستطع أن تمزج الأقوام مزجاً

حقيقيا ، وأن تزيل الفوارق التي تميز بعض أولئك الأقوام من بعض تماماً ، إلا بقدر ما نجحت في نشر لغة من اللغات ، وبقدر ما أوجدت من التبدل في حدود القوميات .

فالديانة المسيحية مثلا ، حاولت أن تشمل العالم بأجمعه ، ومع هذا ، فإنها لم تحل دون افتراق المسيحيين أنفسهم إلى أمم ودول عديدة ، ودون تخاصم وتحارب هذه الأمم والدول فيما بينها .

وكذلك الأمر في الإسلام : من المعلوم أن الدعوة الإسلامية أيضاً سعت إلى جمع الأنام تحت راية القرآن ، ولكن التاريخ يشهد على أن المسلمين أنفسهم لم يبقوا متحدين تماماً ، إلا لمدة محدودة جدا ، وأن انتشار الإسلام لم يحل دون تفرق المسلمين إلى أمم ودول ، ودون حدوث منازعات ومخاصمات بين الدول الإسلامية نفسها :

ذلك أن المبادىء النظرية شيء ، والحقائق الراهنة شيء آخر ، وما يرد في التعاليم الدينية شيء ، وما يتحقق في الحياة الاجتماعية شيء آخر . والأديان العالمية لم تستطع أن توحد القوميات ، حتى في الأدوار التي وصلت سلطتها وسيطرتها خلالها إلى أقصى الدرجات .

ولا غرابة في ذلك أبداً : لأن الأديان نفسها كثيراً ما تتفرق إلى مذاهب متنوعة . والقوميات المختلفة كثيراً ما تجد في الاختلافات المذهبية سبيلا للمحافظة على كيانها ، على الرغم من الجو الأممي الذي تخلقه الأديان العالمية ، وذلك عن طريق اعتناق مذهب جديد ، وحمل راية مذهب خاص . زد على ذلك أن الدين ولو كان أمراً باطنياً في حد ذاته ، فإنه لا يخلو من المظاهر الخارجية ، ولا يستغني عن الوسائط المادية ، فيخضع لذلك لقوانين الحياة الاجتماعية ، كما يتضح من التفاصيل التالية :

أولا : إن التعاليم الدينية تستمد قوتها من كتاب خاص ، وهذا الكتاب إنما يكون بلغة من اللغات .

ثانياً : هذه التعاليم تفرض بعض الطقوس والصلوات ، وهذه أيضاً إنما تكون بلغة من اللغات .

ثالثاً : إن الأديان تتطلب تشييد بعض المعابد والمباني لإقامة شعائر الدين . وهذه المعابد لا بد من أن يتولى شؤونها بعض الرجال ، وهؤلاء الرجال إنما يتكلمون بلغة من اللغات ، وينتسبون إلى أمة من الأمم .

يظهر من ذلك كله أن للدين علاقة قوية باللغة : فإن كل دين من الأديان يقوم على لغة ، ويعمل بطبيعته على نشر تلك اللغة . إن اللاتينية انتشرت بواسطة الديانة

المسيحية أكثر مما انتشرت بواسطة الفتوحات الرومانية ، واللغة العربية.انتشرت بواسطة الدين الإسلامي ، أكثر مما انتشرت بحكم السياسة والإدارة .

ومما يظهر علاقة الدين باللغة بوضوح أعظم ، أن اللغة عندما تأخذ بالتلاشي وتسير نحو الاندراس ، تاركة محلها للغة عامية متفرعة منها ، أو للغة أجنبية متغلبة عليها ، تجد لنفسها ملجأً أخيراً في المعابد وفي الطقوس الدينية والصلوات . فإن اللغة اللاتينية مثلاً ، ما تزال تردد وترتل في الكنائس الكاثوليكية خلال الطقوس الدينية ، مع أنها قد خرجت عن نطاق تخاطب الناس ، ودخلت في عداد اللغات الميتة منذ عدة قرون ، وكذلك الأمر في اللغة السريانية .

ونستطيع أن نقول لذلك : إن الدين إذا اتحد مع لغة من اللغات قوّى جذور تلك اللغة وحافظ على كيانها ، أكثر من جميع العوامل الاجتماعية الأخرى .

ومما يلاحظ في سير الوقائع التاريخية أن الديانة عندما تتفرع إلى مذاهب عديدة ، قد تربط مقدرات بعض هذه المذاهب ببعض اللغات بوجه خاص . وتنتشر اللغة المذكورة مع انتشار المذهب الذي تبناها ، وتتوسع سيطرة الأمة التي كانت الصاحبة الأصلية للغة المذكورة بفضل هذا الانتشار . فإن الإمبراطورية الرومانية مثلا ، عندما انشطرت إلى غربية وشرقية ، تمذهب كل شطر منها بمذهب مسيحي خاص ، وارتبط بلغة خاصة : إن الإمبراطورية الغربية صارت حامية للكاثوليكية ، واتخذت اللاتينية لغة لسياستها ولديانتها ، بينما الإمبراطورية الشرقية تبنّت المذهب الأرثوذوكسي ، واتخذت اليونانية لغة لسياستها ولديانتها ، فتقوى نفوذ اللاتينية بفضل الكاثوليكية ، كما أن نفوذ اليونانية انتشر وتقوى بفضل الأرثوذوكسية .

وقد حدث ما يشبه ذلك عند ظهور المذهب البروتستانتي أيضاً : فإن الإصلاح الديني الذي بشر به ودعا إليه « لوثر » الشهير ، لم يكتف بإحداث انقلاب مذهبي فحسب ، بل أوجد ـ بجانب هذا الانقلاب المذهبي ـ انقلاباً سياسياً واجتماعياً خطيراً . لأن الكاثوليكية كانت أبقت الإنجيل باللغة اللاتينية وحدها ، وجعلت اللاتينية لغة الصلوات كلها . ولكن لوثر حينما ثار على الكاثوليكية ـ وعلى البابوية التي تمثلها ـ قائلا بضرورة ترجمة الإنجيل إلى اللغات المحلية ليتمكن الناس من قراءته وفهمه مباشرة ، قد أحدث انقلاباً قومياً في ظل الانقلاب الديني الذي جهر به ودعا إليه . لأنه وضع بذلك حدّاً لسيطرة اللغة اللاتينية التي كانت قائمة في أوروبا الغربية على معنوية الإنجيل وسلطته ، كما أنه قضى قضاءً مبرماً على نفوذ الأمم اللاتينية ، ذلك النفوذ الذي كان يستمد قوته من لغة الصلوات الدينية ، وطبيعة التشكيلات

١٧ ـ ٢٦٤٩

البابوية ، وفسح بكل ذلك مجالا واسعاً لجعل المذاهب والكنائس قومية بكل معنى الكلمة .

ومما يبرهن على ذلك برهنة قطعية ، ما حدث فعلاً بعد الحروب المذهبية التي استمرت عقوداً طويلة من السنين : فإن الأمم التي كانت تتكلم باللغات اللاتينية ، حافظت على كثلكتها ، وأعرضت عن المذهب البروتستانتي الجديد . في حين أن الأمم الجرمانية والأنكلوساكسونية أقبلت بعكس ذلك على المذهب الجديد إقبالا عظيماً ، ولم يشذ عن هذا التيار من الطرفين إلا جماعات قليلة جداً .

إن مفكري الألمان سعوْا لإظهار هذا العامل القومي الذي لعب دوراً هاماً في سير الإصلاح الديني ، حتى إن المفكر الشهير « فيخته » قال في إحدى خطبه الحماسية على لسان رجال الإصلاح الديني ، ما مؤداه : « إننا لم نكن ندرك عندئذ الدافع الحقيقي الذي كان يدفعنا في كفاحنا . ولكن الآن صرنا نفهم بكل وضوح : « أن الثورة الدينية التي قمنا بها ، إنما كانت صفحة من صفحات مقاومتنا لسيطرة الإمبراطورية الرومانية ، ومحاولة جديدة للتخلص من تلك السيطرة ، والاستقلال عنها . . . »

وعلى كل حال ، فمما لا يمكن أن يختلف فيه اثنان ، أن الكنائس البروتستانتية في جميع البلاد الأوروبية أخذت شكلا قومياً تماماً .

هذا وقد حدث حادث مماثل لذلك في وقت أقرب من زماننا هذا ، وفي بلاد أقرب إلى بلادنا هذه ، أعني بذلك ما حدث في البلقان من النزاع الكنائسي في أواسط القرن التاسع عشر : من المعلوم أن المذهب الأرثوذوكسي كان اعتمد على النص اليوناني من الإنجيل ، وذلك أدى إلى اصطباغ الكنيسة الأرثوذوكسية بصبغة يونانية . وهذه الصبغة تقوت بوجه خاص في بلاد البلقان ، وصارت الكنيسة اليونانية تسيطر على الأمم المسيحية في مكدونيا وبلغاريا سيطرة معنوية شديدة ، من الوجهة الدينية ، على الرغم من أنها كانت هي بدورها تحت سيطرة الدولة العثمانية من الوجهة السياسية . وحينما أخذ البلغار ينهضون من رقادهم ويتطلعون إلى الاستقلال ، وجدوا أنفسهم تحت سيطرتين مختلفتين : سيطرة الدولة العثمانية السياسية ، وسيطرة الكنيسة اليونانية الدينية . ولاحظوا : أن سيطرة الدولة العثمانية ما كانت تمس كيانهم القومي ، لأنها ما كانت تتعرض إلى لغتهم الخاصة ، في حين أن سيطرة الكنيسة اليونانية كانت تمس كيانهم القومي مباشرة ، لأنها كانت تنشر اللغة اليونانية بينهم ، كما أنها كانت ترسل القسس اليونانيين إلى أحيائهم وتدخلهم إلى صميم عائلاتهم . وذلك كان قد أدى إلى « يوننة » قسم غير قليل منهم . ولهذا السبب بدأت النهضة القومية البلغارية ، أولاً بالقيام ضد الكنيسة اليونانية ، وضد رجالها اليونانيين ، وبمطالبة ملحة

لتحويل لغة الصلوات من اليونانية إلى البلغارية ، ولتولية شؤون الكنائس والمراتب الدينية رجالا من البلغار أنفسهم ، عوضاً عن اليونانيين الذين كانوا قد احتكروا تلك المراتب احتكاراً .

قام البلغار يطالبون بذلك مطالبة عنيفة ، وحينما رأوا إصرار البطريركية اليونانية على إبقاء ما كان على ما كان عليه ، لم يترددوا في الانفصال عنها ، وأوجدوا كنيسة قومية قائمة بنفسها عرفت باسم « الاكسارخية » وذلك بالرغم من « الحرم » الذي أعلنته البطريركية المذكورة ضد الكنيسة الجديدة .

إن البلغار وضعوا بذلك حداً للخلافات التي كانت تظهر في بلادهم بين السياسة القومية وبين السياسة الدينية ، وضمنوا استقلالهم القومي عن الكنيسة اليونانية ، قبل أن يتموا استقلالهم السياسي عن الدولة العثمانية .

إني أعتقد أن هذه الأمثلة كافية لإظهار قوة النزعات القومية تجاه الروابط الدينية ، وللبرهنة على أن الأديان العالمية نفسها لا تستطيع أن تقضي على النزعات القومية .

هذا ، ولا بد لي من أن أشير إلى ظاهرة إجتماعية أخرى ، لإتمام بحثي في علاقة الديانة بالقومية : من المعلوم أن الأمم الحاكمة تسعى لنشر لغتها بين أفراد الأمم المحكومة لها ، ومن البديهي أن انتشار لغة الحاكمين بين المحكومين قد يؤدي إلى تمثيل هؤلاء تمثيلاً تاماً .

إن الدين يلعب دوراً هاماً خلال النضال الذي يحدث على هذا المنوال بين لغة الحاكمين وبين لغة المحكومين أيضاً : فإذا كان الحاكم والمحكوم من دين واحد ، يكون التمثيل أسهل ، ويتم بسرعة أعظم ، متى تهيأت له سائر الدوافع والأسباب ، أما إذا اختلف الحاكم عن المحكوم في الدين زيادة على اختلافه في اللغة ، فيكون التمثيل أصعب من ذلك بكثير .

إن الفرنسيين الذين كانوا قد اعتنقوا المذهب البروتستانتي ثم هاجروا إلى ألمانيا في عهود الاضطهادات الدينية ، اندمجوا بالألمان اندماجاً تاماً ، ولم يحافظوا على شيء من مميزاتهم القومية أبداً .

والأتراك والتتر والأسيويون الذين عاشوا تحت حكم القيصرية الروسية ، حافظوا على لغتهم وقوميتهم بفضل اختلاف دياناتهم عن ديانة الحاكمين عليهم ، غير

أن من كـان قد تنصّـر منهم لم يلبث طويـلا حتى اندمـج بـالـروس انـدمـاجـاً أدى إلى « تروّس » تام .



يتبيـن من كـل مـا تقـدم أن الـروابط الـدينيـة لا تخلو من التـأثـير في الـروابط القومية ، وتأثيرها هذا قد ينضم إلى تأثير اللغة والتـاريخ ، فيقـوي الروابط القـومية ، وقد يخالف التأثير المذكور فيضعف تلك الروابط .

ومهما كان الأمر ، فإن الرابطة الدينية وحدها لا تكفي لتكوين القوميـة ، كما أن تأثيرها في تسيير السياسة ، لا يبقى متغلباً على تأثير اللغة والتاريخ .

إن هـذا التأثير يشتد أو يتراخى ، يتقوى أو يتلاشى ، حسب تطور علاقة الدين باللغة ، ويبقى أمراً ثانوياً في تكوين القوميات بالنسبة إلى تأثير اللغة والتاريخ .

- ٤ -

إننا نستطيع أن نلخص أبحاثنا السابقة بما يلي :

إن العاملين الأساسيين في تكوين القومية هما اللغة والتاريخ :

ونستطيع أن نضيف إلى ذلك ما يأتي :

لا يتغلب عـامل من العـوامل الاجتمـاعية عـلى تأثـير اللغـة والتـاريـخ في هـذا المضمار ، سوى عامل الاتصال الجغرافي ، لأن فقدان الاتصال الجغـرافي قد يؤدي إلى بقاء أجزاء الأمة الواحدة منفصلا بعضها عن بعض ، رغم اتحادها في اللغة والتاريخ . زد على ذلك ، أنه قد يؤدي بمرور الزمن ، إلى تباعد وتباين في اللغة والتاريخ أيضاً .

إن هذه النتيجة التي تـظهر من تتبـع الحوادث الاجتمـاعية واستعـراض الوقـائع التـاريخية ، لم تـرق لرجـال الدول التي اعتـادت أن تحكم بعض الشعوب بـالـرغم من اختلاف لغاتها وتباين تواريخها ، ولذلك أخـذ مفكرو تلك الـدول يبحثون عن نـظرية تبرر بقاء الوضع القائم في بلادهم وتوصلوا إلى نظرية جديـدة ، عرفت بـاسم « مشيئة التعاشر ورغبة الاتحاد ».

قالوا إن أهم العـوامل التي تلعب دوراً حـاسماً في تكـوين القوميـة ، هو مشيئة الجماعات في البقاء متحدين ، وفي تكوين أمة متحدة ذات شخصية واستقلال .

إنهم عللوا نظريتهم هذه بالملاحـظات التاليـة : من الأمور البـديهية أن الـروابط

القومية هي روابط معنوية ، ومن الأمور المسلّم بها أن أهم ما في مقومات شخصية الإنسان هو الإرادة والمشيئة . ونستطيع أن نقول لذلك : إن أهم ما في مقومات شخصية الجماعات أيضاً هو الإرادة والمشيئة : إرادة القوم في الحياة المعشرية ، رغبتهم في الاتحاد ، مشيئتهم في تكوين أمة واحدة ودولة واحدة ، هي التي تكون روح القومية ومحورها الأساسي . والأمة ، إنما هي مجموع الأفراد الذين « يريدون » أن يعيشوا عيشة معشرية ، متحدين متضامنين ، مؤلفين دولة مستقلة .

ولكن هذه النظرية التي تبدو خلابة في الوهلة الأولى ، تنهار بسرعة ، حينما يتعمق المرء في درس القضية بإنعام : « مشيئة الجماعة » تعبير مجرد تماماً عن أمر غامض جداً . ذلك لأن هذه « المشيئة » لا تظهر إلا بالتصويت ، ومن المعلوم أن التصويت يتأثر كثيراً بالاعتيادات والدعايات ، وتتحول لذلك بسرعة ، وذلك يخرج « الأمة » من عداد « الجماعات الطبيعية »، ويجعلها شبيهة بالأحزاب المصطنعة .

إن أصحاب نظرية « المشيئة » اضطروا لذلك إلى تعديل تعريفهم ، وإتمامه بقولهم « المشيئة التي تظهر بصورة فعلية »، ولكن التاريخ يعطينا أمثلة عديدة تكفي لتفنيد النظرية المذكورة بهذا الشكل المعدل أيضاً : مثلا إن الولايات الجنوبية في أمريكا كانت أرادت الانفصال عن ولايات الشمال ، وكانت أظهرت إرادتها هذه بصورة فعلية خلال الحروب التي خاضت غمارها ضد الجيوش الشمالية ، ومع هذا فإنها لم تؤلف أمة خاصة مستقلة عن الولايات المتحدة الامريكية .

في الواقع أن أصحاب النظرية المذكورة حاولوا أن يدفعوا أمثال هذه الانتقادات بإضافة قيد جديد على تعريفهم الأساسي ، فقالوا : « المشيئة التي تظهر بصورة فعلية وتستمر مدة طويلة ». ولكن من البديهي أن تعبير « مدة طويلة » تعبير غامض لا يصلح أن يكون أساساً لنظرية علمية .

وزيادة على ذلك ، فإن الرغبة والمشيئة ، من الأمور النفسانية التي لا تخلو من دواع وأسباب ، والنهج العلمي يتطلب دوماً استكشاف هذه الدواعي واستطلاع تلك الأسباب ، فإذا سلمنا بـ « أن الأمة هي جماعة من الناس الذين يريدون أن يعيشوا متحدين ، وأن يكونوا دولة مستقلة » وجب علينا أن نتساءل في الوقت نفسه :

ما هي الأسباب والعوامل التي تدفع بعض الجماعات إلى مثل هذه الرغبة ، وتولد فيهم مثل هذه الإرادة ؟ لماذا يرغب الأفراد أن يعيشوا متحدين كأمة متميزة ، ولماذا يريدون أن يؤلفوا دولة مستقلة ؟ ما هي العوامل التي تولد في نفوس القوم الرغبة في الاتحاد أو الانفصال والتي تجعلهم يريدون أن يعيشوا متحدين أو متفرقين ؟

ولا حاجة إلى القول : إن هذه الأسئلة ، تعيدنا إلى النقطة التي كنا بدأنا منها درسنا وبحثنا في عناصر القومية ، وتوصلنا في آخر الأمر إلى النتيجة التي كنا حصلنا عليها قبلا :

إن أهم العوامل التي تولد في النفوس رغبة الاتحاد ، فتؤدي إلى تكوين القومية وتأليف الأمة ، إنما هي : وحدة اللغة والتاريخ .

١٧ - ٢٦٥٤

ذيل

- ١ -

بمناسبة تعبير « وحدة التاريخ » الذي استعملته مراراً خلال بحثي هذا ، أود أن أشير إلى أمر ذي بال :

ماذا يجب أن نفهم من تعبير « وحدة التاريخ »؟

إن الإجابة عن هذا السؤال إجابة دقيقة من الأمور الصعبة جداً ، لأن « وحدة التاريخ » بمعناها المطلق التام ، مما لا يتحقق أبداً في حياة أمة من الأمم ، ولا دولة من الدول . ففي كل دولة توجد بعض الأقطار التي لم يتحد تاريخها مع تاريخ بقية أقطارها إلا منذ مدة قصيرة ، توجد بعض الأقطار التي يختلف تاريخها عن تاريخ الأقطار الباقية قليلا أو كثيراً ، وذلك ليس في الدول والأمم التي اتحدت حديثاً فحسب ، بل في الدول والأمم التي أتمت وحدتها القومية منذ عدة قرون أيضاً . وإذا أنعمنا النظر في تاريخ فرنسا مثلا ، وهي التي سبقت سائر البلاد الأوروبية إلى تكوين وحدة قومية ، وجدنا فيها عدة مقاطعات لم تلتحق بها إلا منذ بضعة قرون ، وعلمنا أن قسماً من مقاطعاتها كان قد حارب مقاطعاتها الأخرى حروباً طويلة ، استمرت عدة قرون .

فعندما نقول « وحدة التاريخ » يجب ألا نفهم من ذلك « الوحدة التامة في جميع أدوار التاريخ » بل يجب أن نفهم من ذلك « الوحدة النسبية والغالبة التي تتجلى في أهم صفحات التاريخ » : أهم صفحات التاريخ التي أوجدت ثقافة الأمة الأساسية ، وأعطتها لغتها الحالية ، وطبعتها بطابعها الخاص . . . وإلا لما استطعنا أن نجد أمة واحدة ، كانت « موحدة » على طول تاريخها توحيداً تاماً .

١٧ - ٢٦٥٥

فقد قال أحد المفكرين : « على كل أمة أن تنسى قسماً من تاريخها » .

أنا لا أشك في أن هذا القول ينطوي على حظ كبير من الحقيقة . فإن الوحدة الحقيقية في أمة من الأمم لا يمكن أن تضمن إلا بنسيان قسم من الوقائع التي حدثت لها خلال تاريخها الطويل .

هذا وأرى أن أصرح بأنني عندما أقول « نسيان قسم من وقائع التاريخ » لا أقصد بذلك حذف أخبار تلك الوقائع من الكتب ، بل أقصد من ذلك إهمال تلك الوقائع وإبعادها عن منطقة « الفكر الفعالة » وإخراجها من عداد « الفكر القوانية » وتغليب التاريخ المشترك عليها .

فيجب علينا ألا ننسى أبداً أنه ما من أمة ولا دولة ، لا يكون لبعض أقسامها تاريخ خاص ، يختلف عن تاريخ أقسامها الأخرى ، ولو في بعض الأدوار من تاريخها . ويجب أن نعلم العلم اليقين ، أن التاريخ يعمل عمله الفعال في تكوين الأمم ، على الرغم من أمثال هذه الاختلافات العارضة الطفيفة .

- ٢ -

وبمناسبة قصة « تأثير الدين في تكوين القوميات » أود أن ألفت الأنظار إلى أمر جوهري آخر :

ينظر بعض الناس إلى علاقة المسلمين بالمسيحيين في العالم العربي الآن بمنظار متوارث من عهود الحروب الصليبية ، أو مستعار من عهد الإدارة العثمانية ، وإني أعتقد أن في كلتا النظرتين خطأً فاحشاً جداً .

إن الحروب الصليبية كانت قد حدثت في عهد كان فيه الوعي القومي مفقوداً في كل البلاد ، وكان فيه الدين مسيطراً على كل شيء في جميع أنحاء العالم . ومن الواضح الجلي أن الحياة الاجتماعية والسياسية في هذا العصر تختلف عن ذلك اختلافاً كلياً ، في العالم الإسلامي وفي العالم المسيحي على حد سواء .

كما أن علاقة المسلم بالمسيحي في العالم العربي الآن تختلف اختلافاً جوهرياً عما كانت عليه في العهد العثماني ، لأن الفرق بين المسلم والمسيحي في الدولة العثمانية لم يكن فرقاً في الدين فحسب ، بل كان فرقاً في اللغة والتاريخ والقومية أيضاً ، فإن كلمة « مسلم » في الدولة المذكورة كانت تعني في الدرجة الأولى التركي ، وأما كلمة « مسيحي » فكانت تعني في الدرجة الأولى ، الأرمني والرومي والبلغاري . . . ومن المعلوم أن هؤلاء كانوا يختلفون عن الاتراك اختلافاً كلياً ، من حيث اللغة والعنصرية

والتاريخ أيضاً ، إذ كان لكل واحد منهم لغة خاصة يتمسك بها ، وتاريخ خاص يدرسه ويتوق إلى إحيائه ، وملوك سابقون وفتوحات ماضية يعززون ويمجدون ذكراهم وذكراها على الدوام .

ومن البديهي أن ما حدث في العهد العثماني في ذلك الجو المشبع بأنواع الخلافات لا يمكن أن يحدث في العالم العربي الآن . تلك الخلافات التي كانت تتحد وتمتزج خلالها النزعات الدينية مع النزعات القومية فتزيدها اضطراماً ، لا يمكن أن تحدث في العالم العربي حيث يتكلم المسلم والمسيحي بلغة واحدة ، ويغنيان ويرتلان ويصليان بلغة واحدة ، ويعززان ويمجدان تاريخاً طويلاً واحداً ، ويشتركان في تشييد صرح أدب جديد واحد ، وثقافة راقية عصرية واحدة .

ولعل في تاريخ الثورة العربية ، أبرز دليل على ذلك وأقوى برهان . هذه حقيقة جوهرية ، يجب أن نضعها نصب أعيننا على الدوام .

نشوء الفكرة القومية ـ منذ أوائل القرن التاسع عشر(*)

ـ ١ ـ

من المعلوم أن « مؤتمر فيينا » المشهور انعقد سنة ١٨١٥ ، بغية إعادة تنظيم أوروبا ، بعد انتهاء الأعاصير التي أثارتها والانقلابات التي أوجدتها الحروب النابليونية الطويلة .

وقد قرر المؤتمر المذكور التمسك بمبدأ « حقوق الملوك الشرعية ». ووضع خارطة سياسية جديدة لمعظم أقسام القارة الأوروبية ، عملاً بهذا المبدأ .

غير أن هذه المقررات والتنظيمات لم تضمن للبلاد المذكورة « الاستقرار السياسي » الذي كان ينشده المؤتمرون .

وقد طرأ على أوضاع أوروبا السياسية ـ منذ مؤتمر فيينا ـ من التطورات والانقلابات ما لم يسجل التاريخ مثيلاً له ، في أي عهد من العهود الغابرة .

فإننا إذا ألقينا نظرة فاحصة على خارطة أوروبا السياسية التي تقررت بعد مؤتمر فيينا ، وقارناها بالخارطة السياسية التي تقررت بعد الحرب العالمية الأولى ، وجدنا بين الخارطتين اختلافاً كبيراً جداً ، ورأينا أن هذا الاختلاف بلغ في بعض النواحي حداً يقرب من التعاكس والتضاد .

فإننا نجد مثلا ، أن القسم الجنوبي الشرقي من القارة الأوروبية كان ملوناً في الخارطة الأولى بلون واحد ، يدل على مملكة واسعة الأرجاء هي السلطنة العثمانية ،

(*) من محاضرة القيت في قاعة الجمعية الجغرافية بالقاهرة ، في ١٩٤٨/١/١٧ .

تمتد من جبال الكاربات وسهول المجر وسواحل الأدرياتيك إلى البحرين الأسود والأبيض ، وتشمل جميع جزر بحر إيجه . في حين أننا نجد في الخارطة الثانية مكان هذا اللون الواحد ، ستة ألوان مختلفة ، جعلت هذا القسم شبيهاً بقطعة زخرفية غريبة التخطيط والتلوين ، تدل على الدول العديدة التي قامت مقام تلك السلطنة العظيمة .

وبعكس ذلك ، نجد أن القسم الغربي الوسطى من القارة الأوروبية كان في الخارطة الأولى ، ملوناً بعشرات من الألوان المختلفة جعلت هذا القسم منها شبيهاً بالفسيفساء ، في حين أننا نجد في الخارطة الثانية ، مكان هذه القطعة المفسفسة ، لوناً واحداً يدل على إمبراطورية عظيمة . وهي ألمانيا التي تكونت من اتحاد تلك الدول الكثيرة .

إننا نشاهد بين الخارطتين فروقاً مماثلة لما ذكرناه آنفاً في وسط القارة وفي جنوبها الوسطي أيضاً : مكان إمبراطورية النمسا المنقرضة من جهة ، ومكان دولة إيطاليا القائمة من جهة أخرى .

إذن نحن أمام سلسلة طويلة من حوادث الاتحاد والانحلال ، والانفصال والانضمام ، والاستقلال والاندماج . . . حدثت خلال قرن واحد ، وغيرت معالم أوروبا السياسية تغييراً كلياً .

فقد تكونت خلال هذه المدة دولتان كبيرتان ، هما ألمانيا وإيطاليا : قامت الأولى مقام الدويلات الألمانية الكثيرة التي كان عددها يزيد على الثلاثمائة في أواخر القرن الثامن عشر ، وكان لا يزال قريباً من الأربعين في أواسط القرن التاسع عشر . وأما الثانية فقد قامت مقام ثمانية أقطار ودول . كانت مستقلة ومنفصلة بعضها عن بعض ، عند إبرام معاهدة فيينا .

وانحلت وانقرضت خلال المدة المذكورة دولتان عظيمتان : هما الإمبراطورية النمسوية ، والسلطنة العثمانية . فقد انقسمت أراضي الأولى بين سبع دول مختلفة ، كما توزعت أراضي الثانية على ست دول جديدة (هذا بقطع النظر عن أراضيها الآسيوية والإفريقية التي تجزأت هي أيضاً إلى أقسام عديدة) .

ومن جهة أخرى : قد تولدت دول عديدة ، على أساس الانفصال عن بعض الدول القديمة : فانفصلت بلجيكا عن هولندا ، والمجر عن النمسا ، والنرويج عن السويد ، وفنلندا عن روسيا ، وإيرلندا عن إنكلترا . كما استقلت اليونان وبلغاريا ورومانيا وألبانيا عن الدولة العثمانية .

وفي الأخير تكونت ثلاث دول على أساس الانفصال من جهة والاتحاد من جهة

أخرى : فقد تكونت يوغوسلافيا من أراض كانت منقسمة بين الدولة العثمانية والإمبراطورية النمساوية كما تكونت تشيكوسلوفاكيا من أراض كانت موزعة بين ألمانيا وروسيا والنمسا .

وعادت بولونيا إلى الحياة عن طريق « استقلال واتحاد » أجزائها الثلاثة ، التي كانت تحت سيطرة الدول الثلاث المذكورة . ولم يبق خارجاً عن نطاق هذه التغييرات والانقلابات الأساسية في القارة الأوروبية إلا قسمها الجنوبي الغربي من جهة وقسمها الشمالي الشرقي من جهة أخرى .

إن جميع هذه التحولات والانقلابات الدولية العظيمة قد تمت خلال قرن واحد ، ولا نعدو الحقيقة كثيراً ، إذا أنقصنا هذا الرقم ، وقلنا خلال ستين سنة . وذلك لأن التغييرات التي طرأت على خارطة أوروبا السياسية حتى سنة ١٨٦٠ كانت محدودة جداً ، فإنها انحصرت تقريباً في انفصال بلجيكا عن هولندا واستقلال قسم صغير من بلاد اليونان عن الدولة العثمانية ، وأما سائر التغيرات الهامة ، فقد حدثت بعد التاريخ المذكور بوجه عام . ولا حاجة إلى القول أن الفترة التي مضت بعد ذلك حتى انتهاء الحرب العالمية الأولى ، كانت أقل من ستين سنة .

ولذلك ، لا نكون من المغالين أبداً إذا قلنا : إن التغيرات والانقلابات السياسية الخطيرة التي ذكرناها آنفاً ، قد تمت بسرعة خارقة للعادة ، في مدة ستة عقود من السنين تقريباً .

وأما العامل الأساسي الذي أنتج هذه التحولات السياسية الخطيرة بهذه السرعة الخارقة ، فكان « نشوء الفكرة القومية »، وتغلغلها في نفوس الشعوب ، تغلغلاً جعلها من القوى « المؤثرة » و « المبادىء الفعالة » في تكوين الدول وتوجيه السياسة الدولية .

وتتلخص هذه الفكرة من حيث الأساس ، في وجوب « تأسيس الدول على أساس القوميات ». لأن كل أمة من الأمم تكوّن « عضوية إجتماعية طبيعية »، ذات كيان معنوي خاص ، فيحق لها أن تستقل في إدارة شؤونها ، دون أن تخضع لمشيئة أمة أخرى ، وأن تؤسس « دولة خاصة بها » مستقلة ومنفصلة عن غيرها .

نشأت هذه الفكرة وأخذت تتغلغل في النفوس في أوائل القرن التاسع عشر ، في الوقت الذي كانت معظم الدول القائمة في أوروبا مؤسسة على أسس تختلف عن مقتضيات « مبدأ القوميات » اختلافاً كلياً : إذ كان هناك دول كثيرة ، تحكم كل واحدة منها أمماً عديدة ، كما كان هناك أمم عديدة توزعت كل واحدة منها بين دول كثيرة .

وعندما أخذت الفكرة الآنفة الذكر تنتشر بين الشعوب وتتغلغل في النفوس ، وأصبحت من المبادىء والمعتقدات الفعالة التي تدفع إلى العمل ، كان من الطبيعي أن تتزعزع وتتخلخل أركان الكثير من الدول القائمة ، وكان من الطبيعي أن تتغير وتتطور أوضاع معظم الدول وفق مقتضيات « الفكرة القومية » ومطالب « مبدأ القوميات ». كان من الطبيعي أن تتفكك أوصال الدول المؤلفة من أمم متعددة ، وكان من الطبيعي بعكس ذلك، أن تتحد أوصال الدول التي تنتسب إلى أمة واحدة . وكان من الطبيعي لهذه الأسباب كلها ، أن تظهر على مسرح السياسة بعض الدول الجديدة ، وأن تزول من المسرح بعض الدول القديمة .

فأخذت السلطنة العثمانية مثلا تنحل وتتفكك شيئاً فشيئاً، إلى أن انقرضت تماماً . لأنها كانت تتألف من أمم عديدة ، لكل واحدة منها لغة خاصة وتاريخ خاص . وعندما بدأت هذه الأمم تشعر بقوميتها ، صارت تنزع إلى الاستقلال ، وتكافح وتجاهد في سبيل الاستقلال ، إلى أن استطاعت أن تنفصل وتستقل عن السلطنة المذكورة .

وأخذت الدول الألمانية تتحد شيئاً فشيئاً ، إلى أن كونت دولة متحدة تماماً . لأنها كانت تنتسب إلى أمة واحدة ، ذات لغة واحدة ، وتاريخ مشترك . وعندما أخذت شعوب هذه الدول تشعر بالقومية الألمانية صارت تنزع إلى الاتحاد إلى أن استطاعت أن تكون دولة واحدة لأمة واحدة .

وانقرضت الإمبراطورية النمساوية لأسباب تشبه أسباب انقراض الدولة العثمانية ، واتحدت إيطاليا تحت عوامل شبيهة بالعوامل التي أدت إلى إتحاد ألمانيا . وتكوّنت جميع الدول التي ذكرتها آنفاً ، تحت تأثير الفكرة القومية ومبدأ القوميات .

ولهذه الأسباب ، اتفق المؤرخون والكتّاب على تسمية القرن التاسع عشر باسم « عصر القوميات ».

قلت ، خلال حديثي هذا ، إن هذه الانقلابات السياسية الخطيرة قد حدثت بتأثير « الفكرة القومية ».

إن قولي هذا قد يبدو غريباً في الوهلة الأولى . لأنه من المعلوم ، أن هذه الانقلابات اقترنت بحروب كثيرة ، وذلك قد يحمل على الظن بأن الانقلابات المذكورة حدثت من جراء تلك الحروب .

غير أن قليلاً من التعمق في درس الوقائع لا يترك مجالاً للشك في أن هذا الظن وهم خاطيء تماماً ، وأن هذه الحروب لم تكن من الأسباب الموجبة للانقلابات التي

١٧ - ٢٦٦١

ذكرتها آنفاً ، بل كانت من الوسائل المسهلة لها . وأما الدافع الأصلي لها فكان نشوء الفكرة القومية ، وانتشارها بين الشعوب ، وتغلغلها في النفوس ، كما قلت ذلك سابقاً .

في الواقع ، إن وحدة ألمانيا لم تقم إلا بعد حرب السبعين. غير أنه يجب ألا يغرب عن البال ، أن الحرب المذكورة لم تنشب بين الدول الألمانية ، ولكنها نشبت بين بروسيا وفرنسا . وإذا كانت هذه الحرب ، قد ساعدت على إتحاد ألمانيا فإنها ساعدتها من جراء المكانة المعنوية التي خلعتها على بروسيا ، لأن هذه المكانة سهلت اتفاق جميع الدول الألمانية على الاعتراف بزعامتها ، وحملت جميع الملوك والأمراء في تلك الدول على الالتفاف حول ملكها ، وعلى انتخابه إمبراطوراً على ألمانيا . فلا مجال للشك إذن في أن العامل الأصلي في هذا الاتحاد ، كان انتشار الفكرة القومية واختمارها في النفوس ، منذ عدة عقود من السنين .

إن تغلغل هذه الفكرة وهذه النزعة في نفوس الشعوب الألمانية ، هو الذي أوجد التيار القوي العميق الذي جرف الدول الألمانية ورؤساءها جرفاً .

ومما يبرهن على ذلك برهنة قطعية : أن الاتحاد الذي حدث بعد حرب السبعين كان اتحاداً ناقصاً ، لأنه أسس الإمبراطورية الألمانية على أسس « فدرالية »، وأما وحدة ألمانيا الحقيقية الكاملة فقد تمت بعد انكسارها في الحرب العالمية الأولى .

إن درس سائر الوقائع التي ذكرناها آنفاً ، يوصلنا إلى نتائج مماثلة لهذه ، ويبرهن لنا على أن الحروب لم تكن من العوامل الأصلية في هذه الانقلابات .

فيحق لنا أن نكرر القول بدون تردد : إن الانقلابات الخطيرة التي شرحتها آنفاً قد حدثت من جراء نشوء الفكرة القومية وتغلغلها في النفوس ، وتخمرها تخمراً طويلا .

- ٢ -

بعد أن تأكدنا من هذه الحقيقة ، يجدر بنا أن نتساءل : لماذا لم تنشأ هذه الفكرة إلّا في القرن التاسع عشر ؟ لماذا لم يسيطر هذا المبدأ على السياسة الدولية قبل القرن المذكور ؟

إن الجواب على هذين السؤالين يتجلى لنا بوضوح تام، من بين العقائد والتقاليد السياسية والاجتماعية التي كانت راسخة في النفوس ، قبل القرن التاسع عشر . كان مفهوم الدولة عندئذ مرتبطاً بمفهوم « الملك » تمام الارتباط ، ومنفصلا عن مفهوم « الامة » كل الانفصال .

كانت الدولة قبلا ، بمثابة « مملكة » بكل معنى الكلمة : إنها كانت تتمثل بشخص الملك وحده وتعتبر ملكاً له . فتخضع لمشيئته ، خضوعاً مطلقاً ، لا يقيده أي قيد . كلنا نعلم الكلمة التي اشتهرت على لسان لويس الرابع عشر ـ ملك فرنسا المفخم : « الدولة ، أنا !! » . غير أنه يجب أن نعلم في الوقت نفسه أن هذه الكلمة لم تكن في حقيقة الأمر خاصة بالملك المشار إليه وحده ، بل كانت بمثابة « لسان حال » ملوك أوروبا بأجمعهم . إنها لم تكن صحيحة بالنسبة إلى الدولة الفرنسية وحدها ، بل إنها كانت صحيحة بالنسبة إلى جميع الدول الأوروبية بأسرها .

كان يحق للملوك أن يتصرفوا بمملكتهم تصرفاً مطلقاً ، كما يتصرف الأفراد بالأراضي والعقارات التي يملكونها . وكان يحق للملوك أن يبيعوا أو يهدوا بعض المقاطعات من مملكتهم إلى ملوك آخرين ، أو أن يبادلوها بمقاطعات تابعة لممالك أخرى . وكانت المقاطعات تخضع لقوانين الإرث وأنظمة الصداق أيضاً ، وفقاً للتقاليد الموروثة من القرون الوسطى . ولذلك كثيراً ما كانت تنتقل المدن والبلاد من مملكة إلى أخرى ، ومن حكم إلى آخر ، تبعاً لظروف زواج الملوك وشروط وراثتهم .

وكثيراً ما كانت الممالك تتوسع أو تتقلص ، تنضم بعضها إلى بعض أو تنفصل بعضها عن بعض ، حسب أهواء الملوك أو رغباتهم ، ومن جراء تغير أحوالهم الشخصية ، بين زواج ، وتوارث ووفاة . كل ذلك ، علاوة على الحقوق التي كانوا يكتسبونها ، عن طريق القوة والغلبة ، بفضل الحروب والمعاهدات .

وأما الشعوب ، فكانت من العناصر المهملة التي لا شأن لها في جميع هذه الأمور . لأنها كانت تعتبر من رعايا المملكة ، أيّاً كان صاحبها ومالكها . وكان عليها أن تطيع أوامر الملك ، مهما كان نوعها . وخلاصة القول : كانت الشعوب محرومة من حق النقض أو الإبرام في شؤون الملك والسياسة ، بوجه عام .

وكانت جميع شعوب المملكة تتساوى في هذه التبعية والرعوية فما كان يوجد بينها شعب حاكم وشعوب محكومة . في الواقع أن بعض الشعوب كانت تستفيد من أوضاع الملك أكثر من غيرها ، وذلك من جراء انتساب الملك إليها ، أو قيام العاصمة في كنفها . غير أن كل ذلك كان يحدث بطبيعة الحال ، دون أن يقصده أحد ، وربما دون أن ينتبه إليه أحد . فالحكم كل الحكم كان بيد الملك أولا ، وبيد من يوليه ثقته من أتباعه ومقربيه ثانياً .

إن هذه الأحوال الاجتماعية والسياسية لم تكن من وضع رجال الفقه والقانون ، بل كانت من نتائج الوقائع التاريخية التي سبقت تكوين الدول الأوروبية ،

والاعتقادات الدينية التي انتشرت بين الناس واستقرت في النفوس منذ قرون عديدة . وكان الناس يعتقدون « أن الملوك يحكمون البلاد بتفويض وتخويل من الله ، ويستمدون حقوقهم وسلطانهم من مشيئة الله » ولذلك كانوا يسلمون بأنه يترتب على جميع رعايا الدولة أن يطيعوا أوامر الملك ، كما يطيعون أوامر الله . وكان هذا الاعتقاد قد انتشر بين الناس وتغلغل في النفوس ، وأصبح من المبادىء العامة التي يتولى رجال الدين تلقينها في المعابد خلال مختلف التعاليم والطقوس .

ولكي أبين لكم قوة هذه التلقينات الدينية وشدتها ، سأقرأ عليكم بعض الفقرات المقتبسة من كتاب ديني مطبوع في باريس سنة ١٨٠٨ :

هذا الكتاب من نوع كتب علم الحال المسيحي التي تعرف باسم الـ «كاتيشيزم». وقد وضع للاستعمال في الكنائس الكاثوليكية في جميع أنحاء « الإمبراطورية الفرنسية »، وهو مرتب على طريقة السؤال والجواب ، كما هو معتاد ومتعارف في أمثال هذه الكتب الدينية .

عندما نتصفح هذا الكتاب نجد بين الأسئلة التي يتضمنها ، سؤالا هاماً يتعلق بهذا الموضوع :

« ـ ما هي واجبات المسيحيين نحو الأمراء الذين يحكمونهم ؟ وما هي على وجه أخص واجباتنا نحن نحو إمبراطورنا نابليون الأول ؟» يلي ذلك جواب ، يذكر هذه الواجبات بالتفصيل . ثم يأتي سؤال آخر ، يعقبه جواب حاسم بليغ :

« ـ لماذا فرضت علينا كل هذه الواجبات »

« لأن الله الذي يخلق الممالك ويوزعها كما يشاء ، أغدق على إمبراطورنا خصالاً ومزايا كثيرة . ونصبه سلطاناً علينا وجعله وكيلا لقدرته ، وصورة له على الأرض . ولهذا السبب كان تقديم الاحترام والخدمة إلى إمبراطورنا بمثابة تقديم الخدمة والاحترام إلى الله نفسه . . . »

هذا ، ونفهم من الأسئلة والأجوبة التي تلي ذلك :

« أن الذين يقصرون في أداء واجباتهم نحو الإمبراطور ، يكونون ـ على رأي الحواري القديس بولس ـ قد خرجوا على النظام الذي أسسه الله ، فيستحقون لذلك اللعنة الأبدية » .

وبعد ذلك كله ، نجد في الكتاب سؤالا وجواباً يوسعان أمر « التفويض الإلهي » توسيعاً كبيراً . ويجعلانه يشمل ورثة الملوك وأولياء العهد أيضاً :

« ـ هذه الواجبات ، هل تربطنا نحو ورثته الشرعيين أيضاً ؟ »

«ـ لا شك في ذلك . لأننا نقرأ في الكتاب المقدس بأن الله ، فاطر الأرض والسماء ، يعطي السلطان بفضل مشيئته ورحمته ـ ليس إلى شخص الملك نفسه فحسب ، بل إلى أسرته أيضاً . . . »

ولاحظوا أن هذا الكتاب الديني موضوع ومطبوع في عهد إمبراطورية نابليون أعني : بعد أن كانت قد عصفت في أجواء فرنسا عواصف الثورة الكبرى ، التي هدمت صرح الملكية ، وأطاحت برأسي الملك والملكة ، مع رؤوس الألاف من الكبار والنبلاء . وتصوروا ـ بناء على ذلك ـ كم كان شديداً تأثير هذا الاعتقاد القديم في النفوس ، قبل حدوث تلك الثورة التي أثارت مطامع الشعب واندفاعاته ، وأصدرت منشور حقوق الإنسان !

من البديهي أن « فكرة حقوق القوميات » التي ذكرتها ووصفتها آنفاً ، ما كان يمكن أن تنشأ وتترعرع في جو مشبع بمثل هذه المواعظ والاعتقادات الدينية . ولكنه ، من البديهي أيضاً ، أن أمثال هذه الاعتقادات كان محكوماً عليها بالزوال السريع ، لأنها ما كان يمكن أن تبقى مسيطرة على العقول ، بعد انطلاق النفوس عن عقال التقاليد القديمة ، وسلوكها سبل البحث المنطقي والتفكير الحر .

كان من الطبيعي أن يدرك المفكرون ما في هذا الاعتقاد من ضلال وتضليل ، وأن يتوصلوا في آخر الأمر إلى نظرية « الحق الطبيعي » المنبثق من الطبيعة البشرية والحياة الاجتماعية . وكان من الطبيعي أن يقولوا ـ بناء على هذه النظرية ـ « إن مصدر جميع السلطات هو الشعب ». وكان من الطبيعي أن تجد هذه الآراء والنظريات هوى في نفوس الناس ، وتنتشر بينهم انتشار النار في الهشيم .

هذا ما حدث فعلا ، منذ النصف الأخير من القرن الثامن عشر . وهذا ما سبب حدوث الثورة الفرنسية الكبرى ، وثورات الحرية التي أخذت تتوالى في سائر أنحاء أوروبا ، في أوقات مختلفة وبأشكال شتى .

ولكن هذا المبدأ ـ الذي يرجع جميع السلطات إلى الشعب ـ كان يحتوي بذور مبدأ خطير آخر ، هو مبدأ « حقوق القوميات ». لأنه ، بعد التسليم بأن الشعب هو مصدر جميع السلطات كان من الطبيعي أن يتبادر إلى الأذهان سلسلة أسئلة هامة : ما هو الشعب ؟ وممن يتألف ؟ وكيف يظهر مشيئته ؟ وبأية طريقة يستعمل سلطانه ؟

ذلك لأن معظم الدول القائمة عندئذ كانت بعيدة عن التجانس من الوجهة القومية ، بل إنها كانت مؤلفة من شعوب وأمم عديدة يختلف بعضها عن بعض بكثير من الخصائص الهامة والنزعات الخاصة .

وعندما انفسح أمام جميع أفراد الشعب ، مجال التفكير والنظر في أمور البلاد

ومصالح المجتمع ، كان من الطبيعي أن تعمل هذه النزعات الخاصة عملها وتجعل الناس يشعرون باختلاف الأمم التي ينتسبون إليها ، على الرغم من وحدة الدولة التي يتبعونها . وكان من الطبيعي أن تتولد ـ من جراء ذلك ـ مسائل خطيرة ، مثل قضايا « شعب الأكثرية وشعوب الأقلية » و« الأمة الحاكمة والأمم المحكومة »، وكان من الطبيعي أن يؤدي ذلك كله إلى تقرير مبدأ « حقوق القوميات »: يحق لكل أمة من الأمم أن لا تخضع لحكم أمة أخرى ، وأن تؤلف دولة خاصة بها تكون فيها مصدر السلطات بأجمعها ، فلا تصبح ضحية تحكم جماعة غريبة عنها .

ولذلك أخذت الأمم تشعر بكيانها الخاص وتنزع إلى تقوية هذا الكيان . فصارت لا تعبأ كثيراً بالحدود السياسية التي تفصل الدول القائمة بعضها عن بعض ، بل أخذت تسعى ـ تارة ـ إلى الانفصال عن الدولة التي تحكمها ، لتأليف دولة مستقلة عنها ، وتعمل ـ طوراً ـ للاتحاد مع فروعها المنتسبة إلى دول أخرى ، لتكوين دولة موحدة تجمع شمل الأمة بأجمعها .

وهذا ما أوجب الانقلابات السياسية الخطيرة التي شرحتها آنفاً .

ـ ٣ ـ

إن تأثير نظرية « حق القوميات » في الأوضاع السياسية والدولية ، ظهر شيئاً فشيئاً ، وفي مملكة بعد أخرى . واستوقف أنظار الكثيرين من الكتّاب والمفكرين ، خلال سير هذه النظرية واختمارها . وكان البعض منهم يستبشر بها ، والبعض منهم يتوجس خيفة منها ، والبعض يدعو إليها ، والبعض يناهضها ، وكل ذلك حسب ما كان يتوقع منها لبلاده من المنافع أو الأضرار .

وقد نشر الكاتب البلجيكي المشهور « إميل لابولاي » ـ سنة ١٨٦٨ ـ مقالاً عن ذلك قال فيه : « إني أقف ذاهلا ومدهوشاً عندما أفكر في الانقلابات العظيمة التي ستحدث من جراء تغلغل الفكرة القومية في النفوس ».

وكتب المفكر الشهير « أرنست رينان » يقول : أنا أرجح كثيراً « حقوق الملوك الشرعية » اللطيفة « على الحقوق التي تستمد قوتها من مبدأ حقوق القوميات » .

وكان البعض يحبذون هذا المبدأ بالنسبة إلى بعض البلاد ، ويستنكرونه بالنسبة إلى بلاد أخرى ، وذلك تبعاً لمنافع بلادهم منها . وكان عدد كبير من مفكري فرنسا مثلا يروجون المبدأ بالنسبة إلى إيطاليا ، ولكنهم يكافحونه بالنسبة إلى ألمانيا . وكان السياسي المشهور « تير » يصرح بأن أهم أسباب حنقه على الوحدة الإيطالية هو :

« اعتقاده بأنها ستكون سابقة وقدوة لوحدة ألمانيا » .

وعندما رأى أن ألمانيا سائرة في طريق الاتحاد ، أخذ يجدد لها الخطط « محاولاً توجيهها الاتجاه الذي تقتضيه مصالح فرنسا » تحت ستار « المصالح الأوروبية والمنافع البشرية». وقد قال في خطاب ألقاه في المجلس النيابي سنة ١٨٦٦ «إني أرجو من ساسة الألمان أن يدركوا أن مصالح أوروبا تقضي بأن تبقى ألمانيا مؤلفة من دول مستقلة ، على أن ترتبط بعضها ببعض على نظام فدرالي . . . »

ولكن ، للطبيعة أحكاماً ، لا تخضع لمشيئة الأشخاص ، ولا تتأثر بالدعايات التي تقوم لها أو عليها . وللطبيعة الاجتماعية أيضاً سنن ، تسير عليها غير آبهة بالأضرار أو المنافع التي تنجم عنها .

ولذلك سارت فكرة « حقوق القوميات » سيرها الطبيعي ، ووصلت إلى نتائجها المحتومة ، وأعادت بناء الدول الأوروبية ، على أسس جديدة تختلف عن اسسها القديمة اختلافاً كلياً .

ومما يجب ملاحظته في هذا الصدد ، أن نشوء فكرة « حقوق القوميات » لم يجر في كل البلاد على وتيرة واحدة ، بل إنه جرى في مختلف البلاد على أنماط متنوعة ، اختلف باختلاف الأحوال السياسية ، والأطوار الاجتماعية ، والعوامل التاريخية التي كانت قائمة فيها .

وعندما نستعرض تاريخ الحركات القومية في مختلف البلاد الأوروبية نجد انفسنا أمام نماذج عديدة ، يختلف بعضها عن بعض بمعالم واضحة .

وأنا أرى من المفيد أن أشير هنا إلى ابرز هذه النماذج ، لإعطاء فكرة عامة عن سير الحركات القومية ، بمختلف مظاهرها :

(أ) كانت الأمة الألمانية تتمتع بأدب راق وثقافة عالية ، ومع هذا كانت مجزأة إلى دول ودويلات كثيرة . ولكن هذه الدول والدويلات كانت مستقلة تماماً . فالمشكلة القائمة أمام ألمانيا كانت تنحصر في قضية الاتحاد وحدها . وأما الموانع التي تحول دون اتحاد هذه الدول والدويلات فكانت تأتي في الدرجة الأولى من أنانية الملوك والأمراء ، وتمسكهم بالامتيازات التي كانوا يتمتعون بها . فالحركات القومية في ألمانيا قامت على أساس ضمان تعاون الدول الألمانية ، وتفاهم ملوكها وأمرائها .

(ب) أما في إيطاليا ، فالأمر كان يختلف عن ذلك اختلافاً بيناً ، فإن إيطاليا أيضاً كانت تتمتع بأدب راق ، وثقافة لابأس بها ، ومع هذا كانت منقسمة إلى أقطار

عديدة ، منفصلة بعضها عن بعض من الوجهة السياسية . غير أن بعض هذه الأقطار كان تابعاً لدول أجنبية ، وبعضها في حالة دولة مستقلة . فالحركات القومية في إيطاليا قامت على أساس تخليص الأقطار من سيطرة الأجنبي ، من جهة ، وتوحيد الدول المستقلة تحت تاج واحد ، من جهة أخرى .

(ج) وأما في بلاد اليونان ، فكان الأمر يختلف عن هذين النموذجين في وقت واحد : فإن الشعب اليوناني كان قد أضاع استقلاله السياسي تماماً ، وكان قد ظل تحت حكم السلطنة العثمانية قروناً عديدة ، ولم يبق له شيء من خصائصه الأصلية غير لغته الخاصة ومذهبه الأرثوذوكسي . فنشأت الفكرة القومية في بلاد اليونان على أساس تذكير التاريخ ، وإثارة الحماس الديني في ظل الكنيسة الأرثوذوكسية التي كانت قد حافظت على كيانها الخاص محافظة تامة .

(د) أما في بلغاريا ، فكانت الأمور تختلف عن كل ما سبق اختلافاً كبيراً : فإن الأمة البلغارية كانت أضاعت استقلالها تماماً . وكانت دخلت بأجمعها تحت حكم السلطنة العثمانية . وفضلا عن ذلك كانت أرثوذوكسية المذهب . فكانت تابعة إلى الكنيسة اليونانية . وهذه الكنيسة كانت تعمل على نشر اللغة اليونانية بين الشعب البلغاري بوسائل شتى . فالفكرة القومية في بلغاريا نشأت على أساس إحياء اللغة البلغارية والتذكير بالتاريخ البلغاري ،ثم الاستقلال عن الكنيسة اليونانية أولا ، وعن الدولة العثمانية ثانياً .

(هـ) وأما عند الأتراك ، فالأمور كانت أكثر تعقيداً من جميع النماذج التي ذكرناها آنفاً . لأن الشعب التركي كان العنصر الحاكم في دولة إسلامية كبيرة ، تجمع بين السلطنة والخلافة ، فالشعور القومي عندهم ظل تابعاً للشعور الديني مدة طويلة . وذلك أوجد بعض الحالات الخاصة ، التي حملت القوم على معالجة الأمور بأساليب ووسائل خاصة . وكان أهم هذه الوسائل إصلاح اللغة والأدب بنظرات قومية بحتة ، وإعادة النظر في مباحث التاريخ على أساس تبعيدها من النظرات الدينية ، وإيجاد تاريخ تركي جديد ، يثير في النفوس حس الغرور والمباهاة بأمجاد الأجداد . . .[٦] .

كلمة ختامية

وقبل أن أختم هذه النظرات العامة في هذه المحاضرات التمهيدية أود أن أشير

(٦) يلي ذلك ثلاث صفحات في عوامل القومية . وبما أن العوامل المذكورة مسرودة في البحث السابق حذفناها من هذا البحث .

إلى فكرة خاطئة ، أخذت تنتشر في بعض المحافل الفكرية وتجد آذاناً صاغية عند بعض الشبان :

يتوهم البعض أن فكرة « حقوق القوميات » قد انتهت من عملها في هذا القرن ، ودخلت في أغوار التاريخ . والعالم الآن قد تعدى مرحلة « التنظيم القومي »، ووصل إلى مرحلة « التكتل الدولي والأممي » . يقول ذلك عدد كبير من المفكرين الأوروبيين ويأخذ عنهم هذا القول على علاته عدد غير قليل من الكتاب والمفكرين في مختلف الأقطار العربية .

لا شك في أن هذا القول يوافق الحقيقة بالنسبة إلى أغلب البلاد الأوروبية ، لأن الفكرة القومية هناك أتمت نشوءها ، وحققت مطالبها ، ووصلت إلى أقصى النتائج المتوقعة منها . فلم يبق أمامها هناك أي مجال لعمل آخر وتأثير جديد .

فإن تأثيراتها المتواصلة أدت إلى انحلال السلطنة العثمانية والإمبراطورية النمساوية ، كما أنها حققت الوحدة الألمانية والوحدة الإيطالية ، وخدمت استقلال الكثير من الأمم الأوروبية مثل اليونان والبلغار ، واليوغوسلاف والهنغار . . ولم يبق أمامها مجال لعمل جديد في تلك البلاد ، بعد أن أصبحت دولها « قومية » وأممها « مستقلة ومتحدة » وفق ما ما تقتضيه الفكرة المذكورة .

ولكن الأمر لم يكن كذلك في البلاد الشرقية بوجه عام ، وفي البلاد العربية بوجه خاص : لأن نشوء الفكرة القومية في هذه البلاد تأخر كثيراً عن نشوئها في البلاد الأوروبية . ولا نغالي إذا قلنا : إن هذه الفكرة لا تزال حديثة العهد في هذه البلاد . إنها لا تزال في بدء نشوئها وفي الصفحات الأولى من تأثيرها الفعال . فلا يزال أمامها عمل طويل ، سيؤدي إلى انقلابات معنوية وسياسية هامة ، في جميع أنحاء العالم العربي وبين جميع الشعوب العربية .

وأما « التكتل الدولي » الذي يشار إليه في هذا المقام ، فإنه لم يكن مخالفاً لمبدأ « استقلال القوميات »، بل إنه جاء متمماً للمبدأ المذكور ، ومكملاً له : ذلك لأن الشعوب المنتسبة إلى أمة واحدة تستقل وتتحد ، وتكتسب كياناً سياسياً ، يحملها على تأليف « دولة قومية ». والدول القومية التي تتكون على هذا المنوال تسعى إلى التكتل وفق ما تقتضيه مصالحها الأساسية .

وأما التكتل الذي قد يسعى إلى السير في اتجاه مخالف لما يقتضيه مبدأ القوميات ، والذي قد يحاول أن يضم أجزاء الأمة الواحدة إلى كتل دولية مختلفة . .

فإنه يكون تكتلا اصطناعياً ، لا يمكن أن يدوم طويلا ، بل يكون معرّضاً للانحلال ، عاجلاً أو آجلاً .

وأما القول بأن « عصر القوميات قد انتهى » نظراً لانتهاء أعماله وآثاره في أوروبا ، فيشبه قول من يذهب إلى أن موسم الأمطار انتهى من العالم ، نظراً لانتهائه في بعض الأقطار من الكرة الأرضية ! أو قول من يظن أن موسم نضوج الأثمار قد انتهى ، نظراً لانتهاء نضوج الأثمار في بعض الأشجار التي يشاهدها ، متوهماً أن كل أنواع الأشجار تنضج في وقت واحد في جميع أقطار العالم !

ولذلك ، أكرر القول بأن « الفكرة القومية » لم تتمّ بعد مهمتها في هذه البلاد ، وإن كانت قد أتمتها في كثير من البلاد(٧) . ولا شك في أنها ستؤدي مهمتها في هذه البلاد أيضاً عاجلاً أو آجلاً .

---

(٧) انظر : ساطع الحصري ، محاضرات في نشوء الفكرة القومية (القاهرة: مطبعة الرسالة، ١٩٥١)، وفيه تفاصيل وافية عن نشوء الفكرة المذكورة في كل من ألمانيا وبلاد البلقان، وعند الاتراك وفي البلاد العربية.

القومية العربية (*)

من هو العربي ؟ ما هي الأمة العربية ؟ مـا هي الشعوب التي تـدخل في مفهـوم كلمة العرب .

إن الأجـوبة التي تعـطى على هـذه الأسئلة في مختلف بيئـات المتنـورين في هـذه البلاد ، تنم عن تضارب شديد من ناحية ، وغموض غريب من ناحية أخرى .

وقـد ظهرت آثـار هذا التضـارب والغموض إلى العيـان ، بوجـه خاص خـلال المساجلات التي جرت في هذه القاعة نفسها ، قبل نحو عشرة أيام .

فـالسؤال الذي وجهـه صديقنـا الأمير مصـطفى الشهابي إلى الحـاضرين ، أثـار ردوداً متنوعة جـداً ، وأظهر شـدة البلبلة التي تسود الأذهـان ، في هذه الأيـام ، حول تحديد مفهوم العرب والعروبة .

لأننا سمعنا من يقول : « إن العربي هو الذي يتكلم العربية » ومن يقول : « هو من يريد أن يكون عربياً »، ومن يقول : « هو من يعتز بـالعروبـة ». ورأينا من يقـول بأعلى صوته « أنا مصري بس ». ومن يسأل : « لماذا أكون عربيـا ؟ »، وسمعنا صـوت من ينقل الحديث إلى الديانة الإسلامية ، ومن يجر الكلام إلى ميادين الأممية العالميـة ، ورأينا من يردد قول القائلين إن المصالح « المادية هي التي تقرر كل شيء »، ومن يشير إلى « اختلافات البيئة والمناخ ».

لماذا ؟ لماذا يختلف المفكرون في هذه البلاد بوجه خاص ـ وفي سـائر أنحـاء العالم

(*) من محاضرة القيت في قاعة جمعية الوحدة العربية بالقاهرة ، في ١٩٥٠/١٢/٢ .

العربي بوجه عام ـ كل هذا الاختلاف ، في مثل هذه المسائل الأساسية التي تمس كيان الأمة وتتصل بصميم حياتها ؟

لا شك في أن لهذه الاختلافات أسباباً عديدة . ولكني أعتقد أن أهم هذه الأسباب ، وبتعبير أصح : المصدر الأصلي لجميع تلك الأسباب ، هو : تعدد الدول العربية ، وانقسام الأمة العربية بين هذه الدول المتعددة ، ذلك لأننا نشأنا على الاهتمام بالدول أكثر من التفكير في الأمم . فصار أمر « تعدد الدول العربية » يستوقف أنظارنا بشدة ، تحول دون انتباهنا إلى « الأمة العربية » التي وراء هذه الدول .

إني لاحظت ذلك عند الكثيرين من المتنورين ، لاحظت أن معظم هؤلاء لا يميز بين الدولة وبين الأمة تمييزاً واضحاً ، حتى إن بعضهم ينكر وجود فرق بينهما على الإطلاق .

ولذلك رأيت من الضروري أن أبدأ أبحاث القومية العربية ، بمناقشة هذه القضية .

- ١ -

أذكر بأني كنت قرأت قبل مدة وجيزة ، مقالة في إحدى المجلات المصرية . تطرق فيها كاتبها إلى معاني الدولة والأمة فقال : إن الأمة والدولة شيء واحد . فالدولة هي الأمة ، والأمة هي الدولة . ولا فرق بينهما أبداً .

إن هذا القول يصحّ إلى حد ما ، بالنسبة إلى بعض الدول وبعض الأمم ، ولكنه لا يصح أبداً بالنسبة إلى بعض الدول الأخرى والأمم الأخرى .

إنه يصح ـ إلى حد ما ـ بالنسبة إلى « الدول القومية » التي تتألف من أمة واحدة ، وتجمع شمل شعوب تلك الأمة بأجمعها ولكنه لا يصح أبداً ، بالنسبة إلى الدول التي قد تكون مؤلفة من أمم عديدة ، أو تكون قائمة على جزء من الأمة دون سائر أجزائها .

ولتوضيح قولي هذا ، اسمحوا لي أن أذكر لكم واقعة تاريخية مشهورة : تعرفون أن بولونيا كانت ، حتى أواسط القرن الثامن عشر ، دولة مستقلة ، وقوية الشكيمة ، ولكنها بعد ذلك أخذت تضعف وتتضعضع ، إلى أن انقرضت ، وزالت من عالم الوجود ، لأن جاراتها الثلاث تألبت عليها واستولت على أراضيها ، ثم تقاسمت تلك الأراضي فيما بينها . وأصبح قسم من أراضي بولونيا جزءاً من بروسيا ، وقسم آخر جزءاً من روسيا ، وقسم آخر جزءاً من النمسا كما أن سكان كل قسم من هذه

الأقسام ، أصبحوا من رعايا الدولة المستولية عليها .

بهذه الصورة ، اندرست الدولة البولونية ، وزالت من عالم الوجـود . ولكن هل اندرست معها الأمة البولونية أيضاً ؟ كلكم تعرفون أن : ظلت الأمة البولونية أمة حيـة واعية ، رغم حرمانها من دولة قومية ترعى شؤونهـا ، وتجمع شملها .

دخل البولونيون تحت حكم الـدول الثلاث التي ذكـرتها . . . ولكنهم لم ينـدمجوا بحكامهم الجدد، بل ظلوا محافظين على كيانهم القومي. إنهم لم يتركوا لغتهم الخاصة، ولم ينسوا تاريخهم الخاص، وظلوا يشعرون بأنهم ليسوا روساً، ولا بروسيين، ولا نمسويين بل إنهم يتميـزون عن هؤلاء جميعا . إنهم بقـوا متمسكين بقـوميتهم ، شـاعـرين بهـا ، وظلوا ينـزعون إلى التحـرر من ربقـة هؤلاء الحـاكمـين ، وإلى الاتحـاد مـع أبنـاء جلدتهم ، الآخـرين . وظلوا يعملون لأجل الاستقـلال والاتحـاد ، إلى أن نـالـوا بغيتهم هـذه ، وأعادوا بناء دولتهم المنقرضة ، وضمنوا لأنفسهم الاستقلال والاتحاد في وقت واحد .

ويـظهر من كـل ذلك : أن الأمـة والدولـة لم تكـونـا شيئـاً واحـداً بـالنسبـة إلى البولونيين ، في هذا القسم الهام من تاريخهم العتيـد ، إن الأمة البـولونيـة عاشت بعـد اندراس الدولة البولونية ، كما أنها أدركت في آخر الأمـر ، بعث الدولـة البولـونية بعـد موتها الأول . والبـولونيـون لم يكونـوا من الأمثلة الشاذة في هـذا السبيل ، بـل إن لهم أمثالا كثيرة ، في مختلف أدوار التاريخ .

فإن الأمة الألمانية مثلا ـ الأمة الألمـانية التي ظهـرت في هذا القـرن أشد تمـاسكاً وأقوى اتحاداً من جميع الأمم الأوروبية ـ كانت منقسمة إلى دول كثيرة، وكان عـدد هذه الدول أكثر من ثلاثمائة في أوائل القرن الماضي ، وقد شهد العالم بعد ذلك قيام دولـة ألمانيا المـوحدة ، كـما شهد انـدراس تلك الدولـة ، باحتـلال الحلفاء لجميـع الأراضي الألمانية . ونحن نشهد الآن ، تكوّن دولتين ألمانيتين تحت مراقبة الجيوش الاحتـلالية ، الغربية والشرقية .

فكيف يجوز لنا أن نقول ، والحالـة هذه : إن الـدولة والأمـة شيء واحد ؟ بـل يجب علينا أن نعلم بعكس ذلك ، أن الـدولة شيء ، والأمـة شيء آخر . وقـد تكون حدود البلاد التي تقطنها الأمة منطبقـة على حـدود الأراضي التي تحكمها الدولـة ، وقد تكـون مختلفة عنهـا . وقد تكـون الأمة « واحـدة »، على الـرغم من كـون الـدول التي تحكمهـا « متعددة ». وقـد تكون الأمـة موجـودة ، على الـرغم من عـدم وجـود دولـة تسوسها .

أحـد إخواننـا المصريـين ـ الذين اشتـركـوا في المنـاقشـات التي جـرت هنـا قبـل

أسبوعين ـ نظر إلى القضية بنظرات قانونية فقهية بحتة ، ولـذلك حـامت نظراتـه كلها حول الدولة ، ولم تتصل قط بالأمة . إنـه تكلم عن الجنسية ، وذكـر كلمة Nationalité الفرنسية وقال : يوجد جنسية ، ناسيوناليته ، مصرية ، ويوجد ناسيوناليته عراقية . . . ولكنه لا يوجد ناسيوناليته عربية .

ولكني أود أن ألفت الأنـظار إلى حقيقـة هـامـة في هـذا المضمـار . إن كلمـة « ناسيوناليته » في اللغة الفرنسية تدل عـلى معنيين مختلفـين : المعنى الفقهي الذي يـدل على انتساب الفرد إلى دولة من الدول . والمعنى الاجتماعي ، الذي يدل عـلى انتساب الفرد إلى أمة من الأمم ، ولو لم تكن تلك الأمة في حالة دولة .

إني أستشهـد على قـولي هذا ، بمعجم الاصـطلاحات الفلسفيـة الـذي نشـرتـه « جمعية الفلسفة الفرنسية ». راجعوا كلمة « ناسيوناليته » في المعجم المذكور ، تـروا أن البروفسور لالاندميّـز المعنيين بعضهما عن بعض تمييـزاً صريحـاً : ذكر المعنى الأول تحت حـرف « ألف »، وأورد أمثلة عديـدة على استعمـال الكلمة بهـذا المعنى ، وذكـر المعنى الثاني تحت حرف « ب »، وأورد أمثلة أخرى على استعمال الكلمة بهذا المعنى .

إذن نحن أمام كلمة تدل عن معنيين مختلفين ، لم ير الفرنسيون بأساً من التعبـير عن هذين المعنيين بكلمة واحدة .

وأمـا الألمـان ، فكـانـوا أعمق تفكيـراً وأصـدق تعبيـراً من الفـرنسيـين في هـذه القضية : إنهم اعتادوا أن يعبروا عن كل واحـد من هذين المعنيـين ، بكلمة خـاصة ، مختلفـة عن الأخرى اختـلافاً كليّـاً . إنهم يعبرون عن المعنى الفقهي الـذي ذكرتـه آنفاً بكلمة قريبة من الكلمة الفرنسية : notionolitat ولكنهم يعبـرون عن المعنى الثاني ـ عن المعنى الاجتماعي الذي ذكرته قبلا ـ بكلمة تختلف عنها اختلافاً أساسياً : Wolkstum .

ولا غرابة في اختلاف الفرنسيين والألمان في هذه التسمية : ينتسب الفرنسيون إلى دولة قومية واحدة ، منذ قرون عديدة ، ولذلك نجد كل فرد من أفراد الأمـة الفرنسيـة يتصف بالـ « ناسيوناليته الفرنسية » بكلا المعنيين اللذين ذكرتهما آنفاً ، فعدم التمييز بين المعنيـين خلال الحـديث لا يضر الفرنسي من الـوجهـة العمليـة . لهذا السبب لم يـر الفرنسـيون محذوراً ما من التعبير عن هذين المعنيين بكلمة واحدة ، على الرغم من تمييز مفكريهم وفلاسفتهم بين المعنيين تمييزاً صريحاً .

وأما الألمان ، فإنهم كانوا ـ إلى وقت قريب نسبيـاً ـ منقسمين إلى دول عـديدة ، ولذلك كان التمييز بين المعنيين ـ أي بين المعنى القانـوني والمعنى الاجتماعي ـ ضـرورياً بالنسبة إليهم ، ليس من الوجهة النظرية فحسب ، بـل من الوجهـة العملية أيضـاً .

ولذلك فقد وضعوا لكل واحد من المعنيين المذكورين كلمة خاصة به . ولا شك في أنهم بهذا العمل ، كانوا أشد مراعاة لمقتضيات التحليل الفلسفي والاجتماعي ، ولتطلبات التعبير العلمي الصحيح .

وأما نحن ، فلا أراني في حاجة إلى القول بأنه يترتب علينا أن نقتدي بالألمان في هذا المضمار ، ونستعمل كلمة خاصة للتعبير عن كل واحد من المعنيين المختلفين اللذين تدل عليهما كلمة ناسيوناليته الفرنسية . وبما أن المعنى الفقهي مثبت ومعين في القوانين الموجودة حاليا بكلمة « الجنسية » في مصر ، وكلمة « التابعية » أو « الرعوية » في سائر البلاد العربية . . . يجب علينا أن نصطلح على استعمال كلمة أخرى للتعبير عن المعنى الاجتماعي لكلمة « ناسيوناليته ».

وقد اعتدت أنا ـ واعتاد معي كثيرون من كتّاب العرب ومفكريهم ـ استعمال كلمة « القومية » بهذا المعنى .

فالبولوني الذي كان يسكن في المنطقة الروسية من بولونيا القديمة مثلاً ، كان روسياً من وجهة الجنسية أو التابعية القانونية ، ولكنه كان في الوقت نفسه بولونياً من وجهة القومية . إن التابعية أو الجنسية البولونية كانت قد زالت من عالم الوجود بانقراض الدولة البولونية . وأما القومية البولونية ، فقد استمرت على الرغم من زوال تلك الدولة ، وتلك الجنسية أو التابعية .

واليونانيون الذين كانوا يسكنون ولاية يانيا العثمانية مثلا قبل حرب البلقان ، كانوا تابعين إلى الدولة العثمانية ،ولكنهم كانوا في الوقت نفسه منتسبين إلى القومية اليونانية .

والعرب ـ من أهل الشام والعراق والحجاز ـ كانوا قبل الحرب العالمية الأولى من تبعة الدولة العثمانية ، ولكنهم كانوا في الوقت نفسه من القومية العربية .

إن التمييز بين المعنيين المختلفين بهذه الصورة ، بكلمتين مختلفتين ، يساعد مساعدة كبيرة على إزالة الغموض المسيطر على أذهان الكثيرين منا في هذه القضايا .

وعلى كل حال ، يجب علينا أن نعرف حق المعرفة أن الأمة شيء والدولة شيء آخر . والفرق بينهما قد يكون من الوجهة العملية ضئيلا ـ في بعض الأحوال ، ولكنه قد يكون كبيراً جداً في أحوال أخرى .

والعالم العربي ، الآن ، في حالة تجعل هذا الفرق هاماً وعظيما جداً . ولذا يجب علينا أن نتجنب الخلط بين الأمة والدولة ، خلال تفكيرنا بالأمور الاجتماعية والسياسية التي تتعلق بالبلاد العربية .

ولإظهار رأيي في هذا الموضوع بوضوح أكبر ، أود أن أتوسع قليلا في هذا البحث ، وألفت الأنظار إلى قطر عربي لا يزال يتمخض الآن عن تكوين سياسي جديد . أعني بذلك : القطر الليبي .

من المعلوم أن ليبيا كانت حتى سنة ١٩١١ ولاية عثمانية تعرف باسم « ولاية طرابلس الغرب » ثم أصبحت مستعمرة إيطالية عرفت باسم « تريبوليتانا Tripolitana » وهي الآن سائرة نحو الاستقلال، ولكنها معرضة إلى خطر التجزئة من الوجهة السياسية. ذلك لأن الحرب العالمية الثانية جعلت هذا القطر العربي ميدان صراع عنيف بين جيوش المحور وبين جيوش الحلفاء وخلقت فيه أوضاعاً جديدة .

أولا : احتلت جيوش فرنسا الحرة ، القسم الجنوبي الذي تقع فيه مدينة فزان ، ثم احتلت الجيوش البريطانية القسم الشمالي الشرقي الذي تقع فيه مدينة « بني غازي » والذي يعرف باسم برقة . وفي الأخير احتلت الجيوش البريطانية القسم الباقي من القطر ، وهو القسم الشمالي الغربي ، الذي تقع فيه مدينة طرابلس الغرب ، والذي يعرف باسم ليبيا .

وطمعت فرنسا في الاحتفاظ بمنطقة فزان التي كانت استولت عليها لضمها إلى مستعمراتها الافريقية . وفعلاً عهدت بإدارتها إلى حكامها العسكريين العاملين في جنوب الجزائر . كما طمعت انكلترا في إبقاء منطقة برقة تحت نفوذها الدائم ، ولذلك اتخذت التدابير اللازمة لإجلاء جميع الإيطاليين عنها ، كما أنها أخذت تعد العدة لجعلها إمارة عربية خاضعة لنفوذها .

وأما منطقة طرابلس الغرب التي استولت عليها الجيوش البريطانية في آخر الأمر ، فلم تر انكلترا لزوماً لتشميل نفوذها الدائم إليها ، ولم تقدم على إجلاء الإيطاليين المستعمرين عنها ، بل إنها أرادت أن تسترضي إيطاليا ، بإعادة سيطرتها على تلك المنطقة تحت ستار الوصاية .. وكما تعلمون ، اتفق بيفن مع اسفورزا ، على تقسيم القطر المذكور إلى ثلاث مناطق ، تكون الوصاية على واحدة منها لإيطاليا ، وعلى الثانية لفرنسا ، وعلى الثالثة لإنكلترا .

وقد حبذت فرنسا هذه الخطة كل التحبيذ : لأنها كانت ترى أن قيام دولة عربية متاخمة لتونس ، يزلزل دعائم حكمها في المغرب العربي ، ويشجع أهاليها على طلب الاستقلال وعلى العمل في سبيل الاستقلال . ولذلك رجحت فرنسا عودة الحكم الإيطالي إلى تلك المنطقة ، على قيام دولة عربية فيها .

ولهذه الأسباب تعرضت ليبيا إلى خطر التجزئة ، من جراء مطامع الدول الثلاث المذكورة .

ولكن . . . مشروع بيفن اسفورزا ، قوبل كما تعلمون ، بمعارضة شديدة في محافل هيئة الأمم المتحدة . بل إن إيطاليا نفسها ـ عندما تأكدت من أن الوصاية لن تعطى لها ـ صارت ترجح عدم تجزئة القطر الطرابلسي ، وأخذت تدعو الدول المحبة لها إلى العمل في هذا السبيل .

وفي الأخير قرر مجلس هيئة الأمم المتحدة ، عدم تجزئة ليبيا ، على أن تؤسس فيها دولة مستقلة ، قبل سنة ١٩٥٢ .

بذلك تخلصت ليبيا من الخطر الذي كان داهمها . ولكنها ، هل تخلصت من هذا الخطر نهائياً ؟ إني أشك في ذلك كثيراً ، لأن كل الأمور تدل دلالة واضحة على أن المطامع الاستعمارية لا تزال تعمل عملها هناك ، وأنها تتخذ كل الوسائل الممكنة لتحقيق بغيتها ، ولو عن طرق ملتوية .

ومن أبرز الأدلة على استمرار هذه الأطماع والأعمال : أن المجلس الاستشاري الذي ألفه مندوب هيئة الأمم هناك ، يستند إلى فكرة المناطق الثلاث ، إذ تمثّلت فيه كل منطقة بعدد متساوٍ من الأعضاء ، على الرغم من تفاوت عدد سكان هذه المناطق الثلاث تفاوتاً كبيراً جداً . إذ أن مجموع نفوس فزان لا يزيد على ٥٠,٠٠٠ في حين أن مجموع سكان برقة يقرب من ١٥٠,٠٠٠ ومجموع سكان ليبيا يزيد على ٧٥٠,٠٠٠ .

وخلاصة القول : كل شيء يدل على أنه لا يزال أمام ليبيا وأمام جامعة الدول العربية ، وأمام هيئة الأمم المتحدة . . . مهمة شاقة ، للقضاء على المطامع الاستعمارية التي تحوم حول ليبيا ، ولدفع خطر التجزئة الذي لا يزال يتهددها .

إني لم أتطرق إلى ذكر القضية الليبية بغية معالجتها من وجهة السياسة العملية ، ولكني تطرقت إليها لاتخاذ وسيلة للبحث في السياسة النظرية وفي الاجتماع السياسي .

أود أن نفرض الآن فرضاً ، أن مشروع بيفن اسفورزا بعث من مرقده ، ونفذ فعلاً ، وأن نتأمل ماذا كان ينتج عن تنفيذ ذلك المشروع ، بعد مدة من الزمن .

يعود الحكم الإيطالي والنفوذ الإيطالي إلى منطقة طرابلس الغرب ، التي تستأثر بتعبير ليبيا ، تحت ستار الوصاية ، فتستمر إيطاليا على طَلْينة البلاد : تنشر فيها لغتها وثقافتها ، وتستن لها قوانين وأنظمة متماشية مع قوانينها وأنظمتها وتدخل اقتصادياتها ضمن النظام الاقتصادي الإيطالي العام .

وفرنسا بدورها تنشر لغتها في منطقة فزان التي تحكمها تحت ستار الوصاية . وتضع لها قوانين وأنظمة خاصة ، مسايرة تلك التي وضعتها في تونس والجزائر . وتوجه اقتصادياتها الوجهة التي يقتضيها النظام الاقتصادي الفرنسي ، بطبيعة الحال .

وانكلترا من جهتها تسير على خطة خاصة بها ، مختلفة عن خطط صاحبتيها ، ومتمشية مع السياسة العامة التي تقررها للبلاد التي تدخل تحت نفوذها .

وهكذا ، يحدث شيء من التغاير والتخالف بين هذه المناطق الثلاث من حيث الأوضاع الإدارية والاقتصادية والثقافية . . . وهذا التخالف يزداد ويتقوى شيئاً فشيئاً ، بمرور الزمن ، وإذا ما نالت بعد مدة هذه المناطق الثلاث شيئاً من الحكم الذاتي ، وسارت في سبيل الاستقلال . . . تكونت عليها ثلاث دول عربية ، يختلف بعضها عن بعض من حيث الأوضاع السياسية والاتجاهات الاقتصادية .

أنا لا أود أن أتوسع في شرح النتائج التي تترتب على الفرض الآنف الذكر .

إنما أود أن أسأل هذا السؤال ، لأطلب منكم جواباً له ، على ضوء الاحتمالات التي سردتها آنفاً : ماذا كان يترتب على أهالي هذه المناطق الثلاث ، من الواجبات الوطنية ، لو كانت الدول المتحالفة أقرت مشروع التجزئة والوصاية ، وعهدت إلى كل من بريطانيا وإيطاليا . . . السير بالمنطقة التي وضعت تحت وصايتها نحو الحكم الذاتي والاستقلال بصورة تدريجية . . وتركتها تعمل بالأساليب التي برعت فيها في الماضي ؟

هل كان يترتب على الأهلين أن يخضعوا للأمر الواقع ؟ ثم يأخذوا على عاتقهم مهمة الدفاع عن هذه الأوضاع التي أوجدتها مطامع الدول المستعمرة ؟ هل كان يجوز لسكان طرابلس الغرب مثلاً ، أن يقولوا : نحن ليبيون ، نحمل الجنسية الليبية ، ونتمتع برعوية الدولة الليبية ، فما لنا ولأهالي تلك البلاد التي تمتد وراء حدود ليبيا ؟ ما لنا نحن ولهؤلاء البرقاويين ؟ وهل كان يجوز لسكان بنغازي كذلك أن يقولوا : نحن برقاويون ، نحمل الجنسية البرقاوية ، ونتمتع برعوية الدولة البرقاوية ، فما لنا ولهؤلاء الذين يقطنون خارج حدودنا ؟ ما لنا نحن ولهؤلاء الليبيين ؟

إني أعتقد اعتقاداً جازماً أن جواب جميع الحاضرين هنا ، سيكون : « كلا ! . بل كان يترتب على هؤلاء جميعاً أن يبقوا محتجين ومعارضين لهذه الأوضاع التي فرضت عليهم فرضاً . . . كان يجب على جميع هؤلاء ـ ليبيين ، وبرقاويين ، وفزانيين ـ أن يظلوا مطالبين بالاتحاد ، وعاملين للاتحاد . . . »

إني لا أشك في أنه لا يوجد هنا من يتردد في الاشتراك في هذا الحكم . لأن كل ما قرأته من مقالات في الجرائد ، وكل ما سمعته من أحاديث في المجالس ، يدل دلالة قاطعة على أن جميع أهالي البلاد العربية ـ وخاصة جميع أهل مصر ـ يقولون بوحدة القطر الطرابلسي ، ويستهجنون فكرة تقسيم هذا القطر إلى دويلات ، ويسلمون بوجوب العمل على منع التجزئة وضمان الاتحاد في هذا القطر العربي الذي نكب بأفظع ألوان الاحتلال والاستعمار .

ـ ٣ ـ

بعد الوصول إلى هذه النتيجة المنطقية عن أحوال القطر الطرابلسي التي نشاهدها في الحالة الحاضرة . . . اسمحوا لي أن أقول : إن أوضاع البلاد العربية التي انفصلت عن الدولة العثمانية قبل نحو ثلث قرن ، كانت في ذلك التاريخ ، مماثلة كل المماثلة لأوضاع ليبيا الآن .

فإن القضية القائمة عندئذ ، كانت القضية العربية بوجه عام ، لا القضية السورية ، أو العراقية ، أو الأردنية ، أو الحجازية بوجه خاص . قلّبوا صحائف تاريخ القضية العربية ، تجدوا أن النادي الذي تأسس في الآستانة ـ بعد إعلان الدستور ـ لجمع شمل العرب ، كان يحمل اسم (النادي العربي) .

ورئيس النادي المذكور الشهيد عبد الكريم الخليل ، عندما فاوض رجال الحكم في عاصمة السلطنة ، بعد حرب البلقان وبعد مؤتمر باريس ، فاوضهم كممثل للشبيبة العربية ، لا كممثل للشعب السوري أو اللبناني أو العراقي . اقرأوا الاتفاقية التي انتهت إليها المفاوضات المذكورة ، تجدوا في عنوانها إشارة صريحة إلى أنها عقدت بين ممثل الشبيبة العربية وبين ممثل الحزب الحاكم في الدولة العثمانية . استعرضوا موادها الاثنتي عشرة ، لا تجدوا فيها أي ذكر لسوريا أو العراق أو لبنان ، بل تجدوا فيها على الدوام أحكاماً تتعلق بالعرب وبحقوق العرب وباللغة العربية بوجه عام .

والثورة التي قامت من الحجاز ، لم تكن ثورة حجازية ، بل كانت ثورة عربية بكل معنى الكلمة : اشترك فيها عدد كبير من شبان العرب المدنيين والعسكريين من مختلف البلاد العربية .

اقرأوا المكاتبات التي جرت بين الملك حسين وبين السر ماكماهون ، تجدوا أنها كانت خالية من أسماء سوريا والعراق ولبنان ، إنكم تجدون في هذه المكاتبات ذكراً عابراً لبعض المدن ، ولكنكم لا تجدون فيها أي ذكر لهذه الأسماء التي أصبح كل منها فيما بعد علماً لدولة من الدول العربية التي تعرفونها الآن .

وجيش الثورة الذي حرر سوريا الداخلية ، وبدأ يحكمها في بادىء الأمر حكماً عسكرياً ـ مراعاة للقواعد الدولية المقررة في مثل هذه الأحوال ـ كان هو أيضاً جيشاً عربياً .

كما أن مجلس المديرين الذي تألف بعد مدة لوضع الأساس لحكومة مدنية كان مجلساً عربياً ، يضم رجالاً من مختلف الأقطار العربية : فإن رئيس المجلس المذكور كان حجازياً ، ونائب رئيسه كان سورياً ، وكان مدير الشؤون العسكرية فيه عراقياً ، ومدير الأمور العدلية لبنانياً ومدير الأمور المالية فلسطينياً .

إني أصفهم الآن بهذه الصفات ، بناء على الأوضاع التي حدثت ، والاصطلاحات التي تقررت فيما بعد . وأما حينذاك فإني أؤكد لكم بأن هذه الأسماء وهذه الصفات كانت بعيدة عن الأذهان . وأنا شخصياً ،أؤكد لكم كل التأكيد ، بأنني ما كنت أعرف لهؤلاء الزملاء ، صفة غير صفة العروبة بوجه عام .

نعم ، إن مدير الأمور العسكرية كان عراقياً ، وهو ياسين الهاشمي ، الذي صار فيما بعد زعيما كبيراً ، ولعب دوراً هاماً ، في تاريخ سياسة العراق .

ومدير الأمور العدلية كان لبنانياً ، وهو إسكندر عمون ، والد فؤاد عمون الذي هو الآن وكيل وزارة الخارجية في لبنان والذي يحضر المؤتمرات الدولية واجتماعات جامعة الدول العربية موفداً من الجمهورية اللبنانية .

وأما مدير الأمور المالية ، فكان السيد أحمد حلمي ، الذي عرفتموه في السنين الأخيرة ، كرئيس لحكومة عموم فلسطين. ولأجل أن أعطيكم فكرة أتم من ذلك ، عن الأوضاع التي كانت قائمة عندئذ ، أود أن أذكر لكم بعض حقائق أخرى : عندما أعلن استقلال سوريا ، وتألفت وزارتها الأولى ، كان قد تولى وزارة الداخلية فيها ، السيد رضا الصلح ، وهو والد السيد رياض الصلح ، الذي يقوم بأعباء رئاسة الوزارة في الجمهورية اللبنانية ، منذ سنوات عديدة .

ـ ٤ ـ

ترون من كل ذلك ، أنني لم أكن مغالياً أبداً ، عندما قلت : إن أوضاع البلاد العربية التي انفصلت عن الدولة العثمانية في أعقاب الحرب العالمية الأولى ـ قبل ثلث قرن ـ كانت مماثلة لأوضاع ليبيا الآن ، مماثلة كبيرة .

لماذا انقسمت البلاد العربية عندئذ ، وتجزأت إلى دول عديدة ؟ ألوجود خلاف بين الأهالي من جهة المصالح أو النزعات ؟ كلا ، بل إنها انقسمت إلى دول عديدة ،

١٧ ـ ٢٦٨١

بسبب اتفاق الدول الطامعة فيها . إنها لم تقسم مراعاة لمصالح الأهلين ، إنما انقسمت تنفيذاً لرغائب المحتلين الظالمين :

كانت فرنسا تسعى منذ قرون عديدة لبسط نفوذها ، وحكمها على سوريا . وكانت إنكلترا ترى من مصلحتها أن تدخل البصرة وبغداد تحت حكمها ، لإتمام سيطرتها على جميع الأبواب والطرق الموصلة إلى الهند . فما كادت الحرب العظمى تبدأ ، حتى شرع رجال الدول المتحالفة يقومون بمفاوضات سياسية ، لتقرير كيفية اقتسام ميراث الدولة العثمانية بينهم بعد القضاء عليها :

ركزت روسيا عندئذ مطالبها حول المضايق من جهة ، وحول شرق الأناضول من جهة أخرى ، وتركت البلاد العربية إلى فرنسا وانكلترا ، تقتسمها كما تشاء ، على أن تكون « مدينة القدس تابعة إلى إدارة دولية ، لما لها من قدسية وحرمة لدى جميع المسيحيين ».

واتفقت فرنسا وإنكلترا بعد مفاوضات طويلة ، أولا : على ترك الحجاز وسائر أقسام الجزيرة العربية خارجاً عن مشروع الاقتسام ؛ وثانياً: على تقسيم سائر الولايات العربية إلى أربع مناطق : تترك إحداها لفرنسا تتصرف بها كما تشاء ، وإحداها لإنكلترا ، كذلك تتصرف بها كما تَشاء ، وتُنشأ في إحداها إمارة أو إمارات عربية تكون تحت نفوذ بريطانيا ، كما تنشأ في المنطقة الرابعة إمارة أو إمارات عربية تكون تحت نفوذ فرنسا .

عندما عقدت هذه الاتفاقية ـ التي عرفت فيما بعد باسم اتفاقية سايكس ـ بيكو ، بالنسبة إلى اسمي المندوبين اللذين تفاوضا في شأنها ـ كانت إنكلترا قد أتمت احتلال جنوب العراق ، ثم أخذت تزحف نحو الشمال . وواصلت الزحف إلى أن احتلت ولاية الموصل أيضاً .

هذا من جهة . ومن جهة أخرى كانت الجيوش البريطانية قد تقدمت من جهة العريش واحتلت فلسطين . وفي الأخير تقدمت جيوش الثورة العربية من الحجاز إلى بر الشام ، واحتلت دمشق ثم واصلت الزحف إلى أن احتلت حلب أيضاً .

وبعد الهدنة سمح القائد العام الجنرال أللنبي للجيوش الفرنسية باحتلال المنطقة الساحلية من سوريا . وانقسمت بذلك الولايات العربية الممتدة بين سواحل البحر المتوسط وبين سفوح جبال إيران ، إلى أربع مناطق عسكرية ، إحداها في العراق ، وثلاث منها في سوريا ولبنان وفلسطين .

وبعد مدة هاجم الفرنسيون سوريا الداخلية ، واستولوا عليها ، وأخذوا يدبرون

شؤونها ، حسب ما تقتضيه « مصالحهم الحديثة وتقاليدهم القديمة » .

ترون من كل ذلك ، بكل وضوح وجلاء : أن السبب الأصلي في انقسام الولايات العربية المنفصلة عن الدولة العثمانية ، يعود إلى هذه الاتفاقات السياسية والحركات العسكرية .

إن هذه الحقيقة تظهر لنا بوضوح أكبر ، عندما نبحث عن أسباب تكوين المملكة الأردنية .

إن أراضي المملكة المذكورة ، كانت في العهد العثماني متصرفية تابعة لولاية سوريا ، أي الشام . وظلت متصرفية في عهد الحكومة العربية السورية الأولى أيضاً .

ولكن . . . فرنسا وإنكلترا ، كانتا قد اتفقتا على تحديد مناطق نفوذهما بخط العرض الذي يمر من جنوب جبل الدروز وحوران ، ولذلك عندما استولت فرنسا على أراضي الدولة السورية لم تحتل البلاد الكائنة جنوب الخط المذكور ، وتركت تقرير مصير هذا القسم من سوريا إلى إنكلترا ، مراعاة لأحكام اتفاقاتها السابقة . وأما إنكلترا ، فلم تشأ أن تحتل هذه المنطقة احتلالاً مباشراً ، كما أنها لم تر من الحكمة إلحاقها بفلسطين أيضاً ، لأنها كانت مرتبطة في فلسطين بوعد بلفور المشؤوم ، ولم تر لزوماً لتشميل نطاق الوعد المذكور إلى هذه المنطقة الداخلية . ولهذه الأسباب العديدة ظلت منطقة « شرق الأردن » منفصلة عن سوريا وعن فلسطين في وقت واحد . فصارت إمارة خاضعة لانتداب إنكلترا ، ثم تحولت إلى مملكة .

وترون من ذلك بداهة أن أسباب انفصال الأردن عن سائر البلاد العربية ، إنما تعود إلى الاتفاقات المعقودة بين فرنسا وإنكلترا من ناحية ، وإلى الخطط السياسية التي سارت عليها إنكلترا في البلاد العربية من ناحية أخرى . فلا تمتّ بأية صلة كانت إلى منازع الأهلين ومصالح البلاد .

ـ ٥ـ

والحدود الفاصلة بين هذه الدول العديدة ، كيف تقررت ؟ عندما نستقصي الوقائع والحقائق ، نجد أن ذلك أيضاً يعود إلى مساومات الدول الأجنبية واتفاقاتها : فإن الموصل مثلا ، كانت داخلة في المنطقة الفرنسية ، بموجب اتفاقية سايكس ـ بيكو . ولكن إنكلترا ، بعد أن استولت عليها بجيوشها ، لم تشأ أن تتركها لفرنسا . فأخذت تطالب حليفتها بتعديل الاتفاقية المذكورة ، بحجة تبدل الأوضاع العامة بعد خروج روسيا من صفوف الدول المتحالفة . والمساومات التي جرت بين الطرفين انتهت بتنازل

فرنسا عن المطالبة بالموصل مقابل عدول إنكلترا عن طلب إنشاء دولة مستقلة في سوريا الداخلية ، وموافقتها على إعطاء حصة لفرنسا من نفط الموصل : فلو لم تجر تلك المساومات ، فتؤدي إلى تعديل اتفاقية سايكس ـ بيكو ، لدخلت الموصل تحت نفوذ فرنسا بصورة فعلية ، ولأصبحت جزءاً من سوريا الحالية .

وبعكس ذلك ، فإن دير الزور ـ التي هي الآن محافظة تابعة للجمهورية السورية ـ كانت صارت في بادىء الأمر تابعة للعراق وكان قد احتلها الجيش البريطاني . وأنشأ فيها إدارة عسكرية يرأسها حاكم بريطاني يتلقى أوامره من بغداد ، ولكن بعد تقدم جيش الثورة إلى شمال سوريا ، وبدء الحكم العربي هناك ، ثارت العشائر القاطنة في دير الزور على الإنكليز ، وحاصرت القوة المرابطة فيها . ولم تر الإدارة البريطانية أن تجرد حملة عسكرية على العشائر الثائرة لفك الحصار عن حاميتها المحصورة ، فتركت المنطقة لجيوش الثورة العربية على أن تتخذ التدابير اللازمة لتخليص الحامية من الحصار ، وإيصال الإنكليز الموجودين في دير الزور إلى بغداد .

وبهذه الصورة انتقلت دير الزور من العراق إلى سوريا ، وإلا لرأيناها اليوم في عداد متصرفيات العراق . لا في عداد محافظات سوريا .

أعتقد أن الحقائق والوقائع التي ذكرتها آنفاً . لا تترك مجالاً للشك في أن انقسام الولايات العربية إلى دول عديدة ، إنما حدث من جرّاء مساومات الدول الأجنبية ومطامعها ، لا من جراء نزعات أهالي البلاد ومصالحهم . كما أن تخوم الدول المذكورة تقررت بناء على رغبات الدول الأجنبية واتفاقاتها . لا بناء على ضرورات الأوضاع الطبيعية أو بناء على مقتضيات المصالح المحلية . كما أن الوقائع المذكورة تؤيد تأييداً قاطعاً ما قلته آنفاً ، من أن أوضاع الولايات العربية ، قبل ثلث قرن ، كانت مماثلة تمام المماثلة لأوضاع ليبيا الآن .

أفلا يحق لي أن أقول إذن : يجب علينا أن ننظر إلى أمور هذه الدول العربية بنفس المنظار الذي نظرنا به إلى قضايا المناطق الليبية ؟

أفلا يحق لي أن أتساءل : كيف يجوز لأهالي هذه الدول العربية، أن ينسوا الماضي القريب والذي لم ينقطع جيل شهوده وعماله بعد ـ وأن يتمسكوا بأهداب هذه التقسيمات التي فرضت عليهم فرضاً ، من قبل الدول التي احتلت بلادهم ؟

كيف يجوز لنا أن نعتبر مثلا أهل سوريا أمة قائمة بذاتها ، مختلفة عن أهل العراق ، وأهل لبنان ؟

كلا ، أيها السادة ! إن كل ما سردته وشرحته آنفاً ، يدل دلالة قاطعة ، على أن

الفروق التي تظهر لنا الآن بين أهالي هذه الدول العديدة إنما هي فروق عارضة سطحية ، لا تبرر قط اعتبارهم متنسبين إلى أمم مختلفة . . . لمجرد انتسابهم إلى دول مختلفة ، تكونت كلها من جراء المناورات والمساومات التي قامت بها الدول الأجنبية .

فيجب علينا أن لا نتردد في القول بأن السوريين والعراقيين واللبنانيين والأردنيين والحجازيين واليمانيين . . . كلهم ينتسبون إلى أمة واحدة ، هي : الأمة العربية .

وإذا جاز لنا أن نعتبر كلا منهم شعباً مختلفاً عن غيره بعض الاختلاف ـ من جراء الأوضاع التي حدثت بعد الحرب العالمية الأولى ـ وجب علينا أن نسلم في الوقت نفسه ، بأن جميع هذه الشعوب ، إنما هي من فروع الأمة العربية .

- ٦ -

إني تكلمت إلى الآن ، عن البلاد العربية التي كانت قد ظلت تحت الحكم العثماني المباشر حتى الحرب العالمية الأولى . . ولم أتطرق إلى ذكر أحوال مصر أبداً .

وأنا لا أشك في أن غير واحد منكم قال في نفسه ـ خلال سماع حديثي هذا ـ أن كل ذلك ، إن صح بالنسبة إلى سائر البلاد العربية ، فلا يصح بالنسبة إلى مصر .

ولذلك ، أرى الآن ، أن انقل الكلام إلى مصر نفسها ، وأستعرض علاقاتها بهذه القضايا ، لإتمام البحث من هذه الوجهة أيضاً :

من المعلوم أن شؤون مصر السياسية ، سارت خلال الفترة الزمنية التي تكلمت عنها آنفاً ـ سيراً خاصاً ، يختلف عن سير شؤون البلاد العربية الأخرى اختلافاً بيناً . وذلك لأن مصر كانت قد انفصلت عن السلطنة العثمانية انفصالا فعلياً ، قبل انفصال سائر البلاد العربية عنها ، بمدة تناهز ثلاثة أرباع القرن . ومنيت مصر بعد ذلك بمشاكل ورزايا خطيرة ، جعلتها تنكمش على نفسها من الوجهتين المادية والمعنوية ، فلا تعود تهتم بما يجري خارج حدودها ، في البلاد العربية المتاخمة لها . ولهذا السبب ، بقيت مصر خارجة عن نطاق الحركات القومية العربية ، التي تخمرت وتبلورت خلال العقدين الأولين من القرن الحالي .

هذا ، ومما يجب أن لا يغرب عن البال ، أن المساومات والمناورات السياسية التي جرت بين الدول الأوروبية المتحالفة خلال الحرب العالمية الأولى ، لم تشمل مصر . لأن المساومات المتعلقة بها كانت قد انتهت قبل نشوب الحرب المذكورة بعشر سنوات ،

وذلك عندما كانت اتفقت الدول المذكورة على كيفية اقتسام الحكم والنفوذ في أفريقيا الشمالية .

ولهذه الأسباب كلها ، اتجهت مقدرات مصر السياسية ، خلال الحرب العالمية المذكورة ، وخلال السنين الخمس التي أعقبتها ، اتجاهاً يختلف عن اتجاه المقدرات السياسية التي سادت سائر البلاد العربية .

ولا نغالي إذا قلنا : إن الظروف السياسية الداخلية والخارجية التي شغلت مصر منذ أواخر القرن الماضي ، أقامت حولها سداً معنوياً ، يحول دون اتصالها بسائر البلاد العربية ، كما يخفي عن أنظار اهتمامها كل ما يجري ويحدث في تلك البلاد . وبتعبير آخر ، أن هذا السد المعنوي أدى بمصر إلى الانعزال عن سائر أقسام العالم العربي ، انعزالاً يكاد يكون تاما .

وهذا الانعزال المعنوي ، وصل إلى حده الأقصى خلال العقدين الأولين من القرن الحالي . ولم يأخذ في السير نحو التضاؤل والتلاشي ، إلا خلال الربع الثاني من هذا القرن .

ومما تجب ملاحظته في هذا المضمار ، أن معظم رجال الفكر والقلم المعروفين في مصر الآن ، كانوا قد نشأوا في عهد هذا الانعزال ، وصاروا يتوهمون الآن أن مصر كانت منعزلة عن سائر البلاد العربية ، ومنكمشة وراء حدودها الحالية من قديم الزمان .

إنني لاحظت مع الأسف، آثار هذا الوهم الخاطيء عند عدد غير قليل من إخواننا المصريين .

في حين أن الخروج عن نطاق هذا الماضي القريب ، والرجوع قليلا إلى الوراء في فضاء الزمان ، يكفي للبرهنة على أن هذا الظن يخالف الحقائق الراهنة مخالفة كلية .

فلنفكر أولاً : متى وكيف تقررت حدود مصر الحالية ؟

إننا إذا رجعنا إلى عهد محمد علي الكبير ، تذكرنا على الفور ، أن حكمه كان قد شمل سوريا ولبنان وفلسطين والحجاز ، وأن هذا الحكم لم يتقلص وراء حدود مصر الحالية ، إلا من جراء تدخلات الدول الأوروبية ومناوراتها السياسية ، وتهديداتها العسكرية . لأن إنكلترا عارضت سياسة محمد علي معارضة شديدة ، واستطاعت أن تؤلب عليه عدة دول أوروبية . ولجأت إلى جميع وسائل التهديد والإكراه ، حتى إنها لم

تتردد في استعمال القوة بصورة فعلية ، حتى اضطرت محمد علي إلى الانسحاب وراء حدود مصر الحالية .

ولولا هذه التدخلات البريطانية الأوروبية ، لكانت مصر وسوريا « دولة واحدة » منذ عهد محمد علي ، ولاعتبر السوريون والمصريون من جنسية واحدة ، منذ مدة تناهز القرن وربع القرن .

قد يقال إن هذا فرض وتخمين ، ولا يجوز بناء الأحكام على أمثال هذه الفرضيات والتخمينات .

ولكني أستطيع أن أذكر سلسلة طويلة من الحقائق الثابتة ، التي تؤيد قولي هذا ، دون أن ألجأ إلى شيء من الفرض والتخمين .

لنرجع قليلاً إلى الماضي الأبعد ، لنبحث : أين كانت حدود مصر ، في عهد المماليك ؟

كلكم تعلمون أنها كانت تشمل عندئذ سوريا ولبنان ، وفلسطين والحجاز . . . وفعلاً ، لا فرضاً . لا تنسوا أن التحام جيوش المماليك بجيوش السلطان سليم العثماني ، لم يبدأ بالقرب من حدود مصر الحالية ، إنما بدأ في سهول سوريا الشمالية . وقانصوه الغوري المشهور ، لم يستشهد في معركة وقعت في داخل حدود مصر الحالية . بل إنما استشهد خلال معركة وقعت في مرج دابق ، وهو سهل يقع بالقرب من مدينة حلب ، البعيدة عن حدود مصر الحالية بعداً كبيراً .

إذن فإن التاريخ يشهد شهادة قاطعة على أن مصر وسوريا ولبنان وفلسطين والحجاز ، كانت كلها دولة واحدة ، طوال عهد المماليك الذي استمر مدة تزيد على قرن ونصف قرن .

هذا ، وإذا رجعنا إلى ما قبل ذلك ، واستعرضنا أحوال الدولة الأيوبية . . . وجدنا أن مصر لم تكن منكمشة وراء حدودها الحالية في ذلك العهد أيضاً : فإن تاريخ مصر وتاريخ سوريا، اختلطا وسارا في مجرى واحد طوال عهد الدولة الأيوبية . وأما قبل ذلك ، فهل كان التاريخان المذكوران منفصلين بعضهما عن بعض ؟ كلا ، فإن حدود الدولة الفاطمية ، كانت تمتد من بر الشام حتى سواحل المحيط الأطلسي ، وكانت تشمل سوريا والحجاز من جهة ، وتونس والمغرب الأقصى من جهة أخرى .

ويجب علينا أن لا ننسى أن الأيوبيين أتوا من بلاد الشام ، والفاطميين أتوا من بلاد المغرب .

١٧ - ٢٦٨٧

وأما قبل الفاطميين ، في عهود الأمويين والعباسيين فلا شك في أنكم كلكم تعلمون أن الأمر كان أبرز وأوضح من كل ما سبق : فإن مصر كانت في تلك العهود ، من أجزاء إمبراطورية عربية واسعة الأرجاء ، تمتد حدودها من قلب قارة آسيا ، حتى أقصى بلاد المغرب في قارة أفريقيا .

قد تقولون إن مصر استقلت عن الدولة العباسية في عهد الطولونيين أولا ، وفي عهد الإخشيديين ثانياً ، ولكني أقول : إن حدود مصر لم تقف في أواسط صحراء سينا حتى في العهدين المذكورين . بل إنها كانت تمتد عندئذ أيضاً إلى ما وراء تلك الصحراء ، وكانت تشمل سوريا الجنوبية بأجمعها .

ويظهر لكم من هذا الاستعراض السريع أن تاريخ مصر ، كان يسير في مجرى مشترك مع تواريخ سائر الأقطار العربية ، منذ مدة تزيد على ألف ومائتين من السنين ، ولم تنكمش مصر وراء حدودها الحالية إلا منذ قرن واحد تقريباً .

ولذلك كله ، نستطيع أن نقول ، إن أوضاع مصر في هذا المضمار ، لا تختلف عن أوضاع سائر البلاد العربية اختلافاً جوهرياً . . . فلا مجال للشك في أن مصر من البلاد العربية . . . ما دامت تشترك مع جميع تلك البلاد ، في اللغة ، وفي الثقافة ، وفي هذا التاريخ الطويل . . . فضلاً عن اشتراكها في المصائب والمخاطر . . . وفضلاً عن اتصالها اتصالاً جغرافياً مباشراً ، يجعلها في موضع القلب من هذا العالم العربي الفسيح . . . إن الشعب المصري ، شعب عربي ، مثل الشعب العراقي والشعب السوري ، والشعب الحجازي ، والشعب التونسي .

ـ ٧ ـ

أظن أن الحقائق التي استعرضتها وشرحتها آنفاً ، تكفي لإعطاء الجواب الصحيح عن الأسئلة التي ذكرتها في مستهل هذا الحديث :

إن كل الشعوب التي تتكلم العربية ، كل الشعوب الناطقة بالضاد ، حسب التعبير المشهور ، هي عربية . . . وكل فرد ينتسب إلى أحد هذه الشعوب ، هو عربي .

وقد يسألني البعض : أنت تقول إن كل فرد ينتسب إلى أحد هذه الشعوب هو عربي . ولكن ، إذا لم يرد هو أن يكون عربياً ؟ إذا لم يعترف هو بأنه عربي يعتز بالعروبة ، بل أنِفَ منها ؟ كيف نستطيع أن نعتبره عربياً في هذه الأحوال ؟ ألم يكن من الأوفق أن نقول : العربي ، هو من يريد أن يكون عربياً ؟ أو على الأقل ، أن نجعل هذه الإرادة شرطاً من شروط العروبة ؟

وأما أنا ، فقبل الإجابة عن هـذه الأسئلة ، أود أن أنقل الحـديث ، من بحث القومية العربية العامة إلى بحث الجنسية المصرية الخاصة ، وأتساءل : هـل أننا عنـدما نحاول تعريف الجنسيـة المصريـة مثلا نشتـرط مثل هـذه الشروط ، ونسـأل مثل هـذه الأسئلة ؟ وهل يخطر على بال أحد منا أن يقـول : إن الإنسان لا يعتبـر مصرياً إلا إذا أراد هو أن يكون مصرياً ، أو إذا اعترف بمصريته ، أو إذا اعتز هو بالجنسية المصرية ؟

كلكم تعلمـون أن ابن المصري يعتبـر مصريـاً ، شاء هـو أو لم يشأ ، اعـتز هـو بالمصرية أو لم يعتز . إنه مصري بحكم العرف والقانون . وأما إذا لم يعرف هو ذلك ، أو لم يعترف بذلك . . . فذلك يكون إما لأنه جـاهل ، يحتـاج إلى التعليم ، وإما لأنـه غافل يحتاج إلى الإيقاظ ، وإما لأنه خائن يستحق العقاب .

وكـذلك الأمـر في القوميـة العربيـة : إن كـل شعب يتكلم العـربيـة هـو شعب عربي . وكل من ينتسب إلى شعب من هذه الشعوب العربية ، هو عربي . . . وأما إذا لم يعـرف هو ذلـك . . . ولم يعتز بـالعروبـة . . . فعلينـا أن نبحث عن الأسبـاب التي تحمله على الوقوف هذا الموقف .

فقد يكون ذلك ناتجاً عن الجهل ، فعلينا أن نعلمه الحقيقـة . وقد يكـون ناشئـاً عن الغفلة والانخداع ، فعلينا أن نوقظه ونهديه سواء السبيـل . وقد يكـون ناتجـاً عن فرط الأنانية ، فيجب علينا أن نعمل للحدّ من أنانيته ، ومهما يكن الأمر ، فلا يجوز لنا أن نقول : « إنه ليس بعربي ، ما دام لا يريد أن يكـون عربيـاً ، أو ما دام لا يعتـرف بعروبته ، أو ما دام يأنف من العروبة » . . . إنه عربي شاء هو أو لم يشأ ، اعترف هـو أو لم يعترف بذلـك في الحالـة الحاضـرة . إنه عـربي . . جاهـل أو غافـل أو عاق ، أو خائن . . . ولكنه عربي على كل حال : عربي فاقد الوعي والشعور . . . وربما كـان في الوقت نفسه فاقد الضمير .

أعتقد أن هذه الملاحظات واضحة وهي كافية لإزالة الشكوك من الأذهان .

ومع هذا ، أنـا لا أجهل أن البعض قـد لا يتخلص من الشك في هـذا الأمر ، بسهـولة ، وذاك لأن نـظرية « الإرادة والمشيئـة » في القوميـة ، هي من النظريـات التي أشـاعها الكتـاب الفرنسيـون حول معنى « الأمـة » . وقد اشتهـرت هذه بـوجه خـاص بالخطبة التي نشـرها أرنست رينـان ، تحت عنوان : « مـا هي الأمة ؟ » . وأنـا أعرف أن الآراء المسرودة في الخطبة المذكورة قد شاعت في كثير من المحافل العربية ، ولا سيما في سوريا ولبنان ، بسبب شيوع الكتابات الفرنسية والآراء الفرنسية .

ولـذلـك أرى من الضـروري أن أتـوسـع في بحث هـذه النـظريـة بشيء من

التعمق ، لإظهار الحقيقة في هذه القضية الهامة ، ولإزالة جميع الشكوك من الأذهان .

لقد انتشرت فكرة القوميات في أوروبا ، وصارت تؤثر في سير السياسة الدولية تأثيراً فعالاً ، منذ أوائل القرن الماضي ، إلا أن الكتّاب والعلماء اختلفوا كثيراً في تحديد مفهوم القومية في أواسط القرن المذكور . وهذا الاختلاف نشأ بوجه خاص بين الفرنسيين وبين الألمان ، وذلك من جراء اختلاف مصالحهم إزاء قضايا القوميات .

كان الألمان يقولون ، منذ أوائل القرن التاسع عشر ، إن أساس القومية ومعيارها الصحيح هو اللغة . فكل المتكلمين بالألمانية ، هم ألمان ، مهما كانت الدولة أو الدويلة التي ينتسبون إليها . لأن الألمان كانوا عندئذ منقسمين إلى دول ودويلات كثيرة ، وكانوا ينزعون إلى الاتحاد لتكوين دولة واحدة .

وأما الفرنسيون فكانوا في أوضاع تختلف عن أوضاع الألمان مخالفة تامة : لأن فرنسا كانت أتمت وحدتها السياسية منذ قرون عديدة ، وكانت استولت على بعض البلاد التي لا يتكلم أهلوها باللغة الفرنسية . وفضلاً عن ذلك كله ، كانت تطمح منذ أجيال عديدة إلى توسيع أراضيها في الشمال ، بغية الوصول إلى حدود طبيعية . وهذه الحدود الطبيعية كانت ، في نظر رجال فرنسا السياسيين والعسكريين ، هي نهر الراين . ومن المعلوم أن الشعوب القاطنة والدول والدويلات القائمة هناك ، كانت كلها ألمانية اللغة .

ولذلك ، فإن التسليم بالنظرية الألمانية كان من شأنه أن يحول دون تحقيق هذه الأطماع العريقة . وفضلا عن ذلك ، كان يعرض بعض الأيالات الفرنسية إلى خطر الانفصال ، فكان من مصلحة الفرنسيين أن يعارضوا هذه النظرية أشد المعارضة . ولكن كيف ، وبأية طريقة ؟ إن كتّاب فرنسا ومفكريها ، لم يجدوا سبيلاً إلى ذلك بغير نظرية « الإرادة والمشيئة » فقالوا : إن القومية ليست باللغة ، بل إنما هي بالإرادة والمشيئة ، والأمة ليست مجموع الأفراد الذين يتكلمون لغة واحدة ، بل هي مجموع الأفراد الذين يحملون « مشيئة المعيشة المشتركة » .

لقد بذل أرنست رينان جهداً كبيراً لترويج ونشر هذه الفكرة ، وللدفاع عنها . إنه عرضها بشكل شيق وأسلوب جذاب ، واستطاع لذلك أن يجتذب عدداً غير قليل من المفكرين إلى صف هذه النظرية .

غير أن جميع الوقائع السياسية التي حدثت بعد ذلك ، جاءت مؤيدة للنظرية الألمانية ، ومفندة للنظرية الفرنسية . وأظهرت أن خطبة رينان المشهورة ، كانت بمثابة خطبة محام بارع يبحث عن مبررات للقضية التي أخذ على عاتقه مهمة الدفاع

عنها . . . لا مقالة عالم مدقق ، يبحث عن الحقيقة لذاتها .

ذلك لأن سلسلة طويلة من الوقائع التاريخية ـ من اتحاد ألمانيا إلى تكوين يوغوسلافيا ـ سارت على أساس وحدة اللغة ، وبرهنت على أن حياة الأمم تقوم قبل كل شيء ، على اللغة .

وأما المشيئة ، « مشيئة العيشة المشتركة » فقد تبين أنها لم تكن من عوامل تكوين الأمة ؛ ومن دوافع قيام الفكرة القومية . . . بل إنها كانت بعكس ذلك ، من نتائج حياة الأمة ومن محصولات الفكرة القومية . لأن الأفراد الذين يتكلمون بلغة واحدة ، ويعيشون ويعملون في تيار تاريخي واحد ، يتفاهمون ويتعاطفون بعضهم مع بعض أكثر وأسهل مما يتفاهمون ويتعاطفون مع غيرهم : ولذلك ينزعون إلى « المعيشة المشتركة »، و « يريدون أن يعيشوا سوية » وبهذه الصورة تتولد في النفوس « مشيئة العيشة المشتركة » نتيجة طبيعية للاشتراك في اللغة وفي التاريخ .

ولهذه الأسباب ، نستطيع أن نقول : إن اعتبار المشيئة هي العامل الأصلي في تكوين الأمة يكون بمثابة عكس الحقائق رأساً على عقب . . . فإن المشيئة ليست سبباً في تكوين الأمة ، ولكنها نتيجة لتكونها .

وعلى كل حال ، أنا لا أتردد في القول بأن النظرية الألمانية في هذه القضية ، هي النظرية الصحيحة التي أيدتها الوقائع التاريخية ، ودعمتها الأبحاث العلمية .

إن (الأمة) كائن حي ، توجد بطبيعة الحياة الاجتماعية . ولا تخلق بمشيئة الأفراد .

وأكرر هنا ما قلته مراراً : إن الأمة كائن اجتماعي ، يتصف بالحياة والشعور . حياة الأمة بلغتها ، وشعورها بتاريخها : والأمة التي تنسى تاريخها ، ومع هذا تبقى محتفظة بلغتها ، تكون بمثابة عضوية اجتماعية فقدت الوعي والشعور ، ولكنها بقيت على قيد الحياة . والشعور قد يعود إليها ، عندما تتذكر وتتعلم تاريخها . ولكن الأمة ، إذا ما فقدت لغتها ، وصارت تتكلم بلغة أمة أخرى ، تكون قد اندمجت في تلك الأمة . . . وفقدت كيانها الخاص ، وزالت من عالم الوجود .

الخلاصة

وخلاصة القول : إننا كلما تعمقنا في درس قضايا القومية العامة . . . وكلما توسعنا في درس تاريخ العرب الخاص . . . *تأكدنا من الحقائق التالية :*

المصريون ، والسوريون ، واللبنانيون ، والفلسطينيون ، والعراقيون ، والنجديون ، والحجازيون ، واليمانيون ، والليبيون ، والتونسيون ، والمغاربة . . . كلهم ينتسبون إلى أمة واحدة ، هي الأمة العربية .

هناك شعوب عربية عديدة ، ولكن هذه الشعوب كلها تنتسب إلى أمة واحدة ، هي : الأمة العربية .

هناك دول عربية عديدة : ولكن هذه الدول كلها تسوس فروع أمة واحدة ، هي :الأمة العربية .

لكل واحد منا . . . لكل واحد من منتسبي هذه الشعوب . . . لكل واحد من مواطني هذه الدول . . . أن يقول : أنا مصري ، أو أنا عراقي ، أو أنا سوري ، أو أنا لبناني . . . ولكن عليه أن يقول ، في الوقت نفسه : أنا عربي .

كما يجب عليه أن يقول : العروبة فوق الجميع .

الايمان القومي(*)

إن الإيمان من أهم القوى المؤثرة في حياة الإنسان .

عندما أقول ذلك ، لا أقصد من كلمة « الإيمان » معناها الديني الخاص ، بل أقصد معناها اللغوي العام ، أقصد « الإيمان » بأي شيء كان . . . إيمان المريض بإمكان الشفاء وفائدة الدواء . . . إيمان المربي بقوة التربية وتأثير المدرسة . . . إيمان القائد بقدرة الجيش وبالنصر النهائي . . . إيمان السياسي بصوابية الخطط الموضوعة ، وبإمكان النجاح في الكفاح . . . إيمان الوطني بمجد الأمة وكفاءتها وبقدرة الوطن ومستقبله . . . كل ذلك من أنواع الإيمان ، وكل ذلك من العوامل التي تؤثر تأثيراً شديداً في أعمال الإنسان .

إن للإيمان الذي أشرت إليه عدة درجات : هناك الإيمان القوي العميق الذي لا يتزلزل بتأثير عواصف الحياة ، ويقاوم جميع أنواع الملمات . وهناك الإيمان السطحي الضعيف الذي يترجرج تحت تأثير الرياح ، ويخور ويتلاشى أمام الصدمات . . . وهناك بين هذا وذاك درجات عديدة من الإيمان ، تتفاوت في القوة والضعف تفاوتاً كبيراً .

إن الإيمان القوي يؤلف قوة مهمة في جميع فروع الحياة .

ذلك لأن غايات الإنسان في الحياة قلما تتحقق في حملة واحدة . بل إنها كثيراً ما تتطلب سلسلة أعمال يجب أن تتوالى باستمرار مدة طويلة ، وفي كثير من الأحيان مدى الحياة ، فإذا أقدم الإنسان على عمل من الأعمال ، مشروع من المشاريع ، فإنه لا يستطيع أن يستجمع ويصرف

(*) من محاضرة ألقيت بنادي المثنى ببغداد.

كل ما لديه من قدرة وطاقة في سبيل إنجازه ، ما لم يكن مؤمناً بفائدته من جهة ، وبإمكان إنجازه من جهة أخرى .

ولا بد أن يلاقي كل شخص خلال سلسلة أعماله هذه ، الشيء الكثير من الموانع التي تقطع عليه السبل ، ولا بد له من أن يجابه ضروباً من المشاكل التي تمتحن عزائمه . فإذا لم يحمل في نفسه إيماناً قوياً بإمكان اقتحام تلك الموانع وإزالة تلك المشاكل ، فترت همته وخارت عزيمته ، فأصبح غير قادر على استجماع قواه وحشدها في سبل الوصول إلى غايتيه . ولذلك تراه يتراخى في العمل لتحقيق تلك الغاية ، ثم يعدل عنها ، ويتراجع عن السبل المؤدية لها . وكل ذلك يحدث ، لا لوجود عيب في المشروع أو نقص في الوسائل المؤدية لتحقيقه ، بل لعدم وجود « إيمان قوي » يدفع الرجل دفعاً مستمراً لإتمام العمل وإنجاز المشروع .

إننا نشاهد أمثلة عديدة لذلك ، في كل يوم ، في جميع نواحي الحياة .

لقد لاحظ الأطباء وعلماء النفس مثلا : أن إيمان المريض بنجاعة الدواء وبكفاءة الطبيب ، يؤثر في سير المرض تأثيراً كبيراً ، لأن المريض الذي لا يؤمن بذلك ، لا يعبأ بوصايا الطبيب فلا يعمل ما يجب عمله لمعالجة المرض باهتمام . زد على ذلك أن القنوط من الشفاء ، إذا استولى على ذهن المريض ومخيلته ، حمله على توهم الخطر وتوقع الموت السريع ، فولد في فعاليته العصبية وحالته النفسية اختلالاً شديداً ، وزاد بذلك على المرض الأصلي داء جديداً .

ولهذا السبب يقرر الأطباء « أن تقوية معنويات المرضى ومحاربة عوامل القنوط فيهم » من أهم وسائل المعالجة ومن أوجب واجباتها .

إن هذا الأمر يكتسب خطورة خاصة في الأمراض العصبية . وكان الطبيب الفرنسي الشهير شاركو Charcot قد لاحظ هذه الحقيقة بكل وضوح، وعبر عنها بتعبير أخاذ : « الإيمان الشافي » La Foi qui guérit . من المعلوم أن بعض الناس يعتقدون بقوة إشفاء في بعض المحلات وبعض العيون ، ويؤمنون بفائدة بعض المياه وبعض العقاقير . وقد درس شاركو القضية دراسة علمية ، وقرر أن زيارة تلك المحلات وشرب تلك المياه كثيراً ما يؤدي إلى شفاء بعض الأمراض العصبية ، وذلك ليس من جراء تأثير المحلات أو خواص المياه ، بل من جراء إيمان المرضى به إيماناً راسخاً . ولذلك اعتبر شاركو « الإيمان » من جملة وسائط الشفاء فاستحدث تعبير « الإيمان الشافي » الذي ذكرته آنفاً .

وكذلك القواد والباحثون العسكريون ، قد لاحظوا أن إيمان الجيش بالنصر يؤثر تأثيراً هاماً في سير الحرب ، ويساعد مساعدة كبيرة على الانتصار . وبعكس ذلك ،

٢٦٩٥ - ١٧

فإن الشك في النتيجة النهائية ، والقنوط من الانتصار ، يؤثران تأثيراً عكسياً يؤدي إلى الانكسار . فالجيش الذي يفقد إيمانه بالنصر ، يبقى معرضاً إلى الانهزام والاستسلام من جراء انكسارات جزئية . ولا يلبث طويلاً حتى يفقد إمكان النصر أيضاً . وأما الجيش الذي يؤمن بالنصر ، فإنه يحافظ على قوته على الرغم من الخسائر التي قد يتكبدها . إذ من المعلوم أنه ما من حرب تنتهي بالنصر ، من غير خسارة وانكسار وتراجع ، ولو في بعض الجهات وبعض المواقع وفي بعض الأدوار ، فإن كل جيش قد يفاجأ في بعض الجهات بهجوم عنيف ، لم يكن مستعداً لمقاومته الاستعداد الكافي ، فيضطر إلى الانسحاب والتراجع من هناك . وقد يمنى بانكسار وهزيمة أيضاً في بعض الأحيان في بعض الجهات ، ولكن القائد القدير لا ييأس من ذلك ، بل يبقى رابط الجأش ، ويتخذ التدابير اللازمة لتلافي الأمر ، ما دام مؤمناً بالنصر . والجيش الذي يحارب عن اعتقاد وإيمان ، ويثق بمقدرة قواده ويعتمد على تدابيرهم ، لا يتأثر كثيراً من أمثال هذه الوقائع الحربية ، فيواصل الحرب بقوة واندفاع . وقد يصل إلى النصر في آخر الأمر بعد خسائر فادحة وهزائم عديدة . ولذلك نستطيع أن نقول ، إن الجيوش لا تتحارب بالوسائل المادية وحدها ، بل تتحارب في الوقت نفسه بالوسائل المعنوية أيضاً . والأمم تستعد للحروب ، ليس بتشييد الحصون وإعداد آلات الحرب وتعبئة الجيوش فحسب ، بل بإعداد القوى المعنوية وحشدها نحو الهدف المقصود أيضاً .

وبما أن قواد الجيش يعرفون جيداً أن جميع الأفراد لا يمكن أن يكونوا رابطي الجأش وراسخي الإيمان ، فإنهم يتخذون كل التدابير اللازمة لتقوية معنويات جيشهم وإدامة إيمانهم بالنصر ، على حين أنهم من جهة أخرى ، يتوسلون بوسائل شتى لكسر معنويات أعدائهم ، ويسعون إلى زعزعة إيمان هؤلاء بالنصر . ولهذا السبب ، كثيراً ما نجدهم يكتمون عن جيوشهم أخبار الخسائر التي قد يتكبدونها في بعض الجهات ، في حين أنهم يسرعون إلى اذاعة أخبار الانتصارات التي قد يحرزونها في جهات أخرى . إنهم يسعون في الوقت نفسه لإذاعة أخبار انتصاراتهم بين جيوش الأعداء ، مع بعض المغالاة ، حتى إنهم لا يتورعون في بعض الأحوال ، عن اختلاف الأخبار أيضاً .

ونستطيع أن نقول ، إن الجيوش عندما تتحارب ، لا تفعل ذلك بقذائف المدافع والطيارات فحسب ، بل إنها تتحارب بقذائف الأخبار والإذاعات أيضاً . إنها لا تهاجم الخنادق والحصون فحسب ، بل تهاجم المعنويات أيضاً . إنها لا تكتفي بدك حصون العدو وحدها ، بل تسعى إلى هدم إيمانه أيضاً . ولا نغالي إذا قلنا إن « الإيمان بالنصر » إنما هو بمثابة « حصن معنوي » لا يقل شأناً عن الحصون المادية في بعض

الأحيان . فالحرب تحتاج على الدوام إلى إيمان : إيمان قوي بالنصر ، في قلوب الأفراد والقواد .

إن الكفاح القومي ، والجهاد في سبيل النهضة القومية ، لا يختلف كثيراً عن الحروب ، بهذا الاعتبار : فإن النجاح في هذا الكفاح أيضاً يحتاج إلى إيمان راسخ في النفوس ، إيمان لا يخور أمام المشاكل ، ولا يتزعزع عن الصدمات . ولا أغالي إذا قلت : إن حاجة الكفاح إلى الإيمان أشد من حاجة الحروب إليه ، ذلك لأن الحروب الاعتيادية إنما تجري بالوسائل المادية ، والإيمان إنما يؤثر في كيفية استحضار تلك الوسائل المادية واستعمالها . ولكن العمل القومي ، إنما هو عمل معنوي في الدرجة الأولى ، فيحتاج إلى إيمان عميق قبل كل شيء .

إذ أن الفوز في الجهاد القومي ، والنجاح في نضال النهضة القومية والتغلب على الموانع والعوائق الداخلية والخارجية ، كل ذلك ـ مثلُ الانتصار في الحروب ـ لا يتم في حملة واحدة ، وإنما يتطلب الاستمرار في العمل والنضال ، على الرغم من صفحات الخيبة والفشل ، التي لا بد من أن تحدث وتتوالى ، قبل تحقق الفوز النهائي .

ولذلك كله أستطيع أن أقول : إن النضال في سبيل النهضة القومية ، يتطلب بذل المجهود لبث « الإيمان القومي » في النفوس ولتقوية هذا الإيمان وتغذيته بكل الوسائل الممكنة .

هذا وأرى من واجبي أن أصرح ، بكل أسف ، أن هذا الإيمان لا يزال ضعيفاً في نفوس الشبان . إني كثيراً ما لاحظت آثار هذا الضعف بكل وضوح ، وكثيراً ما تحريت أسباب هذا القنوط بكل اهتمام .

يظهر لي أن معظم الشبان القوميين يأملون تحقيق أمانيهم الوطنية بسرعة ، ويطمحون إلى رؤية نجاح القضية العربية على الفور ، وعندما يلاحظون عدم تحقق الفوز السريع الذي كانوا ينتظرونه والنجاح السريع الذي كانوا يأملونه ، يستسلمون إلى اليأس والقنوط .

إني أعتقد أن مردّ هذه الأحوال كلها هو ضعف « الإيمان القومي » في نفوسنا . أما أسباب هذا الضعف وعوامله فهي كثيرة جداً . غير أن أهمها يعود في نظري ، إلى سوء نظرنا إلى تاريخ الأمة العربية من جهة ، وعدم توسعنا في درس تواريخ الأمم المختلفة من جهة أخرى .

ولهذا السبب رأيت أن أتبسط في شرح هذه العوامل بعض التبسط ، وأن أناقشها بعض المناقشة : فلننعم النظر أولاً في قضية ماضي الأمة العربية .

من المعلوم أن أمجاد الماضي من أهم عوامل الأمل ودوافع الإيمان بالمستقبل ، وذلك لأن المرء عندما يجد في ماضي أمته كثيراً من الصفحات المجيدة ، يزداد إيماناً بإمكان استعادة ذلك المجد ، ويشتد اندفاعاً للعمل في هذا السبيل . ولكنه عندما يرى في الماضي كثيراً من الصفحات السوداء يصبح أضعف إيماناً بإمكان النهوض ، وأقل اندفاعاً للعمل في هذا السبيل .

ولا حاجة إلى القول ، إنه ما من أمة خلا تاريخها من أدوار انحطاط وصحائف سوداء ، ما من أمة استطاعت أن تبقى طوال تاريخها قوية ناهضة على الدوام . فإن تاريخ كل أمة من الأمم يتألف عادة من أدوار ارتقاء وانحطاط ، ويعرض للأنظار تارة صحائف سوداء ، وطوراً صحائف بيضاء ، تارة عهود أمجاد وطوراً عهود نكبات . وعندما يستعرض المرء تلك الأدوار وتلك الصحائف ، قد يبقى تحت تأثير المجيدة منها ، فيزداد إيماناً ، وقد يبقى تحت تأثير السوداء منها فيصبح يائساً من مستقبلها .

إني كثيراً ما صادفت بين الشبان من ينظر إلى التاريخ العربي بمثل هذه المناظر السوداء ، ومن يستخرج أحكاماً تثبط العزائم وتؤدي إلى اليأس والقنوط .

تاريخنا ؟ ماضينا ؟ هل كان مجيداً حقيقة في دور من أدواره ؟ ماذا كان لنا غير الحروب والفتوحات التي لم تستمر طويلاً؟ الخلفاء؟ أما كانوا يتخاصمون ويتنافسون على الدوام ، وينغمسون في الملذات في أكثر الأوقات ؟ العلماء . . ألم تكن مؤلفاتهم مملوءة بالأغلاط والسخافات ؟ وزد على ذلك ، أما كان معظمهم من الأعاجم ؟ وأخيراً ، هل تعدى عملهم حدود النقل والترجمة والتكرار ؟ وتاريخنا ، هل يمكن أن يقارن بتاريخ اليونان ، أو بتاريخ الغربيين في دور من الأدوار ؟

إنني سمعت في مختلف الأوقات ـ أمثال هذه الأسئلة والأقوال . ورأيت أحياناً من ينتهي من كل ذلك إلى هذا الحكم (البتات)[٨] Catégorique :

« نحن ساميون ليس لنا قابلية الابتكار والافتكار والارتقاء مثل الآريين » .

لا أراني في حاجة إلى القول بأن أمثال هذه الآراء والأقوال تثبط العزائم بطبيعة الحال ، وتؤدي إلى زعزعة الإيمان القومي وإضعافه ، فلا تترك مجالاً لاندفاع النفوس نحو خدمة النهضة القومية بكل ما لديها من قوة .

فلننعم النظر في هذه الملاحظات لنرى مبلغ مطابقتها للحقيقة والواقع : صحيح أن تاريخنا كثيراً ما يبدو ـ من بين الكتب التي نتداولها ـ « تافهاً وهزيلاً »، بالنسبة إلى

---

(٨) إني اتعمد استعمال هذه الكلمة بهذه الصيغة للدلالة على هذا المعنى.

التواريخ الغربية « الناصعة المجيدة » . ولكن السبب في ذلك لم يكن تفاهة تاريخنا نفسه ، بل هو رداءة الكتب التي تعرض لنا ذلك التاريخ . فإن الكتب التي نقرأها عادة عن تواريخ الغربيين مكتوبة بنظرة علمية وخطة تربوية ونزعة قومية ، في وقت واحد ، على حين أن الكتب التي نقرأها عن تاريخنا بعيدة وخالية من النظرات العلمية والخطط التربوية والنزعات القومية في وقت واحد . إننا لا نزال نكتب تاريخنا ، كتاريخ للخلفاء والملوك ! وإذا ما أدركنا خطأ هذه الطريقة ، وحاولنا العدول عنها ، جعلناه تاريخاً للأمراء والوزراء ، وقسمناه إلى أدوار ، سميناها باسم « الدور التركي والدور الفارسي » حسب جنسية هؤلاء الأمراء والوزراء . وأنا أؤكد لكم بأني لو أردت أن أكتب تاريخ إحدى الأمم الأوروبية على هذا النمط ، لما استطعت أن أحصل على تاريخ أحسن من تواريخنا أبداً ، ولتغيرت معالم ذلك التاريخ تغييراً كليًّا .

صحيح أن خلفاءنا تحاسدوا وتنازعوا وتنابذوا كثيراً ، ولكن الملوك الغربيين الذين عاصروا هؤلاء الخلفاء لم يكونوا أحسن حالاً من ذلك أبداً . ادرسوا تواريخهم من أمهات الكتب المفصلة ، تجدوا فيها أيضاً أنواعاً من المآسي التي لا تقل عن مآسي خلفائنا أبداً إن لم تفقها كثيراً ، تجدوا عندهم أيضاً أنواع المآسي التي حدثت بين الأخوة ، حتى بين الآباء والأبناء ، وتتأكدوا عندئذ أن الفرق الهائل الذي يظهر بين تاريخنا وتواريخهم ، إنما ينشأ من أختلاف طريقة التدوين : إننا نهتم بهذا النوع من الوقائع أكثر من غيرها ، ونتوسع في عرضها وتفصيلها ، على حين أنهم يتركون أمثال هذه الوقائع مطمورة في الكتب المفصلة ، التي لا يقرأها إلا رجال البحث والاختصاص .

إنهم يذكرون علماءهم بالخدمات التي أسدوها إلى ثقافة بلادهم من جهة ، وإلى حضارة العالم من جهة أخرى ، بقطع النظر عن الأخطاء التي شاركوا معاصريهم فيها ، وبقطع النظر عن وجوه الضعف التي اتصفوا بها . وأما نحن فنهتم بخصوصيات حياة علمائنا أكثر مما ندرس مآثرهم الحقيقية وخدماتهم الفعلية .

نحن نقول : إن معظم أدبائنا ، لم يكونوا من أصل عربي بحت ، ولكنهم يقولون إن المهم هو البيئة والمربي والثقافة ، لا الدم والأصل والنسب . كتبنا تبدأ تراجم العلماء والأدباء بذكر أصلهم ونسبهم ، وتتوسع في بحث ذلك توسعاً كبيراً . على حين أن كتبهم لا تهتم بمثل هذه الأبحاث كثيراً .

لو أردت أن أحذو حذو كتبنا في هذا المضمار، لاستطعت أن أجد في تواريخ الأمم الغربية عشرات من العظماء الذين كانوا من نسب أجنبي بكل تأكيد ، ومئات من الذين كانوا مجهولي الأصل تماماً .

ولذلك كله أقول بلا تردد : إن أول الواجبات التي تتحتم علينا لتقوية الإيمان القومي ، هو كتابة تاريخنا على نمط جديد ، بعقلية غربية ونزعة قومية .

هذا ، ولا بد لي من كلمة أقولها حول قضية « خدمة العرب للعلوم والحضارة » : لقد اعتاد معظم الكتاب أن يصفوا هذه الخدمة بـ « الوساطة » البسيطة ، لأنهم ينظرون إليها كأنها عبارة عن نقل العلوم اليونانية وإيصالها إلى الأمم الأوروبية . ولكن هذا النظر لا يوافق الحقيقة والواقع بوجه من الوجوه ، فإن أجدادنا لم يكتفوا بالنقل ، بل أضافوا إلى العلوم اليونانية كمية كبيرة من المعلومات المبتكرة الهامة ، ولا سيا في العلوم الرياضية والطبيعية .

ومع هذا ، لو تركنا عمل الابتكار جانباً واكتفينا بملاحظة خدماتهم في النقل وحده ، لما حق لنا أن نستصغر تلك الخدمات أبداً . لو فرضنا أن عملهم كان قد اقتصر على نقل العلوم اليونانية ـ دون إضافة شيء عليها ـ لكان ذلك أيضاً كافياً لوضعهم في مصاف أكبر الأمم التي قدمت للحضارة العالمية أجل الخدمات .

وإني أودّ أن ألفت الأنظار في هذا المضمار إلى ملاحظة أساسية ، أبداها المؤرخ المفكر (بول لاكومب) في تأليفه المشهور : « التاريخ كعلم » .

يلاحظ بول لاكومب « أن الرومان لم يهتموا بعلوم اليونان ، ولم يقدروها حق قدرها ، فلم ينقلوا شيئاً من أمهات الكتب المتعلقة بها . من المعلوم أنهم قد اتصلوا بالحضارة اليونانية عقب الحروب القرطاجية الثانية أي في أوائل القرن الثاني بعد الميلاد ، والحضارة التي أوجدوها استمرت مزدهرة حتى نهاية القرن الخامس بعد الميلاد . خلال هذه القرون السبعة لم يترجم الرومان أوقليديس ، ولا فكروا في ترجمة هيبارخوس ولا أقدموا على ترجمة بطليموس . وهذه مسألة يجب أن تستوقف الأنظار . قد يقال إن عدم ترجمتهم للكتب المذكورة لا يجوز أن يعتبر دليلاً على عدم تقديرهم لأهميتها ، لأن ذلك قد يكون ناتجاً عن عدم حاجتهم إليها ، نظراً لشيوع اللغة اليونانية بين « منوّري الرومان » . ولكن بول لاكومب ينفي هذا الاحتمال ويفند هذا الرأي قائلا : إننا نعلم أن الرومان ترجموا قصيدة تافهة كان نظمها « آراتوس » في وصف منطقة البروج وشرح تأثير النجوم ، وأعادوا ترجمتها ثلاث مرات . إن ترجمة هذه القصيدة التافهة ثلاث مرات مع عدم ترجمة هيبارخوس وبطليموس وأوقليديس ، من الحوادث والمشاهد التي تستلفت الأنظار » .

بعد هذه الملاحظات ، ينتقل لاكومب إلى عمل العرب ويقول : « لكن العرب ما كادوا يتصلون بالحضارة اليونانية اتصالاً مباشراً ـ بعد خروجهم من الجزيرة واستيلائهم على مصر وسورية والعراق ـ ، حتى شرعوا في ترجمة العلوم اليونانية ، ولم يمض على ذلك قرنان إلا وقد أتموا كل ما كان باقياً من أمهات الكتب اليونانية » .

وبعد تقرير هذه الوقائع ، يبدي لاكومب الملاحظات والمحاكمات التالية : « هل أضاف العرب شيئاً على علوم اليونان ؟ هذا موضوع يتناقش فيه العلماء المتبحرون . . . افرضوا أنهم لم يعملوا شيئاً غير الحفظ والإدامة ، وأن دورهم العلمي انحصر في النقل والترجمة وحدهما . . . فإنكم مع هذا تجدون أنفسكم أمام مسألة تاريخية هامة ، عندما تقارنون ذلك بالحقيقتين التاليتين :

أولا : أن الرومان لم يفعلوا ذلك أيضاً قبل العرب .

ثانياً : أن الأمم الغربية التي تكونت على أراضي الإمبراطورية الرومانية ظلت عشرة قرون ، دون أن تصل إلى النقطة التي كان وصل إليها العرب قبلها » .

إن كاتب هذه الملاحظات لم يكن عربياً ولا شرقياً ، بل كان رجلا غربياً ، نشأ في بيئة اعتادت أن تنتقص من فضل العرب على الدوام ، فاعترافه بفضل العرب في هذا المضمار جدير بالاعتبار .

غير أني أرى أن أضيف إلى ما كتبه لاكومب ملاحظة أخرى ، من الأهمية بمكان :

إن عملية نقل العلوم من « اليونان » التي تمت في عهد أجدادنا الكرام ، لا يجوز أن تشبه بعمليات النقل والاقتباس التي نقوم بها نحن الآن ، ذلك لأن الحضارة الغربية الحالية حضارة حية ، تبهر الأبصار وتخلب الألباب . إنها بمثابة مرجل يغلي وموقد يتقد ويملأ العالم ناراً ونوراً . فالاقتباس الآن يكون بمثابة أخذ قبس ضئيل وشعلة صغيرة من نار مستعرة هائلة تقذف الحمم ، مثل البراكين الثائرة ، على حين أن الحضارة اليونانية لم تكن كذلك في عهد النهضة العربية الكبرى : إنها كانت حينئذ في دور الانحطاط والتدهور ، ونارها ونورها كانا في حالة الجمود . ولا نكون مغالين إذا قلنا إنها كانت مكفنة في بعض الكتب المهملة في زوايا الأديرة ، وأن مدارستها كانت مقصورة على بعض الرهبان والنساك . ولا نكون مخطئين إذا قلنا ، كانت بمثابة جمرات مغطاة بطبقة كثيفة من الرماد ، أوشكت أن تفقد كل ما كان لها من حرارة .

إن أجدادنا العظام أخرجوا هذه الجمرات من تحت الرماد ، وأوقدوا بها ناراً مستعرة .

وأما ما يقال عن دمائنا « السامية » وعن تقصيرنا الفطري عن الأقوام الآرية ، فهو من أبعد الأمور عن الأسس العلمية الصحيحة ، لأن الأبحاث العلمية لا تقر أبداً بوجود جنس آري وصفات آرية ودم آري ، ولا لوجود جنس سامي وصفات سامية ودم سامي . بل إنها تقرر بكل تأكيد أن الكلمات الآرية والسامية وأمثالها الكثيرة لا تدل على شيء غير العلاقات والمشابهات اللغوية ، وأن الأقوام المعروفة باسم الآرية لا

تمتاز بخصائص فطرية عامة ، ولا تتفوق على الأقوام المعروفة باسم السامية تفوقاً طبيعياً .

إني أعرف أن ما أقوله بهذا الصدد يخالف كثيراً ما شاع وذاع بين الناس بوجه عام وبين المفكرين بوجه خاص ، أعرف أنه ينافي كل ما رسخ في أذهاننا من الآراء والمعتقدات حول قابليات الأمم وخصائصها . ولهذا السبب ، أرى من الضروري أن أتوسع في شرح هذه النقط شرحاً وافياً ، لأظهر مدى بعد هذه الآراء والمزاعم عن الحقائق الراهنة :

إن فكرة الجنس الآري تولدت من اكتشاف بعض التشابه بين اللغات الهندية واللغات الأوروبية في أوائل القرن الماضي ، فقد قارن « شله جل » سنة ١٨٠٨ اللغة السانسكريتية باللغة الألمانية فوجد بعض المشابهات في أصولها ، فاستدل من هذه « القرابة » على وجود « قرابة نسلية » بين الأقوام الهندية وبين الجرمانية ، وأوجد بذلك فكرة « العرق الهندوجرماني » . وقد أكتشف علماء اللغة بعد ذلك بعض المشابهات بين السانسكريتية وبين سائر اللغات الأوروبية ، واستدلوا منها على وجود قرابة نسلية ، ليس بين الأقوام الهندية وبين الأقوام الجرمانية فحسب ، بل بينها وبين سائر الأقوام الأوروبية أيضاً . وقد وسعوا بذلك حدود نظرية « شله جل » وعوضوا الاسم الذي كان وضعه باسم أشمل . فصاروا يقولون « العرق الهندو أوروبي » . ومن ثم أخذوا يبحثون عن اسم أقصر من ذلك ، فاختاروا أخيراً كلمة « آريان » ، وذلك لأنهم وجدوا كلمة « آريانا » مذكورة في الكتاب المقدس القديم « آفستا » في رأس أسماء البلاد المخلوقة من قبل « هرمز » فاصطلحوا على استعمال هذه الكلمة للدلالة على العرق « الجنس » المفترض المبحوث عنه .

إن فكرة « الجنس الآري » نشأت بهذه الصورة من التدقيقات اللغوية ، وانتشرت بعد ذلك انتشاراً كبيراً بفصل بساطتها من جهة ، وبتأثير بعض العوامل السياسية التي وجدتها ملائمة لأهوائها من جهة أخرى .

لكن هذه الفكرة لم تتأيد قط بالتدقيقات العلمية الحقيقية . إذ أن التدقيقات الواقعة برهنت برهنة قطعية على أن وحدة اللغة لا تدل على وحدة الأصل والنسل ، وأن اللغات قد تنتقل من أمة إلى أمة ، من غير أن يكون بينها علائق نسلية ، وأن الأمم التي اعتدنا أن نعتبرها آرية لا يشبه بعضها بعضاً من حيث الأوصاف البدنية ، فالفرض القائل بقرابة تلك الأمم من حيث النسل والدم ، إنما هو فرض واه لا يستند على أسس علمية .

وقد نعت « جان فينو » هذا الفرض بأنه « خرافات ومزاعم باطلة » .

وقد صرح «ده نيكر» Denicker في الكتاب الذي وضعه عن الأقوام والأجناس بأنه لا يوجد جنس ـ أي عرق ـ آري ، وأن كل ما هنالك إنما هو « فصيلة لغات آرية » ، وربما « حضارة آرية » . وقد أكد أنه لم يعد في استطاعة أحد من العلماء أن يقول بوجود جنس آري تنتقل أوصافه بالدم من الأجداد إلى الأحفاد .

وقد قال « مه ييه » Millet في كتابه لغات العالم ما يأتي : « كثيراً ما نتكلم عن أقوام رومانية ، وجنس سلافي ، ونموذج آري . ولكن هذه التعبيرات عارية عن معان واضحة صحيحة ، لأنها لا تخلو من أحد الأمرين التاليين : إما أنها لا تضيف شيئاً إلى مفهوم قرابة اللغة ، وإما تضيف إلى ذلك فكرة خاطئة » .

وقد عبر « ماكس موللر » Max Muller ـ الشهير بتدقيقاته اللغوية الواسعة ـ عن حكم العلم في هذه المسألة بتمثيل حاسم وجذاب ، إذ قال « إن العالم الأتنولوجي الذي يبحث عن عرق آري ، ودم آري ، وعيون آرية وشعر آري . . . يرتكب هرطقة . . . لا تقل سخافتها عن سخافة العالم اللغوي الذي يجرؤ على التكلم عن « قاموس مستطيل الرأس » أو « نحو قصير الرأس » .

وقد قال « ماير » : إن « الجنس الآري من مخترعات اللغويين » . وقال « هارتمان » : إن الآري لم يوجد إلا في مخيلة بعض الباحثين . وقال « جوهانة » . لم يبق من يقول بوجود جنس آري ، لا بين علماء البشريات ولا بين علماء اللغات . إن لفظة « آري » إنما تدل على صنف من اللغات واللهجات . وهذا الصنف من اللغات يتخاطب به أقوام كثيرة ، يختلف بعضها عن بعض اختلافاً كبيراً .

وخلاصة القول : إن إرجاع الفروق التي تشاهد بين سجايا الأقوام إلى اختلاف أجناسها وعروقها ، والقول بأن الأجناس البشرية يمتاز بعضها عن بعض بأوصاف فطرية وراثية ، مما لا يقره العلم الحديث بوجه من الوجوه .

وقد قال المفكر الشهير «جون ستيوارت ميل»: «إن رد الفروق التي تشاهد بين الأمم، إلى ما في طبائعها من اختلاف ، إنما هو نوع من التهرب ، هو تهرب من درس الأحوال الاجتماعية ، ومن تحري عواملها الأساسية » .

وقال العالم الاجتماعي المعروف « ريبله » Ripley : « لننبذ هذه الخرافة التي تعزو فضيلة خاصة أو ذكاء خاصاً ، إلى جنس من أجناس البشر » .

وقال الباحث الاجتماعي الشهير « نوفيكوف » : « إن التعليل بطبيعة العرق ، إنما هو بمثابة معطف سهل الاستعمال ، معطف نستعمله لنستر به جهلنا وكسلنا الذهني ، لنستر به جهلنا

لحقائق الأشياء ، وكسلنا عن تحري الأسباب ».

هـذا وأستطيـع أن أقـول ـ مقتفيـاً أثـر دور كهـايم ـ إن تعليـل قـابليـات الأمم بأوصافها الجنسية والعرقيـة ، لا يختلف كثيراً عن تعليـل تأثير الأفيـون ، بما يسمى « خـاصيته المخـدرة »، أو عن تفسير النـار بعمل مـا يسمى « الجوهـر النـاري ». ومن المعلوم أن مثـل هذه التعليـلات كانت من السفسـطات واللغويـات المعتادة في القـرون الوسطى ، وأن العلم الحديث قضى على أمثال هذه التعليلات الفارغة قضاء مبرماً .

وقـد قال البـاحث الاجتماعي المعـروف « كولا جـانتي »: « أنا أسلم بـوجود بعض الأوصاف النفسية الخاصة ، في بعض الأفراد والجماعات ، غير أني أنكر قول الـذين يزعمـون أن هذه الأوصاف تكون ملكاً خاصاً ـ أو ميزة فطرية خاصة ـ لجنس أو قوم أو أمة . وأنكـر بوجـه خاص رأي الذين يزعمون بأن تلك الأوصاف تكون مستقرة في حياة الأمم وغير متبدلة ، إذ لا شيء ثابت مستقـر في أوصـاف الأقوام وأمـزجتها ، وأمـا ما نشـاهده من الخصـائص عند الأقـوام ، فإنمـا هي خصـائص الصفحة الحالية وحدها . . . »

وقد قال المفكر الاجتماعي « تارد »: « إننا إذا رجعنا إلى ماضي الأقوام التي نراها الآن في أوج العظمة والمجد متصفة بقوة الإرادة وشدة الإقدام ، وجدنا أنها كانت فقيرة ضعيفة ومحرومة من قوة الإقدام ، وبعكس ذلك الأمم التي نراها الآن في حالة الانحطاط ، فإننا إذا استعـرضنا مـاضيها ، وجدنا أنها كانت مثالاً للبطولة ومتميزة بروح الإقدام والمغامرة . . . »

ونفهم من ذلـك كله : أن خصـال الأقـوام وسجـايـاهـا تتغـير بتغـير أطـوارهـا التاريخية .

وقد عبر « جان فينو » عن هذه الحقيقة بهذا القول البليغ :

« إن مثل من يبحث عن الاستقرار في نفسيات الأقوام كمثل من يزعم أن الدوائر التي تحدث على سطح المـاء عند إلقـاء حجر عليهـا تحافظ عـلى شكلها إلى الأبـد ». وأضـاف إلى ذلـك هـذا الحكم القاطع :

« إن نظرية الأجناس ستشغل مكاناً هاما في تاريخ أضاليل الفكر البشري ».

أظن أن أقـوال العلماء التي ذكرتهـا آنفـاً لا تتـرك مجـالاً للشـك في خـطأ الـذين يتشاءمون من مستقبل الأمة العربية مستندين إلى نظرية « الآرية والسامية ».

إن الأمـة العربيـة كـانت قـد وصلت فيـما مضى إلى أرقى درجـات الحضـارة ، وكانت أقوى منار للعلم في العالم خلال عهد طـويل . كـما لعبت دوراً هامـا في تاريـخ تقـدم البشر لم يتيسـر مثله إلا لبضع أمم . . . والأمـة التي كانت قـد وصلت إلى هـذه

المرتبة من التقدم ، لا يعقل أن تصبح ، ولا يمكن أن تصبح ، غير قادرة على النهوض .

وأما الذين يستسلمون إلى القنوط والتشاؤم من كثرة المشاكل والمساويء التي يلحظونها . . . فإني أدعوهم إلى التوسع والتعمق في درس تواريخ النهضات القومية الحديثة ، لأني أجد فيها أحسن الأدوية الشافية من داء التشاؤم والقنوط ، وأقوى المؤثرات الموقظة للإيمان القومي .

لا شك في أن سبيل النهضة والوحدة محفوفة بأنواع المشاكل والعقبات . ولا شك في أن الموانع التي يجب علينا أن نقتحمها قبل أن نصل إلى غايتنا المنشودة كثيرة وكبيرة جداً . غير أن هذه المشاكل مهما كانت عويصة ، وهذه العقبات مهما كانت عظيمة ، يجب ألا تثنينا عن عزمنا ، وألا تزعزع إيماننا .

يجب أن نعرف أن هذه المشاكل ، من داخلية وخارجية، لم تكن خاصة بنا وحدنا ، بل إن كل أمة من الأمم التي نهضت وتوحدت منذ قرن ، جابهت من المشاكل مثل ما جابهنا ، وصادفت من العقبات مثل ما صادفنا . ولكن التاريخ يعلمنا أنها تغلبت في آخر الأمر على جميع تلك المشاكل ، واجتازت كل تلك العقبات . وذلك لأن « الأمة » من الكائنات الطبيعية الحية ، وأن للحياةقوة،وللطبيعة أحكاماً .

فلا يجوز لنا أن نرتاع من كثرة المشاكل وأن نفزع من هول العقبات ، بل يجب علينا أن نؤمن إيماناً راسخاً بأن تلك المشاكل والعقبات ، ستتلاشى أمام نهضتنا القومية ، وستزول أمام قوة حقنا في الوحدة والحياة .

يجب على كل منا أن يحمل هذا الإيمان ، وألا يفسح مجالاً لتسرب القنوط إلى قلبه .

يجب على كل منا أن يؤمن إيماناً قويا بأن الأمة العربية التي قامت في الماضي قومتها الجبارة ولعبت دورها العالمي الخطير ، لا بد أن تقوم من كبوتها الحالية ، ولا بد من أن تستعيد المكانة اللائقة بماضيها المجيد ، في تاريخ العالم الجديد .

بين الماضي والمستقبل(*)

أيها السادة :

يسرني أن أحيي فريق الكشاف العربي تحت سقف هذا البناء القديم ، باسم دائرة الآثار القديمة .

إنني أحيي فريق الكشاف العربي باسم دائرة الآثار القديمة ، مع علمي بأن الكثيرين من الحاضرين سيستغربون قولي هذا ، وسيتساءلون : ما شأن الآثار القديمة بالأعمال الكشفية ؟

في الواقع أيها السادة ، أن الكشاف يمثل « الشباب المتجدد »، وأعمال الكشافة كلها بمثابة « استعداد للمستقبل » على حين أن هذه البناية هي « موئل القديم »، وكل ما فيها « مثال الماضي ومرآة التاريخ »، فجمع الكشافة في هذه البناية القديمة بين القاعات المملوءة بالآثار القديمة ، يظهر في الوهلة الأولى بمثابة « الجمع بين الأضداد »، مثل « الجمع بين الماضي والمستقبل ».

غير أننا أيها السادة ، إذا تعمقنا في البحث قليلاً ، نضطر إلى التسليم بأن الماضي والمستقبل ليسا متناقضين إلا من حيث المعنى اللغوي ، وأما من وجهة « العمل الاجتماعي » فإنهما مترابطان ومتلازمان . فإن الماضي منبع المستقبل على الدوام ، كما أنه من عوامل الدفع إلى الأمام ، في كثير من الأحيان . ولا سيما في حياة الأمم التي تستفيق من سباتها وتنزع إلى النهوض بعد الرقود .

(*) خطاب ألقي على فريق الكشاف العربي الذي جاء من سوريا لزيارة العراق ونشر في جرائد بغداد وفي مجلة الرسالة (القاهرة)، ١٩٣٧/١٢/٢٠ .

لقد قال أحد المفكرين: إن الأموات لا يرقدون في المقابر في حقيقة الأمر بل إنهم لا يزالون يعيشون في نفوس الأحياء، ويسيطرون على الكثير من أعمالهم في كثير من الأحيان. إن هذا القول يحتوي على قسط كبير من الحقيقة، لا سيما في حياة الأمم. فلأجل أن نقتنع من ذلك جيداً، يجدر بنا أن نلقي نظرة عامة على أهم مقومات الأمم :

إن كل أمة من الأمم تكون شخصية معنوية تتصف بالحياة والشعور وتمتاز ببعض النزعات والميول.

إن حياة الأمة تقوم بلغتها، بوجه عام ؛ أما الموت بالنسبة إلى الأمة فليس في حقيقة الأمر إلا في الحرمان من اللغة الخاصة بها. إن الأمة التي تدخل تحت حكم دولة أجنبية تفقد استقلالها وحريتها، وتصبح مستعدة لها، ولكنها لا تفقد حياتها، ما دامت محافظة على لغتها. فقد قال أحد المفكرين: «إن الأمة المحكومة التي تحافظ على لغتها تشبه السجين الذي يمسك بيده مفتاح باب سجنه...» إنها تبقى حية، ما بقيت محافظة على لغتها ؛ إنها تبقى مستعدة للحرية والاستقلال، ما دامت متمسكة بلغتها. وأما إذا فقدت هذه اللغة، فتكون قد فقدت الحياة، تكون قد اندمجت في الأمة المستولية عليها، وفقدت كل ما لها من عناصر الكيان، إنها تكون قد زالت من عالم الوجود، وبتعبير أقصر «ماتت» بكل معنى الكلمة.

إن اللغة تكون روح الأمة وحياتها وتمثل أهم عناصر القومية وأثمن مقوماتها. أليست ميراث الأجيال الماضية، وهدية الحوادث التاريخية بوجه عام ؟ أفلا يحق لنا أن نقول إنها تربط الماضي بالمستقبل على الدوام ؟

هذا، ويجدر بنا أن نلاحظ أيها السادة، علاوة على كل ذلك أن الحياة، ليست كل ما يهم الوجود. فإن هناك شيئاً آخر، لا يقل أهمية عن الحياة، وإن كان تابعاً لها : ألا وهو الشعور، أن للأمم شعوراً، كما للأفراد. فالشعور القومي بالنسبة إلى حياة الأمم، مثل الشعور الشخصي بالنسبة إلى حياة الأفراد.

قلنا إن حياة كل أمة من الأمم تقوم بلغتها، ويجب أن نعرف في الوقت نفسه أن شعور كل أمة من الأمم يتكون من ذكرياتها التاريخية الخاصة بها.

فالأمة التي تحافظ على لغتها وتنسى تاريخها تكون بمثابة فرد فاقد الشعور، بمثابة فرد غاطّ في النوم، أو بمثابة مريض في حالة الإغماء. إنه لا يزال على قيد الحياة، غير أن حياته هذه لا تكتسب قيمة إلا إذا استيقظ من نومه، واستعاد الشعور الذي فقده مدة من الزمن.

فيحق لنا أن نقول : إن إهمال التاريخ القومي يكون بمثابة الاستسلام إلى الذهول والكرى ، وأما نسيان التاريخ المذكور فيكون بمثابة فقدان الشعور .

هذه حقيقة يعرفها جيداً رجال الحكم والاستعمار ، ويستفيدون منها على الدوام ، فهم عندما يستولون على أمة من الأمم يبذلون قصارى جهدهم لإبعاد ذاكرتها عن تاريخها الخاص . إنهم يتوسلون بكل الوسائل الممكنة لتخدير الأمة وتنويمها ، عن طريق الحيلولة بينها وبين تاريخها القومي . إنهم يعرفون جيداً أن الشعور القومي عند الأمم المحكومة يأخذ في الخمود والتضاؤل ، كلما أسدل النسيان سدوله على التاريخ القومي إلى أن ينعدم تماماً ، بنسيان التاريخ الخاص نسياناً تاماً .

أما عودة الشعور القومي إلى مثل هذه الأمم المحكومة فلا تتم إلا باستعادة الذكريات التاريخية . إن حركات النهوض والانبعاث ومجاهدات الاستقلال والاتحاد عند تلك الأمم تبدأ بوجه عام ، بتذكر الماضي واستلهام التاريخ . استعرضوا تواريخ استقلال الأمم التي كانت مغلوبة على أمرها ثم نهضت من ربقة الاستعباد تفهموا جيداً أن حب الاستقلال يتغذى بذكريات الاستقلال المفقود ، والتوقان إلى السؤدد والمجد يبدأ بالتحسر على السيادة الماضية والمجد السالف ، كما أن الإيمان بمستقبل الأمة يستمد قوة من الاعتقاد بماضيها الباهر ، والنزوع إلى الاتحاد يزداد شدة وحماسة بتجدد ذكريات الوحدة المضاعة .

ومما يجب أن يلفت أنظارنا في هذا المضمار ، أن خطة استلهام الماضي والاستفادة من التاريخ تظهران للعيان حتى في أعمال الأمم التي تقوم بثورات عنيفة ، وتحاول قلب حياتها الاجتماعية رأساً على عقب ، بصورة جذرية وفورية . إن تلك الأمم تثور في حقيقة الأمر على الماضي القريب وحده ، وتحاول خلال ثورتها هذه أن تستمد قوة من الماضي البعيد . أنعموا النظر في تاريخ ثورات ووثبات تلك الأمم - مثل اليابان وتركيا الحديثة - تجدوا فيه أيضاً بجانب حركات التجديدات الجذرية ، اهتماماً متزايداً بالأبحاث التاريخية ، وتغلغلاً مستمراً في استخدام التاريخ لتقوية الروح القومية وإيجاد النزعات التجديدية .

إن أمر الاهتمام بالتاريخ والالتفات إلى الماضي ، ليس من الخطط الخاصة بالأمم التي كانت في حالة تأخر وسبات ، بل هي من الأمور التي تشمل جميع الأمم بدون استثناء. تعمقوا في دراسة أحوال أرقى الأمم العصرية، وأنعموا النظر في أحسن الشوارع والميادين في أرقى المدن الحديثة ، تجدوا في جميعها آثار اهتمام عظيم بالماضي والتواريخ ، تجدوا في جميعها عدداً كبيراً من الأنصاب والتماثيل والألواح التذكارية ،

وسلسلة طويلة من المهرجانات والاحتفالات ، يقصد منها تذكير الناس بالماضي وترسيخ التاريخ في الأذهان .

ولهذه الأسباب كلها أقول في كل حين : إن الماضي منبع فياض للمستقبل ، والتاريخ قوة مهمة في حياة الأمم .

ولهذه الملاحظات ، رأيت من الواجب على فريق الكشاف العربي أن يذهب إلى سامراء ليقضي يوماً كاملاً في التجول بين أطلالها ، ويطلع على الآثار الباقية من عهد الامبراطورية العباسية . ثم يعود إلى هنا ليجتمع معنا في هذه البيئة التاريخية ويتأمل مدة في ماضي أمتنا العزيزة ويستمد من ذكريات هذا الماضي قوة جديدة في جهوده القادمة . ولهذا أقدمت على تحيته باسم دائرة الآثار القديمة .

أيها السادة ، إني لا أحب المغالاة ، بل أنزع دائماً إلى مجابهة الحقائق في كل وجوهها . وبعد أن شرحت لكم ما أعتقده من خطورة الدور الذي يلعبه التاريخ في حياة الأمم ، أرى من واجبي أن أقول لكم كلمة عن مضاره أيضاً ، لكي أحذركم منها :

إن الحياة الاجتماعية في غاية من التعقد ، والعوامل الاجتماعية في منتهى التشابك ، ولذا قلما نجد بين تلك العوامل ما هو مفيد على الإطلاق ، ومجرد عن الشوائب والأضرار في كل الأحوال . إن الفوائد والأضرار في الحياة الاجتماعية تتشابك بشكل غريب فاجتناء الفوائد مع توقي الأضرار ، مما يحتاج إلى يقظة كبيرة وانتباه شديد في معظم الأحوال .

إن تأثير التاريخ والماضي في حياة الأمم لا يشذ عن هذه القاعدة العامة ، فإنه أيضاً قد يصبح مضرًّا في بعض الأحوال .

فإن التاريخ يكون مفيداً عندما يفرغ على شكل « قوة دافعة » تحركنا إلى الأمام ، كما ذكرته لكم إلى الآن ، غير أنه يصبح مضراً حين يأخذ شكل « قوة جاذبة » تدعونا إلى العودة إلى الوراء . فلا يجوز لنا أن نعتبر الماضي هدفاً نتوجه نحوه ، ونسعى للعودة إليه ، بل يجب علينا أن نجعل منه نقطة استناد نستند إليها في اندفاعنا إلى الأمام ، يجب علينا أن نكوّن منه قوة فعالة حافزة ، تدفعنا نحو المستقبل الجديد ، وبتعبير أقصر ، شعارنا في هذا الباب يجب أن يكون : « تذكر الماضي ، مع التطلع إلى المستقبل على الدوام » .

واسمحوا لي أن أشرح لكم قصدي من هذا الشعار بذكر بعض الأمثلة :

كلكم تعلمون أن سيرة خالد بن الوليد من أجلّ السير التي سجلها التاريخ فيجب علينا أن ندرسها بكل اهتمام . ولكن لماذا ؟، وبأي قصد ؟ أبقصد الحصول على دروس في فنون التعبئة والحرب ؟ كلا فإن الخطط الحربية التي كانت تضمن النجاح والنصر في عصر خالد بن الوليد ، لا يمكن أن تفيد في هذا العصر بوجه من الوجوه . ولا مجال للشك في أن الخطط الحربية التي تضمن النصر والنجاح في عصر الدبابات والطيارات والغواصات ، في عصر المدافع الضخمة والقذائف الهدامة ، والغازات الخانقة ، تختلف كل الاختلاف عن الوسائل التي كانت تؤدي إلى النصر في العصور السالفة، فكل من يحاول أن يجد في خطط خالد بن الوليد دروساً في فنون الحرب قابلة للتطبيق في العصر الحاضر ، يكون قد أقدم على عمل لا يتفق مع العقل والمنطق بوجه من الوجوه .

غير أنه ، أيها السادة ، يجب أن نعرف أن الحروب لا تتم بالوسائل والقوى المادية وحدها ، بل إنها تحتاج إلى قوى معنوية متنوعة ، علاوة على القوى المادية ، أهمها : الوطنية الصادقة ، والإيمان بإمكان النصر ، مع الإقدام على إحرازه بحزم وثبات ، وجرأة وشجاعة ، لا تتأخر عن نوع من أنواع التضحية . إن هذه القوى المعنوية لعبت ولا تزال تلعب دوراً هاماً في الحروب في جميع العصور ، مهما كانت الوسائل المادية المستعملة خلالها ، سواء أكانت من نوع السهام أم القذائف أم الجمال أم الطيارات . إن سيرة خالد بن الوليد مملوءة بأمثلة عليا للقوة المعنوية ، وإذا ما أقدمنا على درس سيرة خالد بن الوليد فيجب أن ندرسها لكي نستفيد من تلك القوى المعنوية . وإذا ما بحثنا عنها فيجب أن نبحث بقصد استثارة قوى مماثلة لها ، لا بقصد محاولة الحرب على الطريقة التي مشى خالد بن الوليد عليها .

وكذلك كلكم تعلمون بأن أجدادنا العظام أسدوا إلى الطب من الخدمات ما لا ينساه التاريخ بوجه من الوجوه ، فيجب علينا أن ندرس تلك الخدمات ، نطلع عليها ونتذكرها على الدوام. ولكن لماذا؟ وبأي قصد؟ هل يجوز لنا أن نفعل ذلك بقصد الاستفادة من آراء كبار أطباء العرب في مداواة الأمراض ؟ لا مجال للشك في أن ذلك يكون في منتهى السخافة . يجب علينا أن ندرس خدمات العرب للطب ، لا بأمل أن نجد في اكتشافاتهم ما يفيدنا في أمر التطبيب والمداواة ، بل لنزداد مباهاة بأعمال أجدادنا العظام ،ولنزداد إيماناً بقابليات أمتنا الكامنة ؛ ولنحصل على دوافع باطنية تحفزنا على القيام بخدمات تشبه خدماتهم الغالية . أن أطباء العرب القدماء خدموا الطب خدمة كبيرة ، ومشوا في مقدمة العالم في هذا المضمار قروناً عديدة . . . إن خدمات هؤلاء يجب أن تولد في نفوسنا طموحاً لإحراز مكانة عالية في الطب الحديث ، مثل المكانة التي كان أحرزها هؤلاء في العصور التي عاشوا وعملوا فيها .

ولذلك قلت : إنه يجب علينا أن نستمد من التاريخ قوة معنوية تثير في نفوسنا نزعات التقدم إلى الأمام ، وتحفزنا نحو المستقبل على الدوام . أما أهم النزعات التي يجب أن نستلهمها من التاريخ ، فهي في نظري الإيمان بحيوية الأمة العربية ، وبإمكان حصولها على مجد جديد ، لا يقل شأناً عن المجد الذي كانت نالته في سالف العصور .

إننا في حاجة إلى مثل هذا الإيمان في هذا الزمان ، أكثر من أي زمان آخر ، لأن المصائب انصبت على العالم العربي من كل حدب وصوب . ومن المعلوم أن كثرة المصاعب والمصائب ، تفتح باباً إلى تسرب الفتور والقنوط إلى القلوب التي لا تتزود بالأمل الضروري ، ولا تتقوى بالعقيدة الراسخة .

ونحن نعلم أن الأمل من أهم عوامل السعي والعمل ، وأما القنوط فهو من أهم دواعي التقاعد والعجز ، ولهذا السبب نستطيع أن نقول : إن تطهير القلوب من شوائب الفتور والقنوط ، وتزويدها بالأمل والإيمان ، يجب أن يكون من أهم أهداف العاملين ، ولا سيما في الظروف التي أحاطت بالعالم العربي خلال هذه السنين الأخيرة .

وبهذه الوسيلة ، وقبل أن أختم كلمتي ، أود أن أذكركم بإحدى الأساطير اليونانية ، وهي أسطورة باندور .

باندور كانت جمة الخصال ، تكونت من عطايا جميع الآلهات . إن كل إلهة من الآلهات الموجودة إلى ذلك الحين ، أعطتها شيئاً من خصالها ولهذا السبب سميت هذه الآلهة الجديدة باسم « باندُور » بمعنى « عطية الكل » .

عندما غضب جوبتر على هركول ، وأراد أن ينتقم منه ، فكر في إغرائه بواسطة باندور : سلمها علبة سحرية ، وطلب إليها أن توصلها إليه دون أن تفتحها وتطلع على ما فيها . وحملت باندور هذه العلبة ، غير أنها لم تستطع أن تتغلب على حب الاستطلاع في نفسها ، ففتحت العلبة في طريقها ، وعند ذلك أخذ يخرج من العلبة جيش عرمرم من المساويء والشرور ، وينتشر في الأرض بسرعة العاصفة ، مع أزيز هائل . اندهشت باندور من كل ذلك وأخذت تبذل كل ما لديها من قوة لإعادة غطاء العلبة بسرعة . . . غير أنها ، إلى أن تمكنت من ذلك ، كان قد خرج من العلبة جميع الشرور ، ولم يبق فيها إلا شيء واحد . . . وكان ذلك الذي بقي في العلبة مقابل جميع تلك المساويء والشرور . . . هو الأمل .

إن حالة العالم العربي الآن ، أيها السادة ، تشبه الحالة التي حدثت عند انفتاح

علبة باندور . . . لقد انتشرت المصائب والشرور في العالم العربي ، ولم يبق بين أيدي أبنائه شيء غير (الأمل)

فيجب علينا ألا ننسى أن الأمل . . . هو من أثمن عوامل العمل . فيجب علينا أن نحرص عليه كل الحرص ، فلا نترك سبيلا إلى تسلل القنوط إلى القلوب . فليكن قلب كل واحد منا شبيهاً بعلبة باندور ، يحفظ الأمل . ولا يكتفي بحفظه فحسب ، بل يسعى إلى تغذيته وتقويته ، إلى أن يتحول إلى إيمان لا يتزعزع ، يدفعنا إلى العمل المتواصل بروح التضحية والإخلاص[٩] .

---

(٩) هذا ما كنت قلته، قبل نحو ربع قرن من الزمان، لجمع من الشبان الناهضين. غير أني اليوم، عندما اعدت قراءة هذه الأسطر، شعرت بسرور حاد يغمر جوانحي. لأني قد لاحظت بأنه لم يعد يحق لي أن أقول: «لم يبق شيء غير الأمل». لأنه، لم ينقطع «الأمل» من التأثير في نفوس العاملين المخلصين تأثيره السحري الباهر. فإن جهود هؤلاء قضت على الكثير من المساويء والشرور، وأكسبت البلاد العربية الكثير من المزايا والمحاسن. . . ولذلك جعلت «الأمل» الأنف الذكر جديرا بالتحول الى «الإيمان». فالإيمان بوحدة الأمة العربية وبمستقبلها الباهر، يجب أن يكون رائد كل منا، بعد الآن.

دور مصر في النهضة القومية العربية(*)

لقد زودت الطبيعة مصر بكل الصفات والمزايا التي تحتم عليها أن تقوم بواجب الزعامة والقيادة في إنهاض القومية العربية لأنها تقع في مركز البلاد العربية ، بين القسمين الافريقي والآسيوي منها ، كما أنها تكوّن أكبر كتلة من الكتل التي انقسم إليها العالم العربي بحكم السياسة والظروف . وهذه الكتلة قد أخذت حظاً أوفر من غيرها من الحضارة العالمية الحديثة ، وأصبحت أهم مركز من مراكز الثقافة في البلاد العربية ، وهي أغنى هذه البلاد بأجمعها ، كما أنها أقدمها في تشكيلات الدولة العصرية وأقواها في الآداب وأرقاها في الفصاحة .

وكل ذلك ، من الموقع الجغرافي إلى الكثرة والثروة العامة ومستوى الثقافة وتشكيلات الدولة وانتشار الأدب والفصاحة ، مما يجعل مصر « الزعيمة الطبيعية » للقومية العربية . ولهذا السبب نجد أن جميع الذين حملوا الإيمان القومي في نفوسهم وعملوا في سبيل إنماء روح القومية في جميع البلاد العربية ، وجهوا وجوههم شطر مصر ، وانتظروا منها الحركات والأعمال التي تضمن النصر في هذا السبيل .

غير أنهم منوا بالخيبة في آمالهم وأمانيهم هذه في بادىء الأمر ، لأنهم شاهدوا أن مصر ظلت معرضة عن الفكرة العربية ، محايدة نحوها . وهذه الحالة أدت إلى قنوط البعض من انضمام مصر إلى الفكرة العربية .

غير أن البعض الآخر لم يصبحوا من القانطين . بل ظلوا مؤمنين بأن مصر ستترك هذا الوضع ـ عاجلاً أم آجلا ـ وستشترك في الحركة العربية ، وتزيدها قوة

(*) نشرت في جريدة: البلاد (بغداد)، ١٩/٤/١٩٣٦.

ونشاطاً . إن آثار التطور الذي حدث في مصر في السنين الأخيرة أيد نظرية هؤلاء وقوى إيمانهم في هذا الباب .

لقد كان لإعراض مصر عن الفكرة العربية أسباب ودواع طبيعية ، غير أن هذه الأسباب كان محكوماً عليها بالزوال بطبيعة الحال .

إن المعنى الذي أحاط بكلمة « عرب » بين الناس ، لا سيا في مصر ، كان من أول العوامل التي أدت إلى تباعدهم عن الفكرة العربية ، لأن الناس صاروا يستعملون هذه الكلمة للدلالة على البدوي غير المتحضر ، فأخذوا يعتبرونها مقترنة بالتأخير والهمجية ، وذلك استوجب تنصل المتحضرين من العروبة وابتعادهم عنها . غير أن انتشار الثقافة وتعميم دراسة التاريخ كان كفيلا بإزالة هذه الفكرة الخاطئة ، وإرجاع كلمة « العرب » و « العروبة » إلى معانيها الحقيقية القومية .

وكذلك كان تعظيم مصر لمقام الخلافة وارتباطها بها ، وزعمها بأنها ستنال الخلاص والاستقلال على يدها . . . من جملة الأسباب التي حملتها على الإعراض عن الحركة العربية في بدء ظهورها ، غير أن سير الوقائع الطبيعي في هذه القضية أيضاً جاء كفيلاً بإزالة هذا العامل المهم من طريق النهضة العربية : فإن استنكار الخلافة من قبل أصحابها ، وطرد الخليفة من قبل بني جنسه أنفسهم ، وإلغاء الخلافة من قبلهم أيضاً بعد مدة وجيزة ، لم يترك سبباً مبرراً للحنق على الثورة العربية لقيامها على مقام الخلافة . وكل ذلك اضطر المصريين إلى العودة إلى أنفسهم ، والبحث عن روابط أقوى من التي كانوا اعتمدوا عليها .

إن هذه العودة وهذا البحث انضما إلى حركة التعارف الجديدة ، وأفسحا مجالا لتولد الشعور العربي ، وانتشاره بين المصريين .

لا نكران في أن بعض مفكري مصر لم يصلوا بعد إلى مرحلة رابطة « القومية العربية » بل توقفوا عند نوع من الرابطة تؤلف جسر انتقال من مرحلة « الرابطة الإسلامية العامة » إلى مرحلة « الرابطة العربية القومية » .

هذه الرابطة سموها باسم « الرابطة الشرقية » غير أننا لا نشك في أن فكرة هذه الرابطة عندما تتجرد من عناصرها اللفظية ، وتصطدم بالحقائق العلمية وتنصهر بالتعارف الحقيقي ، ستتحول بالتدريج إلى رابطة عربية بحت .

إنني كنت من المؤمنين بكل ذلك من زمن طويل ، ولم أقنط من انتشار فكرة القومية في مصر في يوم من الأيام . غير أنه يسرني جداً أن أرى هذه السنة في مصر ، اختمارا اجتماعيا عميقاً ، يدفعها نحو الفكرة العربية بقوة شديدة ، ويجعلها تشعر

بواجبها الطبيعي ، ورسالتها القومية شعوراً واضحاً . . . ولا أشك في أن هـذه ليست إلا مقدمة مباركة ، سيعقبها شعور فياض نحو القومية العربية ، وعمل جبار في سبيـل إنهاض هذه القومية .

ذيل ، خاتمة مقال

لقـد زرت مصر سنـة ١٩٣٦ ، موفـداً من الحكومـة العراقيـة . وعملت خلال الزيارة المذكورة على تنظيم العلاقات الثقافية بين البلدين ، وعلى مبادلة الآثـار العربيـة بين متاحفها ، كما زرت أبرز النماذج من مختلف مؤسساتها التعليمية ، ودرست نظمها الإدارية ومناهجها التعليمية .

وعندما عدت إلى بغداد ألقيت محاضرة ، وصفت فيهـا حالـة التعليم في مصر ، على أساس المقارنة بـين ما كنت لاحـظته خـلال زيارتي الأولى سنـة ١٩٢١ ، وزيارتي سنة ١٩٣٦ ، ولفت الأنظار إلى التقدم الذي حصل خلال هذه المدة .

ومـع هـذا لم أر أن أكتم مـا لاحـظتـه في تلك الـنظم والمنـاهـج ، من نقـائص جوهرية ، وكتبت مقالة في « نقد نظام التعليم في مصر »، نشرها صديقي الأستاذ أحمد حسن الزيات في مجلة الرسالة ـ في عددها ١٨٧ الصادر في سنة ١٩٣٧ .

وأعدت نشر النقد المذكور في كتابي « آراء وأحـاديث في التربيـة والتعليم » الذي طبع في القاهرة سنة ١٩٤٤ . لا أرى لزوماً لنقل النقد المـذكور بنـاء على زوال معـظم تلك النقائص ، منذ ذلك التاريـخ . غير أني أرى أن أنقـل خاتمـة المقالـة المذكـورة ، لدلالتها على نظرتي إلى مكانة مصر في العالم العربي .

بعد ذكر التباين العظيم الذي كان قـائماً بـين مناهـج المدارس الأوليـة والمدارس الابتـدائية ، وبـين مناهـج المعـاهـد التي كـانت تعـد لكـل نـوع من نـوعي المـدارس المذكورة ، وبعد الإشارة إلى أضرار هذه الثنائية قلت :

أعتقد أن إعادة النـظر في أسس النظام التعليمي في مصـر ، على مبـدأ « توحيـد أسس الدراسة » أصبحت من أهم الإصلاحات الضـرورية لمصـر في نهضتها السيـاسية والاجتماعية الحديثة . فإن بقاء نـظام التعليم على مـا هو عليـه من «الثنائية» Dualité يكون خطراً على وحدة الشعور التي يجب أن تسود في البلاد .

قد يقول قائل : لا خوف على وحدة الشعور في مصر أبداً ، لأن هذه الوحدة قد تجلت بأجلى مظاهرها خلال كفاح المصريـين الطويـل ضد الحمـاية والاستعمـار . غير أنني أقـول : بأن « وحـدة الشعـور » التي عملت عملهـا خـلال ذلـك الكفـاح كـانت

« وحدة » من نوع خاص ، تكونت تجاه عدو مادي وخارجي ، استمر في إزهاق نفوس الجميع مدة تنيّف على نصف قرن . أما الآن فستدخل مصر في حياة كفاح جديدة ، تتطلب النضال في سبيل إصلاح النقائص الداخلية وضمان التقدم في جميع مناحي الحياة .

إن وحدة الشعور التي تكونت وتجلت خلال الكفاح السياسي لا تلبث أن تندثر في هذا النضال الإصلاحي ، إذا لم تغذ بتربية موحدة مستندة على نظام تعليمي موحد . ولذلك أقول : إن إعادة النظر في أسس نظام التعليم أصبحت من الواجبات التي تترتب على مصر في مستهل حياة النهوض التي دخلتها الآن .

هذه ملاحظات تتعلق بأسس نظام التعليم في مصر ، أبسطها أمام الرأي العام المستنير بكل احترام وصراحة وإخلاص . وأرجو أن لا يعتبرني أحد متطفلا على مصر بهذه الملاحظات ، فإني عربي صميم أدين بدين العروبة بكل جوانحي ، وأهتم بمصر بقدر ما أهتم بسورية والعراق .

ولا أكون مغالياً إذا قلت : إني أهتم بمصر أكثر مما أهتم بسورية والعراق ، لأنني أعرف أن مصر ـ بحسب أوضاعها العامة ـ أصبحت « القدوة المؤثرة » على العالم العربي بأجمعه . فأعتقد لذلك أن كل تقدم يحصل في مصر لا يخلو من النفع لسائر البلاد العربية ، كما أن كل نقص يعيش ويستمر في مصر لا يخلو من ضرر العدوى إلى سائر البلاد العربية .

فكل خدمة تسدى إلى مصر تكون كأنما أسديت إلى سائر البلاد العربية بأجمعها .

١٩٣٦

بين الوحدة الإسلامية والوحدة العربية(*)

لقد قرأت وسمعت إلى الآن، آراء وملاحظات كثيرة حول المفاضلة «بين الوحدة الإسلامية والوحدة العربية». وصرت أتلقى منذ مدة أسئلة متنوعة حول هذه القضية:

لماذا تهتم بالوحدة العربية، وتهمل الوحدة الإسلامية؟

ألا ترى أن هدف الوحدة الإسلامية أسمى من هدف الوحدة العربية؟ وأن القوة التي تحصل من اتحاد المسلمين تكون أعظم من التي تحصل من اتحاد العرب؟ ألا تسلم بأن الشعور الديني في الشرق أقوى بكثير من الشعور القومي؟ فلماذا تريد أن نهمل استغلال ذلك الشعور القوي، وننفق قوانا في سبيل تقوية هذا الشعور الضعيف؟

هل تعتقد أن اختلاف اللغات يحول دون اتحاد المسلمين؟ أفلا تلاحظ أن مبادىء الشيوعية والاشتراكية والماسونية وغيرها تجمع بين أناس اختلفت لغاتهم وأجناسهم وبلادهم وأقاليمهم، ولم يمنعهم هذا الاختلاف كله من أن يتفاهموا ويتقاربوا ويجتمعوا على خطة واحدة ومبدأ واحد؟ أفلا تعرف بأن كل مسلم في سورية أو مصر أو العراق يعتقد بأن المسلم الهندي، أو الياباني، أو الأوروبي أخ له، كأخيه المسلم الذي يعيش معه جنباً إلى جنب؟ ففيم استحالة تحقيق الوحدة الإسلامية؟

يقول البعض: إن الوحدة الإسلامية أقوى من كل وحدة سواها، وإن تحقيقها أسهل من تحقيق أية وحدة أخرى. ما رأيك في هذا القول؟

(*) نشرت في مجلة: الرسالة، العدد ٣٢٨ (١٦ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٣٩).

ويدّعي البعض مخطئاً : « أن فكرة الوحدة العربية دسيسة يقصد من ورائها الحيلولة دون توسع فكرة الوحدة الإسلامية، وذلك لفصل بعض أقطار العالم الإسلامي، وتيسير إدامة السيطرة عليها» ماذا تقول في هذا الادعاء ؟ لقد سمعت وقرأت ـ ولا أزال أسمع وأقرأ ـ أسئلة كثيرة من هذا القبيل ، خلال محادثات شفهية ، أو في رسائل خصوصية أو في كتب مفتوحة .

فرأيت أن أخصص هذا المقال لمعالجة هذه المسائل معالجة وافية ، لأشرح رأيي فيها بصراحة كافية .

- ١ -

أعتقد بأن القضايا الأساسية التي يجب درسها وحلها عند التفكير في « المفاضلة بين الوحدة الإسلامية والوحدة العربية » تتلخص فيما يلي :

هل « الوحدة الإسلامية » من الآمال المعقولة التي يمكن تحقيقها ، أم هي من الأحلام الطوبائية التي لا يمكن تحقيقها ؟ وعلى فرض الشق الأول : أتحقيقها أسهل أم أصعب من تحقيق الوحدة العربية ؟

وهل يوجد شيء من المنافاة بين هاتين الوحدتين ؟ وهل من سبيل إلى تحقيق الوحدة الإسلامية ، دون تحقيق الوحدة العربية ؟

عندما نقدم على إعمال الذهن وإنعام النظر في مثل هذه المسائل يترتب علينا قبل كل شيء ، أن نحدد ما نعنيه من الوحدة الإسلامية والوحدة العربية بوضوح تام ، وأن نعين نطاق شمول كل واحد من هذين التعبيرين بصراحة كاملة :

من الأمور التي لا تحتاج إلى شرح ، أن الوحدة العربية تتطلب إيجاد وحدة سياسية من الأقطار العربية المختلفة التي يتكلم أهلوها باللغة العربية ؛ وأما الوحدة الإسلامية فتتطلب ـ بطبيعة الحال ـ إيجاد وحدة سياسية من البلاد الإسلامية المختلفة التي يدين أهلوها بالديانة الإسلامية ، بالرغم من اختلاف لغاتهم وأجناسهم .

ومن المعلوم أن العالم الإسلامي يشمل : الأقطار العربية ، وتركيا وإيران ، والأفغان وتركستان ، مع قسم من الهند ، وجزر الهند الشرقية وبلاد القفقاس ، وقسم من أفريقية الوسطى . . . بقطع النظر عن بعض الكتل المتفرقة في أوروبا وآسيا : في ألبانيا ويوغوسلافيا وبولندا والصين .

ولا حاجة لبيان أن الأقطار العربية تشمل قسماً من هذا العالم الفسيح .

إن كل من يضع هذه الحقائق الراهنة نصب عينيه ـ ويتصور خريطة العالم الإسلامي ، ويلاحظ موقع العالم العربي فيها ـ يضطر إلى التسليم بأن الوحدة العربية أسهل بكثير من الوحدة الإسلامية ، وبأن هذه الوحدة الأخيرة لا يمكن أن تتحقق ـ على فرض إمكان تحقيقها ـ إلا بالوحدة العربية ، إذ لا يمكن لأي عاقل أن يتصور حصول اتحاد بين القاهرة وطهران وكابل وحيدر آباد وبخارى ، وكاشغر وتمبكتو . . . دون أن يحصل اتحاد بين القاهرة وبغداد ودمشق ومكة وتونس . لا يمكن لأي عاقل أن يقول بإمكان اتحاد الترك والعرب والفرس والملايو والزنج دون اتحاد العرب أنفسهم .

لو كان العالم العربي أكبر سعة وأكثر شمولا من العالم الإسلامي ، بعكس ما هو الواقع الآن ، لأمكن أن نتصور وحدة إسلامية دون وحدة عربية ، ولجاز أن نقول إن تحقيق الوحدة الإسلامية أسهل من تحقيق الوحدة العربية ، غير أنه لما كان الأمر بعكس ذلك تماماً ، فلا مجال منطقي لمثل هذه الأقوال والتصورات بوجه من الوجوه .

إن هذه الحقيقة يجب ألا تغرب عن بالنا ، عندما نفكر ونتكلم في أمر الوحدة الإسلامية والوحدة العربية . إن فكرة الوحدة الإسلامية أوسع وأشمل من مفهوم الوحدة العربية ، غير أنه ليس من الممكن أن نقول بالوحدة الاسلامية دون أن نقول بالوحدة العربية .

ولهذا السبب يحق لنا أن ندّعي أن كل من يعارض الوحدة العربية ، يكون قد عارض الوحدة الإسلامية أيضاً . وأما من عارض الوحدة العربية ، باسم الوحدة الإسلامية أو بحجة الوحدة الإسلامية ، فيكون قد خالف أبسط مقتضيات العقل والمنطق مخالفة صريحة .

ـ ٢ ـ

بعد إثبات هذه الحقيقة ، التي لا مجال منطقي للاختلاف في شأنها ، يجدر بنا أن نلتفت إلى حقيقة ثانية ، لا تقل أهمية عنها :

يجب علينا ألا ننسى أن المقصود من تعبير « الوحدة » في هذا المقام هو الوحدة السياسية ، كما يجب علينا أن نلاحظ على الدوام أن مفهوم « الوحدة الإسلامية » يختلف عن مفهوم « الأخوة الإسلامية » اختلافاً كبيراً .

فإن الاتحاد شيء والتعاطف شيء آخر ، والاتحاد السياسي شيء والاتفاق على مبدأ من المبادىء شيء آخر . فالدعوة إلى الوحدة الإسلامية ، تختلف بهذا الاعتبار عن الدعوة إلى إصلاح أحوال الإسلام ، كما تختلف عن الدعوة إلى زيادة التفاهم والتقارب والتضامن بين المسلمين .

ولـذلك نستـطيع أن نقـول : إن من يتكلم عن مبدأ الأخـوة الإسلاميـة ، ومن يبحث عن فوائد التفاهم بين المسلمين ، لا يكون قد برهن عـلى إمكان تحقيق الـوحدة الإسلامية . وبعكس ذلك ، من لا يسلم بإمكان تحقيق الوحدة الإسلامية لا يكون قد أنكر مبدأ الأخوة الإسلامية ، أو قد عارض مساعي النهوض والتفاهم بـين المسلمين . فكـل ما يقـال عن مبـدأ الأخـوة لا يكـون دليـلا كـافيـاً عـلى إمكـان تحقيق الـوحـدة الإسلامية .

وأمـا الاستشهاد عـلى إمكان الـوحدة الإسـلامية بـالماسـونية ، أو الاشتـراكية أو الشيوعية ، فليس موافقاً للعقل والمنطق بوجه من الوجوه ، لأن الماسون لم يؤلفوا وحدة سياسية ، والاحزاب الاشتراكيـة في الممالـك الأوروبية المختلفـة لم تتحد لتكـوين دولة واحدة ، حتى الشيوعية نفسها لم تكون دولة جديدة . . . بل حلت محل الدولة الروسية القيصرية .

فيجب علينا أن نميز بين مسألة الأخوة الإسلامية ومسألة الوحدة الإسلامية تمييزاً صريحاً ، وأن نفكر في إمكان أو عدم إمكان تحقيق الوحدة الإسلامية بمعناها السيـاسي تفكيراً مباشراً .

- ٣ -

إذا ألقينا نظرة عامة على التاريخ ، واستعرضنا تأثير الأديان في تكوين الوحـدات السياسية ، وجدنا أن الأديان العالمية لم تتمكن من توحيـد الشعوب التي تتكلم بلغـات مختلفـة إلا في القرون الـوسطى ، وذلـك في ساحـات محدودة فقط ، ولمـدة قصيرة من الزمن فحسب . فإن الوحدة السياسية التي حاولت الكنيسة المسيحية تكوينها لم تستطع أن تجمـع العالم الأرثـوذوكسي مع العـالم الكـاثـوليكي في وقت من الأوقـات ؛ كـما أن الوحدة السياسية التي سعت لتكوينها البابويـة في العالم الكـاثوليكي نفسـه لم تعمر مـدة طويلة من الزمن .

وكذلك كان الأمر في العالم الإسلامي ، فـإن الوحـدة السياسيـة التي وجدت في صدر الإسلام لم تقو على تقلبات الأيام مدة طويلة . والخلافة العباسية نفسـها لم تستطع أن تجمـع كل المسلمـين تحت رايتها السيـاسيـة ، حتى عنـد بلوغهـا أوج قـوتهـا وقمـة عظمتها . كما أن البلاد التي كانت تخضع لسلطان الخلافة المـذكورة نفسهـا ، لم تحافظ على وحدتها السياسيـة بصورة فعليـة مدة طـويلة ، ولم يمض وقت طويـل على تـأسيس الخلافة المذكورة إلا وقد أصبحت سلطتها على بعض الأقطار معنوية أكثر منها مـادية ، فلم تقو على الحيلولة دون انفراط عقد الأقطار المذكورة ، وتحولها إلى وحـدات سياسية

١٧ - ٢٧٢١

عديدة مستقلة بعضها عن بعض بصورة فعلية .

ومما هو جدير بالانتباه في هذا الصدد ، أن انتشار الدين الإسلامي في بعض الأقطار قد تم بعد أن فقدت الخلافة الإسلامية وحدتها الفعلية وقوتها الحقيقية ؛ حتى إن هذا الانتشار جرى في بعض الأقطار بصورة مستقلة عن تأثير السلطات السياسية ، وذلك على أيدي دعاة من التجار والشيوخ والدراويش ، فالعالم الإسلامي بحدوده الواسعة الحالية ، لم يكوّن وحدة سياسية في وقت من الأوقات .

فالوحدة السياسية التي لم تتحقق في القرون الماضية ـ في عهود بساطة الحياة الاجتماعية وسذاجة العلائق السياسية ، وفي أدوار سيطرة التقاليد الدينية على كل ناحية من نواحي الأعمال والأفكار ـ ليس من الممكن أن تتحقق في هذا القرن ، بعد أن تعقدت الحياة الاجتماعية وتعضلت المشاكل السياسية ، وخرجت العلوم والصناعات من سيطرة التقاليد والمعتقدات .

ـ ٤ ـ

إنني أعرف أن ما قررته هنا لا يروق الكثيرين من علماء الإسلام ، أعرف أن الدلائل التاريخية التي ذكرتها آنفاً لا تستطيع أن تؤثر في معتقد الكثيرين من رجال الدين ، وذلك لأنهم قد تعودوا التكلم في هذه المسائل دون تذكر الحقائق التاريخية وملاحظة المصورات الجغرافية ؛ كما أنهم لم يألفوا التمييز بين مدلول « الأخوة الدينية » ومدلول ـ « الرابطة السياسية »، بل إنهم نشأوا على المزج بين مبدأ « الأخوة الإسلامية » بمعناها الأخلاقي ، وبين فكرة « الوحدة الإسلامية » بمعناها السياسي .

أنا لا أرى مبرراً للسعي وراء إقناع هؤلاء بخطأ اعتقادهم في هذا الأمر ، غير أني أرى من الضروري أن أطلب إليهم ألا ينسوا مقتضيات العقل والمنطق في هذا السبيل ، لهم أن يحافظوا على اعتقادهم في إمكان تحقيق الوحدة الإسلامية ، غير أن عليهم أن يسلموا في الوقت نفسه بضرورة السعي إلى الوحدة العربية ، على الأقل ، كمرحلة من مراحل تحقيق الوحدة الإسلامية التي يعتقدون بها ، عليهم ـ على كل حال ـ ألا يعارضوا المساعي التي تبذل في سبيل تحقيق الوحدة العربية ، بحجة خدمة الوحدة الإسلامية التي يدعون إليها .

وإني أكرر هنا ما كتبته آنفاً : إن من يعارض الوحدة العربية بحجة الوحدة الإسلامية يكون قد خالف أبسط مقتضيات العقل والمنطق مخالفة صريحة ؛ وأقول بلا تردد : إن مخالفة المنطق إلى هذا الحد لا يمكن أن تتأتى إلا من الخداع أو الانخداع . خداع بعض الشعوبيين الذين لا يرتاحون إلى نهوض الأمة العربية ، فيسعون إلى

تهييج الشعور الديني ضد فكرة الوحدة العربية ؛ وانخداع بعض السذج الذين يميلون إلى تصديق كل ما يقال لهم مقروناً باسم الدين، دون أن يتنبهوا إلى ما قد يكون وراء هذه الأقوال من المقاصد الخفية . . . فأرى من واجبي أن ألفت أنظار جميع المسلمين العرب إلى هذا الأمر الهام ، وأطلب إليهم ألا ينخدعوا بأوهام الشعوبيين في هذا الباب .

- ٥ -

لعل أغرب وأخدع الآراء التي أبديت حول قضية « الوحدة العربية والوحدة الإسلامية » هو الرأي القائل بأن فكرة الوحدة العربية خلقت لمحاربة « الوحدة الإسلامية »، وذلك لفصل بعض الأقطار الإسلامية تسهيلاً لإدامة السيطرة عليها .

إنني لا أستطيع أن أتصور أن رأياً أكثر بعداً عن حقائق التاريخ والسياسة ، وأشد مخالفة لأحكام العقل والمنطق من هذا الادعاء الغريب .

فإن التفاصيل التي ذكرتها آنفاً عن علاقة الوحدة الإسلامية بالوحدة العربية تكفي لإظهار خطأ هذه المدعيات من حيث الأساس . ومع هذا ، أرى أن أضيف إلى تلك التفاصيل بعض الملاحظات لزيادة البرهان والإيضاح .

لا ينكر أن الإنكليز سايروا الحركة العربية وصانعوها أكثر من سائر الدول . وما ذلك إلا لأنهم أكثر عملية في السياسة ، وأسرع فهماً لنفسيات الأمم وحقائق الاجتماع . . . إنهم عرفوا القوة الكامنة في الفكرة العربية قبل غيرهم ، فرأوا أن يسايروها بعض المسايرة ويصانعوها بعض المصانعة - بدلاً من محاربتها مباشرة - ليدفعوا ضررها عنهم ويجعلوها أكثر ملاءمة لمصالحهم .

يجب أن نعرف جيداً أن السياسة الانكليزية سياسة عملية ، تتكيف مع الظروف ، وتنتهز الفرص على الدوام ، ويجب ألا ننسى أن بريطانيا العظمى هي التي خلصت الدولة العثمانية - التي كانت صاحبة الخلافة الإسلامية - من استيلاء الروس عدة مرات ، وهي التي كانت أوقفت الجيوش المصرية في قلب الأناضول ، لتخليص مقر الخلافة الإسلامية من استيلاء تلك الجيوش الظافرة ، وهي التي كانت حالت دون اتحاد مصر مع سورية في عهد محمد علي الكبير .

فكل من يتهم فكرة الوحدة العربية بأنها دسيسة أجنبية ، يكون قد قال بخدعة ليس وراءها خدعة ، ووقع في انخداع ليس وراءه انخداع .

يجب أن نعلم حق العلم أن فكرة الوحدة العربية فكرة طبيعية ، لم يوجدها

موجد ، إنها نتيجة طبيعية لوجود الأمة العربية نفسها . هي قوة اجتماعية ، تستمد نشاطها من حياة اللغة العربية ، وتاريخ الأمة العربية ، واتصال البلاد العربية فلا يستطيع أحد أن يدّعي بصورة منطقية ، أن الإنكليز هم الذين خلقوا فكرة اللغة العربية ، إلا إذا استطاع أن يبرهن على أن الانكليز هم الذين خلقوا اللغة العربية ، وأوجدوا تاريخ الأمة العربية ، وكونوا جغرافية البلاد العربية .

إن فكرة الوحدة العربية من التيارات الطبيعية التي تنبع من أغوار الطبيعة الاجتماعية ، لا من الآراء الاصطناعية التي يستطيع أن يبتدعها الأفراد ، أو تستطيع أن تخلقها الدول .

إنها ظلت كامنة ـ شأن الكثير من القوى الطبيعية والاجتماعية ـ منذ عدة قرون ، لأسباب وعوامل تاريخية كثيرة ، لا مجال لشرحها هنا ، غير أن كل شيء يدل على أن دور كمونها قد انتهى ، وأن تيارها أخذ يظهر للعيان ، وصار يتدفق شيئاً فشيئاً .

ولا شك أن تيار هذه الفكرة سيزداد تدفقاً من جميع النفوس العربية بسرعة متزايدة تزايداً هائلا ، ويعيدها إلى مجدها السالف ونصرتها الأولى . بل إلى ما هو أخصب وأسمى منها . هذا ما يجب أن يكون إيمان كل متنور من الناطقين بالضاد .

بين الوطنية والأممية(*)

- ١ -

الوطنية من أهم وأقوى النزعات الاجتماعية المتأصلة في النفوس البشرية . ومع هذا فإنها لا تسلم من أعداء وخصوم تسعى إلى كسر قوتها وإضعاف تأثيرها . وإني سأتحدث إليكم هذه الليلة عن أهم أعداء الوطنية وأخطر خصومها .

وعندما أقول « أعداء وخصوم » لا أقصد بقولي هذا « الأشخاص والأفراد »، بل أقصد « الميول والنزعات ». لا أقصد الأشخاص والأفراد الذين يعادون وطنهم ويخونون أمتهم ، بل أقصد الميول النفسية والنزعات الفكرية التي تعاكس الدواعي الوطنية وتوجه العواطف والأعمال إلى اتجاه يخالف اتجاهها .

إن أهم وأعم الميول النفسية التي تعارض الوطنية وتعاديها بهذه الصورة ، هي « الأنانية » لأنها توجه النفوس نحو المصالح والملذات الذاتية ، وتحملها على تقديم هذه المصالح والملذات على كل شيء على حين أن « الوطنية » على عكس ذلك - تدعو إلى « الإيثار » و « التضحية » في سبيل الوطن والقومية . إنها تطلب من كل شخص أن يحب وطنه ، ويخدم أمته بكل ما أوتي من قوة ، وأن يضحي بشيء كثير من راحته وهناءته في هذا السبيل ، حتى إنها تطلب منه أن يوصل هذه التضحية إلى درجة « بذل النفس والحياة » عند اللزوم .

ولذلك نستطيع أن نقول . إن الأنانية تعمل على الدوام عملاً معاكساً لدواعي الوطنية . فالوطنية لا تستطيع أن تنمو وتقوى دون أن تتغلب على الأنانية المعادية لها .

(*) من محاضرة القيت بنادي المثنى ببغداد، ونشرت في مجلة : الرسالة، العدد ٢٤٢ (١٩٣٨).

غير أن الأنانية لا تعادي النزعة الوطنية وحدها ، بل تعادي جميع الفضائل والنزعات الأخلاقية على اختلاف أنواعها . فكسر قوة الأنانية ليس من الأمور التي تتطلبها النزعة الوطنية وحدها ، بل هو من الأمور التي تتطلبها سائر النزعات الأخلاقية بأجمعها .

ولذلك نستطيع أن نقول إنه خلال النضال العنيف الذي يحدث بين الوطنية والأنانية ، لا تبقى الوطنية بدون أنصار ، بل إنها تجد لنفسها عدة أنصار من سائر النزعات الأخلاقية التي تشترك معها في هذا النضال .

غير أن هناك بعض النزعات التي تعادي الوطنية دون أن تعاكس سائر الفضائل الأخلاقية ، فالوطنية لا تجد لنفسها أنصاراً من تلك الفضائل خلال مناضلة مثل هذه النزعات ، فتحمل أعباء النضال بمفردها بطبيعة الحال .

أما منشأ النزعات المعادية للوطنية ، فهو الآراء والمذاهب الفلسفية والاجتماعية التي تعتبر الوطنية من « النزعات البالية المضرة »، فتدعو الناس إلى نبذها والتخلص منها .

لعل أقدم هذه الآراء والمذاهب هو الفكرة التي تعرف في بلاد الغرب باسم « كوزموبوليتية » Cosmopolitisme بمعنى « مواطنية العالم »، أو بتعبير أقصر « العالمية ». هذه الفكرة تدعو الناس إلى الترفع عن النزعات الوطنية الخاصة ، وتطلب إليهم أن ينزعوا إلى « حب العالم » دون أن يفرقوا بين مختلف الأوطان .

أما الملاحظات التي تستند إليها فكرة العالمية فيمكن أن تلخص بهذه الكلمات :

ما الفرق بين الأوطان المختلفة ؟ أليست كلها من أجزاء الأرض التي نعيش عليها ؟ . . . وما قيمة الحدود التي تفصل الأوطان بعضها عن بعض ؟ أليست كلها من الأمور الاعتبارية التي أوجدتها الوقائع الحربية أو المناورات السياسية ؟ . . . وما الفرق بين الأمم المختلفة ؟ أفلم تنحدر كلها من أصل واحد ؟ أفلا يجدر بالإنسان ، والحالة هذه أن يسمو بأفكاره وعواطفه فوق الأوطان وفوق الأمم ؟ فليعتبر الأرض بأجمعها « وطناً » كما يعتبر أبناء البشر بأجمعهم « مواطنين ».

لقد مر في الحقيقة في تاريخ حياة البشرية عهود طويلة كانت فيها « الرابطة الوطنية » ضيقة محدودة ، لا يتعدى نطاقها أسوار بعض المدن ، كما كانت فيها الرابطة القومية محدودة المدى ، لا يتجاوز تأثيرها حلقات بعض القبائل ، فقد شهد التاريخ « العهد » الذي ارتفعت فيه الحدود من بين المدن التي كانت متخالفة ، وانتفت فيه الضغائن من بين القبائل التي كانت متعادية ، فتوسعت فيه فكرة الوطنية والقومية إلى

مـا وراء حدود المـدن ونطاق القبـائل ، فـوصلت إلى الحدود التي نشـاهدهـا في الحالـة الحاضرة . إن سلسلة التطورات التي حدثت بهـذه الصورة إلى الآن تـدل على أن هـذا التـوسع سيستمـر على الـدوام ، فسيأتي يـوم تندمـج فيه الأوطـان المختلفة في بعضهـا البعض إلى أن يصبح « العالم » « الوطن المشترك » لكـل الناس ، كـما تمتزج فيـه الأمم المختلفة ببعضها البعض ، إلى أن تصبح « الإنسانية » بمثابـة « القوميـة المشتركـة » بين جميع أبناء البشر . وأما « النزعة الوطنية » التي نعرفها الآن فستـزول حتماً بتقـدم البشر وتسـامي العواطف ، وستتـرك محلها إلى عـاطفـة إنسـانيـة ، وأخـوّة شـاملة . فيجـدر بالمفكرين أن يسبقوا سائر الناس في استقبال هذا التطور الجديد ، فيسموا بأنفسهم من الآن فوق الوطنيات الخاصة ، ويعملوا بهذه الصورة على سرعة حلول عهـد الإنسانيـة الحقة .

هذه هي سلسلة الآراء والملاحظات التي تستند عليهـا فكرة « الكـوزموبـوليتية » أي « فكرة العالمية » .

لا شـك في أن هـذه الآراء لا تخلو من قـوة جـذب وإغـراء . إنها تفسح أمـام الأذهان مجالاً واسعاً لأحلام الأخوة البشرية وأماني السلم الـدائم ، وتلوح أمام الخيـال بعالم جديد ، أرقى وأسمى من العالم الذي نعيش فيه الآن ، فمن الطبيعي أن تستولي هـذه الآراء في الوهلة الأولى عـلى بعض النفوس التـوّاقة إلى الكمـال ، ولـو كـان في الخيال .

لقد انتشرت الفكرة فعلاً انتشاراً كبيراً بين المفكرين في النصف الأخير من القرن الثـامن عشر ، ولا سيـما في ألمانيـا ، حيث أصبحت النـزعـة السـائـدة في عـالم الفكـر والفلسفـة ، فكان معـظم الفلاسفـة والأدباء ـ من غـوتـه إلى لسينـغ ، ومن هـردر إلى شللينغ ـ يقولون بها ويدعون إليها ، فكان « غوته » مثلاً يترفـع عن النزعـة الوطنيـة ، ويقول : « وقانـا الله منها »، وكـان « هردر » يعتبـر الوطنيـة من النزعـات التي لا تليق بالمتنوّرين والمفكرين .

ومما هو جدير بالانتباه والملاحظة ، أن هـذه النزعـة الفكريـة ـ مع انحـدارها في الأصل من روح التشوق إلى الكمـال ـ تتفق في النتيجة مـع روح الاستكانـة السلبية ، وتكتسب لذلك قوة من ميول الأنانية الخفيـة ، لأن « فكرة الإنسـانية والعـالمية » نـزعة أفلاطونية ، لا تتطلب من الفرد عملاً سـريعاً وتضحيـة فعلية . عـلى حين أن الـوطنية نزعة واقعية ، تتصل بـالحياة وتتـطلب من المرء أن يقـوم ببعض الأعمال والتضحيـات بصورة سريعة . فالانصراف عن النزعة الوطنيـة استناداً إلى « فكـرة الإنسانيـة » يكون بمثابة الانصراف عن الأعمال الإيجـابية استكـانة إلى الأوضـاع السلبية . ولهـذا السبب

يتفق هذا الانصراف اتفاقاً كبيراً مع روح الأنانية التي كثيراً ما تتقنع بأقنعة خداعة وتجر وراءها كثيراً من الميول النفعية .

لقد انتبه « جان جاك روسو » إلى هذه الحقيقة ، فانتقد « الفكرة العالمية » بأسلوب لاذع ، فقال : « إن بعض الناس يحبون أبناء الصين ، لكي يتخلصوا من الواجبات الفعلية التي تترتب عليهم من جراء حب أبناء وطنهم الأقربين ».

وعلى كل حال ، يمكننا أن نقول : إن فكرة « العالمية » انتشرت في القرن التاسع عشر انتشاراً كبيراً ، بسبب تشوّق المفكرين إلى الكمال الخيالي من جهة ، وبدافع ميل الناس إلى التخلص من ثقل الواجبات الفعلية من جهة أخرى .

هذا الانتشار صار عظيماً في البلاد الألمانية بوجه خاص ، أولاً ، لموافقة الفكرة لروح الفلسفة السائدة بين مفكري الألمان عندئذ ، وثانياً ، لعدم اصطدامها هناك بنزعة وطنية قوية ، بسبب انقسام الألمان إلى دويلات كثيرة ، واشتباك منافع هذه الدويلات وأمرائها اشتباكاً يحول دون نمو النزعات الوطنية القومية نمواً سريعاً . إننا نجد في إحدى الكلمات التي كان قالها المفكر الألماني « شله يجل » دليلاً قاطعاً على ما أسلفناه ، فقد قال : « من العبث أن نحاول تكوين أمة ألمانية ، فالأجدر بنا أن نأخذ بالفكرة العالمية ونخدم الإنسانية . . . »

واستمر الحال في البلاد الألمانية على هذا المنوال حتى غزوة نابليون وهزيمة «يه نا».

ولا شك أن الانهزام الهائل الذي مني به الجيش البروسي في واقعة « يه نا » كان من أبرز نتائج ضعف النزعة الوطنية وانتشار الفكرة العالمية : فإن الجنود كانوا ينهزمون من ساحة القتال ، تاركين أسلحتهم فيها دون أن يحاولوا استعمالها لصد غارة العدو الزاحف إلى بلادهم .

غير أن كل ما حدث بعد ذلك ، بدّد أحلام « العالمية » وأماني (الإنسانية) التي كانت مستولية على النفوس . وأظهر لكل ذي عين بصيرة الفروق الهائلة بين « الوطن » الذي ينتسب إليه ، وبين غيره من الأوطان ، وبين الأمة التي ينحدر منها وبين غيرها من الأمم .

فإن الذين كانوا انهزموا من ميدان القتال دون أن يستعملوا أسلحتهم لصد غارة الجيوش الأجنبية ، اضطروا ـ بعد بضع سنوات من تاريخ الواقعة ـ إلى الانخراط في سلك الجيوش المذكورة ، ليخدموا مآرب قائدها الخاصة . إنهم أرغموا على التجنيد وعلى العمل تحت إمرة قواد فرنسيين ، ليحاربوا رغم أنوفهم ضد الدول والأمم التي

أراد زعيم الفرنسيين الاستيلاء عليها ، دون أن يكون في كل ذلك أدنى مصلحة لهم ولوطنهم الخاص ولأمتهم الحقيقية .

وهكذا قد شاهد مفكرو الألمان بأعينهم ، أنه حينما كانوا يغطون في أحلام الإنسانية والعالمية ، استولت على بلادهم جيوش أمة بعيدة عن تلك الأحلام ومتشبعة بروح الوطنية بأشد وأقوى أشكالها ، فأخذت تلك الأمة تسيطر عليهم ، تستعبدهم وتذيقهم أنواع الذل وتسوقهم إلى حيث تريد .

فكان من الطبيعي أن تنقلب الآراء والنزعات السائدة في ألمانيا انقلاباً هائلاً ، تحت تأثير الدروس القاسية التي ألقتها هذه الوقائع والنكبات . وفي الواقع لم يمض على وقعة « يه نا » مدة طويلة إلا وقد تركت فكرة العالمية محلها إلى حماسة وطنية شديدة ويقظة قومية جبارة ، وهذه الحماسة الوطنية واليقظة القومية هي التي أدت إلى نهضة بروسيا المعلومة ، وخلصتها من نير الفرنسيين ، ثم قادت الأمة الألمانية بأجمعها نحو الاستقلال والوحدة ، والقوة ، والعظمة .

ومن المفيد لنا أن نتتبع هذا التطور العميق ، فيما قاله وكتبه بعض مفكري الألمان أنفسهم في ذلك العهد . أود أن أذكر لكم مثالين بارزين ، أحدهما من الحكماء وهو « فيخته »، والثاني من الشعراء وهو « آرنت ».

عندما يذكر اسم « فيخته » في ألمانيا ، يتبادر إلى الأذهان حالاً الخطب الحماسية التي وجهها إلى الأمة الألمانية خلال أيام النكبات التي ذكرناها . وتعتبر هذه الخطب من أهم عوامل النهضة في ألمانيا ، ومن أقوى موجهات القومية فيها .

ألقى فيخته خطبه الأربع عشرة في مدرج جامعة برلين ، عندما كانت الجيوش المحتلة تقوم باستعراضات متوالية في شوارع العاصمة البروسية وميادينها . وتحتوي هذه الخطب على نظريات فلسفية في تاريخ حياة الأمة الألمانية ، وأبحاث شائقة عن الحيوية الكامنة فيها ، وعن وسائل التربية التي تكفل تجديد حياتها . وكل هذه النظريات والأبحاث ترمي إلى غاية واحدة ، هي استنهاض الهمم في سبيل بعث الأمة الألمانية وإعادة بناء مجدها .

إن خطب فيخته تنم عن روح وطنية متأججة ، وتدعو إلى نزعة قومية متعصبة . ولاسيما الخطبة الختامية ، فإنها تعتبر آية من آيات التحميس والاستنهاض : يوجه فيخته في خطبته هذه بعض الكلمات إلى الشباب ، ثم إلى الكهول ، ثم إلى رجال الدولة والمفكرين والأدباء ، وأخيراً إلى الأمراء ، مصدِّراً كل واحدة من هذه الكلمات بقوله : « إن خطبي تستحلفكم وتبتهل إليكم . . . »

٢٧٣٠ - ١٧

بعد ذلك يضطرم حماسة فيقول لهم جميعاً : « إن أجدادنا أيضاً يستحلفونكم معي ويضمون صوتهم إلى صوتي »، ويأخذ في تصوير صوت الأجداد بأسلوب حماسي جذاب . ثم يعقب ذلك بقوله : « إن أخلافكم أيضاً يتضرعون إليكم . . . » ويشرح صوت الأخلاف بأسلوب مؤثر جذاب .

وأخيراً ينهي الخطبة بكلمات تدل على شعوره بغرور قومي عميق : « . . . ولو تجاسرت ، لأضفت إلى كل ما تقدم ، قائلاً : إن القدرة الفاطرة أيضاً تستحلفكم وتستنهضكم . لأنه لم يبق على وجه الأرض أمة حافظت على بذور قابلية التكمل البشري بقدر ما حافظت عليها أمتكم المجيدة فإذا سقطت الأمة الألمانية ، سقط معها الجنس البشري بأجمعه ، ولا يبقى له أدنى أمل في السلامة ».

تصوروا أيها السادة ، أن المفكر الذي استرسل في التحمس للقومية الألمانية بهذه الصورة العجيبة ، كان قد ظل بعيداً عن التفكير في الوطن والوطنية حتى نكبة « يه نا » الأليمة ، تجاوز العقد الرابع من عمره ولم يكتب كلمة واحدة عن الوطن والوطنية ، مع أن أبحاثه الفلسفية كثيراً ما كانت تتناول مسائل الحياة الأخلاقية والاجتماعية . بل بعكس ذلك أظهر ميلاً واضحاً نحو النزعة العالمية ، حتى إنه في أحد الدروس التي ألقاها وهو في الثانية والأربعين من عمره احتقر الذين يرون وطنهم في الأرض والأنهر والجبال . فقال : « إنني أسأل ما هو وطن الاوروبي المسيحي المتمدن حقيقة ؟ هو أوروبا بوجه عام ، والدولة الأوروبية التي تشغل الصف الأعلى في سلم الحضارة على وجه أخص » (وكان فيخته يشير في قوله هذا إلى الدولة الفرنسية نفسها) .

إن المدة التي مرت بين نشر هذه الكلمة وبين حدوث واقعة « يه نا » كانت تسعة أشهر فقط . وأما المدة التي مرت بين نشر هذه الكلمة وبين إلقاء الخطب الوطنية التي ذكرتها فلم تتجاوز الثلاث سنوات . فإن الوقائع التي حدثت خلال هذه المدة القصيرة اضطرت فيخته إلى الانتقال من الفكرة العالمية المتساهلة إلى النزعة الوطنية المتشددة ، وجعلته من أشد المتعصبين للقومية الألمانية ومن أقوى وأنشط الداعين إليها .

وأما « آرنت » فقد اشتهر بأشعاره الوطنية التي أيقظت في نفوس الألمان روح الحماسية والتضحية ، وأوقدت في قلوبهم روح النخوة والحمية ، في تلك الأيام المملوءة بأنواع المصائب والنكبات .

فاسمحوا لي أن أقرأ على مسامعكم نموذجاً من أشعاره الحماسية :

« أعطوني وطناً حراً ، وأنا أرضى عندئذ أن أفقد كل شهرتي ، فيصبح اسمي منسياً ، لا يذكر في غير داري ودار جاري . . . اعطوني بقعة من أرض جرمانية ، يستطيع فيها العندليب أن

يغرد دون أن يرمى بسهم فرنسي . . أعطوني كوخاً صغيراً يستطيع أن يصيح ديكي فوق حاجزه ، دون أن يقع فريسة في يد فرنسي . وأنا أصيح عندئذ مثل الديك ، وأغرد مثل العندليب ، بكل فرح وسرور ، ولو أفقد كل ما ملكته يداي ، فلا يبقى شيء يستر جسمي غير قميص بال . . . »

تصوّروا أيها السادة أن هذا الشاعر الذي أظهر مثل هذا الشعور الوطني الرقيق بهذا الشكل الطريف ، في هذا الشعر الحماسي وفي مئات من أمثاله ، هذا الشاعر أيضاً كان بعيداً عن فكرة الوطن والوطنية ـ بتأثير النزعة العالمية السائدة حوله أذ ذاك ـ حتى حروب نابليون ، اعترف بذلك بنفسه فقال : « إنني عرفت وطني في ثورة الغضب ، وأحببته في ساعة النكبة ».

أعتقد أن هذين المثالين يكفيان لإظهار التطور العميق الذي حدث في الآراء والنزعات في البلاد الألمانية عقب استيلاء الفرنسيين عليها ، في العقد الأول من القرن التاسع عشر .

ونستطيع أن نقول : إن الفكرة العالمية فقدت قوتها ونفوذها في ألمانيا تماماً ، وتركت محلها لروح وطنية متأججة ، استمر اضطرامها طوال القرن التاسع عشر .

ولكنها لم تندثر تماماً في سائر البلاد ، بل على عكس ذلك ـ وجدت في بعضها تربة صالحة لنموها ـ تحت شكل جديد ، هو فكرة السلم الدائم العام .

فلقد تشكلت عدة جمعيات تدعو إلى السلم والتآخي منذ سنة ١٨١٤ . تألفت أول جمعية من جمعيات السلم في أمريكا ، وأخذت تسعى لنشر مبادئها بين المفكرين والناس بصور ووسائل شتى . إنها أخذت تدعو إلى توحيد الأوطان . حتى إنها لم تتردد في بعض الأحيان عن توجيه حملات عنيفة على الوطنية في سبيل هذه الدعوة . إن فكرة السلم والتآخي وجدت بهذه الصورة عدداً غير قليل من الأنصار والمريدين بين الأدباء والمفكرين ورجال الدين . وصار هؤلاء يعقدون سلسلة مؤتمرات أممية بقصد نشر فكرة السلم والتآخي بين الأمم .

غير أننا إذا تتبعنا سير انتشار هذه الفكرة وجدنا أن هذا الانتشار لم يجر باطراد على وتيرة واحدة ـ فإن الفكرة كانت تنتشر انتشاراً لابأس به مدة من الزمن ، ثم تنحسر فجأة ، عندما تصطدم بالوقائع ، وتشهد حدوث حروب جديدة ، تبدد الأحلام المستولية على الأذهان ، وتثير ضغائن جديدة بين الأمم .

ونستطيع أن نجد خير مثال لذلك فيما كتبه وقال الشاعر الفرنسي العظيم « فيكتور هيغو » . انجذاب هذا الشاعر إلى فكرة « توحيد الأوطان ونشر ألوية السلم على العالم ». فاشترك في مؤتمرات السلم ، وألقى في بعضها خطباً ، وأرسل إلى

بعضها رسائل . وفي كل ذلك أظهر نزوعاً شديداً نحو السلم العام وإيماناً عميقاً بتوحيد الأوطان . وتخيل في إحدى خطبه العهد الذي ستتحد فيه الدول الأوروبية بأجمعها ، والعهد الذي ستتصافح فيه الولايات المتحدة الأوروبية والولايات المتحدة الامريكية من وراء البحار ، وتوحد أعمالها لخير البشر العام . كما أنه حلم بالعهد الذي ستنتقل فيه المدافع إلى المتاحف ، وستترك القذائف محلها لأوراق التصويت في ندوة عالمية تكون السيادة فيها للمناقشة العلمية والرأي الحر . وتحت تأثير هذه الأحلام وجه الشاعر دعوة حارة لإزالة الحدود ، والفوارق من بين الأمم ، قائلاً : « إن رأس البلاء هو الحدود ، لأن مفهوم الحدود يتضمن المخفر ، والمخفر يتطلب الخفير ، والخفير يستوجب الجيش ، والجيش يدعو إلى الحرب . فلنحذف الحدود ، لكي نرى ألوية السلم منتشرة بين البشر . . .».

ومن غريب المصادفات أن هيغو كان أرسل هذا البيان إلى مؤتمر السلم الذي انعقد في لندن سنة ١٨٦٩ ، أي قبل نشوب حرب السبعين بسنة واحدة فقط . وما كادت الحرب تنشب بين فرنسا والمانيا ، حتى ترك الشاعر هذه الأحلام جانباً ، وأخذ يبدع سلسلة أشعار حماسية تتأجج فيها روح وطنية ثائرة .

إن هذا الشاعر لم يكن من الشواذ في هذا الباب . بل ظهر له أمثال كثيرون في كثير من البلاد . فعدد غير قليل من المفكرين انجذبوا مدة من الزمن إلى فكرة توحيد الأوطان ، ثم عادوا إلى النزعة الوطنية والقومية تحت تأثير الوقائع والحوادث .

لا ننكر أن البعض ظل متمسكاً بهذه الفكرة طوال حياته كما فعل « تولستوي » الشهير ، فإنه ظل يدّعي أن الوطنية من بقايا العهود الهمجية ، وأن من يعيش عيشة فكرية حقيقية لا يمكن أن يعترف بالوطن والوطنية . . . وظل يدعو الناس إلى نبذ النزعات الوطنية ، مهما كانت أشكالها ، وإلى الامتناع عن الحروب مهما كانت الأسباب الداعية إليها . غير أن روزفلت الكبير كان أجاب على آراء « تولستوي » في إحدى خطبه بكلمة طريفة جداً ، إذ قال :

« نعم ، قد يأتي عهد ـ في أغوار عصور المستقبل البعيد ـ تفقد فيه الوطنية قيمتها وفائدتها . كما أنه قد يأتي عهد يندثر فيه نظام الأسرة فالزواج . غير أنه يجب أن نعرف جيداً أن الرجل الذي لا يفرق بين وطنه وسائر الأوطان ـ في المجتمع الذي نعيش فيه الآن ـ ، يكون عنصراً مضراً ، كالرجل الذي لا يفرق بين زوجته وسائر النساء . . . »

إن دعاة السلم العام والأخوة البشرية الشاملة الذين ظهروا طوال القرن التاسع عشر ، وحتى أوائل القرن العشرين ـ حتى الحرب العالمية ـ كانوا يتكهنون بقرب تحقق

أحلامهم وأمانيهم . غير أن الوقائع والحوادث كانت تأتي على الدوام معاكسة لتلك الأماني والأحلام . إنهم كانوا يتكهنون بأن ساحات الحرب ستتحول إلى أسواق تجارية ، غير أن الوقائع أتت بنتائج معاكسة لذلك تماماً : لأن الأسواق التجارية أصبحت مناراً للحروب . . . كانوا يقولون إن المدافع ستنتقل إلى المتاحف ، ولا ننكر أنه قد حدث شيء من ذلك . فإن المدافع التي كان يعرفها هؤلاء الدعاة انتقلت فعلا إلى المتاحف ، غير أن ذلك لم يحدث من جراء انتصار فكرة السلم العام ، كما أنه لم يؤد إلى تقوية الفكرة المذكورة . إنه حدث من جراء اختراع أنواع جديدة من المدافع المتفوقة في قوتها الحربية .

كانوا يوجهون أنواع السهام إلى « الحدود » التي تفصل الدول عن بعضها البعض ، وكانوا يتمنون زوالها خدمة للسلم العام . فقد حدث فعلاً في الحدود التي كانوا يعرفونها انقلابات عظيمة ، أدت إلى تبدل عشرات منها وزوال مئات . غير أن كل ذلك لم يحدث على أساس توحيد الأمم بأجمعها ، ولا على أساس توحيد الأمم المتمدنة وحدها ، بل حدث من جراء تحقيق النزعات القومية وإعادة بناء الدول حسب مقتضيات تلك النزعات . فقد اتحدت الدويلات الكثيرة التي كانت تنقسم إليها الأمم ، فكونت دولة كبيرة أشد وطنية وأصلب قومية من جميع الدويلات التي اندمجت فيها . هذا ومن جهة أخرى فقد تجزأت بعض الدول الكبيرة التي كانت تتألف من أمم مختلفة النزعات ، وانقسمت إلى عدة دول مستقلة بعضها عن بعض ، غير أن ذلك أيضاً حدث بتأثير النزعات القومية وأدى إلى تقوية تلك النزعات .

إزاء هذه النتائج الفعلية ، فقدت الفكرة العالمية كل ما كان لها من قوة ، فأخذت فكرة السلم العام ونزعة الأخوة البشرية اتجاهاً جديداً يختلف عما كان يقصده دعاة العالمية كل اختلاف .

هذا الاتجاه الجديد هو الدعوة إلى التعاون والتضامن بين الأمم ، داخل نطاق الوطنية والقومية تماماً : فلتبق كل أمة متمسكة بوطنيتها ، على أن تحترم الأمم الأخرى أيضاً ، فلتبق كل أمة مستقلة في شؤونها ، على أن تتعاون مع سائر الأمم في مختلف ساحات النشاط البشري ، من العلم والثقافة إلى الاقتصاد والمواصلات .

إن هذه النزعة الجديدة لم تكن من نوع التمنيات الخيالية ، بل هي من النزعات العملية التي أنتجت نتائج باهرة ، وساعدت على تكوين « مؤسسات أممية » كثيرة من « اتحاد البرق والبريد الأممي » إلى « مؤسسة التعاون الفكري الأممي »، لا سيما بعد الحروب العالمية .

ونستطيع لذلك أن نقول إن : «نزعة الوطنية خرجت سالمة ظافرة من الكفاح العنيف الذي حدث بينها وبين « فكرة العالمية » بأشكالها المختلفة .

غير أن الوطنية ـ بالرغم من تغلبها على النزعات المعادية التي ذكرناها آنفاً ـ وجدت نفسها منذ مدة أمام نزعة معادية أخرى أشد خطراً من تلك ، هذه النزعة هي « الأممية الشيوعية ».

إن دعاة هذه « النزعة الأممية » لم يحلموا بآمال السلم العام ، ولم يعللوا أنفسهم بأماني الأخوة البشرية الشاملة . بل إنهم على عكس ذلك آمنوا بضرورة الحرب واستعدوا لها . غير أنهم قالوا إن هذه الحروب يجب أن تنشب بين الطبقات ، يجب على عمال العالم أن يتحدوا على اختلاف أوطانهم ليحاربوا الرأسماليين مهما كانت قومياتهم .

إن دعاة الأممية الشيوعية يريدون تغيير نظام المجتمع الحالي من أساسه ، ويعتقدون أن ذلك لا يمكن أن يتم دون ثورة وحرب ، ويقولون إن هذه الثورة يجب ألا تتقيد بقيود الوطنية ، بل يجب أن تعمل ضدها .

يقول هؤلاء إن الوطنية من وسائل حكم الرأسمالية ، وهي من الأسلحة التي تستعملها الرأسمالية لخداع الصعاليك واستخدامهم لأغراضها الخاصة ، فلا يمكن أن يتأسس النظام الشيوعي ما لم تهدم فكرة الوطنية الخداعة وتمحى الحدود التي تولدت منها . فالأممية الشيوعية تدعو إلى نبذ الفكرة الوطنية ومحاربة الرأسمالية أينما كانت ، وبأية وسيلة كانت . لذلك تطلب إلى العمال أن يتحدوا دون أن يتقيدوا بالروابط التي أوجدتها هذه النزعات . ولهذا السبب تبدأ دعوتهم كل يوم بهذه الفقرة : « ياعمال العالم . . . اتحدوا ».

تدعو الأممية الشيوعية جميع عمال العالم إلى الاتحاد ، لأنها تقول بأن وطن العامل هو المعمل وحده ، وأما مواطنه الحقيقي فهو العامل مهما كانت قوميته ، كما أن عدوه الأصلي هو الرأسمالي مهما كان الوطن الذي ينتسب إليه ، فعدو العامل الفرنسي مثلا ليس الجندي الألماني أو الإنكليزي أو الروسي ، بل هو الرأسمالي ، سواء أكان من الفرنسيين أو الألمان أو الإنكليز أو الروس . فيجب على جميع عمال العالم أن يتحدوا لمحاربة الرأسماليين على اختلاف أوطانهم وقومياتهم .

وإذن يجب أن تفكك أوصال الأوطان الموجودة وتنحل الروابط الوطنية الحالية ، يجب أن تزول كل هذه الروابط التي تجمع « العمال وأصحاب رؤوس الأموال » في كل وطن تحت لواء واحد ، وتفرق بين العمال الذين ينتسبون إلى دول وأوطان كثيرة . يجب أن

تترك هذه الروابط الوطنية محلها لرابطة جديدة مؤسسة على أساس الطبقات . بهذه الصورة ، وبهذه الصورة وحدها ، يتم النصر للنظام الشيوعي في كل العالم ، وبهذه الصورة وحدها تتم سيادة العمال ورفاهيتهم .

هذه هي على وجه الإجمال ، أهم الآراء التي تدلي بها « الشيوعية الأممية » في أمر النزعات الوطنية .

إن هذه الدعاية الأممية ، كانت تقوم على عواتق بعض الأفراد والجمعيات ، حتى الحرب العالمية الماضية . غير أن الشيوعيين تمكنوا ـ في أواخر الحرب العالمية ـ من الاستيلاء على أعنة الحكم ، في دولة من أعظم دول العالم ، وأسسوا فيها نظاماً شيوعياً . وهذه الدولة الشيوعية ـ أي روسيا السوفياتية ـ أخذت على عاتقها مهمة الدعوة إلى الأممية في كل أنحاء العالم ، وصارت تقوم بهذه المهمة بكل ما لديها من وسائل مادية ومعنوية ، من أموال وافرة إلى تشكيلات منظمة .

إن آلام الفقر وآمال الرفاهية ، التي تستولي على نفوس العمال من جهة ، والدعاية الخلابة التي تقوم على تشكيلات واسعة النطاق ومحكمة الترتيب من جهة أخرى . . . قوّت النزعة الأممية الشيوعية في بعض البلاد ، وأقامت بهذه الصورة أمام النزعة الوطنية عدواً جديداً خطراً جداً .

ومن الطبيعي أن النزعة الوطنية لم تتقاعس عن العمل تجاه هذا العدو الجديد ، إنها أخذت تناضل الأممية الشيوعية بحزم شديد وقوة كبيرة ، فانتصرت عليها في بعض البلاد . غير أن النضال لا يزال سجالاً بين النزعتين ، مادة وجهاراً في بعض البلاد ، ومعنى وخفية في البعض الآخر .

ـ ٢ ـ

إن هذه الأسطر كتبت قبل ست سنوات . والآن ، بعد أن حدث ما حدث في روسيا السوفياتية منذ ذلك التاريخ ، ولا سيما منذ نشوب الحرب العالمية الجديدة ، نستطيع أن نقول : إن « فكرة الوطنية » قد انتصرت على « فكرة الأممية » حتى في روسيا السوفياتية نفسها . لأن الدولة المذكورة أخذت تتباعد عن الدعوة الأممية شيئاً فشيئاً إلى أن قررت حل وإلغاء « الأممية الثالثة ». زد على ذلك أنها تركت نشيدها « الأممي ».المعروف ، ذلك النشيد الذي كان يدعو على الدوام جميع عمال العالم إلى الاتحاد على اختلاف أجناسهم وأوطانهم .

وبهذه الصورة قد ثبت مرة أخرى أن « فكرة الاشتراكية » ـ مهما كان نوعها ـ لا

تعارض « الفكرة الوطنية » في حد ذاتها ، حتى إن مباديء الشيوعية نفسها لا ترتبط بـ « فكرة الأممية » بطبيعتها .

ولذلك نستطيع أن نقول : إن فكرة الأممية فقدت أكبر وأقوى الدعائم التي كانت تستند إليها ، وفقدت معها حدتها وخطورتها .

مع هذا لا نستبعد أن تبقى فكرة الأممية عالقة ببعض الأذهان ، ولهذا نرى من المفيد أن نلفت الأنظار إلى أضرار هذه الفكرة ، ونعيد هنا الملاحظات التالية عن الوطنية والأممية :

إن الانقلاب الصناعي الذي بدأ في أوائل القرن الأخير ـ والذي لم ينته إلى الآن ـ زاد في فروق الثروة بين الناس زيادة هائلة ، وأوصل مشاكل المعيشة إلى درجة لم يسبق لها مثيل . لا شك في أن هذا التطور العظيم الذي حدث في الحياة الاجتماعية كان يتطلب نظرات وأنظمة حقوقية جديدة تضمن للكل حق الحياة والعمل ، بالعدل الذي يقتضيه هذا التطور العميق .

غير أن الحكومات لم تقدر خطورة هذه الأوضاع حق قدرها ، فلم تقدم على سن القوانين الضرورية لمعالجتها . وذلك أحدث مجالاً واسعاً أمام أصحاب رؤوس الأموال للاستبداد بحياة العمال بدون تأمل ، وللاسترسال في استغلال أتعابهم بدون إنصاف . وهذه الحالة ولدت الاشتراكية التي أخذت تطالب الحكومات بوضع حد لهذا الاستبداد ، وسن قوانين جديدة تثبت حقوق العمل وتضمن إنصاف العمال ، وتمنع تضخم رؤوس الأموال على حساب ضرر الآلاف بل الملايين من العمال وشقائهم . غير أن الحكومات قاومت في باديء الأمر الحركة الاشتراكية ومطالبها مقاومة شديدة ، وهذه المقاومة أدت إلى حدوث سلسلة ثورات واعتصابات عنيفة ، كما استوجبت تفرع الاشتراكية إلى فروع ومذاهب متنوعة ، فاختلفت لذلك المذاهب الاشتراكية اختلافاً كبيراً ، من المعتدلة إلى المتطرفة ، ومن الوطنية إلى الأممية .

أنا لا أخالف من يدعو إلى الاشتراكية ، حتى إنني لا أعارض من يقول بالشيوعية ، غير أنني أطلب إلى هؤلاء ألا يمزجوا دعوتهم هذه بالفكرة الأممية ، وألا يجعلوا حركتهم معادية للنزعة الوطنية . إنني أعتقد أن الأضرار التي تنجم عن الإصغاء إلى الدعاية الأممية لا تكون متساوية في كل البلاد ، بل إنها تزداد أو تنقص ، تبعاً لحالة « الوطنية » فيها :

تصوروا أمة ناهضة ، متحدة ، متصفة بشعور قومي عميق ، ونزعة وطنية شديدة ، قد تأصلت الوطنية والقومية في نفوس أبنائها ، حتى إنها دخلت في طور

الإفراط والتعدي ، فصارت تحمل القوم على التوسع على حساب غيرها من الأمم . لا شك في أن رياح النزعة الأممية إذا هبت على نفوس أمة كهذه لا تستطيع أن تقتلع شجرة الوطنية من جذورها ، فلا يتعدى تأثيرها حدود بعض الأمور الطفيفة ، من نوع إسقاط الأوراق ، أو كسر الأغصان . إن انتشار فكرة الأممية بعض الانتشار بين أبناء تلك الأمة لا يزعزع بناء الوطنية زعزعة خطيرة ، وكل ما يعمله ينحصر في كسر ثورة الإفراط وتخفيف أطماع التوسع والاستعمار .

ثم تصوروا أمة ـ على عكس ذلك ـ متأخرة في حضارتها ، متفرقة في سياستها ، مترددة في وطنيتها ، استيقظت من سبات عميق في عهد قريب ، فلم يمض على يقظتها هذه ، الوقت الكافي لاختمار الفكرة القومية في نفوس أبنائها ، فلم يتم بعد « تكوّن الشعور القومي » و « تأصل النزعة الوطنية » في تلك النفوس . لاشك في أن تأثير رياح « الأممية » على أمة كهذه يكون خطراً جداً . لأنه يوقف اختمار الفكرة القومية في مبادئها ، ويحول دون تكوّن الشعور القومي العام في بدء عهده ، ويميت تباشير النزعة الوطنية الحقة قبل أن تتأصل في النفوس .

إنني أعتقد بأن نظرة واحدة إلى حالة البلاد العربية والأمة العربية على ضوء هذه الإيضاحات ، تكفي للدلالة دلالة قطعية على أن انتشار النزعة الأممية ـ ولو انتشاراً قليلاً ـ يكون مضراً جداً ، بل مهلكاً وقتالاً بالنسبة إلى أبناء الضاد .

فيجب علينا أن نبذل أقصى الجهود لمنع تسرب النزعة الأممية إلى النفوس في جميع الأقطار العربية . وقد قال أجدادنا :

بلادي وإن جارت عليّ عزيزة   وأهلي وإن ضنّوا عليّ كرام

أعتقد أن هذا المقال يتضمن أحسن وأبلغ الأجوبة على نظرية الأممية الماركسية .

أنا لا أود أن أقول بذلك : إنه يجب علينا أن نترك الأمور على حالها ، فلا نفكر في إزالة الجور عن أفراد الأمة . بل أقول بعكس ذلك ، بأنه يجب علينا أن نبذل كل الجهود لإصلاح الأحوال وإزالة الجور بأقصى ما يمكن من السرعة ، على ألا نخرج في أعمالنا وتدابيرنا عن مقتضيات الوطنية ، وأن نعتقد في كل حين : أن الوطن قبل كل شيء . وفوق كل شيء .

العالم العربي والشرق الأوسط(*)

- ١ -

لقد اعتاد الأوروبيون والامريكيون أن ينظروا إلى بلادنا والبلاد المجاورة لنا من زاويتهم الخاصة وبمنظارهم الخاص ، من خلال مصالحهم الاقتصادية والسياسية والعسكرية ؛ ولذلك حددوا على خارطة الأرض ، حول ملتقى قارتي آسيا ، وأفريقيا ، منطقة أسموها باسم « الشرق الأوسط »، وصاروا يولونها اهتماماً خاصاً فيجعلونها موضوع دراسات وأبحاث ، وإذاعات خاصة .

ولهذا السبب ، صرنا نقرأ في مختلف اللغات ، مجموعة كبيرة من الكتب والمجلات التي تحمل اسم هذه المنطقة ، وصرنا نشاهد كثيراً من الخرائط التي تصور « الشرق الأوسط »، ونسمع كثيراً من الأخبار عن الاجتماعات التي يعقدها من وقت إلى آخر ممثلو هذه الدولة أو تلك في « الشرق الأوسط »، وعن معاهد الأبحاث التي تتولى دراسة شؤون الشرق الأوسط ، وعن المؤتمرات الدورية والمنظمات الدائمة التي تسعى إلى تنسيق العلاقات بين دول الشرق الأوسط . كما صرنا نقرأ كثيراً من الأخبار عن المشاريع التي توضع ، والمقررات التي تتخذ بقصد الدفاع عن هذه المنطقة من العالم .

وصار الكثيرون منا يتأثرون من هذه الأخبار والكتابات الكثيرة ، فيشاركون الغربيين في هذه النظرات الخاصة ، ظناً منهم بأنها « نظرات علمية »، تستند إلى

(*) نشر في: ساطع الحصري، دفاع عن العروبة (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٥٦).

حقائق جغرافية ، غافلين عن العوامل السياسية التي رسمت وعينت حدود هذه المنطقة وفق ما تقتضيه مصالح الدول العظمى .

ولـذلك ، صـارت تظهـر في المكتبة العـربية أيضـاً طائفـة من الكتب والمقالات والخرائط التي تحمل اسم الشرق الأوسط ، وتلفت الأنظار إلى شؤون هذه المنطقة .

- ٢ -

ومما يجب أن يلاحظ في هـذا المضمار ، أن خـارطة المنـطقة التي تسمى الشـرق الأوسط ، تشطر العالم العـربي إلى شطرين : تتـرك الشطر الغـربي منه جـانباً ، فتهمله إهمالاً كلياً ، وأما الشطر الشرقي منه فتدخله داخل نطاقها ، إلا أنها تحشره مع طـائفة من البلاد « غير العربية » وتطمس بذلك العالم العـربي ، وتخفي عن الأنظار شخصيتـه الخاصة .

ولذلك نستطيع أن نقول إن فكرة الشرق الأوسط ، عندما تستـولي عـلى الأذهان تصرف الأنظار عن الالتفات إلى العالم العربي ، وتعرقل بذلك تبلور مفهوم « العروبة » تبلوراً سليماً ، وتحول دون تكوين فكرة العالم العربي تكويناً سوياً .

إني كتبت المقالتين التـاليتين في تـاريخين مختلفـين بغية كشف النقـاب عن مصدر فكرة الشرق الأوسط ، وإظهارها بمظهرهـا الحقيقي وتخليص خارطـة العالم العـربي من الظلال المشوشة ، التي تلقيها عليها فكرة الشرق الأوسط ، والتي تحول دون ارتسـامها في أذهاننا بما تستحقه من الوضوح والبروز .

الشرق والشرقيون

لبعض الكلمـات حظ غـريب ، وسيـرة عجيبـة : تلفـظهـا الألسن وتكتبهـا الأقلام ، دون أن تخصصها لمعنى واضح ثابت .

فإن معاني هذه الكلمات كثيراً ما تبقى غامضة الملامح ، مبهمة التقاطيع ، مثل الأشباح التي تتراءى للأنظار من وراء زجاج قليل الشفافية ، أو من بين طبقة كثيفة من الضباب : شكلها لا يظهر بوضوح تـام ، بل يكـون غامضـاً بعض الغموض ، ولكن هذا الغموض يسمح لكل واحـد من الناظـرين إليها أن يعـطيها الشكـل الذي يـروق له ، أو يتخوف منه أو يتمناه ، أو يتوقعه ، وخلاصة القول ، الشكل الذي ترسمـه له أوهامه ورغباته .

والناس يكثرون من ذكر تلك الكلمات ويسترسلون في المناقشة حولهـا ، من غير

أن ينتبهوا إلى أن المعنى الذي يقصده منها أحد المتكلمين قد يختلف عن المعنى الذي يفهمه منها مخاطبوه ومعارضوه . لعل كلمة الشرق من أغرب الأمثلة على ذلك .

الشرق ! . . .

كلمة تتناقلها الألسن والأقلام . . . تارة مستقلة بذاتها ، وطوراً منسوبة إلى غيرها : الشرق ، الشرقي ، العقلية الشرقية ، الحضارة الشرقية ، العادات الشرقية ، الثقافة الشرقية . . . إلى آخر ما هنالك من الشرقيات . . . التي نسمعها أو نقرؤها ، أو نقولها في مختلف المناسبات .

ولكنا إذا ما تساءلنا : ماذا يقصد من كلمة الشرق والشرقي بالضبط ، وجدنا أنفسنا أمام فوضى كلامية غريبة ، وبلبلة فكرية شديدة .

من المعلوم أن لكلمة الشرق معنى واضحاً وثابتاً في الجغرافيا . ولكن هذا المعنى الجغرافي نفسه من المعاني النسبية التي تتبع مواضع الأمكنة والأشياء . فلكل مكان شرق خاص به . ولكل شيء شرق لا ينفك عنه . فكل مكان من الأمكنة يكون في غرب بعض المواضع ، وفي شرق بعض المواضع الأخرى . فإذا انتقل المرء من مكان إلى آخر ، انتقلت معه على الفور بعض أماكن من شرقه إلى غربه ، أو من غربه إلى شرقه .

وخلاصة القول ، إن المعنى المفهوم من كلمة الشرق في الأصل ، هو من المعاني النسبية التي لا يمكن تصورها مجردة عن كل اعتبار ، ومطلقةً عن كل قيد .

ومع هذا ، قد اعتاد الناس في كل أنحاء العالم على استعمال هذه الكلمة بمعنى مطلق ، للدلالة على بعض الأقطار المعينة من الكرة الأرضية . وهذا الاستعمال المطلق يفتح باباً واسعاً لضروب من الالتباسات والاختلافات .

فنحن العرب مثلاً ، نسمي تونس والجزائر ومراكش باسم المغرب . وهذه تسمية صحيحة بالنسبة إلينا ، لأن تلك البلاد تؤلف القسم الغربي من العالم العربي . غير أن الأوروبيين ـ ومن جملتهم الفرنسيون ـ يدخلون الأقطار المذكورة في عداد البلاد الشرقية ، مع أنها لم تكن شرقية بالمعنى الصحيح لا بالنسبة إليهم ، ولا بالنسبة إلينا . إنهم يدخلونها في عداد البلاد الشرقية ، لمشابهة أحوالها بأحوال بعض البلاد التي هي شرقية حقيقية بالنسبة إليهم .

فيترتب علينا ، أن نبحث إذن : ما هو الشرق بالنسبة إلى هذا الاستعمال الاصطلاحي ؟ أين يبدأ ؟ وأين ينتهي ؟ وبماذا يمتاز عن الغرب ؟

لقد اعتاد الأوروبيون منذ قرون عديدة ، على استعمال كلمة الشرق للدلالة على البلاد التي تمتد من تركيا وإيران إلى الصين واليابان .

ولكنهم صاروا يقسمون البلاد المذكورة إلى ثلاث مناطق كبيرة ، ويسمونها حسب درجة قربها إلى أوروبا : الشرق الأدنى ، والأوسط والأقصى .

إنهم يتفقون في اعتبار تركيا مع الشرق العربي من بلاد الشرق الأدنى ، كما يتفقون في اعتبار الصين واليابان من بلاد الشرق الأقصى . غير أنهم يختلفون في تعيين حدود الشرق الأدنى من ناحية الشرق ، وحدود الشرق الأقصى من ناحية الغرب ، كما يختلفون في تحديد « الشرق الأوسط » من جميع الجهات .

فهناك من يقول : إن الشرق الأدنى هو الشرق المتصل بالبحر الأبيض المتوسط ، والشرق الأوسط هو جميع البلاد المطلة على المحيط الهندي ، والشرق الأقصى هو جميع البلاد الآسيوية التي تقع في المحيط الهادي أو تطل عليه .

وهناك من يهجر تعبير الشرق الأدنى ، فيكتفي بتقسيم الشرق إلى أوسط وأقصى . وبين الذين يذهبون هذا المذهب من يحصر مدلول الشرق الأوسط ، بمصر وإيران وبالبلاد العربية والتركية التي تمتد بينهما ، ومن يدخل بلاد الأفغان أيضاً في مدلول هذا التعبير .

وهناك من يوسع مدلول الشرق الأوسط أكثر من ذلك ، ويجعله شاملاً لجميع البلاد التي تمتد بين تونس وبورما .

ولا أراني في حاجة إلى البرهنة على أن هذا الاختلاف الكبير وحده ، يدل دلالة قاطعة على أن هذه التقسيمات والتصنيفات، لا تستند إلى أسس ثابتة من الجغرافيا الطبيعية أو البشرية ، إنما هي تقسيمات اعتبارية ، تسعى إلى تقريرها سياسة الدول الغربية ، حسب ما تقتضيه مصالحها الاقتصادية ، والاستراتيجية والاستعمارية .

ومما يلفت النظر أن كثيراً من المفكرين والكتاب لا يتقيدون حتى بأمثال هذه التحديدات الجغرافية ، بل يطلقون لأقلامهم زمام الاسترسال في تحديد الشرق والبلاد الشرقية بشتى الصور والأساليب .

وأذكر أني كنت قرأت مقالة لمفكر هندي ، كتبها عندما كان يجتاز البحر الأحمر ، فاعتبر البحر المذكور الحد الفاصل بين الشرق والغرب . كما أذكر أني كنت قرأت رواية لكاتب تركي يقف بطلها على الجسر الموصل بين طرفي الخليج في إستانبول ، ويعتبر نفسه واقفاً بين الشرق والغرب .

وأعرف أن هناك من يقول بوجوب التمييز بين الشرق الجغرافي والشرق الثقافي : ومن يتكلم عن الشرقيّ من حيث السلالة والشرقي من حيث الحضارة . وهناك من يزعم أن الشرق ينحصر في الهند والصين .

حتى إن هناك من يتردد ويتأرجح في هذا المضمار ، فيحدد مدلول الشرق مرة بشكل ، ومرة أخرى بشكل آخر .

فلا غرابة في ذلك :

لأن كلمة الشرق ـ خارج مدلولها الجغرافي الأصلي ـ لا تدل على شيء حقيقي معين ، إنما تدل على أمور اصطلاحية ، نتجت عن بعض الظروف التاريخية ، واختلفت باختلاف تلك الظروف ، وتطورت بتطورها ، بطبيعة الحال .

انشطرت الإمبراطورية الرومانية ـ في القرون القديمة ـ إلى إمبراطوريتين ، سميت إحداهما إمبراطورية روما الغربية ، وسميت الثانية إمبراطورية روما الشرقية ، نظراً إلى وضعها الجغرافي بالنسبة إلى الإمبراطورية الأصلية .

بعد ذلك بمدة ، انقسمت الكنيسة المسيحية أيضاً إلى شرقية وغربية ، تبعاً للأسماء التي نتجت عن انقسام الإمبراطورية . ثم أخذ مدلول الشرق والغرب يتغير شيئاً فشيئاً ، بعد ظهور الإسلام ، إلى أن أصبح تقريباً يعني العالم الإسلامي والعالم المسيحي .

وعندما قامت الدولة العثمانية ، وأخذت تتوسع في القارة الأوروبية ، صار شمول كلمة الشرق يتغير بتغير حدود الدولة المذكورة . ومن المعلوم أن تعبير «المسألة الشرقية» ظهر أول ما ظهر مرتبطاً بأراضي الدولة العثمانية ، وبالقضايا السياسية الناجمة عن أوضاع الدولة المذكورة .

ولكن ، بعد ذلك ، عندما توسع نطاق اهتمام الدول الأوروبية بما وراء الدولة العثمانية ، أخذ مفهوم الشرق يمتد على طول قارة آسيا ، ونتج عن ذلك تقسيم البلاد المذكورة إلى الشرق الأدنى والأوسط والأقصى .

وعندما أخذت السياسة الأمريكية تلعب دوراً هاماً في هذه البلاد ، لم تر لزوماً للتمييز بين الشرقين الأدنى والأوسط ، ولذلك أخذ تعبير الشرق الأدنى ينسحب من ميدان الاستعمال شيئاً فشيئاً .

وفي الأخير ، بعد الحرب العالمية الأخيرة ، اكتسبت كلمة الشرق مدلولاً جديداً ، انضم إلى مدلولاتها المتعارف عليها سابقاً : لأن العالم المتغلب انقسم إلى كتلة

شرقية تتزعمها روسيا السوفياتية ، وكتلة غربية تتزعمها الولايات المتحدة الأمريكية . ولذلك ، صارت كلمتا الشرق والغرب ، كثيراً ما تستعملان في الميدان السياسي ، للدلالة على العالم الشيوعي والعالم الرأسمالي .

وظل يتطور مدلول كلمة الشرق ـ على هذا المنوال ـ تبعاً لتطور الأوضاع السياسية الدولية .

ومن الغريب ، أنه على الرغم من كل هذه الحقائق والوقائع ، اندفع ، ولا يزال يندفع ، الكثيرون من المفكرين والكتاب في البحث عن الصفات العقلية والخلقية التي تميز الشرقيين عن الغربيين ، وأخذوا يبدون في ذلك شتى الآراء والنظريات .

فقد تنوعت هذه الآراء والنظريات إلى أقصى حدود التنوع . وقد اتخذ بعض الكتاب هذه القضية وسيلة للتندر والتفكه ، فقالوا :

الشرقي يكتب من اليمين إلى اليسار ، وأما الغربي فيكتب من اليسار إلى اليمين . .

الشرقي يخلع حذاءه من رجليه عندما يدخل المعبد ؛ وأما الغربي فيرفع قبعته عن رأسه .

الشرقي يعتبر تدخل الأطفال في حديث الكبار من دلائل قلة الأدب وسوء التربية ، وأما الغربي فيعتبر ذلك من علائم الذكاء والنباهة .

ولكن بعض الكتاب نظروا إلى قضية الشرق والغرب ، من زوايا السياسة ، أو الاقتصاد ، أو الديانة .

فقال أحدهم : الشرق زراعي والغرب صناعي

وقال آخر : الشرق بلاد الروحانيات والغرب بلاد الماديات

وقال أحدهم : الشرق بلاد الأحلام ، والغرب بلاد الحقائق

وقال آخر : الشرق بلاد الاستبداد ، والغرب بلاد الحرية

وقال بعضهم : الشرق بلاد الشعر والأدب ، والغرب بلاد العلم والعمل .

وهكذا ، استرسل المفكرون والكتاب في بيان الأوصاف التي تميز ، على زعمهم ، الشرق عن الغرب والشرقيين عن الغربيين .

وبناء على هذه الظروف ، زعم البعض : أن الشرق شرق والغرب غرب ،

وسيبقيان متخالفين على الدوام . في حين أن البعض الآخر قال بعكس ذلك : لا حياة للنوع البشري ، إلا بتمازج الشرق والغرب . وقال آخرون : إن الإنسانية لن تكتمل إلا بانضمام حكمة الشرق إلى علم الغرب .

إن قليلاً من التأمل في أحوال الأمم وأحداث التاريخ ، يكفي للتأكد من أن هذه الأقوال لا تنطبق على حقائق الأمور ، إن كل واحد منها يستند إلى بعض الملاحظات والمشاهدات المحصورة في زمان معين ومكان محدود من بعض البلاد الشرقية . وتعميم هذه الملاحظات والمشاهدات المحدودة على سائر الأزمنة والأمكنة ، لا ينطبق على مقتضيات العقل والمنطق ، بوجه من الوجوه .

فإن الحرية مثلاً ، لم تختص أبداً بالبلاد التي تسمى غربية ، كما أنها لم تلازم شؤون تلك البلاد على الدوام . والبلاد التي نراها الآن متمتعة بحرية واسعة النطاق ، قد شهدت في الماضي عدة عهود من الاستبداد الفظيع .

ونستطيع أن نقول الشيء نفسه بالنسبة إلى الماديات والمعنويات ، وبالنسبة إلى الزراعة والصناعة . . . أيضاً . ومن العبث أن نبحث عن أوصاف تشمل جميع الشرقيين ، وتميزهم عن جميع الغربيين . . . بعد أن علمنا من بحثنا السابق ، أن تعبير البلاد الشرقية والبلاد الغربية نفسه ، من التعبيرات الاصطلاحية التي لا تستند إلى حقائق طبيعية .

إن تقسيم البلاد والأمم بهذه الصورة إلى شرقية وغربية ، يشبه تمام الشبه التقسيمات البدائية السطحية التي يركن إليها الأطفال والأقوام في بدء حياتهم الفكرية ، والتي يلجأ إليها عوام الناس أيضاً في بعض الأحيان :

من المعلوم أن الرومان كانوا يسمون الأجانب باسم «البربر» بوجه عام، من غير أن يأخذوا بنظر الاعتبار الفروق العظيمة التي تميز طوائف هؤلاء بعضها عن بعض .

وأجدادنا العرب القدماء كانوا ينعتون غير العرب باسم « العجم »، من غير أن يعبأوابما بين أنواع هؤلاء من اختلاف ، من حيث الأوصاف المادية والمعنوية ، من السحنة والشمائل واللغة والعادات . وفي وقت قريب من أيامنا هذه ، كان قد نشأ معظم الناطقين بالضاد على تسمية الأوروبيين والأمريكيين باسم « الإفرنج » بوجه عام ، بقطع النظر عما بينهم من فروق كبيرة .

ومن المعلوم أن سواد الناس في مصر ، يطلقون صفة « التركي » على كل الذين

يأتون من إستانبول أو الأناضول ، سواء كانوا من الألبان والشركس والكرج أو الأتراك . . على الرغم مما بين هؤلاء من فروق واختلافات .

إن أمثال هذه التقسيمات والتعبيرات تتولد من النظرات السطحية ، وتهمل وتهجر ، عندما ينظر إلى حقائق الأشياءبشيء من الدقة والتفصيل . ويجب أن نعلم العلم اليقين أن كلمات الشرقي والغربي ، والشرقية والغربية ، لا تختلف في هذا المضمار عن الكلمات التي ذكرتها آنفاً .

فلا شك في أنها لن تعمر طويلاً بعد الآن . بل ستهمل وتهجر عاجلاً أو آجلاً كما هجرت كلمات البربر والعجم والإفرنج .

الشرق الأدنى والشرق الأوسط

- ١ -

إن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ـ المعروفة باسم اليونسكو ـ اقترحت ، سنة ١٩٤٨ ، إنشاء مركز ثقافي خاص بالشرقين الأدنى والأوسط .

ورأت أن يشمل هذا المركز « بلاد الجامعة العربية وتركيا وإيران والأفغان »، وأن يعمل لضمان تعاون البلاد المذكورة بعضها مع بعض ، في ميداني التربية والثقافة ، بمساعدة اليونسكو .

وقد قدم مشروع هذا المركز إلى جامعة الدول العربية ، ووضع على بساط البحث في اللجنة الثقافية التابعة للجامعة المذكورة ، خلال انعقادها في مصيف بحمدون في جبل لبنان .

وأنا ، عندما اطلعت على تفاصيل هذا المشروع عارضته بشدة من الوجهتين العلمية والقومية . عارضته من الوجهة العلمية لأني أعرف أن الثقافة لا تتبع التقسيمات الجغرافية ، الطبيعية أو السياسية ، وأن حدود ما يمكن أن يسمى المناطق الثقافية تختلف عن حدود ما يسمى مناطق جغرافية ، فإنشاء مراكز ثقافية على أسس جغرافية يخالف طبيعة الثقافة مخالفة كلية .

ومما يزيد هذه المخالفة خطورة ، أن المنطقة التي يسمونها الشرق الأدنى والأوسط هي منطقة اصطلاحية خطت حدودها سياسة الدول الغربية ، وفقاً لمصالحها الخاصة ، من غير أن تأخذ بنظر الاعتبار اختلاف سكان أقسامها المختلفة من حيث اللغة والثقافة والمصالح والتقاليد . فإذا أرادت اليونسكو أن تنشيء مراكز فرعية ، يجب عليها أن

تفعل ذلك على أساس الخصائص الثقافية ، لا على أساس التقسيمات الجغرافية والسياسية .

وعارضت المشروع من الوجهة القومية ، لأني أعتقد أن الثقافة في البلاد العربية قد تبلبلت إلى أقصى حدود التبلبل ، من جراء سيطرة الثقافات الأجنبية المختلفة على مختلف أقطارها، فهي الآن في أشد الحاجة إلى لمّ الشعث، والتحرر من سيطرة الثقافات الأجنبية ، لكي تكسب شخصية واضحة ، فتصبح عربية عصرية بكل معنى الكلمة . فلا يجوز لنا أبداً ، والبلاد العربية في هذه الحالة من التبلبل الثقافي ، أن نعود فنسعى إلى زيادة الاتصال بالثقافة التركية والإيرانية .

لا يجوز لنا أبداً أن نوجه جهودنا نحو مركز ثقافي لا يشمل إلا جزءاً من البلاد العربية ، ويحشر ثقافة هذا الجزء نفسه مع ثقافات تركيا وإيران ، فيعرقل بذلك نموها نمواً سوياً ، ويبعدها عن الطرق المؤدية إلى استكمال وسائل الاستقلال والازدهار .

يجب علينا أن ننضم إلى الهيئات الدولية التي تعنى بشؤون العلم والتربية والثقافة ، لكي نرتوي بزلال العلم والمعرفة والثقافة من منابعها الأصلية ، ويجب علينا أن نسعى إلى تأليف منظمات علمية وثقافية تشمل جميع البلاد العربية . ولكنه لا يجوز لنا أن نساهم في تكوين مركز ثقافي يشمل البلاد المعروفة باسم « الشرق الأوسط » ونتجاهل بذلك شخصية عالمنا العربي .

- ٢ -

إني عارضت « مشروع المركز الثقافي الخاص بالشرقين الأدنى والأوسط » لهذه الملاحظات الأساسية . ولكني لاحظت أن معارضتي هذه أثارت استغراب عدد غير قليل من أعضاء اللجنة . لأنهم كانوا متأثرين بكثرة ما يقوله ويكتبه الأوروبيون والأمريكيون عن الشرق الأوسط ، غير منتبهين إلى النظرات السياسية الخاصة التي أوجدت فكرة هذه المنطقة .

والمناقشات التي جرت خلال اجتماعات اللجنة لم تقنع هؤلاء بضرورة رفض المشروع ، ولكنها حالت دون الموافقة عليه . فأحالت اللجنة هذه القضية إلى الدول العربية نفسها ، وذلك أدى إلى إهمال المشروع . إن مدير اليونسكو جوليان هكسلي انفعل كثيراً من عدم إقرار المشروع ، فكتب في التقرير السنوي الذي قدمه إلى مؤتمر اليونسكو عدة عبارات جارحة واصفاً المعارضة التي لاقاها المشروع بالمخاتلة ، وبالإقليمية الضيقة القائمة على أساس الثقافة العربية وحدها . وأنا عندما قرأت

التقرير المذكور ، أرسلت إلى جوليان هكسلي كتاباً خاصاً ، شرحت فيه وجهة نظري ، وفندت الآراء التي أبداها في تقريره . إني أنقل فيما يلي بعض الفقرات الهامة من الكتاب المذكور لعلاقتها بموضوع القومية العربية والثقافة العربية بوجه عام (١٠) .

لقد قلت في صدد انتقاد مشروع المركز الثقافي الخاص بالشرقين الأدنى والأوسط ما يلي :

« إن إحداث أمثال هذه المراكز الإقليمية من الأمور التي يصعب تآلفها مع الروح التي كونت اليونسكو : لماذا نقدم على إحداث « حظائر إقليمية » داخل نطاق اليونسكو ، ما دمنا ندعو جميع أمم الأرض إلى التعاون والتكاتف في ميادين العلم والتربية والثقافة ؟

« إن العلم بطبيعته عالمي فجميع الأمم تستطيع أن تتعاون في هذا المضمار ، بدون أي تحفظ كان . ولكن التربية بطبيعتها قومية . وأنها تبقى قومية ، حتى عندما تستوحي أعمالها من فكرة التفاهم الإنساني ، فتتغلغل في سبيل التعاون الأممي . وذلك لأن الفكرة الأممية ترمي إلى تنوير التربية وتوجيهها ، دون أن تنزع عنها صفتها القومية . ولهذا السبب نستطيع أن نؤكد أن التربية لا تستفيد شيئاً من إحداث منظمة إقليمية متفرعة من منظمة أممية إذا قامت المنظمة الإقليمية على أسس جغرافية ، لا قومية .

« وأما الثقافة فإنها تتألف من عناصر كثيرة ، قسم منها قوميّ وقسم آخر منها أمميّ ، ولهذا السبب هي أيضاً لا تستفيد شيئاً من إحداث منظمة إقليمية ، تنحشر بين المنظمات القومية والمنظمات الأممية .

« زد على ذلك أن الثقافة لا يمكن أن تأتلف أبداً بمنظمة قائمة على أسس جغرافية ، إذ يجب علينا أن نلاحظ عندما نتكلم عن الثقافة بأنها تتلاعب بالمسافات ، ولا تخضع أبداً للتحديدات الجغرافية: لا بد أنكم تعرفون جيداً ـ يا عزيزي هكسلي ـ أن بلاد المكسيك والأرجنتين مثلاً ، قريبتان جداً من إسبانيا من الوجهة الثقافية ، بالرغم من عظم المسافات التي تفصل بينها . في حين أنه بعكس ذلك ، مدينة دوفر الإنكليزية بعيدة جداً عن مدينة كاليه الفرنسية من الوجهة الثقافية ، بالرغم من ضيق القنال الذي يقرّبها . وعلى هذا الأساس يجب أن تسلموا معي ، أنه من الوجهة

---

(١٠) انظر نص الكتاب الكامل في: ساطع الحصري، آراء وأحاديث في العلم والأخلاق والثقافة (القاهرة : مطبعة الاعتماد ، ١٩٥١) ،ص١٦٣ ـ ١٨٠، وفي عددي مجلة الثقافة القاهرية الصادرة في (١٠ و١٧/١/١٩٤٩) .

الثقافية : سوريا أقرب إلى تونس منها إلى تركيا ، والعراق أكثر جواراً إلى مراكش منه إلى إيران .

« أفلا يحق لي إذن أن أقول مستنداً إلى هذه الحقائق التي لا يمكن لأحد أن ينكرها : إن الإقدام على إنشاء مراكز إقليمية ـ في قلب اليونسكو ـ مثل المركز المقترح للشرق الأدنى والأوسط ، يكون عملاً منافياً لطبيعة الأشياء ولمصالح اليونسكو ، في وقت واحد ؟» .

وبعد بعض التفاصيل الفرعية ، قلت :

« نحن العرب ، انضممنا إلى منظمة اليونسكو ، وهي غير منقسمة إلى حجر متحاجزة . ونتمنى لهذه المنظمة العالمية أن تتجنب مغبة الانقسام إلى حجرات إقليمية . ومهما كان الأمر ، فنحن لا نود أن نحجز في حجرة خاصة ، ولا سيما في هذه الحجرة المشهورة التي تسمونها أنتم باسم الشرق الأدنى والأوسط . نحن نريد أن نتعاون مع جميع أمم العالم ، داخل منظمة اليونسكو ، بصفتنا عرباً ، لا بصفتنا شرقيين . . . »

« وأما علاقاتنا الثقافية مع بعض الدول بوجه خاص ، فنحن نود أن نقوم بتنظيمها باتفاقات خاصة نعقدها بعد مذاكرات مباشرة ، كما فعلت ذلك ولا تزال تفعل جميع الدول الأوروبية والأمريكية . وذلك دون وساطة اليونسكو ، ودون مداخلة منظمة إقليمية متفرعة من اليونسكو . وبكلمة واحدة : نحن نود أن يكون لنا داخل هذه المنظمة الأممية موقف مماثل تمام المماثلة لمواقف الأمم الأخرى ، مثل البلجيك والدانمرك ، وإيطاليا . . . »

ثم فندت مزاعم جوليان هكسلي من تعليل موقفنا بالتعصب الديني وبالانعزالية الثقافية ، فقلت :

« إن قليلاً من التفكير الحيادي كان يكفي لإظهار الحقيقة بكل وضوح ، ولإقناعكم بأن موقف الذين لم يحبذوا مشروع إنشاء المركز العلمي لم يكن ناجماً عن تعصب ديني أو انعزالية ثقافية ، بل إنه ناجم عن فهم أصحّ لما يسمى الشرق والثقافة الشرقية . . . »

وأعتقد أن الملاحظات التي سردتها آنفاً تكفي للبرهنة على الأخطاء العديدة التي تنطوي عليها فكرة الثقافة الشرقية برهنة قاطعة .

ـ ٣ ـ

وأما الذين لم يسلموا معي في اللجنة الثقافية ، بأن فكرة الشرق الأوسط وليدة

سياسة الدول الغربية ، فأميل إلى الظن بأنهم وجدوا في الوقائع التي حدثت بعد ذلك ما حملهم على تغيير رأيهم في هذا المضمار .

إلا أني ألاحظ في الوقت نفسه بأن أمثال هؤلاء كثيرون . فلا يزال كثير من المثقفين في مختلف الأقطار العربية ، غير منتبهين إلى ما وراء الاستسلام لها من أضرار قومية .

ولذلك رأيت أن أكشف الستار عن مصدر هذه التسمية وكتبت الفصل السابق ، وأعتقد أن فيه ما يكفي لتنوير الأذهان في هذه القضية الهامة . ومع هذا ، رأيت أن أشير هنا إلى تصريحين سياسيين ، لإزالة كل آثار الشكوك التي قد تساور بعض الأذهان .

لقد كتب السير ونستون تشرشل في مذكراته عن الحرب العالمية الأخيرة ـ في ٢٦ آب (أغسطس) سنة ١٩٤٢ ـ ما يلي :

« إن المسائل التي كان يجب حلها الآن ، ما كانت تتناول أشخاص المناصب العليا فحسب ، بل كانت تشمل كل بناء القيادة في هذه الساحة الفسيحة من سوح العمليات الحربية . إني كنت أشعر على الدوام أن تسمية مصر والمشرق وتركيا باسم « الميدل إيست » ـ أي الشرق الأوسط ـ لم تكن من التسميات الموفقة ، فإن هذه البلاد تؤلف الشرق الأدنى ، وإيران والعراق تؤلفان الشرق الأوسط ، وبلاد الهند وبورما وماليزيا تؤلف الشرق . وأما الصين واليابان ، فتؤلفان الشرق الأقصى » .

ولهذه الملاحظات ، رأى تشرشل ضرورة تقسيم قيادة الشرق الأوسط ، التي كانت بالغة التنوع ، وشديدة الميل إلى التوسع . ولذلك أصدر مساء ذلك اليوم التعليمات التالية :

« يعاد النظر في تنظيم قيادة الشرق الأوسط على أساس تقسيمها إلى قيادتين منفصلتين ومستقلتين :

(أ) قيادة الشرق الأدنى ـ شاملة مصر وفلسطين وسوريا على أن يكون مركزها القاهرة .

(ب) قيادة الشرق الأوسط ـ شاملة العراق وإيران ، على أن يكون مركزها بغداد » .

يلاحظ من هذه الكلمات الصادرة من قلم ونستون تشرشل ، أن الإبرة الموجهة لهذه التسميات والتقسيمات إنما هي الحاجات الحربية التي تشعر بها الحكومة البريطانية .

فقد جمع تشرشل سوريا وفلسطين ومصر تحت اسم الشرق الأدنى ، ولكنه فصل العراق عن هذه المجموعة وعن سائر البلاد العربية ، وأدخله في نطاق الشرق الأوسط

مع إيران . وكل ذلك ليس بناء على أحوال هذه البلاد نفسها ، إنما بناء على المساعدة التي تنتظرها منها السياسة البريطانية ، خلال الحرب التي تخوض غمارها .

ولكن ، بعد مرور نحو تسع سنوات على تاريخ كتابة هذه الكلمات وإصدار هذه التعليمات ، سمع مجلس العموم البريطاني تصريحات رسمية تختلف عن ذلك اختلافاً تاماً ، فقد وجه أحد النواب الإنكليز إلى الحكومة السؤال التالي : « ما هي البلاد التي تدخل في نطاق الشرق الأدنى ، حسب الاصطلاحات الرسمية ؟ »

فأجاب وكيل وزارة الشؤون الخارجية المستر دافيس على هذا السؤال بما يلي :

« إن تعبير الشرق الأدنى الذي لازم السلطنة العثمانية يعتبر الآن في بريطانيا العظمى مما فات أوانه في اللسان الرسمي ، ويستعاض عنه الآن بتعبير الشرق الأوسط ومجموعة البلاد التي يشار إليها بهذا التعبير تشمل : مصر ، وتركيا ، والعراق ، وإيران وسوريا ، ولبنان ، وإسرائيل ، والعربية السعودية ،وإمارات: الكويت ، والبحرين ، وقطر ، ومسقط ، ومحمية عدن ، واليمن ».

وعندما سأله أحد النواب : « واليونان »، أجابه مستر دافيس قائلاً : « اليونان تقع في مدار البحر الأبيض المتوسط ».

يلاحظ أن هذا التصريح الرسمي الذي صدر عن لسان وكيل وزارة الخارجية سنة ١٩٥١ ، يخالف الرأي الذي كان صدر من قلم ونستون تشرشل سنة ١٩٤٢ : فقد قال تشرشل بلزوم فصل الشرق الأدنى عن الشرق الأوسط . وأما المتحدث الرسمي فقد قال بعكس ذلك بلزوم هجر تعبير الشرق الأدنى ، وجمع تلك البلاد كلها في منطقة واحدة ، تسمى الشرق الأوسط .

لماذا ؟ لماذا تغير رأي الحكومة البريطانية هذا التغير الكبير خلال تسعة أعوام ؟ إن الدوافع السياسية التي تطل برأسها في كل واحد من التعريفين المذكورين آنفاً ، تظهر وتبرز إلى العيان ، عندما نستعرض الظروف ونستقصي الأسباب :

خلال سنة ١٩٤٢ ، كانت إنكلترا تحارب مع روسيا ضد ألمانيا ، ولكنها سنة ١٩٥١ صارت تستعد للمحاربة مع ألمانيا ، ضد روسيا .

سنة ١٩٤٢ ، كانت إنكلترا تحارب في البلاد الشرقية المذكورة في جبهتين مختلفتين . لهذا السبب رأت أن تقسم القيادة إلى قيادتين مستقلتين . وتبريراً لذلك عززت فكرة الشرقين الأدنى والأوسط .

ولكن خلال سنة ١٩٥١ ، صارت تضع خططها الحربية على أساس جبهة واحدة . فلم تعد ترى لزوماً إلى تقسيم البلاد المذكورة إلى منطقتين . بل بعكس

ذلك ، صارت ترى أن مصلحتها تقضي باعتبار البلاد المذكورة منطقة واحدة ، لكي يسهل عليها حشد الجيوش ، وتموينها وسوقها ، حسب ما تستلزمه خططها العسكرية ، في الهجوم والدفاع .

ولهذا السبب هجرت بريطانيا العظمى تعبير الشرق الأدنى ، ووسعت مدلول الشرق الأوسط ، حتى جعلته يشمل مصر وإيران وما بينهما من بلاد من البحر الأسود إلى المحيط الهندي ، أي من تركيا إلى اليمن وحضرموت .

أعتقد أن هذه التفاصيل لا تترك مجالاً لأي شك كان في صحة ما قلناه آنفاً : إن هذه التقسيمات والتسميات لا تقوم على أساس من التاريخ أو من الجغرافية الطبيعية أو البشرية . إنما هي تقسيمات تتمشى مع سياسة الدول الغربية .

ومما يلفت النظر : أن فرنسا أشد البلاد الغربية تمسكاً بتعبير الشرق الأدنى ، والولايات المتحدة الامريكية أكثرها استعمالاً لتعبير الشرق الأوسط . وأما بريطانيا فقد انتقلت من التعبير الأول إلى التعبير الثاني ، خلال عقد واحد من السنين . ولا أراني في حاجة إلى القول بأن أسباب ذلك ، تعود إلى مبلغ اهتمام كل واحدة من هذه الدول بكل قسم من أقسام البلاد المذكورة . كما ألاحظ أن التعبير الثاني أخذ يتغلب على التعبير الأول ، ويقصيه عن الحلبة ، في كل أنحاء العالم ، تبعاً لتغلب السياسة الأمريكية على السياسة الأوروبية .

استراتيجية الشرق الأوسط

سألني أحدهم يوماً :

ـ لماذا لا تلقي في معهد الدراسات العربية العالية ، محاضرات عن استراتيجية الشرق الأوسط ؟ فأجبته على الفور : لأننا لا نعترف بوجود الشرق الأوسط . إنما نقول بوجود العالم العربي ، وندرس هذا العالم .

وأما ما يسمونه « استراتيجية الشرق الأوسط » فما هو في نظرنا إلا : استراتيجية الدول الغربية في البلاد التي يطلقون عليها اسم الشرق الأوسط .

الثقافة العربية وما يسمى ثقافة البحر المتوسط(*)

- ١ -

سيداتي وسادتي :

كلكم تعلمون بأن بعض الكتّاب والمفكرين في هذه المدينة أخذوا منذ مدة يكثرون من ذكر اسم البحر الأبيض المتوسط ، وينسبون إليه ثقافة خاصة وحضارة خاصة ، وصاروا يبنون على ذلك « نظرية ثقافية » جديدة ، ترمي إلى غاية سياسية صريحة .

ما هي قيمة هذه النظرية من الوجهة العلمية ؟ هل يوجد حقيقة شيء يستحق التسمية باسم « ثقافة البحر الأبيض المتوسط » أو « حضارة البحر الأبيض المتوسط ؟ » وإذا كان ذلك موجوداً حقيقة ، هل يستحق العناية والاهتمام ؟ وهل يترتب على أبناء هذا الجيل أن يلتفتوا إلى تلك الثقافة أو الحضارة ، وأن يتمسكوا بها ويعملوا لأجلها ؟

هذه هي المسائل التي وددت أن أتحدث إليكم عنها هذه الليلة .

إنني سأدرس هذه المسائل بنظرة علمية بحتة ، بقطع النظر عما يترتب عليها من نتائج سياسية ، وخطط عملية .

ولما كان البحث العلمي في أي موضوع كان ، يتطلب قبل كل شيء تحديد الموضوع تحديداً تاماً ، لا يترك مجالا للالتباس والإبهام ، أرى لزاماً عليّ أن أتساءل

(*) محاضرة ألقيت في النادي الثقافي ببيروت.

أولاً : ماذا يقصد من تعبيري ثقافة البحر الأبيض المتوسط وحضارة البحر الأبيض المتوسط ؟

إن الشطر الثاني من هذين التعبيرين ـ البحر الأبيض المتوسط ـ من أسماء الأعلام التي تدل على شيء معين ومشخص ، وهو هذا البحر المعلوم الذي يتوسط العالم القديم ، ويقع بين قارات أوروبا وأفريقيا وآسيا ؛ هذا البحر الذي يمتد من هذا الساحل حتى جبل طارق من جهة ، وحتى الدردنيل والسويس من جهة أخرى . وهو محدود بحدود طبيعية من جميع الجهات ، فالمعنى المقصود منه لا يحتاج إلى التعريف والتوضيح .

غير أن الشطرين الأولين من هذين التعبيرين ـ أعني كلمتي « الثقافة » و «الحضارة» ـ هما من أسماء المعاني التي تدل على «مفهومات» ذهنية مجردة، فلا تتحدد بحدود مادية ثابتة ، فتكون مطاطة بطبيعتها . ومن المعلوم أن أمثال هذه الكلمات ، قد تولد في أذهان المتكلمين والسامعين المختلفين معاني متباينة ، ولهذا السبب إنها تحتاج إلى تعريفات واضحة ، تبعد عن الأذهان جميع احتمالات الالتباس والابهام .

فلتحدد إذن المعاني المقصودة من الكلمتين المذكورتين :

إن كلمة الثقافة تستعمل الآن مقابلا لكلمة الـ Culture باللغة الفرنسية ، وأما كلمة الحضارة ، فهي تستعمل عادة مقابلا لكلمة الـ Civilisation في اللغة المذكورة . فيجدر بنا والحالة هذه ، أن نرجع إلى ما يقال في تحديد هاتين الكلمتين لتثبيت المعاني المقصودة من كلمتي الثقافة والحضارة .

في الواقع أن كلمتي الـ Culture والـ Civilisation ليستا من خصائص اللغة الفرنسية وحدها ، بل إنهما مستعملتان في اللغتين الإنكليزية والألمانية أيضاً ، مع شيء من الفرق والاختلاف في اللفظ والمعنى . غير أني أرجح أن أحصر بحثي في استعمال الافرنسيين وحدهم ، وأن أقبل التعريفات التي اتفق عليها هؤلاء بقطع النظر عن المعاني التي يقصدها منها غيرهم ، لأن فرنسا من دول البحر الأبيض المتوسط ، وهي المقصودة الأصلية من نظرية « ثقافة البحر الأبيض المتوسط » في حقيقة الحال ، فأعتقد أني عندما أستند في هذا الشأن إلى آراء العلماء الفرنسيين أنفسهم ، أكون قد اخترت أقصر السبل لإنهاء البحث والنقاش بصورة مثمرة ، كما أنني أكون قد سلكت أدناها إلى ضمان الحياد الفكري خلال هذا البحث والنقاش .

فلنبحث إذن : ما هو المعنى المقصود من الثقافة والحضارة ، على رأي المفكرين الفرنسيين ؟

كان « مركز الأبحاث التركيبية » المؤسس في باريس ، تحت إدارة المؤرخ المفكر المشهور « هنري بر » H. Berr قد خصص خلال سنة ١٩٣٠ أسبوعاً لدرس موضوع « الحضارة والثقافة » . وقد عرض خلال هذا الأسبوع ، خمسة من كبار الأساتذة آراءهم وأبحاثهم بتفصيلات وافية . وبعد ذلك ناقش العلماء الحاضرون هذه المعروضات مناقشة شاملة .

إنني سأستند على نتائج هذه الأبحاث والمناقشات لتحديد مفهومي الحضارة والثقافة :

إن كلمة Civilisation الفرنسية ، استحدثت خلال النصف الأخير من القرن الثامن عشر ، أول كتاب استعملها كان قد طبع سنة ١٧٦٦ ، وأول قاموس احتواها كان قد نشر سنة ١٧٩٨ . يظهر من ذلك أن عمر هذه الكلمة لم يبلغ القرنين بعد .

إنها اشتقت من كلمة تعني « المدينة »، واستعملت في باديء الأمر للدلالة على عكس « البربرية والهمجية »، وكان يفهم منها في الدرجة الأولى « الخصال المتولدة عن المعيشة في المدينة »، وكان يظن أن هذه الخصال هي من حيث الأساس « الرقة واللطف في المعاملة والمعاشرة ».

غير أن المعنى المفهوم من هذه الكلمة أخذ بعد ذلك يتوسع ويتطور شيئاً فشيئاً ، كلما توسعت وتطورت الأبحاث والمعلومات المتعلقة بحياة الأقوام . وصار يفهم منها « تقدم البشر من الوجوه الخلقية والفكرية والاجتماعية بوجه عام » ثم رأى المفكرون من الضروري تجريد المعنى من فكرة « التقدم » النسبية ـ عملا بمقتضيات النزعة العلمية ـ ، وصاروا يستعملون الكلمة المذكورة للدلالة على الحالة الاجتماعية بأوسع معانيها ، وأصبحوا الآن يقصدون منها « مجموع الخصائص التي تنجم عن الحياة الاجتماعية ». فيشمل مفهوم « الحضارة » بهذا الاعتبار جميع مآثر الحياة المادية والفكرية والخلقية عند الأقوام ، من علوم وصناعات وعادات وتشكيلات .

وأما كلمة الـ *Culture* فهي أقدم استعمالا وأطول حياة من الكلمة الآنفة الذكر . إنها تدل في حد ذاتها على زراعة النباتات ، كما تعلمون ، ولكنها صارت تستعمل مجازاً للدلالة على ما يجري لتنمية الأفكار وترقية الآداب أيضاً . غير أن هذا المعنى المجازي ما كان يفهم إلا بوجود إضافة صريحة ، عندما يقال مثلا Culture de l'esprit أو Culture des arts . وأما استعمال الكلمة بهذا المعنى ـ بدون إضافة

وتصريح ـ فهو من الأمور التي شاعت في القرن الأخير فقط . فهذه الكلمة تدل الآن على « أساليب التفكير والتحسس والعمل » من جهة ، وعلى الأعمال التي تضمن إصلاح وترقية هذه الأساليب من جهة أخرى .

تلاحظون من هذه التفاصيل : أن مفهوم الحضارة يتصل بمفهوم الثقافة اتصالاً وثيقاً . غير أنه يكون بطبيعته ، أوسع نطاقاً منه وأكثر شمولا . لأن الثقافة تنحصر بالأمور الذهنية والمعنوية وحدها ، في حين أن الحضارة تشمل الأمور المادية والوسائل المادية أيضاً .

هذا ، والحضارة تتمثل بأحسن الصور وأجلاها في العلوم والصنائع بوجه عام ، وأما الثقافة فتظهر بأجلى مظاهرها في اللغات والآداب بوجه خاص . ولهذا السبب نجد أن الحضارة تكون بطبيعتها قابلة للانتقال من أمة إلى أخرى بسهولة ، وقابلة للانتشار بين الأمم بسرعة ، وأما الثقافة ، فتبقى خاصة بكل أمة على حدة ، وإن أثرت ثقافات الأمم المختلفة بعضها في بعض قليلاً أو كثيراً .

إن هذه الخصائص تظهر لنا بوضوح أكبر عندما تقارن العلوم بالآداب : فإن العلوم لا تنتسب إلى أمة من الأمم ، لا يوجد علم خاص بالانكليز ، وآخر خاص بالألمان، لا توجد هندسة روسية أو فرنسية ، ولا فسلجة يابانية أو أمريكية . والمكتسبات والمكتشفات العلمية تنتقل من بلد إلى بلد ، دون أن تحتاج إلى أي تحوير أو تكييف . فهي بهذا الاعتبار بمثابة ثروة بشرية عامة ، معروضة على استفادة كل من يشاء .

والصناعات والمخترعات أيضاً لا تختلف عن ذلك كثيراً في هذا المضمار ، فإنها أيضاً قابلة للانتقال والانتشار بطبيعة الحال .

ولهذا السبب كثيراً ما نشاهد أن علماء الأمم المختلفة يتشاركون ويتعاونون في الاكتشافات والاختراعات ، تشاركاً مباشراً أو غير مباشر ، تعاوناً مقصوداً أو غير مقصود . إنهم كثيراً ما يتممون أبحاث بعضهم البعض الآخر ـ ويستفيدون من اكتشافات بعضهم البعض الآخر ـ وتقدم العلوم والصناعات ، إنما يتم بفضل تلاحق الجهودالتي يبذلها العلماء والباحثون ، من مختلف الأمم في مختلف البلاد .

واسمحوا لي أن أذكر لكم مثالاً واحداً ، لإظهار هذا التلاحق إلى العيان : كلكم تعلمون أن اختراع التلغراف اللاسلكي قد تم على يد رجل إيطالي اسمه « ماركوني ». غير أن هذا الاختراع لم يتيسر في حقيقة الحال ، إلا بفضل سلسلة من اكتشافات واختراعات سابقة ، كان قد ساهم فيها علماء عديدون ، منتسبون إلى أمم مختلفة :

يستند التلغراف اللاسلكي إلى الموجات الكهربية التي تنتشر بدون أسلاك . وأما واضع « نظرية التموجات الكهربية » فكان عالماً إنكليزياً ، اسمه « كلارك ماكسويل ». غير أن إحداث وإظهار هذه الموجات الكهربية بصورة فعلية ، قد تم على يد عالم ألماني هو « هرتز ».

إن الآلات والوسائط التي اخترعها واستعملها هرتز ، ما كانت تساعد على إظهار الموجات الكهربية إلا من مسافات قريبة جداً ؛ ولكن اخترع بعد ذلك عالم افرنسي اسمه برانلي ، آلة لاقطة تساعد على إظهار الموجات الهرتزية ، من بعد عشرات الأمتار .

وفي الوقت نفسه أقدم عالم روسي اسمه بوبوف ، على إجراء تجارب علمية لدرس الكهربائية الجوية ؛ وربط الأجهزة التي استعملها لهذا الغرض بعمود مرتفع من السلك المعدني ، يساعد على جمع والتقاط الموجات الكهربائية المنتشرة في الجو بصورة طبيعية .

وأما ماركوني ، فقد قام بتركيب وتنظيم هذه المخترعات المختلفة . إنه جمع آلة الإرسال التي كان اخترعها هرتز الألماني ، مع آلة الالتقاط التي ابتكرها برانلي الإفرنسي مع العمود الهوائي الذي استعمله بوبوف الروسي . . وأوجد بذلك «التلغراف اللاسلكي ». مع العلم بأن البذرة الأصلية التي كانت أثارت هذه التجارب والأبحاث كانت من بنات تفكير ماكسويل الانكليزي .

ولا تظنوا أيها السيدات والسادة ، أن هذه حالة شاذة ، بل إنها حالة عامة نستطيع أن نذكر لها كثيراً من الأمثال . ولهذا السبب قلنا إن الحضارة لا تختص بأمة من الأمم بل تشمل عادة عدداً كبيراً من الأمم .

ويقول الأستاذ « مارسيل موس » وهو من أعاظم علماء الاجتماع الذين لا يزالون على قيد الحياة من مدرسة « دوركهايم » الشهيرة في فرنسا « إن الصفة الأصلية التي تميز الحضارة ، هي قابليتها للانتقال والانتشار بين الأمم » .

وأما الثقافة فبعكس دلك تختص بكل أمة على حدة ، وترتبط قبل كل شيء وأكثر من كل شيء ، بلغة الأمة وأدبها . لأن اللغة ، واسطة التفكير ، فضلاً عن كونها واسطة لنقل الآراء والأفكار ولتبليغ الأحاسيس والانفعالات ، وقد عبر العلماء عن عمل اللغة في تفكير الإنسان ، بقولهم : « التفكير بمثابة التكلم سراً ، والتكلم بمثابة التفكير جهراً ».

ومن الطبيعي والحالة هذه ، أن تختلف ثقافات الأمم باختلاف لغاتها وآدابها في الدرجة الأولى .

في الواقع أن الثقافة في أمة من الأمم لا تبقى منعزلة عن غيرها انعزالاً تاماً ، كما أنها لا تستقل عن تأثير الحضارة استقلالاً مطلقاً . بل إنها تتأثر من الثقافات الأخرى ، كما تتأثر من تطورات الحضارة . غير أن ذلك لا يكون عن طريق الانتقال المباشر ، بل يكون من طريق التأثير في النفوس تأثيراً باطنياً يؤدي إلى شيء من التغير في أساليب التفكير والتحسس .

فالأمم تتميز بعضها عن بعض بثقافات خاصة ، وتشترك بعضها مع بعض بحضارات عامة . فالثقافة تكون في حد ذاتها قومية ، والحضارة تكون بطبيعتها أممية .

فالثقافات تكون خاصة بكل أمة على حدة ، وأما الحضارات فتكون شاملة لمجموعة من الأمم . ومجموعات الأمم التي تشترك في حضارة من الحضارات ، قد تكون كبيرة وقد تكون صغيرة .

بعد أن وصلنا إلى هذه النتائج من أبحاثنا ، نستطيع أن نرجع إلى المسألة الأصلية ؛ فنسأل أولا : هل توجد ثقافة يجوز تسميتها باسم « ثقافة البحر الأبيض المتوسط ؟ » والجواب عن هذا السؤال ، يكون بكل تأكيد : لا !

لأن الثقافة كما ظهر من الأبحاث التي سردتها آنفاً من الأمور المعنوية فلا تتبع الروابط الجغرافية ، ولا تتقيد بقيود المسافات .

لنقارن بين مدينتي مارسيليا وبرشلونة مثلا : إن هاتين المدينتين تقعان على ساحل البحر الأبيض المتوسط، وفي جهة واحدة من البحر المذكور. ولكنهما يختلفان بعضهما عن بعض من حيث الثقافة اختلافاً بيناً . لأن مارسيليا من مدن الثقافة الفرنسية في حين أن برشلونة من مدن الثقافة الاسبانية . ولهذا السبب فإن مدينة مارسيليا أكثر شبهاً من هذه الوجهة ، بمدينة برست الواقعة على ساحل الأطلنطي ، من مدينة برشلونة الكائنة على ساحل الأبيض المتوسط . زد على ذلك ، فإن مارسيليا تعتبر من حيث الثقافة ، أكثر قرباً إلى بعض المدن الكندية الكائنة وراء المحيط الأطلنطي من جميع المدن الاسبانية القائمة على ساحل البحر المتوسط . ومدينة برشلونة الاسبانية نفسها تعتبر من حيث الثقافة ، أقرب إلى مكسيكو الكائنة في القارة الامريكية ، من مدينة مارسيليا الكائنة على ساحل البحر المذكور .

إن هذه الحقيقة تظهر لنا بوضوح أكبر ، إذا قارنا الجزر اليونانية بسواحل الأناضول . من المعلوم أن البعض من الجزر اليونانية قريبة جداً من السواحل

المذكورة ، ولا تنفصل عنها إلا بمضايق صغيرة ، ينـزل عرضهـا في بعض المحلات إلى بضعـة كيلومترات . وأمـا الفرق الثقـافي الذي يميـز سكنة هـذه الجزر من سكنـة تلك السواحل ، فهو كبير جداً ، كما هو معلوم لدى الجميع .

فالقول بوجود ثقافة تستحق التسميـة باسم ثقـافة البحـر الأبيض المتوسط ، ـ أو بإمكان وجود مثل تلك الثقافة ـ مما لا يتفق مع الحقائق الراهنة بوجه من الوجوه .

وأمـا إذا نقلت البحث إلى الحضارة ، فتسـاؤلنا : « هـل توجـد حضارة تستحق التسمية باسم حضارة البحر المتوسط ؟ » فالجواب على ذلك يكون : نعم . قد وجدت حضارة تستحق التسمية بهـذا الاسم ، ولكن ذلك كـان في الماضي . إن تلك الحضـارة كانت مرحلة من المراحل التي اجتازتها الحضـارة العصريـة التي تغمر العـالم الآن ، إنها غابت في أغوار المـاضي ، وتباعـدت منا معنى ومـادة ، فالالتفـات إليها والعمـل لها ، يكون بمثابة « الرجوع إلى الوراء » رجوعاً لا يجوز أن يرضى به أبناء هذا الجيل .

ـ ٢ ـ

اسمحوا لي الآن أن أستعرض أهم المـراحل التي اجتـازتها الحضـارة البشريـة ، لكي أظهر منزلة « حضارة البحر المتوسط » بين المراحل المذكورة :

لقد بدأت الحضارات التاريخية على ضفاف الأنهر الكبيرة ودالياتها . فحضـارات وادي الـرافدين ووادي النيـل التي تؤلف أقدم منـابـع الحضـارة كـانت من جملة هـذه الحضارات النهرية .

ثم أخذت تتكون بعض الحضارات على سواحل بعض البحار ، وكانت سواحل البحر المتوسط من أخصب وأوفق البيئات لازدهار أمثال هذه الحضارات . والحضارات الفينيقية والإيجية كانت من أقدم وأرقى هذه الحضارات البحرية .

وبعد ذلك نشأت وازدهرت الحضارة اليونـانية ، مستفيـدة من نتائـج جميع هـذه الحضارات القديمة ، وانتشرت على مختلف الجهات من سـواحل البحـر المتوسط ، كـما أنها امتدت نحو الشرق ، إلى أن اتصلت بحضارة الهند .

وأعقبتها الحضارة الـرومانيـة ، وبسطت نفـوذها وسيـطرتها عـلى سواحـل البحر المذكور ، فأصبحت بذلك حقيقة بالتسمية باسم « حضارة البحر الأبيض المتوسط » .

ثم قامت بعد ذلك ، الحضارة العربية الأخيـرة ، وازدهرت فـوق ديار الحضـارة الرومانية السالفة الذكـر . إنها امتدت امتـداداً كبيراً نحـو بعض البلاد الأسيـوية ومـع

هذا ، لم تخرج ـ من حيث مراكزها الأساسية ـ عن نطاق حضارة البحر الأبيض المتوسط .

غير أن الأحوال تطورت تطوراً كبيراً وسريعاً ، منذ بزوغ عهد الانبعاث : فقد أخذت مراكز الحضارة الأساسية ، تتباعد شيئاً فشيئاً عن سواحل البحر المذكور ، إلى أن استقرت تدريجياً في مختلف الأقسام الغربية من القارة الأوروبية منذ بداية القرون الأخيرة ، فلم يعد من المعقول بعد هذا التطور الأساسي ، الاستمرار على نسبة الحضارة إلى البحر المتوسط ، فصارت تسمى هذه الحضارة الجديدة باسم « الحضارة الغربية » أو « الحضارة الأوروبية » .

ولكن تطورات الأحوال لم تقف عند هذا الحد أيضاً . فإن هذه الحضارة الأوروبية ، أخذت تشع على القارة الأمريكية ، وتكون فيها مراكز حضارية جديدة . إن حضارة هذه القارة الجديدة ، ظلت مدة من الزمن تابعة إلى الحضارة الأوروبية . غير أنها أخذت بعد ذلك تلعب دوراً هاماً في ترقية هذه الحضارة ، إلى أن دخلت في عداد عواملها الأساسية . فأصبح عندئذ اسم « الحضارة الأوروبية » أو « الحضارة الغربية » أيضاً غير ملائم للتعبير عن الحضارة الجديدة تعبيراً صحيحاً . فقد رأى بعض المفكرين تسمية الحضارة ، بعد وصولها إلى هذه المرحلة ، باسم « الحضارة الاوقيانوسية » .

غير أن تطورات الأحوال استمرت بعد ذلك أيضاً بسرعة خارقة ، فانتشرت هذه الحضارة إلى سائر أقطار العالم . فلم يبق أي مبرر كان لنسبة الحضارة إلى قارة من القارات أو بحر من البحار ، فأصبح من الأوفق تسميتها باسم مجرد عن الدلالة المكانية . فوصلت الحضارة الآن إلى مرحلة صار معها من الضروري تسميتها باسم « الحضارة العصرية » أو « حضارة القرن العشرين » .

ويظهر من هذه النظرة السريعة ، أن حضارة البحر المتوسط ، هي مرحلة الحضارة التي كانت وصلت إليها البشرية ، قبل القرون الأخيرة ، وقبل الانقلابات العظيمة التي حدثت خلال هذه القرون . إنها بقيت وراءنا : وأصبحت بعيدة عنا .

ويجب ألا يغرب عن بالنا ، أن هذا البعد ، لا يمكن أن يقاس بعدد القرون التي مرت على المرحلة المذكورة . لأن هذه القرون ـ على قلة عددها ـ كانت مليئة بالتطورات السريعة والانقلابات الأساسية ، التي زادت الهوة بيننا وبينها زيادة هائلة .

ونحن نعيش الآن في عهد خارق السرعة ، أصبح الإنسان يشهد خلال حياته القصيرة ، من التطورات والانقلابات ما لم تره البشرية في سالف العصور خلال سلسلة طويلة من الأجيال .

ويجب علينا ألا ننسى أن حضارة البحر المتوسط ـ التي ذكرناها آنفاً ـ ما كانت تعرف شيئاً عن الميكروسكوب والتلسكوب والتلغراف والتلفون ، ولا عن الفوسفور والبنزين والألومنيوم والراديوم والنايلون ، إنها لم تتمتع بخدمات البواخر والقطارات والسيارات والطيارات ، كما أنها لم تشهد شيئاً عن الحركات العلمية والفكرية التي أنتجت هذه الاختراعات ، ولا التي نتجت منها . ولم تدرك شيئاً عن الانقلابات الاجتماعية التي رافقت هذه الحركات أو أعقبتها .

ولهذه الأسباب كلها نستطيع ان نؤكد أن حضارة البحر الأبيض المتوسط ، كانت قاصرة وهزيلة جداً بالنسبة إلى الحضارة التي نعاصرها الآن . ونستطيع أن نقول لذلك بدون تردد ، إن توجيه الأنظار إلى تلك الحضارة ، يكون بمثابة الدعوة إلى حركة ارتجاعية صريحة .

لا ريب في أنها كانت راقية جداً بالنسبة إلى زمانها ، وكانت تحتوي على عناصر ثمينة جداً بالنسبة إلى سابقاتها ، غير أنه مما لا ريب فيه أيضاً ، أن كل ما كان فيها من قوة الإنتاج والإثمار ، قد اندمج في الحضارة الغربية ، وأصبح من أجزائها الأصلية ، فلم يبق ثمة حاجة للرجوع إليها ، ومحاولة الاستفادة منها .

إننا نعيش في القرن العشرين ، فيجب علينا أن نبذل كل ما في استطاعتنا لاقتباس حضارة هذا القرن ، بأرقى أشكالها ، ومن أقوى مراكزها ، ومن أحسن مصادرها . . دون أن نقصر أنظارنا على آفاق البحر الأبيض المتوسط . . ويجب علينا ألا ننسى أن هذا البحر لم يعد « الوحيد » ولا « المركز الرئيسي » للحضارة الراقية ، كما كان في سالف الأزمان .

كما يجب علينا أن نلاحظ أن وسائل المواصلة بين مختلف البلدان تطورت منذ قرن تطوراً هائلا ، ولم يبق معه خطورة كبيرة للاعتبارات الجغرافية التي كانت تحدد آفاق نظر أسلافنا . والموانىء الجوية التي أنشئت في مختلف أنحاء العالم ـ والتي لا تزال تتوسع وتزداد سنة فسنة بل يوماً فيوماً ـ صارت تنافس الموانىء البحرية في كثير من الأمور ، فصار الجو يلعب في حياة الأقوام وعلاقاتها دوراً فعالاً ، أهم بكثير من الدور الذي كانت تلعبه البحار في الأزمنة الماضية .

لاننس أننا الآن نستطيع أن نذهب إلى القاهرة في مدة أقصر من المدة التي كان يقضيها أسلافنا للوصول إلى عاليه . ونستطيع أن ننتقل إلى بغداد في مدة أقل من التي كانت ضرورية للوصول إلى صوفر ، حتى إننا نستطيع أن نذهب إلى أمريكا ، في مدة لا تزيد على المدة التي كانوا يقضونها للسفر إلى دمشق الشام . والمدة التي كان يقضيها

أسلافنا لقطع البحر المتوسط طولا تكفي الآن للطواف حول الكرة الأرضية مرات عديدة . وزد على ذلك كله ، أننا أصبحنا الآن نستطيع أن نسمع الأصوات التي تصدر من جميع أنحاء العالم من نيويورك ، ولندن ، وبرازافيل ، وموسكو ، ودلهي ، وطوكيو في وقت واحد وفي لحظة واحدة .

فمن يسعى ويدعو في هذه الأيام إلى توقيف أنظار أبناء هذه البلاد ، على شواطىء البحر المتوسط ـ بالرغم من هذه التطورات الأساسية التي شرحتها ـ يكون قد بقي بعيداً جداً عن تفهم روح العصر ، وعن تقدير ماهية الحضارة .

ـ ٣ ـ

وهنا أرى من المفيد أن أنتقل قليلاً من أبحاث الحضارة ، إلى ميادين التجارة ، لألفت الأنظار إلى الخطط التي يتبعها التجار في هذا المضمار .

كلكم تعلمون أن التجار ، عندما يفكرون في استيراد البضائع ، لا يوجهون أنظارهم إلى قطر واحد على وجه الانحصار . بل إنهم يبحثون عن البضائع التي يحتاجون إليها ، في جميع أسواق العالم ، بدون استثناء . إنهم لا يقصرون معاملاتهم ببلاد البحر المتوسط مثلا ، بل يوسعونها حتى أقصى الشرق من جهة ، وأقصى الغرب من جهة أخرى . وإذا ما حدث في بعض الأحيان ، ما يضطر البلاد إلى تحديد نطاق هذه المعاملات ، لبعض الأسباب والظروف الطارئة ، يعتبرون ذلك من الكوارث الاقتصادية والتجارية ، ويتمنون بكل قواهم زوال تلك الظروف الطارئة ، لتحرير التجارة من ربقة الانحصار .

أفلا يجدر برجال الفكر في هذه البلاد ، أن يقتدوا بهؤلاء التجار في هذا المضمار ؟

وما دمت قد تطرقت إلى التجارة وضربت لكم مثلا بها ، اسمحوا لي أن أخطو في هذا الطريق بضع خطوات أخرى .

كلكم تعلمون أن البضائع التي يستوردها التجار من خارج البلاد كثيرة ومتنوعة جداً . والبعض منها مما يستعمل مباشرة ، دون تعديل أو تكييف ، مثل الجوارب والفانيلات . ولكن البعض الآخر مما لا يستعمل إلا بعد أعمال إضافية خاصة ، يقوم بها أهل البلاد . مثل الأقمشة التي يفصلها ويخيطها الخياطون في الأسواق وربات المنازل في الدور ، لصنع الملابس المختلفة حسب حاجات الناس ورغباتهم ، مع مراعاة عاداتهم وأذواقهم .

وهناك صنف آخر ، مما لا يستعمل إلا كآلة وواسطة للأعمال المختلفة ، مثل المطرقة والمنشار والكماشة التي يستعين بها النجارون لصنع الأشياء والمنجورات المتنوعة . . ومثل المكائن الزراعية التي يستخدمها الفلاحون لحرث الأرض وحصاد المزروعات .

ولا أراني في حاجة إلى القول : إن التقدم الاقتصادي يتطلب الإقلال من استيراد النوع الأول من البضائع والإكثار من النوع الأخير منها . إني أرى أن الاقتباس في ميادين الحضارة ، لا يخلو من الشبه بالاستيراد في عالم التجارة .

إني لا أجهل بأن هناك فرقاً جوهرياً بين استيراد البضائع واقتباس العلوم . لأن الاستيراد لا يتم إلا مقابل تصدير نقود أو بضائع أخرى ، في حين أن الاقتباس لا يحتاج إلى عوض ، ولا يتعرض إلى ما يسمى باسم الاستهلاك . كما أن عالم العلم والحضارة لا يعرف شيئاً يشبه « الميزان التجاري » الذي يشغل بال رجال الاقتصاد ويسترعي اهتمامهم على الدوام .

ومع كل هذا ، أرى أني لا أكون من المخطئين إذا قلت : إن الاقتباس مثل الاستيراد يجب ألا يقتصر على « المنتوجات » وحدها ، بل يجب أن يشمل بوجه خاص ، « طرائق الإنتاج » أيضاً . فلا يجوز لنا أن نكتفي باقتباس العلوم والصنائع نفسها ، بل يجب علينا أن نسعى إلى استمثال « طرائق البحث والعمل » التي تضمن « الإنتاج والابتكار » فيها أيضاً .

إننا بهذه الصورة ، وبهذه الصورة وحدها ، نكون قد تمثلنا الحضارة العصرية تمثلاً حقيقياً ، وبهذه الصورة ، وبهذه الصورة وحدها نكون قد دخلنا في عداد « الأعضاء العاملين في حضارة القرن العشرين ».

تلاحظون ، أيها السيدات والسادة ، بأنني أدعو إلى الاقتباس ، وأقول بضرورة الاقتباس وأعتقد بأن « الاقتباس » بأوسع وأتم معانيه هو السبيل الوحيد للحاق بقافلة الحضارة التي سبقتنا وتباعدت عنا كثيراً . غير أني أرجو أن تلاحظوا في الوقت نفسه ، بأنني حصرت هذا الاقتباس بالحضارة وحدها ، ولم أجعله شاملا للثقافة أيضاً . لأن الثقافة ـ كما قلت قبلا ـ لم تكن من الأمور التي يمكن اقتباسها ونقلها من الخارج نقلا ، بل هي من الأمور التي لا بد من تكوينها في النفوس تكويناً .

ولا أود أن أقول بذلك ، إننا لا نستطيع أن نستفيد من ثقافات الأمم الأخرى بوجه من الوجوه . إنما أقول : إن كل ما نعمله في هذا السبيل يجب ألا يخرج عن نطاق الأعمال التي يقوم بها الزارعون لتنمية النباتات وتكثيرها . إذ من المعلوم أن

النباتات تعيش وتنمو وتتكاثر بفضل « أفاعيل داخلية » خاصة بها . وأما النور والمطر والسماد ، وجميع أنواع الأعمال الزراعية ، فهي بمثابة وسائط وعوامل خارجية ، تساعد على إثارة هذه الأفاعيل الداخلية وتوجيهها وتقويتها .

واسمحو لي أن أعود هنا أيضاً إلى قضايا الاستيراد ، التي تكلمت عنها قبلا : تعلمون بأننا نستورد أحياناً ، في جملة ما نستورده من البلاد الأخرى بعض البذور والفسائل والأغراس . إننا نزرعها في حقولنا ، ونغرسها في حدائقنا ونطعم بها أشجارنا وأزهارنا . . . ثم نأخذ من هذه المزروعات والمغروسات ، بذوراً وفسائل جديدة ، نستعملها لتكثير أنواعها دون أن نحتاج إلى استيراد بذور وأغراس من نوعها مرة أخرى .

وكلكم تعلمون أن من بين الأزهار والأشجار المنتشرة في حدائق هذه البلاد عدداً غير قليل من التي أتت من الخارج فيما مضى في حالة بذور وأغراس . إنها تكاثرت وتأقلمت في هذه البلاد ، وغدت من نباتاتها ، وأصبح شأنها شأن سائر النباتات الأصلية التي لا نعرف شيئاً كثيراً عن منشئها . إنها تعتبر الآن من نباتات هذه البلاد وإن كانت متحدرة من بذور وأصول أتت من الخارج في سالف الأزمان . إن قصة هذه الأزهار والأشجار ؛ تمثل في نظري قصة الثقافة وثمار الثقافة أحسن تمثيل .

إنني شبهت الثقافة من هذه الوجوه ، بالأزهار والأشجار التي تنمو في البلاد . وإذا أردت الاسترسال في سبيل التشبيه والتمثيل وجب عليّ أن أقول : إن اللغة بمثابة التراب الذي يحتضن البذور والجذور ويغذي الأزهار والأشجار .

ولما كانت لغة هذه البلاد عربية ، فإن ثقافتها أيضاً ستكون عربية ، وستشترك هذه البلاد في أمور الثقافة مع سائر البلاد العربية ، لا مع أقطار البحر المتوسط . وسيساهم أبناء هذه السواحل وهذه الجبال ـ مع أبناء سائر الأقطار العربية ـ في تكوين ثقافة عربية راقية ، تنمو وتزدهر سنة عن سنة ، مغمورة بأنوار العلوم العصرية وفيوض الحضارة العالمية .

إنني أعتقد أن ذلك سيتم حتماً ، على الرغم من جميع الجهود التي قد يبذلها البعض ، في سبيل توقيف هذا التيار العام ومعاكسة هذا التطور الطبيعي . إنني أجزم بذلك . كما أجزم أن الشمس ستشرق غداً صباحاً في هذه المدينة ، وأن الطقس سيزداد حرارة في الشهور القادمة ، وأن الأشجار التي نراها في الحدائق ستورق وتثمر . . . وفق طبائعها المعلومة .

حقائق يجب أن نعرفها
ونؤمن بها أشد الإيمان

١ ـ البلاد العربية

إن جميع البلاد التي يتكلم سكانها باللغة العربية ، هي عربية . . . مهما تعددت الدول التي تحكمها . ومهما تنوعت الأعلام التي ترفرف على بناياتها الحكومية . ومهما تعرجت وتشابكت الحدود التي تفصل بين أقسامها السياسية . . إنها بلاد عربية . و «بلاد العرب» ليست الجزيرة العربية وحدها، كما يزعم البعض، ولكنها جميع البلاد التي يتكلم أهاليها باللغة العربية . من جبال زاغروس في الشرق ، إلى المحيط الأطلسي في الغرب ، ومن شواطىء البحر الأبيض وهضاب أناضول في الشمال ، إلى المحيط الهندي ومنابع النيل والصحراء الكبرى في الجنوب . . كلها تدخل في نطاق « بلاد العرب ». والنشيد الحماسي المعروف :

بلاد العرب أوطاني ... من الشام لبغدان
ومن نجد إلى يمن ... إلى مصر فتطوان

يعبر عن شمول « بلاد العرب » تعبيراً فنياً رائعاً .

٢ ـ العرب

إن كل من ينتسب إلى البلاد العربية ويتكلم باللغة العربية ، هو عربي . . .

مهما كان اسم الدولة التي يحمل جنسيتها وتابعيتها بصورة رسمية . ومهما كانت الديانة التي يدين بها ، والمذهب الذي ينتمي إليه . ومهما كان أصله ونسبه ، وتاريخ حياة أسرته . . . فهو عربي .

والعروبة ليست خاصة بأبناء الجزيرة العربية ، ولا مختصة بالمسلمين وحدهم .

بل إنها تشمل كل من ينتسب إلى البلاد العربية ويتكلم باللغة العربية .

سواء أكان مصرياً ، أم كويتياً ، أم مراكشياً .

وسواء أكان مسلماً ، أم مسيحياً .

وسواء أكان سنياً ، أم جعفرياً ، أم درزياً .

وسواء أكان كاثوليكياً ، أرثوذكسياً ، أم بروتستانتياً .

فهو من أبناء العروبة ، ما دام ينتسب إلى بلاد عربية ، ويتكلم باللغة العربية .

٣ ـ الدول العربية

إن الدول العربية القائمة الآن ، لم تتكون ولم تتعدد بمشيئة أهلها ، ولا بمقتضيات طبيعتها . . إنما تكونت وتعددت من جراء الاتفاقات والمعاهدات المعقودة بين الدول التي تقاسمت البلاد العربية ، وسيطرت عليها . . والحدود الفاصلة بين الدول العربية أيضاً لم تتقرر وفق مصالح البلاد وسكانها ، وإنما تقررت بعد المساومات والمناورات الطويلة التي جرت بين الدول المستعمرة ، ضماناً لمصالحها هي .

والفروق والاختلافات التي تشاهد الآن بين الدول العربية ، من حيث النظم الإدارية والتشريعية والاقتصادية والاتجاهات السياسية ، إنما هي بأجمعها من مواريث عهود الاحتلال . إنها وليدة الاستعمار ، حديثة وعارضة .

٤ ـ الأمة العربية

العرب أمة واحدة .

وما المصريون والعراقيون والمغاربة . . . إلا شعوب وفروع لأمة واحدة ، هي الأمة العربية .

أمنية الوحدة(*)

إن فكرة « القومية العربية » تعني : الإيمان بوحدة الأمة العربية . وتتطلب العمل بما يستوجبه هذا الإيمان ، وذلك بالتفاني في خدمة هذه الأمة ، للمساهمة في

(*) من مقالة نشرت في مجلة : العربي، (آذار/ مارس ١٩٥٩) .

ضمان تقدمها ، ووصولها إلى أوج الرفعة والقوة والكمال ، في ميادين العلم والثقافة والاقتصاد والاجتماع والسياسة .

فعلى كل واحد منا أن يؤمن أصدق الإيمان ، بأن الوطن العربي يمتد من المحيط الأطلسي إلى الخليج العربي وجبال زاغروس ، ويشمل جميع البلاد التي يتكلم أهاليها باللغة العربية . وأما الدول والدويلات القائمة في هذه البلاد فإنها وليدة المناورات والمساومات والمقاسمات التي قامت بين الدول المستعمرة ، خلال حكمها لها وسيطرتها عليها . والحدود التي تفصل هذه الوحدات السياسية بعضها عن بعض في الحالة الحاضرة ، ليست إلا الخطوط التي رسمتها والسدود التي شيدتها الدول المستعمرة ، حين اتفقت على تحديد مناطق نفوذها أولاً ، وحين اقتسمتها اقتسام الغنائم أخيراً .

فيترتب على كل عربي أن يعلم ذلك العلم اليقين ، فيسعى إلى تطهير نفسه من رواسب النزعات الإقليمية التي ولدتها وخلفتها عهود الانحطاط والاستعمار ، وعليه أن ينظر إلى تلك الحدود نظرته إلى الأسلاك الشائكة التي تحيط بالمعتقلات ، فيجعل أمنيته القصوى ، ومثله الأعلى : إزالة تلك الحدود من الأراضي ومن النفوس ، لتوحيد البلاد العربية ، تحت ظلال راية العروبة الشاملة .

أعرف أن هنا وهناك . . جماعات من ضعيفي الإيمان يقولون : « هذا محال . . . هذه البلاد المترامية الأطراف لا يمكن أن تتوحد تحت راية واحدة » .

وأما أنا فأدعو هؤلاء إلى التأمل في تقسيمات العالم السياسية ، في الحالة الحاضرة .

فإن راية واحدة ترفرف على بلاد شاسعة تمتد بين المحيط الأطلسي والمحيط الهادي في أمريكا الشمالية ، وراية واحدة أخرى تظل بلاداً مترامية الأطراف ، تمتد من بحر البلطيق في غرب أوروبا إلى المحيط الهادي في شرق آسيا . . .

وفي جنوب آسيا دولة كبيرة تضم ما يقرب من أربعمائة مليون من السكان . وفي تلك القارة ووسطها دولة أخرى ، يناهز تعداد سكانها الستمائة مليون .

وهناك دولة كبيرة يفصل بين جزأيها الشرقي والغربي أكثر من ألف وخمسمائة كيلومتر من الأراضي الأجنبية . وهناك دولة تتألف من نحو ثمانين مليوناً من السكان ، مبعثرين على آلاف من الجزائر الصغيرة والكبيرة .

فكيف يجوز لأحد منا ، والحالة هذه أن يشك في إمكان توحيد البلاد العربية تحت راية واحدة ، مع أن هذه البلاد يتصل بعضها ببعض اتصالاً جغرافياً مباشراً ،

ومع أن سكانها يرتبطون بعضهم ببعض ارتباطاً معنوياً قوياً ، بلغة واحدة وبتاريخ طويل .

وفضلا عن ذلك كله ، أود أن أذكر هؤلاء المتشككين ، بأن البلاد العربية كانت قد اتحدت فعلاً تحت راية واحدة ، والمسافات التي تفصل أقسامها المختلفة لم تحل دون اتحادها في العصور التي ما كانت تعرف لا البخار ولا الكهرباء ، ولا الطباعة والصحافة والإذاعة . . في العصور التي كانت تنحصر وسائل المواصلة والمناقلة فيها ، في الجمال والبغال في البر ، والزوارق والمراكب الشراعية في البحر .

فكيف يجوز لأحد منا أن يعتبر تلك المسافات مانعة للاتحاد في عصرنا هذا . . في عصر البواخر والسيارات والطيارات التي تغلبت على المسافات وقصرت الأرض تقصيراً هائلا .

لا ننس أننا نعيش الآن في عصر صار الخطاب الذي يلقى في الدار البيضاء ـ مثلا ـ يسمع ، في لحظة واحدة ، في القاهرة وبغداد ، فضلاً عن أن الانتقال من أقصى غرب البلاد العربية إلى أقصى شرقها أصبح من الممكن أن يتم في مدة أقصر من المدة التي كان يقتضيها الانتقال من بيروت إلى دمشق ، أو من القاهرة إلى أسيوط ، في العصور الغابرة .

فيجدر بنا أن نتساءل : ما أهمية هذه المسافات ، أمام وحدة اللغة ووحدة التاريخ ووحدة المشاعر التي تربط البلاد العربية ، بعضها ببعض ؟

وقد عرفت طائفة من ضعاف الإيمان بالقومية العربية ، يقولون على الدوام : « إن الوحدة العربية وهم وخيال ! فلنكن واقعيين ، فلا نسير وراء الخيال » .

وأما أنا ، فأقول لهؤلاء : إن كثيراً من الأمور التي كانت تعتبر من الخيالات في الماضي ، أصبحت من الأمور الواقعية في الحالة الحاضرة . ولا شك في أن كثيراً من خيالات اليوم ستصبح بدورها ، من الحقائق الراهنة في الغد القريب أو البعيد .

ذلك ، لأن كل الخيالات ليست من نوع أضغاث الأحلام . بل إن للخيال كثيراً من الأنواع الخلاقة التي تلعب دوراً هاماً في حياة الأفراد والأمم . لأنها تحوم حول الأمور الممكنة والمرتقبة ، وتساعد كثيراً على تحقق المرغوب والمقصود ، وإخراجهما إلى حيز الوجود .

«فيجدر بنا ألا ننسى : أن الأزهار والأثمار تنبت في مخيلة البساتنة والفلاحين ، قبل أن تنمو وتزدهر في الحقول والبساتين . . . والعمارات تبنى وتقوم في مخيلة

المعماريين ، والبواخر تتشكل وتتركب في أذهان المهندسين ، والأنصاب والتماثيل تتكوّن وتقام في مخيلة الفنانين . . . قبل أن تشاد وتصنع وتنحت وتنصب ـ فعلا ـ فتخرج إلى عالم الوجود حقيقة ».

« ولذلك نستطيع أن نقول : إن الخيال مصدر وباعث للكثير من الآمال والأعمال . كما نستطيع أن نؤكد : أنه ما من إصلاح تم وتقدّم حصل ، ولا من نهضة تحققت ورسالة انتشرت .. إلا وكانت قد بدأت على شكل مشروع تخيلته الأذهان ، وأمل جاش في الصدور ، ومثل أعلى توجهت إليه وتعلقت به النفوس ».

« وأنا لا أتردد في القول : بأن الخيال يكون في بعض الأحوال أشد حيوية من الواقع لأن « الواقع الحالي » كثيراً ما يمثل « الماضي البالي »، في حين أن الخيال الحالي قد يكون مبعثاً « للمستقبل الحقيقي ».

وأعتقد أن فكرة الوحدة العربية الآن ، هي من أحسن الأمثلة على هذا النوع من الخيال .

ومما يجب ألا يغرب عن بال أحدنا : أن فكرة « الوحدة العربية » قد اجتازت طور « الخيال المحض »، و« الأمنية البعيدة المنال »، ودخلت في طور « التنفيذ والتحقيق ». فإننا الآن « لسنا في بداية الطريق المؤدي إليها »، بل دخلنا فيه فعلا ، وقطعنا فيه شوطاً كبيراً ، بعد اقتحام الكثير من العوائق والعقبات . . . وإن كان ما بقي أمامنا الآن ، لا يزال طويلا وشاقاً . ولا شك في أن روح العروبة الحقة ستقتحم كل العراقيل وستنتصر في آخر الأمر ، انتصاراً حاسماً في كل الميادين .

القسم الثاني

ابحاث تفصيلية

مصر تعي عروبتها ، وتندفع إلى العمل بهديها

تطور التفكير السياسي في مصر

إن أهم الأحداث التي لا بد من تسجيلها في صحائف « تاريخ نشوء الفكرة القومية في البلاد العربية » بكل اهتمام هو : القفزة الرائعة التي قفزها « التفكير السياسي ، والعمل الوطني ، والشعور العام في مصر »، من فوق متاهات اللاعروبة إلى مرتفعات العروبة الحقة بفضل إيمان الرئيس جمال عبد الناصر ، وعمله البطولي المتواصل .

كان التفكير السياسي في مصر يتخبط بين « نوازع الفرعونية ، وجواذب الوحدة الإسلامية ، وخيالات الرابطة الشرقية ، وإغواءات الانعزالية المصرية »، وقلما يلتفت إلى أصوات القومية العربية .

قبل ربع قرن : كان « عميد الأدب العربي » يعلن ، بصيغة التأكيد « أن مصر فرعونية »، وأنها ستبقى « فرعونية » « ويجب أن تبقى فرعونية ».

وقبل مدة تقل عن عقدين من السنين : كان « أستاذ الجيل » يكرر دعوته الحارة إلى « المصرية الخالصة » ويقول بوجوب التمسك بها تمسكاً تاماً . ويعتبر « العرب دخلاء على البلاد » غرباء عنها ، مثل : الأتراك والشراكسة .

وقبل مدة لا تزيد كثيراً على عشرة أعوام : كان ألمع الكتاب الناشئين يتولى الدعوة إلى « حصر الاهتمام بداخل الحدود المصرية »، و « عدم مد الأبصار إلى ما وراء تلك الحدود ».

وكان أنشط الشبان من الأساتذة المحررين ، ينشر مقالاً ، يحذر فيه مواطنيه المصريين من « تحبيذ وتأييد الثورة الجزائرية ، لكي لا تغضب فرنسا علينا ، وتتركنا « وحدنا » في بحر السياسة المتلاطم الأمواج ».

وعلى الرغم من كل ذلك ـ بعد ثورة ١٩٥٢ ـ تبنت مصر « فكرة العروبة » بوعي تام ، وإيمان عميق ، ونشاط منقطع النظير : إنها أقدمت على تأييد الثورة الجزائرية ، بكل الوسائل المادية والمعنوية ، منذ بدايتها حتى نهايتها السعيدة .

كما أنها لم تتردد في تأييد ثورة ١٤ تموز في العراق ، ساعة قيامها ، على الرغم مما كان يحيط بهذا التأييد من مخاطر جسام . فضلاً عن ذلك كله ، أيدت ثورة اليمن تأييداً فعلياً ، بإرسال أربعين ألفاً من جنودها عبر البحر لتسند الثورة المذكورة ، ضد القوى الرجعية المتآزرة مع القوى الاستعمارية . كما أنها سارعت إلى تأييد ثورة ٨ شباط في العراق و ٨ آذار في سوريا ، وواصلت هذا التأييد إلى حين وقوع الثورتين المذكورتين تحت براثن الحزبية العمياء . .

وفي الأخير : إنها لم تتردد في تلبية طلب الجمهورية الجزائرية الوليدة في مساعدتها بالعون العسكري . عندما شعرت بالحاجة إلى ذلك . ولا شك في أن صفحات هذه السياسة القومية كانت « قفزة رائعة »، تكاد تكون خارقة للعادة ، نظراً إلى الظروف المحيطة بها .

إن الأبحاث التالية ـ التي كانت نشرت بين سنة ١٩٣٨ وبين سنة ١٩٥٦ ـ تظهر إلى العيان مدى هذا التطور العظيم ، وتساعد على تقدير الأشواط التي قطعتها مصر في هذا السبيل حق قدرها .

بين مصر والعروبة : كتاب مفتوح إلى الدكتور طه حسين(*)

أيها الأستاذ :

نشرت مجلة المكشوف البيروتية حديثاً جرى بينكم وبين جماعة من شبان العرب ، على ظهر باخرة تمخر عباب البحر الأبيض المتوسط . قلتم في خلال ذلك الحديث إنكم تنادون « بتوحيد برامج التعليم في جميع الأقطار العربية وتسهيل التبادل الثقافي بينها»، وترون « من المفيد أن يكون تعاون اقتصادي ، وحتى تحالف عسكري » بين تلك الأقطار ،

(*) نشر في مجلة : الرسالة (القاهرة)، (١٩٣٨).

غير أنكم لا ترضون بوحدة سياسية ، سواء أكانت « بشكل إمبراطورية جامعة » أم على طراز « اتحاد مشابه للاتحاد الامريكي أو السويسري ». وعللتم آراءكم هذه بقولكم : « إن الفرعونية متأصلة في نفوس المصريين وإنها ستبقى كذلك ، بل يجب أن تبقى وتقوى . . . »

أعترف بأنني قرأت هذه الآراء بدهشة غريبة ، لأنني استبعدت صدورها منكم كل الاستبعاد ، وقلت في نفسي : « لعل الكاتب نقلها على غير حقيقتها »، وأعدت قراءتها بإمعان . ولكني لمحت في عدة نقاط منها أسلوب بيانكم المعروف ، فقلت « لعل الدكتور أراد أن يمتحن هؤلاء الشبان ، ويتأكد من مبلغ إيمانهم بالقضية ، ويسبر غور درسهم لوجوهها المختلفة ، فالآراء التي أدلى بها إنما كانت من نوع الآراء الجدلية التي يقصد منها حمل المخاطب على التعمق في التفكير ». فوجدت نفسي ـ تجاه هذه الملاحظات ـ بين عاملين مختلفين : عامل يدفعني إلى الإسراع في مناقشة هذه الآراء لكيلا أترك مجالاً لزعزعة إيمان بعض الشبان ، بتأثير سلطتكم الأدبية السامية ، وأسلوب بيانكم الأخاذ ، وعامل يدفعني إلى التريث في الأمر ، لكي أتأكد من صحة الحديث المعزو إليكم . فتريثت لذلك مدة من الزمن . ولما لم أطلع على تصريح أو تصحيح صدر منكم ، رأيت من الواجب علي أن أقدم على المناقشة ، بدون أن أنتظر مدة أطول .

فإذا كان في الحديث الذي نسب إليكم شيء من البعد عن الواقع فأرجو أن تعتبروا كلمتي هذه بمثابة رد على الآراء المبسوطة في ذلك الحديث ، بقطع النظر عن قائلها ، وإذا كان فيه شيء من قصد المناقشة الجدلية كما أسلفت ، فأرجو أن تعتبروا هذه السطور بمثابة صفحة من صفحات تلك المناقشة الجدلية .

ـ ١ ـ

قلتم للشبان الذين تحدثتم إليهم : « إن المصري مصري قبل كل شيء ، فهو لن يتنازل عن مصريته مهما تقلبت الظروف ».

فاسمحوا لي أن أسألكم : هل الوحدة العربية تتطلب من المصريين التنازل عن المصرية ؟ أنا لا أتردد في الإجابة عن هذا السؤال بالنفي . لأنني أعتقد بأن دعوة المصريين إلى الاتحاد مع سائر الأقطار العربية ، لا تتضمن بوجه من الوجوه حثهم على التنازل عن « المصرية »، إن دعاة الوحدة العربية لم يطلبوا من المصريين ضمناً ولا صراحة ـ أن يتنازلوا عن مصريتهم ، بل إنهم يطلبون إليهم أن يضيفوا إلى شعورهم المصري الخاص شعوراً عربياً عاماً ، وأن يعملوا للعروبة بجانب ما يعملونه للمصرية . فهل لديكم ما يبرهن على أن ذلك من نوع « طلب المحال »؟ وهل لديكم

ما يدل على أن العروبة والمصرية ضدان لا يجتمعان ، وعنصران متعاكسان لا يمتزجان ؟

وقد قلتم لمخاطبكم : « ولا تصدق ما يقوله بعض المصريين من أنهم يعملون للعروبة ، فالفرعونية متأصلة في نفوسهم ». ثم أضفتم إلى ذلك حكماً بتاراً ، فقلتم : « وستبقى كذلك . . . »

فهل تسمحون لي أن أستوضحكم ما تقصدونه من كلمة « الفرعونية »؟ هل تقصدون منها الأخذ بحضارة الفراعنة ؟ أم الاعتزاز بثقافة الفراعنة ؟ أم تقصدون منها بعث اللغة الفرعونية والآداب الفرعونية ، والديانة الفرعونية ، والسياسة الفرعونية ؟

أنا لا أستطيع أن أشك في أنكم لم تقصدوا منها الحضارة أبداً ، لأنكم لستم ، بدون ريب ، ممن يقبلون لمصر ، ولغير مصر حضارة في هذا العصر غير الحضارة العالمية الحالية ، كما أنني لا أستطيع أن أشك في أنكم لم تقصدوا من هذه الكلمة « الديانة الفرعونية » أيضاً .

هذا ومن جهة أخرى أجد في مناداتكم « بتوحيد برامج التعليم في جميع الأقطار العربية وتسهيل التبادل الثقافي بينها » دليلاً قاطعاً على أنكم لم تقصدوا منها الثقافة الفرعونية أو اللغة الفرعونية أيضاً .

فماذا تقصدون منها إذن ؟ السياسة ؟ فهل تقصدون أن « السياسة الفرعونية » تتطلب « الاكتفاء بحدود مصر الحالية » فترفض « التوسع » بكل أنواعه ، حتى ولو كان عن طريق قبول انضمام الأقطار العربية ؟

إنكم أشرتم في حديثكم إلى الآثار الباقية من عهد الفراعنة بشكل يستوقف الأنظار ، وأردتم أن تدعموا آراءكم بجلال تلك الآثار ، إذ قلتم : « لا تطلبوا من مصر أن تتخلى عن مصريتها ، وإلا كان معنى طلبكم : اهدمي يا مصر أبا الهول والأهرام ، وتغاضي عن جميع الآثار التي تزين متاحفك ومتاحف العالم ، وانسي نفسك واتبعينا » .

يظهر من هذه التأويلات أنكم تودون أن تخلقوا للفكرة العربية خصوماً من الآثار القديمة ، وأن تضعوا في سبيل تيار هذه الفكرة سدوداً من الرموس والأطلال . فهل فاتكم أن التعارض والتصادم لا يحدثان إلا بين الأشياء التي تسير على مستوى واحد ، في عالم واحد ، وأن الفكرة العربية التي تعمل في القرن العشرين للأجيال القادمة لا يمكن أن تتعارض مع آثار بقيت ميراثاً من ماض سحيق ، يرجع إلى أكثر من خمسة آلاف من السنين ؟

إن مصر قد تباعدت عن ديانة الفراعنة ، دون أن تخرب أبا الهول ، وتخلت عن لغتها القديمة دون أن تهدم الأهرام . وجميع آثار الفراعنة التي زينت بها متاحف مصر ومتاحف العالم ، لم تولد نزوعاً للعودة إلى الديانة التي أوجدت تلك المآثر الخالدة ، ولا حركة ترمي إلى بعث اللغة التي رافقتها خلال قرون طويلة . فهل من موجب لطلب هدم الأهرام وتناسي الآثار لأجل تحقيق الوحدة العربية ؟

إن الأهرام ـ مع جميع الآثار الفرعونية ـ لم تمنع مصر من الاتحاد مع سائر الأقطار العربية اتحاداً تاما في ساحة اللغة ، فهل يمكن أن تحول دون اتحادها مع تلك الأقطار في ساحة السياسة أيضاً ؟

كلا أيها الأستاذ . . . إن التيارات القوية والعميقة التي جرفت حياة مصر في اتجاهات جديدة منذ عشرات القرون ، والتي أخرجتها من ديانتها وأنستها لغتها القديمة الأصلية ـ بالرغم من وجود الأهرام وقيام أبي الهول ـ ، سوف لا تحتاج إلى هدم أو ستر شيء من آثارها القديمة لتجرفها نحو السياسة التي يؤمن بها دعاة الوحدة العربية . . . ولا سيما أن هذه السياسة ليست إلا نتيجة طبيعية للغة مصر الحالية .

إن دعاة الوحدة العربية لم يقولوا ولن يقولوا لمصر « انسي نفسك » بل إنهم يقولون وسيقولون لها « استزيدي من ثروة نفسك » بالعمل على توحيد أبناء لغتك . . . إنهم لم يقولوا ولن يقولوا لها « اتبعينا »، بل يقولون وسيقولون لها « سيري إلى الأمام ، ونحن نتبعك على الدوام . . . »

ـ ٢ ـ

سألتم خلال الحديث : « تريدون أن تتحقق الوحدة العربية ، فعلى أي أساس علمي تنادون بها ؟»، ثم قلتم « تعالوا معي نستعرض الروابط التي تصل مصر بالأقطار العربية الأخرى »، فاسمحوا لي أن أشترك معكم في الاستعراض لأناقشكم في أهم المواقف التي وقفتموها خلاله .

لقد وقفتم أولاً أمام قضية الأصل والدم ، وقلتم : « إن الأكثرية الساحقة من المصريين لا تمت بصلة إلى الدم العربي ، بل تتصل مباشرة بالمصريين القدماء » .

أنا لا أود في هذا المقام أن أطرق مسألة أصل المصريين القدماء ، ولا أبحث عن علاقتهم أو عدم علاقتهم بالساميين عامة وبالعرب خاصة . سأسلم جدلاً بما تقولونه في هذا الباب ، مع هذا سأسألكم بدوري : هل علمتم بوجود أمة على الأرض انحدرت من أصل واحد تماماً ؟ وهل تستطيعون أن تذكروا لي أمة واحدة ترتبط بروابط الدم فعلاً وحقيقة ؟

إن جميع الأبحاث العلمية تدل على أنه لا يوجد على وجه البسيطة أمة خالصة الدم . حتى الأمة الفرنسية التي سبقت جميع الأمم الأوروبية في طريق الوحدة والاستقرار ، لا تدعي بوحدة الأصل والدم ، وعلماؤها يعترفون بأن الأجناس التي دخلت في تركيبها تعد بالعشرات ، كما يعترفون مثلا أن جنوب فرنسا يختلف عن شمالها من حيث الأصل والدم اختلافاً كبيراً . . أيمكنكم أن تدعوا مع هذه الحالة بأن عدم وحدة الأصل والدم ، يجب أن تحول دون انضمام مصر إلى حركة الوحدة العربية ؟

ثم وقفتم أمام مسألة التاريخ ، وادعيتم بأن « تاريخ مصر مستقل تمام الاستقلال عن تاريخ أي بلد آخر » .

فاسمحوا لي أن أقول بأن هذا الادعاء افتئات صارخ على الحقائق الواقعة : إن تاريخ مصر اختلط اختلاطاً عميقاً وتشابك تشابكاً كبيراً مع تاريخ سائر البلاد العربية خلال القرون الثلاثة عشر الأخيرة على الأقل ، فكيف يحق لكم أن تحذفوا هذه القرون من تاريخ مصر ؟ أنا لا أنكر أن تاريخ مصر لم يبق متصلا بتاريخ الأقطار العربية على الدوام ، غير أنني أدعي بأن ذلك شأن تواريخ الأمم الأخرى بدون استثناء ، فإن تواريخ الأمم تشبه الأنهر الكبيرة التي تتكون من روافد متعددة بوجه عام .

إن كل من يلقي نظرة عامة على تواريخ الأمم المعاصرة لنا كالأمة الفرنسية التي سبقت جميع الأمم في طريق الوحدة القومية ـ كما ذكرت آنفاً ـ يضطر إلى التسليم بأن العلاقات التاريخية التي تربط مصر بسائر الأقطار العربية ، هي أقوى وأعمق وأطول من العلاقات التاريخية التي تربط الأيالات الفرنسية بعضها ببعض .

وإذا أظهرتم شيئاً من الريب في هذا الباب ، فإنني مستعد لذكر التفاصيل والأسانيد التي تبرهن على صحة دعواي برهنة قطعية .

ـ ٣ ـ

والآن اسمحوا لي أن أنتقل معكم إلى آخر المواقف التي وقفتموها خلال استعراض الصلات : لقد أنكرتم « تأثير اللغة » في تكوين « الوحدة العربية » ، وقلتم : « لا تنخدعوا ، لو كان للغة وزن في تقرير مصير الأمم ، لما كانت بلجيكا وسويسرا ولا أمريكا ولا البرازيل ولا البرتغال . . . »

فاسمحوا لي أن أناقشكم في هذا الموضوع المهم مناقشة طويلة :

لو كنتم أيها الأستاذ من الكتاب الذين كتبوا قبل الحرب العالمية ، فأقدمتم على كتابة بحث مثل هذا البحث للبرهنة على نظرية مثل هذه النظرية ، قبل ربع قرن لاستطعتم أن تضيفوا إلى هذه الأمثلة مثالين آخرين ، ولقلتم عندئذ : لا تنخدعوا ، لو كان للغة وزن في تقرير مصير الأمم ، لما كانت الإمبراطورية النمسوية ، ولا السلطنة العثمانية .

ولو كنتم ممن عاشوا قبل ذلك بنصف قرن أيضاً لاستطعتم أن تضيفوا إلى أمثلتكم عشرات الأمثلة الأخرى ، ولأرخيتم العنان إلى قلمكم الجوّاب ليتنقل من جنوب إيطاليا إلى شمال ألمانيا ، ولقلتم : « لو كان للغة وزن في تقرير مصير الأمم لما كانت ساردينيا وساكسونيا ، ولا بيه ده مونته وباويرا . . . »

غير أن تقلبات الزمان أزالت من عالم الوجود جميع تلك الأمثلة والشواهد الكثيرة ، وحرمت النظرية التي تقولون بها من إمكان الاستناد إليها ، فحصرت الأمثلة في الأسماء التي ذكرتموها ، أفلا ترون أيها الأستاذ بأن هذه الملاحظة وحدها كافية للبرهنة على أن مثل هذه البراهين لا تخلو من مزالق كثيرة ، فلا يجوز الاعتماد عليها في حل القضايا الاجتماعية ؟

أفتلومونني إذا قلت إن هذه المحاكمة لا تخلو من الشبه بمحاكمة من يقول : « لو كان لجاذبية الأرض وزن في تقرير مواضع الأجسام ، لما بقيت القناديل معلقة بالسقوف ، ولما صعدت الأدخنة إلى السماء ، ولما طارت الطيور وارتفَعت المناطيد والطيارات » .

اسمحوا لي أن استعرض الظروف الخاصة التي تلازم كل واحد من الأمثلة التي ذكرتموها ، لكي أبرهن على صدق تشبيهي هذا :

إن أول الأمثلة التي ذكرتموها للتدليل على عدم وزن اللغة في تقرير مصير الأمم هو وجود بلجيكا . وهل فاتكم أن بلجيكا ليست متجانسة من حيث اللغة ، بل هي من المناطق التي تتلاقى وتتشابك فيها اللغات ؟ ولا شك في أنكم تعلمون أن النصف من سكانها يتكلم الفرنسية على حين أن النصف الآخر منها يتكلم الفلامندية . فاتحاد كل فريق من هؤلاء مع سائر أبناء لغتهم يتوقف على تجزئة وانقسام بلجيكا ، على حين أن ذلك يصطدم بمشاكل عظيمة وموانع جسيمة من الوجهة الجغرافية والاقتصادية والسياسية .

أولاً : إن حدود الألسن في بلجيكا لا تخلو من تشابك وتعقيد ، فعاصمتها بروكسل مثلاً تقع في منطقة فلامندية ، مع أنها من أهم المراكز الفرنسية : يتكلم

سكانها اللغة الفرنسية على حين أن سكان الكثير من القرى والقصبات المحيطة بها يتكلمون الفلامندية . ولا شك في أن هذا التشابك يجعل أمر تجزئة هذه المملكة من المشاكل العويصة من الوجهة المادية والجغرافية .

ثانياً : إن حدود المناطق اللغوية في بلجيكا لا تتفق مع حدود المناطق الاقتصادية مما يجعل أمر التقسيم عسيراً جداً من الوجهة الاقتصادية أيضاً .

ثالثاً : تشغل بلجيكا موقعاً هاماً بين ثلاث من أعظم الدول الأوروبية وهي ألمانيا وفرنسا وإنكلترا . ولا حاجة للإيضاح أن « تعارض منافع هذه الدول المعظمة الثلاث » جعل أمر إبقاء المملكة البلجيكية على حالتها وعلى حيادها من لوازم التوازن الدولي العام ومن مستلزمات السياسة العالمية الهامة . فكيف يجوز لكم أن تعتبروا وجود بلجيكا دليلاً على عدم وزن اللغة في تقرير مصير الأمم ؟ أفلم أكن محقاً عندما قلت : إن ذلك يشبه اعتبار توازن الأجسام دليلاً على عدم تأثير الجاذبية الأرضية ؟

هذا ومن جهة أخرى ، أود أن أسألكم : هل من وجه لتشبيه قضية بلجيكا والأمم المجاورة لها بقضية مصر والبلاد المتصلة بها ؟ وهل من مجال لاعتبار مصر والأقطار العربية المتصلة بها من مناطق تشابك اللغات وتعقدها ؟ وهل يتوقف اتحاد مصر مع سائر الأقطار العربية على تجزئتها أو تجزئة غيرها ؟

ترون أيها السادة ، أن مثال بلجيكا ، لا يؤيد دعواكم بوجه من الوجوه .

أما قيمة المثال الثاني الذي ذكرتموه فلا تختلف عن ذلك كثيراً: فإن سويسرا أيضاً من مناطق تلاقي وتشابك اللغات ، تتلاقى فيها اللغات الفرنسية والألمانية والإيطالية ، كما تتلاقى أهم سلاسل الجبال الأوروبية ، فلا يجوز اتخاذها دليلاً على عدم وزن اللغة في تقرير مصير الأمم بوجه من الوجوه .

وأما المثال الثالث الذي ذكرتموه ، فهو أيضاً لا يؤيد دعواكم في هذا الباب . أنا لا أرى لزوماً ـ في هذا المقام ـ إلى شرح خصائص أمريكا ولا إلى البحث عن قضية العناصر فيها بل سأكتفي بالإشارة إلى عظمة المحيط الاطلنتيكي الذي يفصلها عن القارة الأوروبية . وأعتقد أن هذه الإشارة وحدها تكفي للبرهنة على أن قضيتها لا تشبه قضية البلاد العربية بوجه من الوجوه . فإن الأقطار العربية متصل بعضها ببعض اتصالاً جغرافياً ، والقطر المصري يشغل بين هذه الأقطار مركزاً هاماً ، وأما الحدود التي تفصله عن سائر الأقطار العربية ، فتنحصر في بعض الجهات بخطوط وهمية ، تمتد فوق رمال الصحراء ، فهل تعتقدون بأن هذه الخطوط الوهمية التي تفصل مصر عن

سائر الأقطار العربية بصورة اعتبارية واصطناعية ، تستطيع أن تعمل عملاً مماثلاً لعمل البحر المحيط الذي يفصل أمريكا عن أوروبا بصورة حقيقية وطبيعية ؟

- ٤ -

بعد أن شرحتم ، أيها الأستاذ وجهة نظركم في الوحدة العربية ، رأيتم أن تقدموا نصيحة إلى محدثيكم الشبان فقلتم :

«إن كان لي نصيحة أسديها إليكم يا إخواني ، فهي أن تتمسكوا بالواقع العلمي وتهملوا سواه ، مهما كانت قوته العاطفية والخيالية . افهموا أن المنفعة تسير الشعوب، فإن لم تفهموا هذا اليوم ، فسترغمون على فهمه غداً » أنا أضم صوتي إلى صوتكم في هذه النصيحة ، من حيث الأساس ، غير أني أنكر عليكم النتائج التي وددتم أن تتوصلوا إليها تحت حماية هذه النصيحة .

تقولون إن المنفعة تسير الشعوب ، فهل تقصدون من ذلك أن « اتحاد الأقطار العربية » مخالف لمنفعة الشعوب ، أو خال منها ؟ وهل تدّعون أن منافع كل واحد من الأقطار العربية ستحول دون اتحادها ؟

أما أنا فأعتقد عكس ذلك تماماً : أعتقد أن فكرة الوحدة العربية لا تستند إلى العاطفة وحدها ، بل تستند إلى المنفعة أيضاً . أعتقد أن منفعة مصر نفسها تتطلب منها الاتحاد مع سائر البلاد العربية ، كما أعتقد بأن منفعة مصر في هذه القضية ليست من المنافع البسيطة الطفيفة، بل هي من المنافع الهامة الحيوية. وإذا كان الذين يقدرون أهمية هذه المنافع لا يزالون قليلين اليوم ، فلا شك في أنهم سيكثرون يوماً من الايام .

وعلى كل حال أنا من الذين يؤمنون بالوحدة العربية ويدعون إليها ، ليس بتأثير العواطف فحسب ، بل بملاحظة المنافع أيضاً ، ولهذا السبب عندما قرأت قولكم « إن المنفعة تسير الشعوب » قلت في نفسي : « وهذه المنفعة هي التي ستسيّر المصريين نحو الوحدة العربية عاجلاً أو آجلاً » .

هذا ، وأرى ألا أختم اعتراضاتي هذه دون أن أتوجه إليكم بكلمة شكر : فإني أشكركم من صميم فؤادي على مناداتكم بتوحيد الثقافة بين البلاد العربية ، لأنني أعتقد بأن الثقافة من أهم العوامل التي تهيء سائر أنواع التوحيد . فأقول بلا تردد :

اضمنوا لي وحدة الثقافة ، وأنا أضمن لكم كل ما بقي من ضروب الوحدة .

حول الوحدة العربية : إلى الدكتور طه حسين(*)

أيها الأستاذ :

لقد مضى نحو ستة أشهر على نشر الانتقادات التي وجهتها إليكم - في مجلة « الرسالة » - بمناسبة حديثكم المنشور في مجلة « المكشوف » البيروتية ، حول « الوحدة العربية وموقف مصر منها »، وعلى نشر « الفصل الجوابي » الذي أرسلتموه إلى « الرسالة » رداً على تلك الانتقادات .

لم أكتب إليكم شيئاً حول هذه القضية خلال هذه المدة لأسباب ستظهر لكم من الأسطر التالية ، ومع هذا أشعر الآن بدافع قوي يدفعني إلى مخاطبتكم في هذه المسألة ، بالرغم من مرور هذه الأشهر الطويلة ، لمواصلة البحث والمناقشة فيها .

كنت غادرت بغداد إلى المغرب الأقصى قبل وصول عدد « الرسالة » الذي نشر فيه ردكم ، فلم أطلع عليه إلا في بيروت قبيل سفري منها بالطيارة . قرأت الرد هناك فوقعت في حيرة عميقة لأنني انتهيت من قراءته دون أن أجد فيه كلمة واحدة يصح أن تعتبر رداً على ملاحظاتي الاعتراضية ، أو جواباً على أسئلتي الانتقادية ، لأن الآراء المسرودة في الفصل كانت تحوم حول قضية « وحدة الثقافة » و « واجب مصر في أمر هذه الوحدة » على حين أن هذه القضية لم تكن في القضايا التي اختلفت معكم فيها ، بل كانت في القضايا التي شكرتكم عليها !

فإنني ختمت مقالتي الانتقادية بالعبارات التالية :

« هذا وأرى ألا أختم اعتراضاتي ، دون أن أتوجه إليكم بكلمة شكر ، فإنني أشكركم من صميم فؤادي على مناداتكم بتوحيد الثقافة بين البلاد العربية ، لأنني أعتقد أن توحيد الثقافة من أهم العوامل التي تهيء سائر أنواع التوحيد . فأقول بلا تردد : اضمنوا لي وحدة الثقافة ، وأنا أضمن لكم ما بقي من ضروب الوحدة ».

فكان من الطبيعي أن أقع في دهشة عميقة من قراءة الفصل الذي نشرتموه في الرسالة عنوان « الرد ».

وأخذت أفكر وأنا أقطع الفضاء فوق أجواء البحر الأبيض المتوسط في تعليل الخطة التي انتهجتموها في هذا الباب : كيف سوّغ الدكتور طه حسين لنفسه أن يسمي هذا الفصل رداً ؟

(*) الرسالة، العددان ٢٨٥ و٢٨٦ (١٩ و٢٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٣٩).

قلت في باديء الأمر : يظهر أن الأستاذ قد شعر بالخطأ الذي وقع فيه . فلم يجد مجالاً للرد على الانتقادات التي وجهت إليه ، ولم يرد مع هذا أن يعترف بذلك ، فأراد أن يتظاهر بالرد بنشر فصل لا علاقة له بموضوع الانتقاد والاعتراض .

غير أنني لم أرتح لهذا التفسير والتعليل ، لأنني استبعدت أن تسلكوا مثل هذا المسلك في مناقشة قضية هامة مثل قضية الوحدة العربية . فواصلت التفكير في الأمر إلى أن خطر على بالي تعليل آخر أقرب إلى العقل من التعليل الأول : يقول الدكتور طه حسين : إن الرد هو فصل من كتاب تحت الطبع ، أفليس من الممكن أن يكون قد حدث سهو في نقل الفصل من الكتاب ؟ قد يكون في الكتاب فصل يتضمن الرد غير أن الدكتور قد سها في رقم الفصل ، فالمطبعة أرسلت إلى « الرسالة » فصلاً آخر غير المقصود .

عندما لمحت هذا الاحتمال ، ركنت إليه كل الركون ، وقلت في نفسي : قد ينشر الدكتور في العدد التالي من الرسالة تصحيحاً لما حدث ، غير أن أسفاري السريعة سوف لا تترك مجالاً للاطلاع على ذلك قبل عودتي إلى بغداد ، فلا بد لي من الانتظار إلى ذلك الحين للوقوف على التصحيح أو لقراءة الكتاب .

ولهذا السبب ، عندما عدت إلى بغداد بعد إتمام رحلتي في المغرب الأقصى ، والجزائر وتونس وصقلية ـ أسرعت إلى تصفح أعداد الرسالة التي صدرت في غيابي ، ولما لم أجد فيها شيئاً يتعلق بالموضوع الذي نحن بصدده ، طلبت نسخة من كتاب (مستقبل الثقافة في مصر)، وأخذت أقرأ بانتباه شديد باحثاً فيه عن (الرد). غير أنني وقعت في دهشة أشد من دهشتي الأولى عندما انتهيت من قراءة فصول الكتاب بأجمعها ، دون أن أصادف فيها أيضاً ما يصح أن يعتبر جواباً على واحد من أسئلتي الانتقادية . فقلت في نفسي : لم يبق مجال لتعليل الأمر بغير الملاحظة التي كانت وردت على ذهني عقب مطالعة الرد المنشور في مجلة الرسالة .

مع هذا لم أشأ أن أكتب شيئاً حول هذا الموضوع ، للملاحظتين التاليتين : أولاً : كان قد مضى على نشر ردكم مدة تناهز ثلاثة أشهر . ثانياً : « إن تباعد الرد عن موضوع البحث والمناقشة » كان من الأمور الجلية التي لا تحتاج إلى التوضيح والتنبيه ، كما ظهر لي ذلك من أقوال الشبان الذين حادثتهم خلال رحلتي في باريس ، وتونس ، وسوريا .

فقلت في نفسي : لا داعي لكتابة شيء في هذا الموضوع بعد انقضاء هذه المدة ، ما دام رد الدكتور طه حسين لم يكن من النوع الذي يستطيع أن يخدع أحداً من القراء الأذكياء . ولذلك لم أعد إلى البحث منذ ذلك الحين .

غير أنني أطلعت أخيراً على مقالكم المنشور في العدد الممتاز من مجلة الهلال ، عن « العقل العربي الحديث » ، ورأيت أنكم عرضتم في ذلك المقال لمسألة « الوحدة العربية » بطرق ملتوية : بعد أن سردتم بعض الآراء حول « تطور العقل البشري » بوجه عام ، وتطور « العقل العربي الحديث » بوجه خاص ، بحثتم عن وجوب « تجديد العقل العربي » وذكرتم ما تعتقدونه في وسائل هذا التجديد . ثم انتقلتم إلى مسألة « الوحدة العربية » بطريقة « ظريفة » إذ قلتم ما يلي :

« وربما كان من الأمثلة الظريفة الطريفة التي تبين الفرق بين العقل العربي القديم ، والعقل العربي الحديث في هذا العصر الذي نعيش فيه ، مسألة الوحدة العربية أو الوحدة الإسلامية التي يكثر فيها الكلام وتشتد فيها الخصومة ، فما أظن أن الناس يختلفون في أن هذه الوحدة نافعة للشعوب العربية وللشعوب الإسلامية أشد النفع ، وفي أن مصالحهم تدعوهم إليها وتدفعهم إليها دفعاً ، ولكنهم مع ذلك يختلفون ويختصمون لا لشيء إلا لأنهم يختلفون في تصور هذه الوحدة حسب ما يتاح لهم من العقل القديم أو العقل الحديث ، فأما أصحاب القديم فيفهمون هذه الوحدة كما فهمها القدماء في ظل سلطان عام شامل يبسط عليها جناحيه ويحوطها بقوته وبأسه ، وليسمّ هذا السلطان خلافة وليسمّ ملكاً كما كان يسمى قديماً ، ويجوز أن يسمى إمبراطورية ليكون له حظ من الطرافة ، فقد عرف القدماء الإمبراطوريات واحتفظ بها المحدثون من الأوروبيين . وكذلك يخدع العقل القديم نفسه فيظن أنه أصبح حديثاً . وأما أصحاب العقل الحديث فيفهمون هذه الوحدة على نحو ما تفهم عليه في البلاد المتحضرة بالحضارات الحديثة الأوروبية . يفهمونها على أنها لا تنفع ولا تفيد إلا إذا احتفظت بالقوميات والشخصيات الوطنية ، والحريات الكاملة لأعضائها ، والسيادة العامة لهم في حياتهم الداخلية والخارجية ، وقامت على الحلف الذي لا يفني أمة في أمة ولا يخضع شعباً لشعب ، وإنما يمكن الأمم من أن تتعاون على أساس ما يكون بين الأنداد من المساواة . فإذا قال صاحب العقل الحديث مقالته هذه ضاق به صاحب العقل القديم أشد الضيق ، لأن عقله لم يتطور بعد ، ولم يستطع أن يكون من أهل العصر الذي يعيش فيه ، وإنما هو محتفظ بكل مشخصات القرون الوسطى ، وهيهات لمشخصات القرون الوسطى أن تسيغ ما يقع في القرن العشرين . . . »

يظهر لي من كلماتكم هذه أنكم بعد أن تهربتم من مناقشة مسألة الوحدة العربية مناقشة مباشرة ـ حين دعيتم إليها ـ أردتم أن تعودوا إليها عن طريق التعريض والتلويح ، كما أردتم أن تستهووا أذهان قرائكم عن طريق اتهام معارضيكم بالتمسك بـ « مشخصات القرون الوسطى » ، وإلباس رأيكم حلة قشيبة من مقتضيات « العقل العربي الحديث » .

فاسمحوا لي إذن أن أتبعكم في هذه الطرق الملتوية ، وأن أزن ملاحظاتكم بميزان « العقل العربي الحديث » الذي تشيرون إليه .

لا أدري إذا كان الانصراف عن مناقشة المسائل مناقشة مباشرة ، والالتجاء إلى طرق « التعريض والتشويش » في أمرها مما يفيد في عرفكم في مقتضيات العقل الحديث . غير أنني أعتقد أنكم تسلمون معي على كل حال ، بأن « العقل العربي الحديث» يجب أن يكون على غرار « العقل الأوروبي الحديث » ولا تنكرون بالطبع ـ أن « العقل الأوروبي الحديث » يتطلب السير على مناحي الأبحاث العلمية ، على أساس استنطاق الوقائع والحادثات واستقرائها متجرداً عن تأثيرات الميول النفسانية والآراء القبلانية .

فلننعم النظر في الملاحظات التي نقلتها آنفاً من مقالتكم ، لنرى مبلغ ملاءمتها لمقتضيات « العقل العربي الحديث » الذي تدعون إليه :

أولاً : إنكم تبحثون في كلامكم هذا عن الوحدة العربية والوحدة الإسلامية كأنهما مسألة واحدة ، على حين أن إحداهما تختلف عن الأخرى اختلافاً كلياً . فإن فكرة « الوحدة العربية » ترمي إلى توحيد الشعوب التي تتكلم بلغة واحدة على حين أن فكرة « الوحدة الإسلامية » ترمي إلى توحيد الأمم التي تتكلم بلغات مختلفة ، بالرغم من تدينها بدين واحد ، فالبوْن بينهما شاسع جداً ، فإن الدعوة إلى « الوحدة العربية » لا تتضمن الدعوة إلى الوحدة الإسلامية الشاملة ، كما أن عدم الإيمان بإمكان تحقيق « الوحدة الإسلامية » لا يستلزم إنكار إمكان تحقيق « الوحدة العربية ». ولذلك أقول بلا تردد إن خلط هاتين المسألتين والنظر إليهما بنظرة واحدة ، يخالف أبسط حقائق علم الاجتماع ، وأبرز وقائع تاريخ السياسة ، ولا يتفق مع الحقائق الراهنة بوجه من الوجوه .

ومن الغريب أنكم لا تكتفون بالخلط بين هاتين المسألتين ، بل تحشرون بينهما مسألة الخلافة أيضاً بصورة غريبة ، وتنظرون إلى هذه المسائل كلها بنظرة واحدة . لقد تعودنا أن نرى آثار مثل هذا الخلط ، في كتابات بعض الساسة من الأوروبيين المستعمرين ، لأنهم ينظرون ـ عادة ـ إلى هذه المسائل كلها من وجهة نظر أطماعهم الاستعمارية ، ويسعون إلى وصم جميع الحركات القومية والوطنية بوصمة « التعصب الديني » ليثيروا الرأي العام الأوروبي عليها . . . غير أننا ما كنا ننتظر منكم أن تقتفوا أثر هؤلاء الساسة من حيث لا تشعرون ، وأن تخلطوا بين هذه المسائل بهذا الشكل الغريب .

فأرى من واجبي أن أصرح لكم في هذا المقام ، بأنني مع عدد كبير من المفكرين القوميين الذين أعرفهم وأتصل بهم على الدوام أنظر إلى قضية « الوحدة العربية » كقضية مستقلة عن قضايا « الوحدة الإسلامية » و « الخلافة الإسلامية » كل

الاستقلال ، وأؤكد لكم أنني ـ بقدر ما أومن بفكرة العروبة ، وبقدر ما أعتقد بإمكان الوحدة العربية ، وبقدر ما أقول بوجوب السعي وراء تحقيقها ـ أعتقد باستحالة « الوحدة الإسلامية »، وأقول إن « إثارة فكرة الخلافة » مضرة بـ « قضية الوحدة العربية » و « فكرة التضامن الإسلامي » في وقت واحد .

هذا ، ومن جهة أخرى ألاحظ أنكم تسلمون ـ في مقالكم هذا ـ بأن « الوحدة » نافعة « للشعوب العربية والإسلامية » أشد النفع . وتقولون بأن الناس لا يختلفون في منافع هذه الوحدة ، وإنما يختلفون في « تصورها حسب ما يتاح لهم من العقل القديم والعقل الحديث » . . . كما تصفون لنا نوعي هذا التصوير وصفاً بارعاً : النوع الذي يقول به صاحب العقل القديم ، وهو الذي يتصور الوحدة تحت ظل سلطان شامل ، والنوع الذي يقول به صاحب العقل الحديث ، وهو الذي يتصور الوحدة على أساس ما يكون بين الأنداد من المساواة .

أنا لا أود أن أبحث عن مبلغ مطابقة وصفكم هذا للحقائق الراهنة ، غير أني أرى من الضروري أن أقول لكم في هذا المقام إنني قد أطلعت ـ قبل مدة ـ على رأي في الوحدة العربية يختلف عن هذين الرأيين في وقت واحد : فإن صاحب ذلك الرأي ، كان لا يقبل الوحدة ، ولو كانت على أساس المساواة ، ولا يرضى بالوحدة ، ولو كانت على نمط اتحاد يشابه الاتحاد الأمريكي لا السويسري . . . فهل تسمحون لي أن أسألكم : أتعتبرون موقع هذا الرأي في العقل القديم أم العقل الحديث ؟

لا أشك في أنكم لن تطلبوا مني أن أذكر لكم اسم صاحب هذا الرأي ، غير أنني أظنكم سوف تعذرونني إذا ذكرت ذلك تنويراً للقراء :

إن صاحب هذا الرأي ـ الذي يخالف مقال صاحب العقل القديم ومقال صاحب العقل الحديث في وقت واحد ـ هو صاحب « الحديث » المنشور في مجلة « المكشوف »! . ذلك الحديث الذي كان مبدأ ومنشأ لجميع هذه المناقشات !

فقد قرأت في ذلك الحديث ، العبارة التالية ، بحروفها :

« مصر لن تدخل في وحدة عربية ، حتى ولا اتحاد عربي ، سواء أكانت مساوية فيه للأمم العربية الأخرى أم مسيطرة عليها . . . » (المكشوف ـ العدد ١٧٥ ـ الدكتور طه حسين يتحدث عن العروبة . . .)

كما قرأت في مكان آخر من ذلك الحديث العبارة التالية ، بنصها :

« الوحدة العربية ، كما يفهمها ذووها يجب أن تتحقق بشكل إمبراطورية جامعة أو اتحاد مشابه

للاتحاد الأمريكي أو السويسري » (المكشوف ـ العدد ١٧٥ ـ الدكتور طه حسين يتحدث عن العروبة . . .)

ترون من كل ذلك أيها الأستاذ أن مسألة الوحدة العربية ليست من القضايا التي يمكن أن تناقش وتعالج بالصناعة الكلامية والاندفاعات الارتجالية . . . كما ترون أن الخطة التي سلكتموها في معالجة هذه القضية تجركم دائماً إلى مواقف تخالفون فيها الحقائق الراهنة مخالفة صريحة ، كما جرتكم في بعض الأحيان إلى مواقف تناقضون فيها أحاديثكم الذاتية أيضاً .

إنكم تدعون المفكرين إلى بذل الجهود في سبيل « تجديد العقل العربي » . . . وكم كنت أود أن أراكم تعملون بهذه الدعوة في المناقشات التي تخوضون فيها ، ولا سيما إذا كان موضوع المناقشة من الموضوعات الهامة مثل « فكرة العروبة » و « الوحدة العربية » .

مصر بين المصرية الخالصة والعروبة

ليس من الصواب أن تنسلخ مصر عن عروبتها(*)

لقد أدلى الأستاذ لطفي السيد بحديث سياسي إلى مجلة المصور ، تطرق خلاله إلى قضية علاقة مصر بالعالم العربي وبالشؤون العربية .

وقد جاء في الحديث المذكور ، ما نصه :

« . . وقد كنت ألح في تأييد مصرية المصريين . . لأن منهم من كانوا يدعون أنهم عرب ، ومنهم من يدعون أنهم أتراك أو شراكسة . ولو كان اليونان حينما ملكهم الأتراك قد خرجوا من قوميتهم لبادت شخصياتهم ولماتت في نفوسهم أطماح الاستقلال ببلادهم ، ولاستحال عليهم أن يردّوها إليهم .

« وكذلك نحن المصريين ، يجب أن نتمسك بمصريتنا ، ولا ننتسب إلى وطن غير مصر ، مهما كانت أصولنا حجازية أو سورية أو شركسية أو غيرها . ويجب أن نحافظ على قوميتنا ونكرم أنفسنا ووطننا ، ولا ننتسب إلى وطن آخر . ونخصه بكل خيرنا وكل منافعنا . ونحيطه بكل غيرتنا . . » (1)

(*) نشرت في جريدة: المصري، ١٩٥٠/٥/٢٠، وقد اعيد نشر هذه المقالة في: ساطع الحصري [ابو خلدون] ، آراء وأحاديث في القومية العربية (القاهرة : مطبعة الاعتماد ، ١٩٥١) ، تحت عنوان : « الاستشهاد بتاريخ اليونان » .

(١) المصور، ١٩٥٠/٥/٥.

بهذه الكلمات يدعو الأستاذ الكبير إلى التمسك بالمصرية البحتة . ويساوي في نقده ـ من الوجهة المصرية ـ بين دعاة العروبة وبين مروجي التركية ، ويستشهد على رأيه هذا بما فعله اليونان .

إني أسلم مع الأستاذ بأن اليونان لم يخرجوا من قوميتهم حينما ملكهم الأتراك ، ولكني أرى من الضروري أن أسأل بعد ذلك :

ماذا يجب أن نفهم من عبارة عدم الخروج من القومية اليونانية ؟ ما هي العلائم التي تدل على عدم الخروج من هذه القومية ؟ كيف استطاع اليونان ألا يخرجوا من قوميتهم ؟ على الرغم من دخولهم تحت حكم الأتراك ؟ وكيف حافظوا على قوميتهم اليونانية ، على الرغم من بقائهم تحت سيطرة الدولة العثمانية قروناً عديدة ؟

إني أعتقد أن جواب هذه الأسئلة واضح وضوح الشمس في رائعة النهار : ذلك لأنهم حافظوا على لغتهم القومية ، وظلوا على مذهبهم المسيحي الأرثوذوكسي .

إنهم لم يندمجوا في الشعب التركي ولم يذوبوا في البوتقة العثمانية ، بسبب اختلافهم عن الأتراك في اللغة وفي المذهب ، وتمسكهم بهما تمسكاً شديداً . إنهم استقلوا عن الدولة العثمانية في آخر الأمر بفضل استجابتهم لنداء هذه اللغة وذاك المذهب .

ومعلوم أن اللغة اليونانية كانت لغة خاصة بهم دون غيرهم ، ولكن المذهب الأرثوذوكسي لم يكن خاصاً بهم ، بل إنه كان مشتركاً بينهم وبين معظم الشعوب السلافية في أوروبا ، وعلى رأسهم كتلة روسيا الجبارة . وقد تعرضت اليونان ـ بعد انفصالها عن الدولة العثمانية ـ لخطر الاندماج في هذه الكتلة الجبارة ، تحت تأثير هذه الرابطة المذهبية ، وجابهت مشاكل عديدة بسبب علاقاتها المذهبية ، ولم تتغلب على هذه المشاكل إلا بتغليب المصالح القومية والوطنية على الاعتبارات الدينية والمذهبية . وبتعبير آخر ، إلا بالاستجابة إلى نداء اللغة والوطن ، أكثر من الإصغاء إلى نداء الدين والمذهب .

ويظهر من ذلك بوضوح وجلاء أن اليونان مدينون بكيانهم السياسي الراهن ـ قبل كل شيء وأكثر من كل شيء ـ إلى تمسكهم بلغتهم القومية ، وإلى تفضيلهم الإصغاء إلى نداء هذه اللغة على أي نداء آخر .

ألا يوجد في هذه الحقيقة وحدها الدليل القاطع على أن الأستاذ لطفي السيد قد حاد عن جادة الصواب ، عندما استصغر وتجاهل شأن اللغة ، فساوى بين العروبة وبين التركية خلال دعوته إلى المصرية ؟

على أن هناك ما هو أهم من ذلك ، وأدل على حقائق الأمور : إن بلاد اليونان لم تستقل كلها دفعة واحدة . بل إنها استقلت على مراحل عديدة ، ومقاطعة بعد أخرى . إن البلاد التي دخلت في حدود دولة اليونان المستقلة في باديء الأمر ـ بموجب البروتوكول المنعقد في لندن سنة ١٨٣٠ ـ كانت أقل من خُمس بلاد اليونان الحالية ، إذ ظلت مقاطعة « تساليا » ولاية عثمانية ، بعد تأسيس الدولة اليونانية مدة تقرب من نصف قرن ، وإنها لم تدخل في حدود الدولة المذكورة ـ ولم تصبح جزءاً من الوطن اليوناني العتيد ـ إلا سنة ١٨٧٨ ، وأما سائر المقاطعات ـ مثل أبيروس ، وماكدونيا وتراكيا . . . . فإنها ظلت تحت الحكم العثماني المباشر ، حتى سنة ١٩١٣ . وأما الجزر الاثنتا عشرة المشهورة ـ التي عرفت منذ الحرب الطرابلسية باسم الدوديكانيز ـ فلم تصبح جزءاً من الدولة اليونانية إلا أخيراً أي بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية .

فيجدر بنا أن نتساءل هنا ـ بعد أن نتذكر هذه الحقائق الثابتة ـ كيف كان موقف الدولة اليونانية ومواقف زعماء اليونان ومفكريهم نحو هذه الأقطار التي ظلت خارجة عن حدود اليونان الرسمية خلال تلك السنين الطويلة ؟

هل حصر هؤلاء المفكرون والزعماء مفهوم « الوطن اليوناني » داخل الحدود التي خطتها السياسة الدولية ؟ هل تركوا البلاد التي بقيت خارج تلك الحدود السياسية بعيدة عن نطاق اهتمامهم ؟ هل قالوا ـ في الفترة التي مضت حتى سنة ١٨٧٨ ـ ما لنا ولتساليا ؟ وهل قالوا ، خلال الفترة التي امتدت حتى سنة ١٩١٣ ، ما لنا ولهذه الأقطار المختلفة ، ومن ابير إلى تركيا ، ومن كريت إلى ماكدونيا ؟

هل قالوا يوماً ما : فلنحصر جهودنا داخل هذا الوطن الذي يرفرف عليه علمنا الرسمي ، فلا نفكر بوطن غير هذا الوطن الراهن ؟ وهل تنكّروا في يوم من الأيام لهذه الأقطار المختلفة ، فأخرجوها من نطاق جهودهم ، ومن حدود أهدافهم السياسية ؟

إن صحائف التاريخ تصيح بأعلى أصواتها : كلا ، ثم كلا !

إنهم لم يكتفوا مطلقاً بالوطن السياسي الراهن . بل ظلوا يحلمون بالوطن الأكبر ، بالوطن المثالي الذي يشمل ويجمع ويوحد جميع المتكلمين باليونانية . إنهم حملوا الفكرة التي عرفت باسم « الفكرة الكبرى » مغالي ايديا *Mégali idéa* وواصلوا العمل والكفاح من أجلها ، وضحوا بالأموال والأنفس في سبيلها .

وحين كانت الدولة اليونانية تضطر إلى العمل داخل حدودها الرسمية مراعاة لضرورات السياسة الدولية ـ كانت الجمعية القومية المعروفة باسم « *أتنيكي أتريا* »

تعمل خارج هذه الحدود ـ تارة بالوسائل السرية وطوراً بالطرائق العلنية ، تارة بالاتفاق مع الحكومة القائمة ، وطوراً بغير علم منها . ومن المعلوم أن هذه الجهود المتنوعة والمتواصلة تكللت في آخر الأمر بالنجاح التام ، وجعلت ذلك الوطن الخيالي المثالي حقيقة واقعة .

ألا يظهر من ذلك كله في وضوح وجلاء : أن تاريخ اليونان الحديث لا يؤيد قط الرأي الذي أبداه الأستاذ لطفي السيد ، بل إنه ـ العكس من ذلك ـ يشهد شهادة صريحة ضد ذلك الرأي ويفنده تفنيداً قاطعاً ؟

وهناك صفحة خاصة من تاريخ اليونان الحديث : يجب أن لا تغرب عن البال عند التفكير في قضايا القومية والوطنية .

فقد كانت بعض أجزاء اليونان الحالية تتمتع بحكم ذاتي قريب من الاستقلال الفعلي ، قبل انضمامها إلى الدولة اليونانية بصورة رسمية . فإن جزيرة ساموس الصغيرة ، مثلاً ، كانت « إمارة ممتازة» ، كما أن جزيرة « كريت » الكبيرة صارت إيالة ممتازة . وقد اتسعت امتيازات هذه الجزيرة بالتدريج اتساعاً كبيراً بسبب الثورات التي توالت فيها ، إلى أن وصلت إلى حد « الاستقلال الفعلي » تحت سيادة السلطان الاسمية « وبكفالة الدول العظمى الأوروبية » .

ولكن أهل الجزيرة أعلنوا انضمامهم إلى اليونان ، على الرغم من احتجاجات الدولة العثمانية وتحذيرات الدول الأوروبية ، وعلى الرغم من الحصار البحري المضروب حول الجزيرة .

وفي أثناء تلك الثورات المتتالية التي قامت في هذه الجزيرة الكبيرة ـ منذ عهد محمد علي ـ لم يقل ساسة اليونان « ما لنا ولهذه الجزيرة البعيدة ، فمن الخير أن ننصرف إلى أمورنا الداخلية . . . »

لم يقل أحد من مفكري اليونان وساستهم هذا القول ، بل إنهم نادوا على الدوام بوجوب العمل في سبيل إدخال الجزيرة المذكورة في حوزة الوطن اليوناني . حتى إنهم فتحوا أبواب برلمانهم لممثلي الجزيرة ، حين كانت الدول الأوروبية تعتبرها مستقلة تحت سيادة تركيا الاسمية ، وتحظر عليها الانضمام أو الاتحاد .

وفضلاً عن ذلك إنهم سمحوا لأحد هؤلاء الممثلين أن يرتقي سلم الزعامة اليونانية بخطوات سريعة ، وقلدوه رئاسة وزارة الدولة .

فإن « فنزيلوس » المشهور كان من أهل كريت ، وكان عضواً في مجلس إدارتها

يوم كانت الجزيرة لا تزال ولاية عثمانية ، ثم أصبح زعيماً للوطنيين هناك ، وفي الأخير صار زعيماً للدولة اليونانية .

ومن المعلوم أنه قام بأدوار خطيرة جداً في سياسة اليونان بوجه خاص ، وفي سياسة البلقان بوجه عام . إذ كان من أنشط وأبرع العاملين في اتفاق الدول البلقانية لمحاربة الدول العثمانية . ومما لا يجهله أحد ، أن الحرب المذكورة انتهت بانتصار الدول المذكورة انتصاراً حاسماً ، وأدت إلى إدخال جزيرة كريت مع مقاطعات أبير وماكدونيا وتراكيا الغربية في حوزة الدولة اليونانية بصورة نهائية .

أفلا يحق لي أن أسأل الآن ، بعد أن سردت هذه الوقائع التاريخية : كيف كان يتطور تاريخ اليونان ، لو قال زعماؤها قبل قرن ونصف قرن . . . ما يقوله الأستاذ لطفي السيد في هذه الأيام ؟

فليسمح لي سعادته أن أقول : على الذين يستشهدون بالتاريخ أن يصغوا إلى صوته إصغاء تاماً ، وأن يتركوه يدلي بشهادته ، من دون أن يعزوا إليه ما يخالف دلالته الحقيقية مخالفة صريحة .

عروبة مصر(*)

- ١ -

١٦ يناير (كانون الثاني) ١٩٥٦ .

إن هذا اليوم سيتبوأ مكانة خاصة في تاريخ نشوء « فكرة القومية العربية في مصر ».

لأنه في اليوم المذكور ، أذاع زعماء الثورة المصرية - باسم الشعب المصري - الدستور الجديد ، وأعلنوا فيه « عروبة مصر » بصورة رسمية .

فقالوا في ديباجة الدستور :

إن شعب مصر « يشعر بوجوده متفاعلا في الكيان العربي الكبير ، ويقدر مسؤولياته والتزاماته حيال النضال العربي المشترك لنصرة الأمة العربية ومجدها . . . »

كما أنهم صرحوا في مادته الأولى : **« أن مصر دولة عربية » و « أن الشعب المصري جزء من الأمة العربية ».**

(*) ساطع الحصري ، آراء وأحاديث في القومية العربية ، ط ٢ (القاهرة : مطبعة الاعتماد ، ١٩٥٦) ، « المقدمة » .

ولا شك في أن إدخال هذه العبارات في صلب الدستور يكوّن حدثاً هاماً يستحق التسجيل في تاريخ « نشوء فكرة القومية العربية في مصر »، بكل تقدير وابتهاج .

في الواقع أن مصر كانت قد أخذت تسير في مضمار « الشعور بالعروبة » منذ مدة غير قصيرة . إلا أن سيرها هذا ظل بطيئاً ووئيداً حتى صدمة فلسطين الفاجعة . لأن آراء المصريين في القضايا القومية ، كانت مبلبلة بلبلة غريبة ، ومقسمة بين النزعة الفرعونية ، والإقليمية المصرية ، والرابطة الشرقية ، والجامعة الإسلامية . وأما فكرة القومية العربية فكانت تتعثر بين هذه التيارات المختلفة ، فلا تستطيع أن تشق طريقها إلى النفوس إلا بصعوبة كبيرة .

ولكن هذه الأحوال أخذت تتطور ـ بعد كارثة فلسطين ـ بسرعة كبيرة . وصارت فكرة العروبة تزداد قوة يوماً بعد يوم ، فأخذت تتغلب على النزعات الأخرى بسرعة متزايدة . وهذه السرعة تضاعفت وتعاظمت ـ بوجه خاص ـ بعد قيام ثورة ١٩٥٢ ، وإقصائها الملك فاروق عن البلاد ، وإبعادها ساسة العهد السابق عن ميادين الحكم والسلطان . . .

إن التصريحات الواردة في الدستور الجديد عن « عروبة مصر » إنما هي نتيجة هذا التطور الجديد . ولا شك أنها ستساعد على تغلغل فكرة القومية العربية في نفوس المصريين ، مساعدة كبيرة .

ولهذا السبب قلت في بدء حديثي هذا : إن هذا اليوم سيتبوأ مكانة خاصة في تاريخ نشوء فكرة القومية العربية .

ـ ٢ ـ

في الواقع أن سوريا قد سبقت مصر في هذا المضمار . لأنها نصت على العروبة في الدستور الذي أصدرته سنة ١٩٥٠ . وفضلاً عن ذلك ، فإنها قطعت في هذا المضمار شوطاً أطول بكثير من الشوط الذي قطعته مصر بدستورها الجديد . لأنها لم تكتف بالنص على « عروبة سوريا »، بل أشارت إلى « وحدة الأقطار العربية »، وفرضت على النواب وعلى رئيس الجمهورية « العمل على تحقيق الوحدة المذكورة ».

فإن الجمعية التأسيسة التي وضعت وأقرّت هذا الدستور في ١٥ أبريل ١٩٥٠ ، صدّرته بمقدمة وجيزة ، بدأتها بالعبارات التالية :

« نحن ممثلي الشعب السوري العربي المجتمعين في جمعية تأسيسية بإرادة الله ورغبة الشعب الحرة ، نعلن أننا وضعنا هذا الدستور لتحقيق الأهداف المقدسة التالية . . . »

وبعد تعداد هذه الأهداف المقدسة ، قالت :

« ونعلن أن شعبنا الذي هو جزء من الأمة العربية ، بتاريخه وحاضره ومستقبله ، يتطلع إلى اليوم الذي تجتمع فيه أمتنا العربية في دولة واحدة ، وسيعمل جاهداً على تحقيق هذه الأمنية المقدسة ، في ظل الاستقلال والحرية » .

وقد جاء في المادة الأولى من الدستور ما يلي :

« سورية جمهورية عربية . . . والشعب السوري جزء من الأمة العربية ».

وجاء في مادته السادسة والأربعين ما نصه :

« قبل أن يتولى النواب عملهم ، يقسم كل واحد منهم علناً أمام المجلس اليمين التالية :

« أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً لدستور البلاد ومدافعاً عنه وعن استقلال الوطن وحريات الشعب ومصالحه وأمواله وكرامته . . . . وأن أحترم قوانين البلاد . وأن أقوم بمهمة النيابة بشرف وصدق وإخلاص . وأن أعمل على تحقيق وحدة الأقطار العربية ».

وجاء في مادته الخامسة والسبعين ما نصه :

« قبل أن يمارس رئيس الجمهورية ولايته ، يحلف أمام مجلس النواب اليمين التالية :

« أقسم بالله العظيم أن أحترم دستور البلاد وقوانينها وأن أكون أميناً على حريات الشعب ومصالحه وأمواله ، وأن أكون مخلصاً للنظام الجمهوري ، وأن أبذل جهدي وكل ما لدي من قوة للمحافظة على استقلال الوطن والدفاع عن سلامة أرضه وأن أعمل على تحقيق وحدة الأقطار العربية ».

وفضلا عن كل ما تقدم ، قَدَّر الدستور السوري ما تقتضيه فكرة الوحدة العربية في أمر الجنسية فنص في مادته الحادية والثلاثين على ما يلي :

« تحدد شروط الجنسية السورية بقانون ، ويكون تسهيل خاص للمغتربين وأبنائهم ، وأبناء الأقطار العربية ».

يتبين من كل ما سردناه آنفاً ، أن النصوص الواردة في الدستور السوري عن القومية العربية ، هي أكثر شمولاً وأبعد غوراً ، وأصرح تعبيراً من النصوص الواردة في الدستور المصري الجديد .

ولكن . . يجب أن نلاحظ في الوقت نفسه ، أن دخول هذه النصوص الهامة في الدستور ، لم يكن خطوة كبيرة بالنسبة إلى سوريا .

وذلك لأن سوريا ـ كما هو معلوم لدى الجميع ـ أعرق الأقطار العربية في الشعور بالقومية العربية ، وأكثرها تجرداً عن النزعات الإقليمية ، وأشدها توقاً إلى الوحدة العربية . وكانت قد أعلنت ـ خلال مشاورات الوحدة العربية ـ على لسان ممثليها ، بصورة رسمية استعدادها التام للتنازل عن سيادتها في سبيل تكوين « دولة عربية » تجمع تحت رايتها جميع شعوب الأمة العربية .

ولهذا السبب ، نستطيع أن نقول : إن دخول النصوص المذكورة في صلب الدستور كان بمثابة الأمور الطبيعية ، بالنسبة إلى اتجاه الرأي العام في سوريا .

ومما يجب ملاحظته أن هذه النصوص لم تؤثر في سير الأمور تأثيراً محسوساً ، لا في سوريا ولا في خارج سوريا .

ولا نكون من المغالين إذا قلنا ، إن تأثير النصوص المذكورة قد انحصر ، تقريباً ، في صياغة المادة الأولى من الدستور الأردني الصادر سنة ١٩٥٣ ، لأن المادة المذكورة صرحت بدورها ، « أن الشعب الأردني جزء من الأمة العربية ».

ولكن مصر . . كانت في حالة تختلف عن حالة سوريا ، في هذا المضمار ، اختلافاً كبيراً . ويحق لنا أن نقول : إن موقف مصر من قضايا القومية العربية كان بمثابة القطب المعاكس لموقف سوريا .

فقد بقيت مصر مدة طويلة بعيدة عن المساهمة في حركات القومبة العربية ، حتى إنها كثيراً ما وقفت موقفاً مخالفاً لها مخالفة صريحة . ولذلك نستطيع أن نقول : إن ورود النص على « عروبة مصر » في صلب الدستور الجديد ، كان بمثابة خطوة واسعة إلى الأمام ، إن لم نقل قفزة رائعة في سبيل العروبة . ولا شك في أن هذه الخطوة الهامة لن تبقى منفردة بل ستعقبها سلسلة خطوات واسعة أخرى ، تلعب دوراً هاماً في تقوية فكرة القومية العربية ونشرها في مصر ، وفي سائر الأقطار العربية .

ـ ٣ ـ

قلت آنفاً : إن هذه النصوص والتصريحات الرسمية ، كانت بمثابة خطوة كبيرة ، بل قفزة رائعة ، بالنسبة إلى مصر .

فإن نظرة واحدة إلى المقالات المنشورة في هذا الكتاب ، وتاريخ كتابة أقدمها لا

يعود إلى أكثر من خمس سنوات ، تظهر بكل وضوح شدة البلبلة التي كانت تسود آراء الكثيرين من رجال الفكر والقلم في مصر ، وتبين بكل جلاء أهمية الخطوة التي خطتها مصر في طريق « الشعور بالقومية العربية »، عندما نصت في دستورها الجديد على أن « الشعب المصري جزء من الأمة العربية ».

ولكن خطورة هذه الخطوة تتجلى لنا بوضوح أكبر عندما نرجع بأذهاننا إلى أزمنة أقدم من تاريخ كتابة المقالات المذكورة ولا سيا عندما نتذكر ما كان يحدث ويقال إبان ثورة ١٩١٩ ، وفي أعقابها .

إن أبناء العرب الذين كانوا تحت الحكم العثماني المباشر ، قبل الحرب العالمية الأولى ، كانوا يرنون بأبصارهم نحو مصر ، ويعلقون عليها أوسع الآمال ، لأن مصر كانت عند ذاك « الملاذ الرسمي الوحيد » للغة العربية ، وللأدب العربي .

فإن اللغة الرسمية في جميع الولايات العثمانية ـ بما في ذلك الولايات العربية ـ كانت اللغة التركية . وكان أولاد العرب يتلقون دروسهم في المدارس الرسمية باللغة المذكورة ، وكان أصحاب المصالح لا يستطيعون أن يخاطبوا السلطات الحكومية بغير اللغة التركية . وعندما يَنشُد أحدهم العدالة في محكمة من المحاكم ، كان يضطر إلى الاستعانة بترجمان ، لينقل إليه أسئلة المحققين والقضاة ، وينقل إلى هؤلاء ما يقوله في سبيل الادعاء أو الدفاع . وكل ذلك دون أن يستطيع أن يتأكد ما إذا كان الترجمان قد قام بمهمته خير قيام ، بما يلزم لذلك من « الفهم الصحيح » ، « والأمانة التامة ».

ولذلك ، كان أهالي الولايات العربية في السلطنة العثمانية يغبطون مصر على انفصالها عن الدولة ، ويبجلون ذلك الانفصال الذي أكسب اللغة العربية ما تستحقه من المكانة المادية والمعنوية .

ورواد « حركات القومية العربية » ودعاتها . . . عندما أخذوا يناضلون ويجاهدون في سبيل « الحقوق القومية »، كثيراً ما كانوا يتوجهون بأفكارهم وأمانيهم نحو مصر ، آملين الاستفادة منها والاستعانة بها ، في هذا السبيل .

ولكن . . . مصر نفسها كانت بعيدة عن الشعور بالقومية العربية الكامنة فيها . ولهذا السبب ظلت معرضة عن « فكرة العروبة ». وغير مكترثة بأعمال دعاة القومية وآمالهم ، إن لم تكن معارضة لها . . . وهذه الحالة عرّضت آمال الكثيرين منهم إلى خيبة مريرة . وهذه الخيبة تفاقمت بوجه خاص ، بعد انفصال الولايات العربية عن الدولة العثمانية ، عندما التجأ عدد غير قليل من مجاهدي العروبة إلى مصر ، لمواصلة النضال ضد السلطات المحتلة .

ولإعطاء فكرة أوضح وأتم مما سبق ، عن المواقف والأوضاع التي أشرت إليها آنفاً ، أرى من المفيد أن أستعين بذاكرتي الشخصية في هذا المضمار وأن أسرد بعضاً منها في هذا المقام .

عندما أخذت على عاتقي مهمة تنظيم شؤون المعارف في سوريا ـ في أوائل عهد تعريبها ، عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى ، وزوال الحكم العثماني عن البلاد العربية بأجمعها ـ كان أول الأعمال التي فكرت فيها وقمت بها ، هو التوجه إلى مصر للاستعانة بالكتب المدرسية المطبوعة فيها ، والاستفادة من طرائق تدريس اللغة العربية المرعية في مدارسها .

سافرت إلى القاهرة لهذه الغاية سنة ١٩١٩ ، غير أن وصولي إليها صادف إضرام الثورة المصرية واشتداد حركة المقاطعة والإضراب فيها .

كان الإضراب قد شمل جميع طبقات الشعب ، بما في ذلك جماعات الموظفين . لهذا السبب لم أستطع الحصول على الشيء الكثير من الفوائد التي كنت أتوخاها من وراء هذه السفرة . ولكنني ـ مقابل ذلك ـ جنيت منها فوائد معنوية أخرى ، ما كانت تخطر على بالي ، عندما قررت السفر إلى القاهرة ، ووضعت فيها منهاج الأبحاث والاتصالات التي سأقوم بها هناك : لقد شاهدت أروع أحداث الثورة المصرية .

وعدت إلى دمشق وقلبي يطفح حبوراً من الحركات الوطنية التي شاهدتها بنفسي ، ومن مناقب التضحيات البطولية التي صفقت لها بكل جوانحي .

إننا كنا ننظر إلى الثورة المصرية كجزء متمم للثورة العربية التي كانت بدأت قبلها بعدة سنوات . ولذلك صرنا نستطلع أخبار الثورة التي قامت في مختلف أنحاء القطر المصري ضد الحكم البريطاني ، كما كنا نتتبع حركات الثورة التي كانت تقوم في مختلف أنحاء الشام ضد البريطانيين في بعض الجهات ، وضد الفرنسيين في بعض الجهات .

فإن هجوم رمضان الشلاش على الحامية الإنكليزية في دير الزور ، وإغارة الدنادشة على الحامية الفرنسية في تل كلخ . . . والثورة التي كان يتزعمها الشيخ صالح العلي في شمال منطقة الاحتلال الفرنسي ومحمود الفاعور في جنوب تلك المنطقة . . . ما كانت تختلف في نظرنا عن الثورات التي كان يخوض غمارها الفدائيون المصريون في مختلف المدن والجهات . كلها كانت بمثابة صفحات مختلفة من ثورة عربية عامة ،

تهدف إلى تحرير الأمة العربية من السيطرة الأجنبية ، واستنهاضها لتتبوأ المكانة المادية والمعنوية التي تليق بماضيها الباهر .

نحن كنا نفرح لثورات الشام كما نفرح لثورات مصر ونصفق لهذه كما نصفق لتلك . لأننا ـ كما قلت ـ كنا نعتبر مصر جزءاً من أجزاء الوطن العربي الأكبر ، شأنها شأن سوريا والعراق . كما كنا نعتبر المصريين ، من أبناء الأمة العربية ، مثل أهل الشام والعراق وسائر البلدان العربية .

ولكن . . . بعد مرور سنة ونصف على ذلك التاريخ ، عندما التجأنا إلى مصر ـ بعد سقوط الدولة العربية التي كانت تأسست في ديار الشام ـ صدمنا بما لم نكن نتوقعه أبداً : إذ لاحظنا أن المصريين ـ بما فيهم معظم رجال الثورة وزعمائها ، ما كانوا يبادلوننا هذه المشاعر بوجه من الوجوه . إنهم ما كانوا يشعرون بقوميتهم العربية ، وما كانوا يسلمون بأن مصر جزء من البلاد العربية ، ولا يعترفون بأن الشعب المصري جزء من الأمة العربية . ولذلك قلما كانوا يكترثون بما حدث ويحدث في بلاد الشام . حتى إن أخبار انقراض الدولة العربية السورية نفسها لم تحرك في نفوسهم شيئاً يذكر من الأشجان .

وقد لاحظنا ـ والأسف يحز في نفوسنا ـ أن الكثيرين ممن يسمعون أخبار الشام ، ما كانوا يكتفون بعدم الاكتراث ، بل كانوا يستنكرون الثورة العربية نفسها . حتى إن بعضهم كان يسترسل في هذا إلى حد استنزال لعنات الله على رجال الثورة العربية ودعاتها . لأنهم ما كانوا يعرفون حقائق الأمور ، وكانوا يجهلون دوافع الثورة وظروفها الحقيقية . ويستنكرونها ـ بل يلعنونها ـ لأنها قامت ضد الخليفة العثماني ، كأن ذلك الخليفة كان من أولياء الله الصالحين ، مثل أبي بكر الصديق وعمر الفاروق .

وأنا لا أزال أذكر الألم الممض الذي شعرت به ، عندما اطلعت على هذا الاتجاه الفكري والنفسي لأول مرة . وتمنيت عندئذ ـ بكل قواي ـ لو كان لي قدرة في فن القصص لأكتب مأساة تمثل هذه الحالة أروع تمثيل ، مأساة تدور حوادثها حول حياة أخوين مظلومين ، فرقت الأحداث بينهما ، قبل أن يبلغا أشدهما لأنهما وقعا في الأسر ، وعاشا وترعرعا بعيدين بعضهما عن بعض ، تحت إمرة سيدين يعيشان في بلدين مختلفين .

كان الأخ الأصغر يتتبع أخبار الأخ الأكبر ، ويتحرق شوقاً للالتقاء به في يوم من الأيام ، وبعد الكثير من المشاق والمصائب ، استطاع أن يتحرر من ربقة سيده فأسرع في السفر إلى حيث كان أخوه . ولكنه هناك فوجيء بصدمة عنيفة آلمته أشد الألم

١٧ ـ ٢٧٩٨

وأذهلته أتم الذهول : لأن الأخ الأكبر لم يتعرف إليه ، وأنكر قرابته له . وفضلاً عن ذلك أخذ يؤنبه أشد التأنيب ، ويصرخ في وجهه مستفهماً ومستنكراً :

لماذا خرجت على طاعة سيدك العظيم ! كيف تجرأت على مخالفة أوامر ذلك الرجل النبيل ؟ وبعد ذلك صار يستنزل لعنة الله عليه ، جزاء عصيانه المشين .

إن هذه المأساة كانت تمثل في نظري خير تمثيل ، الحالة التي كانت تفاجيء السوريين الأحرار ، عندما كانوا يلتقون ببعض الجماعات من المصريين ، في ذلك التاريخ . لذلك استحوذ هذا الموضوع على ذهني مدة طويلة ، وصار يحرك أشجاني من وقت إلى آخر ، بكل قوة وشدة .

ولكن . . أنىَّ لي القدرة على كتابة هذه المأساة ؟ فإن حياتي الفكرية كانت اتجهت اتجاهاً علمياً ، منذ صباي ، وباعدت بيني وبين أعمال الأدب والخيال . ولذلك عندما أطلت التفكير في موضوع هذه المأساة ، تغلبت في نفسي نزعة البحث والتعليل على روح الانفعال ورغبة التمثيل . وتحول في ذهني « مشروع المأساة » شيئاً فشيئاً إلى « موضوع درس واستقصاء » .

لماذا لم يشعر المصريون بعروبتهم ؟ لماذا يُعرضون عن حركات القومية العربية كل هذا الإعراض ؟ هل هناك أسباب ودوافع جوهرية ناتجة عن طبائع الأشياء ؟ أم أن هذه الدوافع كلّها من الأمور العارضة التي لا بد أن تزول ؟

لقد فكرت في كل ذلك تفكيراً جدياً ، ودرست الأحوال دراسة تفصيلية ، طوال مدة إقامتي في القاهرة ، التي استغرقت نحو سبعة أشهر .

وتوصلت ، بعد هذا التفكير والدرس إلى النتائج التالية :

إن الظروف التاريخية كانت قد عزلت مصر عن سائر البلاد العربية ، انعزالاً يكاد يكون تاماً . فأصبح المصريون غير مطلعين على حقيقة الأحوال في الولايات العربية وفي سائر أنحاء السلطنة العثمانية .

إن المواقف التي يقفها المصريون الآن تجاه حركات القومية العربية ، إنما هي نتيجة طبيعية لهذا الانعزال المادي والمعنوي . ولا شك في أن هذه الأحوال كانت وليدة ظروف شاذة . فلا بد من أن تتغير وتزول بتغير ظروف الحياة الجديدة .

فغادرت القاهرة إلى العراق ، وأنا مؤمن أشد الإيمان ، بأن مصر ستغير موقفها من القضايا العربية تغييراً جوهرياً ، عاجلاً أو آجلاً . . وأنها وإن لم تشعر بعروبتها اليوم ، فستشعر بها غداً .

ولست أجد حاجة إلى ذكر الأمور التي حدثت بعد ذلك ، في هذا المقام

ولكني . . . بمناسبة موضوع المأساة التي أشرت إليها آنفاً ، أرى من الضروري أن أقول :

إن المأساة . . . قد انتهت إلى « خاتمة سعيدة » مثل معظم القصص الشعبية التي ترويها الأمهات والجدات . فلو كنت كتبت المأساة المذكورة في حينها ، لكان ترتب عليّ الآن ، أن أسرد ما حدث بعد ذلك أيضاً ، لأختمها بقولي :

وبعد كل هذه الأحداث . . . عرف الأخ الأكبر عظم الخطأ الذي وقع فيه . . وعانق أخاه أحر العناق ، وصار يعيش معه ، ويفكر معه ، ويعمل معه . . . طول حياته .

القاهرة ، نوار ١٩٥٦

الأمة : التعريفات والنظريات(*)

- ١ -

ما هي الأمة ؟

ماهي الصفات الأساسية التي تميز الأمم بعضها عن بعض ؟

ما هي العوامل التي تجعل بعض الجماعات البشرية تشعر بأنها أمة واحدة ، ومن ثم تنزع إلى تقوية كيانها الخاص بتكوين دولة خاصة بها ؟

إن الأجوبة التي أعطيت على هذه الأسئلة ، في الأزمنة المختلفة ، في مختلف البلاد ، من قبل مختلف الباحثين ، والمؤرخين ، والمفكرين والساسة . . . اختلفت بعضها عن بعض اختلافاً كبيراً . وأما أسباب هذا الاختلاف ، فكانت متنوعة ، ويمكننا أن نلخصها بما يلي :

أولاً : إن التفكير السياسي العام تطور كثيراً ، خلال القرنين الماضيين . فكان من الطبيعي أن يتطور « مفهوم الأمة » في أذهان الباحثين تبعاً لتطور التفكير السياسي العام .

ثم : إن قضايا القوميات ما كانت ترتسم أمام أنظار المفكرين على شكل واحد ، في كل البلاد ، كما أنها ما كانت تثير اهتمامهم في درجة واحدة . إذ كانت هناك دول مؤلفة من أمم عديدة ، وأمم موزعة بين دول عديدة ، ودول متجانسة من حيث القومية . وطبيعي أن اهتمام معظم الباحثين في قضايا القوميات اختلف باختلاف أوضاع بلادهم في هذا المضمار .

(*) من محاضرات معهد الدراسات العربية العالية.

وفي الأخير . إن قضايا القوميات لم تكن من القضايا النظرية البحتة . بل كانت من القضايا التي تتصل بسياسة الدول اتصالا وثيقاً . ومن المعلوم أن للدول مطامع ونزعات ، وطبيعي أن قبول هذه النظرية أو تلك ، كان يؤثر في الخطط السياسية تأثيراً كبيراً . وغني عن البيان أن معظم المفكرين والكتّاب كانوا يتأثّرون بنزعات بلادهم ومصالحها ، فيبحثون عن أوفق التعاريف والنظريات لخدمة تلك المصالح والنزعات . ويبذلون مجهوداً كبيراً لتبرير وترويج تلك النظريات .

وأما الباحثون الذين يستطيعون أن يسموا بتفكيرهم فوق أمثال هذه النوازع والاعتبارات ، فكانوا قليلين ، بطبيعة الحال . ولهذه الأسباب المختلفة ، تعددت التعريفات ، واختلفت النظريات ، وقام حول بعضها أعنف المناقشات .

ولكن الحركات القومية في مختلف البلاد ، قامت وسارت بدفع القوى الاجتماعية ـ وفق ما اقتضته سنن الحياة السياسية ـ وانتهت في معظم الأحوال ، إلى نتائج واقعية ، كانت بمثابة « برهان فعلي » على صحة بعض النظريات ، وبطلان بعضها الآخر .

ولذلك ، يترتب علينا ، عندما ندرس التعاريف والنظريات المختلفة ، أن نأخذ هذه الأمور كلها بنظر الاعتبار : فنتتبع تاريخ نشوء النظرية ، والظروف المحيطة بها ، والمناقشات التي قامت حولها ، والوقائع التي حدثت بعدها . . . لنتبين أوجه الخطأ والصواب فيها .

ـ ٢ ـ

أ ـ يحسن بنا أن نبدأ استعراضنا للتعاريف والنظريات ، بتعريف يعود إلى أواسط القرن الثامن عشر : التعريف المسطور في « الإنسيكلوبدي » Encyclopedie أي : الموسوعة المشهورة التي نشرت تحت إشراف « ديدرو » Diderot و«دالامبير» D'Alambert .

ومن المعلوم أن الموسوعة المذكورة تعتبر أصدق مرآة للتفكير العلمي والفلسفي والسياسي الراقي ، الذي كان سائداً في محافل الباحثين ، في ذلك الزمان ، ليس في فرنسا وحدها ، بل في أوروبا بأجمعها .

ولذلك يجدر بنا أن نقف قليلا عند التعريف المسطور فيها :

لقد شرحت « الإنسيكلوبدي » كلمة « الأمة » Nation بما يلي :

« اسم جمع ، يستعمل للدلالة على كمية كبيرة من الناس ، الذين يعيشون على قطعة من الأرض ، داخل حدود معينة ، ويخضعون لحكومة واحدة ».

كما أنها شرحت كلمة الدولة Etat بما يلي :

« اسم جنس ، يدل على جماعة من الناس الذين يعيشون معاً ، تحت حكومة واحدة ، في حالة سعادة أو شقاء ».

يظهر من ذلك : أن الإنسيكلوبيديين ما كانوا يميزون بين الجماعة التي تؤلف « الأمة » ، وبين الجماعة التي تعرف باسم « تبعة الدولة ورعاياها » .

إن نظرتهم للدولة والأمة ـ حسب ما يظهر من هذين التعريفين ـ كانت تستلزم اعتبار جميع رعايا الدولة الواحدة أمة واحدة ، بقطع النظر عما قد يكون بينهم من فروق واختلافات من وجوه عديدة . وبعكس ذلك ، إنها كانت تستلزم اعتبار الناس الذين يخضعون لدولتين مختلفتين ، متسبين إلى أمتين مختلفتين ، دون الالتفات إلى ما قد يكون بينهم من مشابهة كبيرة ، بل مجانسة تامة .

مثلا : إن أهالي برلين وبون وفرانكفورت ، كان يجب أن يعتبروا من أمم مختلفة ، لأنهم ينتسبون إلى دول مختلفة ، في حين أن أهالي فيينا وبودابست وبراغ وزاغرب كان يجب أن يعتبروا من أمة واحدة ، لأنهم كانوا يخضعون لدولة واحدة هي إمبراطورية هابسبورغ .

وكذلك أهالي روما وفلورنسا ونابولي كان يجب أن يعتبروا من أمم مختلفة ، لأنهم يخضعون لدول مختلفة ، في حين أن الأتراك والأروام ، والعرب ، والبلغار ، والأكراد ، والأرمن ، والألبان . . كان يجب أن يعتبروا أمة واحدة ، لأنهم كانوا يخضعون إذ ذاك لدولة واحدة ، هي الدولة العثمانية .

وغني عن البيان أن هذه النظرة كانت خاطئة تماماً . إنها كانت وليدة ملاحظات سطحية ، تشبه إلى حد كبير النظرات البدائية التي كانت تخلط بين الحيتان والأسماك ، أو بين الخفافيش وبين الطيور . من المعلوم أنها كانت تعتبر الحيتان من الأسماك ، لأنها تعيش مثلها في البحار ، وكانت تعتبر الخفافيش من الطيور ، لأنها تطير مثلها في الهواء .

إن البحث العلمي يقتضي ملاحظة أوجه التشابه والاختلاف بين الجماعات البشرية في حد ذاتها ، بقطع النظر عن تبعيتها إلى دولة واحدة أو دول متعددة ، وبقطع النظر عما إذا كانت منفردة في الخضوع للدولة ، أو مشتركة مع غيرها في هذا الخضوع .

والحركات القومية في مختلف البلاد قامت على أساس « ثورة الأمم على الدول » ، واستهدفت في بعض الأحوال انفصال « الأمة » عن الدولة » التي كانت تحكمها ، وسعت ـ في أحوال أخرى ـ وراء توحيد شعوب « الأمة » التي كانت موزعة بين « دول » متعددة لتكوّن منها « دولة قومية » واحدة .

ولذلك كله ، نستطيع أن نقول : إن كل الأبحاث العلمية ، وكل الوقائع التاريخية ، أظهرت خطأ الإنسيكلوبيديين في هذا المضمار .

وأصبح الآن من الأمور المسلمة لدى الجميع أن مفهوم الأمة يجب أن يفصل عن مفهوم الدولة .

في الواقع أن كل أمة تنزع إلى تكوين دولة خاصة . ولكن كيان الأمة لا يتوقف على وجود الدولة . والأمة تكون موجودة ، ولو لم تكن قد توصلت بعد إلى تكوين « الدولة القومية » ، التي ترعى شؤونها ، أو ولو كانت قد فقدت الدولة الخاصة بها .

ب ـ ومما يلفت النظر ، أن هذه الحقيقة لم تظهر إلى أنظار الباحثين في جميع البلاد في وقت واحد .

فإن الألمان ، لاحظوا الفرق بين الدولة وبين الأمة ، قبل الفرنسيين والإنكليز . لأن كثرة الدول الألمانية كانت تظهر إلى العيان الفرق بين الانتساب إلى الدولة الواحدة وبين الانتساب إلى الأمة الواحدة . ولذلك اصطلح الألمان على تسمية كل واحد من هذين المعنيين بكلمة خاصة : فصاروا يعبرون عن الانتساب إلى الدولة بكلمة Nationalitat ، والانتساب إلى الأمة بكلمة Volkstum .

ولكن الفرنسيين ، تأخروا كثيراً في إدراك هذه الحقيقة ، لأن فرنسا كانت قد وصلت قبلا إلى حالة « دولة قومية » تقريباً ، والفرق بين « الأمة الفرنسية » وبين « رعايا الدولة الفرنسية » كان قد أصبح ضئيلا من الوجهة العملية . ولذلك استمر الفرنسيون على تسمية المفهومين بكلمة واحدة ، حتى بعد أن انتبهوا إلى ما بينهما من فروق هامة ، من الوجهة النظرية .

ولذلك لم يتباعد الفرنسيون من تعريف الإنسيكلوبيديين إلا بمرور الزمان وبصورة تدريجية .

والأكاديمية الفرنسية ، اقتفت أثر هؤلاء في باديء الأمر . وعرفت الـ Nation ، في قاموسها بالعبارات التالية :

« مجموع الأشخاص المولودين في البلاد ـ أو المتجنسين بجنسيتها ـ والعائشين تحت رعاية حكومة واحدة » .

ولكن ، بعد مدة ، شعرت بعدم كفاية هذا التعريف ، فأضافت إليه الفقرة التالية :

« ويطلق كذلك على مجموع المواطنين الذين يؤلفون هيئة اجتماعية ، متميزة عن الحكومة التي تدبر شؤونها ».

وأما ليتره Littré فقد ذكر في قاموسه « الخضوع للدولة » ـ خلال تعريف كلمة الأمة ، إلا أنه صرح بعدم ضرورة ذلك لتكوين الأمة ، إذ بدأ تعريفه بالعبارات التالية :

« مجموعة أناس يسكنون بلاداً واحدة ، ويخضعون أو لا يخضعون لحكومة واحدة . . . »

والإنكليز سلكوا في هذا المضمار مسلكاً مماثلا لمسلك الفرنسيين . والإنسيكلوبيدية البريطانية ، صرحت خلال تعريفها كلمة Nation بأنه « ليس من الضروري أن تكون معترفاً بها كوحدة سياسية مستقلة »، وذلك يعني ـ بطبيعة الحال ـ أنه ليس من الضروري أن يكون لها دولة خاصة بها . .

ولذلك كله ، نستطيع أن نؤكد أن التمييز بين الدولة والأمة ، أصبح من الأمور التي يسلم بها جميع الباحثين في جميع البلاد .

ج ـ يرى بعض الكتّاب والباحثين في فرنسا أن كلمة Nation يجب أن تخصص للدلالة على الأمة التي لها دولة خاصة بها ، وأما الأمم التي تكون محرومة من دولة مستقلة ، فيجب أن تسمّى باسم الـ Nationalité .

فإن « رونه جوهانه » R. Johannet الذي نشر خلال الحرب العالمية الأولى كتاباً مفصلاً عن « مبدأ القوميات » التزم هذه التسمية بشدة .

والمؤرخ المفكر « هنري بر » Henri Berr الذي أشرف على نشر « **الكليات التاريخية** » المعروفة تحت عنوان « تطور البشرية » ـ والذي تولى كتابة مقدمة لكلّ مجلد من مجلداتها ـ هو أيضاً التزم هذا التمييز فقال ما يلي في المقدمة التي كتبها للمجلد الباحث عن « يقظة القوميات ، خلال القرن التاسع عشر »:

« إن ناسيوناليته Nationalité جماعة بشرية ، تنزع : إما إلى تكوين أمة تحكم نفسها بنفسها ، أو إلى الاندماج في أمة موجودة قبلا ، بسبب بعض العلائق القائمة بينهما . ولا ينقص الـ « ناسيوناليته » Nationalité لكي تصبح « ناسيون » Nation إلا الدولة Etat التي تكون خاصة بها ، أو تكون مقبولة منها ، بحريّة » .

ولكني أعتقد أن التفريق بين الأمة المستقلة والأمة غير المستقلة إلى هذا

الحـد ، تعقيد لا مبـرر له ولا فـائدة منـه ، لا من الوجهـة النـظريـة ولا من الـوجهـة العملية .

لأن الأمـة ، قد تفقـد استقلالها ـ فتتحرم من الـدولة الخاصة بهـا ـ من جـراء استيلاء دولة أقـوى منها عـلى بلادهـا ، ثم تستعيد استقـلالها ـ وتكوّن من جديـد دولة خاصة بها ـ بعد مدة قصيرة أوطويلة . وغنيّ عن البيان أن ذلـك لا يغير مـاهية الأمـة ، فلا يستلزم تغيير تسميتها .

فـإن الحبشـة مثـلا كانت مستقلة حتى سنـة ١٩٣٦ ، ولكن في السنـة المـذكـورة استولت جيوش مـوسوليني عـلى بلاد الحبشـة ، وقضت على الـدولة الحبشيـة ؛ إلا أن الحبشة استعادت استقلالها خـلال الحرب العـالمية الثـانية فـأصبحت ذات دولة خـاصة بها .

فإذا عملنا بما يقترحـه جوهـانه وهنـري بر ، وجب علينـا أن نقول : إن أهـالي الحبشة كانوا في حالة « ناسيون » ثم تحولوا إلى حالة ناسيوناليته » وفي الأخير عـادوا إلى حالة « ناسيون » وكل ذلك في مدة تقل عن عشر سنوات .

أفليس من الاوفق للعقل والمنطق أن نقول بكل بساطة : « الأحباش أمة ، كانت مستقلة ، ثم فقدت استقلالها ، ثم عادت فاستقلت مرة أخرى »؟

ولكن هناك أمراً أهم من ذلك أيضاً :

من المعلوم أن بعض الأمم تكون مجزأة ، وموزعة بين دول عديـدة . كما كـانت الأمة الألمانية قبل اتحادها ، وكما هي الأمة العربية في الحالة الحـاضرة . فمـاذا يجب أن يسمى كل واحد من هذه الأجزاء المختلفة ، التي تتمتع بدولة خاصة بها ؟

لا كلمة « ناسيون » ولا كلمة « ناسيوناليته »، في المعنى الذي يذكره هنري بر ، تستطيع أن تعبر عن أوضاع هذه الأجزاء . فهل يجب أن نستحدث كلمة ثالثة للدلالة عليها ؟ إني أرى في كل ذلك تعقيداً لا مبر له أبداً ، فأقول : إن مفهوم الأمة يجب أن يفصل عن مفهوم الدولة فصلا تاماً .

وأكرر القول : بـأن كل أمـة تنزع إلى تكـوين دولة خـاصة بهـا . إلا أنها تكون موجودة قبل أن تتوصل إلى تكوين الدولة ، كـما أنها تبقى « أمة » ذات كيـان خاص ، ولو فقدت الدولة الخاصة بها ، وتكوّن « أمة واحدة »، ولـو تعددت الـدول التي ترعى شؤونها . . . فالأمة شيء ، والدولة شيء آخر .

د ـ قد يخطر على البال هذا السؤال ، في هذا المضمار :

لماذا لم يفرق الإنسيكلوبيديون بين الأمة وبين الدولة ، فوقعوا في هذا الخطأ العظيم ، على الرغم من روح التعمق الذي أظهروه في أمور أخرى ؟

إني أعتقد أن سبب ذلك يعود إلى نوع التفكير السياسي الذي كان سائداً خلال القرن الثامن عشر : إن أذهان المفكرين والساسة كانت تهتم قبل كل شيء بالدولة ، وكانت تبحث عن أفضل أشكال الدولة ، وأوفقها لضمان سعادة الشعب ورفاهيته . كما أنها كانت تدرس حقوق الدولة وواجباتها ، وتتحرى منشأ تلك الحقوق والواجبات . ونستطيع أن نقول ، إن أبحاثهم كانت تحوم حول أمرين : الدولة التي تحكم ، والتبعة ـ أو الرعايا ـ التي تخضع لحكمها . وأما أنواع رعايا الدولة وخصائصها ، فما كانت تثير اهتمام الباحثين وتشغل أذهانهم ، لأنها كلها كانت تتساوى في الخضوع للدولة .

وأما أنواع الشعوب التي تحكمها الدولة الواحدة . . . والشعب الحاكم والشعوب المحكومة . . . وشعب الأكثرية ، وشعوب الأقلية . . . فإن كل ذلك لم يسترع اهتمام الباحثين إلا بعد أن تقرر مبدأ « سيادة الشعب »، وصار هذا المبدأ يسود على شؤون الدولة ، وعندئذ فقط ، أخذ يظهر إلى العيان الفرق بين الدولة وبين الأمة ، وبدأ النزاع بين الأمم والدول ، وقامت الحركات القومية في مختلف البلاد ، بأشكالها المختلفة . إن الإنسيكلوبيديين كانوا بعيدين عن ذلك العهد .

ـ ٣ ـ

أ ـ إن أشهر وأهمّ تعريفات القومية ، التي ظهرت في منتصف القرن التاسع عشر ، كان التعريف الذي تقدم به « مانتشيني » Mancini الإيطالي .

كان مانتشيني هذا أستاذاً في جامعة تورينو ، عندما كانت المدينة المذكورة عاصمة مملكة ساردينيا ، قبل الوحدة الإيطالية . وقد جعل موضوع درسه الافتتاحي Prelezion ـ الذي ألقاه في ٢٢ كانون الثاني سنة ١٨٥١ ـ « الأمة كأساس لحقوق الدول » .

وخلال بحثه في هذا الموضوع ، عرّف « الأمة » بما يلي :

« والأمة مجتمع طبيعي من البشر ، يرتبط بعضها ببعض بوحدة الأرض والأصل ، والعادات ، واللغة . . من جراء الاشتراك في الحياة وفي الشعور الاجتماعي »

وهذا كان أول تعريف يحاول تحديد « معنى الأمة » بوجه عام ، بأسلوب علمي صريح .

في الواقع أن « الأمة » كانت صارت موضوع كتابات وأبحاث كثيرة ، قبل ذلك التاريخ أيضاً . وهذه الأبحاث لم تخلُ من بعض التعريفات .

مثلا ، « فيخته » Fichte الالماني كان عرّف الأمة الألمانية سنة ١٨٠٨ ، بقوله « جميع الذين يتكلمون باللغة الألمانية ». ولكنه لم يحاول أن يعرّف « الأمة » بوجه عام .

ومدام دوستال Madame De Stael الفرنسية كتبت العبارات التالية ، سنة ١٨١٥ : « إن اختلاف اللغات ، والحدود الطبيعية ، وذكريات تاريخ مشترك ، كل ذلك يتضافر ، بين الناس على تكوين هذه الأشخاص الكبيرة التي تعرف باسم الأمم ». ولكنها قالت ذلك بصورة عرضية ، خلال وصف ملاحظاتها عن ألمانيا ، دون أن تتوسع وتتعمق في الموضوع ، ودون أن تحاول الوصول إلى تعريف صريح .

وقد نُشرت بعد ذلك أيضاً كتابات مماثلة لما سبق ، في مختلف البلاد ، بمختلف اللغات . ولكنها كلها ظلت بعيدة عن شكل تعريف صريح وعام . ولذلك يعتبر مؤرخو الفكرة القومية التعريف الذي قدمه مانتشيني في درسه الافتتاحي الأنف الذكر ، أول التعريفات العلمية التي استهدفت تحديد معنى الأمة وتعيين عناصرها ، بوجه عام . فيجدر بنا أن نقف طويلا عند هذا التعريف ، لندرس مضامينه ، دون أن ننسى أنه يعود إلى بداية سنة ١٨٥١ .

ب ـ إن أول ما يجب ملاحظته في هذا المقام ، أن تعريف مانتشيني لم يرد في مقالة سياسية ، أو خطبة حماسية ، إنما ورد في صلب دروس جامعية تتناول المسائل الحقوقية .

في ذلك التاريخ ، كانت النزعات والحركات القومية قد ظهرت وأخذت تعمل بنشاط في كثير من البلاد ، ولكنها ما كانت توصلت إلى نتائج فعلية إلا في بقعتين صغيرتين من القارة الأوروبية : إحداهما في غرب القارة ، في بلجيكا ، والثانية في شرق القارة ، في بلاد اليونان . وأما في سائر البلاد الأوروبية ، فإنها كانت لا تزال في حالة نزعة وفكرة ، تطالب وتكافح ، وتصطدم بمقاومة الحكومة لها ، بل تتعرض إلى اعتسافاتها .

إن آراء مانتشيني أضفت على تلك النزعات والحركات القومية قوة نظرية جديدة . لأنها أدخلت القومية إلى ميدان الحقوق الدولية . وذلك أثار ثائرة بعض الدول : فقد أمر ملك الصقليتين ـ في نابولي ـ بمصادرة أملاك مانتشيني ، ومنع انتشار كتابه ، واحتج إمبراطور النمسا على حكومة ساردينيا ، وطلب منها منع تدريسه .

ولكن ، آراء مانتشيني قد انتشرت على الرغم من كل ذلك ليس في إيطاليا وحدها ، بل في مختلف انحاء أوروبا أيضاً .

ولذلك كله ، نستطيع أن نؤكد : أن تعريف مانتشيني يشغل مكانة خاصة في تاريخ نشوء الفكرة القومية في البلاد الأوروبية .

ج ـ يبدأ مانتشيني تعريفه للأمة بقوله : « الأمة مجتمع طبيعي من البشر ».

إن وصف المجتمع الذي يؤلف الأمة بـ « الطبيعي » يدل على نظرة علمية هامة .

من المعلوم أن بعض الجماعات والجمعيات تتكون من جراء اتفاق بعض الأفراد ، عن تفكير وروية ، خدمة لأغراض معينة .

إن التعريف الذي يقدمه مانتشيني عن الأمة ، يميّزها عن أمثال هذه الجماعات والجمعيات ، ويصرح بأنها « مجتمع طبيعي ». وذلك يعني : أنها تنشأ وتتطور بدافع من طبيعة الحياة الاجتماعية ، لا من إرادة الأشخاص وترتيباتهم .

فلا شك في أن هذه الفقرة من التعريف ، صحيحة تماماً ، ومهمة جداً .

د ـ ولكن التعريف يذكر ـ بعد هذه الفقرة ـ أنواع الروابط التي تربط أفراد الأمة بعضها ببعض ، وتدخل بينها « وحدة الأصل ».

غير أن كل الأبحاث العلمية تدل دلالة قاطعة على أن « وحدة الأصل » من الأمور التي لا تتحقق في أية أمة من الأمم ، على الإطلاق .

من المعلوم أن ما نعرفه عن أصول الأمم يأتينا من مصدرين مختلفين : الأبحاث التاريخية والابحاث الأنثروبولوجية .

فإن الدراسات التاريخية تعلمنا الشعوب والأقوام التي دخلت كل بلد من البلاد ، في مختلف أدوار التاريخ . وحكمتها أو استوطنتها مدة قصيرة أو طويلة .

وأما الأبحاث الأنثروبولوجية فتعلمنا « الأوصاف الرسية » Racial الجثمانية التي يتصف بها السكان الحاليون من ناحية ، وهياكل السكان السابقين من ناحية أخرى . وتوصل سلسلة معلوماتنا في هذا المضمار إلى الأزمنة القبتاريخية أيضاً .

وقد تبين من هذين النوعين من الدراسات والأبحاث ، بأنه : لا توجد أمة ينحدر جميع أفرادها من أصل واحد . بل إن كل أمة من الأمم تتألف من أفراد منحدرين من أصول مختلفة . حتى إن أعرق وأقدم الأمم الحالية في « الوحدة

السياسية ، والتجانس القومي » بعيدة عن التجانس في الأصل والدم بعداً كبيراً .

فنستطيع أن نؤكد : أن تعريف مانتشيني خاطىء في هذه النقطة .

فوحدة الأصل ، لا يجوز أن تعتبر من الصفات المميزة لأمة ، بوجه من الوجوه .

هـ - في الواقع أن أبناء الأمة الواحدة ، يعتبرون بعضهم البعض « أقارب وأشقاء »، كأنهم منحدرون من أصل واحد ، كما أنهم يسمون أسلافهم باسم « الأجداد » بوجه عام .

ولكن هذه القرابة ، التي يشعر بها ويتكلم عنها أبناء الأمة الواحدة هي « قرابة معنوية »، تنشأ من الروابط الاجتماعية المختلفة - ولا سيما من الاشتراك في اللغة وفي التاريخ فلا تدل بوجه من الوجوه على قرابة الأصل والدم .

ومما يلفت النظر ، أن هذه الحقيقة لم تلفت أنظار كتّاب العرب ومفكريهم ، منذ القدم :

من المعلوم أنهم قسموا العرب إلى بائدة وعاربة ومستعربة . وغني عن البيان أن تعبير «العرب المستعربة » يدل على أنهم كانوا يعرفون أن العرب ليسوا من أصل واحد . كما أنهم كانوا يشعرون بأن العروبة لا تتوقف على وحدة الأصل .

إن الجاحظ بيَّن ذلك بصراحة تامة ، لأنه في مواضع عديدة من كتاباته المختلفة ذكر أو نقل عبارات وأقوالا عديدة تنم عن نظرات دقيقة في هذه القضية :

وقد كتب في البيان والتبيين : « قالوا : إن المشاكلة من جهة الاتفاق في الطبيعة والعادة ربما كانت أبلغ وأوغل من المشاكلة من جهة الرحم » .

وقال في إحدى رسائله : إن الاستواء « في التربة واللغة والشمائل والهمة ، والأنفة والحمية ، وفي الأخلاق والسجية . . » . . يقوم « مقام الولادة والأرحام الماسة » .

ومن المعلوم : أن ابن خلدون في مقدمته ، تكلم كثيراً عن « العصبية » وعن الدور الذي تلعبه في تكوين الدول وتطويرها ، ولكنه لم يحصر العصبية بالقرابة المادية ، بل شمّلها القرابة المعنوية أيضاً وتكلم عن « نسب الولاء » بجانب « نسب الرحم »، وقال : إنه يترتب على نسب الولاء كل ما يترتب على نسب الرحم .

ومهما كان الأمر ، إن « وحدة الأصل »، يجب أن تخرج من كل تعريف يتعلق بمعنى الأمة . فمن الأوفق الاستعاضة عن ذلك بـ « وحدة التاريخ » لأن « وحدة

التاريخ »، هي التي تلعب أهم الأدوار ـ في تكوين « القرابة المعنوية » التي أشرت إليها آنفاً ، وفي توليد « وهم وحدة الأصل » الذي يسود الأذهان .

و ـ وأما الفقرات الأخرى من تعريف مانتشيني ، فليس فيها ما يستوجب النقد والاعتراض .

ومع هذا ، يجدر بنا أن نتساءل : هل هي وافية لتعريف « معنى الأمة » تعريفاً تاماً ؟ أم يجب أن يضاف إلى الصفات التي يتضمنها التعريف المذكور ، صفات أخرى ، لإتمام « معنى الأمة »، وتحديد مقوماتها ؟

وقد بحث كثيرون من علماء الاجتماع والحقوق والتاريخ والسياسة . . في هذه المسائل ، وتقدموا بتعريفات تتضمن عناصر أخرى ، زيادة على التي ذكرها مانتشيني . ولا أرى لزوماً لاستعراض وتفصيل تلك التعاريف المختلفة ، وسأكتفي بتسجيل وذكر الصفات والمقومات التي اقترحها الباحثون والكتّاب ، في مختلف البلاد ، في هذا المضمار :

وحدة الثقافة ، وحدة الدين ، وحدة الدولة ، وحدة التاريخ ، الاشتراك في آلام الماضي ، الاشتراك في آمال المستقبل ، وحدة المصالح ، وحدة الحياة الاقتصادية . . .

ز ـ ما هي أوجه الخطأ والصواب في هذه الآراء والمقترحات ؟

إن أصحاب كل واحد منها ، قد استندوا إلى بعض الوقائع والأمثلة . لأن الروابط التي تربط أفراد كل أمة من الأمم ، كثيرة ومتنوعة . كما أنها لا تخلو من الاختلاف من أمة إلى أمة .

وأما ما يجب الاعتناء به في هذا الأمر ، فليس استقصاء جميع الروابط ، بل هو تعيين الأهم والأعم منها ، وذلك بتمييز الأساسية والأصلية عن العرضية والفرعية منها . وبتعبير أقصر ، هو : تعيين المقومات الأساسية ، التي لا تكون أمة بدونها .

ـ ٤ ـ

أ ـ إن المباحثات والمناقشات التي جرت حول هذه المسائل قد تمخضت عن عدة نظريات ، أهمها ـ من وجهة الانتشار ـ هي :

(١) النظرية القائلة بأن « أس الأساس » في تكوين الأمة ، هو « وحدة اللغة »: لقد نشأت هذه النظرية ، في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، في

ألمانيا ، وانتشرت منها إلى معظم البلاد الأوروبية الغربية والشرقية . وهي تعرف الآن باسم « النظرية الألمانية » . إن أشهر آباء هذه النظرية ، هو : فيخته Fichte .

(٢) النظرية القائلة بأن « أس الأساس » في تكوين الأمة ، هو « الإرادة » وبتعبير آخر : « مشيئة المعيشة المشتركة »: وقد نشأت هذه النظرية ـ خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ـ في فرنسا . ولذلك عرفت باسم « النظرية الفرنسية ». وأشهر آباء هذه النظرية هو « أرنست رنان E. Renan » .

(٣) النظرية التي تعتبر « وحدة الحياة الاقتصادية »، من الأمور الضرورية لتكوين الأمة : يعتقد أصحاب هذه النظرية أن الأمة تقوم على أربعة أعمدة أساسية هي : وحدة الأرض ، ووحدة اللغة ، ووحدة الثقافة ، ووحدة الحياة الاقتصادية .

وقد نشأت هذه النظرية في أوائل هذا القرن في روسيا . وقد عرضها ستالين قبيل الحرب العالمية الأولى ، وسمّاها بعد ذلك باسم « نظرية الماركسيين الروس » .

إني سأدرس هذه النظريات بكل تفصيل وبكل اهتمام . لأني ألاحظ أن آثارها كثيراً ما تنعكس على أقلام البعض من كتّاب العرب انعكاساً سطحياً ، دون أن تقترن بالتوسع والتعمق في درسها وبحثها بحثاً علمياً .

ولذلك ، سأعرض كل واحدة من هذه النظريات ، بأقوى البراهين التي سردها واضعوها ، مستنداً إلى أشهر كتاباتهم فيها ، ثم سأستعرض المناقشات التي جرت حولها ، والوقائع التي حدثت بعدها .

ولن أبدي رأيي فيها إلا بعد أن أنتهي من سردها وعرضها ، بكل هذه التفاصيل .

ب ـ ولكني أعلم أن هناك نظرية أخرى ، يتحتم علينا درسها وبحثها بكل اهتمام . هذه النظرية هي التي تستتبع مفهوم الأمة بمفهوم الديانة ، وتعتبر وحدة الدين أس الأساس في تكوين الأمة .

هذه النظرية قد شغلت موقعاً هاماً في التفكير السياسي الذي ساد البلاد الإسلامية بوجه عام ، والبلاد العربية بوجه خاص ، مدة طويلة ، ولا تزال توجه أذهان وأقلام بعض الكتّاب في مختلف البلاد العربية .

إنها لم تلعب دوراً يذكر في نشوء النظريات القومية في البلاد الأوروبية ـ وذلك ليس لأن الدين لم يلعب دوراً يذكر في البلاد الغربية ، كما يتوهم ذلك الكثيرون . بل لأن الأوروبيين كانوا قد انتهوا من حل قضية « علاقة السياسة بالدين » قبل نشوء

الفكـرة القوميـة في بلادهم . ولهـذا السبب ، إنهم لم يختلفوا في هـذا الأمـر ، عنـدمـا أخذوا يتناقشون في قضايا القوميات .

ومن الأمـور المعلومة لـدى الجميـع ، أن الـدين لعب دوراً هـامـاً في السيـاسـة الأوروبية ، ليس طوال القرون الوسطى فحسب ، بل خلال القرون الأخيرة أيضاً .

فإن المنازعـات العنيفة التي قـامت بين الـدولة وبـين الكنيسة في مختلف الأقـطار الأوروبية ، والحروب الدينية الطاحنة التي جـرفت بلاد أوروبـا الغربيـة بأجمعهـا طوال عدة عقود من السنين . . . تشهد على ذلك شهادة حاسمة .

عـلى أن تلك المنازعـات والحروب كـانت قد انتهت تقـريباً قبـل منتصف القرن التاسع عشر ، ولذلك لم تؤثر في نشوء الفكرة القومية خلال القرن المذكور .

ولكن الذي حدث في العالم الإسلامي ، اختلف عن ذلك اختلافاً كبيراً . فـإن الخلط بين الدين وبين السياسة ، قد استمر في البلاد الإسـلامية بـوجه عـام ، والبلاد العربية بوجه خاص ، حتى القرن الحاضر . فقـد أقدم الكثيـرون من الكتاب ورجـال الـدين والسياسـة على محـاربة الفكـرة القوميـة ومقاومتهـا ، بحجـة مخـالفتهـا للديـانـة الإسلامية .

ولذلك يجدر بنا أن نعتبر هذه الآراء أيضـاً بمثابـة « نظريـة » وندرسهـا باهتمـام تام ، كما ندرس سائر النظريات المتعلقة بقضايا القوميات .

نتيجة الأبحاث

بعد درس وتمحيص النظريـات المختلفة . وبعـد استعراض واستنـطاق الوقـائع التاريخية ، التي جـاءت مؤيدة لبعضهـا ، ومفندة لبعضهـا الآخر ، تـوصلنا إلى تقـرير الحقائق التالية :

إن أس الأسـاس في تكوين الأمـة وبناء القـومية ، هـو : وحـدة اللغـة ووحـدة التاريخ .

لأن الوحدة في هـذين الميدانـين ، هي التي تؤدي إلى وحدة المشـاعر والمنـازع ، ووحدة الآلام والآمال ، ووحدة الثقافة . . . وبكل ذلك تجعل النـاس يشعرون بـأنهم أبناء أمة واحدة متميزة عن الأمم الأخرى .

ولكن لا وحدة الدين ، ولا وحدة الدولة ، ولا وحدة الحياة الاقتصاديـة تدخـل بين مقومات الأمة الأساسية .

كما أن « الاشتراك في الرقعة الجغرافية » أيضاً . لا يمكن أن يعتبر من مقومات الأمة الأساسية .

وإذا أردنا أن نعين عمل كل من اللغة والتاريخ في تكوين الأمة ، قلنا :

اللغة ، تكوّن روح الأمة وحياتها .

التاريخ ، يكوّن ذاكرة الأمة وشعورها .

٢٨١٥ ـ ١٧

القومية واللغة(*)

إن الأبحاث العلمية ، والنظريات الاجتماعية ، والوقائع التاريخية تبرهن على أن اللغة ـ مع التاريخ ـ « أس الأساس » في تكوين الأمة ، وفي إثارة نوازع الروح القومية فيها .

هذه الحقيقة تكتسب أهمية خاصة بالنسبة إلى أمتنا العربية . لأن : اللغة العربية تكوّن أظهر وأشمل وأقوى الروابط التي تربط نفوس الأفراد ، بعضهم ببعض ، على اختلاف الدول التي ينتسبون إليها .

ومما يجب ملاحظته : أن هذه الحقيقة لم تغب عن أنظار الشعراء والأدباء الذين تكلموا عن « جامعة الضاد » وأكدوا على أهميتها في مناسبات عديدة .

ولكن ـ مع الأسف ـ قد ظهر بين الأدباء والباحثين من ينكر تأثير اللغة في تكوين الأمة وتوجيه السياسة . ونستطيع أن نقول : إن جميع الذين ينكرون وحدة الأمة العربية ، ويستنكرون الجهود التي تبذل لتوحيد الدول العربية ، يبدأون أقوالهم وأعمالهم بإنكار تأثير اللغة في هذه الأمور .

إن آراء عميد الأدب العربي الدكتور طه حسين ، ومؤسس الحزب القومي السوري أنطون سعادة ، لهي من أبرز الأمثلة على ذلك .

ومن المؤسف حقاً أن أمثال هذه الآراء ، ضللت الكثيرين من الشبان ، الذين صاروا ينكرون تأثير اللغة في تكوين الأمم وتوحيد الدول ، دون أن ينتبهوا إلى تأثير هذا الإنكار على فكرة الوحدة العربية نفسها .

(*) من محاضرات معهد الدراسات العربية العالية .

وأما أهم أسباب هذا الضلال الفكري الذي انعكس على صفحات كتب عديدة ، فتتلخص على ما أرى بما يلي :

(أ) إن معظم هؤلاء الكتّاب لا يميز بين الدولة والأمة .

ولذلك نراهم يزعمون : أن مجرد الإشارة إلى وجود سويسرا وبلجيكا ، يكفي إلى هدم نظرية اللغة من أساسها ، غافلين عن أن كلاً من بلجيكا وسويسرا « دولة » لا « أمة » .

(ب) بعضهم لا يميز بين اللغة الأصلية واللغة المكتسبة ـ وبتعبير أدق : بين لغة الأم والبيت والعامة ، وبين لغة الإدارة والعلم والثقافة .

ولذلك نجدهم يزعمون : أن انفصال إيرلندا عن إنكلترا يدل على بطلان نظرية اللغة ، غافلين عن أن اللغة الإنكليزية في إيرلندا كانت أصبحت « لغة الإدارة ، ولغة الأدب والثقافة » خلال الحكم الإنكليزي الطويل ؛ ولكنها لم تستطع أن تفني لغة الإيرلنديين الأصلية .

(ج) وبعضهم لا يميز بين وحدة اللغة ، وبين قرابة اللغات .

ولذلك ، نراهم يقولون : إن الفرنسيين ، والطليان والإسبانيين لم يتحدوا ـ ولا حاولوا الاتحاد ـ على الرغم من كون لغاتهم لاتينية ، دون أن يتنبهوا إلى أن لكل واحدة من هذه الأمم الثلاث لغة خاصة بها ، متميزة عن غيرها ، وإن كانت منحدرة في أصولها من اللغة اللاتينية في قديم الزمان .

هذا ، ويوصل بعضهم سذاجة التفكير وسوء الفهم إلى حد التساؤل : « إذا تعلم أحد اللغة الإنكليزية وصار يتكلم بها . فهل يصبح بذلك إنكليزياً ؟ »

وقد قرأت في أحد الكتب الباحثة عن القومية ، هذا الزعم الغريب :

إن اللغة فقدت أهميتها القومية في هذا العصر لأنه صار الكثيرون يتعلمون اللغات الأجنبية ، وصارت الكتب الهامة تترجم إلى لغات عديدة .

ولهذه الأسباب ، أرى أن مسألة « علاقة القومية باللغة » يجب أن تدرس دراسة جدية لتفهم على وجهها الصحيح ، ونضع حداً للبلبلة الفكرية التي صارت تستولي على أذهان بعض الشبان في هذا المضمار .

وهذا ما دفعني إلى مناقشة هذه القضية مرات عديدة ، وبمناسبات متنوعة .

وهذا ما يدفعني إلى التوسع في « اختيار » الأبحاث المتعلقة بالقضية المذكورة في هذا الكتاب .

ارتباط القومية باللغات

- ١ -

أ - إن أهمية اللغة في حياة الإنسان الفكرية والاجتماعية ، من الأمور التي استلفتت أنظار الكتاب والمفكرين ، منذ الأزمنة القديمة .

فإنهم لاحظوا بأن اللغة ، هي أهم الصفات التي تميز الإنسان عن سائر الحيوانات ، ولذلك عرّفوه بقولهم « حيوان ناطق » .

في الواقع أنهم عرّفوا الإنسان من جهة أخرى ، بقولهم : « حيوان عاقل » و « حيوان اجتماعي » أيضاً .

ولكن ، لا مجال للشك في أن تعبير « الحيوان الناطق » أصدق وأصح التعابير الثلاثة المذكورة .

لأنه من المؤكد أن الحيوانات ليست محرومة من العقل والذكاء تماماً .

في الواقع أن أفعال الحيوانات وحركاتها « غريزية » في معظم الأحوال . لكن بعض الأنواع من الحيوانات تقوم بكثير من الأفعال والحركات التي تخرج عن نطاق الغريزيات ، وتدل على عمل العقل والذكاء .

ومع ذلك ، فإنه مما لا مجال للشك فيه أن عقل الإنسان يمتاز عن عقل سائر الحيوانات بقابلية « التجريد والتعميم » . لأن مدركات الحيوانات - حتى في الأنواع العاقلة والذكية منها - لا تخرج عن نطاق المدركات الحسيّة في حين أن المدركات البشرية لا تنحصر بالأشياء المحسوسة ، بل تتجاوز ذلك إلى المعاني الكلية والمفاهيم المجردة .

ولكن ، يجب أن يلاحظ أن قابلية التعميم والتجريد التي ذكرناها آنفاً ، تتصل اتصالا وثيقاً بقابلية النطق والكلام . لأن الإنسان يربط - في ذهنه - كل واحد من المعاني الكلية والمفاهيم المجردة - التي يتوصل إليها خلال تفكيره - بكلمة معينة . وهذه الكلمة تكسب ذلك المعنى والمفهوم نوعاً من المحسوسية ، فتساعد بذلك على استقراره في الذهن ، كما أنها تجعله موضوعاً وأساساً لتعميم أو تجريد آخر ، فتوصل الذهن بذلك - بالتدريج - إلى معان أكثر كلية فأكثر ، وأشد مجردية فأشد .

فنستطيع أن نقول لذلك : لولا قابلية النطق والكلام ، وبتعبير أقصر : لولا اللغة ، لما امتاز عقل الإنسان عن عقل سائر الحيوانات امتيازاً يذكر .

وكذلك الأمر ، في صفة « الاجتماعية » . فإن الحيوانات ليست محرومة من الحياة

الاجتماعية حرماناً مطلقاً . وهناك كثير من أنواع الحيوانات التي تعيش في حالة اجتماعية ، دائمة أو دورية ، إلا أن « اجتماعية » تلك الحيوانات تنحصر في نطاق « الاجتماع الفعلي » و« التعاشر المباشر »، في حين أن « اجتماعية الإنسان » تشمل عدداً كبيراً من الأفراد الذين قد لا يجتمعون فعلا وعادة ، فلا يشاهد بعضهم بعضاً ، ولا يتصل معظمهم اتصالاً مباشراً .

ومن الواضح أن ذلك أيضاً ، إنما يتم بفضل اللغة ، وما يتفرغ عنها من ضروب الكتابة .

فإن اللغة ـ بفرعيها الشفهي والكتابي ـ هي التي تساعد على نمو الحياة الاجتماعية ، وتوسع نطاقها « في الزمان وفي المكان »، وتفسح مجالا لتقدمها التقدم المعلوم عند بني الإنسان .

ولذلك نستطيع أن نقول : لولا اللغة لما امتازت المجتمعات البشرية عن المجتمعات الحيوانية ، بوجه من الوجوه .

ويتبين من كل ما تقدم : أن أهم الصفات التي تميز الإنسان عن سائر الحيوانات هي « الناطقية » . وأما ما يمتاز به الإنسان عن الحيوان في ميداني « العاقلية » و « الاجتماعية » ، فإنما هو من الأمور التي تتبع « الناطقية » وتنتج عنها .

ب ـ إن جميع الأقوام تنطق وتتكلم ، إلا أنها لا تتكلم بلغة واحدة ، بل تتكلم بلغات مختلفة .

فإذا كان الإنسان يمتاز عن الحيوان بقابلية النطق والكلام ـ بوجه عام ـ فإن الشعوب التي ينقسم إليها أبناء البشر ، يتميز بعضها عن بعض باللغة التي تختص بها دون غيرها .

إن أول من نبه الأذهان إلى هذه الحقيقة كان طائفة من المفكرين في ألمانيا ، في النصف الأخير من القرن الثامن عشر . وكان هردر Herder (١٧٤٢ ـ ١٨٠٣) في طليعة هؤلاء .

إنه طاف عدة بلاد أوروبية . وقام بكثير من الأبحاث اللغوية والأدبية والتاريخية في البلاد المذكورة . وتوصل من أبحاثه هذه إلى فلسفة خاصة في التاريخ العام .

فقد نشر سنة ١٧٧٤ كتاباً عنوانه « فلسفة أخرى في تاريخ البشرية » وأردف هذا الكتاب ، بعد ذلك بأربعة كتب أخرى ، نشرها بين سنة ١٧٨٤ وسنة ١٧٩١ ، تحت عنوان « آراء لتكوين فلسفة تاريخ البشرية » إن طائفة من الآراء المسرودة في هذه

الكتب تحوم حول « علاقة اللغة بنفسية الأمة وشخصيتها ». وهذا القسم من آراء هردر ، وهو الذي يهمنا في بحثنا هذا ، يتلخص بما يلي :

« ـ الطبيعة فرّقت الشعوب بعضها عن بعض ، ليس بواسطة الغابات والجبال والبحار والصحاري والأنهار . . . فحسب ، بل فرّقتها أيضاً ـ وبوجه أخص ـ بواسطة اللغات والميول والسجايا . . .

« ـ إن اللغة القومية ، بمنزلة الوعاء الذي تتشكل به ، وتحفظ فيه ، وتنتقل بواسطته أفكار الشعب . . .

« ـ اللغة . . . سواء أقلنا انها كانت خلقت دفعة واحدة من قبل الله ، أم ذهبنا إلى انها تكوّنت تدريجياً بعمل العقل . . . لا يمكن أن نشك في أنها ـ في الحالة الحاضرة ـ هي التي تخلق العقل ، أو على الأقل ، تؤثر في التفكير تفكيراً عميقاً ، وتسدده وتوجهه اتجاهاً خاصاً . . .

« ـ الأدب الذي يسود بين الطبقات العليا من الأمة ، قد يكون عاكساً للتأثيرات الخارجية والأجنبية . ولكن لغة الشعب تمثل ـ في كل الأحوال ـ روح الشعب نفسه . . .

« ـ إن لغة الآباء والأجداد تخزن لكل ما للشعب من ذخائر الفكر والتقاليد ، والتاريخ والفلسفة والدين .

« ـ إن قلب الشعب ينبض في لغته . . .

« ـ إن روح الشعب يكمن في لغة الآباء والأجداد . »

ج ـ إن النظر إلى اللغة القومية بهذه النظرات الاجتماعية والفلسفية الخاصة ، كان من الطبيعي أن يؤدي إلى نتائج سياسية هامة .

إن هردر نفسه ، قد استخرج من الآراء المذكورة النتائج التالية :

لما كانت اللغة بمنزلة مكمن القلب والروح للأمة ، يترتب على كل أمة أن تتمسك بلغتها الخاصة تمسكها بحياتها . والتمسك باللغة ، يجب أن يعتبر واجباً وحقاً في وقت واحد . ويترتب على الدولة التي ترعى شؤون الشعوب أن تحترم هذا الحق ، فلا تحاول منع شعب من الشعوب من استعمال هذا الحق ، والتمسك بلغته الخاصة .

إن رأي « هردر » في هذا المضمار ، ظهر بكل وضوح وبكل بلاغة عندما أصدر الإمبراطور جوزيف آل هابسبورغ أمراً يقضي بجعل الألمانية اللغة الرسمية في المجالس البلدية والتمثيلية في بلاد المجر ـ التي كانت تابعة لإمبراطوريته .

وهردر عندما اطلع على الأمر الإمبراطوري المذكور ، استنكره أشد الاستنكار ، وكتب ما يلي :

« هل لشعب ما ، ولا سيما لشعب جاهل ، ثروة أثمن من لغة أجداده ؟ في تلك اللغة تكمن كل ذخائر الفكر والتقاليد ، والتاريخ والفلسفة والدين وفيها ينبض كل قلب الشعب ، ويتحرك كل روحه . . .

فإن من ينتزع من مثل هذا الشعب لغته ـ أو يقصّر في احترامها ـ يحرمه من ثروته الوحيدة التي لا تعرف البلى ، والتي تنتقل من الآباء إلى الأبناء ، على مر الأجيال . . . »

إن آراء هردر في « اللغة القومية » أثرت تأثيراً عميقاً ، ليس في البلاد الألمانية فحسب ، بل في البلاد السلافية أيضاً : إنها حملت الكثيرين من الكتّاب والمفكرين على الاهتمام بالأبحاث اللغوية ، بنظرات اجتماعية ، وسياسة وقومية .

د ـ ولكن آراء هردر في اللغة ، كان من شأنها أن تؤدي بالمفكرين إلى نظرية سياسية أخرى ، أبعد غوراً وأشد خطراً ، من النتجية التي ذكرناها آنفاً :

لما كانت اللغة بمنزلة القلب والروح من الأمة ، فإن الشعوب التي تتكلم لغة واحدة ، تكون ذات قلب واحد وروح مشتركة ، ولذلك تكوّن أمة واحدة ، فيجب أن تكوّن دولة واحدة .

غير أن هردر لم يواصل استنتاجاته إلى حد تقرير هذه النتيجة المنطقية ، بل توقف عند حد القول بوجوب التمسك باللغة القومية .

ولهذا السبب، نجد أن آراء هردر أثمرت ثمرات كثيرة في البلاد السلافية التي كانت تحت حكم دول أجنبية ، ولعبت دوراً هاماً في إثارة النزعات القومية في تلك البلاد . غير أن تلك الآراء لم تثمر ثمرات مباشرة في البلاد الألمانية ، التي كانت قد احتفظت بلغتها ، على الرغم من انقسامها إلى دول ودويلات كثيرة .

من المعلوم أن ألمانيا في النصف الأخير من القرن الثامن عشر كانت منقسمة إلى مئات من الدول المستقلة ، وأهاليها كانوا قد ألفوا تلك الأوضاع السياسية من أجيال عديدة . كان كل فرد منهم يعتبر نفسه مواطناً لإحدى الدول المذكورة دون غيرها ، ولا يجد في تعدد الدول الألمانية ما يستوجب النقد والاستنكار . فضلاً عن أن البعض منهم كان يزعم أن الأوضاع المذكورة لا تخلو من الفوائد أيضاً : لأن الكاتب أو المفكر الذي يتعرض إلى شيء من القسوة أو الاضطهاد من قبل دولته الأصلية ، كان يستطيع أن ينتقل إلى دولة ألمانية أخرى ، ويعيش ويعمل فيها .

إن هردر شارك أهل زمانه في هذا المضمار . إنه مات سنة ١٨٠٣ ، قبل أن تستفحل النكبات التي حلت بالبلاد الألمانية خلال الحروب النابليونية ، من جراء أوضاعها السياسية .

ولهذا السبب ، إنه انتقد واستنكر أوضاع السلطنات العظيمة التي تحكم شعوباً متنوعة ، ولكنه لم ينتقد ولم يستنكر أوضاع الأمم التي تكون مجزأة إلى دول عديدة .

ولكن المفكرين الذين كانوا يصغرونه مدة عقد أو عقدين من السنين ، سيشهدون من الأحداث والنكبات ما يحملهم على اتخاذ موقف فكري آخر ، ويجعلهم يستنكرون الأوضاع السياسية التي كانت قائمة في ألمانيا ، ويدعون إلى توحيد جميع البلاد التي يتكلم أهاليها باللغة الألمانية .

وكان في طليعة هذا الجيل الجديد من المفكرين في ألمانيا ، الفيلسوف فيخته ، والشاعر آرنت .

- ٢ -

أ ـ فيخته (Fichte : Johan Gotlib) (١٧٦٢ ـ ١٨١٤) كان من فلاسفة « عصر الأنوار » المعروف في ألمانيا ، كان يشتغل بالفكريات المحضة ، وينزع إلى العالمية ، ولا يكترث بالشؤون الوطنية والقومية . وقد أتم العقد الرابع من عمره ، حتى وصل إلى منتصف العقد الخامس منه ، دون أن يكتب شيئاً في الوطن والوطنية .

ولكن النكبات التي نكبت بها مختلف البلاد الألمانية من جراء تسلط نابليون عليها ، ولا سيما المهانات التي لحقت ببروسيا بعد هزيمة « ينا » الفجيعة ... أثرت في نفسه تأثيراً عميقاً ، وجعلته يتأمل في الشؤون الوطنية والقومية بكل اهتمام ، ويبحث في أسباب تلك المصائب ، ليتوصل إلى استكشاف الوسائل التي تضمن التغلب عليها ، والتخلص منها وتحوّل فيخته بذلك إلى مفكر قومي شديد الحماس .

إن أول كتابة صدرت من قلم هذا الفيلسوف ، في هذه الصفحة الجديدة من حياته الفكرية كانت رسالة صغيرة ، أصدرها سنة ١٨٠٧ ، تحت عنوان « محاورات وطنية » .

إن إحدى هذه المحاورات تظهر اتجاه تفكيره الجديد ومرماه ، بكل وضوح وجلاء :

يجري الحوار بين فيخته وبين رجل من أهالي بروسيا ، يسأله فيخته :

ـ « أنت ، ألست ألمانياً ؟ »

والرجل يجيبه بأداء حاسم :

ـ « كلا ! أنا لستُ ألمانياً ، بل أنا بروسي . . »

ثم يضيف إلى ذلك :

ـ « وأفتخر ببروسيتي ، ولا أرضى عنها بديلا . »

ولكن فيخته يرد عليه بالكلمات التالية :

« اصغ جيداً إلى ما سأقوله لك الآن : إن الفوارق بين أهالي بروسيا وبين سائر الألمان ، ما هي إلا فوارق عارضة وسطحية ، ناتجة عن الأحداث الاعتباطية التي أوجدتها الصدف . وأما الفوارق التي تميز الألمان عن سائر الشعوب الأوروبية ، فإنها أساسية وقائمة على الطبيعة . فإن اللغة التي يشترك فيها الألمان ، تميّزهم عن جميع الأمم الأخرى ، تميزاً جوهرياً . . »

إن هذه الفكرة الأساسية التي أظهرها فيخته في هذه المحاورة ، توسعت بعد ذلك وصارت المحور الأصلي للخطب التي وجهها إلى « الأمة الألمانية » في نهاية السنة المذكورة .

ب ـ إن «الخطب إلى الأمة الألمانية» التي أثَّرت في نفوس الشبيبة الألمانية تأثيراً عميقاً جداً ، تتألف من أربع عشرة خطبة ألقاها فيخته في جامعة برلين ، وكان ألقى أولاها في الشهر الأخير من سنة ١٨٠٧ ، وألقى الأخيرة منها في بداية الشهر الثالث من سنة ١٨٠٨ .

تتضمن الخطب المذكورة سلسلة طويلة من الاقتراحات التي تحوم حول الإصلاح النفسي والثقافي والاجتماعي والسياسي . . في إطار من الآراء الفلسفية والتهيجات الحماسية .

إني لا أرى لزوماً ـ ولا مجال ـ في هذا المقام إلى استعراض ونقد الآراء المتنوعة التي أبداها فيخته في خطبه هذه لإظهار الغث والسمين منها . فبحثي هنا سينحصر بتلخيص ما جاء فيها عن علاقة اللغة بالقومية :

يرى فيخته أن « كل الذين يتكلمون اللغة الألمانية » يكوّنون « أمة واحدة » ، فيترتب عليهم أن يطرحوا جانباً كل ما يفرق بعضهم عن بعض ، ويتمسكوا بأهداب هذه الوحدة .

إنه يعرض رأيه هذا ، بصراحة تامة ، منذ بداية خطبته الأولى ، إذ يستهل خطابه بتوجيه الكلام إلى «جميع الذين يتكلمون باللغة الألمانية » ، ويقول :

« عندما أخاطبكم ، أنتم المجتمعين أمامي هنا ، يتـوجه ذهني من ورائكم ، ومن وراء جـدران هذه القاعة ، إلى جميع الذين يتكلمون اللغة الألمانية ».

ويصرح بأنه يخاطب جميع هؤلاء ، « كما لـو كانـوا مجتمعين بجـانب المستمعين الماثلين أمامه »، لأنه يعتبرهم جميعاً أبناء أمة واحدة .

يكرر فيخته رأيه هذا بعبارات مختلفة ، في خطبه المختلفة :

إنه يخاطب الأمة الألمانية ، دون أن يلتفت إلى التجزئـة التي منيت بها « من جـراء أنانية الملوك والأمراء » من ناحية ، ومن جراء « دسائس الدول الأجنبية الطامعة في البلاد الألمانية » ومن ناحية أخرى .

إنه يخاطب جميع الألمان ، جميع الناطقين باللغة الألمانيـة ، مهما كـانت البلاد التي يقطنونها ، والدولة أو الوحدة السياسية التي يتبعونها ، لأنه يعـرف أن كل مـا بينهم من فروق وليدة « الأحداث المشؤومة » التي جزأت الأمة الواحدة إلى دول عديدة .

وفي إحدى الخطب ، يمثل حالة الأمة الألمانية ، وما يتوقع لها من مستقبل باهر ، بتشبيه أخاذ :

« إن الألمان الآن في حالة أشلاء في وادي الأمـوات : عظام يـابسة ، مبعثـرة في كل الجهـات ، ولكن « صور الوطنية » سيعمل فيها عمل « صور إسرافيل » . سيجمع تلك الأشلاء ، سيبعث فيها الحياة ، وسيجعلها أمة ناهضة ، تنبض فيها روح القوة والنشاط » .

هذه هي الفكرة الأسـاسية التي تسيـطر على خـطب فيخته وآرائـه : كل الـذين ينطقون بالألمانية ، يؤلفون أمة واحدة . فيجب عليهم أن يؤمنوا بذلك ، وينبذوا كـل ما بينهم من فروق .

فيخته يدعم رأيه هذا بملاحظات فلسفية عديدة ، ويوضح نظريته هذه ويؤيدها ببراهين متنوعة .

أكتفي هنا بتسجيل بعض الكلمات التي جاءت في خطبه المختلفة عن اللغة :

« ـ اللغة ، جهاز الاجتماع في الإنسان .

« ـ اللغة والأمة ، أمران متلازمان ومتعادلان .

« ـ اللغة التي ترافق وتحدد وتحرك الفرد حتى أعمق أغوار تفكيره ومشيئته . . تجعل من اللملومة البشرية التي تتكلم بها ، جماعة متماسكة ، يدبرها عقل واحد .

« ـ إن الذين يتكلمون بلغة واحدة ، يكونون كلاً موحداً ، ربطته الطبيعة بروابط متينة ، وإن كانت غير مرئية .

« ـ إن الحدود الأساسية التي تستحق التسمية باسم « الطبيعة »، هي الحدود الداخلية التي ترسمها اللغات . فإن الذين يتكلمون اللغة الواحدة ، يرتبط بعضهم ببعض ـ بحكم نواميس الطبيعة ـ بروابط عديدة ، فيكوّنون كلاً لا يقبل الانفصام . »

ويتبين من كل ما سبق : أن فيخته يعتبر اللغة أساس القومية .

كما يعتبر جميع الألمان أمة واحدة ، لكونهم ذوي لغة واحدة .

ج ـ إن هذه الفكرة الأساسية التي عرضها وفصلها فيخته في خطبه المشهورة ، بين سلسلة معقدة من الملاحظات الفلسفية . . سيعرضها شاعر معاصر له ، في قصيدة رائعة ، بأسلوب فني جذاب .

هذا الشاعر ، « موريس آرنت » (١٧٦٩ ـ ١٨٦٠) Arndt (Ermest Mornitz) أيضاً كان من المستسلمين للنزعة العالمية التي كانت سائدة في ألمانيا ، حتى حروب نابليون . ولكنه تغير وتطور تطوراً كبيراً ـ مثل أمثاله الكثيرين ـ بتأثير المصائب التي حلت بالبلاد الألمانية خلال الحرب المذكورة . وأصبح من أشد الشعراء تحمساً للشؤون الوطنية . إنه خصص كل ما كان له من قوة إبداع وإيحاء ، لإثارة الحماس في قلوب بني أمته ، ولدفعهم إلى التفاني في خدمة الوطن .

إن إحدى قصائده المشهورة استهدفت تحديد معنى « الوطن الألماني ».

يبدأ الشاعر قصيدته بهذا السؤال : « ما هو وطني الألماني ؟»

ثم يردف هذا السؤال العام بسلسلة أسئلة تفصيلية وتوضيحية :

« هل هو بروسيا ، هل هو الشواب ؟

« هل يقع على الراين ، حيث تزدهر الكروم ؟

« أم هو على البلت ، حيث ترفرف أجنحة الطيور ؟

وبعد ذلك يرد على هذه الأسئلة بقوله :

« أوه ، كلا . . كلا . .

« إن الوطن الألماني هو أكبر من ذلك ».

بعد هذه القطعة الأولى من القصيدة ، ينظم سلسلة قطع أخرى ، يكرر فيها

الأسئلة عن كـل قطر من الأقـطار الألمانيـة الأخـرى ، مثـل بـافـاريـا ، ووستفـاليـا ، وأوستريا . . . وينهي كل واحدة منها بالرد الآنف الذكر :

« أوه ، كلا . . . كلا . . .

« الوطن الألماني يجب أن يكون أكبر من ذلك » .

وبعد الانتهاء من هذه السلسلة ، يغير شكل السؤال :

« إذن ، قل لي ما هو اسم هذا البلد الكبير ؟ »

ثم يرد على جميع الأسئلة السابقة بقوله :

« كل البلاد التي ترنّ في أجوائها اللغة الألمانية . . .

« كل البلاد التي يرتفع فيها إلى السماء الحمد لله باللغة الألمانية . . .

« كل تلك البلاد ، يجب أن تكون وطن الألمان .

« فيـا أيهـا الألمـاني الشجـاع ؛ يجب عليـك أن تعتبر كـل تلك البـلاد وطنـك ، وتحبهـا بكـل قلبك . . »

وفي الأخير ، ينهي الشاعر قصيدته بالتضرع إلى الله :

« يا إله السماء ، استجب لدعائنا ، وامنحنا شجاعـة الألماني الحقيقي ، لكي نحب هـذا الوطن بكل إخلاص وحماس ، ونراه وطناً فعلياً لجميع الألمان . »

يلاحظ أن القصيدة التي لخصناها آنفاً ، تعين حدود الوطن الألماني بحدود اللغـة الألمانية ، وتتبنى ، بهذه الصورة ، الفكرة القائلة بأن اللغة أساس القومية .

إن هذه الفكرة انتشـرت في مختلف أنحاء البـلاد الألمانيـة ، بسرعـة كبيرة ، كـما انتشرت بعد ذلك إلى بلاد كثيرة أخرى أيضاً .

د ـ أنا لا أرى لزوماً لاستعراض ما كتب في هذا الشأن بعد ذلـك ، في ألمانيـا ، وفي غير ألمانيا . إلا أني أرى من الضروري أن أتوقف قليلا أمام ما كتبه في هذا الصدد « ماكس نورداو » Max Nordau في ألمانيا :

إن هذا المفكر أيضاً اعتبر اللغة أساس القومية ، وقال :

« باللغة يصبح عضواً في الشعب الذي يتكلمها . . .

« بـاللغـة ، وبـاللغـة وحـدهـا يتلقى كـل تـراث الأمـة الفكـري والشعـوري والأخـلاقي

والاجتماعي . . المنحدر من قرائح الكتاب والشعراء والمفكرين السالفين منهم والمعاصرين ».

إن ماكس نورداو ، يكرر بهذه العبارات وأمثالها ، ما سبق أن قاله وكتبه غيره من الكتّاب والمفكرين ، بأسلوب جديد . ولكنه يضيف إلى ما تقدم ، ملاحظات هامة أخرى ، يجب أن تستوقف الأنظار ، وتدعو إلى التأمل ملياً :

إن عمل اللغة في الحياة العامة والحياة السياسية يزداد قوة وشمولا ، كلما تقدمت الحضارة وتعضلت الحياة الاجتماعية ، وكلما انتصرت الديموقراطية ، وتوسع نطاق سيادة الشعب .

إن نورداو يوضح ويدعم هذا الرأي بالملاحظات التالية :

« في عهد من عهود الحضارة الماضية ـ التي اجتزناها نحن منذ أجيال عديدة ـ كان عمل اللغة في الحياة العامة محدوداً نسبياً ، لأن أداة الحكم في ذلك العهد كانت السوط (الكرباج). ولغة السوط مما يفهمه الناس ، دون أن يحتاجوا إلى وساطة صرف أو نحو أو قاموس . . . .

« حتى العدالة ما كانت تحتاج إلى الكثير من الكلام . لأن الحكام والقضاة كانوا يترفعون عن الأخذ والرد والحوار مع المترافعين .

« وحتى الدين نفسه ، ما كان يلتفت إلى لغة الناس ، لأن الكاثوليكية كانت تتصوّر وتصوّر الخالق ، كسلطان أجنبي ، لا يمكن التقرب إليه والاستغفار منه إلا بلغة أجنبية ، هي اللاتينية ، وبواسطة حجّاب خاصين ، هم الكهان . . .

« العوام ما كانوا يتمتعون بحق الكلام ، وأما النبلاء ، فكانوا يرثون ما يرثونه دون أن يحتاجوا إلى التكلم . . .

« ولكن الأمور تغيرت الآن فصار كل شيء يرتبط باللغة . فأصبح حرمان شعب من الشعوب من حق استعمال لغته ، يجعله يشعر بالتعسف والمهانة ».

وبعد تفصيل هذه الأمور تفصيلا وافياً ، يتساءل ماكس نورداو :

« ما أهمية الحرمان من الرتب والألقاب ـ الذي تعتبره بعض الشرائع من العقوبات الزاجرة ـ بجانب الحرمان من استعمال لغة الآباء والأجداد ؟ »

« وما أهمية تكبيل الأيدي بالأصفاد ، بجانب تقييد الألسن بالقيود ؟ »

ـ ٣ ـ

أ ـ إن الآراء التي لخصناها ونقلناها آنفاً ، كانت نظرية بحتة ، تستند إلى

ملاحظات ومشاهدات تحوم حول الأحوال النفسية والاجتماعية .

ولكن بعد ذلك ، جاءت سلسلة طويلة من الوقائع التاريخية تؤيد هذه الآراء وتدعمها بنتائجها الفعلية .

فإن الألمان ، بعد أن كانوا مجزئين بين عدة مئات من الدول والدويلات ـ حتى بين ما يقرب من ألفي وحدة سياسية ـ وبعد أن كان كل فرد منهم يحدد وطنه بحدود الدويلة التي ينتسب إليها ، فلا يكترث بما بقي خارجها . . بعد أن كانوا في هذا الحد من التفتت . . صاروا يشعرون ويؤمنون بأنهم أبناء أمة واحدة . . وعملوا بما يحتمه عليهم هذا الشعور وهذا الإيمان . . . إلى أن كوّنوا دولة موحدة .

وذلك يعني : أن الوحدة الألمانية كانت بمثابة « تحقيق وتطبيق » للآراء التي نقلناها آنفاً .

وكذلك الوحدة الإيطالية ، فإنها استهدفت توحيد البلاد التي يتكلم سكانها باللغة الإيطالية .

إن استقلال البولونيين واتحادهم أيضاً قد تم على أساس اعتبار « جميع الناطقين بالبولونية أمة واحدة » .

وكذلك الدول الحديثة ، التي تكوّنت في أوروبا ، منذ الربع الثاني من القرن التاسع عشر : فإن كلًا من اليونان ، وبلغاريا ، ورومانيا ، وألبانيا ، ويوغوسلافيا ، وهنغاريا ، وتشيكوسلوفاكيا . . . قامت على أساس « اللغة » ، وكل واحدة منها تمثل لغة خاصة بها ، تميزها عن غيرها .

إن انحلال كل من السلطنة العثمانية والإمبراطورية النمساوية أيضاً جرى من جراء اختلاف لغات الشعوب التي كانت تابعة لها : فقد انفصلت عن السلطنة العثمانية كل الشعوب التي تتكلم بغير اللغة التركية ، كما انفصلت عن النمسا ، جميع الشعوب التي تتكلم لغة غير الألمانية .

ونستطيع أن نقول : إن جميع هذه الأحداث التاريخية أيّدت نظرية القائلين بأن « اللغة أساس القومية » .

ب ـ ولكن هنا يتبادر إلى الأذهان هذا السؤال :

إذا كانت اللغة العامل الأساسي للقومية ، فلماذا لم تعمل هذا العمل قبل القرن التاسع عشر ؟

إن الملاحظة الأخيرة التي نقلناها عن « ماكس نورداو » تتضمن جواب هذا السؤال ، فضلا عن أنها تفسر لنا كثيراً من المشاكل التي صدمت رجال الحكم والسياسة في بعض البلاد الأوروبية :

في عهد بساطة الحياة الاجتماعية والسياسية ، كانت دواعي الاتصال والاحتكاك بين الأفراد وبين الحكام محدودة . ولذلك ، فإن اختلاف لغة الحاكم عن لغة المحكوم ما كان يولد مشاكل كثيرة . ولكن عندما تعقدت الحياة الاجتماعية ، وتنوعت أجهزة الحكم ، زادت وتوسعت دواعي الاتصال والاحتكاك بين الأفراد وبين رجال الدولة . ونتج عن ذلك ، بطبيعة الحال ، مشاكل كثيرة في البلاد التي تقطنها جماعات تنطق بلغات مختلفة ، وفي الدول التي تحكم شعوباً مختلفة اللغات .

وهذه المشاكل زادت وتنوعت كلما تقدمت الحياة الاجتماعية والسياسية ، ووصلت إلى درجة الخطورة بوجه خاص بعد أن تقرّر مبدأ « سيادة الشعب »، وتكونت المجالس التمثيلية ، كما يتضح من التفاصيل التالية :

أولا ، القوانين والأنظمة التي تفرض على الجميع ، بأية لغة تكتب وتنشر ؟ والبلاغات الرسمية التي توّجه إلى الأهالي ، بأية لغة تصدر ؟

ثم ، في المحاكم : بأية لغة يستوجب المتقاضون ؟ وبأية لغة تجري التحقيقات وبأية لغة تصدر الأحكام ؟

وعندما يتقرر مبدأ إلزامية التعليم : بأية لغة يجري هذا التعليم الذي لا بدّ من أن يشمل جميع القاطنين في البلد ، والتابعين للدولة ؟

ثم ، عندما يكتسب التعليم العالي مكانة خاصة : بأية لغة تلقى المحاضرات في الجامعات ؟

وعندما يعمل بمباديء الخدمة العسكرية العامة : بأية لغة يتم تعليم الجنود ، خلال التدريب ؟ وبأية لغة تصدر إليهم الإيعازات خلال الحركات ؟

وفي الأخير ـ وهذا هو الأهم والأخطر من كل ما سبق ـ عندما يتقرر مبدأ « سيادة الشعب »، وتتألف المجالس التمثيلية من بلدية ، وإقليمية ، ونيابية ، بأية لغة تلقى الخطب ، وبأية لغة تجري المناقشات ، وتدّون محاضر الجلسات ؟ ولا سيما ، كيف يضمن التفاهم بين الممثلين أو النواب ؟

وغني عن البيان ، أن هذه المسائل أحدثت كثيراً من المشاكل والاختلافات في الدول التي أشرت إليها آنفاً .

ج ـ إن المشاكل الناجمة عن اختلاف اللغات ، سببت الكثير من الثورات والحروب واستلزمت تكتل الشعوب حسب لغاتها ، وأدّت إلى إعادة بناء الدول ، وتحديد حدودها حسب لغات السكان ، على قدر الإمكان .

إن تاريخ أوروبا المعاصر ـ بعد الحروب النابليونية ـ حافل بتفاصيل هذا النوع من الأحداث .

وكل من يتوسع ويتعمق في درس صحائف التاريخ المذكور ـ المتعلقة بالقوميات ـ يزداد تأكداً من شدة ارتباط اللغة بالقومية .

فإن الانتصار على الجيوش ، والاستيلاء على البلاد ، والاستحواذ على أزمة الإدارة والحكم . . . قد تقضي على الدولة المغلوبة ، ولكنها لا تقضي على الشعب الذي كان يؤلف تلك الدولة . فالشعب ، بعد كل ذلك أيضاً ، يبقى ذا كيان خاص به ، متميزاً عن شعب الدولة المستولية على بلاده ، إنه يكون في حالة جماعة محرومة من الاستقلال ، مغلوبة على أمرها ، وخاضعة لسيطرة غيرها ، ومع ذلك ، لا يصبح محروماً من الحياة الخاصة به .

فإن أي شعب من الشعوب ، لا يفقد حياته وكيانه ، إلا عندما يفقد لغته ، ويصبح من الناطقين بلغة حكامه . عندئذ ، وعندئذ فقط ، يكون الشعب قد ذاب وانصهر في بوتقة الفاتحين ، واندمج فيهم اندماجاً يفقده كل ما كان له من حياة خاصة . فالاندماج في حياة الشعوب ، يعني ، قبل كل شيء ، وأكثر من كل شيء ، الاندماج في اللغة .

د ـ إن الدول التي يؤلفها الشعب قد تتبدل وتزول دفعة واحدة ، نتيجة حروب واحدة ، ولكن اللغة التي ينطق بها الشعب لا يمكن أن تتبدل أو تزول إلا بصورة تدريجية وبعد توالي أجيال عديدة ، كما أن هذا التبدل لا يمكن أن يشمل جميع أنحاء البلاد ولا جميع طبقات الناس . . . في وقت واحد .

عندما تستولي دولة من الدول على بلاد يتكلم سكانها لغة غير لغتها ، يبدأ تفاعل وتنازع بين اللغتين : بين لغة الغالبين ولغة المغلوبين ، أي : بين لغة الحكام ولغة المحكومين . وهذا التنازع يستمر مدة طويلة ، وقد ينتهي في آخر الأمر إلى غلبة إحدى اللغتين ، أو وفي بعض الأحوال إلى تكوين لغة جديدة مزيجة من اللغتين المذكورتين ، بنسب مختلفة .

وعلى كل حال تنتشر اللغة الجديدة ، بصورة تدريجية وبسرعة متفاوتة : في مراكز الحكومة الرئيسية قبل مراكزها الثانوية ، وفي المدن قبل القرى ، وفي القرى الواقعة

على طرق المواصلات ، قبل القرى النائية والمنعزلة ، في المراكز التجارية قبل المناطق الزراعية .

وفي كل واحدة من هذه البيئات : بين موظفي الحكومة ومستخدميها قبل سائر الناس ، وبين المتعلمين قبل الأميين ، بين الرجال ، قبل النساء . . . وبتعبير أقصر : إنها تستولي على دواوين الحكومة ، والأسواق التجارية . . . قبل أن تدخل البيوت .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى : فإن اللغة الجديدة تعيش وتعمل ـ في بادىء الأمر ـ بجانب اللغة الأصلية ، ولكنها بعد ذلك ، تأخذ في التغلب عليها شيئاً فشيئاً ، إلى أن تقصيها من ميدان الاستعمال ، بصورة تدريجية في كل بيئة من البيئات ، ولدى كل طائفة من الطوائف المذكورة ، وفقاً للترتيب الذي بيناه آنفاً .

وقد تنحسر اللغة القومية بذلك من جميع ميادين الكتابة ، وتصبح لغة مشافهة ، يتكلم بها الناس ، في البيوت وفي الأرياف ، دون أن يكتبوها ويتكاتبوا بها .

ولكن اللغة القومية ـ حتى في حالتها الهزيلة والمتخدرة هذه ـ تحفظ للأمة حياتها ، وتضمن لها « إمكان النهوض والانبعاث » . إن اللغة المذكورة قد تعود إلى النشاط والنماء ، وتسترد ما كانت خسرته من مكانة وتصبح مرة أخرى لغة أدب وعلم وإدارة .

إن تاريخ أوروبا منذ بداية القرن التاسع عشر ، يعطينا أمثلة كثيرة على هذا النوع من الانبعاثات .

فإن اللغة التشيكية ، مثلا ، كانت قد انحطت بعد سقوط مملكة بوهيميا إلى درك « لغة مشابهة » ، محرومة من دعامات الكتابة ، وأما التعليم والتأليف والكتابة عند التشيك فكان يتم إما باللغة اللاتينية وإما باللغة الألمانية . ولكن في أواخر القرن الثامن عشر ، ولا سيما في النصف الأول من القرن التاسع عشر ، قام جماعة من الباحثين ـ المتأثرين بآراء هردر التي ذكرتها في بحث سابق ـ يهتمون باللغات السلافية بوجه عام ، وباللهجات التشيكية بوجه خاص ، صاروا يدوّنون كلماتها ، ويسعون وراء استنباط وتثبيت قواعدها الصرفية والنحوية ، كما يبذلون جهوداً جبارة لتطويرها وإغنائها بالتأليف بها ، وبترجمة الكتب الأدبية والعلمية إليها .

إن أعمال هؤلاء ـ ولا سيما جهود « بالاكي » ـ Palacky (١٧٩٨ ـ ١٨٧٥) « وسافاريك » Safaryk (١٧٩٧ ـ ١٨٦١) و « كولار » Kollar(١٧٩٤ ـ ١٨٦١) نهضت باللغة التشيكية نهضة كبيرة ، جعلتها لغة أدب وعلم وسياسة .

ويتفق الباحثون والمؤرخون في القول بأن هذه الأبحاث والأعمال اللغوية والأدبية - مع الأبحاث والنشرات التاريخية - كانت المقدمة الباعثة لسائر الحركات القومية: هي التي أثارت النعرة القومية عند التشيك. ومن المعلوم أن هذه النعرة هي التي أدت إلى استقلال الأمة التشيكية، وتكوين الدولة التي عرفت باسم «تشيكوسلوفاكيا».

وقد حدث ما يشبه ذلك تماماً، عند المجر، والبلغار، والرومانيين.. وسائر الشعوب التي كانت قد فقدت الدول الخاصة بها، دون أن تفقد لغتها، فإن الحركات القومية فيها بدأت على أساس نهضات لغوية بوجه عام.

ونستطيع أن نقول: إن تاريخ القوميات يختلط من حيث الأساس بتاريخ اللغات، فلا يمكن فهمه على وجهه الصحيح، دون تتبع أطوار اللغات، في كل بلد من البلاد.

٥ - إن الدور الرئيسي الذي تلعبه اللغة في الحياة القومية لم يبق خافياً على أنظار رجال الحكم والسياسة. ولذلك نراهم يبذلون أقصى الجهود لضمان «وحدة اللغة» في البلاد التي يحكمونها، وذلك بنشر وتعميم لغتهم بين سكان البلاد التي يحتلونها، وبإضعاف وإفناء لغه السكان الأصليين.

والوسائل التي يتوسلون بها، للوصول إلى هذا الغرض كثيرة ومتنوعة، أهمها وأعمها، هي:

(١) الاستعانة بالمدارس والمعلمين.

(٢) الاستفادة من تأثير الكنائس ورجال الدين.

(٣) تشجيع العائلات على الانتقال إلى البلاد المفتوحة واستيطانها.

ولكن، غني عن البيان، أن هذه التدابير بطيئة التأثير، ولا يمكن أن توصل إلى نتائج حاسمة إلا بعد توالي أجيال عديدة.

ولذلك نراهم في بعض الأحوال، يلجأون إلى تدابير فورية التأثير، مثل: تهجير السكان وإخراجهم من بلادهم، أو تبادلهم بسكان من لغة الحاكمين.

فالأتراك مثلا، جردوا ولاياتهم الشرقية من «الأرمن» بتهجيرهم إلى الولايات العربية، كما جردوا ولاياتهم الغربية من «الأروام أي: من اليونانيين» عن طريق تبادلهم مع الأتراك الذين كانوا قاطنين في بلاد اليونان.

١٧ - ٢٨٣٢

وقد جرت أعمال مماثلة لذلك في بلاد البلقان وفي روسيا أيضاً .

و ـ إن المستعمرين أيضاً يهتمون بقضية اللغات ، ويبذلون جهوداً كبيرة ، لنشر لغتهم وتعميمها في مستعمراتهم ، وذلك بأمل أن تقوم لغتهم محل لغة القوم وينسى الناس لغتهم الأصلية ، فيندمجون بالمستعمرين اندماجاً تاماً .

لعل التعليمات التي صدرت من أقلام المسؤولين ، بعد استيلاء الفرنسيين على الجزائر ، تعبر عن هذه السياسة أبلغ تعبير .

وقد جاء في أحد التعليمات التي صدرت ، في أوائل أيام الاحتلال ، عقب الشروع في تنظيم إدارة الجزائر ، ما يلي :

« إن إيالة الجزائر لن تصبح حقيقة « ممتلكة إفرنسية » إلا عندما تصبح لغتنا هناك قومية . والعمل الجبار الذي يترتب علينا إنجازه هو السعي وراء نشر اللغة الفرنسية بين الأهالي بالتدريج ، إلى أن تقوم مقام اللغة العربية الدارجة بينهم الآن ».

وقد جاء في تقرير رسمي وضع سنة ١٨٤٩ ما يلي :

« لا تنسى أن لغتنا هي اللغة الحاكمة : فإن قضاءنا المدني الجزائي والعقابي يصدر أحكامه على العرب الذين يقفون في ساحته بهذه اللغة . وبهذه اللغة يجب أن تصدر ـ بأعظم ما يمكن من السرعة ـ جميع البلاغات الرسمية . وبها يجب أن تكتب جميع العقود . وليس لنا أن نتنازل عن حقوق لغتنا . فإن أهم الأمور التي يجب أن يعتنى بها قبل كل شيء ، هو السعي وراء جعل اللغة الفرنسية دارجة وعامة بين الجزائريين ـ الذين عقدنا العزم على استمالتهم إلينا ، وتمثيلهم بنا ، وإدماجهم فينا ، وجعلهم إفرنسيين ».

ز ـ إن علاقة اللغة بالقومية تتجلى من خلال نوع آخر من الأحداث السياسية أيضاً ، كما يتضح من التفاصيل التالية :

عندما يستقل جزء من الناطقين بلغة واحدة ، ويبقى الجزء الآخر منهم تابعاً لدولة أجنبية أخرى ، يحدث تجاذب وتعاطف بين الجزئين : يتمنى الجزء المستقل أن يتحرر الجزء المحكوم وينضم إليه ، ويعمل كل ما في استطاعته في هذا السبيل ، كما ينزع الجزء المحكوم نفسه إلى التخلص من الحكم الأجنبي والانضمام إلى الجزء المستقل . وطبيعي أن ذلك يسبب اختلافات دولية خطيرة .

إن صفحات التاريخ المعاصر مليئة بتفاصيل هذا النوع من الأحداث ، والخلافات ، ولا سيما تاريخ الدول الحديثة التي تكونت منذ قرن واحد .

والأحداث والخطط السياسية التي تعرف باسم الـ « ايرّدانتيزم » Irrédentisme كلها من هذا القبيل .

ح ـ يتبين مما تقدم : أن الفتوحات كثيراً ما تؤدي إلى تحول أساسي في اللغات السائدة في البلاد ، ولذلك نجد أن حدود اللغات ، وبالتالي حدود القوميات ، كثيراً ما تتوسع أو تتقلص بمرور الزمان ـ وتوالي الأحداث .

وذلك يحدث تارة بصورة طبيعية ـ بدفع الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية مباشرة ـ دون أن يقصده قاصد ، ويحدث طوراً بعمل الحكومات ، وفقاً لخطط ترسم وتتبع ، لتحقيق غايات سياسية معينة .

إن الأحداث والخطط السياسية المعروفة بأسماء مستحدثة ـ مثل : الجرمنة والتجرمن Germanisation ، والتمجير والتمجر Magyarisation والترويس والتروس Russification . . . إلخ . ـ كلها تحوم حول اللغات ، وتعني : تعمم أو تعميم لغة الفاتحين والحاكمين ، وتغلبها أو تغليبها على لغات المحكومين ، وتستهدف وتسبب قيام لغة مقام أخرى في بلد من البلاد .

ط ـ إن هذه الحقائق تساعدنا على حل مسألة كثيراً ما اختلف فيها الكتاب والباحثون :

وحدة الحكم والإدارة ، هل تؤثر في تكوين القوميات ؟ فهل يجب أن تعتبر من عوامل القومية ؟ إن البعض أجاب عن هذا السؤال بالإيجاب ، والبعض أجاب عنه بالنفي . وكل فريق منهما استند إلى بعض الوقائع التاريخية .

ولكن الحقيقة ، هي : أن الحكم المشترك لا يؤثر في القومية ، إلا من خلال تأثيره في اللغة ، وبقدر تأثيره فيها . فإذا أدى الحكم المشترك إلى توحيد اللغة ، يكون قد لعب دوراً هاماً في تكوين الأمة ، وتوسيع حدودها ، ولكنه إذا لم يؤد إلى توحيد اللغة ، فلا يكون قد عمل شيئاً في أمر القومية .

إن وحدة الحكم في فرنسا ، ساعدت كثيراً على توحيد اللغة ، فساهمت بذلك في تكوين الأمة الفرنسية مساهمة كبيرة .

ولكن وحدة الحكم في النمسا ، لم تؤد إلى توحيد اللغة ، فلم تستطع أن تكون أمة .

وكذلك الأمر في الدولة العثمانية : إنها لم تستطع أن توحد اللغة في البلاد التي استولت عليها وحكمتها قروناً عديدة ، ولذلك لم تستطع أن تكوّن أمة عثمانية .

إن القومية ، في هذا الميدان أيضاً ، تتبع اللغة تبعية صريحة .

مناقشة الاعتراضات والانتقادات
التي تحاول الاستناد على بعض الواقعات

١ ـ نظرة عامة

أ ـ إن آراء وحجج الذين يعترضون على نظرية « القومية واللغة » مستندين إلى بعض الوقائع التاريخية والسياسية ، تتلخص وتتمثل بالمحاكمات التالية :

« إن أهالي بلجيكا يتكلمون لغتين مختلفتين .

« وأهالي سويسرا يتكلمون ثلاث بل أربع لغات مختلفة .

« إن الولايات المتحدة الأمريكية ، قد انفصلت عن انكلترا مع أن لغتها إنكليزية .

« وسائر دول أمريكا اللاتينية ، انفصلت عن اسبانيا والبرتغال ، مع أنها لا تختلف عنها من حيث اللغة .

« إذن : القومية لا تتبع اللغة .

« ويتبين من ذلك : أن النظرية التي تربط القومية باللغة ، غير صحيحة » .

ب ـ إن هذه المحاكمات تبدو ـ في النظرة الأولى ـ سليمة ومنطقية . غير أن قليلا من التأمل والتعمق فيها يكفي للبرهنة على أنها واهية .

لأن المقدمات المسرودة فيها ، ليست من جنس النتيجة المستنبطة منها .

فإن بلجيكا ليست « أمة » بل هي « دولة » . إنها دولة تضم جماعات من « قوميتين » مختلفتين ، سلسلة طويلة من العوامل التاريخية والجغرافية والسياسية والاقتصادية ، اضطرتها إلى التعايش تحت ظل راية واحدة .

وكذلك سويسرا : إنها ليست أمة ، بل هي دولة . إنها دولة تتألف من « قوميات » متعددة ، تعيش تحت راية مشتركة ونظام سياسي مشترك ، لأسباب وعوامل طبيعية واجتماعية وسياسية عديدة .

وبديهي أن « التفكير المنطقي » لا يسمح لأحد أن يستنتج من وجود هاتين

الدولتين ، حكماً يتعلق بماهية القومية ومقوماتها .

وأما الدولة الأمريكية ، فإنها تكونت في ظروف جغرافية وتاريخية واجتماعية خاصة وشاذة . لأن الدول المذكورة منفصلة عن مثيلاتها الأوروبية انفصالا جغرافياً كبيراً ـ بواسطة المحيط الأطلسي العظيم . كما أن الأكثرية الساحقة من سكانها تألفت من المهاجرين . فإنهم انتقلوا إليها من مختلف أقطار « البر العتيق » ، ناقلين معهم ـ بطبيعة الحال ـ لغاتهم وتقاليدهم ونزعاتهم المختلفة . ولذلك صارت البلاد الأمريكية بمثابة « بوتقات » ، اختلطت وانصهرت وامتزجت فيها مختلف القوميات ، بنسب متفاوتة وكيفيات مختلفة .

وغني عن البيان أن هذه الخصائص لا تترك مجالاً ـ منطقيّاً ـ لاعتبار قيام الدول المذكورة دليلا على عدم صحة النظرية التي تربط القومية باللغة .

إن الأبحاث التفصيلية التالية ستظهر هذه الحقيقة إلى العيان ، بكل وضوح وجلاء .

٢ ـ المناقشة السابقة

أ ـ إن أشد الكلمات إيغالا في إنكار تأثير اللغات في حياة الأمم ومصائرها ، قد ظهرت ـ على ما أعلم ـ خلال حديث للدكتور طه حسين ، نشرته مجلة المكشوف في بيروت سنة ١٩٣٨ .

وكان مما جاء في الحديث المذكور ، ما نصه :

« لا تنخدعوا : لو كان للغة وزن في تقرير مصير الأمم ، لما كانت بلجيكا وسويسرا ، ولا أمريكا ولا البرازيل ولا البرتغال . . . »

وأنا كنتُ سارعتُ في الرد على هذه الكلمة ـ في مجلة الرسالة ـ بخطاب مفتوح موجه إلى الأستاذ الدكتور ، قلت فيه :

« . . . اسمحوا لي أن أناقشكم في هذا الموضوع المهم مناقشة طويلة :

« لو كنتم ، أيها الأستاذ ، من الكتّاب الذين كتبوا قبل الحرب العالمية ، فأقدمتم على كتابة بحث مثل هذا البحث للبرهنة على نظرية مثل هذه النظرية ـ قبل ربع قرن ـ لاستطعتم أن تضيفوا إلى هذه الأمثلة مثالين آخرين ، ولقلتم عندئذ : لا تنخدعوا ، لو كان للغة وزن في تقرير مصير الأمم ، لما كانت الإمبراطورية النمساوية ، ولا السلطنة العثمانية . . .

« ولو كنتم ممن عاشوا قبل ذلك بنصف قرن أيضاً ، لاستطعتم أن تضيفوا إلى أمثلتكم عشرات الأمثلة الأخرى ، ولأرخيتم العنان إلى قلمكم الجوال لينتقل من جنوب إيطاليا إلى شمال ألمانيا ، ولقلتم : لو كان للغة وزن في تقرير مصير الأمم ، لما كانت ساردنيا وساكسونيا ، ولا الصقليتان وباويرا . . .

« غير أن تقلبات الزمان أزالت من عالم الوجود جميع تلك الأمثلة والشواهد الكثيرة وحرمت النظرية التي تقولون بها من إمكان الاستناد إليها ، وحصرت الأمثلة في الأسماء التي ذكرتموها . أفلا ترون ، أيها الأستاذ ، بأن هذه الملاحظة وحدها كافية للبرهنة على أن مثل هذه البراهين لا تخلو من مزالق كثيرة ، فلا يجوز الاعتماد عليها في حلّ القضايا الاجتماعية ؟

« أفتلومونني إذا قلت ، إن هذه المحاكمة لا تخلو من الشبه بمحاكمة من يقول : لو كانت لجاذبية الأرض وزن في تقرير مواضع الأجسام ، لما بقيت القناديل معلقة بالسقوف ، ولما صعدت الأدخنة إلى السماء ، ولما طارت الطيور وارتفعت المناطيد والطيارات ؟

« اسمحوا لي أن أستعرض الظروف الخاصة التي تلازم كل واحد من الأمثلة التي ذكرتموها ، لكي أبرهن على صدق تشبيهي هذا » .

وفعلا ، قد تناولت كل واحدة من أمثلة سويسرا وبلجيكا وأمريكا بالبحث والتحليل ، وبرهنت على أن أحوالها لا تشهد ضد نظرية « ارتباط القومية باللغة » بوجه من الوجوه .

هذا وبما أن اتخاذ الأمثلة المذكورة ذريعة لنقض النظرية التي نحن بصددها أصبح من الأمور المعتادة لدى الكثيرين من الكتّاب . فقد عدت إلى بحث هذه القضية ومناقشتها عدة مرات ، في تواريخ مختلفة ، وبتفصيل أوفى . وتوصلت خلال أبحاثي هذه إلى تشبيه « جاذبية اللغة » بـ « جاذبية الأرض » .

كما أن الجاذبية الأرضية لا تظهر إلى العيان في الكثير من الأحوال ، ومع ذلك تكون موجودة في حالة قوة كامنة ، لا تنفك عن التأثير في جميع الأحوال ، حتى في الأحوال التي تبدو في الوهلة الأولى مخالفة لها . وكذلك جاذبية اللغة : إنها لا تظهر إلى العيان في بعض الأحوال . ومع ذلك تكون في حالة قوة كامنة ، لا تنفك عن التأثير ، حتى في تلك الأحوال التي تبدو مناقضة لها .

ب ـ ولكن الآن ، بعد مرور أكثر من عشرين عاماً على المناقشة الآنفة الذكر ، أرى أن أترك جانباً قضايا سويسرا وبلجيكا وأمريكا ، لأبدأ البحث باستعراض ودرس

بعض الوقائع التي حدثت بعد ذلك ، ولا سيما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية .

لأن الواقعات التي تشبه الأمثلة التقليدية المذكورة آنفاً ، قد تعددت وكثرت خلال هذه المدة . وبما أن ظروف حدوث هذه الواقعات وعواملها لا تزال ماثلة في الأذهان ، بل شاخصة أمام الأبصار ، فإن بحثها بحثاً جدياً يلقي نوراً باهراً على هذه المسائل ، ويساعد على إظهار الحقيقة فيها مساعدة كبيرة .

ولذلك يجدر بنا أن نبحث هذه الأمثلة الجديدة ، قبل العودة إلى بحث الأمثلة التقليدية ، التي اعتاد معارضو النظرية الاستشهاد بها ، منذ سنوات طويلة .

٣ ـ الأمثلة الحديثة

أ ـ بعد الحرب العالمية الثانية : تجزأت ألمانيا إلى ثلاث دول ، ووحدتين إداريتين ، لأن « الرايخ الثالث » الذي كان قد جمع البلاد الألمانية كلها تحت راية واحدة ، ترك محله لثلاث جمهوريات ، هي : أوستريا وألمانيا الفيدرالية وألمانيا الشعبية ، ووحدتان إداريتان مستقلتان عن الجمهوريات المذكورة : برلين الغربية وبرلين الشرقية .

وبعد حروب الشرق الأقصى : انشطرت شبه جزيرة كوريا ، إلى جمهوريتين مستقلتين بعضها عن بعض : كوريا الشمالية ، وكوريا الجنوبية .

وبعد ثورات فيتنام وحروبها ، اقتسمت البلاد بين جمهوريتين : فيتنام الشمالية وفيتنام الجنوبية .

كما أن ثورات الصين وحروبها الداخلية والخارجية أدت إلى انقسام البلاد بين جمهوريتين ، عرفت إحداها باسم « الصين الشعبية » ، والأخرى باسم « الصين الوطنية » .

وفضلا عن ذلك كله ، فإن ثورة القبارصة انتهت هذه السنة إلى تكوين « جمهورية مستقلة » ، يتكلم سكانها لغتين مختلفتين .

وكل هذه الوقائع الحديثة تشبه ـ شبهاً كبيراً ـ الأمثلة التقليدية التي ذكرناها سابقاً : بلاد تنشطر إلى دولتين أو أكثر ، على الرغم من وحدة لغة سكانها ، وبعكس ذلك : بلاد تكوّن دولة واحدة ، على الرغم من أن سكانها لم يكونوا موحدي اللغة .

فلندرس كل واحد من هذه الأمثلة ، لنرى مبلغ دلالتها على ارتباط أو عدم ارتباط « القومية باللغة » .

(من المعلوم أن « تعدد الدول العربية » أيضاً يدخل في هذه السلسلة من الوقائع الحديثة . غير أني أترك ذلك إلى بحث مستقل ، وأحصر بحثي هنا داخل نطاق القوميات الأوروبية والأمريكية وحدها ، وذلك لإظهار قيمة النظريات ، بصرف النظر عن تأثيرها في بلادنا ، رغبة منا في التزام منتهى الحياد الفكري في هذا البحث) .

ب ـ إن دلالة أحداث كوريا واضحة كل الوضوح ، فأعتقد أنه لا يخطر على بال أحد أن يزعم أن « انقسام تلك البلاد إلى جمهوريتين » يدل على عدم تأثير اللغة في مصير الأمم .

لأن مما لا يجهله أحد ، أن هذا الانقسام حدث من جراء تدخل طائفة من الدول الأجنبية تدخلا عسكرياً في شؤون تلك البلاد. الحدود التي تفصل ـ في الحالة الحاضرة ـ بين جمهوريتين ما هي إلا الحدود التي توقف وتوازن عندها نفوذ الكتلتين الدوليتين ـ الشرقية والغربية ـ اللتين تصارعتا هناك ، واللتين لا تزالان تتصارعان وتتنازعان السيطرة والنفوذ عليها وعلى سائر أقطار العالم .

ولذلك نستطيع أن نؤكد أن أمور هاتين الجمهوريتين لا تتصل بالعوامل القومية من قريب أو من بعيد .

قد يقال : ولكن الجمهوريتين المذكورتين ، يختلف بعضهما عن بعض بنظمه الاجتماعية والإدارية اختلافاً جوهرياً ، غير أنه لا مجال للشك في أن ذلك أيضاً ناتج عن تأثير القوى الخارجية التي أشرت إليها آنفاً . وبديهي أنه لو لم تكن تلك التدخلات الأجنبية، لكوّن أنصار كل واحد من النظامين ـ داخل البلاد ـ حزباً سياسياً ، يسعى إلى استمالة الرأي العام إلى مذهبه ، ويحاول الاستيلاء على زمام الحكم عن طريق كسب أصوات الناخبين .

في الواقع أن الخلاف بين الحزبين كان يمكن أن يشتد فيأخذ شكلاً عنيفاً ، فيؤدي إلى صدام مسلح ، فيثير حرباً أهلية . ولكن في هذه الحالة أيضاً ، كان لا بدّ من أن تنتهي الحرب المذكورة بانتصار أحد الطرفين وتغلبه على الطرف الآخر .

وعلى كل حال ، لما وصلت الأمور إلى حد انفصال قسم من البلاد عن قسمه الآخر .

إن ما حدث في فرنسا وإسبانيا ، وفي ألبانيا ويوغسلافيا . . . من التنازع ـ المسلح وغير المسلح ـ بين الشيوعيين وبين غير الشيوعيين أبلغ وأحسم دليل على ذلك .

فلا مجال للشك في ان انقسام كوريا إلى جمهوريتين نتج عن تأثيرات خارجية ، كما أن استمرار هذا الانقسام أيضاً يعود إلى تلك التأثيرات الناتجة عن التنازع الدولي المعلوم .

وغني عن البيان ، أن كل ما قلناه آنفاً عن كوريا ، ينطبق تمام الانطباق ، على فيتنام وعلى الصين أيضاً .

جـ - إن الأحداث التي أدت إلى اتفاق إنكلترا وتركيا واليونان على تكوين « جمهورية مستقلة » ، في جزيرة قبرص - اعتباراً من أول السنة القادمة - لا شك في أنها ماثلة في أذهان الجميع .

من المعلوم أن قبرص كانت تابعة إلى إنكلترا منذ سنة ١٨٧٨ ، حيث كانت تنازلت لها عنها تركيا ، بغية ضمان مساعدتها ضد روسيا ، عند الحاجة .

ويسكن الجزيرة شعبان مختلفان ، تتوجه أنظار وقلوب أحدهما إلى أثينا ، في حين أنه تتوجه أنظار وقلوب الآخر نحو أنقرة .

أكثرية السكان يونانيون : إنهم يؤلفون أربعة أخماس المجموع ، في حين أن تعداد الأتراك لا يزيد على الخمس .

ولذلك قام القبارصة اليونانيون بثورة مسلحة على السلطات البريطانية طالبين الالتحاق باليونان . وحركات الثورة من اليونانيين ، وأعمال قمع الثورة من البريطانيين استمرت أكثر من أربع سنوات .

وخلال هذه المدة ، تدخل الأتراك في هذا النزاع ، وعارضوا التحاق الجزيرة بالدولة اليونانية اشدّ المعارضة ، وقالوا : إننا لا نرضى ببقاء القبارصة الأتراك تحت رحمة اليونانيين . فإذا انسحب البريطانيون ، يجب أن تعود الجزيرة إلينا ، لأننا نحن كنا نحكمها قبلهم ، ولم نتركها لهم إلا بعد حكم استمر عدة قرون .

ولكن ، عندما استمرت واشتدت ثورة القبارصة اليونانيين ، شعر الأتراك بأنه لا جدوى من مطالبة عودة الجزيرة إلى حكمهم - نظراً لكون الأتراك فيها لا يزيدون على خمس مجموع السكان - ولذلك صاروا يقولون بوجوب تقسيم الجزيرة بين تركيا وبين اليونان .

غير أن تقسيم الجزيرة كان شبه مستحيل من الناحية العملية : إنه كان يصطدم بموانع كبيرة ويولد محاذير كثيرة من الوجوه الجغرافية والسكانية ، والاقتصادية والاستراتيجية .

هذا ، ومن المعلوم أن الدول المتنازعة في الجزيرة كانت أعضاء في منظمة شمال الأطلنطي المعروفة باسم الـ « أوتان » . ونزاعها هذا ، كان يضعف المنظمة المذكورة ويخل بمصالح سائر الدول الداخلة فيها .

فكان لا بد للجميع أن يتوصلوا إلى اتفاق ، على أساس التنازل المتقابل ، لكي يتسنى إيجاد نظام خاص يؤلف بين مصالح الجميع ومطالبهم ، إلى أقصى حدود الإمكان .

ولذلك : عدل القبارصة اليونانيون عن طلب الالتحاق بالدولة اليونانية ، وعدل الأتراك عن طلب تقسيم الجزيرة بين الدولتين التركية واليونانية . وقرر الطرفان أن تكون في الجزيرة « جمهورية مستقلة » يشترك في تسيير دفة الأمور فيها جميع السكان . كما تعهدا أن يحترما استقلال الجمهورية المذكورة ، وأن يتعاونا تعاوناً صادقاً ليضمنا لأهالي الجزيرة التعايش السلمي المرفه .

إذن : إن أتراك قبرص سيبقون منفصلين عن أتراك تركيا سياسيّاً ، كما أن يونانيي قبرص سيبقون منفصلين عن سائر بلاد اليونان .

وغني عن البيان : أن هذه الأوضاع المعقدة ، قد نتجت عن بقاء الجزيرة تحت حكم بريطانيا ، منذ سنة ١٨٧٨ . ولو لم تكن الجزيرة محتلة من قبل الإنكليز طوال هذه المدة ، لسارت مقدراتها في الاتجاه الذي سارت فيه مقدرات جزيرة كريت : لثار القبارصة على الحكم التركي ، ولانتهت ثورتهم هذه بالتحاقهم بالدولة اليونانية ، أسوة بجزيرة كريت وغيرها من البلاد المسكونة بأكثرية يونانية ، وأما الأتراك المتوطنون في الجزيرة فكانوا ، إما بقوا في حالة أقلية ، وإما ـ وهذا هو أغلب الاحتمالات ـ خضعوا لحكم مبدأ « تبادل السكان » الذي تقرر بعد الحرب التركية اليونانية الأخيرة ، فانتقلوا إلى تركية ، وربما أتى محلهم جماعات من يونانيي الأناضول .

وأمام هذه الحقائق والوقائع ، أعتقد أنه لا يسوغ لأحد أن يقول : ها إن القبارصة اليونانيين بقوا منفصلين عن اليونان ، على الرغم من وحدة لغتهم ، كما أن أتراك الجزيرة سيبقون منفصلين عن تركيا ، على الرغم من عدم اختلافهم عنهم من حيث اللغة ، وجميع القبارصة سيكونون جمهورية واحدة ، على الرغم من اختلاف لغاتهم .

كما أنه لا يخطر على بال أحد أن يعتبر أحوال قبرص دليلاً على عدم ارتباط القومية باللغة ، وذريعة لإنكار « جاذبية اللغة » .

إن ما حدث في قبرص في يومنا هذا ، سيفسر لنا بكل وضوح ، ما كان حدث

في بلجيكا وسويسرا ، كما سيتبين عند بحثنا في ظروف هذين البلدين .

د ـ وأما انقسام البلاد الألمانية ، فمما لا مجال للشك فيه أنه هو أيضاً نتج عن الصراع القائم بين الكتلتين القويتين اللتين تقاسمتا النفوذ والسيطرة على العالم ، فليس فيه ما يدل على عدم تأثير اللغة في تقرير مصير الأمم .

فمن المعلوم لدى الجميع بأن ألمانيا كانت مقسمة قبل قرنين من الزمان ، بين نحو أربعمائة دولة ودويلة ومدينة حرة مستقلة ، وقبل أقل من قرن ، كانت لا تزال مقسمة بين نحو أربعين دولة ، ولكن جميع تلك الدول الألمانية توحدت ، بفضل « وحدة اللغة » وتأثيرها المستمر ، وظلت موحدة مدة ثلاثة أرباع القرن .

وأما انقسامها الحالي بين الشرقية والغربية ، وبتعبير آخر : بين الجمهورية الفدرالية والجمهورية الديموقراطية ، فقد كان من الأمور غير الطبيعية التي فرضها عليها اختلاف الدول المحتلة . والجميع يسلمون الآن بوجوب « إعادة توحيد ألمانيا » ، ولا يختلفون إلا في كيفية هذا التوحيد . حتى الذين كانوا يعارضون التوحيد قبل نصف قرن ، ويحاولون منعه بشتى الطرق والوسائل ، حتى هؤلاء يقولون بوجوب « إعادة التوحيد » .

فلا يمكن لأحد أن يعتبر حالة ألمانيا الراهنة دليلاً على عدم ارتباط القومية باللغة .

وأما انفصال أوستريا ، أي النمسا ، عن ألمانيا ، فقد يبدو مختلفاً عن انفصال ألمانيا الشرقية عن الغربية ، لأن اتحادها مع ألمانيا كان أحدث عهداً من اتحاد سائر الأقطار الألمانية . وانفصالها عنها كان أوغل في القدم . ولهذا السبب أرى أن قضيتها تحتاج إلى بحث أعمق .

وأستطيع أن أقول إنها بمثابة خط اتصال وانتقال بين الأمثلة الحديثة والأمثلة القديمة .

٤ ـ الأمثلة القديمة

إن الأمثلة القديمة التي أصبحت تقليدية ، لدى معارضي نظرية اللغة هي : بلجيكا ، وسويسرا ، وأمريكا .

وأما النمسا ، أي أوستريا ، فلها صفحة قصيرة حديثة وصفحة طويلة قديمة . فيجدر بنا أن ندرسها ، في مقدمة دراستنا للأمثلة القديمة .

أ ـ أوستريا (النمسا)

(١) من المزاعم الشائعة بين الناس ، وبين الكتّاب بوجه عام : أن هتلر كان ضم النمسا إلى ألمانيا قسراً ، قبل الحرب العالمية الثانية ببضع سنوات ، ولهذا السبب قرر الحلفاء ـ بعد انتصارهم في الحرب المذكورة ـ فصلها عن ألمانيا ، وإعادة جعلها جمهورية مستقلة عنها .

ولكن هذه المزاعم تخالف الحقيقة والواقع مخالفة صارخة .

فإن آل هابسبورغ ـ أباطرة النمسا (أوستريا) ـ كانوا من أمراء الألمان المرموقين ، وكانوا يحملون تاج « الإمبراطورية الجرمانية المقدسة » ـ فضلا عن إمبراطورية النمسا ـ حتى أوائل القرن التاسع عشر ، حين أجبرهم نابليون بونابرت على التخلي عنها .

وعندما تكونت المنظمة الألمانية التي عرفت باسم « كونفدراسيون جرمانيك » ، ـ بعد انتهاء الحروب النابليونية ـ صاروا من أهم أركانها ، وبقوا فيها حتى سنة ١٨٦٦ ، حين خرجوا منها بعد معركة صادوفا المعلومة .

وطوال النصف الأول من القرن التاسع عشر ، كان دعاة الوحدة الألمانية منقسمين في الرأي ، فيما يتعلق بالدولة التي يجب الاعتماد عليها في أمر تحقيق الوحدة المنشودة .

كان فريق منهم يقول بوجوب الاعتماد على النمسا ، وتكوين الإمبراطورية الألمانية الموحدة تحت زعامة آل هابسبورغ . في حين أن فريقاً آخر منهم كان يرى وجوب الاعتماد على بروسيا في هذا السبيل ، وتكوين الإمبراطورية الألمانية الموحدة تحت زعامة آل هوهنزولرن .

والوقائع توالت مؤيدة للرأي الثاني ، لأسباب تتعلق بتكوين الإمبراطورية النمساوية الداخلي : إنها كانت تحكم بلاداً شاسعة جداً ، وأما المنطقة الألمانية منها ، فكانت صغيرة بالنسبة إلى مجموع تلك البلاد ، ومعظم سكانها كانوا من غير الألمان : مجريين ، ورومانيين ، وإيطاليين ، وصقالبة . وأما الألمان فكانوا أقل من سدس مجموع السكان .

وطبيعي أن هذه الأحوال كانت تحول دون التزام سياسة ألمانية صريحة .

فضلا عن ذلك ، فإن الإمبراطورية المذكورة كانت تعتمد في حكم البلاد والشعوب المختلفة التي ذكرناها على « الرابطة المذهبية » ـ فضلا عن القوة العسكرية ـ

ولذلك كان الإمبراطور يعتبر من كبار حماة الكاثوليكية ، وطبيعي أن هذه السياسة المذهبية أيضاً كانت تحول دون السير نحو « فكرة الوحدة الألمانية » بخطى ثابتة ، لأن تحقيق الوحدة كان يقتضي وضع « المصالح الألمانية العامة » فوق جميع النوازع والاعتبارات الدينية والمذهبية .

ولهذه الأسباب لم تستطع النمسا أن تتولى قيادة حركات « الوحدة الألمانية » .

ومن المعلوم أن الوحدة المذكورة قد تحققت سنة ١٨٧١ ، تحت زعامة بروسيا وقيادتها ، دون أن تشترك فيها النمسا .

(٢) ومع كل ذلك ، فإن هذه الظروف الخاصة لم تحل دون توجه البعض من الألمان النمساويين ، بقلوبهم وأذهانهم نحو الإمبراطورية الألمانية .

فقد قام جماعة من هؤلاء ، وعلى رأسهم السياسي الشاب « جورج فون شونرر » Schonerer وزميله المؤرخ « فريديونغ » Friedjung يقترحون تعديل نظام الإمبراطورية تعديلا يصون « مصالح الألمان » من طغيان نفوذ « المصالح السلافية » .

لقد ألفوا حزباً يقول بوجوب منح مقاطعات غاليتشيا ، وبوكوفينا ، وكارنيول نظاماً خاصاً ، لكونها غير ألمانية ، وذلك لكي تتكون من البلاد الباقية ـ التي تتكلم الأكثرية الساحقة من سكانها باللغة الألمانية ـ « منطقة ألمانية » بكل معنى الكلمة . فتكون شديدة التماسك والتجانس ، فتستطيع أن توجه سياسة الإمبراطورية الاتجاه الذي تقتضيه صيانة المصالح الألمانية الحقيقية .

وقد وجد هذا الحزب تأييداً قوياً من الشباب ، ففاز بسبعة عشر مقعداً نيابياً في انتخابات سنة ١٨٩١ ، غير أنه لقي مقاومة شديدة ، من جماعات المحافظين ، ـ الذين ما كانوا يرضون بالتنازل عن شيء من سيطرة الإمبراطورية وأبهتها ـ ومن الهيئات الكاثوليكية التي كانت لا تنفك عن وضع النوازع المذهبية فوق جميع الاعتبارات السياسية .

وأمام هذه المقاومة ، أخذ « شونرر » يدعو إلى انفصال المنطقة الألمانية عن الإمبراطورية النمساوية ، لكي تنضم إلى الإمبراطورية الألمانية .

فقد أعلن « شونرر » رأيه هذا ، من على منبر مجلس الأمة ، في خطاب ألقاه سنة ١٩٠١ ، ثم كرره في خطب ألقاه سنة ١٩٠٢ و ١٩٠٤ .

(٣) إن هذه الحركة الفكرية والسياسية ، التي كانت ظهرت قبل الحرب العالمية الأولى ، كما رأينا ، في عهد الإمبراطورية النمساوية المجرية ، كان من الطبيعي أن

تستولي على أذهان جميع الألمان النمساويين بعد اندراس الإمبراطورية المذكورة ، وانفصال جميع المناطق السلافية ـ فضلا عن المنطقة المجرية ـ انفصالا نهائياً .

ولذلك صار الجميع يطالبون بالتحاق بلادهم بـ « الدولة الألمانية » . والمجلس الوطني المؤقت ـ الذي جمع ممثلي المنطقة الألمانية ـ أعلن في الجلسة التي عقدها في ١٢ تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩١٨ « أن بلادهم تكوّن جزءاً متمماً للدولة الألمانية » .

والمجلس التأسيسي الذي اجتمع بعد ذلك في ٩ كانون الثاني (يناير) ١٩١٩ ، أيّد القرار المذكور . والشانسلييه كارل رنر Karl Renner أعلن : « أن أوستريا الألمانية ، تكوّن جزءاً من ألمانيا الكبرى . ووحدتنا القومية ، التي كانت تكسرت سنة ١٨٦٦ ، يجب أن تعود ، فتربطنا بأمتنا الألمانية » .

والدستور الجديد الذي وضع لهذا القسم من إمبراطورية النمسا السابقة ، قد نصّ على ذلك ، وسمّى البلاد باسم « أوستريا » الألمانية Deutch Osterrich .

(٤) ولكن الحلفاء المنتصرين في الحرب ، لم يوافقوا على مقررات المجلس التأسيسي ، وقرروا أن تكون البلاد المذكورة جمهورية مستقلة عن ألمانيا . وتمسكوا بقرارهم هذا أشد التمسك . لأن فرنسا كانت تقترح تجزئة ألمانيا نفسها ، وترغب ـ على الأقل ـ في فصل البلاد الألمانية الجنوبية عن البلاد الشمالية منها . فما كان يمكنها أن توافق على توسيع ألمانيا ، بضم النمسا إليها .

ولكن . . . النمسا الألمانية ، كانت محرومة من الإمكانات الاقتصادية التي تسمح لها بتكوين دولة قابلة للحياة .

فإن مدينة « فيينا » ـ مع سكانها الذين لا يقلون عن المليونين ـ كان يجب أن تصبح عاصمة لدولة صغيرة لا يتجاوز مجموع سكانها الستة ملايين ، بعد أن كانت عاصمة لدولة عظيمة ، لا يقل مجموع سكانها عن الخمسين من الملايين .

فما العمل ، لضمان الحياة لهذه الدويلة الجديدة التي يراد خلقها ؟ ماذا يجب أن يعمل لإعاشة هذه الدولة ، التي يتجمع ثلث مجموع سكانها في مدينة واحدة ؟

لقد بحث الحلفاء ملياً في هذه القضية ، فاتخذوا جملة من التدابير لمعالجة هذه المشكلة بعض المعالجة : أولا ـ قرروا عدم السماح لمقاطعة ورالبرغ Veralberg بالانسلاخ عنها ، على الرغم من أنها كانت أظهرت رغبتها في الالتحاق بسويسرا الألمانية ـ ثم وسعوا حدودها من جهة المجر ، فضموا إليها مقاطعة بوركنلاند Burgenland الزراعية . وفضلا عن ذلك قرروا إعفاءها من جميع الديون والتعويضات

الحربية ، ووعدوها بتسهيل التجارة مع جاراتها ، بعقد اتفاقات تجارية تكون في مصلحتها .

وعلى كل حال ، أصروا على بقائها منفصلة عن ألمانيا . ولذلك وضعوا في معاهدة « سان جرمن » ـ التي فرضوها عليها في ١٠ أيلول (سبتمبر) ١٩١٩ ـ مادة خاصة تحظر عليها الالتحاق بأية دولة كانت ، دون الحصول على موافقة الحلفاء .

وبعد كل ذلك ، أخذ ساسة الدول المتحالفة التي تهمها حياة هذه الجمهورية ، يبذلون جهوداً جبارة ، لتكوين هيئات وحكومات ، تتبنى فكرتهم وتنفذ سياستهم ، وتسعى إلى تبعيد فكرة الالتحاق عن أذهان الناس .

وطبيعي أنهم استطاعوا أن يصطنعوا أمثال هذه الهيئات والحكومات ، من بين النفعيين واللاوطنيين ، ولا سيما من بين اليهود القاطنين في البلاد .

ويتبين من كل ذلك : أن النمسا (أوستريا) لم تبق منفصلة عن ألمانيا ـ بعد الحرب العالمية الأولى ـ إلا من جراء مقررات الحلفاء ، ومؤامراتهم السياسية ، كما لا يبقى أدنى مجال للشك في أن الذين زعموا أن هتلر كان ألحق النمسا بألمانيا قسراً ، كانوا مخطئين جداً .

ويجب أن لا يغرب عن البال أنه عندما قرر المجلس التأسيسي التحاق النمسا بألمانيا كان هتلر لا يزال عريفاً مغموراً ومجهولا ، وكان بعيداً كل البعد ، ليس عن مقام الزعامة فحسب ، بل عن ميدان السياسة أيضاً .

ومما تجدر الإشارة إليه أن معاهدة ١٩٥٥ التي أنهت احتلال الدول المتفقة للنمسا ـ بعد الحرب العالمية الأخيرة ـ أيضاً قيدت الدولة المذكورة بقيود تشابه القيود التي فرضت عليها في نهاية الحرب العالمية الأولى : فقد فرضت عليها الحياد ، وحظرت عليها الاتحاد مع ألمانيا . فإن المادة الرابعة من المعاهدة المذكورة صرحت بأنها « لن تشترك مع ألمانيا في وحدة اقتصادية أو سياسية ، بأي شكل كانت » وانها « لن تشجع التدابير التي يكون من شأنها أن تؤدي ـ بصورة مباشرة أو غير مباشرة ـ إلى وحدة اقتصادية أو سياسية مع ألمانيا » .

(٥) ولزيادة التأكيد على الحقائق الآنفة الذكر، أرى أن أنقل فيما يلي فقرة من الكتاب الذي كان نشره « رينو دوجوفنيل » الفرنسي ، قبيل الحرب العالمية الأخيرة ، تحت عنوان « عشرون عاماً من الأخطاء السياسية » :

« يجب أن نعترف ـ بعكس ما تزعمه وتكرره الصحافة الفرنسية كل يوم ـ دان الأنشولنز ، أي الالتحاق ، كان فكرة نمساوية ، بقدر ما كان فكرة ألمانية ، إن لم يكن أكثر منها ، فالنمسا سبقت

ألمانيا إلى تبني هذه الفكرة والدعوة إليها ، وهذه الفكرة تجلت بكل وضوح في المادة الدستورية التي استعملت تعبير « النمسا الألمانية ـ أوستريا الألمانية » . « إن مداخلة الدول الأوروبية في الأمر ، هي التي حالت دون تنفيذ هذه المادة ، وفرضت على أوستريا « الاستقلال » الذي ما كانت ترغب فيه أبداً ».

(٦) وأما الحرب العالمية الأخيرة ، فإن الحلفاء قسموا البلاد ـ في باديء الأمر ـ إلى أربع مناطق احتلال ، ولم يجلوا عنها إلا بعد أن قرروا لها الاستقلال عن جميع الوحدات السياسية ، وفرضوا عليها الحياد الدائم ، مع عدم التسلح عسكرياً .

ويتبين من كل ما سبق : أن بقاء النمسا مستقلة ومنفصلة عن ألمانيا ، ما هو إلا من نتائج ومقررات الدول المنتصرة وسياستها . فلا يجوز أن يعتبر دليلا على عدم صحة النظرية القائلة بارتباط القومية باللغة.

ب ـ بلجيكا

(١) إن بلجيكا لم تكوّن دولة مستقلة ، قائمة بذاتها إلا منذ سنة ١٨٣٠ .

سكانها يتألفون من شعبين مختلفين : يعرف أحدهما باسم الـ « فالون » Wallon والآخر باسم « فلامان » Flaman .

يتكلم الفالون باللغة الفرنسية ، والفلامان بلغة جرمانية لا تختلف كثيراً عن الهولندية .

ويظهر من الإحصاءات الرسمية : أن نحو ٣٨ بالمائة من مجموع السكان لا يعرفون غير اللغة الإفرنسية ، و٤٢,٥ بالمائة منهم لا يعرف غير الفلاماندية ، ونحو ١٣ بالمائة منهم يعرف اللغتين المذكورتين .

ويوجد في بضع نواح من بلجيكا أقلية صغيرة تتكلم الألمانية وتعرف في الوقت نفسه الفرنسية أو الفلاماندية ، إلا أن مجموع هؤلاء يقل عن واحد ونصف بالمائة من مجموع السكان . ولذلك فإنهم لا يلعبون دوراً يذكر في حياة بلجيكا .

وأما الفالون والفلامان ، الذين يؤلفون العنصرين الأساسيين في بلجيكا ، فيختلف بعضهم عن بعض اختلافاً كبيراً ، من حيث الطبائع والتقاليد ، فضلا عن اختلافهم في اللغة والأدب .

ونستطيع أن نقول لذلك ، إن أهالي بلجيكا ينتسبون إلى « دولة واحدة » ، ولكنهم لا يؤلفون « أمة واحدة ».

إن الفالون والفلامان يشتركان في تكـوين « الدولـة البلجيكية »، وفي تسيـير دفة شؤونها الداخلية والخارجية ، ولكنهما ـ مع ذلك ـ يحتفظان بخصائصهما القـومية ، تمام الاحتفاظ .

إنهما شعبان مختلفان ، يعيشان في كنف دولة واحدة .

(٢) أمام هذه الأوضاع الخاصة ، لا بد لنـا من أن نتساءل : لمـاذا ؟ لماذا ألف الفالون والفلامان دولة واحدة ، على الرغم من اختلافهما في اللغـة والتقاليـد ؟ لماذا لا تنشـطر بلجيكا إلى شـطرين ، حيث ينضم الفالـون إلى فـرنسـا وينضم الفـلامـان إلى هولندا ، حسب علاقتهم اللغوية والثقافية ؟

للتوصل إلى معرفة أسباب ذلك ، يجدر بنا أن نـدرس أحوال بلجيكـا الداخليـة من ناحية ، وأطوار السياسة الدولية المتعلقة بالبلاد البلجيكية من ناحية أخرى .

(٣) إن الفلامان يؤلفون الأكثرية في الولايات الشمالية من بلجيكا ، والفـالون يؤلفون الأكثرية في الولايات الجنوبية منها .

ولكن الحد الفاصل بين المنطقتين لا يؤلف خطاً بسيطاً ، بل يتألف من خـطوط معقدة ، كثيرة التعرج وشديدة التشابك . فهناك مـدن وقصبات فـالونيـة محاطـة بقرى ودساكر فلاماندية ، وبعكس ذلك قصبات ومدن فلاماندية بين قرى فالـونية . وهنـاك مدن وقرى تجمع بين سكانها جماعات من الشعبين .

إن تشـابك اللغتـين في بلجيكا يـظهـر حتى في بعض المـدن الصغيـرة التي يقـل سكانها عن الألف ، مثلا : قرية « اسبير » Esperre تقع في ولاية فلامـانديـة . مجموع سكانها ـ حسب الإحصاءات الأخيرة ـ عبارة عن ٩٠٠ ، ولكن بين هؤلاء ٢٠ بالمائة لا يعرف غير الفرنسية ، و١٧ بـالمائـة لا يعرف غـير الفلامـانديـة و ٦٣ بالمائة يعـرف اللغتـين . وبين الـذين يتكلمون اللغتـين ، ٦٠ بالمـائة يتكلمـون بالفـرنسية أكـثر من الفلاماندية ، و ٤٠ بالمائة يتكلمون بالفلاماندية أكثر من الفرنسية .

إن العـاصمة بروكسـل نفسهـا تعطينـا مثالا بـارزاً على تشـابك اللغتـين ، لأن الإحصاءات الرسمية تدل على أن :

٢٨ بـالمائـة من سكانها لا يعـرفون غـير الفرنسيـة ، و١٧ بالمـائة من سكـانها لا يعرفون غير الفلاماندية ، و٢٥ بالمائة يعـرفون اللغتـين ، إلا أنهم يتكلمون بـالفرنسيـة أكثر من الفلاماندية ، و٣٠ بالمائة يعرفون اللغتـين ، إلا أنهم يتكلمون بـالفلامـانديـة أكثر من الفرنسية .

وغني عن البيان : أن هذا التشابك الشديد ، لم يترك مجالا للانشطار ، بل حتم على الطرفين « التعايش » تحت رعاية دولة مشتركة واحدة .

(٤) ولكن ، لماذا تشابكت اللغتان في بلجيكا بهذه الصورة ؟ ولماذا ظلتا متشابكتين إلى الآن ؟ لماذا لم تتوحد البلاد البلجيكية من حيث اللغة ، كما حدث ذلك في الكثير من البلاد الأخرى ؟

إن الأطوار التاريخية والأوضاع الجغرافية ، تظهر أسباب ذلك بكل وضوح وجلاء :

كانت البلاد البلجيكية في القرون القديمة ، من الميادين الرئيسية التي التقى فيها ووقف عندها الرومان والجرمان .

إلا أنها كانت من الميادين الجانبية ، لا من الميادين الرئيسية التي تستوجب الاصطدامات العنيفة ، فلا تنتهي إلا بغلبة أحد الطرفين على الآخر غلبة حاسمة ، تؤدي إلى إفنائه أو إدماجه ، أو بانصهار الطرفين انصهاراً تاماً يؤدي إلى تكوين شعب جديد .

ولهذا السبب انقسمت البلاد إلى وحدات كثيرة لا تربطها رابطة ، ولا تجمعها جامعة .

وطبيعي أن التفتت السياسي الذي عم البلاد الأوروبية طوال عهد الفيودالية (الإقطاع) في القرون الوسطى زاد البلاد البلجيكية انقساماً على انقسامها ، وقوّى ورسخ فيها النزعات البلدية .

وأما بعد انتهاء القرون الوسطى ، فلم يتكوّن فيها دولة مركزية قوية ، تتغلب على نزعاتها البلدية ، وتعمل على توحيد لغة سكانها ، عن قصد أو غير قصد ، بصورة مباشرة ، أو غير مباشرة . . . كما حدث في سائر البلاد الأوروبية .

في الواقع أن بلجيكا أصبحت من ممتلكات أسبانيا خلال القرون الأخيرة ، ثم انتقلت من حكمها إلى حكم أوستريا اعتباراً من أوائل القرن الثامن عشر ، وبقيت تابعة لها ، إلى حين الاحتلال الإفرنسي ، الذي بدأ في السنة التالية من الثورة العظمى . ولا شك في أن كل واحدة من هاتين الدولتين الحاكمتين كانت قوية ومركزية في حد ذاتها . إلا أنها كانت بعيدة عن بلجيكا ، ومنفصلة عنها من الوجهة الجغرافية ، فضلا عن كونها مختلفة عنها من حيث اللغة التي يتكلم بها السكان . فما كان من شأنها ، ولا من مصلحتها ، أن تقضي على النوازع البلدية التي كانت قد

رسخت في جميع أنحاء تلك البلاد ، وأن تعمل على توحيد لغتها . بل بعكس ذلك كانت أحوالها ومنافعها تقضي بترك الأمور على ما هي عليه من الانقسام والتشابك ، إن لم تزدها انقساماً وتشابكاً ، تسهيلا للسيطرة عليها بأقل ما يمكن من الجهود ، وأقل ما يمكن من التكاليف .

ولذلك كله ، بقيت بلجيكا ميداناً لتشابك اللغتين الفرنسية والفلاماندية .

(٥) وقد يبدو من الغريب أن تصبح بلجيكا ـ طوال قرون عديدة من ممتلكات إسبانيا أولا وأوستريا ثانياً ، ولا تدخل تحت حكم فرنسا التي تجاورها وتلاصقها ، فضلا عن أنها تماثل قسماً كبيراً من سكانها من حيث اللغة والثقافة .

ولكن هذا الاستغراب يزول ، عندما يؤخذ بنظر الاعتبار التنازع والتنافس الذي ظل مستحكماً بين فرنسا وبين إنكلترا ـ طوال تلك القرون .

من المعلوم أن أوروبا الغربية صارت مسرحاً لتنازع النفوذ والسيطرة بين فرنسا وبين بريطانيا ، طوال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، بوجه خاص .

كانت فرنسا أقوى دولة برية ، وبريطانيا أقوى دولة بحرية ، وكانت الأخيرة تحسب ألف حساب لاحتمال قيام الفرنسيين بالغارة على جزرها ، ولذلك جعلت مبدأ « عدم إفساح المجال لتوسع سيطرة الفرنسيين على سواحل بحر المانش وبحر الشمال » أس الأساس في بناء سياستها الخارجية .

إن خطوط هذه السياسة كانت قد ارتسمت بكل وضوح منذ القرن الثامن عشر ، وإن الوزير الفرنسي المشهور « سوللي » الذي لعب دوراً هاماً في تاريخ فرنسا في عهد هنري الرابع ، قد كتب في مذكراته أن عاهل بريطانيا قال له يوماً : « إذا حاول أخي ملك فرنسا الاستيلاء على بلجيكا ، فأنا لا أرضى بذلك ، فأضطر إلى معارضته بكل قواي وأظن أنه هو أيضاً يفعل نفس الشيء ، إذا ما حاولت أنا الاستيلاء عليها . فمن الخير لنا أن نترك تلك البلاد على حالها ، لا لي أنا ولا لفرنسا » .

إن هذه الخطة الأساسية أصبحت بعد ذلك بمثابة الإبرة الموجهة للسياسة البريطانية .

إن أحداث الثورة الفرنسية والحروب النابليونية أظهرت للعيان أهمية بلجيكا بالنسبة إلى أمن الجزيرة البريطانية ، وجعلت بريطانيا تزداد تمسكاً بالسياسة المذكورة ، وتعمل بموجبها بكل ما لديها من قوة

من المعلوم أن فرنسا استولت على بلجيكا في السنة الثالثة من ثورتها العظمى ،

ونابليون استفاد كثيراً من سواحل بلجيكا في إتمام وإحكام « الحصار البري » الذي أعلنه على بريطانيا ، فضلا عن أنه صار يهدد الجزر البريطانية نفسها .

ولهذا السبب ، عندما تغلبت إنكلترا على نابليون ـ بمساعدة المتفقين معها ـ أولت عناية خاصة لقضية بلجيكا ، واتخذت طائفة من التدابير للحيلولة دون استيلاء فرنسا عليها مرة أخرى .

وكان أهم التدابير ـ في نظرها ـ هو إحداث « مملكة البلاد الواطئة » التي تضم البلاد البلجيكية والهولندية في دولة موحدة قوية ، تستطيع الصمود أمام مطامع فرنسا التوسعية ، من جهة سواحلها الشمالية .

وقد بذلت إنكلترا جهوداً جبارة لتقوية هذه الدولة بتحصين الحدود التي تفصلها عن فرنسا بسلسلة من القلاع المتينة .

ولكن من المعلوم أن هذه المملكة لم تعش إلا خمسة عشر عاماً وزالت من الوجود إثر الثورة التي قام بها البلجيكيون للاستقلال عن هولندا .

إن إنكلترا لم ترتح هذه الثورة في بادىء الأمر . إلا أنها ، عندما شاهدت نجاحها ، رأت من الضروري أن تسايرها ، على أن تبعد عنها احتمال الانضمام إلى فرنسا : فأخذت من فرنسا تعهداً صريحاً باحترام استقلال الدولة البلجيكية الجديدة ، كما نجحت في تقرير « مبدأ حيادها الدائم » تحت ضمان الدول المعظمة الأوروبية .

بهذه الصورة ، أصبحت بلجيكا دولة « مستقلة ومحايدة »، اعتباراً من سنة ١٨٣٠ .

(٦) مع هذا ، لم تتخل فرنسا تماماً عن فكرة ضم بلجيكا إليها ، ولا سيما نابليون الثالث ، الذي فكر في الاستيلاء عليها ، بصورة جدية ، حتى إنه خلال مساوماته مع بيسمارك ، حاول أن يضمن موافقة بروسيا على ذلك .

وعندما انتشرت أخبار هذه المساومة ، هاجت إنكلترا وماجت ، وأعلنت على لسان وزير خارجيتها ورئيس وزارتها ، أنها تعارض أي تغير كان في الأوضاع القائمة على السواحل المواجهة لبريطانيا العظمى .

وقد صرح اللورد بالمرستون بأن « حكومته تعارض نيات نابليون بشدة ، وتدافع عن استقلال بلجيكا بقوة ».

كما قال اللورد كورزون : « إن مصلحة بريطانيا العظمى تقضي بأن تبقى سواحل بحر

الشمال ـ من دونكرك إلى أوستاند ـ في أيدي دولة أو دول صغيرة : فلا تدخل تحت حكم دولة كبيرة قوية ».

ويظهر من كل ذلك ، بكل وضوح وجلاء إن إنكلترا بذلت جهوداً متوالية للحيلولة دون توسع السواحل الفرنسية نحو الشمال ، بانضمام أي جزء من أجزاء بلجيكا إليها .

وكان ذلك من أهم العوامل في بقاء بلجيكا « موحدة ومستقلة » في حدودها الحالية .

(٧) ومع كل ذلك ، يجب أن لا يغرب عن البال أن قضية اللغات ظلت تلعب دوراً هاماً ، في سياسة بلجيكا الداخلية .

ولا نغالي إذا قلنا إنها كانت مشكلة المشاكل التي جابهتها الدولة البلجيكية منذ بداية تكوينها :

كان المجلس التأسيسي قرر أن تكون اللغتان الفرنسية والفلاماندية متساويتين في « حق الاستعمال »، إلا أن هذا القرار بقي حبراً على ورق في باديء الأمر .

لأن الفرنسية كانت لغة العلم والثقافة في جميع أنحاء بلجيكا . وأما الفلاماندية فكانت بمثابة لغة عامية ، يتكلم بها الفلامان ، دون أن يكتبوها أو يتكاتبوا بها .

فضلا عن ذلك ، فإن الفالون كانوا لعبوا الدور الأول في حركة الاستقلال والانفصال عن هولندا . فعندما تولوا أعنة الحكم ، فرضوا لغتهم على الدواوين وعلى المدارس . وصاروا يأملون « أن تتفرنس المناطق الفلاماندية » بصورة تدريجية ، بغلبة الفرنسية على الفلاماندية في جميع أنحاء بلجيكا .

وكان مما يقوي عندهم هذا الأمل ، أن الفلاماندية كانت محرومة من آثار أدبية ، بعكس الفرنسية التي كانت تتمتع بمكانة سامية جداً بين جميع الآداب العالمية .

ولكن الأمور سارت في اتجاه يخالف كل ما كان يأمله ويتوقعه هؤلاء : إذ قامت بين الفلامان حركة بعث أدبي وثقافي جديد ، ترمي إلى جعل الفلاماندية أيضاً لغة علم وثقافة . ورافقت ذلك حركة تاريخية تسعى لجمع المعلومات الوافية عن أسلاف الفلامان ، وتظهر شخصيتهم التي ظلت متميزة عن الفالون على طول التاريخ .

إن هذه الحركات بدأت منذ السنوات الأولى من الاستقلال ، وأصبحت جلية الخيوط والاتجاهات ، خلال بضع سنوات :

جمع « جان دافيد » Jean David طائفة هامة من المعلومات التاريخية عن بلاد الفلاندر ، ونشرها في أحد عشر مجلداً تحت عنوان « تاريخ الوطن ».

وقام « ويللمس ـ Willems » بأبحاث « في فقه اللغة الفلاماندية »، وسعى إلى جمع وإحياء المخطوطات القديمة المكتوبة بها .

وأقدم « هنري كونسيانس » Henri Conssience على التأليف باللغة الفلاماندية ، وكتب بها سلسلة طريفة من الأشعار والقصص والروايات .

ثم تألفت جمعيات عديدة للنهوض بالثقافة الفلاماندية .

وهذه الحركات الأدبية والعلمية ، لم تلبث أن أخذت تثير طائفة من المطاليب السياسية :

كانت الحكومة البلجيكية قد جعلت الفرنسية لغة رسمية ، وذلك كان يؤدي إلى حرمان الفلامان الذين لا يعرفون الفرنسية من تولي الوظائف والمساهمة في الأعمال الحكومية .

فضلا عن أن ذلك كان يولّد شتى المشاكل ، من جراء صعوبة التفاهم بين الموظفين الذين لا يعرفون الفلاماندية وأصحاب المصالح الذين يجهلون الفرنسية .

ولذلك بدأ الفلامان يتذمرون من هذه الأوضاع المجحفة بحقوقهم ، ويحتجون على سياسة تغليب اللغة الفرنسية على لغتهم .

إن هذه الحركات الاجتماعية أخذت تتبلور ، وتكتسب شكلا منظماً منذ سنة ١٨٤٠ .

في السنة المذكورة قام أحد النواب في البرلمان البلجيكي يحتج على « فرنسة الإدارة » في الولايات الفلاماندية .

وفي نفس السنة قدم « ويللمس » مع جماعة من أصحابه ـ إلى البرلمان عريضة رسمية ، تحمل تواقيع نحو مائة ألف مواطن ، يطلبون فيها جعل الفلاماندية اللغة الرسمية في الولايات المذكورة .

كما أن مجلس ولاية آنفرس ، قرر في السنة نفسها أن لا يعيّن أحد في إحدى الوظائف الحكومية داخل الولاية ، ما لم يعرف الفلاماندية .

إن هذه الطلبات والاحتجاجات ، اكتسبت شدة خاصة بعد ثورة ١٨٤٨ .

فاضطرت الحكومة سنة ١٨٥٦ إلى تأليف « لجنة تحقيق لدرس مطالب الفلامان وتقديم الاقتراحات اللازمة بشأنها . »

وقدمت اللجنة المذكورة تقريرها سنة ١٨٥٨ ، واعترفت به بأحقية طلبات الفلامان ، واقترحت الأمور التالية :

(أ) اللغة الفلاماندية يجب أن تكون لغة التعليم في جميع المعاهد والمدارس القائمة في ولايات الـ « فلاندر ». وذلك يجب أن يشمل التعليم العالي ، فجامعة « غاند » يجب أن تحول إلى جامعة « فلاماندية ».

(ب) القوانين يجب أن تنشر باللغتين الفلاماندية والفرنسية . القضاة والمحامون يجب أن يعرفوا حتماً اللغتين . المخابرات الإدارية في الـ « فلاندر » يجب أن تجري بالفلاماندية . الممثلون السياسيون والقناصل الذين يعملون في البلاد الأجنبية ، يجب أن يعرفوا اللغتين .

(ج) الجيش يجب أن يقسم إلى كتائب فلاماندية ، وكتائب فالونية ، لكي تكون لغة التعليمات والإيعازات الفلاماندية في الأولى والفرنسية في الثانية . ولكن الحكومة تلكأت كثيراً في تنفيذ هذه الاقتراحات .

وحركات الاحتجاج والمطالبة ازدادت شدة بعد سنة ١٨٧٠ ، حيث ظهرت صحافة فلاماندية قوية ، تولت الدفاع عن حقوق الفلامان ، بكل اندفاع .

واضطرت الحكومات إلى التسليم بتلك الحقوق ، شيئاً فشيئاً :

سنة ١٨٧٨ صدر قانون يقضي بجعل التبليغات الرسمية والمخابرات الإدارية باللغة الفلاماندية ، في ولايات آنفرس ، وفلاندر الغربية ، وفلاندر الشرقية ، وليمبورغ .

سنة ١٨٨٣ صدر قانون يجعل التعليم باللغة الفلاماندية في المدارس الابتدائية والثانوية القائمة في الولايات الأربع المذكورة .

وسنة ١٨٩٨ صدر قانون يحتم إصدار التشريعات باللغتين الفرنسية والفلاماندية :

وسنة ١٩١٣ صدر قرار يحتم على ضباط الجيش معرفة الفرنسية والفلاماندية في وقت واحد .

ومع كل ذلك ، فإن زعماء الحركة الفلاماندية Mouvement Flamingant ما كانوا

يكتفون بذلك ، بل كانوا يرون أن اللغة الفرنسية كانت لا تزال تتمتع بامتيازات خاصة ، لأن المصالح والإدارات المركزية كانت كلها فرنسية .

ولذلك كانوا يصرون على جعل جامعة غاند فلاماندية ، لأنهم كانوا يرون عدم إمكان « فلمندة » المصالح المركزية ، دون جعل إحدى الجامعات فلاماندية . لأن الجامعات هي التي تخرج الموظفين .

ولكن جماعة من الفلامان ما كانوا يكتفون بذلك أيضاً ، بل كانوا يقولون بوجوب فصل الولايات الفلاماندية عن الولايات الفالونية في جميع الشؤون الإدارية ، كما أنهم كانوا يطالبون بفصل كتائب الجيش أيضاً ، وفقاً لمقترحات لجنة ١٨٥٨ .

(٨) هذا كان موقف الأحزاب والجمعيات الفلاماندية في بلجيكا قبل نشوب الحرب العالمية الأولى ، سنة ١٩١٤ . وطبيعي أن الألمان عندما احتلوا بلجيكا أرادوا أن يستفيدوا من الخلافات القائمة بين الفالون وبين الفلامان ، وشجعوا الحركات الفلاماندية ، بطرق ووسائل شتى . إلا أن أنتهاء الحرب المذكورة بانكسار الألمان ، أوقف الحركات الانفصالية ، وجعل الكل يعودون إلى فكرة « التعايش في نطاق دولة واحدة » .

(٩) خلاصة القول : يتضح من التفاصيل السابقة ، أن قضية بلجيكا تشبه من وجوه عديدة قضية قبرص من ناحية، وقضية أوستريا من ناحية أخرى. وعلى كل حال ، لا يمكن أن تعتبر دليلا على عدم تأثير اللغة في مصائر الأمم .

ج ـ سويسرا

(١) سويسرا بلاد جبلية ، تضم أهم مسالك جبال الألب وجزءاً من جبال الـ «جورا»، مع الهضبة التي تقع بينهما. إنها محاطة من جميع جهاتها ببلاد فرنسية، وألمانية ، وإيطالية . وهي بمثابة « ملتقى » لغات هذه البلاد الثلاثة . فإن ٧٤ بالمائة من سكانها يتكلمون باللغة الألمانية ، ويتكلم ٢١ بالمائة منهم بالفرنسية ، و٤ بالمائة منهم بالإيطالية . وفضلا عن ذلك ، يوجد في سويسرا منطقة صغيرة ، يتكلم سكانها بلغة خاصة ، تعرف باسم الـ « رومانش »، وهي شديدة القرابة من اللغة اللاتينية . إلا أن عدد هؤلاء لا يتجاوز الواحد بالمائة من مجموع السكان .

إن جميع سكان سويسرا يعيشون تحت راية دولة اتحادية صغيرة . ومن المعلوم أن هذه الدولة التزمت سياسة « الحياد الدائم » منذ عدة أجيال . . . وجميع الدول الأوروبية حبذت وأيدت هذا الحياد ، ولم تحاول واحدة منها الاخلال به في وقت من الأوقات .

(٢) إن أوضاع الدولة السويسرية هذه ، تثير مسائل عديدة :

لماذا لم تتفكك أوصال هذه الدولة ، كما تفككت أوصال الإمبراطورية النمساوية والسلطنة العثمانية ؟ كيف بقيت متحدة ، على الرغم من تعدد لغات سكانها وتنوع قومياتهم ، وعلى الرغم من شدة التيارات القومية التي عصفت بمعظم البلاد المجاورة لها ؟

لماذا لم تتقاسمها الدول المجاورة ، حسب علاقات لغاتها ؟

لماذا لم تتجزأ إلى دول عديدة ، حيث تكون كل واحدة منها وحيدة اللغة ؟

إن الإجابة عن هذه الأسئلة ، تقتضي ملاحظة خصائص البلاد الجغرافية وأوضاعها الاستراتيجية من ناحية ، وتطلبات التوازن الدولي من ناحية أخرى .

فإن خصائص جغرافية سويسرا ـ الطبيعية والاقتصادية والبشرية ـ تجعل من المستحيل تجزئتها إلى دول عديدة . وأما اقتسامها بين الدول المجاورة لها فيصطدم بمشاكل دولية هائلة ، ويخل بالتوازن القائم بينهم إخلالا خطيراً .

وبناء على هذه الملاحظات الجغرافية والاستراتيجية ، اتفقت كلمة الدول المذكورة على أن بقاء سويسرا على حالها ، كدولة « عازلة »، و « محايدة » بين الدول الكبيرة ، أوفق لمصلحة الجميع ، من كل الوجوه .

ولهذا السبب ، لم تحاول دولة من الدول المذكورة إلحاقها ببلادها ، ولا طالبت باقتسامها مع جيرانها .

فتوصل السويسريون إلى إيجاد نظام حكم خاص بهم ، يضمن لجميع طوائف السكان « التعايش والتآزر »، مع المحافظة على ما لكل منها من لغة وثقافة وخصائص تمام المحافظة ، كما سيتضح من التفاصيل التالية :

(٣) إن الجبال التي تؤلف سويسرا كثيرة الفروع ومعقدة الشعاب . سفوحها المتشابكة تتقطع بكثير من الوديان العميقة التي تحتضن عدداً كبيراً جداً من البحيرات الصغيرة والكبيرة .

وغني عن البيان أن كثرة البحيرات تدل على كثرة المناطق « شبه المقفلة » التي لا يتصل بعضها ببعض إلّا من مضايق عالية ووعرة .

ولهذا السبب انقسم سكان هذه الجبال ـ من قديم الزمان ـ إلى جماعات صغيرة ، تعيش كل واحدة منها في منطقة خاصة بها ، شبه منطوية على نفسها ، ومستقلة عن غيرها .

وعندما أخذت هذه الجماعات تشعر بضرورة التآزر والتكتل ـ لحفظ مصالحها الحيوية ـ سلكت سبيل التحالف الحر والمحدود ، المجرد من نوازع التغلب والتسيطر والاستغلال . بدأ التحالف السويسري ، بتحالف ثلاثة وديان . ثم صار يتوسع وينتظم ويتقوى تدريجياً ، وتطور كثيراً طوال قرون عديدة ، دون أن يتعرض إلى تأثيرات وتعقيدات خارجية ، إلى أن وصل إلى الشكل الذي يلائم خصائص البلاد ، يضمن حاجاتها ، بأحسن الصور وأمثلها .

(٤) يتألف الاتحاد السويسري ـ في الحالة الحاضرة ـ من خمس وعشرين مقاطعة تعرف باسم الـ « كانتون » Canton . تتولى حكومة الاتحاد الشؤون الخارجية والدفاع الوطني وبعض الأمور المتعلقة بالمواصلات التي تهم جميع الكانتونات .

وأما الشؤون الأخرى ، فتتركها بأجمعها إلى الكانتونات ، لتقررها وتتصرف بها ، كما تشاء . فأصبح لكل كانتون شعار وعلم خاص ، ودستور خاص وضعه لنفسه ، كما أصبح لكل كانتون قوانين وتنظيمات خاصة ، قررها مجلسه التمثيلي وفقاً لأحكام دستوره ، أو وافق عليها الشعب مباشرة عن طريق « تصويت عام » يشترك فيه جميع السكان .

وخلاصة القول : كل كانتون يتصرف بشؤونه العامة باستقلال تام ، ولا يراجع مجلس الاتحاد إلا فيما يخص الأمور الخارجية والدفاع الوطني والمواصلات العامة .

وفضلا عن ذلك كله ، فإن إدارات الكانتونات نفسها تسير على خطة « اللامركزية الواسعة النطاق » :

إن كل كانتون يتألف من « كومونات »، وكل كومون ، يتمتع بسلطات واسعة جداً في تصريف الأمور الخاصة به ، وفي تقرير الأنظمة وفرض الرسوم والضرائب ، وانتخاب وتعيين وتبديل الموظفين والمستخدمين .

إن هذا النظام الذي تأسس في سويسرا ، بفضل الظروف الجغرافية والتاريخية ، هو الذي ضمن لهذه الدولة الاتحادية الصغيرة البقاء والازدهار على الرغم من تعدد لغاتها وتنوع قومياتها .

(٥) ومما يجب ملاحظته في هذا المضمار ، أن تشكيلات الكانتونات وتقسيماتها راعت مقتضيات اللغات ، إلى أقصى حدود الإمكان : فأكثر من أربعة أخماس الكانتونات الحالية « وحيدة اللغة ». وأما تعدد اللغات ، فينحصر في أربعة كانتونات ، من بين الخمسة والعشرين .

٢٨٥٧ ـ ١٧

إن كانتون برن ـ من جملة هذه الكانتونات الأربعة ـ أكثرية سكانها ألمانية اللغة ، وأقليتها فرنسية اللغة .

وفي هذا الكانتون توجد منطقة صغيرة ، تقع على جبال جورا ، يتكلم سكانها باللغة الفرنسية .

وقد قامت في هذه المنطقة ، على الرغم من صغر رقعتها ، حركة قومية تهدف إلى فصلها عن كانتونها الحالي ، لتصبح كانتوناً مستقلا داخل نطاق الاتحاد السويسري . وهذه الحركة ـ التي تعرف باسم « الحركة الجوراسية » Mouvement Jurrassien أخذت تزداد نشاطاً منذ عشر سنوات : إنها تنظم كل سنة ـ في وقت معين ـ مظاهرات سلمية ، لتكرار المطالبة بفصل المنطقة عن كانتون برن .

(٦) ومن الأمور التي لا يمكن إنكارها : أن ميول وعواطف الطوائف الثلاث من السويسريين ، لا تسير في اتجاه واحد : بل إن عواطف أهالي « سويسرا الإيطالية » S. Italienne تتوجه بشدة نحو إيطاليا ، وميول وعواطف « سويسرا الروماندية » S. Romande تتوجه نحو فرنسا ، كما أن ميول وعواطف « سويسرا الألمانية » S. Alémanique لا تخلو من التوجه نحو ألمانيا .

إن هذه الاختلافات العاطفية كانت قد اشتدت وظهرت إلى العيان ، بوجه خاص ، خلال أحداث الحرب العالمية الأولى ، حيث صارت كل طائفة ترتاب بميول ونوايا الطائفة الأخرى . وقد حدث من جراء ذلك أزمات ومشاكل خطيرة ـ شملت شؤون الجيش وبعض قادته ـ والحكومة الاتحادية لم تستطع أن تتغلب على تلك المشاكل والأزمات ، إلّا ببذل جهود شاقة .

(٧) يتبين من كل ما سبق : أن سويسرا دولة ، لا أمة .

هي دولة تضم عدة قوميات ، سلسلة طويلة ومتشابكة من العوامل والظروف الجغرافية والتاريخية والاقتصادية والسياسية ، أجبرتهم على « التعايش والتآزر » تحت راية دولة اتحادية ، وفق نظام ممعن في المرونة والحرية والشعبية .

فأحوالها لا يمكن أن تتخذ ذريعة للتقليل من شأن اللغة في حياة الأمم والدول . بل بعكس ذلك ، إنها تعطي أدلة عديدة ، على أهمية اللغة في هذا المضمار ، على الرغم من معضلية العوامل المؤثرة في أوضاعها الحالية .

د ـ الولايات المتحدة الأمريكية

(١) عندما نبحث في قضية انفصال الولايات المتحدة الأمريكية عن إنكلترا

ـ من حيث دلالتها على العوامل القومية ـ يجب أن نأخذ بنظر الاعتبار الحقائق الثلاث التالية :

أولا : إن انفصال الولايات المتحدة كان قد تم سنة ١٧٧٦ .

ثانياً : إن أمريكا مفصولة عن الجزر البريطانية بالمحيط الأطلسي العظيم .

ثالثاً : إن اللغة الإنكليزية لم تصبح اللغة البيتية عند جماعات كبيرة جداً من الامريكيين ، إلّا في وقت حديث نسبياً .

إن لكل واحدة من هذه الحقائق أهمية خاصة في تفسير الوقائع وتعليلها كما سيتضح من التفاصيل التالية :

(٢) في بداية الربع الرابع من القرن الثامن عشر ، كان العالم بأجمعه بعيداً عن التفكير في القوميات خلال بحث وتصريف شؤون الحكم والسياسة .

كانت البلاد تعتبر ممتلكات للملوك والأمراء ، وكثيراً ما كانت تنتقل من حكم إلى حكم ، ومن مملكة إلى مملكة ، عن طريق الإرث أو الصداق ، أو البيع والشراء ، فضلا عن الحرب والاستيلاء .

ومن البديهي أن ما حدث في تلك الأزمنة ، وفي تلك الظروف ، لا يجوز أن يعتبر دليلا على أي شيء كان في قضايا القوميات .

إن نظرة سريعة إلى الأسباب التي استوجبت انفصال الولايات المتحدة الامريكية عن المملكة البريطانية تزيدنا تأكداً من هذه الحقيقة .

فإن أهالي المستعمرات الثلاث عشرة التي كونت النواة الأولى للولايات المتحدة الأمريكية ، كانوا قد هاجروا إلى تلك البلاد ، تخلصاً من الاضطهادات الدينية ، وسعياً وراء حياة حرة ، مصونة من ضروب الظلم والاعتساف . إنهم كانوا تركوا أوطانهم إلى تلك البلاد النائية وتكبدوا مشاق الاغتراب في تلك البيئات الجديدة ، ليوجدوا مجتمعاً أفضل من المجتمع الذي كانوا نشأوا فيه .

والحكومة البريطانية كانت تتركهم في باديء الأمر يعيشون ويعملون هناك أحراراً كما يشاؤون ، إلا أنها بعد مرور مدة من الزمن أخذت تستغل جهود هؤلاء المغتربين لمصلحة طائفة من المتمولين الباقين في بلادهم : إذ صارت تفرض عليهم ضرائب جديدة جائرة ، وأوصلت الأمر إلى حد منعهم من الاتجار مع البلاد المجاورة لهم ، وفرضت عليهم التعامل مع التجار المقيمين في الجزر البريطانية على وجه الانحصار .

إن ذلك كان يضعهم في وضع أتعس من الوضع الذي كانوا عليه في بريطانيا العظمى قبل سفرهم إلى أمريكا من وجوه عديدة ، لأن في المملكة البريطانية كان قد تأسس نوع من الحياة النيابية ، وكان قد تقرر أن لا يفرض على الناس أية ضريبة ، ما لم يوافق عليها ممثلو الشعب . ولكن الآن ، في المهاجر الأمريكية ، صارت تفرض عليهم الضرائب ، دون أن يؤخذ رأيهم فيها ، وصار نشاطهم الاقتصادي يقيد بقيود جائرة ، لمصلحة طائفة من أصحاب الجشع الباقين في بلادهم الأصلية .

فكان من الطبيعي أن يحتج هؤلاء على هذه الأوضاع الجائرة . إنهم لم يطلبوا في بادىء الأمر الانفصال عن المملكة البريطانية ، بل بعكس ذلك ، ظلوا يؤكدون ولاءهم للعرش . إنهم كانوا يطالبون بالتمتع بالحريات والحقوق المقررة في بريطانيا نفسها . ولكن الحكومة البريطانية لم تلتفت إلى مطالبهم المحقة ، بل أقدمت على إرسال قوة عسكرية ، بغية إخضاع سكان تلك المستعمرات لأوامر السلطة المركزية الجائرة .

عندئذ أدرك هؤلاء أن السبيل الوحيد للتخلص من تلك القيود ، هو الانفصال والاستقلال .

ومما يلفت النظر : أن الشخص الذي تحمس لفكرة الانفصال أشد التحمس ، وبذل في سبيل الدعوة لهذه الفكرة أعظم الجهود ، كان ممن انتقلوا إلى أمريكا حديثاً : إن مدة إقامة « طوماس باين » في أمريكا عند إعلان الاستقلال كانت عبارة عن سنة واحدة وثلاثة أشهر فحسب . إنه كان يقول : « من العبث أن نأمل إصلاح الأحوال من الحكومة القائمة في بريطانيا العظمى ، فعلينا أن ننفصل عنها ، ونكوّن « جمهورية إنكليزية » في القارة الأمريكية فعلينا أن نعطي المثال الفعلي لحضارة أمثل ولحكومة مجردة من ضروب الظلم والفساد » .

يظهر من كل ذلك : أن حركة انفصال تلك المستعمرات كانت من نوع الثورات الداخلية التي تستهدف شيئاً غير تخليص الناس من اعتساف الحكام ، ولم تكن من نوع الحركات الاستقلالية القومية ، التي ترمي إلى تحرير الأمم المحكومة من نير الأمم المسيطرة عليها .

(٣) ولا شك في أن الأوضاع الجغرافية أيضاً لعبت دوراً هاماً في انتهاء هذه الثورة إلى تكوين دولة جديدة : إذ من المعلوم أن أمريكا منفصلة عن أوروبا وعن الجزر البريطانية انفصالا جغرافياً كبيراً ، بواسطة المحيط الأطلسي الفسيح . وغني عن البيان أن هذا الانفصال الجغرافي كان شديد الأثر في ذلك العهد . لأن السفن البخارية لم تكن قد اخترعت بعد . . فالمواصلات بين أوروبا وأمريكا كانت تتم بالسفن الشراعية . وأسفار هذه السفن كانت تستغرق وقتاً طويلا ، فضلا عن أنها

كانت تتعرض إلى أخطار جسيمة ، بسبب كثرة الزوابع والعواصف التي تحدث خلال مدة السفر الطويلة ، في ذلك البحر المحيط المكشوف ، وكان من الطبيعي أن يلعب هذا « الانفصال الجغرافي » الكبير ، دوراً خطيراً في تقرير مصير المستعمرات الأمريكية .

(٤) ولكن . . قد يقال : إذا كانت الولايات المتحدة الأمريكية قد انفصلت عن المملكة البريطانية ، لمثل هذه الأسباب ، في أوائل الربع الأخير من القرن الثامن عشر . . . فلماذا لم تعد وتتحد معها في القرن التاسع عشر ، بعد ذيوع مبدأ القوميات ؟

لمعرفة أسباب ذلك ، يجب أن نرجع إلى الحقيقة التالية التي ذكرتها في بداية هذا البحث : فإن القول بأن « الولايات المتحدة الأمريكية إنكليزية اللغة ، مثل بريطانيا العظمى » لا ينطبق على حقائق الأمور انطباقاً تاماً .

لأن الإنكليزية لم تصبح اللغة البيتية لدى معظم سكان الولايات المتحدة الأمريكية إلا بصورة تدريجية وفي وقت قريب نسبياً .

نظرة سريعة إلى تطور حدود الولايات المتحدة الأمريكية وتعداد سكانها ، تكفي لإظهار هذه الحقيقة بكل وضوح وجلاء :

إن مجموع سكان الولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٧٩٠ ـ أي بعد مرور أربعة عشر عاماً على إعلان الاستقلال ـ كان نحو أربعة ملايين فقط . في حين أنه زاد الآن على أربعين مثل ذلك العدد .

وبديهي أن هذا التزايد الهائل لم يكن نتيجة لتكاثر السكان عن طريق التناسل ، وإنما نتج عن :

(أ) توسع رقعة الأراضي ، من ناحية ،

(ب) تدفق سيل المهاجرين من ناحية أخرى .

فإن عدد الولايات المتحدة كان ١٣ فقط عند إعلان الاستقلال ، ولكنه قد انضم إليها بعد ذلك ـ شيئاً فشيئاً ـ ٣٦ ولاية أخرى .

كانت الولايات المتحدة منحصرة ـ في بادىء الأمر ـ بين سواحل المحيط الأطلسي وبين جبال « آللغاني »، ولكن حدود هذه الولايات اخذت تزحف نحو الغرب ، حتى بلغت في آخر الأمر سواحل المحيط الهادىء .

إن توسع حدود الولايات المتحدة بهذه الصورة ، كـان قد تم بـوسائـل مختلفة ، من الشراء إلى الاستيلاء والانضمام والاستعمار .

ومما تجب ملاحظته في هذا المضمار أن البلاد التي انضمت إلى الولايـات المتحدة بهـذه الصور المختلفـة لم تكن من المستعمرات الإنكليـزيـة ، مثـل الـولايـات المتحـدة الأولى ، بـل كانت فـرنسية وإسبـانية ومكسيكيـة . . إنها كانت قـد نشأت في ظـروف تختلف عن ظروف نشأة الولايات الأصلية اختلافاً كبيراً .

وكان الاختلاف يشمل اللغات أيضاً ، بطبيعة الحال .

ولكن اختلاف اللغات قد زاد تفاقـماً بوجـه خاص ، من جـراء اختلاف البـلاد التي نزح منها المهاجرون إلى الولايات المتحدة الأمريكية بعد استقلالها .

ويتبـين من الإحصاءات الـرسمية : أن مجمـوع المهاجـرين الذين تـوافدوا عـلى الـولايات المـذكورة واستـوطنوهـا ـ من سنة ١٨٢٠ حتى سنـة ١٩٤٠ ـ كان نحـو ٣٨ مليوناً ، وأما نسبة الإنكليز بينهم إلى غير الإنكليز فكان مثل نسبة الواحد إلى التسعة !

ومجموع المهاجرين من كل من ألمانيا ، وإيطاليا ، وإيرلندا . . . كـان يزيـد على مجموع المهاجرين من إنكلترا زيادة كبيرة .

ولزيادة الإيضاح ندرج فيما يلي مجموع المهاجـرين الذين تـوافدوا عـلى الولايـات المتحدة الأمريكية ، خلال هذه المدة :

المهاجرون من ألمانيا	٦,٠٢٩,٩٥١
المهاجرون من إيطاليا	٤,٧١٩,٢٢٣
المهاجرون من إيرلندا	٤,٥٩١,١٠٠
المهاجرون من بريطانيا	٤,٢٢٥,١٠٠
المهاجرون من النمسا والمجر	٤,١٤٣,٧٧٥
المهاجرون من روسيا	٣,٣٤٩,٣٤١
المهاجرون من السويد	١,٢١٧,٤٤٨
المهاجرون من النورويج	٨٠٤,٨٥٢
المهاجرون من فرنسا	٥٩٤,٩٩٨

وأمـا مجموع المهـاجرين الـذين نزحـوا من سائـر البلاد الأوروبيـة ـ من بـولنـدا والدانمرك إلى البرتغال وسويسرا واليونان ـ فقد زاد على المليونين .

وفضلا عن ذلك كله ، قد دخل الولايات المتحدة الأمريكية ـ خلال المدة المذكورة ـ أكثر من مليون مهاجر من بعض الأقطار الآسيوية .

(٥) ومن الطبيعي أن جميع هؤلاء المهاجرين كانوا يحملون معهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية لغاتهم الخاصة ، وتقاليدهم القومية ، ومشاعرهم التاريخية .

إنهم كانوا يتعلمون الإنكليزية ويستعملونها في معاملاتهم التجارية ومراجعاتهم الرسمية ، ومع هذا كانوا يرجعون إلى لغاتهم الأصلية في شؤونهم ومحاوراتهم البيتية .

وأما تأمرك هؤلاء اجتماعياً ، وتأنكلزهم لغويا ، فما كان يتم إلا بعد مرور جيلين أو ثلاثة أجيال .

وإذا لاحظنا أن المهاجرة من البلاد المذكورة كانت تتم بصورة تدريجية ، وتتوالى بدون انقطاع ، علمنا أن اللغات المختلفة التي كانت تدخل الولايات المتحدة مع المهاجرين ، ما كانت تترك محلها إلى اللغة الإنكليزية إلا بعد مرور مدة طويلة وبتدريج كبير . وقبل أن يتم تأنكلز جماعة من المهاجرين القدماء ، كانت تأتي جماعات جديدة ، تديم حياة اللغات الأصلية في البيوت وفي المجتمعات الخاصة .

ولذلك كله ، نستطيع أن نقول : إن الولايات المتحدة الأمريكية كانت شبيهة ببوتقة كبيرة ، صبت فيها جماعات كبيرة من قوميات مختلفة ، على توالي السنين . وأما تمازج هؤلاء وأنصهارهم التام ، فلم يتم إلا شيئاً فشيئاً .

فلا يجوز لنا أن نقول عن الولايات المتحدة الأمريكية ، إنها كانت « إنكليزية اللغة »، بكل معنى الكلمة .

(٦) ويتبين من كل ما تقدم : أن سكان الولايات المتحدة الأمريكية انحدروا من مختلف الأقطار الغربية ، وتكونوا تكوناً خاصاً ، خلال مدة قرن وثلاثة أرباع القرن ، في ظروف استثنائية لا مثيل لها في سائر أنحاء العالم .

فليس من المعقول أن تعتبر قضية انفصال الولايات المتحدة عن المملكة البريطانية دليلا على عدم ارتباط القومية باللغة .

هـ ـ أمريكا اللاتينية

(١) إن الحقائق التي سردناها آنفاً ، عند مناقشة مثال الولايات المتحدة الأمريكية ، تغنينا عن إطالة البحث في أمر أمريكا اللاتينية .

فإن سكان هذا القسم من القارة الأمريكية أيضاً قد تكوّنوا تكوناً خاصاً ، في

ظروف استثنائية جداً ، تشبه ظروف تكوّن سكان الولايات المتحدة الأمريكية من وجوه عديدة .

لقد توافد على أمريكا الوسطى والجنوبية أيضاً ، ملايين من الرواد والمهاجرين ، من مختلف أنحاء العالم ، ولا سيما من مختلف أقطار القارة الأوروبية ، وتوالت هذه المهاجرة منذ اكتشاف تلك البلاد بدون انقطاع ، واشتدت بوجه خاص بعد استقلالها عن إسبانيا والبرتغال ، واستفحلت ، بكل معنى الكلمة ، منذ بداية هذا القرن .

فما قلناه آنفاً عن الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الشأن ينطبق على أمريكا اللاتينية أيضاً تمام الانطباق .

(٢) ومما تجدر الإشارة إليه ، أن تركيب السكان في أمريكا اللاتينية صار أشد تعقيداً منه في الولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك من جراء اختلاط المهاجرين الأوروبيين بالسكان الأصليين .

في الولايات المتحدة الأمريكية لم يلعب الهنود الحمر دوراً يستحق الذكر في تركيب السكان . لأن الأوروبيين الذين استعمروا تلك البلاد واستوطنوها كانوا يهاجرون مع زوجاتهم ، فلم يضطروا إلى مخالطة نساء الهنود . ومن المعلوم أن أعمال الاستعمار والاستيطان هناك أدت إلى فناء القسم الأعظم من السكان الأصليين ، وحصرت بقيتهم الباقية في مناطق محدودة جداً ، في بعض الولايات .

فقد التزمت الولايات المتحدة الأمريكية مبدأ عدم الاختلاط والتزاوج بالسكان الأصليين التزاماً شديداً ، وسنّت القوانين التي تحظر زواج البيض بالهنود الحمر ، وتعتبره باطلا ، حتى إن القوانين الموضوعة في بعض الولايات اعتبرت الاتصال الجنسي بنساء الهنود الحمر ـ ولو كان بدون زواج ـ من الجرائم التي تعرض مرتكبيها للعقاب .

ولذلك كله لم تتكون في الولايات المتحدة الأمريكية طبقة من الهجناء .

ولكن الأمور سارت سيراً مخالفاً لذلك كل المخالفة في أمريكا الوسطى وأمريكا الجنوبية . فإن الأوروبيين الذين استعمروا تلك البلاد كانوا ـ بوجه عام ـ من المغامرين الجشعين الذين لا يفكرون بشيء غير الثراء السريع . فما كانوا يستصحبون معهم نساءهم خلال هجرتهم ، فيضطرون إلى التزوج بنساء السكان الأصليين ، أو يعاشرونهن معاشرة الأزواج ، وينجبون منهن عددا كبيراً من الأطفال . وكثيراً ما كانوا يعودون إلى بلادهم حاملين معهم ما كانوا حصلوا عليه من ثروة طائلة ، ويتركون وراءهم جيلا من الهجناء .

وطبيعي ، أن الأطفال الذين يتولدون من آباء أوروبيين وأمهات من السكان الأصليين ـ في هذه الظروف ـ كانوا ينشأون ويترعرعون في أحضان أمهاتهن ، ولهذا السبب كانوا يتأثرون من عادات هؤلاء ونزعاتهن أشد التأثر وأعمقه .

إن هذه الأحوال الخاصة أدت بطبيعة الحال إلى تكوين صنف خاص من السكان في أمريكا اللاتينية .

وإذا لاحظنا أن السكان الأصليين كانوا يختلفون عن المهاجرين الأوروبيين اختلافاً هائلا ـ من حيث الأوصاف الرسية والجسمانية ، ومن حيث النزعات العقلية والتقاليد الاجتماعية ، ومن حيث المستويات الحضارية ـ قدرنا النتائج التي نجمت عن هذا التخالط السريع والتصالب الواسع النطاق .

في الواقع أن زواج المهاجرين الأوروبيين من السكان الأصليين قد قلّ كثيراً منذ قرن من الزمان ، إلا أن زواجهم من الهجينات ، وزواج الهجناء فيما بينهم ، قد عم واستفحل ، فأصبح الهجناء يؤلفون الأكثرية الساحقة من السكان

ويظهر من الإحصاءات الرسمية الأخيرة : أن مجموع السكان في أمريكا اللاتينية يبلغ ١٢٥ مليوناً ، ينقسمون إلى العناصر الأساسية التالية :

٧٠ مليوناً هجناء (من زواج الأوروبيين بالسكان الأصليين)

٢٦ مليوناً أوروبيون .

١٩ مليوناً سكان أصليون .

١٦ مليوناً زنوج وهجناؤهم .

ويلاحظ من ذلك : أن الأوروبيين الخلّص ، كانوا يقلون عن سدس مجموع السكان .

(٣) ومما تجدر الإشارة إليه : أن نسبة كل واحد من هذه العناصر الأساسية إلى مجموع السكان تختلف أختلافاً كبيراً ، من قطر إلى قطر .

مثلا : نسبة المهاجرين الأوروبيين إلى مجموع السكان تتراوح بين ٩٥ بالمائة (في الأرجنتين)، وبين ٦ بالمائة (في هندوراس ونيكاراغوا) .

وأما نسبة الهجناء إلى مجموع السكان فتتراوح بين ٧٥ بالمائة (في باراغواي) وبين ٤ بالمائة (في الأرجنتين) .

٢٨٦٥ ـ ١٧

وأما نسبة السكان الأصليين إلى مجموع السكان ، فتتراوح بين ٦٠ بالمائة (في بوليفيا) وواحد في المائة (في الأرجنتين) .

أما نسبة الزنوج وهجناؤهم إلى مجموع السكان فتتراوح بين ٩٣ بالمائة (في كوبا) و٨ بالمائة (في كولومبيا) .

(٤) أعتقد أن التفاصيل المسرودة آنفاً ـ في هذا البحث وفي البحث السابق ـ تظهر بكل وضوح وجلاء العوامل التاريخية والجغرافية والاجتماعية الكثيرة التي سببت انفصال هذه الأقطار الأمريكية عن إسبانيا والبرتغال ، كما تظهر العوامل التي حالت دون اتحادها لتكوين دولة موحدة مثل الولايات المتحدة الأمريكية .

كما أنها لا تترك أدنى مجال للشك في أن هذه الأحوال والأحداث الخاصة لا تدل على عدم ارتباط القوميات باللغات .

ذيل : مستقبل الثقافة في مصر(*)

لقد تطرق الدكتور طه حسين في كتابه المشهور مستقبل الثقافة في مصر أيضاً إلى قضية « القومية واللغة ».

ولما كان الكتاب المذكور منتشر أنتشاراً كبيراً ـ بين أيدي المثقفين ، وفي أرفف دور الكتب ـ أرى من الضروري أن أقف قليلا عند الرأي المسرود فيه ، لمناقشته مناقشة علمية تحول دون اعتماد القراء عليه .

ومما تجدر الإشارة إليه : أني كنت كتبت نقداً طويلا على كتاب مستقبل الثقافة في مصر ـ عندما اطلعت عليه سنة ١٩٣٨ ، ومجلة الرسالة بالقاهرة ، كانت نشرت النقد المذكور في ستة من أعدادها الصادرة في السنة المذكورة (الأعداد ٢١٦ ـ ٢٢١) .

أنقل فيما يلي ، ما كنت كتبته في النقد المذكور ، حول مسألة تأثير اللغة في تكوين الأمة ، وتوجيه السياسة :

قال الدكتور طه حسين في كتابه ، مستقبل الثقافة في مصر :

« من المحقق أن تطور الحياة الإنسانية قضى منذ عهد بعيد بأن وحدة الدين ووحدة اللغة ، لا تصلحان أساساً للوحدة السياسية ، ولا قواماً لتكوين الدول . . . » (ص ١٦) .

« فقد تخففت أوروبا من أعباء القرون الوسطى ، وأقامت سياستها على المنافع الزمانية ، لا على الوحدة المسيحية ، ولا على تقارب اللغات والأجناس . . . » (ص ١٨) .

(*) طه حسين، مستقبل الثقافة في مصر (القاهرة: مطبعة المعارف، ١٩٣٨).

إن هذه الآراء تستوقف النظر ، وتستوجب المناقشة في عدة وجوه :

أولا ـ يستعمل المؤلف في الفقرة الأولى تعبير « وحدة اللغة »، وفي الفقرة الثانية تعبير « تقارب اللغات ». ولا أراني في حاجة إلى الإيضاح بأن الفرق بين مفهومي التعبيرين المذكورين كبير جداً .

ثانياً ـ يسوي المؤلف ـ في كلماته هذه ـ بين وحدة الدين ووحدة اللغة من وجهة التأثير السياسي ، ويدعي أن تأثيرهما في السياسة كان من خصائص القرون الوسطى ، وأن أوروبا تخلصت من تأثير هذين العاملين منذ عهد بعيد . . .

إنني أعتقد أن كل ذلك مخالف لحقائق التاريخ وقوانين الاجتماع مخالفة صارخة : فإن عمل وحدة اللغة في الحياة الاجتماعية والحوادث التاريخية ، يختلف عن عمل وحدة الدين اختلافاً كلياً . يذكر التاريخ ـ بين حوادث القرون الوسطى والقرون التي تلتها ـ أمثلة كثيرة لعمل الدين في السياسة ، كما يسجل وقائع عديدة تظهر تأثيرات مبدأ « حقوق الملوك » في تكوين الدول وتوحيدها ، ويذكر أمثلة كثيرة لانضمام بعض الأقطار إلى أخرى ، بسبب وقائع التزاوج والتوارث التي حدثت بين الأسر المالكة . ولكنه لا يذكر ـ بين حوادث تلك القرون ـ مثالا واحداً عن تكوين دولة على أساس « وحدة اللغة ».

إن وحدة اللغة لم تصبح من القوى الفعالة في تكوين الدول وتوجيه السياسات إلا في القرن الأخير ، وإلا بعد أن فقدت « وحدة الدين » قوتها وتأثيرها في هذا المضمار . . . كما أن تأثير « وحدة اللغة » في السياسة لم ينته بانتهاء القرن المذكور بل ازداد شدة في القرن الذي نعيش فيه ، وهو لا يزال مستمراً وشديداً . . .

ولهذه الأسباب أقول : إن قياس « وحدة اللغة » على « وحدة الدين » في هذا المضمار ، والادعاء أنها فقدت تأثيرها السياسي وعملها التكويني منذ عهد بعيد . . . لا يتفق مع حقائق التاريخ ، بوجه من الوجوه . . .

يقول المؤلف إثباتاً لمدّعاه : إن السياسة شيء والدين شيء آخر . إني أوافقه على قوله هذا ، ومع هذا أستغرب كيف يسوغ لنفسه أن يحشر اللغة مع الدين في الفقرات التي تلي هذا الكلام ؛ فلنقل ولنصح مع المؤلف : إن السياسة شيء والدين شيء آخر ، ولكن هل نستطيع أن نقول : إن السياسة شيء واللغة شيء آخر ؟ لا شك في أننا نستطيع أن نقول للناس : ليحتفظ كل منكم بمعتقده الديني لنفسه ، ولكن هل نستطيع أن نقول لهم : ليحتفظ كل منكم بلغته لنفسه ؟

يقول المؤلف : إن أوروبا أقامت سياستها على المنافع الزمانية ، فهل يستطيع أن

يدعي أن اللغة لا تدخل في نطاق المنافع الزمانية ؟ إذا شك في ذلك رجوت منه أن يتصور نفسه ـ لحظة واحدة ـ فرداً في رعاية مملكة أجنبية ، لا يعرف شيئاً عن لغتها الرسمية ، ويستعرض أنواع المشاكل التي يقع فيها في كل خطوة من خطوات حياته اليومية ، فليقل عندئذ هل اللغة خارجة عن نطاق الأمور الزمانية ؟

لننعم النظر في سياسة الدول التي قطعت أبعد الأشواط في فصل الدين عن السياسة ، وغالت أشد المغالاة في حصر أعمال الدولة في نطاق الأمور الزمانية ، هل هي أقدمت على فصل اللغة أيضاً عن السياسة ؟ وهل تركت مسائل اللغة خارجة عن ساحة أعمال السلطات الزمانية ؟

إنني أعتقد اعتقاداً جازماً أن اللغة تختلف عن الدين من وجوه الطبيعة الذاتية والتأثير النفسي ، والعمل الاجتماعي . إن عدم ملاحظة هذا الفرق الجوهري ـ الموجود بين اللغة والدين ـ من هذه الوجوه المختلفة ، قد عرّض المؤلف لأخطاء كبيرة ، وأوقفه مواقف يخالف فيها أثبت وقائع التاريخ ، وأظهر حقائق الاجتماع مخالفة صريحة .

يحاول المؤلف أن يستشهد على أقواله الآنفة الذكر بتاريخ الإسلام أيضاً . غير أن محاولاته هذه لا تزيده إلا تغلغلا في الأغلاط وتباعداً عن حقائق التاريخ . . .

القومية والاقتصاد(*)

القومية والمصالح الاقتصادية : نظرات عامة

- ١ -

أ ـ يزعم طائفة من الكتّاب والمفكرين : أن المصالح الاقتصادية تكوّن أهم القوى المحركة والموجهة ، في الحياة الاجتماعية والسياسية .

ويعتبر هؤلاء « وحدة المصالح الاقتصادية » أس الأسس لكل وحدة ، ويقولون : « لا أمة دون حياة اقتصادية مشتركة » .

في الواقع أن العوامل الاقتصادية تلعب دوراً هاماً في حياة الأفراد ، والجماعات وتؤثر تأثيراً قوياً في أحداث التاريخ واتجاهاته .

ولكن ذلك لا يسوّغ اعتبار المصالح الاقتصادية أس الأسس في بناء الوحدة ، وحجر الزاوية في صرح القومية ، كما يزعم هؤلاء المغالون .

لأن كل أحداث الحياة الاجتماعية والسياسية تشهد شهادة قاطعة على أن المصالح الاقتصادية ، إذا كوّنت « رابطة » توّحد أعمال بعض الناس ، فإنها كثيراً ما تكون ـ بعكس ذلك ـ « مدار خلاف » و « عامل تفرقة » بين أناس آخرين .

فإنها ، إذا « وحدت » في بعض الأحوال ، « تفرق » في كثير من الأحوال .

ب ـ ولا غرابة في ذلك . لأن المصلحة بوجه عام ـ والمصلحة الاقتصادية بوجه

(*) من محاضرات معهد الدراسات العربية العالية.

خاص ـ ليست من « الأمور الثابتة » التي تتراءى لجميع الناس على شكل واحد وتؤثر فيهم على وتيرة واحدة . بل هي من « الأمور النسبية »، التي يختلف الناس في تقديرها أختلافاً كبيراً ، فضلا عن أن تقديرهم لها يتغير ويتطور بتغير الظروف وتوالي الأزمان .

لأن هناك « المصالح العاجلة » التي تظهر ثمراتها على الفور ، « والمصالح الآجلة » التي لا يمكن أن تتحقق إلا بعد مرور مدة من الزمن .

وأما أنظار الناس في ميدان المصالح ، فلا تمتد إلى أبعاد متساوية : فبعض الناس لا يفكر في غير المصالح العاجلة ، التي تظهر نتائجها على الفور أو في مدة وجيزة ، في حين أن بعضهم الآخر لا ينقطع عن التفكير في المصالح البعيدة المدى .

فالأول يحرم نفسه من المنافع الكبيرة التي يمكن أن يحصل عليها لو لم يستعجل الانتفاع ، وأما الثاني فيهمل المنافع القريبة ، بل يضحيها في سبيل الحصول على منافع أعظم في مستقبل الأيام .

وفضلا عن ذلك ، فإن المصالح الاقتصادية كثيراً ما تختلف من منطقة إلى منطقة في البلد الواحد ، ومن جماعة إلى جماعة في المنطقة الواحدة .

فتوجد في كل البلاد مناطق زراعية ، ومناطق صناعية ، ومناطق تجارية ، كما توجد في بعض البلاد مناطق لهو واصطياف ، ومناطق استشفاء واستجمام .

وطبيعي أن مصالح هذه المناطق المتنوعة ، يختلف بعضها عن بعض أختلافاً كبيراً . فإن مصالح الزراع والمناطق الزراعية لا تشبه مصالح الصناع والمناطق الصناعية ، كما أن مصالح التجار والمدن التجارية تختلف عن مصالح المناطق الزراعية والمناطق الزراعية على حد سواء .

والحكومة الحكيمة التي ترعى مصالح جميع الأهالي وجميع البلاد ، تضطر إلى البحث عن أوفق وأنجع السبل للتأليف بين تلك المصالح المتخالفة والمتضاربة ، بغية تحقيق أقصى ما يمكن من المصالح العامة ، بأقل ما يمكن من الأضرار بمصالح الأفراد والجماعات .

ولهذه الأسباب كلها ، نستطيع أن نؤكد : أن اعتبار المصالح الاقتصادية من المقومات الأساسية في تكوين « القومية » لا يتفق مع مقتضيات العقل والمنطق ، بوجه من الوجوه .

ج ـ ولزيادة البرهنة على صحة ما قلناه آنفاً ، نذكر فيما يلي بعض الأمثلة الواقعية على سوء تقدير الناس للمصالح الاقتصادية الحقيقية .

عندما أنشأ « فولتون » السفينة التي تتحرك بالمكائن البخارية ، ثار عليه المراكبية وحطموا السفينة تحطيما ، لأنهم زعموا أن هـذا الاختراع من الأشيـاء المضرة التي يجب القضاء عليها . لأنه ، لو تعمم ، لقطع عنهم وسائل المعيشة والارتزاق .

وعندما اختـرع « جاكـار » المنسج الميكـانيكي المعروف بـاسمه ، هـاجمه صنـاع النسيـج بعنف ووحشية ، لأنهم زعمـوا أن هذا الاختـراع يسد أمـامهم سبـل العمـل ويعرضهم إلى البطالة ، فالجوع والهلاك .

وعندما بوشر بمد السكة الحـديديـة بين « قـوصوة » وبـين « متروينشـة » في بلاد البلقان ، ثار سكـان بعض المدن ، وعـارضوا مـرور السكة من بلدتهم أو من قـربها ، لأنهم اعتقـدوا أن ذلك يؤدي إلى ارتفـاع أسعار البيض وسـائـر الحـاجيـات ، ويضـر بالجميع ولا سيما بالفقراء .

د ـ إن صحـائف التاريـخ تعطينـا أمثلة كثيرة عـلى المشاكـل التي تعرضت إليهـا بعض الحكـومات ، من جـراء تضارب المصـالح الاقتصـاديـة التي تسعى إلى تحقيقهـا مختلف المدن ، ومختلف طبقات النـاس .

فالولايات المتحدة الأمريكية ـ مثلا ـ اضطرت إلى بذل جهود عظيمة للتأليف بين مصالح الولايات المختلفة ومطالبها في الشؤون الاقتصاديـة والماليـة ، في بدايـة تكوين الاتحاد .

فهذه الولاية ، تعيش على التجارة في الدرجـة الأولى ، فتطلب تخفيض الـرسوم الجمركية ، لكي تصبـح التجارة حـرة بكل معنى الكلمـة . ولكن ولاية أخـرى تعيش على الصناعة ، فتطلب زيادة الرسوم الجمركية لحمايـة المصنوعـات المحلية من منـافسة البضائع الأجنبية .

مصلحة أصحاب السكك الحديدية ، تقتضي ارتفاع أجور النقل ، ولكن منافع الزراع والتجار تتطلب ، بعكس ذلك ، انخفـاض تلك الأجور ليتسنى نقـل البضائـع بأقل ما يمكن من الكلفة .

وهكذا كانت تتضارب المصالح والمطالب الاقتصادية في كل شيء تقريباً .

وكذلك ، عندما أخـذت بروسيـا تسعى إلى توحيـد الجمارك بـين مختلف الدول والدويلات الألمانية ، اصطدمت بمشاكل عظيمة جداً . لأن معـظم تلك الدول كـانت تتوهم أن تغيير الأوضاع في هذا المضمار يؤدي إلى كوارث اقتصادية ومالية خطيرة .

ولذلك لم يتم توحيد الجمارك بين البلاد الألمانية ، إلا بصورة تدريجية وذلك بعد جهود استغرقت أكثر من ثلاثين عاماً .

أ ـ وفضلا عن كل ما تقدم ، يجب أن يلاحظ : أن « المنفعة والمادة والاقتصاد » ليست كل شيء في حياة الإنسان . لأن النوازع والعوامل العاطفية والفكرية أيضاً تلعب دوراً هاماً في حياة الأفراد والجماعات ، حتى إنها لا تخلو من التأثير في الحياة الاقتصادية نفسها .

إن تاريخ الاكتشافات والاختراعات ، يعطينا أبرز الشواهد على هذه الحقيقة .

إن الاكتشافات التي أدت إلى أعظم النتائج الاقتصادية ، لم تتيسر إلا بفضل الأبحاث النظرية ، التي كانت مجردة عن كل غاية نفعية ، وبعيدة عن كل ملاحظة اقتصادية .

فإن الأبحاث والتجارب والنظريات التي صارت أساساً لتلك الاكتشافات والاختراعات ، كان قد قام بها سلسلة طويلة من الباحثين ، مدفوعين بحب الاستطلاع ، ونزعة التشوف ، دون أن ينتظروا منها أية منفعة مادية .

كلنا نعلم الدور الهائل الذي تقوم به الكهربائية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية الحالية ، من التنوير والتسخين والتحريك ، إلى المخابرة والمواصلة والتسجيل . . . في البيوت والمصانع ، في السكك الحديدية والسيارات والطيارات والغواصات وفي السينما والراديو والتلفزيون . . . وحتى في إطلاق الصواريخ التي تعبر القارات والأقمار الصناعية التي تدور في الفضاء .

ولكن ، يجب أن نعلم في الوقت نفسه ، أن التجارب والأبحاث الكهربائية ما كانت تبدو ذات فائدة مادية ، حتى الربع الثاني من القرن الأخير . والعلماء الذين كانوا يقومون بتلك التجارب ويضعون تلك النظريات ، حتى التاريخ المذكور ، ما كان يخطر لهم ببال ، إن تجاربهم ونظرياتهم ستفتح السبيل إلى مثل هذه المنافع المادية والاقتصادية . إنهم كانوا يبحثون ويجربون دون أن يهدفوا إلى شيء غير معرفة حقائق الكون واكتشاف نواميس الطبيعة .

إن ما قلناه عن الكهربائية ، ينطبق تماماً على معظم الاكتشافات والاختراعات العلمية .

لو لم تقم في حينها تلك الأبحاث والنظريات المجردة عن كل صفة مادية ، لما توصلت البشرية اليوم إلى ما توصلت إليه من القدرة الهائلة ولما حصلت على ما حصلت عليه اليوم من المنافع الاقتصادية العظيمة .

في الـواقع أن المنـافـع الاقتصـاديـة صـارت تلعب دوراً هـاماً في الاكتشـافـات والاختراعات . لأنها أخذت تزود العلماء بوسائـل البحث والتجربـة والاختراع وتضـع تحت تصرفهم ما يحتاجون إليه من أموال ومعامل ومختبـرات ، وبذلـك صارت تسـاعد على التقدم في الأبحاث بسرعة كبيرة جداً .

ولكن المؤسسات الاقتصادية لم تقدم عـلى ذلك ، إلا بعـد أن شاهـدت النتائـج المادية التي نجمت عن الأبحاث والنظريات العلمية ، التي كانت تبدو « غير نافعة » .

وعـلى كل حـال نستطيـع أن نؤكد أن منـازع الاستطلاع والتشـوف لعبت ـ ولا تــزال تلعب ـ دوراً هـامـاً في الحيـاة العلميـة ، وفي جميـع أنــواع الاكتشــافــات والاختراعات .

ب ـ ومما يجب ملاحظته في هـذا المضمار ، أن الأحـاسيس الوطنيـة والقوميـة لا ترتبط بالمنافع والمصالح المادية والاقتصادية . إنها من النوازع والعواطف التي تسمو على الحسابات النفعية . إنها تشبه حب الأطفال لأمهاتهم ، وحب الأمهات لأطفالهن . إنها تخضع لدواعي المنفعة والمصلحة .

ولو عمل الناس في كل شيء بدافع المنفعة ، دون أن يلتفتوا إلى الأمور العاطفية والمعنـويـة . . . لتفككت جميـع الـروابط الاجتمـاعيـة ، من العـائليـة إلى القـوميـة ، ولانحطت البشرية إلى مرتبة البهائم ، بل إلى مرتبة أحط منها .

كلنا نعلم أن النوازع الوطنية والقومية ، تـدفع النـاس ـ في بعض الأحوال ـ إلى تضحيـة النفس . فمن الطبيعي ـ بـل من الأولى ـ أن تـدفعهم إلى تضحيـة المصـالـح الاقتصادية ، عند الاقتضاء .

والتاريخ يعطينا أمثلة عديدة على أمثال هذه التضحيات .

إن قضيـة الجزر اليـونانيـة في الربـع الثالث من القـرن الماضي وقضيـة السار في السنة الماضية ، من أبرز وأبلغ تلك الأمثلة .

(١) من المعلوم أن جزيرة كورفو ، مع سائر الجزر اليونانية الصغيرة الكـائنة في بحر الأدرياتيـك كانت دخلت تحت حكم بـريطانيـا منذ الحـروب النابليـونية . وظلت تحت ذلك الحكم أكثر من نصف قرن . وبعد ذلك قررت بريطانيـا أن تستفتي الأهالي في أمر بقائهم تحت إدارتها ، أو التحاقهم بالدولة اليونانية .

كانت الجزيرة قد قطعت شوطاً كبيراً في ميدان العمران والازدهـار خلال الحكم البريطاني . وفي تاريخ الاستفتاء ، كانت الدولة اليونانية لا تزال تعـاني أزمات الـولادة

والطفولة : حدودها كانت تقف عند خليج ناردا ، بعيداً عن السواحل المقابلة لجزيرة كورفو ؛ مقاطعات تساليا وأبيروس الخصبة والغنية ، كانت لا تزال خارجة عن حكم الدولة اليونانية . ولذلك كانت الدولة المذكورة لا تزال تتخبط في ضروب من الفوضى الإدارية ، والأزمات الاقتصادية . وجبالها كانت لا تزال مأهولة بطائفة كبيرة من قطاع الطرق . الذين ما كانوا يتركون أي مجال لاستقرار الأمن والطمأنينة .

ولذلك كان يظن البريطانيون أن دواعي الاقتصاد ونوازع الأمن والرفاه ستحمل الناس على ترجيح البقاء تحت إدارة بريطانيا العظمى . ولكن الناس صوتوا للالتحاق بالدولة اليونانية ، على الرغم من كل العوامل النفعية والاقتصادية التي كان يعتمد عليها البريطانيون .

(٢) كان الفرنسيون يطمعون في الاستيلاء على بلاد السار الألمانية منذ عدة أجيال . وعندما انتهت الحرب العالمية الأولى باندحار الألمان أراد الفرنسيون أن يحققوا مطمحهم القديم ، ويضموا السار إلى بلادهم إلا أن الحلفاء لم يوافقوا على ذلك ، لمخالفته لما كانوا أعلنوه عن أغراض الحرب . فقرروا خطة متوسطة : تبقى المنطقة تحت إدارة فرنسا مدة خمسة عشر عاماً . بعد ذلك يستفتى الأهالي في تقرير مصيرهم .

وكان الفرنسيون يأملون باستمالة أهالي السار إلى جانبهم خلال السنوات الخمس عشرة المذكورة ، وكانوا يظنون أن المنافع الاقتصادية ستكون من أهم وسائط الاستمالة . ولكن التصويت العام الذي جرى عند ختام المدة المذكورة ، تحت إشراف عصبة الأمم ، أسفر عن نتيجة مخالفة لذلك . فعادت منطقة السار إلى أحضان ألمانيا .

ومع ذلك لم يقنط الفرنسيون من ذلك ، وعادوا إلى إثارة قضية السار بعد الحرب العالمية الثانية أيضاً . وقد أقنعوا الحلفاء بإدخال السار في النظام الاقتصادي الفرنسي لمدة من الزمن . على أن يخير الأهالي بعد ذلك بين الحكم الذاتي وبين العودة إلى أحضان ألمانيا ، وبذلوا خلال خمسة عشر عاماً أقصى الجهود لاستمالة الأهالي إلى فكرة الحكم الذاتي . وحاولوا إغراءهم بذلك عن طريق التلويح بمشروع جعل السار مركزاً لجميع فروع المنظمة الأوروبية . واسترسلوا في وصف وتعداد المنافع الاقتصادية والعمرانية الهائلة التي سيجنيها الأهالي من جراء ذلك .

ولكن الاستفتاء أسفر عن نتيجة مخالفة لحسابات الفرنسيين وتمنياتهم : قرر الأهالي الالتحاق بألمانيا ، دون أن يلتفتوا إلى المنافع المادية العظيمة التي كان يمكن أن تجنيها بلادهم ، من جراء صيرورتها مركزاً للمنظمات الأوروبية .

وعدة جرائد إفرنسية ، عندما نشرت أخبار نتائج الاستفتاء ، وضعها تحت هذا العنوان : « العاطفة تغلبت على المنفعة » .

- ٣ -

وفي الأخير يجدر بنا أن نسجل - في هذا المضمار - الحقيقة التالية أيضاً :

إن المصالح الاقتصادية من أقل الأمور التصاقاً بالقوميات ، وأشدها خضوعاً لسلطان الحكومات .

عندما تستولي دولة من الدول على بلد من البلاد ، تستطيع أن تسيطر على اقتصادياتها على الفور ، لأن العملات التي تدخلها إلى البلاد والضرائب التي تفرضها على الناس ، والجمارك التي تقيمها على الحدود ، ونظام التصدير والاستيراد الذي تقيد به التجارة . . . تخضع البلاد إلى سيطرتها الاقتصادية ، دون إبطاء . . .

إن الشعوب المحكومة تستطيع أن تحافظ على لغتها ، وتقاوم سيطرة الحاكمين في أمرها . . . مدة طويلة ، ولكنها لا تستطيع أن تقاوم سيطرتها الاقتصادية ولو لمدة قصيرة .

إن المسؤولين والمستعمرين لا يستطيعون أن يقضوا على لغة البلاد ، ولا أن يسيطروا على ذكريات الناس . . . إلا في ظروف خاصة ، وبعد جهود تستمر مدة أجيال وأجيال . . ولكنهم يستطيعون أن يسيطروا على اقتصاديات البلاد في جملة واحدة .

وهذه الحقيقة وحدها تكفي لهدم كل ما يمكن أن يبنى من نظريات ، لإدخال الاقتصاديات بين عوامل القومية الأساسية .

ولإظهار هذه الحقيقة بوضوح أعظم ، سأستعرض وأناقش فيما يلي ، أهم النظريات التي وضعت لربط القومية بالاقتصاد .

القومية والحياة الاقتصادية

نظرية ستالين

ـ ١ ـ

أ ـ لقد اهتم الماركسيون بمسألة القوميات اهتماماً كبيراً ، وجعلوها موضوعاً للكثير من الأبحاث والمناقشات النظرية ، والعديد من الخطط والمقررات العملية .

وقد تجلى هذا الاهتمام ، بوجه خاص ، بين ماركسيي روسيا وأوستريا . ذلك لأن وجود عدد غير قليل من القوميات المختلفة تحت حكم هاتين الدولتين ، كان يثير كثيراً من المشاكل والمسائل التي تسترعي الأنظار بشدة ، وتحتم على الساسة والمفكرين البحث عن أنجع الوسائل لمعالجتها معالجة مجدية .

وكان من الطبيعي أن يقدم الماركسيون أيضاً على درس هذه المسائل باهتمام ، وأن يقترحوا الحلول اللازمة لها ، على ضوء المباديء التي كانوا يعتنقونها ويذيعونها على الناس .

ب ـ إن اهتمام الماركسيين بالمسائل القومية ، قد اشتد وتضاعف ، في روسيا ، بعد ثورة ١٩٠٥ ـ ١٩٠٧ لأن الحياة النيابية التي تقررت بفضل الثورة المذكورة ، والتطورات الاجتماعية والفكرية والاقتصادية التي رافقت الثورة وأعقبتها . . . أدّت إلى تنشيط الحركات القومية في مختلف أنحاء البلاد الروسية . وهذه الحركات القومية ، أخذت تشكل موجة طاغية ، عرضت الماركسية إلى امتحان عسير .

كان الماركسيون يدعون جميع « عمال العالم » إلى الاتحاد ، ليعملوا يداً واحدة ،

استعداداً لتحقيق الانقلاب المنشود ، وإذا بهم يشاهدون أن عمال روسيا أنفسهم يتفرقون إلى شيع وأحزاب عديدة ، يسير معظمها في ركاب الحركات القومية .

وقد وصف ستالين نفسه التطورات التي حدثت في نفوس الماركسيين وصفوفهم ، من جراء ذلك ، بالعبارات التالية :

« إنهم كانوا يمتون أنفسهم بمستقبل باهر ، وكانوا يكافحون يداً واحدة ، مستقلين عن قومياتهم الخاصة »، ولسان حالهم يقول : « المسائل المشتركة قبل كل شيء ! ».

ولكن بعد ذلك ـ أي بعد الثورة وما أعقبها من أحداث ـ « تسرب الشك إلى نفوسهم ، فأخذوا يفترقون بعضهم عن بعض ، ليعود كل منهم إلى دارته القومية الخاصة » ، ولسان حاله يقول : « القضية القومية قبل كل شيء ! » .

وطبيعي أن هذه الأحوال أحدثت بلبلة في صفوف الماركسيين وآرائهم المتعلقة بقضية القوميات ، وهذه البلبلة صارت تشتد وتتفاقم ، كلما ازداد نشاط الحركات القومية وازدهر في مختلف أنحاء البلاد .

وبهذه الصورة ، صارت الأحزاب والمنظمات الاشتراكية والعمالية تزداد تأثراً بتيار القومية ، وتتشطر على نفسها ، وتتجه اتجاهات مختلفة .

ج ـ إن زعماء الماركسية البلشفية ـ وعلى رأسهم لينين وستالين ـ لم يقفوا موقف المتفرج أمام هذه الأحداث والتطورات ، بل أخذوا يبذلون أقصى الجهود للتغلب على هذه البلبلة ، واصلوا الكتابة والخطابة والنقاش ، في مختلف المناسبات ، يشرحون آراءهم ، وينتقدون آراء معارضيهم ، ساعين وراء إعادة توحيد الصفوف ، وجمع الكلمة حول « الخطة » التي كانوا قرروها لمعالجة مشكلة تعدد القوميات .

ونشروا في ذلك طائفة كبيرة من المقالات .

وغني عن البيان أن المشاريع التي وضعت لمعالجة مشكلة القوميات، من قبل مختلف الساسة والمفكرين الماركسيين ، وغير الماركسيين ، وشبه الماركسيين ، لم تدخل في نطاق أبحاث هذا الكتاب، ولذلك، لا أرى لزوماً لاستعراض هذه المشاريع أو تلخيصها في هذا المقام . ولكن . . . إحدى المقالات المفصلة التي نشرت في موضوع القوميات ـ بقلم ستالين ـ بدأت أبحاثها بتحديد معنى الأمة ومقوماتها ، وجاءت في هذا المضمار بنظرية جديدة ، تختلف عن جميع النظريات السابقة . وهذه النظرية ـ التي تولدت في الظروف التي ذكرتها آنفاً ـ نالت بعد ذلك ، « استحسان الجميع » ـ حسب تعبير ستالين ـ وأصبحت « نظرية الماركسيين الروس »، بوجه عام .

ولذلك يتحتم علينا أن ندرس هذه النظرية أيضاً ـ بكل تفاصيلها ـ لنتبين أوجه الخطأ والصواب فيها .

- ٢ -

أ ـ نشرت مقالة ستالين المفصلة ، لأول مرة سنة ١٩١٣ ، في مجلة الحزب البلشفي ، تحت عنوان « القومية والاشتراكية الديموقراطية » ثم أعيد طبعها على هيئة كتاب ، سنة ١٩١٤ ، تحت عنوان « الماركسية والمسألة القومية » .

قسم ستالين مقالته هذه إلى سبعة فصول ، عنون الأول منها بكلمة « الأمة » وخصصه لتحديد معنى الأمة وتعيين مقوماتها .

وشرح نظريته في ذلك بالتفاصيل التالية :

« ما هي الأمة » ؟

« الأمة ، هي ، قبل كل شيء ، جماعة ، جماعة معينة من الأفراد .

« هذه الجماعة ليست « رس Race» ، ولا جماعة عشيرة ، فإن الأمة الإيطالية الحالية قد تكونت من رومان وجرمان ، وأتروسك ، وعرب . . . إلخ . والأمة الفرنسية تألفت من جلالقة ، ورومان ، وبريتون وجرمان . . . إلخ . ويجب أن يقال الشيء نفسه عن الإنكليز والألمان ، وغيرهم من الأمم ، المكوّنة من أناس ينتسبون إلى رسوس وعشائر مختلفة .

« إذن الأمة ليست جماعة رس أو جماعة عشيرة ، بل جماعة أناس تكوّنت تاريخيا .

« ومن جهة أخرى ، فإنه مما لا شك فيه أن الدول العظيمة التي كان كونها كيخسرو وإسكندر ، ما كان يمكن أن تسمى أمماً ، وإن كانت قد تكوّنت تاريخياً ، من رسوس وعشائر مختلفة . إنها لم تكن أمماً بل كانت « ململومات » عارضة وقليلة الترابط ، تتوحد وتتفتت ، تبعاً لانتصار أو انهزام ، هذا الفاتح أو ذاك .

« إذن الأمة ليست لملومة عارضة ، أو سريعة الزوال ، بل هي جماعة أناس مستقرة .

« ولكن كل جماعة مستقرة ، لا تخلق الأمة ، فإن أوستريا وروسيا أيضاً جماعات مستقرة ، ولكن لا أحد يطلق عليهما اسم الأمة ، فما هو الشيء الذي يميّز الجماعة القومية عن الدولة ؟ من جملة المميّزات : كون الجماعة القومية لا يمكن أن تتصور دون لغة مشتركة ، في حين أن الدولة لا يتحتم عليها أن تكون ذات لغة مشتركة . الأمة التشيكية في أوستريا والأمة البولونية في روسيا . . . ما كان يمكن أن توجدا ، ما لم تكن هناك لغة مشتركة لكل منهما ، مع أن وجود سلسلة لغات داخل كل من

روسيا وأوستريا لم يمنع تمامية هاتين الدولتين.ومن البديهي أن المقصود من كلمة اللغات هنا . هو لغات الشعب المحكية ، لا لغات الدواوين الرسمية .

« ويتبين من ذلك : أن الاشتراك في اللغة ، يكون إحدى الخصائص المميّزة للأمة .

« ومن البديهي أن ذلك لا يعني أن الأمم المختلفة تتكلم دائماً وفي كل الجهات لغات مختلفة ، ولا أن جميع الذين يتكلمون اللغة الواحدة يؤلفون حتماً أمة واحدة . من الضروري أن تكون لغة مشتركة لكل أمة ، ولكن ليس من المحتم أن تكون لغات مختلفة للأمم المختلفة في وقت واحد ، ولكن لا يعني أيضاً أنه لا يمكن أن توجد أمتان تتكلمان نفس اللغة ! الإنكليز والأمريكان الشماليون يتكلمون نفس اللغة ومع ذلك لا يؤلفون أمة واحدة . ويجب أن يقال الشيء نفسه في النروجيين والدانمركيين ، وعن الإنكليز والإيرلنديين .

« ولكن لماذا ، مثلا الانكليز والشمالأمريكان لا يؤلفون أمة واحدة ، على الرغم من اللغة المشتركة بينهما ؟

« أولا ، لأنهما لا يعيشان بجانب بعضهما البعض ، بل يعيشان على أقطار مختلفة . إن الأمة لا تتكون إلا نتيجة علاقات ومناسبات مستديمة ومنتظمة ، كنتيجة لحياة الناس المشتركة ، المستمرة جيلا بعد جيل . الإنكليز والأمريكان كانوا يقطنون قبلا نفس الأرض ـ هي إنكلترا ـ فكانوا يكوّنون أمة واحدة . ولكن بعد ذلك هاجر قسم من الإنكليز نحو أرض جديدة ، هي أمريكا ، وهناك على هذه الأرض الجديدة كوّنوا ، بمرور الزمان ، أمة جديدة ، هي أمة الشمالأمريكان . إن اختلاف الأراضي أدى إلى تكوين الأمم المختلفة .

« ويتبين من ذلك : أن وحدة الأرض ، أيضاً ، تكون إحدى الخصائص المميزة للأمة .

« ولكن ذلك أيضاً ليس كل ما في الأمر ، فإن وحدة الأرض في حد ذاتها لا تكوّن الأمة . ولتكوين الأمة يجب أن يكون هناك فضلا عما تقدم ، رابطة اقتصادية داخلية ، تلصق أجزاء الأمة المختلفة ، وتكوّن منها كلا واحداً . إن مثل هذه الرابطة لا توجد بين إنكلترا وبين أمريكا الشمالية ، ولهذا السبب فهما لا يكونان « أمة واحدة ». ولكن الأمريكان الشماليين أنفسهم ما كانوا يستحقون التسمية باسم « الأمة »، لو لم تكن مختلف أنحاء أمريكا الشمالية مرتبطة بعضها ببعض في « كلٍّ اقتصادي »، بفضل تقسيم الأعمال الذي تأسس بينها ، وطرق المواصلات التي أنشئت فيها .

« ولنأخذ مثلا أهالي جورجيا قبل إصلاحات ١٨٦٣ ـ ١٨٦٧ التي ألغت نظام « رقيق الأرض ». أنهم كانوا يعيشون على أرض مشتركة ، ويتكلمون لغة واحدة ، ومع ذلك لم يكونوا أمة واحدة ، بمعناها الدقيق . لأنهم كانوا منقسمين إلى سلسلة إمارات منفصلة بعضها عن بعض ، فما كانوا يستطيعون أن يعيشوا حياة اقتصادية مشتركة . إنهم كانوا يتحاربون منذ قرون عديدة ، وكانوا لا يكفّون عن التخريب المتقابل . إن اتحاد الإمارات ـ بصورة طارئة ودقيقة ـ الذي كان ينجح في تكوينه

ـ بين وقت وآخر ـ قياصرة محظوظون ، ما كان يشمل ، في أحسن الأحوال ، إلا النطاق الإداري السطحي ، كما أنه كان يتحطم بسرعة ، أمام أهواء الأمراء ولا مبالاة الفلاحين . هذا ، وما كان يمكن أن يكون الأمر غير ذلك ، مع وجود التجزؤ الاقتصادي السائد في جورجيا . . . إن البلاد المذكورة لم تظهر بمظهر الأمة إلا خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، حين تضافرت عوامل عديدة ـ من انتهاء نظام « رقّ الأرض » ونمو الحياة الاقتصادية ، إلى كثرة طرق المواصلات ، ونشوء الرأسمالية ، على تأسيس تقسيم الأعمال بين أقاليم جورجيا ، وخلخلت بصورة نهائية ما كان للإمارات من انعزال اقتصادي ، لتجمعها في « كل واحد » .

ويجب أن يقال نفس الشيء ، عن الأمم الأخرى التي اجتازت مرحلة الإقطاعية وعمدت إلى تنمية الرأسمالية .

« إذن : فإن وحدة الحياة الاقتصادية ، أو التماسك الاقتصادي ، تكون إحدى الخصائص المميزة للأمة .

« ولكن هذا أيضاً ليس كل الأمر . وفضلاً عن كل ما سبق ، يجب أن يؤخذ بنظر الاعتبار الخصائص النفسية التي يتصف بها الناس المجتمعون في حالة أمة .

« فإن الأمم ، تتميز بعضها عن بعض ، ليس بشروط حياتها فحسب ، بل أيضاً بعقلياتها ، التي تتجلى في خصائص الثقافة القومية . وإذا كانت إنكلترا وأمريكا الشمالية ، وإيرلندا ـ التي تتكلم لغة واحدة ـ قد كوّنت مع ذلك ثلاث أمم مختلفة ، فلا شك في أن التكوين النفسي الخاص الذي نشأ في كل منها ، بتوالي الأجيال ، من جرّاء اختلاف شروط الحياة فيها . . . قد لعب دوراً ليس بقليل الأهمية ، في حصول هذه النتيجة .

« ومن البديهي ، أن ما يسمى « التكوين النفسي »، أو « السجية النفسية » يظهر للملاحظة كشيء غير قابل للمسّ والتمييز في حد ذاته . ولكنه يعبر عن نفسه بـ « خاصة الثقافة المشتركة » في الأمة ، وبذلك يصبح ملموساً ، فلا يخفى عن الأنظار .

« ومن نافلة القول إن السجية القومية ليست من الأمور التي تتأسس دفعة واحدة بصورة نهائية ، بل تتغير بتغير ظروف الحياة . ومع هذا ، نظراً لوجودها في كل لحظة ، تترك طابعاً بارزاً في سحنة الأمة .

« ويتبينّ من كل ذلك : أن وحدة التكوين النفسي التي تتجلى في وحدة الثقافة ، أيضاً تكون إحدى الخصائص المميزة للأمة .

« وبهذه الصورة ، نكون قد فرغنا من إظهار جميع الدلائل والعلائم التي تميز الأمة .

« فالأمة ـ إذن ـ هي جماعة مستقرة من البشر ، تكوّنت تاريخياً ، من جراء وحدة اللغة والأرض

والحياة الاقتصادية ، ووحدة التكوين النفسي ـ التي تتجلى في وحدة الثقافة .

« وغني عن البيان ، أن الأمة ، مثل كل حادث تاريخي : تخضع لقوانين التطور ، لها تاريخ ، ولها بداية ولها نهاية .

« ومما تجدر الإشارة إليه : أن أية واحدة من العلائم الأربع الأساسية المذكورة آنفاً ، لا تكفي بمفردها لتعريف الأمة ، بل أكثر من ذلك : إن فقدان ولو واحدة من هذه العلائم والمقومات يكفي لانتفاء صفة « الأمة » عن الجماعة .

« يمكننا أن نتصور أناساً ذوي « سجية قومية مشتركة »، دون أن نستطيع أن نقول ـ مع ذلك ـ إنهم يؤلفون أمة واحدة ، إذا كانوا مشتتين اقتصادياً ، وإذا كانوا يعيشون على أراض مختلفة ، وإذا كانوا يتكلمون لغات مختلفة .

« مثلا : إن اليهود الذين يعيشون في روسيا ، وغاليشيا ، وأمريكا ، وجورجيا ، وفي جبال القفقاس كلهم في هذه الحالة . فإنهم لا يكوّنون في رأينا ـ ، أمة واحدة .

« ويمكننا أن نتصور أناساً يكونون مشتركين في الحياة الاقتصادية وفي الأرض ومع هذا لا يكونون أمة ، إذا لم يكونوا متحدين في اللغة وفي السجية القومية . إن الألمان واللتون الذين يقطنون ولاية البالت ، هم من هذا القبيل .

« وفي الأخير ، إن النرويجيين والدنمركيين الذين يتكلمون لغة واحدة ، لا يكونون أمة واحدة لعدم وجود العلائم والمقومات الأخرى .

« إن اجتماع جميع العلائم معاً ، هو وحده ، يعطينا الأمة ».

ب ـ هذه هي نظرية ستالين في معنى الأمة ومقوماتها الأساسية .

فقد نقلتها بحذافيرها عن مقالته ، دون أن أحذف منها كلمة ، ودون أن أغير من ترتيبها شيئاً .

وقد فعلت ذلك ، لأكون قد عرضت النظرية بجميع التفاصيل التي عرضها وشرحها بها ستالين نفسه ، وبالأسلوب الذي التزمه في هذا العرض والشرح .

ومع هذا ، أرى من المفيد أن أضيف إلى ما تقدم ، فصلا كتبه ستالين في مفهوم الأمة ، بعد مرور خمسة عشر عاماً على انتشار مقالته الآنفة الذكر :

ج ـ فقد كتب ستالين في ١٨ آذار سنة ١٩٢٩ رسالة جوابية موجهة إلى « الرفيقين ميشكوف وكوفالتشوف، ورفاق آخرين »، رد فيها على طائفة من الأسئلة والاقتراحات والانتقادات *التي تلقاها على آرائه في مسألة القوميات* .

وقد نشرت الرسالة تحت عنوان « اللينينية والمسألـة القوميـة ». وهي مقسمة إلى أربعة فصول ، الأول منها يحمل عنوان « مفهوم الأمة ».

أشار ستالين في هذا الفصل إلى نظريته في مقومـات الأمة ، وأكـدها من جـديد بقوة وحرارة .

وهذا ما قاله في هذا الموضوع :

« إن للماركسيين الروس نظرية في الأمة ، مقررة منذ أمد بعيد .

« والأمة ـ وفقاً لهذه النظرية ـ جماعة مستقرة من الناس ، تكوّنت تـاريخياً ، ونشـأت على أسـاس اشتراك العلائم والمقومات الأربع الأساسية التالية : جامعة اللغة ، وجامعة الأرض ، وجـامعة الحيـاة الاقتصادية ، وجامعة التكوين النفسي الذي يتجلى في الخصائص التي تسم الثقافة القومية .

« ومن المعلوم ، أن هذه النظريات نالت اعتراف الجميع في حـزبنا (أي : في الحـزب الشيوعي السوفياتي).

« ويتضح من رسائلكما : أنكما تعتبران هذه النظرية غير وافية لتعـريف وتحديـد الأمة ، ولـذلك تقترحان أن يضـاف إلى العلائم الأربـع المذكـورة آنفاً ، عـلامة خـامسة ، وهي : وجـود دولة قـومية مستقلة ، وتزعمان أن الأمة لا توجد ، ولا يمكن أن توجد ما لم توجد هذه العلامة الخامسة .

إني أعتقد أن النظرية التي تقترحانها لمفهوم الأمة ـ مع علامتها الخامسة ـ خاطئة خطأ فاحشاً ، فلا يمكن تبريرها ، لا من الوجهة النظرية ، ولا من الناحية العملية ، أي السياسية .

« فلو سلمنا بوجهة نظركما ، لترتب علينـا أن نحصر تعبـير « الأمة » بـالشعوب التي تملك دولـة خاصة بها ، مستقلة عن غيرها . وأما جميع الشعوب المظلومة ، المحرومة من دولة مستقلة خاصة بها ، فـوجب علينا أن نحـذفها من عـداد الأمم . كما تـرتب علينا أن نخـرج من نـطاق مفهـوم « الحـركـة القومية » و « الحركة القومية التحررية »، جميع حركات نضال الشعوب المظلومة ضد الـظلم ، ونضال الشعوب المستعمرة ضد الاستعمار .

« فضلا عن ذلك ، لوعملنا بموجب نظريتكما ، لترتب علينا أن نقرر :

(١) إن الإيرلنديين لم يصبحوا أمـة ، إلا بعد تشكيـل « الدولـة الإيرلنـدية الحـرة ، وأما قبـل ذلك ، فما كانوا يؤلفون أمة ».

(٢) إن النرويجيين لم يكونوا أمة قبل انفصال النرويـج عن السويـد ، ولم يصبحوا أمـة إلا بعد هذا الانفصال .

(٣) إن الأوكرانيين لم يكونوا أمة عندمـا كانت أوكـرانيا جـزءاً من روسيا القيصـرية ، وأنهم لم

يصبحوا أمة إلا بعد انفصالهم عن روسيا السوفياتية في عهد مجلس الرادا المركزي وحكم أسكوروباوسكي ، غير أنهم فقدوا صفة الأمة - مرة أخرى - بعد أن وحّدوا جمهوريتهم الأوكرانية السوفياتية مع سائر الجمهوريات السوفياتية في اتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية .

« وبالإمكان إيراد عدد كبير من هذه الأمثلة .

ويديهي أن نظرية تجرّ إلى مثل هذه النتائج السخيفة ، لا يمكن أن تعتبر نظرية علمية .

«وأمّا من الناحية العملية ، أي السياسية ، فنظريتكم تؤدي حتماً إلى تبرير الظلم الوطني والاستعماري . لأنها تعطي الظالمين والاستعماريين حقا في عدم الاعتراف بحقوق الأمم ، للشعوب المظلومة والمستعمرة ، ما دامت محرومة من دولة مستقلة خاصة بها . وتجعلهم يعتقدون بأن هذه الحالة تعطيهم الحق في حكم تلك الشعوب واضطهادها . . . » .

وبناء على هذه الملاحظات وأمثالها ، ينتهي ستالين إلى القول بأن : النظرية الماركسية الروسية في الأمة ، هي وحدها الصحيحة » .

- ٣ -

أ - يتبين مما جاء في المقالة المنشورة سنة ١٩١٣ . والرسالة المنشورة سنة ١٩٢٩ :

إن ستالين يقول بأن المقومات الأساسية للأمة ، هي أربعة : وحدة اللغة ، وحدة الأرض ، وحدة الحياة الاقتصادية ، ووحدة التكوين النفسي . ويعتقد بوجوب اجتماع هذه المقومات الأربعة معاً ، لتكوين الأمة .

فلا يرى إمكاناً لحذف أحد هذه المقومات الأربعة ، كما أنه لا يرى مبرراً لإضافة مقوم خامس عليها . ويعارض بشدة - بوجه خاص - إدخال « الدولة » في مقومات الأمة ، وشروط تكوينها .

ويلاحظ من ذلك كله ، أن ما تختص به نظرية ستالين في الأمة ، بالنسبة إلى النظريات الأخرى : هو : اعتبارها وحدة الحياة الاقتصادية من جملة المقومات الأساسية للأمة ، وإعطاؤها إياها قيمة وقوة تعادل قيمة وحدة اللغة وقوتها في تكوين الأمة .

وأنا أعتقد أن هذه النظرية خاطئة خطأ فاحشاً . وهذا الخطأ يبرز إلى العيان ، ويصل إلى درجة البداهة ، عندما نتذكر أن ستالين كان قد سخّف - بشدة وبحق - رأي القائلين بأن الدولة يجب أن تعتبر من المقومات الأساسية للأمة . لأننا نعلم أن

الحياة الاقتصادية ترتبط بالدولة ارتباطاً وثيقاً ، فاستبعاد الدولة من عداد مقومات الأمة الأساسية ، يستلزم ـ منطقيا ـ استبعاد الحياة الاقتصادية التابعة لها ، أيضاً من عداد المقومات الأساسية . وأما استبعاد الدول مع استبقاء الاقتصاد ، فيدل على تناقض صريح لا يمكن الدفاع عنه بوجه من الوجوه .

ومما لا يجهله أحد : أن الحواجز الجمركية تنشأ على حدود الدول لا على حدود الأمم ، والدولة تسيطر على الحياة الاقتصادية بصور ووسائل شتى . لأنها هي التي تنشىء الموانيء وطرق المواصلات ، وهي التي تعقد المعاهدات التجارية ، وترفع أو تخفض التعريفات الجمركية . وهي التي تقرر نظام النقد ونظم الضرائب ، وتنشيء السدود والخزانات ، وتحفر الترع ، وتنظم شؤون الري . . . وبتعبير أقصر : هي التي ترعى وتوجه الحياة الاقتصادية ـ بجميع فروعها الزراعية والصناعية والتجارية ـ بهذه أو بغيرها من الوسائل الفعّالة . ولذلك ، لا يمكن فصل الحياة الاقتصادية ، عن أمور الحكم وشؤون الدولة .

فإذا تجزأت الأمة الواحدة ـ مثلا ، ودخلت أجزاؤها المختلفة تحت حكم دول عديدة ، فقدت على الفور حياتها الاقتصادية المشتركة . لأن كل جزء منها صار يتبع نظاماً اقتصادياً جديداً ، يختلف عن الذي تتبعه أجزاؤها الأخرى . فكيف يجوز أن نقول إنها فقدت صفة « الأمة »، ما دامت قد حرمت من الحياة الاقتصادية المشتركة ؟

إن كل ما قاله ستالين ، في رسالته التي ذكرناها آنفاً عن « سخافة رأي القائلين بضرورة الدولة لتكوين الأمة »، ينطبق تمام الانطباق على نظريته القائلة بوجوب وجود حياة اقتصادية مشتركة لتكوين الأمة .

ويمكننا أن ننتقد نظرية ستالين في هذا المضمار . بنفس الحجج ونفس الأساليب التي لجأ إليها هو في نقد نظرية « الرفيقين ميشكوف وكوفالتشوف » التي ذكرتها آنفاً .

ونستطيع أن نقول : مثلا :

« إذا سلمنا بنظرية ستالين ، فاعتبرنا الحياة الاقتصادية المشتركة من الشروط الأساسية في تكوين الأمة ، وجب علينا أن نقرر :

(١) إن الطليان لم يكونوا « أمة » قبل إتمام وحدتهم ، لأنهم كانوا محرومين إذ ذاك من « الحياة الاقتصادية المشتركة ».

(٢) إن البولونيين فقدوا صفة « الأمة »، عندما اقتسمت بلادهم الدول الثلاث المجاورة لها . لأنهم فقدوا من جراء ذلك « الحياة الاقتصادية المشتركة ». ولم يعودوا إلى

حالة « أمة » من جديد ، إلا بعد ما استقلت وتوحدت أقسام بولونيا الثلاثة ، ونشأت فيها من جديد « الحياة الاقتصادية المشتركة ».

(٣) إن أهالي منطقة السار المشهورة ، أضاعوا انتسابهم إلى « الأمة الألمانية » عندما احتل الفرنسيون بلادهم ، وأدخلوها في نظامهم الاقتصادي الخاص . لأنهم فقدوا من جراء ذلك « الحياة الاقتصادية المشتركة » التي كانت تربط بلادهم بسائر الأقطار الألمانية ، وأنهم لم يعودوا فيصبحوا جزءاً من « الأمة الألمانية »، إلا سنة ١٩٦٠ ، عندما انفصلت اقتصادياتهم عن نظام الاقتصاد الفرنسي ، فعادت ترتبط بالنظام الاقتصادي الألماني ، وفقاً للاتفاقيات التي عقدت بين البلدين . . .

« ويمكننا أن نطيل سلسلة هذه الأمثلة ـ كما يمكننا أن ندخل البلاد العربية أيضاً بين حلقاتها الكثيرة . . . ـ ونتوصل من كل ذلك إلى النتيجة التالية :

« إن نظرية تجر إلى مثل هذه النتائج السخيفة ، لا يمكن أن تعتبر نظرية علمية ».

وذلك محاكاة لما كان قاله ستالين ، عندما انتقد رأي القائلين بضرورة وجود الدولة لتكوين الأمة .

حتى إن ما قاله ستالين في أمر « تبرير الظلم والاستعمار »، خلال انتقاداته الآنفة الذكر . . . نستطيع أن نقوله بحروفه في نظريته هو ، لأننا نعلم أن « الظلم الاقتصادي » و« الاستعمار الاقتصادي »، من الأمور التي لا تنفصل عن « الظلم السياسي » و « الاستعمار السياسي ».

وخلاصة القول : مهما قلبنا الأمور على وجوهها المختلفة ، لا نجد مجالا لقبول نظرية ستالين في هذا الشأن .

لا شك في أن الاقتصاديات تلعب دوراً هاماً جدا في حياة الأمم . ولكن دورها هذا لا يشمل « تكوين الأمة » فإن الاقتصاديات تقوي الأمة . ولكنها لا تخلقها . شأنها في ذلك لا يختلف عن شأن الدولة أبداً : والدولة ـ كما هو معلوم لدى الجميع ـ تقوي الأمة ، بل توصلها إلى ذروة القوة ، ولكنها لا تخلقها .

فنكرر هنا ما قلناه آنفاً : إن القول « لا أمة دون اقتصاد مشترك » لا يقل سخافة عن القول « لا أمة دون دولة مشتركة ».

ونؤكد : استبقاء « الاقتصاد المشترك » في عداد العوامل الأساسية في تكوين الأمة ، بعد استبعاد « الدولة » من بين تلك العوامل الأساسية ، ينم عن تناقض

صريح ، ويناقي أبسط مقتضيات العقل والمنطق .

ب ـ أمام هذه النتيجة المنطقية ، لا بدّ لنا أن نتساءل : لماذا لم ينتبه ستالين ، ـ ومن حذا حذوه من الماركسيين ـ إلى هذا التناقض الصريح ؟ لماذا حادوا عن جادة المنطق والصواب إلى هذا الحد ، على الرغم من بداهة الأمر ؟ كيف ظلوا يعتبرون « الحياة الاقتصادية المشتركة » عنصراً أساسياً في تكوين الأمة ، مع أنهم أدركوا أن الدولة ليست من العناصر الأساسية في تكوين الأمة ؟

يلوح لي أن ذلك يعود إلى سببين أساسيين : أحدهما يتصل بطبيعة الماركسية ونزعاتها الأساسية ، وثانيهما يرتبط بأحوال البلاد الروسية وخصائص أوضاعها القومية :

من المعلوم أن الماركسية قامت على أساس تعليل وتفسير الوقائع التاريخية والحوادث الاجتماعية بالعوامل الاقتصادية ، وانتقدت بشدة النظريات التي كانت تحاول تعليل وتفسير تلك الوقائع والحوادث بالآراء والأهواء والمشيئات ، دون أن تلتفت إلى شيء من العوامل الاقتصادية والمادية . إنها نجحت في تفسير الكثير من الحوادث التاريخية والاجتماعية وفي استجلاء الكثير من العوامل التي كانت بقيت خفية عن أنظار معظم الباحثين ، إلا أنها ـ في غمرة هذه الاكتشافات والنجاحات ، غالت في الأمور مغالاة شديدة ، فاندفعت في اتجاه معاكس للاتجاهات السابقة ، وصارت تعزو كل شيء إلى العوامل الاقتصادية ، دون أن تلتفت إلى شيء من العوامل الفكرية . شأنها شأن معظم ردود الأفعال ، التي كثيراً ما تتخطى حدود الحقيقة ، في اندفاعها الشديد ضد الآراء السائدة .

إن هذه النزعة ، نزعة التفتيش عن الاقتصاد والعوامل الاقتصادية في كل شيء ، وفي كل زمان ومكان ، قد استحوذت على تفكير الماركسيين ، ودفعتهم إلى أخطاء كثيرة . وأعتقد أن شدة هذه النزعة كانت من أهم الأسباب التي أخفت عن أعينهم « لا منطقية » النظرية التي وضعوها في أمر تحديد مقومات الأمة الأساسية ، عندما قالوا بضرورة « الحياة الاقتصادية المشتركة »، لتكوين الأمة ، على الرغم من استبعادهم الدولة من بين تلك المقومات .

ومن جهة أخرى ، معلوم أن أوضاع القوميات في روسيا كانت معقّدة أشد التعقيد . كانت الدولة الروسية تحكم شعوباً وأمماً كثيرة ، لا يقل عددها عن الخمسين على أقل تقدير . وكانت أحوال هذه الشعوب وأوضاعها ، يختلف بعضها عن بعض اختلافاً كبيراً جداً : بعضها يكوّن جماعة كبيرة ، يعد أفرادها بعشرات الملايين ، وبعضها يكون جماعة صغيرة ، يعد أفرادها ببضع مئات من الآلاف ، بعضها ذات

معالم واضحة ، وتاريخ لامع ، وأدب رفيع ؛ وبعضها سحابية الملامح ، مغمورة التاريخ ، محرومة من أدب مكتوب . بعضها متمركز ومحتشد في منطقة معينة ، وبعضها مشتت ومبعثر في مناطق عديدة ، وبعضها متداخل ومتشابك مع شعوب عديدة في منطقة واحدة .

فكان من الطبيعي أن يفكر الماركسيون تفكيراً ملياً في مستقبل هذه الشعوب المختلفة ، كما يفكرون في مستقبل الدولة الروسية ، بعد الثورة التي كانوا يترقبونها ويعملون لتعجيلها . . .

إنهم ما كانوا يحبذون الفكرة القومية ، فلا يعملون لتقويتها ، ولكنهم كانوا يلاحظون في الوقت نفسه وجود النزعات القومية في « المرحلة التاريخية التي كانت تجتازها البلاد الأوروبية »، ولذلك كانوا قرروا ـ منذ مؤتمرهم الذي انعقد في نهاية القرن التاسع عشر ، سنة ١٨٩٨ ، وجوب الاعتراف للأمم والشعوب بحق تقرير مصيرهم ، بحرية كاملة ، وكانوا يعرفون أن بعض الأمم ستنفصل عن الدولة الروسية انفصالا تاماً ، ولكن بعضها الآخر ـ سيرجح البقاء داخل نطاق الدولة الروسية ، ضمن بعض الشروط ، وذلك بناء على الضرورات الجغرافية والاقتصادية .

وكانوا يعتقدون أن تأسيس الديمقراطية الحقة ، والمساواة التامة بين الشعوب المذكورة ـ مع الحرية الكاملة في استعمال لغاتها الخاصة في المدارس وفي سائر المصالح البلدية والحكومية ـ ، سيطمئن كل ما كان لها وما يمكن أن يكون لها من « مطالب قومية ».

ولذلك كانوا يرون من الضروري تقسيم البلاد التي ستبقى داخل حدود الدولة الروسية إلى مناطق وأقطار عديدة ، يتمتع كل منها بحكم ذاتي يتناسب وأحوالها ـ ويتراوح بين الاستقلال السياسي مع الاتحاد الفدرالي ، وبين الاستقلال الإداري وبين اللامركزية الواسعة النطاق . وطبيعي أنهم ، عندما يبحثون في تعيين وتحديد تلك المناطق والأقطار ، كانوا يرون من الضروري أن يأخذوا بنظر الاعتبار الأحوال الاقتصادية بجانب أمور اللغة والثقافة .

ويتبين من كل ما سبق : أن الماركسيين الروس كانوا ينظرون إلى قضايا القوميات من زوايا خاصة ، تحت ظروف خاصة ، تتغلب فيها الرغبة في التوصل إلى خطط سياسية ناجعة ، على نزعة الوصول إلى حقائق علمية مجردة .

ولذلك ، لا أغالي إذا قلت : إن نظرية ستالين تشبه « خطة سياسية »، أكثر مما تشبه « نظرية علمية ».

ولهذا السبب ، لا أستغرب كثيراً « التناقض » الذي أظهرته آنفاً .

وخلاصة القول : لهذه الأسباب أو لغيرها من الأسباب ، قد انحرف ستالين عن سواء السبيل في بحثه عن مقومات الأمة الأساسية ، عندما اعتبر « الحياة الاقتصادية المشتركة » من مقومات الأمة الأساسية بعد أن استبعد ـ بحق ـ « الدولة » من عداد تلك المقومات .

لأن الحياة الاقتصادية المشتركة ، لا تتيسر إلا بعد تكوين « الدولة القومية ». فيجب أن تعتبر من « نتائج » تكوين الأمة واستقلالها ، لا من عوامل تكوينها .

القومية والرأسمالية في نظر الماركسيين

إن نزعة « التفتيش عن العوامل الاقتصادية في كل شيء » ـ التي استحوذت على تفكير الماركسيين ، لم تقف عند حد حملهم على اعتبار « الحياة الاقتصادية المشتركة » من الشروط الأساسية لتكوين الأمة ، بل دفعتهم إلى أبعد من ذلك في هذا المضمار : إنها جعلتهم يربطون الحركات القومية بمقتضيات الرأسمالية ، ويزعمون أن القومية وليدة العهود الرأسمالية .

من المعلوم أن النزعات القومية اكتسبت قوة كبيرة وصارت تؤثر في تكوين الدول وتفليشها خلال القرن التاسع عشر . والرأسمالية أيضاً نشأت وترعرعت خلال القرن المذكور .

فقد اعتبر الماركسيون هذا « التزامن » دليلا على وجود علاقات سببية بين الأمرين ، وزعموا أن الرأسمالية ، سببت قيام الحركات القومية ، لأن « الدولة القومية » التي ترمي إلى تكوينها كل الحركات القومية ، تشكل أوفق النظم وأفضلها لتحقيق مطالب الرأسمالية .

فيجدر بنا أن ندرس هذه الصفحة من الآراء الماركسية أيضاً ، لإتمام أبحاثنا في رأي الماركسيين في القومية .

ـ ١ ـ

أ ـ لقد أشار لينين إلى علاقة الحركات القومية بالرأسمالية ، في مقالة نشرها سنة ١٩١٤ ، تحت عنوان « حق الأمم في حكم نفسها وتقرير مصيرها ».

وقد وصف لينين هذه العلاقة وعللها ـ في المقالة المذكورة ـ بالعبارات التالية :

« إن عهد انتصار الرأسمالية على الفيودالية « أي الإقطاعية » انتصاراً نهائياً . قد اقترن في كل أنحاء العالم ، بحركات قومية .

ولهذه الحركات القومية أساس اقتصادي ، يتضح مما يلي :

إن الانتصار التام للإنتاج التجاري ، كان يقتضي استيلاء البورجوازية على السوق الداخلي . وذلك كان يستلزم اتحاد البلاد التي يتكلم سكانها لغة واحدة ، لتكوين دولة واحدة ، وكان يقتضي إزالة جميع الحواجز التي تعرقل نمو تلك اللغة وتدعمها بالأدب . فإن اللغة ، واسطة عظمى للاتصال بين بني البشر . إن وحدة اللغة وانكشافها الحر ، يكونان أهم الشروط الضرورية لقيام تبادل تجاري حر تماماً ، وشامل حقيقة ، وملائم لمقتضيات الرأسمالية العصرية تمام الملاءمة . كما أنه شرط لاتصال السوق اتصالا وثيقاً بكل منتج وكل بائع وكل مشترٍ .

ولذلك نجد أن تكوين « الدول القومية » التي تضمن تطلبات الرأسمالية العصرية بأحسن الصور ، صار المنزع الخاص لكل حركة قومية . إن أعمق العوامل الاقتصادية تتضافر على تحقيق هذه الغاية وتكوين الدول القومية . ويتبين من ذلك : أن الأمر الطبيعي والسويّ في عهد الرأسمالية بالنسبة إلى أوروبا الغربية ، وبالاحرى ، بالنسبة إلى العالم المتمدن بأجمعه ، هو « الدولة القومية » .

ب ـ إن ستالين أيضاً تبنى هذه الفكرة . حتى إنه دافع عنها بكل اهتمام ، سنة ١٩٢٩ ، في الرسالة الجوابية ـ التي ذكرت ما جاء فيها في فصلها الأول ، في بحثي السابق .

وقد قال ستالين ، في الفصل الثاني من تلك الرسالة ، رداً على رأي « الرفيقين مشكوف وكوفالتشوف » في هذه القضية ، ما يلي :

« إنكما تزعمان أن الأمم كانت قد تولدت ووجدت قبل الرأسمالية . ولكن كيف كان يمكن أن تتكون الأمم وأن توجد ، قبل الرأسمالية ، في عهد الإقطاعية ، عندما كانت البلاد مجزأة إلى إمارات مستقلة ، لا يرتبط بعضها ببعض بروابط قومية ، فضلا عن أنها كانت تنكر بإصرار ضرورة أمثال تلك الروابط ؟

الأمم ـ خلافاً لمزاعمكما المغلوطة ـ ما كانت وجدت ، ولا كان يمكن أن توجد ، قبل عهد الرأسمالية ، طالما ما كانت وجدت ، بعد ، الأسواق القومية ، كما أنه ما كانت وجدت ، بعد ، المراكز القومية الاقتصادية والثقافية ، وبالتالي ما كانت وجدت العوامل التي تقضي على التجزئة القومية لشعب ما ، وتجمع شتات الشعب المذكور لتكوين « كل قومي » .

في الواقع إن عناصر الأمة ، أعني وحدة اللغة والأرض والثقافة ، لم تهبط من السماء ، وإنما تكونت بالتدريج ، منذ عهد ما قبل الرأسمالية . ولكن هذه العناصر كانت إذ ذاك في حالة رشيمية .

وهي ـ في أفضل الحالات ـ كانت بمثابة « عوامل كامنة » تساعد على تكوين الأمة في المستقبل ، عندما تتوفر الظروف الملائمة لذلك . وهذه الإمكانات الكامنة لم تتحول إلى واقع ، إلا في عهد نهوض الرأسمالية ، مع اسواقها القومية ومراكزها الاقتصادية والثقافية ».

ج ـ هذه هي الملاحظات والحجج والبراهين التي سردها واستند إليها كل من لينين وستالين ، شرحاً للقول القائل « إن الأمم العصرية وليدة عهد الرأسمالية ».

وقد نقلتها بكاملها من ترجماتها الفرنسية المطبوعة سنة ١٩٤٦ و ١٩٥٣ .

ـ ٢ ـ

أ ـ يلاحظ أن أس الأساس في محاكمات لينين ـ في هذه القضية ـ هو قوله : « إن توحيد البلاد التي يتكلم أهاليها لغة واحدة ، يؤدي إلى توسيع السوق التجاري وتوحيده وفق ما تتطلبه حاجات الرأسمالية ».

وقد اعتبر لينين ذلك دليلا قاطعاً على ارتباط الحركات القومية بتطلبات الرأسمالية .

ولكن يجدر بنا أن نتساءل :

ـ هل قامت كلّ الحركات القومية ، على أساس توحيد البلاد التي يتكلم أهاليه لغة واحدة ؟

إن أثبت وأظهر وقائع التاريخ المعاصر لا تسمح بالرد على هذا السؤال بغير النفي البات : كلا . . .

فإن الحركات القومية ، إذا ما قامت في بعض الأحوال على أساس توحيد البلاد التي يتكلم أهاليها لغة واحدة ، فإنها قامت في كثير من الأحوال ، بل في معظم الأحوال ، على أساس انفصال البلاد التي يتكلم أهاليها لغة تختلف عن لغة الدولة التي تحكمها .

وإذا كان النوع الأول من الحركات القومية قد أدى إلى رفع الحواجز الجمركية وتوحيد الأسواق التجارية ، إلا أن النوع الثاني منها قد أدى بعكس ذلك ـ إلى إقامة حواجز جديدة ، وتشتيت وتضييق الأسواق التجارية ، فاتجه بذلك اتجاهاً يخالف ـ بل يعاكس ـ الاتجاه الذي تتطلبه الرأسمالية العصرية ، التي أشار إليها لينين .

ومن المعلوم أن النوع الأخير من الحركات القومية ، كان سبق النوع الأول منها ، كما أنه كان أكثر عدداً ، وأشد شمولا منها : فإن انفصال بلجيكا عن هولندا ،

واستقلال اليونان عن الدولة العثمانية قد سبقا اتحاد إيطاليا ثلاثة عقود من السنين ، وسبقا اتحاد ألمانيا أربعة عقود . والحركات القومية التي قامت بها الشعوب التي كانت تابعة إلى إمبراطورية أوستريا ، قضت على الوحدة الاقتصادية التي كانت قائمة فيها ، وأوجدت ستة أسواق مختلفة . وأما الحركات القومية التي قامت بها الشعوب التابعة للدولة العثمانية ، فقد أوجدت نحو أربعة عشر سوقاً مختلفة .

خلاصة القول : إن الحركات القومية التي قامت في مختلف البلاد ، منذ بداية القرن التاسع عشر ، أدّت إلى توحيد الأسواق وتوسيعها في بعض الأحوال ، وبعكس ذلك ـ إلى تشتيت الأسواق وتضييقها في أحوال أخرى .

وأعتقد أن هذه الحقائق والوقائع وحدها تكفي لهدم نظرية لينين من أساسها .

فإن لينين بنى حكمه على أمثلة ألمانيا وإيطاليا ، وغض النظر عن جميع الأمثلة الأخرى ، وبتعبير آخر : إنه أخذ بعض الوقائع التي تبدو ملائمة لنظريته ، ولم يلتفت إلى عشرات الوقائع التي تخالفها مخالفة صريحة ، وخرج بذلك على أصول البحث العلمي السليم .

ب ـ وفضلا عن ذلك ، إني أعتقد أن وقائع اتحاد إيطاليا وألمانيا أيضاً لا تؤيد نظرية لينين بوجه من الوجوه .

في الواقع أن تاريخ الوحدة في كل من إيطاليا وألمانيا ، يعرض على أنظارنا ، الحركات القومية من ناحية ، وأحداث توحد وتوسع الأسواق من ناحية أخرى . ولكن البحث العلمي يحتم علينا أن نتساءل : أي الأمرين سبق الآخر . نشوء الفكرة القومية ، أم توحد الأسواق التجارية ؟ .

إن شهادة التاريخ في هذه المسألة صريحة كل الصراحة :

في إيطاليا : لم تتوحد الأسواق التجارية إلا بعد تأسيس الوحدة السياسية . وهذه الوحدة لم تتم إلا بعد اختمار فكري وعاطفي واجتماعي . . . استغرق عدة عقود من السنين .

في ألمانيا : وحدة الأسواق الاقتصادية تمت قبل تحقيق الوحدة السياسية . إلا أنها أتت بعد سلسلة طويلة من الاختمارات الفكرية . إذ من المعلوم أن حركات توحيد الجمارك ـ المعروفة باسم الزولفراين ـ بدأت سنة ١٨٢٠ ولم تتم إلا سنة ١٨٥٢ . في حين أن الدعوة إلى الوحدة بجميع مظاهرها الفكرية والعاطفية كانت قد بدأت قبل ذلك بسنوات عديدة وكانت اكتسبت قوة كبيرة عقب هزيمة « يينا »، وما نتج عنها من

أحداث . لا ننسى أن فيخته ألقى خطبه المشهورة سنة ١٨٠٨ وآرنت نشر قصيدته الحماسية في نفس السنة .

وخلاصة القول : إنه في ألمانيا وإيطاليا ـ كما في سائر البلاد ـ بدأت الحركات القومية ، بالآثار الأدبية ، والأبحاث التاريخية ، والملاحظات الفلسفية . . . قبل أن تتناول الأوضاع الاقتصادية .

ولذلك كله ، نستطيع أن نؤكد : أن ملاحظات لينين في هذا المضمار ، تخالف شهادة الوقائع التاريخية مخالفة كبيرة .

ج ـ وأما ملاحظات ستالين في هذا الصدد ، فإنها تستند على نظريته الأساسية ، التي تعتبر « الحياة الاقتصادية المشتركة » من الشروط الضرورية لتكوين الأمة ، فلا تضيف شيئاً على حجج لينين وبراهينه .

وبما أني أظهرت خطأ تلك النظرية في بحثي السابق ، كما أظهرت خطأ لينين في هذا البحث . . لم أر لزوماً لمناقشة ملاحظات ستالين في هذا المضمار .

ـ ٣ ـ

هذا ، وإذا تركنا ما قاله لينين وستالين جانباً واستنطقنا التاريخ مباشرة ، لنعرف حكمه فيما إذا كانت الحركات والنزعات القومية ، وجدت أم لم توجد ، قبل القرن التاسع عشر ، توصلنا إلى الحقائق التالية :

إن بعض الجماعات البشرية صارت تشعر بكيانها الخاص وتميز نفسها عن سائر الجماعات ، منذ القرون الأولى . فإن قصص « الهليني والأجنبي » عند اليونان و « الروماني والبارباري » في روما ، و « توران وإيران » عند الفرس ، و « العرب والعجم » عند العرب القدماء . . . كلها كانت من آثار الشعور بالقومية . والحركات الشعوبية المعروفة في تاريخ الإسلام ، كانت حركات تنافس وتنازع بين الأمم التي اعتنقت الديانة الإسلامية . إنها كانت حركات قومية ، بكل معنى الكلمة .

فلا مجال للشك أبداً في أن القوميات وجدت قبل القرن التاسع عشر .

فإذا كانت كلمة المؤرخين قد اتفقت على تسمية القرن التاسع عشر في أوروبا بـ « عصر القوميات »، . . . فإنهم لم يقولوا ذلك لاعتقادهم بأن القوميات تكونت خلال ذلك العصر ، بل قالوا ذلك لعلمهم بأن النزعات القومية اشتدت خلال هذا العصر ، وأخذت تتغلب على سائر العوامل في أمر تكوين الدول وتحديد حدودها ، فصارت لذلك سبباً لتكوين « الدول القومية ».

وأما القول بـأن « الأمم لم تتكون قبـل القرن التـاسع عشـر . فيشبه ، إلى حـد كبير ، قول من يـزعم أن قوة البخـار لم تكن موجـودة قبل « دنيس بـاين » و « جيمس واط » .

ومما لا يجهله أحد : « أن القوة الناجمة من التبخر مـا كانت تـظهر إلا في بعض الحـوادث المتفرقـة : إنها كانت تحـرك أغطيـة القدور ، عنـد طبخ الأطعمـة ، وتسبب طقطقة الكستناء والذرة ، عند شيّها ، وتحدث الزلازل عند فوران البراكين .

إن اختراعات باين وواط لم تخلق قوة البخار ، إنما أوجدت طرقاً خاصـة لزيـادة تأثير تلك القوة ، وتوجيهها لخدمة مصالح الإنسان .

إن « الفكـرة القوميـة » و « النزعـات القوميـة » تشبه ذلـك إلى حد كبـير : فإن أحداث القرن التاسع عشر لم تخلق القوميـات ، ولم توجـد النزعـات القوميـة ، ولكنها وفرت الظروف التي جعلت النزعات المذكورة تؤثر في « تكوين الدول » .

وعلى كل حـال : إن القول بـأن الأمم ما كـانت وجدت ـ ولا يمكن أن تـوجد ـ قبل القرن التاسع عشر ، لا يستند إلى أي أساس علمي .

ذيل : حول التفسير الاقتصادي للتاريخ

كان سلامة موسى ألقى محاضرة في الجـامعة الأمـريكية بـالقاهـرة سنة ١٩٢٨ ، استند فيها على نظرية التفسير الاقتصـادي للتاريـخ ، ونشرهـا في السياسـة الأسبوعيـة الصادرة في ٢٣ فبراير .

وأنـا كنت انتقدت الآراء المسـرودة في المحاضـرة المذكـورة في العدد الـرابـع من « مجلة التربية والتعليم » التي كنت أصدرها ببغداد .

وقد رأيت أن أعيد نشر النقد المذكور هنـا ، لأن محاضـرة سلامـة موسى كـانت تفسر وتعلل « ثورة سنة ١٩١٩ » بالـرخاء الاقتصـادي الذي عم مصـر خلال الحـرب العالمية الأولى .

التجديد الاقتصادي أساس التجديد الاجتماعي (*)

محاضرة ألقاها الأستاذ سلامة موسى بالجامعة الأمريكيـة في القاهـرة ؛ دعا فيهـا

(*) سلامه موسى ، «التجديد الاقتصادي أساس التجديدالاجتماعي»، السياسة الاسبوعية،(٢٣ شبـاط/ فبراير ١٩٢٨) .

إلى الأخذ بنظرية « التفسير الاقتصادي للتاريخ »، أو « النظر المادي إلى التاريخ ». وهي النظرية التي « ترد جميع البواعث التي بعثت الانقلابات الكبرى في التاريخ سواء أكانت دينية أم أجتماعية أم سياسية إلى عوامل اقتصادية ومالية . بل تعدو ذلك إلى تفسير تاريخنا الراهن ، أي أحوالنا الحاضرة وتبين أن مركز كل طبقة اجتماعية يرجع إلى مركزها الاقتصادي ، وأن حضارة الأمة تبع للحالة الاقتصادية التي تعيش فيها ».

يقبل الأستاذ هذه النظرية ، بدون قيد ، ويحاول تطبيقها على أحوال مصر الخاصة وأحوال الشرق عامة . بدون تردد ؛ حيث يقول :

« فإذا نحن درسنا هذه النظرية لم نلبث حتى نعرف أن الفرق بيننا وبين أوروبا هو فرق في الاقتصاد فقط . . .

إن تأخرنا عن أوروبا في الاجتماع والأخلاق وفي حالة المرأة وحالة العامل ، سيستمر ما لم نغيّر الأساس الاقتصادي للأمة ، وننقلها من طور الزراعة والصناعات اليدوية إلى طور الصناعة الآلية . . .

والتجدد في الأخلاق والآداب لا يمكن إلا إذا نهض على أساس التجديد في الاقتصاد . . .

وكذلك الأدب هو ثمرة الحياة وصورتها ، فهو أيضاً يرجع إلى الحالة الاقتصادية في الأمة . . .

وللنظر إلى حالة الفلاح المصري الذي تتألف منه أربعة أخماس الأمة ؛ فهل ترجع أسباب جهله الذي هو جهل الأمة وأسباب عاداته ومعيشته التي تخجلنا جميعاً ، إلا إلى الأسباب الاقتصادية ؟ . . . »

أما النتائج العملية التي يستخرجها المحرر من هذه النظرية ، فإنها تنتهي بهذا الاقتراح : « أما عمال المدن ، فتجب العناية بهم . . . وبث الدعوة بينهم إلى تحديد النسل حتى يقل العرض ويزيد الطلب فترتفع الأجور . . . »

يظهر من ذلك أن الكاتب لا يكتفي بعرض المسألة كنظرية ، بل إنه يود أن يدخلها في عالم العمل . فيجب علينا أن ندرسها درساً وافياً ، لنرى مبلغ الخطأ والصواب فيها :

إن النظرية التي يستند عليها سلامة موسى ، هي نظرية « كارل ماركس » المعروفة باسم « المادية التاريخية Matérialisme Historique أو « الجبر الاقتصادي » Déterminisme économique .

وأول ما استلفت نظرنا عند قراءة هذا المقال هو الفرق الموجود بينه وبين مقال

آخر نشر في مجلة أخرى قبل مدة وجيزة ، بتوقيع المحرر نفسه : كتب الأستاذ سلامة موسى في مجلة الهلال في شهر يناير الأخير ، مقالا تحت عنوان « علل الحوادث والانقلابات ، التفسير الاقتصادي للتاريخ » بحث فيه عن النظرية نفسها ، ولكنه قيدها ببعض القيود ؛ حيث قال :

« إن القائلين بنظرية التفسير الاقتصادي للتاريخ ، لا ينسبون جميع حوادث التاريخ من حروب وثورات وارتقاء وسقوط وتطور وفنون وثقافة وجهل إلى العوامل الاقتصادية ـ وإنما يضعون هذه في الاعتبار الأول .

فلا شك في أن النهضة الدينية قد تبعث على الحرب كما حدث في الحروب الصليبية ، وقد تبعث على الثقافة كما حدث للإسلام . وكذلك وجود شخص مثل نابليون أو الإسكندر أو محمد علي باشا له من التأثير في التاريخ ما لا يمكن إنكاره . وكذلك ظهور مذهب أو دين جديد ، قد يبدل الأخلاق . ولكن الاعتبار الأول للعوامل الاقتصادية » (ص ٢٧٠).

إن مقارنة هذه الأسطر بالكلمات الآنفة الذكر التي نقلناها عن المقالة الأخيرة ، يظهر للعيان ، مبلغ تطرف المحرر في الأخذ بالنظرية المبحوث عنها بدون قيد ولا شرط .

لا شك في أن الحياة الاقتصادية من أهم فروع الحياة الاجتماعية ؛ فالتحولات التي تحدث فيها لا تخلو من التأثير في سائر فروع الحياة الاجتماعية بأجمعها . غير أن الحياة الاجتماعية معقدة أشد التعقيد ، كما أن العوامل الاجتماعية متشابكة أشد الاشتباك ، فهي لا تؤلف سلسلة بسيطة تتوالى فيها الحلقات الواحدة تلو الأخرى ، وتتفرع فيها النتائج من الأسباب بدون اشتباك ، بل تؤلف شبكة معقدة ، تتقابل وتتعاكس فيها التأثيرات بلا انقطاع .

فمن العبث أن نحاول إرجاع أسباب التطورات الاجتماعية إلى عامل واحد ؛ أو أن نرمي إلى تفسير جميع الحوادث التاريخية على نمط واحد ؛ أما أهم الأسباب والعوامل في هذه الحوادث ، فيختلف باختلاف الأدوار ، وإذا وجدنا بين الحوادث التاريخية ما كان ناتجاً في الدرجة الأولى عن الأحوال الاقتصادية ، فإننا لا نلبث أن نجد بين التحولات الاقتصادية أيضاً ما كان ناتجاً عن أسباب اجتماعية أخرى .

فإذا أمعنا النظر في الأدلة التي أوردها الأستاذ سلامة موسى ، نرى أن معظمها تنقلب على النظرية التي يدافع عنها :

١ ـ يقول سلامة موسى : « كلنا يعرف الآن أننا نعيش في عصر صناعي أو في عصر الآلات . ولكن هناك شيئاً نعجب منه وهو أن الأمم القديمة مع ما أبدت من ذكاء وحذق في بحث

النظريات الفلسفية ، مثل الإغريق وغيرهم لم يخترعوا هذه الآلات بل لم ينزعوا هذه النزعة إلى الاختراع فما علة ذلك ؟»

يجيب المحرر على هذا السؤال ، بجواب حاسم ونهائي :

« العلة واضحة : وهي أن تلك الأمم تجيز الرق ، فكان العبد يؤدي لهم ما تؤديه الآلة الآن في الوسط المتمدن » .

فلنتعمق في البحث والتفكير ، قبل أن نسلّم بصحة هذا التعليل . لماذا كانت تجيز تلك الأمم الرق ؟ ولماذا لا تجيزه الأمم الحاضرة ؟ هل لذلك أيضاً ثمة أسباب اقتصادية ؟ إذا كان الأمر كذلك ، فما هي تلك الأسباب ؟ وإلا ، أفلا يعني ذلك ، أن العامل الأصلي ـ في هذه الأمور ـ ليس اقتصادياً ؟ .

لا يتطرق سلامة موسى إلى هذه المسائل ؛ غير أنه يعزو أمر « إلغاء الرق » في أمريكا إلى « الأقدار »، حيث يقول في محل آخر من المقال :

« أكبر نعمة أنعمت بها الأقدار على الولايات المتحدة وأصابتها بها في صورة نقمة هي الحرب الأهلية التي ألغي بها الرق حوالى سنة ١٨٦٩ . لأن زوال الرق حثها على أن تخترع من الحديد والنار آلات صماء تقوم مقام العبيد » .

الأقدار ! . وما شأن « الأقدار » في تحليل العلل وتفسير الحادثات ؟ ولماذا نكلف أنفسنا عناء البحث والتفكير ، إذا كنا مصممين على الاكتفاء بمثل هذه التفاسير اللفظية ؟ في الخطوة الثانية من خطوات التعليل يسأل الكاتب : لماذا اخترع الأمريكان الماكينات والآلات ؟ ويجيب على هذا السؤال بقوله : « لأنهم ألغوا الرق ، أثر الحرب الأهلية » ولكن ، لماذا حدثت هذه الحرب التي ألغي بها الرق ؟ لم يتردد الكاتب من الإجابة على هذا السؤال بقوله : « إن الأقدار أنعمت بها على الولايات المتحدة ».

إن حرب الرق من حوادث النصف الأخير للقرن : فجميع صفحاتها مدونة ، وجميع أسبابها ظاهرة ، فلا لزوم للالتجاء إلى كلمة الأقدار في شأنها . ومن الحقائق الراهنة أن نظام الرق لم يشمل قط جميع الولايات المتحدة ، بل ظل خاصاً بالولايات الجنوبية ؛ أما الجهود المتعلقة بإلغائه فابتدأت على شكل مناقشات قلمية ، ومجادلات خطابية ، ومنافسات انتخابية ، واستمرت على هذه الأشكال نحو ثلاثة أرباع القرن ، قبل أن تحولت إلى حروب مسلحة . فلو سلّمنا مؤقتاً بأن الاختراعات حدثت من جراء حادثة اقتصادية ـ وهي حادثة إلغاء الرق ـ فإنه لا يمكننا أن ننكر أن هذه الحادثة الاقتصادية كانت نتيجة لحركة فكرية . فنضطر إلى القول بأن الاعتبار الأول في هذه المسألة يعود إلى حادثات فكرية لا اقتصادية .

هذا ، ومن المعلوم أن حركة اختراعات الآلات ، وإن تجلت بأجلى مظاهرها في أمريكا ، إلا أنها نشأت في أوروبا ، وتوسعت توسعاً كبيراً حتى في الولايات المتحدة قبل إلغاء الرق بمدة غير يسيرة . فتعليل هذه الاختراعات بإلغاء الرق ، يكون بمثابة تعليل الحادثات بما يحدث بعدها ولا حاجة لبيان أن ذلك يخالف « مفهوم العلة » كل المخالفة ، ويناني « المنطق العلمي » كل المنافاة .

أما عدم اختراع هذه الآلات من قبل الأمم القديمة « مع ما أبدت من ذكاء وحذق في بحث النظريات الفلسفية » ، فإننا لا نرى فيه ما يستوجب العجب ، لأن بحث النظريات الفلسفية ـ بأشكالها القديمة ـ لا يكلف الإنسان شيئاً غير التفكير المجرد ، ولا يتقيد بشيء من التجارب والمشاهدات ؛ أما اختراع الآلات ، فيتوقف على اكتشاف قوانين الطبيعة ، وذلك يتطلب درس الحادثات بصورة تفصيلية ، والقيام بتجارب ومشاهدات عديدة بصورة متمادية ؛ فلا عجب والحالة هذه إذا تقدمت الأبحاث الفلسفية على الاكتشافات العلمية والاختراعات الآلية .

لا شك في أن « المنافع الاقتصادية » في الدور الأخير ، أخذت تشجع الأبحاث العلمية والاختراعات العملية ، بمقياس واسع . ولكن الأمور لم تجر على هذا المنوال في كل الأدوار : إن تاريخ المخترعات ، يظهر لنا بكل وضوح ، أن معظم الاختراعات ابتدأت بأشكال بعيدة عن كل نوع من أنواع النفع المادي والاقتصادي ؛ فالاقتصاديات لا يمكن أن تعتبر العامل الأصلي في نشوء الاختراعات .

٢ ـ يذكر الأستاذ سلامة موسى « ظهور البروتستانتية وانتشارها » في عداد الدلائل التي تؤيد نظرية « التفسير الاقتصادي للتاريخ » . حيث يقول :

« وقد كانت البروتستانتية في أسبابها الظاهرة والباطنة تنهض على بواعث اقتصادية . . . » « الملوك والأمراء كانوا ينظرون بعين الطمع إلى أوقاف الكنيسة وما إن ظهرت البروتستانتية حتى استندوا إليها واستولوا على هذه الأوقاف . . . » « ثم كانت التجارة قد انتشرت فاحتاج التجار إلى الربا وكانت الكنيسة لا تسمح به ؛ فجاءت البروتستانتية موافقة للتجارة وسمحت به » الهلال ص ٢٦٧) .

فلنمعن النظر في التحليلات والتعليلات : لو صحت هذه النظرية من وجهة السبب الأول ، وبتعبير آخر لو كان « طمع الأمراء والملوك بأوقاف الكنيسة » من العوامل الأصلية في ظهور البروتستانتية وانتشارها ، لوجب أن يكون هذا الانتشار متناسباً مع مقدار أوقاف الكنيسة ، وأن تظهر البروتستانتية وتنجح في البلاد التي فيها أوقاف كنيسة كثيرة قبل غيرها . . . هل يستطيع سلامة موسى أن يدعي ذلك ؟ وأن يقول مثلا إن أوقاف الكنيسة في ألمانيا أكثر منها في إيطاليا وإسبانيا ؟ أليس للكنيسة

أوقاف وأملاك في إيطاليا وإسبانيا أيضاً ؟ ولماذا لم يعتنق الملوك والأمراء البروتستانتية في تلك البلاد ، طمعاً بتلك الأوقاف !

ولو صحت النظرية من جهة السبب الثاني ، وبتعبير آخر ، لو كانت حاجة الربا ومطالب التجارة من العوامل الأصلية في ظهور البروتستانتية وانتشارها ، لوجب أن تظهر البروتستانتية وتنجح في البلاد التجارية قبل غيرها ؛ فهل يستطيع الأستاذ أن يدعي ذلك ؟ وأن يقول مثلا : إن الحركة التجارية في ألمانيا كانت أكبر منها في أيطاليا وإسبانيا ؟ لماذا ظلت البرتغال ، والبندقية كاثوليكيتين ، مع أنهما أصبحتا في مقدمة البلاد التجارية ؟

هذا وقد قال سلامة موسى بين الفقرات المدرجة آنفاً « إن البروتستانتية نجحت في البيئات الصناعية والزراعية بينما الكاثوليكية ثبتت في البيئات الزراعية ».

إننا لا نرى في الحقائق الراهنة ما يؤيد هذا المدَّعى : فهل كانت بلاد السويد صناعية أكثر من بلاد البلجيك ، حتى صارت بروتستانتية في حين أن الثانية ظلت كاثوليكية ؟

وإن كانت ألمانيا الآن في مقدمة البلاد الصناعية ، فهل كانت كذلك عندما خاضت غمار الحروب المذهبية ، في القرن السادس عشر أيضاً ؟

إن التاريخ يشهد على خلاف ذلك تماماً .

٣ ـ يذكر الأستاذ سلامة موسى ثورة مصر التي حدثت سنة ١٩١٩ أيضاً ، كدليل على النظرية المبحوث عنها . إنه يقول :

«هذه النهضة لم تقم إلا على أسس اقتصادية . وذلك أنه حين راجت الأعمال وكثرت الأرباح وارتفعت أسعار القطن ، وعم اليسار ، زادت الآمال وقوّت الرجاء . بل زادت كرامتنا الاجتماعية بزيادة كرامتنا الاقتصادية فزادت أطماعنا من الاستقلال، وعمدنا إلى الثورة »(السياسة الأسبوعية).

إننا نفهم البحث عن الرخاء الاقتصادي كعامل من جملة العوامل التي أثرت في سير النهضة والثورة في مصر ، ولكننا لا نفهم البحث عنه كعامل أساسي لثورة ١٩١٩ . يجب أن لا يغرب عن بالنا أن تلك السنة كانت سنة الصلح ؛ وكانت وراءها الحرب العالمية ، بجميع ما أحدثته وتركته من انقلابات ووعود ودعايات ، وكان وراءها نهضة أدبية وفكرية مستمرة منذ بضعة عقود من السنين ؛ وفكرة قومية ووطنية آخذة في الاختمار ، كذلك ، منذ عشرات السنين . وفوق كل ذلك ، أخبار مؤتمر الصلح الذي انعقد لتصفية شؤون الحرب ، ومناظر وفود الأمم المستضعفة التي

أخذت تتقاطر عليه للمطالبة بالاستقلال والحقوق . وفي الأخير ، إقدام الأمم المختلفة على إعلان الاستقلال ، من أرمينيا وجورجيا ، إلى ليتوانيا وفنلانديا . . . فهل يجوز لنا أن نبحث عن العامل الأصلي للثورة المصرية في الأحوال الاقتصادية ، أمام جميع هذه الحوادث الخطيرة والعوامل الكبيرة . هل يجوز لنا أن نقول : إن الرخاء الاقتصادي أثر في « زيادة الأطماع السياسية » أكثر من جميع تلك الحوادث المحلية والعالمية ؟

نحن نعتقد أن الأسباب التي سردناها آنفاً لا تبقي مجالاً للشك في أن النظرية التي بحث عنها الأستاذ سلامة موسى ، مشوبة بتطرف كبير . . . وإذا درسنا تاريخ نشوئها علمنا بأنها ظهرت بمثابة رد فعل على النظريات الاجتماعية الفكرانية ، وما لبثت أن تحولت إلى « سلاح حرب » في أيدي الاشتراكيين وأنها خرجت لهذا السبب عن دائرة البحث العلمي البحت ، ودخلت في دائرة الجدال السياسي العنيف ؛ فانغمرت حصة الحقيقة التي كانت أظهرتها هذه النظرية ، في لجة من الغلو والإفراط .

القومية والدين(*)

ينظر البعض إلى مسألة « القومية العربية والديانة الإسلامية » كأنها مسألة دينية ، ولذلك يعتبر عدم إدخال الدين بين « مقومات الأمة الأساسية » إهمالا للدين ، بل استخفافاً به .

هذه نظرة خاطئة ، تخالف مقتضيات البحث العلمي الجدي ، كما تنافي مناحي التفكير الديني السليم .

فإن درس هذه المسألة دراسة علمية ـ مستقلة عن المعتقدات الدينية ـ لا يعني إهمال شأن الدين ، بل إنما يعني ترك الأمور السياسية خارج نطاق الأبحاث الدينية ، وذلك وفقاً لحديث النبي العربي العظيم : « أنتم أعلم بأمور دنياكم » .

أنا لا أجهل أن هناك من يدّعي أن الحديث الشريف المذكور كان صدر بمناسبة « تأبير النخل » فلا يجوز تشميله على قضايا السياسة بوجه عام ، والسياسة القومية بوجه خاص ؛ ولكني أتساءل : هذه القضايا ، ألم تكن أشد اتصالا بأمور الدنيا ـ وأكثر إيغالا في متاهاتها المعقدة ـ من عملية تأبير النخل ، آلاف وآلاف المرات .

ومع الأسف الشديد ، أن أحد أساتذة التاريخ ساهم في تعقيد هذه المسألة ، ومزجها بالأمور الدينية لأنه نعت القومية باللادينية .

ولكن قليلاً من التأمل يكفي للبرهنة على أن إلصاق اللادينية بالقومية لا يختلف عن إلصاقها بالطب والهندسة والزراعة . .

(*) من محاضرات معهد الدراسات العربية العالية .

إذ من المعلوم أن الطبيب ، عندما يسعى إلى تشخيص المرض ، ووصف الدواء الشافي ، وإجراء العمليات الجراحية . . . لا يستنبط معلوماته وخططه من أحكام الدين وأقوال الفقهاء ، بل يستوحيها من أبحاث علوم الأمراض والتشريح والجراحة . فهل يخطر على بال أحد ـ اليوم ـ أن يتهمه من جراء ذلك ، بالخروج على أحكام الدين أو بإهمال الدين ؟

وكذلك الأمر في مسائل الهندسة والزراعة والحرب .

لماذا لا تقاس المسائل السياسية والقومية بقضايا الطب والهندسة والزراعة والحرب ؟

أن الأبحاث التي نشرتها في مؤلفاتي المختلفة أظهرت إلى العيان وبأجلى المظاهر وأجلها ، الدور العظيم المنقطع النظير الذي قام به « ظهور الإسلام » في تكوين الأمة العربية وتوسيع نطاق العروبة ، مع ترسيخ أركان بنيانها ، وتشديد مقاومتها لعوامل التجزئة التي عصفت بها . ومع كل ذلك لم تر تلك الأبحاث مجالاً ولا لزوماً لاعتبار الدين من المقومات الأساسية للقومية العربية .

ومما تجدر الإشارة إليه ، بكل اهتمام ، وبوجه خاص : أن الأبحاث المذكورة سارت في الاتجاه الذي كان اتجه إليه أعاظم رجال الدين الإسلامي منذ قرن من جمال الدين الأفغاني وعبد الرحمن الكواكبي إلى عبد الحميد الزهراوي وعلي عبد الرازق . إن الأبحاث التالية توضح ذلك توضيحاً تاماً .

القومية العربية والديانة الإسلامية

إن دراسة « تاريخ الأمة العربية » دراسة علمية ـ مستندة إلى الوقائع والأحداث ـ بقطع النظر عن الاعتبارات الاعتقادية ـ توصل الباحثين إلى تقرير الحقائق التالية :

أ ـ إن الحركة الإسلامية كانت واقعة تاريخية هامة ، أوجدت تحولا انقلابياً خطيراً في أحوال العرب ، كما أنها أثرت في سير التاريخ العام أيضاً تأثيراً قوياً جداً .

هذه حقيقة لا يستطيع إلا أن يسلم بها كل باحث ، سواء أكان عربياً أم غير عربي ، مسلماً أم غير مسلم .

ولكن الحركة الإسلامية ، لم تبق مرتبطة بالقومية العربية ارتباطاً تاماً . لأن بعض الجماعات استعربت دون أن تعتنق الديانة الإسلامية . وبعكس ذلك فإن

بعض الجماعات اعتنقت الديانة الإسلامية ، دون أن تستعرب ، وتكوّنت بذلك جماعات عربية غير مسلمة من ناحية ، وأمم إسلامية غير عربية من ناحية أخرى .

هذه أيضاً حقيقة لا يمكن أن يختلف فيها اثنان .

ب ـ إن تاريخ العرب دخل في طور جديد هام ، بظهور الإسلام .

ولكن من الخطأ أن يظن أن العرب كانوا أمة بدائية محرومة من الحضارة قبل الإسلام .

فإن المعلومات التاريخية والآثارية التي تجمعت لدى الباحثين ، لا تترك أي مجال للشك في ذلك .

وحتى اننا إذا تركنا تلك المعلومات جانباً ، وأمعنا النظر في اللغة العربية نفسها ، اضطررنا إلى التسليم بأنها لم تكن لغة شعب بدائي . محروم من الحياة الفكرية . لأننا نجد في القصائد الجاهلية ، وفي القرآن الكريم الذي خاطب معاصري الرسالة المحمدية وأثر فيهم أعمق التأثير ، طائفة كبيرة من الكلمات التي تدل على معان مجردة جداً . ولا مجال للشك في أن وصول التجريد الذهني إلى هذا الحد من التقدم ، مما لا يمكن أن يتم دون أن يكون وراء ذلك حياة فكرية وتأملية شديدة .

ولهذا السبب نستطيع أن نؤكد أن إنكار وجود حضارة وحياة فكرية عند العرب قبل الإسلام لا يتفق مع الحقائق العلمية بوجه من الوجوه .

ج ـ ومع هذا يجب ألا يغرب عن البال أن العرب قبل الإسلام كانوا قليلين ، كما أن مواطنهم كانت محدودة نسبياً ، فإن البلاد التي تستحق النعت بالعربية ، كانت منحصرة في الجزيرة العربية ، وبحافات بعض البلاد المجاورة لها ، وأما توسع حدود العروبة إلى سائر أنحاء العالم العربي الحالي ، فقد تم بفضل الفتوحات العربية التي سارت تحت راية الإسلام .

فإن معظم أقسام العراق والشام ، وجميع أنحاء أفريقيا الشمالية ـ من مصر والسودان إلى المغرب الأقصى ـ كانت غير عربية ، ولم تستعرب إلا بعد الإسلام .

إن المؤرخين والكتاب الذين دونوا تاريخ الإسلام ، لم يقدروا أهمية « أحداث الاستعراب » حق قدرها ، فاكتفوا بتفصيل الفتوحات ـ وما تبعها من أحداث سياسية ـ دون أن يعيروا قضايا « استعراب » البلاد المفتوحة أدنى اهتمام .

إن « تاريخ الأمة العربية » لا يمكن أن يأخذ شكلاً علمياً حقيقة إلا عندما يتلافى هذا النقص ، ويتتبع أحداث الاستعراب .

د ـ في الواقع أن سكان الجزيرة العربية لم يبقوا منطوين على أنفسهم في جزيرتهم على كر الأزمان . بل إنهم كانوا ينزحون من الجزيرة إلى البلاد المجاورة ، قبل الإسلام أيضاً . وذلك تارة عن طريق التسرب التدريجي وطوراً عن طريق الهجرة الجماعية ، تارة نحو الشمال ، إلى ما بين النهرين وبر الشام ، وطوراً نحو الغرب ، إلى مصر والسودان ، عن طريق برزخ السويس وباب المندب . والتاريخ يعطينا معلومات كثيرة عن الموجات البشرية التي تدفقت من الجزيرة العربية إلى خارجها في مختلف العصور القديمة .

إلا أن القبائل العربية التي كانت تنزح من الجزيرة خلال عصور ما قبل الإسلام ، كانت تفقد صلاتها مع موطنها الأصلي ، وتتعرض إلى سلسلة من الأحداث والتطورات التي تنسيها ماضيها ، وتؤدي إلى اندماجها بسكان البلاد التي تستوطنها .

ولكن الموجة البشرية التي تدفقت من الجزيرة العربية عند ظهور الإسلام ، قد امتازت عن سابقتها من هذه الوجوه امتيازاً هاماً جداً . إنها لم تفقد صلاتها بمنبعها الأصلي ، بل ظلت وثيقة الاتصال به من الوجهتين المادية والمعنوية ، وفضلا عن ذلك ، استطاعت أن تنشر لغتها في مواطنها الجديدة ، وانتهت إلى تعريب سكان أقطار واسعة من البلاد المفتوحة تعريباً تاماً .

هـ ـ ولكن الإسلام لم يحتم على أهالي البلاد المفتوحة اعتناق الدين الجديد . ولذلك قد استعربت جماعات كبيرة من سكان البلاد المفتوحة دون أن تعتنق الديانة الإسلامية . فتكونت بذلك جماعات عربية غير مسلمة . فاشترك هؤلاء بالحياة العلمية والأدبية العامة ، وساهموا في الإنتاج العلمي والأدبي العربي مساهمة فعّالة بجانب إخوانهم المسلمين . وقد نبغ من بينهم عدد غير قليل من الكتّاب ، والخطباء ، والشعراء والعلماء . . . سواء في العصور القديمة أو في العصر الحديث .

و ـ ومما يجب أن لا يغرب عن البال أن اللغة العربية ، بعد أن أصبحت لغة الجميع في هذه البلاد الشاسعة ، تعرضت إلى محن خطيرة ، مدة قرون طويلة ، بسبب ما طرأ على العالم العربي من التفكك السياسي ، والجمود الفكري والاجتماعي ، والانحطاط الثقافي . لأن كل ذلك كان من شأنه أن يؤدي إلى ارتخاء الروابط المادية والمعنوية بين مختلف الأقطار العربية ، ويفسح مجالا واسعاً لتغلب العامية ، ويطلق العنان للهجات المحلية . ولذلك أصبحت اللغة العربية معرضة لخطر التفكك التام ، والتفرع إلى لغات عديدة يختلف بعضها عن بعض اختلافاً كبيراً ، ولا يترك مجالا لتفاهم المتكلمين بها . . وذلك مثلما حدث للغة اللاتينية .

وغني عن البيان ، أنه لو حدث ذلك ، لأدى حتماً إلى انشطار الأمة العربية إلى أمم مختلفة ، ولما بقي على البسيطة شيء يستحق التسمية باسم « القومية العربية .

ولكن القرآن ، وقف سداً منيعاً أمام هذه الأخطار الجسيمة ، وحال دون استشراء هذا التفكك . وذلك لكونه عربياً ، ولكون الديانة الإسلامية تفرض على جميع المسلمين والمسلمات حفظ طائفة من آياته ، وتلاوتها كل يوم عدة مرات خلال الصلوات .

فلا مجال للشك في أن هذه العوامل ، هي التي حالت دون اندثار اللغة العربية الفصحى تحت رمال العامية التي ظلت تعصف بها طوال عصور الانحطاط ، وهي التي حفظت لها وحدتها وحيويتها ، ويسرت لها إمكان الانبعاث والازدهار في عصر النهضة الحديثة .

ونظراً لارتباط القومية باللغة ، نستطيع أن نقول : وهي التي حفظت القومية العربية من التشتت والزوال .

ز ـ ومما يجب أن لا يغرب عن البال في هذا المضمار ، أن اللغة العربية صارت لغة الدين والصلاة عند العرب غير المسلمين أيضاً .

فإن العرب النصارى ترجموا الكتاب المقدس إلى العربية ، فصاروا يتلون الإنجيل باللغة العربية ، ويبتهلون إلى الله باللغة العربية ، ويرتلون أناشيدهم الدينية أيضاً باللغة العربية ، كما صار رجال دينهم يعظونهم باللغة العربية .

لذلك ، نستطيع أن نقول : إن اللغة العربية أصبحت لغة الدين والصلاة ، عند المسلمين والنصارى على حد سواء .

ح ـ ومما يجب ملاحظته أن الديانة الإسلامية انتشرت في أقطار أوسع بكثير من تلك التي رسخت فيها اللغة العربية .

ومن المعلوم أن هذا التوسع كان عظيماً جداً ، في شرق البلاد العربية وفي شمالها الشرقي .

فإن الفتوحات العربية في الشرق كانت قد وصلت إلى أسوار الصين وأنهار الهند ، وأدخلت تلك البلاد في حظيرة الإسلام ، إلا أنها لم تستطع أن تضمها إلى حوزة العروبة .

فإن أهالي بلاد فارس وما وراءها عندما دخلوا تحت حكم العرب اعتنقوا الديانة الإسلامية ، ولكنهم قاوموا عوامل الاستعراب . في الواقع أن لغات تلك البلاد قد

تأثرت باللغة العربية تأثراً عميقاً . ومع ذلك ، فإنها لم تفقد شخصيتها ، فبقيت تلك البلاد غير عربية ، وإن كانت قد أصبحت إسلامية .

فتكونت بذلك أمم إسلامية غير عربية . وقام في البلاد التي تقطنها تلك الأمم عدد كبير من الدول الإسلامية « غير العربية » .

ط ـ ثم إن البعض من هذه الدول غير العربية ، استطاعت أن تقوم بفتوحات عظيمة ، تحت راية الإسلام . وهذه الفتوحات نشرت الديانة الإسلامية في بلاد واسعة الأرجاء ، دون أن تنشر معها اللغة العربية .

فإن فتوحات المغول في الهند ، وسعت رقعة الإسلام في تلك البلاد . ولكنها لم تنشر اللغة العربية فيها ، بل ولدت ونشرت لغة جديدة ، مزيجاً من الفارسية والتركية والعربية .

وأما فتوحات الأتراك ـ السلجوقيين والعثمانيين ـ فقد نشرت الديانة الإسلامية في آسيا الصغرى وفي بلاد البلقان ، ولكنها نشرت معها اللغة التركية .

وقد توسعت من جراء ذلك كله ، رقعة البلاد الإسلامية « غير العربية » .

ي ـ وفي الأخير ، يجب أن لا يغرب عن البال ، أن الديانة الإسلامية انتشرت في جزائر البحار الشرقية ووصلت إلى أقاصي أندونيسيا ، على يد العرب ، بعد عصور الفتوحات . وقد تم هذا الانتشار بجهود أفراد من التجار ورجال الدين الذين كانوا يرحلون من جنوب الجزيرة العربية إلى تلك البلاد النائية بحراً ، بالسفن الشراعية .

ومن الطبيعي أن جهود عدد محدود من الدعاة المتحمسين بين كتل عظيمة من الأهلين ، ما كان يمكن أن تغير لغة هؤلاء وقوميتهم ، وإن كانت قد استطاعت أن تلقنهم الدين الإسلامي .

ولهذا السبب دخلت تلك البلاد في حوزة الإسلام ، إلا أنها حافظت على لغاتها الخاصة ، فلم تصبح عربية .

وهذا أيضاً أدى إلى توسيع رقعة البلاد الإسلامية « غير العربية » توسيعاً عظيماً .

يتضح من الحقائق التي سردناها آنفاً : أن الديانة الإسلامية لعبت دوراً هاماً في تقدم القومية العربية وتوسعها ، لأنها :

أولا : كانت « القوة الدافعة » للفتوحات العربية ، التي نشرت اللغة العربية ، ووسعت نطاق القومية العربية .

ثانياً : صارت « القوة الواقية » التي أكسبت اللغة المذكورة نوعاً من « المناعة » ضد عوامل التفرع والتفتت ، وصانت بذلك القومية العربية من الانشطار ، في عهد انحطاطها الطويل .

ولكن ذلك لا يعني : أن القومية العربية ظلت مرتبطة بالديانة الإسلامية لأنه : قد تكوّنت أمم إسلامية غير عربية من ناحية ، وجماعات عربية غير مسلمة من ناحية أخرى .

القومية والدين في البلاد العربية

- ١ -

أ ـ من المعلوم أن معظم أقسام البلاد العربية دخل تحت حكم الدولة العثمانية ، خلال القرن السادس عشر ، ولم يبق منها خارج حكم الدولة المذكورة ، سوى المغرب الأقصى من جهة ، وقلب الجزيرة العربية وجنوبها من جهة أخرى .

والحكم العثماني الذي تأسس بهذه الصورة أصبح « مألوفاً » في البلاد العربية ، لطول أمده من ناحية ، ولاكتسابه صفة « الخلافة الإسلامية » من ناحية أخرى .

ب ـ وعندما بدأت بشائر « اليقظة الفكرية » في البلاد العربية ، منذ أوائل القرن التاسع عشر ، كان ينتظر أن تبدأ معها « يقظة قومية »، تشعر أبناء العروبة بقوميتهم الخاصة ، وتحملهم على العمل في سبيل تقوية « القومية العربية »، وإنهاض « الأمة العربية » بكل الوسائل الممكنة .

إلا أن ذلك تأخر كثيراً . لأن علماء الدين عارضوا « الفكرة القومية » من أساسها معارضة شديدة .

زعموا : أن القومية تخالف أحكام الديانة الإسلامية .

وقالوا : إن إطاعة أوامر الخليفة واجب على المسلمين .

ثم صاروا يدعون إلى « الوحدة الإسلامية »، معتبرين الدولة العثمانية « الأساس » المتين لبناء صرح تلك الوحدة .

وطبيعي أن رجال الحكم والإدارة في الدولة العثمانية ، ارتاحوا كثيراً لهذه الآراء والاتجاهات الدينية ، وشجعوها وقووها بوسائل مختلفة ؛ حتى عندما قام جماعة من مفكري العرب يدافعون عن حقوق أمتهم ويطلبون اعتبار اللغة العربية اللغة الرسمية في بلادهم . . . بادر رجال الإدارة إلى جمع وتحريك طائفة من رجال الدين والصحافة

وحملوهم على تنظيم العرائض وإرسال الوفود ، لاستنكار « حركات هؤلاء المطالبين »، ولتأكيد ولائهم « لسدة السلطة العثمانية والخلافة الإسلامية ».

ج ـ إن البراهين التي استند إليها هؤلاء المعارضون كانت الأحاديث النبوية التي نصت على نبذ العصبية وقالت بعدم تفضيل العربي على الأعجمي والأبيض على الأسود .

وأما أنصار الفكرة القومية فقد ردوا على ذلك ، بقولهم :

إن المقصود من « العصبية » المذكورة في الأحاديث النبوية ، هو العصبية الجاهلية أي العصبية القبلية ، وأما الفكرة القومية فتختلف عن ذلك كل الاختلاف .

كما أن عدم التفضيل لا يعني عدم التمييز ، ومما يبرهن على ذلك ، أن الأحاديث النبوية قد خصت بالذكر اللغة العربية والأمة العربية بمناسبات شتى .

ومع كل ذلك ، فإن آراء المعارضين للفكرة القومية بناء على حجج دينية ، ظلت تسيطر على أذهان الكثيرين مدة طويلة ، وبذلك أعاقت كثيراً نشوء الفكرة القومية في البلاد العربية .

ولتوضيح هذه الأمور بتفصيل أوسع ، سننقل فيما يلي أهم الآراء وأبلغ الأقوال التي مثلت هذه الاتجاهات الفكرية ، وعبرت عنها أحسن تعبير .

ـ ٢ ـ

أ ـ إن أشد الأقوال مغالاة في تعظيم الخليفة وتقديسه ، قد صدرت من قلم الزعيم المصري المشهور محمد فريد ، فإنه كتب في كتابه « تاريخ الدولة العلية العثمانية » ـ بمناسبة حادث مقتل السلطان عثمان المعروف بالشاب :

« فأعدموا السلطان عثمان ، غير مبالين بهذا الجرم العظيم ، والإثم الذي « ما بعده إثم إلاّ الكفر المبين . فإنه إن كانت مخالفة أوامر « الخليفة المعظم » تعد كفراً ، بنص الكتاب الشريف ، فما بالك بقتله . وهنا يقف القلم ويكف « المداد عن وصف هذه الفعلة الشنعاء ، والكبيرة الشعواء ، تاركاً وصفها للقارىء » « اللبيب والمطلع الأديب . . . »

يلاحظ من هذه العبارات أن الكاتب يغالي في هذا المضمار مغالاة تتجاوز كل الحدود .

فإنه لا يكتفي بالقول بأن « إطاعة أوامر الخليفة واجب على كل مسلم » ولا

بالقول بأن « مخالفة أوامر الخليفة حرام »، بل يتجاوز ذلك إلى القول بأن « مخالفة أوامر الخليفة كفر ».

إنه يزعم بأن ذلك ثابت « بنص الكتاب الشريف » في حين أن الكتاب الشريف لا يتضمن أي نص يدل على ذلك من قريب أو بعيد .

فضلا عن أن أشد رجال الدين تمسكاً بأحكام القرآن المبين ، وأوغلهم في الدعاية للخلفاء والسلاطين . . . لم يقولوا بذلك ، ولم يذكروا أي نصّ يدل على ذلك .

هذا ، ومن المعلوم والمسلّم به لدى الجميع أنه ، حتى مخالفة الأوامر الإلهية نفسها لا تعد كفراً ، ما لم تقترن بإنكار الله أو بإنكار كتاب الله . فكيف يجوز أن تعتبر مخالفة أوامر الخليفة كفراً ، كما يدعي ذلك محمد فريد ؟ !

فإن البحث في أصول الدين على وجهها الصحيح ، لا يسوّغ اعتبار مخالفة أوامر الخليفة « حراماً »، فضلا عن اعتباره كفراً ، لأن الخلفاء ، مهما توفرت فيهم شروط الخلافة ومزاياها ، لا يكونون معصومين من الخطأ ، فيحق للمؤمن ، بهذا الاعتبار ، أن ينتقد أوامر الخليفة ويخالفها ، إذا رأى فيها ما يخالف العقل والمنطق ، أو الشرع الشريف .

والتاريخ يعطينا أبلغ وأصرح الأدلة على ذلك ، من مناقب ثاني الخلفاء الراشدين عمر بن الخطاب .

فإنه خطب في الجماعة قائلا : « أيها الناس من وجد منكم فيّ اعوجاجاً فليقوّمه ». وعندما قال أحد الحاضرين : « لو وجدنا فيك اعوجاجاً ، لقومناه بحد سيوفنا » عقب على ذلك بقوله : « الحمد لله الذي جعل في هذه الأمة من يقوّم اعوجاج عمر ».

ويتبين من كل ذلك ، أن الزعم بأن « مخالفة أوامر الخليفة المعظم تعد كفراً » يخالف أصرح وأثبت أصول الدين .

إن ما قاله محمد فريد في هذا المضمار ، يظهر لنا بكل وضوح وجلاء : كيف أن التعصب الديني يعمي أحياناً البصائر ، ويعزو إلى الدين ما هو أبعد الأمور عن الدين .

ب ـ ويجدر بنا أن نسجل هنا ، كلمة أحمد عرابي باشا ، المنشورة في كتاب « مشاهير الشرق » لجرجي زيدان .

فقد قال عرابي باشا ، في مذكرة أرسلها إلى جرجي زيدان ، رداً على أسئلته ، ما نصه :

« لم يخطر ببالي أصلا الاقتداء بالفاتحين والمتغلبين ، كما ذكرتم ، ولا تأليف » « دولة عربية ، كما أرجف المرجفون . لأني أرى ذلك ضياعاً للإسلام عن بكرة » « أبيه . وخروجاً عن طاعة الله ورسوله صلى الله وسلم عليه وعلى آله ».

يتضح من هذه العبارات ، أن عرابي باشا كان يعتقد أن تأليف دولة عربية يؤدي إلى ضياع الإسلام عن بكرة أبيه ، فضلا عن أنه يكون خروجاً عن طاعة الله ورسوله .

وذلك يعني : أن طاعة الله ورسوله تستوجبْ بقاء العرب تحت حكم آل عثمان . وأما تأليف دولة عربية مستقلة عنهم ، فيخالف أوامر الله ورسوله .

كأن الإسلام لا يدوم إلا برعاية آل عثمان !

ومن الغريب أن تصدر مثل هذه الكلمات من قلم أحمد عرابي باشا ، فإنه كان يعلم أن « السلطان » كان قد اعتبره عاصياً ، وأعلن وجوب تأديبه . وما كان يجهل أن الإنكليز هبوا إلى « مساعدة الخديو »، متذرعين بالبيان الصادر من « خليفة الإسلام » في هذا الشأن .

ج - وأخيراً يجدر بنا أن نقف قليلا عند التصريحات التي صدرت من قلم « السيد محمد مصطفى المراغي » - شيخ الجامع الأزهر - حول الوحدة العربية .

ومما جاء في تصريحاته المنشورة في جريدة المصري :

« ليس لي رأي في الوحدة العربية ... لا أشتغل بها ... لست من أنصارها ولا من أعدائها ...».

« غير خاف عليكم أن الدين لم يذهب إلى العصبية الجنسية ، ولم يفرق بين » « العربي وغير العربي ، وجعل الأمة الإسلامية وحدة ، ولا فرق بين أجناسها ...

« إن الاتجاه بالتفكير إلى الوحدة التي يتطلبها القرآن ، هو الذي يتحتم » « على علماء المسلمين ...»

يتبين من هذه العبارات : أن المراغي يختار ، بالكلام ، موقف الحياد بين أنصار الوحدة العربية وأعدائها . ومع هذا يقول « إن الدين لم يذهب إلى العصبية الجنسية ... وجعل الأمة الإسلامية وحدة لا فرق بين أجناسها »، ويقف بذلك - بالفعل - في صفوف معارضي الفكرة القومية .

إنه بتصريحاته هذه يغضّ النظر عن كل وقائع التاريخ وحقائقه ، فضلا عن أنه يورط نفسه في مهاوي التناقض .

إني كنت أظهرت ذلك ـ في حينه بالأسئلة التالية التي نشرت في جريدة يومية :

وقد قلت بعد أن نقلت قوله : بأن الدين لم يفرق بين العربي وغير العربي :

إني لا أفهم كيف يستطيع الأستاذ المراغي أن يعتبر ذلك برهاناً على صدق دعواه ؟

إذا كان الدين لم يذهب إلى العصبية الجنسية ، فهل يذهب إلى العصبية الإقليمية ؟

« وإذا كان الدين لا يفرق بين العربي وغير العربي ، فهل يسوّغ التفريق بين المصري والشامي والعراقي ؟

« وإذا كان الدين قد جعل الأمة الإسلامية وحدة لا فرق بين أجناسها ، أفلا يكون قد جعل في الوقت نفسه الأمة العربية أيضاً وحدة ، لا فرق بين شعوبها ؟

« أنا أفهم أن يكون الأستاذ المراغي ممن لا يكتفون بالوحدة العربية وحدها ، وممن ينزعون إلى وحدة أبعد وأشمل منها ، فيسعون وراء وحدة إسلامية عامة . غير أني لا أفهم كيف يستطيع أن يتخذ هذه النزعة وسيلة لإهمال الوحدة العربية ومبرراً للدعوة إلى عدم الاشتغال بها ؟

« إني لا أود أن أناقش الأستاذ المراغي في إمكان ، أو عدم إمكان ، تحقيق الوحدة الإسلامية . كما لا أرى حاجة للدخول معه في نقاش حول مسألة الجنسية في الإسلام ، ولا للاعتراض على قوله بأن « الاتجاه بالتفكير إلى الوحدة التي يتطلبها القرآن ، هو الذي يتحتم على علماء المسلمين ». ومع كل هذا ، لا أرى علاقة منطقية بين « دعوة علماء المسلمين إلى العمل في سبيل الوحدة الإسلامية »، وبين دعوتهم « إلى عدم الاشتغال بالوحدة العربية ».

« كيف يجوز لأحد أن يقول : يتحتم على علماء المسلمين أن يسعوا لتحقيق الوحدة بين العربي والإيراني والهندي والتركي ، ولا يجوز لهم أن يشتغلوا بتحقيق الوحدة بين الشامي والمصري والحجازي ؟

« كيف يمكن لأحد أن يأمل بتكوين وحدة من البلاد الإسلامية التي تتكلم بلغات مختلفة ، دون تكوين وحدة من البلاد التي تتكلم بلغة واحدة ، ولا سيما التي تتكلم بلغة القرآن .؟

« إني أعتقد بأن الذين يتجهون بتفكيرهم إلى الوحدة التي يتطلبها القرآن ، حسب تعبير فضيلة الشيخ المراغي ، لا يستطيعون أن يهملوا الوحدة العربية دون أن يناقضوا أنفسهم . فيترتب عليهم أن يشتغلوا بالوحدة العربية ، في سبيل الديانة الإسلامية ، إن لم يكن في سبيل العزة القومية ».

ـ ٣ ـ

بعد أن نقلنا وسردنا آراء ثلاثة من معارضي الفكرة القومية باسم الدين ، يجدر بنا أن نسرد آراء البعض من أنصارها .

أ ـ ننقل بعض الأراء المدونة في كتاب « أم القرى » الذي ألفه عبد الرحمن الكواكبي :

إنه انتقد بشدة أحوال الدولة العثمانية ، وندد بأعمال المنافقين الذين يدافعون عن خلافة آل عثمان ، ثم امتدح العرب ، وقال بلزوم تكوين « خلافة » يرأسها رجل عربي ، للنظر في الشؤون الدينية ، منفصلا عن الشؤون الدنيوية .

وكان مما كتبه في أم القرى :

« العرب أنسب الأقوام لأن يكونوا مرجعاً في الدين ، وقوة للمسلمين . فإن بقية الأقوام قد اتبعوا هديهم ابتداء ، فلا يأنفون من اتباعهم أخيراً . . .

« إن احترام الشعائر الدينية في أكثر ملوك آل عثمان ، هو ظواهر محضة . وليس من غرضهم ولا من شأنهم أن يقدموا الاهتمام بالدين على مصلحة الملك . . .

« لا يجوز الاتكال على العثمانيين في أمر الخلافة ، علاوة على السلطنة . . .

« أبعد النظر ماضياً ومستقبلا ، وقلب صفحات التاريخ بدقة ، تجد أن إدارة الدين وإدارة الملك لم تتحدا في الإسلام تماماً إلا في عهد الخلفاء الراشدين فقط رضي الله عنهم . واتحدتا نوعاً ما في عهد الأمويين والعباسيين ، ثم افترقت الخلافة عن الملك ».

يلاحظ من هذه العبارات ، أن البون شاسع جداً بين رأي عبد الرحمن الكواكبي وبين رأي أحمد عرابي ومحمد فريد ، في الدولة العثمانية وفي الخلفاء العثمانيين . مع أن الكواكبي كان من الفقهاء وعلماء الدين ومع أن الشيخ رشيد رضا ـ صاحب المنار ـ نشر آراءه بصراحة تامة .

ب ـ وقال الشيخ عبد الحميد الزهراوي في خطاب ألقاه في المؤتمر العربي المنعقد في باريس ، سنة ١٩١٣ :

« إن الرابطة الدينية عجزت دائماً عن إيجاد الوحدة السياسية، وأنا لا أرجع إلى التاريخ ، لأبرهن على صحة هذا . بل حسبي ما لدينا من الشواهد الحاضرة . انظر إلى الحكومتين العثمانية والفارسية ، كيف لم تقو رابطتها الدينية على إزالة خلاف بسيط بينهما ، وهو اختلاف على الحدود .

« العاطفة الإسلامية لم تقدر مرة من المرات أن تحمل أميراً مسلماً على التنازل عن حقوقه لأمير آخر من المتديّنين بدينه ، حتى ولو كان هذا خليفة ».

هذا ، ويجب أن يلاحظ أن صاحب هذه الكلمات أيضاً كان من الفقهاء وعلماء الدين .

ج ـ الشيخ جمال الدين الأفغاني الذائع الصيت ، قرر في « العروة الوثقى » بأن العصبية التي ذمها واستنكرها الإسلام هي العصبية القبلية . والتزم ـ في إحدى مقالاته الفارسية ـ مبدأ « القومية » ـ التي كان يسميها باسم « الجنسية ».

وقد قال الأفغاني في المقالة المذكورة :

« لا سعادة إلا بالجنسية ، ولا جنسية إلا باللغة . . .

إن الروابط التي تربط جماعات كبيرة من الناس اثنتان : وحدة اللغة ووحدة الدين . .

وحدة اللغة ، هي الأساس الذي تقوم عليه الجنسية . . .

اللغة أشد ثباتاً ، وأكثر دواماً من الدين . . .

نعرف أمماً غيرت دينها خلال ألف عام مرتين ، بل ثلاث مرات ، دون أن يطرأ خلل على وحدتها اللغوية القومية .

فنستطيع أن نقول لذلك : إن تأثير سلطة اللغة ـ في هذه الدنيا ـ أقوى من تأثير رابطة الدين ».

يظهر من هذه العبارات ، أن جمال الدين الأفغاني ، التزم مبدأ القومية بكل صراحة وبكل قوة . ولم يتردد في التصريح بأن « تأثير رابطة اللغة أقوى من تأثير رابطة الدين ».

أعرف أن العبارات التي نقلتها هنا عن جمال الدين الأفغاني ستصدم الكثيرين من القراء . إن كتّابنا ومؤرخينا كانوا قد أشاعوا بين الناس أن جمال الدين الأفغاني[1] كان من دعاة الوحدة الإسلامية . حتى إن عدداً غير قليل منهم استندوا إليه في استنكار

---

(١) في كتابي: ما هي القومية؟ ابحاث ودراسات على ضوء الاحداث والنظريات (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٥٩)، بحث تفصيلي عن آراء جمال الدين الافغاني، وبحث آخر عن القومية والدين في البلاد الاوروبية.

فكرة القومية بوجه عام ، وفكرة القومية العربية بوجه خاص .

رأي علي عبد الرازق في الخلافة والحكومة في الإسلام

- ١ -

أ - إن فكرة « الخلافة الإسلامية » بوجه عام ، و « خلافة آل عثمان » بوجه خاص ، لعبت دوراً هاماً في التفكير السياسي الذي ساد البلاد الإسلامية بوجه عام والبلاد العربية بوجه خاص خلال عهود النهضة الأخيرة .

ومع أن الأتراك أنفسهم ألغوا الخلافة بصورة رسمية ، طردوا « الخليفة العثماني » الأخير من بلادهم ، ونشروا الكثير من المعلومات والوثائق التي تظهر مساوىء الخلفاء وفظائعهم . . . لا نزال نرى بعض الكتّاب العرب ، يتكلمون عنها وعنهم بلسان التعظيم والتقديس ، الممزوج بالتأسف والتحسّر .

ولذلك يجدر بنا أن نلقي نظرة سريعة إلى مسألة الخلافة المذكورة .

ب - إن أحسن المؤلفات التي عالجت هذه المسألة معالجة علمية رزينة ، هو كتاب « الإسلام وأصول الحكم » الذي ألفه ونشره « علي عبد الرازق » في مصر سنة ١٩٢٥ .

كان المؤلف عندئذ من علماء الأزهر وقضاة المحاكم الشرعية ، ولكن الآراء التي أبداها في الكتاب المذكور أثارت ضجة كبيرة بين علماء الأزهر ، وحملتهم على تقرير « نزع صفة العالمية » عنه . وذلك أدى إلى حرمانه من « حق التدريس والقضاء » .

إلا أنه - بعد مدة - هدأت العاصفة ، وتبدلت الأوضاع ، فأسندت إليه وزارة الأوقاف ، واكتسب بذلك - نوعاً ما - حق الإشراف على الأزهر .

ج - ننقل فيما يلي أهم فقرات الكتاب التي تعبر عن رأي المؤلف ، في أسس القضية :

(١) . . . . « إذا رجعنا إلى الواقع ، وجدنا أن الخلافة في الإسلام لم ترتكز إلا على أساس القوة الرهيبة ، وأن تلك القوة كانت ، إلا في النادر ، قوة مادية مسلّحة . فلم يكن للخليفة ما يحوط مقامه إلا الرمّاح والسيوف ، والجيش المسلح والبأس الشديد » (ص ٢٥) .

(٢) (الدولة التي تأسست في صدر الإسلام) . . . كانت دولة عربية قامت على أساس دعوة دينية . وكان شعارها حماية تلك الدعوة والقيام عليها . أجل ،

ولعلها كانت في الواقع ذات أثر كبير في أمر تلك الدعوة . وكان لها عمل غير منكور في تحول الإسلام وتطوره . ولكنها مع ذلك لا تخرج عن أن تكون دولة عربية ، أيدت سلطان العرب ، وروجت مصالح العرب ومكنت لهم في أقطار الأرض . (ص ٩٢).

(٣) كان معروفاً لدى المسلمين يومئذ أنهم إنما يقدمون على إقامة حكومة مدنية دنيوية . ولذلك استحلوا الخروج عليها والخلاف لها وهم يعلمون أنهم إنما يختلفون في أمر من أمور الدنيا . لا من أمور الدين . وأنهم يتنازعون في شأن سياسي . لا يمس دينهم ولا يزعزع إيمانهم .

ولا زعم أبو بكر ، ولا غيره من خاصة القوم ، أن إمارة المسلمين كانت مقاماً دينياً ، ولا الخروج عليها خروج عن الدين (ص ٩٤).

(٤) والحق أن الدين الإسلامي بريء من تلك الخلافة التي يتعارفها المسلمون . وبريء من كل ما هيأوا حولها من رغبة ورهبة ، ومن عزة وقوة . والخلافة ليست في شيء من الخطط الدينية . كلا ، ولا القضاء ولا غيرهما من وظائف الحكم ومراكز الدولة ، وإنما تلك كلها خطط سياسية صرفة . لا شأن للدين بها . فهو لم يعرفها ولم ينكرها ، لا أمر بها ولا نهى عنها ، إنما تركها لنا ، لنرجع فيها إلى أحكام العقل وتجارب الأمم ، وقواعد السياسة (ص ١٠٣).

(٥) (الظاهر بيبرس) . . . أنشأ بيتاً للخلافة في مصر ، يأخذ الظاهر بجميع مفاتيحه وإغلاقه . . .

وسماهم خلفاء المسلمين ، وحمل المسلمين على أن يدينوا لجلالتهم ، وفي يديه وحده أزمة تلك الهياكل ، وتصريف حركاتهم وسكناتهم ، وأطراف ألسنتهم . . .

ثم ، ما بال تلك البلاد الإسلامية الواسعة - غير مصر - التي نزعت عنها ربقة الخلافة ، وأنكرت سلطانها وعاشت وما زال يعيش كثير منها بعيداً عن ظل الخلفاء ، وعن الخضوع الوثني لجلالهم الديني المزعوم ؟ أرأيت شعائر الدين فيها دون غيرها أهملت ، وشؤون الرعية عطلت ؟ أم هل أظلمت دنياهم لما سقط عنها كوكب الخلافة ؟ وهل جفتهم رحمة الأرض والسماء ، لما بان عنهم الخلفاء ؟ كلا . . .

(٦) . . . عسى أن يكون فيما أسلفنا مقنع لك أن تلك التي دعوها الخلافة أو الإمامة العظمى ، لم تكن شيئاً قام على أساس من الدين القويم أو العقل . . . (ص ٣٨).

أ ـ في الواقع أن آراء علي عبد الرازق التي استعرضناها آنفاً ، أثارت في حينها كثيراً من الانتقادات .

حتى أن الدكتور عبد الرزاق السنهوري أيضاً انتقدها في كتابه « الخلافة » المنشور باللغة الفرنسية ، واقترح أن تنظم الخلافة على شكل « عصبة الأمم الإسلامية » أسوة بـ « عصبة الأمم » التي كانت تألفت بعد الحرب العالمية الأولى .

غير أن الأحداث التي توالت منذ إقدام الأتراك على إلغاء الخلافة قد قضت على فكرة الخلافة الإسلامية ، القضاء المبرم ، وأبعدتها عن نطاق «التفكير السياسي » في جميع البلاد الإسلامية .

وقد أصبح من الأمور المسلمة لدى جميع الدول ، أن السياسة شيء والديانة شيء آخر ، فلا يمكن ـ والحالة هذه ـ إقامة السياسة على الديانة ، بصورة من الصور .

ب ـ أنا لا أرى لزوماً إلى إضافة شيء على ما جاء في كتاب علي عبد الرازق في هذا الشأن .

غير أني أرى من المفيد أن ألفت أنظار الذين لا يزالون يتكلمون عن « خلافة آل عثمان » إلى الحقائق التاريخية التالية :

(١) إن خلافة آل عثمان لم تكن من الأمور المعترف بها في جميع البلاد الإسلامية . فإن سلطنة مراكش ـ المغرب الأقصى ـ مثلاً لم تعترف لهم بها في يوم من الأيام . كما أن إمبراطورية إيران أيضاً كانت بعيدة عن الاعتراف بالخلافة بوجه عام . كما أن الزيود ، والجعفرية وسائر فروع الشيعة . . . أيضاً ما كانت تقول بخلافتهم أبداً .

(٢) إن الكوارث التي حلت بمسلمي الأندلس ، كانت حدثت في الوقت الذي كانت السلطنة العثمانية وصلت إلى أوج قوتها ورفعتها .

ومع ذلك فإنها لم تعمل ـ أو لم تستطع أن تعمل ـ شيئاً لمنع تلك الكوارث ، أو تخفيف وطأتها .

(٣) إن فرنسا استولت على الجزائر عندما كانت « أيالة عثمانية » خاضعة للخلافة الإسلامية . والدولة المذكورة ، على الرغم من اتصافها بصفة الخلافة الإسلامية ، لم تعمل شيئاً للحيلولة دون ذلك الاستيلاء ، حتى إنها لم تستطع أن تمد

يد المساعدة للأمير عبد القادر الذي ثار على المستولين ، وقاومهم وحاربهم مدة طويلة .

(٤) إن استيلاء الفرنسيين على تونس ، واحتلال الإنكليز لمصر واستيلاء الإيطاليين على طرابلس الغرب ـ أي ليبيا ـ . . . أيضاً تم ، على الرغم من وجود الدولة العثمانية ـ وسيادتها على تلك البلاد ، وعلى الرغم من تمتع الدولة المذكورة ـ بصفة « الخلافة الإسلامية » بصورة رسمية .

(٥) إن السلطان عبد الحميد الذي عمل كثيراً لإذاعة صيت « الخلافة الإسلامية » . . . ضحى بالكثير من المصالح الإسلامية في سبيل أهوائه الشخصية ، ومطامحه الواهية .

إني لا أرى لزوماً لذكر الأمثلة الكثيرة ، وأعتقد أن الواقعة التالية تكفي لتقرير هذه الحقيقة :

عندما أراد إمبراطور ألمانيا أن يدافع عن قضية مراكش ، وحمل الدول على عقد مؤتمر لوضع النظام الخاص بطنجة . . . اقترح على « الدولة العلية العثمانية » أن تشترك في المؤتمر بإرسال من يمثلها فيه .

ولكن الحكومة العثمانية ، ردت على هذا الاقتراح بما مآله :

« إن الدولة العلية كانت ترغب جداً في تلبية طلب صاحب الحشمة الإمبراطور . إلا أنه من المعلوم أن سلطان العثمانيين يحمل في الوقت نفسه لقب خليفة المسلمين . وبما أن سلاطين مراكش لا يعترفون لسلاطين آل عثمان بهذه الصفة ، لا يسع الدولة العلية أن تشترك في هذا المؤتمر لما ينجم عن اشتراكها من محاذير معنوية » .

أعتقد أن هذه الواقعة التاريخية تكشف النقاب « عن السياسة » التي كان يتبعها السلطان عبد الحميد في قضايا البلاد الإسلامية وتظهرها على وجهها الحقيقي .

ذيل : خلافة آل عثمان

لزيادة إيضاح هذه القضايا ، أدرج فيما يلي بحثاً عن كيفية تكوّن « خلافة آل عثمان »، وذلك نقلاً عن كتابي « البلاد العربية والدولة العثمانية » .

١ ـ إن جميع كتب التاريخ المتداولة بين الأيدي ، في الشرق والغرب تقول : إن آخر الخلفاء العباسيين في مصر ، المتوكل على الله ، تنازل عن الخلافة إلى السلطان

سليم العثماني ، وبهذه الصورة انتقلت الخلافة الإسلامية من العباسيين إلى العثمانيين .

يقول البعض إن التنازل تم في القاهرة ، ويقول البعض إنه تم في القسطنطينية ، ولكن الجميع يتفقون في القول ، بإن الخلافة انتقلت إلى السلطان سليم وأخلافه بناء على تنازل الخليفة العباسي .

ولكن الأبحاث التاريخية لا تؤيد هذه الأقوال ـ على الرغم من تواترها ، فلا تترك مجالاً للشك في أن هذه الرواية ، إنما هي أسطورة تكوّنت بعد فتح مصر وبعد وفاة السلطان سليم بمدة غير يسيرة . والأدلة على ذلك كثيرة :

(أ) إن المؤرخ ابن إياس كان معاصراً لاستيلاء العثمانيين على مصر . فقد دوّن في تاريخه ـ بدائع الزهور ـ كثيراً من الوقائع والأمور ، بتفاصيل وافية . ولم يذكر شيئاً عن أمر الخلافة .

إنه يتكلم عن سفر الخليفة إلى القسطنطينية ، ويذكر الأخبار التي وردت منه ، عدة مرات في مختلف المناسبات ، حتى إنه يذكر الأخبار التي وصلت عنه ، بعد وفاة السلطان سليم ، وبعد أن تولى العرش ابنه السلطان سليمان . وفي كل مرة ، يسمي « المتوكل » بالخليفة ، ويسمي « سليم وسليمان » باسم السلطان ، ولا يشير ولو إشارة عابرة إلى تبدل أمر من أمور الخلافة .

(ب) لا يوجد تاريخ تركي كتب في عهد السلطان سليم . إلا أن منشآت فريدون بك تضم نوعاً من « اليوميات » التي تسجل ما فعله السلطان المشار إليه ، منذ مغادرته العاصمة بغية فتح مصر ، حتى عودته بعد الفتح إلى عاصمة ملكه . في هذه اليوميات ، لا توجد ولا كلمة عن قضية الخلافة .

تذكر هذه اليوميات الأيام التي قضاها السلطان في الصيد ، والجوامع التي صلى فيها صلاة الجمعة ، والأشخاص الذين أنعم عليهم ، والذين أمر بفصلهم أو بقتلهم . . . والأماكن التي نزل فيها الأشخاص الذين قابلهم . . . وبين كل هذه التفاصيل لا تذكر شيئاً عن أمر الخلافة . وعندما تذكر هذه اليوميات الخليفة ـ بمناسبة حضوره مع قضاة المذاهب الأربعة ـ تصفه بالعبارات التالية : « الخليفة المتوكل على الله مولانا محي الدين من آل العباس ، الذي هو بقية الخلافة العباسية في المحروسة المصرية ».

كما تذكر اليوميات يوم وصول ابن الشريف بركات وتشرح كيفية استقباله من

السلطان بتفاصيل وافية . حتى إنها لا تهمل ذكر عدد الأغنام التي رتبت له ولحاشيته خلال بقائه في ضيافة السلطان .

ونظراً إلى هذه التفاصيل ، لا يعقل أن تغفل اليوميات ذكر أمر التنازل عن الخلافة أو انتقال الخلافة بصورة من الصور ، لو كان حدث شيء من ذلك حقيقة .

(ج) إن أقرب التواريخ العثمانية إلى عهد السلطان سليم هو المعروف باسم « تاج التواريخ » . إن هذا التاريخ يحتوي بحثاً طويلاً عن السلطان سليم ، ومع هذا لا يذكر شيئاً عن الخلافة .

ومما يلفت النظر أن كاتب « تاج التواريخ » كان ابن شيخ الإسلام الذي رافق السلطان سليم خلال سفره إلى مصر . وقد دون عدة وقائع وأمور نقلاً عن والده . فلو كان حدث تبدل ما في أمر الخلافة ، خلال وجود السلطان سليم في مصر ، أو بعد عودته إلى القسطنطينية ، لذكر ذلك بكل اهتمام .

يتبين من كل ذلك ، أن الرواية الشائعة عن تنازل الخليفة العباسي إلى السلطان سليم لا تستند إلى أي أساس يجوز الاعتماد عليه ، فلا مجال للشك ـ والحالة هذه ـ في أن الرواية المذكورة اختلقت اختلاقاً بعد عهد السلطان سليم بمدة .

٢ ـ ولا غرابة في ذلك ، لأن الخلافة في ذلك العهد ، كانت فقدت مكانتها منذ مدة طويلة . والخليفة كان أصبح « مقام تبرك » لا يتمتع بأية سلطة فعلية أو اسمية . إنه كان يدخل في التشريفات مع القضاة الأربعة ، ويتولى مقام الخلافة بأمر يصدره السلطان بعد مشاورة العلماء والقضاة . حتى إنه كان يقصى عن منصبه أيضاً ، بأمر من السلطان في بعض الأحيان .

وابن إياس يذكر في تاريخه « بدائع الزهور » وقائع عديدة تدل على ذلك بكل وضوح وجلاء :

يقول في « باب ذكر خلافة المتوكل على الله أبي العز عبد العزيز بن يعقوب » (ج ٢ ، ص ١٨٦) « فطلبه السلطان ، فحين حضر القضاة الأربعة وأرباب الدولة . . . فوقع الاتفاق من السلطات والأمراء على ولايته ، فتولى الخلافة » .

وفي باب « ذكر خلافة المستنجد بالله أبي المحاسن يوسف . . » (ج ٢ ، ص ٥٢) يقول :

« . . . بويع بالخلافة بعد خلع أخيه حمزة . . . وصفة ولايته . . . أن عمل موكب بالقصر وطلع القضاة الأربعة . . . فلما تكامل المجلس . . . قال قاضي القضاة علم الدين صالح البلقيني :

« نقل بعض علماء مذهبي أن السلطان له أن يعزل الخليفة ويولي غيره . . . » (فهذا كان حاصل المسألة في خلع الخليفة حمزة وولاية أخيه الجمالي يوسف) فعندئذ قام القاضي كاتب السر محب الدين بن الأشقر وقال في المجلس : نشهد عليك يا مولانا السلطان أنك عزلت الخليفة حمزة من الخلافة ووليت أخاه الجمالي يوسف ؛ فقال نعم ، فاحضروا له التشريفة . . . »

كل شيء يدل على أن سلاطين آل عثمان ، لم يعيروا ـ في بادىء الأمر ـ أمر الخلافة أي اهتمام .

وعندما اهتموا بها فيما بعد ـ وأرادوا أن يستفيدوا منها ـ ، بصورة تدريجية ، اختلق ساستهم ومؤرخوهم أسطورة التنازل والانتقال .

٣ ـ ومهما كان الأمر ، فإنهم استفادوا من ذلك استفادة كبيرة . لأن المهم في أمثال هذه الأمور ، ليس موافقتها أو عدم موافقتها للحقائق التاريخية ، بل هو اعتقاد الناس بها ، أو عدم التفاتهم إليها .

ولا شك في أن اعتقاد المسلمين بالخلافة العثمانية ، قوى نفوذ الدولة العثمانية وسهل حكمها تسهيلا كبيراً .

ونظراً لكل ما تقدم نستطيع أن نؤكد أن فكرة « الخلافة العثمانية » ساعدت كثيراً على استسلام العرب للحكم العثماني وأخرت كثيراً نشوء فكرة القومية في البلاد العربية .

القومية والتاريخ

إن وحدة التاريخ ـ مع وحدة اللغة ـ تعتبر أس الأسس في تكوين الأمة ، وغرس نوازع القومية في نفوسها .

هذه حقيقة يسلم بها الجميع . ومع ذلك نجد أن قضية « القومية والتاريخ » تثير مسائل عديدة تحتاج إلى التأمل والدرس والبحث .

١ ـ لا توجد أمة كانت « موحدة التاريخ » بكل معنى الكلمة ، منذ نشأتها إلى الآن ـ فكيف يجب أن يحدد المعنى المقصود من « وحدة التاريخ » ؟

٢ ـ يلاحظ الكثيرون أن الأبحاث والذكريات التاريخية تثير الضغائن وتغذي الأحقاد بين الأمم . ما العمل لتجنب هذه المحاذير عند إثارة الروح الوطنية والقومية في نفوس الناشئين ؟

٣ ـ يرى البعض أن التاريخ يذكي روح المحافظة ، ويثير نوازع الرجعية والسلفية في النفوس . وإذا صح ذلك ، أفلا يمكن ـ جعل التاريخ حافزاً إلى الأمام ، لا جاذباً إلى الوراء ؟

٤ ـ ويرى البعض أن اتخاذ التاريخ ذريعة إلى تقوية الروح الوطنية والقومية . يبعده عن ميادين الحقيقة . فماذا يجب أن يعمل لجعل التاريخ موافقاً للحقائق العلمية ، ومع ذلك مغذياً لنوازع الوطنية والقومية ؟

٥ ـ إن المؤلفات التاريخية ـ المفصلة والمختصرة ـ التي تتداولها أيدي المثقفين بوجه عام ، وتلاميذ المدارس بوجه خاص ـ في الحالة الحاضرة ، بعيدة عن مستلزمات البحث العلمي ومقتضيات التربية القومية في وقت واحد . فما هو السبيل إلى تأليف

١٧ ـ ٢٩٢٢

كتب جديدة تلبي مطالب العلم ومطالب القومية ، بروح واعية .

إن جواب السؤال الأول . مسطور في ذيل بحث « عوامل القومية » في هذا الكتاب . وأجوبة الأسئلة الأخرى مسرودة باختصار في بحث « الإيمان القومي » وبحث « الماضي والمستقبل ».

وأما الأبحاث التالية فإنها تشرح وتكمل الأجوبة التي تتطلبها هذه الأسئلة .

العلم للعلم ، أم العلم للوطن ؟

- ١ -

إنني لا أعترض على من يدعي أن « العلم للعلم » وأسلّم بأن « الأبحاث العلمية » يجب أن يكون هدفها « معرفة الحقيقة » معرفة مجردة عن كل الاعتبارات النفعية .

غير أنني أقول ـ في الوقت نفسه ـ بأن العلم شيء والتعليم شيء آخر ، فما يصح في « العلم » قد لا يصح في « التعليم ».

فعندما نقول « العلم للعلم » لا يتحتم علينا ـ منطقياً ـ أن نقول في الوقت نفسه « التعليم للتعليم »، وعندما نسلم بأن « العلم لذاته ، لا لشيء غيره » لا يترتب علينا أن نسلم في الوقت نفسه بأن ، « التعليم أيضاً لذاته لا لشيء غيره ».

فإن مبدأ « العلم للعلم » لا يمنعنا من القول بأن (التعليم ليس من الأمور المقصودة بالذات ، بل هو من الوسائل التي تستخدم للوصول إلى بعض الغايات).

إن هذه الغايات لا تكون « مادية ونفعية » في كل الأحيان ، بل تكون « معنوية وتربوية » في معظم الأحوال . فقد يقصد من التعليم إعطاء بعض المعلومات اللازمة للحياة في بعض الأحوال ، غير أنه يقصد منه ـ في معظم الأحوال ـ « الحصول على بعض الفوائد المعنوية والتأثيرات التربوية » كالتعويد على البحث والملاحظة والترغيب في الدرس والمطالعة أو تنمية الميول الفنية ، واستثارة العواطف النفسية . وأما التعليم الذي يتجرد عن مثل هذه الأهداف والغايات ، فيكون مخالفاً لأسس التربية الصحيحة مخالفة كلية .

ويمكننا أن نقول : إن قيمة التعليم تقاس بقيمة الغايات التي يرمي إليها من جهة ، وبجودة الطرق التي تتبع في خلاله من جهة أخرى . ولا نغالي إذا قلنا : إن

« دور الغايات » في هذا الشأن يكون أهم من « دور الطرق » بوجه عام ، لأن « الطريقة تتبع الغاية وتخضع لمقتضاياتها » بطبيعة الحال .

هذا، ومما تجب ملاحظته في هذا الباب ، أن تعليم أي علم من العلوم لا يمكن أن يشمل ويستوعب جميع الحقائق المكتشفة والمقررة في ذلك العلم . . . حتى في الدراسات العالية . . . فكل تعليم يضطر ـ بطبيعة الحال ـ إلى انتخاب بعض الحقائق ، والاهتمام بها أكثر من غيرها ، فنستطيع أن نقول لذلك بوجه عام : إن التعليم يتضمن شيئاً من الانتخاب ، فجودة التعليم تتوقف على حسن الانتخاب . ولا جدال في أن حسن الانتخاب لا يتيسر إلا بموازنة الفوائد التي يمكن الحصول عليها من تعليم كل بحث من الأبحاث ، من جميع الوجوه العلمية والتربوية . ولا شك في أن هذه « الموازنة » توسع مجال عمل « الغايات في التعليم » توسيعاً كبيراً .

وأما نوع التربية الذي ينتخب ، والتأثير الذي يتوخى من تعليم كل علم من العلوم ، فيختلف باختلاف العلوم من جهة ، وباختلاف درجات التعليم من جهة أخرى . فالفوائد العملية والأهداف التربوية التي تقصد في تعليم الرياضيات مثلا ، تختلف عما يُتوخى من تعليم الطبيعيات والاجتماعيات . كما أن الغايات التي تستهدف في تعليم هذه العلوم تختلف في المدارس الثانوية عنها في العالية . ونستطيع أن نقول بوجه عام : إن دور الغايات التربوية في التعليم يتقلص ويتضاءل كلما ارتفعت درجة التعليم . مع هذا فإن التعليم العالي نفسه لا يتجرد عن الغايات التربوية تماماً ؛ فإن هذا التعليم أيضاً لا يكتفي بسرد الحقائق وحدها ، بل يستهدف في الوقت نفسه تعويد الطلاب على « التعليم من تلقاء أنفسهم » بمراجعة المصادر وجمع الوثائق وملاحظة الوقائع واستقراء الحوادث . . . حسب ما تقتضيه طرائق البحث العلمي والدرس الذاتي .

وأما التعليم العالي الذي لم يقم بهذه المهمة خير قيام ، فيكون مقصراً في واجباته الأساسية ، مهما توسع في سرد الحقائق وتوغل في شرح الأبحاث .

فلا نغالي إذا قلنا : إن التعليم لا يصبح مقصوداً بالذات ، إلا في الدراسات العالية الاختصاصية وحدها .

ـ ٢ ـ

إن ما قررناه آنفاً في شأن « العلم والتعليم » بوجه عام ، ينطبق على أمر « التاريخ » بطبيعة الحال .

ففي ساحة التاريخ أيضاً نستطيع أن نقول : إن الأبحاث العلمية التي تستهدف معرفة تلك الحقائق شيء . . . والشؤون التعليمية التي تستهدف نشر تلك الحقائق شيء آخر ، ومهما بالغنا في القول بأن التاريخ يجب أن يستهدف معرفة الحقائق معرفة مجردة عن كل غاية ، لا نستطيع أن نقول ذلك في « تعليم التاريخ » بوجه من الوجوه . بل لا بد لنا من القول بأن هذا التعليم يجب أن يوجه نحو غايات تربوية واضحة . . . على كل حال .

ويجب أن نلاحظ ـ زيادة على ذلك ـ أن الغايات التربوية التي يمكن أن تعمل عملها في ساحة « تعليم التاريخ » كبيرة وخطيرة جداً ، لأن المعلومات التاريخية تمتاز عن سائر المعلومات البشرية بالتأثيرات العميقة التي تحدثها في الشعور القومي والوطني وبالأدوار الهامة التي تقوم بها في تكوين القومية والوطنية .

فإن شعور الأفراد نحو أمتهم ووطنهم لا يتأثر بمعرفتهم أو عدم معرفتهم للحقائق الطبيعية مثلا ، غير أن شعورهم هذا يتأثر تأثيراً شديداً من علمهم أو عدم علمهم بالوقائع التاريخية التي تعاقبت على الوطن والأمة في سالف الأزمان .

ويمكننا أن نقول : إن الشعور القومي يستند على الذكريات التاريخية أكثر من كل شيء آخر . ونستطيع أن نؤكد بأن الأفكار والمعلومات المتعلقة بالتاريخ تلعب دوراً هاماً في حياة الأمم وتؤثر تأثيراً كبيراً على سير الحادثات في التاريخ .

ولهذا السبب نجد أن الأمم المتمدينة بأجمعها تهتم بالتاريخ اهتماماً عظيماً ، فهي لا تكتفي بتذكير الماضي بواسطة الدروس والمؤلفات ، بل تبذل أنواع الجهود لإقامة التماثيل والأنصاب بقصد « تجسيد وتخليد الذكريات »، كما تنتهز جميع الفرص لإقامة الاحتفالات « لإحياء ذكر » بعض الوقائع التاريخية بقصد استثارة انتباه الشعب ، وايقاد نار الذكريات القومية في قلوب الناس .

كما نشاهد أن الدول المستعمرة عندما تستولي على أمة من الأمم تحاول أن تدعم استيلاءها العسكري باستيلائها المعنوي ، وتعتبر السيطرة على « المعلومات التاريخية » من أهم وسائل هذا الاستيلاء . ولذلك حالما تنتهي من الأعمال التي تستهدف محو الحكومة المحلية وقواها المختلفة ، تأخذ في تصويب سهامها نحو التاريخ القومي ، وتبذل كل ما لديها من الوسائل لإخفات صوت ذلك التاريخ ، وتستعمل كل ما تملك من الحيل لإبعاد ذاكرة الأمة عن تاريخها الخاص .

كما نجد الشعور القومي عند الأمم المحكومة يأخذ في الخمود والتضاؤل عندما « يبسط النسيان » أجنحته على « التاريخ القومي ». ولا سيما عندما تنصرف الأمة عن

تاريخها الخاص إلى « التاريخ » الذي تلفقه وتعرضه عليها السلطة الحاكمة ، حسبما تقتضيه سياسة السيطرة والاستعمار .

وأما عودة الشعور القومي إلى مثل هذه الأمم المحكومة ، فلا تتم إلا بعودة الذكريات التاريخية . ولا نغالي إذا قلنا : إن حركات الاستيقاظ والانبعاث ومجاهدات الاستقلال والاتحاد لا تبدأ إلا بتذكير الماضي واستلهام التاريخ ، بوجه عام . هذه حقيقة ناصعة تتجلى من بين صفحات التاريخ بوضوح تام .

فإن « حب الاستقلال » يتغذى بذكريات الاستقلال المفقود ، والتوقان إلى السؤدد والمجد يبدأ بالتحسر على السيادة الماضية والمجد السالف ، والإيمان بمستقبل الأمة يستمد قوة من الاعتقاد بماضيها الباهر ، والنزوع إلى الاتحاد يزداد شدة وحماسة بتجدد ذكريات الوحدة المضاعة . . . هذه كلها حقائق ثابتة ، تشهد بها جميع التواريخ ، من تاريخ استقلال اليونان إلى تاريخ اتحاد الألمان ، ومن تاريخ ثورة الصرب إلى تاريخ وثبة الأتراك .

ولذلك كله نجد أن جميع علماء التربية يتفقون في القول بأن درس التاريخ من أهم وسائل التربية الوطنية والقومية .

فهل يجوز والحالة هذه للمعلمين والمؤلفين أن يتعاموا عن ملاحظة تأثير المعلومات التاريخية في هذا المضمار ، وألا يستفيدوا من تأثيرها هذا في تقوية الروح القومي وتوجيه الشعور الوطني ، نحو الأهداف التي يتطلبها مجد الأمة ونهوضها ؟

ـ ٣ ـ

يظن البعض أن استخدام دروس التاريخ كواسطة للتربية الوطنية والقومية وتكييف كتب التاريخ لمقتضيات هذه التربية إنما هو من الخطط والنزعات الخاصة بالأمم التي تحكم بالدكتاتوريات الوطنية . وحقيقة الأمر أنه لا فرق بين هذه الأمم وغيرها بهذا الاعتبار . ونحن لا نعلم بوجود أمة بين الأمم الراقية تجردت عن هذه النزعة ، فأهملت الاستفادة من دروس التاريخ في هذا المضمار .

وإذا تجلت آثار هذه النزعة الآن عند فريق من الأمم بوضوح أكبر ، فما ذلك إلا لأن هؤلاء غيروا نظام حكمهم حديثاً ، فاضطروا لذلك إلى القيام بتكييف تاريخهم لمقتضيات هذا النظام الجديد بصورة فجائية وعلى رؤوس الأشهاد . في حين أن غيرهم كانوا أقدموا على مثل هذا العمل قبلا ، فأوجدوا لأنفسهم تاريخاً مكيفاً بمقتضيات الوطنية ، منذ مدة غير يسيرة من الزمن . فيمكننا أن نقول : إن الفرق بين الفريق

الأول والفريق الثاني ينحصر في تاريخ عملهم بهذه النزعة ، لا في انقيادهم إليها أو انصرافهم عنها .

فيجب علينا أن نعلم علم اليقين ، أن تكييف دروس التاريخ بمقتضيات القومية والوطنية ، من الخطط التي تعمل بها جميع الأمم من غير استثناء ، ومن الخطط التي تتحتم على جميع الأمم الناهضة بوجه خاص . . .

هذا ويجب أن نلاحظ في الوقت نفسه أن « التكييف » الذي نشير إليه لا يلتزم « الاختلاق »، لأن « الانتخاب والتبريز » وحدهما يكفلان التكييف ، ويكفيان للتوجيه بوجه عام .

وذلك لأن الوقائع التاريخية تؤلف سلسلة طويلة لا مجال لتحديدها ، بل شبكة معقدة لا حد لتعقيدها . فعدم ذكر الوقائع بأجمعها ـ تارة بصورة إرادية وطوراً بصورة اضطرارية ـ وانتخاب البعض وترك البعض منها ، حتى تفصيل البعض واختصار البعض ، مما يغير منظر الوقائع وتأثيرها النفسي تغييراً كبيراً ، كما تتغير الألوان حسب مشيئة المصورين تبعاً لتغير أنواع الأصباغ التي تمزج بعضها ببعض من جهة ، ولتغير نسب هذا المزج من جهة أخرى .

ولذلك نستطيع أن نقول : إن عملية الانتخاب والتبريز ، إذا كانت من الأمور المهمة في جميع فروع التعليم ، فهي في منتهى الأهمية في تعليم التاريخ .

لنذكر مثالا بسيطاً لتوضيح تأثير الانتخاب والتبريز ، إذا كانت من الأمور المهمة في جميع فروع التعليم ، فهي في منتهى الأهمية في تعليم التاريخ ، لنذكر مثالاً بسيطاً لتوضيح تأثير الانتخاب والتبريز : لنفرض أننا نود أن نبحث عن علاقة فرنسا بوحدة إيطاليا . فإذا استعرضنا الحوادث التي تعاقبت في إيطاليا منذ حروب نابليون إلى حرب السبعين ، ولاحظنا علاقة هذه الحوادث بسياسة فرنسا وأعمالها ، وجدنا أن هذه السياسة كانت مساعدة لوحدة إيطاليا في بعض الأحوال والأدوار ، ومعرقلة لها في أحوال وأدوار أخرى . فإذا ذكرنا النوع الأول من الوقائع دون أن نبحث عن النوع الثاني منها ، وإذا سردنا النوع الثاني من الوقائع دون أن نتطرق إلى النوع الأول منها ، فسنوصل قراءنا وطلابنا إلى أحكام متخالفة متعاكسة في هذا الباب . وهذا الاختلاف سيظهر حتى عندما لا نهمل ذكر نوع من نوعي هذه الوقائع إهمالا تاماً بل نتوسع في شرح أحد النوعين ونكتفي بإشارة مختصرة إلى النوع الأخر .

وهذا ما يحدث فعلا في تدوين وتدريس هذه الوقائع التاريخية في مدارس كل دولة من هاتين الدولتين : فإن الفرنسيين يوجهون الأنظار إلى الوقائع التي كانت من

١٧ ـ ٢٩٢٧

نوع « المساعدة للوحدة الإيطالية » ويبرزون هذه الوقائع أكثر من غيرها في حين أن الإيطاليين ـ بعكس ذلك ـ يوجهون الأنظار إلى الوقائع التي كانت من النوع الثاني ، ويتوسعون فيها أكثر من غيرها . ولهذا السبب نجد أن رأي الإيطاليين في هذه القضية يختلف عن رأي الفرنسيين اختلافاً بيناً في معظم الأحوال .

وقد لاحظ الكثيرون من رجال الفكر والسياسة التأثير الشديد الذي يتأتى من دروس التاريخ في إدامة الضغائن وإثارة الحروب بين الأمم ، فأخذوا يفكرون فيما يجب عمله في هذا الباب . وهذا ما حمل عصبة الأمم على الاهتمام بالأمر اهتماماً خاصاً ، وتكوين فرع مختص بشؤون تعليم التاريخ بين جوانب معهد التعاون الفكري الأسمى . كما حمل عدداً كبيراً من المربين والمؤرخين على عقد مؤتمرات أممية للمداولة في القضايا المتعلقة بدروس التاريخ .

وإذا تتبعنا مناهج هذه المؤتمرات ونشراتها ، ولاحظنا أعمالها ومقرراتها ، وجدنا أنها لم تعارض قط في « استخدام التاريخ كوسيلة للتربية الوطنية »؛ وكل ما طلبته من المعلمين والمؤلفين في هذا الباب ، انحصر في التماس السعي إلى تخليص دروس التاريخ وكتب التاريخ من الأبحاث والاتجاهات التي تثير الضغائن وتحول دون التفاهم والتقارب بين الأمم .

إنها دعت المعلمين والمؤلفين إلى توجيه جهودهم وأعمالهم إلى هذا الاتجاه على الدوام ، من غير أن تطلب إليهم أن يجردوا دروسهم وكتبهم من النزعات القومية والوطنية ، أو يتركوا الاستفادة من التاريخ في التربية القومية والوطنية .

وعلى كل حال ، فنحن نستطيع أن نؤكد بأن « تعليم التاريخ » يستهدف التربية الوطنية والقومية قبل كل شيء ، عند جميع الأمم ، بدون استثناء .

ـ ٤ ـ

بعد هذه التفصيلات ، يجدر بنا أن نعود إلى أنفسنا ونتساءل عما يترتب علينا عمله في دروس التاريخ ، نحن الناطقين بالضاد .

نحن نعتقد بأن حاجتنا إلى الاستفادة من التاريخ في التربية الوطنية والقومية تفوق حاجة جميع الأمم على الإطلاق . لأن العالم العربي الآن يزيد في احتياجه إلى الاستفادة من دروس التاريخ وكتب التاريخ في هذا المضمار زيادة هائلة .

هذا ويجب ألا ننسى من جهة أخرى أن أمر تأليف وتدريس التاريخ في العالم العربي ظل بعيداً عن مقتضيات البحث العلمي والتربية الوطنية في وقت واحد .

وذلك لأن المؤلفات التاريخية العربية تستند عن نوعين من المصادر : غربية وشرقية . والمصادر الغربية لم تتخلص تماماً من تأثير « النظرات الأوروبية » التي نشأت على معاداة الشرق العربي واستضعاف العرب حتى الآن . وأما المصادر الشرقية فقد ظلت بعيدة عن النظرات العلمية والنزعات التربوية في وقت واحد .

فيترتب علينا ـ في مرحلة النهضة التي وصلنا إليها ـ أن نعيد النظر في أبحاث التاريخ ، بروح علمي وشعور قومي ، وأن نوجد لأنفسنا بهذه الصورة مؤلفات تاريخية تجمع بين مقتضيات البحث العلمي وبين مطالب التربية الوطنية في وقت واحد[٢] .

(٢) نقلا عن: ساطع الحصري، آراء وأحاديث في الوطنية والقومية (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٤٤).

تعليم التاريخ والعلاقات الدولية(*)

- ١ -

سيداتي وسادتي :

إن المناهج الدراسية التي نضعها والكتب المدرسية التي تقررها كل دولة من الدول ، تعتبر عادة من الأمور الداخلية التي لا تتعدى تأثيراتها حدود تلك الدول نفسها .

غير أن المناهج والكتب والدروس التي تتصل بالتاريخ تشذ عن هذه القاعدة العامة ، لأنها قد تؤثر في سير علاقات الدولة المذكورة بالدول الأخرى .

فإن المباحث التي تتناول دروس التاريخ ، لا يمكن أن تقتصر على ماضي أمة واحدة على الانحصار ؛ بل لا بد لها من أن تتطرق إلى ماضي أمم مختلفة ، لكثرة العلائق التي تربط تواريخ الأمم بعضها ببعض ارتباطاً وثيقاً .

ففي جميع دروس التاريخ التي تلقى في المدارس ، سواء أكانت من نوع التاريخ القومي أم من نوع التاريخ العام ، يضطر المدرسون إلى التكلم عن بعض الأمم الأجنبية . وهذه الأبحاث التاريخية ، قد تثير في نفوس الطلاب - قليلا أو كثيراً - من الاستحسان أو الاستهجان . والاستحسان قد يتقوى - إذا ما تكرر وتوالى - فيتحول إلى « حب وصداقة » نحو بعض الأمم ؛ كما أن الاستهجان قد يشتد بالتوالي والتكرار ، فيصل إلى درجة « البغض والكراهة » نحو بعض الأمم . . .

(*) محاضرة ألقيت في المؤتمر الثقافي العربي الاول في ٨ أيلول /سبتمبر ١٩٤٧ .

إن تأثير دروس التاريخ في بث شعور الكراهة والعداوة بين الأمم ، لفت أنظار « دعاة السلام » بوجه خاص ؛ وحمل بعض المفكرين على انتقاد « التاريخ » انتقاداً مراً .

وربما كان أشد وألذع هذه الانتقادات هي التي صدرت من يراع الكاتب الفرنسي الشهير « پول فاليري ». فقد قال المومأ إليه في هذا الصدد ما مآله :

« إن التاريخ ، أخطر وأضر العقاقير التي استحضرها كيمياء العقل ، خواصه معلومة جيداً : إنه يسكر الأمم ، ويثير في نفوسها شتى الأوهام والأحلام ، ويورثها ذكريات كاذبة ؛ كما أنه يخدش جروحها القديمة ، فيحول دون التئام تلك الجروح . إنه يقض مضاجع الأمة ويسلبها راحة البال ؛ ويؤدي بها في الأخير إلى « مانياء العظمة » أو إلى « داء الاضطهاد » .

ولكن . . . مهما قيل في هذا المضمار ، لا يستطيع أحد أن ينكر : أن التاريخ من أهم عناصر القومية ، ومن أقوى عوامل الوطنية .

فإن جميع رجال التربية والتعليم يتفقون في القول بأن دروس التاريخ من أهم الوسائل لإثارة الشعور الوطني وتنمية الوعي القومي في نفوس الطلاب ؛ وكثيراً ما يقولون : إن تدريس التاريخ لا يعني ـ في حقيقة الأمر ـ « تعليم الماضي »، بل إنه يعني ـ من حيث الأساس ـ « تكوين الشعور الوطني ».

فليس من المعقول والحالة هذه أن نطلب من المعلمين والمربين أن يتخلوا عن استخدام التاريخ في بث الروح الوطنية والقومية في النفوس .

فكل ما يمكن ، وكل ما يجب ، أن يطلب منهم في هذا السبيل ، هو عدم إفراغ هذه الدروس في قالب يثير روح العداء والبغضاء بين الأمم ، لكي لا يحول دون حسن التفاهم بين الدول .

إن هذه القضايا قد شغلت أذهان علماء التربية من جهة ، ورجال السياسة من جهة أخرى ، منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى ؛ وصارت موضوعاً لمباحثات ومناقشات ومفاوضات كثيرة ، بين العلماء والمفكرين والساسة ، في أوروبا وأمريكا .

وقد اهتم بها عدد كبير جداً من المؤتمرات القومية والأممية التي انعقدت بين الحربين العالميتين الأخيرتين . فجميع مؤتمرات التاريخ ، ومؤتمرات التربية الأخلاقية ، ومؤتمرات السلام العام . . . قد تطرقت إلى مسألة « دروس التاريخ ، من وجهة تأثيرها في تحسين العلاقات الدولية ، ونشر ألوية السلام بين الأنام »، حتى إن بعض المؤتمرات انعقدت لدرس هذه المسألة بوجه خاص ؛ والتيارات الفكرية التي

تولدت من جراء ذلك ، حملت كثيراً من الدول على عقد اتفاقات ومعاهدات رسمية ، بغية « توجيه دروس التاريخ » الوجهة التي يتطلبها مبدأ استقرار السلام .

إن البعض من هذه الاتفاقات عقد لتنظيم العلائق الثقافية بوجه عام ؛ ومع هذا نص على بعض الأحكام المتعلقة بدروس التاريخ ، وكتب التاريخ بوجه خاص . ولكن البعض منها عقد لخدمة الغاية الأخيرة ، رأساً ومباشرة .

هذا ؛ ومما يجب الإشارة إليه أن هذه الاتفاقات عقدت بعد مباحثات ومفاوضات طويلة ، جرى بعضها بين دولتين ، وبعضها بين مجموعة من الدول التي ترتبط بروابط تاريخية وجغرافية خاصة ، وبعضها بين جميع الدول التي تسعى وراء السلام العام .

فيجدر بنا أن نلقي نظرة إجمالية على هذه المفاوضات ، ونستعرض أهم الأحكام التي قررتها هذه الاتفاقات ، عن دروس التاريخ ، وكتب التاريخ بوجه خاص .

إن أسبق الدول إلى التفكير في هذا الموضوع والاتفاق في شأنه ، كانت الدول الإسكاندينافية . لأنها شرعت في العمل في هذا السبيل منذ سنة ١٩١٩ .

من المعلوم أن تاريخ الدولة المذكورة ـ أي السويد والنرويج ، والدانمرك ، وفنلندا ، وإيرلندا ـ كان شديد التشابك والتعارض ، خلال القرنين الأخيرين . كانت قد حدثت بين شعوبها مخاصمات كثيرة ، وهذه الأوضاع السابقة كانت قد تركت في نفوسها حزازات مختلفة ؛ وهذه الحزازات كانت تحول دون تنظيم علاقات هذه الدول بعضها ببعض ، وفق ما تقتضيه منافعها الحالية لحفظ كيانها بين تيارات السياسة الدولية .

فرأى المفكرون والساسة في هذه الدول المتجاورة أن مصلحة الجميع تتطلب تنقية الكتب المدرسية المقررة في كل واحدة منها من المباحث والعبارات التي تثير الضغائن بين شعوبها . وألفوا جمعية سميت باسم « الشمال » Norden على أن يكون لها لجان فرعية قومية في كل دولة من الدول الإسكاندينافية . وعهدوا إلى كل فرع من فروع هذه الجمعية بمهمة « درس الكتب المدرسية » المقررة في بلاد الفروع الأخرى ، على أن يلاحظ كل ما جاء فيها عن بلاده ، ويسجل ما قد يبدو له من الانتقادات عليها ؛ ثم يعرض تلك الانتقادات على الفرع الذي يهمه الأمر ، لكي يتخذ التدابير اللازمة لتصحيح الكتب المذكورة وتعديلها ، بعد مناقشة القضية في اجتماعات خاصة إذا اقتضى الحال . وقد عرضت الجمعية بعض المسائل التاريخية التي اختلفت الآراء في شأنها على لجنة مؤلفة من المؤرخين الاختصاصيين ، لمناقشتها مناقشة علمية ، تساعد على إظهار وجوه الخطأ والصواب فيها .

وقد درست الجمعية المذكورة بهذه الصورة أكثر من مائة وسبعين كتاباً مدرسياً . ونقحت الكثير من مضموناتها بصورة فعلية .

وقد حاولت الدول البلقانية أيضاً أن تسلك مسلكاً يشابه سلوك الدول الإسكاندينافية في هذا المضمار .

من المعلوم أن شبه جزيرة البلقان ، من أغرب بقاع الأرض التي تشابكت فيها القوميات تشابكاً لا مثيل له في سائر أنحاء العالم . فقد رأى ساسة الدول البلقانية أن يسعوا إلى التخلص من آثار الضغائن التي خلفتها الوقائع الماضية ، فعقدوا حلفاً عرف باسم « الحلف البلقاني ».

وكان الحلف المذكور يعقد مؤتمراً سنوياً في عاصمة من عواصم الدول البلقانية . وقد تناولت مذاكرات هذه المؤتمرات ، كثيراً من القضايا المتعلقة بتدريس التاريخ .

والمؤتمر البلقاني الأول الذي انعقد في آثينا سنة ١٩٣٠ أوصى باتخاذ تدابير متعددة « لضمان التقارب والتفاهم » بين الشعوب البلقانية « خدمة للإنسانية والسلام » وكان من جملة هذه التدابير « إصلاح التعليم بوجه عام ـ وتعليم التاريخ بوجه خاص ـ إصلاحاً يجرده من كل صبغة عدائية ، ويجعله خادماً للسلام ». وقد طلب المؤتمر المذكور من جميع الدول البلقانية أن تحذف من كتب التاريخ « الفصول التي تذكي الحروب وتثير الخصومات ».

والمؤتمر البلقاني الثاني الذي اجتمع في مدينتي إستانبول وأنقرة سنة ١٩٣١ ، أوصى ـ فيما أوصى به من الأمور ـ أن تتبادل الدول البلقانية ترجمات من « المختارات » التي تتعلق بتاريخ بلادها وآدابها ، بغية إدماجها في كتب المطالعة التي تستعمل في المدارس المختلفة .

والمؤتمر الثالث الذي انعقد في بخارست سنة ١٩٣٢ قرر تأسيس معهد للأبحاث التاريخية ، للعناية بتواريخ جميع الشعوب البلقانية .

وأما المؤتمر الرابع الذي انعقد في سالونيك سنة ١٩٣٣ فقد أوصى بإنشاء كراسي « لتعليم حضارات الشعوب البلقانية » في جامعات عواصمها .

وقد بذلت جهود مماثلة لما ذكرناه آنفاً في أمريكا أيضاً :

فقد عقدت « الحكومات المتحدة البرازيلية » مع « الجمهورية الأرجنتينية» سنة ١٩٣٣ اتفاقية خاصة بـ « مراجعة نصوص الدروس التاريخية والجغرافية ». وقد تعهد

الطرفان ـ بهذه الاتفاقية ـ أن يعيدوا النظر في الكتب المدرسية على أساس « تنقيتها من العبارات التي تذكر وتثير حزازات العهود الماضية ». وقد نصت المادة الأخيرة من الاتفاقية المذكورة على أن « كل دولة أمريكية تستطيع أن تنضم إليها ، وذلك بإعلام وزارة الخارجية البرازيلية ».

غير أن أحكام هذه الاتفاقية أدمجت ـ في أواخر السنة المذكورة ـ في « اتفاقية تعليم التاريخ » التي قررها « المؤتمر الأممي السابع للدول الأمريكية » المنعقد في مدينة « مونت فيديو ».

وقد نصت الاتفاقية المذكورة على وجوب إعادة النظر في الكتب المقررة للمدارس في بلاد الدول المتعاقدة ، بغية تنقيتها « من كل ما من شأنه أن يثير في نفوس الناشئة شعور الكراهية نحو أي بلد من البلاد الأمريكية .

كما أنها نصت على تأسيس معهد جديد باسم « معهد تعليم التاريخ » يتولى مهمة « تنسيق وتوجيه التدريسات التاريخية في مختلف الجمهوريات الأمريكية ».

وأوصت الاتفاقية المذكورة بعدة أمور منها :

ـ أن تشجع كل جمهورية من الجمهوريات الامريكية تدريس تاريخ الجمهوريات الأخرى .

ـ العدول عن الاهتمام بالأعمال الحربية مع التوسع في الشؤون الحضارية في دروس التاريخ .

ـ عدم اتخاذ « حكايات الانتصارات » وسيلة للتنديد بالشعوب المغلوبة .

ـ التأكيد على كل ما من شأنه أن يقوي روح التفاهم والتعاون بين مختلف البلدان الامريكية .

هذا ، وقد انعقد بعد ذلك بين الدول الأمريكية « مؤتمر لصيانة السلم » سنة ١٩٣٦ ، في مدينة « بوينوس آيريس ». وأوصى المؤتمر المذكور جميع الجمهوريات الأمريكية بالإسراع في تنفيذ أحكام الاتفاقية الآنفة الذكر ، بغية تنشئة الأجيال القادمة في جو معنوي مشبع بحب السلم ، وبالرغبة في التفاهم بين الأمم .

حينما كانت الدول التي سبق ذكرها تتفاوض في هذه الأمور وتُعِدّ هذه الاتفاقات ، كان من الطبيعي أن تهتم عصبة الأمم أيضاً بهذه القضايا ، وأن تدعو جميع الدول إلى التفاهم حول هذه المبادىء .

غير أنه إذا كان من السهل أن تتفق بعض الدول ، أو بعض مجموعات الدول ، على هذه القضايا التي تتصل بدروس التاريخ ، لوجود روابط خاصة ومنافع متقابلة تربط بعضها ببعض ، فإنه كان من الصعب أن تتفق جميع الدول على أمثال هذه الأمور .

ولهذا السبب لم تستطع عصبة الأمم أن تقرر مشروع « اتفاقية عامة »، تضمن تحقيق الأغراض الآنفة الذكر ، إلا سنة ١٩٣٥ ، مع أنها قد بدأت تفكر فيها وتعمل لأجلها . . . منذ بداية تكوينها .

فقد قررت عصبة الأمم ضرورة العمل« للتعاون الفكري بين الأمم » منذ الاجتماع الأول الذي عقدته سنة ١٩٢٠ ، وألفت اللجنة الأممية « للتعاون الفكري » سنة ١٩٢١ . وهذه اللجنة أخذت تنشىء فروعاً قومية في مختلف بلاد العالم منذ سنة ١٩٢٢ ، كما أنها ألفت عدة لجان اختصاصية ، كان من جملتها لجنة « تعليم الشبيبة أهداف عصبة الأمم ».

وبدأت اللجنة المذكورة أعمالها سنة ١٩٢٣ ، وأخذت تبحث في وسائل « إقرار السلم عن طريق التربية والتعليم »، وتطرقت بطبيعة الحال إلى مسألة « الكتب المدرسية » ولا سيما « كتب التاريخ ». غير أنها لم تستطع أن تخطو خطوات واسعة في هذا السبيل ، لعدم استعداد معظم الدّول ـ عند ذاك ـ للتقيد بـ « عهود عامة » في مثل هذه القضايا الهامة . فاضطرت اللجنة إلى الاكتفاء بإقرار الاقتراح المعتدل الذي تقدم به ممثل إسبانيا ، « كازاريس » بغية إيجاد طريقة « لتنقية الكتب المدرسية من العبارات التي تضر بحسن التفاهم والوئام بين الأمم ».

واللجنة الأممية للتعاون الفكري ـ التابعة لعصبة الأمم ـ أقرت هذا الاقتراح في ٢٥ تموز سنة ١٩٢٥ ، فعرف الاقتراح بعد ذلك باسم « قرار كازاريس ».

يصرح هذا القرار في حيثياته : « بأن إحدى الوسائل التي تضمن الوصول إلى التقارب الفكري بين الشعوب ـ بأفضل الوسائط وأنجعها ـ هي : تنقية الكتب المدرسية من العبارات التي من شأنها أن تبذر بين شبيبة بلد من البلاد بذور عدم تفاهم أساسي نحو البلاد الأخرى ». ثم يدعو اللجان القومية للتعاون الفكري إلى العمل في هذا السبيل على الطريقة التالية :

إذا ما وجدت إحدى اللجان المذكورة في الكتب المدرسية الأجنبية ، نصاً يمس بلادها ويحتاج إلى تعديل ، خدمة للغايات التي أوحت بهذا القرار ، فإنها ترسل طلباً بذلك إلى اللجنة القومية العاملة في البلد الذي يدرّس فيه الكتاب المذكور وتصحب طلبها هذا ـ إذا رأت لزوماً لذلك ـ بمشروع التعديل تقترحه ، مع أسبابه الموجبة .

على كل لجنة قومية تتلقى طلباً من هذا القبيل ، أن تدرس القضية وتقرر : هل يجب تلبية هذا الطلب ؟ وتتخذ التدابير اللازمة لإجراء التعديل المطلوب ، مع اعلام اللجنة القومية الطالبة من جهة ، واللجنة الأممية من جهة أخرى . وأما إذا لم توافق على تلبية الطلب وتبديل النص ، فلا تعتبر مجبرة على بيان الأسباب .

هذا ، ويصرح قرار « كازاريس » بأن « طلبات التصحيح والتعديل يجب أن تنحصر في الأمور الثابتة بصورة أكيدة ، والمتعلقة بجغرافية البلاد وحضارتها . . . » .

ويحظر بصورة قطعية طلب تعديل النصوص التي تتصل بالتقديرات الذاتية ، فتكون ذات صبغة أدبية أو سياسية أو دينية .

وفي الوقت نفسه يرجو القرار من كل لجنة قومية ، أن تشير إلى المؤلفات التي تراها أصلح لتزويد الأجانب بمعلومات صحيحة عن تاريخ بلادها ، وحضارتها السابقة ، وحالتها الحاضرة .

يلاحظ من هذه التفاصيل أن التدابير التي تضمنها هذا القرار ، كانت في منتهى الاعتدال وغاية الاحتراس ، حتى إنها لم تشمل شيئاً من دروس التاريخ على الإطلاق . والسبب في ذلك يعود إلى حرص بعض الدول على الاحتفاظ بحرية العمل في هذا المضمار حرصاً شديداً .

غير أن الجمعيات العلمية والتعليمية والسياسية التي تهتم بشؤون التاريخ والتربية والسلام واصلت جهودها وأبحاثها ودعاياتها في هذا السبيل ؛ وعقدت مؤتمرات كثيرة ، ونشرت مقالات متتابعة ، وأثرت في الرأي العام تأثيراً عميقاً . والتطور الذي حدث في عالم الفكر من جراء ذلك أدى إلى إدخال القضية إلى حظيرة عصبة الأمم مباشرة .

وقد ألقى بريان ـ ممثل فرنسا في مجلس العصبة ـ سنة ١٩٢٩ ـ خطاباً بليغاً في هذا الموضوع ، فقال :

« يجب على عصبة الأمم ألا تبقى مكتوفة الأيدي أمام ذلك النوع من « التسميم المعنوي » الذي تنكب به نفوس الناشئة الآن في كل البلاد . لأن هناك أناساً لا يرتاحون إلى انتشار روح الطمأنينة والسلام . بل بعكس ذلك يسعون دائماً وراء إثارة نعرات الثأر والانتقام .

فيجب على عصبة الأمم ، التي تشمل سياستها جميع أعمال الصيانة الاجتماعية ، والتي تبذل شتى الجهود في سبيل مكافحة ومطاردة الحشيش والأفيون في كل البلاد بكل الوسائل الممكنة ، يجب على هذه العصبة أن تلتفت بأنظار اهتمامها نحو الأفعال التي ترمي إلى تسميم عقول الأطفال

والشبان ، ببث بذور الحرب والخصام في أدمغتهم الغضة . إن الذين يقدمون على ذلك - بدروسهم أو بخطاباتهم - يجب أن يعتبروا من أفظع المجرمين . . . ».

وقد تلا هذه الخطبة الهامة ، خطب شتى ألقاها كبار رجال السياسة من مختلف البلاد .

وهذه النزعة السياسية التي برزت بهذه الصورة في قاعة عصبة الأمم نفسها ، أفسحت أمام لجنة الخبراء المؤلفة « لتعليم الشبيبة أهداف عصبة الأمم » مجالاً واسعاً لإعادة النظر في المقررات السابقة ، ولوضع خطط جديدة ، أكثر نجوعاً من الخطط الأولى .

فقد رأت اللجنة خلال الاجتماع الذي عقدته سنة ١٩٣٠ أن الوقت قد حان للقيام بتحقيق علمي شامل ، عن حالة « الكتب الدراسية المستعملة في مدارس البلاد المختلفة ». وقد تم هذا التحقيق سنة ١٩٣١ ، ونشر التقرير المفصل الذي ضمن نتائجه سنة ١٩٣٢ .

واستناداً إلى كل ذلك ، وضعت اللجنة مشروع قرار أشارت فيه إلى « أهمية دروس التاريخ في تنشئة الأجيال الجديدة على حب السلام والوئام » ونصت على وجوب اشتمال قرار « كازاريس » على كتب التاريخ ودروس التاريخ . ثم اقترحت على عصبة الأمم أن توصي الحكومات بالسهر المباشر على تنقية الكتب المدرسية من الأبحاث والعبارات التي قد تضر بحسن التفاهم بين الأمم .

هذا ، ومن جهة أخرى كان قد حدث في عالم السياسة تيار جديد ، استوجب سلسلة جهود جديدة ، تلاقت مع سلسلة الجهود الآنفة الذكر ، في هذه المرحلة من مراحل تطورها :

كانت عصبة الأمم أخذت تبحث الوسائل التي تؤدي إلى نزع السلاح ، أو على الأقل إلى تحديد التسلح ، ودعت الدول إلى عقد مؤتمر خاص لهذا الغرض سنة ١٩٣٠ :

وقد أرسل وزير خارجية بولندا - زالسكي - كتاباً إلى سكرتير عصبة الأمم أشار فيه إلى ضرورة التفكير في أمر « نزع السلاح المعنوي »، بجانب التفكير في قضايا « نزع السلاح المادي ». وأضاف إلى الكتاب المذكور مذكرة تفصيلية قال فيها : يجب أن نبذل جهداً عظيماً لصيانة الشبيبة من كل ما من شأنه أن يثير في نفوسها البغض لشعب أجنبي . ولهذا يجب أن يحظر على المعلمين سوء استعمال سلطتهم المعنوية بتلقين طلابهم أمثال هذه النزعات ، ويجب أن يعاد النظر في الكتب المدرسية - لضمان

تحقيق هذه الغاية ـ ولا سيما في الكتب الخاصة بدروس التاريخ والجغرافية .

ورئيس لجنة التعاون الفكري أيضاً قدم تقريراً ذكر فيه العلاقة التي تربط قضية نزع السلاح بقضايا التعاون الفكري ، وشرح الجهود التي بذلتها اللجنة في هذا السبيل ، منذ سنة ١٩٢٠ .

وبهذه الصورة أصبحت قضية « نزع التسلح المعنوي » من المسائل التي تثير اهتمام المحافل الفكرية والسياسية بمقياس واسع جداً .

واللجنة السياسية ، المنبثقة من « مؤتمر تحديد التسليحات » بحثت هذه القضية في ١٥ آذار (مارس) ١٩٣٢ ، وألفت لجنة فرعية باسم لجنة نزع التسليح المعنوي عهدت إليها بدرس الموضوع باهتمام تام .

وهذه اللجنة ـ بعد المذاكرة في الأمر ـ اتخذت مقررات كثيرة ، وطلبت من « منظمة التعاون الفكري » أن تضع الخطط التفصيلية لتنفيذ هذه المقررات . والمنظمة المذكورة وضعت وقررت خطة تفصيلية « لتنقية إصلاح الكتب المدرسية » .

ولكن رجال الفكر والسياسة ، لم يكتفوا بذلك ، بل رأوا أن هذه الجهود والقرارات يجب أن تتوج بمعاهدة تلزم الدول إلزاماً صريحاً .

ولهذا السبب وضعت « اللجنة الأممية للتعاون الفكري » ـ سنة ١٩٣٦ ـ مشروع « تصريح دولي » عن الكتب الدراسية المتعلقة بالتاريخ .

وأقرت عصبة الأمم المشروع ، ودعت الدول إلى التوقيع على التصريح .

وقد أصبح التصريح الدولي المذكور نافذاً ، اعتباراً من ٢٧ تشرين الثاني (نوفمبر) سنة ١٩٣٧ .

ويشير التصريح المذكور في مقدمته إلى أن « العلائق القائمة بين البلاد المختلفة تتحسن وتتوطد ، إذا ما تلقت الأجيال الجديدة في كل بلد من المعارف والمعلومات التي تتعلق بتاريخ الأمم الأخرى ، ما هو أوسع مما تتلقاه الآن » .

كما يشير إلى « الأضرار التي تنجم عن عرض بعض الوقائع التاريخية في الكتب المدرسية عرضاً مثيراً » .

ثم يذكر اتفاق الدول على المبادىء التالية :

١ ـ يحسن لفت أنظار السلطات المختصة في كل البلاد ، وكذلك أنظار مؤلفي الكتب الدراسية فيها ، إلى وجوب :

(أ) تخصيص أوسع ما يمكن تخصيصه من الحصص لتاريخ الأمم الأخرى .

(ب) تبريز العناصر التي من شأنها تفهيم ترابط الأمم ، خلال تدريس التاريخ العام .

٢ ـ يحسن بكل حكومة أن تتحرى الوسائل التي تضمن صيانة الشبيبة المدرسية من العبارات الضارة ، وفقاً للمقررات التي اتخذتها اللجنة للتعاون الفكري وأقرتها هيئة عصبة الأمم .

ـ ٢ ـ

بعد هذه النظرات السريعة التي ألقيناها على هذا النوع من الاتفاقات والمقررات الدولية ، يجدر بنا أن نتساءل : ماذا يجب أن يكون موقفنا نحن العرب إزاء هذه المقررات ؟

أنا لا أرى بأساً في الأخذ بها ، والاستفادة منها ، لأني أعتقد أن الكتب الدراسية المستعملة في البلاد العربية ليست مخالفة ـ بوجه عام ـ للمقررات الآنفة الذكر : إنها تخصص حصة كبيرة للتاريخ العام ، ولا تلقي فكرة عدائية نحو الأمم الأخرى . في حين أن الكتب المستعملة في مدارس الغرب ، لا تعطي تاريخ العرب حقه من البحث والاهتمام ، وكثيراً ما تذكر الشؤون المتعلقة بتاريخ العرب بعبارات تنم عن الاستخفاف والازدراء . وأستطيع أن أقول : إن تطبيق القرارات الآنفة الذكر يكسبنا « حقوقاً للمطالبة » أكثر مما يعرضنا إلى « مطالبات » . ولهذا نستطيع أن نستفيد منها في مطالبة الأمم الغربية بجعل كتبها المدرسية أكثر إنصافاً للعرب وأقل إهمالاً لهم .

غير أني أعتقد أن أهم النتائج التي يجب أن نستخلصها من الأبحاث الآنفة الذكر ، هي : الإيمان بأهمية دروس التاريخ في حياة الأمم .

لأننا لا نزال بعيدين عن هذا الإيمان . فإننا قلما نهدف في دروس التاريخ إلى أهداف واضحة ، وقلما نعمل لتلك الأهداف بتأمل وتبصر وثبات .

كثيراً ما يثير رجال الفكر والتعليم ـ في كل أنحاء العالم ـ مسألة « العلمية والشيئية » في التاريخ وفي دروس التاريخ : يقول البعض : إن التاريخ يجب أن يكتب ويدرس بنظرية علمية بحتة ، ويقول البعض : إن التاريخ بعيد عن الصفات المميزة للعلم بعداً كبيراً ، فلا يمكن تدوينه وتدريسه بنظرة علمية بحتة أيضاً .

غير أني أفرق قضية « تدوين التاريخ » من قضية « تدريس التاريخ » فأقول :

من الممكن كتابة التاريخ وتدوينه بنظرة علمية بحتة ، غير أنه من المستحيل تدريس التاريخ وتعليمه بنظرة علمية بحتة ، مجردة عن كل نزعة خاصة .

لأننا عندما ندون التاريخ ، نأخذ بنظر الاعتبار كل ما يصل إلى علمنا وكل ما يتصل ببحثنا من الوقائع والتفاصيل ؛ فنستطيع أن نزنها وزناً دقيقاً ، وندرسها درساً علمياً ، دون أن نتوخى من وراء ذلك غاية غير « معرفة الحقيقة » و « إظهار الحقيقة ».

غير أننا عندما نقدم على تدريس التاريخ ، لا نجد إمكاناً مادياً لعرض جميع الوقائع ، وذكر جميع الحقائق ، واستعراض جميع التفاصيل . فنضطر بطبيعة الحال إلى الاكتفاء بسرد بعض الوقائع وإهمال ما سواها . إن هذا الاضطرار يحملنا مهمة خطرة ، هي : مهمة الترجيح والانتخاب ؛ ولا حاجة إلى القول بأن عملية الترجيح والانتخاب ، بين مجموعة كبيرة من الحقائق ، وسلسلة طويلة من الوقائع ، لا يمكن أن تتم بملاحظات علمية بحتة . فلا بد لها من أن تخضع لبعض الملاحظات التربوية ؛ ولا شك في أن أهم هذه الملاحظات التربوية ، يجب أن تستهدف « تقوية الروح الوطنية والوعي القومي في نفوس الطلاب ».

وأستطيع أن أقول : ما من كتاب مدرسي كتب في بلاد الغرب ، إلا خضع لهذه الملاحظات الأساسية ، وعمل بهذا المبدأ العام .

وقد يقال إن ضرورة الاقتصار والانتخاب من الضرورات المسيطرة على « جميع الدروس » وليست من الأمور الخاصة بدروس التاريخ وحدها . فكل عمل تدريسي يتضمن بطبيعته عملاً اصطفائياً :

غير أنه يجب ألا يغرب عن البال : أن عمليات الاصطفاء والاقتصار ، لا تؤثر في النتائج تأثيراً يماثل تأثيرها في التاريخ . فإننا إذا اكتفينا في دروس الحيوان مثلاً بدروس بعض الأنواع وأهملنا الأنواع الأخرى ، أو إذا أقدمنا في دروس الكيمياء على دراسة بعض المركبات وأهملنا دراسة المركبات الأخرى ، لا يترتب على ذلك نتائج خطيرة ؛ إذ لا يشوب صحة المباحث التي سردناها أية شائبة ، ولا يعتري وجه الحقيقة التي شرحناها أي تغير . فيكون عملنا عمل اختصار وإجمال ، ليس فيه شيء من التشويه .

ولكن الأمور تختلف عن ذلك اختلافاً كلياً في دروس التاريخ ، لأن ذكر بعض الوقائع أو عدم ذكرها قد يغير تأثيرها في النفوس تغييراً أساسياً ، وقد يشوه وجه الحقيقة تشويهاً خطيراً .

إني أستطيع أن أوضح رأيي هذا ، بمثال قريب المنال .

عندما استعرضت في بدء هذه المحاضرة التيارات الفكرية التي حامت حول مسائل تدريس التاريخ ، ذكرت الخطاب البليغ الذي ألقاه « بريان » في مجلس عصبة الأمم .

افرضوا أني ذكرت ذلك لطلابي في مدرسة ثانوية ، وأردت أن أتوسع في الشرح ، فقرأت عليهم ترجمة الخطاب كله ، بأسلوب مؤثر جذاب . لا شك في أن ذلك سيثير في نفوس الطلاب « التقدير والإعجاب » نحو صاحب هذا الخطاب .

وافرضوا أني توسعت في الأمر أكثر من ذلك ، وقرأت على الطلاب مقتطفات من الخطب التي كان ألقاها المومأ إليه في مناسبات مختلفة ، عن السلام العام . لا شك في أن ذلك سيزيد في إعجابهم به زيادة كبيرة .

وافرضوا ـ في الأخير ـ أنني استرسلت في هذا البحث أكثر من ذلك أيضاً وقلت للطلاب : إن الجهود التي بذلها بريان فيعصبةالأمم في سبيل نشر ألوية السلام ، حملت اللجنة المكلفة بتوزيع جوائز نوبل الشهيرة على منحه جائزة السلام . لا شك في أن « بريان » سيصبح ـ عندئذ ـ في أنظار هؤلاء الطلاب بطلاً عظيماً ، وتمثالاً بديعاً لدعاة السلام العام .

ولكن هناك حقائق أخرى ، إذا ما ذكرتها ، سيتغير فوراً مظهر هذا التمثال : إن بريان هذا ، كان وزيراً للخارجية عندما اتفقت فرنسا مع إنكلترا على اقتسام البلاد العربية خلال الحرب العالمية الأولى ! . . . إنه كان من أبطال اتفاقية سايكس ـ بيكو ، التي قضت على الأمن والسلام في ربوع الشام مدة تزيد على ربع قرن . . . وكان قد تباهى بعمله هذا في البرلمان الفرنسي ، عندما تذاكر في الاعتمادات التي طلبتها الحكومة لتجريد الحملة العسكرية التي قضت على استقلال سوريا ، عقب واقعة ميسلون .فإنه قام يخطب ـ عندئذ ـ للدفاع عن الاتفاقية المذكورة ، وقال : « أما أنا ، فمن دواعي الفخر لي ، أن أكون قد عقدت هذه الاتفاقيات في حينها . وكل ما أتمناه هو أن يستفاد منها الآن » . وخلاصة القول : انه كان من أكبر المسؤولين عن الآلام التي عاناها السوريون ، وعن النكبات التي حلت بسورية خلال تلك المدة الطويلة .

هذه كلها حقائق ثابتة ، لا تتحمل الجدل والإنكار ، عن أعمال بريان الذي نال جائزة السلام !

وبديهي أن ذكري أو عدم ذكري لهذه الحقائق الأخيرة سيؤثر في حكم الطلاب له أو عليه تأثيراً عميقاً جداً : فإنهم سيعتبرونه بطلاً من أبطال السلام إذا ما جهلوا

الحقائق المذكورة ولكنهم سيعرفون أنه من صناديد الاعتداء والاستعمار ، إذا ما اطلعوا عليها . إنهم سيدركون في الوقت نفسه أن السلام الذي يتكلم فيه ويعمل من أجله الغربيون ، ما هو إلا السلام بين الدول القوية وحدها ، ولو قام هذا السلام على أكتاف الشعوب المستضعفة ، وكان بمثابة رداء فضفاض يستر ويخفي اضطهاد تلك الشعوب .

وأظن أن هذا المثال يغنيني عن كل إيضاح :

ولا تظنوا أن هذا من الأمثلة الشاذة التي تكلفت البحث عنها . بل تأكدوا أن ذلك من الأمور الاعتيادية التي يصادف الباحث أمثالها في جميع الكتب المخصصة لتدريس التاريخ ، في كل اللغات .

إن مؤلفي هذه الكتب ـ في كل أمة ـ يكتبون ما يكتبونه لأغراض معينة ، وينتخبون مباحثهم تحت تأثير تلك الأغراض ، وأهم هذه الأغراض هو : التفاخر بماضي الأمة ، وبث روح الاعتزاز بمآثرها .

وأما نحن فكثيراً ما ننخدع بما كتبه هؤلاء ، وننظر إلى معظم الوقائع التاريخية تارة بنظرات فرنسية وطوراً بنظرات إنكليزية ؛ وقلما ندرك أنه يترتب علينا أن نتجرد من أمثال هذه النظرات الأجنبية .

ولا بد لي من أن أعترف بأني أيضاً كنت مخدوعاً بتلك النظرات . لا أزال أذكر « الصدمة العنيفة » التي زلزلت ثقتي بـ « المعلومات التاريخية الشائعة » زلزلة شديدة ، قبل مدة تزيد على ربع قرن .

كنت إذ ذاك في إيطاليا ، أتحدث إلى أحد كبار الأساتذة في جامعة روما . أخذت أقص عليه « الاحتيالات » التي لجأ إليها الفرنسيون للاستيلاء على دمشق والقضاء على الدولة العربية القائمة فيها . وقد تكلمت عن تلك الاحتيالات بحماس مرير ، ثم أردت أن أعبر عن فظاعتها بكلمة وجيزة ـ فقلت : لا مثيل لها في التاريخ .

كان الأستاذ يصغي إلى حديثي باهتمام ، ولكنه عندما سمع مني الكلمة الأخيرة ، قاطعني فجأة ، واندفع يقول :

ـ ماذا تقول يا عزيزي ؟ . . لا مثيل لها في التاريخ ؟ . . ولكن التاريخ مملوء بأمثال ذلك . . لا سيما تاريخ فرنسا . . . وأنا أستطيع أن أذكر لك أمثلة عديدة لذلك ، حتى في علاقاتها معنا في القرن الأخير ، خلال حركات الوحدة والاستقلال التي قامت في بلادنا هذه .

إن كلمتي قد أثارت في نفس الأستاذ الإيطالي استغراباً شديداً ؛ غير أن كلمته هذه أثارت في نفسي أيضاً استغراباً أشد من ذلك بدرجات . لأني كنت أزعم ـ حتى ذلك التاريخ ـ أن إيطاليا مدينة في استقلالها ووحدتها بدين كبير لفرنسا .

إنني لم أتعمق ـ قبل ذلك ـ في بحث من أبحاث التاريخ ، سوى ما كان متعلقاً بنشوء العلوم وتطورها . وأما فيما يتعلق بالتاريخ السياسي ، فكنت قد اكتفيت بما كنت تلقيته على مقاعد الدرس ، وبما كنت توصلت إليه بصورة عرضية ، من مطالعات متفرقة في مناسبات مختلفة . والمفاهيم التي تكونت في ذهني من هذه الدروس والمطالعات كانت تربط « وحدة إيطاليا » بـ « مساعدة فرنسا »، فكان من الطبيعي أن أقع في حيرة عميقة ، عندما أسمع من هذا الأستاذ الكبير ، ما يخالف ذلك مخالفة كلية .

وقد لاحظ الأستاذ على وجهي آثار هذه الحيرة ، فأخذ يوضح رأيه بذكر بعض الوقائع ؛ ثم قام إلى مكتبته ، وكدس أمامي الوثائق التي تؤيد ما قاله في هذا المضمار .

إنني أعدت درس « تاريخ الوحدة الإيطالية » ـ بعد هذه المحاورة ـ دراسة مستفيضة . وتوسعت في مطالعة الكثير من الكتب المفصلة التي ألفها عن ذلك الفرنسيون من ناحية ، والإيطاليون من ناحية أخرى . وقضيت مدة من الزمن في استعراض الوثائق المعروضة في « متحف البعث » الفخم القائم في مدينة « تورينو » التي كانت عاصمة « سردينيا » في فجر حركات النهضة والاتحاد في تلك البلاد .

وخرجت من جميع هذه المطالعات والدراسات ، متأكداً من أن الصورة التي كانت ارتسمت في ذهني عن تاريخ وحدة إيطاليا ، وعن دور فرنسا فيها كانت بعيدة عن مطابقة الواقع بعداً كبيراً .

لقد اتبعت فرنسا حيال حركات الوحدة والنهضة في إيطاليا سياسة مرتبكة وملتوية جداً . لأنها كانت تساعد هذه الحركات عندما ترى في ذلك منفعة لنفسها ، ولا سيما عندما تجد في ذلك وسيلة لكسر شوكة النمسا المنافسة لها ؛ ولكنها كانت تتخلى عنها ، بل تنقلب عليها ، حالما ترى في الأمر ما قد يضر بمصالحها بعض الضرر ، أو ما قد يخالف نزعاتها بعض المخالفة . ولذلك سارت فرنسا إزاء حركات الوحدة الإيطالية سيراً مشوباً بالتقلب والتناقض : إنها ساعدت فعلاً هذه الوحدة بعض المساعدة في بعض المناسبات ، ولكنها عارضتها وعرقلتها في كثير من المناسبات حتى إنها وصلت هذه المعارضة إلى درجة « المخاصمة المسلحة » أيضاً عدة مرات .

فقد ساعدت فرنسا الإيطاليين على تخليص اللومبارديا من سيطرة النمسا وضمها إلى مملكة سردينيا . ولكنها لم تفعل ذلك إلا بأجرة ثمينة ، إذ اشترط نابليون الثالث على « كافور » شرطين أساسيين ، لضمان هذه المساعدة :

أولا : تزويج الأميرة كلوتيلد ـ بنت الملك فيكتور عمانويل من الأمير جيروم ـ ابن عم نابليون ، مع أنه كان يكبرها بعشرين عاماً .

ثانياً : التخلي لفرنسا عن مقاطعتي صافوا ونيس ، مع أن صافوا كانت مهد العائلة المالكة ، ومع أن مدينة نيس كانت مسقط رأس غاريبالدي ـ بطل النهضة الإيطالية وفارس وحدتها المغوار .

فقد اضطر « كافور » ألى قبول هذين الشرطين ، ثم تعب كثيراً لحمل الملك على إقرار هذه التضحيات ، كما عرّض نفسه من جراء ذلك إلى انتقادات الوطنيين المريرة . حتى إن غاريبالدي ، عندما واجهه في المجلس النيابي ، بعد الانتهاء من أعمال البطولة التي كان قد قام بها ، صاح بقلب كسير : إن عمل هذا الرجل جعلني أنا أجنبياً في هذه البلاد .

ومع كل ذلك ، لم يواصل نابليون الثالث الحرب بعد موقعة « سولفرينو » حتى الوصول إلى سواحل الأدرياتيك ـ كما كان تم الاتفاق عليه ـ بل سارع إلى عقد الهدنة وإنهاء الحرب وترك حليفته سردينيا في نصف الطريق ، مما أدى إلى انسحاب كافور من الحكم .

وأما موقف فرنسا ، تجاه الحركات التي قام بها غاريبالدي في القسم الجنوبي من إيطاليا ، لتوحيده مع القسم الشمالي منها ، فقد كان موقف معارضة وعرقلة على طول الخط : فقد دعت فرنسا الحكومة البريطانية للاشتراك معها في اتخاذ « تدابير بحرية » لمنع مرور « الجيش الأهلي » الذي ألفه غاريبالدي من جزيرة صقلية إلى القارة الإيطالية ؛ وعندما امتنعت إنكلترا من إجابة هذا الطلب ، أخذت فرنسا على عاتقها حمايّة « ملك الصقليتين »، وأمرت أسطولها بالمرابطة في مياه نابولي وسواحلها ، ولم تنصح الملك المذكور بالانسحاب من هناك إلا بعد أن شاهدت تقدم غاريبالدي الصاعق نحو عاصمة المملكة من جهة ، واندلاع نيران الثورة من داخل العاصمة من جهة أخرى ، وإلا بعد أن فهمت من سير الوقائع المتالية أن انضمام الصقليتين إلى مملكة سردينيا ، لتكوين الدولة الإيطالية ، أصبح من الأمور التي لا سبيل إلى الحيلولة دون تحقيقها .

وأما موقف فرنسا من قضية إدخال مدينة روما مع المملكة البابوية إلى حظيرة

الوحدة الإيطالية ، فكان موقف معارضة أشد من كل ذلك أيضاً .

عندما قامت الثورة في روما ، وأعلنت الجمهورية في المملكة البابوية ، جردت فرنسا حملة عسكرية لإخماد الثورة المذكورة وإعادة المقاطعة إلى سلطة البابا ؛ ثم أقامت قوة عسكرية دائمة ، بغية المحافظة على الحالة الراهنة .

وعندما تقدم غاريبالدي نحو روما على رأس الجيش الأهلي سنة ١٨٦٧ ، خرجت عليه الحامية الفرنسية ودحرته في « مانتانا » وقد أقام الإيطاليون في مدينة ميلانو نصباً تذكاريا بديعاً لتخليد ذكرى الشهداء الذين كانوا لقوا حتفهم هناك على يد الجيوش الفرنسية .

والحكومة الفرنسية لم تبذل أي جهد كان ، لتخفيف الآلام المتولدة في قلوب الإيطاليين من واقعة مانتانا ؛ بل إنها بعكس ذلك ، زادت تلك الآلام بالتصريحات التي فاه بها رئيس الوزراء أمام مجلس الأمة :

« نحن نصرح للملأ ، بأن إيطاليا لن تستولي على روما أبداً . . . لن تتحمل فرنسا هذا العنف الموجه إلى كرامتها وإلى الكاثوليكية بأجمعها . . . »

وظلت فرنسا بعد ذلك تصر على وجوب ترك روما والمقاطعة البابوية خارجة عن نطاق الوحدة الإيطالية ؛ وظلت تؤيد سياستها هذه بالقوة العسكرية التي أقامتها هناك .

ولم تستطع إيطاليا أن تستولى على عاصمتها الأصلية ، وتتم وحدتها القومية ، إلا بعد نشوب حرب السبعين ، وانكسار فرنسا أمام البروسيين .

ومن الغريب أن عدداً كبيراً من كتاب فرنسا ومؤرخيهم يجرؤون على القول ـ على الرغم من هذه الحقائق الثابتة ـ بأن فرنسا صاحبة اليد الطولى والفضل الأكبر في أمر تحقيق وحدة إيطاليا ونهضتها .

ومن الأغرب ، أن عدداً غير قليل من كتاب التاريخ ـ في الشرق بوجه عام وفي الشرق العربي بوجه خاص ـ ينخدعون بأقوال هؤلاء ، ويرددون مزاعمهم هذه كأنها حقائق ثابتة .

بعد هذه الدراسة التي أقدمت عليها بهذه الصورة ، بسوق الظروف التي ذكرتها آنفاً ، اضطررت إلى التوسع والتعمق في كثير من المباحث التاريخية ؛ واطلعت على كثير من الخلافات التي قامت بين المؤرخين ، ولا سيما بين الذين ينتسبون إلى قوميات مختلفة . وتتبعت تفاصيل بعض المناقشات التي جرت حول بعض الوقائع التاريخية ،

بين الألمان والفرنسيس ، بين الروس والبولونيين ، بين المجريين والرومانيين . . . وتوصلت من كل ذلك إلى الحكم بأن كتب التاريخ ـ ولا سيما المدرسية منها ـ تتضمن عادة كثيراً من الأغلاط والأوهام . لأن المؤرخين قلما يلتزمون الحياد العلمي في الوقائع التي تمس ماضي أمتهم ؛ وكثيراً ما يلجأون إلى صبغ الوقائع التاريخية بألوان تلائم غرورهم القومي فيسعون لإظهارها بالمظاهر التي تساعد على إعلاء شأن أمتهم من جهة ، وستر معايبها من جهة أخرى .

إنهم كثيراً ما يتوصلون إلى تحقيق أغراضهم هذه بسهولة كبيرة ، عن طريق « التصرف والتفنن » في سرد الوقائع وتعليلها .

لأن الحوادث التاريخية كثيرة التفاصيل وشديدة الاعضال بوجه عام ، فيستطيع المؤرخ أن يظهرها بمظاهر متنوعة ، بإهمال ذكر بعض الوقائع ، مع التوسع في سرد بعضها الآخر ؛ وبترك بعض الوقائع بين الظلال ، لكي لا تلفت الأنظار ، مع صبغ بعضها الآخر بألوان زاهية ، لكي تخطف الأبصار .

وأستطيع أن أقول ، إن شأن المؤرخين في هذا المضمار لا يختلف كثيراً عن شأن الفنانين في أعمال التعبير والتصوير : من المعلوم أن الفنانين يستطيعون أن يكونوا عدداً غير محدود من الألوان من عدد محدود من الأصباغ ، عن طريق مزجها بصورة مختلفة ونسب متفاوتة ؛ كما أنهم يستطيعون أن يصوروا الشيء الواحد بأشكال وأوضاع كثيرة ، يوحي كل واحد منها وحياً يختلف عن وحي غيرها . وكذلك المؤرخون : فإنهم يستطيعون أن يصوروا القضايا التاريخية بأشكال مختلفة ، عن طريق اصطفاء الوقائع وجمعها ومزجها وعرضها بأشكال شتى ؛ ويستطيعون أن يصوروا القصة الواحدة بمظاهر مختلفة ، يترك كل واحد منها في النفوس أثراً يختلف عن آثار غيرها .

إنهم كثيراً ما يفعلون ذلك ـ بوجه خاص ـ في القضايا التي تتعلق بحياة الأمة التي ينتسبون إليها من ناحية ، وبحياة الأمم التي تعتبر عدوة أو منافسة لها من ناحية أخرى ، ونستطيع أن نقول : إنهم يميلون ـ عادة ـ إلى رسم مناظر التاريخ وعرضها بوجهات نظر خاصة ، تتغلب فيها ـ بوجه عام ـ وجهات النظر الموافقة لنزعاتهم الوطنية وعواطفهم القومية .

ولهذا السبب ، لا يسوغ لنا أن نعتمد ، عند دراسة القضايا التاريخية ، على ما يقوله أحد ذوي العلاقة بها . بل يجب علينا أن نستقصي ما يقوله جميع ذوي العلاقة بالقضية المذكورة ، ولا سيما أنه يجب علينا أن نبحث فيما يقوله من كان في الطرف الثاني منها .

هـذا ، ويجب أن نعلم أن الأحوال التي ذكرناهـا آنفاً تتجلى بـوجـه خـاص في الكتب المختصرة ، التي تحتم على المؤلف اصطفاء بعض المباحث وإهمال الكثير منها ، وفي الكتب المدرسية التي تضطر المؤلف إلى توجيه هذا « الإيجـاز والاصطفـاء » وفق ما تقتضيه الغايات التربوية في أمر تعليم التاريخ .

فلا يجوز لنا أبداً أن نعتمد كثيراً على الكتب المختصرة والكتب المـدرسية ، عـلى اختلاف أنواعها ؛ بل يجب علينا أن نراجـع أمهات الكتب المـطولة ، التي تضـطر إلى ذكر التفاصيل ، وإن حاولت تفسيرها بتفاسير تنم عن نزعات المؤلفين قليلا أو كثيراً .

وفي الأخير ، وعلى الأخص ، يجب علينا أن نراجع مصادر كثيـرة ، لنطلع عـلى حقيقة الأمر ، عن طريق مقارنة النصوص الواردة فيها .

وعندما أقول : مصادر كثيرة ، لا أقصد من ذلك « كتباً كثيرة » على الإطـلاق ؛ لأن عدداً كبيراً من الكتب قد يستند إلى مصدر واحد ، أو بضعة مصادر محـدودة ؛ كما أن كثيـراً من الكتب قـد ينقـل بعضهـا عن بعض ، دون أن يلجـأ إلى درس المصـادر الأصلية درساً فعليـاً . ولذلـك نستطيـع أن نقول في بعض الأحيـان ، إن الآلاف من المؤلفات قد تكون بمثابة كتاب واحد ، بالنسبة إلى بعض القضايا التاريخية .

فيجب علينا ألا ننخدع بكثرة الناقلين والرواة ، بل يجب أن نرجع على الدوام ، إلى « المصادر الأصلية »، وأن ندرس باهتمام ، المؤلفات التي تعتبـر من أمهات الكتب في مختلف أقسام التاريخ .

كما يجب علينا ألا نتأخر عن تحقيق جميع الروايات وتمحيصها ، مهما كانت كثيـرة الشيوع .

إن جميع المبادىء والقواعد التي ذكـرتها آنفـاً ، تكتسب قيمة خـاصة بـالنسبة إلى تاريخ الشرق الحديث بوجه عام ، وتاريخ العرب الحديث بوجـه خاص . لأن معـظم مـا كتب عن ذلك بـاللغة العـربية ، مقتبس من كتب أجنبيـة ؛ مع أن معـظم مؤلفي الكتب المذكورة ينظرون إلى شؤون العرب بنظرات خاصة بهم ، كثيراً ما تبعدهم عن مناحي البحث الحيادي والضبط العلمي بعداً كبيراً .

ويجب ألا يغرب عن بالنا أن معظم المؤلفات الأجنبية التي صارت مأخذاً للكتب العربية المذكورة هي فرنسية . مع أن الفرنسيين أكثر الأمم استرسالاً في تلوين التاريخ بألوان فنية ، كما أنهم أقدم الأمم اهتماماً بشؤون الشرق اهتماماً استعمارياً .

ولهـذا السبب ، يجدر بنـا أن نلتزم جـانب « الشك والحـذر » تجاه أمثـال هـذه الكتب والمؤلفات ، وألا نقبل ما جاء فيها ، إلا بعد الدرس والتمحيص .

١٧ - ٢٩٤٧

وعلى كل حال ، يجب علينا أن نعلم العلم اليقين ، بأن كتب التاريخ الدراسية ـ في أوروبا وأمريكا ـ مؤلفة وفق غايات قومية بوجه عام ، ومشبعة بالروح القومية إشباعاً تاماً . وإذا قامت هناك جهود جدية لتغيير الأحوال الراهنة في هذا المضمار ، فإنما قامت لأجل إزالة المغالاة في الأمر ، بتنقية الكتب الدراسية من التلقينات العدائية ؛ ولكنها لم تستهدف قط تبعيد هذه الكتب عن خدمة الغايات القومية .

يجب علينا ألا نشك في ذلك أبداً ، وألا نظن أن التيارات الفكرية والسياسية التي وصفناها آنفاً تحتم علينا التخلي عن الغايات القومية في تدريس التاريخ .

إني لا أقصد بكلامي هذا عدم التقيد بالحقائق الثابتة أبداً ، بل إني أعتقد بضرورة التقيد بالحقائق التاريخية تقيداً تاماً . ومع هذا أقول :

يجب علينا أن نعمل في ضوء مقتضيات « التربية الوطنية » في أمر انتخاب « الوقائع والحقائق » التي نستطيع أن نعرضها على أنظار طلابنا في « المدة المحدودة لدرس التاريخ » .

ـ ٣ ـ

ولكني ـ بعد كل هذه التفاصيل ـ أود أن أعود إلى أصل القضية ، وأتساءل : ألا يوجد شيء كثير من المغالاة في الدور الخطير الذي يعزى إلى دروس التاريخ وكتب التاريخ في إثارة الحروب والإخلال بالسلام ؟ وهل من الحكمة في شيء أن ننتظر حدوث تغيرات هامة في العلاقات الدولية من جراء « مراجعة كتب التاريخ وتنقيتها من العبارات المثيرة » وفقاً لأحكام الاتفاقات التي ذكرناها آنفاً ؟

أنا أشك في كل ذلك شكاً قوياً ، وأعتقد أن ما يعزى إلى دروس التاريخ من التأثير في هذا المضمار ، ينطوي على شيء كبير من المغالاة .

لا جدال في أن الخلافات التاريخية لعبت دوراً هاماً في الخصومات القائمة بين فرنسا وبين ألمانيا . ولكن هل يستطيع أحد أن يدعي ذلك بالنسبة إلى ألمانيا وإنكلترا أو بالنسبة إلى أمريكا وروسيا ؟

كلنا نعلم أن إنكلترا حاربت ألمانيا بكل قواها حرباً لا هوادة فيها ، مع أن التاريخ لم يسجل شيئاً من الحروب والمخاصمات السابقة بين هاتين الدولتين .

والعالم يشهد الآن بوادر صراع عنيف بين أمريكا وبين روسيا ، مع أنه لم تحدث أية حوادث حربية بينهما ، في تاريخها القريب والبعيد .

يظهر من ذلك بكل وضوح : أن الأمم قد تتخاصم وتتحارب ، بالرغم من عدم وجود دوافع تاريخية لهذا الخصام .

هذا ، ومن جهة أخرى ، كثيراً ما نجد ـ بعكس ذلك ـ أن الأمم قد تتقارب وتتفاهم وتتحالف ، بالرغم من كثرة مخاصماتها السابقة ، وذلك تحت تأثير مصالحها اللاحقة .

وربما كانت أحوال تركيا واليونان الأخيرة من أبلغ الأمثلة على هذه الحقيقة . من المعلوم أن تاريخ هاتين الدولتين مملوء بمخاصمات عنيفة ـ استمرت قروناً طويلة ـ قلما نجد لها مثيلا في تاريخ العالم .

فإن الدولة العثمانية أخذت تحارب الإمبراطورية البيزنطية منذ بداية تكونها ؛ وتوسعت على حساب الإمبراطورية المذكورة توسعاً متواصلا ، إلى أن فتحت القسطنطينية ، واستولت على جميع البلاد اليونانية . وبعد خضوع استمر عدة قرون ، أخذ اليونانيون يثورون عليها ، ويحاربونها ويحررون بلادهم من حكمها ، مرحلة بعد مرحلة ، إلى أن أخرجوها من شبه جزيرة البلقان بأجمعها ، باستثناء زاوية صغيرة منها ، وبعد ذلك هاجموها في عقر دارها ، وحاولوا أن يستولوا على أعز أقسامها ، فاضطروها إلى خوض غمار محاربات دموية عنيفة . . ومع كل ذلك ، قد تفاهمت وتصادقت الدولتان المذكورتان ، قبل أن يمضي على تلك الحروب الدموية عقد كامل من السنين ، وأصبحتا الآن ، متآلفتين ومتضامنتين ، إلى أقصى حدود التآلف والتضامن .

يظهر من كل ذلك بوضوح ، أن « الخصومات السابقة » لم تكن « العامل الأساسي » في الحروب الجديدة .

إن للحروب دوافع كثيرة ، غير الخصومات القديمة التي تتناولها الأبحاث التاريخية .

وأعتقد بأنني لا أكون مخطئاً إذا قلت : إن أهم هذه الدوافع ، هو « التنافس في سبيل السيطرة على الشعوب المستضعفة » عن طريق الاستعمار السافر أو المقنع ، على اختلاف أشكاله وأنواعه .

فإذا أردنا أن نكافح نزعة الحروب مكافحة حقيقية ، وجب علينا أن نحمل حملات عنيفة على « حب السيطرة والاستعمار » ـ قبل كل شيء وأكثر من كل شيء .

وأنا أعتقد اعتقاداً جازماً بأنه : طالما بقيت الدول نزاعة إلى السيطرة

والاستعمار ، لا يمكن أن تزول الحروب عن وجه البسيطة ، حتى لو انمحت من الأذهان جميع ذكريات الحروب الماضية .

ولذلك أقول : يجب على رجال السياسة والتربية ، الذين يتحرون الوسائل الكافلة لاستقرار السلام في العالم ، أن يسعوا بكل قواهم للقضاء على حب السيطرة ونزعة الاستعمار ، أكثر مما يسعون إلى تقليل مباحث الحروب في دروس التاريخ وكتب التاريخ .

إن رجال الفكر والسياسة الذين بحثوا عن الوسائل اللازمة لنشر ألوية السلام بين الحربين العالميتين الأخيرتين ، بذلوا جهوداً كبيرة لتعديل الكتب المدرسية وتنقيتها من العبارات المثيرة للبغضاء بين الأمم ، ولكنهم لم يعيروا قضية « حب السيطرة والاستعمار والاستغلال » أدنى اهتمام .

والوقائع التي توالت منذ نشوب الحرب العالمية الأخيرة ، أظهرت تماماً ، أن جهودهم هذه لم تثمر أية ثمرة إيجابية .

أفلا يحق لنا أن نطلب ممن خلف هؤلاء بعد الحرب الأخيرة ، أن يكونوا أعمق تفكيراً منهم ، وأبعد نظراً ؟ وأن يدركوا حق الإدراك : أن عمليات نزع التسلح المعنوي ـ باستئصال بذور الحروب من النفوس ـ يجب أن تبدأ بشن حملات صادقة على نزعات السيطرة والاستعمار ؟

حول ماضي العرب

ـ ١ ـ

لقد نشرت مجلة الثقافة ـ سنة ١٩٥١ ـ مقالة بقلم الدكتور حسين مؤنس ، تحت عنوان « العرب وماضيهم »، تتضمن عدة آراء ونظريات غريبة ، عن تاريخ العرب والإسلام ولعل أغربها ، هي القائلة بأن « تاريخ العرب تاريخ متقطع ، محروم من الترابط والانسجام ». إني وأنقل فيما يلي القسم المتعلق بهذه النظرية ، لكي أعطي فكرة تامة عما يعنيه كاتب المقالة بقوله هذا :

« إن التاريخ الإسلامي لا يكوّن حبلاً متصلاً . وإننا إذ ندرسه لا نجد أنفسنا أمام عصور متوالية ، يرتبط سابقها بلاحقها بروابط طبيعية تطورية حقيقية . وإنما نحن أمام عصور متوالية ، منفصل كل منها عن الآخر كل الانفصال . فالعصر الأموي يختلف من كل ناحية عن العصر الراشدي : يختلف في نظام الحكم ، في نظام وهيئة المجتمع وتكوينه ، ومثله العليا واتجاه الحكم

وأهدافه . وعندما ينتقل الأمر إلى العباسيين يقف ذلك كله ، ويبدأ عصر جديد من كل ناحية أيضاً . فالخليفة العباسي ليس هو الخليفة الأموي ، ونظم الحكم العباسية تختلف في روحها تماماً عن نظم الحكم الأموية . والمجتمع البغدادي غير المجتمع الأموي ، والمثل العليا للناس في العصر الأول ليست هي المثل العليا لهم في العصر الثاني . حتى الشعب اختلف في نوعه وتكوينه ، وهذه الاختلافات كلها لم تأت عن تطور طبيعي أو انتقال تاريخي تستطيع تعليله . وإنما هي انتقالات فجائية حاسمة ، تضع حداً لكل ما مضى ، وتبدأ عهداً جديداً تماماً . ولو أنك أردت أن تدرس العصر العباسي دون أن تلم بالعصر الأموي لاستطعت ، لأنك في الواقع أمام دولة جديدة أصلاً . وهذا الاتجاه التاريخي الغريب ، هو الذي يجعل مهمة مؤرخ الإسلام أعسر من مهمة من يؤرخ للعصور الوسطى الأوروبية مثلاً . فهناك دول كثيرة متوالية ، وأنظمة كثيرة ، يتجه كل منها اتجاهاً خاصاً . ولكن الأساس العام للحكم واحد ، وهو يتطور باستمرار تطوراً منتظماً له غاية واحدة . خذ عقود الإقطاع من القرن السادس الميلادي إلى القرن الثاني عشر ، تجدها تتطور باستمرار في الصيغ والحدود ، ولكنها جميعاً واحدة في الروح والاتجاه والأغراض . خذ تاريخ دولة الكنيسة ، تجد نفسك أمام تطور طبيعي ، يبدأ من أساطير إنشاء يوحنا بن سمعان المعروف بالرسول بطرس لكنيسة روما ، ويصل تدريجياً إلى دولة البابوية المنظمة القوية في عهد جريجوري السابع . وخذ نشأة المدن وتتبع تطورها تجد نفسك أمام تاريخ متصل منطقي ، وهكذا بينما تتعاقب الدول وتختلف الظواهر العامة وتجري تطورات أخرى داخلية تربط العصر بالعصر والناس بالناس ، وتجعل التاريخ الأوروبي أشبه بنهر متصل المجرى ، قد تختلف المناظر القائمة على شاطئيه ، وقد تعترضه الشلالات والجنادل ، ولكن الماء واحد ، واتجاهه واحد ، ومصبه كذلك واحد ، مهما اختلفت المنابع وموارد الماء .

وربما كان مرد تلك الظاهرة التاريخية الغريبة إلى أن الدولة الإسلامية انتقلت أوائل العصر العباسي من شواطىء البحر الأبيض إلى آسيا ، وأصبحت دولة آسيوية الروح والطابع والاتجاه . والعقلية الآسيوية عقلية جامدة غير تطورية ، لا تعرف التدرج . والتغير فيها لا يتم إلا عن طريق الانقلاب أو الانفجار . وكل شيء تبدعه العقلية الآسيوية يبقى كما ظهر أول مرة . وإذا أردت مثالاً ملموساً لذلك ، فخذ اللغة العربية . فنحن نكتب اليوم بلغة امرىء القيس ، ونستعمل الألفاظ في نفس المعاني التي استعملها فيها، مع أن بيننا وبينه ستة عشر قرناً . ولا يعزى هذا إلى إصرار الناس على المحافظة على لغة القرآن . فكل لغات آسيا على هذا الطراز ، والصينيون اليوم يكتبون لغة كونفوشيوس .

ولو أنك تتبعت تاريخ المسلمين لرأيت أن هذه الظاهرة تنطبق على كل عصر من عصوره ، ومن العبث أن تبحث عن الروابط والخطوط العامة التي تربط عصراً بسابقه أو بلاحقه ، لأن العصر في تاريخ المسلمين إذا انقضى امحت آثاره كلها وبدأ الناس حياتهم من جديد .

ونحن اليوم حينما نحاول إحياء تراث أجيال المسلمين السالفة إنما نحاول أن نصطنع ظاهرة

غير طبيعية ، ونحاول أن نصوغ تاريخنا صياغة أوروبية . فبينما يشعر الإنكليزي المعاصر أنه متصل تمام الاتصال بالماجناكارتا والهابياس كوربس ، نشعر نحن شعوراً صادقاً بأنه ليست هناك رابطة حقيقية تربطنا ببني أمية أو ببني العباس .

ومن هنا فمن الطبيعي أن يكون العرب أقل الناس تأثراً بماضيهم وارتباطاً به . لأن كل جيل من أجيالهم الماضية اختفى من التاريخ ، حاملاً معه كل تراثه تاركاً الميدان لجيل آخر يبدأ كل شيء من جديد ».

- ٢ -

إن هذه النظرة إلى تاريخ العرب والإسلام ـ تذكرني بالنظرية التي وضعها بوفون عن تكوين الأرض ، في أوائل عهد علم الجيولوجيا : لقد زعم أن الأرض وما عليها من جبال وأنهار ونباتات وحيوانات ـ تعرضت إلى انقلابات فجائية حاسمة في عدة أدوار من تاريخها الطويل ، وأنه في كل دور من أدوار هذه الانقلابات الفجائية كانت تنقرض مخلوقات الدور السابق وتظهر مخلوقات من أنواع جديدة ، وأوضاع أرضية وأحوال مناخية جديدة ، تختلف عن السابقة كل الاختلاف . لأنه كان لاحظ الفروق العظيمة التي تدل عليها أوضاع الطبقات الأرضية وأنواع المستحاثات النباتية والحيوانية ، ولكنه لم يستطع أن يتصور أن أمثال هذه الفروق العظيمة يمكن أن تنشأ من تحولات تدريجية . وعاشت نظريته هذه إلى أن قامت أبحاث شارل لايل الجيولوجية الخاصة من ناحية ، ونظريات داروين العلمية العامة من ناحية أخرى ، وبرهنت على أن كل هذه التحولات الجيولوجية إنما حدثت بتطور تدريجي ، دون أن يزول عالم ويخلق عالم جديد .

إذا سلمنا برأي الدكتور حسين مؤنس في هذا المضمار وجب علينا أن نقول : إن الأحوال سارت في التاريخ العربي والإسلامي على أساس الانقلابات الفجائية الكاملة وفقاً للنظرية الجيولوجية القديمة ، وأما في التاريخ الأوروبي فقد سارت الأمور وفقاً للنظرية الجيولوجية الحالية !

ويلوح لي أن مرد الخطأ الذي وقع فيه الدكتور في هذا الأمر ، هو خلطه بين التاريخ نفسه وبين كتب التاريخ التي تبحث فيه .

إنه يدرس التاريخ الغربي ـ كما ندرسه كلنا ـ من كتب لخصت أبحاث وجهود عدة أجيال من المؤرخين . وهؤلاء ، درسوا الوقائع التاريخية ووثائقها بتعمق وتوسع وتأمل ، واستقرأوا الجزئيات ليتوصلوا إلى الكليات ، بحثوا في المقدمات والنتائج ، وتتبعوا سير التيارات السطحية والجوفية ، واستكشفوا العوامل القريبة والبعيدة .

ودوّنوا في مؤلفاتهم نتائج هذه الأبحاث والتنقيبات ، والاستقراءات والاستنتاجات ، والتأملات . إنهم عملوا كل ذلك وفقاً لخطط عملية وبنظرات فلسفية واجتماعية .

ولذلك عندما نقرأ تلك المؤلفات ، نطلع على الروابط والاتجاهات والتطورات ، دون أن نحتاج إلى بحثها واكتشافها بأنفسنا .

ولكن الدكتور درس التاريخ العربي والإسلامي - كما ندرس كلنا -، من مؤلفات قديمة سجلت الوقائع تسجيلا ، كما تراءت للمؤلف ، إما عن طريق المشاهدة وإما عن طريق السماع دون أن تهتم كثيراً بالمقدمات والنتائج ، ودون أن تتتبع التيارات السطحية فضلا عن الجوفية العميقة . ولذلك تراءت له الوقائع متقطعة ، غير متسلسلة مثل ما كانت الطبقات الأرضية تراءت إلى بوفون ، وعوضاً عن أن يتأمل الأمور بنظرات مستنيرة بمناحي الأبحاث التاريخية والاجتماعية والفلسفية ، راح يدعي أن التاريخ الإسلامي والعربي يختلف عن التاريخ الغربي في جوهره ، فإن وقائع التاريخ الأول تتكون من سلسلة انقلابات فجائية ، لا رابطة تربط جديدها بقديمها ، خلافاً لوقائع التاريخ الغربي ، وخلافاً لنظرية التطور العام !

يقول الدكتور : « ولو أنك أردت أن تدرس العصر العباسي دون أن تلم بالعصر الأموي لاستطعت » . وأنا أرجوه أن يفعل ذلك ، ويقول لنا : كيف يستطيع أن يفهم شيئاً عن العصر العباسي ، عندما يطوي من ذاكرته ما عرفه عن العصر الأموي ؟

كيف يستطيع الباحث أن يفهم سير الأمور في العصر الذي يسمى العباسي ، إذا لم يعرف أن العرب كانوا في الحيرة تابعين للدولة الساسانية ، ثم أتوا من الجزيرة وقضوا على الدولة المذكورة واستولوا على جميع بلادها ؟ وأن الفرس اعتنقوا الدين الإسلامي بعد الفتح العربي ، ولكن بعضهم اعتنق الإسلام ، ولكنه بقي متحزباً لقوميته السابقة وصار يعمل لمصلحتها ؟

وكيف يستطيع أن يطلع على حقيقة التيارات التاريخية والاجتماعية في العصر العباسي ، إذا لم يطلع على التيارات التي سبقتها ؟

وكيف يستطيع أن يلمّ بالمقدمات والنتائج ، إذا لم يعرف مثلا ، أن الفتوحات العربية شملت ما وراء النهر وتركستان ، وأن الخلفاء صاروا ينقلون العائلات العربية إلى تلك البلاد ليرسخوا جذور حكمهم فيها ، كما صاروا يأتون بأناس من هناك ليستفيدوا من خدماتهم بأساليب شتى ؟

إني أعتقد أن معلوماتنا عن العصر العباسي وعن بغداد مثلا ، تبقى ناقصة مبتورة ، بل تتعرض إلى أخطاء كثيرة ، إذا لم تتنور وتقترن بمعلومات عن تخطيط الكوفة ، وإنشاء

واسط ، وواقعة كربلاء ، وولاية الحجاج . . . وما شاكل ذلك من الأمور التي تعود إلى العهد الأموي .

ولا أغالي إذا قلت ، ما من تيار من التيارات التي ظهرت في العصر العباسي الأول ، وما من عمل من الأعمال التي تمت خلال ذلك العصر ، إلا وكان له جذور ومنابع ومقدمات كثيرة في العصر الأموي .

يقول الدكتور إن الخليفة العباسي غير الخليفة الأموي . . . ولكني أسأله : هل يستطيع أن يصف لي الخلفاء العباسيين ، بوصف يشمل جميعهم ؟ هل الخليفة الذي قضى على نفوذ البرامكة يشبه الخليفة الذي استسلم إلى دسائس العلقمي ؟ هل يشبه أحد من خلفاء العصر العباسي الأول أحداً من خلفاء العصر العباسي الأخير ؟ أفأكون مغالياً إذا قلت إن الخليفة العباسي الأول كان أشبه بخلفاء بني أمية منه بالخليفة العباسي العاشر ، ولا سيما بالحادي عشر ؟

- ٣ -

يحاول الدكتور تعليل الحالة التي ذهب إليها ، بقوله : « ربما كان مرد تلك الظاهرة التاريخية الغريبة إلى أن الدولة الإسلامية انتقلت أوائل العصر العباسي من شواطىء البحر الأبيض إلى آسيا ، وأصبحت دولة آسيوية الروح والطابع والاتجاه ، والعقلية الآسيوية عقلية جامدة ، غير تطورية لا تعرف التدرج » .

إني أعتقد أن كل ما جاء في هذه الفقرة يحتاج إلى بحث ونظر . هل ان مجرد انتقال الحكم من أسرة إلى اسرة أخرى ، والعاصمة من مدينة إلى أخرى ، ينقل كل الأمور من حال إلى حال ، تختلف عنه كل الاختلاف ، وانتقال عاصمة الدولة الإسلامية من دمشق إلى بغداد ، هل يعني انتقال الشعب كله ، والحضارة كلها ؟ هل تخلت الدولة العباسية عن سوريا ومصر ؟ وعن أفريقيا والمغرب ؟ نعم ، استقلت الأندلس عن الدولة العباسية ، ولكن هل خرجت بذلك عن حظيرة العروبة ، أو حوزة الإسلام ؟ أفلا يجب علينا أن نتخلى عن عادة اعتبار الملوك بمثابة الكل في الكل وإهمال الأمور الشعبية والاجتماعية كل الإهمال ؟

ثم ، بأي شيء يستطيع أن يبرهن الدكتور على أن العقلية الآسيوية عقلية جامدة ، غير تطورية ، لا تعرف التدرج ؟ ثم ، هل توجد هناك عقلية تشمل كل الشعوب الآسيوية ، وتستحق التسمية باسم العقلية الآسيوية ؟

يقول الدكتور إن الصين ، لا تزال تتمسك بلغة كونفوشيوس ، ولكن تلك

اللغة ، هل خرجت من العدم ، دون تطور وتدرج ، كما خرجت منيرفا بغتة إلى الوجود ، حسب رواية الأساطير اليونانية ؟ أفيمكن أن نشك في أن ذلك كان نتيجة تطورات طويلة . . . إذا جهلناها اليوم ، لا بد من أن نكتشفها ونعرفها غداً ؟

يقول الأستاذ : إن كل شيء تبدعه العقلية الآسيوية ، يبقى كما ظهر لأول مرة . ولكني أسأله : كيف يظهر لأول مرة ؟ هل يظهر من لا شيء ؟

صحيح أن حضارة الصين ، بقيت جامدة قروناً عديدة . ولكن ألم تكن راقية ومتقدمة ـ بالنسبة ألى زمانها ـ قبل جمودها ؟ هل وجدت من العدم ، أم ولدت منذ بدايتها ؟ أفليس من المؤكد أن الصين لم تصل إلى تلك الدرجة من الحضارة جملة واحدة ، بل وصلت إليها بتطور تدريجي ؟

صحيح أن حضارة الهند ، انقطعت عن النمو منذ عدة قرون . ولكن ألم تكن أرقى بكثير من الحضارة الغربية في زمانها ، من وجوه عديدة ؟ أفليس من المؤكد أنها كانت وليدة تطور سابق !

ثم أوروبا ، التي صارت منذ عدة قرون مثالاً للتقدم السريع ، والتطور المهول ، ألم تعرف عهد خمول وجمود ، استمر عدة قرون ؟

إني من الذين يعتقدون أن تعليل الوقائع التاريخية بخصائص القارات ، لهو من التعليلات البدائية ، السطحية التي لجأ إليها بعض المفكرين ، في أوائل عهد فلسفة التاريخ ، كما كان يعلل فلاسفة القرون الوسطى الحوادث الطبيعية ، بقولهم إنها من خصائص هذه المادة أو تلك ، دون أن يتعبوا أنفسهم بدرس الحوادث نفسها ، واستكشاف عواملها .

إن كل ما أعرفه عن نتائج الأبحاث التاريخية والاجتماعية ، والتأملات الفلسفية يدفعني إلى القول بأن التجدد أو الجمود ، التطور السريع أو البطيء ، التغير التدريجي أو الفجائي . . . لم يكن من خصائص أمة من الأمم ولا قارة من القارات ، إنما كل ذلك من الحالات التي تعتري بعض الأمم ، في بعض الأطوار من حياتها ، على اختلاف الأصول التي تنحدر منها ، وعلى اختلاف القارات التي تنتسب إليها .

إن كثيراً من الأمم الآسيوية مرت بأدوار تجدد ؛ وبعكس ذلك فإن كثيراً من الأمم الأوروبية استسلمت إلى كرى الجمود ، في دور من أدوار تاريخها المعلوم .

لا الجمود كان من خصائص القارة الآسيوية ، ولا التجدد كان من خصال البلاد الأوروبية ، في مختلف عهود التاريخ .

يقول الدكتور في صدد الكلام عن فقدان الارتباط بين الأجيال السابقة واللاحقة في تاريخ العرب والإسلام : « بينما يشعر الإنكليزي المعاصر أنه متصل تمام الاتصال بالماجناكارتا والهيبياس كوربس ، نشعر نحن شعوراً صادقاً بأنه ليست هناك رابطة حقيقية تربطنا إلى بني أمية أو بني العباس ».

إني لا أشارك الدكتور في هذا الرأي . ولكني لا أرى لزوماً لمناقشته طويلا ، بل أرجح أن أنقل فيما يلي ما كتبه هو نفسه ، بمناسبة أخرى في مجلة الثقافة نفسها ، في مقالة تحمل عنوان « شرق وغرب » وتحاول البرهنة على أننا لا نستطيع أن نتخلص من الروح الشرقية :

« إن عرق الشرق ينبض في نفوسنا ويردنا إلى أصلنا على الرغم من محاولاتنا : فالمدرسة المصرية الحديثة على رغم ما بذل من جهود في سبيل النهوض بها تكشف آخر الأمر عن الكتاب القديم في روحها وطريقة التعليم فيها . وإدارات الدولة الحديثة ليست آخر الأمر إلا دواوين الشرق القديمة . وإنك لتشعر إذا أقبلت على مكتب مدير مصري ، كأنك في دار الوزير العباسي علي بن عيسى الذي كان ينقل أوراق الدولة وملفاتها إلى بيته ويكدسها في غرفته ، ويجلس بينها وبين يديه كاتبه أو كتابه ، ويدخل الناس جماعات جماعات ، يتحدثون إليه ويساعدونه ، وهو يملي ويوقع ويقرر ويصادر أموال الناس ، أو يمنح أصدقاءه ومادحيه آلاف الدراهم أو الدنانير . لا زال المدير المصري الحديث هو الكاتب العباسي القديم ؛ رغم المكتب الحديث وآلة التليفون والبذلة الأوروبية والرطانة الإفرنجية ».

إني لا أقر صاحب المقالة على جميع ما جاء في هذه الفقرات ، ولكني نقلتها لأظهر التناقض الصريح الموجود بينها وبين ما جاء في المقالة التي نحن بصددها : هناك يقول : « ليست هناك رابطة حقيقية تربطنا إلى بني أمية أو إلى بني العباس »، وهنا يزعم « أن الوزير المصري لا يختلف عن الوزير العباسي ،والمدير المصري يشبه الكاتب العباسي » . . .

إن التناقض لا ينحصر بين هذه الفقرة وتلك ، بل يظهر للعيان بينها وبين مجموع النظرية التي أوردها في مقالة « مستقبل العرب ».

المقالة تحاول أن تبرهن على أن التاريخ الإسلامي يتألف من عصور متوالية ، « منفصل كل منها عن الآخر كل الانفصال . . . وأن العصر في تاريخ المسلمين إذا انقضى امحت آثاره كلها . . . » وأما الفقرة المذكورة فإنها تفيد أن أحوال الدولة العباسية لا تزال مستمرة في مصر إلى الآن . . .

إن هذه الآراء المتناقضة صادرة من قلم واحد ، ومنشورة في مجلة واحدة . والمدة التي مضت بين نشر الأولى ونشر الثانية عبارة عن شهرين .

أفلا يحق لي أن أقول ـ والحالة هذه ـ إن الأبحاث التاريخية لا يجوز أن ترتجل كما ترتجل المقالات الصحفية ؟ .

العرب وغريزة الإحساس بالمستقبل

ـ ١ ـ

نشرت مجلة الثقافة مقالة بقلم الدكتور حسين مؤنس ، تحت عنوان « مستقبل العرب ».

تبدأ المقالة بوصف حالة البلاد العربية والدول العربية من حيث التفكير بالمستقبل والعمل للمستقبل ، فتقول :

. « الدوائر السياسية في بلاد العرب مشغولة بأمر المستقبل : كل دولة تفكر في أمر غدها ، وتدرس الأوضاع السياسية العامة لتعرف أي طريق تسلك، وتقرر من الآن الموقف الذي ستتخذه إذا وقعت الحرب في الغد أو بعد الغد . والجامعة العربية تنظر في موقف العرب جملة ، وتدرس علاقاتهم بهذه الدولة أو تلك ، لتوجه سياسة العرب جميعاً وجهة عربية ، فمجالس تجتمع وتنفض ، ولجان تنعقد وتنتثر ، وتقارير تكتب وتقرأ وتدرس ، وبيانات تعطى أو تطوى ، وخطابات تلقى أو تذاع ، وتصريحات تتفرق ذات اليمين وذات الشمال . .

وفيما بين ذلك كله تكتب صحف العرب في الموضوع ، فلا تفتح صحيفة إلا قرأت فيها أن العرب ينبغي لهم أن يصنعوا كيت وكيت ، ويفعلوا كذا وكذا ، والصحفيون يهرعون إلى الكبار والزعماء وأولي الحل والعقد يستفتون ويسألون ويستجوبون ، وفي كل يوم تظهر الصحف حاملة ثروة ضخمة من الكلام والآراء .

« وما نتيجة ذلك كله ؟ لا شيء . . .

« لم تقرر دولة عربية موقفها في شيء من الوضوح ، ولم تتخذ واحدة منها موقفاً تستطيع تحديده ، ولم توفق الجامعة العربية إلى توجيه العرب وجهة واحدة . كل شيء يجري وحي الساعة والمصادفات : في مسألة كوريا وقف العرب مواقف متعددة ، وفي مسألة الصين خرج العراق ولبنان عن إجماع العرب ».

إلى هنا ، وصف الكاتب حالة السياسة العربية وصفاً لا غبار عليه .

ولكنه بعد ذلك زعم بأن الحالة لن تتغير ، لأنها نتيجة طبيعية للنفسية العربية ، وأن هذه النفسية محرومة من الإحساس بالمستقبل ، فلا يمكن أن تكتسب هذا الإحساس ، لأن المسألة هنا « مسألة طبع وتكوين ، وليست مسألة يقظة أو غفلة ».

وذلك كله يعني : أن هذه الحالة ستستمر على ممر الأيام مهما فعلنا ، لأننا لا نستطيع أن نغير طبائع الناس . . . .

هذا هو الدرس الذي يستخرجه الكاتب من أبحاثه التاريخية وهذه هي النتيجة التي ينتهي إليها من تأملاته التفلسفية .

- ٢ -

ولكي لا يتوهم القارىء بأني أغالي في تقتيم هذا الرأي ، أنقل فيما يلي أهم الفقرات الواردة في المقالة حول هذه القضية .

يقول الكاتب عقب الكلمات التي نقلتها آنفاً :

« وأحب أن أريح القارىء من عناء هذا الموضوع وأؤكد من الآن أن العرب لن يتخذوا قراراً لا فرادى ولا جماعة : ولن تحدد دولة منهم موقفها ، وإنما ستجيء الحرب وستجد كل دولة نفسها في مكان ما ، حسب ما تمليه الظروف ، وحسب ما تقرره الدول الكبرى . . . بالضبط كما حدث أمس وأول أمس ، وكما جرى في تاريخ العرب الطويل . .

ولست أقول هذا الكلام رجماً بالغيب ولا شقشقة كتابية . وإنما أقوله على حقيقة مقررة من حقائق النفس العربية والشرقية عامة ، وهي : أن الإحساس بالمستقبل غير موجود في هذه النفس ، ولفظ الغد لا يعني في حسابها شيئاً ، إنما الشرقي رجل يعيش من يوم ليوم ، يشغله أبسط حاجات يومه عن أكبر حاجات غده ، ويشغله طعام الساعة عن مئونة الساعة التي تليها .

ولكي أوضح هذه الحقيقة أقول : إن الإحساس بالمستقبل ملكة خاصة توجد مركبة في نفوس بعض أجناس البشر ولا توجد عند غيرها ، وتتربى وتنمو عند بعضها ، ولا تنمو عند بعضها الآخر - والمراد بها ذلك الإحساس الغريزي العميق الذي يحفز الإنسان على التفكير في أمر الغد والاهتمام بشؤونه والتدبير له . وهي ملكة نلاحظها عند الغربيين فرادى وجماعات . . . ولكننا لا نجدها عند العرب وعند الشرقيين . . . » .

ثم يحاول الدكتور تعليل هذه الحالة ، وتبيين أسباب وجود هذا الإحساس في الغرب وفقدانه عند العرب - بأحوال البيئات التي نشأوا فيها . وبعد ذلك يسرد سلسلة من الوقائع التاريخية التي يعتبرها دالة على عدم وجود الإحساس بالغد عند العرب ، (سنعود إلى بحث هذه التعليلات والاستشهادات فيما بعد) وينتهي من كل ذلك إلى الكلمات التالية :

« وعسى من يقول : كان هذا في الماضي ، أما اليوم فقد أفاق العرب واستيقظوا . وذلك وهم شديد . فلا زلنا كما كنا لا نفكر إلى أبعد من أنوفنا ، وأحداث السنوات الماضية تنطق بأجلى بيان ، وذلك

لأن المسألة هنا مسألة طبع وتكوين ، وليست مسألة يقظة وغفلة ، ولن نستطيع مهما فعلنا أن نغير طبائع الناس ».

وبعد هذا الحكم القاطع البتار ، يقول الكاتب :

« أتحب أن تعرف كيف يكون موقف أممنا إذا جد الجد ووقعت الكارثة ؟ إذاً فسل أولئك الذين وهبهم الله إحساس الغد والاهتمام بأمره . سل أولئك المقيمين في لندن وموسكو وواشنطن . هؤلاء هم الذين يعرفون . أما نحن ، فهمّنا يوم ، يوم مما يعدون أو مما لا يعدون ، يوم والسلام ».

أفلا يعني ذلك : من العبث أن نسعى لمكافحة هذه النزعة ، ولا فائدة من السعي وراء إيقاظ العرب من هذه الغفلة ، ودعوتهم إلى الاهتمام بالغد ، لأن هذه من الطبائع المركبة في نفوس العرب ، وليس في الإمكان تغيير طبائع الناس !

إني لا أدعو قط إلى تجاهل نقائصنا ، لا في الحال ولا في الماضي ، وبعكس ذلك أدعو إلى البحث عن هذه النقائص ، والسعي وراء إزالتها من نفوسنا .

ولكني أعترض على كل من يذهب إلى أن هذه الأحوال لا يمكن أن تتغير، ويطلع علينا بنظرية تنتهي إلى تثبيط الهمم والعزائم ، وتوقيف جهود الإصلاح . . . وتكون بمثابة الدعوة إلى الاستسلام إلى الأحوال الراهنة ، بحجة أنها من « مقدرات الطبيعة والتاريخ » التي لا تغلب .

إذا سلمنا بهذه النظرية وبهذه الآراء وجب علينا أن نستسلم إلى المقدرات التي رسمتها لنا الطبيعة والتاريخ . ونكف عن السعي وراء إيقاظ العرب في هذا المضمار ، ودعوتهم إلى التفكير بأمور الغد ، وعن مخالفة إرادة الله التي وهبت الغرب غريزة الإحساس بالغد والاهتمام بأمره وحرمتنا نحن العرب من تلك الغريزة .

- ٣ -

يظهر من كل ما تقدم أننا أمام مسألة خطيرة النتائج جداً . فلا يجوز لنا أن نمر بها مرور الكرام - بل يجب علينا أن نجعلها موضوع بحث جدي وعميق ، لنتأكد من صحتها أو عدم صحتها .

ولذلك رأيت أن أبحث :

أولاً : هل للأمم طبائع ثابتة لا تتغير ؟

ثانياً : هل ظلت الأمة العربية طوال تاريخها ، محرومة من غريزة الإحساس بالغد حقيقة ؟

ثالثاً : هل الفرق بين الغرب والعرب ـ من حيث الإحساس بالغد أو عدم الإحساس به نتيجة طبيعية للبيئات التي نشأ وعاش فيها كل فريق ، منذ القدم ؟

إني سأبحث هذه القضايا بحثاً علمياً بحتاً ، مجرداً عن الآراء القبلانية ، ودون أن أترك مجالاً لتأثير العاطفة في الأمر .

أولاً : هل للأمم طبائع ثابتة لا تتغير ؟

إن نتائج الأبحاث العلمية التي حامت حول هذه المسألة ، في مختلف البلاد الغربية ، انتهت إلى إنكار وجود طبائع ثابتة في الأمم .

إني كنت فصلت هذه الآراء في المحاضرة التي أشرت إليها ، مستشهداً بأقوال أحدث وأشهر علماء الاجتماع ، وبحاث التاريخ .

أنقل فيما يلي بعض تلك الأقوال :

قال الباحث الاجتماعي المعروف كولا جانتي : « أنا أسلم بوجود بعض الأوصاف النفسية الخاصة ، في بعض الأفراد والجماعات ، غير أني أنكر قول الذين يزعمون أن هذه الأوصاف تكون ملكاً خاصاً أو ميزة فطرية خاصة ، لجنس أو قوم أو أمة . وأنكر بوجه خاص رأي الذين يزعمون بأن تلك الأوصاف تكون مستقرة في حياة الأمم وغير متبدلة . إذ لا شيء ثابت ومستقر في أوصاف الأقوام وأمزجتها . وأما ما نشاهده الآن من الخصائص عند الأقوام ، فإنما هي خصائص الصفحة الحالية وحدها » .

وقد قال المفكر الاجتماعي « تارد » : « إننا إذا رجعنا إلى ماضي الأقوام التي نراها الآن في أوج العظمة والمجد ، متصفة بقوة الإرادة وشدة الإقدام ، وجدنا أنها كانت فقيرة ضعيفة ومحرومة من قوة الإقدام . وبعكس ذلك ، الأمم التي نراها الآن في حالة الانحطاط ، فإننا إذا استعرضنا ماضيها ، وجدنا أنها كانت مثالاً للبطولة ، وممتازة بروح الإقدام والمغامرة » .

ونفهم من ذلك كله : أن خصال الأقوام وسجاياها تتغير أطوارها وأحوالها التاريخية .

وقد عبر « جان فينو » عن هذه الحقيقة بهذا القول البليغ :

« إن مثل من يبحث عن الاستقرار في نفسيات الأقوام كمثل من يزعم أن الدوائر التي تحدث على سطح الماء عند إلقاء حجر عليها تحافظ على شكلها إلى الأبد » .

وأنا أستطيع أن أقول ـ استناداً إلى أقوال هؤلاء وأبحاثهم ـ مع أقوال وأبحاث الكثيرين أمثالهم :

إنا ولو فرضنا وسلمنا أن العرب كانوا محرومين من غريزة الإحساس بالغد في الماضي ، لا يجوز أن نقول بناء على ذلك إنهم سيبقون محرومين منها في المستقبل أيضاً .

وبعد الوصول إلى هذه النتيجة ، يجدر بنا أن نتساءل : هل يشهد تاريخ العرب حقيقة على حرمانهم من غريزة الإحساس بالغد ؟

إن الدكتور حسين مؤنس ، يدعي ذلك ، مستشهداً بالتاريخ ، ويقدم على شواهده التاريخية قصة غريبة إذ يقول :

« وعندنا قصة لطيفة تمثل نظرة الشرقي للمستقبل أصدق تمثيل : قصة شائعة ، يعرفها كل الناس ، تتوافر على شفاه المشارقة على أنها جماع فلسفة الحياة ، ويرويها الغربيون عنا على أنها جماع الغفلة عن سر البقاء . هي قصة ذلك الإسكاف الذي أتاه رجل بنعل يخصفه . فنادى زوجه وسألها: « هل بقى لدينا شي ؟ » فقالت: « لدينا ما يكفي اليوم وغداً » فنظر الإسكاف إلى الرجل ، وقال له : « إذاً تأتيني بعد غد » . ثم استلقى على الأرض وأرسل بصره يتأمل جمال السماء » . . . .

والدكتور بعد ذكر هذه القصة ـ يقول ، على الفور : « وتاريخنا الماضي كله صور متعددة الألوان لهذه القصة » .

إني لا أعرف مدى شيوع هذه القصة ، ولكني أقول بلا تردد بأني لم أصادف ما يماثلها حتى عند أخمل الخاملين الذين شاهدتهم طول حياتي ، ولم أسمع بمثلها عن أكسل الكسالى الذين يضرب بهم المثل في مختلف البلاد العربية ، ولا أشك في أنها من النكت التي قيلت للمبالغة في الكسل ، ولا أدري إذا كانت من مختلقات الغربيين أو الشرقيين .

ومهما كان الأمر ، فإني لا أسلم ، ولا أعتقد أن أحداً يستطيع أن يسلم بأن تاريخنا الماضي كله صور متعددة الألوان لهذه القصة كما يدعي الدكتور حسين مؤنس .

فلنستعرض تاريخ العرب ، مبتدئين من عهود قبل الإسلام ومتتبعين العهود التي توالت بعد الإسلام :

هل كان أهل اليمن محرومين من الإحساس بفكرة الغد ، عندما بنوا سد مأرب ، وعندما فتتوا الصخور ودرّجوا سفوح الجبال ، لجعلها قابلة للزراعة ؟

وهل كان الأنباط ، أهل البتراء ، لا يفكرون بالغد عندما نحتوا المعابد على الجدران الصخرية في وادي موسى ؟

وهـل كان الأمـويون لا يفكـرون بغير يـومهم عندمـا مصروا الأمصـار ، وبنـوا الكوفة ، وواسط ، والقيروان ؟

وهل كان العباسيون قد حصروا أنظارهم في حاجات اليوم ، دون أن يفكروا في المستقبل ، عندما بنوا القصور والجسور والحصون والقلاع . . . في مختلف أنحاء البلاد التي حكموها ؟

وهل الآبار والصهـاريج المعـدة على طـول طريق الحـج بين بغـداد ودمشق وبين المـدينـة ومكـة ، كـانت من آثـار قـوم لا يعملون إلا لـيومهم ، ولا يفكـرون أبـداً في غدهم ؟

وآثار الري القائمة في الأنـدلس إلى يومنـا هذا ، هـل يمكن أن تكون من صنـع أيدي أناس لا يحسبون حساباً للغد ؟

وزياد بن أبي سفيان ، هل كان محروماً من غريزة التفكير في الغد ، عنـدما نقـل إلى طبرستان خمسين ألفاً من أهل البصرة والكوفة ، وبنى هناك قلعة جهينة القائمـة إلى الآن ؟

وأسد بن الفرات ، هـل كان ممن يحصـرون عملهم في اليوم دون أن يفكـروا في الغد ، عندما أنشأ أسطولاً ، استولى به على صقلية ، والجزر المحيطة بها ؟

إني لا أرى لـزوماً إلى تـطويل سلسلة هـذه الأمثلة والأسئلة فأقـول بـلا تـردد ، استناداً إلى الأمثلة السابقة : إن كل الآثار العربية المنبثة في البلاد الشاسعة التي حكمها العرب ، تشهد بأعلى صـوتها ضـد مزاعم الـدكتور حسـين مؤنس في هذا المضمـار ، وتنفي قوله « بأن تاريخنا الماضي كله صور متعددة الألوان للإسكـافي الكسلان » الـذي روى لنا قصته الغريبة في مستهل بحثه هذا .

وقبل أن أختم هذا البحث وأنتقل إلى ما يليه ، أودّ أن أذكر لكـاتب هذا المقـال قصة أخرى ، قصة تاريخية ، اتفق على صحتها جميع المؤرخين من غربيين وشرقيين :

عندما أتى جماعات من الغربيين واستولوا على سوريـا خلال الحـروب الصليبية ، دهشـوا من آثار الحضـارة التي شاهـدوها فيهـا . إن المدن الشـاميـة وأسـواقهـا بهـرت أنـظارهم ، بتجارتهـا المزدهـرة ، وصناعـاتها الجميلة ، وحيـاتهـا النـاشـطة . واتصـال الأوروبيين بالشرق هناك كـان من أهم عوامـل النهضة التي قـامت في أوروبا بعـد مدة وجيزة .

هل يستطيـع الدكتـور أن يقول : إن كـل هؤلاء التجار والصنـاع الذين بهـروا

أنظار الأوروبيين ، وأثاروا فيهم روح الاقتباس والتجديد ، كانوا على شاكلة الإسكاف الذي روى لنا قصته ، وزعم أنها تمثل نظرة الشرقي للمستقبل أصدق تمثيل ؟

وقد حاول الدكتور أن يبرهن على صحة قوله بذكر عدة وقائع تاريخية . ولكني لم أجد فيها ما يؤيد رأيه بوجه من الوجوه ، ولكي أجعل القارىء في موقف يستطيع أن يحكم في القضية ، بعد الاطلاع على جميع تفاصيلها ، أنقل فيما يلي كل ما كتبه الأستاذ في هذا المضمار :

وقد قال ـ عقب قوله « وتاريخنا الماضي كله صور متعددة الألوان لهذه القصة » ـ ما يلي بحروفه الكاملة :

« قد تعودنا أن ننظر ليومنا فحسب ، وألا تترامى أبصارنا إلى ما وراء ما يبدو ماثلاً لأعيننا » .

« ولا يتغير موقف الشرقي من المستقبل مهما تهددته الأخطار . فقد تجد الدولة الإسلامية نفسها وجهاً لوجه أمام عدو لا يخفي مطامعه ، ويتحرك العدو للهجوم عليها ، ويدوس أطرافها ، فلا يعمد أهل الدولة إلى تدبير أمر الغد أو النظر في إنقاذ أنفسهم ، بل يكون همهم ما يشغلهم أيام السلم والرخاء . فقد كان المغول على أسابيع من بغداد . وكان رجال الدولة العباسيون يعرفون تمام المعرفة أن هولاكو سائر إليهم ، وكتب إليهم الرجل نفسه يؤكد ذلك ، وأخذت جيوش التتر تقترب يوماً بعد يوم . فهل تحسب أن رجال الدولة فكروا في أن يعدوا للأمر عدته ، ويوحدوا كلمتهم ولو لبضعة أسابيع حتى يزول الخطر ! بالطبع لا . إنما انصرفوا إلى التدبيرات والمشاحنات . ووجدها بعضهم فرصة ليثأر من أنداد له أساءوا إليه بالأمس ، وبلغ الأمر ببعضهم أن فرق معظم الجيش ، ولم يكن للخليفة همّ إلا أن يحافظ على أمواله . .

« ثم سقطت بغداد ، وأهلك التتار أهل بغداد ، ولم يبقوا على واحد من المتخاصمين . ونحن نقرأ هذه الأخبار ونعجب لأولئك الناس الذين شغلتهم تفاهات اليوم عن متاعب الغد ، ونعجب من أنهم كانوا يحسون الكارثة القادمة ويعرفون أن مصيرهم كلهم إلى الهلاك فيها ، ومع هذا لم يصرفهم ذلك العلم عن الاسترسال فيما كان يشغلهم من قبل من بسائط وسخافات . ولكن لا محل للعجب . لأن أولئك الناس ، كانوا يعيشون في يومهم وحسب ، ولا ينبض في نفوسهم عرق المستقبل ، لأنه غير موجود . ومن ثم فقد سار بهم الزمن إلى الكارثة ، وهم لا يكادون يفعلون شيئاً .

« ومثل ذلك حدث عندما نزل الصليبيون الشام وأنشأوا لأنفسهم دولاً في بلاد المسلمين . وقسموا أنفسهم جماعات يجتاح كل منها ما يليه . أتظن أن أهل هذه البلاد تنبهوا إلى المصير الأسود الذي كانوا يسيرون إليه ؟ بالطبع لا . ظل أصحاب الموصل يكيدون لأصحاب دمشق . وأهل مصر يدبرون على أهل الشام ، بل يحالفون العدو عليهم . وعندما أظهر عماد الدين زنكي واجتهد في توحيد صفوف المسلمين ، لم يكن لدمشق همّ إلا أن تناوئه وتدبر عليه وتحالف النصارى ، مما تجده

معروضاً أحسن عرض في حياة « أسامة بن منقذ ». ولم يزل أمر المسلمين على ذلك والعدو يذلهم ويسقيهم الصاب ، حتى رزقنا الله بصلاح الدين ، فأرغمهم على الوحدة ، واستولى على بلاد المناوئين بحد السيف ، وما كانوا ينظرون إليه إلا على أنه عدو لهم ، مع أنه كان يسعى لما فيه صلاح أنفسهم .

« ومأساة الأندلس الكبرى ، مرجعها إلى انعدام ذلك الإحساس . فقد كان من الجلي الواضح لكل إنسان في الأندلس أن النصارى لن يهدأ لهم بال ، إلا إذا استولوا على بلاد المسلمين كلها ، وأزالوا دينهم ولغتهم . وكانت الأخبار تتوالى عليهم بسقوط المعاقل وذل المسلمين ، وهوان الإسلام ، وتحول المساجد الجامعة إلى كنائس . أتظن أن ذلك حفز أمراء الأندلس على السعي في الوحدة والنظر للغد ؟ بالطبع لا ، إنما كان همهم مكايدة بعضهم البعض : ابن عباد في إشبيلية يكيد لابن الأفطس في بطليوس . وذو النون في طليطلة يدبر لابن هود في سرقسطة . بل يستسيغ الواحد منهم أن يؤدي الجزية للنصارى ، ولا يستسيغ أن يأتلف مع جاره المسلم . وأخذت المعاقل تهوي واحدا في إثر آخر . فلم يتعظ الناجون ، بل سدروا في غيهم حتى ضاعت الأرض كلها . ولم يبق إلا جنوب شبه الجزيرة ؛ يشترك في الدفاع عنه بنو الأحمر وبنو مرين . فما زالوا يتخاصمون ويتدابرون حتى ابتلعهم الطوفان ».

هذه هي الوقائع التاريخية التي استشهد بها الدكتور حسين مؤنس ، للبرهنة على صدق نظريته .

ولكني ألاحظ على هذه الأقوال عدة أمور :

أولاً : أن الوقائع التي يستشهد بها كلها تعود إلى عهد انحطاط الدول العربية وانحلالها ؛ وما يحدث في مثل هذه العهود لا يجوز أن يعمم إلى جميع العهود ، ويعتبر من الأمور المركبة في طبيعة الأمة .

ثانياً : أن الوقائع التي يستعرضها صاحب النظرية تدل على تغلب نزعة الأنانية والإقليمية وانحلال فكرة الوحدة والاتحاد ، ولا تدل على فقدان نزعة التفكير بالغد .

ثالثاً : أن أمثال هذه الوقائع كثيرة في تواريخ الغربيين أيضاً .

فإذا اعتبرناها دليلاً على فقدان الإحساس بالغد عند العرب ، وجب علينا أن نقول إن هذه الحاسة مفقودة عند الغربيين أيضاً .

فلنلق نظرة عجلى على التاريخ العام ، ونستعرض أحوال الأمم المختلفة ـ من هذه الوجهة ـ من اليونان في القرون القديمة إلى الألمان في العصور الحديثة . أفلا نجد فيها كثيراً من الوقائع التي تماثل ما ذكره واستشهد به الدكتور حسين مؤنس ، عن تاريخ العرب ؟

كم قاست اليونان من المنافسات والمخاصمات التي قامت بين أثينا وإسبارطة ؟ ألم يسجل التاريخ أن معظم اليونانيين كانوا يصفقون للمتصرين ، عندما أخذوا يهدمون أسوار أثينا ، ويقضون على سطوتها القضاء المبرم ؟

والرومان ، في أية حالة كانوا ، عندما أخذ البرابرة يهاجمون امبراطوريتهم من عدة جهات ؟ حتى عندما اجتاز هؤلاء الجبال وأخذوا يتغلغلون في سهول إيطاليا ، ويزحفون نحو روما ؟

وإذا أردنا أمثلة من العهود المعاصرة للوقائع المذكورة : ألم ينافس ويتخاصم الأوروبيون أيضاً ، خلال الحروب الصليبية ، في بلادهم الأصلية من جهة ، وفي البلاد التي كانوا استولوا عليها من جهة أخرى ؟ ألم يتحالف بعضهم مع البعض من أمراء المسلمين ، ضد زملائهم وحلفائهم السابقين ؟

وإذا انتقلنا إلى أزمنة أقرب منا ، أفلا نجد في تاريخ بولونيا أمثلة لا تقل فظاعة عن كل الأمثلة التي ذكرها لنا الدكتور في تاريخ العرب ؟ ألا نعرف أن الدييت البولوني صار مسرحاً لأفظع المشاحنات الحزبية ، وأن هذه المشاحنات أدت إلى زوال دولة بولندا ، واقتسام بلادها بين جيرانها الثلاثة ؟

وفي تاريخ أقرب من ذلك ، وفي أمة أعظم وأشهر من تلك ، في تاريخ الأمة الألمانية نفسها ، ألم تحدث منافسات ومدابرات أدت إلى إضعاف الأمة وعرضتها إلى شتى النكبات ؟ ماذا كان سلوك أمراء الألمان ، تجاه غزوات نابليون ؟ ألم يتحالف بعضهم مع نابليون ضد غيره من أمراء الألمان ؟ ألم يأخذ عدد قليل منهم في السعي وراء استرضاء نابليون وتملقه ، ليحصل على إمارة من الامارات الباقية ما وراء نهر الراين ، تعويضاً عن الإمارة التي خسرها ، من جراء تكوين اتحاد الراين ؟

وفي تاريخ أقرب من كل ذلك ؛ ماذا كان وضع الدول الألمانية ، في مؤتمر فرنكفورت الذي انعقد بعد وقائع ١٨٤٨ وثوراتها ؟ هل كان ممثلوها أقل اختلافاً من الاختلافات التي حدثت في مجالس جامعة الدول العربية ؟

فكيف يجوز لنا والحالة هذه ، أن نعتبر الأمثلة التي ذكرها الدكتور حسين مؤنس دليلاً على حرمان العرب من غريزة الإحساس بالغد ، في الوقت الذي يدعي أن هذه الغريزة مركبة في طبيعة الأوروبيين ؟

إن النظرية التي بناها الدكتور تنهار من نفسها ، من هذه الوجهة أيضاً .

ومما يلفت النظر أن الدكتور حسين مؤنس ، لم يكتف بالقول بأن غريزة الإحساس بالغد مفقودة في نفوس العرب والشرقيين ومتأصلة في نفوس الغربيين .

بل حاول أن يعلل ذلك ، ويبين الأسباب التي أدت ألى قيام هذا الفارق العظيم بيننا وبين الغربيين .

إنه يزعم أن السبب في ذلك هو اختلاف البيئة :

لقد نشأ الغربيون في بيئة « لا ينال الإنسان فيها رزقه إلا بعد كد وتعب ». فالطبيعة هناك بخيلة بخيرها ، فالأرض صخرية عاتية لا تفلح إلا بعد جهد طويل . . فلا يستطيع أن يعيش في تلك البيئة « إلا الشديد الأيد المكافح المثابر الذي يعرف بالبديهة أن الحياة كفاح وتعب . فإذا لم يعول الإنسان على التعب والكفاح فلا حياة له ولا وجود . وقد عملت الطبيعة عملها في أجيالهم بانتظام : فأهلكت الضعفاء والمهملين والعاجزين ، ولم تبق إلا القويّ الصالح للبقاء حقاً. وكل أوروبي نراه إنما هو بقية عشرة هلك تسعة منهم في الكفاح الطويل، فهو واحد بعشرة، ورث عن الهالكين تجاربهم وتركزت فيه ثمرات كفاحهم، واستقرت في نفسه عبر مصارعهم ، ومن هنا نبض في قلب الغربي عرق الغد، وعصب الإحساس به ، وأصبح الواحد منهم يعيش بعيون مفتحة واسعة إلى الغد ، وأصبح المستقبل في ذاته إحساساً غريزياً مركباً في طبعه.

« أما نحن فقد نشأنا في بيئات رخوة لينة ، تجود بخيرها بأقل مجهود . أو بيئات جافية قاحلة ليس فيها من الخير شيء تجود به ، وكلتا البيئتين لا تدفعان الإنسان على التفكير في الغد أو الإحساس به . فأما صاحب البيئة الرخوة فهو في أمن من الغد ، مطمئن إلى أن الله يدبر له رزقه كما يدبر طلوع الشمس ؛ وأما الثاني فيائس من المستقبل والحاضر والزمان كله ، يعول في حياته على ما يصيبه في ساعته، فإن وجد طعاماً أكل وإلا طوى نفسه على الجوع، كما تفعل العظايا والضباب في الصحراء».

إن هذه النظرية التي يسردها الدكتور بأسلوب جذاب ، كأنه يروي لنا قصة واقعية ، قد تبدو وجيهة في الوهلة الأولى، إلا أنها تنهار من أساسها ، عندما تتعرض إلى أدنى بحث ونقد ، لأن الأمور التي تستند إليها وتتكون منها ، لا تمت إلى الحقيقة والواقع بصلة من الصلات :

أولاً : إن الأراضي التي عاش عليها ويعيش عليها الأوروبيون لم تكن كلها صخرية ، حتى ولا أكثرها .

ثم إن الدكتور ينسى وجود الغابات والمراعي الطبيعية في معظم أنحاء البلاد الأوروبية ، ومن المعلوم أنها سخية جداً ، بالمواد الغذائية . ومن المؤكد أن الغابات كانت في الماضي أكثر سعة بكثير مما هي الآن ، كما أنه من المؤكد أن أجداد

الأوروبيين عاشوا بخيرات الغابات قبل أن يقدموا على فلاحة الأرض ، ويتغذوا بثمرات الزرع .

وفضلاً عن ذلك ، فإنه مما لا يستطيع أن يجادل فيه أحد أن الزراعة في البلاد التي تكثر فيها الأمطار أسهل بكثير منها في البلاد التي تحتاج إلى إرواء وإسقاء .

ثم إن المعيشة في البوادي ، برعي الأغنام والمواشي ، والتنقل بها من محل إلى محل بحثاً عن الكلأ ، تبعاً لمواسم الأمطار . . . لا تتم بدون كد ولا تعب ، كما يتوهمه صاحب النظرية .

وفي الأخير ، يجب ألا ننسى هذه الحقيقة التاريخية أيضاً : إن الزراعة نشأت في بلادنا ، قبل أن تنشأ في أوروبا ، كما أن الحضارة ـ بوجه عام ـ ازدهرت في بلادنا ـ قبل أن تزدهر في البلادالأوروبية ، إذ من المعلوم أن أقدم الحضارات المعروفة نشأت في وادي الرافدين ووادي النيل ، والحضارة في الواديين المذكورين ، ربما لم تسبق كثيراً الحضارات التي نشأت في دلتا الأنهر الكبيرة في الهند والصين ، ولكنه من المؤكد أنها سبقت بعصور طويلة جداً ، الحضارات التي نشأت في البلاد الأوروبية .

والأبحاث الاجتماعية ، تعلل هذه الواقعة التاريخية ، بالأمور التالية :

إن الأقوام التي تضمن معاشها باقتطاف البذور والأثمار ، أو بصيد الحيوانات ، أو بالزراعة البسيطة التي لا تطلب عملاً غير نبش التراب وبذر البذور ، إن هذه الأقوام تعيش في حالة جماعات صغيرة ، ولا تحتاج إلى تكتل كبير .

ولكن الأقوام التي تضمن معاشها في دلتا الأنهر في البلاد التي تقل فيها الأمطار ؛ فتحتاج الزراعة إلى أعمال الري والإسقاء ، لا يمكن أن تعيش في حالة جماعات صغيرة ، لأن الزراعة والمعيشة في أمثال هذه البيئات تتطلّب بناء السدود لدرء أضرار فيضانات الأنهار ، وشق الجداول والقنوات لإيصال المياه إلى المزارع وذلك لا يمكن أن تتم على يد عائلة واحدة ، أو على يد جماعات صغيرة ، تعمل بانفراد ، بل يتطلب تضافر أيدي جماعات كثيرة ، توحد جهودها لأعمال يعود نفعها إلى الجميع . ولذلك تضطر إلى تكوين جماعات كبيرة . والجماعات الكبيرة تحتاج إلى هيئات تنسق أعمالها ، وتوجهها الوجهة التي تضمن وسائل العيش للجميع .

هذا ، هو السبب الأساسي في قيام الدول وازدهار الحضارات ، في وادي النيل ، ووادي الرافدين ، قبل سائر أنحاء العالم ، في أوروبا وآسيا وأفريقيا .

ويلاحظ أن كل ذلك يخالف ما ذهب إليه الدكتور حسين مؤنس ، كل المخالفة .

وقد كتب الدكتور حسين مؤنس عن حرمان العرب من الإحساس بالغد في مقالة أخرى ، نشرها في الثقافة أيضاً تحت عنوان « شرق وغرب » وذكر فيها دليلاً آخر على هذا الحرمان ، حيث قال :

« وإنه ليس بمجرد مصادفة أنك تجد الزمان في نحو اللغات السامية ينقسم إلى ماض ومضارع فحسب . أما المستقبل فمضارع تضيف إليه السين أو سوف ، وهما في إحساس الشرقي يوحيان إلى النفس معنى التشكك وعدم اليقين ».

ولكني لا أدري لماذا يوحي المستقبل معنى التشكك وعدم اليقين ، عندما يعبر عنه بالصيغة العربية ، ولا يوحي ذلك عندما يعبر عنه بالصيغة الفرنسية مثلا ؟ وما الفرق - من حيث الدلالة المعنوية - بين قولي « سيكتب » - باللغة العربية ، وبين قولي « إيل أكريرا » باللغة الفرنسية ؟

المستقبل في اللغة العربية ، هو مضارع تضيف إليه السين ؟ وماذا يعني ذلك ؟ أما أستطيع أن أقول : المستقبل في اللغة الفرنسية ، هو مضارع تلحق به الـ « را »؟

فلنقارن بين الصيغة العربية والصيغة الفرنسية في كلمتين :

يكتب . . . سَ - يكتب
إيل أكري . . . . . إيل أكري - را
يقول . . . . . . سَ - يقول
إيل دي . . . . . إيل دي - را

ألا تجد في كلتا الحالتين ، أننا نضيف مقطعاً جديداً على المضارع : « سَ » في العربية ، و « را » في الفرنسية ؟

والفرق بين اللغتين - في هذا الأمر - لا يخرج عن « أن المقطع الدال على المستقبل يضاف إلى أول الكلمة في العربية ، وإلى آخرها في الإفرنسية ».

وكيف يجوز لنا أن نستنتج من هذا الاختلاف البسيط حرمان العرب من الإحساس بالغد ؟

ما يقوله علماء الصرف والنحو ؟ ولكن ماذا يمنعنا عن الخروج على القول الذي اتفق عليه القدماء ، وعن تدوين قواعد اللغة العربية بطريقة أخرى أكثر تمشياً مع حقائق الأمور ؟ أفلا نستطيع أن نقول : إن الفعل ماض ومضارع ومستقبل . والماضي على وزن فعلَ ، والمضارع على وزن يفعلُ ، والمستقبل على وزن سيفعل ؟

ولـذلك أستـطيع أن أقـول ، بلا تـردد : إن النظريـة التي ذهب إليها الـدكتـور حسين مؤنس ـ في هذا المضمار ـ لا تقوم على أساس سليم ، من هذه الوجهة أيضاً .

إنني لم أقصد بانتقاداتي هذه تنـزيه أمتنـا العربيـة من النواقص والعيـوب والعلل والأمراض ، لا في حالتها الحاضرة ، ولا في ماضيها القريب أو البعيد .

إنما أردت البرهنـة عـلى خلوهـا من العلل التي تـوهمهـا فيهـا الـدكتـور حسـين مؤنس ، نتيجـة تشخيص مغلوط ، عندمـا زعم أنها محرومـة من غـريـزة الإحسـاس بالمستقبل ، ولا سيما عندما ذهب إلى هذه الحالة نتيجة « طبع وتكوين ».

أنا لا أنكر أبداً كثرة عللنا وأمراضنا الاجتماعية ، ولا أقول قط بجـواز تجاهلهـا أو بوجوب التستر عليها ، بل أقول بعكس ذلك ، بوجوب بحثها وإظهارها إلى العيان بكـل اهتمام ، لأني أعـرف أن تشخيص الداء ، هـو أول ما يجب عمله للتـوصـل إلى الدواء وضمان الشفاء .

ولكني أعتقد أن هذا البحث يجب أن يجري وفق أساليب علميـة سليمة ، لكي يضمن تشخيص العلة الحقيقية، دون توجيه الفكر نحو علل وهمية .

لو كان الدكتور قد قال : « إننا لا ننظر إلى المستقبل البعيد »، لما اعترضت عليه أبداً .

ولكني اعترضت عليه بشدة ، عندما رأيته يقول : « إننا لا نفكر في الغد أبداً ».

وقسوت في الاعتراض عليه أكثر فأكثر ، عندما رأيته يزعم « بأن أجدادنـا أيضاً مـا كانوا يفكرون في المستقبل . . . » لا سيما عندما رأيته يقول : « إن هذه مسـألة طبـع وتكوين »، فلا سبيل إلى تغييرها ، مهما بذل من جهود .

لأني أعتقـد أن « أخطر الأمـراض وأعصاهـا عـلى العـلاج » هي التي تتضـاعف بقنوط المريض والطبيب من إمكان الشفاء .

حول قطيعة الماضي (*)

يـدعو سـلامة مـوسى في مقالـه هذا إلى « قـطيعة المـاضي ، واختـطاط الخـطط الجديدة للمستقبل ».

(*) نشرت في مجلة: التربية والتعليم (بغداد)، (١٩٢٨)، انتقادا للمقالة التي نشرهـا سلامـة موسى في مجلة الحديث.

١ ـ فيقول : « يجب أن نشرع في اختطاط الخطط الجديدة في الأخلاق والآداب والعلوم . فإذا تكلمنا عن الزواج وجب ألا نلتفت إلى ما كان يفعله أسلافنا قبل ألف عام . وإذا كتبنا في الأدب وجب ألا نذكر ما كان يرتئيه الجاحظ أو الجرجاني . أما في العلوم فيجب أن نعرف أننا نحرث أرضاً بكراً بالنسبة لبلادنا ، لم تشقها بعد سكة محراث ».

إننا نتفق مع الكاتب في هذه الملاحظات ، من جميع الوجوه . لأننا نعتقد بوجوب التجديد في جميع مناحي الحياة ـ من أدبية وعلمية وصناعية وزراعية ودينية واجتماعية ، ونقول بأننا في حاجة عظمى إلى تحوير أنظمة الحياة في بيوتنا ، وإلى تغيير أساليب التفكير المسيطرة على نفوسنا . .

لكننا نفترق عن الكاتب ونخالفه في ميله إلى جعل « فكرة التجدد » معادية « للفكرة القومية » ـ كما فعل في مقالات عديدة ـ وفي قوله إن ماضينا « كله سخافات وجهالات ، لا يصح الافتخار بها » كما صرح في مقاله الأخير .

إننا نعتقد بأن «السخافات والجهالات » الموجودة في ماضينا ليست أعظم ولا أكبر مما وجد في ماضي أمة من الأمم الراقية التي نعرفها ؛ ولا نرانا في حاجة إلى بيان مبلغ مباهاة تلك الأمم بتاريخها ، أو إلى ذكر قيمة آثارها الفنية المستخرجة والمستلهمة من أساطيرها .

فلا يفوتنا مثلاً أن أشد أنصار الديمقراطية والجمهورية في فرنسا لا يتأخرون أبداً عن تعظيم وتبجيل لويس الرابع عشر ، مع علمهم بأنه كان من أكبر المستبدين . فلماذا لا نفتخر نحن أيضاً بالمأمون وهارون الرشيد ، وإن علمنا « أن كلاً منهما كان حاكماً مستبداً ؟ »

كان المؤرخ الشهير « أرنست لافيس » يقول بوجوب الأخذ بمبدأ «المشروعيات المتتالية » Légitimités Successives في مثل هذه الأحوال : إن لكل دور أحكاماً ، ولكل جيل خصائص ، فحكمنا على كل دور من أدوار التاريخ يجب أن يكون حكماً نسبياً ، بالنسبة إلى الظروف المحيطة به ، وليس بالقياس إلى درجة حضارتنا هذه ؛ كما أن حكمنا على رجل من رجال التاريخ يجب أن يعتبر بأحكام زمانه وخصائص جيله ، فلا نقيس أحواله على مقاييس الأجيال التي أتت من بعده .

فالذي يجب علينا في هذا الباب ، هو إذن تغيير أسلوب نظرنا إلى التاريخ ، لا تحويل أذهاننا عنه .

علينا أن نستمد قوة من التاريخ ، ليس لتقليد أجدادنا ولتبني المسلك الذي سلكوه من قبلنا ؛ بل لتقوية آمالنا وتشديد عزائمنا لبلوغ منزلة سامية من حضارة

العصر الذي نعيش فيه ، كما بلغ أجدادنا من قبل تلك المنزلة السامية من حضارة القرون التي عاشوا فيها . . .

٢ ـ ينتقد سلامة موسى جهود « الرابطة الشرقية » ويقول :

« مثل هذه الجهود توهم الناس بأننا شرقيون ، والواقع عكس ذلك ؛ فإننا نحن والسوريون والعراقيون من حيث الدم سلالات آرية أي غربية لا تمت بأية صلة إلى الصينيين أو اليابانيين » .

نحن لسنا من الداعين إلى الرابطة الشرقية ، ولا من القائلين بها . فإننا لا نعتقد إلا بالرابطة القومية التي تستند على اللغة والتاريخ ، ولا ننظر إلى كلمات « الشرق والشرقي والغرب والغربي » إلا كاصطلاحات جغرافية ؛ ولكننا مع ذلك نستغرب « البرهنة » التي اختارها سلامة موسى رداً على فكرة الرابطة الشرقية . إذ أننا نجد فيها عدة مدعيات تناقض الحقائق العلمية كل المناقضة : لم يسبق لنا العلم بأن « علماء الأقوام » يعتبرون المصريين أو السوريين أو العراقيين من سلالات آرية ؛ كما أننا لا نفهم الداعي إلى الخوض في مسألة الدم والسلالات في مثل هذه الأبحاث : فهل كل الأمم الغربية « آرية » ؟ وهل جميع الأمم الشرقية « غير آرية » ؟ كلا ! فإن في أوروبا عدة أمم غير آرية : مثل الهنغار ، والفنلديين ، والأستونيين ؛ كما أن في آسيا عدداً غير قليل من الأمم الآرية : كالفرس والافغان والهنود . فلو سلمنا ـ مع سلامة موسى بأننا من الأمم الآرية ـ رغماً عن مخالفة ذلك للحقيقة ـ فماذا يمكننا أن نستنتج من هذه القضية ؟

نقول هذا ، لا بقصد الدفاع عن فكرة الرابطة الشرقية ، بل بقصد إعطاء مثال بليغ على ما تنطوي عليه بعض المقالات من مخالفة الحقائق بالرغم من « مظهرها العلمي » الخداع .

٣ ـ يحاول سلامة موسى أن يبرهن على وجوب « قطيعة الماضي » بذكر الخطط التي سلكتها الأمم الشرقية الناهضة ؛ ويقول :

إن الصينيين « عندما قام في أذهانهم أن ينهضوا ويجاروا أوروبا في التقدم والرقي عمدوا إلى ماضيهم فأنكروه » . . .

« أما اليابان فارتقاؤها لا يرجع إلى مسبب آخر سوى تفرنجها ، أي تملصها من تاريخها وعاداتها » .

« فهذه الأمم الشرقية لم تتقدم بتعلقها بالسلف واحترامه ، بل بتركه والانضمام قلباً وقالباً إلى أوروبا واصطناع الحضارة الغربية » .

لا شك في أن الأمم تركت كثيراً من تقاليدها القديمة ، كما أنها اقتبست جميع أساليب الحضارة الغربية وآلاتها . ولكنها ، هل « أنكرت يا ترى تاريخها » حقيقة ؟ وهل « تملصت منه » فعلاً ؟ كلا ؛ فإننا نعلم أن اليابانيين تجددوا كل التجدد واقتبسوا الحضارة الغربية بمدى واسع ، من غير أن يتساهلوا في شيء من مقوماتهم القومية ، وبدون أن ينكروا شيئاً من تاريخهم الوطني ، وبدون أن يقللوا احترامهم لأسلافهم العظام . حتى إنهم أخذوا يحترمون أسلافهم أكثر من ذي قبل : فإنهم لم يبدأوا بإقامة احتفالات سنوية بتتويج إمبراطورهم الأول ـ الذي عاش على زعمهم ستة قرون قبل الميلاد ـ إلا سنة ١٨٩٠ .

وقد قال « لودوفيك نودو » في كتابه عن « تطور اليابان الحديثة » ما يأتي : « حادث غريب : إن اليابان ، على تقليدها أوروبا ، تحاول أن تعيد بناء ماضيها نفسه ، وأن تختلق لنفسها تاريخاً »[٣] .

وقد قال « فلسيسيان شاللي » في أحد الدروس التي ألقاها في « مدرسة الأبحاث الاجتماعية العالية » عن أخلاق اليابان :

« إن تأورب اليابان لم يكن تأورباً عاماً ولا تأورباً سطحياً ؛ بل هو تأورب محدود بحدود وضعت عن قصد وعلم : إن اليابانيين قبلوا تأثير أوروبا في بعض المناحي عن قصد وشعور ، ورفضوه في بعض المناحي الأخرى كذلك عن قصد وشعور » .

وقال أيضاً : « لم يتطور اليابانيون إلا لكي يحافظوا على عاداتهم المحبوبة . لقد تأوربت اليابان ضد أوروبا ، لكي تبقى أكثر يابانية من ذي قبل » .

فكيف يجوز لنا والحالة هذه أن نقول : « إن ارتقاء اليابان يرجع إلى تملصها من تاريخها وعاداتها » !

---

(٣) L. Naudeau, *Le Japon moderne*, p.184.

القسم الثالث

آراء وانتقادات

التيارات الفكرية حول القومية العربية

مقارنة بين أندونيسيا وبين العالم العربي

دوافع الإقليمية
ما أغربنا

نظرية الإقليمية في الأدب العربي

أصفار سعد زغلول

لا داعي لليأس

أهم مسائل التربية من وجهة التربية الوطنية والقومية

اكتساب المعلومات وتكوين الآراء الجديدة
حول معاني كلمة ناسيوناليزم

آراء هنري هاوزر وملاحظاتي عليها
براهين معارضي الوحدة العربية

الخدمة العسكرية والتربية العامة
بين القديم والجديد

التيارات الفكرية حول القومية العربية(*)

- ١ -

ما أسعد الأمم التي حققت وحدتها القومية ، واستكملت شخصيتها السياسية ، فاستطاعت أن تجعل حدودها الدولية منطبقة على حدودها القومية !

ذلك لأن مفهوم الوطن عند أمثال هذه الأمم يكون واضح المعالم ومستقر الشكل : الأمة تكوّن دولة مستقلة موحدة ، فتتعين حدود الوطن عندها بحدود الدولة القائمة ، التي تجمع شمل الأمة بأجمعها تحت راية واحدة .

ولذلك ، لا تكون الوطنية عند هذه الأمم موضع خلاف ومثار جدل ، وجميع أفراد الأمة يفهمون الوطن على طراز واحد ، ولا يختلفون في تقدير واجباتهم الأساسية نحو هذا الوطن المشترك العام . ولكن . . . ما أتعس الأمم التي ظلت بعيدة عن تحقيق وحدتها القومية ، واستكمال شخصيتها السياسية ، فلم تستطع أن تجعل حدودها الدولية منطبقة على حدودها القومية !

إن مفهوم الوطن عند هذه الأمم لا يكون واضح المعالم ومستقر الشكل ، لأن تعدد الدول المسيطرة على شؤون الأمة يجعل مفهوم الوطن معقداً ومشوشاً في الأذهان .

ذلك لأن الوطنية عند تلك الأمم تتصل بمفاهيم عديدة : فيكون هناك « الوطن

(*) ساطع الحصري [ابو خلدون]، آراء وأحاديث في القومية العربية (القاهرة: مطبعة الاعتماد، ١٩٥١) ، « المقدمة » .

الخاص » الذي يتحدد بحدود كل دولة من الدول القائمة . و « الوطن العام » الذي يشمل جميع الأراضي التي تسكنها شعوب الأمة على اختلاف دولها وأوضاعها السياسية . . « الوطن الفعلي » الذي تعترف به الدول ، و « الوطن المثالي » الذي تنشده نفوس المواطنين ، وتتوق إلى رؤيته مظللاً براية مشتركة في المستقبل القريب أو البعيد . .

وبتعبير أقصر ، يكون هناك : « الوطن الراهن » و « الوطن المنشود ». . « الوطن الدولي » و « الوطن القومي ».

ولا حاجة إلى البيان : أن كل واحد من هذين المفهومين ، يحتم على المواطنين واجبات خاصة ، من نوع خاص .

ولكن عقول جميع الناس لا يمكن أن تستوعب هذين المفهومين المتداخلين بسهولة . لأن أنظار الجميع لا تمتد إلى ما وراء الحدود القائمة على وتيرة واحدة ، ولا تتطلع إلى المستقبل القريب أو البعيد بنظرات متشابهة . كما أن عقول جميع المواطنين لا تستطيع أن تؤلف بين مقتضيات هذين المفهومين تأليفاً منطقياً عملياً .

وهذه الأسباب كلها ، تكون الوطنية موضع خلاف ومثار جدل بين المواطنين .

فينقسم الناس إلى فريقين ، إزاء قضايا الوطن والوطنية الأساسية : فريق الإقليميين ، وفريق القوميين . . .

فريق الذين يقصرون أنظارهم داخل حدود الدولة التي ينتسبون إليها ، من غير أن يفكروا بما وراءها ، فيعتبرون كل ما بقي خارج تلك الحدود أجنبياً .

وفريق الذين لا يرضون بالانحباس داخل هذه الحدود ، بل يتطلعون إلى الحدود القومية التي تمتد إلى ما وراءها . .

وفريق الذين يكتفون بالوطن المعترف به دولياً . . وفريق الذين يرسلون أبصارهم إلى ما وراء ذلك ، ويتوجهون بعقولهم وقلوبهم إلى الوطن المثالي ، الذي يجب أن يجمع مختلف شعوب الأمة تحت راية واحدة . . .

« فريق الإقليميين » الذين ينكرون وحدة الأمة ، ويقولون بتعددها تبعاً لتعدد دولها ، « وفريق القوميين » الذين يعتقدون بوحدة الأمة ، على الرغم من تعدد الدول .

إن اختلاف النظر بين هذين الفريقين يؤدي إلى اختلاف النزعات بطبيعة الحال ، وهذا الاختلاف يكتسب شكلا حاداً في بعض الأحيان .

يتهم الإقليميون معارضيهم بالتقصير في واجباتهم نحو الدولة القائمة ، في حين أن القوميين يتهمون هؤلاء بعدم إدراك واجباتهم نحو الأمة .

يدّعي الإقليميون ، أن القوميين يسيرون وراء الأوهام والخيالات ، في حين أن القوميين يقولون عن هؤلاء ، إنهم لا يدركون سمو معاني الأمة والوطن ، فيتمسحون بأذيال الأحوال الحاضرة والأوضاع الراهنة .

ومن الطبيعي أن الدول الأجنبية التي تطمع في تلك البلاد ، تجد في هذه الأوضاع والاختلافات مجالاً واسعاً للقيام بالدسائس والدعايات التي تضمن لها مصالحها الخاصة . . وتعمل لإذكاء نيران الخلاف بتقوية الإقليمية بشتى الوسائل والأساليب ، لتحول دون اتحاد الأمة لتكوين دولة قوية .

هذا ، والنفعيون من أهل البلاد أيضاً ، لا يتأخرون عن استغلال هذه الأوضاع فيسعى قسم منهم لتقوية الإقليمية ، تارة للاحتفاظ بالمنافع التي اكتسبها ، وطوراً للحصول على منافع جديدة وتحقيق أطماع كبيرة .

ويتخذ قسم منهم النزعة القومية مطيّة للوصول إلى أهداف شخصية ، ويسيء إلى سمعة الفكرة السامية التي يستغلها بهذه الصورة لغاياته النفعية .

ويظهر بين النفعيين فريق آخر ، يستفيد من هذه الأوضاع للتحلل من واجباته الوطنية والقومية . ولازدراء النزعات القومية والوطنية على حد سواء .

وتتضافر هذه العوامل المتنوعة المتضاربة كلها . . . على زيادة البلبلة في الأفكار والنزعات ، وإشاعة الفوضى في البلاد وإضرام نيران التفرقة بين المواطنين .

إن الأمة الألمانية قبل سنة ١٨٧٠ والأمة الإيطالية قبل سنة ١٨٦٠ كانتا في هذه الحالة .

والأمة العربية ، لا تزال في هذه الحالة .

- ٢ -

إن الأمة العربية منقسمة في الحالة الحاضرة إلى عدة وحدات سياسية ؛ بعضها مستقل تماماً . وبعضها مستقل نسبياً ، بعضها تحت الحماية رسمياً ، وبعضها في حالة مستعمرة صراحة .

والوحدات المستقلة نفسها منقسمة إلى دول عديدة ، لكل منها علم خاص ، وحكومة خاصة ، ووضع سياسي خاص : بعضها جمهورية ، وبعضها ملكية مطلقة ،

وبعضها ملكية مقيدة بشكل من أشكال النظم النيابية .

وأما مواطنو هذه الدول والوحدات السياسية المختلفة ، فينقسمون ـ من وجهة الآراء والنزعات القومية ـ إلى ثلاث زمر أساسية :

(أ) فريق منهم يقول بوحدة الأمة العربية ، على الرغم من تعدد دولها ، ويرى من الضروري العمل لتوحيد فروع الأمة العربية بشكل من الأشكال .

(ب) وفريق ثان منهم يتمسك ، بعكس ذلك ، بالإقليمية الناتجة من تعدد الدول ، ويعتبر أهالي كل دولة من الدول العربية أمة قائمة بذاتها ، ومتميزة عن غيرها ، فيقول بوجوب بقاء هذه الدول منفصلة بعضها عن بعض انفصالاً تاماً ، في الحال وفي الاستقبال .

(ج) وفريق ثالث منهم ، يسلم بوجود أمة عربية ، ومع هذا يرى أن المصلحة تقضي ببقاء كل دولة مستقلة عن غيرها . ولذلك يعارض اتحاد هذه الدول بأي شكل كان . ومع هذا ، يوافق على تكتل الدول العربية ، باتفاقيات خاصة أو عامة . . .

إني قسمت الناس خلال هذا الحديث بالنسبة إلى مواقفهم من « القومية العربية » إلى ثلاث زمر أساسية ، وقد فعلت ذلك بالنظر إلى الاتجاهات الرئيسية . ولكني أعرف أن هناك تيارات كثيرة أخرى ، تقسم هذه الزمر نفسها إلى فروع عديدة :

لأن هناك جماعات ترى وجوب اتحاد بعض الدول العربية ، « دون غيرها » أو « قبل غيرها » .

وهذه الجماعات نفسها تختلف في تعيين الدول التي يجب أن تتحد « دون غيرها » أو « قبل غيرها » :

وهناك جماعة تسعى لتوحيد سوريا مع الأردن . وأخرى تدعو إلى اتحاد سوريا مع لبنان ، وأخرى تعمل لتحقيق اتحاد سوريا مع العراق ، وأخرى ترى وجوب اتحاد الأردن مع العراق . . . وجماعة تدعو إلى تكتل هذه الدول الأربع . وأخرى تتمنى أن تتكتل في الوقت نفسه مصر ، مع دول الجزيرة وليبيا .

هذا ، ونجد بين كل واحدة من هذه الجماعات ، طائفة تعتبر الاتحاد الذي تدعو إليه هدفاً مقصوداً لذاته ، في حين أن طائفة أخرى ، تسعى وراء هذا الاتحاد الجزئي ، تمهيداً لاتحاد أشمل ، بل ولاتحاد عام .

وفي الوقت نفسه ، نجد هناك جماعات أخرى تعارض هـذه الاتحادات الجزئية من حيث الأساس ، لأنها تذهب إلى أن ذلك يعرقل ويعيق الاتحاد التام المنشود .

- ٣ -

هـذا ، ومن المعلوم أن الدول العربية شعرت - في أواخر أيام الحرب العالمية الثانية - بوجوب التكتل فعلاً ؛ وبعد المشاورات التي جرت بين رئيس وزراء مصر وبين رؤساء وزراء كل من سائر الدول العربية ، وقعت على بروتوكول الإسكندرية سنة ١٩٤٤ ، ثم عدلت عنه إلى الميثاق الذي تقرر سنة ١٩٤٥ .

« جامعة الدول العربية » التي تكونت بموجب هذا الميثاق ، قوبلت - في بادىء الأمر - بحماسة شديدة في جميع البلاد العربية ، وهذه الحماسة ساعدت مساعدة كبيرة على انتشار فكرة القومية العربية وازدهارها .

إلا أن . . الوقائع التي توالت بعد ذلك . . خيبت آمال الكثيرين من القوميين ، كما أنها فسحت مجالاً واسعاً لارتفاع أصوات الكثيرين من الشعوبيين واللاقوميين .

وتولدت من جراء ذلك ، تيارات عديدة حول جامعة الدول العربية أيضاً :

هناك جماعة تنادي بوجوب إصلاح هذه المؤسسة إصلاحاً أساسياً ، يجعلها آلة صالحة لخدمة القومية العربية خدمة حقيقية .

وجماعة لا تأمل منها خيراً ، فتدعو إلى حلها ، والعدول عنها نهائياً .

وجماعة تشترك مع هؤلاء في عدم الأمل منها حالياً ، ومع هذا لا تحبذ إلغاءها ، بل ترى من الأوفق تركها وشأنها ، انتظاراً إلى سنوح فرص أكثر ملاءمة لإصلاحها إصلاحاً أساسياً .

وهناك جماعة تضع اللوم كله على جميع الدول المشتركة في الجامعة ، وجماعة تحصر المسؤولية في البعض منها ، دون غيرها ، وجماعة تعتبر الأمانة العامة المسؤولة الأولى عن الأوضاع التي وصلت إليها جامعة الدول العربية . . .

وبجانب هذه الجماعات ، جماعة أخيرة : تدعي بأن أعمال جامعة الدول العربية برهنت على بطلان فكرة القومية العربية ، وتدعو لذلك إلى العدول عن الفكرة نفسها .

ولا حاجة إلى القول ، بأن التيار الذي يمثله هؤلاء ، هو أخطر هذه التيارات كلها ، وأبعدها عن سبل الحق والصواب :

لأن « جامعة الدول العربية » التي تأسست بموجب الميثاق المعلوم ، لم تكن « جامعة عربية » ولا « جامعة للشعوب العربية »، بل هي جامعة « للدول العربية ». فلا يجوز أن تعتبر ممثلة للأمة العربية ، كما أن الفشل الذي منيت به هذه الجامعة إلى الآن لا يجوز أن يعتبر دليلاً على بطلان فكرة القومية العربية ، بوجه من الوجوه .

وإذا جاز لي أن استشهد بالوقائع التاريخية ، قلت : إن مجلس جامعة الدول العربية يشبه إلى حد ما « الديت » الألماني الذي تكوّن بعد معاهدة فينا ، والتاريخ يشهد على أن فشل المجلس المذكور في جمع كلمة الدول الألمانية ، لم يحل دون اتحاد الألمان اتحاداً فعلياً ، بعد مدة من الزمان .

وأعتقد أن مثَل مَن يعتبر فشل جامعة الدول العربية دليلاً على بطلان فكرة القومية العربية ، كمثل من يعتبر عدم استفادة مريض من المرضى من العلاج الذي وصفه له طبيب من الأطباء . . دليلاً على بطلان الطب وعدم فائدة الأطباء .

وإذا نظرنا إلى الأمور من الوجهة الواقعية ، وجب علينا أن نسلم بأن جامعة الدول العربية لم تعمل شيئاً يذكر في سبيل تقوية « فكرة القومية » ونشرها بين الناس . لأن مجلس الجامعة ، ركز جهوده في القضايا السياسية ، وأما أمانتها العامة ، فقد بقيت بعيدة عن تقدير الواجبات القومية التي تترتب عليها حق التقدير . .

فلا أغالي إذا قلت : إن فكرة « القومية العربية » لم تستفد من جامعة الدول العربية استفادة تستحق الذكر .

ومما يلفت النظر ، أن تكون « جامعة الدول العربية » ـ مع الدوائر المتفرعة منها ـ جعل الكثيرين من القوميين يعتمدون عليها في نشر الفكرة القومية ، فانقطعوا عن العمل في سبيلها .

ولهذه الأسباب كلها حدث نوع من الفتور في الحركات القومية ، أعقبه شيء من الارتداد في بعض البلاد .

وهذا حدث ، مع الأسف الشديد ، في الوقت الذي أصبح الرأي العام العربي في أشد الحاجة إلى التنوير ، والتنسيق ، والتوجيه .

فعلى مفكري الأمة ، في مختلف الأقطار العربية ، أن يقدروا الواجبات الخطيرة

التي تترتب عليهم في هذه الظروف الحرجة .. وأن يسارعوا إلى خدمة الفكرة العربية خدمة صادقة .

فإني أدعو جميع المؤمنين بالقومية العربية إلى مضاعفة الجهود في خدمة الشعوب العربية .. لأنها أصبحت في حاجة إلى الخدمات الجدية أكثر من أي وقت مضى .

٢٢ آذار ١٩٥١

مقارنة بين أندونيسيا وبين العالم العربي

معلوم أن مجموع سكان أندونيسيا لا يختلف كثيراً عن مجموع سكان البلاد العربية .

والأندونيسيون يعيشون مبعثرين على عدة آلاف من الجزر الكبيرة والصغيرة . ومع ذلك استطاعوا أن يؤلفوا دولة واحدة قوية وموحدة .

في حين أن العرب ألفوا العديد من الدول ، ولم يستطيعوا أن يجدوا إلى الوحدة سبيلاً ، وهم يعيشون الآن منقسمين إلى ثلاث عشرة دولة داخلة في هيئة الأمم المتحدة ، فضلا عن المشيخات والإمارات والسلطنات التي تعيش على هامش الحياة السياسية .

لماذا ؟ لماذا استطاع الأندونيسيون أن يتحدوا في دولة واحدة في الوقت الذي بقي العرب منقسمين إلى دول عديدة ؟

ما هي أسباب هذا التباين الكبير الذي حصل بين أحوالنا نحن العرب وبين أحوال الأندونيسيين ، من حيث الوحدة وعدم الوحدة ؟ هل الأندونيسيون أرقى منا ثقافة وعلماً وحضارة ؟ هل هم متفوقون علينا من حيث روح التضحية والفداء ؟ هل هم أغنى منا برجال من ذوي الكفاءات العالية ، في الإدارة وفي السياسة ؟

إن كل ما هو معلوم عن أحوالنا وعن أحوالهم ، يحملنا على الرد على هذه الأسئلة بالنفي الباتّ : كلا . . . إن الأندونيسيين لا يتفوقون على العرب ، في أي ميدان من هذه الميادين . فلا مجال منطقياً لتعليل ما بيننا وبينهم من تباين عظيم في

ميدان التكوين السياسي ، بأمثال هذه الأمور .

وأما الأسباب الحقيقية لهذا التباين ، فتعود إلى اختلاف الظروف التاريخية التي لازمت تكوين كل من الدولة الأندونيسية والدول العربية ، في العصر الحديث .

إن التفاصيل التالية تظهر هذه الحقيقة بكل وضوح وجلاء :

إن البلاد الأندونيسية ، استعمرتها دولة أوروبية واحدة هي هولندا . والأندونيسيون عاشوا عدة أجيال ، خاضعين أو مخضعين للاستعمار الهولندي . وعندما أخذوا يثورون على الاستعمار ، كانوا يثورون على الدولة الواحدة ، ثورة موحدة .

وعندما تتوجت ثوراتهم هذه على الدولة المستعمرة المذكورة ، كان من الطبيعي أن تتولد منها دولة وطنية واحدة . وبتعبير آخر : إن الثورة الأندونيسية انتزعت الحكم والسلطان ، مرة واحدة ، من دولة مستعمرة واحدة ، ولذلك كوّنت دولة أندونيسية واحدة .

وأما البلاد العربية ، فقد نكبت باستعمار دول أوروبية عديدة : فرنسا وإنكلترا ، في الدرجة الأولى ، وإيطاليا وإسبانيا في الدرجة الثانية .

وهذا الاستعمار أنشب مخالبه في مختلف أجزاء البلاد العربية ، في أزمنة مختلفة ، وفي ظروف متباينة ، وبأشكال متنوعة .

وكانت هذه الأشكال متنوعة جداً : من الاستعمار المباشر والسافر ، والاستعمار المقنّع بقناع الحماية الرسمية ، أو الاحتلال الموقت ، إلى الانتداب والوصاية ، المقترنة بقرارات عصبة الأمم المتحدة .

وصار كل جزء من أجزاء البلاد العربية يكافح الاستعمار المسلَّط عليه ، بوسائطه الخاصة ، في أوقات مختلفة تبعاً للفرص المتاحة له ، ضمن شكل الاستعمار المفروض عليه .

وأدت ثورة كل جزء من أجزاء البلاد العربية إلى تكوين حكومة وطنية ، تتمتع باستقلال جزئي ، مقيد بقيود عديدة ، مقترنة باحتلال عسكري فعلي .

وصارت هذه الحكومات الوطنية تتدرج من الاستقلال الجزئي المقيد ، إلى

الاستقلال التام الناجز ، بوسائطها الخاصة ، وبفضل جهود أهاليها ، ومستفيدةً من الفرص المواتية لها . . . وكل ذلك في أوقات مختلفة ، معظمها متباعدة .

ولذلك كله تكوّنت في البلاد العربية ، دول عديدة .

هذا هو السبب الأصلي في انقسام البلاد العربية إلى دول عديدة ، خلافاً لما حدث في أندونيسيا .

١٧ - ٢٩٨٦

دوافع الإقليمية

بعد أن تبينا أسباب تعدد الدول العربية ، يجدر بنا أن نتساءل : لماذا لم تتوحد هذه الدول العربية ، بعد تكوينها ؟ ولا سيما بعد تحررها من السيطرة الأجنبية تحرراً تاماً ، وبعد استقلالها استقلالاً ناجزاً ؟

إن أسباب ذلك جلية واضحة ، لا يمكن أن تكون مدار جدل أو خلاف :

إن كل دولة من الدول العربية التي تكوّنت ثم استقلت في أوقات وظروف متباينة ـ كما أسلفنا ـ صارت مركزاً ، بل بؤرة لوطنية خاصة بها ، وأخذت تستقطب ولاء الأهلين لها . ولذلك تولد في كل واحدة منها « نوازع المحافظة على الكيان السياسي القائم » .وما نسميه اليوم باسم « الإقليمية » ما هو إلا « مجموع هذه النوازع » التي تعمل في اتجاه يخالف مقتضيات الوحدة العربية ، ويعرقل انطلاقها .

ويتبين من ذلك : أن الإقليمية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالدولة ، فتكون« نتيجة طبيعية » لتعدد الدول العربية . أقول نتيجة طبيعية ، لأن الحياة السياسية الداخلية والخارجية في الدول القائمة ، تغذي « بطبيعتها »النوازع الإقليمية . لأن لكل دولة من الدول القائمة معالم خاصة ، مشهودة وملموسة ، وسلطات فعلية تظهر وتثبت وجودها بشتى المناسبات . لكل دولة علم خاص بها ، وشرطة خاصة ، بملابس وشارات خاصة ، وجيش خاص ، ونشيد رسمي خاص ، وأوراق هوية وجوزات سفر وأوراق نقدية ونقود خاصة .

وبتعبير أقصر : إن لكل دولة من الدول العربية القائمة سلسلة من الأمور الخاصة بها ، يراها كل فرد من أفرادها منذ نعومة أظفاره ، ويألفها ، ويرتبط بها

نفسياً ، ويشعر من جرائها بأنه يختلف عن غيره من منتسبي الدول العربية الأخرى .

وأما فكرة القومية العربية ـ عند تعدد الدول ـ فتكون محرومة من أمثال هذه المعالم المادية الملموسة . وتبقى في حالة نزعة معنوية ، تجول في الخواطر وتختلج في الصدور ، فلا تجد أية مساعدة من طبيعة الحياة الإدارية والسياسية القائمة ، بل قد تجد منها معارضة شديدة ، وتصطدم على الدوام بالنوازع الإقليمية .

وفضلاً عن ذلك ، فإن هناك عوامل كثيرة تقويّ وتنمي النزعات الإقليمية ، على ضرر الروح القومية .

لأن الدولة تسن القوانين ، وتنظم الاقتصاد ، وتتولى التربية والتعليم ، وتوجه الثقافة والإذاعة . . . وتراقب الصحافة . . . ولذلك ينتج من تعدد الدول واختلاف اتجاهاتها ، الشيء الكثير من الفوارق الجديدة ، من هذه الوجوه المختلفة ، بين منتسبي الدول المذكورة .

هذا ، ويتكوّن في كل دولة ، طائفة من الزعماء والحكام والساسة . . . الذين ترتبط منافعهم ومطامعهم بالأوضاع السياسية القائمة ، فينزعون إلى المحافظة على كيان الدولة ، ولا يرضون بزوال ذلك الكيان ، داخل دولة موحدة .

وفي الأخير : ينضم إلى هذه العوامل الداخلية المتنوعة ، عوامل خارجية عديدة ، تعمل في نفس الاتجاه ، وتقوي النوازع الإقليمية .

لأن الدول الطامعة بخيرات البلاد العربية ، ترى من مصلحتها أن يستمر التباعد والتخالف بين الدول العربية ، بل أن يزداد ويتفاقم . ولذلك تبذل كل ما في وسعها من جهود لإثارة الروح الإقليمية في مختلف البلاد العربية ، وتقتنص كل الفرص للعمل على تقويتها حتى تضمن مقاومتها ضد نوازع الوحدة العربية .

الخلاصة :

ويتبين من كل ما تقدم :

إن الإقليمية وليدة تعدد الدول العربية .

وتعدد الدول العربية وليد الاستعمار .

فيجب على كل فرد عربي أن يكافح الإقليمية كما كان يكافح الاستعمار .

يجب عليه أن يكافح الإقليمية ، أولاً في خبايا نفسه ، ثم بين بني قومه ، بكل قواه .

فهـذه الحقائق يجب أن تـرسخ في الأذهـان رسوخـاً تامـاً ، فلا تغيب عن البـال أبداً :

الاستعمار الأوروبي الذي جثم طويلاً على صدور مختلف الأقـطار العربيـة ، قد خلّف ، قبل أن يزول ، كثيراً من البذور والآثار الضارة .

إن أخـطر وأضر هـذه البذور والآثـار كـان : تجـزئـة البـلاد إلى دول ودويـلات عديدة ، وفصل بعضها عن بعض بحدود مصطنعة ، وتوجيـه كل منهـا اتجاهـاً يختلف عن اتجاه غيرها . . . وبالنتيجة : تهيئة البيئة الصالحة لتنمية « الروح الإقليمية » في كل واحدة منها .

إني كنت عبرت عن هذه الحقيقة ، في الكلمة التي صدرت بها كتـابي « العروبـة أولاً »، تحت عنوان : « ما أغربنا ! » سنة ١٩٥٤ . أرى من المفيد أن أكـررها الآن : ما أغربنا ! إننا ثرنا على الإنكليز ، ثرنا على الفرنسيين . . ثرنا على الذين استولـوا على بلادنا ، وحاولوا استعبادنا . . .

كررنا الثورات الحمراء عدة مرات ، وواصلنـا الثورات البيضـاء عدة عقـود من السنين . . .

وقـاسينا في هـذا السبيل ألـواناً من العـذاب ، وتكبدنـا أنواعـاً من الخسـائـر ، وضحينا كثيراً من الأرواح . . .

ولكنا :

عندما تحررنا من نير هؤلاء . . أخذنـا نستقدس الحـدود التي كانـوا أقامـوها في بلادنا ، بعد أن قطعوا أوصالها . . .

ونسينـا أن تلك الحدود ، إنمـا كانت حـدود « الحبس الانفـرادي » و « الإقـامـة الجبرية » التي كانوا فرضوها علينا ![1] . . .

---

(١) ساطع الحصري، دفاع عن العروبة (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٥٦).

نظرية الإقليمية في الأدب العربي وتاريخه

- ١ -

لقد ابتدع بعض الأدباء الذين تولوا التدريس في الجامعة المصرية ، قبل مدة تزيد على ربع قرن ، نظرية في « الأدب العربي وتاريخه »، سماها بعض طلابهم باسم « مذهب الإقليمية ».

يزعم أصحاب هذا المذهب أو هذه النظرية ، أن الأدب العربي كان إقليمياً اختلف من إقليم إلى إقليم . وهو لا يزال إقليمياً ، يختلف من إقليم إلى إقليم . ويجب أن يبقى إقليمياً ، يساير خصائص كل إقليم من الأقاليم .

إنهم كانوا يقصدون بذلك قبل كل شيء ، القطر المصري نفسه ، فكانوا يقولون : إن أدباء مصر امتازوا ـ ولا يزالون يمتازون ـ عن أدباء سائر الأقطار العربية بخصائص عديدة ؛ فيجب على الباحثين أن يظهروا تلك الخصائص ، كما يجب على الأدباء أن يتمسكوا بها ، ويزيدوها قوة وبروزاً ، ويجعلوها أشد إقليمية ومصرية مما هي عليه الآن .

إن هذه النظرية كانت وثيقة الاتصال بالآراء السياسية التي كانت تسود محافل المفكرين في مصر ، في عهد إنشاء الجامعة المصرية : إذ في ذلك العهد كانت مصر منطوية على نفسها ، شبه منعزلة عن سائر الأقطار العربية ، من الوجهتين المادية والمعنوية . إنها كانت ضئيلة الاتصال بها ، فلا تعرف شيئاً يذكر عن أحوالها ، ولا تتشوّف إلى معرفة ما جرى وما يجري فيها .

وكان جماعة من المفكرين والكتّاب يرجعون بأبصارهم وأذهانهم إلى عهود

الفرعونية القديمة ، وجماعة منهم يتوجهون بقلوبهم وعقولهم نحو « مقر الخلافة الإسلامية »، وجماعة ثالثة تعترض على هؤلاء وأولئك ، وتدعو إلى « قومية مصرية »، لا فرعونية ولا عثمانية .

وأما فكرة « عروبة مصر »، فما كانت تجد مجالاً للتسرب إلى الأذهان ، بين هذه التيارات المختلفة ـ خلال الانعزال المادي والمعنوي الذي أشرت إليه آنفاً . ولا نغالي إذا قلنا إن الذين يقولون بعروبة مصر ويشعرون بها ـ في ذلك التاريخ ـ كانوا أقل من القليل .

فلا غرابة والحالة هذه ، أن يفكر بعض أساتذة الأدب أيضاً تفكيراً إقليمياً ، فيقولوا بإقليمية الأدب العربي ، ويدعوا إلى التمسك بأهداب هذه الإقليمية ، تمسكاً شديداً .

- ٢ -

إن بوادر هذه النظرية ظهرت بكل وضوح ، في المحاضرات التي كان قد ألقاها المرحوم أحمد ضيف في الجامعة المصرية ، والتي نشرها تحت عنوان « مقدمة في بلاغة العرب ».

وقد قال أحمد ضيف في مستهل هذه المقدمة ، عن « الأدب العربي » ما نصه :

إنها « ليست آداب أمة واحدة ، وليست لها صفة واحدة ». بل هي « آداب أمم مختلفة المذاهب والأجناس والبيئات ».

ويتبين من هذه العبارات الصريحة أنه ما كان يعتقد بوحدة الأمة العربية ، لا في الماضي ولا في الحال ؛ بل كان يقول بوجود « أمم عربية » عديدة ، فكان يرى من الطبيعي أن تتعدد « الآداب العربية »، تبعاً لتعدد « الأمم العربية ».

ومما يلفت النظر ، أن أحمد ضيف لم يعلن عقيدته هذه بعد البحث والاستقراء والمقارنة ، بل ذكرها في مستهل المقدمة ، كأنها من الحقائق التي لا تحتاج إلى دليل وبرهان، والتي يجب أن تتخذ أساساً للأبحاث والدراسات الأدبية ، مثل « البديهيات التي تتقدم الأبحاث الرياضية ، من حسابية وهندسية ».

في حين أن شيئاً من التوسع والتعمق في درس حياة الأمم المعروفة وآدابها ، يكفي للتأكد من أن « اختلاف المذاهب والأجناس والبيئات »، لا يستوجب تعدد الأمم والآداب ؛ لأن كل الأبحاث العلمية تدل دلالة قاطعة على أنه ما من أمة تخلو ،

ولا من أدب يخلو ، من « الاختلاف في المذاهب والأجناس والبيئات » .

فتقرير هذا الاختلاف لا يكفي للحكم على تعدد الأمم وتعدد الآداب .

ولكن كلمة أحمد ضيف كانت بمثابة البذرة الأولى لنظرية الإقليمية .

وقد تولى بعده الأستاذ أمين الخولي ، تنمية هذه البذرة ، وتقوية هذه النظرة وبذل في هذه السبل جهوداً كبيرة ، طوال مدة توليه التدريس في كلية الآداب .

إنه سعى إلى دعم هذه النظرية ببراهين عديدة ؛ ونشرها بوجه خاص بين طلابه ، وحثهم على الاستنارة بها ، والعمل بموجبها ، خلال أبحاثهم ودراساتهم الأدبية .

فيجدر بنا أن ندرس هذه النظرية على ضوء البراهين التي قدمها لها الأستاذ الخولي ، لنستكشف أوجه الخطأ والصواب فيها .

- ٣ -

إن الأستاذ أمين الخولي شرح نظريته هذه في محاضرة عامة ألقاها بقاعة محاضرات الجمعية الجغرافية الملكية في أوائل سنة ١٩٣٤ ، ثم نشر هذه المحاضرة بشيء من التوسع في مجلة كلية الآداب ، على شكل مقالة مفصلة تحت عنوان « مصر في تاريخ البلاغة »(٢) .

اعترض الأستاذ الخولي في مقالته هذه على من يقول بوجوب درس الأدب العربي على أساس « التقسيم الزماني »، وقال بضرورة العدول عن هذا التقسيم إلى « التقسيم المكاني »، ودرس الأدب العربي « إقليماً بعد إقليم ، لا عصراً بعد عصر ». ودعم رأيه هذا بسلسلة من الحجج والبراهين .

وقال ، أولاً ، ما يلي :

« إن كانت الأمة الإسلامية ، المنبثة من بحر الظلمات ، الأطلنطي ، غرباً ، إلى سور الصين شرقاً ؛ ومن مجاهل آسيا وأوروبا شمالاً إلى ما يسامت جنوب أفريقية ؛ قد اكتملت لها وحدة سليمة ، ذات مزاج أدبي واضح ، وكوّنت جسماً ، قامت منه العاصمة في الشام طوراً وفي العراق تارة ، مقام القلب من الجسم ، وكانت مجمع النشاط ومحور الحياة . . . إن كان ذلك فإن لسائر أجزاء هذا الجسم

---

(٢) مجلة كلية الآداب، السنة ٢، العدد ١ (ايار/ مايو ١٩٣٤).

عملها في هذه الحياة ، ومشاركتها في ذلك النشاط . ولكل إقليم منها طابعه الخاص ، فيما يحمل عنه إلى دار الخلافة وينتقل ولا بد إلى قاعدة الدولة ؛ وإذ ذاك لا يهون فهم حياة هذا القلب دون فهم أجهزة الجسم المختلفة ، وتداخل عمل الأعضاء وتشابكه ، ولا يتيسر إدراك حقيقة هذا المزيج ، إلا بعد إدراك بسائطه عنصراً عنصراً .

« وإن كانت الأخرى ، ولم تفرض تماسك هذه المملكة الإسلامية المترامية الأطراف ، تماسك الجسد الواحد ، بل قدرنا في دقة ، أن هذه الأمة الإسلامية في حقيقة الأمر ليست إلا خليطاً ، غير تام التجانس ، خليطاً لم يصبر طويلاً على التوحد المركزي حتى في السياسة بل بدأت تتشعب منه الدويلات المستقلة منذ عهد مبكر ، وفي عنفوان قوة الدولة المركزية ؛ وكانت مصر - مثلاً - من أسبق هذه الدولات ظهوراً - إذ تحيزت وحدها لعهد الطولونية في القرن الثالث الهجري . . . إن قدرنا أن هذا هو الذي كان ، فليست للأمة الإسلامية تلك الوحدة المدعاة في تاريخ الأدب العربي . . . » (ص ٣ و ٤) .

يلاحظ من هذه الفقرات أن الأستاذ الخولي يحكم على الأدب العربي ، مستنداً إلى أحوال « الملة الإسلامية »؛و « المملكة الإسلامية »، وينتهي إلى القول بأنه « ليست للأمة الإسلامية في كل حال ، تلك الوحدة المدعاة في تاريخ الأدب العربي ».

وذلك يعني : أنه يستنتج أحكامه المتعلقة بـ « تاريخ الأدب العربي »، من « مقدمات » تحوم حول « تاريخ الأمة الإسلامية ».

إن عدم التمييز بين تاريخ الإسلام بوجه عام وتاريخ العرب بوجه خاص ، والخلط بين شؤون العالم الإسلامي بوجه عام وشؤون العالم العربي بوجه خاص . . . هو من « المزالق الفكرية » التي تورط فيها - ولا يزال يتورط فيها - كثيرون من الكتّاب والمفكرين في مختلف الأقطار العربية .

إنهم لا ينتبهون إلى أن « الملة الإسلامية » تضم أمماً عديدة - عربية وغير عربية - ويتناسون أن البلاد العربية تؤلف نحو ربع البلاد الإسلامية ، وأن مجموع المسلمين يبلغ خمسة أضعاف العرب ، على أقل تقدير . وذلك يؤدي بهم إلى أغلاط فادحة ، ويحول دون تقديرهم لكثير من الوقائع التاريخية التقدير العلمي الصحيح .

إن الغلط في هذا المضمار يكتسب خطورة خاصة في قضايا اللغة والأدب .

لا شك في أن الأستاذ الخولي يصيب كبد الحقيقة عندما يقول إن الملة الإسلامية بعيدة عن معالم الوحدة . ولكنه يخرج عن جادة الصواب ، عندما يربط هذه القضية بقضية الأدب العربي ، فيعتبر « عدم وحدة الملة الإسلامية » دليلاً على « عدم وحدة الأدب العربي ».

ومن الغريب أن الأستاذ أمين الخولي يذكر ـ في مقالته هذه ـ سلسلة طويلة من الفوارق القائمة بين مختلف الأمم الإسلامية ، ولكنه يغفل عن ذكر أهم هذه الفوارق : أعني فارق اللغة ، مع أن اللغة أساس الأدب وآلته ، فيجب أن تحتل المقام الأول في القضايا التي تتصل بالأدب بوجه عام .

ومما لا يختلف فيه اثنان : أن الملة الإسلامية تتألف من أمم عديدة ، لكل واحدة منها لغة خاصة بها تختلف عن لغات غيرها ، فمن الطبيعي أن يكون لها أدب خاص بها ، يختلف عن آداب غيرها . من الطبيعي ـ مثلاً ـ أن يكون هناك أدب تركي ، وآخر فارسي ، وآخر ألباني . . . ما دام هناك لغة فارسية ، ولغة تركية ، ولغة ألبانية . . .

غير أنه يجدر بنا أن نتساءل ؛ هل من علاقة بين هذه القضية وبين قضية « وحدة الأدب العربي أو إقليميته » ؟

إن كل ما قاله الأستاذ الخولي في هذا الصدد ، في الفقرات التي نقلتها آنفاً ، إذا برهن على شيء ، فإنما يبرهن على عدم وجود « أدب إسلامي » عام . ولكني لا أعرف بأن أحداً قال بوجود مثل هذا الأدب ؛ كما أني لا أجد أي مساغ منطقي لاتخاذ هذه القضية دليلا على « إقليمية الأدب العربي »، كما فعل ذلك الأستاذ الخولي .

ـ ٤ ـ

يحاول الأستاذ الخولي أن يدعم نظريته بدليل آخر ؛ فيقول ، في المقالة التي ذكرتها آنفاً :

« والعجب أن دارسي الحياة الإسلامية الفكرية يرون اختلاف الأقاليم في المقالات الاعتقادية والآراء الإسلامية ، ويشهدون توزع المذاهب الفقهية العملية المختلفة على تلك الأقطار ، إلى غير ذلك من مظاهر التخالف التي يقررونها في صور متغايرة وألوان شتى ؛ ثم لا يلتمسون مثل ذلك في الفنون الأدبية وتاريخها ، مع أنها أشد خضوعاً لعوامل المغايرة وأسباب المخالفة من تلك الآراء الاعتقادية ، وهاتيك المذاهب العملية ، وغيرها من مناحي الفكر والعمل !! » . (ص ٤ و ٥) .

ولكنا ، تجاه هذا القول ، نتساءل :

وهل خضعت ، حقيقة ، الآراء الاعتقادية والمذاهب الفقهية إلى العوامل الإقليمية ؟ وهل توزعت فعلا ، توزعاً إقليميا ؟ .

إن نظرة واحدة إلى تاريخ المذاهب ، تضطرنا إلى الرد على هذا السؤال ، بالنفي الباتّ :

فإن الآراء والمذاهب الاعتقادية والفقهية تغايرت وتنوعت كثيراً ، إلا أنها لم تخضع لعوامل إقليمية ؛ بل خضعت لسلسلة من العوامل الاجتهادية والاجتماعية والسياسية والتاريخية . . ولذلك انتشر كل مذهب إلى أقاليم عديدة ، كما أن كل إقليم صار مسرحاً لتنازع وتنافس مذاهب مختلفة .

مثلاً ، من المعلوم أن الإمام مالك بن أنس نشأ في المدينة المنورة ، واجتهد فيها . ولكن مذهبه لم يبق محصوراً بالمدينة ولا بالحجاز ، بل انتشر في أقطار عديدة ، حتى وصل إلى المغرب الأقصى .

والإمام الأعظم أبو حنيفة ، نشأ واجتهد في بغداد . ولكن مذهبه لم ينحصر بمنبته ومنشئه ، بل انتشر إلى شتى الأقطار الإسلامية ، من عربية وغير عربية .

ويجب ألا ننسى أن مصر ظلت مفتحة الأبواب للمذاهب الأربعة ، وقضاة المذاهب المذكورة عاشوا وعملوا ـ مدة طويلة ـ جنباً إلى جنب في مدينة القاهرة نفسها . فضلاً عن أن مذهباً آخر ، صار المذهب الرسمي في مصر ، في عهد الدولة الفاطمية . .

إن الأستاذ أمين الخولي يطلب من دارسي الفنون الأدبية وتاريخها أن يقتدوا بدارسي الحياة الإسلامية الفكرية ؛ فيدرسوا الأدب العربي إقليماً بعد إقليم ، لا عصراً بعد عصر . ولكنه يغفل عن أن باحثي تاريخ المذاهب لم يدرسوها إقليماً بعد إقليم . بل درسوها نوعاً بعد نوع ، وعصراً بعد عصر .

فأستطيع أن أقول ، إن الشاهد الذي يعتمد عليه الأستاذ الخولي ، لا يشهد لصالح نظريته ، بل يشهد عليها شهادة صريحة .

ـ ٥ ـ

وفي الأخير ، يسرد الأستاذ أمين الخولي دليلاً ثالثاً على نظريته ، ويعتبر هذا الدليل أساسياً وحاسماً ، إذ يقول :

« وأخيراً ، بل أولاً كذلك ، نحن نرى أن العلم يقرر أثر البيئة ، فعلاً عنيفاً ، ينازع الوراثة أثرها . فكيف يريد علماء تاريخ الأدب ، أن ينسوا أو يهملوا تأثير البيئة ؟ وكيف يريدون أن يجعلوا هذه الدنيا العريضة التي حكمها الإسلام ، وسكنتها العربية ، بيئة واحدة ؟ ذلك ما لا قوة لمنصف عليه » . (ص ٥) .

هنا يستشهد الأستاذ الخولي بالعلم . ولكن شهادة العلم في هذا الصدد ، عندما

تفهم على حقيقتها ، لا تؤيد نظرية « الإقليمية في الأدب العربي » بوجه من الوجوه .

وذلك لأن تقرير تأثير البيئة شيء ، والقول بالإقليمية شيء آخر . وتقرير تأثير البيئة في الأدب شيء والقول بإقليمية الأدب شيء آخر .

لأن مفهوم البيئة في نظر علم الاجتماع من المفاهيم المعضلة التي تتألف من عناصر كثيرة جداً ، ومتنوعة تنوعاً هائلا . .

فإن هناك « البيئة المادية » و « البيئة المعنوية ».

والبيئة المادية تشمل الخصائص الجغرافية ، والمناظر الطبيعية والأحوال المناخية ، وبتعبير أقصر : كل ما يتعلق بالطبيعة المادية .

وأما البيئة المعنوية فتشمل الأحوال الاجتماعية ـ السياسية ، والعلمية ، والأدبية ، والدينية ، والأخلاقية . . ـ وكل ذلك في حدود الأسرة ، والحارة ، والقرية ، والمدينة ، والقطر ، والنقابة ، والحزب ، والمدرسة . . . إلى آخر ما هنالك من بيئات غير مادية .

وهذه الأمور كلها لا تختلف من قطر إلى قطر فحسب ، بل تختلف من مدينة إلى مدينة ، وحتى من أسرة إلى أسرة في المدينة الواحدة ، ومن شخص إلى شخص في الأسرة الواحدة .

فيلاحظ الباحث كثيراً من أوجه التشابه بين بعض البيئات القائمة في أقاليم متباعدة ؛ وبعكس ذلك يشاهد كثيراً من الاختلافات بين بعض البيئات الواقعة في إقليم واحد ، بل في مدينة واحدة .

ومن الأمور التي لا تحتاج إلى برهان: أن آثار الأدباء ـ السالفين والمعاصرين ـ تؤلف جزءاً هاماً جداً من « البيئة المعنوية » التي تؤثر في الإنتاج الأدبي تأثيراً كبيراً .

ولذلك كله ، نستطيع أن نؤكد : أن « تأثير البيئة » لا يكوّن دليلاً على « إقليمية الأدب ».

ـ ٦ ـ

ولنترك هذه الملاحظات النظرية جانباً ، ولنتأمل في واقع الأدب العربي ، في الماضي القريب والبعيد من ناحية ، وفي أيامنا هذه من ناحية أخرى :

إننا نجد أمامنا آثاراً أدبية متنوعة جداً ، ولكننا لا نستطيع أن نرجع هذه الأنواع

إلى قطر من الأقطار ، أو إقليم من الأقاليم .

فلنأخذ المتنبي مثلا : نحن نعلم بأنه ولد في الكوفة ، ونشأ في البادية ، ثم عاش في بغداد ، وحلب ، ودمشق ، وسافر إلى القاهرة ، كما قضى البعض من سني حياته في بلاد فارس . فكيف يمكننا أن نربطه بإقليم من هذه الأقاليم العديدة ، وبيئة من هذه البيئات المتنوعة ؟ فنعتبر آثاره محصول ذلك الإقليم وتلك البيئة ؟

ثم ، إذا لاحظنا تأثيره ، وبحثنا عن مبلغ انتشار آثاره بين الأدباء والمثقفين، وجدنا أن ذلك أيضاً لم يقتصر على أقليم دون إقليم ، بل شمل جميع الأقطار العربية ، دون استثناء .

ومن جهة أخرى ، من المعلوم مثلا أن ابن عبد ربه ألّف « العقد الفريد » في المغرب . ولكن هذا السفر انتشر من هناك إلى جميع البلاد العربية ، ووصل إلى أيدي الأدباء في أقاصي البلاد المشرقية . وبعكس ذلك : من المعلوم أن أبا الفرج الأصبهاني ألف « الأغاني » في مشرق البلاد العربية ؛ ولكن هذا الكتاب انتشر بين جميع الأدباء ، حتى في المغرب الأقصى .

ومما لا يجهله أحد ، أن عدداً غير قليل من القصائد التي تولدت في مدينة من المدن ، من قريحة شاعر من الشعراء ، ولدت نظائر عديدة ، من قرائح شعراء عديدين ، في مختلف الأقطار العربية . وقصيدة « يا ليل الصب متى غده » مثلا ، حظيت بمعارضات عدد كبير من الشعراء ، في مختلف العصور . وإذا حصرنا نظرنا في عصر النهضة الحديثة وحدها ، وجدنا لها معارضات بقلم شوقي في مصر ، وخير الدين الزركلي في الشام ، ومهدي البصير في العراق .

هذا ، وإذا استعرضنا آثار أدباء عصر النهضة الحديثة بوجه خاص ، وجدنا من جهة ، مشابهة كبيرة بين بعض الأدباء الذين ينتسبون إلى أقطار مختلفة ، كما وجدنا ، من جهة أخرى ، تبايناً كبيراً بين بعض الأدباء الذين ينتسبون إلى قطر واحد .

ولا شك في أن معروف الرصافي ـ الذي نشأ على شواطىء دجلة ـ يشبه من وجوه عديدة حافظ إبراهيم الذي عاش ونظم في وادي النيل . كما أن الشيخ فؤاد الخطيب ، الذي نشأ في غوطة الشام ، لا يختلف عنهما كثيراً .

ويجب ألا يغرب عن البال أن الأخطل الصغير ، ومصطفى الغلاييني ، وسليم حيدر ، وسعيد عقل .. ينتسبون إلى قطر واحد ، على الرغم ما بين آثارهم واتجاهاتهم من فروق عظيمة .

وكـذلك ، يجب أن نـلاحظ : أن خليل مـردم ، وبـدوي الجبـل ، وعمـر أبـو ريشـة ، ونزار قبـاني ينتسبـون إلى إقليم واحـد ، عـلى الـرغم من اختـلاف نـزعـاتهم الأدبية .

ولا شك في أن عبد الوهاب البياتي ، الذي نشـأ وترعـرع على ضفـاف دجلة ، يشبه ـ من الوجهة الأدبية ـ صلاح عبد الصبور الذي يعيش على شواطىء النيـل . كما لا شك في أن الفروق بينهما أقل بكثير من الفرق بين الأول وبين رضـا الشبيبي ، وبين الثاني وبين علي محمود طه المهندس ، مثلا .

ولا شك في أن بعض القصائد[3] التي أبدعهـا خير الـدين الزركـلي ـ الذي هـو شامي المولد ، وسعودي الجنسيـة ، ومصري الإقـامة ـ تشبه قصائـد شعراء المهجـر ، أكثر مما تشبه قصائد شعراء البلاد المذكورة .

وبناء على كل ما سبق : نستطيع أن نؤكد ، أن اختلاف البيئة المادية ، والمعنوية طوال الحياة ، يفسر لنا كثيـراً من خصائص الشعـراء والأدباء ، ولكنـه لا يبرهن عـلى إقليمية الأدب العربي بوجه من الوجوه .

ـ ٧ ـ

ومن الحقائق التي يجب ألا تغرب عن البال : أن الأدب العربي حافظ على صفته « المـوحَّـدة والمـوحِّـدة » . . حتى في أسـوأ عصـور تفكـك الـدول العـربيـة ، وتفتت شعوبها . . . وحتى خلال العهود التي ما كان يتيسر فيها الاتصال بين البلاد العربية إلا على ظهور البغال والجمال ، وعلى متن الزوارق والسفن الشراعية . . والتي ما كان يتم انتقـال الآثار الأدبيـة خلالهـا إلا عن طريق الأخـذ بالمشـافهة ، والحفظ في الأذهـان ، والاستنساخ باليد .

فهل من المعقول أن يفقد الأدب العربي ، هذه الوحدة العريقة ، في هذا العصر الذي توافرت خلاله وسائل الاتصال بالبواخر والقطارات ، والسيارات والطيارات . . والذي صارت تنتشـر فيه الآثـار الأدبية بسهـولة وسـرعة هـائلة عن طريق الـطباعـة ، والصحافة ، والإذاعة ؟ . .

لا ننسى أن الانتقال من القاهرة إلى بغداد هـذه الأيام صـار أسرع وأسهـل من الانتقال منها إلى طنطا ـ مثلاً ـ قبل قرن واحد .

---

(٣) مثل «نشيد الشهداء» وقصيدة «يا زمان».

ولا ننسى أن القصيدة التي يلقيها شاعر في تونس أو الدار البيضاء ـ مثلاً ـ صارت تنتقل إلى آذان المستمعين في القاهرة ودمشق وبغداد ، في لحظة واحدة .

فكيف يجوز لنا ـ والحالة هذه ـ أن نقول بـ « إقليمية الأدب العربي »، وندعو إليها ؟ !

كلا . . لا يوجد ، ـ ولن يوجد ـ ، أدب مصري ، وأدب عراقي ، أو شامي ، أو أدب تونسي . إنما يوجد ـ وسيوجد ـ أدباء مصريون ، وعراقيون ، وشاميون ، وتونسيون .

لا يوجد ـ ولن يوجد ـ شعر مصري ، وشعر لبناني ، وشعر عراقي . . إنما يوجد ـ وسيوجد ـ شعراء مصريون ، وشعراء عراقيون ، وشعراء تونسيون . .

وبتعبير أدق : سيوجد أدباء وشعراء ، قاهريون ، وإسكندرانيون ، وبيروتيون ، ودمشقيون ، وحلبيون ، وبغداديون ، وتونسيون ، وفاسيون . . .

وجميع هؤلاء الأدباء والشعراء ، سيتضافرون تارة ، وسيتبارون طوراً ـ عن قصد أو عن غير قصد ، عن شعور أو دون شعور ـ في مضمار ترقية الأدب العربي ، وإيصاله إلى ذروة الكمال والاعتلاء[٤] .

---

(٤) أرى من المفيد أن أصرح بما يلي: زيادة في الإيضاح، ودفعا لكل التباس:

١ ـ عندما أنكر «الإقليمية في الأدب العربي وتاريخه» وعندما أستنكر «الدعوة إلى الإقليمية فيه». . لا أنفي «التنوع في الأدب العربي»، ولا أدعو أبدا إلى «إفراغ الآثار الأدبية في قالب واحد».

بل، بعكس ذلك، أقول: إن كل أثر أدبي، لكي يستحق التسمية بهذا الاسم، يجب أن يكون مبتكرا في موضوعه وفي أسلوبه، ويجب أن ينم عن شعور صميم وخيال أصيل، ويجب أن يثير كوامن الاحاسيس في نفوس قارئيه وسامعيه. . . وذلك مهما يكن القطر الذي ينتسب إليه والإقليم الذي يعيش فيه الأديب، ومهما كانت الأقطار التي ينتسب إليها والأقاليم التي يعيش فيها سامعوه وقارئوه. . .

فإذا أنكرت الإقليمية في الأدب العربي واستنكرت الدعوة إليها. . . فإني أستنكر في الوقت نفسه، كل نوع من أنواع «القولبة» في الأدب، وأحبذ «التنويع والابتكار»، وأدعو إلى «الذاتية والأصالة» في كل ما يصدر عن قرائح الشعراء والأدباء الناطقين بالضاد، في مختلف الأقطار العربية.

٢ ـ لا شك في أن الأدب العربي يعرض على أنظار الباحثين نماذج كثيرة، يختلف بعضها عن بعض اختلافاً كبيراً. ولكن شأن الأدب العربي في هذا المضمار، لا يختلف أبداً عن شأن سائر الآداب بوجه عام.

ولا أظن أن أحداً يستطيع أن يدعي ـ مثلا ـ بأن الفروق التي تشاهد بين مختلف الآثار الأدبية العربية، تفوق الفروق التي تلاحظ بين آثار ـ « رونسار» و«زولا»، أو أشعار «لافونتين» و«بودلير» في فرنسا، أو آثار بوقاتشيو وبيراندللو أو دانتي دانونزيو» في إيطاليا. .

فأقول، دون تردد: إن معالم الوحدة في الأدب العربي ليست أقل ولا أضعف ـ إن لم تكن أكثر وأقوى ـ من معالم الوحدة في الآداب الغربية والشرقية من فرنسية وإيطالية وتركية وفارسية. . وغيرها من الآداب المعروفة. . نقلا عن: ساطع الحصري، آراء وأحاديث في اللغة والأدب (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٥٨).

أصفار سعد زغلول

لقد روى يوماً الأستاذ عبد الرحمن عزام ، الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية ، في إحدى المجلات حديثاً كان جرى بينه وبين المغفور له سعد زغلول ، في أوائل عهد الوفد المصري :

عندما أراد عزام أن يتكلم عن الوحدة العربية ، قاطعه سعد زغلول بهذا السؤال : « إذا جمعت صفراً إلى صفر ، فصفر ، ماذا تكون النتيجة ؟ » .

وهذه الكلمة ، بهذا المظهر الرياضي الحاسم ، أقنعت الكثيرين ، وصارت تتردد على ألسنة الساسة وأقلام الكتاب ، كأنها تعبر عن حقيقة بديهية ، بداهة القضايا الرياضية .

ومع أنه قد مضى على تاريخ صدور هذه الكلمة من بين شفتي سعد زغلول ـ على رواية عزام ـ أكثر من ثلاثين عاماً ، لا يزال الكثيرون يستندون إليها في تجريح فكرة الوحدة العربية وقضايا جامعة الدول العربية .

وقد قرأت في مقالة منشورة في جريدة يومية ، بمناسبة حديث عن قضايا جامعة الدول العربية ، العبارات التالية :

« قد كان للمغفور له سعد زغلول رأي في هذا الصدد ، أملته الخبرة والنظرة الصادقة والنفوذ إلى أصول المسائل ، إذ قال : « إذا جمعت صفراً إلى صفر ، إلى صفر ، فستكون النتيجة صفراً » .

وما دامت هذه الكلمة لا تزال تتردد على الألسن والأقلام بهذه الصورة ، يجدر

بنا أن نجعلها موضوعاً لبحث جدّي ، لنرى مبلغ حظها من الصواب : هذا التشبيه الذي ذكره سعد زغلول ، هل كان موافقاً لحقائق الأمور ؟ إذا كان موافقاً للحقائق التي كانت قائمة في عهد سعد زغلول ، ألا يزال يوافق الأحوال القائمة هذا اليوم أيضاً ؟

علينا أن ندرس ذلك بكل اهتمام ، دون أن نتأثر بالسلطة المعنوية التي يتمتع بها صاحب التشبيه ، لأننا نعرف أن العظماء لا يكونون ولا يمكن أن يكونوا عظماء في كل شيء ، بل إنهم إذا أظهروا عبقرية خارقة في بعض الأمور ، فقد يتساوون مع سواد الناس في كثير من الأمور ، حتى إنهم قد ينزلقون إلى أخطاء فادحة أيضاً في بعض الأحيان .

فلنفكر أذن : هل كان سعد زغلول مصيباً فيما قاله ؟ هل كان محقاً في اعتبار الشعوب العربية أصفاراً ؟ هل كانت مصر صفراً ، عندما ثارت ثورتها الخالدة ، وأدهشت العالم بالاتحاد الرائع الذي شمل جميع طبقات الشعب من أفقر الفقراء إلى أغنى الأغنياء ، ومن أصغر الموظفين إلى أكبر الأمراء ، وبروح التضحية الهائلة التي جعلت الثوار يهجمون على الجيوش الإنكليزية المجهزة بأفتك الأسلحة بزجاجات عادية ملئت بالرمال ؟

هل كانت مصر صفراً عندما هبت تلك الهبة التي اضطرت الإنكليز إلى إطلاق سراح سعد زغلول ورفاقه المجاهدين ؟

إن عظمة سعد إنما نشأت من اعتماده على القوة الكامنة في الشعب ، ومن نجاحه في إظهار تلك القوة الكامنة بأجلى مظاهرها . ولذلك أميل إلى الجزم بأنه عندما قال الكلمة التي رواها عزام ، لم يقصد مصر ، فلم يدخل مصر في عداد الأصفار .

ولكن . . . هل كانت سوريا أيضاً صفراً ؟ سوريا التي كانت تغلي في تلك الأيام كالمرجل لتأسيس حياة قومية جديدة ، سوريا التي قاومت جبروت الفرنسيين مقاومة عنيفة ، حتى اضطرتهم إلى حشد مائة ألف جندي . . . هل كانت صفراً حقيقة ؟

والعراق ، الذي قام بثورته الشاملة ، وكبّد الإنكليز خسائر فادحة في الأموال والأرواح ، واضطرهم في آخر الأمر إلى التخلي عن فكرة جعل البلاد مستعمرة تابعة لمستعمراتهم الهندية ، هل كانت صفراً أيضاً ؟

لا شك في أن سعد زغلول كان على خطأ عظيم عندما اعتبر الشعوب العربية كلها أصفاراً في أصفار .

كان يحق له أن يقـول : « لنا من مشـاكلنا الخـاصة مـا يستنفد كـل قوانـا ، فلا يسوغ لنا أن نفكر الآن في قضايا سائر الشعوب العربية ». وأن يقول ما يمـاثل ذلـك ، ولكن ما كان يحق له أن يعتبر الشعوب العربية أصفاراً ، فيقول كلمته المشهورة..

ومما يجدر ذكره في هذا الصدد أن أحوال البلاد العربيـة تغيرت كثيـراً عما كـانت عليه في عهد سعد زغلول ، فإذا كانت كلمته خـاطئة في ذلـك الحين ، فقـد أصبحت الآن أشد خطأ مما كانت عليه قبلاً بمئات الدرجـات . فلا يحق لأحـد أن يقول الآن : « إن الشعوب العربية ـ وحتى الدول العربية ـ عبارة عن أصفار ».

نعم ، إنها لم تكن آحـاداً تامـة ، ولكنها لم تكن أصفـاراً أيضـاً في أيـة حـال من الأحوال .

هـذا ويجب أن لا يغرب عن بـالنا أن بين الآحاد والأصفـار سلسلة طـويلة من الكميات التي لا يمكن أن يحصرها العد، وصار علماء الرياضيات يهتمون بتلك الكميات الصغيرة اهتماماً كبيراً ، وأوجدوا حساباً خاصاً بالكميات « المتناهية في الصغر ».

واسأل الاختصاصيين ، ما كانت تستطيع أن تعمل الهندسة الكهـربية والهنـدسة الميكانيكية ، لو لم نهتم بأمثال هذه الكميات ولم تستعن بالأصول الحسابيـة التي توصـل إليها علماء ذلك الفرع من الرياضيات العالية .

فكيف يجـوز لنا ـ والحـالة هـذه ـ أن نعتبر الشعـوب العـربيـة من الأصفـار التي لا يحسب لها أي حساب ؟

ولكن هناك أمراً آخر ، أهم مما ذكرته آنفاً بدرجات وهو : أن الاجتماع لا يشبه الجمـع ، وإن كان يشـاركه في الاشتقـاق اللغـوي ، لأن ، من الحقـائق الثـابتـة ، أن « الاجتماع » بمعناه العلمي لا يعني « الانضمام » المجرد ، بـل إنه يتضمن « تفـاعلاً » يحدث بين الأفراد ، ويولد قوى جديدة وصفات جديدة .

فتشبيـه الأمور الاجتمـاعية بعمليـات الجمع والضـرب الحسابيـة يكـون ، بهـذا الاعتبار ، نوعاً من الهرطقة العلمية .

وإذا أردنا أن نستعين بالتشبيهات الحسية لتوضيح القضايا الاجتماعيـة ، فيجدر بنـا أن نستعيرهـا من الحوادث الفيـزيائيـة الكيميائيـة بل من الحـوادث الحياتيـة لا من الأعمال الحسابية .

ولنأخذ أبسط الأمثلة وأشهرها : إذا ضربنا قطعة من حجـر الصوان بقـطعة من الحديد ، شاهدنا حدوث شرارات . بديهي أن هذه الشرارات ما كانت موجودة قبلاً .

لا في الحديد ولا في الصوان ، وإنما تولدت من اصطدام المادتين المذكورتين .

ولنأخذ مثالاً أوضح من ذلك ـ حفنة من الزجاج المطحون أو الرمل المغسول ، وحفنة من الفحم المسحوق وحفنة من النطرون ، إذا اختلطت كوّنت « البارود » . وإذا تهيأت لها أسباب التفاعل ، تفجرت فجأة وتحولت إلى غازات . ولا حاجة إلى القول بأن هذه القوة الانفجارية ما كانت موجودة في إحدى هذه المواد الثلاث : لا الفحم يحمل شيئاً من هذه القوة التي ظهرت عند الانفجار ، ولا الزجاج ، ولا النطرون . ولكن اجتماع هذه المواد الثلاث كوّن البارود ، والبارود لا ينفجر من جراء اجتماع قوى هذه المواد جميعاً ـ كما تجمع الكميات في الأعمال الحسابية ، ولكنه ينفجر من جراء التفاعل الذي يحدث بين هذه المواد . وهذا التفاعل يكوّن مواد جديدة تختلف عنها جميعاً كل الاختلاف ، ويولّد قوة لم تكن موجودة في إحدى هذه المواد على الانفراد .

إن التفاعلات الكيميائية لا تكون في كل الأحيان على شكل انفجار ، كما في هذا المثال ، ولكنها تؤدي بوجه عام إلى تكوين مواد جديدة تختلف خواصها عن خواص المواد المكونة لها اختلافاً كبيراً ، كما في هذا المثال .

ولا ننسى أن الماء الزلال الذي نشربه مكون من امتزاج غازين غير مرئيين وغير ملموسين ، والسكر الأبيض الذي نلتذ بحلاوته ، متكون من امتزاج الفحم الأسود بالماء . . . أو بالاحرى بغازي الماء .

إن تفاعلات الحياة الاجتماعية أكثر تنوعاً وأشد تفاعلاً من الحوادث الكيميائية التي أشرت إليها آنفاً ، ومع هذا فإنها تشبهها من حيث تكوين أشياء جديدة وتوليد قوى جديدة .

إن الحياة الاجتماعية لا تعني « جمع فرد إلى فرد » بعملية حسابية بسيطة ، كما تجمع الكميات آحاداً أو كسوراً أو أصفاراً ، بل تعني حصول تفاعل بين مجموعة من الأفراد ، تفاعل حيوي خلاق ، يؤدي إلى تكوين « كائن اجتماعي » وإلى توليد قوى جديدة تختلف عما كان للأفراد من قوى على الانفراد .

إن اتحاد الشعوب والدول أيضاً من هذا القبيل :

إن اتحاد شعوب الأمة الواحدة لتكوين دولة واحدة ، لا يكون بمثابة ضم عدد إلى أعداد بصورة حسابية ، ولا ربط شيء بأشياء بطريقة ميكانيكية ، ولا ضم مساحة إلى مساحات بصورة هندسية ، إنما يكون بمثابة خلق كائن جديد ، وعضوية جديدة ، تصبح فيه الشعوب المتحدة بمثابة الأعضاء في البدن الواحد ، عضوية اجتماعية جديدة

تنبض فيها حياة جديدة ، ويصدر عنها قوى وأفعال جديدة .

ومما يعلمه الجميع أن الدول والدويلات الألمانية عندما أخذت تسير في طريق الاتحاد ، بدأت بتوحيد الجمارك بصورة تدريجية . فهل كان توحيد الجمارك يعني « ضم جمرك إلى جمرك إلى جمرك » ؟

هل كان يعني ضم واردات جمارك « هس وكاسل وولدار مشتات مثلاً إلى واردات جمارك بروسيا ؟ »

لا طبعاً ، إذ أن توحيد الجمارك كان يعني إيجاد نظام جمركي جديد ، وهذا النظام الجمركي الجديد ، كان يحدث تغيرات هامة وأوضاعاً جديدة في الحياة الاقتصاديه ، في كل دولة من الدول التي دخلت في هذا الاتحاد ، وبهذه الصورة انتهى الأمر إلى تكوين « القوة الاقتصادية الألمانية » الهائلة .

إن سائر أفاعيل الاتحاد أيضاً كانت من هذا القبيل . إنها أوجدت دولة جديدة ، ذات أوضاع جديدة ، وقوى جديدة .

يخطيء من يتوهم أن عمل « الوحدة الألمانية » انحصر في جمع قوى الدول والدويلات الألمانية ، بعضها إلى بعض .

ويخطيء من يظن أن « الوحدة الإيطالية » لم تنتج شيئاً غير جمع القوى المبعثرة في مختلف الأقطار الإيطالية .

ويخطيء في الأخير من يظن بأن قضايا « الوحدة العربية »، يمكن أن تدرس وتعالج بأعمال حسابية . ولنعلم العلم اليقين بأن « الاتحاد يولد قوة » ليس عن طريق « جمع القوى » فحسب ، بل عن طريق إيجاد حياة جديدة وأوضاع جديدة تولد قوى جديدة ، تفوق مجموع القوى المتفرقة بآلاف الدرجات .

أفلا يحق لي أن أقول بعد هذه الايضاحات : علينا ، أولاً : أن نكفّ عن اعتبار أنفسنا وشعوبنا أصفاراً ؛ وعلينا ثانياً : أن نؤمن بأن لشعوبنا قوى كامنة هائلة يمكن أن تتحول إلى قوى فاعلة ، إذا بذلنا في هذا السبيل الجهود اللازمة ، وعلينا ثالثاً : أن نكفّ عن تشبيه قضايا اتحاد الأمة بعمليات جمع الأعداد . وعلينا في آخر الأمر : أن نكف عن الاستشهاد بكلمة « جمع الأصفار إلى الأصفار »، في قضايا القومية العربية ، ولو كانت الكلمة المذكورة من بنات أفكار سعد زغلول الخالد(٥) .

---

(٥) نقلا عن: ساطع الحصري، العروبة أولا، ط ٢ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٥٥).

لا داعي لليأس

إلى الأستاذ أحمد أمين بك .

لقد قرأت المقال الذي نشرتموه في الثقافة ، تحت عنوان « مأساة »(*) .

وبعد الشكر على العاطفة الأخوية التي أبرزتموها نحوي أرى من واجبي أن أبدي بعض الملاحظات على روح التشاؤم الذي أظهرتموه فيه :

فإنكم بعد أن وصفتم ـ لمكاتبكم السوري ـ آثار الأنانية المستحوذة على النفوس ، في مصر كما في سورية ، وصفاً مؤثراً ، ختمتم المقال بالكلمات التالية :

« واعذرني إذا يئست ، وقلت : إن الشرق لا يصلح إلا بمعجزة » .

وأنا بدوري لأرجو أن تعذروني إذا خالفتكم في هذا المضمار ، فقلت لكم بلا تردد : كلا ، أيها الأستاذ ، أنا لا أرى أي مبرر لليأس من الصلاح ، لأنني لا أزال أومن إيماناً راسخاً ، بأن سوريا ومصر وسائر البلاد العربية سائرة نحو الصلاح ، بالرغم من جميع الأزمات الأخلاقية والاجتماعية والسياسية التي تنتابها في الحالة الحاضرة ، وبالرغم من جميع العقبات والمهاوي التي ستعتري طريقها في مستقبل الأيام . ولا أزال أومن إيماناً راسخاً بأن الأمة العربية ستصل إلى المكانة التي تصبو

(*) نشرت في مجلة: «الثقافة» (١ شباط/ فبراير ١٩٤٧) . و«المأساة» التي يشير إليها عنوان مقال أحمد أمين هي خروج الطلاب في دمشق، بتحريض من الاخوان المسلمين، في مظاهرات عدائية ضد الحصري، هاتفين «لا إله إلا الله، الحصري عدو الله!»، مرغمين الحصري على تقديم استقالته من مستشارية وزارة المعارف ومغادرته دمشق.

إليها ، بفضل طبيعتها ، وبجهود أبنائها المخلصين ، دون أن تحتاج إلى معجزة من المعجزات .

إن المساوىء الأخلاقية والنواقص الاجتماعية التي ذكرتموها . . إني أعرفها حق المعرفة ، وأشعر بمخاطرها أعمق الشعور . فقد أكسبتني ظروف حياتي الفعالة خبرة واسعة بها ، وأطلعتني على الكثير من خباياها .

إني أعرف أن داء الأنانية متفش في جميع الأقطار العربية ، والتضامن في سبيل الخير العام يكاد يكون مجهولاً فيها . ولا أجهل أن هذه الأنانية الطاغية تكوّن تربة خصبة جداً لتغذية الدسائس والمؤامرات ، التي كثيراً ما تضحي بالمصالح العامة على مذابح الأغراض الشخصية .

كما أعرف أن النزعة القومية والوطنية ، لم تكتسب بعد في أي قطر من الأقطار العربية القوة الكافية لكبح جماح الأهواء والأنانيات ، ولم تتجه بعد الاتجاه اللازم للحيلولة دون نجاح الدسائس والمؤامرات .

وأعرف أن الأغراض الشخصية كثيراً ما تتقنع بقناع خداع من المظاهر الوطنية أو الدينية ، وتصبح بذلك أشد ضرراً على المصالح القومية .

إني أعرف كل ذلك .

ومعرفتي بكل ذلك ، لم تكن من نوع المعارف النظرية التي تتكون من التفكير المجرد ؛ بل هي من نوع المعارف العملية ، التي تنبثق من دروس الحياة الحقيقية . لأنني قضيت شطراً كبيراً من حياتي في « العمل » بين ضروب من هذه الأنانيات ، وألوان من هذه الدسائس ؛ وكثيراً ما عرّضت نفسي ـ بطبيعة الحال ـ إلى صدمات تلك الأنانيات ، وسهام تلك الدسائس .

ولا أنكر أن هذه الصدمات وتلك السهام كانت عنيفة ومؤلمة جداً في بعض الأحيان . حتى إنها كانت أخذت عدة مرات شكل مصائب ونكبات . ولا أكتم أن آثار البعض من تلك الصدمات ، لا يزال يثقل كاهلي منذ عدة سنوات .

ومع كل ذلك . . . أؤكد لكم كل التأكيد ، بأنني لم أر في هذه الأمور والأحوال كلها ما يستوجب اليأس أبداً ؛ ولم أستسلم من جرائها إلى التشاؤم أو القنوط في يوم من الأيام .

ذلك لأنني اعتقدت ولا أزال أعتقد أن هذه الاختلالات الأخلاقية والاجتماعية ، التي نتألم ونشكو منها ، لا تخرج عن نطاق الأزمات التي يجب أن تسمى

« شبه طبيعية »؛ لأنها من نوع الاختلالات الجثمانية والنفسانية التي تحدث عادة في بعض الأدوار من الحياة ، مثل الحميات والاختلالات التي ترافق الحمل والولادة والتسنين والبلوغ .

إن انتقال الشعوب والبلاد من الحكم الأجنبي إلى الحكم الوطني ، لا يمكن أن يتم بدون إحداث أزمات في نفوس الناس ، واختلالات في الأوضاع الاجتماعية لأن الحكم الأجنبي يترك آثاراً سيئة ، ويولد اعتيادات رديئة في نفوس المستسلمين له من ناحية ، ونفوس الثائرين عليه من ناحية أخرى . وهذه الآثار والاعتيادات تكون عميقة وراسخة ، بنسبة طول أمد الحكم الأجنبي من جهة وشدة الكفاح الوطني من جهة أخرى .

أنا لا أريد أن أتوسع في هذا المقام في تحليل هذه الآثار ، ووصف هذه الاعتيادات . ولكني أقول إنها لا يمكن أن تزول بمجرد زوال الحكم الأجنبي ، وانتهاء عهد الكفاح ضد ذلك الحكم ، بل إن ذلك يتطلب كفاحاً من نوع جديد تحت شروط جديدة .

وهذا الكفاح الداخلي ، الذي يجب أن يقوم ضد الأوضاع الراهنة والعادات الراسخة ، لا يقل صعوبة عن الكفاح الذي يقوم ضد السلطات الأجنبية ؛ بل ربما كان أشد صعوبة منه : لأنه يقترن عادة بتبلبل في الأفكار والآراء ، وتخالف في المنازع والاتجاهات ، وتنازع في الخطط والمناهج . . كل ذلك بالإضافة إلى التنافس على الحكم أو على الصيت والجاه .

ومن الطبيعي ، أن هذه العوامل كلها تحدث أزمات ومشكلات كثيرة ، مما لا يمكن التغلب عليها إلا بعد مرور مدة من الزمن كافية لإحداث « تخمر نفسي واجتماعي » خاص .

وأما موقف المفكرين والعاملين تجاه هذه الأزمات والمشكلات ، فيجب أن يكون مماثلاً لموقف الطبيب تجاه المرأة التي تتلوى بآلام الحمل أو الوضع ، تجاه الطفل الذي يلتهب بحميات التسنين ، وتجاه المراهقة التي تقترب من طور البلوغ . . . موقف تيقظ وتدبر دون قنوط ، موقف عمل ومعالجة دون قلق .

هذه هي زبدة عقيدتي الاجتماعية ، وقولوا إذا شئتم : عقيدتي السياسية ، في الأزمات المختلفة التي تجتازها البلاد العربية ، في الحالة الحاضرة .

إن هذه العقيدة ، قد تكونت لديّ منذ مدة طويلة ، بإلهام التاريخ ووحيه .

فإن كل ما أعرفه عن التاريخ البعيد والقريب والأقرب . . . التاريخ البعيد

الذي اطلعت عليه من قراءة الكتب ، والتاريخ القريب الذي تتبعت سيره منذ بداية حياتي الفكرية ، والتاريخ الأقرب الذي اشتركت فيه خلال حياتي العملية . . . وخلاصة القول : كل ما أعرفه عن التاريخ بجميع أنواعه وأقسامه وأدواره ـ يشهد على صحة ما أقول ، ويقوي اعتقادي في هذه القضية .

ألقوا نظرات دقيقة على صفحات تواريخ الدول الحديثة التي انفصلت عن الدولة العثمانية منذ أوائل القرن الماضي ، من الدولة اليونانية إلى البلغارية فاليوغوسلافية تروا أن جميعها أجتازت أزمات كثيرة ، لا تقل خطورة عن الأزمات التي نحن نتألم منها الآن . كلها ذاقت مرارة القلاقل والاضطرابات ؛ كلها أصيبت بطغيان الأنانيات ، ومنيت ببلبلة الاتجاهات ؛ كلها تعرضت إلى ألوان من الدسائس والمؤامرات .

قد يقال : إن زماننا هذا يختلف عن زمان نهوض تلك الأمم ونشوء تلك الدول اختلافاً كبيراً ؛ لأن الزمان الذي نعيش فيه الآن ، هو زمان سرعة البرق ؛ والدور الذي نجتازه الآن هو إطلاق المدافع الصاروخية واستغلال الطاقات الذرية .

ولكني أقول ـ مقابل ذلك ـ إن إمكانياتنا نحن أوسع بكثير من إمكانيات تلك الأمم ، وتاريخنا نحن أطول وأسمى من تاريخ هؤلاء .

ثم أزيد على ذلك ، فأقول : إن التخمر النفسي والاجتماعي الذي أشرت إليه آنفاً قد بدأ منذ مدة غير قليلة من الزمن ، وقد تقدم كثيراً . وأنا لا أشك بأن نتائجه ستظهر إلى العيان قريباً .

إن أمثال هذه التخمرات النفسية والاجتماعية تبقى بوجه عام خفية على أنظار معظم المشاهدين ؛ وظهور نتائجها إلى العيان يكون مفاجأة بالنسبة إلى أكثر المعاصرين .

إني أستطيع أن أذكر كثيراً من الوقائع التاريخية التي توضح رأيي في هذا المضمار ، وتؤيده تأييداً تاما . هاكم مثالا من تاريخ إيرلندا :

لقد قرأت ما كان كتبه الجغرافي الشهير « أليزه ركلوس » عن إيرلندا والإيرلنديين ، في إحدى مجلدات كتابه الضخم ـ الذي نشره في العقد التاسع من القرن الأخير : يسترسل المؤلف في وصف الأنانية المستحوذة على نفوس الإيرلنديين ، ويؤيد قوله بذكر كلمة كانت تسير مسرى الأمثال بين الإنكليز .

« إذا أردتم أن تشووا إيرلندياً واحداً ، فوضعتموه على السفود ، وجدتم على

الفور عشرات من بني جلدته يتطوعون لتدوير ذلك السفود فوق النار . . . »

ومن المعلوم أن الإيرلنديين أدهشوا العالم بروح التضحية والتضامن الخارق الذي أظهروه في حركة الـ « شين فين »، وذلك قبل أن يمضي على تاريخ هذه الكتابة ربع قرن !.

وهاكم مثالاً آخر من تاريخ ألمانيا :

لقد قرأت في إحدى مجلدات « قاموس المحاورات » فقرة مقتبسة من مقالة كانت نشرتها جريدة التايمس اللندنية ، عن ألمانيا ، عقب مؤتمر فرانكفورت . يصف محرر المقالة البلبلة التي حدثت في المؤتمر المذكور ، ثم يقول : « إن هؤلاء القوم لا يزالون في حاجة إلى من يذكرهم على الدوام ، بأنهم قبل كل شيء ألمان ». وبعد ذلك يشير إلى السياسة التي سارت عليها الدول إزاء ألمانيا في مؤتمر فينا ، ثم يختم المقالة بهذه الكلمات : « يظهر أن هؤلاء فقدوا حتى قابلية الدفاع عن أنفسهم ».

هذا ، والمدة التي مضت بين انتشار هذه المقالة في جريدة التايمس وبين إعلان وحدة ألمانيا ـ بعد انتصارات « سادوفا وسه دان » كانت تقل عن عقدين من السنين ! .

وهاكم مثالا آخر من تاريخ الشرق القريب ، كنت قد شاهدته بنفسي خلال شبابي :

توليت في أواخر عهد عبد الحميد إدارة أحدى الأقضية التي أصبحت الآن جزءاً من الدولة البلغارية ، وبذلت جهوداً كبيرة لدرس أحوال القضاء وجمعت دلائل قاطعة على سوء سلوك بعض الموظفين ، وقدمت إل الوالي مشروع إصلاح عام ، يتضمن فيما يتضمنه من الأمور « فصل وتأديب هؤلاء المرتشين ». وبعد بعض المخابرات ، رأيت من الضروري أن أذهب إلى مركز الولاية ، لأشرح اقتراحاتي وأؤ يد طلباتي ، بأحاديث شفهية ، فدخلت على الوالي ، وبدأت أسرد عليه بتفصيل وحماس ، الدلائل القاطعة التي حصلت عليها عن ارتشاء هذا ، وسوء سلوك ذاك . . . ولكني دهشت دهشة عظيمة ، عندما رأيت الوالي يقابل إيضاحاتي بهذه الكلمات : « أعرف يا ابني أعرف . أعرف أن هنا أيضاً ـ في مركز الولاية أيضاً ـ يوجد أمثال الموظفين الذين ذكرتهم . أعرف أنه يوجد بين الموظفين الذين يحيطون بي هنا ، العاجز والفاسق والسارق . ولكن ما العمل ؟ . إني أغمض عيني على أعمالهم ، فيجب عليك أنت أيضاً أن تغمض عينيك ».

أنا لا أرى لزوماً في هذا المقام إلى شرح ما جرى بعد ذلك . ولكني أقول : إنه تيسر لي بعد مدة أن أرى الرجل الذي كان جابهني بهذا الاعتراف الفادح وأتحفني هذه

النصيحة المخدرة ، قائداً لجيش الحرية الـذي زحف على عـاصمة الـدولة العثمـانية ، وخلع عبد الحميد ، وقضى على الحركة الرجعية الشهيرة . وأمـا المدة التي مضت بـين هذا الزحف وتلك الملاقاة ، فقد كانت أقل من أربع سنوات ! .

إن الأمثلة التي ذكرتها آنفاً ، لم تكن من الأمور الشاذة ، بل إن في هـذه اللحظة لا تزال تتوارد على ذهني عشرات من أمثالها ، من التاريخ القريب والبعيد ، في الشرق وفي الغرب .

ولذلك تـرونني دوماً واسـع الأمل وقـوي الرجـاء . فلا أزال أقـول : إن يومنـا أحسن وأصلح من أمسنا ، وغدنا سيكون أحسن وأصلح من يومنا . . . وذلك بالرغم مما يمازج يومنا من المساوىء والمآسي ، وبالرغم مما يحدق بغدنا من المشاكل والمخاطر .

وعندما أقول : يومنا هذا أحسن وأصلح من أمسنـا ، لا ألقي الكلام جـزافاً ، بـل أقول ذلـك عن تفكير تـام ، وبعد تـأمل عميق ، ومستنـداً إلى وقائـع وذكـريـات كثيرة .

فإني لا أزال أذكر العهد الذي كانت فيه مصر تجهل القضية العربيـة جهلاً يكـاد يكون مطبقاً ، وتعرض عنها إعراضاً تامـاً ، إن لم تلعنها وتخـاصمها أحيـاناً . ولا أزال أذكر الدهشة التي اعترت جماعة من طلاب الجامعـة المصريـة الذين زاروا العـراق قبل ستة عشر عاماً ، عندما رأوا أن الطلاب العراقيين يعتبرون أنفسهم عرباً .

ولا أزال أحتفظ بما كتبه أحد المعلمين العراقيين عن الفكرة العربية ، مدعياً بأنها « دسيسة سورية » ابتدعها رهط من السوريين لينعموا بخيرات العراق . ولا أزال أذكر الترحيب الذي كانت تلقاه أمثال هذه الدعايات في كثير من الأوسـاط . ولا أزال أذكر الدعايات التي كانت تنشر في لبنان ، لتوهيم الناس بأنهم لا يمتون إلى العروبة بصلة ، وبأنهم من أحفاد الفينيقيين إن لم يكونوا من نسل الصليبيين . ولا أزال أذكر الكتـابات الصادرة من قلم أحد الوزراء في سوريا ، وهي تنعت الثورة العربية بوجه عـام والثورة السـورية بـوجه خـاص بـأشنـع النعـوت ، وتـدعي بـأنها أضـرت البـلاد ، وأخـرت العمران .

إني أذكر كل ذلك وأذكر المئات من أمثال ذلك ذكراً واضحاً وقوياً . . فأقول بلا تردد : إننا خلال ربع قرن اجتزنا مراحل خطيرة ، وذللنا عقبات كثيـرة ، ربما كـانت من أدق المراحل وأخطر العقبات . والشـوط الذي قـطعناه في هـذه السبل الـوعرة ، بعـد تلك البداية الشاقة ، يكفي لشحذ عزيمتنا على مواصلة السير واجتياز العقبات الباقية بخطى أسرع وأثبت من الخطوات السالفة ، بدون تشاؤم ولا قنوط .

وقد يقول لي قائل : ولكن الجهود التي يذهب معظمها سدى ـ ضحية للأغراض الشخصية ـ والفرص الثمينة التي تضيع بين الدسائس الدنيئة .

غير أني أقول بلا تردد : هذه من سنن الحياة التي لا رادّ لها .

فإن الحياة كفاح ونضال بكل معنى الكلمة ؛ وهو يتطلب بطبيعته الموت والفناء للكثير من الأشياء .

وركبُ التقدم يحتاج على الدوام إلى وقود كثير من الجهود والدموع والدماء .

وإذا نظرنا إلى حقائق الأمور بنظرات فاحصة دقيقة ، استطعنا أن نقول : إن بهجة الربيع ، ما هي إلا رداء فضفاض يستر عن الأنظار فناء الملايين من البذور وموت الملايين من الأحياء .

فلا يجوز لنا ـ والحالة هذه ـ أنِ نطمع بالحصول على ثمرات فعلية من جميع الجهود التي نبذلها ؛ بل يجب علينا ألا نتلهف كثيراً على ما يبقى منها ، بدون ثمرة ظاهرة .

ولا شك في أن البيئة التي نعمل فيها في هذه المرحلة من تطورنا الاجتماعي والسياسي لم تكن من الأتربة الخصبة التي تثمر فيها الجهود الصادقة أوفر الثمرات ، بل هي من الأتربة الضعيفة التي يفنى فيها قسم كبير من البذور .

ولكن علمنا بهذه الحقيقة ، لا يجوز أن يلقينا في بحر التشاؤم والقنوط . . بل يجب أن يحدو بنا إلى مضاعفة العمل لإصلاح وتسميد ذلك التراب ، مع المبالغة في إحسان البذر ، للحصول على القدر اللازم من المحصول ، بالرغم من كثرة البذور التي ستفنى تحت التراب .

ساطع الحصري

طريقة اكتساب المعلومات وتكوين الآراء الجديدة

إن الأفكار والمعلومات الجديدة التي نكتسبها بطرق شتى ـ من التفكير الذاتي والتجربة الشخصية إلى مطالعة الكتب والجرائد، وسماع الدروس والمحاضرات، واستطلاع الآراء والأخبار من الأشخاص . . . ـ تثير في أذهاننا فِعالاً كثيرة ومتنوعة .

والأفكار والمعلومات المذكورة قد تكون جديدة ، بكل معنى الكلمة . في هذه الحالة ، إنها تنضم إلى معلوماتنا السابقة ، وتزيد ثروتنا الفكرية . ثم ، قد تبدأ في توليد فِكَرٍ وفروع جديدة أخرى ، بالتفاعل مع ما كان لدينا من فكر ومعلومات مكتسبة قبلاً .

غير أن الأفكار والمعلومات الجديدة ، قد تكون مخالفة لما كان قد استقر في أذهاننا سابقاً . في هذه الحالة ، إنها تحتم علينا أن نطرح من أذهاننا ، ونستبعد من نطاق تفكيرنا ، كل ما كان مخالفاً لها .

غير أن الأفكار والمعلومات السابقة التي ذكرناها ، كثيراً ما تكون قد ولدت في أذهاننا فروعاً عديدة ، ونتائج كثيرة . إن رسوخ الأفكار الجديدة في نفوسنا تمام الرسوخ ، في هذه الحالة ، لا يكتفي بطرح واستبعاد ما كان مخالفاً لها مخالفة صريحة ، فحسب ، بل يتطلب استبعاد كل ما كان ناتجاً عن الأفكار السابقة أيضاً .

ولكن نتائج الفكرة القديمة وفروعها المتأصلة في أذهاننا قد لا تبدو جلية الارتباط معها وظاهرة التناقض مع الفكرة الجديدة .

ولهذا السبب ، كثيراً ما نجد أن الأفكار الجديدة تعيش في أذهان البعض مع فروع الأفكار المناقضة لها ، لعدم تعمقهم في بحث النتائج واستقصاء المستلزمات .

إن أمثلة هذه الحالة كثيرة ومتنوعة جداً . إني سأدرج فيما يلي مثالين لتوضيح هذه الحقيقة الهامة ، بالنسبة إلى « الفكرة القومية ».

(أ) إننا نتكلم أمام جماعة من السامعين عن « الدولة والأمة »، ونوضح لهم الفرق بين مفهوم الدولة وبين مفهوم الأمة . ونقول لهم : إذا كان مدلولاهما ينطبقان بعضهما على بعض - بصورة فعلية - في بعض البلاد ، فإنهما يختلفان بعضهما عن بعض اختلافاً كلياً في البلاد الأخرى ؛ ونؤكد لهم - في آخر الأمر - أن البلاد العربية من البلاد التي يختلف فيها مدلول الدولة عن مدلول الأمة ، اختلافاً كبيراً جداً ، ونطلب إليهم أن يحرصوا على التمييز بين المدلولين في تفكيرهم السياسي والاجتماعي .

وبعد أمثال هذا الحديث ، نجد أن مخاطبينا يقتنعون بصحة رأينا في هذا المضمار ، ويقولون معنا : « إن الدولة شيء والأمة شيء آخر ».

ولكننا نلاحظ أن الخلط بين المدلولين كان قد ولّد في أذهانهم - قبل ذلك - كثيراً من المعلومات الخاطئة . إنهم كانوا كوّنوا فكرة عن الكثير من البلاد ، دون أن يميزوا بين ما فيها من شؤون متعلقة بالدولة وأخرى متعلقة بالأمة . إن الفكرة الجديدة التي تبنوها واقتنعوا بها ، تتطلب منهم أن يعيدوا النظر في الكثير من معلوماتهم السابقة ، على أساس التمييز بين الدولة وبين الأمة . ومع ذلك نجد أن الكثيرين منهم لا يكلفون أنفسهم عناء التعمق في التفكير لتصحيح كل ما كان مرتبطاً بالرأي السابق - الذي أدركوا خطأه أخيراً - ولذلك يحتفظون بالكثير من الآراء الخاطئة التي كانت تكونت في أذهانهم قبل اكتسابهم الفكرة الجديدة ، واقتناعهم بها . ولذلك ، نجد أن بعضهم - مثلا - يشترك مع من يعترض على قول القائلين بأن « اللغة أهم عناصر القومية »، بذكر بلجيكا وسويسرا ، دون أن يتنبهوا إلى أن كل واحد من هذين القطرين دولة ، لا أمة ؛ وأن بلجيكا دولة مؤلفة من قوميتين ، وسويسرا دولة مؤلفة من ثلاث ، بل أربع قوميات .

(ب) إننا نلاحظ حالة مماثلة لذلك تماماً ، في قضية « العالم العربي » و « الشرق الأوسط » أيضاً عندما نناقش البعض حول هذا الموضوع ، ونقول لهم : « إن فكرة الشرق الأوسط وليدة الدول الإمبريالية ، وأنها تترك قسماً هاماً من البلاد العربية خارج نطاقها وبعكس ذلك تربط قسماً آخر من البلاد العربية ببلاد غير عربية بتاتاً ، ولذلك يجب علينا أن نترك جانباً فكرة « الشرق الأوسط » ونتمسك بفكرة « العالم العربي » نجد أن الكثيرين يقتنعون بصحة رأينا هذا ، ويقولون معنا بوجوب استبعاد تعبير شرق الأوسط ومدلوله من تفكيرنا القومي . . .

ولكننا نلاحظ بعد ذلك ، أن أذهان هؤلاء قد تبقى محمّلة بالكثير من الآراء

والمعلومات المتعلقة بالشرق الأوسط ، وذلك قد يؤدي بهم إلى استمرار في الخلط بين ما يخص الشرق الأوسط وبين ما يخص العالم العربي . وكثرة الكتب والمقالات التي تصدرها المطابع الغربية عن الشرق الأوسط ، تقوي فيهم هذه النزعة ، وتسهل عليهم هذا الانزلاق .

إن اقتناعهم بوجوب التمييز بين الشرق الأوسط وبين العالم العربي تمييزاً صحيحاً ، كان يحتم عليهم أن يعيدوا النظر في الكثير من الآراء والمعلومات التي كانوا قد كوّنوها قبلا ، ولكنهم لا يكلفون أنفسهم هذا العناء في البحث والتفكير .

أعتقد أن هذين المثالين يغنياني عن ذكر أمثلة أخرى ، لتبيان وتوضيح هذه الأمور الهامة .

ولكن ، أود أن يلاحظ أن الأمور التي ذكرتها آنفاً ، تكتسب خطورة خاصة في بعض الأحوال . ذلك عندما تكون الفكرة الجديدة من نوع « المبادىء الأساسية » .

ومن المعلوم أن كل « مبدأ » يتطلب توجيه التفكير اتجاهاً خاصاً ، ولذلك يكون كثير المستلزمات .

فإن المبدأ الجديد ، لا يكتفي بطرح واستبعاد الآراء والمعلومات السابقة المنافية له ، حتى ولا بطرح واستبعاد كل ما كان لتلك الآراء والمعلومات من فروع ونتائج . . . بل إنه يستلزم ـ فضلا عن ذلك كله ـ النظر إلى الأمور بنظرات جديدة ؛ وذلك يقتضي ـ بطبيعة الحال ـ إعادة النظر في سلم « القيم » التي كانت استقرت في الأذهان واستحكمت في النفوس .

إن مبدأ « العروبة »، وبتعبير أدق : مبدأ « العروبة أولا »، من أبرز الأمثلة على ذلك .

إن اعتناق هذا المبدأ ، يتطلب منا أموراً كثيرة : أولا التحرر من جميع الآراء والنزعات التي تخالف المبدأ المذكور . ثم تقييم الأمور تقييماً جديداً ، ينتهي بنا إلى تكوين « سلم قيم » جديد ، يختلف عما كنا ألفناه سابقاً .

ولذلك كله ، أقول : يترتب على كل من يؤمن بقوميته ، أن يكمل ويوسع معلوماته عن الأمة العربية ، ويعمق ويرسخ إيمانه بوحدتها وفقاً للأسس التي شرحتها آنفاً(٦) .

---

(٦) نقلا عن: ساطع الحصري، حول القومية العربية، ط ٢ (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦١).

أهم مسائل التربية
من وجهة الوطنية والقومية(*)

« كارلتون واشبرن » من كبار رجال التربية في الولايات المتحدة الأمريكية ، قد اشتهر بوجه خاص بالطريقة التي استخدمها للتعليم الاستفرادي ، في مدارس « دينتكا » قام ـ سنة ١٩٣١ ـ برحلة استطلاعية إلى مختلف أنحاء العالم ، درس خلالها اتجاهات التربية الأساسية السائدة في مختلف البلاد .

إنه نشر قبيل رحلته هذه ، في أمهات المجلات التربوية ، سلسلة أسئلة موجهة إلى رجال التربية والتعليم على شكل كتاب مفتوح ، وطلب منهم عليها أجوبة تحريرية . كما أنه عندما اجتمع برجال التربية في البلاد المختلفة وجه إليهم بعض الأسئلة الشفهية ، حول أهم المسائل التربوية التي تشغل بال المفكرين .

وعندما جاء إلى بغداد ، التقى بي أيضاً ، واستطلع رأيي في المسائل المذكورة .

وأنا ـ بعد المحاورات التي جرت بيني وبينه ـ خصصت عدداً من « مجلة التربية والتعليم » التي كنت أصدرها في بغداد ، لـ « كارلتون واشبرن »؛ نشرت فيه المحاضرات التي ألقاها على المعلمين ، والمقالة التي كتبتها عن « طرائق التعليم الاقتباسي ، والأساليب الاستفرادية في التدريس »، مستعرضاً فيها المحاولات والتجارب التي قامت في كل من سويسرا وبلجيكا وفرنسا ، وألمانيا ، وأمريكا كما نشرت في العدد المذكور أسئلة واشبرن ، مع أجوبتي عليها .

إن الأسئلة والأجوبة المذكورة كانت تشمل أسس التربية بوجه عام . غير أنه ، كان بينها ما يحوم حول أهداف التربية الوطنية والقومية بوجه خاص .

(*) نشرت في مجلة: التربية والتعليم (بغداد)، (١٩٣٢).

وقد رأيت من المفيد أن أنقل فيما يلي هذا القسم من تلك الأسئلة والأجوبة ، تاركاً أقسامها الأخرى جانباً ، لأنها ـ على الرغم من أهميتها ـ لا تتصل بمواضيع أبحاث هذا الكتاب .

الأسئلة

ـ ١ ـ

أ ـ أولى المسائل التي أثارها كارلتون واشبرن ـ في خطابه المفتوح المنشور في أمهات مجلات التربية ـ كانت تحوم حول « التربية والمجتمع » :

« ما هي الغايات التي تحاولون الوصول إليها بواسطة التربية ، فيما يخص المجتمع ؟

(١) هل تبتغون أن توجدوا ـ بفضل التربية ـ مجتمعاً من نوع خاص ؟ وإذا كان الأمر كذلك ، فما هو هذا النوع ؟

(٢) أو تحاولون تكييف الطفل لنوع من المجتمع موجود في الحال الحاضر ؟ فإذا كان الأمر كذلك ، فما هو هذا النوع ؟

(٣) أو تهتمون بتنشئة كل فرد على أحسن ما يمكن من الصور ، دون أن تقرروا لأنفسكم غاية اجتماعية معينة سلفاً ؛ لأنكم تأملون أن الأفراد الذين سينشأون بهذه الصورة يستطيعون أن يحلوا المشاكل الاجتماعية على وجه أحسن مما يستطيع حلها الجيل الحاضر ؟

(٤) إذا كانت إحدى هذه الفرضيات الثلاث لا تحدد هدفكم الاجتماعي بوضوح ، فهل تتفضلون بتثبيت وتوضيح هذا الهدف ؟

ب ـ وأما أهم الأسئلة الشفهية التي ألقاها واشبرن على رجال التربية والتعليم خلال اجتماعه بهم في بلادهم ، حول المسألة الآنفة الذكر ، فكانت تتلخص بما يلي :

« ـ هل يجب أن نربي الطفل للمحافظة على النظام الاجتماعي الحالي ؟ أو لإيجاد نظام اجتماعي جديد ، وفقاً للآراء التي نقررها من الآن ؟ أم يجب أن نربيه لأجل نفسه ، ونترك « أمر المحافظة على المجتمع الحالي » أو « تجديد المجتمع المذكور » على عاتقه ؟

« ـ هل يجب أن نربي الأطفال بصورة تحملهم على وضع منافع بلادهم ومجدها فوق كل شيء ؟ أو بصورة تسوقهم إلى تضحية هذه المنافع في سبيل سعادة العالم ؟

« ـ هل يجب أن نكسب الأطفال « وطنية شديدة » . حتى إذا حدث يوماً من الأيام « تنازع » بين

قناعاتهم الوجدانية وبين مطاليب الدولة ، تتغلب في أنفسهم مقتضيات « طاعة الدولة على « القناعات الوجدانية » ؟

« ـ كيف يجب أن ندرس التاريخ ؟ كعلم موضوعي على قدر الإمكان ؟ أم كواسطة دعاية قومية ، تخدم تنمية بعض العواطف والميول ؟

« ـ هل يجب أن نسمح للأطفال في المدارس أن يتناقشوا في كل مسألة ، مهما كانت دقيقة ؟ وإذا كان الأمر كذلك ، فهل يترتب على المعلم أن يحملهم على قبول وجهة نظر خاصة ؟ وما هي هذه الوجهة : وجهة نظره هو ، أو وجهة نظر الحكومة ؟

ج ـ وأما أجوبتي على الأسئلة التحريرية والشفهية المذكورة ، فتتضح من التفاصيل التالية : أنقلها من العدد (٣١ و ٣٢) من مجلة «التربية والتعليم » ـ من مجلدها الخامس الذي كان صدر سنة ١٩٣٢ .

المجتمع الحالي والمجتمع القادم

ـ ٢ ـ

إن الأمم التي تكون قد وصلت إلى درجة كافية من الرقي والتقدم والقوة والمجد ، تستطيع أن تجعل « استقرار النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الراهن » هدفاً من أهدافها الأصلية في التربية والتعليم ؛ فتوجه جهود مدارسها نحو مهمة « جعل الجيل الجديد عاملا على حفظ النظام الراهن من حيث الأساس ، مع السعي وراء إنمائه وتقويته على قدر الإمكان » .

غير أن الأمة العربية لم تكن في هذه الحالة ، ولهذا لا يسوغ لمربيها أن يجعلوا (المحافظة على الوضع الراهن) هدفاً من أهداف التربية الأسمى .

نحن نشعر بالتأخر العظيم والنقائص الكبيرة التي بلي بها مجتمعنا الحالي ؛ ولذلك نسعى وراء إيجاد مجتمع جديد ، يختلف عن مجتمعنا الحالي اختلافاً كلياً ، من جميع الوجوه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية . . .

ونحن لا نجهل نوع هذا المجتمع بوجه عام : بل نعلم أن الأمة العربية ظلت متأخرة في مضمار الرقي والحضارة تأخراً كبيراً ، ومحرومة من ثمار العلوم والفنون العصرية الحديثة حرماناً أليماً . ونجد أن بعض أبنائها في بعض الجهات لا يزالون يعيشون كما كان يعيش أجدادهم في القرون الوسطى ، إن لم نقل في القرون الأولى .

ولذلك نريد أن نتلافى هذا التأخر ، ونصلح هذا النقص ، لكي تصبح أمتنا متمتعة بنعم الحضارة العصرية من جميع نواحيها ، ومتبوئة المكان الذي يليق بها ، نظراً لعظمة ماضيها .

إننا نعلم أن الأمة العربية غلبت على أمرها ، وحرمت من نعم « الوحدة والاستقلال » منذ عهد بعيد ، وقد تقاسمتها الدول المستعمرة أخيراً ، وأخذت تسعى بكل ما لديها من قوة وسلطان ، لترسيخ نفوذها المادي والمعنوي في البلاد التي استولت عليها . والتفرقة الإدارية التي حدثت بهذه الصورة عقّدت المشاكل الأساسية ، كما زادت الحيرة في « الفكرة القومية ». إن هذه الفكرة لم تنم النمو اللازم من جراء تأثير النزعات الدينية والمذهبية من جهة ، والتسويلات الاستعمارية من جهة أخرى ؛ كما أخذت تتصادم بمقتضيات المشاكل الإقليمية أيضاً ، بصور شتى .

كل هذه الأحوال ، ترينا بوضوح تام ، الواجبات التي تترتب علينا في هذه الظروف : فعلينا أن نسعى لتوحيد البلاد العربية ، لتكون أمة قوية عصرية ، تستعيد مجدها الغابر ، وتدخل في مصاف الأمم الراقية . ولذلك لا نستهدف في تربيتنا « المحافظة على المجتمع الحالي » بل نسعى لجعل الجيل الجديد عاملا لتكوين « المجتمع الراقي » الذي ننشده على الدوام .

أما طريقة « الاهتمام بتنشئة الفرد بأحسن ما يمكن من الصور ، على أمل أن يحل مشاكل المستقبل بنفسه ، دون أن نفكر في شكل المجتمع القادم منذ الآن » فهي طريقة لا نستطيع الالتفات إليها أبداً ؛ لأنها قد تلائم أحوال الأمم التي تسير في مقدمة الحضارة ، والتي تستطيع أن تقول في نفسها : « إن الزمان يخدمني دائماً ». قد تلائم أحوال الأمم التي تكون راضية مطمئنة على سجايا أبنائها ، والتي تستطيع أن تقول دائماً : «لا بد أنهم يعملون ما يقتضيه الصالح العام». . . غير أننا بعيدون عن هذه الأحوال بعدا كبيرا ؛ بل بعكس ذلك ، نجد أن كل فرد منا ، معرض لتيارات معاكسة متناقضة . . . كما نجد أن معظم التيارات الحاكمة ، مخالفة لمصالحنا القومية . فإذا تركنا الأمور على حالها دون أن نسعى للسيطرة على هذه التيارات ـ بقوة التربية ـ ودون أن نجتهد لتوجيهها نحو تكوين المجتمع الجديد الذي ننشده ـ عن طريق التربية ـ نكون قد تركنا الأجيال الجديدة عرضة لتأثير العوامل الخارجية الأجنبية التي تخالف مصالحنا القومية مخالفة تامة .

ولهذا السبب نحن مضطرون لحشد جهودنا في تربية الجيل الجديد ، نحو الغاية القصوى التي ننشدها ، وهي توحيد الأمة العربية وترقيتها .

الفرد والمجتمع

- ٣ -

كثيراً ما يتناقش المربون في مسألة تقديم وتفضيل المطالب والخصال الفردية على الاجتماعية ، أو الاجتماعية على الفردية ، في الجهود والمقاصد التربوية .

إني لا أتردد في ترجيح المطالب والخصال الاجتماعية ، نظراً لأحوالنا العامة : لأن العرب ـ بوجه عام ـ أقوياء من حيث الخصال الفردية ، ضعفاء من حيث الخصال الاجتماعية . فيجب علينا أن نجعل أمر « إزالة هذا الضعف » من أهم المرامي في جهودنا التربوية .

إننا نرى فعلا عدداً كبيراً من أفراد العرب ينجحون نجاحاً باهراً ، في جميع أقطار العالم وفي جميع نواحي الأعمال . . . نشاهد ذلك على الأخص في المهاجر ، بين العرب الذين يعيشون خارجاً عن مواطنهم الأصلية ، في الصين والهند الشرقية ، وفي أمريكا الشمالية والجنوبية . كل ذلك يدل دلالة جلية على قوة الخصال والقابليات الفردية في الأمة العربية . فيمكننا أن نقول : إن ما يحتاج إليه العربي قبل كل شيء وأكثر من كل شيء ، هو « التربية الاجتماعية » التي تقوي وتنمي في نفسه روح التضامن والطاعة والتضحية . فتضمن له النجاح لا كفرد قائم بنفسه فقط ، بل كشخص خادم لأمته أيضاً . . .

ولذلك أقول بلا تردد : يجب علينا أن نهتم بتقوية الخصال الاجتماعية أكثر من اهتمامنا بتنمية القوى الفردية .

تعليم التاريخ

- ٤ -

إن تعليم التاريخ بصورة علمية بحتة ، وبنظرة موضوعية ذاتية مطلقة ، مجرداً من جميع أنواع التأثرات الذاتية والقومية . . . إذا كان ممكناً في المدارس العالية ، فهو متعسر جداً في المدارس الثانوية ، ومتعذر مطلقاً في المدارس الابتدائية .

فالمعلم لا يستطيع أن يدرس إلا جزءاً صغيراً من التاريخ ؛ ولا يستطيع أن يتوسع إلا في قسم قليل من الوقائع ؛ فيضطر لذلك إلى « انتخاب » قسم من الوقائع

والأبحـاث . وبـديهي أن الانتخـاب يتضمن بـطبيعتـه « التـأثـير الـذاتي ، والتـرتيب القصدي » . فما دام الانتخاب ضرورياً ، فمن الطبيعي أن يأخذ الاتجاه الذي تقتضيـه التربية الوطنية والقومية ، ولا سيما أنه لا يوجد بين أيدي المعلمين واسطة تربويـة أثمن وأنجع من دروس التاريخ لإنماء العواطف الوطنية والقومية وتقويتها .

ولذلك نرى من واجبنا أن نتخذ دروس التاريخ محوراً للتربية القومية .

إن هذه الملاحظة العامـة ، تكتسب خطورة خـاصة ، بـالنسبة إلى تـاريخ الأمـة العربية : لأن أمهات الكتب الموضوعة فيه مكتوبة ـ بوجـه عام ـ بنـزعة ذاتيـة ، تبتعد عن « الحقيقة المحضة » بعداً كبيراً . فما كتب منها باللغة العربية ، تأثر بالنزعة الدينيـة أكثر من تأثره بالنزعة القومية ، أو مستوحى من الكتابات الغربيـة ، وأما مـا كتب منها باللغات الأوروبيـة فبعيد أيضـاً عن الحياد التـام ، بسبب نظر الأوروبيـين الخاص إلى الشرقيين بوجه عام ، والعرب بوجه خاص ، فإن النضال العنيف الذي استمـر قرونـاً طويلة بين الشرق والغرب ، والتباعد المعنوي الذي حصـل بين الفـريقين بسبب هـذا النضال ، جعل الغربيين يتباعدون عن الحياد في الأمور المتعلقة بالشرق والغرب بـوجه عام ، ويتعصبون على العرب تعصباً صريحاً في كثير من الأحيان .

فيترتب علينا أن نعيد النظر في تاريخنا بنزعة تربوية قومية ، ونبحث في زواياه عما يفيدنا في جهودنا التجديدية من جهة ، وفي مرامينا القومية من جهة أخرى .

وبهذا الاعتبار لا أتردد في القول بأن دروس التاريـخ عندنـا ، يجب أن ترمي إلى « التـربية القـومية » قبـل كل شيء : فتسعى لإزالـة آثار الـدعايـات السـابقـة أولا ، ولتجديد وتقوية نزعة الوحدة وأمل النجاح ثانياً .

إن بعض الأمم لن تتردد في الإقدام على « خلق الخرافات وابتداع الأكاذيب » في دروسهـا التاريخيـة ، في سبيل الـوصول إلى غـاياتهـا القوميـة . ونحن نعتقد أن الأمـة العربية لا تحتاج إلى خلق الخرافات لمثل هذه الغايات : فتاريخها حافـل بدروس المجـد والعبـر ، فلا يحتـاج إلى شيء غير الانتخـاب المعقول ، والعـرض المـلائم دون تضليـل واختلاق .

السياسة في المدارس

ـ ٥ ـ

إن كلمة « السياسة » من الكلمات التي تشمل معاني متنوعة جداً . ولها وجهتان مهمتان : وجهة السيـاسة العليـا الأساسيـة ، ووجهة السيـاسة الفـرعية اليـومية . إن

الوجه الأول يتضمن « التربية الوطنية » فتدخل لذلك في نطاق وظائف المدارس بصورة طبيعية . وأما الوجهة الثانية ، فتتأثر بالنزعات الحزبية ، وتتغير بتغيير الموظفين والوزارات ؛ فيجب أن تبقى خارج نطاق اشتغال المدارس والتلاميذ ؛ لأن هذه المسائل السياسية من الأمور المعضلة التي ترتبك العقول في حلها ارتباكاً كبيراً ، لأسباب كثيرة ، أهمها : قربها منا قرباً يمنع علينا إمكان الإحاطة بجميع وجوهها ؛ وعلاقتها بالأشخاص علاقة تسبب تصادم العواطف والمنافع حولها ؛ وعدم إمكان الاطلاع على حقيقة الأمر فيها إلا عن طريق « السماع والنقل » في أكثر الأحيان ، وكثرة « عوامل الضلال والتضليل » التي تعمل عملها في انتشار الشائعات وتطورها في غالب الأحيان .

هذه الأسباب كلها تجعل من الصعب جداً « الوقوف على الحقيقة » في هذه الأمور ، فمن الأوفق أن نحافظ على بكارة أفكار الجيل الجديد ، لكي لا يتأثر منا أو من غيرنا ، قبل أن يصل إلى درجة من النضوج يستطيع بواسطتها أن يحصل على فكرة خاصة ، عن علم وبحث .

هذا ، ويجب أن نلاحظ من جهة أخرى أن اشتغال المدارس بهذا النوع من السياسة ، يولد بعض الحزازات حولها ، ويستوجب التجهم عليها ، فمن واجبنا أن نترك المدارس تجاه ذلك في « موقف حيادي تام » ، لكي تتفق جميع الأحزاب والأشخاص على احترامها احتراماً حقيقياً .

السلم العام

- ٦ -

كثيراً ما يبحث الغربيون عن السلم العام ، ويقومون بدعايات واسعة النطاق لبث فكرته بين أمم العالم . فقد أخذ رجال التربية في أوروبا وأمريكا يهتمون بمسألة « التربية لتقوية نزعة السلم اهتماماً كبيراً » .

أما نحن فنلاحظ أولاً ، أنه لم يوجد إلى الآن على وجه البسيطة أمة ضحَّت بمنافعها ومصالحها في سبيل خدمة سائر الأمم . فكل ما يقال ويُدَّعى في هذا الباب لا يخرج ـ في الحالة الحاضرة ـ عن نطاق « الدعاية » التي تخلو في بعض الأحيان من قصد « التضليل والخداع » . إن الأمم الكبيرة أيضاً أنهكت قواها في سبيل التسابق والتنازع فيما بينها ، فأخذت تبحث عن الوسائل التي تؤدي إلى « حفظ الأحوال الحاضرة » دون تضحية النفوس والأموال . فإذا أردنا أن نعمل على تقوية هذه الفكرة يجب أن نعمل على بثها أولاً بين الأمم القوية المسيطرة ، دون أن نتغافل عن وجوب اقترانها بنزعة

قوية نحو « عدم التعدي على حقوق الغير » و « مراعاة حقوق الأمم المستضعفة » بلا تمويه ولا مخادعة . وأما الأمم المستضعفة ، فلا فائدة من بث فكرة السلم بينها ، بل قد يكون في ذلك حذر على تحقيق فكرة السلم نفسها .

زارتني قبل مدة غير يسيرة امرأة أمريكية من داعيات السلم العام . فقلت لها في سياق الحديث : إنني أحب السلم وأود أن أراه سائداً على العالم . فسألتني : ما هي الوسائل التي توسلت بها في المدارس العراقية لبث هذه الفكرة بين الطلاب ؟ واقترحت عليّ ترتيب سلسلة محاضرات في بعض المدارس ؛ غير أنني أجبتها قائلاً :

إن فكرة السلم يجب أن تنتشر بين الأمم القوية المسيطرة ، لا بين الأمم الضعيفة المستعبدة . فإن رسوخها في نفوس الأمم المستضعفة لا يؤدي إلى شيء غير « الاستسلام » وإنني أعتقد أن نمو فكرة « الاستسلام » عند الأمم الصغيرة لا يساعد على توطيد السلم العام ، بل بعكس ذلك يعرقل انتشاره بين الأمم ؛ لأن تفشي روح الاستسلام في الأمم الضعيفة يزيد في أطماع الأمم القوية ، وزيادة الأطماع تؤدي إلى حدوث التنازع وذلك ينتهي بإخلال السلم العام . فالسلم العام لا يتوطد إلا بانتشار فكرة « مراعاة حقوق الغير » بين الأمم القوية من جهة ، ونشوء فكرة « مقاومة التعدي والدفاع ، عن النفس » عند الأمم المستضعفة من جهة أخرى . ولهذا السبب إنني أعتقد اعتقاداً جازماً أن بث « فكرة المقاومة والدفاع » عند هذه الأمم يخدم السلم العام أكثر مما يخدمه انتشار فكرة السلم بينها . فإذا أردتم السلم حقيقة فابذلوا جهودكم لبث فكرته بين الأمم القوية الطامعة ، لا بين الأمم الضعيفة المغلوبة .

إن رأيي في هذا الموضوع لم يتغير منذ ذلك الحين .

حول معاني كلمة « ناسيوناليزم »

- ١ -

سألني يوماً أحد الأساتذة الذين أعتز بصداقتهم رأيي في كتاب مطبوع باللغة الفرنسية عنوانه « مذاهب الناسيوناليزم ». اسم مؤلفه : « جاك بلونكار داساك ».

وقال إن أحد زملائه كتب له عن الكتاب المذكور، واقترح عليه أن يشتركا في ترجمته إلى اللغة العربية. ولذلك جاء ليستشيرني، ويعرف رأيي فيه.

أنا ما كنت أعرف الكتاب الذي تحدث عنه. والأستاذ السائل أيضاً ما كان رآه وقرأه، إنما عرف اسمه واسم مؤلفه من الرسالة التي كان تلقاها من زميله. ولذلك، ما كان يمكنني أن أبدي رأياً في فائدته أو عدم فائدته لقراء العربية.

ولكني كنت أعرف أن الفرنسيين صاروا - منذ مدة غير قصيرة - يستعملون كلمة « ناسيوناليزم » بمعان تختلف كثيراً عن معناها الأصلي - الذي كان قد تقرر وذاع في القرن التاسع عشر، خلال حركات الاستقلال والاتحاد التي قامت في مختلف البلاد الأوروبية . . .

إنهم صاروا يطلقون اسم « ناسيوناليزم » و « ناسيوناليست » على بعض المذاهب والأحزاب السياسية المعروفة بال « يمينية » وبال«الوطنية المتطرفة »، على الرغم من كونها مخالفة لمبدأ القوميات مخالفة صريحة.

إن التباعد الذي حصل - بهذه الصورة - بين المعنى الأصلي لكلمة « ناسيوناليزم »، وبين هذا المعنى الجديد قد استرعى اهتمام « رنيه جوهانه » René Johannet عندما ألف كتابه المعروف عن « مبدأ القوميات ». ولاحظ التشوش الذي

يحصل في الأذهان من جراء التعبير عن هذين المعنيين المختلفين بكلمة واحدة ؛ فرأى من الضروري أن يصوغ كلمة جديدة للدلالة على المعنى الأصلي الذي كان يقصد من كلمة « ناسيوناليزم ». واقترح أن تسمى النزعات والمذاهب التي تتصل بمبدأ القوميات بـ « ناسيوناليتاريزم » Nationalitarisme ، ويسمى أصحاب تلك النزعات والمذاهب بـ «ناسيوناليتاريست» Nationalitaristes على أن نترك كلمتي «ناسيوناليزم» و « ناسيوناليست » إلى المعاني التي أعطتها إياها الأحزاب السياسية الآنفة الذكر .

ومع ذلك ظل معظم الكتاب في فرنسا يستعملون كلمة « ناسيونال » للدلالة على المعنيين دون تمييز .

وأما كلمة « القومية » التي صرنا نستعملها نحن ، فهي تقابل المعنى الأصلي لكلمة « ناسيوناليزم »، ولا تقابل معناها الأخير .

ولكني لاحظت ـ مع الأسف الشديد ـ أن طائفة من كتّابنا لم ينتبهوا إلى هذه الأمور الهامة ، وصاروا يظنون أن كل ما يقرأونه في الكتب أو المقالات الفرنسية عن « ناسيوناليزم » يتعلق بالـ « قومية ». وأعتقد أن هذه النظرة الخاطئة كانت من جملة الأسباب التي أدت إلى انتشار بعض الآراء عن « القومية » بوجه عام ، وعن « القومية العربية » بوجه خاص .

لقد بينت هذه الملاحظات لصديقي السائل ، وقلت له :

إن حكمنا في فائدة أو عدم فائدة الكتاب الذي ذكرتموه يجب أن يتبع المعنى الذي قصده المؤلف من كلمة « ناسيوناليزم » الواردة في عنوانه .

بما أني لا أعرف الكتاب ، لا أستطيع أن أبدي رأياً نهائياً فيه . غير أني أستطيع أن أقول : لما كان الكتاب مطبوعاً حديثاً ، فأغلب الاحتمالات ، هو ، أن يكون المؤلف قد قصد من كلمة « ناسيوناليزم » معناها الذي شاع بين الفرنسيين ، ولم يقصد معناها الأصلي القديم .

وإذا كان الأمر كذلك ، فلا فائدة ترجى من ترجمة الكتاب ، بالنسبة إلى مسألة القوميات .

ولهذه الملاحظات رجوت الأستاذ أن يجلب الكتاب ، لكي ندرسه . من هذه الوجوه الأساسية ، ونطلع على حقيقة مواضيعه ، لنستطيع أن نبدي رأياً صائباً في شأنه .

وعندما وصل الكتاب ، أخذت أتصفحه ، مبتدئاً من فهرس محتوياته وعلمت ،

على الفور ، أن أبحاثه لا تمتّ بصلة إلى « المذاهب القومية » .

لأن المؤلف خصص فصلاً لاستعراض آراء ومذاهب كل من موريس باريس ، وشارل موراس ، وفيليب بيتن في فرنسا . وأنريكو كورراديني ، وموسوليني في إيطاليا ، وأدولف هيتلر في ألمانيا ، وبريمودي ريفرا في إسبانيا ، وسالازار في البرتغال . ومن المعلوم أن محور آراء ومذاهب هؤلاء لم يكن « القومية » ، بل هو « اليمينية » .

وعندما طالعت أبحاث الكتاب ، تأكدت من صحة حكمي هذا ، لأن المؤلف نفسه يوضح المعنى الذي قصده من كلمة « ناسيوناليزم » بصراحة تامة . ويشرح كيفية ابتعاد معنى الكلمة المذكورة عن معناها الأصلي ، بشيء من التفصيل :

لقد نشر « موريس باريس » Maurice Barés في جريدة « الفيغارو » ـ في تاريخ ٤ تموز ١٨٩٢ ـ مقالة ، بعنوان « النزاع بين الناسيوناليست وبين الكوزموبوليت » تكلم فيها عن النزاع القائم « بين الشعراء المتمسكين بتقاليد فرنسا الكلاسيكية ، وبين الرومانتيكيين المعجبين بـ « تولستوي ، وايبسن ، ومترلينك » .

إنه استعمل في مقالته هذه كلمة الـ « ناسيوناليست » معاكساً لكلمة الـ «كوزموبوليت» . ثم صار يستعمل الكلمة المذكورة بنفس المعنى في مقالاته السياسية . وبعد ذلك أخذ بعض الكتاب يقتفون أثره في هذا المضمار . وفي الأخير صارت الكلمة تستعمل للدلالة على المذاهب السياسية التي تهدف إلى تقوية الدول القائمة ، وتمجيد أوطانها ، والدفاع عن وحدتها ضد التيارات « الكوزموبوليتية ، والأنترناسيونالية » ـ أي العالمية والأممية ـ التي تعمل على تفتيتها . وبين أن هذه المذاهب السياسية تقف موقفاً معادياً للحريات الديمقراطية ، لزعمها أنها تفسح المجال إلى تسرب وانتشار النزعات العالمية والأممية .

ويقول المؤلف بأن استعمال كلمة « ناسيوناليزم » بهذا المعنى قد بدأ في فرنسا ؛ ولكنه بعد ذلك سرى إلى إيطاليا وإلى بلاد أخرى .

ويصرِّح في الوقت نفسه بأن هذا المعنى يختلف عن المعنى الذي كان ذاع في القرن التاسع عشر ـ والذي أصبح من الأوفق التعبير عنه بكلمة « ناسيوناليتاريزم » وفقاً لاقتراح « جوهانه » في فرنسا .

وفي الأخير ، يضيف إلى ذلك ، أن هذا المعنى الجديد الذي اكتسبته كلمة « ناسيوناليزم » ، وليس مختلفاً عن معناها القديم فحسب ، بل هو معاكس له أيضاً . وللبرهنة على ذلك ينقل ما قاله « شارل موراس » في هذا المضمار :

« إن الناسيوناليزم ليس الناسيوناليتاريزم ، بل هو عكسه . . »

وذلك يعني أن مذهب « الناسيوناليزم » الذي يقول به ويدعو إليه شارل موراس وأتباعه ، يختلف عن مذهب القائلين بمبدأ القوميات ، حتى إنه يقف موقفاً معاكساً للمبدأ المذكور وينكره .

يتبين من كل ما سبق : أن كلمة « ناسيوناليزم » التي تظهر في عنوان الكتاب ، والتي تتكرر مئات ومئات المرات بين صحائفه ، لا تعني « القومية » بمعناها الحقيقي ؛ إنما تعني النزعات والأحزاب السياسية التي سميت بهذا الاسم ، ولو لم تقرّ « مبدأ القوميات »، وتلتزم معنى الكلمة الأصلي .

ولإظهار هذه الحقيقة بوضوح أكبر ، أرى أن أقف قليلا عند بحث « أنريكو كورراديني » Enrico corradni في الكتاب المذكور .

يكتب المؤلف عنوان الفصل المذكور ، كما يلي :

أنريكو كورراديني
أو ولادة الناسيوناليزم الإيطالية

ثم يبدأ بحثه بالكلمة التالية : « إن الناسيوناليزم الإيطالية ـ كحركة سياسية ـ ولدت في اليوم الثالث من شهر أيلول سنة ١٩١٠ في فلورانسا . وذلك بتأليف جمعية « أسوسياسيونه ناسيوناليستا إيطاليانا »

Associacione Nazionalista Italiana

لو ترجمنا كلمة « ناسيونـاليزم » التي نقرؤ ها في هذه العبارة بكلمة « القومية » لوجب علينا أن نقول :

إن القومية الإيطالية ـ كحركة سياسية ـ ولدت في فلورنسا سنة ١٩١٠ . . »

وغني عن البيان أن هذا القول يكون جليّ البطلان ، لمخالفته لأثبت وقائع تاريخ إيطاليا المعاصرة .

ذلك لأن « الفكرة القومية » كانت الإبرة الموجهة للسياسة الإيطالية ، قبل تأسيس الجمعية المذكورة بمدة طويلة . فإن « مانتشين ، وماتسيني ، وآزغيلو ، وغاريبالدي وكافور » ـ وأمثالهم كثيرون من رجال الفكر والسياسة ـ كانوا عملوا لنشر فكرة « القومية الإيطالية » في مختلف أنحاء البلاد ، منذ أوائل الربع الثاني من القرن التاسع عشر . والجهود التي بذلها هؤلاء وأمثالهم في سبيل تحقيق الوحدة الإيطالية

كانت تكللت بالنجاح ، قبل تأسيس الجمعية المذكورة ، بمدة نصف قرن كامل .

وإذا رجعنا إلى ترجمة حال مؤسس الجمعية « كورراديني » علمنا أنه ولد بعد مرور خمسة أعوام على تحقق الوحدة الإيطالية ؛ وتأكدنا من أنه نشأ وترعرع في ظلال المملكة الإيطالية الموحدة التي قامت على أساس « القومية الإيطالية ».

فالقول مع كل ذلك « إن القومية الإيطالية ـ كحركة سياسية ـ ولدت سنة ١٩١٠ ، بتأليف الجمعية المذكورة على يد الشخص المشار إليه . . . يكون من أسخف الأقوال التي يستبعد صدورها من كاتب عاقل يعرف ـ ولو شيئاً قليلا من تاريخ إيطاليا .

ولكن المؤلف نفسه يرشدنا إلى حقيقة الأمر في هذا المضمار ، ويعلمنا بأن المقصود من كلمة « ناسيوناليزم » الواردة في بحثه هذا أيضاً ، ليس « القومية » ـ حسب معناها الأصلي ـ . ويصرح بأنه يرجح التعبير عن المعنى المذكور بكلمة « ناسيوناليتاريزم »، وفقاً لاقتراح بعض الباحثين .

ولذلك ، نجده يقول بعد العبارة التي نقلتها آنفاً :

« قبل كل شيء ، لنبعد عن بحثنا ـ كما فعلنا خلال بحثنا عن مدرسة الناسيوناليزم الفرنسية « الناسيوناليتاريزم ».

وبعد الاستشهاد بما جاء في الأنسيكلوبديه الإيطالية عن هذا الموضوع ينتهي إلى القول :

« إن الناسيوناليزم في إيطاليا ـ مثل الناسيوناليزم في فرنسا ـ تقف موقفاً صريحاً وحازماً ضد الناسيوناليتارية وضد الديمولييرالية » ـ يعني : ضد مبدأ القوميات وضد الحريات الديمقراطية .

وبناء على ما سبق ، نستطيع أن نقول : يجوز لنا أن نترجم كلمة « الناسيوناليزم » الواردة في هذا الفصل أيضاً بكلمة « الوطنية » ولكنه لا يجوز لنا أن نترجمها بكلمة « القومية »، لكونها « ضد القومية » بصورة صريحة .

إن أهداف الحزب السياسي الذي ألفه « آنريكو كورراديني » تضفي على هذه القضية مزيداً من الوضوح والقطعية ؛ فإننا نجد بين الأهداف المذكورة ، الأمور التالية :

تقوية سلطة الدولة ضد عوامل التفتيت ؛ رفع مكانة النظام الملكي ؛ تقوية التنظيمات العسكرية ؛ تذكير الإيطاليين بالإمبراطورية الرومانية ؛ تحشيد وتوحيد طاقات الشعب الإيطالية نحو الفتح الاستعماري . . .

وطبيعي ، أننا إذا أردنا أن نصف الحزب المذكور ، بناء على هذه الاتجاهات والأهداف السياسية ، لوجب علينا أن نقول : إنه « حزب وطني يميني متطرف ، يدفع الدولة إلى الفتوحات الاستعمارية ، لتكوين إمبراطورية جديدة » .

على ألا يغرب عن بالنا أن الحزب المذكور ضد مبدأ القوميات وضد الحريات الديمقراطية .

بعد هذه التفاصيل ، لا أرى لزوماً إلى ذكر ما جاء في فصول الكتاب .

فإن المؤلف في جميع تلك الفصول أيضاً ، لا يتكلم عن « القومية » إنما يتكلم عن الأحزاب السياسية التي تكونت في عصرنا هذا ، وسميت باسم « ناسيوناليست »، على الرغم من مخالفتها لمبدأ القوميات ، مخالفة صريحة .

ولا أراني في حاجة إلى القول بعد هذه المسرودات إن الأستاذ الذي عرفني بالكتاب المذكور ، صرف النظر عن ترجمته ، بعد أن اطلع على حقيقة مواضيعه ، وقدر بُعد تلك المواضيع عن « القومية » بمعناها الصحيح .

ألحوظة هامة

أرجو أن يلاحظ بأني تكلمت هنا عن تغير « معنى كلمة ناسيوناليزم »، ولم أتكلم عن تغير « مفهوم الناسيوناليزم ».

وغني عن البيان أن تغير معاني الكلمات التي تستعمل للدلالة على الأشياء ، لا يعني تغير الأشياء المذكورة نفسها .

والفرق بين الأمرين المذكورين كبير جداً : إنه يشبه ـ تمام الشبه ـ الفرق بين « تغيير لقب شخص » من الأشخاص ، وبين تغيير الشخص نفسه ، وبتعبير آخر : تغير شخصيته .

وبناء على ذلك يجب أن يلاحظ أن « تطور معنى كلمة ناسيوناليزم » لا يعني أبداً « تطور معنى القومية » .

إن عدم التمييز بين هذين الأمرين ، قد يجرّ الباحثين إلى أغلاط كبيرة جداً ، في فهم حقيقة القومية .

فيجب أن نعرف حق المعرفة : أن « تطور معنى كلمة ناسيوناليزم » شيء « وتطور مفهوم القومية ، أو معنى القومية » شيء آخر .

إني كنت ألاحظ منذ مدة غير قصيرة ، الأخطاء التي يقع فيها بعض الكتّاب من جراء توهمهم أن كل ما يقرأونه تحت عنوان الـ « ناسيوناليزم »، يتعلق بالقومية . وكنت أتكلم - بمناسبات عديدة - عن وجوب التعمق في درس هذه الأمور بنظرات انتقادية جدية . وكنت أفعل ذلك استناداً إلى ما لاحظته في بعض الكتب والمقالات من أخطاء ناجمة عن عدم الانتباه إلى هذه الدقائق .

وبعدما اطلعت على الكتاب المذكور ، صرت أستشهد به أيضاً ، لزيادة البرهنة على تعدد المعاني التي تدل عليها كلمة « ناسيوناليزم »، وعلى تباعد هذه المعاني - في بعض الأحوال - عن مفهوم القومية بعداً كبيراً .

وعندما تكلمت عن ذلك مرة ، أمام بعض الشبان - في مناسبة من المناسبات - لاحظت على وجوه البعض منهم علائم الاستغراب ، ولم أستبعد أن يكون ذلك الاستغراب مصحوباً بشيء من عدم الاقتناع .

ولذلك ، رأيت أن أتوسع في الإيضاح ، لإزالة الاستغراب ، وضمان الاقتناع . فقلت :

لماذا تستغربون ذلك ؟ هل تنطبق معاني الأسماء على حقائق المسميات ، في كل الأحوال ؟

إن الأمر واضح كل الوضوح في أسماء الأعلام ، فمن الأمور البديهية التي لا تحتاج إلى برهان : أن معاني الأسماء التي يسمى بها الأشخاص كثيراً ما تختلف عن صفات وأحوال هؤلاء .

فكثيراً ما نجد - مثلا - أن رجلاً يسمى « مسعود »، ويبقى محتفظاً بهذا الاسم ولو كان أبعد الناس عن السعادة .

وامرأة تسمى « ذكية »، وتبقى محتفظة بهذا الاسم ولو كانت قليلة الذكاء ، حتى ولو كانت أقرب إلى الغباء من الذكاء .

كما نجد أحياناً مثلا ، رجلاً قصير القامة ، ومع ذلك يلقب بلقب « الطويل » بسبب اسم عائلته ؛ وبعكس ذلك قد نصادف رجلاً طويل القامة ، ومع ذلك يلقب بلقب « القصير »، كذلك نظراً لاسم أسرته .

ويجب أن نلاحظ أن أسماء الأحزاب والمنظمات كثيراً ما تشبه أسماء الأعلام ، لهذا الاعتبار : قد تختلف معانيها اللغوية عن معانيها الاصطلاحية اختلافاً كبيراً .

فمن العبث ـ مثلاً ـ أن نبحث عن علاقة بين اسم « الحزب الحر العراقي » ـ الذي كان تألف في بغداد في أوائل عهد الحكم الوطني ـ وبين أهدافه الحقيقية وتصرفاته الفعلية .

إننا نجد أمثلة عديدة على هذه الحالة ، خارج البلاد العربية أيضاً ، وربما كانت أبرز تلك الأمثلة ، هي المنظمة الدولية التي سميت باسم « هيئة الأمم المتحدة » ومن المعلوم أن هذا الاسم لا ينطبق أبداً على تنظيمات الهيئة المذكورة وأعمالها لأنها لا تضم « الأمم »، بل تضم « الدول »، فالشعوب غير المستقلة لا تجد مكاناً لها في الهيئة المذكورة ، مهما كان شأنها ، في حين أن « الدول » تجد فيها الأمكنة التي تريدها ، ولو كانت أجزاء من أمة واحدة .

إن الاسم الذي سمي به كل واحد من الحزبين المتنافسين على الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً يعطينا مثالاً واضحاً جداً لهذه القضية . لو اعتمدنا على الأسماء ، لتوهمنا أن الفارق بين الحزبين هو ، نظر كل منهما إلى الديمقراطية وإلى الجمهورية . فإن أحدهما يلتزم بالديمقراطية ويخالف الجمهورية ، والآخر ـ بعكس ذلك ـ يلتزم الجمهورية ويخالف الديمقراطية . ولكن الحقيقة تختلف عن ذلك كل الاختلاف : لأن كليهما يتمسك بالديمقراطية وبالجمهورية في وقت واحد ، وعلى حد سواء ، وإنما يختلفان في أمور أخرى ، لا تمت بصلة ما ، لا إلى الديمقراطية ، ولا إلى الجمهورية .

وأما تسمية أحدهما باسم « الديمقراطي » والثاني باسم « الجمهوري »، فلا تختلف عن تسمية شخص ـ مثلاً ـ باسم « محمود » وشخص آخر باسم « مسعود ». . .

أنا لا أرى لزوماً لتكثير هذه الأمثلة ، وأعتقد أن كل من يتأمل هذه الأمثلة ، لا يستغرب أبداً تسمية بعض الأحزاب السياسية التي تألفت في مختلف البلاد الأوروبية باسم « ناسيوناليست » على الرغم من بعدها عن التفكير في قضايا القوميات ، وحتى على الرغم من مخالفتها لمبدأ القوميات .

ولا أراني في حاجة إلى القول بأن اعتبار مناهج وأعمال تلك الأحزاب من لوازم القومية أو من نتائجها . . يكون خطأ فادحاً جداً .

إن هذه الحقائق يجب أن تبقى نصب أعين الكتاب الذين يهتمون بقضايا القوميات(٧) .

---

(٧) نقلاً عن : الحصري، حول القومية العربية.

آراء هنري هاوزر وملاحظاتي عليها

- ١ -

أ ـ لقد نشر هنري هاوزر Henri Hauser ـ أستاذ التاريخ بجامعة ديجون في فرنسا ـ كتاباً صغيراً ، بعنوان « مبدأ القوميات ، أصوله التاريخية ». وذلك خلال الحرب العالمية الأولى ، سنة ١٩١٦ .

إن الحرب المذكورة كانت نشطت الأبحاث والمناقشات والدعايات المتعلقة بقضايا القوميات ، بمقياس واسع جداً . لأن الحلفاء عندما أصدروا تصريحاتهم المتعلقة بأغراض الحرب ، أعلنوا أنهم سيعملون بمبدأ « حق تقرير المصير ». فسيحررون الشعوب المحكومة ، وسيساعدونها على تكوين دول خاصة بها . وطبيعي أن هذه الوعود والتصريحات حملت الكثيرين من الساسة والعلماء على زيادة الاهتمام بمسائل القوميات ، لتعيين الشعوب التي يجب أن تفصل عن الدول التي تحكمها حالياً ـ لكونها ذات قومية خاصة ، مختلفة عن قومية حكامها وذلك لكي تكون دولة خاصة بها ، أو تلحق بدولة أخرى من قوميتها نفسها .

ولهذا السبب ، كثرت النشرات التي تحوم حول مسائل القوميات ، وكان بعضها يختص بقومية واحدة ، وبعضها يشمل جميع القوميات ، بوجه عام .

إن الكتاب الذي نشره هنري هاوزر كان من النوع الثاني . ولذلك اكتسب شهرة كبيرة ـ على الرغم من صغره ـ شغل مكانة مرموقة بين المؤلفات التي تبحث في « القوميات ».

ب ـ لقد التزم هاوزر في كتابه هذا نظرية « المشيئة »، التي تعتبر « مشيئة

التعايش المعشري » أس الأساس في تكوين القوميات وتحديدها .

من المعلوم أن النظرية المذكورة كانت أصبحت حبيبة الفرنسيين ، منذ عرضها أرنست رينان ، في المحاضرة التي ألقاها في مدرج الصوربون ، سنة ١٨٨٢ .

وهاوزر ، تبنى في كتابه النظرية المذكورة ، وسعى إلى الدفاع عنها بكل ما لديه من قوة إقناع . غير أنه يستصغر شأن اللغة في تكوين القوميات ـ كما كان فعل ذلك أرنست رينان ، واضع النظرية . لأنه خلال السنوات الأربع والثلاثين التي انقضت بين تاريخ إلقاء محاضرة رينان وتاريخ نشر كتاب هاوزر ، كانت حدثت سلسلة طويلة من الوقائع التي أظهرت إلى العيان ارتباط القومية باللغة ، فلم تترك أي مجال للشك في هذا المضمار ؛ فإن الثورات والحروب التي قامت في بلاد البلقان ـ فانتهت إلى تكوين الدول المعلومة ـ كانت قد استندت بأجمعها إلى اللغات التي يتكلم بها السكان . كما أن النزعات والمطالبات القومية التي ظهرت وتبلورت بكل وضوح في أوروبا الوسطى ـ في البلاد التابعة لإمبراطورية النمسا والمجر ـ أيضاً كانت تستند ـ من حيث الأساس ـ إلى اللغات . فما كان في استطاعة هاوزر أن يغض النظر عن تلك الوقائع . فرأى نفسه مضطراً إلى التسليم بدور اللغة في تكوين القوميات . ومع ذلك لم يشأ أن يتخلى عن نظرية المشيئة ـ الملائمة لمصالح فرنسا وأطماعها ـ . ولهذا السبب بحث عن نظرية تؤلف بين تلك الوقائع الثابتة وبين نظرية المشيئة فتوصل إلى نظرية زعم أنها تؤيد نظرية المشيئة دون أن تنكر أن اللغة كانت من العوامل القومية في الكثير من الأحوال .

فيجدر بنا أن ندرس ما جاء في كتاب هنري هاوزر ، بكل اهتمام .

ـ ٢ ـ

يبدأ هاوزر أبحاثه باستعراض العوامل التي يعزى إليها تكوين القوميات وينتقدها على التوالي .

أ ـ يتناول مسألة « علاقة الدولة بالقومية » فيقول :

إن الدولة ليست مستنداً ضرورياً ، ولا مستنداً كافياً ، للقومية . وإلا ، لكان من أسخف الأمور أن نتكلم ـ كما يتكلمون الآن ـ عن القوميات التي تحكمها إمبراطورية « النمسا والمجر ».

ب ـ ثم ينتقل إلى مسألة « الرسوس ـ الأصول ». ويستبعدها من بين عوامل القومية ، كما استبعد الدولة .

ج ـ ويعد ذلك ينقل البحث إلى مسألة « علاقة الدين بالقومية »، فيقول :

إن الدين يلعب دوراً أهم من ذلك ، في أمور القوميات .

فإن كاثوليكية « بولندا » لعبت دوراً كبيراً جداً في حفظ كيانها : إنها حالت دون اندماج البولونيين مع سائر السلافيين المجاورين لهم ـ على الرغم من كونهم متحدي الرس معهم ـ لأن هؤلاء كانوا أرثوذوكسيي المذهب كما أنها حالت دون اندماجهم بسكان شرق ألمانيا ، لأن هؤلاء كانوا لوثريين .

وكذلك الأمر في إيرلندا . فإن الإيرلنديين استطاعوا أن يحافظوا على كيانهم بفضل اختلافهم في المذهب مع سكان الجزر البريطانية وسكان الأولستر .

ولكن ، هناك أحوال كثيرة تناقض ذلك بكل تأكيد : فلا القومية الألمانية ، ولا القومية السويسرية ، ولا القومية الناشئة في أمريكا الشمالية تشهد لصالح « علاقة القومية بالدين ». لأن هذه القوميات تضم جماعات من الكاثوليك ، مع جماعات من البروتستانت .

ويتبين من ذلك : أن وحدة الدين والمذهب أيضاً ليست مسنداً ضرورياً ، ولا مسنداً كافياً لتكوين القومية .

د ـ وفي الأخير ، ينقل هاوزر الحديث إلى مسألة علاقة القومية باللغة ، فيقول :

« يحلو للمرء كثيراً أن يعزو إلى عنصر اللغة تأثيراً أساسياً في أمور القومية ؛ ولا شك في أن للعنصر المذكور تأثيراً كبيراً جداً في هذا المضمار ، فإن اللغة ليست مجموعة كلمات فحسب ، بل هي في الوقت نفسه ، « منظمة فكرية » من نوع خاص ، إنها توجه التفكير إلى حد كبير ، بما لها من قواعد صرفية ونحوية معينة . والتكلم بنفس اللغة يعني ـ إلى حد كبير ـ التفكير على نفس النمط » .

ثم يذكر هاوزر ، سلسلة وقائع تاريخية ، لتأييد هذه النظرة ، إذ يقول :

ومن الحقائق الثابتة تاريخياً أن اللغة لعبت دوراً هاماً في تكوين القومية ولا سيما في إدامتها ، والمحافظة على كيانها .

ماذا كان يمكن أن تكون حالة إيطاليا ـ لو لم تكن هناك اللغة الإيطالية ، على الرغم من التقسيمات السياسية ، وعلى الرغم من اختلاف اللهجات ؟ حتى في الحالة الحاضرة ، إن المطالبات القومية الإيطالية ـ المعروفة باسم الـ « ايرره دانتيزم » Irrédentisme تقوم على أساس لغوي ؛ فإن الخلاف الإيطالي السلافي القائم في شمال شرق بحر الأدرياتيك يستند إلى إحصاء عدد المتكلمين بالإيطالية وعدد المتكلمين بالسلافية .

إن الوحدة الألمانية أيضاً ، استندت إلى وحدة اللغة ، كما عبر عن ذلك « آرنت » في شعره المشهور .

كما أن بولندا مدينة في أمر حفظ كيانها إلى لغاتها ـ بجانب كاثوليكيتها، لأن كاثوليكيتها ، إذا استطاعت أن تصونها من الاندماج في سائر البلاد السلافية ، ما كان يمكن أن تصونها من مغبة الاندماج في النمسا ، التي كانت كاثوليكية مثلها .

إن أهمية اللغة في أمور القوميات ، تظهر إلى العيان ـ بوجه خاص ـ من الحقيقة التالية : إن الحواجز تنطبق ـ في أكثر الأحوال ـ على الحدود الفاصلة بين القوميات . كما هو الحال في الشلزويغ والهولشتاين : فإن الحدود الفاصلة بين الدانمركيين والألمان ، ليست الحدود السياسية ، بل هي التي يرسمها حاجز اللغة .

إن ذلك ينطبق ـ في خطوطه الرئيسية ـ على أحوال النمسا والمجر أيضاً ؛ إن حدود القوميات التشيكية ، والمجرية ، والخرفاتية ، مرسومة ـ تقريباً ـ في حدود المناطق الجغرافية التي تكون فيها لغة غالبية السكان هي التشيكية ، أو المجرية أو الخرفاتية .

وكذلك الأحوال في بلاد البلقان ، باستثناءات قليلة ؛ إن المتكلم باللغة اليونانية ، هو هليني ؛ والمتكلم باللغة الصربية هو يوغوسلافي ، والمتكلم باللغة البلغارية هو بلغاري .

في الواقع أن الباحثين لاحظوا أن اللغات الدارجة في السوق ـ في تلك البلاد ـ قد تخلفت عن اللغات المألوفة في البيوت . ولكن ذلك لا يغير شيئاً من حقيقة الأمر ، لأن اللغة التي يجب أن تبحث عنها في هذا المضمار ، هي اللغة الدارجة في البيوت ، اللغة التي يسمعها الأطفال من شفاه أمهاتهم ، منذ نعومة أظفارهم .

هـ ـ وبعد إظهار أهمية اللغة في تكوين القوميات وفي المحافظة على كيانها ، بهذه الأمثلة البارزة ، يتساءل هاوزر :

« ولكن ، هل نستطيع أن نذهب إلى أبعد من ذلك ، فنقول لشعب من الشعوب : قل لي ما هي لغتك ، لكي أقول لك : من أنت ، وما هي قوميتك ؟ »

ثم يجيب على هذا السؤال بالملاحظات التالية :

« لقد اعترفنا بأننا نستطيع أن نقول ذلك ـ بوجه عام ـ بالنسبة إلى شعوب أوستريا والمجر . كما أننا نستطيع أن نقول ذلك ـ إلى حد كبير ، بالنسبة إلى شعوب البلقان .

« ولكننا لا نستطيع أن نعمم ذلك على سائر الشعوب .

لأن التاريخ قد هيأ ـ مسبقاً ـ بضعة أجوبة حاسمة وظافرة على مذهب القائلين بأن القومية واللغة شيء واحد ، وأهم وأبرز هذه الأمثلة ، هي : سويسرا ؛ والالزاس ، وبلجيكا ».

وبعد إيضاح هذه الأمثلة الثلاثة ، يقول :

« إذن نحن أمام وقائع متناقضة . هناك حالات تكون فيها اللغة علامة القومية . ولكن هناك حالات أخرى ، لا تظهر فيها علاقة ما بين اللغة والقومية ، بل قد يظهر بينهما تناقض صريح .

فما هو السبيل للخروج من هذا المأزق ؟ ».

« إن درس هذه الحالات المختلفة قد يساعدنا على النفوذ إلى قلب المسألة ».

وبعد هذه الملاحظات التمهيدية ، يقول هاوزر ، ما يلي :

« لماذا صارت اللغة عامل قومية بين البولونيين وبين اليونانيين ؟ لأن يوناني آسيا والجزر ، وبولونيي الأقسام الثلاثة من بولونيا القديمة ، يشعرون بأنهم يونانيون أو بولونيون ، بواسطة اللغة ، ومن خلال اللغة ، فاللغة صارت علامة القومية بالنسبة إليهم ، لأنهم هم أنفسهم أضفوا عليها هذه القيمة ، بإرادة معشرية ، مشعورة قليلا أو كثيراً ».

وبعد بعض الإيضاحات على قوله هذا ، يواصل كلامه قائلا :

وبعكس ذلك ، فإن الاشتراك في اللغة لا يكون « عامل قومية مشتركة »، عندما لا يكون محسوساً ومشعوراً بهذه الصفة .

و ـ إن الرأي الذي يتوصل إليه هاوزر هنا ، لهو رأي بالغ الغرابة :

اللغة تكون عامل قومية عندما يشاء ذلك أصحابها ، لكنها لا تكون عامل قومية ، إذا لم يشأ ذلك المتكلمون بها !

ولكن البحث العلمي كان يقتضي التساؤل : لماذا يشاء البعض ، ولماذا لا يشاء البعض الآخر ؟

فالقول بأن اللغة تكون عامل قومية ، عندما يشاء أصحابها أن تكون عامل قومية . . . يكون بمثابة تعريف الشيء بالشيء نفسه ، وتعليل الواقعة بالواقعة نفسها .

ويظهر أن هنري هاوزر نفسه ، قد شعر بما في قوله هذا من ضعف منطقي ، فبادر إلى التعقيب على كلمته الآنفة الذكر ـ على الفور ـ بما يلي :

« إننا نبدو بمظهر من يقول « توتولوجيا » ، Tautologie (يعني : من يكرر القول بمقام

التعليل والبرهنة) ومع ذلك نعتقد بأنه لا يمكن الإحاطة بالحقيقة أكثر من ذلك » .

ولكني أعتقد أن هنري هاوزر لو كان تعمق قليلاً في درس أمثلة سويسرا وبلجيكا - كما كنت فعلت ذلك في أبحاثي العديدة السابقة - دون أن يقيد تفكيره بقيود نظرية المشيئة ، لرأى أنه كان في الإمكان الوصول إلى كبد الحقيقة ، دون اللجوء إلى أمثال هذه « الكلاميات » - التي تتهرب من بحث الحقيقة ، فتكرر الكلام بشكل آخر ، من غير أن تقدم له أي برهان .

- ٣ -

أ - إني أعتقد أن التعليل الذي يقدمه هنري هاوزر في كتابه هذا ، لا يختلف عن التعليلات التي كان يقف عندها الفلاسفة ، السكولاستيك - في القرون الوسطى ؛ إنهم كانوا يزعمون بأنهم توصلوا إلى تعليل الحادثات ، عندما يقولون مثلا « إن الأفيون يخدر ، لأن له خاصية التخدير » أو يزعمون « أن الماء يصعد في المضخات ، لأن الطبيعة تنفر من الخلاء » .

ومن المعلوم أن طرائق البحث العلمية نبذت أمثال هذه التعليلات الكلامية .

ب - ولتوضيح رأيي في هذا المضمار ، أعود إلى التشبيه الذي كثيراً ما كررته خلال مناقشاتي السابقة لمسألة علاقة اللغة بالقومية :

إننا نستطيع أن نشبه جاذبية اللغة بالجاذبية الأرضية .

فإننا نشاهد كل يوم حالات تسقط فيها الأجسام إلى الأرض ، وحالات لم تسقط فيها بل تبقى في محلها ، كما نشاهد في بعض الحالات التي ترتفع فيها الأجسام في الهواء . فهل نقول : إن الأجسام تسقط عندما تميل إلى السقوط ، ولا تسقط عندما لا تميل إلى ذلك ، وترتفع في الهواء عندما تميل إلى الارتفاع ؟ وهل ننكر وجود الجاذبية الأرضية - لمجرد مشاهدتنا ارتفاع بعض الأجسام في الهواء ؟

من المعلوم أن علماء الطبيعة ، بعد استقراء هذه الحادثات المتنوعة ، توصلوا إلى الحكم بأن جميع الأجسام تسقط إلى الأرض ما لم يكن هناك مانع يحول دون سقوطها ، وما لم يكن هناك دافع آخر ، يدفعها بقوة تخالف اتجاه الجاذبية الأرضية . وفي كل الأحوال ، وحتى في حالات الارتفاع في الهواء ، فالجاذبية الأرضية لا تنقطع عن التأثير في الأجسام .

ولماذا ننكر تأثير اللغة في تكوين القوميات ، لمجرد مشاهدتنا بعض الحالات التي لا يظهر فيها هذا التأثير جلياً ؟

إن البحث العلمي السليم ، يحتم علينا أن نتعمق في درس هذه الحالات الشاذة ، لنرى ما إذا لم يكن هناك عوامل أخرى تحول دون ظهور هذا التأثير إلى العيان . ولا يسوّغ لنا إنكار تأثير اللغة في تكوين القومية ، إلا إذا تأكدنا من ذلك بعد استيفاء بحث القضية من جميع وجوهها المختلفة ، بكل ما تستلزمها من تفاصيل .

ج ـ ومن الغريب أن هاوزر ـ في موضوع آخر من كتابه ـ رأى أن يتوسع بعض التوسع في بحث القضية ، وتقرب هناك إلى كبد الحقيقة تقرباً كبيراً ، ولكنه لم يلبث أن تباعد عنها ، دون أن ينتبه إلى ما يترتب على مسروداته من نتائج هامة :

فإنه عندما انتقل إلى بحث « صعوبة تطبيق مبدأ القوميات بحذافيره »، أشار إلى تشابك القوميات وتداخلها في بعض المناطق الجغرافية ، فقال :

« في بلاد البلقان ـ مثلا ـ ليس في الإمكان إعطاء الدولة الصربية حدوداً تستوعب كل الصرب دون إدخال بعض المدن والمناطق البلغارية والألبانية والكوتشوفلاخية في حدود تلك الدولة . وبعكس ذلك لا يمكن جمع كل المنتسبين إلى القومية البلغارية في دولة واحدة ، دون إدخال بعض المدن والمناطق الصربية واليونانية والكوتشوفلاخية . فلا بد من تسوية الأمور على أساس التسامح المتقابل ، والتساهل في تطبيق مبدأ القوميات . فيجب أن يوافق الصرب ـ مثلا ـ على بقاء جماعات منهم داخل حدود بلغاريا ، ومقابل ذلك ، يجب أن يوافق البلغار على بقاء جماعات منهم داخل حدود بلغاريا ، ومقابل ذلك ، يجب أن يوافق البلغار على بقاء جماعات منهم داخل حدود صربيا . هذه ضرورة لا بد من الرضوخ لأحكامها ».

وكذلك الأمر في النواحي الشمالية ، والشمالية الشرقية من بحر الأدرياتيك ، في مناطق تريستة ودالماتيا المعلومة . فإن هناك أيضاً نشاهد تشابكاً غريباً بين القومية الإيطالية والقومية اليوغوسلافية . فإن مدينة تريستة إيطالية ، غير أنها محاطة من جميع جهاتها بمناطق سلافية . كما أن البقع الإيطالية الموجودة في دالماتيا مفصولة بعضها عن بعض بقطاعات سلافية . ولذلك يستحيل تطبيق مبدأ القوميات في تلك البلاد دون شرط أو قيد . فلا بد من تسوية الأمور ـ هناك أيضاً ـ على أساس التسامح المتقابل ، والتساهل المتبادل في هذا المضمار ».

وفضلا عن ذلك كله ، إن تحديد الحدود الفاصلة بين الدول يقتضي ملاحظة أمور عديدة أخرى ، مثل الحاجات والاعتبارات التي تحوم حول الاقتصاد والدفاع ، والوصول إلى ميناء بحري . إن هذه الأمور أيضاً تستلزم التساهل في تطبيق مبدأ القوميات ، لكي يتيسر تكوين دول قومية قابلة للحياة ».

د ـ إن الملاحظات والآراء التي أبداها هاوزر في هذا المضمار صائبة تماماً .

وفعلا ، إن تسويات الصلح التي تمت بعد الحرب العالمية الأولى في القارة الأوروبية ، اضطرت الدول إلى تقييد أمر تطبيق مبدأ القوميات بمثل هذه الاعتبارات .

ولكن . . . كان يجب على المؤلف أن يلاحظ ـ عندما كتب هذا القسم من بحثه ، أن الضرورات التي ذكرها ـ بغية تسوية الأمور بعد الحرب ، في البلاد المذكورة كانت قد عملت عملها قبل ذلك ، في بلاد أخرى . فإن أحوال سويسرا وبلجيكا ـ وحتى أحوال الألزاس ـ التي كان اعتبرها في بداية بحثه دليلاً على عدم تأثير اللغة في تكوين القومية ، إنما هي وليدة الضرورات المماثلة لما ذكر بالنسبة إلى بلاد البلقان وبلاد الأدرياتيك .

لو كان هنري هاوزر نظر إلى الأمور المذكورة بنظرات علمية حيادية ، دون أن يبقى مجروراً إلى نظرية المشيئة لدوافع سياسية ، لتوصل إلى معرفة الحقيقة ، دون أن يتوقف عند تعليلات توتولوجية ، فيشوّه بحثه ، بتكرار الكلام في مقام البرهان .

ولكن الأغرب من كل ذلك ، أن هاوزر قد عمم الحكم الذي انتهى إليه في أمر اللغة ، على أمر الرسّ والدين أيضاً ، فقال :

« الرس ، الدين ، اللغة . . . كل هذه الأمور تكون أو لا تكون عامل قومية ، نظراً لدخولها ـ كعامل ـ في الشعور المعشري » .

وزعم أنه بهذا التفسير والتعليل ، قد خرج من المأزق الذي كان ذكره في بداية حديثه ، وأزال التناقض الذي أشار إليه عندئذ .

ولكن . . . من الحقائق التي لا مجال لإنكارها ، أن « الشعور المعشري » ليس من الأمور التي تبقى جامدة على حالة واحدة . بل هو من الأمور التي تتغير وتتطور كثيراً ، بمرور الزمان ، وتوالي الأحداث .

فالتفكير العلمي السليم يتطلب من الباحثين أن يسعوا وراء استكشاف العوامل التي تؤثر في تطور ذلك الشعور ، والبحث عن الأقوى والأثبت والأدوم من تلك العوامل ، . . لا أن يعتبروا الشعور نفسه عاملا أساسياً ثابتاً ويتوقفوا عنده .

والمؤلف هنري هاوزر عندما أرجع هذه الأمور كلها إلى قضية « الدخول أو عدم الدخول في الشعور المعشري »، لم يتوصل إلى حل مسألة من المسائل التي أثارها ، ولا إلى إزالة تناقض من التناقضات التي ذكرها ؛ إنما حاول أن يخفيها عن الأنظار ، بستار خداع من الكلام الذي لا يتضمن أي دليل وبرهان .

البراهين الغريبة التي تفتق عنها قرائح معارضي الوحدة العربية(*)

١ ـ قصص ميلاد الدولة العربية

لقد لاحظت أن بعض الجرائد حملت حملات شعواء على رأي القائلين بأن قيام دول عديدة في مختلف الأقطار العربية ، بعد الحرب العالمية الأولى ، إنما نشأ عن مطامع الدول المستعمرة واتفاقاتها .

وقد زعمت الجرائد المذكورة :

أولاً : أن سبب قيام هذه الدول هو الاختلاف الموجود بين طبائع أهاليها .

وثانياً : أن الدول المذكورة ليست إلا امتداداً لكيانات قائمة من قديم الزمان .

فرأيت أن أناقش كل واحد من هذين الزعمين على حدة :

هل يوجد حقيقة بين الأقطار العربية المختلفة ، اختلاف جوهري في الطبائع ،

(*) كانت جريدة العمل، لسان حال الكتائب اللبنانية، نشرت سنة ١٩٥١، خلال الأزمة الأردنية التي أعقبت قتل الملك عبدالله، ست مقالات تحت عنوان «الوحدة العربية بيننا وبين فيلسوفها العلامة الحصري» (الأعداد الصادرة في ٢٣، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٣٠ آب/ أغسطس و٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٥١).

حاولت الجريدة المذكورة أن تبرهن، في مقالاتها هذه على أن:

أولا : أن تعدد الدول العربية من الأمور الطبيعية.

ثانيا: ان بقاء العالم العربي على ما هو عليه من التجزئة والانقسام يوافق مصالح الشعوب.

ثالثا: إن الاتحاد، أي اتحاد، بين هذه الدول يولد محاذير وأضرارا عظيمة.

رأيت من المفيد أن أنقل فيما يلي، أغرب هذه البراهين، مع ردودي عليها، كما كنت نشرتها في كتابي: العروبة بين دعاتها ومعارضيها (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٥٢).

يجعل من الضروري أن تقوم في كل واحد منها دولة مستقلة عن غيرها ؟

هل يوجد ـ مثلاً ـ بين القطر السوري والقطر العراقي ، من الاختلاف ما يحتم على كل واحد منهما ، أن يكون دولة خاصة به ؟

إني لا أتردد في الإجابة على هذا السؤال بالنفي البات :

لقد قدر لي أن أعيش وأن أعمل في كل واحد من هذين القطرين حقبة طويلة من الزمن ، وأن أطلع على أحوالهما الطبيعية والبشرية اطلاعاً واسعاً . وقد تجولت خلال مدة تقرب من ثلث القرن في أنحاء كل منهما جميعاً ، من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب ، من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب ، من أكبر المدن إلى أصغر القرى ، من أخصب الأراضي إلى افقر البوادي . وقد تنقلت مراراً في مختلف أنحاء القطرين المذكورين ، ليس تنقل السائح العابر ، بل تنقل الباحث العامل ؛ فأستطيع أن أؤكد ـ استناداً إلى ما لاحظته خلال هذه المدة الطويلة ـ أنني لم أجد بين أحوال القطرين اختلافاً يفوق الاختلافات التي تشاهد عادة بين مختلف المناطق ، في كثير من الدول الأوروبية نفسها .

لا شك في أن بغداد تختلف عن دمشق في كثير من الأمور ، ولكن هل يوجد في العالم مدينة لا تختلف عن غيرها في غير قليل من الأمور ؟ ثم ، إذا كان ثمة اختلاف بين بغداد وبين دمشق ، أفلا يوجد اختلاف مماثل لذلك ، بل وأشد من ذلك ، بين بغداد وبين المنتفك في العراق من ناحية ، وبين دمشق وبين دير الزور في سوريا من ناحية أخرى ؟

ومما لا شك فيه أبداً ، أن الموصل مثلاً كانت ـ قبل ثلاثين عاماً ـ أكثر اتصالاً بحلب منها ببغداد ، وأشد شبهاً بها .

وإني لا أزال أذكر الانطباع الذي حصل في نفسي عند زيارتي الأولى إلى الديوانية في العراق ، قبل نحو ثلاثين عاماً : لقد توهمت أني لم أغادر حوران !

كما أني لا أزال أذكر الانطباع الذي حصل في نفسي ، عندما زرت دير الزور ، قبل سبعة أعوام : لقد ظننت أنني عدت إلى العراق !

ولذلك كله أقول جازماً : بأن الفروق التي تذكر بين القطرين العراقي والسوري ، ليست من الفروق الجوهرية ، وهي لا تفوق كثيراً الفروق التي تشاهد بين مختلف الإيالات الفرنسية مثلا ، ولا أغالي إذا قلت : إنها تقل كثيراً عن الفروق القائمة بين إيالتي كالابريا ، ولومبارديا في إيطاليا .

هذا ، ويجدر بي أن أشير في هذا المقام ، إلى الحقيقة التالية أيضاً :

إن كثيراً من الفروق التي تشاهد الآن بين أحوال سوريا وبين أحوال العراق ، إنما نتجت عن اختلاف نظم الحكم والإدارة والاقتصاد والثقافة ، التي قامت في كل منهما ، منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى . وهي فروق سطحية وعرضية ، تتضاءل وتتلاشى بسرعة أمام التماثل الأساسي الذي لا يزال قائماً بينهما .

فلا يمكن ، والحالة هذه ، تعليل وتفسير نشوء هذه الدول العربية المختلفة ، بغير الرجوع إلى مطامع الدول الأوروبية . واتفاقاتها السياسية ، ومحاولاتها الاستعمارية .

إن هذه الحقيقة تتجلى بوضوح أكبر ـ بل تصل إلى حد البداهة ـ في أمر نشوء المملكة الأردنية .

لماذا وكيف تكونت المملكة الأردنية في هذه الرقعة الصغيرة من البلاد العربية ؟

إنها كانت « متصرفية الكرك » في عهد السلطنة العثمانية ، ثم صارت « متصرفية السلط » في عهد الدولة العربية الأولى في سوريا .

وإني ، بوصفي من المساهمين في تأسيس الدولة المشار إليها ، ومن المشتركين في تقرير كثير من الأمور المتعلقة بالمتصرفية المذكورة نفسها ، أؤكد كل التأكيد أنه ما كان يخطر ببال أحد منا ، ولا ببال أحد من ساسة الدنيا كلها في ذلك التاريخ ، أن هذه المتصرفية ستصبح إمارة ، ثم مملكة ، في يوم من الأيام .

وإني أتحدى جميع معارضي فكرة الاتحاد ، أن يذكروا لي مثالاً واحداً ، يدل على استقلال هذه الرقعة من الأرض بكيان سياسي خاص ، كان موضوعاً لطلب ، أو مشروع ، أو اقتراح ، أو تنبؤ . . . قبل سنة ١٩٢٠ .

إن تاريخ المسألة الشرقية بوجه عام ، وتاريخ مؤتمر فرساي بوجه خاص ، حافل بمشاريع كثيرة ، تحوم حول إحياء بعض الدول القديمة ، أو إحداث بعض الدول الجديدة .

لقد جمع أحد ساسة الغرب تاريخ هذه المشاريع في كتاب قيم ، عنونه بعنوان « مائة مشروع ، لتقسيم تركيا ».

وقد تلقى مؤتمر الصلح الذي انعقد في فرساي ، عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى ، عرائض ومطاليب كثيرة من مختلف الوفود الشعبية ، واقتراحات عديدة من مختلف الهيئات السياسية ، ووجد نفسه أمام كمية هائلة من المطاليب والمشاريع الرامية إلى

تغيير الخرائط السياسية ، من إحياء « دولة بونتوس » إلى إحداث « دولة آشور » .

إن كل من يستعرض صفحات تاريخ مؤتمر الصلح ، الحافل بشتى المطاليب والمشاريع ، لا يجد فيها أي أثر لطلب أو اقتراح يتصل ـ من قريب أو بعيد ـ بإحداث دولة وراء الأردن .

كيف ، ولماذا إذن ، تكونت هذه الدولة في هذه البقعة من البلاد العربية ؟

لا يمكن لأي باحث كان ـ بعد ملاحظة الحقائق التي سردتها آنفاً ـ ألا يسلم بأن السبب الأصلي في ذلك ، يعود على وجه الانحصار ، إلى السياسة التي اتخذتها بريطانيا ، لنفسها ، بعد تعديل اتفاقاتها مع فرنسا . ومعلوم لدى الجميع ، أن المفاوضات التي جرت بين فرنسا وبين إنكلترا لتعديل اتفاق سايكس ـ بيكو انتهت إلى :

موافقة فرنسا على عدم المطالبة بالموصل من ناحية ، وعلى إدخال فلسطين تحت الانتداب البريطاني من ناحية أخرى .

وموافقة إنكلترا على منح فرنسا حصة من بترول الموصل من ناحية ، وعدم مطالبتها بمراعاة استقلال سوريا الداخلية من ناحية أخرى .

وكان من جملة الأمور التي تم الاتفاق عليها بين الطرفين ـ خلال هذه المفاوضات والمساومات ـ أن يكون الحد الفاصل بين منطقتي نفوذهما ، خطاً يمر من جنوب درعا .

ولهذه الأسباب كلها ، عندما استولت فرنسا على سوريا ، توقفت في درعا ، ولم تتغلغل في جنوبها ، تاركة حق التصرف ، في شؤون ذلك القسم من الدولة السورية المنقرضة ، لبريطانيا العظمى .

عندئذ ، وجدت إنكلترا نفسها أمام حلين لا ثالث لهما في تلك الظروف ، لمعالجة الموقف الجديد : إما إلحاق المنطقة بفلسطين ، أو جعلها إمارة منفصلة عن سوريا وعن فلسطين في وقت واحد .

ولكن إنكلترا كانت مرتبطة في فلسطين بوعد بلفور المشهور نحو الصهيونية . فلم تشأ أن توسع حدود الوعد المذكور ، ورجحت لذلك ، أن تجعل أراضي المتصرفية المذكورة وحدة سياسية ، منفصلة عن فلسطين ، ولو كانت تابعة للمندوب السامي المقيم فيها .

إنها رأت في الوقت نفسه ، أن المنطقة المذكورة صالحة لأن تكون قاعدة

استراتيجية ، تستطيع أن ترسخ حكمها فيها دون أن تخشى مشاكل دولية ، أو مطالب شعبية .

هذا هو السبب الأصلي ، الذي كوّن الإمارة الأردنية فالمملكة الأردنية .

وهنا قد يسألني سائل ، ولماذا لم تفكر إنكلترا عندئذ في حل ثالث وهو ربط الأردن بالعراق ؟

ولكني أعتقد أن جواب هذا السؤال يرتسم من تلقاء نفسه ، عند تذكر الأحوال السائدة في ذلك التاريخ :

أولاً : إن طريق الصحراء ما كان معلوماً ومفتوحاً بعد : فإن الاتصال بين الأردن وبين العراق ، ما كان يمكن أن يتم في ذلك الزمان ، إلا على ظهور الجمال ، عبر بادية الشام .

ثانياً : إن العراق كان عندئذ في بدء ثورته على الحكم البريطاني ، فما كان من مصلحة إنكلترا أن تفكر في ضم بلاد تستطيع هي أن تحكم شعبها بكل سهولة ، إلى بلاد يثور شعبها عليها تلك الثورة العنيفة .

هذه هي الأسباب التي أدت إلى تكوين الدولة الأردنية : أسباب لا تمت بصلة ما إلى مطاليب الشعب أو خصائصه ، بل تحوم حول الاتفاقات الدولية ـ الفرنكو ـ بريطانية ـ من ناحية ، وحول مصالح بريطانيا واتجاهات سياستها العامة من ناحية أخرى .

٢ ـ أسطورة الكيانات الواقعية

لقد سردت إحدى الجرائد نظرية جديدة لتعليل تعدد الدول العربية هي ما نستطيع أن نسميه نظرية « الكيانات الواقعية » حسب تعبير الجرائد نفسها .

أولاً ، سألت الجريدة « لماذا كانت بلاد العرب منقسمة إلى ولايات وسناجق وإمارات ؟ » .

وبعد ذلك ، كتبت في مقالتين مختلفتين ـ العبارات التالية :

« كان طبيعياً أن تتدرج هذه الكيانات الواقعية في العالم العربي التي كانت دائماً سناجق وإمارات وولايات (أي وحدات مستقلة) وتتجلى في دول مستقلة ، تمكيناً لها من أن تعمل لمصالحها . .

. . الجوهر الذي تتميز به هذه الكيانات ـ الكيانات التي كانت أمس ولايات وسناجق وإمارات ـ لأنها

وحدات متمايزة متنوعة ، فصارت اليوم دولاً مستقلة » .

يظهر من هذه العبارات التي نقلتها بحروفها ، أن الجريدة المذكورة خلطت خلطاً غريباً بين الكيان المطلق وبين الكيان السياسي ، ولم تميز بين الوحدات الإدارية والوحدات السياسية .

لا ريب في أن لكل شيء كياناً : لكل قرية ، لكل واد ، لكل مدينة ، لكل مديرية ، لكل قائمقامية ، لكل شيء كيان : ولكن بين هذا النوع من الكيان وبين ما يسمى بالكيان السياسي بوناً شاسعاً جداً .

إذا كانت الولايات والسناجق كيانات واقعية . . . وإذا كان من الطبيعي أن تتدرج هذه الكيانات الواقعية إلى دول مستقلة ـ كما تقول الجريدة ـ يجدر بنا أن نسألها : لِمَ لَمْ تتدرج جميعها إلى الاستقلال ؟ ولماذا اندمج بعضها مع بعض في كيان سياسي واحد ؟

لماذا استقلت متصرفية الكرك ـ مثلاً ـ ولم تستقل متصرفية دير الزور ، مع أن الأولى كانت تابعة لولاية الشام ، في حين أن الثانية كانت مستقلة عن الولايات ؟

ثم ، لماذا لم تستقل ولاية الموصل أو ولاية حلب ؟ وفي الأخير لماذا لم تتحد ولاية الموصل مع ولاية حلب بل اتحدت مع ولاية بغداد ؟

ولماذا لم تكوّن متصرفية اللاذقية دولة مستقلة ، أو لم تبق مرتبطة ببيروت ، كما كانت من قبل ؟

ولماذا تكونت محل ست ولايات ونحو عشرين سنجقاً أربع دول فقط ، مع أن جميع تلك الولايات والسناجق كانت من جملة « الكيانات الواقعية » على رأي الجريدة ؟

ولماذا توزعت سناجق ولاية بيروت بين ثلاث دول ـ أي ثلاث وحدات سياسية ؟

ولماذا اتحد سنجقان من سناجق ولاية سوريا القديمة ، مع ثلاثة سناجق من سناجق ولاية حلب وسنجق من سناجق ولاية بيروت ، مع سنجق دير الزور ، لتكوين وحدة سياسية ؟

ألم يكن كل ذلك ، دليلاً قاطعاً على بطلان نظرية « الكيانات الواقعية » التي تحاول تعليل تعدد الدول العربية بتدرج السناجق والولايات نحو تكوين دول مستقلة ؟

١٧ ـ ٣٠٤٧

٣ ـ نظرية تعدد الدول حسب تعدد اللهجات

طلعت علينا « العمل » ـ في مقالتها الخامسة ـ بنظرية جديدة ، لتعليل وتبرير انقسام البلاد العربية إلى دول عديدة : هي نظرية قيام الدول على أساس اللهجات .

تتكلم « العمل » عن « أمر اللهجات العربية » ، وتشير إلى « اختلافها البين الشديد من دولة إلى دولة »، ثم تقول :

(كفى دليلاً على أن كل دولة ، إنما تشكل « كياناً واقعياً » ـ ولو سخر علامتنا من التعبير ـ وتشكل وحدة قائمة بذاتها ، اللهجة التي يتفاهم بها شعب كل دولة ؛ لهجة خاصة متجانسة ضمن حدودها ، ومختلفة عن لهجة الجيران والإخوان !

حدود كل لهجة ، هي ذاتها حدود كل دولة) .

وبعد هذا الحكم البتار ، تواصل الكلام عن اختلاف اللهجات في البلاد العربية :

« قال علامتنا الجليل إنه في تجوله بين سوريا والعراق ، لم يشاهد ما يمكن أن يميز مقاطعة في هذه الدولة عن مقاطعة في تلك ، ولا ماذا يجعل الواحدة عراقية والثانية سورية .

ترى ، ألم يسمع علامتنا ما الذي يميز العراقي عن السوري ؟

« اللهجة ليست حدثاً طارئاً عابراً ، ولكنها الشاهد على ذهنية بل وعلى عنصرية ، وعلى بيئة تاريخية وجغرافية .

فلماذا تختلف اللغات « ولنسمها لهجات » بين دولة ودولة في « البلاد العربية » وفي « الشعب العربي » ؟

من جهتنا ، لم يتسن لنا برهان قاطع بعد أنها اتفاقية سايكس ـ بيكو هي التي قسمت اللهجات ووزعتها ، وباينت ما بينها .

إذاً لم يكن غير الأطماع الاستعمارية من عامل جزّأ البلاد العربية وقسمها إلى دول ، فكيف نشرح هذه الظاهرة الفريدة : إن اللهجة العراقية لا تتعدى العراق ـ واللهجة السورية لا تتعدى سورية ـ واللهجة المصرية لا تتعدى مصر ـ واللهجة الفلسطينية لا تتعدى فلسطين ـ واللهجة اللبنانية لا تتعدى لبنان .

هذه الظاهرة ألا تدل على شيء ؟ ألم تكن اللهجات بتباينها ، موجودة قبل أن « أوجدت » اتفاقية سايكس ـ بيكو هذه الدول ؟ » .

وبعد هذه البيانات والأسئلة ، تقول « العمل » :

نعرف الجواب .

إنه جواب تقليدي جاهز :

« إن هذه اللهجات منبثقة عن لغة واحدة ، وإن في كثير من الدول تتباين اللهجات من مقاطعة إلى مقاطعة ، وإن هذه الشعوب العربية مهما اختلفت لهجاتها تفهم لغة واحدة » .

وبعد هذا الجواب الذي أعطته « العمل » بنفسها لنفسها ، راحت تستنتج من ذلك ما راق لها من الاستنتاجات .

ولكن « العمل » أخطأت الصواب ، عندما تنبأت بما سيكون عليه جوابي أنا ، وقالت : « إن الجواب معلوم ، هو الجواب التقليدي الجاهز » .

ومع هذا ، إنها سترى الآن أن جوابي على أسئلتها يختلف عما توقعته هي - بهذه الصورة - كل الاختلاف .

فإني سألاحظ أولاً : أن محرر العمل ذكر اللهجات التي كونت الدول العربية ، واحدة فواحدة ، ولكنه لم يذكر اللهجة الأردنية أبداً . هل كان ذلك ذهولاً ؟ أم كان لأن المحرر شعر بنفسه أن هذه النظرية مهما بولغ في أمرها ، لا يمكن أن تنطبق على أحوال الأردن ؟ وهل لي أن أستدل من ذلك : أن المحرر يعترف بذلك ضمناً - على الأقل - بأن الدولة الأردنية غير طبيعية ؟

وبعد هذه الملاحظة الاستطرادية العابرة ، أنتقل إلى أصل البحث ، وأقول بلا تردد :

أنا لا أسلم بوجود لهجة عراقية « متجانسة ضمن حدود العراق »، و « مختلفة عن لهجات الجيران والإخوان » . . . كما تزعم بذلك جريدة العمل .

ومع أني تجولت في مختلف أنحاء العراق مدة عشرين عاماً ، لم أطلع على وجود « لهجة تنطبق حدودها على حدود الدولة العراقية » أبداً .

وقد عرفت حق المعرفة بأن ما يسمى عادة « اللهجة العراقية » ليس في حقيقة الأمر إلا لهجة بغداد وما يتصل بها من أواسط العراق . كما عرفت جيداً بأن لمنطقة الموصل لهجة خاصة بها ، تختلف عن اللهجة البغدادية اختلافاً كلياً ، ليس ببعض الألفاظ والكلمات فحسب ، بل بكيفية نطقها وإعراب كلماتها أيضاً ، فلو كانت

حدود كل لهجة هي حدود كل دولة ـ كما تزعم « العمل » ـ لوجب أن تكون الموصل ، دولة منفصلة ومستقلة عن العراق .

هذا ، وإني أستطيع أن أقول نفس الشيء ، بكل تأكيد ، عن سورية ومصر ، وعن سائر البلاد العربية أيضاً .

إن ما يسمى عادة « اللهجة السورية » هو ـ في حقيقة الأمر ـ لهجة دمشق وما جاورها من أقسام الشام ، أما منطقة حلب ، فلها لهجة خاصة ، تختلف عن لهجة دمشق وما جاورها اختلافاً كبيراً .

كما أن ما نسميه عادة « اللهجة المصرية » لا يشمل جميع أقسام ، القطر المصري ، فإن لبلاد الصعيد لهجة خاصة بها ، تتميز عن لهجات سائر أقسام القطر المصري بأجمعها تمييزاً صريحاً . . .

ولا أظن أن « العمل » نفسها ، تستطيع أن تبرهن على وجود لهجة لبنانية ، تنطبق حدودها على حدود لبنان السياسية .

وأستطيع أن أؤكد بأن اللهجات في البلاد العربية كثيرة ومتنوعة جداً : فلو كان « عدد الدول وحدودها » من الأمور التي تتعين وتتقرر بعدد اللهجات وحدودها ، لوجب أن تنقسم كل واحدة من الدول العربية القائمة الآن أيضاً إلى دويلات عديدة .

وبعد كل ما ذكرته آنفاً ، أقول بلا تردد : إن تعليل تجزئة البلاد العربية ـ وتبرير تعدد دولها ـ باختلاف اللهجات ، لهو من أوهى المبررات وأغرب التعليلات .

والتجاء «العمل» إلى مثل هذه التعليلات الواهية، إن دل على شيء فإنما يدل على حيرتها من أمرها ، وعجزها عن العثور على أدلة معقولة تبرر « تعدد الدول العربية »، وتبرهن على أن هذا التعدد ، هو من الأمور الطبيعية .

٤ ـ فوائد التجزئة ومضار الاتحاد

إن أغرب وأبدع ما قرأته من المزاعم في المقالات التي نشرها خصوم « فكرة الاتحاد » هو : نظريتهم القائلة بفوائد التجزئة ومضار الاتحاد .

نعم ، إنهم يقولون ذلك ، ليس في مقام الهزل والتهكم ، بل بكل جد ووقار . إنهم يريدون أن يقنعوا قراءهم بأن «التجزئة تفيد البلاد العربية فوائد كبرى ، وأما الاتحاد أو الوحدة ، فإنها تضر العرب أبلغ الإضرار».

وأما برهانهم الأساسي على ذلك ، فيتلخص بما يلي :

إن الدول الصغيرة تضمن مصالح الشعوب وتساعد على تنمية إمكانياتها ، أكثر من الدول الكبيرة . وأما ما هو شائع في الأذهان من أن القوة بالوحدة أو الاتحاد ، فيجب ألا يؤخذ على علاته . لأن المثل المذكور « لا يحدد مدى الوحدة ولا عدد المتوحدين » فأولى به « أن ينطبق على أصغر عدد وأضيق مجال » .

وهم يريدون أن يقولوا بذلك : إن الاتحاد يكون قوة داخل كل دولة من الدول العربية على حدة . ولكنه لا يكون قوة ، إذا ما خرج خارج حدود هذه الدول ، وشمل اثنين أو أكثر منها .

إنهم يكررون هذه النظرية في عدة مواضع من كتاباتهم بعبارات صريحة .

« يسهل العمل ويعمق ، ويعطي النتائج المجدية ، كلما انحصر مجاله ، وضاق » .

إنهم يقولون ذلك ، ولكنهم لا يسيرون مع مقتضيات قولهم هذا إلى النهاية ، ولا يقولون لماذا يتوقفون في هذا المضمار عند حدود الدول القائمة ، ولا يقترحون تجزئة هذه الدول أيضاً إلى أجزاء أصغر فأصغر ، ما داموا يزعمون أن النتائج تكون أجدى « كلما انحصر المجال وضاق » ؟

ومع هذا ، نحن نكتفي هنا ، بتسجيل قولهم بأن الخير كل الخير للبلاد العربية أن تبقى منقسمة كما هي الآن ، لكي تنمي إمكانياتها تنمية تامة ، وننتقل إلى النظر في الدليل الواقعي الذي يذكرونه للبرهنة على صحة قولهم في هذا المضمار .

هذا الدليل ، في نظرهم ، هو المملكة الأردنية .

فيجدر بي أن أنقل فيما يلي نص العبارات التي سردوا بها هذا الدليل الباهر ، بصراحة ما بعدها صراحة :

« هذه الأردن ، مثلاً ، استطاعت ـ لأنها دولة مستقلة ـ أن تنشيء جيشاً ما كان ينشأ لو أن الأردن بقيت محافظة سورية ، أو راحت تمد في مساحة العراق ، وتزيد في عدد سكانه » .

أعترف بأنني كدت أشك في صحة بصري ، عندما قرأت هذه العبارات للمرة الأولى . . .

إنهم يعلنون اغتباطهم لبقاء الأردن مستقلاً عن سوريا وعن العراق . . . لأن

هذا الانفصال والاستقلال أدى إلى تكوين هذا الجيش الذي يعرف باسم « الجيش العربي » ؟

ولكن ، هل فاتهم أن الجيش الذي يعنونه يعمل تحت إمرة قواد وضباط من الإنكليز ، ويعيش بالإعانة السنوية التي تتفضل بها بريطانيا العظمى على هذه الدولة الصغيرة ؟

وهل يظنون أن الاستقلال عن سائر البلاد العربية ، أهم وأجدى من الاستقلال عن السيطرة البريطانية ؟

وهل يعتقدون أن الاستغناء عن مساعدة سائر البلاد العربية ، أهم وأكرم من الاستغناء عن الإعانة التي تقدمها دولة غير عربية ؟

إني أكتفي بتدوين هذه الأسئلة وأترك أصحاب هذه النظرية يفكرون فيها ، ما وسعهم التفكير ، لكن يتثبتوا من قوة البرهان الذي طلعوا به علينا ، لإثبات نظريتهم البارعة .

ولكن خصوم الاتحاد العربي لا يكتفون بذكر فوائد التجزئة وتمجيد خيراتها ، بل إنهم يسترسلون بعد ذلك ، في تعداد مضار الاتحاد أيضاً .

« إن الاتحاد يحول دون تنمية الإمكانيات . . إنه يؤخر الشعوب عن تحقيق مصالحها . . . إنه يؤدي إلى إفقار الجميع . . . » .

إنهم يقولون ذلك بعبارات صريحة دون أن يروا لزوماً لتأييد مزاعمهم هذه ببراهين واقعية .

وأما أنا ، فسأتبرع بإتمام ما تركوه ناقصاً في هذا المضمار ، وسأذكر سلسلة أمور تتمشى مع منطق هذه المزاعم :

منها : أن مدينة روما ، انقطعت عن التقدم ، بعدما فقدت الاستقلال الذي كانت تنعم به حتى سنة ١٨٧٠ فاندمجت في المملكة الإيطالية . . .

ومنها : أن مدينة جنيف لم تستطع أن تنمي جميع إمكانياتها بل تأخرت كثيراً في مضمار الرقي ، منذ انضمامها إلى الاتحاد السويسري .

ومنها : أن مدينة هامبورغ انحطت إلى درك ميناء من موانىء الدرجة الثالثة بل الرابعة ، منذ تنازلت عن استقلالها ، وانضمت إلى الاتحاد الألماني .

إني لا أريد أن أطيل هذه السلسلة ، وأقول بلا تردد ، إن ما يزعمه خصوم

الاتحاد في هذا المضمار لا يصح إلا إذا صحت الوقائع التي ذكرتها آنفاً . . بعد أن اختلقتها اختلاقاً ، مخالفاً بذلك ، كل الحقائق الراهنة مخالفة تامة .

ولكن جعبة خصوم الاتحاد مملوءة بسهام مسمومة أخرى ، يحاولون أن يصيبوا بها فكرة الوحدة والاتحاد في الصميم :

إن الاتحاد أو الوحدة ، تضر البلاد العربية لأنها :

(أ) تؤدي إلى توسيع نطاق الإقطاعيات .

(ب) تساعد على ترسيخ أقدام الاستعمار .

(ج) تسبب تفشي الشيوعية في البلاد .

وإليكم البعض من الفقرات التي تسرد هذه المزاعم ، وتوضحها بعبارات صريحة :

« المصلحة العليا تقضي بتوطيد الأوضاع الراهنة .

إن الإفادة الحقة للشعب ـ من حيث ترقية معيشته ، ورفع نفسية أفراده ، وتحسين مؤهلاتهم ، وتوفير المقومات الطبيعية التي تحررهم ـ لا يتسنى شيء منها إلا ضمن الأوضاع الدولية القائمة » .

. . . إن الاتحاد « كل اتحاد » لن يكون له ومنه سوى نتيجة واقعية واحدة ، وهي ازدياد نفوذ عائلة « أياً كانت » في وجه عائلات ، وتكبير دولة على حساب دول .

ونحن نرى أن ذلك الاتحاد ، وكل اتحاد ، سيكون له نتيجة واقعية أخرى ، وهي وحدها التي يجب أن يحسب حسابها : إنها تؤخر الشعوب عن تحقيق مصالحها ، فضلاً عما تنتجه من فسحة لمصالح الاستعمار . . . »

. . . إن مكافحة الشيوعية ، ليست ممكنة في الشرق الأدنى ، إلا إذا بقيت الأوضاع الدولية الراهنة . لأن كل اتحاد أو وحدة ، يؤدي حتماً إلى بسط إقطاعية شديدة ، تكمن فيها المحاذير التي تستدعي الشيوعية وتوابع الشيوعية . . »

إني لم أنقل هذه الفقرات ، لكي أرد عليها ، لأني أعتقد بأنها في غنى عن كل رد وتعليق ؛ إنما نقلتها ، ليرى القراء كيف يستميتون في الدفاع عن الأوضاع القائمة ، وكيف يتخبطون في التماس الوسائل التي تساعد على إبعاد « خطر الاتحاد » عن جميع البلاد العربية .

إنهم يلتمسون الحجج من كل حدب وصوب ، ولا يتورعون في آخر الأمر عن الاستنجاد بـ « بعبع الشيوعية أيضاً ».

إنهم ينتظرون من « حنكة السياسة البريطانية » ـ هذا هو تعبيرهم ـ أن تقدر هذه الحقيقة حق قدرها ، فلا تفتح باباً للشيوعية عن طريق فتح باب الاتحاد بين الأردن والعراق !.

حديث الإقطاعية

تقحم « العمل » قضية الإقطاعية ، بين أبحاث الوحدة العربية ، لأنها تزعم بأن الوحدة تؤدي حتما إلى توسيع الإقطاعية وتقويتها .

وأما أنا فأؤكد كل التأكيد أن كرهي للإقطاعية ، ليس أقل من كره جماعة « العمل » لها ، وأصرح بأني أقدر المساعي التي تبذل لمحاربة الإقطاعية كل التقدير . ومع هذا ، لا أرى أي مبرر كان لإقحام الإقطاعية بين أبحاث الوحدة العربية .

لأني أعتقد : أن صغر الدولة لا يضمن خلاصها من الاقطاعية ، كما أن كبرها لا يحول دون تأسيس الحكم الشعبي فيها .

ولا أراني في حاجة إلى ذكر الأمثال وإقامة البراهين على صحة قولي هذا . لأن أقرب الحوادث إلينا ـ زمناً ومكاناً ـ مليئة بالأمثلة الحاسمة على هذه القضية .

مصالح الشعب

تدعو العمل في مقالتها الأخيرة إلى الاهتمام بمصالح الشعب ، فتقول :

إن الغاية الأساسية من السياسة إنما هي خدمة مصالح الشعب «

والهدف الأوجب للسعي ، في شرقنا وفي أحوالنا ، هو نهضة الشعب ، في أفراده وفي مجتمعه .

وذلك لا يتسنى إلا باستنباش وتحقيق إمكانات كل منطقة ، وكل نفس ».

إني أوافق على هذه الآراء تمام الموافقة . لأني قضيت حياتي في العمل في هذا السبيل ، ودعوت على الدوام إلى التقدم والنهوض ، كما دعوت غير مرة إلى الثورة والانقلاب ، لتسريع التقدم المنشود .

ولذلك ، إني أحبذ كلّ التحبيذ كل دعوة ، وكل مشروع ، وكل عمل ، يرمي إلى إنهاض الشعب نهضة حقيقية .

غير أني أختلف مع محرر « العمل » كل الاختلاف ، عندما أراه يعقب على العبارات التي ذكرتها آنفاً ، بهذا الزعم الغريب :

« من هنا نرى أن تقسيم البلاد العربية إلى دول يسهل تلك المهمة » .

إن بطلان هذا الزعم واضح كل الوضوح : لأن البلاد العربية مجزأة فعلاً إلى دول ودويلات ، ومع هذا ، لا تزال تحكمها حكومات لا تعمل لمصالح الشعب الحقيقية !

فأرى لزاماً عليّ أن أكرر هنا ما قلته آنفاً عن قضية الإقطاعية : إن مبلغ خدمة الحكومات لمصالح الشعب ورفاهيته لا تتبع كبر الدول أو صغرها . . إنما تتبع نظم الحكم وأجهزة الإدارة القائمة فيها ، من ناحية ، ومبلغ إخلاص القابضين على زمام الحكم والإدارة ـ مع درجة فهمهم لمقتضيات الحكم الصالح والحضارة العصرية ، من ناحية أخرى .

تقول العمل : « إنما الدولة تنساق للتغاضي عن مصالح الشعب والأفراد ، يوم يكون همها الأول تثبيت وحدتها على جيش قوي مثلاً وعلى محالفات أجنبية » .

وأما أنا فأقول : إن الدولة القومية لا تحتاج إلى جيش قوي لتثبيت وحدتها أبداً .

يلوح لي أن « العمل » تخلط هنا بين الدول القومية وبين الإمبراطوريات .

لأن الإمبراطوريات تحكم قوميات عديدة ومتنوعة ، ولذلك تحتاج إلى جيش قوي لتثبيت حكمها على تلك القوميات .

وأما الدولة القومية ، فلا تحكم إلا أمة واحدة ، ولذلك لا تحتاج إلى مثل ذلك الجيش . فإن الوحدة فيها ، تكون طبيعية وطواعية .

إن الملاحظات التي أبدتها « العمل » تخولها ـ منطقياً ـ أن تطلب من دعاة الاتحاد أن يكونوا ـ في الوقت نفسه ـ من دعاة الإصلاح وعمال الإنهاض ، ولكنها لا تخولها قط ـ أن تطلب إليهم أن يكفوا عن العمل في سبيل الاتحاد ، لكي لا يتأخر التقدم والإصلاح .

وهنا ، لا بد لي من التصريح بأنني قلت وكتبت مراراً بأن الفكرة القومية ، يجب

أن تكـون مقتـرنـة بـالـنـزعـة التقـدمية ، ويجب أن تتجـرد عن كـل أنـواع الـنـزعـات الرجعية . . .

وأرى من المفيـد أن أنقـل فيـما يـلي ، العبـارات التي كنت ختمت بهـا إحـدى محاضراتي :

« يجب علينا أن نسلك ـ بدون تأخر وبحزم واندفاع ـ مسالك التجديد في كل ساحة من سوح الحياة المادية والمعنوية والاجتماعية .

التجـديـد في كـل شيء : في اللغـة والأدب ، في التـربيـة والأخـلاق ، في العلم والفن ، في السياسة والثقافة ، في الزراعة والصناعة والتجارة . . .

التجديد في كل مكان : في البيت والمدرسة ، في القرية والمدينة ، في الشارع والحديقة . . .

التجديد في كـل زمان ، وفي كـل شيء ، وفي كل مكـان . . . يجب أن يكون شعـارنـا عـلى الـدوام »[٨] .

كبر الدولة وصغرها

تقول « العمل » في إحدى المقالات :

« إن الدول الكبرى ، خصوصاً تلك التي تتألف من تجميع وحدات ، لا تستطيع المحافـظة على كيانها ، إلا بالتضييق على شعوبها وأفرادها . فضلاً عن أنها تستثير حذر جيـرانها وريبتهم وعداءهم ، وبالتالي ، فإن جهودها تنصرف إلى تـدعيم كيانها كـدولة عـلى حساب السلم ، وعـلى حساب رفـاهية الشعب ، وعلى حساب حريات الأفراد » .

وأما أنا ، فأقول بـدون تردد : إن تضييق الـدولة عـلى حريـات الأفراد أو عـدم تضييقها ، وخدمة الدولة لرفاهية الشعب أو عدم خدمتهـا . . . ليست من الأمور التي تتبع كبر الدولة أو صغرها .

كم من دولة صغيرة تسير على سياسة استغلالية واستبدادية ، وكم من دولة كبيرة تعطي أرقى نماذج الحكم الصالح الـذي يخدم رفـاهية الشعب ، مـع مراعـاة حريـات الأفراد كل المراعاة .

أعتقد أن « العمل » تخلط هنا أيضاً ، بين مسالك الإمبراطوريات التي تحكم أمماً

(٨) سـاطع الحصـري، آراء وأحاديث في التـاريخ والاجتمـاع (القاهـرة: مطبعـة الخـانجي، ١٩٥١)، ص ١٦ .

عديدة ، وبين طبائع الدول القومية التي تقوم على رأس أمة واحدة .

وفي الأخير ، أود أن ألفت الأنظار إلى أحد المزاعم الواردة في هذه الفقرات .

تقول العمل : « إن الدول الكبيرة . . . تستثير حذر الجيران وريبتهم وعداءهم »، وتدعونا لذلك ـ ضمناً ـ إلى أن نبقى دولاً صغيرة ، لكي لا نستثير مثل هذا الحذر والريبة والعداء .

ولكني أستغرب كيف فاتها أن ضعف الدول الصغيرة يستثير شهية الدول الكبيرة ، ويغذي أطماعها ، ويغريها على بسط نفوذها وسيطرتها عليها ؟

وكيف فاتها ، أن ما تحتاج إليه البلاد العربية الآن ، ليس عدم إثارة حذر الجيران وعداءهم ، بل هو وضع حد لأطماع الدول الكبرى ، ودفع عدوانها ؟ . . .

الخدمة العسكرية الإلزامية والتربية العامة(*)

لو سألني سائل ما هي أهم الحوادث التي حدثت في السنة الأخيرة في الشرق العربي لأجبت على الفور : هي الشروع في تطبيق قانون الدفاع الوطني في العراق . لأن هذا القانون يستهدف جعل الجيش آلة دفاع وطنية تستمد قوتها من جميع طبقات الأمة ، وفقاً لمبدأ « الخدمة العسكرية الإلزامية العامة » عوضاً عن نظام التطوع المأجور .

من المعلوم أن « الخدمة العسكرية الإلزامية » من المبادىء التي أخذت بها جميع الأمم المتمدينة ، وأن هذا المبدأ يقضي بتهيئة جميع أفراد الأمة لخدمة الدفاع عند الاقتضاء ، ويجعل الجيش ممثلاً لقوى الأمة المكنوزة بكل معنى الكلمة .

غير أني لا أود الاسترسال في البحث عن فوائد الخدمة العسكرية العامة من هذه الوجهة ، بل أود أن أحصر بحثي في فوائد هذه الخدمة الإلزامية من وجهة تأثيرها على التربية العامة .

إذا ألقينا نظرة عامة على التطورات الاجتماعية والسياسية التي حدثت في العالم المتمدن خلال القرن الأخير ، وجدنا أن هذه التطورات أوجدت مؤسستين إلزاميتين عامتين : مؤسسة التعليم الإلزامي ، ومؤسسة الخدمة العسكرية الإلزامية .

(*) تألف الجيش العراقي، في بادىء الأمر، على أساس «التطوع»، والحكومة الوطنية تعبت كثيرا لجعل الخدمة العسكرية إلزامية بسبب معارضة الإنكليز، وانخداع بعض الوطنيين بدعايات البريطانيين. والمحاضرة التالية ألقيت بنادي المعلمين في بغداد، عندما شرعت الحكومة في تنفيذ «قانون الدفاع الوطني» الذي جعل الخدمة العسكرية إلزامية لجميع المواطنين.

إن المؤسسة الاجتماعية الأولى تتمثل وتتجلى في المدارس الابتدائية ، وأما المؤسسة الاجتماعية الأخرى فتتمثل وتتجلى في الثكنات العسكرية .

وإذا لاحظنا عمل هاتين المؤسستين من الوجهة الاجتماعية العامة وجدنا بينهما ـ بعض المماثلة : فإن الأولى تأخذ الطفل من عائلته ، وتضمه إلى أترابه ، وتتعهده بالتربية والتعليم لمصلحة أمته ، والثانية تأخذ الشاب من بيئته ، وتضمه إلى أمثاله وتتعهد بتهيئته لخدمة الدفاع عن وطنه .

فعمل المدرسة في الطفل يشبه عمل الثكنة في الشاب ، بهذا الاعتبار ؛ فكل واحدة من هاتين المؤسستين تأخذ الفرد من المجتمع الخاص الذي ينتسب إليه ، وتدخله في مجتمع عام وتتعهده بالتربية والتدريب حسب ما تقتضيه المصلحة العامة . فيمكننا أن نقول : إن النظم الاجتماعية العصرية تحتم على كل فرد من أفراد الأمة أن يدخل كل واحدة من هاتين المؤسستين في دور خاص من أدوار حياته ، فيمر من المدرسة في طفولته ، ومن الثكنة في شبابه .

فيمكننا أن نعتبر الثكنة العسكرية ـ من هذه الوجهة ـ مؤسسة تربوية عامة مثل المدرسة الابتدائية .

مع هذا إذا تعمقنا في المقارنة نجد أن سيطرة الثكنة على حياة الفرد وتأثيرها فيه ، تكون أشد وأقوى من سيطرة المدرسة على حياته وتأثيرها فيه .

لأن المدرسة تأخذ الفرد من بيئته الخاصة وعائلته الأصلية كل يوم لعدد محدود من الساعات فقط ، ثم تعيده إلى بيئته الخاصة وتتركه يعيش وينام في داره ، ويقضي بقية ساعات اليوم مع أهله ، في حين أن الثكنة تحتكر حياة الفرد أكثر من ذلك ، لأنها لا تكتفي بأخذ البعض من ساعات أشغاله من كل يوم ، بل تقضي عليه بالانفصال عن عائلته الأصلية وبيئته الخاصة ، وتحتم عليه أن يعيش مع زملائه في بيئة جديدة ، لمدة طويلة ، مدة تعد بالشهور وقد تبلغ السنين .

ولا حاجة لبيان أن انفصال الشاب من بيئته الخاصة بهذه الصورة ، منكباً على الحياة العسكرية انكباباً كلياً ، مما يؤثر على نفسيته تأثيراً عميقاً .

أولا ، لأن الحياة العسكرية حياة حركة وتعب ، فهي تقوي في الشباب روح الحركة والنشاط ، وتعوده على خشونة العيش وتحمل المشاق ، وتنمي فيه شيم الرجولة والجلد .

ومن جهة أخرى ، أن الحياة العسكرية حياة نظام وانضباط ، تتطلب القيادة من

البعض والانقياد من البعض ، وتعطي للنظام الموقع الأول في كل شيء . فالشاب الذي يدخل الثكنة يضطر إلى أن يعيش عيشة منتظمة ، مهما كان بعيداً عن النظام في حياته الاعتيادية ، ويتشرب بروح الانضباط مهما كان محروماً من روح الانقياد في حياته الخارجية . فالشاب الغني يضطر إلى الائتمار بأوامر الرئيس الذي قد يكون فقيراً . والجندي المستنير يضطر إلى العمل بإيعازات العريف الذي قد يكون جاهلا .

ولا شك في أن كل ذلك يعلم الشاب معنى الانضباط الاجتماعي ، ويكسبه السجايا الاجتماعية التي يقتضيها هذا الانضباط فعلا .

فضلا عن أن الحياة العسكرية حياة تضحية وإيثار : إذن الجندي يعيش خلال الخدمة العسكرية خارجاً عن دائرة أعماله الأصلية بعيداً عن حياته الذاتية ، حتى إنه يعيش مفترقاً عن جماعاته القريبة الخاصة . إنه كما قلنا في كلمة أخرى ، يترك داره وبلدته وأهله ومهنته ، يترك كل شيء يعود له أو لأسرته ، فيعيش مع جماعة من أبناء وطنه في معسكر مؤلف من أناس آتين من مدن مختلفة ، ومن أسر وطبقات متنوعة ، ومن مذاهب ومهن شتى ، إنه يعيش بين جميع هؤلاء خاضعاً لنظام عام يشمل الجميع ، يعيش هناك عاملا لغاية لا تعود إلى شخصه ، ولا تنحصر في أسرته ، حتى إنها لا تتمركز في بلدته ، بل لغاية أسمى من كل ذلك : لغاية تعود إلى وطنه وتشمل أمته ، لغاية تتوخى حياة الوطن وسعادة الأمة .

ولا حاجة لبيان أن ظروف هذه الحياة تؤثر تأثيراً عميقاً في نفسية الشباب ، وتقوي فيها الخصال الاجتماعية بمقياس واسع .

ويمكننا أن نقول بهذا الاعتبار : إن الثكنات العسكرية بمثابة مدارس اجتماعية تعمل على تخليص الفرد من الأنانية وتعويده الإيثار ، وتجعله يشعر بوجود الغير ، والوطن والأمة شعوراً واضحاً ، وتعوده التضحية الحقيقية على اختلاف أنواعها ، من تضحية الراحة إلى تضحية الدم والنفس في سبيل الأمة والوطن .

من المعلوم أن الإنسان مدني بالطبع كما قال الفلاسفة منذ القرون القديمة ، ومخلوق اجتماعي كما يقول علماء الاجتماع الآن . فإنه لا يستطيع أن يعيش بمفرده ، بل يعيش دائماً مندمجاً في جماعة من أبناء نوعه . غير أن درجة هذه الاجتماعية وقوة هذا الشعور الاجتماعي لا تتساوى عند جميع الأفراد : فقد تكون قوية عند البعض وضعيفة عند الآخرين ، والتربية الاجتماعية تستهدف تقوية الروح الاجتماعية عند الأفراد . وأهم وسائل هذه التربية هي العيشة الاجتماعية والعمل الاجتماعي . وبهذا الاعتبار نستطيع أن نقول : إن تعميم الحياة العسكرية بين جميع الشبان ـ عن طريق خدمة العلم الإلزامية ـ من أهم الوسائل لنشر هذه التربية وتوحيد اتجاهاتها .

وقد انتبه بعض المفكرين إلى أهمية الخدمة العسكرية من هذه الوجهة في البلاد الغربية منذ بدء الأخذ بها ، غير أن أجلى آثار هذا الانتباه تجلى بعد الحرب العالمية في الخطة التي انتهجتها الأمة البلغارية : فمن المعلوم أن الحلفاء بعد انتصارهم على الدول المركزية فرضوا على الدولة البلغارية معاهدة « نويي » وحتموا عليها إلغاء نظام التجنيد . فالدولة البلغارية خضعت لأحكام هذه المعاهدة . غير أن مفكريها شعروا بأن ضرر ذلك سوف لا ينحصر في حرمانهم من جيش الدفاع ، بل سيؤدي إلى حرمانهم من التربية الاجتماعية التي كان يحصل عليها شبابهم خلال الخدمة العسكرية ؛ فقد استسلموا إلى الحرمان من الجيش ، غير أنهم لم يشاءوا أن يستسلموا إلى حرمان شبابهم من تلك التربية . لأنهم شعروا بوجه خاص أن هذا الحرمان قد يكون قتالاً بالنسبة إلى الأمة البلغارية ، لأنه ما كان قد مضى بعد أكثر من أربعين عاماً على استقلالهم القسمي ، وعشرة أعوام على استقلالهم التام . ولذلك بحثوا ملياً في الأمر وأحدثوا آخر الأمر نظام الخدمة المدنية الإلزامية : حتموا على كل شاب بلغ العشرين من العمر ، أن ينفصل عن داره ثمانية أشهر ، يضع نفسه وعمله في خلالها تحت تصرف الدولة للقيام بالخدمات المدنية . إنهم استفادوا من « كتائب العمل » التي أوجدوها بهذه الصورة في إنجاز الكثير من المشاريع العمرانية ، غير أن غايتهم الأصلية ومنفعتهم القصوى منها كانت في إدامة روح الاجتماع والتضحية والانضباط في نفوس الشباب .

قارنت ، في بداية حديثي هنا ، بين المدرسة والثكنة ، وأظهرت بعضاً من أوجه الشبه والمباينة بينهما . والآن أود أن أعود إلى تلك المقارنة مرة ثانية : إن التعليم الابتدائي الإلزامي يتناول الأطفال ، والخدمة العسكرية الإلزامية توجه وجهها نحو الشبان ؛ فالأول يؤثر في نفسية الأطفال ، والثانية تؤثر في نفسية الشبان .

وقد أخذ المفكرون والعلماء يهتمون بسن الشباب اهتماماً عظيماً ، حتى لقد ظهر بينهم من يقول : إن سني التربية الأخلاقية الحقيقية ليست سن الطفولة ، بل هي دور الشباب . فإن كثيراً من الغرائز النفسية لا يظهر إلا بعد المراهقة ؛ فالتربية الخلقية التي يمكن أن تعطى في الطفولة قد تندثر تحت سيل الغرائز التي تظهر بعد المراهقة . لقد اعتاد الناس أن يقولوا دوماً : « التعليم في الصغر كالنقش في الحجر »، ولكن هل يجوز لنا أن نقول ذلك ، بدون قيد ولا شرط ؟ إن الإنسان ليس مخلوقاً جامداً مثل الحجر ، فلا يجوز تشبيه تعليمه بالنقش في الحجر . فإذا أردنا أن نشبه التعليم بالنقش وجب أن نشبهه بالنقش في الشجر ، على الأقل ، لا في الحجر . وكلنا يعلم أن ما ينقش على الشجر لا يبقى على حاله عند النمو بوجه من الوجوه ، فضلاً عن البون الشاسع الموجود بين التعليم والنقش .

وعلى كل حال نستطيع أن نقول بدون تردد : إن سني الشباب تحتاج إلى التعهد بالتربية بقدر سني الطفولة إذا لم يكن أكثر منها . إن هذه الحقيقة أخذت تسيطر على أعمال الدول بمقياس واسع ، فالشباب أصبح موضع اهتمام الجميع .

لقد اعتاد المفكرون أن يسموا القرن الذي نعيش فيه باسم « **عصر الطفل** » حسب تنبؤات الكاتبة السويدية الشهيرة **أللن كي** . غير أن بعض المفكرين أخذوا يقولون بأن الحضارة القادمة ستكون حضارة الشباب . . .

وعلى كل حال يجب أن ينظر إلى عمل الخدمة العسكرية في التربية العامة كمتمم لعمل التعليم الإلزامي . ولذلك يجب أن تؤسس صلات وثيقة بين المدرسة والثكنة . فعلى المدرسة أن تهيء الأطفال إلى خدمتهم العسكرية المستقبلة ، وعلى الثكنات أن تعمل لإتمام مفعول دراستهم السابقة .

وقد سلكت الأمم المختلفة ، لضمان هذا التعاون بين المدرسة والثكنة ، طرائق متنوعة ، لا أود أن أسترسل في تعدادها الآن .

غير أني أود أن أشير بوجه خاص إلى أهمية هذه المسائل بالنسبة إلينا :

قلنا إن الخدمة العسكرية العامة من أهم الوسائط التي تفيد التربية الاجتماعية ، وتزيد في روح التماسك والانضباط بين أفراد الأمة . ولا أراني في حاجة إلى التدليل بأن حاجتنا نحن إلى كل ذلك أقوى بكثير من حاجة الأمم الأخرى . فإن روح الفردانية قوية عندنا بعكس روح الاجتماعية التي لا تزال ضعيفة في نفوسنا . وربما كان ذلك متأتياً من الحوادث التاريخية التي أخرت تكتلنا واتحادنا وتكوننا كأمة متماسكة متلاصقة .

فإذا كانت الخدمة العسكرية العامة أفادت التربية الاجتماعية لدى جميع الأمم ، فلا شك أن فائدتها لنا ستكون أكبر من جميعها بدرجات .

بين القديم والجديد(*)

- ١ -

إن المفاضلة بين القديم والجديد ، وبتعبير أدق : الموازنة بين روح المحافظة ونزعة التجديد ، من أهم الأمور التي شغلت أذهان رجال الفكر والعمل في جميع أنحاء العالم المتمدن ، في مختلف أدوار التاريخ .

فإننا لاحظنا سلوك الناس تجاه مسألة « القديم والجديد » ووجدنا أن بعضهم يكره القديم ، ويحب الجديد، ويدعو إلى التجديد ؛ في حين أن بعضهم بعكس ذلك يتمسك بالقديم ، وينفر من الجديد ، ويدعو إلى إبقاء ما كان على ما كان .

ويغالي بعض المجددين في نزعتهم التجديدية مغالاة شديدة : فيستنكرون كل ما هو قديم استنكاراً مطلقاً ، ويدعون إلى « قطيعة الماضي » قطيعة تامة .

كما يغالي بعض المحافظين في حب القديم مغالاة شديدة: فإنهم لا يكتفون بالتحذير من الجديد ، وبالدعوة إلى إبقاء ما كان على ما كان ، بل يقولون علاوة على ذلك ، بوجوب العودة إلى الماضي ، ويدعون إلى إحياء القديم المهجور أيضاً .

وإذا تتبعنا تواريخ الأمم ، وجدنا أن في بعض الأدوار من التاريخ ، تتغلب « روح المحافظة على نزعة التجديد »: فيكتسب القديم شيئاً من القداسة ، ويصبح التجديد نوعاً من الكفر . ولا يكتفي الناس في تلك الأدوار باستهجان الحركات التجديدية ، بل إنهم يقاومونها بكل مالديهم من قوة ، ويوصلون الأمر أحياناً إلى درجة

(*) الحصري، آراء وأحاديث في التاريخ والاجتماع، «المقدمة».

اعتبارها من الجرائم التي تستوجب العقاب الصارم . ولهذا يطلبون معاقبة كل من يقدم عليها ، أو يدعو إليها ، أو يقول بها .

في حين أننا نجد في بعض الأدوار من التاريخ ، تتغلب نزعة التجديد على روح المحافظة : عندئذ يفقد القديم كل ما كان له من اعتبار ، بل يصبح مكروهاً ومنفراً ، وتعتبر روح المحافظة من الأمور الشائنة التي تسيء إلى سمعة الإنسان ، ويتهم كل من يتوجه إلى القديم بالرجعية والتأخر والانحطاط .

غير أننا نستطيع أن نقول : إن هاتين النزعتين كثيراً ما تعيشان جنباً إلى جنب ؛ وقلما تزول إحداهما من النفوس زوالاً تاماً في دور من أدوار التاريخ في حياة أمة من الأمم . إنما الغلبة تكون للنزعة الأولى في بعض الظروف ، وللنزعة الثانية في بعض الظروف الأخرى .

وتظهر آثار هاتين النزعتين المتخالفتين ، في شتى شؤون الحياة الاجتماعية : من مختلف نواحي الحياة الفكرية إلى شتى مظاهر الحياة الدينية والسياسية والعائلية ، ومن مختلف أساليب الفكر والحس ، إلى شتى ميادين الصناعة ، والزراعة ، والطب ، والعلوم والآداب والفلسفة . . . كل شيء قد ينال حظاً من روح المحافظة أو من نزعة التجديد .

ومما يجب الانتباه إليه في هذا الصدد أن غلبة إحدى هاتين النزعتين على الأخرى ، لا تتم في جميع الميادين مرة واحدة وعلى حد سواء ، بل كثيراً ما يحدث أن نزعة التجديد تتغلب على روح المحافظة في بعض الميادين ، في حين أن روح المحافظة تبقى السائدة عليها في الميادين الأخرى .

مثلا ، من المعلوم أن الإنكليز من أشد الأمم محافظة على التقاليد القديمة في الأمور الشكلية ، ولكنهم من أكثر الأمم اندفاعاً نحو التجديد في الحياة الاقتصادية . في حين أن أكثر الأمم الشرقية ـ بعكس ذلك ـ تسترسل في تقليد مظاهر الحياة الغربية ، ولكنها تبقى بعيدة عن مسايرة روح العصر في طراز التفكير والعمل ، وفي سائر نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية .

ومن المعلوم أن روح المحافظة في أوروبا كانت وصلت إلى أوج قوتها في القرون الوسطى ، حيث كان كل شيء تقريباً استقر على شكل معين ، لم يتبدل منذ عدة أجيال ؛ حتى الأعمال الزراعية والصناعية ، كانت قد تقررت على قواعد ثابتة ، لا يسوغ لأحد أن يخالفها أو أن يغير شيئاً منها ؛ وحتى التفكير كان أخذ يسير سيراً رتيبا ، لا مجال فيه لأدنى تغيير وتجديد . وقد أحيطت الكتب القديمة بأجمعها بهالة من التمجيد والتقديس ،

واعتبرت الكتب المذكورة المصدر الأصلي لكل علم ، والمرجع الأول والأخير لكل قضية ؛ وصار الدرس والبحث والتفكير لا يعني شيئاً غير فهم الكتب القديمة ، والاستنباط من الكتب القديمة ، والبحث في الكتب القديمة ، وشرح معاني الكتب القديمة ، وتفسير عبارات الكتب القديمة .

ولكن الأمور تغيرت منذ تلك العصور تغيراً كلياً : وقد فقدت روح المحافظة قوتها شيئاً فشيئاً ، وأخذت نزعة التجديد تتغلغل في النفوس ، وتتصل بشتى نواحي الحياة تدريجياً ، إلى أن صارت تشمل جميع مظاهر الحياة تقريباً .

والآن ، قد وصل العالم المتمدن إلى دور أصبحت فيه نزعة التجديد مسيطرة على جميع مظاهر الحياة . وصارت كل الأمور تتطور بصورة مستمرة وبسرعة هائلة ، لم يسجل التاريخ لها مثيلاً في حياة أية أمة من الأمم ، وفي أي دور من أدوار الماضي القريب والبعيد . أصبح كل شيء يتجدد ويتطور بسرعة هائلة ، تجعل هذه الأطوار شبيهة بالانقلابات الثورية التي تجرف كل شيء فلا تترك شيئاً على حالته القديمة .

وأما نحن فقد بقينا محافظين على معظم أحوالنا القديمة ؛ ولم نساير هذا التطور السريع الذي أخذ يجرف العالم جرفاً . ولا نغالي إذا قلنا إننا وقفنا أمام هذه السيول الجارفة حائرين ، مترددين ومتخالفين :

ففريق منا يدعو إلى الإسراع في التجديد دون قيد وشرط ، حتى إنه يقول بوجوب نبذ كل ما هو قديم بدون استثناء .

وفريق يعتقد بإفلاس الحضارة الغربية ؛ ويدعو إلى الاحتفاظ بتراث الشرق ؛ وعدم التفريط به « في سبيل هذه الحضارة المزيفة » .

وفريق يقف موقفاً بين بين ، ويحاول أن يعين الأمور التي يجب التجديد فيها والأمور التي يجب سلوك مسلك المحافظة في شأنها .

فماذا يجب أن يكون موقفنا من هذه القضايا ؟ ماذا يجب أن يكون موقف الجيل الجديد في البلاد العربية من قضايا « القديم والجديد » ومن سياسة « المحافظة والتجديد » ؟

- ٢ -

إن أولى الحقائق التي يتوصل إليها الباحث عندما ينعم النظر في قضية « القديم والحديث » ، هو : إنهما عنصران هامان من عناصر الحياة . وهما متلازمان وضروريان

لبقاء الحياة الجثمانية والنفسية والاجتماعية بوجه عام .

فلننظر أولاً في تأثير كل من القديم والحديث في الحياة الجثمانية :

من المعلوم أن أهم الأوصاف التي تميز الأحياء من الجمادات هي صفة « التجديد المستمر » .

فإن الخلايا التي تؤلف البدن ـ في جميع الكائنات الحية ـ تتغير وتتجدد على الدوام ، كما أن المواد التي تتركب منها كل واحدة من هذه الخلايا أيضاً تتغير وتتجدد بدون انقطاع .

ولا حاجة إلى القول أن مفهوم « التجدد »، يفيد « حدوث شيء جديد » من حيث الأساس ؛ ولكنه يتضمن في الوقت نفسه « بقاء شيء قديم » أيضاً . لأن « التجدد » يختلف عن « التغير المطلق »، ويعني « تغير العناصر المكونة » مع بقاء الهيئة الأصلية واستمرار البناء القديم .

فنستطيع أن نقول ـ لذلك ـ إن « القديم والحديث » عنصران لا ينفصلان في « الحياة الجثمانية » .

افرضوا أن عضوية من العضويات أخذت تتغير في موادها المركبة ، دون أن تحتفظ بهيئتها الأصلية وبنائها القديم . وتصوروا ماذا سيكون مصير تلك العضوية : لا شك في أن هذا المصير ، لن يكون سوى فقدان الحياة ، والانحلال والفناء .

وافرضوا ـ بعكس ذلك ـ أن عضوية من العضويات حرمت بغتة من حركة التجدد والتغير ، وحافظت ـ في الوقت نفسه ـ على هيئتها الأصلية وبنائها القديم ؛ وتصوروا ماذا سيكون مآل تلك العضوية : لا شك في أنها ستتحول إلى مومياء فقدت الحياة ، ودخلت في عداد الجمادات والمستحدثات .

يظهر من ذلك ، أن لكل من القديم والحديث مهمة خاصة في الحياة .

ونستطيع أن نقول ، إن الحياة تقوم على نوع من التوازن بين القديم والحديث ، وهي تعني : قيام عناصر جديدة مقام العناصر القديمة ، مع بقاء الهيئة الأصلية والبناء القديم .

ومما يلفت النظر : أن النسبة بين القديم والحديث ، لا تبقى على وتيرة واحدة في جميع أعضاء البدن وفي جميع أدوار الحياة .

فإن سن الشباب ، هو الدور الذي تبلغ فيه حركة التجدد أقصى سرعتها وأوج

نشاطها . وأما سن الشيخوخة ، فهو الدور الذي تخف وتتضاءل فيه حركة التجديد ، وتزداد خلاله في البدن المواد القديمة التي تبقى خارجة عن نطاق هذه الحركة .

كما أن هذه الحركة تخفّ وتتضاءل في بعض أعضاء البدن قبل غيرها ؛ والمواد التي تبقى خارجة عن تيار التجديد ، تتراكم في تلك الأعضاء أكثر مما تتراكم في غيرها .

والشيخوخة إنما تتأتى من تراكم هذه الرواسب الجامدة ، وتضاؤل حركات التجديد في مختلف أعضاء البدن .

ويظهر من كل ذلك : أن الحياة الجثمانية ، تقوم على عنصر التجديد والمحافظة في وقت واحد . ولكنها تتمثل في عنصر التجديد أكثر مما تتمثل في عنصر المحافظة بوجه عام .

إن ما قلناه آنفاً عن الحياة المادية ـ الحياة الجثمانية ـ ينطبق على الحياة النفسية أيضاً :

فإن الحياة النفسية أيضاً مزيج من القديم والحديث ؛ لا القديم يكفي لها ، ولا الحديث يغني عن القديم فيها . بل إن كليهما ضروريّ للحياة النفسية ضرورة قاطعة .

افرضوا أن شخصاً من الأشخاص البشرية ، تجرد عن كل ما هو قديم ، وفقد كل ما كان له من العناصر التي تمتّ بصلة إلى الماضي ؛ وتصوروا ماذا ستكون حياته النفسية في هذه الحالة : لا شك في أنه سيفقد الإدراك والفهم والتفكير مرة واحدة . لأن الإدراك لا يتم إلا بتلاحق الإحساسات الجديدة مع القديمة ، والفهم لا يتيسر إلا بإدخال المفهوم الجديد بين المعلومات القديمة ، والتفكير لا يقوم إلا على أساس الانتقال من المعلوم إلى المجهول ، وذلك لا يتم إلا بتنظيم المعلومات السابقة على أشكال جديدة ، وتحليلها وتركيبها على أنماط وصور مختلفة ، كلها حديثة . إنّ الحرمان من الذكريات القديمة ، لا بد من أن يؤدي إلى الحرمان من كل هذه الصفات العقلية ، ولا بد من أن يستوجب توقف وانقطاع جميع هذه الأفاعيل النفسية .

وافرضوا ـ بعكس ذلك ـ أن شخصاً من الأشخاص انقطع بغتة عن كل جديد ، وأصبح لا يملك في ذهنه غير ذكريات قديمة ، حتى إنه فقد قابلية تركيب هذه الذكريات بأشكال جديدة ؛ وتصوروا ماذا ستكون حياته النفسية في هذه الحالة : لا شك في أن هذه الحياة ستتلاشى حالاً ، فلن يعمل الشخص إلا ما كان تهيأ له قبلاً ، مثل المكائن الاوتوماتية التي لا تعرف شيئاً من الجديد أبداً .

يظهر من ذلك : أن لكل من القديم والجديد مهمة خاصة ودوراً خاصاً في الحياة النفسية ؛ وهذه الحياة لا يمكن أن تدوم وتترعرع دون أن تستند إلى كليهما في وقت واحد .

ونستطيع أن نقول بكل تأكيد : إن حوادث الماضي وفعاله ، لو لم تترك أثراً في النفس ، لما استطاع الإنسان أن يرتقي إلى مرتبة « العقل العالي » التي وصل إليها ، ولبقي محروماً من قابليات الحكم والفهم والتفكير والإبداع حرماناً مطلقاً .

إن القديم هو الذي يفسح المجال لقيام الحديث ، والمكتسبات الماضية هي التي تمكن الذهن والخيال من الإبداع والاختراع ؛ كما أن الجديد هو الذي ينفخ الحياة في القديم ، ويورثه القوة والفاعلية ؛ وروح التجديد ، هي التي تبني من « الأشياء القديمة » المباني الجديدة ، وتكسب تلك الأشياء الفائدة والقيمة .

القديم وحده جمود وموت ، والحديث وحده عجز وحرمان ؛ وأما الحياة النفسية الواعية ، فما هي إلا نتيجة التمازج والتفاعل بين القديم والحديث .

- ٣ -

إن الحياة الاجتماعية ، لا تخلو من الشبه بالحياة النفسية بهذا الاعتبار .

فإن هذه الحياة أيضاً تقوم على تمازج القديم مع الحديث وتفاعله على الدوام .

لأن الروابط الاجتماعية التي تربط أفراد المجتمع بعضها ببعض ـ من اللغة إلى التقاليد والعادات وسائر المؤسسات المادية والمعنوية ـ كلها من بقايا الماضي ، ومن مواريث الأجيال القديمة .

إن كل جيل من الأجيال المتتالية في المجتمعات البشرية يرث من الأجيال التي سبقته مجموعة كبيرة من العنعنات والمعلومات والخبرات ، والمهارات ، ثم يضيف إليها ما يستطيع إضافته بجهوده الجديدة ؛ وفي الأخير ، يوصلها ـ مع هذه الإضافات ـ إلى الجيل الذي يأتي بعده . إن الحضارة البشرية لا تقوم ولا تتقدم إلا على هذا الأساس ، وعلى هذه الوتيرة . فلو لم يرث الجيل الجديد ، تلك الثروة المادية والمعنوية القديمة المتراكمة ، لما استطاع أن يعيش عيشة تختلف عن عيشة الوحوش والبهائم . ولكن لو اكتفى الجيل الجديد ، بما توارثه عن أجداده ، دون أن يكيفها حسب ما تقتضيه الظروف الجديدة ، ودون أن يضيف إليها شيئاً جديداً ، لتوقف المجتمع عن التقدم ، فجمد في مكانه ، ولأصبحت حضارته جامدة متحجرة ، لا تأخذ أي حظ من التطور المبدع ، فلا تستطيع أن تتقدم خطوة واحدة إلى الأمام .

هذا ما حدث وما يحدث في الأقوام البدائية ، التي تعيش على هامش الحضارة عيشة ميكانيكية ، لا تبديل فيها ولا تجديد .

ولا حاجة إلى القول أن أمثال هذه الأقوام تتعرض إلى الفناء والاضمحلال ، عندما تصطدم بجماعات جديدة ، مسلحة بأسلحة حديثة ، عاملة بأساليب جديدة .

إن هذا الركود والجمود ، قد يأتي بعد تقدم كبير ناتج عن تجدد سابق طويل . ولكن هذه المجتمعات الجامدة أيضاً لا تستطيع أن تصمد أمام هجمات المجتمعات الناهضة ومنافساتها ، مهما كانت متقدمة عليها بتاريخها ، ومهما كانت متفوقة عليها بعدد أفرادها .

إن تاريخ الصين من أبلغ الشواهد على ما نقول : من المعلوم أن الصينيين كانوا قد تقدموا تقدماً كبيراً في شتى نواحي الحياة الفكرية والاجتماعية ، وكانوا قد سبقوا جميع الأمم الغربية في هذا المضمار . غير أنهم انقطعوا بعد ذلك عن التجدد والتقدم ، وجمدوا في مكانهم ، في المرتبة العالية التي كانوا قد وصلوا إليها قبل غيرهم . ولذلك لم يستطيعوا أن يقاوموا ـ فيما بعد ـ هجمات شرذمة صغيرة من الجماعات الأوروبية المتجددة ، فاضطروا إلى الاستسلام إليها ، والرضوخ لمشيئاتها ، بالرغم من تفوقهم العددي الهائل على تلك الشراذم الصغيرة . والصين لم تتقوَّ وتصبح قادرة على مقاومة الاحتلال الأجنبي ، إلا بعد ما أقلعت عن الجمود ، وعدلت عن الاعتداد بالماضي ، فأخذت تقتبس أساليب الحضارة الحديثة ، ودخلت في تيار التجديد العالمي المعلوم .

ويظهر من ذلك بكل وضوح : أن القديم والحديث عنصران ضروريان لقيام المجتمع وتقدمه .

وهنا لا بد لي من أن أشير إلى قضية هامة ، وهي قضية التوازن بين القديم والحديث .

إن هذا التوازن يختل أحياناً ، من جرّاء توجه الأمور نحو الحديث أكثر من توجهها نحو القديم ، أو بعكس ذلك ، توجه الأمور نحو القديم أكثر من توجهها نحو الحديث .

فنجد أحياناً أن تيار التجديد يكتسب قوة كبيرة ، ويصرف الأذهان عن القديم ؛ وقد يصل إهمال القديم ـ بهذه الصورة ـ إلى درجة تصبح معها مقومات الأمة وكيانها ، معرّضة إلى خطر التضعضع والاضمحلال . فيترتب على مفكري الأمة عندئذ ، أن ينبهوا الأذهان إلى هذا الخطر ، ويدعوا الناس إلى زيادة الاهتمام بالقديم .

وقد يحدث أحياناً عكس ذلك تماماً : إن روح المحافظة تتقوى إلى درجة كبيرة ، فتصرف الأذهان عن الالتفاف إلى حركات التجديد ؛ فتصبح الأمة معرضة إلى خطر الجمود والتأخر . فيترتب على المفكرين عندئذ أن ينبهوا الأذهان إلى هذا الخطر ، وأن يقوموا بدعاية قوية جداً ، لحمل الجيل الجديد على الثورة ضد القديم ، وإبعاد الناس عن مهاوي الركود والجمود ، ودفعهم نحو سبيل التقدم والتجديد .

ولست في حاجة إلى القول بأننا الآن في وضع يشبه هذا الوضع الأخير :

لقد تأخرنا كثيراً جداً عن مسير قافلة الحضارة العصرية . وجمدنا على أساليب بالية ، في معظم مناحي حياتنا الفكرية والأدبية والاجتماعية . فأصبح من الواجب علينا أن نثور على هذا الركود والجمود ، وأن نسارع إلى سلوك سبل التجديد ، وأن نسير في هذه السبل مسرعين ومهرولين ، لنستطيع أن نتلافى ما فاتنا ، من الزمن في هذا العصر الذي امتاز بوجه خاص ، بسرعة التطور والتجدد الخارقة .

- ٤ -

يوجد بيننا عدد غير قليل من الشبان والكهول الذين يتخوفون من الإسراع في هذا السبيل ، ويقولون بوجوب السير على « سنة التدريج » في أوامر التجديد . وهؤلاء كثيراً ما يتذرعون بنظرية التطور لدعم رأيهم وتبرير موقفهم من هذه القضية .

لا شك في أن نظرية التطور كانت من أهم النظريات التي أوجدت أخطر الانقلابات الفكرية في النصف الأخير من القرن الأخير ، والتي غيرت نظر الإنسان إلى الكون تغييراً أساسياً .

كل شيء يتطور في الكون ، في الأرض وفي السماء ، وفي عالم الجماد وفي عالم الأحياء . . كل شيء يتطور بالتدريج ، بفعل عوامل طبيعية ، قد تبدو في الوهلة الأولى ضئيلة . والتطورات التي تحدث بهذه الصورة ، قد تكون في بادىء الأمر تافهة ، غير أنها عندما تتوالى وتتلاحق تؤدي تدريجياً إلى نتائج كبيرة وخطيرة .

وهذه النظرية التي نشأت عن أبحاث داروين في « أصل الأنواع » الحيوانية والنباتية ، ما كانت تهدف في بادىء الأمر إلى شيء غير تفسير وتعليل كيفية نشوء هذه الأنواع . غير أنها لم تلبث أن انتقلت إلى ميادين الفلسفة على يد « هربرت سبنسر »، وقد أخذت تؤثر في شتى نواحي التفكير البشري تأثيراً عميقاً . « والفلسفة التطورية » التي نشأت بهذه الصورة أخذت تتوسع وتترعرع بسرعة، وصارت تغزو ميادين الأخلاق

والتاريخ والأدب واللغة والاجتماع . . وفي الأخير قد تسللت إلى ميادين العمل والسياسة أيضاً .

وبعض المفكرين أخذوا من هذه النظرية فكرة « التدريج » وحدها ، وصاروا يستعملونها لتبرير نرعة المحافظة ، ولشجب روح الثورة والانقلاب في الحياة الاجتماعية .

إن قرب الكلمة التي تعبر عن مفهوم « التطور » في اللغات الأوروبية Evolution من الكلمة التي تدل على الثورة والانقلاب Révolution في اللغات المذكورة قد ساعد كثيراً على تقوية هذا الاتجاه الفكري ؛ وصارت كلمتا التطور والانقلاب تذكران معاً ، للدلالة على طريقتين متعاكستين ، في أمور التجديد والإصلاح .

فلنفكر إذن ، ما هي قيمة نظرية التطور ، في تأييد وتبرير سياسة الإبطاء والتدريج في الحياة الاجتماعية ؟

أولاً : يجب أن نلاحظ أن قياس الحوادث الاجتماعية على الحوادث الطبيعية على الإطلاق ، والزعم بأن ما يصح في إحداها يصح في الأخرى أيضاً في كل الأحيان ، مما لا يستند على أساس علمي صحيح أبداً . فإن عالم الاجتماع يختلف عن عالم الحياة اختلافاً كبيراً ، فالنظريات التي تستنبط من دراسة الحوادث الحياتية والطبيعية لا يجوز أن تعتبر شاملة للحياة الاجتماعية أيضاً .

وفضلا عن ذلك ، يجب أن نلاحظ في الوقت نفسه أن الأبحاث والتجارب التي قام بها جماعة من علماء الحيوان والنبات أنفسهم قد زعزعت فكرة التدرج التي كانت تتضمنها نظرية التطور في شكلها الأول ؛ لأنه قد ثبت ببراهين قاطعة منذ تجارب « دوفريس » المشهورة ، أن التطور في الحيوانات والنباتات قد يحدث فجأة ، وأن بعض النوعيات منها قد تظهر وتتولد وهلة ، دون أي تدرج كان .

ونستطيع أن نقول لذلك : إنه قد أصبح من العبث تماماً ، الاستناد إلى نظرية « التدرج » لتحديد خطط الإصلاح والتجديد في الحياة الاجتماعية .

هذا ، وكثيراً ما يتذرع دعاة « التدرج في التجديد » في دعاياتهم هذه بكلمة قالها أحد علماء الطبيعة المشهورين ، قبل مدة تزيد على قرن ونصف قرن :

« الطبيعة لا تقفز » La Nature Ne Fait Pas Des Sauts إنهم كثيراً ما يحورون هذه الكلمة إلى شكل آخر فيقولون « الطفرة محال ! » .

غير أن هذه الكلمة حتى في شكلها الأصلي ، لا تعبر عن حقيقة مطلقة ، فإنها

إذا صحت في بعض الحوادث الطبيعية ، فلا تصح في بعض الأخرى .

إن ثورات البراكين وحدها تبرهن على ذلك برهنة قطعية . فضلاً عن ذلك ، كثيراً ما لاحظ علماء الفلك أن بعض النجوم تتوهج بغتة ، مما يدل على حدوث تطورات خطيرة جداً في تركيبها . فلا يجوز لنا قط أن نقول إن الطبيعة لا تعرف الطفرات والانقلابات الفجائية أبداً .

ومع هذا ، ولو تساهلنا في الأمر ، وسلمنا جدلاً بأن الطبيعة لا تطفر أبداً ، فإن ذلك لا يمنعنا من القول : بأنها لا تسير سيراً وئيداً على الدوام ، بل إنها كثيراً ما تهرول هرولة .

ولهذا السبب ، كلما أسمع أحدهم يقول : « الطبيعة لا تطفر أبداً »؛ أعقب على ذلك قائلاً : « ولكنها تستطيع أن تهرول كثيراً ».

ولا أراني في حاجة إلى القول : إن الهرولة أهم بكثير من الطفرة في هذا الميدان ؛ لأنها تتألف في حقيقة الأمر من سلسلة قفزات وطفرات .

- ٥ -

وقبل أن أختم حديثي عن « القديم والجديد »، أود أن ألفت أنظار القائلين بوجوب « التدرج في التجديد » إلى الحقائق التالية :

إن سير الحضارة العالمية لم يعد سيراً عادياً وئيداً ؛ بل إنه أصبح سيراً سريعاً جداً ، لا يختلف عن الهرولة كثيراً .

وإذا كانت الأمم التي تتقدم القافلة أخذت تسير بهذه الصورة بسرعة هائلة ، أفلا يترتب على الأمم التي تأخرت عنها في هذا المضمار ، أن تسير بسرعة أعظم من ذلك أيضاً ، لتستطيع اللحاق بالقافلة التي كانت قد سبقتها كثيراً ؟

هذا ، ويجب علينا أن نعرف حق المعرفة ، أننا نعيش الآن في عصر أصبح فيه « التوقف » لا يؤدي إلى « التأخر » فحسب ؛ بل يعرِّض الواقفين إلى « الاضمحلال » أيضاً . لأن الحضارة العصرية أخذت تطغى وتستولي على جميع أنحاء العالم ؛ وتسعى وراء استغلال جميع موارد الأرض . فصارت مطامح الدول القوية تشمل جميع أنحاء الكرة الأرضية . حتى أن الصحاري القفراء الخالية والأقطار القطبية المتجمدة ، مع كل ما فوقها من الأجواء العالية ، وكل ما تحتها من الطبقات العميقة ، أخذت تدخل في نطاق نشاط تلك الدول ، بصور شتى .

فأصبح من المستحيل على أية ناحية من نواحي الكرة الأرضية أن تبقى زمناً طويلا على حالتها القديمة . . وغدا من المستحيل على أية أمة من أمم العالم أن تحافظ على كيانها ، دون أن تتسلح ـ مادة ومعنى ـ بأسلحة الحياة العصرية .

هذه حقيقة ، يجب علينا أن ندركها تمام الإدراك ، ونؤمن بها أصدق الإيمان ، وأن نضعها نصب أعيننا على الدوام ، لنعمل على هديها بدون تأخر ، وبحزم واندفاع .

يجب علينا أن نسلك ، بدون تأخر وبحزم واندفاع ، مسالك التجديد في كل ساحة من سوح الحياة المادية والمعنوية والاجتماعية .

التجديد في كل شيء : في اللغة والأدب ، في التربية والأخلاق ، في العلم والفن ، في السياسة والثقافة ، في الزراعة والصناعة والتجارة .

التجديد في كل مكان : في البيت والمدرسة ، في القرية والمدينة ، في الشارع والحديقة .

التجديد في كل زمان ، وفي كل شيء ، وفي كل مكان . . يجب أن يكون شعارنا العام .

ببليوغرافيـــا

١ ـ التركيـــة

كتب

اتنوغرافيا: علم اقوام. (الاثنوغرافيا: علم الاقوام). استانبول: كتبخانة اسلام وعسكري، ١٩٠٩ ـ ١٩١٠.

اشيا درسلـدي. (دروس الاشياء). استـانبـول، ١٩١١ ـ ١٩١٢.
ترجمه الى العربية محمد زهدي خماش. دمشق: مطبعة الترقي، ١٩٢٠.

اميد وعزم. (الامل والعزيمة). استانبول: قدر مطبعة سي، ١٩١١.

بويول ملتلد. (الامتان العظيمتان: اليابانيون والالمان). كتب الحصري القسم الخاص باليابانيين وكتب فائق صبري القسم الخاص بالالمان. استانبول: قدر مطبعة سي، ١٩١١.

فن تربية. (علم التربية). استانبول: كتبخانة اسلام وعسكري، ١٩٠٧ ـ ١٩٠٨.
ترجمه الى العربية كامل نصري. ١٩٢٥.

فن حيوان. (علم الحيوان). استانبول: قدر مطبعة سي، ١٩٠٩ ـ ١٩١٠.

فن نبات. (علم النبات). استانبول: قدر مطبعة سي، ١٩٠٧ ـ ١٩٠٨.

لايحه لرم. (تقاريري). استانبول: مطبعة خيرية وشركاسي، ١٩٠٨ ـ ١٩٠٩.

مبادي علوم طبيعه دن حكمت وكميا. (مبادىء العلوم الطبيعية: الفيزياء والكيمياء). استانبول: مطبعة خيرية وشركاسي، ١٩٠٩ ـ ١٩١٠.

معلومات زراعية. (معلومات زراعية). استانبول: قدر مطبعة سي، ١٩٠٣ ـ ١٩٠٤.

وطن ايجون. (من اجل الوطن). استانبول: قدر مطبعة سي، ١٩١٢ ـ ١٩١٣.

دوريـات(*)

انوار علوم. (مجلة انوار العلوم). ١٣٢٦ ـ ؟.

تدريسـات ابتدائية مجموعة سي. (محلة مجموعة التدريسات الابتدائية) صدرت في ٣ مجلدات، ١٩٠٩ ـ ١٩١٢.

تربية مجموعة سي. (مجلة التربية). صدرت منها ١٠ اعداد، ١٩١٤.

٢ ـ الروسية

تيخونوفا، تاتيانا. **المفهوم السوفياتي للقومية العربية في مؤلفات ساطع الحصري.** دار النشر السوفياتية تاووكا.

٣ ـ العربيـة

كتـب(**)

آراء واحاديث في التاريخ والاجتماع. القاهرة: مطبعة الخانجي، ١٩٥١. ٢٢٦ ص.

(*) كتب الحصري في ترجمة لحياته بأنه قد كتب بالتركية «مقالات كثيرة في مختلف الجرائد والمجلات، معظمها تربوية واجتماعية، بعضها سياسية، قسم كبير منها يتضمن النقد والمناقشة في القضايا الاصلاحية الهامة، اهم المقالات التي استوقفت الانظار واحدثت دوياً كبيراً.

آثار الاستبداد وبذوره الباقية (اربع مقالات متسلسلة) ـ سبيل اصلاح المعارف ـ نظرية شجرة الطوبى ـ التفكير العلمي ـ دوركهايم ونظرياته الاجتماعية (نقد) ـ دفاع عن مدحت باشا ـ قضايا التنظيمات ـ معرض تورينو وطرابلس الغرب ـ خطاب الى طلعة بك.

هذا ويجب ان اشير ـ في هذا المقام ـ الى الامرين التاليين.

لقد نشرت مقالات عديدة سنة ١٩٠٨ و ١٩٠٩ في مجلة (يتر حقيقت) التي كانت تصدر في (ماستر) بصورة سرية قبل الدستور، وبصورة علنية بعد الدستور، وواصلت مخابرتها والكتابة فيها بعد انتقالي الى استانبول.» انظر: «ترجمة ساطع الحصري كما كتبها بقلمه في اواخر عام ١٩٦٠»، اعداد فريد جحا، **مجلة المعلم العربي** (دمشق)، السنة ٣٠، العددان ٢ و ٣ (شباط ـ آذار/ فبراير ـ مارس ١٩٧٧)، عدد خاص بالمفكر العربي الكبير الاستاذ ساطع الحصري بمناسبة الذكرى المئوية لميلاده، ١٢٩٧ ـ ١٣٨٨ هـ.

(**) لا يمكن اعتبار البيليوغرافيا التالية كاملة. فالحصري كما كتب «خلال عملي في العراق (١٩٢١ ـ ١٩٤١) كتبت كثيراً من التعليمات والتوجيهات التربوية وطائفة من الانظمة والقوانين والمنشورات الرسمية، وهذه كلها كانت تصدر بدون ذكر اسم كاتبها.» انظر: «ترجمة ساطع الحصري كما كتبها بقلمه في اواخر عام ١٩٦٠»، اعداد فريد جحا، **مجلة المعلم العربي** (دمشق)، السنة ٣٠، العددان ٢ و ٣ (شباط ـ آذار/ فبراير ـ مارس ١٩٧٧)، عدد خاص بالمفكر العربي الكبير الاستاذ ساطع الحصري بمناسبة الذكرى المئوية لميلاده، ١٢٩٧ ـ ١٣٨٨ هـ. وقد توصلنا الى ما كتب الحصري في المواضيع الأثارية بالاستناد الى: كوركيس عواد، **معجم المؤلفين العراقيين في القرن التاسع عشر والعشرين، ١٨٠٠ ـ ١٩٦٩** (بغداد: مطبعة الارشاد، ١٩٦٩)، المجلد ٢، وفي المواضيع =

آراء واحاديث في التربية والتعليم. القاهرة: مطبعة الرسالة، ١٩٤٤ ٢٣٢ ص.

آراء واحاديث في العلم والاخلاق والثقافة. القاهرة: مطبعة الاعتماد، ١٩٥١. ٢٢٤ ص.

آراء واحاديث في القومية العربية. القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٥١. ١١٠ ص.

ط ٣. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٥٩. ١٥٠ ص.

آراء واحاديث في اللغة والادب. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٥٨. ٢٥٩ ص.

ط ٢: **في اللغة والادب وعلاقتهما بالقومية** بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٦. ٢٥٥ ص.

آراء واحاديث في الوطنية والقومية. القاهرة: مطبعة الرسالة، ١٩٤٤. ١٥٧ ص.

ط ٣. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٥٧. ١٧٠ ص.

ط ٤. ١٩٦١. ١٧٥ ص.

ابحاث مختارة في القومية العربية، التي كتبها ونشرها المؤلف في تواريخ مختلفة، ١٩٢٣ - ١٩٦٣.

القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٤. ٥٤٩ ص.

احاديث في التربية والاجتماع. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٢. ٤١٤ ص.

الاحصاء: ملخص المحاضرات التي القاها الاستاذ ساطع الحصري في كلية الحقوق العراقية، ١٩٣٨ - ١٩٣٩. بغداد: مطبعة المعارف، ١٩٣٩.

الاخيضر. بغداد، ١٩٣٧.

الاقليمية: جذورها وبذورها. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٣. ٣٠٤ ص.

ط ٢. ١٩٦٤.

باب الغيبة في سامراء. بغداد، ١٩٣٨.

بقايا العصر العباسي في قلعة بغداد. بغداد، ١٩٣٥.

البلاد العربية والدولة العثمانية. القاهرة: معهد الدراسات العربية العليا، ١٩٥٧. ١٩٦ ص.

ط ٢. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٠. ٢٨٧ ص.

ط ٣. ١٩٦٥. ٢٨٧ ص.

= التربوية والتعليمية اعتمدنا على: نهاد صبيح سعد، **الفكر التربوي عند ساطع الحصري: تحليله وتقويمه** (البصرة: جامعة البصرة ومطبعة دار الكتاب، ١٩٧٩)، والواضح ان قائمة كوركيس عواد هي الاطول والاكمل، لأن كوركيس عواد كان قد عمل في مديرية الآثار العامة، وبالتالي كان ادرى بكتابات الحصري في موضوع الآثار.

تقارير عن احوال المعارف في سورية خلال سنة ١٩٤٥. دمشق: وزارة المعارف، مطبعة الجمهورية السورية، ١٩٤٥.

تقارير عن إصلاح التعليم في سوريا. دمشق، ١٩٤٥.

تقارير عن حالة المعارف في سورية واقتراحات لاصلاحها. دمشق: وزارة المعارف، مطبعة الجمهورية السورية، ١٩٤٤.

ثقافتنا في جامعة الدول العربية. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٤.

جسر حربي. بغداد، ١٩٣٥.

حجة الفكر القومي المعاصر. بيروت: دار العودة، ١٩٧٥. ١٠٧ ص.

حفريات سامراء. بغداد، ١٩٤٠. ٢ ج.

حول القومية العربية. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٥٧. ١٩١ ص.
ط ٢. ١٩٦١. ٣٩٠ ص.

حول الوحدة الثقافية العربية. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٥٩. ١٢٣ ص.

حولية الثقافة العربية، ١٩٤٨ ـ ١٩٥٨. القاهرة: جامعة الدول العربية، ١٩٤٩ ـ ١٩٥٨. ٦ ج.

خريطة زمانية: البلاد العربية منذ ظهور الاسلام. القاهرة: جامعة الدول العربية، ١٩٥٣

دراسات عن مقدمة ابن خلدون. بيروت: دار الكشاف، ١٩٤٣ ـ ١٩٤٤. ٢ ج.
ط ٢. القاهرة: مطبعة الخانجي ودار الكتاب العربي، ١٩٥٣.
ط ٣ بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٦٧. ٦٥٥ ص.

دروس الاشياء للسنة الرابعة الابتدائية. بغداد، ١٩٢٨.

دروس الاشياء للسنة الخامسة الابتدائية. بيروت، ١٩٢٨.

دروس الاشياء للسنة السادسة الابتدائية: مبادىء الزراعة. بغداد، ١٩٢٩.

دروس الاشياء للسنة السادسة الابتدائية: مبادىء العلوم. بغداد، ١٩٢٩.

دروس في اصول التدريس. بغداد، ١٩٢٨. ٢ ج.

الجزء الاول: **الاصول العامة**.
الجزء الثاني: **اصول تدريس اللغة العربية**.

ط ٨ مزيدة ومنقحة.

الجزء الاول. القاهرة: مطبعة غندور، ١٩٦١.

الجزء الثاني. القاهرة: مطبعة غندور، ١٩٦٢.

دفاع عن العروبة. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٥٦. ١٩١ ص.
ط ٢. ١٩٥٧. ١٩١ ص.

ط ٣. ١٩٦١. ١٩١ ص.

دليل متحف الآثار العربية في خان مرجان. بغداد، ١٩٣٨.

دليل معارض القصر العباسي. بغداد، ١٩٣٥.

الدول العربية وعلاقتها الخارجية الدبلوماسية. بيروت: المعهد الوطني، ١٩٦٦.

سامراء. بغداد، ١٩٤٠. ٢ ج.

سكك حديد سوريا.

صفحات من الماضي القريب. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٤٨. ١٢٠ ص.

العروبة اولاً. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٥٤.
ط ٢. ١٩٥٥. ١٩١ ص.
ط ٦. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٨. ١٥٢ ص.

العروبة بين دعاتها ومعارضيها. بيروت: دار العلم للملاييں، ١٩٥٢. ١٧٥ ص.
ط ٤. ١٩٦١.

ما هي القومية؟ ابحاث ودراسات على ضوء الاحداث والنظريات. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٥٩. ٢٥٦ ص.

مبادىء القراءة الخلدونية: الالفباء، القراءة الخلدونية. بغداد: مطبعة دنكور الفلاح، ١٩٢٢.

محاضرات في نشوء الفكرة القومية. القاهرة: مطبعة الرسالة، ١٩٥١. ٢٣٩ ص.
ط ٤. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٥٩. ٢٦٣ ص.

المحاضرة الافتتاحية لمعهد الدراسات العربية العليا. القاهرة، ١٩٥٤. ٢٣ ص.

مذكراتي في العراق: ١٩٢١ ـ ١٩٤١. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٧ ـ ١٩٦٨. ٢ ج.
الجزء الاول: ١٩٢١ ـ ١٩٢٧.
الجزء الثاني: ١٩٢٧ ـ ١٩٤٨.

مرشد القراءة الخلدونية: طريقة تعليم الالفباء. بغداد: مطبعة دنكور الفلاح، ١٩٢٢.

مساعد القراءة الخلدونية. بغداد: مطبعة دنكور الفلاح، ١٩٣٤.

مسجد الكوفة. بغداد، ١٩٤٠.

مقررات اللجنة الثقافية العربية. القاهرة: جامعة الدول العربية، الادارة الثقافية، ١٩٥٠. ٦٩ ص.

منهج الدراسة الابتدائية. بغداد: وزارة المعارف، مطبعة الفلاح، ١٩٢٢.

منهج الدراسة الابتدائية لمدارس الحكومة العراقية. بغداد: وزارة المعارف، مطبعة الفرات، ١٩٢٦.

منهج الدراسة الابتدائية لمدارس الحكومة العراقية. بغداد: وزارة المعارف، مطبعة الفلاح، ١٩١٤.

نشوء الفكرة القومية. القاهرة: مطبعة الرسالة، ١٩٥١. ٢٣٩ ص.

نقد تقرير لجنة مونرو. بغداد: مطبعة النجاح، ١٩٣٣. ٦، ١٥١ ص.

يوم ميسلون: صفحة من تاريخ العرب الحديث. بيروت: دار الكشاف، ١٩٤٧. ٢٥٢ ص.
طبعة جديدة. بيروت: دار الاتحاد، [١٩٦٤]. مع ملحق بعنوان: «سوريا من يوم ميسلون الى يوم الجلاء» وذيل عن «الجلاء عن لبنان» و«تعليقات وتوضيحات».

يوم ميسلون والحركة القومية في سوريا. بيروت: [د. ن.]، ١٩٤٧.
ط ٢. ١٩٦٥.

دوريات

الآداب (القاهرة).
ـ «علم الاجتماع عند ابن خلدون.» العدد ٢، ١٩٥٣.
ـ «هل افاد العرب من الاونسكو.» العدد ٩، ١٩٥٤.

التربية والتعليم (بغداد): ١٩٢٨ ـ ١٩٣١. ٥ مجلدات.

الثقافة (القاهرة).
ـ «البوم معرضي عن حقوق الانسان.» العدد ٦٣٧، ١٩٥١.
ـ «الحملة الفرنسية والنهضة المصرية.» الاعداد ٤٤٧ ـ ٤٥٠، ١٩٤٧.
ـ «حول اليونسكو.» العدد ٤٩١، ١٩٤٨.
ـ «عود الى اسطورة: تأثير الحملة الفرنسية في النهضة المصرية.» العدد ٥٣٢، ١٩٤٩.
ـ «مسألة تاريخية في مجلة مصرية.» العدد ٤٩٨، ١٩٤٨.
ـ «المعاهدات الثقافية.» العددان ٥٦٨ ـ ٥٦٩، ١٩٤٩.

حولية الثقافة العربية (القاهرة). صدر منها ٦ مجلدات، ١٩٥٠ ـ ١٩٦٣.

الحولية الخلدونية (بغداد): السنة ١، ١٩٢٩، والسنة ٢، ١٩٣٠.

الرسالة (القاهرة).
ـ «الاستعمار والتعليم.» السنة ٤، العدد ١٣٧، ١٩٣٦.
ـ «بقايا التركية في لغة مصر الرسمية.» السنة ٥، العدد ١٨٩، ١٩٣٧.
ـ «بين الوطن والقومية.» السنة ٦، العدد ٢٤٢، ١٩٣٨.
ـ «التعليم الالزامي في مصر.» السنة ٦، العدد ٢٦١، ١٩٣٨.
ـ «حول استقلال الكلمات في المعاجم.» السنة ٨، العدد ٣٤٥، ١٩٤٠.
ـ «حول مستقبل الثقافة في مصر.» السنة ٧، العدد ٣١٦، ١٩٣٩.
ـ «حولية المعارف الامية: الثقافة المصرية في الحولية.» السنة ٨، العدد ٣٤٦، ١٩٤٠.
ـ «حياة الامة العربية بين الماضي والمستقبل.» السنة ٥، العدد ٢٣٣، ١٩٣٧.
ـ «شمال افريقية والعروبة.» السنة ٨، العدد ٣٣٩، ١٩٤٠.
ـ «العلم للعلم ام العلم للوطن؟» السنة ٥، العدد ٢٠٦، ١٩٣٧.
ـ «العلم والوطنية: الى الاستاذ توفيق الحكيم.» السنة ٥، العدد ٢٠٧، ١٩٣٧.
ـ «في الاستعمار والتعليم.» السنة ٤، العدد ١٣٧، ١٩٣٧.

ـ «قصة سامراء.» السنة ٨، العدد ٣٤٤، ١٩٤٠ .
ـ «مصر والعروبة: الى الدكتور طه حسين.» السنة ٦، العدد ٢٨٥، ١٩٣٨ .
ـ «ملاحظات انتقادية على قواعد اللغة العربية.» السنة ٦، العدد ٢٧٢، ١٩٣٨ .
ـ «نقد نظام التعليم في مصر.» السنة ٥، العدد ١٨٧، ١٩٣٧ .
ـ «الوحدة الاسلامية والوحدة العربية.» السنة ٧، العدد ٣٢٨، ١٩٣٩ .

مجلة التربية والتعليم (دمشق): ١٩١٩ ـ ١٩٢٠ .

مجلة مجمع اللغة العربية (دمشق).
ـ «حول الفصحى والعامية.» السنة ٥٧، الجزء ٢. ص ٢٤١ ـ ٢٦٦ .
ـ «اللغة العربية واللغة اللاتينية.» نيسان/ ابريل ١٩٥٧ .
ـ «من هو العربي: رد على الدكتور عدنان الخطيب.» السنة ٦٢، المجلد ٣٧، ص ٣٠٣ ـ ٣٠٤ .

مجلة معهد البحوث والدراسات العربية (القاهرة).
ـ «اهداف معهد البحوث والدراسات العربية وخططه.» العدد ١، آذار/ مارس ١٩٦٩. ص ٩ ـ ٢٤ .

المعلم العربي (دمشق).
ـ «الاستقلال الثقافي وسياسة التعليم في سورية.» السنة ٤، العدد ٣، كانون الثاني/ يناير ١٩٥١ ص ٢٨٤ ـ ٢٩٤ .
ـ «تدريس اللغة الاجنبية في المدارس.» السنة ٥، العددان ٧ و ٨، حزيران/ يونيو ١٩٥٢. ص ٦٨٤ ـ ٦٨٩ .

فهرس عام

(ب)

(ث)

(ج)

(ح)

(خ)

(د)

(ذ)

(ر)

(ش)

(ص)

(ض)

(ط)

(ظ)

(ع)

(غ)

(ف)

(ق)

(ك)

(ل)

(ن)

ابو خلدون ساطع الحصري

- ولد في صنعاء اليمن عام ١٨٧٩. وهو من عائلة عربية اصلها من الحجاز وقدمت الى حلب في القرن التاسع الهجري
- عمل في السلك الاداري العثماني في البلقان حيث درس على الطبيعة نشوء القوميات البلقانية قبل الحرب العالمية الاولى
- التحق بالملك فيصل الاول واصبح وزيراً للمعارف في الحكم الفيصلي بدمشق
- فاوض الجنرال غورو قبيل معركة ميسلون
- خرج من سوريا مع الملك فيصل الاول، والتحق به بعد ذلك في العراق حيث تولى شؤون المعارف والثقافة
- جُرد من جنسيته العراقية وأُخرج من العراق عام ١٩٤١، وذلك لتأييده للجانب العراقي في الحرب العراقية - البريطانية
- عمل مستشاراً للجنة الثقافية في جامعة الدول العربية
- أسس معهد الدراسات العربية العالية في القاهرة عام ١٩٥٣ واصبح مديراً له، والذي سمي فيما بعد معهد البحوث والدراسات العربية
- توفي في بغداد عام ١٩٦٨ ودفن في مقبرة الامام الاعظم.

مركز دراسات الوحدة العربية

بناية «سادات تاور» شارع ليون
ص. ب: ٦٠٠١ - ١١٣ - بيروت - لبنان
تلفون: ٨٠١٥٨٢ - ٨٠١٥٨٧ - ٨٠٢٢٣٤
برقياً: «مرعربي»
تلكس: ٢٣١١٤ مارابي

ثمن المجلدات الثلاثة:
٨٠٠ ل. ل. أو ما يعادلها